

36401
SIA



حاشية

تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للامامين الضامتين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الاوحد الفهامة عاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المكرمة
تعهد الله الجميع برحمته امين

(الجزء التاسع)

(وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج)

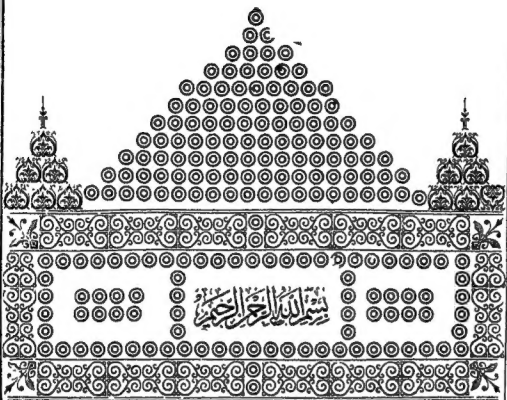
(تنبيه) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني
(ووجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء)

بطلب من المكتبة العامة الكبرى بأول سنابغ بمصر على نسخة

لصاحب مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
مدير المكتبة العامة الكبرى بمصر

السنن
٢٥٣٢



(باب موجبات الدية)
غير مامر (والعاقلة)
صطف على موجبات
(والكفارة) القتل يصب
عطفه على كل وجناية القن
والغرة ومران الزيادة على
ما في الترجمة غير معيب إذا
(صاح) بنفسه أو بآ لعمه
(على صي لا يمين) أو مجنون
أو ممتوه أو نائم أو ضعيف
عقل ولم يحتج لذكرهم
لأنهم في معنى غير المميز بل
المميز غير المتيقظ مثلهم كما
أفهمه قوله الآتي ومرافق
متيقظ كالغ وهو واقف
أو جالس أو مضطجع أو
مستلق (على طرف سطح)
أو شفير بئر أو نهر صيحة
منكرة (فوق) عتبا
(بذلك) الصباح وحذف
تقييد أصله بالارتداد تقيها

(باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة)

(قوله غير مامر) في الباين قبله ما يوجب الدية ابتداء كقتل الوالد وهو كصور أخطا وشبه العمد زيادة
ومعنى (قوله يصب عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الدية فإن أرادوا من العاقلة فالمراد الصحة في
نفسه من جهة المعنى وإن لم يوافق الصحيح في العربية سم على حج أي من الماعطيف المسكورة يعطف
كلها على الأول ما لم يكن بحرف مرب أه عش (قوله وجناية القن الخ) عطف على موجبات معنى (قوله)
ومران الزيادة الخ) أي فلا يرد على المتن أنه لم يذكر جناية الرقيق والغرة في الترجمة مع أنه ذكرهما في الباب
أه عش (قوله بنفسه) إلى قوله تنبيها في النهاية (قوله أو باله) ومنها نائبة الذي يعتد وجوب طاعته
مثلا أه عش (قول المتن على صي الخ) أي وإن تعدى بدخوله ذلك المحل أه نهاية (قول المتن لا يمين) أي
أصلا أو ضعيف التيقز أه معنى (قوله أو مجنون الخ) أي بالغ مجنون الخ أه معنى (قوله أو ممتوه)
نوع من الجنون أه عش (قوله أو ضعيف عقل) عبارة الغنى والنهاية أو امرأة ضعيفة العقل أه (قوله) ولم
يحتج الخ) أي المصنف (قوله مثلهم) الأولى الأفراد (قوله) وما الخ) أي كل من ذكر أه معنى (قوله)
أو شفير بئر الخ) أي أو نحو ذلك أه أسى ومعنى (قوله) وحذف تقييد أصله الخ) وفيه ما حاصله أن المصنف
لم يحذف من أصله شيئا إلا أنهم من قوله بذلك لا بسبب الصباح بل عبارة المصنف أصرح من عبارة أصله
أه وشبدي (قوله تنبيها على الخ) عبارة النهاية كنفاء بقوله يعتد ولو صاح على صيد فاضطرب صي لانه
شرط لا بد منه لكونه الأعلى الاحالة على السبب إذ لو لا ذلك لا احتل كونه موافقة قدر أه وءارة الغنى
فوقه بذلك الصباح بان ارتد به فأتته كافى الروضة ولو بعد عدة مع وجود الماد وفي ذرح النتيج

(باب موجبات الدية)

(قوله يصب عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الدية فإن أرادوا من العاقلة فالمراد صحته في نفسه من
جهة المعنى وإن لم يوافق الصحيح في العربية (قوله) وحذف تقييد أصله بالارتداد الخ) أقول يمكن أن يكون

ووجوده عقب هذه الحالة
لا لكونه شرطاً لا للمدار على
ما ينقلب على الظن كرون
السقوط بالصباح (فات)
منها وحذفها لدلالة قام
السبية عليها لكن الفورية
التي اشترت بها غير شرطان
يقى الالم إلى الموت (قدية)
مقطعة على العاقلة) لانه
شبه عدل لا قود لا تتماثل غلبة
افضاء ذلك إلى الموت لكنه
لما كثر افضاءه إليه احلنا
الهلاك عليه وجعلناه شبه
عدول لولم يت بل ذهب مشبه
او يصير أو عقله مثلاً بختته
العاقلة كذلك اجابنا به
المار فيه وخرج بقوله على
صبي صاحبه على غيره الا في
وبطرف سطح نحو وسطه
لان ان يكون الطرف اخفض
منه بحيث يتدحرج الواقع
به إليه فيا يظهر (وفي قول
قصاص) فان عن عقوبة
منظفة على الجاني ثلثة
تاثيره واجب يمنع ذلك
(ولو كان) غير المميز ونحوه
بارض ولو غير مستوية
فصاح عليه فات (او صاح
على (بالغ) متساك في نحو
وقره على ما يحتمل البتني
وهو محتمل ويحتمل الاخذ
باطلاهم لان التصغير منه
حيث لا يمن صاح (بطرف
سطح) او نحوه فسقط ومات
(فلاذية في الاصح) لندرة
الموت بذلك حيث قد كون
مواقة قدر واذا سياه

والروض ما يوافق القول الرشدي قوله ا كضاه في الخفيه توقف اه وقال عرش قوله اذ لو ذلك الخ قوله
لو اختلاف الارتعاد وعدمه صدق الجاني لان الاصل عدم الارتعاد وبراءة الذمة كما سبق اه (قوله على ان
ذكره لكونه ناخ) اي الارتعاد (قوله لا لكونه شرطاً) خلافاً لما يقو المنقوش وشرح المنهج والروض كما
انما زاد النية ما ماضوا لدعي الولي الارتعاد والصاح عدمه صدق الصانع يمينه اى فلا شيء عليه عرش
(قوله منها) إلى قول المتن وفي قوله في النهاية (قوله منها) اي الصيحة (قوله وحذفها) اي لنظمت منها (قوله
لدلالة على السبية) اي المتبادر في السبية في أمثال هذا المقام لا سماع قوله فوق بذلك او يقال وقوعه
جواب الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونه للسبية سم على حج اه عرش (قوله ان يقى الخ) قيد
لعدم اشتراط الفورية عبارة الاسي امالومات بعد ما ذكره بلا تألم او عقبه بلا سقوط او يسقط بلا
ارتعاد فلا ضمان اه (قول لندرة في منظفة الخ) سواء اغاضه من وراثته ام واجبه استى زاد المعنى
وسواء كان في ملك الصانع ام لا اه (قول المتن منظفة) اي بالثلث السابق في كتاب الديات معنى وعرش
(قوله ولولم يمت) إلى قوله لان ان يكون الطرف في المعنى (قوله بل ذهب مشبه او يصير ما الخ) الظاهر ان هذا
غير مقيد بالصبي ولا بطرف السطح اه رشدي عبارة عرش قوله شبهته العاقلة ذكره فيها لوصاح
عليه بطرف سطح يقتضى انه لو صاح عليه الارض او على بالغ متيقظ فالعقله يضمن وقد يقال للصاح
وان لم يؤثر الموت لكنه قد يؤثر زوال العقل فانه كثير ما يحصل منه الانزعاج القضي إلى زوال العقل وياتي
عن سم والمعنى التقييد بالصبي (قوله وخرج بقوله على صبي الخ) عبارة المعنى بالصباح عليه ما لو صاح
على غيره فوق من الصباح فهل يكون مدراً أو كالموصاح على صيد قال الاذرعى الاقرب الثاني اه (قوله
الاي) اي بقول المتن او صاح على بالغ الخ ولو صاح على صيد الخ (قوله اخفض منه) اي من الوسط (قوله
حيث يتدحرج الخ) اي يتدحرج بالفضل كما هو ظاهر اه رشدي (قوله به اليه) اي بالوسط إلى
الطرف (قوله يمنع ذلك) اي التلبه وقوله فات اي من الصيحة اه معنى (قول المتن على بالغ الخ)
اي متيقظ اه عرش (قوله باطلاهم) اي سواء كان متساكاً او غير متساك اه كردى (قوله
منه) اي من البالغ (قول المتن فلاذية الخ) ممن فعل ذلك بقصد اذية غيره عزروا لا فلا اه عرش (قوله
فيكون) اي موتهما اه نهاية (قوله مواقة قدر) يؤخذ منه انه لا كفارة على الصانع عرش (قوله اذا
مات) خبران اه سم (قوله فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للباليغ ايضا وان احتمل قوله فاشترط الخ
خلافاً لغيره الا انوار ولو صاح على صغير فالعقله وجبت الدية من عاقلة اه عبارة كنز الاستاذ
ولو صاح على ضعيف العقل فالعقله وجبت دية ولم يقبده بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو
اوجه وان يفرق بان تاثير الصباح في زوال العقل اشد من تاثيره في السقوط من علو انتهت اه سم عبارة

ذلك الارتعاد في عبارة الاصل لبيان ان السقوط تسبب عن الصباح اذ عايرته مع تركه في قارند وسقط
عنه لا لتقييد ذلك بناء على ان الهام في من لظرف كما هو المتبادر من المبارقة اما جعلها للصباح ومن للتعليل
فبعد لا يتبادر منها بل يتبادر خلافاً كما تقرر واما عبارة المصنف فهي ظاهرة او صريحة في ان السقوط
تسبب عن الصباح اذ لا يفهم من قوله فوق بذلك اي الصباح الا معنى تسبب الصباح فلذا حذف ذلك القيد
لاستغنائه عنه ولذلك احتاج فيما ياتي اقتفاء كرا الاضطراب الذي هو بمعنى الارتعاد لعدم ذكر ما يقى
عنه تأمل (قوله لدلالة على السبية عليها) فيه انه لا دليل مناعى ان هذه السبية حتى يدل عليها لان
يتمل بتدابر السبية في أمثال هذا المقام لا سماع قوله فوق بذلك او يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج إلى
تقديره دليل كونه للسبية (قوله اذا مات) خبران (قوله فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للباليغ
ايضا وان احتمل قوله فاشترط الخ خلافاً (قوله ايضا فلو ذهب عقله) عبارة الا انوار ولو صاح على صغير
فالعقله وجبت دية من عاقلة اه وعبارة كنز الاستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فالعقله
وجبت الدية ولم يقبده بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو اوجه وان يفرق بان تاثير الصباح

كما قرره فه ان سلب الضمان فيه اذا مات فله ذهب عقله

وجبت دية كآقاله جمع متقدمون لأن تأثير الصفة في زوالها أشد منه في الهلاك فاشترط فيه نحو سطح (وشهر سلاح) على بصير راءه (كصباح) في تفصيله المذكور (ومراحم متيقظ كالغ) فيما ذكر فيه واستفيد من متيقظان المدارع على قوة التيقظ دون المراهقة (ولو صاح) عزم أو حلال في الحرم أو غيره (على صيد) فاضطرب صبي غير قوی التيقظ أو نحوه ممن مرو على طرف سطح لا أرض (وسقط) ومات منه

(فدية مخففة على العاقلة) لأن نمله حيثن خطا ولو زال عقله وجبت دية على العاقلة وإن كان بارض نظير ما مروا فهم تأثير الصباح فيما ذكر تأثيره في غيره ومن ثم جزم في الأنوار ومن تبعه بأنه لو صاح بداية لسان أو هيجها بشو به فسقط في ماء أو وهدة فهلكت ضمنها في ماله وإن كان على ظهرها لسان فسقط ومات فعلى عاقلة أه ولم يبتوا أنه خطا الوشه عدو الوجه أنه شبه عمد ثم ظهر كلامهم هنا أنه لافرق بين كون الدابة تنضر بطبيها من الصباح وإن لالكن يشكل عليه قولهم في اتلاف الدواب لو كانت الدابة وحدها فنفسها إنسان فانقلت شيئا متصلا بالنخس وطبيها الاتلاف فهل يضمن وجهان أه ومنخص كالصباح بل أولى كما يأتي فانقال بالضيان به يشترط أن يكون الاتلاف متصلا بالنخس وأن يكون طبيها فعليه يشترط كل من هذين بالاولى لما هو واضح أن النخس المبلغ آثارها من الصباح والقاتل بعده مع هذين يقول هنا بعده ما لى غاطق الأنوار

المغنى ولو صاح على صغير فال عقله وجبت الدية كآجزم به الامام ونص عليه الام وإن كان بالغالا ه (قوله نحو سطح) أى طرفه (قول المتن وشهر سلاح الخ) وكذا أنه يدشد به أه مغنى (قوله على بصير راءه) قد يقال أو على اعنى إذا مسه على وجهه يؤثر ويرعب أه سم على حج أه عش (قوله كصباح في تفصيله الخ) أى وإن كان بارض كما يصرح به أه سم أى في شرح وتوابع بسبب الخ (قوله فيما ذكر فيه) أى من أنه لا شيء فيه عش (قوله واستفيد) إلى قول المتن فدية مخففة على النهايق والمغنى (قوله دون المراهقة) في استفادة الدونية نظر أه سم (قول المتن ولو صاح على صيد) أى لو لم يقصد الصي ونحوه بمن ذكر بل صاح شخص على نحو صيد الخ أه مغنى (قوله لو صاح بداية) إلى قوله وإن كان على ظهرها الخ فقه المغنى وعش عن فتاوى الغوى وإقراءه (قوله بداية لسان) بالاضافة (قوله انتهى) أى كلام الأنوار ومن تبعه (قوله ثم ظهر كلامهم أى الأصحاب هنا) أى في صباح الدابة (قوله لكن يشكل عليه قولهم الخ) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلقي يتسبب عن الصباح كالنخس بدون أمر زائد بخلاف الاتلاف وسقوط راء كبا المؤدى للتأثير فيه لازم لسقوطها من غير احتياج لامر زائد بخلاف اتلافها غيرا كبا ليس لازما لنفسها ولا لتفادها ما بواسطه فجاز أن يعتبر في مسئلة النخس كون الاتلاف طبعا ولا يعتبر ذلك هنا أه سم (قوله متصلا الخ) أى اتلافا متصلا الخ (قوله وطبيها الاتلاف الخ) حلة حالية (قوله كآباقي) أى اتلافا (قوله به) أى للنخس (قوله وإن يكون الخ) أى الاتلاف (قوله هنا) أى في الصباح (قوله والقاتل بعده) أى بعدم الضيان في مسئلة النخس (قوله بل لا يصح الخ) في نفي الصحة عنه نظر ظاهر أه سم (قوله باولى كاتقرر) فيه توقف (قوله بما لى الأنوار) أى من الضيان (قوله اتما هو حيث الخ) محل تأمل (قوله أو نحوه) إلى قوله كآل فروعها في النهايق وكذا في المغنى لا لاقوله أو لاحضار نحوه ولده أو قوله واعتراضه إلى المتن (قوله أو نحوه الخ) من النحو مشايخ البلدان والعربان والمشد أه عش (قوله بنفسه الخ) متعلق بطلب الخ (قوله أو برسوله) ولو زاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان كذا مبهدا وحصل الاجهاض بزيادة تعلق الضيان به كآل بر طلب السلطان أصلا فوجمل الحال بأن لم يعلم تأثير الزيادة في الاجهاض أو كلام السلطان فيه نظر والأقرب أن الضيان على عاقلة الرسول لشعده بالغاخلة ولو جمل هل زاد أو لا قال ظاهر الضيان على عاقلة الامام دون الرسول لأن الأصل عدم الزيادة أه عش (قوله أو كاذب عليه) عطف على سلطان أه كرى عبارة المغنى بل لو كذب شخص وأمرها بالاحضور

زوال العقل اشد من تأثيره في السقوط من علو أه (قوله على بصير) قد يقال أو على اعنى إذا مسه على وجهه ويؤر ويرعب (قوله في المتن كصباح) في تفصيله المذكور وإن كان بارض كما يصرح به (قوله واستفيد من متيقظ كالغ) كما شرع مر (قوله دون المراهقة) في استفادة الروية نظر (قوله لكن يشكل عليه الخ) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلقي يتسبب عن الصباح كالنخس بدون أمر زائد بخلاف الاتلاف وسقوط راء كبا المؤدى للتأثير فيه لازم لسقوطها من غير احتياج لامر زائد بخلاف اتلافها غيرا كبا ليس لازما لنفسها ولا لتفادها ما بواسطه فجاز أن يعتبر في مسئلة النخس كون الاتلاف طبعا ولا يعتبر ذلك هنا وبعبارة الأنوار ولو صاح على صغير فال عقله وجبت دية مخففة على عادته أه وبعبارة كنز الاستاذ ولو صاح على ضيف العقل فال عقله وجبت الدية ولم يقضه بأنه على طرف سطح ويحتمل التقيد به وهو أو جهوا نه يفرق بأن تأثير الصباح في زوال العقل اشد من تأثيره في السقوط من علو أه (قوله بل لا يصح

ومن تبعه فيه نظر بل لا يصح لأنه إن قال بالضيان في مسئلة النخس لومه القول به بشرطها هنا بالاولى كما قرر رأو بعده معهما لومه القول بعده هنا بالاولى والعجب من جزم هنا بما لى الأنوار وحكى ذلك الوجهين ثم من غير ترجيح وكان غفل في كل من استحضار الآخر والام يسمه ذلك فان قلت فالذى يتصدق ذلك قلت الذى يتجهم الضمان بقيد فكذلكها لو كون النخس المبلغ من المباح ما هو حيث وجد قيدا له لا ملقا فآله (ولو طلب سلطان) أو نحوه ممن نخس علو ته لو فاضا نفعه أو برسوله أو كاذب عليه

كذلك (من ذكرت) عنده (يسوء) هو الغالب فلا رد عليه أن مثله ما لم تذكر به كان طلبت بدین قال البقعي وهي عنده مطلقاً وأو غير ما هو ممن يخشى سطوته أو لاحضار نحو ولدها أو طلب من هو عندها (فاجهضت) أي القت جنيتم فرغامته (هـ) واعتراضه بأن الاجهاض يختص

بالإلانة مرد بأن عرف الفقهاء بخلافه فلا ينظر إليه (ضمن) يضم أوله (الجنيين) بالفترة المغلطة أي ضمتهما عاقلة كالو فرعها إنسان بشهر نحو سيف ولأن عمر فله قامة على رضي الله عنهما بذلك ففعل وأقره أخرجه البقعي وخرج بأجهضت موتها فرعاً فلا يضمها ولا ولدها الشارب لبنيها بمد الفروع لأنه لا يفيض إليه عادة نعم إن ماتت بالاجهاض ضمنت عاقلة ديتها كالفترة لأن الاجهاض قد يفضي للوثة ولو قذفت فاجهضت فعلى عاقلة القاذف أو ماتت فلا ذلك ولو جأها رسول الحاكم لتدليها على أخيها فآخذها فاجهضت من غير أن يوجد من واحد منهما نحو إفراز مما يقتضي الاجهاض عادة فهدر ويتمين حمله من لا يتأثر بمجرد رقة الرسول أما من هي كذلك لاسمها والفرض أنها أخذها فضمن الفترة عاقلة كما هو واضح ويبنى لحاكم تطلب منه أمر أن يسأل عن حملها ثم يتلف في

على لسان الامام كان الحكم كذلك وكذا تهديدها بالطلب اه (قوله كذلك) أي بنفسه أو برسوله يعني لو طلب رجل من لسان الامام كاذباً بنفسه أو برسوله أن الامام يامر بأحضارها فإن أجهضت فاعتصان على عاقلة الكاذب اه كردى (قوله هو) أي قوله يسوء معني ويحتمل قوله ذكرت يسوء (قوله هو) عنده (الخ) أي من طلبت بدین (قوله مطلقاً) أي تخشى سطوته أم لا أم عرش (قوله أو غيرها الخ) عبارة للمغنى وغير عنده لكنها تخاف من سطوته فإن لم تخف من سطوته فهو غير مخدرة فلا ضمان اه (قوله هو) أي غير المخدرة ممن يخشى ببناء الفاعل سطوته أي نحو السلطان (قوله يخشى) عبارة النهاية تخشى اه بالمشاة القوية (قوله أو لاحضار الخ) عطف على قوله بدین (قوله أو طلب الخ) عطف على قوله طلبت الخ عبارة للمغنى وطلبها أي تأسس بقيد بل لو طلب سلطان رجلاً عندها فاجهضت كان الحكم كذلك على النص اه (قوله أي ضمته عاقلة) أي عاقلة السلطان أو عاقلة الرسول إن كان الرسول كاذباً على السلطان عبارة سم على المنهج واعتد هر فيما لو طلبها الرسل كذا بان الضمان على الرسل وقال أو طلبها رسل السلطان بامر مع عليهم بظله ضمناً إلا أن يكرههم فكما في الجلاء كما هو ظاهر اه عرش (قوله كالو فرعها الخ) من باب التفعيل (قوله وخرج) إلى قوله ولو قذفت في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله فلا يضمها الخ) أي كالو فرع انساناً فأفسدها فحدثت في ثابته معنى ونهاية (قوله ولا ولدها) أي ولا يضم ولدها اه عرش (قوله بمد الفروع) لعله متعلق بمقدر أي ومات بمد الفروع لفقد غير لبنها ويحتمل أنه متعلق بالشارب يعني الشارب لبنيها الفاسد بالفروع (قوله اليه) أي الموت (قوله عادة) أي لا نظر اليها بخصوصية إن اطردت عادت بذلك اه عرش (قوله بالاجهاض) أي يسبه اه عرش (قوله فعل عاقلة القاذف) أي ضمنت عاقلة القاذف ضمان شبهة اه عرش (قوله ولو جأها رسول الحاكم الخ) أي بإلزامه من الحاكم لقوله الاتي فضمن الفترة عاقلة ما إذا كان بأمره فقد تقدم قوله بنفسه أو برسوله اه عرش (قوله لتدليها) أي الرسول ومن جاء به (قوله على أخيها) أي مثلاً اه نهاية (قوله ويتمين حمله على من الخ) يؤخذ منه حكم حادثة سئل عنها وهي إن شخصاً تصور بصورة سبع ودخل في غفلة على نوبة مفعلة عادة فاجهضت امرأة منهن وهوان عاقلة تضمن الفترة بل وتضمن دية المرافان ماتت بالاجهاض بخلاف ما إذا ماتت بدونه اه عرش (قوله ويبنى لحاكم) إلى قوله وقرول بعضهم في النهاية (قوله ويبنى لحاكم الخ) أي يجب اه عرش (قوله فسكون) أي ففتح وجوز في المحكم ضم المم وكسر الموحدة اه معنى (قوله غاب عنها) سيذكر محترزه (قوله ومن ثم الخ) عبارة للمغنى بخلاف ما لو وضع الصبي أو البالغ في ذية السبع وهو فيها أو اتى السبع على أحدهما أو القاه على السبع في مضيق أو حبسه معه في بيت أو بر أو حذفه لمحق اضطر إلى قتله والسبع ما يقتل غالباً كاسد ونمر وذئب تقتله الخ حال أو جرحه جرحاً يقتل غالباً فعليه القود لانه الجأ السبع إلى قتله فان كان جرحه لا يقتل غالباً فعليه حمد وهذا بخلاف ما لو القاه على حي أو القاه عليه أو قيده وطرحه في مكان فيه حيات ولو ضيقاً فإنه لا يضم منه لانه

(الخ) في نفي الصحة عنه نظر ظاهر لا يخفى (قوله فلا رد عليه الخ) أقول الإيراد يتدفع أيضاً بان الضمان بغير ما له بخود كراهية بسوء نظراً لظهور عنده في طلبها جنة فالتقيد هنا يستحسن لذلك (قول المتن ولو وضع صبي في مسبة الخ) قال الزركشي تخصيص الحكم بالصبي يقتضى انه لو وضع بالغاً لم يجب الضمان قطعاً وبه صرح في الروضة هنا لكن الراجح أنما ذكر من كلام الغزالي ثم أشار إلى مخالفته فقال ويشبهان يقال الحكم منوط بالقوة والضعف لا بالصغر والكبر وهذا الذي يحتج به رد إليه القول بالماوردى والروايات والشيخ في المذهب لو ربط يد رجل ورجلوه القاء في مسبة فهو شبهة عندنا تعتبر واضعفة بالشك ولم يعتبروا كبره اه (قوله في المتن فأكسع فلا ضمان الخ) نعم لو كسفه وقيده ووضعه في المسبة ضمنت كما قاله

طلبها (ولو وضع) جان (صيا) والتقيده به لجرى ان الوجه الآتى حراً (في مسبة) بفتح فسكون أي محل السباع ولو زية سبع غاب عنها (فاكسع فلا ضمان) عليه لأن الوضع ليس باهلاً كالم يلجئ السبع اليه من ثم لو اتى أحدهما على الآخر في ذية مثلاً فيه

بالقود أو الدية لأنه يثب في الحقيق ويغير بطعمه من الأدنى إلى المتسع (وقيل إن لم يمكنه انتقال) عن الملك من محله (ضمن) لأنه أهلاك له عرفاً
فإن يمكنه فتركه أو كان بالمال أو وضعه بغير مسببة فأتقن أن سبعا كله مدر قطعاً كالأقصه فلم يصعب جرح حتى مات أو ألحق فيضمنه باليد
مطلقاً وقول بعضهم أن استمرت إلى الأفراس بالتكثيف ونحوه غير صحيح لما مر في النصب أن من وضع يده على عنقه ضمن حتى يموت ماله
(ولو تبع يسيف) ونحوه ميرزا (أرباباً) (٦) متفرق نفسه بماء أو نار أو من سطح) أو عليه فأنكر بشقه ووقع ومات (فلا ضمان) عليه

فيه لأنه بأشهر أهلاك نفسه
صدأ قطع سبية تابعة ولأنه
أوقع بنفسه ما خشيه منه
فهو كما لو أكرهه على قتل
نفسه ففعل أما غير المميز
فيضمنه تابعه لأن عمده
خطأ (فوقع) بشئ مما
ذكر (أجاب) به (لمس) أو
ظلمة مثلاً أو وقع في نحو
بئر مظنة (ضمن) تابعه
لأنه لا له إلى الحرب الغرض
لحلا كمن لم يؤم عاقلة
دية شبه العمد (وكذا لو
انخفض بسقف) لم يرم
نفسه عليه (في حربه) انخفض
السقف وقد جده الحرب
فهلك فإن تابعه يضمنه (في
الاصح) بالذكر (ولو سلم
صبي) ولو رماه من بوله
أو اجنبي وبحت الزركشي
مشاركته للسياح مردود
بأن السياح مباشر ومسله
متسبب (إلى سياح ليله)
السياحة أي العوم قتلته
بنفسه لا باتبائه أو أخذ من
غيره أن يسلمه لأحد كما هو
ظاهر فعله أو عليه الولي
بنفسه (ففرق وجبت
ديته) دية شبه عمد على عاقلة
لتقصيره بأعماله له حتى
غرق مع كون الماد من شأنه

بطعمه متفرق من الأدنى بخلاف السبع فإنه يثب عليه في الحقيق دون المتسع والمجنون الضار كالسبع المفري
في الحقيق ولو القاء مكتوفاً بين يدي سبع في مكان متسع قتلته فلا ضمان ولو السهمية مثلاً قتلته فإن كانت
ما يقتل غالباً فعمد وإلا فشيء أه (قوله بالقود) أي أن لم يعف عنه وقوله أو الدية بأن كان خطأ أو
عن عمد أه (قوله من محله) انظر أي حاجة إليه مع قوله من الملك أه رشيدى أي فالأولى إسقاطه كما فعله
المتن (قوله أو كان) أي الموضوع في سببه (قوله مدر قطعاً) نعم لو كشفه أي الحروق قد وضعه في المسببة
ضمنه كما قاله الماوردى لأنه أحدث فيه فصلاً شرح مر أه سم قال ع ش قوله بمن ضمنه أي ضمان شبه
عدم أه (قوله الما القن الخ) عتذر قوله مر أه ع ش (قوله ميرزا) عبارة المتن مكلفاً بصير أو ميرزا أه
(قول المتن بماء أو نار) أو نحوه من الملكات كبر أه معنى (قول المتن أو من سطح) أي أو شاق
جبل أه معنى (قوله ومات) أي أو لقيه لمن في طريقه قتلته أو سبب فأتقن وسبب فأتقن وسبب فأتقن وسبب فأتقن
الطالب بصير أو راعي أه معنى (قوله كالو أكره الخ) تبع في الرأى هنا والمتد كما ذكره ابن القري
تبعاً لصلته أو أكل كتاب الجنابات أنه عليه أي المكره بكر أو انقص الدية أه نأيه أي دية عمد
أه ع ش (قوله ما غير المميز) إلى قول المتن ولو سلم في المتن (قوله لأن عمده) أي غير المميز صبي أو مجنوناً
أه معنى (قوله بشئ مما ذكر) إلى قول المتن ويضمن في النهاية (قول المتن أو ظلمة) في نهار أو ليل أه
معنى (قوله أو وقع أه) أو ألجأه إلى السبع بضيق أه نأيه أي وهو عاقل ما يقتضيه الصنيع والفرق
بينه وبين مامر ظاهر رشيدى (قوله لاجل الخ) أي ولم يقصد المتبع أهلاك نفسه نهاية ومعنى
(قول المتن به) أي بالحارب صبياً كان أو بالنا أه معنى (قوله وقد جهله) أي ضنفت السقف
أه ع ش (قوله مشاركه) أي الاجنبي أه ع ش (قوله مردود) برفاقاً للنهاية وخلافاً للمعنى (قوله أي
العوم) إلى قول المومني في المتن (قوله لا باتبائه) أي بخلاف ما إذا تسلمه باتبائه أي وعليه التائب كالخفي أه
رشيدى (قوله أو عليه الولي) عطف على قول المتن سلم (قوله على عاقلة) أي عاقلة المعلم من الولي أو
غيره رشيدى وع ش (قوله ولو أمره) إلى المتن في المتن (قوله ولو أمر السياح) أي أو الولي أخذاً من
التليل (قوله ضمنه) أي بدية شبه العمد أه ع ش (قوله عند الرأى) عبارة النهاية كما قاله العراقيون أه
(قوله لا لتزامة الحفظ) قال الشهاب ابن قاسم هذا لا يظهر في تسليم الاجنبي ولا من غير تسليم أحد انتهى
وقد يقال أنه يتسلفه من الاجنبي أو بنفسه ملزم للحفظ شرعاً أن لم يكن هناك تسليم معتبر أه (قوله مختاراً
الخ) فإن اخلف السياح والوارث في ذلك فالصدق السياح لأن الأصل عدم الضمان أه ع ش أي يتسلفه

الموردى لأنه أحدث فيه فعلاً ولا ينافيه قول المصنف وقيل إن لم يمكنه انتقال ضمنه أذهو مفروض فمن
يجز لضعفه لصغر ونحوه بل لا يطو ونحوه لا قول الشيخ في شرح من جرح لا مكتوفاً أي قتلته من الحرب
وكلنا في مكتوف مقيد ش مر (قوله أو كان بالمال) نعم أن كشفه يديه ضمنه لأنه أحدث فيه العجز مر
فليراجع (قوله فهو كالو أكره الخ) وقول بعضهم فاشبهه بالو أكره أساناً على أن يقتل نفسه قتلها لضمان
على المكره تبع في الرأى هنا والمتد كما ذكره ابن القري تبعاً لصلته أو أكل كتاب الجنابات أنه عليه
نصف الدية ش مر (قوله وبحت الزركشي) مشاركه للسياح مردود) كذا مر (قوله بل الوجه خلافه)
كذا مر (قوله لا لتزامة الحفظ) هذا لا يظهر في تسليم الاجنبي ولا من غير تسليم أحد

الأهلاك به فارق الوضع في مسببة لأنها ليس من شأنها الأهلاك وبحت أن الولي إذا سلمه يكون كما فعله طريقاً
في الضمان وفيه نظر بل الوجه خلافه إذا فعل ذلك لمصلحة وكذلك لغيره على ما مر في الاجنبي على أن جمعه مع عاقلة لا وجه له لأن الجنابة في هذا
الباب كله على العاقلة ولو أمره السياح بدخول الماد فدخل مختاراً فغرق ضمنه أيضاً عند العراقيين لا لتزامة الحفظ ولو رفع مختاراً يده
من تحتها ولو بالنا لا يحسن السياحة فترك لوجه القود وخرج الرأى البالغ فلا يضمنه مطلقاً إلا في رفع يده من تحتها كما تـ

أياه أم عش قوله لزمه القرد أي أن قصد رفع يده أغرقه فان قصد اختبار معرفته أو لم يقصد شيئا فلا قصاص وعليه دية حتى أم بجري (قوله لأن عليه الاحتياط لنفسه) أي البالغ ولا يقرب قول السباح أم معنى (قول المتن ويضمن) أي الشخص أم معنى (قول المتن عدوان) هو بالجرف صفة حفر ويجوز النصب على الحال أم معنى (قوله كانت) الأولى حفر كافى النفاذ المعنى (قوله بأن كانت) إلى قوله ولو اذن له المالك في النفاذ إلى قوله كذا فيبقى المعنى الآخر ولو يضمن القن إلى ولو عرض (قوله بملك غير مالخ) أي أو في مشترك بغير إذن شريكه أم معنى (قوله أو يشارع ضيق) أي وإن أذنه الإمام وكان لمصلحة المسلمين أم نهاية (قوله أو واسع الخ) التمثيل به للعدوان قد يقتضي حرمة مع أنه جائز عبارة الروض وله حفره في الواسع لمصلحة المسلمين بلا ضمان وإن لم ياذن الإمام وكذا لنفسه ويضمن إلا أن اذن له انتهت وقوله وكذا أي له حفرها كاصرح به شرحه أم سم (قوله ما تلف الخ) معمول لقول المتن ويضمن الخ أم عش (قوله من مال) بيان لما تلف (قوله بقيدته الاتي) أي اتفاقيل المتن الاتي (قوله وكذا) راجع إلى قوله من مال عليه الخ (قوله على عاقلة) كقول عليه متعلق يضمن في المتن وخيرهما للحافر وعبرة المعنى فيضمن ما تلف به من آدمي أو غيره لكن الآدمي يضمن بالدية وإن كان حرا بالقيمة إن كان رقيقا على عاقلة الحافر حيا وميتا وإن غير الآدمي كهيمة أو مال آخر فيضمن بالترحم في مال الحافر الحر وكذا القول في الضمان في جميع المسائل الآتية أم (قوله تعديه) المراد به ما يشمل الاقتيات على الإمام بالنسبة إلى قوله أو واسع الخ لاصرح سم اتفاق (قوله ويشترط أن لا يعتمد الخ) أي والأى يوجد هناك مباشرة بان ردها في البر غير حافرها أو الألفاضان على المردى لا الحافر أم معنى (قوله ولو عليه) أي تعدد الوقوع (قوله ما يحتمل الفزالي) عبارة النهاية ما في أنوار الخ (قوله ودوام التعدى) أي ويشترط دوام العدوان إلى السقوط أم معنى (قوله كان رضى المالك بيقاتها) أي ومنه من طلبها أم نهاية (قوله أو ملك البقرة) يعنى منعها وإن لم يجز الحفر للمالك المنفعة كاسياقي أم سم أي في الشارح (قوله نعم لا يقبل قول المالك الخ) أي ويحتاج الحافر إلى بيته بأذنه أسى ومعنى نهاية (قوله بعد الردى) أي أما قبله فيسقط الضمان لأنه إن كان اذن له قبل فظاهروا لم يكن اذن عدما إذا نفاذ وقع الردى بعده كان بعد سقوط الضمان عن الحافر أم عش (قوله ولو تعدى الواقع الخ) إشارة إلى قيد ضمان الحافر عدوانا بما لا يمتد الواقع بالدخول أم عش (قوله ولو اذن له) أي الواقع في الدخول (قوله ولم يعرفه) أي المالك الواقع بها إلى البر في ملكه ضمن هو أى المالك (قوله لتقصيره) أي بعدم اعلامه أسى ومعنى

(قوله أو واسع لمصلحة نفسه) التمثيل به للعدوان قد يقتضي حرمة مع أنه جائز وعبرة الروض ولو حفرها في الواسع لمصلحة المسلمين فلا ضمان وإن لم ياذن الإمام وكذا لنفسه ويضمن إلا أن اذن له أم وقوله وكذا أي له حفرها كاصرح به في شرحه (قوله أو ملك المنفعة^(١)) أي وإن لم يكن الحفر للمالك المنفعة كاسياقي (قوله أيضا المنفعة) فيه نظر لأن مجرد ملك المنفعة لا يبيح الحفر إلا أن تكون المنفعة شاملة للحفر ثم رأيت ما يأتي (قوله نعم لا يقبل قول المالك بعد الردى حفر باذن) ويحتاج الحافر إلى بيته بأذنه شرح الروض (قوله كان مهدرا الخ) هذا واحد وجب في الروض صحبه البقي وغيره وعبارته مع شرحه فلو تعدى بدخوله ملك غيره فوقع في بر حفر تعدى عدوانا فهل يضمنه الحافر لتعديه أولا لتعدى الواقع فيها بالدخول لوجهان صحح منهما البقي وغيره الثاني أم (قوله ولو اذن له المالك) ويحتاج الحال إلى بيته أذنه شرح روض (قوله ولم يعرفه) أي ضمن هو لا الحافر عبارة شرح الروض فان اذن له المالك في دخولها فان عرفه بالبر فلا ضمان والأقل يضمن الحافر أو المالك وجهان في تعليق القاضي قال البقيني والأوجه أنه على المالك لأنه متصرف بعدم اعلامه فان كان ناسيا فلي الحافر أم وقوله وجهان في تعليق القاضي وجههما أنه على الحافر خلافا للبقيني مـ و يفرق بين كونه على الحافر وما يأتي في قوله

لأن عليه الاحتياط لنفسه
(ويضمن بحفر برعدوان)
بأن كانت بملك غيره يغير
إذنه أو يشارع ضيق أو
واسع لمصلحة نفسه بغير
إذن الإمام ما تلف به الأيلا
ونهار من مال عليه وحر
أو قن بقيدته على ما قلته
وكذا في جميع المسائل
الآتية والسابقة لتعديه
ويشترط أن لا يعتمد
الوقوع فيها ولا أهدر
وعليه يحمل ما يحتمل الفزالي
واعنده الزركشي أنه إذا
كان بصيرا نارا والبر
مفتوحة لا يضمن ودوام
التعدى فلولا كان رضى
المالك بيقاتها أو ملك البقرة
فلا ضمان لو ال تعدى
نعم لا يقبل قول المالك
بعد الردى حفر باذن ولو
تعدى الواقع بالدخول كان
مهدرا ولو اذن له المالك
ولم يعرفه بها ضمن هو
لا الحافر لتقصيره

(١) قول الحشى ابن قاسم
قوله المنفعة نسخ الشرح
التي بأيدينا البقرة أم من
هامش الاصل

مالٍ ينسبها الخ) عبارة الاسن والمغنى فان كان ناسيا الخ (قوله كايأتى) أى قيل قولى المتن أو بملك غيره
 يأتى ويضمن التنى ذلك فى
 رقبته فان عتق فن حين
 التنى على عاقلة ولو عرض
 الواقع بها من حره ولو يوثق
 فيه الواقع شيئا لم يضمن
 الحافر شيئا لا تقطع سببته
 (لا محفورة فى ملكه) وما
 استحق منفعة يوقف أو
 وصية مؤبدة كذا قيد به
 شارح وهو معتدل ويقتل
 خلافة وهو ما اطلقه غيره
 نظرا الى انها وإن اقتت
 بصدق عليه انه مستحق
 للنفقة وإن كان متعديا
 بالحفر لاستعماله ملك غيره
 فيما لم يؤذنه فيه اذ الانتفاع
 لا يشمل الحفر كاهو ظاهر
 وكذا يقال فى الاجارة
 (وموات) فملك أو ارتفاق
 لا يشاعل ما جزم به بعضهم
 وفيه نظر فلا يضمن الواقع
 فيها لعدم تعديده وعلى
 الموات حمل الخبر الصحيح
 البربر حيا جبار ولو لم تعدى
 بالحفر فى ملكه لكونه
 وسمه بقر بجدار حاره حين
 ما وقع بحمل التدى كاقاله
 البلقنى واطلق ان الحفر
 ملكه المهرمون المقبوض
 أو المستاجر غير تعدد مخالفه
 غيره فى الاول اذ انقص
 الحفر قيمته ويرد بان التدى
 هنا ليس لذات الحفر بل
 لتقصيص الرهن بخلاف
 توسعة الحفر الضارة

(قوله مالم ينسبها الخ) عبارة الاسن والمغنى فان كان ناسيا الخ (قوله كايأتى) أى قيل قولى المتن أو بملك غيره
 (قوله ويضمن التنى) الى قوله قال الامام فى النهاية (قوله ذلك) أى ما تلقت بالحفر علوا ماداميا أو غيره
 (قوله فن حين التنى الخ) أى ضمان الوقوع بعد التنى على عاقلة اه سم ولله مختص بما اذا كان
 الواقع بعد التنى آدميا وما اذا كان غير الاذى كريمة أو مال آخر فضنا نعلى ماله اخذنا عامرا عن المغنى
 (قوله ولو عرض للواقع هاهن حق) أى كحبة نشتة أو حجير وقع عليه مثلا أو ضاق نفسه من امر عرض له
 فيها ولو بواسطة ضيقها اه عش (قوله ولم يؤثر فيه الخ) فلو تردت بيمينه فى بئر ولم تأثر بالصدمة وبقيت
 فيها اباما مات جوعا وعطشا فلا ضمان على الحافر اه معنى (قوله لا محفورة) الاول ولا يضمن بحفر
 بئر كفى المغنى (قول المتن لا فى ملكه) عبارة الروض مع شرحه وان حفر فى ملكه ودخل رجل داره بالاذن
 واعلم انه هناك بئر أو كانت مكشوفة التحرز منها يمكن فذلك لم يضمن اما اذا لم يعرفه بها والدخل اه
 أو وضع مظلم أى أو البئر مظنة فى التهمة انه كالودعاء الى طعام مشووم فأكله فيضمن فلو حفر بئر فى
 دهنه الخ اه وسياق عن المغنى مثله (قوله والمستحق منفعة الخ) مفهومه ان المستجير يضمن ما تلقت
 بالحفر فيما استعاره اه عش (قوله أو وصية مؤبدة الخ) عبارة النهاية أو وصية وإن لم تكن مؤبدة فيها
 يظهر كاهو مقتضى كلامهم اه (قوله كذا قيد به شارح) وكذا قيد المغنى الوصية بالموءدة (قوله انها) أى
 الوصية (قوله يصدق عليه) أى على الموصى له (قوله لاستعماله الخ) دالة لتعدى وقوله اذ الانتفاع الخ طلة
 لقوله لاستعماله الخ قوله لا يشمل الحفر أى وإن توقف تمام الانتفاع عليه اه عش قال سم قوله اذ الانتفاع
 الخ قضيته امتناع الحفر فى المؤبدة ايضا اه (قوله وكذا يقال) الى قوله يحمل التدى فى المغنى (قوله وكذا
 يقال الخ) أى من انه لو حفر بئرا فيما استاجر له لا يضمن ما تلقت بها وان تعدى بالحفر اه عش (قوله لا عشا
 الخ) عبارة النهاية أو عينا فبما يظهر اه وعبارة المغنى فان حفر فى الموات ولم يخطر بطله ملك ولا ارتفاق فهو
 كلو حفره فالارتفاق كاقاله الامام اه (قوله فيها) أى فى بئر محفورة فى ملكه أو الموات (قوله لعدم تعديده)
 عبارة المغنى ولا يضمن بحفر ثرى ملكه لعدم تعديده وبعبارة اخرى فملك الملك ان هناك بئر أو كانت مكشوفة
 والدخل أى بالاذن مستمكن من التحرز فاما اذا لم يعرفه الدخلى اه فانه يضمن كاقاله فى التهمة وقره اه
 (قوله بجدار) أى غير مضمون اهمنى عبارة عش الحار بالضم والتخفيف الحذر الذى لا طلب فيه ولا وقد
 ولادية اه (قوله ولو تعدى الخ) عبارة المغنى والروض فان وسه أى الحفر على خلاف المادة أو قربها من
 جدار جارة خلاف العادة أو وضع فى أصل حدار غيره وسر جينا ولم يخطو بئرهم مثل أرضها ينهار اذا لم يخطو
 ضن فى الجميع ما هلك بذلك لتقصيره اه (قوله وسه) عبارة النهاية وضمنه اه (قوله ضمن ما وقع الخ) أى
 مالم يتعد الواقع بالدخول اخذنا ما تقدم اه سم (قوله يحمل التدى) وهو ما حفره من زيادة على الحفر المتعاد
 اه عش (قوله واطلق) أى البلقنى (قوله وخالفه غير الخ) لم يصرح بقى النهاية نعم أشار الى رده بما
 أفاده الشارح بقوله ويرد اه اه سددعمر (قوله وحالته غير الخ) ما فائدة الحكم هنا بالتدى مع ان حاصل
 ما فى الروض وشرح حده ان من حفر فى ملكه ولو تعدى كان حفر فيه هو مؤجر أو مرمون بغير اذن المسمى
 ولو عمر دهنه الخ بان ما تمتد باغير المالك يصلح لاحالة الضمان عليه (قوله على الحافر كايأتى) انظره
 مع ان الآتى ما قبل مالم الخ فقط (قوله فن حين التنى) أى ضمان الوقوع بعد التنى على عاقلة (قوله اذ
 الانتفاع لا يشمل الحفر) قضيته امتناع الحفر فى الربط ايضا (قوله ضمن ما وقع الخ) أى مالم يتعد
 الواقع الدخول اخذنا ما تقدم (قوله واطلق الخ) ما فائدة الحكم بالتدى هنا مع ان حاصل ما فى الروض
 وشرح حده ان من حفر فى ملكه ولو تعدى بان اعل الدخلى بالاذن أو كانت مكشوفة والتحرز يمكن لم يضمن والا
 ضمن (قوله واطلق ان الحفر بملك المهرمون الخ) فى شرح الروض وان حفر فى ملكه ولو متعديا كان
 حفر فيه هو مؤجر أو مرمون بغير اذن المسمى أو المهرمون ودخل رجل داره بالاذن واعلم اه (قوله ويرد
 بان التدى هنا ليس لذات الحفر الخ) ولو حفر بئر اقربية للعمى متعديا فمحمقها غيره تعلق الضمان بها

ملك غير الحافر ويضمن الصيد الواقع يثر سفر ما يملك في الحرم قال الامام اجماعا (ولو حفر بدهليزه) بكسر الدال (بئر) او كان به جعل من الدار غيره يثر لم يمتد حافرها (ردحار جلا) او صيانا غير الى داره او اليه قد دخل باختياره وكان الغالب ان يثر عليها (فسقط) فيها جاعلا بها لشعر ظلية او تعطية لها فملك (فلا يظهر ضمانه) اياه بدية المعدل لا غيره ولم يقصد هو اهلاك نفسه فلم يكن فعله قاطعا اما غير المدين فيقتل به كالمكره كذا اطلقه البلقيني ويتعين حمله على ما اذا كان افرق عها مبلكا فال او علم بنحو الظلة (٩) وإن المار حثتد فيها غائبا واما اذ لم يدعه فهو مهدر مطلقا وكذا ان دعاه واعلها وبان كانت مضطوا وخروج باليثر نحو كلب عقور بدهليزه فلا يضمن من دعاه قائله لانه يقرس باختياره مع كونه ظاهرا يمكن دفعه (تبيح) لا يتم هذا الاخراج الا لضع التعبير بالدهليز لانه يشبه البئر حيثد اما على ما جعوا بين قوله في الجنائات لاضمان وفي اتلاف البهائم بالضمان من أن الاول في مروط يابه لانه الذي ينطبق عليه التعليل المذكور والثاني فيما اذا كان في داره فلا يتم الاخراج إلا ان يعمل الدهليز على أوله الملاقص للباب لانه حيثد بمنزلة المروط يابه ويقول سفر مالي حفرت عدوانا فان دعاه المالك فهل يضمنه المالك أو الحافر وجهان صحص منهما البلقيني الثاني لانه المقصر بعدم اعلامه من محملو نسي كان على الحافر وإن لم يدعه بان تعدى بدخوله فهل يضمنه الحافر تبعده أو لا لتعدي

أمره ان أن أعل الدخل بالاذن او كانت مكشوفة والتحرز يمكن يضمن والا ضمن اه سم (قوله بملك الحافر) لعله من تحريف الكتابة واصله هو الواقع سابق كلام الشارح بملك الجبار (قوله بملك في الحرم) اي او عوات فيه اه معنى (قوله بكسر الدال) الى التنيه في النهاية (قوله به) اي في الدهليز وكذا ضمير غيره (قوله لم يمتد حافرها) اي فان تعدى قدس وبات حكمه (قوله او اليه) اي محل البئر من الدهليز او غيره (قوله باختياره) فلما كرهه على الدخول فظاهر انه يضمن اه معنى (قوله لنحو ظلية الخ) اي او كان اعمى اه معنى (قوله حمله) اي اطلاق البلقيني (قوله وعل) اي الداعي (قوله وكذا ان ادعاه واعل الخ) ولو اختلفا فقال المستحق لم يملكه وقال المالك اعلمت فالتد يظهر تصديق المستحق لان الاصل عدم الاعلام اه عرش (قوله فلا يضمن من دعاه) وكذا لم يدعه بالطريق الاول اه عرش (قوله مع التعبير) اي في مسألة الكلب وقوله بالدهليز لا بالباب (قوله لانه) اي الكلب (قوله حيثد) اي حين كون الكلب بالدهليز (قوله من ان الاول) اي عدم الضمان (قوله التعليل المذكور) اي قوله مع كونه ظاهرا الخ (قوله والثاني) اي الضمان (قوله فيما اذا كان) اي الكلب (قوله الا ان يعمل الدهليز) اي في المتن (قوله لانه) اي الكلب حيثد اي كونه بالدهليز (قوله ويقول الخ) عطف على قوله باليثر الخ (قوله فان دعاه الخ) خروج ما لو لم يدعه وقد تقدم في قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مهدرا اه ثم انظر اي حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن هو لا الحافر اه سم فان دعاه المالك اي ولم يثر به باليثر وقوله صحص منها البلقيني الخ اقصاه الحق كاسروا خلفه النهاية وقالوا لا اي وإن لم يثر به باليثر ضمن الحافر في اوجه الوجهين خلا للبلقيني اه (قوله الثاني) اي ضمان المالك (قوله لانه المقصر الخ) اي فلو اعلمه البئر فلا ضمان اه نهاية (قوله وان لم يدعه) الى قول المتن ومسجد في النهاية لا قوله في شارح المتن (قوله الثاني) اي عدم الضمان (قوله عنه) اي البلقيني (قوله الاول) ضمان الحافر (قوله وان كلامه) اي البلقيني (قوله فليعه) اي حيث كان القالب غير ادى وعلى عاقلة اي حيث كان اديا ولو رقيقا اه عرش (قوله وهذا) اي الضمان في المستثنين (قوله وان علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه ايضا على قوله او بطريق ضيق الخ ويجاب ايضا بانه مبدا التقسيم اه سم (قوله قد ذكره الخ) بولوا ذكره عقب قوله سابقا ويضمن بحفر بئر عدوانا لكان اولي لانه مال اه معنى (قوله من هذه) اي من عبارة (قوله ولو تعدى الخ) عبارة النهاية ولو حفر بئر اقربية العمق متمدا فضعها غيره تعلق الضمان بهما بالسوية كالجراحات اه اي تعميقا لدخول في الاهلاك وان قل بالنسبة لتعميق الاربع عرش (قوله وغيره) اي غير الحافر عطف على الضمير المستتر في تعدى (قول المتن يضر المارة) وليس بما يضر ما جرت به العادة من حفر الشوارع للاصلاح لان مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة اه عرش وسيأتي قبيل قول المتن من جناح ما يواقه بالسوية كالجراحات اه (قوله فان دعاه المالك) خروج ما لو لم يدعه وقد تقدم في قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مهدرا اه ثم انظر اي حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن لا الحافر (قوله صحص منها البلقيني الثاني ايضا) الاوجه الاول و قال في شرح الروض عنه لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسيا فمضى الحافر اه (قوله وهذا وإن علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه ايضا على قوله او بطريق ضيق الخ ويجاب

(٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) او اقم وجهان صحص منها البلقيني الثاني ايضا وقول شارح عنه الاول اما سبق قلم أو أن كلامه اختلف (او) حفر بئر (او) ملك غيره (او) في (مشارك) يتنوع بين آخر (بلاذن) من الغير او من شريكه في الحفر (فضمون) ذلك الحفر فليعه او على عاقلة بدل ما تطلب به من قيمة او دية شبه عدو هذا وإن علم عاقلة قد ذكره للايضاح على ان التعليل بين الاذن وعدمه لم يلزم صريحا لان هذه فاندفع ما قيل لاحاجة لذكر هذه اصلا ولو تعدى بحفر وغيره بترمته فالضمان عليها تفعين لا بحسب الحفر (او) حفر (بطريق ضيق يضر المارة

فكذلك هو مضمون) إلى قوله به يرد في المعنى لا قوله وإنما يتجه إلى المتن (قوله لتعديها) أي الحافر والامام
 أم ع ش أقول الأولى أي الحافر في ملك غيره مكلأ وبمضا بلا إذن والحافر بطريق ضيق بضر المارة (قول المتن
 وأذن الامام) أي وأقره بعدم الحفر كما يأتي (قوله وهي غير ضارة) يعني عنه المطلق (قول المتن فان حفر
 لمصلحة فاضيان الخ) يؤخذ من هذا التفصيل أن ما يقع لأهل القرى من حفر آبار في زمن الصيف للاستقاء
 منها في المواضع التي جرت عادتهم بالمرور فيها والاتضاع بها إن كان في محل ضيق بضر المارة ضمن عاقلة
 الحافر ولو ياذن الامام وإن كان يحمل وأسع لا يضرهم فإن فعل لمصلحة نفسه كسقي دوابها وأذن له
 الامام أو لمصلحة عامة كسقي دواب أهل القرى وإن لم ياذن له الامام فلا ضيان وإن كان لمصلحة نفسه ولم ياذن
 له الامام ضمن وإن اتنع غيره تبعوا والمراد بالامام من له ولاية على ذلك الحفل والظاهر أن من ملتزم اليلدانه
 مستاجر للأرض فله ولاية التصرف فيها أم ع ش (قول المتن لمصلحة) أي قطعه أم معني أي ولو اتفق أن
 غيره اتنع بها ع ش (قوله أوجع ما لمطر) أي اجتمع (قوله ولم ينه الامام) أنهم أنه لو نه الامام
 امتنع عليه الفعل وضمن أم ع ش عارة المعنى ومعه إذا لم ينه عنه الامام ولم يقصر فإن نه فحضر ضمن
 كقوله أو الفرج إذا زلقاته على الامام حيثما أقصر كان كان الحفر في أرض غوار أو لم يطوها ومثلها
 ينهار إذا لم يطوها أو خالف العادة في ستها ضمن وإن أذن له الامام نهي عليه أي في الكلام على التصرف
 في الأملاك أم (قوله وقيد الماوردى الخ) أي الخلاف أم معني (قوله بما إذا أحكم راسها) هل من
 أحكامه أعلاؤه مقدرا يمنع الوقوع عادة (قوله وتركا مفتوحة) لعله فيما إذا لم يعمل فيها بحيث يبع
 الوقوع العادي الخ (قوله ضمن مطلقا) فلو أحكم راسها عتسب ثم جاء ثالث وقتحه تعلق الضمان به أم
 نهاية أي الثالث ع ش (قوله له) أي للقاضي (قوله حيث لا يضر) أي ما ذكر من المسجد والسقاية
 (قوله وإنما يتجه) أي ما قاله الببادئ والحروي (قوله بالنظر الخ) أي بسببه قاله داخلة على
 المنصور (قوله غيره) أي غير القاضي فمفعول بنفس الخ (قوله فيجوز لمصلحة نفسه) إن لم يضر الخ (قوله فاقا
 للمعنى والأسى وخلافا للثبته بغيره) بعد كلام بل الحفر في مصلحة نفسه معتمة مطلقا فالتشبيه من حيث
 الجملة أم (قوله إن لم يضر بالمسجد الخ) عبارة المعنى وإذا قلنا يجوز أم لم يضر ما تعلق به وإن بحث الزكشي
 الضمان لم يمتد لم تعديه معلوم وإذا قلنا يجوز أم أنه لا بد أن يكون الحفر لا يمنع الصلاة في ملك البيعة أما السعة

أيضا بأنه مبدأ التقسيم (قوله فكذلك هو مضمون) وإن أذن فيه الامام قال الزكشي وقضيه أنه لا فرق بين
 أن يكون فيه مصلحة للسليين وأن لا يكون وفيه نظر شرح روض (قول المصنف) إلا فان حفر لمصلحة
 فاضيان عليه قضية الروض وشرحه جواز الحفر في هذه الحالة حيث قالوا وكذلك حفرها في ذلك أي
 الشارع واسع وإن لم ياذن فيه الامام ولكنه يضمن أم لكن قال في الروض بعد ذلك فرع بناء المسجد
 في الشارع وحفر بئر في المسجد وسقاية على باب داره أو حفر في الشارع فلا يضمن إن لم يضر الناس أي
 وإن لم ياذن الامام كما في شرحه مما قال لأنه فعل لمصلحة المسلمين ثم قال فبنى أو حفر ما ذكر لمصلحة نفسه
 فعدوان إن أضر بالناس أو لم ياذن له الامام أم قوله ولم ياذن فيه الامام يقتضي امتناع بناء المسجد لنفسه
 وإن لم يضر إذا لم ياذن الامام هو خلاف ما تقدم عنه في حفر البئر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر
 البئر وبناء المسجد لنفسه إلا أن يربد بالعدوان هنا مجرد الضمان فيستويان (قوله ولم ينه الامام) كاتفل عن
 الوالد شرح الروض (قول المتن ومسجد كطريق) ويجب أن يكون فيه أو حفر لمصلحة المسجد أو لمصلحة
 المسلمين والمصلين كاقضاء كلام البخوي والتولي وغيرهما فإن فعل لمصلحة نفسه فعدوان إن أضر بالناس
 وإن أذن فيه الامام بل الحفر في مصلحة نفسه متنع مطلقا فالتشبيه من حيث الجملة نعم لو بني مسجد في موات
 فهلك به إنسان لم يضمن وإن لم ياذن الامام أم قاله الماوردى في شرحه (قوله فيجوز لمصلحة نفسه) خولف به
 (قوله فيجوز لمصلحة نفسه) بهذا التفرع بمبدأ تشبيهه بالطريق يقتضي توقف جواز الحفر في الطريق
 لمصلحة نفسه إذا لم يضر ولا تساعه على إذن الامام وقد بين بالخاصة هنا في ما سبق عن مخرج الروض خلافا

وأذن فيه الإمام للصلاة العامة أن لم يصركا ذكر
 وان لم ياذن فيه الإمام ويمتنع أن يضر مطلقا أو لم يضر لمصلحة نفسه بلا
 اذنه ويوافق هذا طلاق الروضة عن الصبري في
 احكام المساجد كراهة خرافيه وبه يرد قول
 البلقيني وان اخذ الزركشي بفضية الجواز في الاولى
 لا بقوله احذروا عاقبة الثانية ويصح حمل المتن بتكليف
 على أن يوضع المسجد مثله سقاية بطريق كالخفر فيها
 فيأتي هنا تفصيله وفي الروضة وأصلها في مسجد بني يشارع
 لا يضر المارة ختان لمن يشر به ان اذن الإمام والا
 قيل ما مر (فرع) استأجره لجذاذ أو خفر
 نحو بشر أو معدن فسقط أو انهاوت عليه لم يضمنه
 ويحث بعضهم أنه لو علم المستأجر فقط انها تنهار
 بالخفر ضمنه ويرد بانه لا تفرير ولا جالما لمصر
 هو الاجير وان جهل الاتيهار (وما تولد) من
 فعله في ملكه العادة لا يضمنه كجرة سقطت
 بالريح أو بيل محلها وحلب كسره بملكه فطار يضمنه
 فانفق شيئا ودابة ربطها فيه فرقت انسانا خارجه
 وان لم ياذن فيه الإمام لانه لا نظره في الملك أولا

المسجد أو نحوها أن لا يتشوش الداخلون الى المسجد بسبب الاستقاموا أن لا يحصل المسجد ضررا (قوله)
 كذا ذكر) أي بالمسجد أو بالابن فيه (قوله) وان لم ياذن فيه (الخ) أي اذالم يذنه عنه (قوله) ويمتنع (الخ) ولو يبي
 سقف المسجد أو نصب فيه عمود أو طين جدار أو علق فيه قند بلا فسقط على انسان أو مال فاهلكه أو فرس
 فيه حصيرا أو حشيشا فزلق به انسان فهلك أو دخلت شوكة منه في عينه فذهب بصره لم يضمنه وان لم ياذن
 له الإمام لان فعله لمصلحة المسلمين ولو بني مسجد في ماله أو موات فهلك به انسان أو بهيمة أو سقط جداره
 على انسان أو مال فلا ضمان أن كان ياذن الإمام أو لا فعلى الخلاف السابق أي في الحفر في الطريق اه معنى
 وفي النهاية والروض وشرحه ما يوافقه (قوله) ان يضر (الخ) أي ارنى عنه الإمام كامر (قوله) ويوافق
 هذا) أي التفصيل المذكور بقوله فيجوز أن قوله ويمتنع (قوله) إطلاق الروضة (الخ) عبارة المتن ما في
 زوائد الروضة في آخر باب شروط الصلاة تقلا عن الصبري أنه لا يكره حفر البئر في المسجد ولم يفرق بين
 أن يكون للمصلحة العامة أو لمصلحة نفسه على التفصيل السابق اه (قوله) ويرد) أي بإطلاق الروضة (الخ)
 ولا يمتنع ما في الرد بذلك نعم يظهر الرد بما مر عن المتن (قوله) قول البلقيني (الخ) اعنيته النهاية كامر (قوله)
 بضميته) وهي ختان ما تلف بذلك الحفر (قوله) الجواز (الخ) مقول القول وقوله في الاولى وهي الحفر في
 المسجد لمصلحة نفسه (الخ) (قوله) نزاعه (الخ) أي البلقيني عطف على قول البلقيني (الخ) (قوله) في الثانية) وهي
 الحفر في المسجد للمصلحة العامة (الخ) (قوله) تفصيله (الخ) أي الحفر في الطريق (قوله) وفي الروضة (الخ) عبارة
 الروض مع شرحه فرع بناء المسجد في الشارع وخفر بئر في المسجد ووضع سقاية على باب داره
 كالخفر في الشارع فلا يضمن الملاك شيئا منها وان لم ياذن الإمام ان لم يضر بالناس لانه فعله لمصلحة
 المسلمين فان بني أو خفر ما ذكر لمصلحة نفسه فعدوان ان يضر بالناس أو لم ياذن فيه الإمام اه قوله اولم
 ياذن الإمام يقتضي امتناع بناء المسجد لنفسه وان لم يضر إذا لم ياذن الإمام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر
 الثرى لنفسه في الطريق أو واسع قد يفرق بين حفر الثرى وبناء المسجد لنفسه الا ان يريد بالعدوان هنا مجرد
 الضمان فيستويان اه سم (قوله) بني يشارع (الخ) ظاهر إطلاقه سواء لمصلحة أو لمصلحة عامة (قوله)
 والا) أي ان لم ياذن الإمام فعلى ما مر أي من التفصيل في الحفر في الشارع (قوله) فرع) أي القول المتن وعمل
 في النهاية (قوله) استأجره (الخ) أجارة محمية أو قاسدة أو دعاء ليجذ أو يئله تبرعا بل لو كرهه على العمل
 فيه فانهارت لم يضمن لانه باكر اه له لم يدخل تحت يدمو لاحد في فلهام حش (قوله) لجذاذ (الخ) أي
 ونحوه اه نهاية (قوله) كالعادة) أي فعلا موافقا للعادة (قوله) فيه) أي ملكه وكذا ضمير خارجه (قوله) فيه)
 أي فعله في ملكه (قوله) أو لا كالعادة) عطف على كالعادة أي أو فعلا مخالفا للعادة (قوله) هو بوجوب الريح)
 لان هب بعد الاقادة وان امكنه الحظاؤه فاعلم بفعل فيما يظهر وان نظره في الاذرع اه قال الرشدي قوله
 وقت هبوب الريح أي في هب الريح اه وقال عرش قوله لان هب الريح قال بمنى هذا التفصيل فيما لو
 أو قدر ان غير ملكه لكن جعل جرت العادة بالإقادة في كايقع لأرباب الارياق من انهم يوقدون النار في

(وأذن فيه الإمام) كقوله الآتي أو لم يضر لمصلحة نفسه بلا اذنه صريح في توقف جواز الحفر في المسجد
 على اذن الإمام إذا كان الحفر لمصلحة نفسه ولم يضر وهو ظاهر ما في شرح الروض حيث قال بعد قول الروض
 فرع بناء المسجد في الشارع وخفر بئر في المسجد ووضع سقاية على باب داره كالخفر في الشارع فلا يضمن
 ان لم يضر الناس اه ما نصه فان بني أو خفر ما ذكر فعدوان ان يضر بالناس أو لم ياذن فيه الإمام اه لكنه
 صرح قبل ذلك بجواز حفر البئر في الشارع أو واسع وان لم ياذن فيه الإمام ولكنه يضمنه (الخ) وقد يحمل
 قوله فعدوان على معنى التضمين فقط فلا يخالف هذا وقد يفرق بين الشارع والمسجد (قوله) ان اذن الإمام
 هذا مع قوله السابق في الحفر وان لم ياذن فيه الإمام مع ما تقدم في المتن آخر الصفحة السابقة عن شرح
 أروى يعلم الفرق بين الحفر وبناء المسجد قد يقال قوله لا قبل ما مر في جوار بناه وعدم الضمان
 وان لم ياذن الإمام إذا كان لمصلحة عامة فهو على طريق ما في الحفر فليتأمل (وقت هبوب الريح) بخلافه ما لو

كالعادة كالنول من نار أو قدما بملكه وقت هبوب الريح أو جاوز في إقادة العادة

او من سقى ارضه وقد اسرف او كان بها شق (١٢) عليه ولم يحيط بدها ومن وشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقا او للمسلمين وجاوز المادة

ولم يعمد المثلث عليه مع
عليه به ضمنه ويؤخذ من
تقصيهم المذكور في الرش
ان تسمية اذى الطريق كسجر
فيها ان قصده مصلحة
المسلمين لم يضمن ما تولى
منه وهو ظاهر والا لترك
الناس هذه السنة المتأكدة
او (من جناح) اى خشب
خارج من ملكه (الى
شارع) ولو باذن الامام
فمقط او تلف شيئا او من
تكسير سبط في شارع
ضيق او من مضي اعمى
بلا قائد وان احسن المثلث
بالصا كما اقتضاه اطلاقم
او من عجن طين فهو قد جاوز
العادة او من حط متاعه به
لا على باب حانوته كالعادة
(فضمن) لكنه في الجناح
على ما ياتي في المذاب من
ضمان السكك بالخارج
والنصف بالسكك وان جاز
اشراعه بان لم يضر المارة
لان الارتفاق بالشارع
مشروط بسلامة الماقي
وبه يعمل رد قول الامام لو
تأخر في الاحتياط فحرت
حادثة لا تتوقع او صاعقة
فمقط بها وتلف شيئا
فلمست ادى اطلاق القول
بالضمان انتهى وفاق
ما مر في البربان الحاجة
هنا اغلبا اكثر فلا يحتمل
اعداده ما اذا لم يسقط
فلا يضمن ما انصدم به وتحو
كالو سقط وهو خارج الى
ملكه وإن سبل ما تته شارعا

غبطانهم لمصالح تتعلق بهم وجرت العادة بها يدل لذلك مفهوم ما ذكره الشارح من الضمان في الوكسر
حطيا بشارع ضيق وقوله وإن امكنه الخ اى وبنى من يريد الفعل اه (قوله او من سقى الخ) عقاب على
قوله من تار وقوله ارضه اى ارضا يملك منفعتها (قوله شق الخ) يخرج منه الماء اه عش (قوله او من
رشه الخ) استمرادى فانه ليس من الموضوع (قوله مطلقا) اى ان لم يجاوز المادة اه عش (قوله او للسبلين
الخ) والضمان المباشر للرش فاذا قال للسقاء رش هذه الارض حل على العادة فحتم تجاوز العادة
تعلق الضمان به فان امر السقاء بمجاوزة المادة في الرش تعلق الضمان بالامور ولو جهل الحال هل نقصت
الزيادة على المادة من السقاء والامر تنازع عا قلا فرب ان الضمان على السقاء لا الامر اذا اصل عدم
امره بالمجاوزة كالى انكر اصل الامر اه عش وقوله فان امر السقاء ظاهر احاطة به ولم يعتقد وجوب
امثال الامر وفيه توقف فليراجع (قوله وجاوز العادة) بخلاف ما اذا لم يجاوز المادة ولو لم ياذن الامام فيه
كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وان نقل الزركشى عن الاصحاب وجوب الضمان اذ لم ياذن الامام ما نهاية
وما لم يخفى الى ما تله الزركشى عن الاصحاب من وجوب الضمان اذ لم ياذن الامام وإن لم يجاوز المادة (قوله
ان قصده بمصلحة المسلمين الخ) اى وذلك لا يعلم الا منه فيصدق دعواه ومفهوم انه اذا قصده مصلحة نفسه
او اطلق ضمنه والظاهر خلافا في الاطلاق لان هذا الفعل مأمور به فيجعل فعله على امثال امر الشارع
يفعل ما فيه مصلحة عامة اه عش (قوله ولو باذن الامام) اى ولا يضر معنى ونهاية (قوله في شارع ضيق)
الهم انه لا تخاف من تلف يتكسره بشارع واسع لا تنفاه تعديه بفعل ما جرت به العادة اه عش (قوله
بلا قائد) مفهوما انه اذا كان بقائد لا تخاف لكن نقل عن الشيخ حذان في ملحق البحر انه مع القائد
يضمن بالاولى ويؤيده ما في سمل على منجى في اطلاق الدواب انه لو ركب دابة قاتلت شيئا ان الضمان عليه
اى وغيره دون مسيرها كاجرم بهم وانتهى اه عش (قوله لكنه في الجناح) الى ان التفت الى المعنى الا قوله
اما اذا لم يسقط الى لو سقط (قوله من ضمان السكك) اى كل ما تملك بالخارج اى من الجناح والنصف اى
ضمان نصف الناقص بالكل اى كل الجناح (قوله لان الارتفاق الخ) يؤخذ منه ان ما يقع من ربط جرة
وادلا ثانيا هو اى الشارع او في دار جاره حكمه حكم ما سقط من الجناح فيضمنه واضع الجرة اه عش (قوله
وبه) اى بذلك التعليل (قوله لو تأخر الخ) اى بالغ فيه وقوله فلست ارى الخ اى قبل قول بعدم الضمان
اذ لا يتصور منه اه عش (قوله وفاق الخ) عبارة الخفى فان قيل لو حفر بئر لمصلحة نفسه باذن الامام لم يضمن
فهذا كان هنا كذلك اجيب بان الامام لا يلة على الشارع فكان اذنه معتبرا حيث لا ضرر بخلاف الهواء
لا لولاية له عليه فلو اثر اذنه في عدم الضمان اه (قوله بان الحاجة الخ) اى ان الاحتياج الى انتزاع المياه
ونحوه يكثر في الشوارع فقلبا غلغله يثقلوا مدرا لاضر بالمارة بكثرة الجنائيات الغير المحمودة بخلاف
البئر اذا حفره فانفسه باذن الامام ولم يضر فلا يضمن الواقع فيها لان حفر البئر نادري الشوارع كما هو مشاهد
اه سيد عمر (قوله فلا يضمن) خلافا للمعنى (قوله ما انصدم به) اى تلف به اه عش (قوله وان سبل الخ)
خاتمة اى سبله بعد الاشراع وقوله او الى ما سبله الخ اى قبل الاشراع (قوله كسجر خ نافذة الخ) اى وليس

طراحيه نعم ان امكنه حيثن اطفأوا ما تركه قال الازدعي ومرفى عدم تضمينه نظر (قوله وجاوز
العادة) بخلاف ما اذا لم يجاوز المادة وان لم ياذن الامام فيه كما اقتضاه اطلاق الشيخين وغيرهما وان نقل
الزركشى عن الاصحاب انه لا بد من كالحفر بالطريق ويقر على الاول بدو ام الحفر وتولد المقامد منه
فتوقف على اذنه بخلافه ما شرد وقول انظر قوله عن الزركشى كالحفر بالطريق وقوله ويقر الخ
المقتضى انه لا بد في الحفر لمصلحة المسلمين من اذن الامام مع قول المتن السابق ولمصلحة عامة فلا لا يظهر
فعل هذا بالنسبة للحفر والرش لمصلحة نفسه (قوله وجاوز العادة) تضمينه عدم الضمان ان لم يجاوز العادة
وان لم ياذن الامام هو قضية كلام الشيخين قال في شرح الررض قال الزركشى لكن الذى صرح به الاصحاب
وجوب الضمان اذ لم ياذن الامام فيه وكان الحفر مع الاتساع لمصلحة المدين (قوله وفاق ما مر) تقدم
الى ما سبله بجنب داره مستتبيا ما يشرع اليه كما بحث فيما او الى ملك غيره ومنه سكره غير نافذة

فيها

وإن ما بذن الامام لمعوم
الحاجة اليها وضح أن عمر
قلع ميزابا للعباس رضي الله
عنه ما قل عليه قتاله اقلع
ميزابا بعبسه رسول الله
صلى الله عليه وسلم قتال
والله لا ينصب إلا من يرق
على ظهري وانعى للعباس
حتى رقى عليه واعاده لمحله
(والتالف بها) وبما قل
منها (مضمون في الجديد)
لما عرف الجناح وكالوضع
نرايا بالعلين بطين به سطحه
مثلا فان واضعه يضمن
من يرق به أى ان خالف
العادة ليوافق ما روى ودعوى
أن الميازيب ضرورى منوعة
بانه يمكن اتخاذها وأخذود
في الجدار الماء السطح (فان
كان بعضه) أى ما ذكر من
الجناح والميازيب (في الجدار
فسقط الخارج) أو بعضه
فاتلف شيئا (فكل الضمان)
على واضعه أو عاقله
لوقوع التلف بما هو مضمون
عليه خاصة وخروج بقوله
بعضه ما لم يكن منه شيء
بان سمره فيه فيضمن الكل
بسقوط بعضه أو كل ما لو
كان كله فيه فلا ضمان بشيء
منه كالجدار (وان سقط
كله) أو الخارج وبعض
الداخل أو عكسه فاتلف
شيئا بأكله أو بأحد طرفه

فيها مسجد أو نحوها ما إذا كان فيه مسجد أو نحوها فهو كالشارع كما به عليه الأذرع وغيره وروى
(قوله باذن جميع الملك) أى إذا لم يكن الشارع من أهلها ولا الأبناء من يابعداه أو مقابله كما مر في باب
الصلح (قوله بالسلم) إلى قوله أو شك في المبنى إلا قوله إلى يودعوى وكذا في النهاية إلا قوله لمعوم أن عمر
إلى المتن (قول المتن أخراج الميازيب) جرى المصنف في جمع الميازيب على لغة ترك الحمزة في مفردة وهو
ميزاب وهي لغة قليلة إلا في بعض جمعها ميازيب موزون مع متراب حمزة ساكنة ويقال فيه مرازب
بتقديم الراء على الواو عكسه فلما تخرجت أربع اه معنى (قول المتن إلى شارع) قال في الروض وكذا
أى يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب مفندى ليس فيه نحو مسجد أو لا فكشاع أو ملك غيره بلا
أذن وإن كان عاليا اه وقال في شرحه لتدعيه بخلافه بالاذن اه سم على حج اه عش (قوله وذن لم
باذن الامام) لكن إذا لم ينه اخذنا بما سبق اه عش (قوله وصح الخ) عبارة المتن أى ولما روى
الحاكم في مستدركه أن عمر الخ (قوله اه من قلع الخ) امر بقلعه فقلع اه معنى (قوله قتال) أى العباس
له أى لعمر رضي الله تعالى عنهما (قوله قتال الواف الخ) أى عمر رضي الله تعالى عنه (قوله وبما قل منها)
مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة بالجناح البيوت في هوأ الشارع كما هو ظاهر سم على حج
اه عش (قوله بطين به سطحه الخ) أى أو لجميعهم ينقله إلى الميزبة مثلا اه عش (قوله لمسار) أى
من أن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة اه معنى (قوله ماسر) أى في شرح وماترك الخ (قوله
ودعوى الخ) رد لدليل القديم (قوله اتخاذ بشر) أى في الدار اه معنى (قوله الماء السطح) متعلق
بالاخذ (قول المتن فان كان بعضه في الجدار) أى الجدار الداخل في هوأ الملك كاللا يخفى بخلاف الجدار
المركب على الرأس في هوأ الشارع كما هو الواقع في غالب الميازيب فانه ينبغي ضمان التالف بهذا الميزاب
مطلقا إذ هو تابع للجدار أو الجدار نفسه يضمن ما تلف به لكونه في هوأ الشارع كما مر فليتبع اه رشيدى
(قوله أى ما ذكر الخ) عبارة المتن أى الميازيب ويصح رجوعه إلى الجناح أيضا بتأويل ما ذكر اه
(قوله من الجناح والميازيب) ذكر الجناح هنا بخلاف الظاهر من السياق مع انه يتألف من قوله السابق لكنه
في الجناح على ما يأتي في الميازيب الصريح في أن كلام المصنف هنا مفروض في خصوص الميازيب اه رشيدى
(قول المتن فسقط الخارج) أى من الجدار (قوله أو بعضه) أى بعض الخارج اه معنى (قوله
على واضعه) أى إن وضعه المالك بنفسه والا فصل الأمر بالوضع اه عش (قوله منه) أى
الميازيب وقوله فيه أى الجدار اه عش (قوله أو عكسه) أى الداخل وبعض الخارج وقد يشكك تصويره
سم وقد يصور بما إذا كان المتطرف من الخارج مسرفا في خشبيت مركزتين في الجدار مثلا اه سيد عمر
عبارة عش وقد يمكن تصويره بما لو انفصل كل الداخل عن الجدار وكان الخارج ملتصقا مثلا بالجدار
فانكسر وسقط بعضه مع جميع الداخل اه (قوله أيضا) أى كالخارج وقوله هوأ التلف الحاصل
بالداخل وقوله عليها أى الداخل والخارج (قوله كله) أى الميازيب أو الجناح وقوله وانكسر أى
نصفين اه معنى (قوله الخارج) أى أو بعضه (قوله ضمن الخ) أى الكل ولو نام أى شخص ولو طفلا
على طرف سطحه فاقبل إلى الطريق على مارا قال الماوردى إن كان سقوطه بانتيار الحائط من تحته لم يضمن
أى لعدوه وإن كان لتقلبه في نومه ضمن أى بديء الخطأ لانه سقط بفضله اه نهاية زيادة من عش

انه لا ضمان في حفر البئر لصلحة نفسه حيث أذن الامام ولا ضرر (قوله في المتن إلى شارع) قال في الروض
وكذا أى وكذا يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب مفندى ليس فيه نحو مسجد والا فكشاع أو
ملك غيره بلا إذن وإن كان عاليا اه قال في شرحه لتدعيه بخلافه بالاذن اه (قوله وبما قل منها) مثله وأولى
ما يقطر من الكيزان المعلقة بالجناح البيوت في هوأ الشارع كما هو ظاهر (قوله أو عكسه) أى الداخل

(فصفه) أى الضمان على من ذكر (في الاصح) لان التلف حصل بالداخل أيضا وهو غير مضمون فزعم عليها نصفين من غير
نظر لوزن ولا مساحة ولو سقط كله وانكسر في الهواء فان أصابه الخارج ضمن اه الداخل فلا كما قاله البغوى

أولهك فلا أيضا فيظهر لأن الأصل (١٤) براءة الذمقو لأتلف ماؤه شيئا ضمن نصفه أن كان نصفه في الجدار وبعضه عارجه ولو أقصل

(قوله أو شك) ولو اختلفا فقال صاحب الجناح تلق بالداخل وقال صاحب المتاع تلق بالخارج فالظاهر تصديق صاحب الجناح لأن الأصل عدم الضمان أه عش (قوله ولو اتلف) إلى قولهم قياس ذلك في المنق وإلى قوله نعم أن كان ملكك في النهاية لا لقوله أن نازع فيه البقنى (قوله ولو اتلف ماؤه) أى ماء الميزاب عش ورشيدى عبارة المنق ولو أصاب الماء النازل من الميزاب شيئا فالتلف الخ (ولو أقصل ماؤه بالارض) أى تم تلق به انسان بقومنى (قوله وقياس ذلك) أى قول البغوى ولو اتلف ماؤه شيئا الخ (قوله أن ماء مالىس منه) أى ماء من باب ليس الخ (قوله والذي في الروضة الخ) مستند فيضمن التالف بماء الميزاب سواء خرج منه شيء من ملكه أم لا عش (قوله ووجه) أى ما في الروضة من إطلاق الضمان (قوله فيميز عارجه الخ) أى خارج محل الماء (قوله بينه) أى ماء مالىس منه الخ (قوله كسره بملكك) أى حيث لا ضمان مع أن كلاتصرف في ملكه أه عش (قوله ولا يبرأ) إلى قوله نعم أن كان في المنق لا لقوله المراد إلى نعم أن كانت (قوله مائلا) أى كلا أو بعضا (قوله بالتقاه عن ملكك) فلو تلق بها انسان خنت عاقلة لا تم كالتقاه عن البغوى وأقره وقال البقنى الأصح عندى لزومه لئلا يكال أو لعاقلة حال التلف أه معنى (قوله وابعاه منه) يعنى انتقل إلى ملكك بطريق شرعى (قوله وسله) أى عن البيع أه عش (قوله برى) أى وإن لم يتعرض للبراهة منه لأنه يدخله في ملكك ما يستحق إبقاءه ولا يكلف مدمم ما فيه من إزالة ملكك عن ملكه أه عش (قوله المالك الآخر) يعنى أن المراد بالمالك أعم من مالك العين والمنفعة حيث ساء له أخرج الميزاب أه عش (قوله نعم الخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك أه رشيدى أى فكان يعنى أن يذكر ما قد ناه عن المنق أيضا حتى يظهر الاستدراك (قوله اخص الضمان به) أى بالباقي مثلا أه رشيدى عبارة عش أى الأمر وظاهره أنه لا ضمان على بيت المالك في هذه الحالة أه (قول المتن وإن بنى جداره) أى بعضه أخذ من كلام الشارع الآتى فأنافوا عكس المنق فقد رونا لفظة كلام قال فإن بنى بعض الجدار مائلا والبعض الآخر مستويا فمقط المائل قط من الكل أو سقط الكل ضمن النصف أه (قول المتن إلى شارع) أى أى مسجد أه نهاية (قوله أو ملك غيره) ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بنقصه أو إصلاحه كأخصان شجرة انتشرت إلى هواه ملكه فله طلب إزالة التباكن لا ضمان فيها تلق بها أه نهاية زاد المنق والأسنى لأن ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه أه قال عش قوله فله طلب إزالة التباكن فلو لم يفعل فلصاحب الملك تقصده لا يرجع له بما يغمر معنى التقصص ثم رأيت الدميرى صرح بذلك أه وفي النهاية أيضا ولو بناء مائلا إلى الطريق أجبره الحاكم على تقصده فأن لم يفعل إلى الحاكم فللمايرين تقصده كإقاله في الأنوار أه أى بخلاف ما لو بناء مستويا ثم مال فليس له مطالبة كما تقدم عن سم أه عش أقول إنما ذكره سم على سبيل التردد بلا ترجيح شيء كاستدراج عارته عند قول الشارع ولو استهدم الجدار الخ كلامه عن المنق ترجيح عدم المطالبة (قوله ومونه) أى ملك الغير (قوله ومونه) أى ملك الغير السكك غير النافذة أى إذا لم يكن فيها مسجد أو بئر مسبل أو إفك للشارع معنى وأسنى (قوله كاسر) أى قبل قول المتن ويحل الخ (قوله فيضمن) أى وإن أذن فيه الإمام أسنى ومعنى (قوله بالمائل) أى يسقط المائل فقط وقوله بالكل أى يسقط الكل أه معنى (قوله ويؤخذ منه) أى من المتن (قوله لو بناء) أى الجدار كله (قوله مطلقا) أى سواء اتلف بلكه أو بعضه أه عش (قوله فيه) أى كل من ملكه أو موات (قوله ضمن) وقا لا أسنى وخلا فالتبائية والمنق

ماؤه بالارض فالقياس الضمان قاله البغوى وقياس ذلك أن ماء مالىس منه شيء خارج لا ضمان فيه هذا والذي في الروضة وغيره ما إطلاق الضمان بماء الميزاب ويوجه به أنه لا يلزم من التفصيل السابق في محل الماء جريانه في الماء التقيد بخارج ودخوله بخلاف الماء ومجرده مروه بغير المضمون لا يقتضى سقوط ضمانه لا سيما مع مروه بعد على المضمون وهو الخارج وهذا أعنى مروه على مضمون يفرق بينه وبين ما تعلق به من حطب كسره بملكه لا يبرأ وأضح جناح ومن أبى باني جدار مائلا بالتقاه عن ملكه وأن نازع فيه البقنى نعم أن بناء مائلا لملك الغير عدو أو أباؤه منه وسله برى والمراد بالواضح والباقي المالك الأمر لا الصانع نعم أن كانت عاقلة يوم التلف غير ما يوم الوضع أو البناء اخص الضمان به (وإن بنى جداره مائلا إلى شارع) أو ملك غيره بغير ذاته ومنه كما مر السكك غير النافذة (فكجناح) فيضمن الكل أن وقع التلف بالمائل والنصف أن وقع بالكل ويؤخذ منه أنه لو بناء مائلا من أصله ضمن كل التالف مطلقا وهو ظاهر أه إلى ملكه أو موات فلا ضمان لأن له التصرف فيه كيف

وبعض الخارج وقد يشكل تصوره (قول المتن وإن بنى جداره مائلا الخ) قال في الروض ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بالتقصص كأخصان الشجرة تقتضى إلى ملكه أه قال في شرحه لكن لو تلق بها شيء لم يضمن ماله كما لأن ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه نقله البغوى في تعليقه عن الأصحاب أه وعرض بصاحب الملك الحاكم فليس له مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقصه على ما يفيد قول الشارع الآتى ولو استهدم الجدار الخ أن كان قوله فيمر أن مال راجعا أيضا لقوله لم يطلب بنقصه لكن

لانه استعمال الهواء المستحق للغير به يفرق بينه وبين الحفر بملكه المستاجر مثلا على ما مر فيه لان الحفر اتفاق لاستعمال مضمون (أو) بناءه (مستويا قال) إلى ما مر (وسقط) برأى ثقب شيئا حال سقوطه (فلا ضمان) لان الليل لم يحصل (١٥) بفعله (وقيل) ان مكنته مدموا لصلاحه

ضمن لتقصيره بترك الهدم أو الإصلاح وانصر له كثيرون وعليه يظهر انه لا فرق بين ان يطلب هدمه أو رفعه وان لا (ولو سقط) ما بناه مستويا وما لم يطلب فشر به شخص أو اتلف به (مال فلا ضمان) وإن أمره إلى ربه (في الإصلاح) لان السقوط لم يحصل بفعله نظير ما مر نعم ان قصر في رفعه ضمن كقوله جمع متقدمون واعتمدوا الاذرع وغيره لتعديده بالتأخير ويفرق بينه وبين ما مر فيها يمكنه هدمه بان ذلك لم يحصل فيه انتفاع بالطريق بخلاف هذا فاشتراط فيه عدم تقصيره به ولو استهدم الجدار لم يطلب بنقضه ولم يضمن ما تولد منه وإن مال كامر ويوجه بان الليل نشأ من غير فعله ولم يأسر من إصلاحه غالبا وبه يفرق بينه وبين ما ذكر فيمن قصر بالرفع وفي وجه قوى مدركا للجار والمال المطالبة به (ولو طرح قنات) بضم القاف أي كناسات (وقشور) نحو (بطيخ) ودمان (بطريق) أي شارح (فضمون)

والشباب الرعي (قوله) لانه استعمال الهواء الخ) قد يقال إن ما حرم استعمال الهواء لتفويت حق الغير وهو موجود في الاتفاق لمنه الانتفاع بموجب الحفر اهـ (قوله) وبه يفرق الخ) يتأمل اهـ سم (قوله) أو بناءه مستويا (إلى قوله) نعم في التأخير المقتضى لإقراره وانصر له كثيرون (قول المتن مال) الأولى وما لم يوافق (قوله) إلى ما مر) أي شارح أو ملك غيره بنظر اهـ (قول المتن فلا ضمان) (تبيين) لو اختلف جداره فظلم السطح فهدم لإصلاحه فسقط على أنسان فأت قال الغوى في فتاوى به أن سقوط وقت الدق فضل حالته البدية اهـ مقتضى وفي عرش بعد ذكر مثله عن حم على المبيع فأنصفه أي وما بعده فإن كان السقوط ممتزجا على البق السابق لحصول الخلل به ضمن والافلاخ (قوله) ما بناه مستويا الخ) أي بخلاف ما بناه ما مثلا إلى نحو شارع فإن ما تلف به مضمون كالجناب اهـ شرح المبيع (قول المتن فشر) بثبوت المثلثة في الماضي والمضارع اهـ رشیدی (قوله) ضمن) وفاقا لالتسوي وخلافه للتأخير المقتضى (قوله) كقوله جمع الخ) والصحيح خلافه برأسم (قوله) واعتمدوا الاذرع الخ) اعتد شيخنا الشهاب الرعي على عدم الضمان قبل قياس عدم الضمان انه لا يجبر على رفعه فيفرق بينه وبين إبقاء آلات البناء زيادة على العادة بانها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان سم وقد يقال بشين الاحتمال الثاني لانه شغل الشارع بملكه وإن لم يكن له فيه صنع اهـ سيد عر (قوله) ولو استهدم الخ) هذا أيضا لا يفسد الحاکم مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقضه إن كان قوله الآخرون مال راجعا أيضا لقوله لم يطلب بنقضه لكن قد يمنع هذا قوله كامر لإدعاء المطالبة بالنقض إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة اهـ سم عبارة المقتضى ولو استهدم الجدار ولم يعمل بمره منعه قضه كافي اصل الروضه فلا ضمان ما تولد منه لا لم يعمل بما حرم ملكه قضية هذا إن مال كامر لزمه ذلك وليس مراده اهـ (قوله) ولو استهدم الجدار) أي قرب إلى الهدم الجدار الذي بناه مستويا اهـ كردی (قوله) وبه يفرق) أي بقوله ولم يأسر الخ (قوله) بالرفع) كذا في أصله رحمه الله تعالى قال به معنى في اهـ سيد عر (قوله) المطالبة به) أي بالنقض اهـ كردی (قول المتن ولو طرح) أي شخص اهـ معنى (قوله) بضم القاف) إلى قوله بل لا يصح في النهاية إلا قوله به مال بمقتضى وفي الأحكام (قول المتن بطيخ) بكسر الموحدة مقتضى وعلى (قوله) بالنسبة للجاهل) أي أن منى عليها قصد فلا ضمان قطعا مقتضى ونهاية (قول المتن على الصحيح) محل الخلاف كافي الروضه أصلها طرحتها في غير المزال والمراضع المدة لذلك والإفشاء أن يقطع بني الضمان اهـ معنى (قوله) لما مر الخ) أي من أن الاتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولأن ذلك حذر أعل المسلمين كوضع الحجر والسكين اهـ معنى (قوله) لان هذا) أي المنطوق المذكور وقوله منه أي الشارع (قوله) فالتقصير من المار الخ) أي بدمه إليه اهـ نهاية قضيته أنه لو لم يعدل إليه اختيارا بل لمروضحة الجاهلته إليه ضمن وقضية إطلاق قوله لو لا نعم إن كانت في منطوق الخ خلافه ظير أجمع الظاهر عدم الضمان مطلقا اهـ عر وش وقوله قضية إطلاق الخ محل تأمل (قوله) ملكه الموات) أي والمزال والمراضع المدة لذلك اهـ معنى (قوله) مطلقا) أي جاهلا كان أو عالما وظاهره ولو دعاه وهو ظاهره لا يظهره يمكن التحرز عنه كالكلب

قد يمنع هذا كامر إذ عدم المطالبة بالنقض إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة (قوله) لانه استعمال الهواء المستحق للغير الخ) قد يقال إن ما حرم استعمال الهواء لتفويت حق الغير وهو موجود في الاتفاق لمنه الانتفاع بموجب الحفر (قوله) وبه يفرق الخ) يتأمل (قوله) نعم ان قصر في رفعه ضمن كقوله جمع متقدمون الخ) اعتد شيخنا الشهاب الرعي على عدم الضمان قبل قياس عدم الضمان انه لا يجبر على رفعه فيفرق بينه وبين إبقاء آلات البناء في الطريق زيادة على العادة بانها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان (قوله) ضمن كقوله جمع متقدمون) الصحيح خلافه مر (قوله) بنقضه) أي فلا ضمان وأن قصر في رفعها مرش ولو بناه ما مثلا إلى الطريق أجبره الحاکم على كمنه قضه فان لم يعمل فللابرين قضه ش مر

بالنسبة للجاهل بها (على الصحيح) لما مر في الجناح نعم إن كانت في منطوق عن الشارع لاحتجاج إليه المارة أصلا فلا ضمان على الأول ولا هذا وإن فرض عدمه فالتقصير من المار فقط قد دفع بالمقتضى هنا خرج بالشارع ملكه الموات فلا ضمان فيها مطلقا وطرحها

مالو وقعت بنفسها برح او نحو فلا ضمان مال بقصر في رفعها اعداها في الاحياء ان ما يترك بارض الحام من الحوسد يكون ضمانا مالاً
 به على واضعها في اول يوم وعلى الحامى (١٦) في ثابته لا اعتياد تنظييه كل يوم وغالقه في ثابته يقال ان نهي الحامى عنه ضمن الواضع وكذا ان

المعقور اه عش (قوله مالو وقعت بنفسها الخ) يوصدق في ذلك المالك ما تدل قرينة على خلافه اه عش
 (قوله مال بقصر في رفعها) قال شيخنا في شرح الروض ويظهر ان هذا محتمل والوجه عدم الضمان ايضا كما
 لو مال جدار موصطو امكنه رفعه فله لا يضمن اه معنى عبارة هاهنا فلا ضمان وان قصر في رفعها بعد ذلك
 اخذا بما تقدمناه اه (قوله وفي الاحياء الخ) عبارة للمنفى ولو اغتسل شخص في الحمام وترك الصابون
 والسدر المزلقين بارضه او روى فيها نخامة فترق بذلك انسان فوات او انكسر قال الرافعي فان اتى النخامة
 على الممرضين ولا فلا ويقاس بالنخامة ما ذكر معناه هذا كما قال الزركشي ظاهره وقال الغزالي في الاحياء
 انه ان كان موضع لا يظهر بحيث يتعدر الاحتراز عنه فالضمان متردد بين تاركه الحامى والوجه ليجامع به على
 تاركه في اليوم الاول وعلى الحامى الخ (قوله من نحو سدرا الخ) اى كالصابون والنخامة اه عش (قوله وخالفه
 في ثابته الخ) قد يقال لا تخالفه لا مكان ان يكون ما في الفتاوى قيداً للمال في الاحياء في إطلاقه ضمان الواضع
 في اليوم الاول اه رشيدى (قوله ضمنه الواضع) اى ولو في اليوم الثانى اه عش (قوله لكن جاورى
 استكناره للمادة) اى بخلاف ما إذا لم يجاوز فلا ضمان عليه وانظر هل يلزم الحامى حيث لا يظهر ولا
 وسكت عملاً إذا ذهبت الحامى فانظر حكمه اه رشيدى اقول ولعل حكمه التفصيل بين كونه ظاهرة ام يمكن
 التحرز عنه فلا يضمن وعدمه فيضمن من ياذنه في الدخول بعده فليراجع (قول المتن سبباً هلاك) بحيث
 لو اضرد كل منهما كان مهلكاً اه معنى وقال عش المراد بالسبب ماله مدخل إذا الحفر شرط اه (قوله اى
 هو) اى ان كان التالف مالا وقوله او عاقلة اى ان كان التالف نفساً اه عش (قوله راجع لهذا ايضا)
 قد يقال الرجوع لهذا محتاج اليه لاجل قوله فالتقول تضمن الحافره اه سم (قوله اهل الضمان) اى قوله
 وهذا يعلم في المنفى (قول المتن ووقع العائر) اى بغير قصد به اى البشر فلوراء العائر الحجر فلا ضمان كائى
 حفر البشر ذكره الرافعي بهذا الموضع اه معنى قوله الملاقى بفتح القاف (قوله الضمان) مبتدا مؤخر
 (قوله فسياتى) اى انفاً (قوله وفارق) اى ما في المتن وقد يشكل مسألة السبيل ونحوه بقول الماوردى لو
 برزت بقلة في الارض فتعثر بها مار وسقط على حديدة منصوبة بغير حق فالضمان على واضع الحديدة
 واجيب بان هذا اذا تعذر معمول به اه نهاية اى فلا ضمان على واضع الحديدة وهذا هو المعتقد عش (قوله
 فان الحافره الخ) بيان للمعوج الفرق وقوله بان الواضع الخ متعلق بفارق الخ (قوله ووضع آخر) اى
 ولو تعدى كائى اى اه عش (قوله في سببها) اى لو تعدى بها شخص ومات وقوله فانه لا ضمان الخ اى ويكون
 الواقع هدرا اه عش (قوله واما الواضع فلا سقوط الخ) ونفس بعد ان ناقش في ذلك ما نصه فالوجه
 صحة العمل ولو جها حسناً اه (قوله وهذا الخ) اى بقوله اما المالك فظاهر الخ (قوله انه لا يحتاج الى
 الجواب الخ) هذا الجواب للشيخ في شرح الروض من تعطله عدم الضمان على احد بما ذكره الشارح بقوله
 اما المالك فظاهر الخ اه سم اقول لو واقعه اى الشيخ المنفى (قوله بحمل ما هنا) اى مسألة السكين (قوله

(قوله مال بقصر في رفعها) جزم هذا التدين شرح الروض (قوله عدوانا راجع لهذا ايضا) قد يقال الرجوع
 لهذا محتاج اليه لاجل قوله فالتقول تضمن الحافره (قوله وفارق حصول الحجر على طرفها بسيل الخ) قد
 تشكل مسألة السبيل ونحوه بقول الماوردى لو برزت بقلة في الارض فتعثر بها مار وسقط على حديدة
 منصوبة بغير حق فالضمان على واضع الحديدة واجيب بان هذا اذا غير معمول به او بان البقلة كانت
 بعيدة التأثير في القتل زال أثرها بخلاف الحجر سرمد (قوله واما الواضع فلا سقوط في البراءة)
 قد يناقش في تأييد هذا فان التشر بالحجر مسألة المثلن هو الذى افضى الى الوقوع فيها المالك ومع ذلك
 فلم يمتنع تضمن الحافره فكذلك ما نحن فيه فالوجه صحة العمل المشار اليه وان لو جها حسناً (قوله وبهذا يعلم انه

فان الحافره المتدى لا يضمن ههنا بان الواضع ثم اهل الضمان في الجملة فصحت تضمنه. وبكذلك بخلاف تلك الثلاثة ولا ينافى
 المتن مالو حفر ثرا على كوكوع آخر فيها سبباً فانه لا ضمان على احد اما المالك نظاماً ورواءاً ومنه فلا نفي القوط في البر هو الذى افضى الى
 السقوط على السكين فكان الحافره ١١٤١ هـ الآخر. كلمة بسببها لم يأتى في الاحتجاج الى ان يحمل ما هنا على ما اذا تعدى الى ارضه

أو كان الناصب غير متعدي لا يصح ذلك (ولو وضع حجرا) عدوا نا بطريق مثلا (و) وضع (اخران حجرا) كذلك جنبة (فحسب) ما قال الضمان
أثلاث (وان تفاوت فعلهم نظرا الى رؤوسهم كالو اخلفت الجراحات) (وقيل) هو (ضفان) نصف على الواحد ونصف على الاخرين نظرا
للحجرين لانهما المملكان واتصله البقي (ولو وضع حجرا) عدوانا فستر به رجل فحرجه (١٧) فستر به آخر فذلك (مقتنه المدرج)
الذي هو العائر الاول لان

أو كان الناصب (أي السكين) (فروع) لو كان يد شخص سكين قال رجل رجلا عليها فهلك ضئفه هوأى
جذب معه الدافع فسقط وما تالمقى لأصحاب السكين الا ان يلقاه بها ولو وقف اثنان على بش فدفعا أحدهما
الأخر قال الصيرى فان جذبه طمعا في التخلص وكانت الحال توجب ذلك فهو مضمون ولا تخان عليه
وان جذبه لا لذلك بل لانلاف المجذوب ولا طريق لخلاص نفسه بمثل ذلك فكل منهما ضامن للآخر كما
لو تخارحوا ما تمضى وروى مع شرحه وكذا في النهاية إلا انه اعتدق الجذب طمعا في التخلص الخ انها
ضامتان خلافا للصيرى (قول المتن حجرا) (أي مثلا) معنى (قوله عدوانا بطريق) إلى قوله ومر في الاحياء
في المتن لا قوله هو وكذا في النهاية لا قوله لم اتصّر له البقي (قوله عدوانا) عبارة المغنى سواء كان متعديا
أو لا وهو عبارة الاثنى وقوله أي الروض عدوانا من زيادته ولو تركه كان أولي لأن كان حكم الوضع بلا
عدوان مفهوم ما بالاولى اه (قوله إلى رؤوسهم) أي رؤوس الجناة (قوله لان انتقاله إنا هو الخ) قد يخرج ماله
تدحرج الحجرا إلى محل ثم رجح إلى موضعه الاول ويثبت ان يقال فيه إن كان رجوعه للحل الاول ناشئ من
الدحرجة كان دفعه إلى محل رفع فرج منه فالحرج هو المدرج وإن لم يكن ناشئا منه كان رجوعه بنحوه
أو رجع فلا تخان على أحدهما عرض (قول المتن وماتا) أي العائر والمشترا اه معنى (قوله أو كان) أي
الطريق عطف على قوله لم تتضرر الخ (قوله فيضمن هو الخ) اسقط النهاية لفظة وهو عبارة المغنى وتضمن
وضع القامة والحجرو الحافرو المدرج هو العائر وغير المراد به وجوب الضمان على عاقلتهم بالذية أو بعضها
أو وجوب الضمان عليهم كائن على الشافعي والاصحاب اه فينبغي ان يعمل كلام الشارح هنا وفي شرح
لا عائر جماعا على ما يمس كون المشور بهيمة (قوله أو اتسع الطريق كذلك) أي بأن كانت تتضرر امدارة
بنحو النورم فيه ولم تكن يموت (قوله لغرض فاسد) عبارة المغنى والقائم في طريق واسع أو ضيق لغرض
فاسد كسرة أو اذى كقاع ذي ضيق اه (قوله يوبه) أي يأمرو وقوله مع ما هنا أي في المتن (قوله وانه
يصح الخ) عطف على قوله ان المراد الخ (قول المتن فالذهب اهدار قاعدونائم) وعمل اهدار القاعد ونحوه
كانه لا اذرى اذا كان في متن الطريق أي وسطه أما لو كان متعطف ونحوه بحيث لا ينسب الى تعد ولا
تقصير فلا اه نهاية أي ويهدر الماشي عرض (قول المتن اهدار قاعدونائم) أي أو واقف لغرض فاسد وكان
الاولى ذكره اه عرض (قوله لان الطريق) الى الفصل في النهاية والمغنى (قوله بل عليها) أي فيما اذا
كان العائر نوعا أو بجهة اه رشدي وقوله نوعا فيه تامل (قوله يحتاج للوقوف الخ) لتعب أو
سماع كلام أو انتظار رفيق أو نحو ذلك اه معنى (قوله فاصا به في انحرافه الخ) بخلاف ما اذا انصرف
عنه فاصا به في انحرافه أو انصرف اليه فاصا به بعد تمام انحرافه فحكمه كالو كان واقفا لا يتحرك
(فرع) لو وقع عدي في شرفا رسل رجل حلفا فشد العبد في وسطه وجره الرجل فسقط العبد ومات ضئفه كما
قاله البني في فتاويه اه معنى (قوله وماتا) أي ومات أحدهما أخذنا بعده (قوله لا لا ينزه المسجد الخ)
أي لا يسان عنه كاعتكاف ونحوه اه عرض (قوله وهدر) أي العائر سواء كان اعمر أو بصيرا
الخ الجواب الشيخ في شرح الروض مع تعليقه عدم الضمان على أحد بما ذكره الشارح بقوله أما المالك
فقطار الخ (قوله فلا ضمان) عبارة التبع وهدر عائر قال في شرحه بخلاف المشور به لا بدور وهذا ما في
الروضة كالشريح ووقع في الاصل انه يهدر بل يفرق بينهما اه أي لان قول الاصل فلا ضمان مع التخصيص
فيما بعده فيعدم الضمان هنا لكل من العائر والمشور به فتدلل على اهدار المشور به فلذا اوله الشارح
بقوله يعني على المشور به الخ ويجوز أن يقول على معنى فلا ضمان للعائر أي لا يضمنه المشور به (قوله

(٣) - شرواني وابن قاسم - تاسع) عاقلتهما بدله (وضمان واقف) لان المار يحتاج للوقوف كثيرا
فهو من مراقب الطريق (لا عاثر به) لانه لا حركه منه فالحالك حصل بحركه الماشي نعم ان وجد من الواقف قبل بان انصرف للماشي
لا قرب منه فاصا به في انحرافه وماتا فاما كاشين اصطفا وسبقا ولو عاثر بحال لا بد لا لا ينزه المسجد عنه ضئفه العائر وهدر

اه عش (قوله بملكه) أى أو يستحق منفعة اه معنى (قوله من دخله) أى دخل ملكه (قوله بنير
إذنه) أى فأن دخل بأذنه لم يدر اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مافيه فان أراد نفي
الاحدار مطلقا اشكل بان الملك لا ينقص الجلوس فيه عن الجلوس فى الشارع المفصل فيه وان أراد على
تفصيل الشارع فقد يقرب فليحرر اه (قوله معتكفا) يبنى ان يصدق فى الاعتكاف لانه لا يعلم الاثمة
ويقوم وارتفع مقامه اه عش (تليه) لوقوع فى بشر ونحوه فوقه عليه اخر عددا بنير جذب فقتله
اقتص منه ان قل مثله غالبا لضعفاته أو عجز البئر أو نحو ذلك كالرماه صحر فقتله فان مات الآخر
فالضيان فى ماله وان لم يقتل مثله غالبا فبهدم وان سقط عليه خطأ بان لم يتجر الوقوع أو لم يعلم وقوع
الاول ومات بقتله عليه أو بانضمامه بالبشر فنصب الهية على عاقلة لورثة الاول والنصف الاخر
على عاقلة الحافر إن كان الحفر عدوانا لانه مات بوقوعه فى البئر وبوقوع الثانى عليه وان لم يكن
الحفر عدوانا هدر النصف الاخر وإذا غرم عاقلة الثانى فى صورة الحفر عدوانا رجحوا بما غرموه
على عاقلة الحافر لأن الثانى غير مختار فى وقوعه على الجاه الحافر اليه فهو كالمكره لمع المكره على إتلاف
مال بل اولى لا انتقام قصد مئ بالكلية ولو زل الاول فى البئر ولم ينضمم ووقع عليه اخر فقتله فكل دية
على عاقلة الثانى فان مات الثانى فضانته على عاقلة الحافر للتمدى بغيره لان التى نفسه فى البئر عددا
فلا ضمان فيه لانه القاتل لنفسه معنى وروض مع شرحه

(فصل فى الاصطدام ونحوه) (قوله فى الاصطدام) إلى قول المتن ولو أركبها أجنبي فى النهاية لا لقوله
لا بآتى هنا إلى المتن وقوله فهو كقول أى حنيفة إلى أى ماله كذا فى المتن لا لقوله ماله كل إلى المتن وقوله
وهو مبالغة إلى وأما الملوكة وقوله ذهب إلى لومى (قوله ونحوه) أى كحصر المتخنيق اه عش
(قوله وما يذكر مع ذلك) أى كاشراف السفينة على الفرق اه عش (قوله أى كملان) أى بان كانا
بالذين عاقلين حرين اخذ من قول النصف الاق وصيان الخ اه عش عبارة المتن أى حران كملان
الخ واستيفد قيد الاصطدام بالحرين من قوله فعلى عاقلة كل الخ اه (قوله أو مدبران) أى بان كانا
ماشيين القهبرى كالإيجنى اه رشيدى (قوله أو مختلمان) رابع لكل من التسميين كما هو صريح المتن
أى أو أحدهما ركبا أو الآخر ماشا أو مقبل والآخر مدبر (قول المتن بلا قصد) قيد به ليس لم لا إذا غلبتها
الدابتان وسياتى بخرته فى كلامه اه معنى عبارة الهياقوشل كلامه ما لو لم يقدر الركب على ضبطها
أى الدابرة ما لو قدر وغلبت وقطعت النان الوثيق وما لو كان مضطرا إلى ركوبها اه أى وهو كذلك فى
الكل عش (قوله لنحو ظلة) أى من عى وظلة اه معنى (قول المتن فعلى عاقلة كل الخ) ولا فرق فى
ذلك بين أن يقعا من كيين أو مستلقين أو أحدهما منكبا والآخر مستلقيا اتفق المروكان جنسا وقوة
كفرسين أم لا كغرس وبغير اتفق سيرهما أو اختلف كأن كان أحدهما يمدد والآخر عصى على هيئة
معنى وروض مع شرحه (قول المتن مغلطة) أى بالثليث اه عش (قوله على عاقلة كل) أى لورثة
الاخر اه معنى (قوله لعدم إفضاء الاصطدام الخ) ولذلك لا يتعلق به التقصاص لإذامات أحدهما دون
الاخر اه معنى (قوله ولو ضعف الخ) يبنى رجوعه لكل من القصد وعدمه لكنه فى القصد شبه عدمه وفى

كالو جلس بملكه فقتله بنير إذنه) قال فى شرح الروض فان دخل بأذنه لم يدر اه فان أراد نفي
الاحدار مطلقا اشكل فان الملك لا ينقص الجلوس فيه عن الجلوس فى الشارع المفصل فيه فان أراد على
تفصيل الشارع فقد يقرب فليحرر (قوله أيضا كالو جلس بملكه فقتله بنير إذنه الخ) عبارة
الروض وان عثر الماشى بواقف أو قاعد أو نائم فى ملكه الماشى ضامن ومهدر دونهم ان دخل بلا إذنه اه
قال فى شرحه فان دخل بأذنه لم يدر اه وإطلاق عدم الاحدار يشكل مع الاتساع وكذا مع الضيق فى
القيام لكن الملك بالانسية للتمتوه لا ينقص عن الشارع ان لم يرد والمأثر فيه لا يريد عن الشارع فان
اجرى تفصيل الشارع فيعرب

(فصل فى الاصطدام)

كالو جلس بملكه فقتله بنير
من دخله بنير إذنه وانما به
معتكفا كجالس وجالس
لما يترده عنه وتأنم غير
معتكف كقام بطريق
يفصل فيه بين الواسع
والضيق (فرع) تجارحا
خطا أو شبهه على عاقلة
كل دية الآخر ولا يقبل
قول كل قصدت الدفع
(فصل فى الاصطدام
ونحوه ما يوجب الاشتراك
فى الضيان وما يذكر مع
ذلك إذا اصطدما) أى
كاملان ماشيان أو أركبان
مقبلان أو مدبران أو
مختلفان (بلا قصد) لنحو
ظلة فانما (فعلى عاقلة كل
نصف دية مخففة) لو أركب
الآخر لأن كل منهما ملك
بقوله وفعل صاحبه فيهدر
النصف المقابل لفعله كالو
جرح نفسه وجرحه آخر
فمات بهما ووجب مخففة
على العاقلة لانه خطأ محض
(وان قصد) الاصطدام
(فقصده مغلطة) على عاقلة
كل لانه شبه عدم لعدم
إفضاء الاصطدام للوت
غالبا ولو ضعف أحد
الماشيين بحيث يقطع بأنه
لا أثر لحركته مع حركة
الآخر هدر القوى وعلى
عاقلة دية الضعيف

تظير ما باني (أو قصد أحدهما) قطع الاصطدام (فكل حكمه) فحل عاقلة القاصد نصفه مغلطة وغيره نصفها مخففة (والصحيح أن على كل كفارين كفارة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه إذا أصبح أن الكفارة لا تجزأ أو أنها تجب على قاتل نفسه وإن مات مع موكبها فكذلك) الحكم في الديتو الكفارة (وفي مال كل إن عاشا ولا في ترك كل منهما) إن كانا مسلمين (١٩) للرايين (نصف قيمة) لا ياتي هنا ماسر في الصداق في قيمة النصف

غيره خطأ اه عش (قوله) تظير ما باني (لعرف قوله نعم إن كان الحبل الخ) (قوله وغيره الخ) أي وعلى عاقلة غير القاصد نصف ديته مخففة حال من الضمير المضاف اليه (قول المتن والصحيح أن على كل الخ) أي سواء قصد الاصطدام أم لا (عش) (قوله) لا تجزأ كذا في أصله رحمه الله تعالى والقياس تجزأ العبيد عمر (قول المتن وفي تركه كل نصف قيمة الخ) وقد يجهل التقاصر في ذلك ولا يجزئ في الدية إلا أن يكون عاقلة كل منهما ورثته وعدمه الابل اه (قوله المتن والشارح وفي مال كل إن عاشا الخ) هذا يقتضي حل الواو في حق الاستفاف أو العطف على جملته وإن مات الخ لا على فذلك كما هو المتبادر إذا يتأخر ما زاد مع فرض موتها مع موكبها إلا أن يرد به بيان فائدة زائدة بدون حمل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف اه سم (قوله) وإن غلباها) كان الأولى تأنيث الفعل (قوله) وإن كانت الخ) غاية للثب عبارته النهائية والمخفى وعلى ذلك كله إذا لم تكن إحدى الدائتين ضميعة بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركتها مع قوة الآخر فإن كانت كذلك لم يتعلق بحركتها حكم كفرة الأبره الخ (قوله حله) أي الكيش في كلام الام (قوله) أي كلام الام (قوله) أما المملوكة الخ) عبارة عن المخي والنهاية هذا إذا كانت الدائتان هما فإن كانا غيرهما كالغاريتين والمستاجرتين لم يحدد منها شيء لأن المارون نحو مضمون وكذا المستاجر ونحوه إذا انقضت ذواها فوط فيه اه (قوله) يضمن كل) أي من الرايين (قوله) نصف ماعل الداء الخ) كان المراد ماعل كل داء فوجبه تشديد التقيد بالاجنبي اسم (قوله) من مال الاجنبي) (فرع) لو كان مع كل من المصلدين يضمن ماعل على الرأس فكسرت في البحر ان الشافعي رضي الله عنه قال على كل منها نصف قيمة بضعة الآخر اه مني (قوله) حبل) أي لها أو لغيرها نهاية ومعنى (قوله) نصف دية الآخر) أي دية شبهه وكذا في المواضع الثلاثة الآتية اه عش (قوله) وإن كان الحبل لاصدا) أي والآخر ظالم اه مني (قوله) وعلى عاقلة) أي الظالم اه عش (قول المتن وصبيان الخ) قال في العباب ولو أركبه الاجنبي فاصطدم هو وبائع ما فانصف دية الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة البالغ ولم يجد لحكمه دية البالغ ذكره يظهر أن ان نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها هدر انتهى اه سم (قوله) اوصي) إلى قوله وهو هنا في النهاية والمعنى (قول المتن ككاملين) هذا إن ركبها فانصفهما وكذلك إن أركبها أو لهما لمصلحتهما وكانا من بضعة المركوب اه مني (قوله) لأن الاصح أن عمدها الخ) هذا لا ينافي أن الاتفاق بالاصطدام شبه عمد فنامه اه سم (قوله) لغير ضرورة) عبارة المعنى محل الخلاف كقتله عن الامام وأقره ما إذا أركبها زينة أو حاجة غير مهمة فإن أركبها حاجة (قول المتن والشرح وفي مال كل إن عاشا) هذا يقتضي حل الواو في حق الاستفاف أو العطف على جملة وأن مات الخ لا على فذلك كما هو المتبادر إذا لا ياتي ما زاد مع فرض موتها مع موكبها إلا أن يرد به بيان فائدة زائدة بدون حمل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله) في المتن وفي تركه كل منهما نصف قيمة دية الآخر) قال في شرح الروص قد يجهل التقاصر في ذلك ولا يجزئ في الدية إلا أن تكون عاقلة كل منهما ورثته وعدمه الابل اه (قوله) وكذا يضمن كل نصف ماعل الدية من مال الاجنبي) كان المراد ماعل كل دية وحيدته يقتضي بالاجنبي (قوله) لأن الاصح أن عمدها الخ) قال في العباب ولو أركبه لا ينافي أن الاتفاق بالاصطدام شبه عمد فنامه (قول المتن وفي أن أركبها) (الخ) قال في العباب ولو أركبه الاجنبي فاصطدم هو وبائع ما فانصف دية الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة البالغ ولم يجد

دية كل منها ولو ذهب ليقوم فاخذ غيره بثوبه ليقعد فمزق بفعلها زمة نصف قيمته وكذا الوشي على نعل ماش فاقطع بفعلها كباقي (وصبيان أو مجنونان أو صبي ومجنون) ككاملين) في فصلهما المدكور وموته وجوب الدية مغلطة أن كان لهما نوع تمييز لأن الاصح أن عمدها حيث عمد (وقيل أن أركبها الولي) لغير ضرورة (تعلق به) أو بواقته (الضمان) لما فيه من الخطر وجوازه مشروط بسلامة العاقبة والاصح المنع أن أركبها لمصلحتها والا لا تمتع الأولياء عن تعطى مصالح الولي

فمن أنركبه مايجز عن ضبطه مادة (٢٠) لكونها جوازا ولوكونه ابن سنة مثلا ختموه هو متاولي الحضانة لا ذمرا لأولى المال على مايجز

لبقيني وخالفه تليذه
لوركشي في شرح النجاج
فقال يشبه انه من له ولاية
تاديه من اب وغيره حاضن
وغيره وفي الخادم فقال
ظاهر كلامهم انه أولى المال
اه وهو الاوجه (ولو
اركبهما اجني) بغير اذن
الولي ولو لمصلحتها (ختمها
ودايتها) اجماعا لتدنيه
فخصنها عاقلة ويضمن
هو دايتهما في ماله وهذا
ظاهر قتله لا يمترض به نعم
ان تعدد الاصطدام وهما
ميزان ومثلها يضبط الدابة
احيل الملاك عليها لان
عدهما عمد (او) اصطدم
(حاملان واسقطتا) وماتتا
(فالدابة كاسق) من ان على
ماقله كل نصف دية الاخرى
(وعلى كل اربع كفارات
على الصحيح) واحدة لنفسها
واخرى لجنيها واخرى
لنفس الاخرى وجنيها
لانها اشتركا في اهلاك
اربعة انفس (وعلى عاقلة
كل نصف شرقي جنيتهما)
لان الحامل اذا جنت على
نفسها قاضت لزم عاقلتها
الفرقة كالوجنت على اخرى
ولما لم يهدر من الفرقة شيء
لان الجنين اجني عنهما
ومن محم لوكاتنا مستولدتين
والجنينان من سيدتهما
سقط عن كل منهما نصف

كنفلهما من مكان الى مكان فلا ختمان عليه قطعا اه (قوله نعم ان اركبهما مايجز الخ) قال البقيني
ويبنى ان يضاف الى ما ذكر ان لا ينسب الولي الى قصير في تركه من يكون معها من جرت العادة بارساله
معهما اه معنى (قوله مثلا) اي او ستين اه معنى (قوله ختمه) اي ولزمه كفارتان مر اه عش
(قوله على مايجز للبقيني) وهو الاوجه اه معنى (قوله انه من له ولاية تاديه) اعتمده النباية اه سيد
عمر وعش (قوله من اب وغيره) ومنه الام حيث فعلت ذلك لمصلحة تدعيه الولي والمعلم والفقير اه عش
(قول المتن ولو اركبهما اجني الخ) قال في الروض واجنيان كل واحد افعلى عاقلة كل نصف ديتهما وعلى
كل نصف قيمة الدابتين وما انلفت دابة من اركبه اه ويبنى ان يكون كالا جنينين في هذا التفصيل
الولي ان حيث اركبا مالا لمصلحتها اه سم (قول المتن اجني) ومنه الولي اذا اركبهما لغير مصلحة كاهو
ظاهر بامر اه ورشدي عبارة عرش ولو كان اي الاجني حيا اه (قوله بغير اذن الولي) الى قوله
وهذا ظاهر في المعنى وكذا في النباية الا قوله اجماعا (قوله ولو لمصلحةهما) عبارة المعنى وان وقع الصبي
فات ختمه المركب كاقاله الشيخان وظاهره انه لا فرق بين ان يكون اركبا بغير رض من فروسية ونحوها ولا
وهو كذلك في الاجني بخلاف الولي فانه اذا اركبه لهذا الغرض وكان عن يستمسك على الدابة لا يضمنه اه
(قوله وهذا) اي استعمال ختمها ودايتها في التفصيل والتوزيع المذكور (قوله احيل الملاك
عليها) خالفه المعنى والنباية فقالا ومن اطلاقه اي المتن تخمين الاجني مالى تعدد الصبيان الاصطدام
وهو كذلك وان قال في الوسيط يحتمل اصابة الملاك عليها بناء على ان عمد واحد واستحسنه الشيخان لان
هذه المباشرة ضمنية فلا يمول عليها كاقاله شيخى وقضية كلام الجمهور ان ختم المركب بذلك ثابت وان
كان الصبيان عن يضبطان المركب هو كذلك وان كان قضية نص الام انها ان كانا كذلك لهما فيما كالم
ركبا بانفسهما وجزم به البقيني اه (قوله وماتتا) الى قوله ومن ثم في المعنى والى قوله فان اثنى النباية الا
قوله راتنولا يركب مع غيرها (قوله من ان عاقلة الخ) اي وان يهدر النصف الاخر لان الملاك منسوب
اليها اه معنى (قوله وانما لم يهدر من الفرقة شيء) اي بخلاف الدابة فانه يجب نصفها ويهدر نصفها كامر
اه معنى (قوله عنهما) اي الحاملين (قوله ومن محم لوكاتنا مستولدتين الخ) فان جنايتها على سيدهما اه
سم (قوله عن كل منهما) اي السيدين اه عش (قوله وارثة) صفة جدر (قوله ولا يركب مع غيرها) اي
لا يتصور اركبها اه ورشدي (قوله ممه) اي السيد (قوله قيمة كل) اي من المستولدتين (قوله تحتمل
نصف فرقة) اي فان لم تحتمل ذلك لم يلزمه الا قدر قيمتها فيكون ما يخص الجدة اقل من سدس الفرقة وما على
سيد بنتها منه اقل من نصف السدس سم ورشدي (قوله ارض جنايتها) اي على نفسها (قوله

لحكمة البائع ذكره ويظهر ان نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها هدر اه (قوله وخالفه تليذه
الوركشي في شرح النجاج الخ) عبارة مر قال الوركشي في شرح النجاج يشبه انه من له ولاية تاديه
من اب وغيره حاضن وغيره وفي الخادم ظاهر كلامهم انه ولي المال والثاني اوجه اه (قول المتن ولو
اركبهما اجني الخ) قال في الروض واجنيان كل واحد افعلى عاقلة كل نصف ديتهما وعلى كل نصف
قيمة الدابتين وما انلفت دابة من اركبه اه ويبنى ان يكون كالا جنينين في هذا التفصيل الوليان
حيث اركباها لمصلحتها (قوله احيل الملاك عليها الخ) كافي الوسيط واستحسنه الشيخان قال في
شرح الروض عقب ذلك قضية كلام الجمهور ان ختم المركب كذلك ثابت وان كان الصبيان عن
يضبطان المركب وقضية نص الام انها ان كانا كذلك لهما فيما كالم ركبا بانفسهما وبه جزم البقيني اخذا
من النص المشار اليه اه وقضية كلام المصنف هنا كغيره خلاف ما في الوسيط بخلاف ما جزم به البقيني
(قوله ومن محم لوكاتنا مستولدتين) فان جنايتها على سيدهما (قوله فرقة الخ) اي فان لم تحتمل ذلك لم
يلزمه الا قدر قيمتها فيكون ما يخص الحرة اقل من سدس الفرقة وما على سيد بنتها اقل من نصف السدس

فرقة جنين مستولدته لانه حقة الا اذا كان الجنين جدة لام او متولا يركب مع غيرها او كانت قيمة كل تحتمل نصف فرقة كثر فتم
اذ السيد لا يلزمه الفساد بالاقل كما يأتي فلها السدس وقد اهدر النصف لاجل عدم استحقاق سيد بنتها ارض جنايتها

فيتم لها السدس من ماله قيل او هم المثنى تين وجوب قن نصفه لهذا ونصفه لهذا قال نصف غرة لهذا ونصف غرة لهذا لا قاذوا تسليم نصف عن هذا ونصف عن هذا اه ولكان قول ان تساوت الغرتان من كل وجه صدق نصفهما على كل منهما والالام يصدق النصف حقيقة الاعلى نصف من هذا ولا يهاوم ولا اعتراض (أو) اصطدم (عبدان) اتفقت (٢١) قيمتهما لا وماتا (فهدر) لان جنانية

اللقن تتعلق برقبته وقد فانت نعم ان امتنع بهما كستولدين او موقوفين او منور عقتهما فعلى سيد كل الاقل من نصف قيمة كل وارث جنانيته على الآخر لانه بنحو الابلاد منع من البيع او كان ثم موصى به او موقوف على ارش ما يجنيه القن اعطى سيد كل نصف قيمة قنه او كانا منصوبين فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما بأقل الامر من اموال مات احدهما فقط فيجب نصف قيمته متعلقا برقبة الحى فان اثر فعلى الميت فيه نقصا تتعلق غرمه بذلك النصف وتقاصيه ولو اصطدم حر وقن وماتا وجب في تركه الحر نصف قيمة القن كذا عبره شارح ولا ينافيه تغير غيره وجوب على العاقلة لما ياتى ان الجناني لا يقيه الوجوب أو لا يحم تحمله العاقلة ويتعلق به نصف دية الحر لانه تبدل الرقبة التي هي على التلقن فيأخذ السيد من العاقلة نصف القيمة ويدفع منه أو من غيره للورثة نصف الدية ولا تقاس الا ان كان الورثة هم العاقلة وعدت

فيتم لها السدس) أى لان جنانيتهما تاهدر بالنسبة له لانه لا يجب عليهما شيء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذى لوم سيد الاخرى ونصف السدس على سيد بنتها سم ورشيدى وعش (قوله) قيل او هم المثنى (الخ) ورافقه المعنى (قوله) تين وجوب قن) أى على عاقلة كل اه سم (قوله) ولكان قول (الخ) نازع فيه ان قاسم هر رشيدى (قوله) ان تساوت الغرتان) أى بان اتفقت دينهما اه عش (قوله) صدق نصفهما (الخ) اقول هذا الصدق ان لم يؤكد الا بهام مادفعه اه سم (قوله) على كل منهما) أى من الصورتين (قوله) فلا يهاوم (الخ) نظره فيسم راجعه (قوله) اتفقت قيمتهما) الى قول المتن اوسفتان في المعنى إلا قوله ولا تقاس إلى الآن (قوله) وماتا) أى معاً أو أحدهما بعد الآخر قبل إمكان بيعه اه معنى (قوله) كستولدين) استثناء هذه إنما يأتى على رأى ابن حزم ان لفظ العبد يشمل الامة اه معنى (قوله) كستولدين (الخ) عبارة النهاية والمعنى كائى مستولدين او موقوفين او منور عقتهما اه (قوله) او موقوفين (الخ) انظر ما لو كان الواقف ميتاً ولا تركه اه سم على المنهج اقول والظاهر انه مبدى اه عش (قوله) من نصف قيمة كل) لا يخفى إشكال المعنى مع كل هذه فكان الاولى إسقاطها والتعبير بقوله من نصف قيمته فتأمله اه سم (قوله) لانه) أى السيد (قوله) او كان (الخ) وقوله او كان (الخ) عطفان على قوله اتمت (الخ) (قوله) منصوبين) أى مع فاضلين اثنين كالاخى اه رشيدى (قوله) فداء كل نصف منهما) راجع اه سم اقول ومثله في المعنى ورافقه تغير النهاية فداوهما اه قال الرشيدى وظاهر انه يلازمه أيضاً تمام قيمة كل منهما السيد اه (قوله) ولو اصطدم حر وقن) الى المتن في النهاية الامانة عليه والاقرله ولا تقاس الى أو القوه (قوله) وجب تركه (الخ) الى قوله ويتعلق به عبارة النهاية والمعنى نصف قيمة العبد على عاقلة الحر اه (قوله) ويتعلق به) أى بنصف قيمة العبد اه رشيدى (قوله) نصف دية الحر) ولورثته مطالبة العاقلة بنصف القيمة للتوقفها اه نهاية (قوله) منه) أى النصف (قوله) للورثة) أى ورثة الحر اه عش (قوله) نصف قيمته (الخ) أى ويهدر الباقي نهاية ومعنى (قوله) وهما المجرى (الخ) سمى بذلك لاجرا انه السفينة على الماء المائع اه معنى (قول المتن) كرايين) ولو كان الملاحان صبيين واقهما الولى او اجنبى فالظاهر كما قال الزركشى انه لا يتعلق بهى الولى أو الاجنبى فخان

(قوله) فيتم لها السدس) لان جنانيتهما تاهدر بالنسبة له لانه لا يجب عليهما شيء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذى لوم سيد الاخرى ونصف السدس على سيد بنتها (قوله) تين وجوب قن) أى على عاقلة كل (قوله) صدق نصفهما (الخ) اقول هذا الصدق ان لم يؤكد الا بهام المذكور مادفعه (قوله) صدق نصفهما على كل منهما) اقول لا يخفى عدم انقاع الاجام المذكور على هذا التقدير سواء اراد ضمير التثنية في قوله على كل منهما الغرتين أو الصورتين اعني قناً نصفه لهذا ونصفه لهذا وتسليم نصفه عن هذا ونصفه عن هذا اذن لازم صدقه نفس هذا نصفه وللآخر نصفه احتمال ارادته فقط ولا معنى للاجاءم الا ذلك وقوله والالام يصدق النصف حقيقة الخ لا يخفى منه اذا اخفاه ان اعلى الغرتين يصدق عليها حقيقة أدنى الغرتين اذ لا يادة على أقل ما يجب لامتنع الاجزاء ولا صدق الواجب وحيداً فيصدق على أعلى القنتين الذى جعل نصفه عن هذا ونصفه عن هذا انه نصف غرتي الجنين فيحتمل ارادته فقط وهذا معنى الاجام فانظر مع ذلك قوله ولا يهاوم ولا اعتراض (قوله) من نصف قيمة كل) لا يخفى إشكال المعنى مع ذكر كل هذه فتأمله وكان الاولى إسقاطها والتعبير بقوله من نصف قيمته كامل (قوله) فعلى الغاصب فداء كل نصف منها (الخ) يراجع (قول المتن) والملاحان كرايين) قال في شرح الروض واستثنى الزركشى من

الابل وحل ما عليهم قبل الطلب أو لقن فقط نصف قيمته على عاقلة الحر أو الحر فقط نصف دية برقبة القن (أو) اصطدم (سيفتان) وغرقا (فكدا) بين الملاحان فيهما وهما المجرىان لها اتحاداً وتعددا والمراد بالمجرى لهما من لدخل في سيرها ولو باسما نحو حمل أخذاً مامر في صلاة المسافر (كرايين) فيما مر (ان كانت) أى السيفتان وما فيها (لها) نصف قيمة كل سفينة ونصف متاعها مبدى

والنصف الاخر على صاحب الاخرى ان يني ولا يفتي تركه ونصفه كل مهدوم ما يني على عاقلة الاخر بتفصيله السابق (فان كان فيها مال اجني لزم كلا) من الملاحين (نصف ٣٢) ضمانة) وان كان يديما الذي بالنسبة لتدبيرهما ويملك ما ياتي أنه غير بين أخذ جميع

بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر بين أخذ نصفه منه ونصفه من الآخر (وإن كانتا لاجني) وهما جيرا المالك أو أميناه (لزم كلا نصف قيمتهما) لأن مال الاجني لا يهدر منه شيء والمالك كل أن يأخذ جميع قيمة سقيته من ملاحه ثم يرجع هو بنصفه على الملاح الآخر أو نصفاً من هذا ونصفاً من هذا ولو كانا اثنين تعلق الضمان برقيتهما هذا كله إذا اصطدما بفعلهما أو قصيرهما كان قصراني الضبط مع مكانه أو سيرا في ربح شديدة لتسير في مثلها السفن أو لم يكمل عدتهما والابان غلبتهما الريح ويصدقان فيه بينهما لم يضمنا لتسذر الضبط هنا لا في الدابة لا مكان ضبطهما للجام وعمل كونهما كالراكين مالم يقصدا الاصطدام بما بعده الخبراء مفضيا للهلاك غالباً بالآزم كلا نصفه كل دية عمد في مال الآخر ومن لم يوقع احدهما قتل باليت أو بقيا وغرق راكب قتل به أو ركاب قتلوا واحد بقرعان لم يترتبوا والا قبلاول ووجب في مال كل نصف دية الباقي فان كان لاهلك

غالباً بدية يشبه عمده على عاقبتها (ولو أشرقت سفينة بهما متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بما فيها (جاء) قررت عدتوم التجارة بان اشتد الامر وقرب اليأس ولم يقد الا لبقاء الاعلى ندور أو عند غلبة ظن النجاة بأن لم يخش من عدم الطرح الا نوع خوف غير قوي (طرح مناعها) حفظ الروح يعني ما يندفع به الضرر في ظنه من الكل أو البعض كما اشارت اليه عبارة أصلا

وان لم يحصل النية لانه انما سعى لنرض (٢٤) صحيح بوضوئه كاعتق عبك بكذا أو ملق ووجتك بكذا أو اطلق الاسير أو

المراد بالنية ان سعى في المعنى (قوله) وان لم يحصل الخ أي ولم يكن للنية في بانيها اعم من (قوله) واذهب عن فلان) كذا اطلقه الذي صور به غيره العفو عن القصاص فاطلاق الشراح أي والنية صادقة بالعفو عن حد القذف والتزويج وغيرهما من بقية الحقوق فليتأمل وليراجع ام سيد عمر (قوله) عن فلان) عبارة الدخلى عن القصاص اه (قوله) وعلى كذا) أي وعلى ان اعتصم كذا معني واسنى ولو اقتصر على اتى متاعك في البحر ونحوه واسطة نحو قوله وعلى الخ لم يضمنه منهج واسنى وعش واتي في الشارح مثله (قوله) ليس المراد بالضيان) أي والالم يصح لانه ضيان للشيء قبل وجوده ولو لم يتحققه الانتفاء من الهلاك معني وسيد عمر (قوله) حقيقة الخ وهي ضيان ما وجب ذمة الغير اه عش (قوله) والاضمنه بالقيمة الخ) اعتمد المعنى والنهاية فالتشابه الرهلي وجوب المثل في المثل والقيمة في المقوم (قوله) قبل هيجان الموج) إذ لا مقابل له بعده ولا يجعل فيه في البحر كصيته في الرافعة في ضيانه ما يقابل به قبل هيجان البحر نهاية أي في ذلك الحمل الذي وقع فيه اشراف السفينة كما فرض انه لو طيف به على ركاب السفينة بلغ من الثمن كذا عش (قوله) مطلقا) أي مثليا كان او متقوما اه عش (قوله) ولو قال لعمرى الى قوله ثم رايت في المعنى وإلى الثاني في النهاية لا قوله وقال الماوردي انه يملكه قوله فان لم يعلم إلى وفي قوله انا (قوله) ان عله) أي محل كونه يرد جميع ما اخذ ما وجب بدله أي فلا يلزمه في صورة النص الارد ما عدا قدر النص اه رشيدى (قوله) قال البلقنى الخ) عبارة النهاية لا بد كما قال البلقنى من ان يدير الخ (قوله) قال البلقنى) الى قوله محضته هذا مردود لان هذه الحالة حالة ضرورة فلا يشترط فيها شيء من ذلك اه معني (قوله) او يكون الخ) عطف على الإشارة (قوله) والالا) أي وإن اتفق كل من الاشارة معلومة المتاع (قوله) محضته) أي المتس اه عش (قوله) ومن ان يلقى) إلى قوله فان لم يعلم في المعنى (قوله) ومن ان يلقى الخ) وقوله ومن استمراره عطف على قوله من الاشارة (قوله) فلو القاه غيره) أي بعد اضمنا اه معني (قوله) بلا اذنه) أي صاحب المتاع (قوله) لم يلزم معني) أي بما القاه بعد الرجوع وقوله او في اثنائه الخ كان اذن له فورس احوال عنها فأتى واحد اعم رجع الضامن ضمن ذلك الواحد دون ما زاد عليه وقوله فينبى ان باقى فيه الخ ولو اختلفا في الرجوع او فروقه صدق الملقى لان الاصل عدم وجوع المتس اه عش (قوله) ما مر في رجوع الضررة) أي من ان ما قات قبل علم الزوج رجوعها لا يقضى (قوله) وقوله انا والركاب الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى ولو قال شخص لاخر اتى متاعك في البحر وان اضمنا له وركاب السفينة او على اتى اضمنا ناو ركابها وان اضمنا له وهم ضامنون او ناو ركاب السفينة ضامنون لكل من امكن السكال او على اتى ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع لانه التزمه او قال ناو ركاب السفينة ضامنون له لزمه فسقط وان لم يقل معك من اضمنا بالحصول ارادته الا بخارج عن ضمان سبق منهم صدوقه فيه لزمهم وان انكروا صدقوا وإن صدق بعضهم فكل حكمه وان قال انشأت عنهم الضمان فمعه رضاهم لم يلزمهم وان رضوا لان المقدور لا توقيف وان قال ناوهم ضامنون فمعه ضمنت عنهم باذنه لم يلزمهم وان انكروا الاذن فهم المصدقون حتى لا يرجع عليهم وان قال ناوهم ضامنون له او اصحبوه واخلصه من ما لم او من ما لزمه الجميع وان قال ناوهم ضامنون له ثم باشر الاتقاء باذن المالك ضمن الجميع في احوالهم حكمه الرافعى عن القاضى ان حامد وقال الاذرى ان نص الامام وفي النهاية ما وافقها في المسئلة الاخرية فقال فيها ضمن القط لا الجميع في وجه الوجهين اه (قوله) عليه حصة) أي لا تجعل الضمان مشتركا بينه وبين غيره بلا اذن من الغير فزعمنا التزم دون غيرهم فبما بعد ما جعل نفسه ضامنا للجميع فتعلق به الرافعى ما نسب لغيره اه عش (قوله)

اصف عن فلان او اطعمه وعلى كذا فلم انه ليس المراد بالضمنا متحققته السابقة بانه ثم ان سعى المتس عوضا حالا أو مؤجلا لزمه والاضمنه بالقيمة قبل هيجان الموج مطلقا كما رجحه البلقنى لتعذر ضمنا به بالمثل اذا لا مثل لشرع على الهلاك الا مشرف عليه وذلك بعيد ولو قال لعمرى اتى متاع زيد وعلى ضمنا فلقاه ضمن الملقى لانه المباشر للاتلاف نعم ان كان المامور أحميا يمتد وجوب طاعة آمره ضمن الأمر لان ذلك آله وقل الشيخان عن الامام وقرأه ان المتس لا يملك الملقى فلو لفظه البحر فهو مال السكة ويرد ما اخذ بهيته ان يلقى والا فبدله ويظهر ان محل ان لم ينقصه البحر والاضمن المتس نفسه لانه السبب فيه ثم رأيت الاسوى وغيره صرحوا به وقال الماوردي انه يملكه قال البلقنى ولا بد في الضمان من الاشارة فلما يلقى فيقول هذا أو يكون المتاع معلوما للمتس والا لم يضمن الام القاه محضته ومن ان يلقى المتاع صاحبه فلو القاه غيره بلا اذنه او

سقط بنحو رجوع لم يضمنه المتس ومن استمراره على الضمان فلو رجع عنه قبل الاتقاء لم يلزمه شيء أو في اثنائه ضمن ما قبله فان لم وكذا يعلم بالرجوع فينبى ان باقى فيه ما مر في رجوع الضرر فومع الثروة ونظائرهما السابقة وفي قوله ناو ركاب ضامنون أو ضمنا عليه حصة

وكذا عليهم ان رضوا بقوله وقد قصد الاغيار عنها فان اراد انفسهم لم يرضوا به لان العقود لا توفى وحيث لم تمت الحصة قط فبشر الاتفاق بالاذن لومه الكل نص عليه في الام او ان احدهم له او الرقاب او على اني اخمته انا او الرقاب او ان احدهم له يوم ضامنون يلزمه الجميع (ولو انقصر على) قوله (ان) متاعك ولم يقل وعلى ضمانه او على اني ضامن (فلا) يضمن (على الذهب) لدمم الا التزام وفارق الرجوع بمجرد اتضاف ديني بانه بالتضامن مبرى قطعا والالاتحاد لا يتلفه (وايضا يضمن ملتصق لحرق غرق) فلو قال في الامن القهوع على ضمانه لم يضمنه اذ لا غرض وظهر ان خوف القتل عن قصدهم اذا غلب الخوف الفرق (ولم يخصص نفع الاتقاء (٢٥) بالمتن) بان اخص بالملتصق أو بوبالالك أو بغيرهما أو بالمالك

واجبى او بالملتصق واجبى او عم الثلاثة بخلاف مالو اخص بالمالك وحده بان اشرقت سفينته وبها متاعه على الفرق فقال لمن بالسطو او سفينة اخرى اتى متاعك وعلى ضمانه فلا يضمنه لانه وقع لحظ نفسه فكيف يستحق به عرضا (ولو عاد سحر من جنين) بفتح الميم والجيم في الاشارة ذكر ويؤت وهو فارسي معرب لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية (قتل أحد ومائة) وهم عشرة مثلا (هدر قسطه) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقي) (الباقى) من دية الخطأ لانه مات بفعله وفعلهم بسقط ما يقابل فعله ولو تمتدوا اصابته بامر صنعه وقصدوه بسقوطه عليه وغلبت اصابته كان عداقي أموالهم ولا تقود لانهم شركاء بخطي قاله البقعي (أو) قتل (غيرهم) ولم يقصدوه خطأ) قتالهم له

وكذا عليهم) أى على الرقاب (قوله) وقد قصد اخ) جملة حالية (قوله) بالاذن) أى اذن المالك اه سم (قوله) لومه الكل الخ) وقفا للمعنى الاسي وخلافه لانه كما مر اننا (قوله) متاعك) إلى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الاقوله يظهر الى المتن وقوله لان الجيم الى المتن وقوله لومه يؤخذ الى المتن (قوله) وفارق الخ) أى عدم الضمان هنا وهذا دليل مقابل المذهب (قوله) لم يضمنه) أى كالمالك اهدم دارك او احرق متاعك ففعل ولو يوجد الخوف ولكنه متوقع قال الزركشي ينبغي ترجيح خلاف فيه من تنزيل المتوقع كالواقع اه والظاهر عدم الضمان اه معنى (قوله) ان خوف القتل الخ) وينبغي ولو في البر في نحو عراية (قوله) اذا غلب) أى القتل الى عرش ويظهر ان الضمير لخوف القتل (قوله) لانه وقع الخ) أى في الضرر عبارة المعنى لانه يجب عليه الاتقاء لحظ نفسه فلا يستحق به عرضا كالمالك لانه لم يضر كل طعامك او ان احدهم له فأكله فلا شيء له على الملتصق اه (قوله) في الاشهر) وحكي كسر الميم الة يرى بها المجازة اه معنى (قول المتن الباقي) وهو تسعة اشهر ما على كل منهم عشر اه معنى (قوله) وغلبت اصابته) وان لم تغلب فشيء به كاهو ظاهر اه سم (قول المتن أو غيرهم) ليس من مسئلة العود بل هو قيا لوموا أو غيرهم كالباختي اه رشيدى (قوله) يضمن) ولو قصدوا غير معين كاحد الجماعة عن شبه عمد اه معنى (قوله) فان عني عنه) أى على مال (قوله) فان لم يغلب) بان غلب عدما او استوى الامر ان نهاية ومعنى (قوله) دون واخمه) أى الحصر (قوله) اذا داخل لهم الخ) الجمع هنا وفيما ياتي نظرا لجانب المعنى والا فالظاهر التثنية

(فصل في العاقلة) (قوله) في العاقلة) الى قوله واستشكل في النهاية الاقوله اجماعا الى ما كانت الجاهلية (قوله) وكيفية تحميمهم) أى وما يتبع ذلك حكم من مات في اثنا سنة اه عرش (قوله) لعقلم) أى رطبهم اه كردى (قول المتن دية الخطا وشبه العمد) أى في الاطراف ونحوها وكذا في نفس غير القتال نفسه وكذا الحكماء والفرقة اما اذا ثبت نفسه فالشهور انه لا يجب على العاقلة شيء اه معنى (قوله) ثم العاقلة تحملا) أى حيث ثبت القتل بالينة أو باقرار الجاني وصدقه العاقلة لما ياتي اه عرش (قوله) في الثاني) أى شبه العمد اه كردى (قوله) وهذا خارج) الى قوله وضرب على الغائب في المعنى (قوله) وهذا) أى تريم غير الجاني اه معنى (قوله) لما كانت الجاهلية الخ) أى لما كانت القبائل في الجاهلية يقومون بنصرة الجاني منهم ويحمون أولياء الدم اخذ حقيهم منه ابدل الشرع تلك النصرة بذي المال وخص تحميمهم بالخطا وشبه العمد لانها ما يكثر لاسيا في متاعى الا لسلحة لحسن اعانته لئلا يتضرر ما هو معنور فيه واجلت الدية بقرضهم اه نهاية (قوله) بتلك الخ) في اذ داخل الباء في حين الابدال بالمرءوك

تينا عدم التلف فربنا عليه حكمه (قوله) فبشر بالاذن) أى اذن المالك (قوله) لومه الكل) نص عليه في الام (قوله) او ان احدهم له يوم ضامنون) ثم بشر بالاتقاء بالاذن المالك ضمن القسط لا الجميع في اوجه الوجهين ش مر (قوله) وغلبت اصابته) فان لم تغلب فشيء به كاهو ظاهر (فصل في العاقلة)

(٤ - شرواني وابن قاسم - تاسع) فقيدية مخففة على العاقلة (أو قصدوه) وبينه وتصور (فصديق الاصح) لان غلبت الاصابة فيه القود فان عني عنه فدية عمد في ما لم يغلب فان لم يغلب فشيء به عمد ثم الضمان يختص بمن مد الجبال ورمى الحجر لانهم المباشرون دون واضعه وماسك الخشب اذ داخل لهم في الرى أصلا ومنه يؤخذ أنه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضا وهو ظاهر (فصل) في العاقلة وكيفية تحميمهم معوا بذلك لعقلم الايل بغناه دار المستحق أو لتحميم عن الجاني العقل أى الدية أو لمنهم عنه العقل المنع (دية الخطأ) وشبه العمد تلزم الجاني أولا على الاصح ثم (العاقلة) تحملا اجماعا ولا عبرة بمن شذ في الثاني وهذا خارج عن القياس لكن لما كانت الجاهلية تتبع أخذ الثار بالمثل ابدلهم الشارع بتلك النصرة الباطلة المال رقبا بالجاني

لم يدل باصل ولا فرع عند عدم العصبية أو عدم وفاتهم بالواجب ويقدم عليهم إلا لاخلم للاجماع على ارثه (ثم) بعد عصبية النسب لقدم أو عدم وفاتهم (مقت) للجاني (ثم عصبته) من النسب ولو في حياته على المتمد خلا أصوله وفروعه واستشكل بانهم [أعلم بحملوا] ثم تنزيلا لهم منزلة الجاني وهو لا يحمل وهذا المقت يحمل فلم يحملوا وقد يجب بان ذلك غير مطرد لان الجاني يحمل عند فقديت المال دون أصوله وفروعه حيث قد لا يتيحه في معنى ذلك ان الحمل مواسق للنسب للجاني وفي الولاء من المقت للجاني ومن عصبته للمقت لانه الواسط في في الاصول والفروع من أوجه عديدة كالانفاق وغيره بخلاف بقية الاقارب فان تلك الوجة مفقودة في حقهم فنصوا بهذه الواسطة وهذا معنى ظاهر منضبط مطرد يصلح مناطا للحكم (٢٨) وبه ينضج استواء ابعاض الجاني والمقت وغيرهما ياتي وايضا خبر الولاء لكمة

النسب صريح في ان الوجة

والبنوة في عدم التحمل بالولاء كما في عدم التحمل بالنسب (ثم مقت) اي المقت (ثم عصبته) الامن ذكرهم مقت مقت عصبته ثم عصبته وهكذا (والا) يوجد من له ولا على الجاني ولا عصبته (فمقت) اي الجاني (ثم عصبته) الامن ذكر (ثم مقت مقت الاب وعصبته) الامن ذكر والواو هنا بمعنى ثم اي باصلها (وكذا) المذكور يكون الحكم فيمن بعده (ابدا) فاذا لم يوجد من له ولا على اي الجاني لمقت جده نصبتو هكذا فان لم يوجد مقت من جهة الآباء لمقت الام فصبته الامن ذكر ثم مقت الجندات للام والجندات للاب ومقت ذكر ادلى باني كاي الام ونحوه (وعتيقها) اي المرأة (يقبله عاقلها) كما يزوج عتيقها من زوجها لانه لان المرأة لا تعقل اجماعا (ومتقون كمتق) لا شتر اكهم في الولاء عليهم

وليس المراد قلنا بارثهم ع وشومنى (قوله لم يدل باصل ولا فرع) يخرج نحو الحال فانه مدلل باصل وجار شرح الروض وظاهر ان محله اذا كان ذكر غير اصل ولا فرع وانتهى وقوله عند عدم العصبية اي من النسب والولاء ريشدى (قوله خلاصوله وفروعه) اي كافر في اصول الجاني وفروعه اه معنى (قوله) واستشكل اي استثناء اصول وفروع المقت قياسا على اصول وفروع الجاني عبارة للمقت وصح القننى انها يدخلان قال لان المقت يتحمل فهما كالمقت لا كالجاني ولا نسب بينهما وبين الجاني باصلية ولا فرعية واجاب شيخى عن كلام القننى بان اعتاق المقت منزل منزلة الجاني فويكنى هذا استثناء للفقول فان المقتول مشكل اه وكذا الجواب وقال ع ش قوله منزلة الجاني اي جناية المقت وهم اي اصول وفروعه لا يتحملون عنه [اذ اجنى اه] (قوله ثم) اي عصبته النسب وقوله وهما اي عصبه المقت (قوله بان ذلك) اي التنزيل المذكور (قوله حيث) اي حين فقديت المال (قوله في معنى ذلك) اي في حكمة استثناء الاصول والفروع مطلقا (قوله لانه) اي المقت وهى اي المراساة سم (قوله من ياتي) اي في قول المتن ثم مقتها الخ وقول الشارح فان لم يوجد مقت من جهة الآباء الخ (قوله كما) اي كالبقرة البنية (قوله اي المقت) الى قوله فان لم يوجد مقت والمقت والى التنبيه في النهاية (قوله الامن ذكر) اي اصول وفروعه (قوله ثم عصبته) اي الاصول وفروعه (قوله الامن ذكر) اي غير اصله وفرعه (قوله المذكور) بالجر لصت لاسم الاشارة وقوله يكون اخبر كذا (قوله بعده) اي المذكور في المتن (قوله فاذا لم يوجد الخ) الفاء تفصيلية (قوله من له ولا الخ) اي لا عصبه اه معنى (قوله فان لم يوجد الاول) التعبير بالواو (قوله ثم مقت الجندات للام والجندات للاب) ظاهر انه لا ترتيب في ذلك سم على حياء ع ش (قوله ونحوه) اي كاي ام الاب (قوله لاهى) عطف على قول المتن عاقلتها اي لبقوله مقتته لان الخ (قول المتن ومتقون) اي في تحملهم جناية عتيقهم كمتق اي واحد فيا عليه كل سنة من نصف دينار اوربعه اه معنى (قوله لا شتر اكهم الخ) عبارة للمقت لان الولاء يميمهم لالكل منهم اه (قول المتن ذلك المقت) اي في حياته اه معنى (قوله فان اتحد) اي المقت (قوله والفرق) اي بين المقت وعصبته عبارة للمقت فان قيل هلا يوزع عليهم ما كان الميراث يجعله اوجب بان الولاء لا يوزع عليهم يوزع على الشركاء ولا يرون الولاء من الميراث بل الخ (قوله لانهم) اي العصبه (قوله انتقل له الولاء كاملا) اي فيما اذا كان المقت واحدا ولا في جميع حصص مورثته اه ريشدى (قوله لغير ربع او نصف) اي او الحصة منها (قوله النصف) اي اذا اتحد المقت ولا في حصص مورثته من النصف على فرض غناه (قوله ولم ار من الخ) عبارة في النهاية كما هو

لم يدل باصل ولا فرع الخ) عبارة شرح الروض وظاهر ان محله اذا كان ذكر غير اصل ولا فرع اه (قوله وهى في الاصول) اي المساواة (قوله الجندات للام والجندات للاب) ظاهر انه لا ترتيب في ذلك (قول المتن فان فقد الماقل) المراد اعدم من فقده مطلقا وقد اوصوف بشرط التحمل بان لم يوجد لا الفقر او بارة ربع دينار او نصفه فان اختلفوا في وتو سافى النفي حصص من النصف لو فرض الكل اغنياء المتوسط حصصه من الربع ظاهر لو فرض الكل متوسطين والتوزيع عليهم بقدر الملك لا لا الروس (وكل شخص من عصبه كل مقت يحمل ما كان يجعله ذلك المقت) فان اتحد ضرب على كل من عصبته ربع او نصف وان تعد نظرا لخصته من الربع او النصف وضرب على كل واحد من عصبته قدرها والفرق ان الولاء يتوزع على الشركاء لا العصبه لانهم لا يرونه بل يرونه بكل منهم انتقل له الولاء كاملا فم لا قدر اصله ومعلوم ان النظر في الربع والنصف الى غنى المضروب عليه فالمراد بقوله ما كان يجعله اي من حيث الجملة لا بالنظر لغير ربع او نصف فلو كان المقت متوسطا وعصبته اغنياء ضرب على كل النصف لانه الذي يجعله لو كان منهم وعكسوا لم يرونه على هذا الكيفية واضح (ولا يعقل عتيق في الاظهر) كالا يروث ولا

عصبت قطاراً لا عتبه واطال البقي في الانتصار المقابل الاظهر (فان فقد الماقل) من ذكر (ارلم يف) بالواجب (عقل بيت المال عن المسلم) الكل اوما يق الخبر الصحيح اوارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه دون غير المسلم بل يجب في ماله ان كان غير حر في لان ماله ينتقل لبيت المال فيقال اوارثا والمير تدل عاقله فلو وجب بجنائته خطأ اوشبه عمد في ماله لو قتل لقط خطأ اوشبه عمد اخذ بيت المال دينه من عاقلة قاله فان قدس لم يعقل عنه اذا لا فائدة لاخذ ماله منه ثم رد ماله (فان فقد) بيت المال او منع (٢٩) متولى جورافيا يظهر ثم رابت البقي

صرح به (فكله) أي المال الواجب بالجناية وكذا بعضه ان لم تصب العاقلة ولا بيت المال به (على الجاني) لا بعضه (في الاظهر) بناء على ما مر انها تلزمه ابتداء (تبيه) هل يعود التحمل لغيره يعود صلاحيته له لا لا المانع نحو فقره وقدرال او لا لان الجاني هو الاصل فحق خوطب به من حيث الاداء استقر عليه ولم يتقبل عنه لانقطاع النظر لجناية غيره عنه حيث كل تحمل والثاني اقرب ثم رابت في كلام الزكشي ما يقتضي تخرج هذا على ما مر في القطر وهو غير صحيح لان الحررة الفنية لا يلزمها فطرة عند احصاء زوجها لان التحمل اما حوالة او ضمان وكل يقتضي الاستقرار على المتحمل بخلافه ما قلناه من ماسة فاقبه النيابة بدليل وجوبه على الاصل اذا لم يصلحوا للنيابة وحيث انه عدم عود تحملهم واستقرار الوجوب على الجاني مطلقا ثم رأيت بحث في شرح

ظاهر اه (قوله ولا عتبه) أي عتق العتيق وانظر ما قلناه من قبل فيه خلاف وقضية ضلعه عدمه (قوله لمقابل الاظهر) عبارة المعنى والثاني يعقل ووجهه البقي لان العقل للنصر والاعاقلة العتيق والى بها اه (قول المتن فقد الماقل) او عدم اهلية تحملم لعقروا وستر او جنون نايه وروض وسم (قول المتن عقل الخ) عبارة المعنى عقل ذوو الارحام اذا لم ينظم امر بيت المال ومعلوم ان محله اذا كان ذكر اغبر اصل وفرع فان انتظم عقل بيت المال الخ (قول المتن عقل بيت المال) أي يؤخذ من سهم المصالح منه سهم على المبيع اه عرش (قوله الكل) إلى التثنية في المعنى (قوله دون غير المسلم) عبارة النهاية والمعنى لاعتن ذي ومرتد ومجاهد ومومن اه (قوله بل يجب) عبارة النهاية فتجب مال الكافر الخ وعبارة المعنى بل يجب الدية في ما لم هو مجلة فان ما واحلت كسائر الديون اه فقد كبر الفاسح العقل باعتبار المال الواجب بالجناية (قوله ان كان) أي غير المسلم (قوله غير حر) أي ذميا او مرتدا او مجاهدا اه معنى (قوله لان ماله) أي غير الحر (قوله بجنائته) أي في زمن الرداء اه عرش (قوله ولو قتل) ببناء المفعول (قوله لقط خطأ الخ) ومعلوم ان من لا وارث له لا لبيت المال كذلك اه معنى (قوله منه) أي من بيت المال (قوله فان قدس بيت المال) بان لم يوجد فيه شيء او لم يبق اه معنى زاد النهاية او كان ثم مصرف اه (قوله ثم رابت البقي الخ) عبارة النهاية كما صرح به البقي فان تعد ذلك لعدم انتظام بيت المال اخذ من ذوي الارحام قبل الجاني كما مر اه اى لا لهم وارثون حيث عرش (قوله لا بعضه) اى لا على اصول الجاني وفروعه (قوله لغيره) اى غير الجاني من العاقلة وبيت المال وذوي الارحام (قوله يعود صلاحيته له) اى صلاحية الغير لتحمل (قوله نحو فقره) خبر ان (قوله مثلا) انظر ما قلناه بعد ذكر النحر (قوله ولا) اى او لا يعود (قوله حيث عرش) اى حين اذ خوطب الجاني باءاد المال الواجب بجنائته (قوله والثاني) اى عدم العود (قوله لا يلزمها الخ) اى على ما مضى النورى خلافا للراعي (قوله ثم) اى في القطر (قوله هنا) اى في البدو قوله فانه اى التحمل هنا (قوله بدليل وجوبه) اى العقل (قوله على الاصل) وهو الجاني (قوله وحيث عرش) اى حين كون التحمل هنا محض ماسة (قوله مطلقا) اى عادت صلاحيتهم او لا (قوله من اهل التحمل) خبر ان (قوله وهذا) اى بمسئله المذكور (قوله ورجعت الخ) اى من عدم العود (قوله بينه وبينهم) اى بين الجاني وبين العاقلة (قوله بما ذكرته) اى من عدم العود (قوله على الخ) إلى المتن في النهاية (قوله علم ما قدمته) اى من قوله بشرط تحمل العاقلة ان تكون سالحة ولو لاية النكاح الخ اه عرش اى مع قوله فان لم يوجد مقت من جهة الاباء فمقت الام (قوله لو جرح) إلى المتن في المعنى (قوله ابن عتيقة) فاعل جرح اى وهو حر ومجلة ابو دق نعمت لان عتيقة وقوله اخر مفعول جرح (قوله خطأ) اى اوشبه عمد اه معنى (قوله وانجر) اى بعتق الاب ولاءه اى الاين بولي الية الاب (قوله ثم مات الجريح الخ) اى بعد المقت (قوله ارش الجرح) اى فقط اه عرش (قوله فان شيء الخ) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني انتهت اه سم والمعنى بعدد كمثل ما في الشرح الخ ما نصه فان لم يبق شيء بان ساوى ارش الروض فان فقدت العاقلة أو اعسروا وكذا لو لم يبقوا واجب الحول عقل بيت المال (قوله فان بقي شيء فعل الجاني) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني اه

الارشاد انه لو عدم ما في بيت المال فاخذ من الجاني ثم غنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة نكروا الجناية فاخذت من الجاني ثم اعترفوا يرجع عليهم لانهم هنا حالة لاخذ من اهل التحمل بخلاف بيت المال ثم وهذا موافق لما رجعت هنا اذ الفرض انعاد الى التحمل لعدم صلاح غيره له فلا يعود للغير يعود صلاحه وياتي في الموت في الائتماء الفرق بينه وبينهم بما صرح بما ذكرته (فرع) علم ما قدمته انه لو جرح ابن عتيقة او قتل اخر خطأ فمقت ابو دق وانجر ولاؤه لموا اليه ثم مات الجريح بالسر اقرم موالى الام ارش الجرح لان الولاء حين الجرح لم فان شيء فعل الجاني دون موالى ايه لا انتقال الولاء عنهم قبل وجوبه وى الى ايه اقدم منه على الانحرار وبيت المال

لوجود جهة الولاء بكل حال (و تو ج ل) يعني تثبت مؤجلة من غير تأجيل أحد (على العاقلة) وكذا على بيت المال أو الجاني (دية نفس كاملة) بإسلا م حرم يؤذ كورة (ثلاث سنين (٣٠) في آخر (كل سنة تلك) من الدية لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك كما قاله الشافعي رضي الله عنه

والأصح أن المعنى في ذلك كونه دية نفس كاملة لا بدل نفس محترمة فدية الذي والمرأة لا تكون في ثلاث على الأول كما يأتي وإذا وجبت على الجاني مؤجلة فأتى الحول سقط واخذ الكل من تركته لأنه واجب عليه أصالة التأميم تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لأنها مواساة (و) تو ج ل عليهم دية (ذمي) أو نحو مجوس (سنة) لأنها لو أكل أقل منه (وقيل) تو ج ل (ثلاثا) لأنها بدل نفس (و) دية (أمرأة) مسلمة وخشني مسلم (سنتين في) السنة (الأولى تلك) للدية الكاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تو ج ل (ثلاثا) لأنها بدل نفس (وتحمل العاقلة العبد) أي قيمته إذا تلفه من غير وضع يده عليه خطأ أو شبه عمد وأراد به ما يشمل الأمة (في الظاهر) لأنها بدل نفس (في كل سنة) يجب (قدر تلك دية) زادت على الثلاث أم نقصت فإن وجب دون ذلك أخذ في سنة أيضا (وقيل) يجب (في ثلاث) من السنين نقصت عن دية

(قوله لو جرد الخ) يفيد أن وجود ذلك التحمل مانع من التعلق ببيت المال وإن لم يلزمها التحمل لانتهاء سبب لزوم التحمل مع أن العاقل لو أصرر لتحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعا من تحمل بيت المال وأعمار غير مانعة عنه قد يقال انتفاء سبب التحمل أولى من الأعمار لعدم المنع فليحرم

أما زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (في ثلاث) من السنين تجب ديتها باختلاف المستحق (وقيل) تجب في (ست) أه من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مستحق الدينين وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحدا فبلى عاقل كل واحد تلك دية تو ج ل عليه في ثلاث سنين نظرا لاتحاد المستحق وقبل في سنة (والأطراف) والمناقب والأروش والحكمات (في كل سنة)

ثلك دية) فان كانت نصف دية في الاولى ثلك وفي الثانية سدس او ثلاثة ارباعها في الاولى ثلك وفي الثانية ثلك وفي الثالثة نصف سدس او ديتين ففي ست سنين (وقيل) يجب (كلها في سنة) بالغة ما بلغت لانها ليست بدل نفس او ربع دية ففي سنة قطعا (و) اجل واجب (النفس من وقت الزهوق) للروح بمذنب او مراهج حلا بالنمال على باقتضاء الاجل فكان ابتداء اجله من وقت وجوبه كسائر الديون المتوجلة (و) اجل واجب (غيره من حين الجنابة) لانها حالة الوجوب وان توقفت المطالبة على (٣١) الاندماج على ذلك ان لم تسر لمعضو

آخره والا كان قطع اصبه
فسرت لكفه كان ابتداء
اجل الاصم من القطع
والكف من السقوط (ومن
مات) من العاقلة بعد سنة
وهو مرسو او متوسط استقر
عليه واجبوا اخذ من تركته
مقدما على الوصايا والارث
او (يخص سنسقط) عنه
واجبوا وواجب ما بعدها
لما رآها مواساة كالزكاة
وبها قوت الهجرة لانها اجرة
لا يقال في سقط حذف
الفاعل بالكلية لادل عليه
السباق على انه يصح كونه
ضمير من ومعنى سقوطه
عدم حسابه فيمن وجبت
عليهم (ولا يعقل تقدير) ولو
كسوبا لانه ليس من اهل
المواساة (وريق) لذلك
وملك المكاتب ضعيف
لا يحتمل المواساة ويظهر
ان البعض كذلك فهم رايت
البلقيني ذكر ذلك وان
معتق بعضه يعقل عنه وامرأة
وخنى كاطل من قوله السابق
ومعصية نعم ان بان ذكر
غرم للمستحق حسنة التي
اداهما غير مولو قبل رجوع
غيره على المستحق فيما يظهر
(وصحي ويحزن) ولو لم تقطعا
وان قل لانهم ليسوا من اهل

اه معنى (قول المتن ثلك دية) في نسخة المحلى والنهاية والمخني من المتن قدر ثلك دية (قوله فان كانت الخ)
اي الاطراف وما عطف عليها وواجبها عبارة المخني فان كان الواجب اكثر من ثلك دية لم يرد على ثلثها
ضرب في ستين واخذ قدر الثلث في اخر السنة الاولى والباقي في اخر الثانية وان زاد الى الواجب على الثلثين
ولم يرد على دية نفس ضرب في ثلاث سنين وان زاد على دية نفس قطع لليدين والرجلين ففي ست سنين اه
(قوله او ربع دية الخ) عطف على قوله نصف دية (قوله قطعا) عبارة المخني على الخلاف اذا كان الارش
زائدا على الثلث فان كان قدره او دونه ضرب في سنة قطعا اه (قوله او سراهج حرح) اي وغيره كضرب
ورم البدن وادى للوتمس على حجة اه عرش (قوله لانها) اي حالة الجنابة (قوله وعلى ذلك) اي كون ابتداء
اجل النعم من حين الجنابة (قوله استقر على الخ) اي وسقط عنه واجب ما بعدها (قوله وواجب) اي تلك
السنة (قول المتن بعض سنة) الباء بمعنى في معنى وعرش (قوله لما ر) اي انفا (قوله انها الخ) اي يحتمل
الدية (قوله وبه) اي يكونها مواساة (قوله لا يقال في سقط حذف فاعل الخ) الفاعل لا يحذف وان
دل عليه السياق الا في استثنى قالو به ان يقال ان فاعله ضمير وواجبوا قد دل عليه السياق ويكتفى في احتياط
الفاعل دلالة السياق وقرق بين الاضمار والحذف فكانه لم يفرق بينهما سم على حجة اه ورشدي (قوله)
لانه دل عليه السياق) اي وما دل عليه دليل دلالة ظاهرة يكون كالمعقود اه عرش (قوله على انه يصح كونه
الخ) انصر على المخني وقال الرشدي قد يقال ان هذا هو الاول مع انه ظاهر المتن فلم يقدم ذلك لوقا بهذه
العلامة اه (قوله لذلك الخ) عبارة النهاية لان غير المكاتب لملك لهو المكاتب ليس اهل الالواسة اه
(قوله كذلك) اي كالرقق اه نهاية عبارة المخني والحق البقيني المبحث بالمكاتب لنفسه بالرق اه
وهي الموافقة لصديق الشارح (قوله وان مقت بعض الخ) عطف على ان البعض الخ وظاهر اه استلزامي
(قوله يعقل عنه) يعني حيث لم تكن له عصبة من النسب والافاضة مقدمة على المقتق كما يصح به كلام
سم على منبج اه عرش (قوله وامرأة الخ) عطف على رقيق (قوله وامرأة وخنى) اي لا يعقلان اه
عرش (قوله ان بان) اي الحق (قوله حسنة التي اداهما) مفعول غرم (قوله غيره) اي غير الخنى (قوله)
وان قل هذا ظاهر اطلاقهم ويحتمل كقول الاذريعي الوجوب فيها اذا كان يحسن في العام ولو ما واحد ليس
هو اخر السنة فان هذا الامرة به اه معنى (قوله يجوز من) كالشيخ الحرم والاعشى اه معنى (قوله)
رايا وقولا) اي نصرة بالراي والقول اه معنى (قوله يعمل من وواجبها) لعل مراد حسنة من وواجب تلك
السنة وعليه كان الاول وواجبها فيها (قوله وبه يعلم الخ) اي بقوله ولو مضى الخ ولكن فعل التوافق في الدين
والحرية المذكورين من ذلك تامل (قوله او معاهد) مضوف على ذي وكان ينبغي تاخير ذي عن يهودي
ليظهر العطف اه رشدي (قوله زادت مدة عهده الخ) بخلاف ما اذا قصت عنها وهو ظاهر ومساوتها
تقدما للباقي على المتعنى اسنى ومعنى (قوله ولم تقطع) اي مدة عهده او امانته (قوله او معاهد الخ)

(قوله أو سراهج حرح) كان ينبغي ان يقول مملأ وغيره إذا سراهية لا تحصر في الجرح بل تحصل من غيره
كضرب ورم البدن وادى للوتمس (قوله لا يقال في سقط حذف الفاعل الخ) لا يحذف وان دل عليه السياق
إلا في استثنى قالو به ان يقال ان فاعله ضمير وواجبوا قد دل عليه السياق وقرق بين الاضمار والحذف
فكانه لم يفرق بينهما (قوله زادت مدة عهده الخ) عبارة الرض بقى عهده مدة لاجل قال في شرحه واعتبر

النصرة بوجه بخلاف نحو زمن لأن له رأيا وقولا ولو مضت سنة ولم يحسن فيها لم يعمل من وواجبها كما يحسنه الاذريعي وبه يعلم انه
يعتبر السكال بالتكليف والتوافق في الدين والحرية في المتحمل من الفعل الى معنى اجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه)
إذا لما نضرة كالارث (ويقبل) ذي (يهودي) امعاذه او مستمان زادت مدة عهده على اجل الدية ولم تقطع قبل معنى الاجل
نعم يمكن في تحمل كل حول على انفراد زيادة مدة العبد عليه (عن ذي) نصرائي) او معاهد او مستمان (وعكسه في الاظهر) كالارث

ومن ثم اخص ذلك بما إذا (٣٢) كانوا بدارنا لانهم حينئذ تحت حكمنا اما الحربى فلا يعقل عن نحو ذى وعكسه

لا تقاطع النصرة بينهما باختلاف الدار (وقلى الفنى نصف دينار) اى متقال ذهب خالص لانه اقل ما يجب فى الزكاة وصر ان التحمل مواساة مثله (والمتوسط ربع) منه لانه واسطة بين الفقير الذى لا شيء عليه والفنى الذى عليه نصف فالخافه باحدهما تحريط او إفراط والناقص عن الربع تافه ومن ثم لم يقطع بمسارقه ولا يتعين الذهب ولا الدرهم بل يكفي مقدار احدهما لان الواجب هو الابل إن وجدت عند الاداء بالنسبة لو اوجب كل نجم ولا يعتبر بعض النجوم ببعض وما يؤخذ يصرف اليه ولو زاد عددهم وقد استؤوا فى القرب على قدر واجب السنة فسد عليهم ونقص كل منهم من النصف أو الربع وحيط البغوى الفنى والمتوسط بالمادة ويختلف بالمحل والزمن وضبطها الامام والفز الى وما الى اليرافى واستنبط ان الرفعة من كلام الاصحاب بالزكاة فن ملك قدر عشرين ديناراً

غير الحول فاختلا عن كل

فيه نظير ما مر افاض الرشيدى (قول المتن وعكسه الخ) صورته ان يتزوج نصرانية يهودية وعكسه ويحصل بينهما ولد فيختار بعضهم بعد بوغ اليهودية والآخر الصراية اه عش (قوله ومن ثم) اى من اجل القياس على الارث (قوله) اخص ذلك اى يحمل الذى ونحوه سم ومعنى (قوله) باختلاف الدار فيه انه قد يتحدد الدار بان يعقد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى بما لو كان النسيان فى دار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الآخر كما صرح به فى قوله ومن ثم اخص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب سم على حج اه عش (قول المتن وعلى الفنى) اى من المعلقة نهايتومعنى (قول المتن نصف دينار) اى على اهل الذهب او قدره دراهم على اهل الفضة وهو ستة منها اه معنى عبارة عش والدينار يساوى بالفضة المتعامل بها نحو سبعين نصف فضة او اكثر ومن زاد سعره ونقص اعتبر حاله وقت الاخذ منه وإن صار يساوى مائتي نصف فكثر (قوله اى متقال) اى قوله وضبط البغوى فى النهاية (قوله اى متقال ذهب خالص) تفسير للدينار (قوله لانه) اى قوله وضبط البغوى فى الفنى (قوله لانه الخ) اى نصف الدينار (قوله اقل ما يجب فى الزكاة) اى اول درجة المواساة فى زكاة القدر الزيادة عليه لاضابط لما اه معنى (قول المتن والمتوسط) اى من المعلقة (قوله ربع) اى او ثلاثة دراهم اه معنى (قوله منه) اى من الدينار (قوله نصف) اى من دينار (قوله تحريط) اى تساهل وقوله اول فراطى تجاوز عن الحد اه عش (قوله ومن ثم) اى لكونه تاخا (قوله به) اى بالنقص عن الربع (قوله) إن وجدت الخ فان فقدت ثم وجدت قيل الاداء بالمال لم يثبت وإن لم توجد قيل الاداء ولا عند ما قلعت قيمتها بقدر البذل وإن وجدت بعد لم يؤثر اهر وض مع شره (قوله بالنسبة) متعلق بوجوب كان الاولى حذفه كافى النهاية وهو حينئذ كما قال الرشيدى متعلق بالاداء عبارة الكردى قوله بالنسبة لوجب كل الباء صلة وجدت ونسبة كل نجم الى نجم الدية بالتك فان وجد من الابل قدر تلك الدية عند كل نجم فيجب ان يشتري ذلك بما اخذ من المقاتلين لم توجد الابل عند الاداء قلعت قيمتها بقدر البذل فان بلغ نجم بالنسبة الى قيمة الابل ما لا يعتبر النجم الاخر لا بالنسبة الى قيمة الابل فى وقت ادائه اه وقوله لوجب الخ متعلق بالنسبة (قوله) لا يعتبر بعض النجوم الخ عبارة لاسى فان حل نجم والابل بالبدل قامت يومئذ اخذ قيمتها ولا يعتبر الخ (قوله) وما يؤخذ الخ عبارة الفنى وما يؤخذ بعد تمام الحلول من نصف او ربع يصرف اليه والبستحق ان لا ياخذ غير هالماسر والدعوى بالدية الماخوذة من المعلقة لا توجه عليهم بل على الجاني نفسه ثم يدفعونها بعد ثبوتها اه (قوله اليها) اى الابل (قوله على قدر الخ) متعلق بزيادة اه عش (قوله) ويختلف اى كل من الفنى والمتوسط ويحتمل ان الضمير للعادة (قوله وضبطها الامام الخ) اعتمدته النهاية والفنى ايضا (قوله) بالزكاة اى بما فيها والجار متعلق بضبطها (قوله فن ملك قدر عشرين الخ) فالتشبيه بالزكاة إنما هو فى مطلق الفضل ولا فالزكاة لا يعتبر فى ضيق فضل عشرين ديناراً والمراد بالكمية الكفاية للضرر الغالب كما يدل عليه التشبيه بعمله سم فى حواشى شرح المسح رشيدى وعش (قوله) عن كل ما لا يكفى فى الكفارة عبارة التباينة عن حاجته اه (قوله) ثلاثا بصير فقيرا الخ) فان قيل ينبغي ان يقاس بالفنى للتباينة متوسطاً اوجب بان المتوسط من اهل التحمل بخلاف الفقير اه معنى (قوله) لحده هنا) كان المراد حدا مستقلاً

والاصل زيادة مدة الصبر على الاجل نخرج بما إذا انقضت عنه وهو ظاهر وما إذا ساءت به تعدد ما للناقص على

المتنقى اه (قوله) ومن ثم اخص ذلك اى يحمل الذى ونحوه (قوله) ومن ثم اخص ذلك بما إذا كانوا بدارنا

الخ) هو يوقف على ما فيه فى الفرض (قوله) باختلاف الدار) كانه لان الفرض ان الذى فى دار نادون الحربى إذ

لو كان الذى فى دار الحرب ايضا يعقل احدهما عن الآخر (قوله) باختلاف الدار) فيه انه قد يتحدد الدار بان

يعقد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى بما لو كان النسيان فى دار الحرب فانه لا يعقل

احدهما عن الآخر كما صرح به فى قوله ومن ثم اخص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب

(قوله) فلا يحتاج لحددها) كان المراد حده استقلالاً لا مفصلاً ولا اقلوه من عداهما فقير حله لحد عند

ومن عداهما فقير فلا يحتاج لحددها وحداً بن الرفعة لانه لا يملك ما يفضل عن كفايته على الدوام

مفصلاً

موم لان ويد من لا يملك ما يقتضيه عن كفاية كل يوم بحيث لا يصل لحد المتوسط (كل سنة من الثلاث) لانها ماسة تتعلق بالحوال فتكررت
بكره ولم تجاوز الثلاث للنص كما مر فجميع ما على كل غي في الثلاث دينار ونصف وما على (٣٣) المتوسط نصف وربع (وقيل هو) أي

النصف والربع (واجب
الثلاث) فيؤدى القتي آخر
كل سنة سدسا والمتوسط
نصف سدس (ويشترى)
أي القتي والمتوسط (آخر
الحوال) كالوكاة بالمصر
آخره لثانيه عليه وان كان
اوله او يبدعه فثوابه
عليه واجبه ونصية كلامه
ان غيرهما من الشروط
لا يمتد باخره وهو كذلك

مفصلا ولا يقره من عدما فقير حله والحد عند الفقهاء نحو هو المميز مطلقا وهذا كذلك اه سم
(قوله موم) لان كان وجه الاحكام صدقة بمن ملك الفاضل المذكور في احوال الديه فقط او في بعضها فقط
مع انه غير فقير قوله الاخ كذلك اه سم (قوله لانها ماسة) الى قوله ولو طر اجنونا في المني ولو الى الفصل
في النهاية (قوله كما مر) اي شرح ثلاث سنين في كل سنة ثلث (قوله اي النصف اخ) عبارة للمني اي ما ذكر
من نصف او ربع اه (قوله وعكسه اليه اخ) طر ايسر آخره ولم يؤد بهم اعربت نصف دينار في ذمته اه
مقضى (قوله ان غيرهما) اي غير القتي والمتوسط (قوله مطلقا) اي لا في ذلك الحوال ولا في ابداه اه
(قوله وان كلوا اخ) اي كاعلم بما مره في رشيدي في شرح وصي وبنون (قوله للتصرة) اي بالدين
اه مقضى (قوله فلا يكتفونها في الاتام) عبارة للمني فلا يكتفون التصرة بالمال في الاتام اه (قوله بخلافه)
اي المصر فانه كامل اهل للتصرة وانما يعتبر المال ليتمكن من الاداء فيعتبر وقته اه مقضى (قوله فقط)
اي دون ما قبله اه حش اي اذا طر في اتام الحوال الاخير واما اذا طر في اتام الحوال الاول
فدون ما بعده او في اتام الحوال المتوسط فدونهما اما

فالكافر والقن والصبي
والجنون اول الاجل لا
شئ عليهم مطلقا وان
كلوا قبل اخر السنة الاولى
وفارقوا المصر بانهم
لبسوا اهل للتصرة ابتداء
فلا يكتفونها في الاتام
بخلافه (ومن اعسر فيه)
اي في اخر الحوال (سقط)
عنه واجيب ذلك الحوال
وان ايسر بعده ولو طر
جنون اتام حوال سقط
واجبه فقط وكذا الرق
بان حارب الذي هم اسرق

(فصل في جنابة الرقيق) (قوله في جنابة الرقيق) الى قوله معنى يتعلق في النهاية لا يقره او ما قلته ولو الى
قوله هو مشكل في المني لا يقره لان قدس الى المتن وقوله او ما قلته وقوله واستشكل الى بخلاف امر السيد
(قوله في جنابة الرقيق) اي غير المكاتب اما جابته فستاق في باب الكتابة اه سم (قوله الخطا اخ) صفة
الجنابة (قوله والعمد) الواو بمعنى او كما عبر به في النهاية والمقضى قال حش قوله او همدا وعنى على مال اي
او عمدا الا فاضا فيه او تلافيا لما لم يغير سده اه (قوله وان قدس اخ) هذه الغاية تعلم من قول المصنف
ولو فاده ممن جنى اخ اه حش (قوله قدس) ببناء المفعول (قول المتن يتعلق برقبته) ولا يجب على عاقلة
سيده لانها وردت في الحرق على خلاف الاصل (فرع) حل الجناية غير المستردة للسيد لا يتعلق به
الارض سواء كان موجودا يوم الجناية او حدث بعدها فلا يتابع حتى تضعه اذ لا يمكن اجبار السيد على بيع
الحمول ولا يمكن استنائه فان لم يقدما به يد وضعا بياعا واخذ السيد ثمن الولة اي حصته واخذ الجاني
عليه حصته اه مقضى وفيه سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه وكان وجه اطلاق قوله فلا يتابع اخ تقدر
بيعه معها للسيد اذ لا يمكن تقويمه قبل الوضع ليوزع الثمن (قوله اذ السيد اخ) عبارة النهاية وشرح المنهج
اذ لا يمكن الوامه لسيد له لانه اضار به مع برادته ولا ان يقال يبقا في ذمته الى عقبة لانه تقويت الضمان
او تاخير الى مجهول وفيه ضرر ظاهر اه قال الحلبي قوله لانه تقويت اخ اي قيا ادمات ولم يمتق وقوله
او تاخير اخ اي ان اعتقاه (قوله بخلاف اخ) حال من فاعل يتعلق (قوله له) اي الرقيق وقوله له رضاه
اي الغير (قوله وانما ضمن مالك البهيمة) اي اذا قصر اه مقضى وكما لك كل من كانت بيده اه حش (قوله
جنابتها) اي على ادى كما هو ظاهر لان جنابتها على المال لا تلزم العاقلة سم ولسان (قوله لانه لا)
اختيار لما اخ) اي وجنابة العبد مضاعفة اليه فانه يتصرف باختياره اه نهاية (قوله ومن عمن) اي ومن اجل

المقبول نحو هو المميز مطلقا هو كذلك (قوله موم) ان كان وجه الاحكام صدقة بمن ملك الفاضل
المذكور في احوال الديه فقط او في بعضها فقط مع انه غير فقير قوله الاخ كذلك
(فصل في جنابة الرقيق) (قول المتن يتعلق برقبته) سابق في باب الكتابة قول المصنف ولو قتل الى المكاتب
سيده فلور له فاقصا فان عنى على دية او قتل خطأ اخذها مما عمنه فان لم يكن فله تسجيده في الاصح او قطع
طرفه فاقصاه والدية كما سبق ولو قتل اجنبيا او قطعه ففنى على مال او كان خطأ اخذ مما عمنه او ما
سبكه الاقل من قيمته الارش فان لم يكن مسمى موال المستحق تسجيده عجزه القاضى وبيع بقدر الارش
فان بقي منه شيء بقيت فيه الكتابة اخ اه فظن ان المكاتب ليس كثيره فليتامل (قوله جنابتها) على ادى كما

(٥ - شرواني وابن قاسم - تابع)
وانما ضمن مالك البهيمة او عاقلة جنابتها لانه لا اختيار لها فصار كأنه الجاني ومن عمن لو كان القن غير مميز أو أعجبيا يعتد

بالجناية لزمه أو عاقفته
 أرشها بالنما بلغ ولم تعلق
 بالرقبة وكذا لو أمره
 اجنبي بدم الاجنبي اجنبا
 واستشكل بان أمره بالسرقة
 لا يقطع ورد بان الاكثرين
 على قتلهم لانه لا تخلف
 امر السيد او غيره للمميز
 فانه لا يمنع التعلق برقبته
 لانه المباشر ومن ثم لم تعلق
 الجناية بغير الرقبة من مال
 الامر ولو لم يامر غير المميز
 احد تعلق برقبته فقط
 لانه من جنس ذوى الاختيار
 بخلاف البيعة ومعنى
 التعلق بها انه يباع ويصرف
 بمته للمميز عليه فلا يملك
 هو ولا وارثه ثلاثا يطول
 حق السيد من القداء
 ويتعلق بجميعها وان كان
 الواجب جنة وقبته العا
 ولو اير المستحق من بعضها
 أى للمميز انقله منه بقطعه
 كذا اصحابه فى الوصايا
 وهو مشكل فان تعلق
 الرهن دونها تقدمها عليه
 ولو اير الرهن من البعض
 لم ينقله منه شيء بقياسه انه
 لا ينقل منه شيء هنا وقد
 يفرق بان التعلق ثم انما
 هو بالذمة اصاله واما
 بالرهن فهو لكونه كالنائب
 عنها اعطى حكمها من
 شغله كله مادامت مشغولة
 كلها اذ لا يتصور فيها
 التجزى واما التعلق منها فهو
 بالرقبة وهو موجود
 عسوس يمكن تجزئته فعملوا
 بقضية كل في بابه (ولسيده)

الفرق بين العبد وفى البيعة بالاختيار وعدمه (قوله وجوب الطاعة) أى طاعة امره (قوله فأمره الخ) أى
 غير المميز أو الاجنبى وكذا خبر لو أمره (قوله يلزم الاجنبي) أى أو عاقفته (قوله واستشكل) أى لزوم
 أرش جنابة القن الغير المميز أو الاجنبى على أمره بها (قوله بان أمره) أى القن الغير المميز أو الاجنبى
 (قوله بان الاكثرين الخ) اعتمدته النهاية كأم (قوله لانه) أى القن المذكور كونه أى الأمر (قوله
 بخلاف امر السيد الخ) راجع لما قبله وكذا الخواص بعده (قوله بخلاف امر السيد) او غيره للمميز ثم قوله
 فريوان اذن له فى الجنابة حاصله أنه لا اثر لأمره بالجنابة بقوله لا ذنبه فيها وسيأتى فريوانه لو لم يتنوع لقطعة
 عليها يده تخلصت ولو بغير نمله ضمنها فى سائر أمواله ايضا فانه مجرد عدم النزاع فقد يستشكل ذلك بان كلا
 من الأمر بالجنابة والاذن فيها ان لم يرد على مجرد عدم النزاع ما قص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك اه
 سم اقول وقد يمنع بان كلاهما لا يؤدى الى الانكشاف اذ الفرض انه غير مختار وان عدم النزاع يؤدى الى
 التلقيد يده كاهو ظاهر ثم رأيت أن الشارح ذكر ما يقرب منه مما رأيت قال السيد عمر البصرى بعد ذكر
 كلام سم مانعه اقول كان رقم الفاضل المحض لهذه القلة لقل الاطلاع على التنبه الآتى أو لعل التنبه
 ساقط من سخته فاقنه من المسقط باصل النسخ رحمة الله تعالى (قوله لانه المباشر) أى وله اختيار
 اه عرش (قوله فلا تملكك) أى القن الجاني (قوله هو الخ) أى الجنى عليه (قوله ويتعلق) أى مال
 الجنابة (قوله وان كان الواجب حية) من قبيل المبالغة والا فالحية ليست بمنقول (قوله من بعضها)
 أى مآل الجنابة والتأنيث باعتبار المضاف اليه ويحتمل ابقاءه على ظاهره بلا تأويل لكن يؤيد الاول
 قول المفتى والاسنى من بعض الواجب اه (قوله منه) أى العبد اه معنى (قوله بقطعه) عبارة المفتى
 بقطعه اه أى البعض (قوله هو) أى الانفكاك هنا أو تصحيحه (قوله دونها) أى دون الجنابة اه
 سم عبارة المفتى دون تعلق الجنى عليه بركة العبد اه (قوله ولو اير الرهن الخ) جملة حالية (قوله من
 البعض) أى بعض الرهن (قوله لم ينقله منه) أى من الرهن (قوله لا ينقله منه) أى من العبد (قوله بان
 التعلق الخ) عبارة المفتى بان التعلق الجمل اقوى من الشرعى وعبارة قسمه بغير اقرى المرهون بان الراهن
 حرج على نفسه فيه مخرج اه (قوله واما بالرهن) أى التعلق بالرهن وكان الاولى حذف الباء وزيادة
 الفاق قوله الفاق اعطى الخ فلو لم يكن نهى بالرهن كالنائب عنها أى الذمة اعطى ان الرهن حكمها أى الذمة
 (قوله من شغله) بيان للحكم والضمير للرهن (قوله مادامت الخ) أى الذمة (قوله هو) أى الرقبة (قوله
 موجود الخ) وكان الظاهر المناسب التأنيث ولعل التذكير نظر الكون اثناء بمنزلة تحريف البناء كالمرقة
 والنسكة (قوله بقضية كل) أى من الرهن والجنابة (قوله بنفسه) أى قول المتن بالاقل فى النهاية قولى قوله
 وهذه ان كان فى المفتى الاقوله ولا مانع وقوله للسيد وم مانع العبد (قوله المتن ولسيده يعم) ظاهر
 اطلاقه أنه يباع ويصرف بمته للمستحق حالا بلا تأجيل فى ثلاث سنين ويؤده ائهم لم يفرقوا هنا بين العمد وغير
 عرش (قوله بنسبة حريته) يتأمل سم لم يظهر وجهه فلما تامل سيد عمر اقول لعل وجه التامل الاحتياج الى التأويل
 بان المراد مقدار نسبتته الى مجموع الفدية على فرض رقبة الكل كمنه حرية البعض الى مجموعه (قوله
 هو ظاهر لان جنابها على المال لا تلزم العاقلة (قوله فأمر سيد الخ) بقى ما لوجئ بلا امر وهو الذى هو
 نظير جنابة البيعة مخرج ذكره (قوله بخلاف امر السيد او غيره للمميز) ثم قوله فريوان اذن له فى
 الجنابة حاصله انه لا اثر لأمره بالجنابة بقوله لا ذنبه فيها وسيأتى فريوانه لو لم يتنوع لقطعة عليه يده فمقتضى ولو
 بغير قطعه ضمنها فى سائر أمواله ايضا فانه مجرد عدم النزاع فقد يستشكل ذلك بان كلام الامر بالجنابة
 والاذن فيها ان لم يرد على مجرد عدم النزاع ما قص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك (قوله
 ولو اير المستحق من بعضها الخ) عبارة شرح الروض فان حصلت البراءة من بعض الواجب
 انقله عنه بقطعه الخ (قوله وهو مشكل فان تعلق الرهن الخ) وعبارة المرهون بان الراهن
 حرج على نفسه فيه مخرج (قوله دونها) أى دون الجنابة (قوله بنسبة حريته) يتأمل

بنفسه أو نائبه (يعم) أو يعم ما يملكه منه اذا كان مبعضا اذ الواجب عليه من واجب جنابته بنسبة حريته وما فيه من الرقبة

يتعلق به باقي واجب الجنابة (لما) أي لاجلها باذن المستحق وتسليمه ليأخى (٣٥) (ودعاؤه) كالرمون ويقتصر في البيع على

قدر الحاجة ما لم يختر السيد
بيع الجميع أو يتعدى وجود
رأغب في البعض وإذا
اختار فداءه لم يلزمه إلا
(بالاقل من قيمته) يوم
الفداء لأن المثل قبل
اختياره لا يلزم السيد بشيء
فأولى القص نعم أن منع
من يعهه ثم قصت قيمته عن
وقت الجنابة اعتبرت قيمته
وقتها (وارشها) لأن
الأرض إن كان أقل فلا
واجب غيره ولما لم يلزم
السيد غير الرقبة قبل منه
قيمتها (وفي القدم بارشها)
بالنار ما يلغ (ولا يتعلق)
مال الجنابة الثابتة بالينة
أو إقرار السيد ولا مانع
بذمة (ولا يكسوه وحدهما)
ولا (مع رقبته في الظاهر)
وإن أذن له سيد في الجنابة
فما يقى عن الرقبة يضع على
الجنبي عليه لا ملو تعلق بالذمة
لما تعلق بالرقبة كدخول
المعاملات أما لو أقرها
السيد وممانع كرم
فانكر المزمين وحلف فانه
يباع في الدين ولا شيء على
السيد والعبد وكذب السيد
ولا بئنة فتعلق بذمة فقط
كإسرى الأقرار ولا يرد
على المتن ما لو أقر السيد بأن
الذي جنبي عليه قيمته ألف
وقال القن بل الفان فانه
وان تعلق ألف بالرقبة

يتعلق به باقي واجب الجنابة فيفديه السيد بأقل الأسمين من حصتي واجبا والقيمة تها يقوم معنى وأسنى
قال سفيان في الباب في بحث العاقلة فإن بعض فسط حرته على عاقلة (قوله) أي لاجلها) أي الجنابة
(قوله باذن المستحق) عبارة الزركشي وإلا فاذن الجنبي عليه شرط أم سم (قوله وتسليمه) مرفوع
صاعداً عليه في المتن وقد ينفعه قوله الماروا بنائيه ثم رأيت أن المحلى اقتصر على ما هنا وشرح المنهج
على ما مر (قول المتن ودعاؤه) قال في الروضة لو لم يفسد السيد الجنابي ولا سله بأع القاضى وصرف القن
للجنبي عليه ولو باع بالارش جاز أن كان تقداً وكذا إبلوا فلتنا يجوز الصلح عنها أم وعبارة الروض
وإجماع الجنابي بالارش التقديراً لا بل ولو من الجنبي عليه أم سم (قوله ويقتصر) أي البائع أم عش
(قوله على قدر الحاجة) أي قدر ارش الجنابة أم معنى (قوله إلا بالاقبال) استثناء من الضمير المستتر
في يلزمه الرابع لعداء بشيء (قوله يوم الفداء) وفقاً للاسنى والمنفى ورجع النهاية باعتبار وقت الجنابة
مطلقاً وقال عش هو الممتد (قوله نعم أن منع من يعهه) أي بغيره أن يزداد وقت الجنابة حتى يحسب اعتبار
قيمة وقتها وإلا فتجده اعتبار قيمته وقت الفداء لم يرأيت الفاضل المحسنى تبعه على ذلك فقال قوله عن
وقت الجنابة هل اعتبر وقت المنع أم وهل لومات بعد المنع يلزمه قيمته ويكون منه اختياراً أولاً محل
تأمل والظاهر الأول إذ لا يظهر فرق بين قص القيمة وسقوطها أم سيد هر أقر ولقول المصنف الآتي
الإذ اطلب فنه صريح فيما استظهره (قوله وإلا) أي بان كانت القيمة أقل (قوله منها) أي بدل الرقبة
(قوله بالنار ما يلغ) أي لا تملو سله رجايم أكثر من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال أم معنى (قول
المتن ولا يتعلق) استأنف أم عش (قوله مال الجنابة) إلى قوله وهذه إن كان في النهاية (قوله) ولا
مانع) سيذكر عثرته (قوله وإن أذن له) غائبة في التعلق بكسبه أم رشدي (قوله عن الرقبة) لعل
صوابه عن الأرض (قوله يضع على الجنبي عليه) أي لو لا يتبع العبد به بعد عقه أم معنى (قوله لانه
الح) فليل للث (قوله أمار أقرها) أي الجنابة عثرته قوله ولا مانع أم عش (قوله فانكر
المزمين) أي الجنابة وحلف يظهر على نقي العلم (قوله فانه يباع) أي ويتعلق مال الجنابة بذمة فعلم
أم معنى (قوله لو العبد) أي وأقرها السيد (قوله فانه) الفاء بمعنى اللام أم عش (قوله والف
بالذمة) مستند أم عش (قوله جمة التعلق) أي فالف السيد لتصدقه على تعلقها بالرقبة والف السيد
لناكر السيد لها واعتراف القن بها أم عش (قوله ولو لم يزدع) مثل ذلك في شرح المنهج هنا وقال

(قوله يتعلق به باقي واجب الجنابة) قال في شرح الروض فيفديه السيد بأقل الأسمين من حصتي واجبا
والقيمة أم وفي الباب في بحث العاقلة فإن بعض فسط حرته على عاقلة (قوله) أي لاجلها
باذن المستحق) قال في الروض وشرحه وحل الجنابة غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الأرض سواء
كان موجوداً أم الجنابة أم حدث بعدها فلا يتابع حتى تقع إذ لا يمكنه إجبار السيد على بيع المحل ولا
يمكن استثنائه فأن يلزمه بعد وضعها يباعها وأخذ السيد بمن الولد أي حصته وأخذ الجنبي عليه حصته
أم وكان وجه إطلاق قوله فلا يتابع الخ تعذر بيعه معها للسيد إذ لا يمكن تقديمه قبل الوضع ليزوع
القن (قوله باذن المستحق) عبارة الزركشي وإلا فاذن الجنبي عليه شرط أم (قول المتن ودعاؤه) الخ
قال في الروضة لو لم يفسد السيد الجنابي ولا سله للبيع بأع القاضى وصرف القن للجنبي عليه ولو باع بالارش
جاز أن كان تقداً وكذا إبلوا فلتنا يجوز الصلح عنها أم وعبارة الروض وإجماع الجنابي بالارش التقديراً
لا لا بل ولو من الجنبي عليه أم (قوله يوم الفداء) كذا اعتبره الفقهاء وحل النص على اعتبار يوم الجنابة
على ما ذاع من بيعه يوم الجنابة ثم قصت القيمة (قوله عن وقت الجنابة) هل اعتبر وقت المنع (قوله ولو
لم يزدع لقطعة عليها بيده) ذكر مثل ذلك في شرح المنهج هنا وقال في باب القطعة لو أقرها فبده سيده
واستحفظه عليها ليرفها هو أمين جاز فأن لم يكن أميناً فهو متعدي بالأقرار فانه أخذها منه ثم ردها إليه
أم فيمكن حل ما ذكره هنا على غير الأمين الذي استحفظه عليها ليرفها (قوله ولو لم يزدع لقطعة عليها) الخ

والف بالذمة كما في اللام لكن اختلفت جهة التعلق ولو لم يزدع لقطعة عليها بيده فقلت ولو يغير فعله فقلت بربقه وسائر أموال السيد

وهذه ان كان التلف فيها فعلة ترد عليه (تبي) من المشكل جد اعل ما هنا ان واجب جنابة القن المبيد لا يتعلق بمال السيد وان امر به اهذه المستلوق ولم لراى عده تلف ما لا يتبره ولم يتبعه ضمن مع العبد لتدعيهما فضمنوا السيد فيهما بمجرد السكرت ولم يضمنوهنا بالامر وقد يتحمل للقرق بان الامر بالجناية لا يستلزم (٣٣) الوقوع فلم يتحقق حقيقة التعدى فيه بخلاف ترك لفظة يده وعدم دفعه من مال الغير فانه

لكونه كل من القن إنما تنسب حقيقة التعدى اليه فسأوت بنية أمواله رقة العبد في التلف بان فان قلت يلزم على ذلك انه لو رآه هنا يعني فسكت ضمن وم لو أمره فانلف في غيبته لا يضمن قلت ظاهر كلامهم في البابين ذلك وله وجه علم ما قورته حاصله ان مجرد الامر دون مشاهدة التلف واقرار القطة يده لجاز ان يؤثر هذان ما لا يؤثر الاول فاعلمه (ولو رآه) ثم جنى سلبه للبيح اى لياع أو باعه كامر (أو فداء) مرة أخرى وان تكرر ذلك مرارا لانه لأن يتعلق به غير هذه الجنابة (ولو جنى ثانيا قبل الفداء باعه) أو سلبه لياع (فيهما) ووزع الثمن على أورش الجنائين وإنما يتجه ذلك حيث لم تكن إحدى الجنائين موجبة للقود أو عفا مستحقة على مال ولا فهو

على نظر لانه لا يمكن الاشتراك حيث تقدم البيع لذي المال بفوت القود والقود يفوت البيع ولو قيل حيث تقدم ذى المال

في باب القطة ولو أقره ما في يده سيدا واستحفظه عليها لم ير فها هو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار فكأنه اخذها منه ثم رد مالها اه فيمكن حل ما ذكره هنا على غير الامين الذي استحفظه عليها لم ير فها اه سم (قوله) وهذه اى مسئلة القطة (قوله) ان كان التلف فيها بفعله تردا (قوله) على الاذى بقرينة السياق فلا ترد عليه اه سم (قوله) بفعله اى العبد (قوله) عليه اى المتن (قوله) من المشكل) خبر مقدم لقوله هذه المسئلة اه كردى (قوله) ان واجب جنابة القن (الخ) بيان لما هنا (قوله) بمال السيد) اى غير الرقة (قوله) هذه المسئلة) اى مسئلة ترك القطة يد القن (قوله) وقولهم (الخ) عطف على هذه المسئلة اه كردى (قوله) ضمن) اى السيد فيعتق برقة العبد وبقية أمواله وقوله مع العبد اى فيجب به بعد القن ان لم يبق بذلك مال السيد او امتنع من اداة هذا مما يظهر لى واقعة اعلم (قوله) فضمنوا اى اصحابنا (قوله) بان الامر (الخ) متعلق بيشتمل (قوله) الوقوع) اى وقوع الجنابة (قوله) فيه) اى الامر (قوله) تركه) اى السيد وكذا ضمير فانه وضمير اليه (قوله) يده) اى القن وكذا ضمير دفعه (قوله) على ذلك) اى القرق المذكور (قوله) انه) اى السيد (قوله) هنا) اى فى مسئلة الجنابة (قوله) ضمن) اى بماله مطلقا (قوله) وم) اى فى مسئلة الاتلاف ذلك اى الضمان فى الاولى وعدمه فى الثانية (قوله) لا يضمن) اى بغير الرقة (قوله) فى البابين) اى فى باب الجنابة وباب الاتلاف (قوله) حاصله) اى الوجه (قوله) دون مشاهدة (الخ) خبر ان (قوله) واقرار القطة) عطف على مشاهدة (الخ) (قوله) هذان) اى المشاهدتين الاول والقود وقوله الاول اى مجرد الامر (قوله) اى لياع) الى قوله وما يتجه فى النيات المعنى (قوله) او باعه) عطف على سلبه (قوله) كما مر) اى فى شرح ولبيده (قوله) (الان) اى حين جنابه بعد الفداء (قوله) المتن فيهما) اى الجنائين اه متى (قوله) ذلك) اى البيح فى الجنائين (قوله) على مال) الاول اى ساقطه كفى المعنى (قوله) (ولا) اى بان كانت إحدى الجنائين موجبة للقود ولم يعف مستحقة (قوله) الاشتراك) اى اشتراك المستحقين (قوله) والقود) اى وتقدمه (قوله) حيث) اى حين إذ كانت إحدى الجنائين موجبة للقود ولم يعف مستحقة (قوله) ولم يوجد (الخ) عطف على استمرار (قوله) مع تلقى القود به) اى فيستوفيه ذو القود متى شاء ولو قبل عقبه بدون رضا المشتري (قوله) وحيث) اى حين التعمم المذكور وقوله لان يافيه اى تقديم ذى المال اه كردى (قوله) إنما شرطناه) اى عدم وجود من يشترى به (قوله) ليقدم) ببناء المفعول من الاقدام (قوله) ليقدم على شرائه) يتأمل ولا يخفى ما فيه اه سم (قوله) قد يخالف ذلك) عبارة المعنى وما جزم به المصنف من البيع فى الجنائين عله ان تتحد اقلو جنى خطا ثم قتل محمدا ولم يفده السيد ولا عفا صاحب العمد فى فروغ ابن القطان انه يباع فى الخطا وحده ولصاحب العمد القود كجنى خطا ثم ار تدفانانيه ثم قتلته بالردة ان يتب قال المعلق عنه قولم نجد من يشترى به لتعلق القود به فنفدى ان القود يسقط لان نقول لصاحبه ان صاحب الخطا قد سبقك فلو قدمناك لا يطلنا حقه فاعدل الامور ان يشترى كافيه ولا يسيل اليه الا بترك القود كذا نقله الزركشى وافر موفيه كما قاله ابن شبة نظر اه اقول وكذا ذكره الزايدى وافر (قوله) ما مر

عبارة شرح المنهج او اطعم سيده على لفظة في يده واقرها عده أو أمهله أو أعرض عنه فالتفاه أو تلفت عنده تعلق المال برقته وبسائر أموال السيد كأنه عليه البقيتي انتهى (قوله) وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد عليه) قد يقال كلامه فى الجنابة على الاذى بقرينة السياق فلا قود عليه (قوله) ليقدم على شرائه) يتأمل فلا يخفى ما فيه (قوله) لكنه لا يستوفيه إلا برضا المشتري) قياس ما تقدم فى شرح قوله فى البيع ولو قتله بردة سابقة اى او قتل سابق كما قاله هناك ان له القود بغير رضا المشتري ثم ان جهل جميع بالثنى والا فلا

أى حيث استمر ذلك القود على طلبة ولم يوجد من يشترى به مع تلقى القود به لم يعد لان القود يتدارك ولو بعد حقه وحيث لا ينافيه قولنا ولم يوجد (الخ) إنما شرطناه ليقدم على شرائه فيستوفى ذو القود على حقه لكنه لا يستوفيه إلا برضا المشتري أو بعد حقه ثم رأيت عن ابن القطان والمعلق عنه ما قد يخالف ذلك والوجه ما ذكرته فاعلمه فان قلت قياس ما مر

ان ذا القود اذا قدمت الجناية عليه قتلوه ان فات حق من بعده كمن قتل رجلا ثم تباقتل باولهم قلت يفرق بان قتلهم لا يغوث حتى من بعده لبقاء المال متعلقا بتركه وذمته بخلافه هنا لا بالارقية فيغوث حتى الثاني بالكيفية (٣٧) فكان الاصل عفوذ القود ليشتركا

أى فى أوائل باب الجراح (قوله ان ذا القود) أى مستحقه بيان لما مر وقوله إذا قدمت الجناية عليه أى على مورثه على الجناية على غيره (قوله له) أى لذى القود قتله أى الجاني (قوله كمن قتل رجلا) فيه ان هذا داخل فيما مر فامتنع التشبيه (قوله لبقاء المال) أى الواجب بالجناية (قوله بتركته) أى الجاني المقتول وقوله وذمته انما نسب حذفه وقلب الحلف (قوله على الجاني) أى قوله وان علم عله فى المعنى وإلى قول المتن ويغذى ام ولد فى النهاية (قوله فى المتن وفى القديم) بالارشرين لما مر من انه لو سلمه رما يبع باكثر من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى (قوله ان لم يمنع من بيعه) أى الجناية الاولى قبل وقوع الثانية كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله نعمنا) أى الجنابيين (قوله من ارشها) أى كل من الجنابيين فكان الاولى التذكير (قوله فى المتن ولو اعنته) أى العبد الجاني اه معنى (قوله بان اعتقه موسرا) أى على الراجم اه معنى (قوله لو باعه بعد اختيار الفداء) أى على المرحوم مغروح ع (قوله لنحو افلاسه) أى السيد اه ع (قوله فسح البيع) أى بخلاف الاعتاق رشيدى وموعش (قوله السابغان) أى الجديد والقديم (قوله ويصير النخ) فردا على المستحق منه وانكر السيد صدق قيمته لان الاصل عدم المنع وعدم طلب المستحق البيع اه ع (قوله بذلك) أى بالمنع (قوله لا يلزم) ببناء المفعول من الاكراه (قوله عله) أى العبد الحارِب وقوله عليه أى رد مو تسليمه (قوله خلاقا للزركشى) كذا فى النهاية كاسر ولكن اقر المعنى قول الزركشى (قوله وقوله) أى الزركشى (قوله يلزمه) أى السيد (قوله بالقول) إلى الفصل فى المعنى لا قوله ويفرق قوله من الارش (قوله بالقول النخ) أى لا بالفضل إذ الخ اهمنى (قوله المتن وتسليمه) منصوب عطفا على اسم ان والمعنى وان عليه تسليمه لا يصحرفه مطلقا على من غير ان لان التسليم عليه لاله اهمنى ولك ان تمتع بان الله فطر الجميع الاسرى لا لكل منهما (قوله لا يلزم) أى الوفاء به (قوله ومن ثم) أى من اجل عدم حصول الياس من بيعه اه معنى (قوله لومات) أى الرقيق الجاني وقوله او قتل ببناء المفعول (قوله لم يرجع) أى السيد عن اختيار الفداء اه ع (قوله وكذا النخ) أى لا يرجع جرما انتهى معنى (قوله ولو باعه) أى السيد وقوله لومه أى الفداء وقوله وامتع رجوعه أى بان

(قوله والارزومه فداء كل منهما بالاقول من ارشها وقيمته) عبارة شرح البهجة وإن منع بيعه واختار الفداء لجنى ثانيا ففعل به مثل ذلك لومه فداء كل جناية بالاقول من ارشها وقيمته ذكره فى الروضة واصلا وقضية انه لو تكررت منع البيع مع الجنابة لم يغير الفداء لم يلزمه فداء كل جناية النخ لعل عله مدام مصرا على اختيار الفداء فيما إذا كان اختيار الفداء وعلى منع البيع فيما إذا لم يكن اختياره بناء على الظاهر المذكور فان يرجع عن ذلك وسله البيع مع غرض القيمة ان نقصت كان كذلك اخذا بما ساقى فى قوله فالاصح ان له الرجوع وتسليمه فلو اختار بعد ذلك ايضا الفداء فهل يلزمه فداء كل جناية بالاقول من ارشها وقيمته او لا يلزمه لا الفداء بالاقول من قيمته او لا ارشحين لسقوط امر المنع والاختيار الاول بالرجوع عن ذلك فيه نظر فليتأمل فى كل ذلك (قوله او قتله) قال فى الروض وشرحه ان قتل الجاني خطأ او شبه عمد تعلقت جنايته بقيمته لا بما بدله فاذا اخذت سلها السيد او بلغا من سائر امواله او عدا او اتص السيد هو حائر له لومه الفداء للجنى عليه اه وقد يستشكل لزوم الفداء إذا اقتص السيد لانه لا يمنع له قتله والواجب ابتداء ما هو القود بغوث العين ولا يقتضا عدم رجوعه فاه لومه الفداء (قوله فسح البيع) ظاهره ان المتق يستمر (قوله المتن والشرح الا اذا طلب منه فتمه ويصير بذلك مختارا للفداء) عبارة الروض الا ان كان منع منه فهذا اختيار الفداء فيغذى او يحضره لان له الرجوع عن اختيار الفداء انتهى وهو صريح فى جواز الرجوع عن اختيار الفداء وان منع من بيعه قبل ذلك والظاهر جريان ذلك وان تكررت الجناية مع

تسليمه يرد بانه لا يلزمه الا ان كانت تحت يده فتم يلزمه الاعلام به لكن هذا لا يختص به بل كل من علم به كذلك فيما يظهر (ولو اختار الفداء) بالقول اذ لا يحصل بفعل كونه الامة (فالاصح ان له الرجوع وتسليمه) ليأبى لأن اختياره مجرد وعد لا يلزم ولم يحصل الياس من بيعه ومن ثم لومات او قتل لم يرجع جرما وكذا ان نقصت قيمته بعد اختياره الا ان غرم ذلك الاتص ولو باعه باذن المستحق بشرط الفداء

لوموا متع وجوعه وكذا يجتمع لو كان البيع متأخر تأخر ايضاً المحنى عليه السيد أموال غيره فيلزم بالفداء احذر ان ضرر المحنى عليه ذكر ذلك
البلقيني (ويقضى امولده) حبانته يما (٣٨) ومن لم تعلق الجناية بذمتها خلافاً للزكشي بل بذمته (بالاقل) من قيمتها يوم الجناية

وان تأخر الاحبال عنها
كالتقصاء اطلاقهم وعمله
ان منع يما يوم الجناية
والا فالتقصيت انما وقع
بالاحبال المتأخر فليعتبر
دون ما قبله كاحتج ويفرق
بينه وبين المنع من يما فيما
مر من المنع ليس مفوتاً بالبيع
فلم ينسب من الارش قطعاً
لاستناع يما (وقيل) فيها
(القولان) السابقان في
القول لجواز يما في صور
ومن لم يجرى لكونه
استولدها مروهة وهو
مصر لم يجب فداء ما بل
يقدم حق المحنى عليه على
حق المرتين ومثلها فيما
ذكر الموقف والمنذور
عقده ومران نحو الايلاد
بعد الجناية انما ينفذ من
الموسر دون المصر
(وجناباتها كواحدة في
الاطهر) فيلزم لكل فداء
واحد لان الاستيلاء بمنزلة
الاتلاف وهو لول قتل الجاني
لم يلزمه الاقيمة واحدة
يقتسمها جميع المستحقين
فهي كذلك الاولى فيترك
المستحقون فيها قدر
جناباتهم ومن قبض ارشاً
حوص فيه كفر ما مالقلس
اذا اقتسموا ثم ظهر غيرهم
وكما تتجدد جناية تجدد
الاسترداد فاذا كانت
قيمتها الفا وارش الجناية

فيشرح العقيدوسيله لبيع وقوله وكذا يجتمع أى الرجوع اه عش (قوله لو كان البيع) أى بعد الرجوع
(قوله بتأخر الخ) أى لمدى من رغب في شرائه اه عش (قوله والسيد الخ) الواحالية (قوله فيلزم)
بينما فيقول من الازام (قوله من ضرر المحنى عليه) أى بتأخر البيع (قوله ذكر ذلك البلقيني) عبارة البناية
والمعنى كما ذكره البلقيني اه وقضية صنف الثاني ان المشار اليه بذلك قوله وكذا لو نقصت إلى هنا
(قول المتن ويقتضى) بفتح اوة اه معنى عبارة عش عن سم على المنع والجبري عن الشورى بى قال فداء
إذا دفع مالوا اخذ رجلاً واقتضى إذا دفع رجلاً واخذ مالاً واقتضى إذا دفع رجلاً واخذ رجلاً اه (قوله
حتا) أى وان ماتت عقب الجناية تها بموتى (قوله عنها) أى الجناية (قوله كالتقصاء اطلاقهم) اعتمد
النباه (قوله وعمله) أى اعتبار وقت الجناية عند تأخر الاحبال (قوله فليعتبر الخ) أى وقت الاحبال
(قوله كاحتج) أى في شرح البهجة معنى رسم (قوله يمينه) أى الاحبال المتأخر (قوله بين المنع من يما)
أى حيث اعتبر فيه وقت الجناية لا المنع وقوله فيما رأى في شرح فداء وهو بالاقل من قيمته وتقدم
هنا عن السيد عمر ما يفيد انه لا فرق بين الاحبال والمنع (قوله فلم يعتبر) أى وقت المنع (قوله ومن
الارش) عطص على قوله من قيمتها الخ (قوله السابقان) إلى الفصل في النباه (قوله ومن لم يجرى لكونه) عبارة
المعنى ومعه وعمل وجوب فداها على السيد إذا امتنع يما كالتقصاء التعميل السابق فلو كانت تباع لكونه
استولدها الخ (قوله ومثلها الخ) أى أم الولد لو كان الأنسب تأخير مذكره في شرح وجناباتها الخ كافى المعنى
(قوله الموقف الخ) (فرع) كلومات الواقفوله تركه قليل يلزم الوارث فداؤه وترد فيه صاحب الباب
اه عش ومرعته أى عش اعتمد الاول عبارة الجبري فان كان الواقف ميتاً وله تركه فى الجرجانيات
ان الفداء على الوارث وبادى فان لم يكن تركه فى كسبه او على بيت المال إن لم يكن كسب حر رجلى اه (قوله
والمندور عقده) واما المكاتب فذكر المصنف جنابته فى باب الكسبة اه معنى (قوله ان نحو الايلاد)
أى كالوقفاى والنذر اه عش (قوله وهو) أى السيد لو قتل الجاني أى جناية متعددة (قوله ففى
كذلك) استثنى البلقيني من ذلك ام ولد القاتل تباع بان استولدها هى مروهة وهو مصر إذا جفت جناية
تعلق برقبها فان حق المحنى عليه يقدم فلا يكون جناباتها كواحدة لانه يمكن يما بل هى كالفن يمينى جناية
بعد اخرى فيأتى فيها التفصيل المار اه معنى (قوله استرد الخ) أى المستحق الثاني (قوله وثلك الحسنة)
الخ (أى) يصير معه ثلثا الف مع الاول لانه ياتى معنى (قوله الباقية عند السيد) أى بعد اخذ الاول
ارض جنابته الذى هو خمسة

ه (فصل) هـ فى الفرة (قوله الحر المصوم) إلى قول المتن وكذا ان ظهر فى المعنى الاقوله او مسلماً وإلى قول
المتن ولو التقت جنتين فى النباه الاقوله او اخرج راسه إلى المتن (قوله الحر) اما الجنين الرقيق والكافر
فذكرهما المصنف آخر الفصل اه معنى (قوله المصوم) أى المضمون على الجاني فخرج جنتين امته الآتى
(قوله وإن لم تكن امه مصومة) كان ارتدت وهى حامل او وطى مسلم حربة بشبهة اه عش (قوله

تكرر المنع واختيار الفداء حتى يجوز له الرجوع عنه مع ذلك (قوله لوموا متع رجوعه) ظاهره وان
فسخ البيع أو فسخه ويحتمل جواز الرجوع حينئذ (قوله لو كان البيع متأخر الخ) أى بان اختار الفداء فرض
ما يقتضى تأخر البيع كما ذكره فليس له الرجوع (قوله ويقتضى امولده) قال فى شرح الروض وان ماتت عقب
الجناية لم يمه يها بالايلاد كالأقوله بخلاف موت السيد تعلق الارش برقبته فاذا ماتت بلا تقصير فلا ارش
ولا فداء اه (قوله وإن تأخر الاحبال) كتب مرس (قوله كاحتج) أى فى شرح البهجة (قوله بل
يقدم حق المحنى عليه) كما قاله البلقيني مرس (فصل فى جنتين غرة الخ) هـ

الفداً اخذها المستحق فاذا جئت ثانياً الارش الفداً استرد خمسا يها باخذها المستحق فاذا جئت ثالثاً الارش الفداً استرد من كل أو
ثلث ما معه وهكذا والفا وارش الجناية الاولى خمسا يها باخذها ثم جنته والارش الفداً استرد الحسنة الباقية عند السيد وثلك الحسنة التى
اخذها الاول هـ (فصل) هـ فى الفرة (فى الجنين) الحر المصوم عند الجنين لم تكن امه مصومة عندها ذكر اكان ونسباً اه تام الحلقة

او مسلما او حنكلا و لكن المل مستورا و الاجتنان الاستدرا و منه الجن سمى جنينا (قرة) (٣٩) اجماعا و هي الحيا و اصلها ياض في

وجه القرس و اخذ بعض
الملاء منها اشتراط ياض
الريق الاتي وهو شاذ
و اما تجب (ان افضل
ميتا بجنازة على امه الحية
تؤثر فيه عادة ولو نحو تحديد
او طلب ذي شوك لها او لن
عندها كما مر او تجميع
اثر اسقاطا بقول غيرين
لانحو لكمة خفيفة (في
حياتها او) بعد موتها
متعلق بانفصال الجنازة لا لا
على ما قاله جمع من انه لو
ضرب ميتة قاجعت
ميتا لزمه قرة لكن قال
اخررون لا غرة فيه و ادعى
المالودي فيه الاجماع
ورجحه البقيني وغيره لان
الاصل عدم الحياتو بغيرها
فالظاهر موته بميتا و انما
تختلف القرة بذكوره
وانوته لاطلاق خبر
الصحيح انه صلى الله عليه
في المصرة قدره الشارع
بصاع ذلك و خرج بتحديد
الجنين بالعصمة ما لو جنى
على حرية حامل من حربي
او مر تدة حملت بولدف حال
رديها فاسلبت ثم اجبعت
او على امته الحامل من غيره
فقتلت ثم اجبعت و الحمل
ملكه فانه لاشي فيه لا هداره

او مسلما) الاول حذفه لما رافنا عن المنفى (قوله او حنكلا) اغان في الكافر قرة هو كذلك فانيته ان
القرة في المسلم تساوي نصف عشر ادية وفي الكافر ثلث غرة المسلم كاياتي امة عش (قوله و الاجتنان
الاستدرا و منه الجن) اعتراض بين الجار و متعلقه (قول المتن غرة) (فرع) من معه طعام ذو راحة يؤثر
الاجهاض اذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب عليه ان يدفع منه لها ما يمنع الاجهاض ان طليت
وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجبعت ضته بالقرة نعم لا يجب عليه الدفع مما يتاخر فلا خلاف ما اذا لم يزل حال الطعام
او لم يعلم بوجود الحامل او يتاخرها بتلك الراحة فلا حنك على لانه لم يخالف المعاد ولم يباشر الاطلاق لكن
لو علت في الحال ولم تطلب حتى اجبعت فطليا الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه
ويضمن كافي المضطر وكما اشرقت السفينة على الفرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الراكب مع
الضمان اه سم (قوله و هي الحيا) اي في الاصل وقوله و اصلها الخ اي قبل هذا الاصل اه وشدي
(قوله ياض الخ) اي فرق الدرم اه عش (قوله و اخذ بعض العلماء الخ) هو محرون الملا و حكا
الفا كاني في شرح الرسالة عن ابن عبد البر ايضا اه منى (قوله فيه) اي الانفصال (قوله ولو نحو تحديد
الخ) كان يضربا او يوجع هادوا او غيره فتلقي جنينا اه منى (قوله كافر) اي في اوائل باب موجبات
الدية (قوله او تجميع الخ) عبارة المنفى كان يمنعا الطعام او الشراب حتى سقط الجنين وكانت الاجنة
تسقط بذلك اه (قوله اثر اسقاطا الخ) اي ولو يتجمعا نفسا او كان في صوم واجب وقوله غيرين
اي رجلين عدلين فلو لم يوجد او وجدوا اختلفا فيبني عدم الضمان لان الاصل برامة الذمة فلا يكتفي اخبار
النساء ولا خبر غير العدلين وقوله لانحو لكمة حمز قره لزم فيه عادة اه عش (قوله جمع) عبارة المنفى
القاضي ابو الفيض الروباني اه (قوله لكن قال اخررون الخ) عبارة التباينة لكن المتعذر رجحه البقيني
وغيره و ادعى المالودي الخ عبارة المنفى وقال البقيني لاشي عليه به قال المالودي و ادعى فيه الاجماع
ورجحه البقيني ولم يرجح الشيخان شيئا اه (قوله او بغيرها) اي حيا الجنين (قوله بميتا) اي بول امه
قبل ضربها (قوله بذكوره الخ) اي الجنين (قوله انه ميتا) اي في الجنين الخ في الاستدلال به
نظرا لما تقرر في الاصول ان نحو فصل كذا الا صوم له و لفظ الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على
ثوبتها الجار غير الشريك بانه لا صوم له سم على حجة قديما يجب بان الاستدلال هنا ليس بمجرد الحديث بل به
مع ما فيه الصحابة من ورود في جرب سؤال على وجه يفهم المصوم اه عش (قوله بضاع) اي من القتر
(قوله لذلك) اي لعدم انضباطه (قوله حملت بولد الخ) اي من مرتد او غيره لكن يزاوله يكن في اصوله مسلم
من الجانبين في الاولى ومن جانب الام في الثانية اه رشدي (قوله و اصل ملكه) اي السيد الجاني (قوله
لاشي فيه الخ) اي الجنين في كل من الصور الثلاث (قوله ذلك) اي العصمة وقوله لها اي للام (قوله جنينها
الخ) اي الجنين عليها (قوله في الاوليين) ما قوله حرية امر تدة اه عش (قوله او لغيره) عطف على مسلم
والضيمر للسيد الجاني على علته (قوله في الاخيرة) هي قوله او ملوكة اه عش (قوله لاشي فيه) اي

(قوله غرة) فرع من معه طعام ذو راحة يؤثر الاجهاض اذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب
عليه ان يدفع منه لها ما يمنع الاجهاض ان طليت وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجبعت ضته بالقرة ذم
لا يجب عليه الدفع مما يتاخر فلا خلاف ما اذا لم يزل حال الطعام او لم يعلم بوجود الحامل او يتاخرها بتلك الراحة
فلا حنك على لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاطلاق لكن لو علت في الحال ولم تطلب حتى اجبعت
فطليا الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكما اشرقت السفينة
على الفرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الراكب مع الضمان (قوله لكن قال اخررون لا غرة فيه) كذب
عليه مر (قوله لاطلاق خبر الصحيحين) انه ميتا فتلقي الجنين الخ في الاستدلال به نظرا لما تقرر
في الاصول ان نحو فصل كذا الا صوم له و لفظ الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثوبتها الجار

وجعل غير واحد من الشراح ذلك قيد الحيا مردودا لاجماعه المتوحي على حرية امر تدة او ملوكة كجنيها لم الاولين واخيه في الاخيرة

لا شيء فيه وليس كذلك لعصمة فلا نظر لاهدارها (وكذا إن ظهر) بالجناية على إمامه في حياته أو موته على مامر (بلا انفصال) كان ضرب بطنها
تخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه (٤٠) فجنى عليها ومات ولم ينفصل (في الأصل) لتحق وجوده ولو أخرج رأسه وصاح فصر آخر

الجنين جواب لو (قوله لعصمة) أي الجنين في كل من الثلاث (قوله لاهدارها) أي الأم (قوله على مامر)
أي في متعلق الجار (قوله فخرج رأسه) أي ميتاه معنى (قوله ومات) قال في الرض ولو علم موته بخروج
رأسه ونحوه فكان انفصل قال في شرحه سواه جنى عليها بعد خروجه رأسه قبله سواء مات الأم أم لا
لتحق وجوده وذكر الأصل موت الأم تصوير لا تقيد إمام سم (قوله لتحق وجوده) إلى الفرع في
المعنى لا لقره وحكي عن النص أنه كتندد الرأس وقوله أي أربع منهن (قوله ولو أخرج رأسه) أي
بعد أن ضرب إمامه كما يأتي عن العياض وقد يفيد قوله آخر (قوله قتل به) ظاهره ولو كان دون ستة أشهر لكن
قد ينافيه قوله لتيقن استقرار حياته وكذا ينافيه قوله الآتي فن قتل وقد انفصل بجناية قتل به الخ فان
مفهومه أن من قتل وقد انفصل بجناية لا يقتل به وانفصاله في هذه بجناية فليتل إمامه ع (قول المتن فلا
ضمان) أي على الجاني سواء أزال أم الجنانية عن إمامه قبل القتل أم لا نهاية ومعنى (قوله أي ثم خروجه) أخرج
مالومات قبل تمام خروجه وفي العياض ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فصر شخص لزمه القود أو الدية أو
فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الفرقة أو بعده فالدية أهم على حجب ليطر الفرق بين مالومات قبل
تمام خروجه حيث وجبت الفرقة وبين ما لو أخرج رأسه ثم صاح فصر آخر وقت حيث وجب عليه القصاص
مع كون جنايته قبل انفصاله وله أن الجنانية لما وقعت على ما تحققت حياته بالصباح ولزمه الدية والجناية على
المتنصل تليق على الجاني بأفدائه على الجنانية على النفس بخلاف هذا فإن الجنانية ليست عليه بل على إمامه
فالجاني ليس مقصوداً بها تخفيف إمامه ع (قوله وإن لم يستل لان) هذا راجع للمعطوف عليه فقط
كما هو صريح صنيع المعنى (قوله وحيث) أي حين يتيقن حياته (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الفرق
(قوله لم يؤثر انفصاله) أي وجوب الدية فلم يسقط بذلك عرش ورشيد (قوله فن قتل) أي الجنين
المتنصل حيا بدون ستة أشهر (قوله فكذلك) أي قتل به إمامه ع (قوله والأي) وإن لم يكن حياته
مستقرة عبارة للمعنى وإن كان أي الانفصال بجناية أو حياته تغير مستقرة فالقاتل لهو الجاني على إمامه لا شيء
على الجاني إلا التعزير إمامه (قوله ولا عبرة) راجع إلى قوله لأن الفرض الخ فكان الأنسب تقديمه على قوله
وحيث الخ (قوله ويصدق الجاني بيمينه الخ) ولو أقر بجنايته أو أنكر الإجهاض أو خروجه حياً صدق المنكر
بيمينه وتقدمية الأورث وقيل هنا أي في الإجهاض وفي أن انفصل حياً النساء على أصل الجنانية رجل
وأمر أن كان له المال الموردي وإن ادعى أن الإجهاض أو موت من خرج حياً بسبب آخر فإن كان الغالب
بقاؤه لا لم يصدق الأورث ولا فلا وقيل رجل وأمر أن ظن إمامه إمامه نافية ياتي عن المعنى والأسي
ما يتعلق بالمقام (قول المتن ولو ألفت جنتين الخ) ولو اشترك جماعة في الإجهاض اشتركوا في الفرقة كافي
الدية معنى وروض (قوله يمين) أي قوله فإن القته ميثاق النهاية إلا لقره وحكي عن النص أنه كتندد

رقبته قبل انفصاله قتل به على
المعتد لتيقن استقرار
حياته (ولا) لا ينفصل ولا
ظهر بعضه (فلا عبرة) وإن
ذات حركة البطن وكبرها
لعدم تيقن وجوده ولا
إيجاب مع الشك (أو)
انفصل (حياً) بالجناية على
إمامه (وبقي زماناً بلا الم ثم
مات فلا ضمان) لأن الظاهر
موته بسبب آخر (وإن مات
حين خرج) أي ثم خروجه
(أودام الله) وإن لم يكن به
وروم (فأت دية نفس)
في إجماعاً لتيقن حياته وإن
لم يستل لان الفرض أنه
وجد فيه أمانة الحياة
كنفس وأمتصاص دمي
وقبض يدوسطها وحيث
لا فرق بين إتيانها لحرمة
الذبح وحين وعده لأن حياته
لما علت كان الظاهر موته
بالجناية ومن ثم لم يؤثر انفصاله
لدون ستة أشهر وإن علم أنه
لا يعيش فن قتل وقد انفصل
بلا جناية قتل به كقتل
مريض مشرف على الموت
فإن انفصل بجنايته وحياته
مستقرة فكذلك لا العز
الثاني فقط ولا عبرة بمجرد
اختلاج ويصدق الجاني
بيمينه في عدم الحياة لأنه
الأصل وعلى المستحق البينة
(ولو ألفت المرأة بالجناية
عليها (جنتين) ميتين
(فترتان) أو ثلاثا ثلاث

غير الشريك بأنه لا حوم له (قوله كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه فجنى عليها ومات
ولم ينفصل) قال في الرض ولو علم موته بخروج رأسه ونحوه فكان انفصل قال في شرحه سواه جنى عليها بعد
خروج رأسه أمام قبله سواء مات الأم أيضاً لا لتحق وجوده وذكر الأصل موت الأم تصوير لا تقيد
إمامه (قوله أي ثم خروجه) خرج مالومات قبل تمام خروجه وفي العياض ولو ضربها فخرج رأسه
وصاح فصر شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الفرقة أو بعده فالدية
أهم (قوله أيضاً أي ثم خروجه) أخرج مالومات حين أخرج رأسه فقط أو دام إمامه فأت (قوله) أو متعددا
من ذلك) قال في شرح الرض وظاهر أنه يجب للمعصاة الثالث فأكثر حكومة إمامه وخالفه شيخنا الشهاب
الرملي فقال لا يجب غير الفرقة ووجهه ظاهره فإن الفرقة بمنزلة الدية فكذلك لا يجب للجملة غير الدية وإن
كثرت ما فيها من الأيدي والأرجل وإن تلفت أو لا بجنايته ثم الجملة لا يجب للجملة غير الفرق وإن كثرت ما فيها

وهكذا تعلق الفرقة باسم الجنين أو ميتا وحيا
فأت فرقة في البيت ودية في الحي (أو) ألفت (بدا) أي رجلا أو رأسا أو متعددا وذلك وإن كثر ولو لم ينفصل الجنين

ومانت الام (فقرة) واحدة للعلم بوجود الجنين والظاهر ان نحو اليدبان بالجناية وتعد ما ذكر لا يستلزم تعدد قعدو جدر اسان لبين واحد نعم اولفت اكثر من بدن ولم يتحقق اتحاد الرأس تعددت بعده لان الشخص الواحد (٩٩) لا يكون له بدنان بحال وحكى عن النص انه كتعدد الرأس أما اذا

الرأس (قوله ومانت الام) عطف على الفت يد الخ وسيد ك عتزه بقوله أما اذا عاش الخ (قول المتن فقرة) وظاهر انه يجب للضوء ان يحكمه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض من انصو خالفة شيخنا الشهاب الر على فقال لا يجب غير الفرة ووجه ظاهر فان الفرة بمنزلة اليد فكما لا يجب للجملة غير اليد وان كثر ما فيها من الايدي والارجل وان تلفت ولا يجنبته ثم الجملة كذلك لا يجب للجملة غير الفرة وان كثر ما فيها بما ذكر فليتام نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو البدن وحكمه للثالث فاكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فاما قولنا وظاهر صريح شارح والنهاية موافقة الشهاب الر على في عدم وجوب الحكم للضوء الزايف (قوله بان) اي انقطع امعش (قوله تعدد) اي البدن (قوله فقد) وجدر اسان يوروي ان الشافعي رضى الله تعالى عنه اخبر بامر امار اسان فكما باجة دينار ونظر اليها وطلعا المعنى زاد عن الديرى على ذلك امر اقول لتولد له رأس فكان اذا بكى بها واذا سكنت سكنت بها (قوله ان الفتا اكثر من بدن) اي ولو بالتصاق بمعنى (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس الخ) فلو لم يكن الرأس فاجمع بدن واحد حقيقة فلا يجب الا غرة واحدة معنى (قوله تعددت) اي الفرة قوله بعدد اي البدن امعش (قوله لا يكون له بدن الخ) اي بحسب الاستمرار هو المعمول به حتى يتحقق خلافه ام رشيدى (قوله كتعدد الرأس) اي لا يستلزم تعدد البدن تعدد الرأس فلا يجب الاغرة واحدة (قوله فان الفت الخ) اي بعد الفاء البدن الاندمال امعش (قوله ميتا) اما اذا التفتحيان فكم فصل في الروض والمعنى فلياربع (قوله لا غير) اي فلا يجب فيها غرة ولا في الجنين شيء سم معنى (قوله وانمحق اثرها) كان المراد بانمحق اثرها عدم تأثيرها في املاك الجنين اسم (قوله هذا) اي وجوب الحكم لا غير (قوله ان كان) اي القاء ميت كامل الاطراف بعد القاء اليد (قوله والا) اي بان كان القاء الميت قبل الاندمال (قوله فقرة) اي لان الظاهر ان الديانة منه امعش (قوله لهذا الاحتمال) اي ان البدن الفتا كانت زائدة لهذا الجنين وانمحق اثرها معنى (قوله اي اربع) الى الفرع في النهاية (قوله اي اربع منهن) ويحتمل منهن منوط بالجنى عليهم او احضرن ولو من مسافة بعيدة شهدن قضى لهو الا فلا نقول قول الجاني يمينه امعش (قول المتن في صورة الخ) فائدة تظهر الصورة الحفية وضحه في الماء الحار امعش (قوله ولو لشعوب الخ) اي اوصاع او ظفر امعش (قوله لذلك) اي لو جرد اصل آدمي (قوله يجوز مطلقا) اي ولو بعد تنقيح الروح (قوله وكلام الاحياء الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دل على حرمة القاء الخلقة بعد استفرافها في الرحم فاجمع امعش (قوله في الكامل) الى قول المتن والاصح في النهاية اما سأنه عليه (قوله في الكامل) اي بالحريه والاسلام والد كور (قوله كائن) الى قولهم بهارق في المعنى (قوله الخبر) اي خبر الصبيحين انه عليه قضى في الجنين بفرقة بعد اومة امعش (قوله بخيرة النام الخ) اي والخيرة في ذلك الى النام ومجهر المستحق على قبولها من اي نوع كانت امعش (قوله ويبحث الزركشي الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله ومن تبعه)

ما ذكر فليتام نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو البدن وحكمه للثالث فاكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فاما قولنا وظاهر صريح شارح والنهاية موافقة الشهاب الر على في عدم وجوب الحكم للضوء الزايف (قوله بان) اي انقطع امعش (قوله تعدد) اي البدن (قوله فقد) وجدر اسان يوروي ان الشافعي رضى الله تعالى عنه اخبر بامر امار اسان فكما باجة دينار ونظر اليها وطلعا المعنى زاد عن الديرى على ذلك امر اقول لتولد له رأس فكان اذا بكى بها واذا سكنت سكنت بها (قوله ان الفتا اكثر من بدن) اي ولو بالتصاق بمعنى (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس الخ) فلو لم يكن الرأس فاجمع بدن واحد حقيقة فلا يجب الا غرة واحدة معنى (قوله تعددت) اي الفرة قوله بعدد اي البدن امعش (قوله لا يكون له بدن الخ) اي بحسب الاستمرار هو المعمول به حتى يتحقق خلافه ام رشيدى (قوله كتعدد الرأس) اي لا يستلزم تعدد البدن تعدد الرأس فلا يجب الاغرة واحدة (قوله فان الفت الخ) اي بعد الفاء البدن الاندمال امعش (قوله ميتا) اما اذا التفتحيان فكم فصل في الروض والمعنى فلياربع (قوله لا غير) اي فلا يجب فيها غرة ولا في الجنين شيء سم معنى (قوله وانمحق اثرها) كان المراد بانمحق اثرها عدم تأثيرها في املاك الجنين اسم (قوله هذا) اي وجوب الحكم لا غير (قوله ان كان) اي القاء ميت كامل الاطراف بعد القاء اليد (قوله والا) اي بان كان القاء الميت قبل الاندمال (قوله فقرة) اي لان الظاهر ان الديانة منه امعش (قوله لهذا الاحتمال) اي ان البدن الفتا كانت زائدة لهذا الجنين وانمحق اثرها معنى (قوله اي اربع) الى الفرع في النهاية (قوله اي اربع منهن) ويحتمل منهن منوط بالجنى عليهم او احضرن ولو من مسافة بعيدة شهدن قضى لهو الا فلا نقول قول الجاني يمينه امعش (قول المتن في صورة الخ) فائدة تظهر الصورة الحفية وضحه في الماء الحار امعش (قوله ولو لشعوب الخ) اي اوصاع او ظفر امعش (قوله لذلك) اي لو جرد اصل آدمي (قوله يجوز مطلقا) اي ولو بعد تنقيح الروح (قوله وكلام الاحياء الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دل على حرمة القاء الخلقة بعد استفرافها في الرحم فاجمع امعش (قوله في الكامل) الى قول المتن والاصح في النهاية اما سأنه عليه (قوله في الكامل) اي بالحريه والاسلام والد كور (قوله كائن) الى قولهم بهارق في المعنى (قوله الخبر) اي خبر الصبيحين انه عليه قضى في الجنين بفرقة بعد اومة امعش (قوله بخيرة النام الخ) اي والخيرة في ذلك الى النام ومجهر المستحق على قبولها من اي نوع كانت امعش (قوله ويبحث الزركشي الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله ومن تبعه)

(٦ - شرواني وابن قاسم - تاسع) الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهر الاوجه كما مر والفرق بينه وبين القول واضح (وهي) أي الفرة في الكامل وغيره (عبد أرومة) كما نطق بالخبر بخيرة النام للمستحق ويبحث الزركشي ومن تبعه ما خا ان المتن عدم اجزا التي - علوه - بال - ذكر - اي - باعتبار الظاهر لا ياب

انه كتعدد الرأس أما اذا عاشت ولم تلق جنينا فلا يجب في اليد أو الرجل الا نصف غرة كان يد الخ لا يجب فيها الا نصف دية ولا يضمن بابقه لانالم تتحقق تلفه بهذه الجناية فان ألفت ميتا كامل الاطراف وجبت حكمه في اليد لا غير لاحتمال انها كانت زائدة لهذا الجنين وانمحق اثرها هذا ان كان بعد الاندمال والا فقرة ولا شيء في اليد لهذا الاحتمال وحكى شارح عن الماوردي ما يخالف ذلك والمتمدد ما تقرر (وكذا لحم قال القوابل) أي أربع منهن (في صورة) ولو لشعوبين أوبد (خفية) لا يعرفها غير من تجب الفرة لوجوده قيل أول ظن ليس فيه صورة ظاهرة ولا خفية ولكنه أصل آدمي ولو بقى لتصوره الاصح انه لا أثر لذلك كما لا أثره في أمية الولدان انقضت العدة به لدلالة على براءة الرحم (فرع) أي أبو اسحق المروزي يحل سقيه أمته دواء لتسقط ولدها مادام طلقه أو مضغة وبائع الحنفية تناولوا يجوز مطلقا وكلام

ومع ذلك الوجه التعليل بان الحنيفة تعيب كافر في البيع (عين) بلغ سبع سنين على ما نص عليه في الامم واعتمد الباقين فلا يلزم قبول غيره لانه لا احتياجه لكامل غير خيار ولا جابر (٤٢) لخلل والنقرة والخيبار ومقصود ما جبر الخل فاستبطن النص معنى خصه وبه تفرق اجزاء

الصغير مطلقا في الكفارة لان الوارد من لفظ الرقة فاحتق فيها بما ترقب فيه القدرة على الكسب (سليم من عيب مسيح) فلا يجبر على قبول مبيع كاملة حامل وخصى وكافر يحمل قتل الرغبة فيه لانه ليس من الخيار واعتبر عدم عيب المبيع هنا كابل الدية لانهما حق آدمي لو حظ فيه مقابلة ما فات من حقه فقلب فيها شابة المالية فائر فيها كل ما يؤثر في المال وهذا تفرق الكفارة والاضحية (والاصح قبول كبير لم يعجز) عن شيء من مناضه (جزم) لانه من الخيار بخلاف ما اذا عجز به بان صار كالقفل واذا فاد الما صرح به غيره من إطلاق عدم اجزاء الحرم نظرا إلى أن من شأن الحرم العجز (ويشترط بلوغها) أي قيمة الفرة (نصف عشر الدية) أي دية أب الجنين إن كان والا كره لادنا فشردية الام والتعير به أولى في الكامل ولو حال الاجهاض بأن أسدلت أمه الذمية أو أومقيله وكذا متولدتين كناية ومسلم للقاعدة ان الاب إذا فضل الام في الدين فرضت مثله في رقيق

عبارة النهاية والدميري (قوله ومع ذلك) أي التفسير المذكور (قوله بلغ سبع سنين) وقفا للفتى وخلافا للنهاية عبارة وان بلغ سبع سنين واعتبار البقنى لها تعالخص جرى على الغالب اه (قوله على ما نص عليه الخ) أي اعتبار بلوغ سبع سنين (قوله قبول غيره) أي غير المميز اه عش (قوله لانه) أي غير المميز مقصود ما أي المقصود بالفرقة اه معنى (قوله معنى) هو الخيار اه عش (قوله وبه) أي بالمقصود المذكور (قوله مطلقا) أي عجزا ولا اه عش (قوله فلا يجبر) أي المستحق (قوله وكافر) أي او مر تد او كافرة يتمتع وطؤها وتجبر ونحوه اه معنى (قوله قتل الرغبة) أي للكافرة في أي ذلك الحبل اه معنى (قوله لانه) أي الملب (قوله حق آدمي) أي وحقوق الله مبنية على المساهلة فان رضى المستحق بالمعيب جاز لان الخلق له اه معنى (قوله وبهذا) أي كونها حقا ادبيا (قول التلميع جزم) يخرج العجز بسبب اخر غير الحرم وفيه نظر سم على حج وقد يدفع النظر بانه اذا عجز بغير الحرم كان ميبا بما فاض العجز عنه وقد صرح المصنف بدم اجزاء الملب اه عش (قوله بخلاف ما إذا عجز الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج بخلاف الكفارة اه قال عش قوله بخلاف الكفارة لعدم عدم اجزاء الحرم هنا واه وقال الرشدي قوله بخلاف الكفارة كذا في التحفة كشرح المنهج لكن كتب الزايدى على شرح المنهج انه سبق قلم اذا فرقة والكفارة في ذلك سواء فلا مخالفة اه وقوله كذا في التحفة سبق قلم (ان صار كالقفل) أي الذي لا يستقل بنفسه اه معنى (قوله واذا فاد الخ) الوجه ان المتن انما فاد التخصيص في الحرم اه سم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الحرم) قد يمنع ان المتن اطلق عدم اجزاء الحرم بشرط عدم اجزاء العجز فان المفهوم منه ضرر عجز سبه الحرم لان الحرم نفسه عجز اه سم (قوله أي قيمة الفرة) إلى قوله ومن ثم لم يجب في النهاية الا قوله واعتبر الكمال إلى المتن وما سانه عليه (قوله أي دية أب الجنين) كذا في اصله بدون ما كان على الفقة القليلة اه سيدعمر (قوله ان كان) أي وجد الاب اه عش (قوله فشردية الام) وتعرض مسئلة إذا كان الاب مسلبا وهي كافرة اه عش (قوله والتعير به) أي بشردية الام وقوله أولى أي لشموله لو له الوفا اه رشدي (قوله في الكامل) أي بالخريفة والاسلام نهاية ومعنى (قوله الذمية) لعلها ليس بقيد (قوله قبيله) أي الاجهاض وظاهره ولو لم يجد الجنانية فهو ظاهر لانه مصوم في حال الجنانية في الاجهاض وما كان مصوما في الحالتين فالعبرة في قدر ضمانه بالانتفاء اه عش (قوله فرضت مثله) يتأمل فان الظاهر فرض اه سيدعمر اقول وتعير المنهج والنهاية كتعير الشارع ووجهه بان الاولى كامرا انفا اجبارية الام فيفرض دينها دون الولد (قوله فيه) أي الدين متعلق بالمثل وقوله رقيق الخ مبتدأ خبره قوله السابق في الكامل (قوله عن جماعة الخ) أي عمر وعلى وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم ولا يخالف لهم أي فكان اجما اه معنى (قوله دون العصة) أي حيث اعتبرت حين الجنابة كامر أي في اول الفصل (قوله حسا) إلى قوله ومن ثم لم يجب في المعنى الا قوله به يفرق إلى المتن (قوله حسا) لم يبين الشارح الحبل الذي فقدت منه هو مسافة القصر ونحوه ما وقياس ما مر في قد دليل الدية انهما مسافة القصر اه عش (قوله الاكثر الخ) أي او الا ما يساوى دون نصف عشر الدية وقوله لم يماقل أي ولو غير متول اه عش (قوله عشر دية الام) على حرمة القاء الطلفة بعد استراها في الرحم فراجه (قوله بلغ سبع سنين الخ) وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البقنى لها تعالخص جرى على الغالب مر (قوله لم يعجز جزم) يخرج العجز بسبب اخر غير الحرم وفيه نظر (قوله واذا فاد الخ) الوجه ان المتن انما فاد التخصيص في الحرم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الحرم) قد يمنع ان المتن اطلق عدم اجزاء الحرم بشرط عدم اجزاء العجز فان المفهوم منه حصول عجز سبه الحرم لا أن الحرم نفسه عجز (قوله والتعير به أولى) لشموله ذال الاجب وغيره

تبلغ قيمته خمسة أبرة كبرى عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم وتعير قيمة الابل المخطئة اذا كانت الجنابة شبه عدم واعتبر الكمال حال الاجهاض دون العصة كامر لان العبرة في قدر الضمان بالمآل فغير ما مر الالب (فان فقدت) حسا وشرعا بان لم توجد إلا بأكثر من قيمته ولو لم يماقل وجب نصف عشر دية الاب فان كان

كاملا (خمس ابرة) تحب فيه لأن الابل هي الاصل (وقيل لا يشترط) بلوغها نصف عشر الدية لا مطلقا الخبر (ة) عليه (للقدر) تحب (قيمتها) بالغة ما بلغت وإذا وجبت الابل والجناية شبهه غلظت في الخس توخذ حق نصف وجدة (٤٣) ونصف غلظتان فإن قُلت الابل

فكأمر في الدية لأنها الاصل في الديات فرحب الرجوع اليها عند فقد المتصور عليه وبه يفرق بين ما هنا وقد بدل البدنة في كفارة جماع النكاح لأن البدل ثم لا صالة له بخلافه هنا (وهي) أي الغرة (لورثة الجنين) يتقدر انفصاله حيا ثم موته لا نها فاد نفسه ولو تسببت الام لا جباض نفسها كان صامتا أو شربت دواء لم ترث منها شيئا لأنها قاتلة (و) الغرة (على عاقلة الجاني) النحر (وقيل إن تعدد الجناية بأن قصدها بما

عبارة النهاية نصف عشر دية الابل وكذا كان في أصل الشارع رحمه الله ثم أصح إلى ما ترى أنه سديد أي لما ر أن التعبير بعشر دية الابل (قوله كاملا) أي بالحربة أو الاسلام (قوله لا يشترط) بلوغها نصف عشر الدية) أي يلحق وجدت سليمة يميز وجب قولنا وإن قلت قيمتها لا مطلقا الخبر أي إطلاق العبد والامانة أو الخبر أه مني (قوله فعليه) أي على هذا الوجه أه مني (قول المتن قيمتها) أي الغرة (قوله بالغة ما بلغت) أي كالأوصف عبدا فأت (نتبه) الاعتياض عن الغرة لا يصح كالاغتياض عن الدية أه مني (قوله وإذا وجبت الابل والجناية شبهه غلظت) هذا غير مكرمع قوله قبل وتعتبر قيمة الابل المخلطة الخ لأن ذاك في اعتبار قيمتها مغلطة وهذا في اعتبارها نفسها مغلطة كما لا يخفى أه رشدي (قوله فكأمر في الدية) أي تحب قيمتها سم ورشدي وعش عبارة المتن فإن قُدت الابل وجب قيمتها كإني قد أبلى الدية فإن قد بعثها وحببت قيمته مع الموجود تنبيه الاعتياض عن الغرة لا يصح كالاغتياض عن الدية أه (قوله لأنها الاصل) أي الابل (قوله عند فقد المتصور عليه) أي العبد والامة أه سم (قوله وبه يفرق) أي بإصالة الابل في الدية (قوله وقد بدل البدنة الخ) أي حيث لم تحب قيمتها بل ما تقدم يانه سم على حج أه عش أي في الحج من أنه أن عجز عن البدنة فقرة فإن عجز فسبح من الغنم فإن عجز قوم البدنة واشترى بقيمتها طعاما فإن عجز صام بعدد الامداد أيا ما (قوله كان صامتا) أي ولو صوما أو أجابه أه عش عبارة المتن ولو دفعها ضرورة الشرب دواء فينبغي كإقال الزكشي أنها لا تعدن بسببه وليس من الضرورة الصوم ولو في رمضان إذا خشيت منه الاجهاض فإذا فعلته فأجهضت تضمن كإقاله الماوردي لا نها فاقلة أه (قوله والغرة على عاقلة الجاني) وكذا دية الجنين عليهم إذا انفصل حيا ثم مات أه عش (قول المتن على عاقلة الخ) اقتصاره على العاقلة يقتضي تحمل عصبته من النسب ثم الولاء ثم بيت المال على ما مر وبه صرح الامام فإن يكن بيت المال ضربت على الجاني فإن لم تقف العاقلة بالواجب وجب على الجاني الباقي أه مني (قوله بأن قصدها) أي الحامل (قوله فيه) أي الجنين والجناية عليه (قوله والمذهب عدم تصوره) أي العمد في الجناية على الجنين وإنما تكون خطأ أو شبه عمد لتوقه أي العمد على علم وجوده حياته حتى يقصد بل قيل أنه لا يتصور فيه شبه العمد ومن ثم أي من أجل عدم تصور العمد في الجنين لم يجب فيه أي الجنين قد لاخه أنما يجب في العمد أه مني (قوله ومات) الانسب فأت بالفاء (قول المتن اليهودي أو النصراني) أي بالبيع لا يوبه واما الجنين المحرق والجنين المرتد بالبيع لا يوبه ما قدر أه مني (قوله في وجود هذا الوجه) أي وقيل حذر وتحرير ما قبله أي قيل كسمل (قوله أنه يجب فيه) أي في الجنين المذكور (قول المتن كلثك غرة مسلم) وهو بعير وثلاث ابره أه مني (قوله وفي الجيرس الخ) عطف على قوله فيه (قوله ونحوه) أي كما يورث ونحوه شمس وزنديق وغيرهم من له أمان من (قوله ثلثا عشر الدية الخ) عبارة المتن ثلث خمس غرة مسلم كافي دية وهو ثلث ابره أه (قوله بالجر) إلى قوله ويدخل في الثبابة (قوله بالجر عطف على الجنين) تقدير الجنين هنا أنما يناسبه العطف على وصفه أي الحرق فامله أه سم (قوله والتقدير فيه عشر قيمة أه) أي على أنه خبر الرقيق قوله قياسا إلى قول المتن وتحمله في المتن (قوله وسواء فيه الخ) أي الجنين (قوله والاثني) عبارة المتن وغيره أه (قوله وفيها) أي الام عطف على فيه (قوله وغيره أه) أي كل ديرة أه مني (قوله أن كانت هي) أي الام (قوله لم يجب فيه) أي فيها إذا كانت هي الجانية الخ (قوله له) أي السيد

(قوله فكأمر في الدية) أي تحب قيمتها (قوله عند فقد المتصور) أي العبد أو الامة (قوله) وقد بدل البدنة في كفارة جماع النكاح حيث لم تحب قيمتها بل ما تقدم يانه (قوله بالجر عطف على الجنين) تقدير الجنين هنا أنما يناسب العطف على وصفه أي وصف الجنين بالحرمة أي الحرق فامله

والرفع على الابتداء والتقدير فيه (عشر قيمة أه) قياسا على الجنين الحرقان غرة ثم عشر دية أه وسواء فيه الذكر والاثني وفيها المكاتب والمستردة وغيرهما نعم أن كانت هي الجانية على نفسها لم يجب فيه له شيء اذ لا شيء للسيد على قته وتعتبر قيمتها (يوم الجناية)

عليه لانه وقت الوجوب
(وقيل) يوم (الاجهاض)
لانه وقت الاستمرار
والاصح كما في أصل
الروضة اعتبارا كثر التقييم
من يوم الجنابة إلى
الاجهاض مع تقدير اسلام
الكافرة وسلامة المعية
ورق الحرة بأن يحتجبها
مالكها والجنين لآخر بنحو
وصية وذلك تليظا عليه
كالنصيب ما ينصل حياتهم
يموت من أثر الجنابة والا
فيه قيمة يوم الانفصال
قطعا والتقيمة في التقن
(السيدة) ذكر لان الغالب
أن من ملك حلالا ملك أمه
فالمراد ملكه سواء أكان
مالكها أم غيره (فان كانت)
الأم الفتنة (مقطوعة)
أطرافها يعني زانها ولو
خلقت وهذا مثال والافالمدار
على كونها ناقصة (والجنين
سليم) أو هي سليمة الجنين
ناقص (قومت سليمة في
الاصح) سلامته أو
سلامتها وكالو كانت كافرة
وهو مسلم تقوم مسلة
ولان نقصه قد يكون من أثر
الجنابة واللاق الاحتياط
والتعليظ (وتحملة) أي بدل
الجنين التقن (العائلة في
اللاظهر) لما رأتها تحمل
العبد ويدخل أرض الام
لا الشين في الفرة

(قوله عليه) أي الجنين (قوله وقت الاستمرار) أي استقرار الجنابة (قوله والاصح كالخ) أي خلافا
لما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار يوم الجنابة مطلقا سواء كانت القيمة فيه أكثر من يوم الاجهاض أم
أقل وبصرح القاضي حسين وغيره أنه معنى (قوله بأن يحتجبها) تصوير لكونها حرة مع كون جنبها
ريقا أم سم (قوله لآخر) أي لنير ملك الام (قوله وذلك) أي اعتبارا أكثر التقييم (قوله ما ينصل
الخ) راجع لقول المصنف الرقيق عشرة قيمة أمه الخ قول الشارح والاصح أنه عرش عبارة للمعنى هذا كله
إذا انفصل ميتا كعلم من التحليل السابق فإن انفصل حيا ومات من أثر الجنابة فإن فيه قيمة يوم الانفصال
قطعا وإن نقصت عن عشرة قيمة أمه (قوله ثم يموت) لعل الصواب إسقاط الواو (قوله والافيه قيمة
الخ) أي تمام قيمته أي الجنين يوم الانفصال عرش ومعنى (قوله قيمة يوم الانفصال) أي تمام قيمة الجنين
يوم الانفصال أمه عرش (قوله أن من الخ) بيان للغالب (قوله سواء أكان) أي مالك الحمل (قوله وهذا)
أي كونها مقطوعة وقوله على كونها ناقصة أي ولو بيعت في غير الأطراف أصلا أم رشدي (قوله أو
هي سليمة والجنين ناقص) قال في الارشاد لأن نقص انتهى أي فلا تقدر حيثن سليمة لفقد علة تقدير
السلامة فيما مر من الاعتبار بالسلم منهما وبين الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال أن هذا
ما خرج من كلام الحاروي الموافق لمقتضى كلام الكفاية وأن قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح
أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء أكان الجنين سليما أم مقطوعا ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال
الشارح وهذا هو الوجه انتهى وجزم به شيخ الاسلام في شرح البهجة فقال أمارا كانا معيين فنقضى
الام سليمة أيضا وإن اقتضى قوله كلامه خلافه انتهى أمه سم وبهذا يندفع تردد السيد عمر في حكم مالوكا
معيين (قوله لما مر الخ) أي في الفصل الثاني من هذا الباب (تتمة) سقط جنين ميت فادعى واره على
إنسان أنه سقط بجناته وانكر الجنابة صدق يمينه وعلى المدعى البينة ولا يقبل لإشادة رجلين فإن
أقر بالجنابة وانكر الاسقاط وقال السقط ملقط فهو المصدق أيضا وعلى المدعى البينة وقبل فيها شهادة
النساء لان الاسقاط ولادة وأن أقر بالجنابة والاسقاط وانكر كون الاسقاط بجناته نظران
اسقطت غيب الجنابة أو بعد مدة يظل بقاء الام إلى الاسقاط صدق أو ارت يمينه لأن الظاهر معه
والاصدق الجاني يمينه إلا أن تقوم بينة بأنهم تزول مسألة حتى أسقطت ولا يقبل هذا للرجلان وضبط
المتولى المدة المختلة بما يزول فيها الم الجنابة وأثرها غالبا وإن اتفقا على سقوطه بجنابة وقال الجاني
سقط ميتا فالواجب الفرة وقال الوارث بل حيا فمهمات فالواجب البينة فعلى الوارث البينة بما يدعيه
من استئصال وغيره ويقبل فيه شهادة النساء لان الاستئصال لا يطلع عليه غالبا إلا النساء ولو أقام كل
بينة بما يدعيه فينة الوارث أولى لأن معها زيادة علم أمه معنى وروض مع شرحه

(قوله بأن يحتجبها) تصوير لكونها حرة مع كون جنبها رقيقا (قوله أيضا بأن يحتجبها مالكها والجنين
لاخر الخ) قال في شرح الارشاد واعتراض المصنف على الحاروي بأن عبارته توهم فرضها كافرة إذا كان
الجنين كافرا أو هي مسلمة وحرة إذا كانت رقيقة وهو حرمودود بأن الاول مردود شرعا والثاني لا يتأق
لان الواجب في الحاروي وإن كانت أمه رقيقة الفرة لأعشر القيمة قتل مذن لارادتهى وصرح في شرح
البهجة بمضمون هذين الحكمين (قوله أو هي سليمة والجنين ناقص قومت سليمة في الاصح) قال في الارشاد
لان نقص انتهى أي فلا تقدر حيثن سليمة لفقد علة تقدير السلامة فيما مر من الاعتبار بالسلم منها وبين
الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال أن هذا مأخوذ من كلام الحاروي الموافق لمقتضى كلام
الكفاية وأن قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء أكان
الجنين سليما أم مقطوعا ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال الشارح في شرحه وهذا هو الوجه انتهى وجزم شيخ
الاسلام في شرح البهجة فقال أمارا كانا معيين فنقضى الام سليمة أيضا وإن اقتضى قوله كلامه خلافه أمه

(فصل في الكفارة والقصد بها ادراك ما فطرطن التصغير وهو الخطا الذي لا يمت فيه ترك الشئ مع خطر الاضرار بحب بالقتل كفارة)
على القاتل غير الحربي الذي لا امان له والجلاد الذي لم يخطا الامام اجماعا الا بقو يجب الفور في العمد وشبهه كما هو ظاهر تدراك لا يمتها
بخلاف الخطا خرج بالقتل ما عداه فلا يجب فيه لا يمتد (وان كان القاتل) المذكور (صيا ٤٥) او مجنونا لان غاية فعلها الخطا

وهي تجب فيه لو انما تلزمها
كفارة قوا ع رمضان لانها
مرتطة بالتكليف وليسا من
اهله وها بالازهاق احتياطا
للحياة فيقتل الولي عنها
من مالها فان فقد فصاما
ومع ان اجز اجماعا وكذا
من ماله ان كان ابا او جدا
وكذا وصي وقوم وقديبل
لها القاضي القليل (وعيدا)
فيكفر بالصوم (وذميا) قتل
مسلم او غيره نقض العمد
اولا ومعادها ومستاننا
ومر تدا وتصور اعتناق
الكافر للسلم بان يره او
يستدعي عقده ببيع ضئ
وسفيا ولا يجوز فيه غير مقت
الولي عنه ان يسر (وعامدا)
كاخطي بل اولي لانه اخرج
الى العبد وولما في الخبر الصحيح
من اجماعها في قتل استوجب
صاحبه النار وهو لا يكون
الا عدا او شبهه (ومغتضا)
لجماعا ولم يترض لشبه
العمد لانه معلوم بما ذكره
لاخذه شبهانها وما هوالة
من القاتل (ومتسيا)
ككره وامره لغير مير
وشامد زور وحافر عدوانا
وان حصل الردى بعد موت
الحافر فالمراد بالتكسب
ما يشمل صاحب الشرط اما

(فصل في الكفارة) (قوله والقصد بها) اي قول المتن وصالت في النهاية لا لقوله اجماعا وقوله وشبهه وقوله
ولما في الخبر الى المتن وما سابه عليه (قوله وهو) اي التصدير (قوله غير الحربي) اي صفة القاتل
(قوله والجلاد) عطف على الحربي (قوله للآية) لعله على حذف العاطف (قوله ما عداه) اي من
الاطراف والجروح اه معنى (قوله فيه) اي فبا عدا القتل (قوله لانه) اي ما عداه اي الكفارة
فيه (قول المتن صيا) اي وان لم يكن مير او تدمم غير المميز لوقتل باسره وغيره من آسره مدونه وقصته ان
الكفارة كذلك كانه عليه الاذرى اه نهاية قال عرش قوله كانه عليه الخ معتمدا (قوله وانما تلزمها
كفارة قوا ع) اي انظر ما صورته في المجنون وغير المميز اهر شدي عبارة عرش قوله لانها مرتطة بالتكليف
الخ قد يقال لاحاجة الجواب بالنسبة للمجنون لانه ليس في صوم فلا توجبه وجوب الكفارة عليه حتى يحتاج
الجواب عنه (قوله لا يمتا) اي هاتك قوله هو عطف على هذا المقدور عبارة في النهاية في المدار متاعل الازهاق
اه (قوله فيقتل الولي) اي قوله وعكسه في المتن لا قوله ومعادها ومستاننا ومر تدا قوله ولا يجوز له الى المتن
وقوله او شبهه وقوله نعم الى المتن وقوله لم يرد له الى المتن (قوله فيقتل الولي) اي سواء كانت الكفارة على
الفورام على التراخي وهذا العمد كما يدل عليه سابقه وصرح به والده في حواشي شرح الروض وعليه
فاذ كره الشيخ في باب الصادق ضعيف اهر شدي (قوله فان قد) اي مالها (قوله فصاما) اي عبارة النهاية
وصام الصي المميز اجز اهر اهر اهر والحق والحق الشيخان به المجنون في هذا وهو محمول على ان صومه لا يطل
بطريان جنونه ولا لا تصور المسئلة اه (قوله وكذا من ماله) اي يقتضيهما من مال نفسه فكانه
ملكها بما ثبت عنها في الاعتاق اه معنى (قوله وكذا وصي وقيم الخ) اي يمتقان عن الصي والمجنون
إذا قبل القاضى تملكها عن الصي والمجنون فيدخل في ملكها ويصير من جملة اموالها فيمتقان
عنها بولايتها عليها (قوله وقد قبل الخ) اي فلا ينفذ اعتاقها عن موليتها لان تولي الطرفين خاص
بالاب والجد اه عرش (قوله لمها) اي الصي والمجنون وقوله التليك اي تملك الصي والقيم (قوله)
قتل مسلما او غيره الخ) عبارة المعنى ولا فرق بين ان يقتل مسلما او قتلنا بنقض عهده بقتل المسلم او لا واذما
ويتصور اعتاقه مسلما في صورته ان يسلم ملكا ويرتد او يوقل لمسلم اعتق عديك عن كفارة اه
(قوله وسفيا) عطف على صيا (قوله وهو الخ) اي استحباب النار (قوله لانه الخ) اي ولان الخطا يطلق على
شبه العمد كما ياتي (قوله عاذا كره) وهو قول المصنف وعامدا وعكسا (قوله وما دونها) اي في القتل فهو عطف
على صيا (فالمراد بالتكسب الخ) هو تقدم اوائل كتاب الجراح الفرق بين الشرط والسبب المباشرة اه معنى
(قوله لعدم التزام الاول) اي الحربي وقوله ولان الثاني اي الجلاد وقوله لانه سبب عطف تفسير امر عرش
(قوله معصوم عليه) اي على القاتل (قوله اول الباب) اي كتاب الجراح اهم (كما عدا) مثال نحو
الذي (قوله بالنسبة لثله) اي في الاحدا وان لم يكن بصفة كالزاني المحسن اذ اقله تارك الصلاة وعكسه فله
الكفارة اه عرش (قوله بالنسبة لغير ملتهم) ولا تجب الكفارة عليه اه معنى (قوله لا بد فيه من اذن

(فصل يجب بالقتل كفارة الخ) (قوله وان كان القاتل صيا الخ) وما ذكره الشيخان في الصادق من عدم
جواز اعتاقه عن الصي حله بعضهم على ما اذا كانت على التراخي وما هنا على ما اذا كانت على الفور او على
ما اذا كان العتق تبرعا والجواز على الواجب مر (قوله اول الباب) اي كتاب الجراح (قوله لا بد فيه

الحربي الذي لا امان له والجلاد القاتل باسرا الامام ظلوا هو جامل بالاحال فلا كفارة عليها لعدم التزام الاول ولان الثاني سيف الامام وآله
سياسة (يقتل) معصوم عليه نحو (مسلم ولو بدار حرب) وان لم يجب فيه قود لادنية في صوره السابقة لالاب لقوله تعالى فان كان
من قوم عدو لكم الا تاتى فيهم ذى كعادته مستان كما في آخر الآي ذكر تدان قتلهم مر تدنثله لاسر انه معصوم عليه يقاس به نحو زان محسن
وتارك صلاة وقاطع طريق بالنسبة لثله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغير ملتهم لا هدارهم نعم قاطع الطريق لا بد فيه

من اذن الامام والواجب كالدية (وجنين) مضمون لانه ادعى معصوم (وعبد نفسه) لذلك لان الكفارة حق لله تعالى (و نفسه) فخرج من تركته لذلك ايضا ومن ثم لم يدر كازنى المحسن لا يجب فيه على ما استظهره شارح إن اثم يقتل نفسه كالموت فله غير ما اقتضاها على الامام (وفى) قتل (نفسه وجه) أنها لا يجب فيها كالاختيان ويردوه ونحوه الفرق هو ان الكفارة حق الله تعالى فلم تسقط بفعله بخلاف الضمان (لا) في قتل (امراة) وصبي حريين وان حرم لانه ليس لمصته بالاعتذار فاقامهم على المسلمين وكالصبي الحري (وباغ) قتله حال القتال وعكسه (وصائل) قتله من حال عليه لا هدر ما بالنسبة لقاتلها حينئذ (ومقتص منه) قتله المستحق ولو لبعض القود لا نه مدبر بالنسبة اليه وان اثم يقتله نفس غير مول يجب على عاتق (٤٦) وإن كانت العين حقا لانها لا تعد مبدل كعادة على أن التأثير يقع عندها بالاحتيا بالنظر للظاهر

والا (الامام) أى قبل القتل سم اه عرش (قوله) والواجب كالدية قال فى شرح الروض بناء على ما يأتى من ان المقلب فى قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه سم (قوله) لذلك) اى لانه ادعى معصوم (قوله) لا يجب فيه الخ) هذا يقتضى تنزيل قتله نفسه منزلة قتل غيره له لا منزلة قتل مثله والواجب فليتأمل وجه التنزيل سم على صحيح وجه التامل الذى اشار اليه انه معصوم على نفسه وذلك يقتضى وجوب الكفارة عليه فقدمها مخالف لما قدمه فى التيمم من ان الزانى المحسن معصوم على نفسه فيشرب الماء لمطشه ويتيمم اه عرش (قوله) على ما استظهره شارح عبارة النهاية كما استظهره بعض الشراح اه وعبارة المصنف كما قال الزركشى اه (قوله) وقلته غير ما اقتضاها على الامام) اى فانه لا كفارة على القاتل اه عرش (قوله) لانه) اى المنع من قطعها اه مضمون (قوله) قتله من حال) الى قوله على ان التأثير فى المصنف الا قوله وان اثم الى ولا يجب والى قوله وواجب ذلك بعض العلماء فى النهاية الا قوله وقيل وركبه وقيل مذاكره (قوله) من حال عليه) وكان يبنى ابراز الضمير اه وشيى اى لجرى ان الصلة على غير من هى له (قوله) لا هدر ما) اى الباغي والصائل اه عرش (قوله) ولو بعض القود) كان انفراد بعض الاولاد يقتل قاتل ابيهم قاله المتولى وخالفه ابن الرفة وقال الزركشى انه المنجى ويمكن الجمع بينهما بان كلام المتولى عند اذن الباقين وكلام ابن الرفة عند عدمه اه معنى وصريح صنع الشارع كالباب على كلام المتولى على اطلاقه وعدم وجوب الكفارة ولو كان قتل البعض بدون اذن الباقين (قوله) ولا يجب على عاتق) اى الكفارة كالا يجب قتل قود لادى عليه ومثل العائن الولي اذا قتل بحاله فلا شئ عليه معنى وعرش (قوله) وقيل نبتع) عبارة النهاية بقرينة ثم قيل الخ وكذا كان فى أصل الشارح رحمه الله تعالى ثم اصلح الى ما ترى اه سيد عمر (قوله) ويديه) اى كفيه فقط دون الساعد وقوله وداخل ازاره اى ما بين السرة والركبة اه عرش (قوله) اى ما على جسده) كذا فى الروضة وعبارة ابن المقرئ وان يفضل جلده ما على ازاره بما اه (قوله) واذ اطلب الخ) عبارة عرش وهل يجب فعل ذلك اذا وجد التأثير للمحبوب وطلب منه ام لا فيه نظر والاقرب الثانى لعدم تحقق نفع ذلك اه وفيه ما فيه اذا قبل كلامه فى مخالفة النووي والشارح لسيا عند استدلالها بالحديث (قوله) وعلى السلطان) الى قوله وقد يجب على المصنف (قوله) وعلى السلطان الخ) عطف على قوله وواجب ذلك الخ (قوله) وان يدعو الخ) عطف على قوله لان يتوخا الخ (قوله) له) اى للمعين يفتح الميم بالماثور وهو اللهم بارك فيه ولا تضروه اه معنى (قوله) قال القاضي ويسن الخ) وكان القاضي يحسن تلامذه بذلك اذا استكثر اه معنى (قوله) لانها حق) الى الكتاب فى النهاية بقرينة المصنف (قوله) كالتقصا الخ) فان قيل فلا تبعض كالدية اجيب بان الدية بدل عن النفس

من اذن) اى فى قتله (قوله) والواجب كالدية) قال فى شرح الارشاد بناء على ما يأتى من المقلب فى قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه (قوله) لا يجب فيه الخ) هذا يقتضى تنزيل قتله نفسه منزلة

وقيل تبعت منها جواهر لطيفة غير مربة تختل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عند ما ومن ادويتها المجرة التي اسرها على الله أن يتوضا المائت أى يفضل وجهه ويديه وورقيه واطراف رجله وداخل ازاره اى ما على جسده من الازار وقيل وركبه وقيل مذاكره موصل على رأس الميرون وواجب ذلك بعض العلماء ووجهه الماورى فى شرح مسلم عن العلماء اذا اطلب من العائن فعل ذلك لومه لغير واذا استسلمت فاعضوا وعلى السلطان منع من عرف بذلك من مخالفة الناس وبرزه من بيت المال ان كان فقيرا فان ضرره اشد من ضرر المجدوم الذى منه ضرر رضى الله عنه من مخالفة الناس وان يدعو العائن له وان يقول الميرون ماشاء الله لا قوة الا بالله حصن نفسى بالحق القيوم الذى لا يموت ابد او دفعت

عنها السوء بالحق لاحول ولا قوة الا بالله قال القاضي ويسن لى رأى نفسه سليما وحواله معتدلة ان يقول ذلك قال الرازى وهى والمين لا تؤثر عن نفس شريفة لانه استعظام للشيء وعارض ما رواه القاضي ان نيا استكثر قومه فامتنعتهم ليلة مائة الف فشا كذلك الى الله تعالى قال انك استكثرتهم فاعتقهم اذا استكثرتهم فقال يارب كيف احصيتهم قال تعالى قول حصنكم بالحق القيوم الخ وقد يجب بان ما ذكره الرازى هو الغلب بل يتعين تأويل هذا ان صم بان ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لما غفل عن الذكر عند الاستكثار عوقب فيهم ليسا لى فعل فهو كالا صابة بالعين لانه ان حقيقة (وعلى كل من الشركاء كفارة فى الاصح) لانها حق يتصل بالقتل فلا يقبض كالتقصا صوبه فارقت الدية ولا نهارا جبت هناك الحرمة لا بدلا وبما فرقته جازا المصيد (وهى) كفارة (نظار) فى جميع ما مر فيها ليقوم من يجزى به ثم يصوم شهرين متتابعين كاسم ثم ايضا للاية (لكن لا اطعمها) عند المعجز عن الصوم (فى الاظهر) اذا لاص فيه والتمتع فى الكفارات

لأل قياس والمطلق إنما يحمل على المقيد في الأوصاف كالإيمان في الرقة لا الاخصاص كالاطعام (٤٧) هنا وعلم عامر في الصوم انه لو مات

قبله اطعمه

(كتاب دعوى الدم)

عبر به عن القتل لزومه له

غالباً (والتسامة) يفتح القاف

وهي لغة اسم لا وليا الدم

ولا يانهم اصطلاحاً اسم

لا يانهم وقد تطلق على

الايان مطلقاً اذ القسم اليمين

ولاستيعاب الدعوى للشهادة

بالدم يذكرها في الترجمة

وان ذكرها فيها يأتي

(يشترط) لصحة دعوى الدم

كثيره وخس الاول بقرينة

ما يأتي لان الكلام فيه ستة

شروط الاول (ان) تعلم

غالباً بان (يفصل) المدعى

ما يدعيه مما يتعلق به الترض

يفصل هنا مدعى القتل

(ما يدعيه من عدد وخطا)

وتشبهه مدعى بصف كلامها

بما يناسب ما لم يكن قتيلاً

موا القام المذهب القاضى على

ما يأتي بما فيه واخر الشهادات

وحذف الاخير لان الخطا

يطلق عليه (وانفراد شركة)

بين من يمكن اجتماعهم

وعدد الشركة ان وجبت

الدية ولو بان يقول اعلم انهم

لا يريدون على عشرة مثلاً

تقسم ويطلب بحصة المدعى

عليه فان كان واحداً طالبه

بشر الدية لا اختلاف

الاحكام بذلك من ثم لم يجب

ذكر عدد الشركة في القود

لانه لا يختلفوا استثنى ابن

الرقة كاللاوردى السحر

فلا يشترط تفصيله لخفائه

واصرض بانه مخالف

لاطلاعهم اى لسكره

وهي واحدة كفارة لتكفير القتل وكل واحد قاتل ولا نفيها معنى العبادة والعبادة الواجبة على الجماعة لا تنبض اه معنى (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنه اى القياس ابو حنيفة في الحدود والكفارات والخصم والتزيرات انتهى ان الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز للقياس في الكفارات اه سم (قوله لو مات قبله) وبقي هنا قيد اخر وهو بعد التمكن والحاصل انه لو مات قبل الصوم وبعد التمكن منه يخرج لكل يوم مد طعام من تركه اه كرى (قوله اطعمه) اى بدلا عن الصوم الواجب عليه لو يسو كفاً اه ع ش عبارة سم اى جاز الاطعام عنه اه وقضية قول المفتي والاسنى اطعم من تركته كفارة صوم رمضان اه الوجوب فينا في كلام سم الان يحمل كلامه على عدم التركة او يقال انه جواز بعد الملتح فيفضل الوجوب مع وجود التركة فلا منافاة اه اعلم

(كتاب دعوى الدم)

(قوله دعوى الدم) عبر بالكتاب لانه لا يشتهل على شروط الدعوى ويان الايمان المستبرع وما يتعلق بهاشية بالدعوى والنيات وليس من الجنابة اه ع ش (قوله عبر به) الى قوله اعترض في النجاسة (قوله لزومه له) اى لزوم الدم للقتل (قوله وي) اى لفظة التسامة (قوله ولا يانهم) اى الايمان الذى قسم على اولياء الدم اه معنى (قوله وقد تطلق) اى التسامة اصطلاحاً وقوله مطلقاً اى للدم والا اه ع ش (قوله ولا يستجاب الدعوى الخ) اشار به الى ان الواجبة على الترجمة ولو قلنا عيب فحله اذ لم يوجد من ياستجبها اه ع ش (قوله يذكرها) اى الشهادة بالدم (قوله دعوى الدم) اى القتل اه سم (قوله كثيره) اى كدعوى غير الدم كغصب وسرقه الخ اه معنى (قوله وخس الاول) اى في الترجمة وقوله بقرينة ما يأتي اى من قوله من عدد الخ اه ع ش (ان يعلم) بيناه بالفعل ولو ان ثبت طاعه خبير المدعى بهو كان الاول التاني كافى النهاية والمعنى (قوله غالباً) اخبرج مسائل في المطولات منها اذ ادعى على وارث ميت صدور وصية بشئ من ماله فتقسم دعواه وان لم يمين الموصى به او على اخر صدور اقراره بشئ من على المنهج ومنها دعوى المنة والتفقة والحكمه والرضخ اه ع ش (قوله وحذف الاخير) اى شبه العمد (قوله يمكن اجتماعهم) فان ذكر كم الحميم شركاء لا يمكن اجتماعهم عليه لصدور اه ورضخ وسياقي في الشرح مثله (قوله وعدد الشركة) الى قوله اعترض في المعنى (قوله وعدد الشركة) عطف على شركة (قوله فتقسم) اى دعواه (قوله ويطلب) بيناه بالفعل والضمير للدعى (قوله لا اختلاف الاحكام) تعليل للثبوت وما زاده الفارح (قوله لم يجب ذكر عدد الشركة الخ) اى ولا ذكر اصل الشركة والا فذكر اه سم على المنهج عن مر اه ع ش (قوله لانه لا يختلف) اى حكم القود بالانفراد والشركة (قوله واستثنى ابن الرقة الخ) اى من وجوب التفصيل السحر فلا يشترط الخ وهو ظاهرنا بين معنى (قوله فلا يشترط تفصيله) بل يسال السحر ويعمل بمقتضى يانه اه معنى وسياقي ما يتعلق بهى اخر الباب (قوله اى لسكره الخ) اى الاستثناء (قوله فان اطلق المدعى) اى ما يدعيه كقوله هذا قتل اى (قوله قتلها) اى قوله لو وجان في النجاسة (قوله بما ذكر) فيقول له اقله عددا او خطا او شبهه فان بين واحد منها استقصاه عن صفته الظاهر ان المراد بصفته تعريفه فان وصفه قال كان وحده ام مع غيره فان قال مع غيره قال اعترف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال اذ كره وحيد يطلب المدعى

قتل غير مثله لانه لا منزلة قتل مثله والارجيت فليتأمل وجه التذليل (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنه اى القياس ابو حنيفة في الحدود والكفارات والخصم والتزيرات انتهى ان الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز القياس في الكفارات (قوله لو مات قبله اطعمه) اى جواز الاطعام عنه

(كتاب دعوى الدم والتسامة)

(قوله لصحة دعوى الدم) اى القتل (قوله ان وجبت الدية الخ) لا يقال التسامة لا يجب معها الا الدية

ظاهر المعنى (فان اطلق) المدعى (استفعله القاضى) ندبا بما ذكر تصح دعواه انه ان يرض عنه (وقيل يرض عنه) (ووجه بوالا لانه نوع من

التعنين وردوه بان التعنين ان يقول له قل قتله هذا مثلا لا كيف قتله هذا ام غير هو الحاصل ان الاحتمال عن وصف اطلقه سائق عن شرط اغضله متنع وفي الاكتفاء بكتا بقرعة بالدعوى وقوله ادعى بما فيها وجهان والذي يتجه منهما انه لا يكتفى إلا بعد معة القاضى والحسم ما فيها مخرج ايت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشى الاكتفاء بذلك إذا قرأ القاضى او قرئت عليه اى بحضرة الحسم قبل الدعوى وعليه فيفرق بين هذا ونظيره في اشباهه على (٤٨) على رقة بخطه انه لا بد من قراءتها عليهم ولا يكتفى قوله اشهدوا على ما فيها وان عرفوه بان:

عليه بالجواب بزيادة اى بجبري (قوله) أى القاضى أن يعرض عنه أى عن المدعى ولا يسأل الجواب عن المدعى عليه اى معنى (قوله) لا كيف قتله (الخ) اى لان يقول كيف (الخ) (قوله) عن وصف اطلقه (الخ) قد يقال قد تقرر ان التفصيل شرط مستقل لا وصف لشرط اى سيمدر (قوله) لا بعد معة القاضى (الخ) اى ولو بمجرد مطالعة كل منهما ما كتب بحاله اى عرش (قوله) قال الظاهر منهما (الخ) اعتمده النهاية (قوله) اى بحضرة الحسم) اى اوجبته النية المسوغة لسماح الدعوى على الغائب كما هو ظاهر اى رشيدى (قوله) من قراءتها) اى بنفسه عليهم اى التهود (قوله) الثاني) الى قوله وفهم فى النهاية والمضى (قوله) الى اى إذا كان رشيد او قوله أو إلى ولي اى إذا كان سنيا (قوله) وفهم شارح) اى حل (قوله) وفهم شارح المتن على ظاهر (الخ) قد ينع ان هذا الفهم ظاهر المتن مع جعل التعنين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنفي صحة الدعوى اى سم (قوله) فرع الدعوى) اى صحتها (قوله) لو قال) اى المدعى (قوله) مبنى (الخ) خبران (قوله) لانه) اى التحليف فرعا اى الدعوى وبمعناها (قوله) نعم إن كان هناك لوث سمعت) وحظهم اى نهاية عبارة المتن والروض مع شرحه وعلى هذا فان نكل واحد منهم عن البيان بذلك لوث فحقه لان نكله يشمر به القاتل فلو ان ان يقسم عليه فنكلوا كلهم عن البيان او قال عرفته فله نصيبه ويقسم عليه لان اللوث حاصل فى حقهم جميعا وقد ينظر له بعد الاشتباه ان القاتل هو الذى عينه اى (قوله) كذا قيل) اعتمده النهاية والمضى والشهاب الرمل (قوله) لان تحليفهم إنما يشترط هذا القاتل يقول بسايعها فى هذه الحالة اى سم (قوله) الى الاصح) الى قوله والشرط السادس فى النهاية والمضى (قوله) نحو غضب (الخ) يبنى عن قوله وغيره اى (قوله) من كل ما يتصور فيه انقراض المدعى عليه) اى عن المدعى يبنى بتصور استقلاله به بقرينة ما يأتى وقوله بسبب الدعوى متعلق بما نذر ادعى اى بالسبب الذى ادعى لاصله كالغصب اى رشيدى (قوله) لانه (الخ) عبارة الديمرى اى والمضى لان المباشر لهذه الامور يقصد كتمانها رشيدى عبارة المتن اذ السبب ليس لصاحب الحق فيه اختيار والمباشر له يقصد الكتمان فاشبه الدم (نتيجه) ضابط محل الخلاف ان يكون سبب الدعوى ينفرد به المدعى عليه فيفسر تعميده بخلاف دعوى البيع والقرض وسائر المعاملات لاها تنشأ (الخ) (قوله) حيثن) اى حين مباشرته (قوله) فيمسر) اى على المدعى وقوله التعيين اى تعين المدعى عليه (قوله) بخلاف نحو البيع) اى والقرض وسائر المعاملات اى معنى (قوله) لانه يشترط اختيار الماقدن (الخ) (فرع) لو نشأت الدعوى عن معاملة وكلها وعده الماخوذ وما تاتوا وصورت عن مورث قال القينى احتمل اجراء الخلاف للمضى واحتمل ان لا يجزى لان اصلها معلوم قال والمورث من تعرض لذلك اى واجراء الخلاف اوجه اى معنى (قوله) والرابع والخامس (الخ) عبارة المتن ورأيها ما تضمنته قوله انما تسمع اى نعم قال وعامسان لان الكلام فى الدعوى الا عام مما معه قسامة (قوله) ثم رأيت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشى (الخ) كتب عليه مر (قوله) وفهم شارح المتن على ظاهر (الخ) قد ينع ان الفهم ظاهر المتن مع جعل البيان من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنفي صحة الدعوى (قوله) نعم ان كان هناك لوث سمعت كذا قيل) فان كان اى هناك لوث سمعت وحظهم مرش (قوله) لان تحليفهم إنما يشترط من دعوى مسووعة (الخ) هذا القاتل يقول بسايعها فى هذه الحالة

الشهادة محتاط لما أكثر على ان اشهدوا على بكذا ليس صيغة اقرار على مامر فيه الثاني ان تكون ملازمة فى دعوى هبة شىء لا بد من واقفنيه او قبضته بأذنه ويوع او اقرار لا بد من ويلزمه التسليم الى او الى ولي (و) الثالث (ان يمين المدعى عليه فلو قال) فى دعواه على حاضرن (قتله احدم) او قتله هذا أو هذا او هذا وطلب تحليفهم (لم يحلفهم القاضى فى الاصح) لانهاى المدعى عليه وفهم شارح المتن على ظاهره من سماح دعواه عليهم ثم انكروا وطلب تحليفهم لم يحلفهم وليس كذلك بل لا تسمع دعواه اصلا كما يصرح به فى موضع غير المتن الخلاف فى اصل سماح الدعوى واستحسنه لان التحليف فرع الدعوى بل صرحوا به يقولون ان قول الروضة واصلا لو قال القاتل احدم ولا عرفه فله تحليفهم فان نكل احدم كان لوثا فحقه فيقسم عليه مبنى على سماح الدعوى وهو وجه ضيق ويلزم من عدم ما بها عدم التحليف لانه فرعا نعم ان كان هناك

لوث سمعت كذا قيل وليس فى محله لا يلزم من سماحها تحليف المدعى عليه وهو على مبهم محال ولا يقال فائدة تحليف الكل لان تحليفهم إنما يشترط دعوى مسووعة وقد تقرر انها لا تسمع (و) ويجزى ان اى الاصح ومقابلة (فى دعوى) نحو (غصب) وسر وائلاف) وغيره من كل ما يتصور فيه انقراض المدعى عليه بسبب الدعوى فلا تسمع فيه على مبهم وقيل تسمع لان نسيته يقصد كتمانها فيفسر التعيين بخلاف نحو البيع لانه يشترط عن اختيار الماقدن فيضبط كل صاحبه (و) الرابع والخامس اهلية كل من المتداعين الخطاب و

الجواب فيجيب (إنما تسمع) الدعوى في الدم وغيره (من مكلّف) أو سكران (ما تزم) ولو لبعض الأحكام كالعاقد والمستامن (على مثله) ولو مجبورا عليه بسفه أو فاس أو ورق لكن لا يقول الأول استحق تسليم المال أو بما يقول ويستحقه ولي ولا تسمع على الأخير هنا إلا لقود أو أقسام بخلاف صبي أو مجنون عند الدعوى لا لعاد عايرتها قسع من الولي أو عليه وحري لا مان (٩٩) له مدعى كان أو مدعى عليه إلا

في صور تعلق بما يأتي في السير وذلك لعدم التزامه لشيء

من الأحكام أو مرقبول أقرار سفيه بموجب قود ومثله نكوله وحلف المدعى لا مال

لكن تسمع الدعوى عليه لأقامة البينة لا غير الحلف مدع أو نكل لأن النكول مع

البين كالأقرار أو أقراره به لقو كاتقر (و) الشرط السادس أن لا ينقضها

دعوى أخرى فيجيب (و) (دعوى) على شخص (أو أفراد) (أو

بالقتل ثم إن كان هناك ثبوت سمعت مطلقا سواء أكل عمدا أم خطأ شبه عمدا أو لم يكن ثبوت فان ادعى

بالقتل ثم ادعى على غيره فليس له أن يفتن حاكمه بغير حلف المدعى عليه) أي بالمال كان ادعى عليه أنه قتل عبده أو تلف ماله اه عش (قوله) والشرط السادس

إلى قوله لأن الحق في التأخير إلى قوله بأن صرف في المعنى لا قوله ويحتل إلى وخرج (قوله) أنفراد أو شركة

أي أنه منفرد بالقتل أو شركه الأول فيه اه معنى (قول المتن) لم تسمع الثانية) أي سواء أقسم على الأول

ومضى الحكم فيقام له اه معنى (قوله) نعم إن صدقة الثاني (الخ) ظاهره سواء كان تصديقه قبل الحكم

بالأولى أم بعده كأمرو قضية صنع المعنى والروص أيضا (قوله) أو خراج) عبارة النهاية فهو مؤاخذ

بأقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى اه لا مع تصديق

الثاني ولا مع تكذيبه عش (قوله) أيضا) الأولى إسقاطه كإفعله النهائية والمعنى (قوله) لا يبعدوها) أي

المدعى والمدعى عليه الثاني (قوله) فان ادعى ذلك) أي أن الآخر منفرد أو شركه الأول أو بقوله له أي للمدعى

وقوله بأخذ المال من الأول (قوله) لبطان الأولى) أي بالثانية (قوله) مكن من العود (الخ) لعله فإذا

لم يصدقه الثاني كأمرو قضية صنع المعنى والروص وفيه كلام الجبري (قوله) البيا) أي الدعوى الأولى

عبارة الأسنى إلى الأول اه (قوله) أنه ليس) أي الأول (قوله) به) أي الثاني (قوله) أنه لا رد) أي المدعى

(قوله) ذلك) أي الحكم ويحتل ما ادعاه أو لا (قوله) وفي الروضة (الخ) عبارة الروص مشروحه أن قال بعد

دعوى أو القتل وأخذ المال أخذت المال بأطلا وما أخذته حر أم على أو نحوه مسئل فان قال ليس بقاتل وكذبت

في الدعوى استرد المال منه أو قال قضى عليه يميني وناحني لا اعتقد أخذ المال يميني المدعى لم يسترد

إليه لأن النظر إلى رأي الحاكم لا إلى اعتقاد الخصمين اه (قوله) وقال غيره بل يسأل الوارث) اعتمد على الأسنى (قوله) من شبه) إلى قوله على ما طالع في النهاية لا لقوله ويكن فيباعم القاضي (قول المتن) أصل الدعوى

(قوله) بخلاف صبي أو مجنون) أي لا يصح دعواهما ولا الدعوى عليهما أي إن لم يمكن ثم يبينه فيما يظهر أخذنا

عما ذكره في الرقيز وعند غيبة الولي تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع البينة لعين الاستظهار مر

ش (قوله) أو بعده مكن من العود) عبارة شرح الروص فيمكن من العود إلى الأول اه (قوله) وفي الروضة

لو قال ظنني بالأخذ (الخ) عبارة الروضة فرع ادعى قتلها فأخذ المال ثم قال ظنني بالأخذ وأخذته بأطلا أو ما

(٧ - شرواني وابن قاسم - تاسع) بين أنه لكذبه رد أو لا اعتقاده أن المال لا يؤخذ يمين المدعى فلا لأن العبرة بعقيدة الحاكم وبحث البليغي أنه لو مات ولم يسأل رد وارثه أي لأن المتبادر من الظن الأولي قال غيره بل يسأل الوارث فان امتنع الجواب رد المال (أي) ادعى (عبد الله وسف بهيمة) من مشقة أو خطا أو مكسبه (لم طالع أصل السدوب) وإن لم يكن ردا (فلا يظهر)

بل يعتمد تفسيره لأنه قد يظن ما ليس بعد عدواً وتحتية أن الفقيه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه يطعن منه ذلك للتأنيص لكنهم علوه أيضاً
بأنه قد يكذب في الوصف يصدق (هـ) في الأصل وعليه فلا فرق (و) إنما ثبت القسامة في القتل دون غيره كإتيان وقوف المص

بمحل لوث) بالمثلثة من اللوث بمعنى القرة لقوته يتوجه إليه بين الجانب المدعي أو الضميمة لأن الإيمان حجة ضمنية وشرطه أن لا يعلم القتال بينه أو القاتل أو علم قاض (وهو) أي اللوث (قرينة) مؤيدة (تصدق المدعي) بأن ترفع في القلب صدقه في دعواه ويشترط ثبوت هذه القرينة ويكفي فيها علم القاض (تبيين) التعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقة لأن اللوث قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة الإنية فالعبر به أما الغالب أو مجازاً كما يحل اللوث من الأحوال التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة (بان) بمعنى كان ذاتاً لا تنحصر القرائن فيما ذكره (وجد قيل) أو يصح تحقق موته (في حلة) منفصلة عن بلد كبير (أو) في (قرينة صغيرة) لمن لا يطرقها غيرهم وأن كان أهلها أصدقاه لأن كلاً منهما جئت كدار أو مسجد تفرق فيه جمع عن قيل فإن طرقها غيرهم اشترط كونها (لأعدائه) أو أعدامه قبله دينا أو دنيا ولم يغاطهم غيرهم على ما أطلب به الأسنوى وغيره في الانتصار له ورد قولهما

وهو دعوى القتل أم معنى (قوله) بل يعتمد تفسيره (الخ) فيمضي حكمه أسنوى وعبرة المعنى وظاهر كلام المصنف عدم احتياجه إلى تجديد دعوى لكن جزم بتجديدها إن داود في شرح المختصر (قوله) وضعية (أي التعليل (قوله) علوه) أي الاظهر (قوله) في الوصف) يعني في العمد أم رشيد (قوله) في الأصل) وهو القتل (قوله) وعليه) أي التعليل الثاني (قوله) لا فرق) يعتمد أم عرش (قوله) القسامة وهي بفتح القاف اسم للإيمان التي تقسم على أولياء الدم أم معنى (قوله) دون غيره) أي من جرح أو اتلاف مال أم معنى (قول المتن بمحل لوث) أي يعتبر كون القتل بمكان لوث أم معنى (قوله) لأن الإيمان حجة ضمنية) أي وهو سبب لها فكان ضميفاً أم عرش (قوله) وشرطه) أي شرط العمل بمقتضى اللوث أم عرش (قوله) أو علم قاض) أي حيث ساء له الحكم به أم نهاية أي بأن رأه متلاً وكان مجتهداً عرش وظاهر إطلاق الشارح ولو قاض ضرورة كإتيان في أصل أداب القضاء (قول المتن قرينة) أي حاله أو مقالة نهاية ومعنى (قوله) ويشترط ثبوت هذه القرينة) أي لأن العين يسببها تنقل إلى جانب المدعي فيحاط لها علم على المسبب أم عرش (قوله) ويكفي فيها) أي في القرينة (قوله) علم القاض) ولا يخرج على الخلاف في قضائه بعلمه لأنه يقضى بالإيمان أم أسنوى (قوله) عايله اللوث) أي لما علمه الخ وقوله من الأحوال الخ يان لما (قوله) أو بضه) أي كراسه (فرع) وليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القاتل ولو كانت ملطخة بالدم أم عرش (قوله) أو تحقق موته) فيقيد البعض أم عرش (قوله) لمن لا يطرقها (الخ) راجع لكل من المحلة والقرينة (قوله) فإن طرقتها) أي المحلة أو القرينة يرمو أم بعيرى (قوله) فإن طرقتها غيرهم) أي بان كانت المحلة أو القرينة على قارة الطريق وكان يطرقها المارون (قوله) لأعدائه أو أعدامه قبله) أي حيث كانت العدو أو تجعل على الانتقام بالقتل نهايهم معنى (قوله) لم يغاطهم غيرهم) أي لو كان هناك ذلك اتقى اللوث فلا تسمع الدعوى به أم عرش (قوله) على ما طلب به الأسنوى (الخ) عبارة المعنى وهل يشترط أن لا يغاطهم غيرهم حتى لو كانت القرينة على قارة الطريق وكان يطرقها المارون والمجتازون فلا تلو أو لا يشترط وجوب إحصائهم في الشرح والروضة الثاني لكن المصنف في شرحه حمل على الأول عن الشافعي وصوبه في المهمات وقال للبغلي أنه المذهب المعتد أم (قوله) في الانتصار له) أي لا شترط أن لا يغاطهم غيرهم (قوله) وورد قولها) أي الشيخين عطف على الانتصار (قوله) وهو) أي قولها المعتد خلافاً للشيخ الإسلام وظاهر النهاية والمعنى (قوله) بنسبته) أي القتل إليهم أي أهل المحلة أو القرينة (قوله) به) أي قوله من غير معارض قوى (قوله) فارق) أي مالو غاطهم غيرهم (قوله) إلى الكل) أي كل من الأعداء وغيرهم الساكنين معهم (قوله) والمراد) أي قوله موجوده في النهاية إلى قوله وخرج في المعنى والروض مع شرحه لا قوله إلى وإلى (الاقول) على كل القولين) أي القول بأشترط عدم غاطلة الغير المرجوح عند الشارح والقول بعدم أشترطه الراجع عنده (قوله) بينهما) أي بين القاتل وأهله وبين الغير (قوله) إلا) أي بان ساكنهم من علت صدقة القاتل أو علم كونه من أهله ولاعداؤه بينهما أم عرش (قوله) فاللوث موجود) أي في حق الأعداء ذوي المحلة أو القرينة أم سم (قوله) وجوده) أي القاتل وقوله بقرها أي المحلة أو القرينة المذكورتين أم رشيد (قوله) الذي ليس به

أخذته حرام على سئل الخ (قوله) بل يعتمد تفسيره) لأنه قد يظن ما ليس بعد عدواً قال في شرح الروض فيقيد بتفسيره أنه عطف في اعتقاده أم (قوله) بمحل لوث) أي محال (قوله) أو علم قاض) حيث ساء له الحكم به مرش (قوله) أي ولاعداؤه بينهما) أي بين الغير العدو والقتيل وهذا الحاجة إليه على طريق الشيخين لأنه إذا فرض أن ساكنهم عدو فهو من حملهم ودخل فيهم وقد فرضت عدوتهم فلا حاجة لأفراد بالذكر (قوله) والأفالوث موجود) أي في حق الأعداء أي ذوي المحلة أو القرينة

هو لوث وإن غاطهم غيرهم هو المعتدل لأن قرينة عدوتهم قاضية بنسبته إليهم من غير معارض قوى وبه فارق ما لو ساكنهم ميرهم فانه غير لوث لأن المساكنة أقوى من المخالفة فكانت النسبة إلى الكل مقارناً بقوله المراد بالغير على كلا القولين من لم تعلم صدقته للقتيل ولا كونه من أهله أي ولاعداؤه بينهما كما هو ظاهر والأفالوث موجود وجوده بقرها الذي ليس به

همار فولا مقام ولا جادة كثيرة الطرق فهو فيها ولو تفرق في محلاتين مثلا عين الولي احدا ما او كلهما وادعاهم وخرج بالصغيرة الكبيرة فلا
 لو ان وجد فيها قاتل فيما يظهر لان المراد بان اهل غير محصورين وعند عدم حصرهم لا يتحقق عدو انهم ظنوا وجود قاتل في مكان واحد
 منهم وادعى عليه حلف المدعى عليه فيفرق بين هؤلاء وتفرق الجميع الا بان اولئك علم قتل احدهم له قوت امارة اللوث فيهم بخلاف هؤلاء
 واصل ذلك ما في خبر الصعيدين ان بعض الانصار قتل بخبر روى صلح ليس باغير اليهود (٥١) وبعض اولياء القاتل فقال صلى الله
 عليه وسلم لا ولياته اتعقلون

وتستحقون دم صاحبكم
 او قاتلكم قالوا كيف
 تحلف ولم تشهد ولم نزال
 فبكم يهود فحسمين
 بينا قالوا كيف نأخذ بايمان
 قوم كفار فلفقه صلى الله
 عليه وسلم من عنده اى
 درة الفتنة وقولهم كيف
 استطاع ليان الحكمة في
 قبول ايمانهم مع كفرهم
 المؤيد لتكذيبهم ولم يبينها
 صلى الله عليه وسلم لهم
 اتكالا على وضوح الاسر
 فيها (او تفرق عنه جمع)
 ولو غير اعدائه في نحو داو
 او اذبحوا على الكمية
 او بشر ويشترط تصور
 اجتماعهم عليه والام
 تسمع دعواه ولم يجب
 لاحضارهم حتى يبين
 محصورين منهم ويدعى
 عليهم وحيت يمكن من
 القسامة كالو ثبت لو ان
 محصورين يخص بعضهم
 وشروط وجود او قتل ولو ان
 قتل والا فلا قسامة وكذا
 في سائر الصور واطال
 الاستوى في خلافه وعلى

أى القرب عمار (الخ) أى قل كان هناك ذلك اتنى اللوث فلا تسمع الدعوى به اءه عى (قوله ولو تفرق)
 عبارة المعنى والروى عن مشرحه ولو وجد بعض القاتل في محلة اعداءه او بعضه في اخرى لا اعداءه الاخرين
 ظنوا ان يمين احدا ما يدعى عليه ويقسم وله ان يدعى عليه ما يقسم ولو وجد قاتل بين يمينين وقيل بين
 ولم يعرف بينهما احدا ما اعداءه لم يجعل قربه من احدا ما لو اتلان العادة جرت بان يبعد القاتل
 القاتل عن فاته وينقله إلى بقعة اخرى دفعا للهمة عن نفسه اءه (قوله وخرج) إلى قوله فان عين في النهاية
 (قوله فيها) أى الكبيرة (قوله من اءه) انظر التمييز بين مع انها واقعة على القرية اءه سم (قوله غير
 محصورين (الخ) والمراد بالمحصورين من يهل عديم الاحاطة بهم اذ او قوا في صيد واحد بمجرد النظر
 وبغير المحصورين من بشر عدم كذلك اءه عى (قوله حلف المدعى عليه) أى على الاصل اءه سم (قوله
 ويفرق (الخ) جواب سؤال مفتوح قوله فان عين احدا منهم (الخ) (قوله بين هؤلاء) أى غير المحصورين
 هنا حيث لو عين محصورين منهم وادعى عليهم لم يمكن من القسامة (قوله الاى) أى أنفا في المتن (قوله
 علم قتل (الخ) من اين ذلك اءه سم ويقال المراد بالعلم الظن القوى كاعربه المعنى (قوله واصل ذلك)
 أى مشروعية القسامة (قوله قتل بخبر) قد يقال خبر قرية كبيرة اءه سم (قوله وبعض اولياء
 القاتل) عبارة النهاية و اخوة القاتل اءه (قوله او قاتلكم) شك من الراوى (قوله استطاع) أى سؤال وهو
 خبر وقولهم كيف (قوله ولم يبينها) أى الحكمة (قوله ولو غير اعدائه) أى قوله وعلى الاول في النهاية
 والمعنى (قوله في نحو داو (الخ) عبارة المعنى كان اذ دحوا على براو باب الكمية ثم قرا عن قاتل اءه (قوله
 لو اذ دحوا) عبارة النهاية او اذ دحوا على الكمية او بشر (قوله تصور اجتماعهم (الخ) أى ان يكونوا محصورين
 بحيث تصور اجتماعهم على القاتل معنى ونهاية (قوله ولم يجب) بناء المفعول من الاجابة (قوله وشروط (الخ)
 عبارة المعنى تنبيه لا يشترط في اللوث والقسامة ظهور دم ولا جرح اصلا ان القاتل يحصل
 بالحق وحصر البينة ونحوهما اذا ظهر اثره قام مقام الدم فلم يوجب اذ اصرافا لقسامة على الصحيح
 في الرخصة واصلها وان قال في الملمات ان المذهب المنصوص وقول الجمهور ثبت القسامة اءه (قوله
 في سائر الصور) أى التى يقسم فيها اءه عى (قوله واطال الاستوى (الخ) عبارة النهاية خلافا للاستوى
 اءه (قوله وعلى الاول) أى قول الشيخين المعتمد (بموجدة) الى قوله وقيد الماوردى في
 النهاية الا فوله لكن كان الى المتن (قوله لكن يتكاف) أى ان يقال المراد بالتقاتل شروعه فيه ولا يلزم
 منه الاتهام اءه عى (قوله لا ياتى قولهم الا (الخ) أى لا فوله انتال اءه رشيدى (قوله بتفرق الجميع)
 أى المار أنفا (قول المتن عن قاتل) أى من احد ما طرى كاقاله بعض المتأخرين اءه معنى (قوله بان وصل
 سلاح احدهما (الخ) شامل لراسه البندى والمدعى (قول المتن فلو ان حق الصف (الخ) سواء وجد بين
 الصفيين او فى صف نفسه او فى صف خصه اءه معنى (قوله ان ضمنوا) عبارة المعنى ان كان كل منهما
 يلزمه ضمان ما تلفه على الاخر كما قاله الفاروق اءه (قوله لا كاهل عدل مع بقاء) أى وعكسه لما ياتى في

(قوله من اءه) انظر التمييز بين مع انها واقعة على القرية (قوله غير محصورين) هل المراد المحصر
 المذكور في نحو التكاح (قوله حلف المدعى عليه) على الاصل (قوله علم) من اين ذلك (قوله قتل بخبر)

الاول قول الدارمى لو اضافة اعداءه وخرج من عندهم ومات قبل ترده كان لو اتلان الظاهر انهم مضمون ضيف لما قررناه لا بد من وجود اذن
 فعل ومن ثم لو ترمى مثلا اتجمه ما قاله الدارمى (ولو قتال) بموجدة قبل الام (حقان) لتالو ويصح بوقية لكن يتكاف اذ مع القاتل بالفوقية
 لا ياتى قولهم الا (الخ) هذا ضبط شيخنا عابره بالفوقية وحذف الا وما بعدهما لكن كان ينبغي له ذكر مستقلا الا ان يقال انه
 استثنى عنه بتفرق الجميع لان اهل صفه جمع تفرقوا عنه فكان لو اتا حقهم فقط (وانكسروا) عن قاتل فان النعم قتال ولو بان
 وصل سلاح احدهما لاخر (فلو ان حق الصف الاخر) ان ضمنوا لا كاهل عدل مع بقاء لان الظاهر ان اهل سنة لا يقتلن (ولو ان)

يصل السلاح (فلوث في حق صفه) لان الظاهر حيث أنهم الذين قتلوه من اللوث إشاعة قتل فلان له قوله له أمرته بسحري واستمر تاله حتى ماتت بورقة من بحر كيدته بنحو سيف أو من سلاح أو نحو قوله بطلخ بدم مالم يكن ثم نحو سجع أو رجل آخر أو ترشيد م أو أثر قدم في غير جعبة ذي السلاح أو يفلو كان هناك (٥٢) رجل آخر يعني انه لوث في حقها مالم يكن المطنخ بالدم عدوه وحده في حقته فقط وظاهر

كلامهم مهاته لا أثر لوجود رجل عنده سلاح معه ولا تطلع وإن كان به أثر قتل وذاك عدوه وحيث فيشكل بفرق الجميع عنه إلا أن يفرق بأن التفرق عنه يقتضي وجود تأييد منهم فيه غالباً فكان قرينة ومن ثم لم يفرقوا فيه بين اصدقائه وأعدائه ووجد وجود هذا عنده لا قرينة فيه ووجود العداوة من غير انضمام قرينة إليها لا نظر اليه (وشهادة العدل) الواحد أي اخباره ولو قبل الدعوى بأن فلان قتله (لوث) لاقادته غلبة ظن الصدق وقيدته الماوردى بالعدل الموجب للثبوت في غيره يحلف معه ميمناً واحدة ويستحق المال وفيه نظر بل الأوجه ما اقتضاه إطلاقهم الاتي ان البمين التي مع الشاهد الواحد محسوس وكلام البليقي الاتي صريح في ذلك وشهادته بان أحد مدين قتل لوث في حقها كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله فله أن يدعى عليها وله ان يعين أحدها يدعى عليه مع كونها لم يفرع إلا الثاني وعبر غيره

كلام المصنف من أن الباغي لا يضمن ما تلغى في القتال على العادل على الرجحان ع (قوله لان الظاهر الخ) لتليل للثبوت (قوله يصل السلاح) عبارة المغني والنهاية بان لا يمتنع قاتل ولا وصل سلاح أحدهما الآخر (اه) قوله ومن اللوث إشاعة الخ لا قول المجرور جرح حتى فلان أو قتل أو أدى عده أو نحوه فليس بلوث لأنه مدع فلا يعتمد قوله ولو قد يكون بينه وبينه عداوة فيقتصد اهلا كاسى ومضى قال ع وش مثلاً ذلك الماوردى الوارث في حقها من فلان قاتل مورثه ولو باخبار معصوم فلا يجوز له الانضمام على الحلف اعتياداً على ذلك بمجرد مو معلوم بالاولى عدم جواز قتله فمضاه صالطه بخفية لا يمتنع بقتله بل ولا يمتنع به بتقدير محموق في المعصوم في المأمور ان لا يضبط ما رآه في حقها (اه) قوله له إشاعة قتل فلان له أي على السنة الخاصة والعام نهاية معنى (قوله) وقوله له أمرته بسحري أي وإن عرف من عنده معرفته بذلك مؤاخذه له باقراره مع احتمال أن علم ذلك لو لم يطلع عليه اه ع (قوله واستمر تاله الخ) الظاهر ان هذا ليس من مقول القول فليراجع اه رشيدى (قوله) ورؤية الخ أي من يمد معنى وروس (قوله عنده) كان الاولى تقديمه على قوله من بحر الخ ليظهر اعتباره في المعطوف ايضا عبارة المغني أو رؤى في موضع رجل من بعد بحر كيدته كضارب بسيف أو وجد عنده رجل سلاحه بطلخ بدم أو على ثوبه أو بدنه أثره مالم تكن قرينة تعارضه كان وجد بقره سجع أو رجل آخر مولى ظهريه أو غير مولى كما في الانوار اه (قوله مالم يكن الخ) راجع إلى قوله ورؤية الخ كما هو ظاهر اه رشيدى وظاهر صريح الروض والمغني انه راجع الى قوله أو من سلاحه الخ (قوله ثم) أي يقرب القتل ورض معنى (قوله نحو سجع أو رجل آخر الخ) أي فلو وجد بقره سجع أو رجل آخر فليس بلوث في حقته أن لم تدل قرينة على انه لوث في حقته كان وجده بجرأحات لا يكون مثلهما من غيره عز وجل ثم اه روض مع شرحه (قوله أو رجل آخر) لم يعتبروا فيه أي الرجل الآخر أن يكون معه سلاح مع أن الاثر الذي بالقتيل قد لا يتصور وجوده من غير سلاح اه سم وما رافقا عن الروض وشرحه صريح في اعتبار ما ذكره ولعلم راجعنا (قوله في غير جعبة ذي السلاح) راجع لفرش وما بعده اه رشيدى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية والأقرب كما هو ظاهر كلامهم الخ (قوله) وإن كان به أي بالقتيل وقوله وذلك أي الرجل الذي وجد عنده بلا سلاح ولا تطلع (قوله أي اخباره الخ) عبارة الاسنى والمغني وتعمير المصنف بالشهادة يوه انه يعين لفظاً وانه لا يشترط البيان وليس كذلك بل يكفي الاخبار وهو ظاهر ويشترط البيان فتدبر ما ليس بلوث لوثاً ذكره في المطلب (قول المتن لوث) أي حيث لم تتوفر فيه شروط الشهادة كان ادى بغير لفظاً فلا ينافى ما يأتي من ان الحق ثبت بالشاهد واليمين وإن ذلك ليس بلوث اه ع (قوله لاقادته) أي اخبار العدل (قوله) وقيدته الماوردى الخ لم يتعرض النهاية لتفصيل الماوردى بالكية اه سيد عمر على كلامه في شرح لوظهر لوث الخ صريح في عدم التيقيد وقال الشارح وخذنا للمغني عبارة تنبيه انما يكون شهادة العدل لوثاً في القتل الممدد الموجب لقتصاص فان كان خطأ أو شبهه لم يكن لوثاً بل يحلف معه ميمناً واحل فويستحق المال كما صرح به الماوردى وإن كان عدداً لا يوجب قصاصاً كقتل المسلم الذي حكمه حكم قتل الخطأ فاصل المال لا يفتته اه (قوله يحلف) أي الولي (قوله وشهادته) إلى قوله مع كونها الخ في النهاية الاقوله كذا قاله مفرع عليه شيخنا قوله والى المتن في المغني الامام وقوله مع كونها الخ بخلاف قوله (قوله فله) أي الولي (قوله لا الثاني) أي قوله وله ان يعين أحدهما الخ (قوله) وعبر غيره (أي غير شيخ الاسلام

كلامهم مهاته لا أثر لوجود رجل عنده سلاح معه ولا تطلع وإن كان به أثر قتل وذاك عدوه وحيث فيشكل بفرق الجميع عنه إلا أن يفرق بأن التفرق عنه يقتضي وجود تأييد منهم فيه غالباً فكان قرينة ومن ثم لم يفرقوا فيه بين اصدقائه وأعدائه ووجد وجود هذا عنده لا قرينة فيه ووجود العداوة من غير انضمام قرينة إليها لا نظر اليه (وشهادة العدل) الواحد أي اخباره ولو قبل الدعوى بأن فلان قتله (لوث) لاقادته غلبة ظن الصدق وقيدته الماوردى بالعدل الموجب للثبوت في غيره يحلف معه ميمناً واحدة ويستحق المال وفيه نظر بل الأوجه ما اقتضاه إطلاقهم الاتي ان البمين التي مع الشاهد الواحد محسوس وكلام البليقي الاتي صريح في ذلك وشهادته بان أحد مدين قتل لوث في حقها كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله فله أن يدعى عليها وله ان يعين أحدها يدعى عليه مع كونها لم يفرع إلا الثاني وعبر غيره

يقسم بدل يدعى ولا يخالف لأن من ذكر الدعوى ذكر الوسيعة ومن ذكر الاقسام ذكر الغاية وقد يستشكل الاقسام عليها بأنه غير مطابق للشهادة اذا مفادها قتل أحدهما ههما لا كليهما إلا أن يجب أن هذا الابهام لما قوى الفطن في حق كل على انفراد أنه تأمل كان سبباً للاقسام عليها العام المحي

(قوله)

بـخلاف قوله قتل احد هذين لتعدد الاولى هنا مجال تشبيه ولا لكونه لو تافى حق كل ومن ثم لو اُعيد الاولى كان لو تافى الاول (وكذا صيد ونساء) يعني اخبار اثنين فكثر ان ملائحته لان ذلك يند غلبة الظن ايضا لان الفرض عدالتهم (وقبل يشترط تفرقهم) لاحتمال التواطؤ ورد بان احتماله كاحتمال الكذب في اخبار العدل (وقول فسفة وصبيان وكفار) ولو غير ذميين فيما يظهر ثلاثة فاكثروا وقاروا اولئك بان عدالة الرواية فيهم جارة (لو تافى في الاصح) لان اجتماعهم على ذلك يؤكد ظنه (٥٣) (و) لو تافى مسقطات منها (لو ظهر لو تافى في قتل) (فقال احدا بنية مثلا

(قوله بخلاف قوله) أى الشاهد (قوله أحد هذين) مفعول قتل (قوله تشبيه) أى القاتل (قوله كالأول) هو شهادة العدل بان احد هذين قتله (قوله يعني اخبار اثنين الخ) وفي الوجهان القياس ان قول واحد منهم لو توافى جري عليه الحادى الصغير فقال قول رابو وجزم به في الاو اورو هو المتعمد بنية ومضى وزادى (قوله ثلاثة كثر) يقتضى عدم الاكتفاء بثنين كافى الباب وقال ابن عبد الحق يكفى بثنين وهو الاثر لحصول الظن باخبارهما اه حش (قوله منها لو ظهر لو تافى الخ) عبارة المغنى ذكر منها ثلاثة امور الاول تكاذب الورثة كاذر ذلك قوله ولو ظهر الخ (قوله في قتل) الى قوله وجباف في المغنى والى قوله وما تقرر اندفع في النهاية الا قوله فلا يحلف المستحق وقوله واعترض الى فلن لم يكذب (قوله صريحا) سبكر معتزله (قوله فلا يحلف المستحق) وله تحليف من عينه على الاصل اه اسنى (قوله كذلك) اى صريحا (قوله خطأ وشبه عمد) انظر لم يقيد به اه رشيدى عبارة حش يبنى او عمدا اه (قوله واعترض الخ) اقرب المغنى (قوله بامر) اى فى شرح وشهادة العدل لو ت (قوله فلن لم يكذب) اى للورثة الذى لم يكذب العدل (قوله ويستحق) اى المقسم نصف الدية اه حش (قوله المتن في قول لا) قال البلقين على الخلاف فى المدين لاف اهل حمله ونحوه ثبت في حقهم لو تافى في احد الورثين واحد منهم وكذبه الاخر وعين غيره ولم يكذب به اخوه فيا قاله فلا يطل حق الذى كذب من الذى عينه قطعا لبقاء اصل اللوث وانخرامه لانما هو في ذلك المدين الذى تكاذب فيه اه معنى (قوله من غير تعرض) اى صريحا (قوله اقسام كل الحسنين الخ) عبارة الروص مع شرحه وإذا تكاذب الورثان في متهمين وعين كل منهما غير من يراه الاخر اه القاتل بكل اللوث فلا يحلف المدعى ولكل من الورثين تحليف من عينه على الاصل من ان البين في جانب المدعى عليه اه وهذه كاترى مخالفة لما قاله الشارح ولعل هذا عدل النهاية عن قول الشارح على من عينه على العمل ما عينه وقال حش قوله على ما عينه اى من عمد او خطأ او شبه عمد اه (قوله لاحتمال ان مبهم الخ) عبارة غيره اذ لا تكاذب منهما لاحتمال الخ (قوله المتن وله) اى كل منهما ربع الدية ولو رجع كل منهما بعد ان قسم على من عينه وقال بانى ان الذى اهتمت هو الذى عينه اى فلكل ان يقسم على من عينه الاخر واخذ ربع الدية وله يدف كل منهما فى المرة الثانية حسين ميا او صفها بخلاف ويؤخذ ما سياتى ترجيع الثاني ولو قال كل منهما يدما ذكر المجهول غير من عينه اى رد كل منهما ما اخذه لتكاذبهما لكل منهما تحليف من عينه ولو قال احدهما قتله زيد وعمرو وقال الاخر بل يريد وحده افسى على زيد لانما عليه وطالباه بالعفو ولا يقسم الاول على عمرو لان اخاه كذب به اشركوه الاول تحليف عمرو ولها بطلت فيه القساماتى تحليف زيد فيه معنى وروص مع شرحه (قوله لا اعترافه) اى قوله ويؤخذ منه فى المغنى (قوله وحصة) اى كل منهما (قوله منه) اى من النصف اه حش (قوله المتن فقال) اى قبل ان يقسم المدعى اه معنى (قوله او كنت غائبا الخ) ودعى وجود الجسد او المرض يوم القتل كدعوى الغيبة اه اسنى (قوله على راسه) اى واقف على راسه (قوله فعل المدعى عدلان) بان اقام كل بية تقدم بينة الغيبة لزيادة عملها كفى فى التذويب قال فى

قد لا يتصور وجوده من غير سلاح

وغيره ولو عين كل غير معين الاخر من غير تعرض لتكذيب صاحبه اقسام كل الحسنين على من عينه واخذ حصته (ولو قال احدهما) وقد ظهر اللوث (قتله زيد ومجهول) عندى (وقال الاخر) قتله (عمرو وعميل) عندى لم يطل اللوث بذلك وحيث (حلف كل) بحسين (على من عينه) لاحتمال ان مبهم كل هو معين الاخر (وله ربع الدية) لا اعترافه بان واجب معينه النصف (ولو أنكر المدعى عليه اللوث فى حقه فقال لم اكن مع المتفرقين عنه) اى القتل او كنت غائبا عند القتل او لست الذى روى معه سكنى مطلق على راسه او نحو ذلك بامر (صدق بيته) لان الاصل عدم حضوره وبراءة قومه فعلى المدعى عدلان بالامارة الى ادعائهما فلم يوجد

قتل (فقال احدا بنية مثلا قتله فلان وكذبه) الاين (الاخر) صريحا (بطل اللوث) فلا يحلف المستحق لانصرام ظن الصدق بالتكذيب الدال على انه لم يقتله لان جلبة الوراث التشنى ففيه اقوى من إثبات الاخر بخلاف ما اذا لم يكذب به كذلك بان صدقه او سكت او قال لا اعلم انه قتله وبحث البلقين انه لو شهد عدل بعد دعوى احدهما خطأ وشبه عمد لم يطل اللوث بتكذيب الاخر قطعا واعترض بما مر ان شهادة العدل انما تكون لو تافى قتل العمد ويجب بان هذا التقيد ضعيف كما مر بان مراده لم يطل شهادته بتكذيب الاخر فلن لم يكذب ان يحلف معه حسين ويستحق (وفى قول لا) يطل كسائر الدعاوى ويجب عنه به من الجلبة هنا (وقيل لا يطل بتكذيب فاسق ويرده بامر إذ الجلبة لا فرق فيها بين الفاسق

الحمد على قيامه بالثبوت وقيل أصل الدعوى (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخطا) كان أخيراً عدل بأصله بعد دعوى مفصلة (فللقسامة في الأصح) لالتجاسيد (ع ٥) لا تقيدها بالثبوت ولا حاشا له ولا حاشا له لغيره الخلف مع شاهده لا يملك طاعته واه واما تقرير

اندفع قول غير واحد
تصور هذا الخلاف بشكل
فان الدعوى لا تسمع الا
مفصلة ومن لم يجاب عنه
الرافى بان صورته ان
يدعى الولي ويحصل ثم يظهر
الامارة في اصل القتل دون
صفته وساق شارح قول
الرافى وهذا يدل على ان
القسامة على قتل موصوف
تستدعي ظهور اللوث في
قتل موصوف وقد يفهم
من إطلاق الاصحاب انه اذا
ظهر اللوث في اصل القتل
كفى في تمكن الولي من القسامة
على القتل الموصوف وليس
يبعد إذ لو ثبت اللوث في
حق جميع جازله الدعوى على
بعضهم واقسم فكانا يعتبر
ظهور اللوث فيما يرجع إلى
الانفراد والأكثر لا
يتبرر في صفى العدد والخطا
ثم تأيد البلقين له وقوله ففى
ظهر لوث وفصل الولي
سمعت الدعوى واقسم بلا
خلاف ومق لم يفصل لم
تسمع على الأصح ثم قال
ومن هذا يعلم ان قول المصنف
فلا قسامة في الأصح غير
مستقيم اه وليس في محله
لان المتعمد كلام الاصحاب
لما وقع له اللوث المحمول على
وقوع دعوى مفصلة ويفرق
بين الانفراد والشركة
والعمد وحده بان الاول
لا يقتضى جهلا في المدعى

الروضة كاصحابها عند انفاها على حضوره من قبل ولم يبين الحكم عند عدم الاتفاق وسلكه التصارض
مقنواً (قوله) خلف على المدعى عليه) أى تخسين يمينه على ما قاله بعضهم وبينوا واحدة على ما اعتدوه
الزيادة كذا يهاش وقيل في الدرس عن الزيادة انها تحسون وعن العباب لا كشاف يمين واحدة وهو
الأقرب لان يمينه ليست على قتل ولا على جرحه بل على عدم الحضور مثلاً لان استلزام ذلك سقوط الدم اه
عش وقوله على ما قاله بعضهم وله الشارح كاتقدم في شرح وشهادة المدلل لوث وتقل البجيرى عن
الشورى مثل ما استقر به عش من الاكشاف يمين واحدة وعن سم ما يؤيده (قول المتن وخطا) اى
وشبهه اه معنى (قوله) بأصله) اى بمطلق قتل (قوله) لالتجاسيد) اى لان القسامة حين ظهور اللوث
بمطلق القتل عبارة للمعنى لان مطلق القتل لا يفيد مطالبة القتال بل لا بد من ثبوت الدم ولا مطالبة المائدة
بل لا بد ان يثبت كونه خطأ او شبهه اه (قوله) منه) اى من التعليل (قوله) لانه) اى شاهده (قوله)
وبما تقرر) اى من قوله كان اخبر الى المتن (قوله) تصو وهذا الخلاف) الى قوله ومن ثم مقول القول
(قوله) ومن ثم) اى من اجل اندفاعه بما تقرر لا تسمع الخ (قوله) عنه) اى الاشكال (قوله) بان صورته)
اى الخلاف (قوله) دون صفته) اى من عمد وغيره (قوله) وساق شارح الخ) كلام مستأنف (قوله) وهذا
يدل) الى قوله ثم تأيد الخ مقول الرافى كرى وسيدى اى واسم الاشارة راجع إلى تصحيح عدم
القسامة فدعوى منفعة مع ظهور اللوث في اصل القتل دون صفته (قوله) تستدعي ظهور اللوث الخ)
اى ولا يكتفى بظهوره في اصل القتل (قوله) وقد يفهم الخ) الى المتن في النهاية عار ثم دعوى ان المفهوم من
إطلاق الاصحاب الخ غير مسلمة لان المتعمد الخ (قوله) وقد يفهم الخ) هذه جملة خالية من فاعل بدل (قوله)
جازله) اى الولي (قوله) ثم تأيد البلقين الخ) عطف على قول الرافى اه كرى (قوله) له) اى قول
الرافى وليس يعمد وقوله ففى الخ عطف تفسير على تأيد الخ وقوله ثم قال اى ذلك الشرح وقوله
ومن هذا يعلم ان تأيد البلقين بقوله ففى ظهر الخ اه كرى ويظهر ان اسم الاشارة راجع إلى كل من قول
الرافى وقول البلقين (قوله) انتهى) اى ماساغة الشارح اه كرى (قوله) وليس الخ) اى ما ذكر من
قول الرافى وقد يفهم الخ وتأيد البلقين له بما ذكره من قول الشارح المذكور ومن هذا يعلم الخ (قوله) لان
المتعمد كلام الاصحاب الخ) قد يعارض كون هذا كلام المصنف قول الرافى وقد يفهم من إطلاق
الاصحاب الخ فيقال اه سم (قوله) المحمول) صفة المتن (قوله) ويفرق الخ) جواب عن قول الرافى فكانا
يعتبر الخ (قوله) بخلاف هذا) اى فانه يقتضى جهلا في المدعى به وسباق ان الواجب بالقسامة الدية ولو في
العمدان اراد ان هذا يقتضى الجهل باعتبار ان الدية في المعدل المقسم عليه وغيره على المعلقة فيبد قسم
ان هذا جهل في المدعى به يتوجه ان نظيره ثابت في الاول إذ الدية في الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه
وعلى شركاءه ان اراد باقتضاء الجبل شيئا اخر فليصور اه سم (قول المتن في طرف) اى في قطعه ولو بلغ
دية تقسم اه معنى (قوله) وجرح) اى قوله واهم في المعنى لا قوله لكنها الى المتن والى قوله وانما استؤقت
في النهاية لا قوله بل جاء الى وثقة جانب (قوله) ولحمة النفس) عبارة للمعنى لان النص ورد في النفس
لحمتها اه (قول المتن الا في عبد) استثناء من عدم القسامة في المال اه معنى (قوله) ولو مدبر الخ) هو

(قوله) لان المتعمد كلام الاصحاب المواقف له المتن قد يعارض كون هذا كلام الاصحاب قول الرافى وقد
يفهم من إطلاق الاصحاب الخ فيقال (قوله) بخلاف) اى فانه يقتضى جهلا في الدعوى به وسباق ان الواجب
بالقسامة الدية ولو في المعددان اراد ان هذا يقتضى الجهل باعتبار ان الدية في المعدل المقسم عليه وغيره
على المعلقة فيبعد تسليم ان هذه جهل في المدعى به فيوجه ان نظيره ثابت في الاول ان الدية في
الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه على شركاءه ان اراد باقتضاء الجبل شيئا اخر فليصور (قوله)

به بخلاف هذا (ولا يقسم في طرف) وجرح (واتلاف مال) وقواقع النص ولحمة النفس فيصدق المدعى
بمينه ولو مع اللوث لكنها في الاولين تكون تخسين (الافى عبد) ولو مدبر أو مكاتب أو أمه له (في الاظهر) فاذا قتل عبداً وجنحت

أقسم فيه بناء على الاصح أن قيمته تحملا المأفلة (وهي) أي القسامة (أي بحلف المدعي) غالباً (هـ) ابتداء (على قتل أدهم) ولو لنحو امرأة

وكافر وجنين لأن منعه
تيمية الحياة في منى قتله
(تحسين بيننا) الخبر السابق
في قصة خبر وهو مخصص
لعموم خبر البينة على المدعي
واليمين على المدعي عليه بل
جاء هذا الاستثناء مصرحاً
به في خبر لكن في إسناده لين
وقوله جانب المدعي بالوث
وأهم قوله على قتل أدهم
أنه لا قسامة في قتل الملعوف
لأن الحلف على حياته كإس
قاراده سهو وأنه يجب
التعرض في كل عين إلى عين
المدعي عليه بالأشارة إن
حضر وإلا فيذكر اسمه
ونسبه وإلى ما يجب يأنه في
الدعوى وهو المتمدن لوجه
الحلف إلى الصيغة التي حلفه
الحاكم عليها أما الإجمال
فيجب في كل عين أختافاً فلا
يكتفي تكرير والله تحسين
مرة ثم يقول لقد قتله أما
حلف المدعي عليه ابتداء
أو لتكول المدعي أو حلف
المدعي لتكول المدعي عليه
أو الحلف على غير القتل فلا
يسمى قسامة قمر في العمان
بعض ما يتعلق بتخليط
اليمين ويأتي في الدعاوى
بقيته وكان حكمه الحسين
أن الأديمة مقومة بالف دينار
غالباً ومن ثم أوجبها القديم
كأمر والقصد من تعدد
الإيمان التخليط وهو إنما
يكون في عشرين ديناراً
فأقتضى الاحتياط لنفس
أن يقال لكل عشرين يمين
منفردة عما يقتضيه التخليط

غاية في جريان الخلاف أم رشيدى (قوله أقسم) أي السيد وبعد الإقسام أن اتفقا على قدر القيمة
أو ثبت بينة فذكر اللفظ تصديق الجاني يميناً وإن كان الترم على المأفلة لأن القيمة يجب عليه أولاً ثم
يتحمل المأفلة فوجوبها عليهم فرع وجوبها عليه أم عرش (قوله بناء على الاصح) والثاني لا قسامة
فيه بناء على أن بدله لا يتحمل المأفلة فهو ملحق بالباقي أم معنى (قوله غالباً) احتراز عن محو مسألة المستولدة
اللائية فإن الحالف فيها غير المدعي أم سيدمر أي قبيل الفصل الآتي (قوله ابتداء) احتراز عن
قوله الآتي أو حلف المدعي لتكول المدعي عليه أم سم (قول المتن على قتل أدهم) أي مع وجود الوث
أم معنى (قوله وجنين) أي عوبد للممراته يقسم في دعوى قتله أم عرش (قوله) لأن منعه تيمية للحياة
الخ) والجنين قد حصل قتله حقيقة أم سم (قوله وهو مخصص الخ) وذلك لأنه طلب اليمين من ورثة
القتيل ابتداء وما أكتفى به من المدعي عليه إلا بعد تكول المدعي أم عرش (قوله على المدعي عليه) عبارة
الهائية على من أنكره أو لم يلها روايتان (قوله هذا الاستثناء) أي استثناء القسامة عن ذلك الخبر
أم معنى (قوله لين) أي حلف (قوله أنه لا قسامة) أي بل إنما يحلف الولي يميناً واحدة فقط ووجه
إبراده أنه لو لم يدع القتل صريحاً لكان لازم لدعواه أم عرش (قوله أنه لا قسامة في قتل الملعوف) خلافاً
للخبرين عبارته وأورد عليه قد الملعوف أنه لا يقسم فيه مع أنه لا يتحقق في حالة القتل حياة مستقرة واجب
بان المراد تحقق الحياة المستقرة في الجلة وقد تحققت قبل ذلك أم (قوله لأن الحلف على حياته) لعل
حق العبارة المدعي به فيه الحياة لا القتل أم سم (قوله فأبراده) على منع المتن (قوله سهو) كان المورد
نظر إلى المعنى فإن الولي مدعى في المعنى أن القاد قتله بقدره لا أن كان حياً فلا يلزم السهو وإنما يجب بان المدعي
بفي الظاهر الحياة أم سم (قوله وأنه الخ) عطف على أنه لا قسامة الخ (قوله إلى عين المدعي عليه) أي
واحد كان أو أكثر فلو ادعى على عشرة مثلاً ذكر في كل عين أنهم قتلوا مورثه أم عرش (قوله فيذكر
اسمه ونسبه) أي أو غيرهما كقبيلته وحرته ولقبه أم معنى (قوله وإلى ما يجب يأنه) أي من عهد
أو شبه عذر دوى وعش (قوله وهو المتمدن) وفاقاً للفتاوى وخلافاً للفتن عبارته وهل يشترط أن
يقول في اليمين قتله وحده أو مع زيد وعبد أو خطأ أو شبه عذر ولا وجهان أو جميعهما الثاني بل هو مستحب
(قوله لتوجه الحلف الخ) في تقريبه نظر (قوله أما الإجمال الخ) محترز ما يجب يأنه مفصلاً من عذر
خطأ أو غيرهما أم عرش (قوله أما حلف المدعي عليه) محترز قول المتن المدعي (قوله ابتداء) أي حيث
لا وثوقه أو لتكول المدعي أي مع الوث أم معنى (قوله أو حلف المدعي الخ) أي وجدوث أو لا (قوله
أو الحلف على غير القتل) محترز قول المتن على قتل قال عرش اقتضاه على ما ذكر يقتضى أن اليمين مع
الشاهد تسمى قسامة ويوجه بانها حلف على قتل أدهم أم (قوله على غير القتل) أي من الطرف والجرح
وإتلاف مال غير الرقيق (قوله فلا يسمى الخ) كل من الثلاثة (قوله ويأتي في الدعاوى الخ) أي يأتي جميعه
هنا أم عرش (قوله غالباً) احتراز عن دية المرأة فإنها على النصف من ذلك وعن دية الكافر فإنها على
الثالث من ذلك أو أقل والحاصل أن الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا يلزم أطرافها (قوله لكل عشرين) أي
من ألف دينار أم عرش (قوله عما يقتضيه التخليط) متعلق بمنفردة أي يمين منفردة عن الأسيما التي يقتضها
التخليط وهي التي مرت في العمان أم كرى ويظهر أن مراد الشرح من الانفرد عما ذكر الزيادة عليه

غالباً) خرج بين الردياتية (قوله أيضاً غالباً) إشارة إلى أنه قد يكون الحالف غير المدعي كالأوصى
لمستولده بقيمة عذقتل وماتكوث ومات السيد فلهما الدعوى وليس لما أن تقسم وإنما يقسم الوارث
كأين ذلك في المبسوطات كالروض وشرحه ثم رأيت الشارح ذكر ذلك قبيل الفصل (قوله لأن منعه تيمية
للحياة كما في معنى قتله) أي الجنين وقد حصل قتله حقيقة (قوله لأن الحلف على حياته الخ) لعل حق العبارة
المدعي به فيه الحياة لا القتل (قوله فأبراده) كان المورد نظر إلى المعنى فإن الولي مدعى في المعنى أن أضاف
قتله بعده لا أن كان حياً فلا يلزم السهو وإنما يجب بان المدعي به في الظاهر الحياة

(ولا يشترط والائتاه) أي الايمان (على المذهب) بأصول المذهب ودفع خيرية ما كاشهاده بخلاف اللعان لأنه احتيط لها أكثر لما يشترط عليه من القوة بالدينية واختلال النسب (٥٦) وشيوع الفاحشة وهلك المرض (فلو تلها جنون أو غم) أو عزل قاض أو عاذه بخلاف

أعاده غيره (نبي) إذا تفاق ولم يلزمه الاستئناف لما تقرر وإنما استوفت لتولي قاض ثان لا تها على الاثبات فهي بمنزلة حجة ثامة وجد بعضها عند الاول بخلاف ايمان المدعى عليه (ولو مات) الولي للمقسم في أثناء الايمان (لغير نوارته) بل يستأنف (على الصحيح) لانها كسيرة واحدة فإذا بطل بعضها بطل كلها بخلاف موته بعد اقامة شاهد لانه مستقل فلورثته هم آخر اليه وموت المدعى عليه فينبى وارثه لما مر (ولو كان للقتيل ورثت) من الحسنون عليهم (بحسب الارث) غالباً لانهم يتقسمون ماوجب بها بحسب ارثهم فوجب كونها كذلك وتحلفون السابق في قصة خير انما وقع خطاباً بالخير وان عمه تجمل في الخطاب والا فالمراد اخره فقط يخرج غالباً زوجة مثلاً ويبت المال فانها تحلف الحسين مع انهما لا تأخذ الا ربعاً كما لو نكل بعض الورثة أو أبا وزوجة وبنت تحلف الزوج عشرة والبنات الباقي توزيعاً على ساهبها فقط

بالتعدد كابقده كلام المتفق وسياق التشرع (قول المتن ولا يشترط والائتاه) فلو حلفه القاضي بخسين بينا في خسين يرمي ما صح معنى ونهاية أي فتلها ما زاد عليها وان طال ما بينهما عش (قوله أي الايمان) إلى قول المتن والمذهب في المتن (لا قوله وتحلفون إلى وخرج وقوله وإلّا لم يكن كف إلى ولو مات) (قوله أو عزل قاض) واعادته أي بانه على ان الحاكم يحكم بملءه أي متى (قوله لا تقرر) أي من قوله لحصول المصداق عبارة المتن اما على عدم اشتراط الموالاة فظاهر واما على اشتراطها فليقام العذر اهـ (قوله لانها) أي ايمان المدعى (قوله بخلاف ايمان المدعى عليه) عبارة الاسنى والمغنى وخرج بالمدعى المدعى عليه فله البتة فيها لو تحلف ايمانه عزل القاضى او موته ثم بولي غيره والفرق ان بينه لثني فتشدد بنفسه او بين المدعى للاثبات فتوقف على حكم القاضي والقاضى الثاني لا يحكم بحجة اقيمت عند الاول اهـ (قوله الولي المقسم) إلى قول المتن وجوب بالقسامة في النهاية (قوله الولي) أي ولي الدم وهو المستحق اهـ عش (قوله في أثناء الايمان) اما إذا تمت ايمانه قبل موته ولا يستأنف وارثه بل يحكمه كالأول اقام بينهم مات اهـ معنى (قوله فإذا بطل بعضها بطل كلها) عبارة المغنى وشيخ الاسلام ولا يجوز أن يستحق أحد شيئاً من غيره اهـ ويرد عليها مسألة المستولدة الآية (قوله لانه مستقل) يعني ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد مستقلة بدليل انما هذا انضمت اليه بالباقه يحكم بهما بخلاف ايمان القسامة لاستقلال بعضها بدليل انه لو انضم إليه شهادة شاهد لا يحكم بهما اسنى ومعنى (قوله وموت المدعى عليه) أي وبخلاف وموت المدعى عليه في أثناء ايمانه اهـ كردى (قوله لما مر) أي من قوله وانما استوفت الخ اهـ عش (قوله غالباً) سيذكر خبره (قوله ماوجب الخ) وهو المال اهـ عش (قوله كالو نكل بعض الورثة أو أبا) أي يحلف الباقي والحاضر بخسين (قوله وزوجة وبنت) يحلف على قوله زوجة الخ اهـ كردى (قوله تحلف الزوجة الخ) هذا واضح اذا انقسم بيت المال وفيه فرض الكلام بدليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ اما إذا لم ينقسم فظاهر انه رد الباقي على البنت فقط اذ لا رد على الزوجة تقسم الايمان على حصة الزوجة وهو الثلث وحصة البنت وهو الباقي فيخس الزوجة سبعة ايمان بجبر المنكر إذ بمن الحسين ستة ورابع يخص البنت اربعة واربعون كذلك إذ الباقي وهو سبعة اثمان الحسين ثلاثة واربعون وثلاثة ارباع عين فيكل وقس على ذلك فظاهر اهـ سم وفي الجبري عن الشورى عن الطلوى ومثله قول عشرة أي ولو حلفت بحسب الارث وهو الثلث حلفت سبعة اهـ سم (قوله وهي خمسة من ثمانية) فان المسئلة من ثمانية للزوجة الثلث واحد وثلث النصف اربعة فجميع ما له خمسة فتكون الايمان بينهما اعماسم وعش (قوله يمين من معه) وهو الزوجة في المثال الاول لو حدها مع البنت في الثاني اهـ عش (قوله لا ينصب) بينا المقول (قوله مدع عليه) أي من يدعى على التهم بالقتل اهـ رشيدى (قوله فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لان حصته ثلاثة من عشر قوه هي خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من الاثنين وهو ما ذكره حصة الاختين للاب وخمس والاختين (قوله بخلاف ايمان) أي قضيا البناوان عزل القاضي وولى غيره لانها لثني فتشدد بنفسه ايمان المدعى للاثبات فتوقف على حكم القاضي (قوله تحلف الزوجة عشرة الخ) هذا واضح ان انقسم بيت المال وفيه فرض الكلام بدليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ اما إذا لم ينقسم فظاهر انه رد الباقي على البنت فقط اذ لا رد على الزوجة تقسم الايمان على حصة الزوجة وهو الثلث وحصة البنت وهو الباقي فيخس الزوجة سبعة اثمان بجبر المنكر إذ بمن الحسين ستة اثمان ورابع وثلث اربعة واربعون كذلك إذ الباقي ثلاثة واربعون يميناً وثلاثة ارباع يمين وهي سبعة اثمان الاثنين وقس على ذلك فظاهر (أيضا تحلف الزوجة عشرة) أي ولو حلفت بحسب الارث وهو الثلث حلفت اقله أي سبعة (قوله وهي خمسة من ثمانية) فان

للام

وهي خمسة من ثمانية ولا يثبت حق بيت المال هنا يمين من معه

بل ينصب مدعى عليه يفعل ما يأتي قبل الفصل ولو كان ممنوعاً لعز في زوج أو أم أو اختين للاب واختين لام أصلها من ستون قول لعشرة فيحلف الزوج خمس عشرة وكل من الاختين للاب عشرة ولا خمسة والأم خمسة (وجبر الكسر) لان اليمين الواحدة لا تتبع فلو حلف

تسمو أربعين أبنا حلف كل ابن يمينه وفي ابن وخشي ملا يوزع بحسب الارث المحتفل لا الناجز فيه نصف الابن ثلثها وياخذ النصف والخم
نصفها وياخذ الثلث وبقب السدس احتياطا للحالف والاخذ (وقول يحنك حلف) من الورقة (خمين) لان العدد هنا كمين واحدة واجاب
الاول بما كان القسم هنا (ولو نكل احدهما) اي الاربعة حلف الاخر خمسين واخذ حصته (٥٧) (اوغاب) احدهما او كان صفها او

مجنونا (حلف الاخر
خمين واخذ حصته) لان
شيئا من الدية لا يستحق
بافل من خمسين واحتمل
تكذيب الغائب المجل
لوث على خلاف الاصل
فلم ينظروا اليه (والا)
بحلف (صبر لغائب)
ليحلف كل حصته ولا يبط
حقه بنكوله عن الكل فعمل
انهم لو كانوا ثلاثة اشوة
حضر احدهم او اراد الحلف
حلف خمسين فاذا حضر ثمان
حلف خمسة وعشرين فاذا
حضر الثالث حلف سبعة
عشروا ثلثا بحسب ما لايمان
من بعضهم مع انها كالدية
لصحة النيابة في اقامتها
مخلاف الوين ولومات نحو
الغائب او اقصي يمدحلف
الاخر وورثه حلف حصته
او بان انه عند حلفه كان ميتا
فلا كالرباع مال ابيه يظن
حياته فيان ميتا (والذهب
ان يمين المدعي عليه) القتل
(بلا لوث) وان تعدد
(خمسون) كاللوث كان لوث
لان التعدد ليس لوث بل
لحرمة الدم واللوث انما يقيد
البداة بالمدعي وفارق
التعددها بالتعدد في المدعي
بان كلا منهم هاتين عن
نفسه القتل كما يفهمه المنفرد

للام خمس وحصه الام نصف خمس اه عرش (قوله تسعة واربعين الخ) او ثلاثة بين حلف كل منهم سبعة
عشر اه معنى (قوله يوزع) الظاهر التانيث (قوله ثلثا) وهو اربع وثلاثون مع جبر الكسر وقوله
نصفها هو خمس وعشرون (قوله) وبقب السدس اي إلى الصلح او البيان اه حلفي (قوله للحف)
اي بالاكثر وقوله والاخذ اي في القسامة وقوله كمين واحدة اي في غيرهما (قوله)
هنا اي في القسامة اي لا في غيرهما (قول المتن واخذ حصته) اي في الحال اه معنى (قوله لان شيئا من
الدية) اي وما يقرب من توزيع الايمان بقية ظهور الوارثين وكالمه اه معنى (قوله) واحتمل تكذيب
الغائب) اي والثاني بعد الدكال اه معنى (قوله المبط) اي تكذيب الغائب (قوله على خلاف
الاصل الخ) اي فان وجد اي التكذيب عمل بمقتضاه اه معنى (قول المتن ولا) اي وان لم يحلف الحاضر
او الاصل صبر الغائب أي حتى يحضر ولهي حتى يبلغ وللجنون حتى يفيق اه معنى (قوله) ولا يبط
حقه اي الخاص اه عرش (قوله بنكوله عن الكل) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر عن الزائد
على قدر حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى اذا حضر الغائب كل معه اه سم (قوله في اقامتها) اي البينة
اه عرش (قوله نحو الغائب الخ) اي الجنون (قوله وورثه) اي الاخر اه عرش (قوله حلف
حصته) اي ولا يحسب ما هني لانه لم يكن مستحقا له حيث اه معنى (قوله او بان الخ) عطف على
جملة مات الخ (قوله القتل) اي او العارف او الجرح كاتقدم في شرح ولا يقسم في طرف الخ اه عرش
عبارة الروض مع شرحه والاشبه ان يمين الجراحت كالتس شكور خمسين سواء قصت ابدانها عن
الدية كالحكومة وبذل اليد او زادت كبذل الدين والرجلين اه (قوله وان تعدد) إلى قول المتن وفي
القديم في المعنى الاقول هو يتجه إلى ولو نكل المدعي (قوله وان تعدد) اي المدعي عليه خمسون ولورد
احد المدعي عليهم حالف المدعي خمسين واستحق ما يخص المدعي عليه من الدية اذا وزعت عليهم اه عرش
(قوله وفارق التعدد هنا) اي حيث طلب من كل خمسون بينا التعدد في المدعي اي حيث وزعت الايمان
على عدد المدعين بحسب اربهم اه عرش (قوله لا يثبت لنفسه ما يثبت الخ) اي بل يثبت بعض الارش
في حلف بقدر حصته اه معنى (قوله من المدعي عليه) بان لم يكن لوث او كان ونكل المدعي عن القسامة
فردت على المدعي عليه فنكل فردت على المدعي مرة ثانية اه معنى (قوله لانها اللازمة للراد) فيه فيما اذا
كان رد العين من بعض المدعين فقط ففار (قوله) ومن عمل تعدد المدعي عليهم الخ) لا موقع له هنا فكان
حقه ان يسطر كافي النهاية والمعنى او يقدم على قوله أو المردودة من المدعي كالاخفى (قول المتن واليمين
مع شاهد خمسون) انظر بماذا يفتصل هذا عن قوله السابق كغيره ان اخبار المدل لوث ويحاج به ان
وجده شرط الشهادة كان اتي لفظ الشهادة بعد تقديم الدعوى كان من باب الشهادة وإن اتي بغير لفظ
الشهادة وقبل تقديم الدعوى كان من باب اللوث اه عرش (قول المتن خمسون) راجع للجمع كما تقرر
والاحسن في المردودة واليمين نصبها عطف على اسم ان قبل استكمال خبرها ويجوز عند الكسائي الرفع اه
معنى (قوله وبه يتجه الخ) عبارة التبايق الاوجه كاختصاصه اطلاقا مع عدم الفرق الخ (قوله انه لا فرق
المسئلة من ثمانية للروجة اثمن واحد والبتن النصف اربعة فيجمع ما لها خمسة فتكون الايمان
بينهما خمسا (قوله) ولا يبطل حقه بنكوله) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر من الزائد على قدر
حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى اذا حضر الغائب كل معه اه

(٨ - شرواني وابن قاسم - تابع) وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت المنفرد فوزعت عليهم بحسب اربهم (و) ان
اليمين (المردودة) من المدعي عليه القتل (على المدعي) خمسون لانها اللازمة للراد (او) المردودة من المدعي (على المدعي عليه مع لوث)
خمسون لانها اللازمة للراد ومن عمل تعدد المدعي عليهم حلف كل الخمسين كاملة (و) ان (اليمين مع شاهد) بالقتل (خمسون) احتياطا للدم
وبه يتجه ما طلقه المتصني انه لا فرق بين المعذور وغيره كامر ولو نكل المدعي عن يمين القسامة او ايمين مع الشاهد ثم نكل المدعي عليه

ودت على المدعى وان نكل لان بين الرديفين القسامة لان سبب تلك النكول وهذه القوت أو الشاهد (ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه الممددة على العاقلة) لقيام الحجة (٥٨) بذلك ولا يفتى عن هذا ما روي في بحث العاقلة خلافاً لزمه لان القسامة حجة ضئيلة على خلاف

القياس فيحتاج إلى النص على أحكامها (وفي المدعى) دية (على المقيم عليه) لا قود للغير الصحيح اما ان يدعى صاحبكم أو تاذنوا بحرب من الله وهو كافيه من التقسيم المقضى للخصم فيمادى عدم ثالث غيرهما ظاهر في عدم القود (وفي القديم قصاص) لظاهر ما روي وتستحقون دم صاحبكم وروي أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قتل رجلاً في القسامة وفي الصحيحين يقسم بخسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته أي بضم أوله وكسره بجمله وقد تعلق على الجمله واجابوا بان المراد بدل دمه جمعاً بين الدليلين والقسامة تشمل لغة بين المدعى بعد نكول المدعى عليه وهي يثبت بها القود والدفع بالجبل قد يكون لاخذ الدية منه (ولو ادعى عبداً بولت على ثلاثة حضر أحدهم أقسم عليه خمسين واخذ تلك الدية) لتعدد الاخذ بها قبل تمامها (فان حضر آخر) أي الثاني ثم الثالث فادعى عليه فأنكر (اقسم عليه خمسين) لان الايمان السابقة لم تتناول

(الخ) خلافاً للفتى عبارته واطلق الشيخان تعدد اليمين مع الشاهد وينبغي ان يقيد بالبعد ما قبل الخطأ وشبهه بعد اختلاف مع الشاهد فيما واحد كما مر من قصر صريح الماوردي في الكلام على ان شهادة العدل لوث اه (قوله) ردت على المدعى وان نكل) وليس لنا يمين ردت ولا ناهنا بخيرى (قوله) لان سبب تلك) أي يمين الرديف وهذه هي القسامة اه ع (قول المتن بالقسامة) أي من المدعى واحترز بالقسامة عما لو حلف المدعى عند نكول المدعى عليه وكان القتل عمداً فإنه يثبت بها القود لا تاذنوا ولا كايئة والقود يثبت بكل منها معنى وزيادى وأتى في شرح وفي القديم قصاص ما يوافقه (قول المتن على العاقلة) أي مختلفة في الأول منطقة في الثاني اه معنى (قوله) لقيام الحجة) إلى قوله وروي أبو داود في النهاية لا لقوله وهو كافيه إلى المتن (قوله) فيحتاج إلى النص (الخ) أي لتلازم ان القسامة ليست كايئة في ذلك كما أنها ليست كايئة في العمدهاه معنى (قوله) دية) أي ساقلة اه معنى (قوله) امان تدوا (الخ) أي تعطوا وقوله او تاذنوا (الخ) أي تملوا بحرب من الله لخالفتم له فيه المرام به اه ع (قوله) وهو) أي هذا الخبر (قوله) ظاهر (الخ) خبره (قوله) وتستحقون دم (الخ) بدل من ما مر من ورشيدى (قوله) دم صاحبكم) أي دم قاتل صاحبكم اه معنى (قوله) فيدفع) بينا الموعول ونائبه فاعله ضمير رجل منهم (قوله) أي بضم (الخ) الأول اسقاط (قوله) واجابوا) عبارة للمنفى والنهية واجاب الجديدهاه (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما روي في القسامة (الخ) هذا جواب خبرنا في داود وقوله والدفع بالجبل (الخ) هذا جواب خبر الصحيحين اه سم (قوله) بان المراد بدل دمه) أي وعبر بالدم عن الدية لانهم ياخذونها بسبب الدم اه معنى (قوله) لاخذ الدية (الخ) أي كما يكون للاختصاص منه (قول المتن ولو ادعى عبداً بولت) عبارة الروض أو ادعى على ثلاثة بولت انهم قتله عمداً هم حضور حلف لم يخسرين يميناً فان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه سم ع (قول المتن بولت) أي ماله اه معنى (قول المتن أقسم عليه (الخ) والمتعدد في هذه المدعى عليه فيسأمر من قول الشارح فواتهم وكأوا ثلاثة أخوة (الخ) لتعدد المدعى اه ع (قوله) لتعدد (الخ) إلى قوله بعد دعواها في المنفى لا لقوله وعجب إلى المتن إلى الفصل في النهاية لا ذلك وقوله قال جمع (قوله) ثم الثالث) ذكره المنفى في ترصوه هو الاصح بما مر من مسكت عن حكم الثالث إذا حضر وهو كالثاني فيسأمر اه وقال ع (قوله) بعد ذكر مثله عن الحلف ما مضى أي يحلف المدعى بعد حضوره وخمسين يميناً ان لم يكن ذكره في حلفه أو لا فلا يحتاج إلى حلف أصلاً اه (قوله) فأنكر) أي وان اعترف انقص منه اه معنى (قول المتن أقسم عليه (الخ) عبارة للمنفى فان اعترف بالقتل انقص متوان انكر أقسم (الخ) (قوله) كالو حضراً) يتأمل هذا فان المتبادران الخمسين عند حضورهما لهما لان لكل خمسة وعشرين سم على حده اه ع (قوله) وعمل احتياجه (الخ) اشار به إلى ان قول المصنف ان لم يكن الخ قيد لا قسم لا للقول المرجوح كما مره من المصنف (قوله) أي الثاني) عبارة للمنفى أي القاتل اه (قوله) بعنه الرافى) أي في المحرراه معنى (قوله) وعجب (الخ) قد يقول ذلك الشارح لا يجب فان ينبغي تستعمل في الردوب كافي قوله في الوصية ينبغي ان لا يوصى بأكثر من ثلث ماله

واخذ ثلث الدية (وفي قول) يقسم عليه (خمساً وعشرين) للقول كالو حضراً وما عمل احتياجه للاقسام (ان لم يكن ذكره) أي الثاني (في الايمان) السابقة (والا) بان ذكره فيها (في يميني) فاقالاً بعنه الرافى (الاكتفاء) بناء على صحة التسامع في غيبة المدعى عليه وهو الاصح قياساً على سماع البينة في غيبته وعجب مع قوله ينبغي

اعتراف شارح له بأنه يعني أنه قد انقل (ومن استحق بدل الدم أقسم) ولو كان كافرا عجبوا (٥٩) عليه وسيدنا فقل في خلافه جرح

ارتومات لا يقسم قربه
لأن ما له نعم لو أوصى
لمستولاه بقيمة قته بعد قته
ومات قبل الاستامو التكرول
قسم الورثة بعد دعواها
أو دعواهم إن شأوا لأنهم
الذين يخلطون له القيمة لها

علاوة من نكلوا سمعت
دعواها التحليف المحصم ولا
تحلف في ويقسم مستحق
البدل (ولو) هو مكاتب
لقتل عبده) لأنه المستحق
فإن عجز قبل نكله أقسم السيد

أو بعده فلا كالوارث وهذا
كسنة المستولدة المذكورة
آفا يعلم أن قوله أقسم جرى
على الغالب إذا خالف فيها
غير المدعى وظاهر أن ذكر
المستولدة مثال وأنه لو

أوصى بذلك لآخر أقسم
الوارث أيضا وأخذ
الموصى له الوصية بل قال
جميع لو أوصى لآخر بعين
فادعوا آخر حلف الوارث
كأن مسئلة المستولدة وقيل

يفرق بأن التسمية على خلاف
القياس احتياطا للدماء
قال ابن الرضا هذا إن كانت
العين بيد الوارث فإن كانت
بيد الموصى له حلف جرما
(ومن ارتد) بعد موت
مورثه (فالأفضل تأخير

أقسامه ليس) ثم يقسم لأنه
لا يجوز عن العين الكاذبة
(فإن أقسم في الردة صرح على
الذهب) وأخذ الدية لأنه
مستحب اعتد بإيمان اليهود

للقول كما في قوله في الوصية يعني أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله أه سم (قوله) اعتراض شارح (الخ) قوله
المعنى (قوله) بأنه) أي كلام المصنف وقوله أن هذا أي قوله إن لم يذكر ذكره في الإيمان والابتنى (الخ) قوله
منقول (أي عن الأصحاب) معنى (قوله) بخلاف جرح وارتد) عبارة المعنى احتراز من استحق (الخ) محال
جرح شخص مسلما فارتد (الخ) (قوله) ولو أوصى) أي السيد (قوله) بدقلته) متعلق بأوصى أهرشيدى ويحوز
تعلقه بقيمة قته عبارة الروض فإن أوصى لمستولاه بعد قتل حلف السيد وبطلت الوصية أو بقيمة عبده
إن قتل سمحت الوصية والقسامة للسيد أو ورثته أو يوافق الأول فقط قول المعنى بقيمة عبده المقتول أه
(قوله) (ومات) عبارة المعنى فالوصية صحيحة فإذا مات السيد قبل القسامة فإن المستولدة تستحق القيمة ومع
ذلك لا تقسم بل الوارث لأن العبد يوم القتل كان السيد والقسامة من الحقوق المتعلقة بالقتل فربما كسائر
الحقوق وإذا ثبتت القيمة صرنا إلى المستولدة بموجب وصيته وتحقيق مراده كأنه يقضى دينه أه (قوله)
أقسم الورثة) فهنا أقسم غير مستحق بدل الدم أه سم (قوله) بعد دعواها) أي المستولدة وقوله ودعواهم
أي الورثة (قوله) إن شأوا) قيد لقوله أقسم الورثة عبارة الروض مع شرحه ولا يلزمهم القسامة وإن يقيموا
الحال لأنه سمي في تحصيل غرض التبرع فإن نكلوا عن القسامة لم تقسم المستولدة لأن القسامة لأنياب القيمة
وهي السيد فتخص بخلته في ما لا يدعى على الخصم بالقيمة والتحليف لأن الملك لها ظاهر أو لا محتاج
في دعواها التحليف إلى إثبات جهة الاستحقاق ولا إلى إعراض الورثة عن الدعوى فلو نكل الخصم عن
اليمين حلفت بين الزداه (قوله) ولا تحلف في) أي لأنها ليست خليفة المورث فلو نكل الخصم حلفت
اليمين المردودة أه ع (قوله) ويقسم (الخ) دخول في المتن (قوله) لأنه المستحق) أي لبدله ولا يقسم سيده
بخلاف العبد المأذون له في التجارة إذا قتل العبد الذي تحت يده فإن السيد يقسم لبدله دون المأذون له لأنه
لا حق له معنى وأسنى (قوله) فإن عجز) أي المكاتب عن أداء التجوم (قوله) قبل نكله (الخ) أي وقبل أقسامه
وأما العجز بعد ما أقسم أخذ السيد القيمة كالومات التي بعد ما أقسم أه معنى وأسنى (قوله) أو بعده فلا
أي فلا يحلف لطلان الحق بالنكول لكن للسيد تحليف المدعى عليه أه أسنى (قوله) كالوارث) أي كما
لا يقسم الوارث إذا نكل مورثه أه أسنى (قوله) وهذا) أي مسألة عجز المكاتب (قوله) إذا خالف فيها (الخ)
إنما يجه هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى أقسم وإنما قال ومن استحق بدل الدم أقسم وهذا إنما يخرج
منه مسئلة المستولدة دون مسئلة الكتابة فقامه على أن إطلاق أن الخالف غير المدعى في مسئلة المستولدة
لأنما يجه قوله أو دعواهم أه سم (قوله) غير المدعى) عبارة النهاية غير المستحق حالة الوجوب أه (قوله)
هذا) أي الخلاف (قوله) حلف جرما) أي الموصى له (قوله) بعد موت مورثه) عبارة المعنى بعد استحقاقه
البدل بأن يموت المجرور ثم يرتد ليه قبل أن يقسم أما إذا ارتد قبل موته فمات المجرور وهو مستحق فلا يقسم
لأنه لا يرتد بخلاف ما إذا قتل العبد أو تسديه فإنه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد أو بعده لأن استحقاقه
بالملك لا بالارث أه (مهم يقسم) إلى الفصل في المعنى (قول المتن صرح) أي أقسامه (وأخذ الدية) يقتضى أن
الاخذ لا يتأق وف ملك المر تسد على حج أه ع (قوله) اعتد بإيمان اليهود) أي قتل على أن يمين الكافر
صحيحة أه معنى (قوله) اعتد بها) أي بإيمان حال الردة (قوله) لتعذيرت المال) لأن دينه لعمامة المسلمين
وتحليفهم غير ممكن أه معنى (قوله) والأحبس) أي وإن طال الحبس أه ع

(قوله) أقسم الورثة) فيها أقسم غير مستحق بدل الدم (قوله) إذا خالف فيها غير المدعى) إنما يجه
هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى أقسم وإنما قال ومن استحق بدل الدم أقسم وهذا إنما يخرج من مسئلة
المستولدة دون مسئلة الكتابة فقامه على أن إطلاق أن الخالف غير المدعى في مسئلة المستولدة لأنما يجه قوله
أو دعواهم (قوله) بل قال جمع لو أوصى لآخر بعين) كتب عليهم (قوله) وأخذ الدية) يقتضى أن لاخذ

في القصة السابقة والقسامة نوع اكتساب للبال كالاحتطاب ولو أسلم اعتد بها قطعا (ومن لا وارث له) خاصة (لأقسامه فيه)
مولوج لوث لتعذر حلف بيت المال بل ينصب الإمام مدعيا فإن حلف المدعى عليه فواضع وإلحس حتى يقرأ ويحلف

(فصل فيما ثبت به موجب القود والمال بسبب الجنابة وأكثره باقى الشهادات والدعاوى وقدمنا تبعا للشافعى رضى الله عنه (إنه ثبت بموجب) بكسر الجيم (القصاص) (٦٠) في نفس أو غير ما من قتل أو جرح أو إزالة (أو جرح) صحيح من الجنان (أو شهادة (عدلين) أو يعلم القاضى أو يتكول المدعى عليه مع خلف المدعى كإيمان بما سيذكره على أن الأخير كالإقرار وما قبله كاليمين وسياق أن السحر لا يثبت إلا بالإقرار فلا يرد عليه (و) إنما يثبت بموجب (المال) بما مر (بذلك) أى الإقرار أو شهادة العدلين وما فى معناها (أو برجل وأمرأتين (أو برجل (ويعين) مفردة أو متعددة كما مر اتقا أو بالقسامة كما علم مما قدمه وشرط ثبوته بالحجة النافذة أن يدعى به لا بالقود ولا لم يثبت المال بها وإنما وجب فى السرقة بها وإن ادعى القطع لنهايتها وجبها للعمد لا يوجب القود فلما أوجبنا المال أوجبنا غير المدعى (ولو عفا) المستحق (عن القصاص) قبل الدعوى والفسادة على مال (لقبل للمال برجل أو امرأتين) أو شاهد (ويعين) لم يقبل (الصحيح) إذا ثبت المال إلا ببدن القود أما بعدها وقبل الثبوت فلا يقبل قطعا لأن الشهادة غير مقبولة حين أقيمت (ولو شهد هو (وما) أى رجل وأمرأتان فى معناها رجل معه يمين (ما شتم قبلها) يصحح لم يجب إرشاعه على المذهب (لأن اتحاد الجنابة فاذا اشتملت

(فصل فيما ثبت به موجب القود) (قوله فيما ثبت) إلى قول المتن ليصرح فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله مفردة أو متعددة (قوله بسبب الجنابة) يفتى بموجب المال ليخرج بموجب المال لا بسبب الجنابة كالبيع مثلا لكنه يدخل المال الواجب بالجنابة على المال وهو غير ما ذكرنا فى نيفى زيادة على البدن أو نحو ذلك أه رشدى (قوله وأكثره) أى أكثر ما فى هذا الفصل (قوله وقدم) أى المصنف هذا الفصل (قوله من قتل الخ) بيان لموجب القصاص (قوله أو جرح) بفتح الجيم مصدر وما بالضم فهو الأثر الحاصل به وقوله أو إزالة أى لغنى من المعاق كالسمع والبصر أه عرش (قوله صحيح) أحترز به عن إقرار العصى والمجنون أه عرش (قوله أو يعلم القاضى) أى حيث ساء له القضاء به لانه كان يجهد أه عرش هذا على مختار النهاية باقى فى الشارح خلافا (قوله كإيمان الخ) جواب عن إيراد علم القاضى وعن إيراد علم حصر المصنف وحاصله أنه سكت عنهما أنك لا على علمهما ما سيذكره (قوله على أن الأخير) أى العين المردودة وقوله وما قبله الخ أى علم القاضى أى فلا يردان على حصر المصنف (قوله فلا يرد عليه) توجه وروده أنه ذكر أن موجب القصاص يثبت بالآثار أو البينة مع أن السحر لا يثبت إلا بالآثار خاصة وحاصل الجواب أنه إن علمت تعرض له هذا لا تسيذكره أه رشدى (قوله بما مر) أى من قتل أو جرح أو إزالة (قوله وما فى معناها) وهو علم القاضى والعين المردودة أه عرش (قوله كما مر اتقا) أنظار أن من ذلك فى النسبة للمفردة والذى مر يعلم منه أن جميع إيمان الله متعددة رشدى وبه وسأطاع (قوله مما قدمه) أى فى قوله وجب بالقسامة الخ (قوله وشرط ثبوته) أى المال وقوله بالحجة النافذة هو رجل وأمرأتان أو رجل وعين أه عرش (قوله به) أى المال (قوله ولا) أى أن ادعى القود وأقام الحجة النافذة (قوله لم يثبت المال الخ) بل لا يصح دعوى القود أصلا كما هو الموجود فى كلامهم وكما يعلم من قولهم فبدلوا فتان القصاص الخ خلافا لما مره كلام الشارح قال الرشدى وفيه تأمل (قوله بها) أى بالحجة النافذة لكنها تنبت بها للوث وقوله وما وجب أى المال وقوله بها أى بالحجة النافذة أه عرش (قوله لنها) أى السرعة يعنى إقامة الحجة النافذة فيها (قوله وتوجبها) أى المال والقطم وأوجب عن ذلك أيضا بأن المال هنا بدل عن القود وأما المال والقطم فكل منهما حق متأسل لا بدل كما يفيد قوله لأنها ترجعها أه عرش (قوله غير المدعى) بفتح العين أى غير المدعى به (قوله المستحق) أى مستحق قصاص فى جنابة توجه أه عرش (قوله قبل الدعوى الخ) وقوله على مال متعلقان بعفا (قوله ويعين) أى خسونه أه عرش (قول المتن لم يقبل الخ) أى لم يحكم به بذلك ولو أقام بينة بعد عفو به بالجنابة المذكورة لم يثبت القصاص لأن العفو غير معتبر إلا لأنه أمانة طحفة لم أر من تعرض له والظاهر الأول أه عرش (قوله لا يثبت القود) أى ولم يثبت (قوله أما بعد ما الخ) أى بعد الدعوى والشهادة عبارة المغنى أما لو ادعى العمد وأقام رجلا وأمرأتين ثم عفا عن القصاص على مال وقصد الحكم بذلك الشهادة لم يحكم بها قطعا أمر (قوله فاذا اشتملت) عبارة المغنى وإذا اشتملت الجنابة أه بالواو (قوله لم يثبت) الأولى التائبين كفى المغنى (قوله به) أى باتحاد الجنابة هنا (قوله مرقمته) أى المسمى من زيد (قوله فان الثانى) أى الخطأ الوارد على غير زيد (قوله لأنها) أى من زيد بسهم ومرورها منه إلى غيره (قوله فى الأولى) أى ما شتم قبلها يصحح وهو راجع لمعطوف والمعطوف عليه مما (قوله بها) أى بالحجة

لأننا فى وقت ملك المرتد

(فصل فيما ثبت بموجب القصاص بأمر أو عدلين الخ) (قوله مفردة أو متعددة كما مر) راجع أن مر ذلك بالنسبة للمفردة وبعبارة الرشدى وقوله أو يعين صوابه أو يمين يزياد أو إلا أن يرد المال فى غير القسامة فانه يثبت بالعين المفردة وهو بعيد من سياقه لكن يرد عليه أن العينين الجراح كلها متعددة على الظاهر ولا توزع على مقدار الدية أه (قوله وإنما وجب فى السرقة بها) أى بالنافذة (قوله

النافذة

على موجب قود لم يثبت الأصحية كاملة وهو بارى سمي زبد مرقمته لغيره فان الثانى

ثبت بالنافذة لأنها جنائتان مستقلتان ومن ثم لو اختلف الثانى أو الضربة فى الأولى ثبت المصم بها لا لقراده جيلت (وليصرح)

وجوبا (الشاهد بالمضى) الذى هو اعادة التائب الى الدنيا (قوله) اشهد انه (خبره بيمينه بحرقه) فثبت المدعى به وهو الموت اثنى عشر
عن فقهه (حتى يقول فوات منه) اى من جرحه او قتلته او فوات مكانه لانه لما احتمل موته بسبب آخر جرحه او حرقه تعينت اعادة الموت اليها
دفعه لذلك الاحتياط ويكنى اشهد انه فواته لان لم يذكر جرحا ولا جرحا خلافا لما يدعيهم من الجارية (ولو قال ضرب راسه فادماه او فاسد
دمه ثبتت داهية) ليعبر كلامهما بخلاف فساد دمه لاحتمال حصول السيلان بسبب آخر (٦١) (ويشترط لوضوحه) اى الشهادة بها

قول الشاهد (خبره) فوضح
عظم راسه (ولا احتمال
حيثه) وقيل يكتفى بوضع
راسه (وهو المقتضى لهم
المقصود منه عرفا وما قيل
ان الموضحة من الايضاح
ولا تختص بالظم فلا بد
من التعرض له وان تنزيل
لفظ الشاهد الغير الفقيه على
اصطلاح الفقهاء لا رجوع له
رده البلقين بان الصادر
اناط بذلك الاحكام فهو
كصرايح الطلاق يعنى
بجامع الاحتمال فاذا شهد انه
سرحا فضى جلاتها وان
احتمل ترجيح راسها
فكذا اذا شهد بالايضاح
فضى به وان احتمل انه لم
يوضح المظم لانه احتمال
يبعد جدا وفيه ما فيه فى
شاهد على لا يعرف مدلول
نحو الايضاح شرعا فلا وجه
هنا وفيما قاس عليه انه
لا بد من الاستئصال فان
تمزق قلب الاسر هنال
اليان او الصلح (ويجب
بيان علما) اى الموضحة
الموجبة للقود (وقد رها)
فيما اذا كان على راسه
موضح او تعينها بالاشارة اليها
سواء كان على راسه موضحة

بالافصح (قوله) رجوبا (قوله) وما قيل فى المعنى الا قوله وكفى الى المن والى ان فيه فى النهاية الا قوله خلافا
الى المتن (قول المتن بالمضى) بفتح الميم اى المدعى به معنى ونهاية قوله فوات مكانه (ولم وجهه الا كضاه
بذلك ان التبادر منه ان موته بسبب الجناية او الايضاح مع ذلك ان موته بسبب آخر كقسط جرحه او قتلته
ذلك ما لو قال فوات حاله او عيش قوله) بل لم يذكر جرحا ولا جرحا (فاذا لا يصح ان يعنى ما ذكره ذكر
شروط الدعوى كقوله قتلته عمدا او خطأ الى غير ذلك على ما مرى دعوى الدم والغنى ما ذكره ذكر
خلاف فساد دمه) وقياس ما لو قال فوات مكانه او حاله فان هناك فساد دمه مكانه او حاله اقبلت ادهش
(قول المتن) فوضح عظم راسه (ولو اقتصر على قوله) او وضحه لم تسمع لصدقه اذ يراد الراس والوجه مع ان
الواجب فيه الحكمه من ادى ادهش (قوله) من الايضاح (اى وهو راسه الكشف والبيان وليس فيه تخصيص
بظم ام يحصى (قوله) اى العظم (قوله) على اصطلاح الفقهاء) اى من اختصاصه بالعظم (قوله) رده
البلقين الخ) خبر وما قيل الخ (قوله) بذلك اى بالايضاح (قوله) وفيه) اى فى كلام البلقين (قوله) هنا) اى
فى نحو الايضاح من الشاهد العاوى وقوله فيما قاس عليه اى من نحو التفسير من العاوى (قوله) الموجبة
للقود) سيذكر تحريمه باختلاف قدرها الخ اى ارجاعه باقى البدن (قوله) فيما اذا كان على راسه موضح
توقف ابن قاسم فى هذا التقديم بقول عبارة شرح المنهج الصريحة فى عدم اعتباره وان لا بد من بيان الموضحة
معلوما ومساحتها ان كان براسه موضحا واحدة اهرشدى اقول وكذا عبارة المغنى صريحة فى اشتراط بيان
الموضحة معلوما ومساحة او الاشارة اليها وان كان براسه موضحة واحدة (قوله) لم يبينوا ذلك) اى ولم
يبيئوها بالاشارة اليها (قوله) بل يمين الارش) عبارة المغنى اهم قوله ليكن قصاص انه بالنسبة الى وجوب
المال لا يحتاج الى بيان وهو الاصح المنصوص ام (قوله) لا يخطف) اى باختلاف علمها ولا باختلاف مقدارها
ام عيش (قوله) ومنه) اى من قوله لانه لا يختلف الخ (قوله) لا بد) اى فى وجوبها (قوله) من تعينها) اى تعيين
مرجعها على حذف المضاعف ويجوز ارجاع الضمير الى الباقي بتاويل البقية وفى بعض نسخ النهاية من
تعينها بالالتصية اى المثل والقدر (قوله) لا اختلافها) اى المحكومة (قوله) حقيقة) الى التلصص فى المغنى
(قوله) وهو يقتل غالبا) من قول الساجر (قوله) تابا) يعنى كانا ساجرين ثم تابا به معنى (قوله) او نادرا)
راجع لكل من المثالين (قوله) اى لاسميه (قوله) وهما) اى دية شبه العمد والخطا على حذف المضاعف (قوله)
فعله) اى الساجر (قوله) ولم يميت) اى به ام عيش عبارة المغنى وان قال امرضت به عزوفان مرض به
وتالم حتى مات كان لو ان اقامت بينة انه تالم حتى مات ثم بخلاف الولى انه مات بدمه واذا لا بد فان ادعى
الساجر برأه من ذلك المرض واحتمل برأه بان مضت مدة يحتمل برأه فيها صدق بيمينته ام (قوله) وكنتكوله
الخ) هذا هو الافرار الحكيم اده رشدى اى فهو عطف على قوله كفتلته الخ عبارة المغنى ويثبت السحر

او موضح (ليمكن قصاص) لانهم لم يبينوا ذلك فلا قود وان لم يكن برأسه الا موضحة واحدة لاحتمال انما هو سعت بل يمين الارش
لانه لا يختلف ومنه يؤخذ ان حكمه باقى البدن لا بد من تعينها ولو بالنسبة للمال والام يجب حكمها لاختلافها باختلاف قدرها علما
(ويثبت القتل بالسحر باقراره) به حقيقة او حكا كفتلته بسحرى وهو يقتل غالبا او بنوع كذا شاهد عدلان تابا به بانه يقتل غالبا فمعد فيه القود
او نادر اشد به عمدا واخطا من اسم غيره له خطا وما على العاقلة ان صدقوه والا فله او مرض سحرى لم يمت اقدم الولى لانه لا يشك كفتلته

مع بين المدعى (لابينة) لتتم مشاهدته (٦٢) قصد الساحر وتأثير سحره (تليه) وقلم السحر وتعليمه حرامان مفسقان مطلقا حل

أيضا بالبين المردود كان يدعى عليه القتل بالسحر فينكر ويكتل عن البين فتد على المدعى بناء على الأصح من أنها كالقرار اه (قوله مع بين المدعى) أي يبنوا واحدة اه عش (قوله وتأثير سحره) أي في الشخص المعين فلا ينافي قوله السابق وأشهد على أن لا يمكن في النوع مع قبل الغالب (قوله تعلم السحر) إلى قوله نعم في المفتي (قوله مطلقا على الأصح) أي خلافا لأن أن حريرة في قوله ويجوز تعليمه وتعليمه للوقوف عليه لا العمل به اه مفتي (قوله ولا اعتقاده) فإن احتجج فيها إلى تقديم اعتقاد مكفر كفر اه مفتي (قوله ويحرم فعله) وهل من السحر ما يقع من الأقسام وتلاوة آيات قرآنية يتولد منها الهلاك فيعطى حكمه المذكور أم لا فيه ونظره الأقرب الأول فليراجع اه عش عبارة السيد عمر ولا بأس بحل السحر بشيء من القرآن والذكر والسلام المباح وإن كان يشي من السحر فقد توقف فيه أحد المذهب جواز ضرورة اه اتفاق في حقه الخاتبة اه (قوله ويفسق به) أي بفعل السحر مطلقا أيضاً كتعلمه وتعليمه (قوله فيها) أي في قوله ويحرم فعله ويفسق به وقوله ولا يظهر الخ وقوم نعم الخ استدراك على دعوى الإجماع في الأول قطب أي قوله ويحرم فعله ويفسق به عبارة المفتي قال أمام الحرمين ولا يظهر السحر الأعلى فاسق ولا تظهر الكرامة على فاسق وليس يقتضي العقل بل مستفاد من إجماع الأمة انتهى (قوله يطلق السحر) أي عمله (قوله منه) أي من جواب أحمد (قوله لهذا الغرض) أي الحل (قوله وفيه نظر) أي في الأخذ (قوله إذا بطاله الخ) وقد يقال أن إطلاق الإمام أحمد ظاهر في العموم وهذا القدر كاف في صحة الأخذ (قوله وفي حديث الخ) تأيد للنظر (قوله وذكروها) أي لفثرة الباحة (قوله لانه) أي السحر حيث أن حين حل به السحر عن الغير (قوله وهو الحق) أي ما قاله الحسن البصري وغيره من عدم جوازه مطلقا (قوله لا نهدا الخ) لا يخفى أنه ينبغي عدم جواز العمل لعدم جواز فعل العالم به لعله عن الغير (قوله وهذا) رداً على ما سبق قوله لا نهدا الخ ومما فيه (قوله قال) أي من اختار حله الخ (قوله وله حقيقة الخ) (تليه) السحر لغة صرف الشيء عن وجهه يقال ماسرك عن كذا أي ماصرك عنه واسطلاحاً حازمة النفوس الخبيثة لأعمال وأقوال يترتب عليها أمور غارقة العادة واختطف فيه هل هو تخمين أو حقيقة قال بالاول المعتزلة استدلو بقوله تعالى يخيل اليه من سحرهم أنها تسعى وقال بالتاني أهل السنة ويدل لذلك الكتاب والسنة الصحيحة والسحر قد يأتي بفعل أو قول فتغير به حال المسحور فيغير ضربه يموت منه وقد يكون ذلك بوصول شيء إلى بدنه من دخان أو غيره وقد يكون بدونه ويفرق بين الزوجين ويكفر معتقداً باحته (قائمة) لم يبلغ أحد من السحرة إلى الغاية التي وصل إليها القطع بأبامه كالمملكة مصر بعد فرعون فأنهم وضعوا السحر على الرائي وصوروا فيها صور عساكر الدنيا والرأي بالياء الموحدة أحجار تحت وتجعل فيها الصور المذكورة هي مشبورة في بلاد الصديقات عسكر قصدهم أو إلى ذلك العسكر المصور فافعلوه به من قلع العين وقطع الاعضاء اتفق نظيره للعسكر الواحد لهم ختاف منهم المساكرو أقاموا أسبانياً فقتلوا منهم الملوك والأمراء بمصر بعد فرعون وجنوده ففهم الملوك الأمر ما قال الديميري حكاه القرافي وغيره مذهب قوم إلى أن الساحر قد يقلب بسحره الأعيان ويجعل الإنسان حماراً بحسب قوة السحر وهذا واضح البطلان لا تلوق قدر على هذا القدر أن يردضه إلى الثياب بعد اغمره وإن منع نفسه من الموت من جهة أنواعه السيام أو أمان الكهانة والتجهم الغريب بالمر والحصو والشعيرة الشديدة ثم تعليمها وتلباها وفعلوا وكذا أعطاهم العوض وأخذ عنها بالص الصحيح في النبي عن حلو أن الكاهن والباقي بمعناه مفتي وعش (قوله ويحرم تعلم وتعليم كانه) والكاهن من تخدو واسطة النجم عن المنيات في المستقبل بخلاف العراف فإنه الذي يخبر عن الغيبات الواقعة كمين السارق ومكان المرووق الضالقة مفتي (قوله وضرب الخ) عطف على تعلم الخ (قوله وخبر مسلم الخ) عبارة المفتي وأما الحديث الصحيح كان نبى من الأنبياء ينط فن وافق خطه فذاك كمنه من علم موافقته فلا بأس ونحن لا نعلم الموافقة فلا يجوز لنا ذلك اه وفي عمن عن الديميري مثلاً (قوله علق حله) أي

الأصح وحل الخلاف حيث لم يكن فعل مكفراً ولا اعتقاد محرماً فعله ويفسق به أيضاً ولا يظهر إلا على فاسق إجماعاً فيما نعلم سئل الإمام أحمد عن يطلق السحر عن المسحور فقال لا بأس به وأخذ منه حل فلهذا الغرض وفيه نظر بل لا يصح إذا بطاله لا يتوقف على فعله بل يكون بالرأي الجائز ونحوها مما ليس بسحر وفي حديث حسن الثمرة من عمل الشيطان قال ابن الجوزي هي حل السحر ولا يكاد يقدر عليه إلا من عرف السحر اه أي فالثمرة التي هي من السحر محرمة وإن كانت لتصد حله بخلاف الثمرة التي ليست من السحر فإنها مباحة كما بينا الأئمة وذكروها لها كفيات وظاهر المنقول عن ابن المسيب جواز حله عن الغير ولو بسحر قال لانه حيث لا صلاح لأضره لكن خالفه الحسن وغيره وهو الحق لانه داه خبيث من شأن العالم به الطبع على الانساد الأضراره به فظم الناس عنه أساوي هذا يرد على من اختار حله إذا تعين لدوم يخشى منهم قال كما يجوز تعلم الفلسفة المحرمة وله حقيقة عند أهل السنة

ويؤثر نحو مرض وبشاء و فرقة يحرم تعلم وتعليم كما هو ضرب برجل وخبر مسلم دال على حظره لانه علق حله بتسقموا فافقه الضرر

ما يفعله لما كان يفعله النبي الذي عليه وآني يظن ذلك فعلا عن علمه وشيئور حصى وشيئور التفرج على قاعل شيء من ذلك كما هو ظاهر لأنه إعانة على معصية ثم رأت في فتاوى المصنف ما يصح بذلك الجرح الصحيح من أن عاقل تقبل له صلاة أربعين وما يشمله وفي القبول فيه نفي للواب للصفحة مرقيل هذا الكتاب أنه لا ضمان على القاتل بالعين وإن تعمد ونقل الزكشي عن بعض المتأخرين أنه أقبل بأن الولي الدم قتل بولي قتل موته بالحال لأن فيه اختيارا كالمأحر وحيتنذفني أن يأتي فيه تفصيله اه وفيه نظر بل الذي يتجه خلافه لأن غاية أنه كما نحن نعد وقد اعتمدته دأما نقل من تعمد النظر اليه على أن القتل بالحال حقيقة إنما يكون (٣٣) لمجرد عدم نفوذ حاله في محرم إجماعا

(ولو شهد بولونه) غير أصل وفرع (بحرح) يمكن اضناؤه للهلاك (قبل الاندمال لم يقبل) وإن كان عليه دين مستغرق لثمته اذ لو مات كان الارشله فكانه شهد لنفسه ولا نظر لوجود الدين لأنه لا يمنع الارشوقديريء والدائن او يصلح وكونه لمن لا يتصور ابرأوه كركاة نادر لا يلتفت اليه والعبرة بكونه موته حال الشهادة فإن كان عندهما حو باهم زال المانع فإن كان قبل الحكم بالشهادة بطلت او بعده فلا (وبعده يقبل) اذ لا تهمة (وكذا تقبل) شهادته لو رثه (عالم في مرض موته في الأصح) لأنهم يشهد بالسبب الناسل للشاهد بتقدير الموت بخلاف الجرح ولأن المال يجب هنا حالا ويتصرف فيه المريض كيف أراد وهم لا يجب الا بالموت فيكون للوارث (ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق شهيد قتل)

الغضب رمل وكذا ضمير منه وضمير عليه (قوله) ما يقبل) ببناء المفعول (قوله) عليه) ببناء المفعول من التعاطم (قوله) ذلك) أي الموافقة نائب فاعل يظن (قوله) وشيئرا) بالجر عطما على رمل (قوله) وشيئة) عطف على كناية (قوله) والتفراج) عطف على تعلم الخ عبارة عش عن الدميري ويحرم المشي إلى أهل هذه الأنواع وتصديقهم وكذلك تحرم القيافة والطبوة الطيرة وعلى قاعل ذلك التوبة منه اه (قوله) بذلك) أي بحمة التفراج (قوله) عرافا) مر قصيره انما (قوله) ويشمله) أي المخرج (قوله) ونقل الزكشي) إلى قوله لأن غاية الخ في المعنى (قوله) لأن له) أي الولي فيه أي في الحال او القتل بها (قوله) وفيه نظر الخ) أي في فتوى البعض عبارة الخفي والصواب أنه لا يقبل بولا بالدعاء عليه كآكل ذلك عن جماعة من السلف اه (قوله) لأن غاية الخ) أي الولي المذكور (قوله) منه) أي العاقل (قوله) غير أصل وفرع) أي كايمل من باب الشهادات لأن شهادتها لا تقبل مطلقا للبعينة اه معنى (قوله) يمكن (ضناؤه) إلى قوله كذا قيل في المعنى إلا قوله في المجلس او بعد مولى قوله ولا ينافي مراجعة الاول في النهاية لا قوله ولا نظر إلى ما نقل لا يحملونه (قوله) يمكن اضناؤه للهلاك) أي لو كان ذلك الجرح ليس من شأنه أن يسرى لأنه قد يسرى سم على المنج اه عش (قوله) وإن كان عليه) أي على موته وكذا ضمير مات (قوله) وقد يريء والدائن) يؤخذ منه أن مثل ذلك ما لو أوصى بارش الجنابة عليه لاخر فإن الموحي به قد لا يقبل فيثبت الموحي به الوارث اه عش (قوله) من لا يتصور الخ) أي والمحجور عليه بصبا وجنون معنى وعش (قوله) كركاة) أي وقف عام اه معنى (قوله) لا يلتفت اليه) لأن التهمة موجودة لا احتمال ظهور مال موته كان غنيا قال الرافعي وشهادتهم بترك الشهادة كشهادتهم بالجرح اه معنى (قوله) فإن كان أي الزوال (قول المتن وبعده) أي الاندمال (قوله) لا يتم بشهادة الخ) عبارة الجلال في تعليل مقابل الاصح نصها لفرق الاول بان الجرح سبب الموت الناقل للحق إليه بخلاف المال اه ورشدي زاد المعنى عقب مثل ما مر عن الجلال فاذا شهد بالجرح فكانه شهد بالسبب الذي ثبت به الحق ومنها بخلافه اه (قوله) وانحوه) أي كقطع طرف خطأ او شبهه اه معنى ويحتمل أن الضمير للفسق (قوله) وكذا إن لم يعملوه لفقرم) أي لا تقبل اه عش (قوله) بخلاف الموت) أي موت القريب (قوله) كينة باقراره) أي كشهادة العاقلة بفسق بينة افراره بالقتل العمدة اه معنى (قوله) اذ لا تهمة) أي اذ لا يحمل فيه (قول المتن ولو شهد اثنان الخ) عبارة الخفي واعلم أنه يشترط في الشهادة السلامة من التكاذب وحيتنذ لو شهد الخ (قول المتن بقتله) أي شخص اه معنى (قوله) أي المدعى به) تفسير لفته (قوله) على الاولين) أو على غيرهما معنى واسى (قوله) لأن طلبه) أي المدعى اه عش (قوله) ان ساله) أي الحاك (قوله) فيه) أي الحكم وعبارة المعنى لأن دعواه القتل على المنيود عليها وطلبه الشهادة كاف الخ (قوله) فالمراد سكت عن التصديق) أي مراد القيل بسكوت الولي سكوت عن

التعيين في معنى المفوعة فلا يشكل بان الواجب القودعنا (قوله) وكذا إن لم يعملوه لفقرم) لا تكون الاقربين فيكون بالواجب (الاقربين الخ) بقى ما لو كان لا بعدون اغنياء والاقربون قراء قبل رد شهادة لا بعدين لانهم التحملون أو نحوه (معملونه) أو بترك شهادة الفسق لفهم بذلك الغرم عن أنفسهم وكذا إن لم يعملوه لفقرم لا تكون الاقربين فيكون بالواجب لأن الفتى قريب في الفقر بخلاف الموت ولا نظر إلى تحمل البعيد لفقر غيره لأن الإنسان كثيرا يقرب غنى نفسه ويعرض عن امر غيره غنى وقراء فالتممة البينة على تقدير غنى نفسه أظهر من التهمة البينة على فقر غيره التي ما قبل لا يعملونه كينة باقرار أو ما بأنه قتل عدنا فقبل شهادتهم بنحو فسقم اذ لا تهمة (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله) أي المدعى به (فشهدا على الاولين بقتله) مبادرين في المجلس او بعده (فان صدق الولي المدعى) (الاولين) يعني استمر على تصديقهما حتى لو سكت جازل الحاكم الحكم به لأن طلبه منهما الشهادة كاف في جواز الحكم بها كذا قيل ويرده ما صرحوا به في القضاء أنه لا يجوز له الحكم بما ثبت عنده الا بالمدعى فيه فالمراد سكت عن التصديق

(حكمهما) انتهاء التهمة عنهما وتحققا في الآخرين لانهما صادرا عدون الاولين بشهادة الاولين عليهما ولا يما يمدفان بها عن أنفسهما والتعليل الاول مثل كل إذا لم يثبت الاداة الدنيوية وليست الشهادة بما قال في وجهه التعليل الثاني (أو) صدق (الآخرين أو) صدق (الجميع) أو كذب (الجميع بطلان) أي الشهادتان أمان في تكذيب الكل فواضح إماماني تصديق الكل فلان تصديق كل فريق يستلزم تكذيب الآخر لاقتضاها من الشهادتين أن لا قائل غير المشهود عليهما وإماماني تصديق الآخرين فلا ستلزامه تكذيب الاولين وشهادة الآخرين مردودة لما روي لا ينافي مراجعة الولي التي (٦٤) انهما المثلين وجوب تقديم الدعوى وتعيين القاتل فيها لان تلك المبادرة لما وقعت اورث

رية فوجع ليعتد على تصديق الاولين فيحكم له ولا يتردد دعواه كذا قاله جميع معينين عن اعتراض تصوير المسئلة بان الشهادة بالقتل يشترط لهما عما تقدم الدعوى وتعيين القاتل فيها فكيف يشهدان ثم يراجع الولي ويقول إنما يتوجه هذا الاعتراض حتى يحتاج لل جواب عنه عما ذكر اذا قلنا ان الحاكم يراجع الولي وجوباً ونهياً وهو الاصح اما اذا قلنا بما مر ان معنى تصديقه لاوولين استمراره على تصديقهما فلا اعتراض اصلاً غاية الامر ان تسمية ما وقع من المشهود عليهما شهادة تجوز لان المبادرة بالشهادة تبطلها وان الولي وان لم يجب سؤاله لكنه قد يتعرض لما يطل حقه وظاهر كلام بعضهم ان تدب سؤاله عمله ان يبادر في مجلس الدعوى لاني جلس بعده أي لان مبادرتهما بمجلس الدعوى قد تقرب ظن مسدقهما بخلافها بعده وبما تقرر علم انه لا يحتاج لقول بعضهم صورة ذلك ان يترك الولي

التصديق لا سكونه عن طلب الحكم فلا ينافي ما صرحوا به في القضاء وحديثه فتوله لان طلبه منهما الشهادة كاف اي عن التصديق ثانياً ريث يرد عن (قول المن حكمهما) ولا يختص هذا الحكم بما ذكره بل مام ادعى على احدهم قال غير مبادرة بل انا الذي فعلته بما ذكر من التفصيل اه عني (قوله او لانهما يمدفان الخ) عطف على قوله لانهما صار الخ (قوله منها) اي من العداوة الدنيوية اه عني (قوله) قال في وجهه التعليل الثاني (ولذا اقتصر عليه المقتضى) (قوله اي الشهادتان) الى قوله كذا قاله جمع في المقتضى (قوله لما روي) اي من التعليل (قوله مراجعة الولي) اي مراجعة الحاكم لولي (قوله لان تلك المبادرة الخ) علة لعدم المناقاة (قوله اورث رية) اي الحاكم يراجع او يقرره فراجع الولي ويساله احتياطاً انتهى معنى (قوله لينظر) اي الحاكم يستمرى الولي (قوله او لا) اي او يعود الى تصديق الآخرين او الجميع او يكذب الجميع انتهى معنى (قوله وهو الاصح) اي الذنب (قوله تجوز الخ) خبر ان (قوله) وان الولي الخ عطف على قوله لان تسمية الخ (قوله سواء) اه من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ان يبادر) اي المشهود عليهما (قوله او يقرر) اي من الجوابين عن استفسال تصوير مسئلة المثلين (قوله صورة ذلك) الى قوله وظاهر الخ مقول البعض والمشار اليهما انهما المثلين من مراجعة الولي (قوله فانه لا يحتاج الخ) اي الولي (قوله على الاولين) اي الشاهدين الاولين في دعوى الوكيل (قوله المدعى عليهما) اي المشهود عليهما لا بدعوى الوكيل (قوله فينزل) اي الوكيل بسبب من اسباب العزل المارة في الوكالة وهو عطف على قوله ان يترك الخ (قوله او ظاهر قوله) الى قوله او قال احد ما قتل في النهاية ولى الكتاب في المقتضى (قوله لكن عبارة الجهور الخ) مستند وقوله بطل حقه اي فليس له ان يدعي مرة اخرى ويقع البينة اه عني (قوله ولو مبهما) اي سواء عين العاقل ام لا (قوله فكأنه اقر بسقوط حقه الخ) اي فيسقط حق الباقي (قوله منه) اي القصاص (قوله اما المال الخ) عبارة المقتضى والروض مع شرحه واحترز بسقوط القصاص عن الدية فانها لا تسقط بل ان لم يمين العاقل فلو تركه كليم الدية وان عينه فانكر فكذلك ويصدق بيانه انه لم يمين فان نكل حلف المدعى وثبت القفو يمين الرد وان اقر بالعفو جازاً او مطلقاً سقط حقه من الدية الباقي حصته منها اه (قوله ولا يقبل قوله الخ) عبارة المقتضى والروض مع شرحه ويشترط لاثبات العفو من بعض الورثة ان القصاص لا عن حصته من الدية ناهي لان القصاص ليس بمال ومالا يثبت بحجة ناقصة لا يحكم بسقوطه بما اثبات العفو عن حصته من الدية فيثبت بالحجة الناقصة من رجل وامرأتين او رجل وبعين لان المال يثبت بذلك فكذا اسقاطه مخرج بقوله اقر ما شهد فانه ان كان فاسقاً او لم يمين العاقل فكل اقراره ان كان عدلاً وعين العاقل وشهد بان عفا عن القصاص والدية جميعاً بعد دعوى

باعتبار وقت الشهادة ولا لاحتلال خي الاقربين بعده وقضية عبارة المصنف الاول (قوله اما المال فيجب له كالبقية) عبارة شرح المهجور للجميع الدية سواء عين العاقل ام لا نعم ان اطلق العاقل العفو او عفا جازاً فلا حق له فيها اه (قوله ايضا اما المال فيجب له كالبقية) عبارة الروض وشرحه فجميع الدية ان لم يمين العاقل وكذا ان عينه فانكر فان اقر سقطت حصته من الدية فان عين المقر وشهد عليه بالعفو عن القصاص

الجامي

في المطالبة بدم مورثه فانه لا يحتاج لبيان المدعى عليه فيدعي الوكيل على اثنين به ويقع عليهما شاهدين فيشهد المشهود عليهما على الاولين ويصدق الوكيل الكل او البعض اي الآخرين فينزل فيدعي الولي على الاولين فيشهد عليهما المدعى عليهما فلا يقبلان التهمة وظاهر قوله بطلان بقا حقه في الدعوى لكن عبارة الجهور بطل حقه ولو اقر بعض الورثة بعفو بعض (عن عن القود ولو مبهما) سقط القصاص لتعذر تبعيةه فكأنه اقر بسقوط حقه منه اما المال فيجب له كالبقية ولا يقبل قوله على العاقل إلا ان عينه وشهد وشم له مكال الحجة (ولو اختار شاهدان في زه ان او كان آو له او مينة) للمعل كفته بكرة

أوجمل كذا أو يسفأو
 حر وقبوعا لفة الآخر
 (لفت) شهادتها لتناقض
 (وقيل) هي (لوث)
 لاتفاقها على أصل القتل
 ويرد بان التناقض ظاهر في
 الكذب فلا قرينة يثبت
 بها اللوث وخرج بالفعل
 الاقرار فلو قال احدهما
 اقربه يوم السبت وقال
 الآخر يوم الاحد فلا
 تناقض لاحتمال انه اقربه
 في كل من اليومين نعم ان
 عيننا متنافي مكانين يستحيل
 عادة الوصول من احدهما
 للآخر فيكون شاهد احدهما
 انه اقربه بقله بمكة يوم كذا
 والآخر بانه اقربه بمصر
 ذلك اليوم لفت شهادتها
 وقال احدهما قتل وقال
 الآخر اقربه بقله لفت
 لعدم اتفاقها وهو لوث
 حيث

(كتاب البغاة)

جمع باغ من بني ظلم وجاوز
 الحد لكن ليس البغي اسم
 ذم على الاصح عندنا
 لانهم لما خالفوا بتاويل
 جائز في اعتقادهم لكنهم
 عضتوا فيه فلم لما
 فيهم من اهلية الاجتهاد
 نوح عذر وما ورد من
 ذمهم وما وقع في كلام
 الفقهاء في بعض المواضع
 من عصيانهم او فسقهم
 محمولان على من لا اهلية
 فيه لا اجتهد اولا تاويل

له اوله تاويل طعنى البطلان

الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني مع الشاهد ان المافي خاضع الدية فقط لا عنها وعن القصاص
 لان القصاص سقط بالاقرار فيسقط من الدية حصه المافي وان شهد بالعمو عن الدية فقط لم يسقط قصاص
 الشاهد اه (قوله) يحمل كذا اي كالمسجن قوله وخالفه الآخر اي كان قال قتله في العشي او في الدار
 او برح او بشفة نصفين اه معنى (قوله) لفت شهادتها الخ اي ولا لوث بها اه معنى (قوله)
 لاتفاقها على أصل القتل اي والاختلاف في الصفة ربما يكون غلطاً او نسياناً اه معنى (قوله) فلو
 قال احدهما اقرب الخ يعني لا يضر اختلافها في الزمان وكذا لا يضر اختلافها في المكان او فيها مما
 كان شهدا احدهما بانه اقرب بالقتل يوم السبت بمكة والآخر بانه اقرب يوم الاحد بمصر لانه لا اختلاف في
 القتل وصفته بل في الاقرار بمعنى وروى مع شرحه (قوله) متنافي مكانين عبارة عن المعنى وما اوضحه في
 مكانين متباعدين اه (قوله) ذلك اليوم) ومثل اليوم ما لو عينا اياما تحيل المادة بعينه فيها وقوله لفت
 شهادتها ظاهره وان كانوا وليين يمكنهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير ويوجه بان الامور المخارقة
 لا معمول عليها في الشرع اه عرش (قوله) او قال احدهما قتل الخ عبارة عن المعنى مع شرحه ولو شهد
 احدهما على المدعى بالقتل والآخر بالاقرار به فلو ثبت به القسامة دون القتل لانها لم يمتنع على
 شيء واحد ان ادعى عليه الوراثة قلاعهما اقسام وان ادعى خطأ أو شبه عمد حلف مع احد الشاهدين فان
 حلف مع شاهد القتل فادعى على المألفة او مع شاهد الاقرار فعلى الجاني وإن ادعى عليه محضاً فشهد احدهما
 باقراره بقتل عدو الآخر باقراره بقتل مطلق او شهدا احدهما بقتل عدو الآخر بقتل مطلق ثبت أصل القتل
 لاتفاقهما عليه حتى لا يقبل من المدعى عليه انكاره وطول بالبيان لصفة القتل فان امتنع منه جعل
 ناكلاً وحلف المدعى بين الراد ان قتل عدواً واقص من اوان بين قال قتله عدواً اقص منه او عني على مال
 او قتله خطأ فله المدعى تخليفه على نفى التعدية ان كذبه فاذا حلف لومة دية خطأ باقراره فان نكل عن اليمين
 حلف المدعى واقص منه ولو شهد رجل على آخر انه قتل زيد او آخر انه قتل عمرا اقسام ولياها لحصول
 اللوث في حقهما جميعاً اه (قوله) وهو لوث اي شهادتهما والتذكير لراعاة الخبر (كتاب البغاة)

اي وما يذمهم من الكلام على الخروج والكلام على شروط الامام اه يجبري قال عرش ولعل
 المحسكة في جملة عقب ما تقدم انه كالاستثناء من كون القتل مضناً اه (قوله) جمع باغ الخ سمو بذلك
 لظلمهم وجاوزتهم الحدود الاصل فيه آيوان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيهما ذكر الخروج على
 الامام صر بمحالكتها تقسمه لعمومها او تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبني طائفة على طائفة فلبني على الامام
 اولى وقد اخذ قتال المشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاتل المرتدين من الصدوق رضي الله تعالى عنه
 وقاتل البغاة من على رضي الله تعالى عنه نهاية معنى (قوله) ليس البغي) الى قوله او غلبة في النهاية لا قوله
 على الاصح عندنا (قوله) ليس البغي اسم ذم اي على الاطلاق ولا يقتضي يكون مذموماً اه عرش (قوله)
 لما فيهم من اهلية الاجتهاد الخ) قيد خبر بانهم لم يكونوا اهلاً للاجتهد لاصح بيعهم والظاهر انه ليس
 بمردما باق ان الدار على شبهة لا يقطع بطلانها فاعلم المراد بالاجتهاد في عبارته الاجتهاد الفقهي او جرى
 على الغالب اه عرش (قوله) وما ورد من ذمهم) كحديث من حمل علينا السلاح فليس منا وحديث من فارق
 الجماعة قيد خبر فقد خطر رقة الاسلام من عفو حديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فينته جاهلية
 اه معنى (قوله) محمولان على من لا اهلية له الخ) يعني ولم يندرج به سم وعرش (قوله) على من لا اهلية فيه
 الخ) قد يقال ان اعتد جواز الخروج على الامام باجتهد او تقليد صحيح او جمل حرمة الخروج وعذر في

والدية جميعاً بعد دعوى الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني معه اي مع الشاهد ان المافي خاضع
 الدية لا عنها وعن القصاص لان القصاص سقط بالاقرار فسقط من الدية حصه المافي اه

(كتاب البغاة)

(قوله) محمولان على من لا اهلية فيه) يعني ولم يندرج به جملة (قوله) ايضا محمولان على من لا اهلية فيه) قد

أى وقد عر مواعيل قتالنا اخذا بما ياتي في الخوارج واثنية لاهلية للاجتهاد لكن خروج لاجل جور الامام بعد استقرار الامر لما ياتي فيه
المعلوم منه ان اهلية الاجتهاد لا تمنع (٣٦) العصيان في الصدر الاول قطعا فندفع ما يقال كيف يشترطون التاويل المتوقف على الاجتهاد المطلق

الى الان وهم مصرحون
بقاطع من نحو ستمائة
سنة فعملنا الاحكام الالوية
انما تثبت البغاة الذين (م)
مسلمون فلم يتدبروا اذا
خرجوا لا تثبت لهم تلك
الاحكام بل يقتلون من غير
استتابة كما يعلم بما ياتي في
الردة (مخالفة الامام)
ولو جاز الحزب الخروج
عليه اى لا مطلقا بل بعد
استقرار الامر المتأخر
عن زمن الصحابة والسلف
رضي الله عنهم فلا يرد خروج
الحسين بن علي وابن الزبير
رضي الله عنهم ومعهما
كثير من السلف على يزيد
وعبد الملك ودعوى المصنف
بالاجماع على حرمة الخروج
على الجائر انما اراد
الاجماع بعد انقضاء زمن
الصحابة واستقرار
الامور اى وحيد فلا
فرق في الحرمة بين المجتهد
الذي له تاويل وغيره
(بفروج عليه ترك)
عطف تفسير (الانقياد)
له بعد الانقياد كذا وقع
في عبارة بعضهم وظاهر
انه غير شرط (او منع حق)
طلبه منهم وقد توجه
عليهم الخروج منه كركاة
او حذو او قد (بشرط شوكة)
لهم بحيث يمكنها مقاومة

ذلك الجبل فلاما لم يلائم فليتام سيد عمر وم (قوله اى وقد عر مواعيل الخ) راجع لكل من المحامل الثلاثة
(قوله اخذ الخ) راجع لقوله اى وقد عر مواعيل الخ (قوله بما ياتي الخ) اى في شرح ولو اظهر قوم راي الخوارج
الخ (قوله بما ياتي) اى انفاه اى الخروج على الامام لجوره (قوله ان اهلية الاجتهاد الخ) هذا يقتضي
عصيان المجتهد بما دى اليه اجتهاده بعد الصدر الاول لا يعني اشكاله الا ان يجب بانه لا يجتهد خالف
الاجماع الاتي نقله اى سم (قوله فاندفع الخ) نظر وجه الاندفاع كما ذكره سم وقد قيل وجه ما افاده
كلامه من ان البغي قبيح مذموم وغير مذموم وبن التاويل انما هو شرط في القسم الثاني فقط
او قوله اى وقد عر مواعيل الخ من ان اشترط التاويل انما هو فيما اذا لم يقابل اختلاف ما اذا قلنا فلا يشترط
فيهم (قوله ما يقال الخ) وقد يدفع هذا القول بما مر عن ع (قوله يشترطون التاويل) اى الغير قطعي
البيان (قوله الى الان) متعلق بقوله يشترطون الخ (قوله فمل الخ) لمعه من قوله لكن ليس اى قوله وما
ورد (قوله ولو جاز الخ) ابو القاسم الثانية وشرى المنهج والروض والمغني عبارته لو جاز او لم عدول كما قاله
الفتاوى وحكاية ابن القشيري عن معظم الاصحاب وما في الشرح والروضة من التقيد بالامام العادل وكذا في
الام والخصصر ادم امام اهل العدل فلا ينافي ذلك اى (قوله عليه) اى الامام ولو جاز (قوله المتأخر) اى
استقرار الامر (قوله فلا يرد) اى على التعليل المذكور (قوله ومعهما كثير الخ) جملة حاوية (قوله على يزيد
وعبد الملك) نشر على ترتيب القلب (قوله ودعوى المصنف) دفع ما مر من الاول من انفاه قوله اى لا مطلقا
لقول المصنف في شرح مسلم ان الخروج على الاثم قطعاهم حرام باجماع المسلمين وان كانوا فاسقة ظالمين
والثاني التزامه في قول المصنف المذكور بخروج الحسين بن علي وابن الزبير (قوله انما اراد) اى المصنف
بالاجماع المذكور (قوله وحيد) اى بعد اجماع الطبقة المتأخرة عن الصحابة من التابعين فمن بعدهم على
حرمة الخروج على الامام الجائر (قوله بين المجتهد الخ) اى خروجهم على حذو المضاف (قوله وغيره) اى
غير المجتهد الذي الخ (قوله كذا وقع) اى التقيد بعد الانقياد له (واظهار انه غير شرط) بوقاف المغني والنهاية
عبارته سواء اسبق منهم انقياد ام لا كما هو ظاهر اطلاقهم اى (قوله بحيث يمكن الخ) عبارة للمغني والروض
مع الاسي بكثرة اوقافه وقوله بمحض يمكن معا مقابلة الامام فيحتاج في ردهم الى الطاعة لكلفة من بذل مال
وتحصيل رجاله (قوله ويؤيده) اى قول بعضهم (قوله انهم بغاة باخفاق) مقول الامام (قوله وما ذكر)
اى من الشوكة المقيدة بالخبيثة المذكورة (قوله او بتحصنهم الخ) عطف على ما ذكر عبارة النهاية
ولو حصلت لهم القوة بتحصنهم بمحض فهل هو كالشوكة او لا المتعدي كما رواه الامام انه ان كان الحصن
بحماية الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراة الحصن ثبتت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسو ابغاة
ولا يبالى بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك الانوار اه قال ع ش قوله بحماية الطريق ليس بقيد ومن ثم
اقتصروا الزيادة على قوله لم يحصل استولوا بسببه على ناحية اهل قوله وكذا اقتصروا على الشارع والروض
والمغني كما مر (قوله بدليل حكاية ابن القطان) على تأمل اه سيد ع (قوله غير قطعي البطلان) اى قوله
انما اذا خرجوا عن المغني الا قوله كذا قيل اى وتاويله اى قوله المتاويل في النهاية (قوله غير قطعي البطلان)

يقال ان اعتد جواز الخروج عن ذلك الجبل فلاما لم يلائم فليتام (قوله المعلوم منه ان اهلية
الاجتهاد انما تمنع العصيان في الصدر الاول فقط) هذا يقتضي عصيان المجتهد بما دى اليه اجتهاده بعد
الصدر الاول ولا يعني اشكاله الا ان يجب بانه لا اثر لاجتهاده خالف الاجماع الاتي نقله (قوله فاندفع ما
يقال الخ) انظر وجه الاندفاع ما ذكر (قوله بشرط شوكة) لو حصلت لهم القوة بتحصنهم بمحض فهل هو
كالشوكة او لا المتعدي كما رواه الامام انه ان كان الحصن ثبتت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسو ابغاة ولا

الامام كذا قيل وفيه نظروا أحسن منه قول بعضهم بحيث لا يسلم الظفرهم وبعضهم بحيث لا ينفذون الا بجمع جيش ويؤيده قول اى
الامام في قليلين لم فصل قوله انهم بغاة باخفاق وإنما يتحقق فصل قوتهم بما ذكر أو بتحصنهم بمحض استولوا بسببه على ناحية وكان المراد
بالتقليد الذين هم على الانفاق أحد عشر كما كثر بدليل حكاية ابن القطان وجهه فيا لو كانوا انهم خمسة أو ستة (وتاويل) غير قطعي البطلان

يخبرون بالخروج عليه كاتول أهل الجبل وصفي خروجهم على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتلة عثمان وقد ر على قتلهم ويمنعهم منهم
لمواظاته أيام كذا قيل الوجاء خدام سيرهم في ذلك أن رمية بالمواظاة المنوطة لم يصدر عن يمتد به لا برى من ذلك حاشاه الله منه وتاويل
بعض ما في الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة إلا لمن صلا تسكن لهم وهو (٣٧) التي صلى الله عليه وسلم أما إذا

خروجوا لا تاويل كاتولي

حق الشرع كالأزكاة عتادا

أو بتاويل يقطع بطلانه

كتاويل المرتدين أولم يكن

لهم شوكة فلم يسلم حكم البغاة

مواظاة صدرت غير هذه لا نرداه

رعى من ذلك أي فلا يكون مستندهم

المواظاة لأن هذا تاويل باطل قطعا

ويشترط في التأويل أن لا يكون

قطعي البطلان وقد جاء عن علي رضي الله تعالى عنه أن بني أمية يزعمون أني قتلت عثمان والله الذي

لا اله إلا هو ما قطع لأمالات ولقد نيت فصوصي على وشيخنا (قوله صلواته) أي دعاؤه أم شيخنا

(قوله سكن لهم) أي تسكن لهم فافهمهم أم يضايوه (قائدة) وقال في الباب يحرم الطعن

في معاوية ولعن ولده يزيد رواية قتل الحسين وما جرى بين الصحابة قاتنا ثبت على ذمهم وم

اعلام الدين قاطعان فيهم طاعن في نفسه وكلهم عدول لما جرى بينهم محامل سم على المنهج أم عش (قوله

كتاويل المرتدين) أي بان أظهروا شيعة لهم في الردة فإن ذلك باطل قطعا لوضوح أدلة الإسلام أم

عش (قوله يصدرون) أي تصدر أفعالهم أم عش (قوله وإن لم يكن منصوبا) أي قوله ولا أفرادهم في

المنفى (لا قوله المطاع إلى المنفى) (قوله فهو) أي المطاع وقوله لحصول أي الشوكة (قوله وإن كان شرطا) أي

لحصول الشوكة (قوله المطاع وهو) الأول الأصغر مطاع هو (قوله منهم عليهم) متعلق بمنصوب (قوله

ولا يشترط) أي في كونهم بقاء أم عش (قوله ولا أفرادهم) خلا للبغي عبارة تسكت المصنف

عن شرط آخر وهو انفراد البغاة ببلدة أو قرية أو موضع من الصحراء كما قتله في الروضة وأصلها عن

جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه أم واعتهد شيخنا (قول المتن رأى الخوارج) أي ونحوهم من أهل

البدع كما يفيد كلام المصنف في شرح مسلم وقد يفيد قول الشارع الآتي وخذ من قولهم الخ (قوله وهو

صنف) إلى قوله وخذ في المنفى والى قول المتن وقيل في النهاية (قوله في قبضتهم) أي أهل العدل (قوله

فلا تترس لهم) (سواء كانوا أيتاما أم أباؤا موضع عائل لكن يخرجوا عن طاعة الإمام كما قاله الأدرسي

مقن ونهاية (قوله ما لم يقاتلوا) أي أن قاتلوا فاسفروا لوجه الله لا شبهة لهم في القتال ويتقديها ففى

باطلة قطعا أم عش (قوله نعم أن نضرنا بهم الخ) أي مع عدم قتالهم وقوله حتى يزول الضرر أي ولو

بقتلهم أم عش (قوله أن صرحوا الخ) أي لأن أعرضا في الأصل لأن عليا رضي الله تعالى عنه سمع

رجلا من الخوارج يقول لا أحك إلا لله وسوله يوم عرض تنطقت في التحكم فقال كلمة حتى أريد بها

باطل الحكم علينا ثلاث لا نتمكن مساجدة الله أن تذكر وفيها ولا نتمكن أني مادامت أيديكم معنا ولا ندوكم

بقتال معنى وأنى وكذا في النهاية لا قوله لكم علينا الخ قال عش قوله في التحكم أي بينه وبين

معاوية أم ديمري أم (قوله بعض أهل العدل) أي أئاما وغيره أم معنى (قوله ولا يفسقون) مقول

بأبي يعقوب عدل وقيل وقد جزم بذلك في الأنوار م شر (قوله ولم يقاتلوا) تركوا أفعالا تترس لهم الخ

عبارة الروض فلا يقاتلون ولا يفسقون مالم يقاتلوا قال في شرحه أما إذا قاتلوا لم يكونوا قبضة الإمام

فيقاتلون ولا يتحتم قتل القاتل منهم كإسائي قال في الأصل مع هذا وأطلق البيهقي أنهم أن قاتلوا فهم فسقة

وأصحاب نهب لحكمهم حكم قتال الطريق وبه جزم في المنهج وأصله ومعه إذا قصدوا أخافة الطريق أم

(قوله كما يمزرون أن صرحوا بسب بعض أهل العدل) أي بخلاف ما إذا عزموا بالسب فلا يمزرون م

في النار عنهم (ولم يقاتلوا) أهل العدل وهم في قبضتهم (تركوا) فلا تترس لهم إذا لا يكفرون بذلك بل ولا يفسقون مالم يقاتلوا وكما تركهم

على كرم الله وجهه وحمل حكمهم حكم أهل العدل نعم أن نضرنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر كما يمزرون أن صرحوا

بسب بعض أهل العدل ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون أنا لا نقس سائر أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون ببدعتهم

أى بل غلبة عندنا لا لغيرهم عتدم أم حلي (قوله يجوز به الخروج عليه) عبارة المنفى يعتقدون
به جواز الخروج عليه أو منع الحق المترجعه عليهم أم (قوله ويمنعهم) أي أهل الجبل وصفي منهم أي قلة
عثمان عبارة التهاق بالمنفى ولا يقتض منهم أم وهي النسب بالمقام (قوله في ذلك) أي في التأويل أم مجرى
(قوله بالمواظاة المنوطة) أي التي تقول بمنعها عبارة عش التي علينا ها وقتنا بمنها وعليه فيقتديرون أم ثم
مواظاة صدرت غير هذه لا نرداه (قوله لم يصدر عن يمتد به) أي من الخارجين عليه وقوله لأنه
رعى من ذلك أي فلا يكون مستندهم المواظاة لأن هذا تاويل باطل قطعا ويشترط في التأويل أن لا يكون
قطعي البطلان وقد جاء عن علي رضي الله تعالى عنه أن بني أمية يزعمون أني قتلت عثمان والله الذي
لا اله إلا هو ما قطع لأمالات ولقد نيت فصوصي على وشيخنا (قوله صلواته) أي دعاؤه أم شيخنا
(قوله سكن لهم) أي تسكن لهم فافهمهم أم يضايوه (قائدة) وقال في الباب يحرم الطعن
في معاوية ولعن ولده يزيد رواية قتل الحسين وما جرى بين الصحابة قاتنا ثبت على ذمهم وم
اعلام الدين قاطعان فيهم طاعن في نفسه وكلهم عدول لما جرى بينهم محامل سم على المنهج أم عش (قوله
كتاويل المرتدين) أي بان أظهروا شيعة لهم في الردة فإن ذلك باطل قطعا لوضوح أدلة الإسلام أم
عش (قوله يصدرون) أي تصدر أفعالهم أم عش (قوله وإن لم يكن منصوبا) أي قوله ولا أفرادهم في
المنفى (لا قوله المطاع إلى المنفى) (قوله فهو) أي المطاع وقوله لحصول أي الشوكة (قوله وإن كان شرطا) أي
لحصول الشوكة (قوله المطاع وهو) الأول الأصغر مطاع هو (قوله منهم عليهم) متعلق بمنصوب (قوله
ولا يشترط) أي في كونهم بقاء أم عش (قوله ولا أفرادهم) خلا للبغي عبارة تسكت المصنف
عن شرط آخر وهو انفراد البغاة ببلدة أو قرية أو موضع من الصحراء كما قتله في الروضة وأصلها عن
جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه أم واعتهد شيخنا (قول المتن رأى الخوارج) أي ونحوهم من أهل
البدع كما يفيد كلام المصنف في شرح مسلم وقد يفيد قول الشارع الآتي وخذ من قولهم الخ (قوله وهو
صنف) إلى قوله وخذ في المنفى والى قول المتن وقيل في النهاية (قوله في قبضتهم) أي أهل العدل (قوله
فلا تترس لهم) (سواء كانوا أيتاما أم أباؤا موضع عائل لكن يخرجوا عن طاعة الإمام كما قاله الأدرسي
مقن ونهاية (قوله ما لم يقاتلوا) أي أن قاتلوا فاسفروا لوجه الله لا شبهة لهم في القتال ويتقديها ففى
باطلة قطعا أم عش (قوله نعم أن نضرنا بهم الخ) أي مع عدم قتالهم وقوله حتى يزول الضرر أي ولو
بقتلهم أم عش (قوله أن صرحوا الخ) أي لأن أعرضا في الأصل لأن عليا رضي الله تعالى عنه سمع
رجلا من الخوارج يقول لا أحك إلا لله وسوله يوم عرض تنطقت في التحكم فقال كلمة حتى أريد بها
باطل الحكم علينا ثلاث لا نتمكن مساجدة الله أن تذكر وفيها ولا نتمكن أني مادامت أيديكم معنا ولا ندوكم
بقتال معنى وأنى وكذا في النهاية لا قوله لكم علينا الخ قال عش قوله في التحكم أي بينه وبين
معاوية أم ديمري أم (قوله بعض أهل العدل) أي أئاما وغيره أم معنى (قوله ولا يفسقون) مقول

بأبي يعقوب عدل وقيل وقد جزم بذلك في الأنوار م شر (قوله ولم يقاتلوا) تركوا أفعالا تترس لهم الخ
عبارة الروض فلا يقاتلون ولا يفسقون مالم يقاتلوا قال في شرحه أما إذا قاتلوا لم يكونوا قبضة الإمام
فيقاتلون ولا يتحتم قتل القاتل منهم كإسائي قال في الأصل مع هذا وأطلق البيهقي أنهم أن قاتلوا فهم فسقة
وأصحاب نهب لحكمهم حكم قتال الطريق وبه جزم في المنهج وأصله ومعه إذا قصدوا أخافة الطريق أم
(قوله كما يمزرون أن صرحوا بسب بعض أهل العدل) أي بخلاف ما إذا عزموا بالسب فلا يمزرون م

في النار عنهم (ولم يقاتلوا) أهل العدل وهم في قبضتهم (تركوا) فلا تترس لهم إذا لا يكفرون بذلك بل ولا يفسقون مالم يقاتلوا وكما تركهم
على كرم الله وجهه وحمل حكمهم حكم أهل العدل نعم أن نضرنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر كما يمزرون أن صرحوا
بسب بعض أهل العدل ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون أنا لا نقس سائر أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون ببدعتهم

ويؤيده ما يأتي من قبول شهادتهم ولا (٦٨) يلزم من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم فمقتضى لا نهم يقولوا

عمر ما في اعتقادهم وإن
أخطأوا وأثابهم من حيث
أن الحق في الاعتقادات
واحد قطعاً كما عليه أهل
الستون بخلافه آثم غير
معذور فإن قلت أكثر
تأريفي الكبيرة يقتضي
فستهم لو عديم الشديد
وقلة كتراتهم بآدين قلت
هو كذلك بالنسبة للأحكام
الأخرى دون الدنيا لا تقرر
أنهم لم يفعلوا عمر ما عندهم
كما أن الحق يحد بالثبوت
لضعف دليله وقيل شهادته
لأنه لم يفعل عمر ما عندهم
هو لا يعاقب لأن تقليده
صحيح بخلافهم كما علم بما
تقرر (والأبأن قالوا أو
كانوا في غير قبضتنا) هم
(قطاع طريق) في حكمهم
الآتي في بابهم لإيافة وإن
أطال البلقين في الانتصار
له نعم لم يقاتلوا لم يحتم قتلهم
لأنهم لم يقصدوا إعاقة
الطريق ومنهم لم يقصدوها
تحت (وقيل شهادة الباعة)
لعدم فسقهم كما رسم
المطاطة منهم ومن غيرهم
لا تقبل شهادتهم لمواقفهم
كأيا ولا ينفذ قضاءهم (د)
يقبل أيضا (فصا قاضيه)
لذلك لكن (فيما يقبل فيه
قضاء قاضينا) لا في غيره
كما ألف النص أو الإجماع

قولهم وقوله إننا لنفسق نائباً فعلى رخص (قوله ويؤيده) أي المأخوذ المذكور (قوله لا نهم لم يفعلوا عمر ما
الح) قالهم قد يقال لا أثر لهذا التعليل مع قوله أو أثابهم من حيث الخ مع أنه آثم غير معذور اه ريشدي
(قوله وإن أخطأوا أو أثابوا الخ) يتجه أن ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الإمام ومقاتلتهم لا ياء لا فسق
بولايم لأنه من تأويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد في الكلام المعروف فيه فليتام اه سم (قوله)
كأعليه الخ) عبارة النهاية هو ما عليه أهل السنة اه (قوله لما تقرر أنهم الخ) تقدم ما فيه (قوله بأن قالوا)
إلى قوله ومن ثم في المعنى لا أقوله وإن أطال البلقين في الانتصار له (قوله في حكمهم الخ) عبارة المعنى
أي حكمهم كحكم قطاع طريق فإن قتلوا أحداً ممن يكافؤهم اقتصر منهم كغيرهم لأنهم قطاع طريق كما
يفهمه كلام المصنف فلا يحتم قتلهم وإن كانوا كقطاع طريق في شهر السلاح لأنهم لم يقصدوا الخ (قوله)
وإن أطال البلقين في الانتصار له) عبارة النهاية خلافاً للبلقين اه (قوله لعدم فسقهم) أي قولهم ظاهر كلامهم
في المعنى وإلى قوله ثم رايت في النهاية لا أقوله بأن لم يند إلى المعنى وقوله ورد إلى ويحتمل (قوله لعدم
فسقهم الخ) أي تأويلهم (قوله كالمس) أي أنا (قوله في المطاطة يوم صنف من الرضاة يشهدون
بالزور ويقضون به لمواقفهم يتصدفهم أسنى ومعنى (قوله منهم) أي الباعة (قوله كما يأتي) أي في
الشهادات وسياق فيها أنهم إن ينفوا في شهادتهم السبب قبلت لانتفاء التهمة حيث أسنى ومعنى وعش
(قوله ولا ينفذ قضاءهم) أي لو أقسمت نهاية أسنى ومعنى (قوله ويقبل بصفاء قاضيه) أي بعد اعتبار
صفات القاضي فيه اه معنى (قوله لذلك) أي لعدم فسقهم (فمن هنا) احتراز عما يأتي في التنفيذ (قوله)
قبول ذلك) أي صفاء قاضيه (قوله ما يأتي في التنفيذ) أي من ندب عدمه اه عش (قوله لأن هذا كما
هو ظاهر الخ) عبارة النهاية لشدة الضرر بترك عدم قبول الحكم بخلاف التنفيذ اه وكب الرشدي
عليه ما ضمه عبارة التحفة صريحة في أن الحكم في الحين واحد غاية الأمر أن كلامهم هنا في الحكم الذي
يصل أثره به وهناك في الحكم الذي لم يصل أثره به وبعبارة الشارح صريحة في أن المراد بالتنفيذ المعنى
الاصطلاحي وهو أن يقول القاضي نقضه فهذا غير واجب بخلاف قبول الحكم التزام بمقتضاه فهو واجب
وحاول الشهاب ابن قاسم رد كلام التحفة إلى الشارح فقام على قوله بأن الانفاء أي رد الحكم ثم قال قوله
بخلافه ثم أي ترك مجرد التنفيذ اه (قوله لأن هذا الخ) يظهر أن هذا التنفيذ بمعنى عدم النقص والترض
لهو الاتي بالتنفيذ يعني الامضاء أو إعادته عليه والفرق واضح ولا يلزم في الأول اتصال الأثر اه سيد عمر

ش (قوله لا نهم لم يفعلوا عمر ما في اعتقادهم) أي أثر لهذا التعليل مع ما بعده (قوله وإن أخطأوا أو أثابوا من
حيث أن الحق في الاعتقادات واحد الخ) يتجه أن ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الإمام ومقاتلتهم لا ياء
لا فسق ولا لايم لأنه من تأويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد في الكلام المعروف فيه فليتام (قوله)
لم يفعلوا عمر ما عندهم) قد يقال لا أثر لهذا مع قوله أو أثابوا من حيث إلى قوله آثم غير معذور فتأمل فانه
إذا أجمع ولم يند لم يؤثر اعتقاده عدم الحرمة (قوله أو كانوا في غير قبضتنا) أي وقائلناهم قاتلوا كما يفهم
من عبارة شرح الروض السابقة في الهاشم والأفلا معنى للحكم بأنهم قطاع مجرد أنهم في غير قبضتنا
فليتام (قوله) ومن ثم لم يقصدوها تحتم هذا يقتضي أنهم قطاع وأنهم لم يقصدوها فليتام مع ما في الهاشم
عن شرح الروض من قوله وعمله أقصدوا الخ (قوله ولا ينفذ قضاءهم) لم يقيد ذلك بقوله لمواقفهم
وقضية عبارة الروض وشرحه التقييد حيث قال الروض فيجب شهادة الباعة وينفذ قضاءهم فيما ينفذ فيه
قضاؤنا إن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا أو أئامنا لم يكونوا خطايا اه وقال في شرحه وما إذا كانوا
خطايا فيستع من ذلك إيصاؤنا إن علمنا أنهم لا يستحلون ما ذكر لكن عمله أقصدوا ذلك مع مواقفهم كسأيت
في الشهادات نعم لو ينفوا في شهادتهم السبب قبلت لانتفاء التهمة حيث كسأيت فليتام (قوله فلا ينافيه
ما يأتي) قريباً (قوله ويفرق بأن الانفاء) أي رد الحكم (قوله بخلافه) أي ثم ترك مجرد التنفيذ (قوله)

(قوله)
أو القياس الجلي وظاهر كلامهم هنا وجوب قبول ذلك عليه فلا ينافيه ما يأتي في التنفيذ لأن هذا كما هو ظاهر
فبأوقع اتصال أثر الحكم به من نحو أخذ ورد ذلك فيه لم يصل به أثره ويفرق بأن الانفاء هنا فيه ضرر عظيم بخلافه ثم (الا) راجع

للامرين قبله (أن يستحل) ولو على احتمال بأن لم يدركه من يستحل أو لا (دعاء) أو أمواتا فقد عدت حيتن ولو خذمه أن المراد استحلال خارج الحرب ولا لافكل البغاة يستحلونها خاصة الحرب واعترض هذا بقول الروضة في الشهادات تقبل شهادة المستحل للدم والمال من أهل الاوهام والقاضي كالشاهد ورد بان المتمدن ما هنا ويحتمل الجمع بمحمل ما هنا على غير المؤول (٦٩) تأويل احتملا وما هنا على المؤول

كذلك ثم رأيت التصريح بذلك (وينفذ) بالتشديد (كتابا بالحكم) إلينا جواز الصلحة بشرطه (وبحكم) جواز أيضا (بكتابا) إلينا (بإيعاز) البينة في الاصح لصحته أيضا ويندب عدم تنفيذه والحكم به استخفافا بهم وينبغي تخصيصه بما إذا لم يترتب عليه ضرر المحكوم له بأن انحصر تخليص حقه في ذلك بل لا يبعد حيثن الوجوب ثم رأيت الاذرعى عنه فيما إذا كان الحق لواحد من أهل واحد منهم والذي يشبه أن عكسه مثله بقيد المذكور كاقضاء حوم ما قرره (ولو أقاموا حدا) أو تميزوا (واخذوا زكاة وجزية وخراجا وفروا سهم المرتقة على جندهم صح) فتنفذه إذا عاد إليهم استولوا عليهم فملوا فيه ذلك تأسيما بعل كرم الله وجهه لتلايض بالربعة ولان جندهم من جنس الاسلام ورعب الكفار قائم بهم وبحت البقنى ان عمله إذا كان فاعل ذلك هو مطاعهم لا آحادهم ولا

(قوله للامرين الخ) أى الشهادة والقضاء عرش (قول المتن) لأن يستحل الخ أى شاهد البغاة أو قاضيهم وينبغي كآله الزركشى أن يكون سائر الاسباب الفسق في معنى استحلال الدم والمال له معنى (قوله ولو على احتمال) إلى المتن في المتن (قوله ويؤخذ منه) أى من التمثيل (قوله واعترض هذا) أى ما جزم به المصنف هنا من عدم صحة شهادته فهو قد قضاه إذا استحل دماءه ولو أمواتا له معنى (قوله ويحتمل الجمع بمحمل ما هنا الخ) جزم به التأنيق والمخفى والاسنى (قوله محتملا) أى إذا احتمال وكان احتراز عن قطعى المطلق اه سيدمر (قول المتن وينفذ) أى قاضيا كتابه أى قاضى البغاة اه معنى (قوله جواز أيضا) إلى قوله وينبغي في المتن وإلى قوله الذى يتجه في التأنيق (قوله عدم تنفيذه) أى الكتاب بالحكم والحكم به أى بالسكتاب بإيعاز (قوله تخصيصه) أى ندب ما ذكر (قوله عليه) أى عدم التنفيذ والحكم (قوله فى ذلك) أى فى التنفيذ والحكم (قوله الوجوب) أى وجوب التنفيذ والحكم (قوله أو تميزوا) إلى قوله ويبحث البقنى في التأنيق لاخره تأسيلا إلى ثلاثين (قول المتن) أخذوا في التأنيق والمخفى أو يدل الواو (قوله فتنفذه) إلى المتن في المتن لاخره ولا فرقة إلى وفى زكاة (قوله ثلاثين) الأولى وثلاث الخ بالمطع كآلى المتن (قوله ويبحث البقنى ان عمله الخ) عبارة المتن اما إذا أقام الحد وغيره لآتهم فإنه لا يعتد به وعلى الاعتدال به فى الزكاة كآلى البقنى إذا كانت غير معجلة ومعلقة لكن استمرت الخ (قوله ولا فرقة تمت الخ) قد يقال هو لا يلو أيضا فهم خارجون من أصل المسئلة سيدمر وفيه نظر يظهر بمر اجمة تعريف البغاة وتقسيمها فيه إلى قسمين (قوله وفى زكاة غير معجلة الخ) خلاف التأنيق وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم إلى وجوبها أم لا كاقضاء تمثيل الاصحاب المار وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبقنى اه (قوله وهو تفرقتهم) إلى التنيق في التأنيق (قوله بل فباعدا الحد) يمكن على بدمان تحمل عليه عبارة الحاج بان راد بالآخر ماعد الاول اه سيدمر (قوله عند الحد) أى والتعزير (قوله لم يكن من ضرورته) عبارة المتن لضرورته بان كان في غير القتال لوفيه لالضرورته اه (قوله نفسا) إلى قوله به يعلم فى المتن (قوله وقيد الماوردى) أى الضمان فى صورة العكس وهى اتلاف العادل على الباغي اه عرش (قوله لا اضماهم) وهى منهم أى ولا فلا ضمان سم ومعنى (قوله به يعلم) أى يقول الماوردى لا اضماهم وهى منهم (قوله ضعف الخ) عبارة التأنيق جواز عقود ابيهم إذا قاتلوا الخ قال سم لوجه تضعيفه لانه يمكن عمله ما إذا يؤثر المقر في اضماهم اه او يقال قوله إذا قاتلوا اصفة الدواب لا ظرف لتعمرى الدواب بقاتلون عليها منه يعلم حكم غيرها بالاولى ثم يقيد بان عمله إذا لم يكن بقصد اضماهم أى والغرض ان الاتلاف خارج الحرب اه سيدمر (ضعف قوله) وقوله إذا جواز أى الماوردى

لفقد عدته حيثن) فيه نظر في صورة كون الاستحلال على الاحتمال (قوله ويحتمل الجمع) بمحمل ما هنا على غير المؤول تأويل احتملا وما هنا على المؤول كذلك ثم رأيت التصريح بذلك بعبارة شرح الروض لكن عمله فى الاولى إذا استحلوا ذلك بالباطل عدوا بالتبطل الى اراقة دمائنا واتلاف أمواتنا وما ذكره كآله فى الشهادات من التسوية في تنفيذ ما ذكرين من يستحل الدماء والاموال وغيره عطفه غير ذلك فلا تناقض اه (قوله وفى زكاة غير معجلة) وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم إلى وجوبها أم لا كاقضاء تمثيل الاصحاب المار وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبقنى م (قوله لا اضماهم) وهى منهم أى ولا فلا ضمان (قوله به يعلم ضعف قوله الخ) قد يقال لاحاجة للتضعيف لانه يمكن عمله على

فرقة منعوا اجبا عليها من غير خروج وفى زكاة غير معجلة استمرت شوكتهم لدخول وقتها والام يعتد ببعضهم لما لهم عند الوجوب غير متأملين لاخذ (وفى الاخير) وهو تفرقتهم ما ذكر بل فباعدا الحد (وجه) انه لا يعتد به لتلايققوا به علينا (وما أتلفه باغ على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال) ولم يكن من ضرورته (ضمن) نفسا وما لا وقيد الماوردى بما إذا قصد أهل العدل التشنق والانتقام لا اضماهم وهى منهم به يعلم ضعف قوله لا تضر دوابهم إذا قاتلوا عليها لا نه إذا جواز اتلاف أمواتهم خارج الحرب لاجل اضماهم

فهذا الجوز لان الضرورة اليه كدوا الاضاف فيه اشد (والا) بان كان في قتال الحاجة او عارجه وهو من ضرورته (فلا) خنان لامر العادل
يقتلهم ولان الصحابة رضوان الله (٧٠) عليهم يطالب بعضهم بعضا ينهي نظر التأويل (تنبيه) ذكر الدميرى أن من قتل في الحرب

(قوله بان كان) ولو اختلف المتفق وغيره في أن التلف وقع في القتال او في غيره صدق المتلف لان الاصل
عدم الضمان اه عش (قوله الحاجة) عبارة المفتى على الخلاف فيما اتفق في القتال بسبب القتال فان
اتلف فيه ما ليس من ضرورته ضمن قطعاً قاله الامام وقرأه اه (قوله او عارجه الخ) كما اذا تروا وبنيهم
فيجوز لثلاثة قبل الحرب اه زيادى (قوله من ضرورته) قال الشيخ عن الدين ولا يصف اتلاف اهل
البيت باحق ولا يحرم لان خطامه من غير خلاف ما يتلقه الحرفى فان حرام غير مضمون معنى وزيادى
وعش (قوله لامر العادل) اى اهل العدل عبارة المفتى وشرح المنهج والروض لا ناما مرون بالقتال فلا
فضمن ما يتولد منه وهم انما اطلقوا بتأويل اه (قوله ولان الصحابة الخ) علة لكل من الاصل وعكسه
والاول علة للاصل فقط (قوله ولو لو طوى) الى قوله اامرتون في التباينة يؤول الى قوله وكذا من في حكمهم في
المفتى (قوله ان اكرهها) اى او ظنت جواز اذ سكتين اه عش (قوله وهو مسلم له شوكة الخ) وليس من
ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب ما يقدرون عليه من الاموال لهم قطاع
طريق اه عش (قوله لوجوده مناه) اى حكمة عدم ضمان الباغي عبارة المفتى لان سقوط الضمان في
الباغين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود هنا اه (قوله لافى تنفيذ قضاء الخ) اى فلا يعتد بها
منهم لان قضاء شرطهم معنى واسى (قوله واستيفاء حق او احد) سكت عن قول الشهادة وعنده اه سم
(قوله فهم كقطاع الخ) وقال المفتى وشيخ الاسلام وخلافها عبارة عنهم كالبناء على الاصح كاتق به
الوالد رحمه الله تعالى اه نى عدم الضمان خاصة رشيدى (قوله مطلقاً) اى فى الضمان وغيره (قوله
ويجب على الامام الخ) اى على المسلمين امانته من قرب منهم حتى يطل شوكتهم اه عش (قوله في حكمهم)
اى البغاة (قوله اى لا يجوز) الى قوله لسياسة الناس فى النهاية (قوله اى عدلاً يورثنى الا كفتاه بفاسق
ولو كافر احب غلب على ظن الامام انه ينقل خبره بلا زيادة ولا نقص وانهم يشقون به فيقولون ما يقول اه
عش (قوله والخروج الخ) قاعدة معرفتها انه بينهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من انواع الحرب
وطرقة ليقع العرب في قلوبهم فيفادوا للحكم الاسلام اه عش (قوله ما يتقونه) بكسر القاف من باب
ضرب (قوله اى يكرهونه) الى قول المتن وشبهة فى المفتى (قوله تاسيا الخ) علة وجوب البعث (قوله
بالنهر وان) بفتححات وسكون الهاء بل يقرب بفداد اه عش (قوله فرج بعضهم الخ) اى راي بعضهم

ما اذا لم يثر المعراضا فمهم (قوله فهذا الجوز) كتب عليه مر (قوله وكذا المهران اكرهها) شرح مر
(قوله لافى تنفيذ قضاء) سكت عن قول الشهادة وعنده (قوله اما امر تدون لهم شوكة الخ) اتق الشهاب
الرملى في مر تدون لهم شوكة بان الاصح انهم كالبناء لان القصد اتلافهم على العود الى الاسلام مر ش
(قوله ايضا اما امر تدون لهم شوكة فمهم كقطاع الخ) قال في شرح الروض بخلاف ما لو اردت طائفة لهم
شوكة تعلقوا امالاً او نفاقاً في القتال ثم تابوا اسلوبا فاقامهم يضمنون لجنايتهم على الاسلام كافة له الماوردى عن
النص فى اكثر كتبهم وان الرفعة عن الجمهور وقال الاسنوى انه الصحيح ونقله عن تصحيح جماعات وقطع
آخرين وقال الاذنى ان اهل الوجه وحكى الاصل في ذلك وجهين بل ترجع اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى
عدم الضمان كالبناء بل اولى للاحتياج الى تاقهم للاسلام كالا احتياج الى تالف البغاة للطاعة والضمان منفر
عن ذلك وما اعتمدوه واقطعوا فى باب الردة ما نصه فصل استعمر تدون بنحو حصن بدار باقتالهم
وايتبعنا مدبرهم ودفننا جريحهم واستتبنا اسيرهم وخانهم كالبناء اه وان قال شيخ الاسلام في شرحه
قضيتهم انهم لا يضمنون ما اطلقوه فى الحرب لكن تقدم فى قتال البغاة ان الصحيح خلافه اه بل الظاهر ان

ولم يعلم قتاله لم يرته فربه
الذى فى الطائفة الاخرى
لاحتال امة قتله وفيه نظر
واضح وان قتله غيره
واقره لان المانع لا يثبت
بالاحتال فالوجه خلافه
(وفى قول يضمن الباغي)
لتقصيره ولو لو طوى واحدا
امة الاخر بلا شبهة يعتد بها
لومه الحد وكذا المهران
اكرهها والودد رقيق (و)
المسلم (التاويل بلا شوكة)
يثبت له شيء من احكام
البغاة فيقتل (يضمن) ما
اتلقوه ولو فى القتال كقطاع
الطريق ولثلاث يحدث كل
مفسد تاويل وتبطل
السياسات (وعكسه) وهو
مسلم له شوكة لا تاويل
(كباغ) فى عدم الضمان لما
اتلقه فى الحرب او
لضرورتها لوجود مناه
فيه من الرغبة فى الطاعة
ليجتمى الشمل ويقل الفساد
لا فى تنفيذ قضاء واستيفاء
حق او احد اما امر تدون لهم
شوكة فهم كقطاع مطلقاً
وان تابوا اسلوب الجنايتهم
على الاسلام ويجب على
الامام قتال البغاة لاجماع
الصحابة عليه وكذا من فى
حكمهم (و) لكن لا يقتال
البغاة اى لا يجوز له ذلك
(حق يبعث اليهم اميناً)

اى عدلاً (فقطاً) اى ظاهر المعرفة بالعلوم والحروب وسياسة الناس وأحوالهم فهم ان علم ما يتقونه اعتبر كونه
فقطاً فيه فقط فيما يظهر (ناصحاً) لاهل العدل (يسألهم ما يتقونه) على الامام اى يكرهونه منه تاسياً ليعلى في بيعته ابن عباس رضى الله عنه
الى الخوارج بالنهر وان فرج بعضهم الى الطاعة وكون المبعوث عارفاً فلتنا واجب ان يبعث الناظرة وإلا فنندوب (فان ذكره

مظلة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة إذا هاجمهم) الذين بنفسه في الشبهة وبمراجعة الامام في المظلة ويصح عود الضمير على الامام فآزاته الشبهة بقسبه فيه إن لم يكن عارفاً للظلة برضا (أو انصروا) على فيهم بعدد ذلك (تصميم) تدباً كما هو ظاهر يواظب تربيها وترهيا وحسنهم اتحاد كلمة الدين وعدم شأمة الكافرين (ثم) انصروا دعاهم للمناظرة فان امتنعوا أو انقطعوا أو كانوا (أذنهم) بالمدى اعطهم (بالتقاتل) لأنه تعالى أمر بالصالح ثم القتال هذا كان بكسر موقو لا انتظرها (٧١) ويبنى له ان لا يظهر لهم ذلك بل يرهق ويورى وعند القوة قال

المأوردى يجب القتال ان تعرضوا لحرهم أو اخذمال بيت المال أو تعطل جهاد الكفار يسبيهم أو منعوا راجيا أو قتلهم على خلع امام انعقدت يستهوى أو ثبتت بالاسيلاء فنا يظهر فان اخذ ذلك كله جاز قتالهم انتهى وظاهر كلامهم وجوب قتالهم مطلقا لان يقامهم وان لم يوجد شيء مما ذكر تركه مفاسد قد لاتدارك (فان استملوا) في القتال (اجتهد) في الامهال (وفعل ما أراد صوابا) فان ظهر له ان غرضهم إضاح الحق امهلهما ما يراه ولا يتقدمه أو احتيالهما لجمع عسكر بادرهم ويكون قتالهم كدفع الصائل سبيله الدفع بالادق فالادق قاله الامام وظاهره وجوب هرب امكن وليس مراد لان القصد ازالة شوكتهم ما امكن (ولا يقاتل) إذا وقع القتال (مدبرهم) الذي لم يتعرف لقتال ولا تحيل الى قتلة قريبة لبعيدة لامن غائمه فيها ويؤخذ منه أن المراد بها هنا هي

اه معنى (قول المتن مظلة) هي سبب امتناعهم من الطاعة اهنى (قوله بكسر اللام) الى التثنية في النهاية الا قوله اى او ثبتت بالاسيلاء فنا يظهر وقوله واقتدأ الى نعم (قوله بكسر اللام وفتحها) اى ان كان مصدرا ميلا لكون الفتح هو القياس قال كسر شاذ كان كاسمها لما لم يظلم به قال كسر فقط معنى وزاد زادا لرشيد المراد هنا هو الثاني ومن ثم اقتصر على الكسر الشارح الجلال اه (قوله وبمراجعة الامام الخ) لمل عمله ما لم يفوض له ذلك ابتداء اه سيد عمر (قوله ان لم يكن عارفا) يبنى وان كان عارفا فامله سم اقول هو كذلك لكن من الواضح ان مراد الشارح من التسبب استتابة الغير ولو نظر نال الحقيقة فهو في المظلة متسبب لاداهم اه سيد عمر (قول المتن فان انصروا) اى ولم يذكروا شيئا اه معنى (قوله بعد ازالة) الى قوله ويبنى في المعنى (قوله بعد ذلك) لمعه في ظنه لامع اعترافهم بالذوال والاول لا يظهر قوله الا في ثم ان انصروا الخ اذا المعترف برؤا شبهته في تناظره قاله السيد عمر اقول ويبنى عنه حمل الازا فعلى ذكر ما هي شانه (قوله فان امتنعوا) عبارة للمعنى فان لم يجيبوا أو اجابوا بغير المناظرة انصروا (قول المتن اذنهم) اى وجوب باه شيخنا (قوله امر) اى في قوله وان طاعة ثان الآية (قوله بالاصلاح ثم القتال) اى فلا يجوز تقديم ما اخره الله تعالى نهاية معنى (قوله هذا) اى اعلامهم بالقتال (قوله انتظروا) اى وجوب باه عرض (قوله او اخذمال بيت المال) اى من حقوق بيت المال وليس لهم اه معنى (قوله اى او ثبتت) امامته (قوله فان اخذ ذلك كله) اى ان لم يوجد واحد من الامور الخمسة المذكورة (قوله جاز قتالهم) اعتمدته المعنى (قوله وظاهر كلامهم) عبارة الخ باق الاوجه كما هو ظاهر كلامهم وجوب الخ (قول المتن فان استملوا الخ) وإن سألوا ترك القتال بل بدأ بمجههم اه معنى (قوله في الامهال) اى وعنده اه معنى (قوله فان ظهر) الى قوله وظاهره في المعنى (قوله ان) غرضهم إضاح الحق) عبارة غير ان استمهلهما للتامل في ازالة الشبهة (قوله امهلهما) اى وجوب باه مجبرى (قوله امهلهما ما يراه) اى ليتضح لهم الحق اه معنى (قوله بادرهم) اى ولم يعلمهم وإن بذلوا ما لا وهو اذ ابرهم فان سألوا الكتب عنهم حال الحرب ليطلقوا اسرا فان بذلوا اذ كان رهاق فلنا ما فان قتلوا الاسارى لم يقتل الرهاق بل فلقطهم كاسارهم بعد انقضاء الحرب وإن أطلقوهم أطلقناهم اه موضع شرحه (قوله كدفع الصائل) خبر يكون وقوله سبيله الخ بدل به ويجوز ان الثاني هو الخبر الاول متعلق به (قوله فيها) اى البعيدة وكذا ضميرها (قوله نظير ذلك) اى المراد المذكور (قوله لا المدار ثم الخ) اى هنا ما تحصل به الناصرة للبقاء في ذلك الحرب وما لا يحصل اه ع (قوله على كونه) اى المتحد (قوله بعد) بصيغة المضارع المبني للفعل من البد وهو في بعض النسخ بصيغة الماضي المبني للفاعل من البد (قوله ولا من التي سلاحه) اى تارك للقتال روض ومعنى (قوله او اخلق باه) اى اعراضه القتال اه ع (قول المتن واسيرهم) اى إذا كان الامام يرى ان ياتهم اما إذا كان لا يرى ذلك فلا اعتراض عليه اه معنى (قوله عن على يوم الجمل) اى من أنه أمر مناديه قتادى لا يتبع مدرو لا يذنب على جريه لا يقتل اسيرهم وخالق باه فهو آمن ومن التي سلاحه فهو آمن اه معنى (قوله لهم) الى قوله ويسن في المعنى (قوله زعيمهم) اى مطاعهم (قوله اتبعوا الخ) اى وجوب باه اه ع شيخنا إنما اذا اعتادهم من هذا المذكور في باب الردة (قوله ان لم يكن عارفا) يبنى وإن كان عارفا فامله (قوله وظاهر كلامهم وجوب قتالهم) وهو الاوجه مر

الى يؤمن عادة مجيها اليهم قبل انقضاء القتال اما اذا لم يؤمن ذلك بأن غلب على الفطن مجيها اليهم والحرب قائمة فينبغي أن يقاتل حيثما اتعالم بشرط ظهير ذلك فيما ياتي في الجهاد لان المدارهم على كونه بعد من الجيش اولا (ولا) يقتل تارك القتال منهم وان لم يلق سلاحه ولا (متختمين) بفتح الحاء من أتخمت الجراحة اصغفته ولا من التي سلاحه أو أغلق باه (و) لا (اسيرهم) لخبر الحاكم واليهي بذلك واقتداء بما جاء في ذلك كله بسند حسن عن علي يوم الجمل نعم لو لو واجتمعين تحت رايتهم اتبعوا حتى يفرقوا

ولا يقدح بقتل اجد هؤلاء لشيء في حيفه رضى الله عنه ويسر ان يجنب قتل روحه ما يمكنه فكم مآثم بقصد قتل (تبيينه) استعمال قتال
مردياه حقيقة المفاعلة فين يتأق منه كالمدبر واصل الفعل فين لا يتأق منه كالمقتول ولا عند ربه بل فيه نوع بلاغة فلا اعتراض عليه (ولا
يطلق) أسيرهم إن كان فيه منعة (وإن كان (٧٣) صيدا أو امرأة) وقتنا (حتى تنقضي الحرب وينتقم جميعهم) تفرقا لا يتوقع جميعهم بعد

وهذا في رجل حروك كذا في
مرأته وامرأتها وقتلوا قاتلوا
والا أطلقوا بمجرد انقضاء
الحرب (الأن يطبع)
الحرك الكامل الامام بتأنيته
له (باختياره) أي وتقوم
قرينة على صدقه فيما يظهر
ليطلق وإن بقيت الحرب
لا من ضرره (ويرد)
وجوب ما لهم و (سلاحهم
وخيولهم البهائم) إذا انقضت
الحرب وامنت فالتهم
أي شرم يعودهم لطاعة
أو تفرق شلم تفرقا لا
يلتم نظير ما مر في إطلاقهم
(ولا يستعمل) ما أخذ منهم
من نحو سلاح و خيل (في
قتال) أو غيره أي لا يجوز
ذلك (الضرورة)
كصرف انهم أهل العدل
أو نحو قتالهم لو لم يستعملوا
ذلك نعم تلزمهم اجرة
ذلك ما اقتضاء كلام الروضة
كعصا اكل طعام غيره
يلزمه قيمته وقضية كلام
الانوار انها لا تلزم ولا رد
عليه المضطر لان الضرورة
لم تقسم المالك بخلاف
ما هنا ومع ذلك فالذي يتجه
ان استعمالها ان كان في
القتال او لضرورته لم
يضمنها ولا منعها كاعلم
عامر ولا ضمنهما (ولا
يقاتلون بظيم) يعم

(كنار و منجنيق) وتفرق واقام حيات لان القصد رد طاعة وقد رجعوا فلا يجدون للنجاسة سبيلا (الضرورة) ظاهر
بان قاتلوا به أو أحاطوا بنا) ولم يندفعوا إلا به قال البغوي بقصد الخلاص منهم لا بقصد قتلهم ويظهر ان هذا مندوب لا واجب قال المتولي
ويلزم الواحد مناهرة اثنين منهم ولا يولي إلا متحيزا وظاهره جريان الاحكام التي في مصابرة الكفار هنا (ولا يستعان عليهم

(قوله) ولا يستعان عليهم

بكافر) ذي أو غيره إلا أن اضطروا لذلك (ولا ينبغي قتلهم مديري) أو أمراء أو التدقيق على جريحهم المدعوة أو اعتقاد كالحنفى أى لا يجوز لنحو شافى الاستعانة بأولئك لأن القصد رد المظالم وأولئك يتدنون بقتلهم نعم ان (٧٣) احتجنا بذلك جاز أن كان لهم نحو

جرأة وحسن اقدام
وامتنادهم لوارادوا
قتل واحد من ذكر قال
الماوردى ويشترط ان
بشرط عليهم الامتناع من
ذلك ويثق بوقائهم به انتهى
ويظهر ان ذلك يأتى فى
الاستعانة بالكافر ايضا
الان الجات الضرورة
اليهم مطلقا ولا يخالف
ما هنا جواز استخلاف
الشافى للحنفى مثلا لان
الخليفة مستبد براه
واجتهاده وهؤلاء تحت
رأى الامام قطعهم منسوب
له فوجب كونهم على
اعتقاده (ولو استعانوا
عليها باهل الحرب وآمنهم)
بلما دى عقدا لهم امانا
ليقاتلوا معهم (لم ينفذ امانهم
علينا) للضرر فتعالمهم
معاملة الحريين (ونفذ)
الامان (عليهم الاصح)
لانهم آمنهم من انفسهم
ولو قالوا وقد اعانوا هم قلنا
انه يجوز اعانة بعضكم على
بعض او امانهم المحقون ولنا
اعانة الحق وانهم استعانوا
بنا على كفر او امكن صدقهم
بلقائهم الامن واجرنا عليهم
فما صدقهم احكام البغاة
هذه البغاة الصحيحة
وامانهم عن بقوله بلقائهم
الامن وقائلناهم كبغاة فقد
يجوز الاضى الجمع بين تبليغ
الامن ومقاتلتهم كبغاة تناف

ظاهر كلامهم ان ذلك لا يجوز لودعت الضرورة اليه لكنه فى التمسح صرح بجواز الاستعانة به اى الكافر
عند الضرورة وقال الأذرى وغيره انه المنجى (هـ) (قول المتن بكافر) أى لانه يحرم تسليطه على المسلم نهاية
ومنهم زاد الغنى ولذا لا يجوز لستحق اقتصاص من مسلم ان يوكل كافرا فى اسقيائه ولا الامان ان يشد
جلادا كافرا لاقامة الحدود على المسلمين (هـ) وقال عرش بعد قتل ماذكر عن الزيدى اقول وكذا يحرم
نصبه فى شئ من امور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة توليته فى شئ لا يقوم به غيره من المسلمين او ظهر فيه من
يقوم به من المسلمين خيانة وامنت فى ذى ولو لم يجره من الحاكم مثلا فلا يعد جواز توليته فى الضرورة
القيام بمصلحة ما رى فيه ومع ذلك يجب على من نصبه مراقبته ومنعه من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه
استعلاء على المسلمين (هـ) (قوله ذى) الى المتن فى الغنى الا قوله اى لا يجوز لنحو شافى (خ) راجع
الى الف (قول المتن مديري) اى حال كونهم مديري (هـ) (قوله اى) لا يجوز لنحو شافى (خ) راجع
للمطوف والمطوف عليه وقوله نعم (خ) راجع للمطوف فقط (قوله) واولئك يتدنون بقتلهم (هـ) هذا
لما يناسب قوله او اعتقاد الخ دون قوله لمدعوة (قوله) اى للاستعانة بمن يرى قتل واحد من ذكر
(قوله) جاز ان كان لهم (خ) عبارة الغنى قال الشيخان يجوز بشرطين احدهما ان يكون لهم حسن اقدام
وجراؤهم الثانى ان يمكن دفعهم عنهم (خ) زاد الماوردى شرط ثالثا وهو ان بشرط (خ) (قوله) قال الماوردى
ويشترط ان بشرط (خ) والاربعه انه ليس بشرط اذ قد تنازع دفعهم شئ من ذلك انه نهاية قال
السيد عمر بعد ذكر مثله من ماضيه يتوقف ذلك لانه قد يغفل عن ان امكن دفعه ولو شرع به (هـ) (قوله)
ان ذلك) اى ما قاله الماوردى (قوله) الان الجات (خ) راجع الى كل من قوله نعم (خ) وقوله ويظهر (خ)
(قوله) اليهم) اى الكافرون من يرى قتل واحد من ذكر (قوله) مطلقا) اى فيجوز الاستعانة بهم بدون
وجود شئ من تلك الشروط الثلاثة (قوله) ما هنا) اى قوله لا يجوز لشافى (خ) (قوله) لان الخليفة علة
لعدم الخافعة (قوله) مستبد) اى مستقل (قوله) وهؤلاء) اى المستعان بهم (قوله) بالمد) الى قوله هذه
هى العبارة فى النهاية والغنى (قوله) بالمد) اى هجرة مدعوة وقصر عامه تشديدا للمد) ان كاله ابن مكي (هـ)
مضى عبارة عرش قوله بالمدى وبالتصرع تشديدا وكذا يؤخذ من قوله الاق تامينا مطلقا ولعل اقتصاص
العناصر على ما ذكره لكونه الاكثر لكن فى الشيخ غير ماضيه فى كلام المتولى ضبط امتهام بالمد كفى قوله
تعالى وامنهم من خوف وسحق ابن مكي من اللحن قصر المزمع والتشديد (هـ) (قوله) ليقاوتنا معهم) اى
ليعينوهم علينا (قوله) فتعالمهم (خ) اى وحيد فلنا غم او المهم واسترقاقهم وقتل اسيرهم ومدهم بجهنم تدقيق
جريحهم (هـ) (قوله) انه يجوز) اى لنا (قوله) اعانة بعضكم) من اضافة المصدر الى مفعوله
وقوله على بعض اى منكم (قوله) انهم (خ) اى الباغون (قوله) وامنكم صدقهم) راجع لكل من
المعاطيف (قوله) واجرنا عليهم) اى قبل تبليغهم الامان (هـ) عرش (قوله) فيما صدر منهم) اى قبل تبليغ
الامن (هـ) رشدي (قوله) احكام البغاة) اى فلا تنسبهم للامان مع عذرهم (هـ) (قوله) هذه هى العبارة
الصحيحة (خ) عبارة شيخنا من وهذا مراد من عبر بقوله وقائلناهم كالبغاة (هـ) اى فليس قوله وقائلناهم
كالبغاة من تأويل تبليغهم الامن لان قوله كالبغاة مقاربة به ورد ما اطلنا به فى التحفة شوبرى وقال سلم
وقائلناهم قبل تبليغهم الامان فى حال اختلاطهم بالبغاة كقتال البغاة فنظرنا به منهم بلبغاه الامان فيكون

بكافر) اى يحرم ذلك (قوله) ولا ينبغي قتلهم مديري) قال فى الروض الان احتجناهم ولهم اقدام
وجراؤهم امكن دفعهم اى او اتيمهم بعد انهم امههم قال فى شرحه اذ الماوردى وشروطناهم ان لا يتبعوا
مدير او لا يقتلوا جرحا ويثق بوقائهم بذلك (هـ) ما فى شرح الروض وقد يقال لاحاجة لهذا الزيادة مع قولهم
وامكن دفعهم فليتام (قوله) ونفذ الامان عليهم) قاله فى الكفاية (هـ) واذا حاربوا معهم لم يطل انهم فى حقهم

(١٥ - شرواى وابن قاسم - تاسم) لان قتالهم كبغاة ان كان يبعد تبليغ الامان فغير صحيح لانهم
يبدلوا الامان من حريون فليقاتلوا كالحريين وقيل بل يؤخذ لا يقاتلون اصلا قالوا جهنم ليعلمون الامان وبه دة يقاتلون كحريين

أما لو أنهم تأمينا سلطانا فندخلنا (Vz) أيضا فان قالوا نعم انتقض الامان في حقنا وحكمهم (ولو أنهم أهل الذمة) أو معاهدون

أو مستأمنون مختارين
(ما لم يصحهم) قالوا انتقض
عهدهم (حتى بالنسبة
للبيعة كالو اهدوا بالقتال
فيصرون حريين يقتلون
ولو مع نحو الاغنان والادبار
(أو مكهين) ولو بقولهم
بالنسبة لاهل الذمة وبينة
بالنسبة للغيرهم (فلا ينتقض
عهدهم لنسبة الاكراه
(وكذا) لا ينتقض عهدهم
(لو) حاربوا البيعة لانهم
حاربوا من على الامام حاربه
او (قالوا غننا حاربوا) اى
ما فعلوه من اعادة بعض
المسلمين على بعض (أو)
ظننا (انهم) استأمنوا بنا على
كفار وانهم (عقون) وان
لنا اعادة الحق وامكن جعلهم
بذلك (على المذهب) لانهم
معدونون قبل وقضية
كذا أنه لا خلاف في الاكراه
وليس كذلك بل فيه
الطريقان مع عدم انتقاض
عهدهم (ويقاتلون كبيعة)
لا كحريين لحقن دماهم
ولا يلحقونهم في عدم ضمان
ما ينتقض في الحرب فيضمنون
المال ويقتلون ان قتل الاله
ثم لردم للعاة لثلاثتهم
الضمان وهذا غير موجود
في نحو الذميين
(فصل في شروط الامام
الاعظم ويان طرق الامامة
هى فرض كفاية كافتضاء
فياق فيها اقسامه الآتية
من الطلب والقبول وعقب

في كلام الشارح اى شيخ الاسلام قدس سره تأخير وقال شيخنا الميرزا قاتلناهم كالبغاة التشبيه في أصل
القتال لان كل وجه اه يجيرى (قوله) اما لو أنهم (قوله) الى قوله يقتلون ان قتلوا في النهاية لا قوله قيل
والى الفصل فى المعنى لا قوله قيل قوله مع عدم انتقاض عهدهم (قوله) اما لو أنهم (الخ) مختار لبقاوتنا
معهم اه سم (قوله) انهم تأمينا) تذكر ماسر عن ابن مكي (قوله) مطلقا (اى بدون شرط قاتلنا
اه معنى (قوله) فان قالوا (الخ) عبارة المعنى فان استأمنوا بهم بعد ذلك وقاتلوا انتقض امامهم حيثن في
حقنا كاتص عليه اه (قوله) وحكمهم (عبارة النهاية والمعنى وكذا في حكمهم كاهو القياس اه (قوله)
يقتلون) ببناء المفعول (قوله) بالنسبة لاهل الذمة (الخ) يعنى ان الاكتفاء بقولهم انهم مكروهون في اهل
الذمة واما غيرهم فلا تقبل دعواهم الاكراه الا بينة اه معنى (قوله) للغيرهم (اى من المعاهد
والمستأمنين اه عرش (قول المتن وكذا قالوا (الخ) عذر زو لهما بل (الخ) اه معنى (قوله) وامكن جعلهم
(الخ) راجع الى ما بعد وكذا (قوله) قبل (الخ) وانه النهاية والمعنى (قوله) وليس (الخ) من مقول القليل عبارة
للمعنى وليس مراد الال (قوله) بل فيه (اى فى الاكراه) (قوله) مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما وقع اه
رشدى اقول ولله من نصرف الكتبة وكان فى الأصل مؤخر عن المتن عبارة المعنى ويقاتلون اى حيث قلنا
بعد انتقاض عهدهم فى المسائل الثلاث كبيعة اى كانتهم اما اذا انتقض عهدهم حكمه مذكور فى
الجزية اه (قوله) لحقن دماهم) اى بالامان (قوله) ولا يلحقون بهم (الخ) عبارة النهاية وشرح النجاشي
وخرج بقتالهم الضمان قوا تلفوا علينا نفسا وما لا ضمنوا اهل عرش اى بنير القصاص اه وقال الحلبي
المستند وجوب اه (قوله) ما ينتقض (اى ما يلفونه) (قوله) ويقتلون (الخ) وقال الحلبي عبارة نعم هل يجب عليهم
القصاص وجها فى الروضة كاصلا بل لا ترجع ارجحها كاتال البقية الوجوب وقال انه ظاهر نص الشافعي
اه (قوله) لانه) اى عدم الضمان هم اى فى البيعة (قوله) غير موجود فى نحو الذميين (اى لانهم فى قبضة
الامام) (فرع) لو قتل طاعتان باغيتان منهما الامام فلا يلزم اعدامهما على الاخرى وان مجر عن
منهما قاتل اشرها بالآخرى التى هى اقرب الى الحق وان رجعت من قاتلها الى الطاعة لم يباحى الاخرى
بالقتال حتى يدعوا الى الطاعة لا باصارت باستعانة بها فى امانه فان استؤتمنا قال الماوردي ضم اليه اقلهما
جمعا اقر جهاد اثم محمد فيهما قاتل بالضمومة اليه منها الاخرى غير قاصد اعاتها بل قاصدا دفع
الاخرى ولو هزمت البيعة مع الامام مشتركين فكاهل العدل فى حكم القنائم فيقتل القاتل منهم
السلب كغيره من اهل العدل ولو عاهد البيعة مشركا اجنبياه بان لا تقصده بما يقصد به الحربي
الغير المعاهد ولو قتل عادل عادلا بالقتال وقال غلظته باغيا حلفه ووجبت اذية دون القصاص
للعذر ولو تمتد عادل قتل باغ آمنه عادل ولو كان المؤمن له عبدا أو امرأة اقتص منه وان
كان جاهلا بامانة لومه الذية معنى وروى مع شرحه
(فصل في شروط الامام الاعظم) (قوله) في شروط الامام) الى قول المتن مجتهد فى المعنى لا قوله وما ياق الى
وعقب وقوله لو من ثم الى المتن وقوله له لالبينة قططوق له نصف عقل الاث وقوله لو مرالى وفى التتموى الى
قول المتن فى النهاية لا قوله لكون الكتاب الى لان البنى وقوله له اسناده الى فكناى وقوله لو مرالى فضضى
وقوله قال الاذرى الى وسلياق وقوله له يمكن فيه من اموره (قوله) ويان طرق الامامة) اى وما يتبع ذلك مما
لو ادى دفع الزكاة الى البيعة اعم عرش (قوله) هى فرض كفاية) اذ لا بد للامنة من امام يقيم الدين وينصر السنة
وينصف الظالم من الظالم ويستوفى الحقوق ويضعها موضعها معنى واسى (قوله) وعقب البيعة) اى هذا اه
نهاية معنى وقد ما فى الشارح والروضة الكلام على الامامة على احكام البنافوق ما فى الكتاب اولى لان الاول
خلاف ما لو امن شخص مشركا قصد مسلا او ماله فانه يلزم بعد ابلاغه مانه مجاهد لان تأمينة الكسب عن
المسلمين فانتقض بقتال احدهم بخلاف الحربي مع البيعة شرح الروض (قوله) تأمينا مطلقا) مختار
ليقاتلون معهم (فصل في شروط الامام الاعظم)

هذا لان النبي خروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة (٧٥) الدنيا ومن ثم اشتهر بطه فيه ما شرط في القاضي

وزيادة قال (شرط الامام
كونه مسلما) ايراعي مصلحة
الاسلام والمسلمين (كمكافا)
لان غير في ولاية غيره
وحجبه فكيف يامر الامة
وروي احمد خبر لمؤد به عنه
امارة الصبيان (حرا) لان من
فيه رقة لا يهاب وخبر اسمعيل
واطيحوا وان ولي عليه عبد
حيثي محمول على غير الامامة
العلوية او للبانة فقط
(ذكر) ان المصنف عقل الاشي
وعدم مخالفتها للرجال
وصح خبره ان يغلق قوم ولوا
امرهم امرأة والحق بها
الحق احتياطاً فلا تصح
ولايته وان بان ذكرا
كالقاضي بولي (قرشيا)
لخبر الامة من فريش اسناده
جيد لا هاشيا اتفاقا فان
قد قرئ جامع للشرط
فكتاني فرجل من ولد
اسماعيل صلى الله عليه
وعليه وسلم ومرفى ذلك كلام
في النبي والكهانة فسمي
كذافي التذويب وفي التهمة
بعيد ولد اسمعيل بن حمي لان
جرهما اصل العرب ومنهم
تزوج اسمعيل لبن ولد
اسحاق صلى الله عليه
وعليه وسلم (بمجهدا)
كالقاضي بولي بل حكمي
فيه الاجماع ولا ينافيه قول
القاضي عدل جاهل اولي
من قاسق عالم الاول
يمكنه التفويض للعلماء فيها
يفتقر للاجتهاد لان محله
عند فقهاء المجتهدين

هو المقصود بالذات اه (قوله بهذا) اي بالكلام على البناء اه نهاية (قوله لان النبي اعلم) على التبعية
(قوله القائم بخلافة النبوة) بضم التبعير بخلافة النبوة انه انما يقال للامام خليفة رسول الله وانبيه وهو
موافق لما في الديمري انه قيل لابي بكر خليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وجوز بعضهم ذلك لقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلافتي في الارض اه والاصح عدم الجواز
كافي الباب وسوم على المنهج اه عرش عبارة المنفى والروض مع شرحه يجوز تسمية الامام خليفة وخليفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وامير المؤمنين قال البغوي وان كان قاسقا اول من سمي به عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنه ولا يجوز تسمية خليفة الله تعالى لانه انما يستخلف من ينسب ويموت والله تعالى معه من ذلك
قال المصنف في شرح مسلم ولا يسمى احد خليفة الله بعد ادم وداود عليهما السلام وعن ابي مليكة ان رجلا
قال لابي بكر رضي الله تعالى عنه يا خليفة الله فقال انما خليفة محمد صلى الله عليه وسلم وان اراض بذلك اه (قول
المن شرط الامام) وهو مفرد مصنف فيهم كل شرط اى شرطه حال عقد الامامة او المذهبها امور احداها
(كونه مسلما) فلا تصح تولية كافر ولو على كفار تانيهما كونه مكلفا فلا تصح امامة صبي ومجنون بالاجماع
منفي عبارة المصنف في شرح مسلم قال القاضي عياض اجمع العلماء على ان الامامة لا تنعقد لكافر وعلى انه
لو طرأ عليه الكفر انزل وكذا لو ترك اقامة الصلوات او الدعاء اليها قال وكذلك عند جمهورهم البدعة قال وقال
بعض البصريين تنعقد له وقتما لم يزل له متناول قال القاضي فلو طرأ عليه كفر وتغير الشرع او بدعة خرج
عن حكم الولاية سقطت طاعته وجب على المسلمين القيام عليه وخطبه ونصب امام عادل ان امكهم ذلك فان
لم يقع ذلك الا لعلامة وجب عليهم القيام بخلع الكافر ولا يجب في المبتدع الا اذا ظنوا القدرة عليه فان تعذروا
المعز لم يجب القيام باجر المسلم عن ارضه الى غير ما يقر بدينه اه (قوله) خبر لمؤد به الخ من اضافة
الاعم الى الاخص (قوله او للبانة) اى في وجوب بدل الطاعة الامام قال عرش والبجيرمي او محمول
على المنتخب الاتي اه (قوله وان بان ذكرا) هل هذا على اطلاعه او محله اذا تولي وهو خشي ثم اوضح
ذكر اعل تامل فليراجع والظاهر ان الثاني هو المراد اه سيد عمر اقول ويصح بالثاني قول
الرشيدى اى يستجاب الى توليته بعد التبين كما هو ظاهر اه (قوله) لا هاشيا اتفاقا فان صدق وهو روي عن
رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا من بني هاشم اه منى (قوله) فان فقد الخ) اى بان لم يوجد ان بعدت مساقته
جدا اه عرش (قوله) فرجل من ولد اسمعيل الخ) مثل ذلك جميع العرب بعد كنانة فهم مرتبة واحدة اه
عش (قوله) من ولد اسمعيل يوم العرب كافي الروض اه رشيدى (قوله) فسمي كذا الخ) عبارة المنفى
فان عدم فرجل جرمي كافي التهمة وجرم اصل العرب الخ وان عدم فرجل من ولد اسحق صلى الله عليه وسلم
فم غيرهم اه (قوله) وفي التهمة الخ) بهذا هو الراجح لان جرهما من العرب في الجلة اه عرش (قول المتن
بمجهدا) اى ولو قاسقا اخذا من قول شارح لان محله الخ اه عرش (قوله) ولا ينافيه اى قول المتن بمجهدا
(قوله لان محله) قد يقال ينافي هذا الحل قوله اى القاضي فيما يفتر للاجتهاد قليل ثم رأت القاض
الحشي نبه على ذلك اه سيد عمر ثم قال الحشي الا ان يقال المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط

(قوله) شرط الامام كونه مسلما (كمكافا) و (قوله) وفي التهمة بعيد ولد اسمعيل الخ) جزم في الروض بما في التهمة
قال في شرحه والترجيح من زيادته قال الرافعي ولك ان تقول قريش من ولد النضر بن كنانة بن خزيمه
ان مدركه فكذلك اذا اذ قد قرئ بولي كناني هلا قالوا اذا فقد كناني وولي خزيمي وهكذا يرتقي الى اباب بعد
حق ينتهي الى اسمعيل قال ابن الرفعة وهو قضية كلام القاضي فاذا كروم مثال يقاس عليه قال الاذرى
وفي كلام الرافعي الاخير وقفة ظاهرة اذ من المعلوم ان من فوق عدنان لا يصح فيشويلا يمكن حفظ النسب
فيه منه الى اسمعيل اه كلام شرح الروض (قوله) لان محله الخ) فيه حرازة لان اولوية احد الامرين على
الاخر تقتضي وجودهما اذ لم يفتقر لاحدهما لامنى لاولية الاخر الا ان يقال المراد بالعام غير المجتهد
لكن قوله لان الاول الى فيما يفتقر للاجتهاد يقتضي وجود المجتهدين فينا في قوله لان محله الخ الا ان يقال

وكون أكثر من ولي أمر الامة بعد الخلفاء الاشدن غير مجتدين إنما هو لتعلمهم فلا رد (شجاعاً) ليغزو نفسه ويدير الجيوش ويفتح الحصون ويقهر الاعداء (ذاري) يوس به بالعقوبة ويدير معاهم الديفتر الذي يقول الهوى وأدناه ان يعرف اقدار الناس (وسم) وإن نقل (وبصر) وإن ضعف بحيث يمنع التمييز بين الأشخاص (٧٦) أو كان أعور أو أعشى (ونطق) يفهم وإن فقد الذوق والشم وذلك لبتاق منه فصل

الامور وعدلاً كالقاضي
بل أولى فلا اضطرب لولاية
فاسق جاز من ثم قال ان
عبد السلام لو تضمنت
العدالة في الائمة والحكام
قدما أطلقهم فسفا قال الاذرى
وهو متعين إذ لا سيل الى
جعل الناس فرضي ويلحق
بها اليهود فاذا تضمنت العدالة
في أهل قطر قدم أطلقهم فسفا
على ما يقو سليمان قص
بمعن استيفاء الحكم كسرعة
التبويض وتعتبر هذه الشروط
في الدوام أيضاً الا العدالة
قد مر في الرضايا انه لا
ينزل بالفاسق والالجنون
إذا كان زمن الاقامة أكثر
وتمكن فيه من أمور هوالا
قطع يد او رجل فيفتقدوا ما
لا ابتداء بخلاف قطع الدين
أو الرجلين لا يفتقر مطلقاً
(وتتقدم الامامة) بطرق
أحدها (بالبيعة) كما بايع
الصحابية بأبكر رضايه
تعالى عنهم (والاصح) ان
المعتبر هو (بيعة أهل الحل
والعقد من العلماء والروساء
وجوه الناس الذين يفسر
اجتماعهم) حالة البيعة بان لم
يكن فيه كلفة عرفاً فيما يظهر
لان الامر ينتظم بهم
ويتبعهم سائر الناس ويكنى

المراد قد المجتدين المتصفين ببيعة شروط الامامة (قوله) ويتبعهم سائر الناس (ولا يشترط اتفاق أهل
الحل والعقد سائر البلاد والاصناف على ذلك) المراجع الى أهل البلاد البعيدة لومهم الموافقة والمتابعة
شرح الروض (قوله) ورد بأنه مفرغ على ضيف (كتب عليه مر

يعتبر احداً يحصر الحل والعقد فيه أما ببيعة غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة بها ويشترط قبوله لبيعتهم كذا قيل ولو قيل الاوجه
الشرط عدم الرد لم يقدان استتم لجبر الان لم يصلح غيره (وشرطهم) أي المايعين (صفة الشهود) من العدالتين غير ما ياتي أول الشهادات
قالا وكونه مجتهدان اتحدوا لا يجتهد فيهم ورد بأنه مفرغ على ضيف وإنما يتجه ان أريد حقيقة الاجتهاد أما إذا أريد به ذو
رأى وعلم ليعمل وجود الشروط والاستحقاق فيمن يايه فهو ظاهر كما يدل له قوله ما عبرة بيعة العوام مما رأيت عن الرضايا انه صرح

بذلك في شرح الوجوه ويشرط شاهدان ان ائتمدا المايح اى لانه لا يقبل قوله وحده فربما عدى عقدا بين وطال الخصام فيه لان تعدداى
تقبل شهادتهم بما حث فلا يجوز وشهادة الانسان بقل نفسه مقبولة حيث لاهمة (٧٧) كرايت الحلال أو أوضحت هذا وبهذا الذى

يتمين حمل كلامهم عليه
لوضوحه يندفع اعتراض
التفصيل الذى صحه في
الروضة (و) ثانيها
(باستخلاف الامام)
واحد ابده ولو فرعه
أو أصله ويعبر عنه بعده
اليه كاعدا بكر الى عمر
رضى الله عنهما والنقد
الاجماع على الاعتداد بذلك
وصورته ان يعقله الخلافة
في حياته ليكون هو الخليفة
بعده فهو وان كان خليفة
في حياته لكن تصرفه
موقوف على موته فتعشبه
بوكالة تموت وتبقى تصرفها
بشرط وبهذا يندفع ما هنا
من الترددات وما يؤيد
ذكرناه انه خليفة حالا
وانما المظهر تصرفه وانه
غير وصاية قوهم وقت
قبول الممين الذى هو شرط
من العهد الى الموت وتخصيته
انه لو اخره الى ما بعد الموت
لم يصح وهو متجه لان ذلك
خلاف قصبة العهد
وبتشبيههم له بالوكالة اندفع
قول البلقين بنبينا ان يجب
الغور في القبول وقولهم
لا بد من وجود شروط
شروط الامامة فيه وقت
العهد فان توجب الاعتد
موت الماعد احتاج اليعة
(تنبيه) ظاهر كلامهم
هنا انه لا بد من القبول
لفظا وقصبة نفسيه

الوجه الضعيف وحيد فلا عمل لقوله ولا بما يتبعه الخ لان حاصله تأويل هذا الكلام الذى يصرح عبارتها
ببنائه على الضعيف من غير حاجة اليه ولا حاجة لنقل عن التوحاى انه سيد عمر (قوله بذلك) اى المراد الثاني
(قوله ويشترط) اى قوله وشهادة الانسان في النهاية (قوله عقد الخ) نائب فاعل ادعى (قوله بها) اى
بالامامة او المايمة (قوله وبهذا) اى بشرط شاهدين عند اتحاد المايح وعدمه عند تعدده (قوله)
اعتراض التفصيل) اى المذكور اه سم اى بقوله ويشترط شاهدان ان ائتمدا المايح لان تعدد (قول ان)
باستخلاف الامام) خرج بالامام غيره من بقية الامراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون اميرا
بعدهم لانهم لم يردن لهم من السلطان في ذلك اه مش (قوله واحد ابده) اى قوله وصوره تعنى المعنى ولى قوله
وبهذا يندفع في النهاية (قوله واحد ابده) عبارة المعنى شتصاصه في حياته ليكون خليفة بعده اه (قوله)
ويعبر عنه) اى عن الاستخلاف (قوله كاعدا بكر الى عمر) بقوله الذى كتبه قبل موته بسم الله الرحمن
الرحيم هذا ما عدا بكر خليفة رسول الله ﷺ عند اخراجه بالدنيا واول عهده بالخرة في الحالة التى
يؤمن فيها الكافر ويثق فيها الفاجر اى استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان روى ذلك على ورأى
فيه وإن جار وبدل فلا على بالغيب والخبر اوردت ولكل امرى ما كتبت وسيطل الذين ظلموا اى
منقلب يلقون معنى وعش (قوله في حياته) متعلق بالخلافة اه رشيدى (قوله وبهذا) اى التصور
المذكور (قوله انه خليفة) يان للوصول (قوله قوهم) فاعل يؤيد (قوله من العهد الخ) خبر وقت قبول
الممين (قوله وقصبة) اى قوله وقوهم في النهاية (قوله وقصبة انه الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه
ولا بد ان يقبل الخليفة في حياة الامام وإن تراخى عن الاستخلاف كاقضاء كلام الروضة وان بحث
البلقين اشتراط الغور فان اخره عن الحياة رجع ذلك الى الايصاموسياتى حكمه اه (قوله لو اخره) اى
عقد الخلافة عش ورشيدى اقول هذا ظاهر صنيع النهاية لكن صنيع الشارح وما رافقا عن المعنى
الاسنى صريحان فى ان شرح الضمير القبول كاتبه عليهم فباي نية (قوله لو اخره الخ) الذى في شرح
الروض مانصه فان اخره اى القبول عن حياته رجع ذلك فيما يظهر الى الايصاموسياتى حكمه اه (قوله)
وهو متجه) كذا في النهاية وظاهر انه يلقى المالك وهو ايضا ظاهر قول شرح المنهج ويشترط
القبول في حياته اه لكن مرافقا عن المعنى والاسنى انه يرجع الى الايصاموسياتى حكمه رايته بعليه سم مانصه
قوله اندفع الى قول البلقين بنبينا الخ يوم اشتراط اصل القبول وقدم خلافه رشيدى وعش اقول ما
مرانا هو في الطريق الاول والكلام هنا في الطريق الثانى ولذا فرق الشارح بينهما بما يأتى (قوله وقوهم الخ)
عطف على قوله وقت الخ (قوله فيه) اى في المعبود اليه (قوله هنا) اى في الاستخلاف (قوله ان يفرق) اى
بين الامام والوكالة (قوله وعلى الاول) اى اشتراط القبول لفظا (قوله بينه) اى الاستخلاف (قوله)
ما قدمته الخ) اى من استمراب عدم اشتراط القبول وانما الشرط هو عدم الرد (قوله ويجوز العهد) اى
قوله وظهر كلامه في النهاية (قوله ويجوز العهد الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه وعليه ان يتحرى
الاصح للامام بان يجتهد فيه فاذا ظهر له واحد لاو له جعل الخلافة لزيد ثم بعده لمعروم بعده ليكر وتقتل
على ما رتب كارت ب ﷺ امره جيش مؤته فان مات الاول في حياته اى الماعد فالخلافة لثاني وان
مات الثاني ايضا فهو لثالث وان مات وثي الثلاثة احياء واتصّب الاول للخلافة كان له ان يعده بها

(قوله يندفع اعتراض التفصيل) اى المذكور (قوله وقصبة انه لو اخره الخ) الذى في شرح الروض
مانصه فان اخره اى القبول عن جنا يفرج ذلك فيما يظهر الى الايصاموسياتى حكمه اه (قوله وهو متجه)
كذا شرح مر (قوله يجمع مرتين) قال في شرح الروض وتقتل اليهم على ما رتب اه (قوله نعم)
الاول مثلا بعد موت الماعد العهد بها الى غيرم عبارة الروض وله تبديل عهد غيره لاحده اه (قوله)

ما لوكالة أن الشرط عدم الرد الآن يفرق بالايجاب للامامة وعلى الاول يفرق بينه وبين ما قدمته في الية بانه مما لم يبين أحد
حتى يقبل عنه بخلافه هنا ويجوز العهد يجمع مرتين نعم لا لاول مثلا بعد موت الماعد العهد بها الى غيرم لانهما استقل صار امالك بها

ولو أوصى به أو أحجاز لكن قبول الموصى له واجتماع الشروط فيه إنما يعتد به بعد موت الموصى (فلو جعل) الإمام (الأمر شورى بين جميع فكاستخلاف) في الاعتدال به ووجوب (٧٨) العمل بقضيتهم (فیرضون) بعد موته أو في حياته بذاته (أحدم) لأن عمر جعل الأمر

إلى غير الآخرين لانها لما انتهت إليه صار أملاكها بخلاف ما إذا مات ولم يعهد إلى أحد فليس لأهل البيعة أن يبايعوا غير الثاني وبقدم عهد الأول على اختيارهم ولا يشترط في الاستخلاف رضا أهل الحل والعقد في حياته أو بعد موته بل إذا ظهر له واحد جاز استخلافه من غير حضور غيره ولا مشاركة أحداه (قوله ولو أوصى الخ) عبارة للمنفى والروض مع شرحه ولو أوصى به جاز جاز كالو استخلف لكن قبول الموصى له إنما يكون بعد موت الموصى وقيل لا يجوز لانه الموت يخرج عن الولاية ويمنع من اختياره للخلافة بالاستخلاف أو الوصيا مع القبول فليس لغيره أن يعين غيره فان استعفى الخليفة أو الموصى له بعد القبول لم ينزع حتى يعنى بوجده غيره فان وجد غيره جاز استمعاؤه وانعاضه وخرج من العهد باستجاءه أو الامتنع وبقي المبدأ لما اه (قول المتن شورى) مصدر بمعنى التشاور اه معنى (قول المتن فیرضون أحدم) أى فليس لهم العدول إلى غيرهم ثم ما ذكر من أنهم يختارون واحدا منهم يظهر أن فوض لهم ليعتاروا واحدا منهم فلو فوض لجمع ليعتاروا واحدا من غيرهم أى مطلقا هل الحكم كذلك يختاروا من شاءوا أولا وكان لأعديه نظر والا قرب الأول اه عرش (قوله بعد موته) إلى قوله وقد يشكل في المنفى (قوله بين ستاخ) لعله إنما خصص لعله بأنها لا تصلح لغيرهم بكرى اه عرش والاولى لعله بأنهم أصلح للإمامة من غيرهم (قوله ولو امتنعوا) أى أهل الشورى وقوله لم يجزى أى على الاختيار ظاهره وإن لم يصلح غيرهم ولا غير المأمور إليه اه سم اقول قد يقال يناق عدم الجبر في الثاني قول الروض مع شرحه والمنفى قائم يصلح للإمامة إلا إذا حرمه طلبها وأجبر عليها أن امتنع من قبلها اه (قوله وكان) يظهر أنها مخففة من المثقلة حذف اسمها وقوله لا يعدو لأجله أى بصيغة المنفى المبني لفعله خبرها عبارة بالمنفى وكان يعلم بعد الخ وبعبارة الأسنى بل يكون الأمر كالو ليصعها شورى اه (قوله يختص بالامام الجامع الخ) فلا عبرة باستخلاف الجاهل والناسق أسنى ومعنى (قوله وقد يشكل عليه) أى على الاختصاص المذكور (قوله بل هذا) أى كون التنفيذ المذكور للشوكة لا للمهد (قوله بالشوكة) إلى الفرع في النهاية إلى قوله وإن استحسنه في المنفى (قوله هذا) مات (الامام الخ) عبارة بالمنفى والروض مع شرحه بعد موت الامام ما الاستيلاء على الخى فان كان الخى متغلبا انعدت امامة المختل على ان كان اما بابية او علمت تمتد امامة المختل عليه اه (قوله أو كان متغلبا) أى الامام الذى اخذته ذو الشوكة الجامع للشروط اه عرش (قوله أى ولم يجمع الخ) انظره هل يخالف هذا الاطلاق ما قد مناع المنفى والروض مع شرحه (قوله وغيرهما الخ) ظاهره ولو كافر او عبارة الخطيب نم الكافر اذا قنبل لا تنعقد امامته لقوله تعالى وإن يجعل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا وقول الشيخ عز الدين لو استولى الكفار على اقليم فولوا القضاة رجلا مسلما لاذى يظهر انعقاده ليس بظاهر اهوا الا قرب ما قاله الخطيب اه عرش (قوله كلها) أى الا لا سلام امالو استولى كافر على الامامة فلا تنعقد امامته اه حلى وتقديم شرح مسلم ان المبتدع كالكافر هنا عند الجمهور (قوله لا يجوز عقد هال اثنين الخ) أى فاكثر ولو باقالم ولو تباعدت معنى وروض مع شرحه (قوله والا بطلاخ) عبارة بالمنفى فان جهل سبق او علم لكن جهل سابق فكما ترى نظيره من اجمعة والتكاح فيطيل العقدان وإن علم السابق ثم نسي وقف الأمر جاء الانكشاف فان اضر الوقف بالمسلمين عقد لا حلالا لغيره والحق في الامامة للمسلمين لا لمخالفة لتسمع دعوى أحدهما السابق وإن اقر به أحدهما الاخر بطل حقه ولا يثبت الحق للاخر الابينة اه (قوله

شورى بين ستة على وعثمان والوزير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابوقاص وطلمة فاتفقوا بعد موته على عثمان رضى الله عنهم ولو امتنعوا من الاختيار لم يجزى كالأول امتنع المأمور اليه من القبول وكان لأعده ولا جعل شورى وظاهر كلامه ان الاستخلاف بقسمه يختص بالامام الجامع للشروط وهو متجه من ثم اعتمد الاذنى وقد يشكل عليه ما في الثوريين والبيانات من تنفيذ العلماء وغيرهم لمهود خطاه بنى الباس مع عدم استجاءهم الشروط بل نفذ السلف عهودى ايمع انهم كذلك الا ان يقال بعد موته قائم محتملة انهم انما نفذوا ذلك للشوكة وخشية الفتنة لا للمهد بل هذا امر الظاهر (و) ثالثها (باستبلاء جامع الشروط) بالشوكة لا لتنظيم الفضل به هذا من مات الامام أو كان متغلبا أى ولم يجمع الشروط كما هو ظاهر (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهما وإن اختلفت فيه الشروط كلها (في الاصح) وإن عصى بما فعل حذر من تنقض الأمر وتوران الفتنة (فرع) لا يجوز عقدها لاثنتين في وقت واحد ثم ان ترتبنا تعيين الاول والا بطلا ولا

يأتى هنا الوقف ان عصى من ضرر لما يترتب عليه من المفاسد

لم يجزى (وا) ظاهره أن لم يصلح غيرهم ولا غير المأمور إليه (قوله أو كان متغلبا الخ) عبارة الروض وشرحه وكذا تنعقد قبله أى ههنا الشوكة عليها فينزل هو بخلاف ما لو قبر عليها من انعدت امامته ببيعة أو عهد فلا تنعقد له ولا يميز المقهور اه

زواج البقي فهو ان استحسن وضع اختلاف تاليفين لبعض مشايخنا في خلافة المتولي من بني العباس يطرق العهد المتسلسل فهم إلى الان قليل نسبهم لما اجتمعت عليه الاصهار المتأخرة بعد نزول شوكة الخلافة من انه لا يرولى السلطان من الاكراد والاراك إلا هو مشترط عليه ابتداءه ما نفيه في العام الخاص وقيل لا لولا شوكة من أصلها حتى أن بعض السلاطين أهاموه بسببهم أخذوا أكثر أقطاعه وما زال متعقرا إلى الان حتى اندم بالكلية وقد قدمت ما يطيل الاول من انه لا عبرة به بعد غير مستجمع الشروط ولا نظر الضعف ونزول الشوكة لان عروضاها إن صحت ولا يتلها يطيل بل لا تصح تولية غيره حتى يتخلع نفسه مطلقا أو يتخلع بسبب (٧٩) ولا ينزل بأسر كفار له إلا أن أيس من خلاصه

ومثلهم بغاة لهم إمام ولا لم ينزل وإن أيس من خلاصه لانه نادر قلته ادعى من لو متعز كاذب من استولى عليهم بغاة (دفع الزكاة إلى البغاة) أي امامهم أو منصوبه (صديق) بلا يمين على المعتد وأن اتهم لبنائهم على التخفيف ويسن أن يستظهر على صدقه اذا اتهم (يمينه) خروجا من الخلاف في وجوبه (أو) ادعى (دفع جزيه فلا) يصديق (على الصحيح) لانها كالاجرة اذ هي عوض عن سكنى دار تأويها فارتت الزكاة (وكذا خراج في الاصح) لانه اجرة أو ثمن ولا يقبل ذلك من الذي جرما (ويصدق في) اقامة (حد) أو تمزير عليه قال الماوردي بلا يمين لان الحدود تدرا بالشبهات (الان ثبتت بينة ولا اثر له في البين) أي وقد قرب الزم بحيث لو كان لو جازمه فها يظهر فلا يصديق (والله أعلم) وفارق المقر بأنه لا يقبل رجوعه بخلاف المقر

زواج البقي فيه) أي حيث قال بل الاصح هو ازواجه الغير هما اذ هو مقتضى بطلان عقد ماهاه أسنى (قوله) وإن استحسن) أي زواج البقي وعن استحسنة شيخ الاسلام في شرح الروض (قوله السلطان) مفعول لا يرولى وقوله إلا هو أي المتولي من بني العباس فاعله (قوله) مشترط عليه) أي المتولي على السلطان (قوله) حتى اندم) أي شوكة (قوله) وقد قدمت) أي انفا في شرح غير نضون احدهم (قوله) من انه (الخ) بيان لما يطيل (الخ) (قوله) بعد غير (الخ) بالاضافة (قوله) ولا نظر للضعف (الخ) رد لدليل الثاني مع قوله نفسه (قوله) لان عروضاها) إلى المتن في الروض والمضى (قوله) مطلقا) أي لسبب وجوده (قوله) إلا أن أيس من خلاصه) أي فينزل فيحتلها يؤثر عهده لغيره بالامامة وتقدم لغيره بخلاف ما لو عهده لغيره قبل الياس لبقائه على إمامته وإن غلب بعد الياس من خلاصه لم يعد إلى إمامته بل يستقر فيها وعلى عهده متى وروى مع شرحه (قوله) ولا (الخ) أي وإن لم يكن البغاة إمام (قوله) لم ينزل (الخ) ويستنبط عن نفسه إن تقدم على الاستنابة ولا الاستنباط عنه فلو خلع الامام نفسه او مات لم يصير المستناب اماما معق وروى مع شرحه (قوله) من لومته) إلى قوله وآخر هذه الاحكام في المعنى الا قوله او ثمن وقوله أي وقد قرب إلى فلا يصديق إلى قوله فائدة في النهاية (قوله) امامهم أو منصوبه) انما انحصر عليهما لان الكلام فيما يتعلق بالامام والافراد ادعى الدفع إلى فقراء البغاة أو مساكنهم صدق أيضا اه عش (قول المتن يمينه) متعلق يستظهر (قوله) او ادعى) أي دعى اه منى (قوله) به) أي يكون الجزية كالاجرة (قوله) وكذا خراج (الخ) أي لأرض خراجية ادعى مسلم دفعه لقاضي البغاة اه منى (قوله) او ثمن) يتأمل اه رشيدى عبارة عش يتأمل كون الخراج ثنائيا لعل صورته أن يصالحهم على أن الارض لهم بعد استيلائها عليها ويقدر عليهم خراجا مينا على كل سنة فكانه باعها لهم بمؤجل بمجبول واغتر للحاجة ولا يسقط ذلك باسلامهم والاقرب تصوير ذلك بمال الحرب عليهم خراجا مقدرا في كل سنة من نوع مخصوص محمد فموا بدله لمتولى بيت المال فان ما يقضيه منهم عوض للمقدور عليهم من الخراج اه (قول المتن ولا اثر (الخ) جملة حاله اه منى (قوله) لو كان) أي وجد الحداد اقيم عليه (قوله) وفارق) أي من ثبت الحد عليه بالينة عش ورشيدى (قوله) بخلاف المقر) أي فانه يقبل رجوعه اه عش (قوله) وانكار بقاء الحد (الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله) هذه الاحكام) أي التي زادها اه (قوله) تأخيرها) أي نحو قتال البغاة اليها إلى هذه الاحكام المؤبدية (قوله) هذه) أي الاحكام المؤبدية (قوله) بانه) أي ما نقله الدميري عن شرح للسلم وقوله فيه أي في شرح مسلم (قوله) تقديم ذلك) أي المصالح الكلية على هذه أي الجزئية الواصلة اليه

(كتاب الردة)

انما ذكرها هنا لانها جانية على الدين وما قبلها على النفس وأخرها مع كونها أم لكثرة وقوع ما قبلها اه

(كتاب الردة)

وانكار بقاء الحد عليه في معنى الرجوع وأخر هذه الاحكام إلى منال متعلقا بالامام فان قلت وقال الباقى ونحوه متعلق به أيضا فكان الانسب تأخيرها اليها أو تقديمها فقلت هذه تتعلق بمع وجود البنى وعدمه فكانت انسب به من غيرها (فائدة) عن أبي حنيفة انه ليس للسلطان أن يقضى بين خصمه وبين أئمة ذلك لانه الخاص قال الدميري وهو हमينا كاتله في شرح مسلم واعترض بأنه ليس فيه مظانعو يعترض أيضا بأن ثبت ذلك لانه دونه بعيد لا يواضعه قياس الان رد به بقل صريح لا يقال قد يشتغل عن وظيفة من النظر في المصالح الكلية لا نأمن ذلك بان وصول جرثة إليه لطلب حكمه فيها نادر الا يشتغل عن ذلك بغرض عدم تدوره يلزمه تقديم تلك على هذه (كتاب الردة) اعاذنا الله تعالى منها (هـ)

لغة الرجوع وقد تطلق على الامتناع (٨٠) من اداء الحق كائن الزكاة في زمن الصديق رضى الله عنه وشرعا (قطع) من يصح طلالة ٤ دوام

(الاسلام) ومن ثم كانت
افضل انواع الكفر واغلظها
حكما وانما تجب العمل
عندنا ان اصلت مالوت
لاية البقرة وكذا آية
المائدة اذا لا يكون عاسرا
في الاخرة الا ان مات كافرا
فلا تجب اعادة عبادته قبل
الرد وقال ابو حنيفة رضى
الله عنه تجب اما احباط
ثواب الاعمال بمجرد الردة
فعمل واقو ظن الاسنوى
ان هذا ينافى عدم احباطها
للعمل فاعترض به وليس
ظن اذا احباط العمل
الموجب للاعادة غير احباط
بمجرد ثوابه اذ الصلاة في
المغصوب لا ثواب فيها عند
الجمهور مع صحتها وذهب
الامام عدم احباط العمل
وان مات كافرا بمعنى انه
لا يعاقب عليه في الاخرة
غريب بل الصواب احباطه
وان فعل حال الاسلام لان
شرطه موت الفاعل مسلما
والاصار كما يفعل فيعاقب
عليه وخرج بقطع الكفر
الاصلي قاله التزالي واعترضه
ابن الرفعة بان الاخراج اما
يكون بالفصل والكفر
الاصلي خارج بنفس الردة
ويرد بان الجنس قد يكون
غريبا باعتبار اذ القطع الام
يشمل الكفر الاصلي لان
فيه قطع موالاته ورسوله
فهو من حيث ذاته شامل له
ومن حيث اضافته للاسلام
مخرج له وهذا هو مراد

عش (قوله لغة) الى قوله وزعم الامام في النهاية (قوله الرجوع) اى عن الشيء الى غيره اه معنى (قوله)
وقد تطلق اى مجازا لغويا وقوله كائن الزكاة الخ اى ما ظهر له من تدو اسحقية ولو انما شعر الزكاة بتأويل وان
كان باطلا اه عش (قوله من يصح طلاله) اى بغير ضلالتى ذكر اقاله الرشيدى وقال البجيرى بان يكون
مكلفا اعتذارا وتدخل فيه المرأة لانه يصح طلالها نفسها بتقويضه اليها وطلالها غير ما كانت اياها (قوله دوام
الاسلام) دفع به ما قيل ان الاسلام معنى من المعاني فاعني قطعوا ايضا الى به لبقاء اعراب المتن وان قال
ابن قاسم انه غير ضرورى اهرشيدى (قوله ومن ثم) اى قوله وزعم الامام في المعنى الاول قوله وكذا آية المائدة
الى فلا تجب (قوله ومن ثم كانت الخ) انظر ما وجه التفرع عبارة المعنى وهى الحش الخ (قوله افحص
انواع الكفر الخ) لا يقال ان مقتضاه ان كل مرتد اقيم من ابي جهل وابي لهب واضر ابهما من الذين نادوا
الحق وذآه ^{عليه السلام} واصحابه بانواع الاذيق صدوا عن الاسلام من اراد الدخول فيه وعذبوا من اسلم
بانواع تمذيب الى غير ذلك من القائلين لان اقبية نوع من نوع لا تقتضى ان كل فرد لاول اقبى من كل فرد
لثاني كما تقررى على اه عش (قوله واغلظها حكما) اى لان من احكام الردة بطلان التصرف في امواله
بخلاف الكافر الاصلى ولا يقر بالجزية ولا يصح تاسيه ولا مهادنته بل متى لم يتب كان قاتلا عش (قوله)
فلا تجب اعادة الخ) اى طرعا لغير اعادة لم تنقدها عش (قوله قبل الردة) اى الواقعة قبل الردة اه عش
(قوله ان هذا) اى احباط الثواب وقوله به اى بالتاتى (قوله عند الجمهور) اى واما عند غيرهم ففيها
ثواب والعقاب بغير حرمان الثواب اه عش (قوله مع صحتها) اى واسقاطها القضاء اه معنى (قوله) وزعم
الامام الخ) مبتدا خبر مفعوله غريب (قوله وان فعل) اى العمل (قوله لان شرطه) اى عدم العقاب (قوله)
لان شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا رد على الامام اعم (قوله وخرج) الى المتن في النهاية الاول قوله
اذ القطع الى ولا يشمل الحد (قوله بقطع) اى يقطع الاسلام كما عبر به في النهاية ويشير اليه قول الشارح
الاقى ومن حيث اضافته للاسلام الخ في كلام التزالي تسمع (قوله الكفر الاصلى) اى ليس ردة اه
عش (قوله ويرد بان الجنس قد يكون غريبا باعتبار) وذلك اذا كان بينه وبين فصله قوم وخصوص من
وجه بل وكذا اذا لم يكن واريدا بالاخراج عدم الدخول وهذا الثاني اولى كما هو معلوم من محله اه عش (قوله)
باعتبار) ومنه اخرج بعض المناطقة بالخبر وان قرطه الانسان حيوانا طاعن الملائكة والجن اه نهاية
(قوله لان فيه قطع موالاته الخ) فيه ان قطع الموالاته الذى هو الزالتا بعد وجودها غير متحقق في الكفر
الاصلى اذ لم يكن هناك موالاته اتم ازيلت حقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل اه سم (قوله)
وهذا) اى كون الاخراج بجريمة الاضافة (قوله والكلام قبله) مبتدا وخبر واستشكل سم بما فاضه ان
اراد كلام التزالي فهو معنى لان التزالي اخرجهما من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصلى

(قوله دوام الاسلام) قد لا يحتاج لتقدير دوام (قوله لان شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا رد على
الامام (قوله يشمل الكفر الاصلى) فيه نظر اذ المفهوم من قطع الاسلام ازالة حقيقة فلا يشمل الكفر
الاصلى الذى لم يتحقق قبله اسلام قط فان اريد الاخراج بقطع فالخراج به فرع الدخول فيه ولا دخوا
الكفر الاصلى اوقيد الاسلام او الاضافة اليه فليس الاخراج بقطع اللهم لان يكون التزالي تسمع كما يشي
اليه كلام الشارح وكان يكفي في اجواب عن التزالي انه اراد ان خروج الاصلى بالقطع باعتبار عدم شموله
له فتأمل (قوله قطع موالاته الله ورسوله) فيه ان قطع الموالاته الذى هو الزالتا بعد وجودها غير متحقق
في الكفر الاصلى اذ لم يكن هناك موالاته اتم ازيلت حقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل (قوله)
واخراج الخ) فيما لا يخفى فان المراد بخبر وجه بنفس الردة انه اخرج بجملة تعريفها لعدم صدقه عليه
واما قوله والكلام قبله فشى غريب فتأمل (قوله والكلام قبله) ان اراد كلام التزالي فهو ممنوع لان
التزالي انما اخرجهما من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصلى خارج بنفس الردة كما اولاه
ايضا ممنوع واما ثانيا فسلنا لكن قوله هو حيث اخرج ممنوع اذالم حقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر

عارج بنفس الرد أو لا فهو أيضا متوج واما ثانيا فسلمنا لكن قوله هو حيث ادخل متوج إذ العلم حقيقة الشيء لا يتوقف على ذكره تعريفي معنى قول ابن الرفعة عارج بنفس الرد ان معناها وحقيقتها غير صادق عليه وكونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره اه (قوله وهي) اي الرديئة اي قبل تعريفها (قوله والحال) اي المناقاة ع (قوله على المتن) اي جمعه (قوله والمتن) من كسر لكفر الخ حاصله ادعاء انه يسلم امر تدقمر ذكره فكله فلا يراد على كلامه هنا على اننا لنسلم انه امر تدو لا في حكمه فلا يراد على التعريف اصلا ولك ان تقول إذا سلم امر تدو لا يدفع الارباديا لجواب الاول لان ذكره في فعل اخر لا يتفق في عدم جامعية التعريف رشدي وس (قوله مرفى كلامه فلا يراد على الخ) عبارة التباية مذكور في كلامه في باه فلا يراد على ان المرجع لاجابه لتبليغ ما منه الخ (قوله وليس في محله) قد يجاب بان مراد هذا القيل ان حكمه من حيث انه لا يقبل منه الاسلام وانه لا بد من قتله ما لم يسلم لكن في الجملة لا ينافي ذلك وجوب تبليغه لما من لا بعد بلوغه المأمن إذا ظفر نابتا فقتلوا وان بدل الجزية فلا تقبل منو لا تمنع من قتله لأن لم يسلم وإذا كرهناه على الاسلام فاسلم صح إسلامه لان اكرهه حتى اه سم (قوله انه يجاب) اي المتقل (قوله ولا يصح على الاسلام) اي بل يطلب منه الاسلام وان امتنع امر بالحق وقامت وان امتنع منها فسل به الامام ما برأه من قتل او غير من قتله كان فينا اه ع (قوله ووصف) الى المتن في الحق (قوله ولما لمرتد) عبارة الحق ومن علق يمين من تدعى الاصم عند المصنف وهذا لا يراد على التعريف فانه لم يرتد وإنما الحق بالمرتد حكما اه (قوله على ما نحن فيه) اي لان الكلام في الردة الحقيقة لا في باهم الحكمة اه سم (قوله لكفر) الى قوله لكن شرط في التباية (قوله حال الخ) راجع الى المتن (قوله وتسمية المرم الخ) جواب سؤال انشا عن قوله أما لا عبارة الحق وذكر التيقم بدعي المهر والشرع والروضة ليدخل من عزم على الكفر في المستقبل فانه يكفر حالاً لكن كان ينبغي على هذا التعبير بالمرم قد قال الماوردي ان التباية قصد الشيء مقترنا بفعله فان قصد تراخي فعله عن عزمه وساقى في كلام المصنف التمييز بالمرم اه (قوله انه) اي المرم وقوله هنا اي من التيقم قوله بعد يخبره تسمية المرم (قوله وتردده الخ) كان الاولى تهديمه على قوله ثم قطع الاسلام الخ (قوله في قطعه) اي الاسلام (قوله الاتي) وصف لردده اه رشدي (قوله ملحق بقطعه الخ) اي فلا يراد على تعريف المصنف (قوله بقطعه) اي بالتباية فيما ينبغي اه سم

تعريفه معنى قول ابن الرفعة عارج بنفس الرد ان معناها وحقيقتها غير صادق عليه وكونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره الا ترى اننا قطع بان معنى الفرس عارج عن نفس معنى الانسان سواء ذكرت تعريف الانسان او لا الا ترى اننا لو سكتا عن ذكر تعريف الانسان لم يلزم حملنا بمعناه لان ذكر التعريف انما هو لاقادة الغير لاجمال فاملوا واجب من امره بتأمل ما ذكره بقوله فاملوه (قوله لا نعلم بوجوده اسلام) فليخرج بالقطع الكافر الاصل (قوله والمتن) من كسر لكفر الخ ان كان المتن المذكور من افراد المرم تدقيقاً لم يدفع وروده عليه بمرور فكله لا معنى الا يرد انه غير داخل في تعريف الردة المذكور سم اه من افراد المرم تدقيقاً بدخوله في التعريف ولا تنك في عدم دخوله مرور فكله لا يقتضي دخوله في التعريف وان لم يكن من افراد المرم تدقيقاً كما هو المتبادر فلا يراد على وان لم يمر فكله لعدم تناول التعريف له وعدم كونه من افراد المرم فلا يضر عدم دخوله فيه بل يجب خروجه عنه فلاجابه نخرج عدم وروده عليه بانهم في كلامه مشاركتهم للرد في حكمه ولو سلمت لا دخل لما في الارباد او عدمه لان كثيرا ما يتشارك المختلفان في الاحكام او بعضاها او اذغمت ذلك علت انه لا يجوز في هذا الايراد في جوابه فامله (قوله وليس في محله) قد يجاب بان مراد هذا القيل احكامه من حيث انه لا يقبل منه الاسلام وانه لا بد من قتله ما لم يسلم لكن في الجملة لا ينافي ذلك في وجوب تبليغه لما من لا بعد بلوغه المأمن اذا ظفر نابتا فقتلوا وان بدل الجزية فلا تقبل منو لا تمنع من قتله ان لم يسلم وإذا كرهناه على الاسلام فاسلم صح إسلامه لان اكرهه حتى اه سم (قوله فلا يراد على ما نحن فيه) لان الكلام في الردة الحقيقة لا في الحكمة (قوله ملحق بقطعه)

وهي حيث مجهوله لا يصح
الاخراج بها فامله ولا
يشمل الحد كقوله المناقاة
لم يوجد منه اسلام حتى
يقطعه والحال بالمرتد في
حكمه لا يقتضي إرادته على
المتمن خلافا لمن زعمه
والمتن من كسر لكفر مر
في كلامه فلا يراد على وان
كان حكمه حكم المرتد كذا
قيل وليس في محله لان
الصحيح انه يجاب لتبليغ
المأمن ولا يصح على الاسلام
بخلاف المرتد فليس حكمه
حكمه فلا يراد اصلا ووصف
وله المرتد بالردة امر
حكمي فلا يراد على ما نحن فيه
مقطع الاسلام أما (بينة)
لكفر ويصح عدم توينه
بتقدير إضافته لشم
ما اضيف اليه ما عطف
عليه كنصف وثك درهم
حالا او لا في كفر بها
حالا كما في وتسمية المرم
بينة بناء على ما يأتي انه المراد
منها غير بعيد وتردده في
قطعه الاتي ملحق بقطعه
تعليلاً عليه (او قول كفر)
عن قصد

وروية في فهمه قوله الاي استمراد الخ فلا امر لسبق لسان أو كراما وجهاد وحكاية كغير لكن شرط النزالي أن لا يقع إلا في مجلس الحاكم وفيه نظر بل ينبغي ان يحث كان في حكاية مصلحة جازت وشط على حال غيبته أو تأويله بما هو مصطلح عليه بينهم وإن جهله غيرهم إذا لفظ المصطلح عليه حقيقة عند أهله فلا يعترض (٨٢) عليهم بخالفته لا اصطلاح غيرهم كما حقه أئمة الكلام وغيرهم ومن هم زل كثيرون في التحويل

(قوله وروية) تأمل فان القصد كاف في حصول الردع وإن لم يكن عن تأمل ونظر في المواقف فلملأ أراد بالروية مجرد الاختيار فهو تأكيد للقصد اه ع (قوله فلاش) أي قوله إذا لفظ في المعنى الا قوله وجهاد وقوله لكن شرط إلى وتطحن (قوله وجهاد) أي قيام بقم الدليل القاطع على خلاه بدليل كفر نحو القائلين يقدم العالم اه بالاجتهاد رتيدي وسم و غش (قوله واجتهاد الخ) الواو بمعنى أو (قوله وحكاية كفر الخ) عبارة المعنى وخرج ايضا ما إذا حكي الشاهد لفظ الكفر لكن النزالي ذكر في الاحياء انه ليس له حكاية الا في مجلس الحكم فليظن له اه (قوله ان لا يقع) أي حكاية الكفر (قوله وشطح (ولي) عطف على قوله سبق لسان (قوله أو تأويله) عطف على غيبته (قوله ومن هم) أي لأجل المخالفة لا اصطلاح غيرهم (قوله زل كثيرون الخ) وجري ابن المقرئ تبعا لميره على كفر من شك في كفر طائفة ابن عري الذي ناطر كلامهم الاتحاد وهو بحسب ما فهموه من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء جار على اصطلاحهم وأما من اعتقد طاهره من جهة الصوفية فإنه يعرف فان استمر على ذلك بعد معرفته صار كاهرا وساق الكلام على هذا في كتاب السير إن شاء الله تعالى اه معنى (قوله لان فيه) أي التكلم بكلامهم المشككة الخ (قوله ولا ينافي ذلك) أي قوله نأفاه (قوله والا) أي إن لم يكن غالبا ولا مؤولا بمقبول (قوله ويمكن حمله على ما الخ) اقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعريف للفظ عن هذا اللفظ الخطأ اه سم (قوله على ما إذا شككنا الخ) مقتضاه أنه حيث لا يستفصل منه ولا يخبر عن شيء فليتام اه سيد عمر (قوله وقول القشيري الخ) جواب سؤال مننوه قوله ولا بعدم الولاية الخ (قوله مغرور الخ) عبارة المعنى فهو مغرور بخادع قالوا التي توالى أفناه على الموافقة اه (قوله مراده) أي القشيري من قوله ذلك (قوله للتصل منته) أي التبري منته اه كرهى (قوله للنتهم) جواب الو (قوله وإما يتجه إن لم يكن الخ) اقول القلب إلى ما قاله ذلك الشيخ اميل لان بقاء العلم يتصور بالاتقاء إلى المتاهل لمؤ التدوين وإن كان المبلغ في حفظ العلم وبقاءه كاصحرا به لكن هذه الاولوية لا تقوم المقاسد المترتبة عليه مع ما هو مقرر من أن دره المقاسد مقدم على جلب المصالح واما قول التارخ وتلك الخ فحصل تأمل لان تضارى ما يتاق من أئمة الشرع لظهور فسادها لادروها وإذ التهاسيا في زمانا الذي عرف فيه المنكر وانكر المعروف واعتقدت العامة في كثير من الفسقة انه بالو لا يقوم صوف نسال الله الهداية والتوفيق وان بمنحنا سلوك أقوم طريق اه سيد عمر (قوله كتنشيه اندراس اصطلاحهم) أي ومعرفة اصطلاحهم بمطالعتها فاجتناب عن تكفير المارقين في عصر أو نطر خال طاهر عن التصوف الصادق ودفع نزاعها فيبالو اختلاف علماءه فيمن تكلم بها فقال بعضهم بكفره بناء على انها ليست من مصطلحاتهم وبعضهم بعدمه بناء على انها منها وبه يندفع ما رآنا عن ميل السيد عمر إلى ما قاله بعض المشايخ (قوله قيل) أي قوله وجاب في المعنى الا قوله أو عكسه (قوله الكفر الاصل) قد يقال أو المطلق اه سم لان الجنس إنما يتوقف على أنواعه وافراده في التحقق والوجود الخارجي لا في التصور والوجود الذهني (قوله بان تقديمه) أي بان يقول بنية كفر أو قول أو فقل (قوله أو عكسه) كان مراده تأخير اه سم أي بان يقول بنية أو قول أو فقل كفر

أي بالنية فيما ينبغي (قوله واجتهاد) أي لا مطلقا كما هو ظاهر لما ساق من نحو كفر القائلين يقدم العالم اه انه بالاجتهاد والاستدلال (قوله ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله) اقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعريف للمعلم عن هذا اللفظ الخطأ (قوله الكفر الاصل) قد يقال أو أطلق أو كان مراده مشايخنا جميع بين التصوف والعلوم العقلية ولو أدركت أبواب تلك الكلمات للنتهم على تدوينها مع اعتقادي لحقيقتها (قوله لانها ملة للاموال والاعياء المدعين للتصوف اه وإما يتجه إن لم يكن لهم غرض صحيح في تدوينها كتنشيه اندراس اصطلاحهم وتلك المقاسد يدروها أئمة الشرع فلا نظر إليها قيل في المتن دور فان الردة أحد نوعي الكفر فكيف تعرف بانها قول كفر ورد بان المراد بالكفر المضاف إليه الكفر الاصل واعتراض أيضا توسطه لكفر بان تقديمه ليحذف ما بعد لدلالة الاول أو عكسه أولى ويجاه

على محقق الصوفية عام برثون منه ويتردد النظر فيمن تكلم باصطلاحهم المقرر في كتبهم قاصدا له مع جهله به الذي ينبغي بل يتبين وجوب منعه منه بل لو قيل يمنع غير المشتهر بالتصوف الصادق من التكلم بكلماتهم المشككة الا مع نسبتها اليهم غير معتقد لظواهرها لم يعدل فيه مفساد لا تخفى وقول ابن عبد السلام يميز ولي قال انا الله ولا ينافي ذلك ولا يته لانه غير معصوم فيه نظر لان ان كان غائبا فهو غير مكلف لا يميز كالاول بمقبول ولا فهو كافر ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله فيميز فظلمه ولا يحكم عليه بالكفر لاحتمال عذره ولا بعدم الولاية لانه غير معصوم وقول القشيري من شرط الولي الحفظ كما ان من شرط النبي العصمة فسل من للشرع عليه اعتراض مغرور بخادع مراده انه إذا وقع منه مخالف على التدرية بادر للتصلم منه فوراً إلا انه يتحلى وقوع شيء منه أصلا (تسه) قال بعض مشايخ

و ظاهر يشاهد بخلاف التية وكان (٨٤) هذا هو جهة إضافة لكفر دون الآخر فأن دفع ما قيل ينبغي تأخير القول عن الفعل لأن

التقسيم فيه فإن قلت فلم قدم التية فيما مر قلت لأنها الأصل والمقومة للقول والفعل فقدمها في الإجمال لذلك القول في التفصيل لما مر فهو صريح حسن (سواء) في الحكم عليه عند قوله الكفر (قوله) استهزاء كان قيل له قص اغفارك فانه ستة فقال لا افعله وان كان ستة وكان قال لو جلدني التي مافعله لما يرد المبالغة التي يعلق فان المتبادر منه التبديد كما قال بعضهم محتجا عليه بأنه لو لم يقبل شفاعته صلى الله عليه وسلم في حياته في شيء كما وقع لبريرة رضي الله عنها لم يكفر ولك ان تقول لوجه له في ذلك للفرق الواضح بين عدم قبول الشفاعة مجردا عما يشترط باستغفاف وقوله لو الخ فان في هذا من الاشعار ما لا يستلزم ما لا يخفى على احد فاذي يتجه في حالة الاطلاق الكفر فان قلت يؤيد ما قاله قول السبكي ليس من التقيص قول من سئل في شيء لو جاني جبريل او النبي ما فعلته لان هذه العبارة تدل على تعظيم عده قلت لا يؤيده ما هو ظاهر ان ما فعلته لا يشترط باستغفاف أصلا بخلاف ما قلناه فاملوا في الحلال البلقيني فيمن قبل له اصبر

(الخ) أي قوله فان نفي الخ اه عش (قوله) و ظاهر يشاهد (الخ) أنظر ما معنى كون القول يشاهد اه رشيدى (أقول) معناه ما يدرك بحس السمع بخلاف التية فانها لا تدرك بالوجودان (قوله) بخلاف التية) ملا زاد القول أي فان الفعل وان كان يشاهد لانه ليس اغلب مع ان قوله دون الآخرين يقتضى ما ذكرته فليتأمل اه رشيدى أقول ويغنى عن زيادة قوله السابق من الفعل (قوله) وكان هذا) أي مزية القول على العمل بالأخلاق وعلى التية بالمشاهدة (قوله) فأن دفع (الخ) أي بقوله لانه اغلب من الفعل (قوله) لان التقسيم) أي الى الاستهزاء والمناوذا الاعتقاد المقومة أي المحصلة اه كروي (قوله) والقول (الخ) أي وقدم القول (قوله) لما مر) أي في قوله لانه اغلب (الخ) (قوله) في الحكم عليه) أي بالارتداد (قوله) فقال لا افعله وان كان ستة) أي وقصد الاستهزاء بذلك فاصوبه المصنف اه معنى ويعلم بهذا ان قول الشارح الآتي كالتهاية لما يرد المبالغة الخ ارجع لكل من المثاليين ويندفع قول الرشيدى قوله كان قيل له قص الخ صريح هذا السياق ان هذا مجرده استهزاء لم يرد له قصد به استهزاء فليراجع اه (قوله) وكان قال (الخ) وكألو قيل له كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اكل لقم أصابه الثلاثة فقال ليس هذا يادب أو قال لو امرني الله أو رسوله بكذبا لم أقبل أو لو جعل الله القبلة عن أهلك اليهودي أو اتخذنا فلانا نبيا لم أصدق اه وشهد عندي نبى بكذبا أو ملأكم أقبلة أو قال ان كان ما قاله انبياء صدقا فمخروا ناولا لأدري النبي أنسى أو جنى أو قال ان عجن أو صغر عضو من أعضائه استحقار أو صغر اسم الله تعالى أو قال لا أدري ما الإيمان احتضارا أو قال لمن حوّل لأحول لا يخفى من جيع أو لو أوجب الله على الصلاة مع مرضى هذا الظننى أو قال المظالم هذا بتقدير الله فقال الظالم أنا أفضل بغير تقدير اه وسبى الله على شرب خمر أو زنا استغفابا به تعالى أو قال لأعاف القيامة وقال ذلك استغفانا كما قاله الأذرى أو كذب المؤمن في آذانه كان قال له تكذب أو قال فسمعه من رشيد خير من العلم أو قال لمن قال أو دعت الله ما لى أو دعت من لا يتبع السارق إذا سرق أو قال ذلك استغفانا كما قاله الأذرى أو قال هو فى ان شئت مسلما أو كافرا أو لم يكفر من دأب بغير الاسلام كما لصارى أو شك في كفرهم أو قال أخذت مالى وولدى فإذا تصنع أيضا أو ما ذابى لم تفعله أو اعلى من أسلم ما لا قال مسلم لي كنت كافرا فأسلم فاعطى مالا أو قال ممل الصبيان مثلا اليهود خير من المسلمين لانهم يصفون معلنى صيانتهم معنى وأسمى مع شرحه (قوله) لما يرد المبالغة (الخ) فلا كفر حيث نزلوا حرمه أيضا اه عش (قوله) عن فعله) أي وقوله (قوله) كما قاله بعضهم) أوفى بذلك شيخنا الصواب الرضى رحمه الله تعالى فيما السبكي في انه ليس من التقيص نهاية وسم وتقدم عن المعنى ما يرافقه (قوله) كما وقع) أي عدم القبول (قوله) فان في هذا من الاشعار (الخ) متنوع بل فيه الاشعار بأنه اعظم عظيم اه سم (قوله) بالاستهتار) أي الاستغفاف اه كروي (قوله) ما قاله) أي البعض (قوله) لو جاني (الخ) مقول القول (قوله) على تعظيمه (الخ) أي عظمة جبريل أو النبي (قوله) قلت لا يؤيده ما هو ظاهر (الخ) اطال سم فرده وأثبت ان لافرق بين القولين راجعه (قوله) وكان) بشد التثنية وقوله مادة هذا أي اصل هذا الافتاء وما أخذه (قوله) قال) أي الآخر له للأمر (قوله)

الحق لا نهما يستلزمه انه تامله (قوله) وكان هذا هو جهة (الخ) يتأمل ما حاصله (قوله) فان المتبادر منه التبديد كما قاله بعضهم) أوفى به شيخنا الشباب الرضى (قوله) فان في هذا من الاشعار (الخ) متنوع بل فيه الاشعار بأنه فرق عظيم (قوله) لما هو ظاهر ان ما فعلته لا يشترط باستغفاف أصلا (الخ) أقول لا يخفى ان قول الفاضل لوجاهة في جبريل أو النبي ما فعلته لا يشترط بغيره المبالغة في تبديد نفسه عن الفعل ومعنوم أن هذا القول إنما يفيد المبالغة المذكورة أن اردو لو جاني جبريل أو النبي أمر ابذل الفعل أو طالبه ما فعلته إذا أراد احدهما غير ثم يرد لا حثب له لم يكن هالك مبالغة مطلقا وحيث فلا فرق بين قوله لو جاني أو ما فعلته وبين قوله لو جاني إلى أي طال لهذا الفعل ما فعلته فادعاه من الفرق ووصفه بالظهور ليس بشئ ومما يبين أيضا ان المراد لو جاني النبي أمر أو طال القول السبكي لان هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده إذ لو كان المراد

انه لا يكفر لان باب المبالغة في التشبيه المقصود البناء الدال على تعظيم قدر التشبه دون (٨٥) احتقار التشبه به انه يكفر لان فيه استخفا

أن العالم لا يكفر لانه يعرف
حقائق التشبيه المأثمة من
الاستخفاف نظرا إلى أن
المبالغة تمنع قصد تحقيق
المعنى بخلاف العادي لان
هذه العبارة منه تدل على
عظيم تهوؤ واستخفاف ولم
يرجح الراضى شيئا من هذه
الاحتقالات ورجح غيره
عدم التشكيك به بتأديس
عن السبكي والجلال (أو)
عنادا بان عرف يباطنه انه
الحق وأبى أن يقربه (أو)
اعتقادا وهذه الثلاثة تأتي
في التوبة أيضا كالقول الآتي
وحذف همزة التسوية
والحذف بالفتحة والاضمح
ذكرها هو المطلق باموت
الامام عن الاصوليين
ان إخبار التورية أي فيما
لا يتصلها كما هو ظاهر لا
يقتضي يكفر باطنا أيضا
لحصول التهاون منه وبه
فارق قبوله في نحو الطلاق
باطنا (فن في الصانع)
أخذه من الإجماع النقي
به أن سلم والا فن قوله
تعالى صنع الله لكن على
مذهب من يرى ان ورود
القول كاف أو على مذهب
الافتراق أو النزالي كما
أشرت اليهما أول الكتاب
واستدل بعضهم بالحبر
الصحيح أن الله صانع كل
صانع وصنعتهم ولا دليل فيه
لما قدمته ثم ان الشرط

أنه لا يكفر (الخ) متعلق بقوله حكاية الراضى كافي بتصميمه وقوله المقصود صفة للمبالغة كافي بتصديه أيضا
وقوله انه يكفر هو الاحتمال الثاني وقوله ان العالم لا يكفر (الخ) هو الثالث اه سم (قوله بان عرف) إلى
قول المصنف فن في النهاية للإقوله كالقول الآتي (قوله وحذف همزة التسوية) أي من قاله اه
عش (قوله لانه) فيه توجيه آخر عن السيرافي وغيره تقدم في هامش معاملات للبعد اه سم (قوله أي
فيما لا يتصلها) أي كان قاله ثالث ثلاثة وقال اردت غيره اه عش (قوله وبه فارق قبوله في نحو
الطلاق) صريح السياق فرض هذا فيما لا يتصل في المحتمل أولي اه سم عبارة عش ظاهره فيما
يتمتع به وما لا يتمتع به اه (قوله في نحو الطلاق) أنظر الصورة التي لا تقبل التورية فيها في الطلاق ظاهرا
وتقبل فيها باطنا اه رشدي (قول المتن فن في الصانع) أي أنكره وهم الدهرية الزاعمون ان العالم
لم يل موجودا كذلك بل الصانع اه معنى (قول المتن فن في الصانع) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله كذا
مثلا كاذبا به لا يكفر بمجرد ذلك إذ غايبه الكذب وهو مجرد ليس كفرا فان قاله على وجه الاستخفاف
أو اعتقد عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء الواقع بل أوجز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر والوجه
أيضا فيمن لم يصل إلى الخوف من العذاب بحيث انه لو لا الخوف ماصلى عدم إطلاق كفره بل ان اعتقد
ذلك استحقاقه تعالى العباد فلا كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر وان لم يعتقد أحد
من الأمرين بمعنى التعلق عنهما فله نظرو لا يعد عدم الكفر اه سم (قوله أخذه) أي إطلاق الصانع على
الله تعالى (قوله ان سلم) أي وجود الإجماع النقي (قوله فن قوله تعالى) إلى قوله ويأتى آخر الحقيقة في
النهاية للإقوله على مذهب إلى اولى مذهب بالافتراق وقوله كما شرت اليهما في أول الكتاب وقوله فاعلمه
(قوله على مذهب من يرى (الخ) من هو فليراجع عبارة الجلال الدواني في شرح العقائد العنصرية ذهب
المعتزلة والكرامية إلى انه تدل العقل على اتصافه بجزاء الإطلاق عليه سواء ورد بذلك الإطلاق إذن الشرع
أو لم يرد وقال القاضي أبو بكر من أهمنا بكل لفظ دل على معنى ثابت لله تعالى جاز إطلاقه عليه تعالى بلا
توقف إذ لم يكن إطلاقه هو ما لا يليق بكبريائه وقد يقال لا بد من نفي ذلك الإيهام من الأشعار بالنظم
وذهب الشيخ الأشعري ومنايحه إلى انه لا بد من التوقف وهو المختار وذهب الامام الغزالي إلى جواز
إطلاق ما على اتصافه على سبيل التوسيف دون التسمية اه حذف (قوله أو على مذهب الباقلاني) أي انه
يجوز ان يطلق عليه تعالى مالا يشعر بنقص وقوله أو الغزالي أي انه يجوز إطلاق الصفات عليه تعالى وان لم
ترد وهذا حكمة المطلق باواه عش (قوله ولا دليل فيه) أي في ذلك الخبر (قوله ثم) أي في أول الكتاب

التمايق على محبة مجردا عن الأمر والطلب يمكن في هذه العبارة دلالة على التعظيم كالا ينفى إلا ان يكون ذلك
القول بما لا يليق فعله بحضرة النبي بالادب معه وادلو جاءه فقلته مراعاة للادب معه لكن هذا المعنى غير
مراد من هذا الكلام قطعا فامل بعد ذلك قوله فاعلمه تعرضا على الإهتمام بهذا الفرق واستفادته سم
(قوله انه لا يكفر) متعلق بقوله حكاية الراضى كافي بتصميمه وقوله المقصود صفة للمبالغة كافي بتصديه أيضا
(قوله انه يكفر) هو الاحتمال الثاني (قوله ان العالم لا يكفر) هو الثالث (قوله لانه) فيه توجيه آخر عن
السيرافي وغيره تقدم في هامش معاملات للبعد (قوله فن في نحو الطلاق) صريح السياق فرض هذا
فيما لا يتصل في المحتمل أولي (قوله فن في الصانع (الخ) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله كذا مثلا كاذبا
انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غايبه الكذب وهو مجرد ليس كفرا فان قاله على وجه الاستخفاف أو اعتقد
عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء الواقع بل أوجز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر اما في الأول
فلا استخفاف واما في الثاني فلان فيه نسبة الجمل إليه تعالى عنه علوا كبيرا وهذا أولى من إطلاق الجواهر
الكفر والوجه أيضا فيمن لم يصل إلى الخوف من العذاب بحيث انه لو لا الخوف ماصلى عدم إطلاق كفره بل
ان اعتقد عدم ذلك استحقاقه تعالى العباد فلا كفر لان غاية الأمر انه لو لا الخوف عصى ومجرد العصيان
وقصد ليس كفرا وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر وان لم يعتقد أحد من الأمرين بمعنى التعلق

أن لا يكون الوارد على جهة المقابلة فهو آتئم ترزعه ثم نحن الدارعة مكره أو مكره الله والله

من هذا التليل وايضا الكلام في الصانع (٨٦) بال من غير احاطة الذي في الخبر بالاضاقة هو لا يدل على غيره الا ترى ان قوله **عنه**

(قوله من هذا التليل) أي من المذكور على جهة المقابلة (قوله وايضا الكلام في الصانع بال الخ) لا موق
لذكر هذا مع قوله الاتي (ذا لفرق الخ) اه سيد عمر وقد يجاب بان ما يأتي في المرفوع والمنكسر وما هنا في المقيد
والطلق فلا منافاة (قوله وهو) أي الخبر (قوله على غيره) أي غير المضاعف اه عش (قوله كل نحوى)
أي كلام غنى لا يطالع عليه اه عش (قوله من) أي من الخبر المذكور (قوله ليعزم) أي يصمم الداعي اه
عش (قوله من قبيل المضاعف) أي إن لم ينون صانع او المقيد أي أن نون (قوله وهو دليل واضح الخ) ولكن
منه بان هذا من المقيد حذف قيده لانه الاول (قوله هنا) أي في إطلاق الصانع عليه تعالى اه عش (قوله
إذا لفرق بين المنكسر والمرفوع) أي لأن تعريف المنكسر وعكسه لا يغير معناه اه عش (قوله وباقى) أي قوله
او اعتقد لم يظهر له فاعتمد ذكر معنا (قوله واعتقد الخ) عطف على قول المتن في الصانع (قوله او قدم العالم)
إلى قوله لأن الاصح في المتن (قوله مطلقا) أي بالكتابات والجزئيات جميعا (قوله فدعي الجسمية الخ) هذا
يقضى ان الجسمية غير متفية عنه تعالى بالاجماع والالكان يلزم الكفر وإن لم يزعم واحدا عما ذكر وان
مجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس محذورا وقد وجه هذا بان مقتضاها جسم لا كالاجسام اه سم (قوله
ان يزعم واحدا) أي اعتقده اه سم (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما يبيناه وهو ظاهر لجواز
ان لا يعتد باللازم وان كان يبينه ليس بذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد زمانه فان اعتقده فهو مذهبه ويترتب
عليه حكمه اللائق به اه سم (قوله فيه) أي في الاصح المذكور أو قوله وإلا فلا (قوله هنا) الإشارة
راجعة للاجماع في كل من قوله ما هو ثابت للقديم إجماعا ثم قوله ما هو متني عنه إجماعا كافي لتبيينه اه سم (قوله
وان لم يعلم) أي اجمع عليه (قوله ويمكن توجيهه بأن الجمع الخ) لا يخفى عدم مطابقة هذا التوجيه للوجه
فإن الوجه صمه إلى عدم العلم من الدين بالضرورة والتوجيه صهره في العلم المذكور فقامه اه سم (قوله
والوجه انه لا بد من التقييد الخ) هل يقيد به ايضا في قوله الاتي واحدا لا يبيد الجمع عليه او مجرد فاجمع
عليه الخ لكن سياتي ان ما لا يعرفه إلا الخواص لا كفر بمجرد لا يخفى ان صفات الاداء وان اجمع عليها
لا يعرفها إلا الخواص اه سم (قوله به) أي بالعلم المذكور وقوله ايضا كالتقييد بالاجماع (قوله ومن
ثم) أي من أجل التقيدها بالعلم المذكور (قوله يقتصر نحو التحسم الخ) ظاهره وان زعموا معه شيئا مما
ذكر وإلا فلا روجه للاستثناء اه سيد عمر (قوله لانهم الخ) لعله من مقول التليل (قوله مع ذلك) أي
اعتقادهم نحو الجسمية (قوله واعتقد الخ) عطف على قول المتن في الصانع (قوله واستشكل بقول المعتزلة

عنهما فيه نظر ولا يبعد عدم الكفر (قوله فدعي الجسمية الخ) هذا يقتضي ان الجسمية غير متفية عنه
بالاجماع وإلا لكان يلزم الكفر وإن لم يزعم واحدا عما ذكر وان مجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس
محذورا وقد وجه هذا بان مقتضاها جسم لا كالاجسام فلا يلزم اعتقاد الوزم المحذور للاجسام المعروفة
(قوله ان يزعم واحدا) بان اعتقده (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما يبيناه وهو ظاهر لجواز ان
لا يعتد باللازم وان كان دينا وقد محذور عدم كفر القائل بالجهة مع ان بعضهم قال ان لزوم الجسمية لها
لزوم بين وفي التقييد بهذا شيء وقوله ليس بذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد زمانه فان اعتقده فهو مذهب
ويترتب عليه حكمه اللائق به (قوله وهو ظاهر كلامهم هنا) الإشارة راجعة للاجماع في كل من قوله ما هو
ثابت للقديم إجماعا ثم قوله ما هو متني عنه إجماعا كافي لتبيينه اه سم (قوله ويمكن توجيهه الخ) لا يخفى عدم
مطابقة هذا التوجيه للوجه فإن الوجه صمه إلى عدم العلم من الدين بالضرورة والتوجيه صهره في العلم
المذكور فقامه اه سم (قوله والوجه انه لا بد من التقييد) هل يقيد ايضا في قوله الاتي أو احدا لا يبيد الجمع
عليه او مجرد فاجمعها عليه الخ لكن سياتي ان ما لا يعرفه إلا الخواص لا كفر بمجرد لا يخفى ان صفات
الاداء وان اجمع عليها لا يعرفها إلا الخواص (قوله واستشكل بقول المعتزلة ان البديع خلق فعل نفسه الخ)
قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدره خلق الله حتى لو اعتقد للكوكب مثل ذلك أعنى ان الله خلق فيه

التقيد به هنا ايضا ومن ثم قيل أخذ من حديث الجارية يقتصر نحو التجسيم والجهة في حق العوام لانهم مع ذلك
على غاية من اعتقاد التزيه والكبر المطلق أو اعتقد أن الكوكب فاعل استشكل بقول المعتزلة أن البديع يخلق فعل نفسه ويجاد

بان ذلك الكوكب يعتقد فيه نوعا من التأثير الذي يعتقد له لا هو لا كذلك المعتزلي غاية انه يجعل فعل العبد واسطة ينسب اليها الفعل فتدبرها له تعالى عن نسبة الفصح اليه (أر) نقي (الرس) او احدثهم واحد الانبياء المجمع عليه او وجد (٨٧) حرقا بجمعا عليه من القرآن كالمؤذنين

أو صفة من وجوه الاداء المجمع عليها وازدحرفا فيه بجمعا على نفيه متقدما انه منه أو نقص حرقا بجمعا على انهم (أو كذب رسولاً) أو نيا أو نقصه بأي منقص فان صغرا منه مريداً تحقيره أو جزئياً أحد بعد وجود نيتنا رعيى نبي قبل فلا يرد ومنه نقي التوبة بعد وجود نيتنا صلى الله عليه وسلم كتنفى كفر مسلم بقصد الرضا به لا التشديد عليه ومنه أيضا لو كان فلان نيتاً امنت أو ما امنت به ان يجوز ذلك على الاوجه وخرج بكذبه كذبه عليه وقرول الجوفى انه على نيتنا صلى الله عليه وسلم كفر بالقرولده امام الحرمين في تزيفه وانزلة (او حلل محرماً بالاجماع) وعلم تحريمه من الدين بالضرورة لم يجز ان يخفى عليه (كالزنا) والواط وشرب الخمر والمكس وسبب التكفير بهذا كالاتى سواء في ذلك ما فيه نقص وما لا نص فيه ان انكار ما ثبت ضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم فيه تكذيب له صلى الله عليه وسلم (وعكسه) اي حرم حلالا بجمعا عليه وإن كره كذلك كالبيع والنكاح) أو نقي وجوب بجمع عليه معلوما كذلك كجدة من الجنس (او عكسه)

(الخ) قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدره خلقه الله حتى لو اعتقد للكوكب مثل ذلك أعنى ان الله تعالى خلق فيه منشأ التأثير ينعى ان لا يكفر اه سم (قوله بان الخ) عبارة الخفي بان صاحب الكواكب اعتقد فيها ما يعتقد في الآله من انها مؤثرة في جميع الكائنات كلها بخلاف المعتزلة فانهم قالوا العبد يخلق أفعال نفسه فقط اه (قوله أو نقي (الرس) بان قال لم وسلم اه معنى (قوله او احدثهم) إلى قوله أو نقص منه في النهاية الا قوله أو صفة إلى اوزاد (قوله كالمؤذنين) بكسر الواو المشددة وفيه رمز الى أن سقوطهما من مصحف ابن مسعود رضى الله عنه لا يمنع من دعوى الاجماع على قرأتينهما اه عش (قوله أو نقص منه حرف الخ) اي اعتقد انه ليس منه ويغنى عن هذا قوله السابق او وجد حرف الخ (قوله أو نيا) إلى قوله وقرول الجوفى في النهاية الا قوله امنت وقروله إن يجوز ذلك على الاوجه (قوله أو نقصه الخ) عبارة الخفي أو سبه أو استخف به أو باسمه أو باسم الله أو امره أو نبيه أو وعده أو وعيده اه (قوله مريداً تحقيره) قيد اه عش (قوله او يجوز الخ) أو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أسود أو امرؤ أو غير قرشي أو قال النبوة مكتسبة أو تالز بها بصفا القلوب أو أوحى الى وان لم يدع النبوة أو قال انى دخلت الجنة فاكلت من ثمارها وعاقت حورها وروضه معنى (قوله وعيسى نبي قبل) مبتدا وخبر (قوله فلا يرد) اي عيسى على قوله او يجوز نبوة الخ (قوله ومنه) اي من التجوز المذكور (قوله تنفى النبوة الخ) اي او ادعاه فاما يظهر للقطع بكذبه بنص قرله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين اه عش (قوله كتنفى كفر مسلم الخ) التشديد في مطلق الردة لاق الردة بالتجوز المذكور (قوله لا التشديد عليه) اي لكونه ظله مثلاً ويؤخذ من هذا صحة ما قاله العلامة ابن قاسم في شرح الغاية قيل كتاب الطهارة من جوراد الدعاء على الظالم بسوء الحاققة اه عش (قوله ومنه أيضا) اي من التجوز المذكور (قوله إن يجوز ذلك الخ) اي ولم يرد بالمعلة في نفي النبوة عنه للعلم بانها ما اه عش (قوله وخرج بكذبه كذبه عليه) اي فلا يكون كفر ايل كبيرة فقط اه عش (قوله وعلم تحريمه) إلى قوله ونكاح المعتدة في الخفى الا قوله وان كره موقر له ما لشكره إلى وبعد عن العلماء الى التنبيه في النهاية الا قوله وان كره (قوله ولم يجز ان يخفى عليه) ولا يقبل منه دعوى الجعل به اما باطنافان كان جاهلا به حقيقة فهو معذور اه عش (قوله والواط) اي والظلم اهمنى (قوله كالآتي) اي في قول المصنف وعكسه الخ (قوله في ذلك) اي في التكفير بهما (قوله ان انكار الخ) خبر وسبب التكفير الخ (قوله كذلك) اي علم حله من الدين بالضرورة فو لم يجز ان يخفى عليه اه عش (قوله معلوما كذلك) اي من الدين بالضرورة ولم يجز ان يخفى عليه (قوله من الجنس) اي الصلوات الجنس (قوله اما ما لا يعرفه الخ) يحترز قوله معلوم من الدين بالضرورة وظاهره ان عليه ثم أنكره هو المعتد وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما يخالفه اه عش وقرله وهو المعتد سابقا عن الخفى والسيد عمر ما رواه (قوله الا لخواص الخ) بشكل على ذلك قوله السابق أو صفة من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها الا لخواص الهم لان يعرفه في وجوه يعرفها غير الخواص ايضا اه عش (قوله وكفرة نكاح المعتدة) اي فلا يكفر منكرها المذنب بل يعرف الصواب ليعتد به وظاهر هذا انه لو كان يعرفه انه يكفر إذا جحد وظاهر كلامهم أولا أنه لا بد أن

منشأ التأثير ينعى ان لا يكفر (قوله اما ما لا يعرفه الا لخواص الخ) بشكل على ذلك قوله السابق أو صفة من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها الا لخواص الهم لان يعرفه في وجوه يعرفها غير الخواص ايضا (قوله فلا كفر بمجرد) ان شمل بالنسبة الاول وهو ما لا يعرفه الا لخواص ما لو كان الجاحد من الخواص فقولاه لا نلس فيه تكذيب مشكل وان حصر بما اذا كان الجاحد ممن يخفى عليه

أي أو جب بجمعا على عدم وجوب به معلوما كذلك كهلا سادسة أو نقي وشروعة بجمع على شروعيته معلوم كذلك كالزنا وبكاهله. كما صرح به البغوي اماما لا يعرفه الا لخواص كما يحقق باب الابن السدس دح س باب ويحرمه كالحج المرددة للغير

وما تشكروه أو مثبته أو يل غير قطعي البطلان كما مر في النكاح أو بعد عن العلماء بحيث يخفى عليه ذلك فلا كفر بجحده لانه ليس فيه تكذيب ونزوع في نكاح الممتدة يشهر فهو يجب منع ضروريته إذ المراد بالضرورة ما يشترك في معرفته الخاص والعام ونكاح الممتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يؤثر (تليه أول) من أفراد قولنا أو ثبت الخ إيمان فرعون الذي زعمه قوم فاته: قطع على عدمه بل ظاهر الآية وجوده والقسم مع الاسترواح في أكثره بعض محقق المتأخرين من مشايخ مشايخنا وما يرد عليه أن الإيمان عند دياس الحياة بان وصل لأخر مرق لا تغرر وأدراك الفرق في الآية من ذلك كما هو واضح خلافاً لنزاع فيه لا يقبل كما صرح به أئمتنا وغيره وهو صريح قوله تعالى فلم يلقهم إلا غمرًا وارا (٨٨) بإسنادهما بقرعهم خطأ من كفر القائلين بإسلام فرعون لا تأول أن اعتقدنا بطلان هذا القول

لكنه وإن وردت به أحاديث وتبادر من آيات أو لها المخالفون بما لا يقع غير ضروري وإن فرض أنه يجمع عليه بنا على أنه لا عبرة بخلاف أولئك إذ لم يعلم أن فيهم من بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق (تليه ثان) يخفى للمنفق أنه محتاط في التكفير ما أمكنه لعظيم خطر موغلة عدم قصد سب من العوام وما زال امتناع ذلك قدما وحديثا بخلاف أئمة الحنفية فانهم توسعوا بالحكم بمكفرات كثيرة مع قولها التأويل بل مع تبادره منها ثم رابت الرركشي قال حاشا توسع به الحنفية أن غالبه في كتب الفتاوى تقلع من مشايخهم وكان المنورعون من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليد ملهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخرجوا على أصل أي حنفية لا تختلف عقيدته

بمره الخاص والعام وإلا فلا يكفر وهذا هو الظاهر أي مع اعتراقه بأصل العدة وإلا فانكار العدة من أصلها كفر لثبوته بالنص وعليه بالضرورة (قوله وما تشكروه الخ) عطف على ما لا يعرفه الخ قوله لم يجز أن يخفى عليه (قوله أو بعد الخ) عطف على تأويل (قوله أو بعد عن العلماء الخ) أي أقرب بعده بالإسلام أي معنى (قوله فلا كفر بجحده الخ) يشمل بالنسبة للأول وهو ما لا يعرفه إلا الخاص بالخاص الجاهل من الخواص قوله لانه الخ مشكل وإن خص بالما إذا كان الجاهل من يخفى عليه ذلك فقلنا بله بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل ويخفى بمسألة سم أقول لك أن تختار الشق الأول وهو التسليم ولا إشكال فيه لانه إذا اتفق العلم الضروري القطعي فعليه ظني يجوز معه عدم صدور ذلك عنه ^{بما لا يخفى} فليست المخالفة فيه عذرا في التكذيب بخلافه في الضروري فإن الاجماع دلالة ظنية لأهمية فليتام له سديد (قوله يشهره) أي شهرة تحرير على حذف المضاف وكذا قوله يمنع ضروريته وقوله نكاح الممتدة على حذف المضاف (قوله ليس كذلك) أي فلا يكون إنكاره كفرا مطلقا أي عرش (قوله من أفراد الخ) خبر مقدم لقوله إيمان فرعون وقوله فاته الخ لهذه الجملة (قوله فيه) أي وجود إيمان فرعون (قوله في أكثره) أي أكثر مواضع هذا التالف (قوله بعض محقق المتأخرين) كأنه يشير إلى الجلال اللواتي إيه سديد (قوله وما يرد) من الرد وقوله عليه أي على البعض (وأدراك الفرق في الآية من ذلك) جملة اعتراضية والاشارة إلى الوصول لأخر مرق أو إلى ياس الحياة (قوله فيه) أي في قوله وأدراك الفرق الخ (قوله لا يقبل) خبر قوله أن الإيمان الخ (قوله وهو) أي عدم القبول عند الناس (قوله بما تقر) أي بقوله من أفراد قولنا أو ثبت الخ إيمان فرعون الخ (قوله بطلان هذا القول) أي القول بإسلام فرعون (قوله لكنه) أي كفر فرعون وكذا ضمير به (قوله أو لها المخالفون الخ) هذه الجملة صفة للأحاديث والآيات وقوله غير ضروري خبر لكنه (قوله أنه) أي كفر فرعون (قوله بنا على الخ) راجع إلى قوله يجمع عليه وقوله بخلاف أولئك أي المخالفين المؤولين وقوله إذ لم يعلم الجملة عدم العبرة (قوله حاشا توسع الخ) لعل عن بعض (قوله أكثر ما يخالفونهم) أي كتب الفتاوى وقوله هؤلاء أي مشايخهم (قوله ولم يخرجوا) أي الفتاوى (قوله اتسبى) أي قول الرركشي (قوله ما عطلت حرمة أو نفيه الخ) نشر على غير ترتيب ألف (قوله فيها) خبر مبتدأ محذوف أي وهو أي قوله ضرورة معتبر على الحرمة وعلى الجواب (قوله ومن ثم) أي لأجل أن رتداده ما ذكر (قوله وعلم) أي ذلك المعنى (قوله وحصول اليقين الخ) مبتدأ خبره وقوله من حيث حصوله الخ أي من سبل حصوله الخ (قوله يقتله الخ) أي قتل الحضرة (قوله الذي ذكره الغزالي) أي سبق ذكره عنه أنفا

لإذ من أن معناه أصلا محققا هو الإيمان فلا ريب فيه إلا يقين فليتب هذا وليحذر من ياد إلى التكفير في هذه المسائل مناوهم (قوله فيخاف عليه أن يكفر لانه كفر مسلدا ملتصقا لبعض المحققين مناوهم وهو كلام نفيس وقد اتفق أبو زرعة من محقق المتأخرين فيمن قيل له أيجز في أن يقال هجرتك لائق الله بأنه لا يكفر أن اراد الالف سبب أو حجة تامة وأن لم يكن ذلك ظاهر اللفظ حقا للدم بحسب الامكان لا سبب أن لم يرف قائله بعقيدة سيئة لكن يوجب على إطلاعه لشناعة ظاهره (تليه ثالث) قال الغزالي من زعم أن له مع الله حالا أسقط عنه نحو الصلاة أو تحريم نحو شرب الخرو وجب قتله وإن كان في الحكم بخلوه في النار ونظر قتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثره ولا نظير في خلوده لأنه سر لا تسلط له ما عطلت حرمة أو نفيه وجوب ما عطل وجوبه ضرورة فيهما من ثم جزم في أن الأور بخلوه ووقع لافي مع جلالة في روضه لو أن الله تعالى لبعض عباده أن يلبس ثوب حرير ملاو علم الأذن فينا فليس يمكن متهلكا للشرع وحصول البين له من حيث حصوله للخصر بقتله للسلام إذ هو لى لا يوجب على الصحيح وقوله ملأه بما يدخل فيه ما زعمه بعض المتصوفة الذي ذكره الغزالي

وبمرض أن الياضي لم يرد مثلاً إلا ما هو مثل الحرير في أن استحلاله غير مكفر لعدم علمه بضرورة قنار اربدم انتباهه كالتشريع أن له نوع عذر وإن كنا نقضي عليه بالإثم بل والنفس أن آدم ذلك فله نوع اتجاه وأنه لا حرمة عليه لبسه كما هو الظاهر من سياق كلامه فهو رمة لأنه لأن ذلك اليقين إنما يكون بالألغام وهو ليس بحجة عند الأئمة إلا ذلة بقوله أن من ليس بمصوم وبمرض أنه حجة فطره عند من شذ بالقول به أن لا يعارضه نص شرعي كالنص يمنع لبس الحرير المجمع عليه إلا من شذ عن ذلك لا يستدل به فيه وبسليم أن الخضرو ولا قالوا صريحاً أنه نفي أن لنا أن الألغام لم يكن حجة في ذلك الزمن وبمرض أنه غير حجة فالأنياب في زمنه موجودون فعمل الأذن في قتل الإمام جاءه إلى يد أحدهم فقلت قضية هذا أن عيسى صلى الله عليه وآله نينا وعليه وسلم وأخبر بعد نزوله أحداً بأنه لا استعمال الحرير بما زله (٨٩) ذلك قلت هذا لا يقع لأنه ينزل بشرية

نينا ^{عليه السلام} وقد استقر فيها تحريم الحرير على كل مكلف لغير حاجة أو ضرورة فلا يغيره أبداً لا يقال تناول الياضي بأن الأذن في الحرير وقع تدارياً من علة عليها الحق من ذلك العبد كما تأول هو وغيره ما وقع لولي أنه لما اشترت ولتيه يلدخاف على نفسه الفتنة فدخل الحمام وليس ثياب الغير وخرج مترقفاً في مشيه ليدركوه فأدركوه وأوجعوه ضرباً وبموه لئس الحمام فقال الآن طاب المقام عندهم بأن فعله لذلك إنما وقع تدارياً كما يتأدى وبآخر عند النقص ومفسدة لبس ثياب الغير ساعة أخف من مفسدة العجب ونحوه من قبائح النفس لا نتناول ذلك إلا لأن الذي للتأدي ليس إلا بالهام وقد اتضح بطلان الاحتجاج به بفرق واضح بين مستلماً ومستهلكاً الولى فان الحرير لا يتصور حله لغير حاجة واستعمال مال الغير يجوز مع ظن رضا

(قوله أن له نوع عذر الخ) لأن أن تقول ما فائدته مع تفسيره لا يقال قائده نفي التكفير لا نقول ذلك لا يقتضيه به قتالهم سيد عمر (قوله شره) أي كون الألغام حجة وكذا خبر به (قوله المجمع عليه) أي من الأئمة وقوله إلا من شذ الخ مستثنى من هذا المحذوف (قوله وبسليم أن الخضرو) أي جواب سؤال مقدر كان تأتلا يقول كيف تقول الألغام ليس بحجة مع أن الخضرو وقيل الغلام بالألغام حاصل الجواب لو سلمنا أنه لولي أن لنا العلم أن الألغام لم يكن حجة في ذلك الزمن فلا يقاس ما في زماننا عليه ما كرهى (قوله) وبمرض أنه غير حجة) أي في ذلك الزمن (قوله في زمنه) أي الخضرو (قوله قضية هذا) أي قوله فعمل الأذن الخ (قوله قلت هذه) أي الأخبار المذكرة (قوله تناول هو) أي الياضي (قوله بأن فعله) متعلق بقوله تناول هو الخ (قوله لا نتناول) متعلق بقوله لا يقال الخ (قوله ليس بالألغام) بوقد يمنع المحصر بجواز أنه لا يرتكب أخف المحذوفين الذي لا مندوحة له عن أحد ما يجرد عنه بدينون الهام وكشف كما يأتي في الشارح (قوله) هو يظن رضاه بمرض اضلاعه الخ قضية أن ظن الرضا بمرض الاطلاع على القصد وإن لم يطلع عليه يجوز اه سم (قوله وإن كان من كان) أي لو كان أعظم الناس (قوله مثلاً) أي لو لم يكن كذلك من أنكرى المعنى وإلى التنبه في النهاية قول المتن (كفر) جواب لجمع ما مر من المسائل اه معنى (قوله لما تها الخ) عبارة المعنى لظن أن شذ بنافض جزم التنية بالسلام فإن لم ينافض جزم التنية به كالذي يجري في المكفرة فهو ما يتنزل به الموسوس ولا اعتبار به كقوله الإمام اه (قوله وكذا من أنكر حجة أبي بكر) ظاهره أن إنكار حجة غيره كجبة الخلفاء لا يكفر به وهو كذلك لأن محبتهم لم تثبت بالنص اه ع ش (قوله وكذا في وجه الخ) أي ضيف ع ش وسب عبارة النهاية لا يكفر بسبب الشيخين أو الحسن والحسين إلا في وجه حكمه كالتقاضى اه (قوله الشيخين) أي أبي بكر وعمر اه ع ش (قوله أو عتاداً) أي التنية في النهاية لا قوله لو سحر إلى لا يجوز قوله

ذلك فقالت به بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل ويبنى تحرير المسئلة من شرح البهجة وما يتعلق به (قوله) قلت هذا لا يقع الخ) كان يمكن أن يرد أو لو فرض وقوعه علم يكن إلا بناء على أنه من شرع نينا في ذلك الزمان (قوله) هو يظن رضاه بمرض اضلاعه الخ) قضية أن ظن الرضا بمرض الاطلاع على القصد وإن لم يطلع عليه يجوز (قوله) أو عزم على الكفر غداً وردد فيه (كفر) قال الشارح في الاعلام بقوله اطلع الإسلام وقارق ذلك عزم العدل على مقارفة كبيرة فإنه لا يفسق بنية الاستدامة على الأيمان شرطه بخلاف نية الاستقامة على المدلة فإنها ليست شرطاً عليها وكان وجه ذلك أن الأيمان التصديق وهو متف مع الزم والعدالة اجتباب الكبار مع عدم غلبة المعاصي والتية لا تنافي ذلك اه ولما عذ في الرض من المكفرة أت قوله أو عزم على الكفر أو علقه أو تردد هل يكفر قال في شرحه لا استدامة الأيمان واجبة فإذا تركها كفر ولهذا قارق عدم تفسيق العدل بزمه على فعل كبيرة أو تردديه اه فليتأمل (قوله) وكذا في وجه حكاية الخ) يفيد أن الصحيح خلافه (قوله أو عتاداً) قد يكون المصنف ادخله في الاستبراء فان العتاد لا يخلو عن

(٩٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) ومن أين لنا أن ذلك الولى ما عرف مالك الثياب ولا ظن رضاه وبمرض جهله به هو يظن رضاه بمرض اضلاعه على أنه إنما فعله لذلك القصد إذ كل من اطلع على باطن قاع ذلك مرضى به وإن كان من كان ومرق الولى عان ظن رضا الغير ببيع ماله فهي واقعة محتملة للحل من غير طريق الألغام كواقعة الخضرو ومسئلة الحرير لا تحتمله من غير طريق الألغام بوجه فاعلمه (أو عزم على الكفر غداً) مثلاً (أو تردديه) أي غطها ولا (كفر) في الحال في كل ما مر لما تها للسلام وكذا من أنكر حجة أبي بكر أو روى ابنته عائشة رضى الله عنهما ما برأه الله منه وكذا في وجه حكمه كالتقاضى من سب الشيخين أو الحسن والحسين رضى الله عنهم (فتنبه) ذكر مسئلة الزم لبيته المارد من التنية في كلامهم لا تها قصد الشيء مقرناً بفعله وهو غير شرطها (والقول المكفر ما تمده استبراء صريحاً بالدين)

وزعم الجويني ان نعم (قوله) او عناد له قد يكون المصنف أدخله في الاستزاه فان العناد لا يخلو عن استزاه
اهم (قوله) او اسم معظم) يشمل اسماء الانبياء والملائكة (قائدة) للجلال السيوطي مصنف حافل
جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاعيان يتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ما سطر
فتاويه ومن جملة ما فيه قوله ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فقتل احدهما الآخر الى رعى
المزى فقال له ذلك تسبني الى رعى المزى فقال له والقاتل الانبياء عوا المزى او ما من بني الارضى
المزى وذلك بحضرة جمع كثير من العوام فترافوا الى الحكم فسلت ما يلزم الذي ذكر الانبياء مستدل بهم
في هذا المقام فاجبت بان يميز التمييز البالغ لان مقام الانبياء اجل من ان يضرب مثالا لاحاد الناس ثم ذكر
ان المستدل بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء والتصنيف وقرر العلم بحضرة اهله وهذا
لانكار عليه تارة يكون في الخصام والتبري من مرة او نقص ينسب اليها هو وغيره وهذا على الانكار
والتاديب لاسيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي التفاوض في السب والقذف ونحو ذلك ولكل
مقام مقال ولكل عمل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من
بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحفلة المشتملة على الخاص والعام من الرجال والنساء ماجريات
هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيبقى في حيز من يرحم لامن يعظم
ومن ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحلية رغبت في رضاعه
شفقه ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما ويشدون

باغنامه سار الحبيب الى المرعى . فياحذا راع فؤادى له يرعى

وفيه فاحسن الاغنام وهو يسوقها فاجاب بما فيه ينبغي لمن يكون فطنا ان يحذف من الخبر ما يوهم
في الخبر عنه قصا ولا يضره ذلك بل يجب انتهى واطال في هذا المؤلف بغوائد نفسية واحتجاجات ثقيلة
ومعنوية يتعين استفادتها اه سم (قوله او من الحديث) الى المتن في المغنى (قوله او من الحديث) ظاهره

او عناد له (او جود له)
كالماء (مصحف) او نحوه
عافيه شيء من القرآن بل
او اسم معظم او من
الحديث قال الروائي

استزاه (قوله بل او اسم معظم) يشمل اسماء الانبياء والملائكة (قائدة) للجلال السيوطي مصنف
حافل جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاعيان يتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ما سطر
في فتاويه ومن جملة ما فيه قوله وقع ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فقتل احدهما عرض
الآخر فقتله الآخر الى رعى المزى فقال له ذلك تسبني الى رعى المزى فقال له والقاتل الانبياء عوا المزى او ما من بني الارضى
المزى او ما من بني الارضى المزى وذلك يسوق النزل نحو ارا الجامع الطولوقي بحضرة جمع كثير من العوام
فترافوا الى الحكم فبلغ الخبر قاضي القضاة المالكي فقال لورفع الى ضربته بالسيف فسلت ما يلزم الذي
ذكر الانبياء مستدل بهم في هذا المقام فاجبت بان هذا المستدل يميز التمييز البالغ لان مقام الانبياء اجل
من ان يضرب مثالا لاحاد الناس ثم ذكر ان المستدل اي بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء
والتصنيف وقرر العلم بحضرة اهله وهذا لانكار عليه تارة يكون في الخصام والتبري من مرة او نقص
ينسب اليها هو وغيره وهذا على الانكار والتاديب لاسيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي
التفاوض بالقذف والسب ونحو ذلك ولكل مقام مقال ولكل عمل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام
حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحفلة المشتملة على
الخاص والعام من الرجال والنساء ماجريات هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيبقى
في حيز من يرحم لامن يعظم من ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحلية رغبت في
رضاعه شفقه عليه ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما ويشدون

باغنامه سار الحبيب الى المرعى . فياحذا راع فؤادى له يرعى

وفيه فاحسن الاغنام وهو يسوقها . فاجاب بما فيه ينبغي لمن يكون فطنا ان يحذف من الخبر
ما يوهم في الخبر عنه قصا ولا يضره ذلك بل يجب هذا جوابا بحجوه اه واطال في هذا المؤلف بغوائد نفسية

وان كان ضعيفا وهو ظاهر لان في القائه استخفافا بمن نسب اليه وخرج بالضعيف الموضوع (قائمة)
 وقع السؤال عن شخص يكتب القرآن برجله لكونه لا يمكنه ان يكتب بيديه فانجرهما وجواب عنه كما
 اجاب به شيخنا الشورى انه لا يحرم عليه ذلك والحالة هذه لانه لا يبعد ازوالان الا زوالا بقدر على الحالة
 الكاملة وينقل عنها الى غير ما هذا ليس كذلك اه عش (قوله او من العلم الشرعي) هل المراد به هنا
 ما يشمل آله ام سم (قوله) وقضية قوله كالقائه الخ اي قضية آياته بالكاف في الالتقاء نهاية (قوله)
 وفي اطلاقه الخ اي اطلاق الكفر بجميع ما ذكر في المتن والشرح هنا (قوله ولو قيل الخ) اعتمد
 المفتي تعالى ان المقرى وقد يصرح بذلك قول المصنف استزاه صرحا الخ (قوله) لا بد من قرينة تدل
 الخ) وعليه فاجرت العادة بمن البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس يكفروا بغيره بغيره بغيره بغيره
 ومثله ما جرت العادة به ايضا من مضغ ما على قرآن او نحوه للتبرك به او لصيافته عن التجاسر وتوبي
 ما وقع السؤال عنه وهو ان الفقيه مثلا يضرب الاولاد الذين يتعلمون منه بالراسم هل ذلك كفر ام لا
 وان رام بالارواح من يعدم فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد
 الاستخفاف بالقرآن نعم بغيره حرمة لا لشعاره بعدم التعظيم كما قاله في الروح بالكراسة على وجهه اه
 عش (قوله لم يعدم) معتمده اه عش (قوله او غلظت آخر) الى قوله وخرج بالسجود في المفتي (قوله)
 او غلظت آخر) قال في الرض ما يفعله كثيرون من الجبهة الصائين من السجود بين يدي المشايخ حرام
 قطعا بكل حال سواء كان الى القبلة او غيرها وسواء قصد السجود لله تعالى او غلظت عنده بعض صورة
 ما يقتضي الكفر قال الشارح في الاعلام بعد نقله ما في الروضة هذا فيهم انه قد يكون كفر اياهم بقصد عبادة
 مخلوق او التقرب اليه وقد يكون حراما اياهم بقصد تعظيمه اي التذلل له او اطلاق وكذا يقال في الوالد
 والعلباء اه كردى (قوله) لا تأنبت لله تعالى) (تبيين) بكفر من نسب الامة الى الضلالة والصحة الى
 الكفر وانكر اجماع القرآن او غير شئ من آياته او انكر الدلالة على الله تعالى في خلق السموات والارض بان
 قال ليس في خلقهم دالة عليه تعالى وانكر بعض الموقر من قبورهم بان يجمع اجزاهم الاحلية ويبيد الارواح
 انبأوا وانكر الجنة والنار او الحساب والثواب والعقاب او اقر بها لكن قال المراد بها غير معانيها وقال
 الائمة افضل من الانبياء هذا ان علم معنى ما قاله لان جهل ذلك تقرب اسلامه وبعده عن المسلمين فلا يكفر
 لعلمه ولا ان قال مسلم لمسلم سلبه الله الايمان او الكافر لازمة الله الايمان لانه مجرد دعاء بتسديد الامر
 والعقوبة عليهم ولا ان دخل دار الحرب وشرب معهم الخمر واكل لحم الخنزير ولا ان قال الطالب فين خصمه
 وقدر ادا الخصم ان يحلف بالله تعالى لا يريد الخلف به بل بالطلاق والعق ولان قال روي اياك كروية
 ملك الموت ولا ان قرأ القرآن على ضرب الدف أو القصب أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم أو خرج لسفر فصاح
 العصف فرجع ولا ان صلى بغير وضوء متعمدا او بنجس او الى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولا ان نحي حل
 ما كان حلالا في زمن قبل عمره كان نهي ان لا يحرم الاخر او المناكحة بين الاخ والاخت او الظاهر او الزنا
 او قتل النفس بغير حق ولا ان شدا الزنا راعى وسطه او وضع قلنسوة الجوس على راسه ودخل دار الحرب
 للتجارة او لتخليص الاسارى ولا ان قال النصرانية خير من المجوسية او المجوسية شر من النصرانية ولا ان قال
 لو اعطاني الله تعالى الجنة ما دخلتها صرح بذلك كله في الروضة وقال صاحب الانوار في الاخرة انه بكفر
 والاولى كما قاله الاذرى انه ان قال ذلك استخفافا واستغناء وكفروا ان اطلق فلا مفتي واسى (قرينة قوية)
 عبارة النهاية قرينة على عدم الاستزاه لم يعدمه اه وهي اولى (قوله محضرتهم) عبارة النهاية محضرة كافر
 خفية منه اه (قوله) فانه لا شك في الكفر (حيث) اي حين قصد تعظيم مخلوق فلم يقصد ذلك لم يكن كفرا بل

أو من العلم الشرعي
 (بخافورة) أو قدّر ظاهر
 كخطا وبصاق ومثلى لان
 فيه استخفافا بالدين وقضية
 قوله كالقائد ان الالتقاء ليس
 بشرط وان مماسة شيء
 من ذلك بقدر كفر أيضا
 وفي اطلاقه فطر ولو قيل
 لا بد من قرينة تدل على
 الاستزاه لم يعدم (أو
 سجود لضم وشمس) أو
 غلظت آخر وسحر فيه نحو
 عبادة كوكب لانه أثبت
 لله تعالى شريكا وزعم
 الجبريني ان الفعل بمجرد
 لا يكون كفرا واه ولده
 نعم ان ذلك قرينة قوية
 على عدم دالة الفعل على
 الاستخفاف كأن كان
 الالتقاء لحشة أخذ كافر
 أو السجود من أسير في دار
 الحرب محضرتهم فلا كفر
 وخرج بالسجود الركون
 لان صورته تحقق العادة
 بالمخلوق كثيرا بخلاف
 السجود فلم يظهر ان محل
 الفرق بينهما عند الإطلاق
 بخلاف ما لو قصد تعظيم
 مخلوق بالركوع كما يعظم
 الله فانه لا شك في الكفر
 حيث

واحتجاجات نظرية ومعنوية يبين استفادتها (قوله او من العلم الشرعي) هل المراد به ما يشمل آله
 (قوله) او قدّر ظاهر كخطا وبصاق الخ) اختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المتعلم بالبصاق فاقى
 بعضهم يحرمه مطلقا وبعضهم يحمله مطلقا وبعضهم يحرمه ان يصب على القرآن ثم مسحوه بحمله ان يصب على

(تنبيه) وقع في متن الموافقة وجه السيد في شرحه ما حاصله أن نحو السجود ونحو الشمس من مصدق ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كغير
اجتماعهم وجهه كونه كفرا بأنه يدل على عدم التصديق ظاهر أو نحن نحكم بالظاهر وإذا حكمنا بعدم إيمانه لأن عدم السجود لغیر الله داخل
في حقيقة الإيمان حتى لو علم أنه لم يسجد لما على سبيل التعظيم واعتقاد الألوهية لم يسجد لما قبله مطمئن بالامان لم يحكم بكفره فيما بينه
وبين الله تعالى وإن أجرى عليه حكم الكفر في الظاهر ثم قال ما حاصله أيضا لا يلزم على تفسير الكفر بأنه عدم تصديق الرسول في بعض ما جاء
به ضرورة تكفير من ليس الثيار مختارا لانه لم يصدق في الكل وذلك لا تاجلنا الظن الصادر عنه باختياره علامة على الكفر أي بناء هنا
على أن ذلك اللبس ردة حكمنا عليه بأنه (٩٢) كافر غير مصدق حتى لو علم أنه شدة لا الاعتقاد حقيقة الكفر لم يحكم بكفره فيما بينه وبين

لا يكون حراما أيضا كما يشعر بقوله لأن صورته الخ لكن عبارته على الشياكل صريحة في أن الإيمان بصورة
الركوع للخلق حرام اه اما ما جرت به العادة من خفض الرأس والانحناء إلى حد لا يصل به إلى أقل
الركوع فلا كفر به ولا حرمة أيضا لكن ينبغي كراهته اه ع ش (قوله) وقع في متن الموافقة الخ) انما عبر
بوقع المعروف استعماله في الخطأ لما يأتي في شرحه وقيل لا يقبل الخ من اعتاده كالنباة والمضى اشتراط
التلفظ بالشهادتين من الناطق في الاسلام ظاهر أو باطنا (قوله) بما جاء به الخ) أي مجملية (قوله) ثم
وجه) أي السيد قدس سره (قوله) فذلك) أي دلالة على عدم التصديق ظاهر (قوله) لأن عدم
السجود الخ) عطف على قوله لذلك (قوله) حتى لو علم الخ) تفرع على النفي (قوله) ثم قال ما حاصله الخ)
عبارة شرح الموافقة وهو أي الكفر خلاف الإيمان فهو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما علم مجيء به
ضرورة فإن قيل فساد الزنار ولا يس الثيار بالا اختيار لا يكون كافر إذا كان مصدقا في الكل وهو باطل
اجماعا قلنا جعلنا الشيء الصادر عنه باختياره علامة للتكذيب فحكمنا عليه بذلك أي يكون كافرا غير
مصدق ولو علم أنه شدة الزنار لا لتعظيم دين النصارى واعتقاد حقيقة تعلم بحكم بكفره فيما بينه وبين الله كما مر في
سجود الشمس انتهت اه سيد عمر أي وبه يعلم قول الشارح حاصله أيضا الخ (قوله) أنه لم يصدق صوابه
كأن شرح المواقف إذا كان مصدقا في الكل (قوله) وذلك) أي عدم الزوم (قوله) الظن) صوابه الشيء كما
في شرح المواقف واللبس (قوله) أي بناء هنا على أن ذلك) ظاهر صنيته انه لتعليل لقوله جعلنا الخ (قوله)
فحكمنا الخ) تفرع على قوله جعلنا الخ (قوله) حتى الخ) تفرع على قوله فحكمنا الخ (قوله) فعل
الاول) بل وعلى الثاني أيضا إذا وجد النطق بالكلمتين اه سيد عمر (قوله) انه لا كفر) أي في الباطن
بنحو السجود أي لا على سبيل التعظيم واعتقاد الألوهية (قوله) عن الشارح) أي السيد (قوله) على هذه
الطريقة أي أن الإيمان التصديق فقط اه كردى (قوله) حيثان) أي ثمرتان (قوله) فقط) أي
بدون اشتراط النطق بالشهادتين وعدم نحو السجود لغیر الله تعالى (قوله) واجراء احكام الدنيا) عطف
على قوله النجاة الخ أي وثانية الحليتين اجراء الخ (قوله) ومناطها) أي مناط حجية اجراء احكام الاسلام في
الدنيا (قوله) والا كراه) فيه نظر إذا لا كراه لا يمنع النطق بحيث يسمه نفسه فقط (قوله) إذا لا يمكن الاطلاع
عليها) أي على حقيقة الإيمان بدون النطق والحاصل أن من جعله شطرا اراد أنه شطر مجازى ومن جعله
شرطا اراد أنه شرط للأجر لا للحصول اه كردى (قوله) قبل يلزم) أي على عدم كون النطق شطرا
ولا شرطا (قوله) وهو) أي عدم الاعتبار (قوله) بكونه) أي المصدق التارك للنطق بلا عذر (قوله)
وان الامتناع الخ) أي وبالخ (قوله) ان من ترك الخ) بيان لقضية الاجماع (قوله) إلى أن هذا) أي ما اختاره
النووي وقوله الاول أي ما اختاره الغزالي ومن تبعه (قوله) ويؤيده) أي مذهب المتكلمين اه كردى
ويظهر أن مرجع الضمير كون الاول مذهب المتكلمين (قوله) انتهى) أي قول النسفي (قوله) ولا يشك

الله كما مر في مجود الشمس
انتهى وهو مبنى على
ما اعتضده اولاً ان
الإيمان التصديق فقط
ثم حكينا عن طائفة انه
التصديق مع الحكمين فعل
الاول اتضح ما ذكره
انه لا كفر بنحو السجود
للشمس لما مر عن الشارح
ان نحو عدم السجود لغیر
الله ليس داخل في حقيقة
الإيمان والحاصل ان
الإيمان على هذه الطريقة
التي هي طريقة المتكلمين له
حيثان النجاة في الآخرة
وشرطها التصديق فقط
واجراء احكام الدنيا
ومناطها النطق بالشهادتين
مع عدم السجود لغیر الله
وروى المصنف بقا ذورة
وغير ذلك من الصور التي
حكم الفقهاء بانها كفر
فالنطق غير داخل في حقيقة
الإيمان وإنما هو شرط
لأجراء احكام الدنيوية
ومن جعله شطرا لم يرد
أنه ركز حقيق ولا لا يسلط
عند العجز والا كراه بل

انه دال على الحقيقة التي هي التصديق إذا لا يمكن الاطلاع عليها وما يدل على انه ليس شطرا ولا شرطا الاخبار الصحيحة تخرج من عليه
النار من كان قلبه مثقال ذرة من إيمان قبل يلزم أن لا يعتبر النطق في الإيمان وهو خلاف الاجماع على انه يعتبر وإنما الخلاف في انه
شطرا أو شرط واجب بان الغزالي منع الاجماع وحكم بكونه مؤمنا وان الامتناع عن النطق كالعدم التي تجامع الإيمان وتبته
المحققون على هذا ولم ينظروا في الأخذ بنو بقضية الاجماع أن من ترك النطق اختيارا لم يأبدا في النار سواء قلنا انه شرط وهو واضح أو
شرط لان بانها تفتي الماهة ولكن أشار بعضهم إلى أن هذه ذهب الفقهاء الاول مذهب المتكلمين ويؤيده قول حافظ الدين النسفي
كون النطق ط لا حرام الاحكام لا حجة الإيمان به لا بدو با در اصح الروايتين من الاميرى وعليه الماه بدى اه ولا يشك

عليه أنه شطر أو شطر لما سر معناها للاتي بمذهب التكليف لا التفهيم فاقبل ذلك فإنه مهم لأمر منه ويق من المكفرات أشياء كثيرة
 جمعنا كلها بحسب الامكان على مذاهب الاثنية الاربعية في كتاب مستوعب لا يستغنى عنه سميت الاعلام بقواطع الاسلام فليكن هذا
 الباب أخطر الايوب اذا الانسان ربما فرط منه كلة قبل ان يكثر فيجتنبها ما أمكنه وقد بالغ الحنفية في التكفير بكثير من كلمات العوام يبتها
 فيه مع ما فيها (ولا تصح) يعني توجد اذا الرد مصيبة كالرذالة توصف بصحة ولا يندمها (ردة ٩٣) صبي مجنون (لرفع القلم عنها) (ومكره)
 على مكفر قلبه مطمئن

بالايمان للآية وكذا ان
 تجرد قلبه عنها فيما يتجه
 ترجيعه لا طلاقهم ان المكروه
 لا تلزمه التورية (ولو اراد
 فجن) أهل احتياط لا نه قد
 يفعل ويعدو للاسلام (لم
 يقتل في جنونه) ندبا على
 ما اقتضاه كلامهما وقيل
 وجوبا واعتداه جمع لوجوب
 الاستتابة المستلزم لوجوب
 التأخير الى الاقامة عليهم
 لاشيء على قائله غير التزير
 لآيائه على الامام ولو فوته
 الاستتابة الواجبة وخرج
 بالفناء ما لو تراخي الجنون
 عن الرد واستتيب فلم يبق
 ثم جن قاته لا ياتي فيه وجوب
 التأخير على القول الثاني
 (والمذهب صحة ردة
 السكران) المتدعي بسكره

(عليه) أي الاول وقوله لما سر معناها للاتي بمذهب التكليف لا التفهيم فاقبل ذلك فإنه مهم لأمر منه ويق من المكفرات أشياء كثيرة
 المعنى والاسمي جملة منها (قوله فرط) أي سبق (قوله يعني توجد) أي القول المتين لم يقتل في النهاية (والقول
 المتين والمذهب في المعنى الاول قوله لآيائه على الامام) (قوله لا توصف بصحة الخ) اذا الصحة كافي لجميع الجوامع
 موافقة ذي الوجهين من العبادة او المقدس الشرع (قوله المتين ردة صبي) أي ولو عجزا اه معنى (قوله قلبه
 مطمئن) فان رضى بقلبه فرط اه معنى (قوله وكذا ان تجرد الخ) أي كالمطمئن قلبه بالايمان فإنه لا يكفر
 اه بجبري (قوله عنها) أي عن الايمان والكفر سم وعش ورشيدى (قوله لا طلاقهم الخ) عبارة
 المعنى لان الايمان كان موجودا قبل الكرا او قول المكروه ملغى مالم يحصل منه اختيارا لما كره عليه كالو
 اكره على الطلاق اه (قوله وقيل وجوبا) اعتمد المعنى وكذا النهاية عبارة وجوبا وقيل ندبا اه
 (قوله وعليهما) أي قول الوجوب والتدب الى المتين في النهاية (قوله لاشيء على قائله الخ) قد يشكل
 التزير على الاول اه سم (قوله لآيائه على الامام) لو اعرض الامام ونوابه عن قتلها ساجعت ايس من
 تعاطيهم ذلك وامرهم به فهل يسوغ قتله لاحاد او يجب اه سم اقول القلب الى الاول اميل ومعلوم
 ان كلام الاحثين مشروط بعدم خوف الفتنة (قوله فاته لا ياتي فيه الخ) عبارة المعنى فاته يجوز قتله
 اه عبارة النهاية فاته يقتل حتى اه (قوله المتدعي) الى قوله وجوبا عليه في النهاية الاول كذا قاله الى
 ومروقه ولو خطر امر الردة الى من ثم (قوله المتدعي) الى قوله وتأخير الاستتابة في المعنى الاول فليطفا
 الى وبن (قوله كطالاه) أي وسائر قصر فاته اه معنى (قوله وهو) أي الاتفاق المذكور (قوله
 وأولى منه الخ) استحسنه الرشيدى (قوله ثم بد الخ) أي ثم استتابته ثانيا بعد افاقته (قوله من منها فيه) أي
 منع صحة استتابته في حال سكره اه معنى (قوله ومن ثم الخ) أي من اجل ذلك الخلاف (قوله مع وجوب
 الرد) أي رد المعضوب الى المالكه (قوله فهذا الرول) محل تأمل فكيف يكون تأخير الكفر اولي من تأخير
 وضع اليد على مال الغير وان فرض انه حق آدمي اه سيد حمود فتجب بان ازال الكفر ليس في وسعنا
 بخلاف وضع اليد (قوله اما غير المتدعي) الى قول المتن وقيل في المعنى الاول كالجنون قوله فلا يحتاج الى
 واذا عرض (قوله فلا يحتاج الخ) خلافا للمعنى عبارة فتعضية الاعتداد باسلامه في السكرانه لا يحتاج الى
 تجديد بعد الاقامة وليس مراد اقدحكي ابن الصباغ عن النص انه اذا افاق عرضناه على الاسلام فان وصفه
 كان مسلما من حين وصفه الاسلام فان وصف الكفر الخ (قوله لصحة اسلامه) وما قرره من صحة اسلام
 السكران المتدعي اذا وقع سكره فردة هل يجري مثله في الكافر الاصل اذا سكر ثم اسلم او باع او طلق فتحكم

وان كان غير مكلف كطالاه
 تليظا عليه وقد اتفق
 الصحابة بقرض ان الله عليهم
 على مؤاخذه بالذنب وهو
 دليل على اعتبار اقراره
 يسن تأخير استتابته
 لا فاقته وإن صح اسلامه في السكراني باسلام جميع على محصو تأخير الاستتابة الواجب لئلا يفتل هذا المذموم
 قاله واولى منه استتابته في حال سكره لاحتمال موته فيه ثم بعد افاقته خروج من خلاف من منها فيه ومن ثم يجب الالبس
 ومر آخر الكافة ينتظر للتأصيب مع وجوب الرد عليه فوراً التأخير للاشهاد فهذا أولى فان قتل في سكره فلا شيء
 بسكره فلا تصح رده كالجنون (واسلامه) سواء ارتدى سكره ام قبلها تقرراً أنه يتدب باقراره كالحاصي فلا يحتاج لتجديده
 والنص على عرض الاسلام عليه بعد ما يحل على التدب إذا عرض عليه فوصف الكفر فهو كافر من الآن لصحة اسلامه (وقيل الشهادة بالردة

نحو خرقه ثم مسحها (قوله وكذا ان تجرد قلبه عنها) كان المراد عن الايمان والكفر (قوله لوجوب
 الاستتابة المستلزم لوجوب التأخير الخ) على الاول يجب بان محل وجوب الاستتابة اذا امكنت في الحال
 (قوله لاشيء على قائله غير التزير) قد يشكل التزير على الاول لآيائه على الامام لو اعرض الامام ونوابه
 عن قتلها ساجعت ايس من تعاطيهم ذلك وامرهم به فهل يسوغ قتله لاحاد او يجب (قوله وتأخير
 الاستتابة الواجب لئلا يفتل هذا المذموم قصر مدة السكر فبالخ) قال في الرض ويحل أي السكران بالقتل
 حتى يتيقن اه وقوله ويحل قال في شرحه احتياطاً لوجوبها كما فص عليه الشافعي والبيهقي في تعليقه اه
 لا فاقته وإن صح اسلامه في السكراني باسلام جميع على محصو تأخير الاستتابة الواجب لئلا يفتل هذا المذموم قصر مدة السكر فبالخ
 قاله واولى منه استتابته في حال سكره لاحتمال موته فيه ثم بعد افاقته خروج من خلاف من منها فيه ومن ثم يجب الالبس
 ومر آخر الكافة ينتظر للتأصيب مع وجوب الرد عليه فوراً التأخير للاشهاد فهذا أولى فان قتل في سكره فلا شيء
 بسكره فلا تصح رده كالجنون (واسلامه) سواء ارتدى سكره ام قبلها تقرراً أنه يتدب باقراره كالحاصي فلا يحتاج لتجديده
 والنص على عرض الاسلام عليه بعد ما يحل على التدب إذا عرض عليه فوصف الكفر فهو كافر من الآن لصحة اسلامه (وقيل الشهادة بالردة

مطلقاً) كما صح في الروضة وأصلها أيضاً يحتاج الشاهد لتفصيلها لا هنا لخطرها لا يقدم العدل على الشهادة بها إلا بعد مزيد غمر (وقيل يجب التفصيل) بأن يذكر موجباً وإن (٩٤) لم يقل عالماً مختاراً أخلاقاً ما يوجهه كلام الرافضى لاختلاف الذهب في الكفر وخطو أمر الردة

وهذا هو القياس لا سيما في العاصي ومن رايه مخالف رأى القاضي في هذا الباب ومن ثم أطال كثير من في الاتصاله تعالى ومعنى وجوبه عليه في الدعوى وذكرنا في مسائل ما يقربده كالشهادة بنحو الرأوا للركة والشرب ويمن ترجيحه في خارجي لاعتقاده أن ارتكاب الكبيرة ردة مطلقاً وقد قرب الأول أن مكوته عن الاسلام الذي لا كففة في وجه دليل على صدق الشهود فلم يجب التفصيل لسبب لرفع أثر الشهادة بالمسادة بالاسلام بخلاف تلك المسائل فإنه لما لم يمكنه رفع أثر الشهادة أو جبنه تفصيلها حتى لا يقدم على مواخذته إلا بعد اليقين قال البلقيني وعمل الخلاف أن قالاً ارتد عن الإيمان أو كفر بآية ما جرد ارتد أو كفر فلا يقبل قطعا أي لاحتاله لكن ظاهر المتن الاتي الاكتفاء بقولها لفظ لفظ كافر وهو مشكل ولا يحصل على قيتين موافقين للقاضي في هذا الباب على ما يأتي أو آخر الشهادات لأن الالفاظ والافعال المكفرة كثر الاختلاف فيها لا سيما

بنحو ذلك لثمة تعدد به السكرا لا تكلف بعدم الشرب بناء على أن الكفار مخاطبون بقروع الشريعة أو لا لا تأخر على شرب المتكر ما يظهر بمعنى أن لا يقيم عليه الحد ولا تعرض له إطلاقهم بضعى ترجيح الأول أم عش وقبوة فلا يرجع (قول المتن مطلقاً) أي على وجه الإطلاق ويقضى بأن غير تفصيل معنى ورشيدى عبارة عشي أي إلهاداً مطلقاً لا يقال كان الصواب أن يقول مطلقاً لأن لفظ الشهادة مؤنث فتجب المطابقة بينهما في صفة لأن الحال صفة للمعنى (قولها كما صح في الروضة وأصلها أيضاً) هذا هو المختص أم هنا في أعند شيخ الاسلام والمفتي وجوب التفصيل وكذا الشارح كما يأتي (قولها لا بعد مزيد غمر) يؤخذ منه أن الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره أم عشي (قولها وهذا هو القياس الخ) عبارة للمعنى فلا بد من التفصيل وهو كما قال شيخنا أوجه أم (قولها ومن ثم أطال كثير من الخ) عبارة للمعنى قال الأذري هذا أي وجوب التفصيل هو المذهب الذي يجب القطع به وقال الأسنوي أنه المعروف عقلاً ونقلاً قال وما نقل عن الإمام بحث له وقال الدميري والذي صححه الرافضى تبع فيه الإمام وهو لم ينقله عن أحد وإنما هو من تحريمه (قولها مطلقاً) أي قولاً أو فعلاً ومع التصديق الباطني وبدونه (قولها وقد قرب الأول) أي قول الشهادة بالردة مطلقاً (قولها أن سكوت) أي المشهود عليه بالارتداد (قولها عن الاسلام) أي العلق بكلمة الشهادة (قولها رفع أثر الشهادة) أي الحكم بالردة فكان الأول أن يعبر بالرفع بالمال المهمة (قولها قال البلقيني الخ) اعتمده المفتي دون التأخير باعتبار تموت قضى كلام المصنف أنه لا فرق بين قولها ارتد عن الإيمان أو كفر بآية أو ارتد أو كفر فهو من عمل الخلاف خلا للبقيني أم (قولها أي لاحتاله) أي المعنى القوي (قولها ظاهر المتن الاتي) هو قوله ولو قال لفظ لفظ كافر الخ (قولها وهو مشكل) أي ظاهر المتن الاتي من الاكتفاء وكذا خبره ولا يحمل الخ (قولها على ما يأتي المتن) راجع للحمل وقوله لأن الالفاظ الخ راجع لنفيه (قولها الاتفاق) أي بين الشهود والقاضي (قولها مطلقاً) أي سواء قالاً أو ارتد عن الإيمان أو كفر بآية أو قالاً أو ارتد أو كفر ويحمل أن المراد سواء كانا قعيين أو موافقين للقاضي أو لا بل هو الأقرب من حيث السياق (قول المتن فلي الأول) هو قولها مطلقاً (قولها وشهدوا) المراد اثنين كأكثر على شخص بردة ولم يفتوا أم معنى (قولها إنشاء) إلى قوله وكذا على الثاني في التأني بقوله هو يرد في المعنى لا لقره فظاهر كلامهم أنه لا دلالة لاول (قولها إنشاء) سيذكر محترمه بقوله أمالو شهدوا بأقراره الخ (قول المتن حكم بالشهادة) فروع (لو ارتد أو كفر أو غير مختار) ثم صلى في دار الحرب حكم بإسلامه لأن أصل في داره أن لا نال صلاته في داره تكون حقاً بخلافه في داره لا تكون إلا عن اعتقاد صحيح ووصل كافر أصلي ولو في دارهم لم يحكم بإسلامه بخلاف المرتد لأن علاقة الاسلام باقية فيمو الوعدا من ابتداء ضم مع فيه إلا أن يسمع لشهده في الصلاة فيحكم بإسلامه ولو أكره أمير أو غيره على الكفر ببلاد الحرب لم يحكم بكفره كما مر فإن مات هناك أو ربه وأرته المسلم فإن قدم علينا عرض عليه الاسلام استحباباً لا احتيالاً كان مختاراً كالأكره على الكفر بدارنا فإن امتنع من الاسلام بعد عرض عليه حكماً بكفره من حين كفره الأول لأن امتناعه بدل عن أن كان كافر من حينه فلو مات قبل العرض والتلفظ بالاسلام فهو مسلم كالو مات قبل قدمه علينا معني وروض مع شرحه ويظهر أخذ من تعليلهم أن دار الكفر بأن يكون التولي كافر أحكمه حكم دار الحرب والله أعلم (قولها ولم ينظر لا نكراه) لأن الحجية قامت والتكذيب والانتكار لا يرفعه كالو قامت البيعة بالو ناكراه أو كذبهم لم يقطع الحد عنهم (قولها فيستتاب الخ) فإن أتى بما يصير به مسلماً قبل الحكم امتنع الحكم بالشهادة بالردة كما

(قولها كما صح في الروضة وأصلها) كتب عليه مر (قولها قال البلقيني وعمل الخلاف الخ) ما قاله البلقيني ممنوع وما ذكر من عمل الخلاف أيضاً موش (قولها حكم بالشهادة ولم ينظر لا نكراه فيستتاب ثم يقتل ما لم يل الخ) قال في الروض ولو ارتد أمير مختار ثم صلى في دار الحرب حكم بإسلامه لا في دار ناول وصل حرق في بين أهل المذهب الواحد فلا يتصورها الاتفاق لأن اللفظ المسموع قابل للاختلاف فيه فليجب بأنه مطلقاً (فلي نص الأول ولو شهد بآية) إنشاء فانتكر) إن قال كذا أو ما رددت (حكم بالشهادة) ولم ينظر لا نكراه فيستتاب ثم يقتل ما لم يسلم وكذا

على الثاني إذا اخلصوا فأنكروا ما شهدوا بأقرارها فظاهر كلامهم أنه كالاول ويبحث ابن الرقعة قبول أنكاره كالمشهدوا بأقراره أو أنافا منكره
 ورد بموجب الرجوع ومنه أنكارهم لا هنا وفارق بسبب سهولة التذكار هنا بالاسلام فلا ضرورة للرجوع (قوله) ليتركوا أنما قال كنت مكرها
 واقتضه قرينة كاسر كفار (له) (صدق يمينه) تحكيما للقرينة وحلف لاحتمال اعتقاده فان قل قبل اليمين لم يضمن لوجود مقتضى والاصل
 عدم المانع (ولا) تقتضي قرينة (فلا) يصدق فيحكم ببنوته زوجته التي لم يطأها ويطلب (٩٥) بالاسلام فان قيل ولو قال لا تفتظ

(كفر) أو فعل فعله (فادعى
 كراهه اصدق) يمينه (مطلقا)
 أي مع القرينة وعدمها لانه
 لم يكذبها الا إذا كراه (انما
 بنافي الردة دون نحو التفتظ
 بكلمتها لكن المحرم أن يحدد
 كلمة الاسلام وانما لم يصدق
 في نظيره من الطلاق حيث
 لا قرينة لانه حتى آدمى
 فيحاط له فان قلت الفرق
 بين الشهادة بالردة وبالتفتظ
 بلفظها مثلا بما يتجه بناء على
 عدم التفصيل اما عليه فلا
 يظهر بينهما فرق قلت بينهما
 فرق لانها إذا قال ارتد
 لتفتظ بكذا حكما بالردة
 وينتاسبا فكان في دعوى
 الاكراه تكذيب لها واما
 إذا قال ابتداء لفظ بكذا
 فليس في دعوى الاكراه
 تكذيب لها ولو شهدا
 بكفره وفصلاه لم يكف
 قوله أنا مسلم بل لا بد من
 الشهادتين مع الاعتراف
 بطلان ما كفر به او البراءة
 من كل ما يخالف دين الاسلام
 (ولو مات معروف بالاسلام
 عن ابنتين مسلمتين فقال
 احدهما ارتد فمات كافرا
 فان بين سبب كفره) كسجود

نص عليه الشافعي رضي الله عنه ولكن يحكم عليه بما يترتب عليها من يتونه زوجها ثم إذا كان قبل الدخول
 بين او بعده وانقضت العدة وهل ينزل عن وظائفه التي يعتريها الاسلام او لا خلاف في الظاهر الاول اه
 معنى (قوله على الثاني) أي اشتراط التفصيل (قوله) بأقرارها) كان شهدوا عليه بأنه اقربا به بعد لعنه اه
 رشدي (قوله) ويبحث ابن الرقعة (الخ) اعتمدته المغني والرشدي (قوله) ويرد) أي بحته (قوله) ومنه) أي
 الرجوع (قوله) أي في الاقرار بالزنا (قوله) لا هنا) أي في الاقرار بالردة (قوله) بالاسلام) أي
 بالنطق بالشهادتين (قوله) فلم يترك) ولم يعمارة المغني فلو صدق شخص من شهد عليه بردة ولكن قال
 الخ (قوله) لم يترك) أي قوله فان قلت في المغني والنهاية (قوله) وحلف (الخ) والظاهر كما قال الزركشي ان هذه
 اليمين مستحبة اه معنى (قوله) ولا تقتضي قرينة) بان كان في دار كفر وسيله على اه معنى (قوله)
 فيحكم ببنوته زوجته التي لم يطأها) عبارة النهاية ويصير مرتدا اه (قول المتن ولو قال لا تفتظ)
 أي ولو لم يقل الشاهدان ارتد لم يكن قال الخ اه معنى (قوله) دون نحو التفتظ (الخ) عبارة المغني ولا ينافي
 التفتظ بكلمة الردة في الفعل المكفوف ويندب ان يحدد كلمة الاسلام فان قل قبل اليمين فهل يضمن لان الردة
 لم تثبت أولا لان لفظ الردة وجدوا الاصل الاختيار قولان او جهما كما قال شيخنا الثاني اه (قوله) لكن
 الحرم) أي الرأي هو بالحكم الممهلة بالزنا اه ع (قوله) على عدم التفصيل) أي عدم اشتراط (قوله)
 ما كفر به) أي كتحصيل رسالة سيدنا محمد عليه افضل الصلوات والسلام بالعرب اه سم (قوله) كسجود
 لعنه) التي قوله لكن في قول في النهاية لا قوله وهذا جرى إلى لكن الاظهر الى قوله فاما موافق المغني لا
 قوله لكن في قبول الى وان لم يترك (قوله) لانه مر دنا (خ) أي والمر تدلورث (قوله) لكن الاظهر الخ هذا
 هو المستند بما في معنى (قوله) او غيرها) أي غير ما ورد في قوله (حرف) أي نصيب المقر بالارتداد ادليه أي
 المقر به (قوله) وقف) وفاقا لتشيخ الاسلام والمغني وخلافا للنهاية عبارة قال لا وجه عدم حرمانه من ارثه اه
 (قوله) فاما هو الضمير راجع للاظهر كافي تنصيه اه سم (قوله) على التفصيل) أي على اشتراطه في الشهادة
 بالردة (قوله) واما لاحظ) أي الرافعي في اصل الروضة وغيره موافقه فيه أي في الاظهر (قوله) فرقا) أي بين
 الشهادة بالردة والاقارب بحيث لم يعتبر في الاول التفصيل بخلاف الثاني (قوله) ويتجه فيه) أي في الفرق
 دارهم لم يحكم باسلامه الا ان سمع تشهده اه وقوله حرفي قال في شرحه المراد كافر أعلى ولا ينافيه قوله في
 دارهم (قوله) ولو قال لا تفتظ كسفر فادعى كراهه الخ) قال في شرح الروض قال في الاصل وفيما ذكرنا
 دلالة على انهما لو شهدا بردة اسير لم يدع كراهه كبره كرهوه بدمه ما حكي عن الفقهاء انه لو اراد تسير مع
 الكفار ثم احاط بهم المسلمون فاطلع من الحصن وقال أنا مسلم وانما تنصبت بهم خوفا فقل قوله لو ان لم يدع
 ذلك ومات فالظاهر انما رد تطائفا وعن نص الشافعي انهما لو شهدا بالتفتظ رجل بالكفر وهو محسوس او
 مقيد لم يحكم بكفره وان لم يتصرضا لكرهه في التهذيب ان من دخل دار الحرب فوجد لعنه او تفتظ بكفره ثم
 ادعى كراهه فان فعل في خلوة لم يقل او بين ايديهم هو اسير قبل قوله (قوله) (صدق) قال في الروض فان قل
 قبل اليمين لم يضمن قولان قال في شرحه او جهما الثاني وعلله بان لفظ الردة وجدوا الاصل الاختيار (ما كثر
 به) أي كتحصيل رسالة محمد عليه افضل الصلوات والسلام بالعرب (قوله) لكن الاظهر في اصل الروضة
 وغيره انه يستعمل كسب عليه مروقوله فاما هو مرفوع الضمير راجع للاظهر كافي تنصيه وقوله ويتجه

لعنه (لم يرضه نصيه) (ليد المال لانه مر تدبره) (وكذا ان اطلق في الاظهر) معاملة له بأقراره وهذا جرى على ما مر من قبول الشهادة
 المطلقة لكن الاظهر في اصل الروضة وغيره انه يستعمل فان ذكر ما هو ردة فيه او غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف الى له لكن
 في قبول هذا من عالم نظر ظاهر وان لم يترك شيئا وقف فاما هو مرفوع على التفصيل السابق واما لاحظ فيه فرقا ويتجه فيه ان الانسان
 ولو الوارث يتسامح في الاخبار عن الميت بحسب ظنه ما لا يتسامحه

في الحلي الذي يعلم انه يقتل بعبادته وكونه يفتن ارماء ويرتب عليه طرور في المستزم لماره فلا يقدم عليه الا بعد مدقعر اكثر من الشاهد
يعارضه انه كثير اما يفطن عن ذلك (وتجرب استجابة المر تدوار مدة) لاحترامها بالاسلام قبل روماء عرضت شبهة بل الغالب انها لا تكون عن
عبث محض وروى الدار قطني خبر انه ^{عليه السلام} أمر في امرأة ردت أن يمرض عليها الاسلام فان اسلمت ولا قتلت وانما لم يستبث العرنيين
لانهم حاربوا والمر تداد حارب لا يستأبث كذا قيل وفيه نظير الذي يشبه وجوب الاستباة حتى فيمن حارب لان تحتم قتله لا يمنع طلب
استنابته لينجوا من الخلود في النار وحديث (٩٦) قال في يمتحن في الجواب انها واقعة حال محتملة انه ^{عليه السلام} علم منهم انهم لا يتوبون أو علم

انهم من أهل النار قيل كان
ينبغي ان يبين بقتله ان لم
تنب لانه الذي خالف فيه
ابو حنيفة وهو عجيب فانه
صرح به بعد (وفي قول
يستحب) كالكافر الاصل
(وهي) على القولين (في
الحال) للتبصر الصحيح من
بدل دية فاقول هو مرتد
تاخيرها الى محرم السكران
(وفي قول ثلاثة ايام) لانه
فيه عن عمر رضى الله عنه
(فان اصرا) اي الرجل
والمرأة على الردة (قتلا)
قتلهم المذكور لعدم من
فيه والنهي عن قتل النساء
محمول على الحريرات والسيد
قتلته والقول هنا بضر
العتق دون ماعاده ولا
يتولاه إلا الامام او نائبه
فان اغتات عليه أحد حرر
ولو قال عند القتل عرضت
في شبهة فازيلوها لاثوب
ناظرنا وجوب ما لم يظهر
منه تنسوي بعد الاسلام
وهو الاول او قبله على
الاوجه فان الحجة مقدمة
على السيف فاغفر لهما
الزمن القصير الحاجة ولا

كافي تنصيه ايضا اه سم (قوله في الحلي) اى في الشهادة عليه (قوله وكونه) اى الاخبار عن الميت مبتدا
خبره قوله يعارضه الخ ارجله استجابة (قول المتن وجوب الاستباة) المر دناخ فلو قتله احد قبل الاستباة عذر
فقط ولا شيء عليه لاحد اراه ع ش (قوله لاحترامها) الى قوله كذا قيل في المتن (قوله) وهو روماء عرضت
عبارة في المتن فر ما الخ بافاد (قوله لا تكون عن عبث الخ) اى بل عن شبهة عرضت (قوله) في امرأة) يقال
لها ام رومان اه معنى (قوله) انما لم يستبأ الخ) جواب سؤال والضمير المستتر راجع اليه صلى الله
عليه وسلم (قوله لانا) اى قصة العرنيين (قوله) او علم انهم الخ) او كان قبل زول وجوب الاستباة اه
سيد عمر (قوله) قيل كان الخ) اواقه المتن عبارة عن نص المصنف على المرأة اشارة الى خلاف ابى حنيفة لكن
كان الاول ان يترك في المحرم يقتل المر تدان لم يتبرجلا كان وامرأة لا خلاف ابى حنيفة قتلها لافي
استباة فانه قال تحبس وتضرب الى ان يموت او تسلم اه (قوله وهو عجيب) اى القول المذكور (قوله
صرح به) اى بقتل المرأة (قوله وهي) اى الاستباة (قوله) من بدل دية فاقوله ولعل وجه الدلالة ما افاده
العامة من التقبيح اه رشيدى (قول المتن وفي قول ثلاثة ايام) اى وفي قول يميل فيها على الاولين ثلاثة ايام اه
معنى (قوله والنهي) الى قوله وجوب باق النباية والمرضى (قوله) والقتل ما الخ) اى او ما فيها عاده قد يكون
بغير ضرب العتق كان كان القتل قصاصا عن قتل بغير ضرب العتق فيقتل بمثل فعله للنسابة اه ع ش (قوله
ولا يتولاه إلا الامام الخ) اى في الحرس ومعنى (قوله) او نائبه (هذا) ان لم يقاتل فان قاتل جازت لكل
من قدر عليه اه معنى (قوله) ناظرنا وجوب الخ) قد يقال مقتضاه بقاء وجوب المناظرة حتى بعد الاسلام
وقد يوجه بأن العرض ازالة الشبهة مقتضاه ايضا ان قوله مالم يظهر منه تنسوي قيد في المناظرة بعد
الاسلام ولا يظهر له وجه فكان ينبغي ان يقول بعد الاسلام اوقبله مالم يظهر الخ اه سيد عمر اقول بل
الظاهر انه قيد وجوب المناظرة مطلقا بعد الاسلام اوقبله ففاده حيثما اسقط الوجوب بتسويفه مطلقا
وجه ظاهر (قوله بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظرنا اه كافي تنصيه اه سم (قوله) اوقبله الخ) خالف
فيه النباية والمرضى قال ناظرنا بعد الاسلام لا قبلها ان شكي جو عا قبل المناظرة اطعمه اولاه اى وجوبها
ع ش (قوله) فانه اخس منهم) فلا مانع من دفنه في مقابر الكفار اه معنى (قوله) لم يبق لها اثر الخ) اى
بموته كافر اه معنى (قول المتن وان اسلم) اى من قامت به الردة كرا كان او اتى صح و ترك اى وان
تكررت دمه مرار الكثرة لا يميز على اى مرة كايان وظاهره انه لا فرق في قبول الاسلام منه مع التكرار
بين ان يطلب على القتل انما لا يسلم بعد الردة فبقا اولاه ع ش (قوله) اسلامه) الى قوله لكن اخير في
النباية وكذا في المتن لا اقول له لغيره الى وسئل (قوله) بيه الخ) اى اوقفه اه معنى (قوله وهو المعتد)
اى جهة اسلام من كفر بالسببوتر كقتله (قوله مطلقا) اى تا بام لا (قوله عليه) اى الفارسي (قوله)
وللسبكي هنا) اى فيما اذا اسلم بسبه صلى الله عليه وسلم (قوله) ولم يتنج) الى المتن في النهاية (قوله)

فيه الضمير راجع للفرق في قوله او مالا حظ فيه فر كافي تنصيه ايضا (قوله) ولا يتولاه إلا الامام) اى في
الآخر (قوله بعد الاسلام) كتب عليه مر (قوله) ايضا بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظرنا اه كافي تنصيه

يدفن في متابرا الكفر سولا في متابرا المتر كين لماسبق له من حرمة الاسلام كذا قال هو مشكل فانه
اخش منهم وحرمة الاسلام لم يبق لها اثر البتة بعد الملوثة (وان اسلم صح) اسلامه (وترك) لقوله تعالى قل للذين كفروا ان يفتنوا
يعقر لهم ما قد سبق وللخير الصحيح فاذا قالوا اه عصوامنى دماهم و امواهم وشمل كلامه من كفر بسبه صلى الله عليه وسلم او بسب
نبي غير هو المعتد مذهبا لكن اخير قتله مطلقا ونقل الفارسي والخطاني من امتنا الاجماع عليه في سب هو قذف لا مطلقا هذا هو
صواب القول ع فارسي. ومنه في الدعاء في الحديث اني والله بك هنا ما ع ش. في بخر وجهه عن المذهب فليحذر ايضا ولم يحتاج هنا التثنية

الاشارة للخلاف فاندفع
ما قيل الاحسن أسلا
لواثق ما قبله (وقيل لا
يقبل اسلامه ان ارتد الى
كفر حتى كرادقة باطنية)
لان التوبة عند الخوف
عين الزندقة والزنديق من
يظهر الاسلام ويخفي الكفر
كذا ذكره ارفي ثلاثه مواضع
وذكر ان آخر أنه من
لا يتحل دينا ورجحه
الاستوى وغيره بان الاول
الناطق قد ضايروا بينها
والباطني من يعتد ان القرآن
باطن غير ظاهر موافق المراد
منه وحده أو مع الظاهر
وليس منه خلافاً ومن فيه
اشارات الصوفية التي في
تفسيرهم كتفسير السلي
والقشيري لان أحداهم
لم يسمع انهم ارادة من لفظ
القرآن وانما هي من باب
ان الشيء يتذكر كرماله
به نوع مشابهة وان بعدت
ولابد في الاسلام مطلقا
وفي النجاة من المخوف في النار
كما يحكي عليه الاجماع في شرح
مسلم من التلطف بالشهادتين
من الناطق فلا يكتفي ما قبله
من الايمان وان قال به النزيلى
لا يقصر عن تحوير مصحف
بقدروا بالمعجيه وان

ولم يحتج أى المصنف من أى أسلم وترك (قوله لغات المعنى السابق الخ) أى وللأشارة بالمنايرة إلى
الخلاف ولو نتي هنا ايضا فانت هذه الاشارة كالاعتني فاقصنه المصنف احسن ما اشار اليه المقترضون
قال الشهاب ان قاسم ان ما ذكره انما هو مصحح للبراءة يتكلف لادفع لاحسية ما اشار اليه المقترض اه
رشيدى (قوله هو الاشارة للخلاف) أى لان قوله تلا اشارة للرد على من قال ان المراد لا يحتل وقوله
السابق والى عن قتل النساء الخ تعريض بالرد على قائلة اه ع (قوله ما قبل الخ) واقعه المعنى (وسم (قوله
لان التوبة) أى لقوله كذا ذكره ارفي النهاية (قوله والزنديق) أى لقوله او مع الظاهر في المعنى (قوله في ثلاثة
مواضع) أى في هذا الباب وبان صفة الاثمة والفرق اثنى وقوله في آخره فى العان معنى وشرح المنهج (قوله
من لا يتحل دينا) أى من لا ينسب إلى دين اه ع (قوله او مع الظاهر الخ) محل تأمل والموجود في
كلام بعض الاثمة قصر الباطنية على الاول وتجويز الثاني للصوفية اه سيد عمر اقول ومن قصرهم على
الاول المعنى (قوله وليس منه) أى من الباطن (قوله لم يدع انهم ارادة الخ) ان اردت ما قسم لكن ذلك
جاري كثير من وجوه تفسير اهل الظاهر او مطلقا محل تأمل وقوله وانما الخ محل تأمل لانه مسلم في
بعضها وما كثير منها فصاحته اللفظ احتيا لا ظاهرا بالنسبة إلى مصطلحهم بل ربما يكون اقرب الى اللفظ
من بعض الوجوه المحكية عن اهل الظاهر اه سيد عمر (قوله ولا بد في الاسلام) أى قوله خلافا لما قبله في
النهاية والمعنى الاول هو وفي النجاة إلى من التلطف وقوله من الناطق الى ولو بالمعجيه وقوله والفرق إلى
بترتيبها (قوله مطلقا) أى سواء كان عن ينكر رسالته صلى الله عليه وسلم للعرب وغيرهم او ينكرها
لغيرهم خاصة قاله ع و عبارة الروض مع شرحه لا بد في اسلام المرتضى وغيره من الكفار الخ ولم هذا
التعميم هو المراد هنا (قوله من التلطف بالشهادتين) أى ولو ضمنا على ما ياتي ويسن امتحان الكافر بعد
الاسلام بقريره بالبعث بعد الموت لو قال بدل محمد رسول الله في الشهادتين احد او ابو القاسم رسول الله
كفاه ولو قال الذى يدل رسول الله كفاه لا الرسول فانه ليس كرسول الله فلو قال آمنت بمحمد الذى كفى
آمنت بمحمد الرسول لان الذى لا يكون إلا الله تعالى والرسول قد يكون لغيره بخلاف آمنت بمحمد فكيف
بالاولى وغيره سوى وماعدوا تخبرها في الاستدعاء كافي الاكتفاء بكقوله لا اله غير الله او سوى الله او
ماعدوا الله او ما خلا الله لو قال كافرا تامنكم او مسلما او نبيا او واحدا او اسلمت وامنتم لم يكن اعترافا
بالاسلام لا نه قدريد انتمكم او مثلكم في البشرية او نحو ذلك من التاويلات فان قال آمنت او اسلمت او
انا مؤمن او مسلم مثلكم او انا من امة محمد ^{عليه السلام} او دينكم حق او قال انا برى من كل ما يخالف الاسلام
او اعترف من كفرى بانكار وجوب شىء بوجوبه فيه طر يقان احداهما هو ما عليه الجمهور وهو الرجحة
لا يكون ذلك اعترافا بالاسلام والتاني هو نسبها الامام للحققين انه يكون اعترافا به ولو قال انا برى من
كل ملة تخالف الاسلام لم يكف على الطريقتين لانه لا يبنى التحليل الذى يخالف الاسلام هو وليس علة
ومن قال آمنت بالذى لا اله غير الله لم يكن مؤمنا بالله لا نه قدريد الوثن وكذا لا اله الا الله الملك الورازق لانه
قدريد السلطان الذى يملك امر الجند و رب اركانهم فان قال آمنت بالله لم يكن على دين قبل ذلك صار
مؤمنا بالله فيان بالشهادة الاخرى وان كان مشركا لم يصرم مؤمنا حتى يعظم اليه كفرته بما كانت اشركت به
ومن قال يقدم غيره الله كفى لا ايمان بالله ان يقول لا ندين الا الله كفى لم يقل به من لم يقل به بكفيه ايضا اقرى
معنى وروض مع شرحه (قوله هو عليه الخ) مفهومه ان سكوت المكلف عنه لجهله باعتباره في الايمان شطرا
او شرطا لا يصير فهو مؤمن في الباطن لكن يرد عليه ان كون الشىء مشطرا او شرطا من خطاب الوضع وهو
لا يؤثر فيه الجهل فانما هو الجهل من يتوهم ما قاله المتكلمون واختاره النزيلى وجمع محققون من ان الايمان
التصديق فقط وجوب النطق بالشهادتين على القادر به وجوب قهوى وجوب ترك الاثم لا الكفر واقعه
اعلم (قوله ولو بالمعجيه) عبارة المعنى يصح الاسلام بسائر اللغات كما قاله ابن الصباغ وغيره وباشارة
(قوله فاندفع الخ) فاندفعه نظرا ليعني اذلا شبة في احسية ما ذكره او التوجيه الذى ذكره فنتابه

بينهم وبين تكفير الاحرام
جلى بترتيبها الاعتراف
برسالة ^{صلى الله عليه وسلم} إلى غير
العرب عن يسكرها أو
البراءة من كل دين يخالف
دين الاسلام ويرجوه
عن الاعتقاد الذي ارتد
بسيه ولا يمر مرتد
تاب على أول مرة خلافا
يفضل جهة القضاء ومن
جهلهم ايضا أن من ادعى
عليه عدم برده أو جأه
يطلب الحكم بإسلامه
يقولون له تلفظ بما قلت
وهذا غلط فاحش فقد قال
الشافعي رضى الله عنه إذا
ادعى على رجل أنه ارتد
وهو مسلم لم يكشف عن
الحال وقتله قل أشهد
أن لا إله إلا الله أشهد أن
محمد رسول الله وإنك
برى من كل دين يخالف
دين الاسلام أه ويؤخذ
من تكريره رضى الله عنه
لفظ أشهد أنه لا ب منه في
صحة الاسلام وهو ما يدل
عليه كلام الشيعين في
الكفارة وغيرها لكن
خالف فيه جمع وفي
الاحاديث ما يدل لكل
(ووالله لئن اعتقد قبا)

الاخرس ثم لو لقن العجمي الكلمة العربية فقالها ولم يعرف معناها لم يكف أه (قوله ولو بالعجمية) أى
عند من يعرفها فلا يجوز له قتله أما إذا نطق بها عند من لا يعرفها فقتله لظن بقائه على الكفر فلا اثم عليه
وبشبه ذلك عند الله فلا يخلف النار سم إذا شهدت بينه بانه ما نطق به مع كلفة الشهادة لم يرقها بلسانه دون
القاتل فيبني وجوب الدية على القاتل لا نه قتل مسلمين نفس الامر ووطن كفره أو ما يسقط القصاص للشبهة
أه عش (قوله بينه) أى التلفظ بالشهادتين (قوله جلى) لعله يرود الأمر بيمين الله أكبر بقوله ^{صلى الله عليه وسلم}
صلوا كما رايتونى هناك وعدم ورود الأمر بيمين العربية معنا (قوله بترتيبها أ) قضية صحتها عدم
اعتبار الموالاة بينهما وبه صرح المغنى عبارته ولا بد من ترتيب الشهادتين بأن يؤمن بالله ثم برسوله فإن
عكس لم يصح كفى المجموع في الكلام على ترتيب الخوض وقال الحلبي أن الموالاة بينهما لا تشترط
فلو تأخر الإيمان برسول الله تعالى عن الإيمان بالله تعالى مدة طويلة صح أه ولكن جرى النهاية على
اعتبارها عبارته ويعتبر ترتيبها وموالاة الجوزم به أو الدرجه الله تعالى في شروط الإمامة أه (قوله
ثم الاعتراف أ) عطف على التلفظ بالشهادتين وقوله أو البراءة أ) عطف على الاعتراف وقوله ويرجوه
عطف على قوله برسالة (قوله ويرجوه عن الاعتقاد أ) أى كان يقول رثمت من كذا فيبرأ منه ظاهرا
وأما نفس الاسراف فليبرأ بما في نفسه أه عش (قوله ولا يبرأ من رثا أ) عبارة المغنى نعم يبرأ من
تكرار ذلك منه لو أدته أو نه بالدين فيعز في المرة الثانية فليبرأ ما لا يعز في المرة الأولى أه (قوله فقد
قال) إلى قوله وفي الاحاديث في النهاية (قوله فقد قال الشافعي أ) هذا النص فيه تصريح بانه لا يشترط
عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقه قوله لو أذن كافر غير عيسوى حكم بإسلامه بالشهادتين
مع أن الاذان لا عطف في شهادتيه سموعش (قوله ويؤخذ من تكريره أ) عبارة المغنى قال ابن القبي
في مختصر الكفائية وهما أشهدان لا إله إلا الله وأشهدان لمحمد رسول الله وهذا يؤيد من اتقى من بعض
المتأخرين بانه لا بد أن يأتي بلفظ أشهد في الشهادتين وإلا لم يصح إسلامه وقال الزكوى في شرح التنبيه
وهما لا إله إلا الله محمد رسول الله ظاهره أن لفظة أشهد لا تقتصر على الشهادتين وهو يؤيد من أتى بعدم
الاشتراط وهي واقعة حال اختلف المفتون في الاقتفاء في عصرنا فها هو الذى يظهر لى أن ما قاله ابن القبي
محول على الكال وما قاله الزكوى محول على أقل ما يحصل به الاسلام فقد قال ^{صلى الله عليه وسلم} امرت أن أقاتل
الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله وأما البخارى ومسلم أه (قوله أنه لا بد منه) أى من تكريره
أى عليه فلا يصح إسلامه بدونه وإن أتى بالواو أه عش وقال سم يفتى أن يفتى عنه العطف أه (قوله
وهو ما يدل أ) معتمد كذا في عش لكن الموافقة للدلالة عدم اشتراطه كامالا إليه الشارح بل عدم
اشتراط لفظة أشهد من اصلها كما مر أفتاع المغنى استظهاره وعنه عن الروض ماله وهى صريحة بأن المنعقد قال ردتها
المتن وولد المرتدان أ) وفي سم بعد ذكر عبارة الروض ماله وهى صريحة بأن المنعقد قال ردتها
مسلم فقول المصنف أو أحدهم مسلم إنما يحتاج إليه في المنعقد بعد ما إذا من لازم المنعقد قبلها أن أحدهم
مسلم أه سم (قول المتن أن المنعقد قبلها) يتأمل المراد بالانقضاء ولا يبعد أن يراد به حصول الماء في الرحم
ويعرف ذلك بالقرائن كالوطينة امرأة واتت بولد ستة أشهر من الوطء فينظر هل الرد قبل الوطء فقد
انقضى بعدها ويعد فقد انقضى قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطء قبل الردة ووطئ بعدها واحتمل
الانقضاء من كل منهما ولم يكن في آياته مسلم أه سم عبارة المغنى وسكت الاصحاب هنا على اشكال علوقه
هل هو قبل الردة أو بعدها والظاهر كما قال الدميرى أنه على الأقوال لأن الاصل في كل حادث تقديره بالقرب
أصح العبارة بالكلف (قوله بترتيبها) أى وموالاة الجوزم أه (قوله فقد قال الشافعي رضى الله عنه إذا
ادعى على رجل أ) هذا النص فيه تصريح بانه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقه
قوله لو أذن كافر غير عيسوى حكم بإسلامه بالشهادتين مع أن الاذان لا عطف في شهادتيه (قوله أنه لا بد
منه) أى من تكريره يفتى أن يفتى عنه العطف (قوله وولد المرتدان انقضى قبلها أ) يتأمل المراد

أى الردة (أو بعد ما واحد أبوه) من جهة الأب أو الأم أو الأوامات (مسلم فسلم) تنظيلا للإسلام (أو أبواه) (مرتدان) وليس في أصوله مسلم (فسلم) فلا يستر قورته قريبه المسلم ويجزى عنه كفارة أن كان قاتل بقاء علقه (٩٩) الإسلام في أبويه (وفي قول) هو (مرتد)

أبواه (وفي قول) هو
(كافر أصلي) لتولده بين
كافر ولم يباشر إسلاما
حتى ينقطع عليه فيعامل
معاملة ولد الحرة إذا لم آمن
له نعم لا يقر بجمعة لأن كفره
لم يستند لشبهة دين كان
حقا قبل الإسلام (قلت
الاطهر) هو (مرتد) وقطع
به المراقبون (وقيل
المراقبون) أى امامهم
القاضي أبو الطيب (الاتفاق)
من أهل المذهب (على كفره
واشاعلم) فلا يستر قبحا
ولا يقتل حتى يبلغ ويمتنع من
الإسلام أما إذا كان في أحد
أصوله مسلم وأن يهدومات
فهو مسلم تبعاً لاتفاق كامل
من كلامه في القبط وأحد
أبويه مرتد والآخر كافر
أصل فكافر أصلي قاله
البغوي ويوجه بأن من
يقر أولى بالنظر اليه من
لا يقر والكلام كله في أحكام
الدنيا أما في الآخرة فكل

زمان ويدل له كلامهم في الوصية في الحمل (قوله أى الردة) إلى قوله فيعامل في المقتل إلى قوله هذا ما ذكره
في النهاية (قول المتن أو بعد ما) أى فيها أى معنى وهذا يقتضى عما في عرش عن شيخه الشورى أى أو
مقارنهما (قوله وفى قول) غايته قوله أو مات أى ولو قبل الحمل به يستثنى عدد بقوله وليس في أصوله
الحى أو أن يعد لكن حيث يعد منسوباً إليه بحيث يرث منه أه عرش (قوله إسلاماً) الأولى ردة كفى المقتل
(قوله حتى ينقطع الخ) منقطع على قوله يباشر الخ قوله فيعامل الخ منقطع على المتن أو على قول الفارح ولم
يباشر الخ (قوله وقطع به الخ) إنما هو بانه كافر لا يخصص الردة كما يعلم من الروضة أه رشيدى عبارة المقتل
وفي تعبير المصنف بمرتد كافر أصلي تسمي الأولى أن يقال فهو على حكم الكفر أه (قول المتن وقيل
المراقبون) أى القاضي حسين وإن الصباغ والبنديجي وغيرهم أه معنى (قوله أى امامهم القاضي
أبو الطيب) مراده هذا الجواب عن قتل المصنف حكمية الاتفاق عن جميع المراقبين مع أن الناقل له إنما هو
واحد منهم وهو القاضي أبو الطيب وحاصل الجواب أن ما نقله امامهم وهم أتباعه فكأنهم نقلوه أه رشيدى
ولا يخفى أن هذا الجواب إنما يظهر لو كان سكت غير امامهم وليس كذلك عبارة المقتل تنبيه ما ادعاه من
قتل الاتفاق اعتد به قول القاضي أى الطيب أنه لا خلاف فيه كما قال في الروضة وأعرض بأن العيسرى
شيخ الماوردى من كبارهم وقد جزم بانه مسلم ولم يحكم ابن المنذر عن القاضي غير موافق البغوي أن نصوص
القاضي قاضية به أو اطال في بانه وذكر نحو الزركشى أه (قوله ولا يقتل) أى ومع ذلك لا ضمان على
قائه للحكم ردت ما لم يسلم أه عرش (قوله وإن بعد) أى حيث يعد منسوباً إليه أه عرش (قوله
مرتد وقوله كافر) كان الأولى نصيبهما (قوله قالة البغوي) وجزم به في الروض أه سم (قوله من
أولاد الكفار الخ) المراد كفار هذه الأمة كقائه الشورى وصرح به المناوى أه بجيزى وفي هامش
النهاية بلا عروضا منه هذا كفارة صلى الله عليه وسلم تشرعها لهم أما أولاد كفار غيرهم في النار بلا
خلاف كذا نقله شيخنا الشورى عن بعض العلماء أه (قوله في الجنة) أى ومستقلون على المعتد أه
بجيزى (قوله أى الردة) إلى قوله هذا ما ذكره في المتن لا قولهم محل الخلاف وقوله في مال معرض الزوال
(يزول مطلقاً) أى قول المعتصم ردت وقوله لا مطلقاً أى لأن الكفر لا ينافى الملك كالكافر الأصلي أه
معنى (قوله لانه يجمع عليه) في تفريره نظر (قوله وثالثها) وأوه مرفوعة بالخرقة نسخ النسخة وليست
من المتن في نسخ المحلى وغيره من الشراح أه سيد عمر (قول المرتدان هلك مرتداً الخ) عبارة المقتل أظهرها
الوقف كضع زوجته سواء التحق بدار الحرب أم لا فعليه أن هلك الخ (قول المتن زوال ملكه) وفي المحلى
والنهاية المقتل زوالها أه (قوله ملكة في الردة) يعنى حازها أه رشيدى (قوله أوباق على إباحته)
أى فإن عاد إلى الإسلام استقر عليه ملكه وعليه فلو انتزع منه قبل إسلامه ما صاده في الردة قالوا قرب أنه يملكه

بالانقضاء لا يعد أن راد به حصول المأمق الرحم ويصرف ذلك بالقرائن كالو طنها مرقوة أنت يولد
لسته أشهر من الرطة فيقبل الردة قبل الرطة فتد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها وبيق الكلام فيما
إذا حصل وطء قبل الردة وطء بعدها وحتمل الامة تادم كل منها لم يكن في آياته مسلم (قوله أيضاً) ولد
المرتدان انعقد قبلها الخ عبارة الروض فصل ارتد الزوجان وهى حامل أو أحدهما قبل الحمل قالوا
مسلم ولو انعقد بين المرتدين فله حكمها أو بين مرتد أصلي فكل أصلي أه وهى صريحة في أن المعتقد
قبل ردتها مسلم فقول المعتصم أحد أبويه مسلم أيا محتاج إليه في المعتقد بعدها إذ من لازم المعتقد
قبلها أن أحد أبويه مسلم (قوله فكافر أصلي قالة البغوي) وجزم به في الروض (قوله وعمل الخلاف
في غير مالكة في الردة ينحو أصطباذ فهو أمانيه أوباق على إباحته الخ) عبارة الروض والا أى وإن
مات مرتداً بأن أن ملكه فيه وما يملكه أى في الردة ينحو احتساب على الإباحة أه

أن هلك مرتداً بأن زوال ملكه وإن أسلم بأن أنه لم يزل لأن بطلان عمله يتوقف على موته مرتداً فنكدا زوال ملكه
وعمل الخلاف في غير مالكة في الردة ينحو أصطباذ فهو أمانيه أوباق على إباحته في مالكة لا يملكه ولا يملكه

وظاهر كلامه انه بمجرد الردة يهرجور اطيع وهو وجهه الاصح انه لا بد من ضرب الحاكم الجبر عليه وانته كجبر النفس لانه لا جبر حق
 الفيه هذا ما ذكره شارح هو ضعيف المعتمد ما لا قبل الوقت بطل مطلقا وان ما قبله ان جبر عليه بطل والوقت (وعلى الاقوال)
 كلها (بعض متدين زعمه قبلها) أي الردة بانلاف او غير مأوفيا بانلاف كالتبذير كره اماعلى بقاء ملكه فواضح اماعلى زواله ففى لا تريد
 على الموت والدين مقدم على حق الوقت فقبل (١٠٠) حتى الاولى ومن ثم لومات مرتدا وعليه دين وفي ثم ما بقى في مظاهر كلامهم ان

الاخذ لعدم استقرار ملكه عليه حين الاختلاف او ثم برده بعد الاسلام وقوله لا نحو مكاتب وام ولد اى
 اماهما فلا يزول ملكه عنهما اذ قال ثبت حتى العتق لما قبل رده اه عى (قوله وظاهر كلامه الخ)
 عبارة الباقى الاصح على القول ببقاء ملكه انه لا يصير مجبور بمجرد الردة بل لا بد من ضرب الحاكم عليه
 خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه اه قال الرشيدى انظر ما وجه اقتضاء ظاهر كلامه ذلك اه (قوله وانته) اى
 الجبر المضروب عليه اه عى (قوله كجبر النفس) او قيل كجبر السفه وقيل كجبر المرض اه عى (قوله هذا
 ما ذكره شارح) اعتمدته النباهة والمضى (قوله لا يقبل الوقت) اى التعليل كالبقي (قوله مطلقا) اى جبر
 عليه ام لا (قوله وان ما قبله) اى كالتعق (قوله كلها) الى قول المتن انه يلزم فى المعنى والى الكتاب
 فى النهاية الاقواله اماعلى الوقت الى المتن وقوله فريه ومقصود فليهرجور قوله على المستند نحوها (قوله اماعلى
 بقاء ملكه) اى او انه موقر فاه عى (قوله وفى) ببناء المفعول من الراف (قوله كانه لا يتبع) اى الدين
 (قوله وهو اوجه ما افهمه الخ) فائدة الخلاف تطرق فى فرائد التركة ففى الاول لم يتعلق الدين بالزوال
 وعلى الثاني يتعلق به اه عى (قوله فى مدة الاستتابة) اى اذا اخرت للمرضى اقام بالقاضى او بالمرتد كيجنون
 عرض عقب الردة اه عى ويظهر ولو لغيره دليل لتسامل القاضى فى الاستتابة (قوله بناء على زوال
 ملكه) سيد كر محرز مومنى بهذا ان الخلاف الاصح ومقابله مبنى على زوال ملكه لا خصوص الاصحاب
 رشيدى (قول المتن فيها) اى الردة حتى لو اردت جرح واستماتع الامام لم يصل اليهم الا بقتال فاما تلفوا فى
 القتال اذا اسلبوا محتونه على الاظهر كما مرت الاشارة الى فى الباب الذى قبل هذا اه عى وفى الاسنى
 ما يوافقه (قوله نفقة المومنين) فى نسخة من التحفة الميسرين فليهرجور اه عى (قوله اماعلى الوقت) اى
 اوقباء ملكه اه عى (قول المتن واذا وقتنا ملكه) وهو الاظهر كما مر اه عى (قوله فيها) اى الردة
 (قول المتن ولا) اى بان مات مرتدا اه عى (قوله ونكاحه) انظر هل الخلاف يجرى فيه ايضا اه
 رشيدى (قوله على المتقدم) عبارة المعنى ما ذكره فى الكتبا من انه على قول وقف العقود حتى تبطل على
 الجديد هو المعتمد كاذكر فى المحرر هنا وفى الكتبا بصره وفى الروضة هنا رجحان الشرحين والروضة فى
 باب الكتبا بصحتها ووجهه البقى اه (قوله ونحوها) اى كالوقف كاذكر فى شرح الروضة اه سم (قوله
 مقصود العقد الخ) اى العتق سم ورشيدى (قوله مع عدل) اى عنده يحفظه (تبيينه) قد فهم
 كلامه انه يكتفى بالجعل المذكور على قول بقاء ملكه وليس مراد ابل عليه لا بد من ضرب الحاكم عليه كما
 نص عليه الشافعى اه عى (قول المتن ويؤجر ماله) اى من جهة القاضى اه عى (قوله يبعه الخ) اى
 الحيوان كالانضى اهرشيدى عبارة الروض فان لحق بدار الحرب يبع عليه حيوانه بحسب المصلحة اه
 (قول المتن ويؤدى مكانه الخ) ولوا دى فى الردة زكاة وجبت عليه قبلها لم يسل قال القفال يبنى ان لا تسقط
 (قوله هذا ما ذكره شارح) واخصر عليه مر (قوله كمتن وتدين الخ) قال فى الروضه وقف قال فى شرحه
 وقوله من زيادته وقف سهوا فليس من ذلك بل عاذ كره بقوله لا يبع الخ (قوله وان احتمله مقصود
 العقد) وهو العتق (قوله والقاضى يبعه) اى حرب الخ عبارة كذا الاستاذ ولو لحق بدار الحرب وراى
 الحاكم الحظ فى بيع الحيوان فلى اه

المال انتقل جميعه لبيت
 المال متعلقا به الدين كما انه
 لا يتبع انتقال جميع التركة
 للوارث وهو اوجه ما
 افهمه ظاهر كلام بعضهم
 انه لا ينتقل اليه الا ما بقى
 (ويشقق عليه منه) فى مدة
 الاستتابة كما يجهز البيت
 ماله ولا يزال ملكه عنه
 بالموت (والاصح) بناء على
 زوال ملكه (انه يلزمه
 غرم اتلافه فيها) كمن حفر
 بئرا عدوانا يضمن فى
 تركته ما تنقب به لعمدته
 (ونفقة) يعنى مؤنة (زوجات
 وقف نكاحين) نفقة
 المومنين (وقريب) اصل
 اوفرع وان تعدد وتجدد
 بعد الردة وام ولد تقدم
 سبب وجوبها اما على
 الوقت فيجب ذلك قطعا
 كنفقة القن (واذا وقتنا
 ملكه قصره) فيها
 (ان احتمل الوقت) بان
 يقبل قوليه مقصود فعله
 التعليل (كمتن) وتدين
 ووصية موقر ان اسلم
 (فقد) اى بان نفذه والا
 فلا ولو اوصى قبل الردة
 ومات مرتدا اطلعت وصيته
 ايضا (ويبعه) ونكاحه
 (ورهنه ورجه وكتابه)

على المتقدم ونحوه امان كل ما يقبل الوقت لعدم قوله للتعليل (باطلة) فى الجديد لطلان وقف العقود
 ووقف التين انما يكون حيث وجد الشرط حال المقدم لم يوجد هو متا ليس كذلك لما تقرر ان الشرط احتمال العقد للتعليل وهو متف
 وان احتمله مقصود المقد فى الكتبا (وفى التقدم موقره) بناء على صحة وقف العقود فان اسلم حكم بصحتها وإلا فلا (وعلى
 الاقوال) كلها خلافا لمن خصه بغير الاول (بجعل ماله مع عدل وامته عند) نحو (امراة عند) او عزم (ويؤجر ماله) كقماره وحيوانه
 صيانة له من الضياع وللغاصى بيه ان حرب وراه له صفة (ويؤدى مكاتبه النجوم الى القاضى) ويستحق لعدم الاعتداد ببعض المرتد كالجئون

وذلك احتياط له لاحتمال اسلامه وللمسلمين لاحتمال موته مرتداه (كتاب الزنا) بالمد والقصر وهو الا فصيح واجتمع الملل على عظيم تحريره من ثم كان اكبر الكبار بعد القتل على الاصح وقيل هو اعظم من القتل (١٠٩) لانه يترتب عليه من فساد انتشار الانساب

واختلاطها لا يترتب على القتل وهو (البلع) اى ادخال (الذكر) الاصل المحصل ولو اُشِل اى جميع حشفته المتصلة به والرائد والشقوق ونحوهما هنا حكم النفس كاهو ظاهرها ويجب بهد بومالا فلا وقول الزركشي في الزائد الحد كما يجب العدة بايلاجه

ولكن نص الشافعي على السقوط لان المراد بالثبوت هنا التمييز اعمق (قوله) وذلك الخ (راجع للجلد المذكور وما بعده) (قوله) لاحتمال موته مرتد (خاتمة) لو امتنع مرتدون بنحو حسن بدأنا بقائلهم دون غيرهم لان كفرهم اغفلوا لانهم اعرف بعورات المسلمين فاقنعناهم بدمهم ودفننا جرمهم واستتبنا اسيرهم وعظيم ضمان ما اغفلوه في حال القتال كاسر ويقدم القصاص على قتل الردة وتجب الدية حيث لو متنى ما له مطلقا لانه لا عاقلة له معجلة في العمد مؤجلة في غيره فان مات حلت لان الاجل يسقط بالموت ولا يصل الدين المؤجل بالردة ولو وثقت سر دة بقبية كان وثقت مكرمة واستخدم المرتد او المرتدة اكراما فوجوب المهر والاجرة موقوفان ولو اتى فردته بما يوجب حدا كان زنى او سرق او قذف او شرب خمر ا حد ثم قتل مغنى وروى مع شرحه

(كتاب الزنا)

مردود بتصریح البغوى بانه لا يحصل به احسان ولا تحليل فاولى ان لا يوجب حدا ووجوب العدة للاحتياط لاحتمال الاحبال منه كاستدخال المتى هذا والذي يتجه حل اطلاق البغوى المذكور في الاحسان والتحليل على ما ذكرته

(قوله) وهو اى القصر (قوله) من فساد انتشار الانساب الخ) هو من جملة الكليات الجنس النفس والدين والنسب والمقل والبال وشرعت الحدود حفظا لهذه الامور فاذا علم القاتل مثلا انه اذا قتل قتل انكشف عن القتل فشرع القصاص حفظا للنفس وقيل الردة حفظا للدين وحدها واذا حفظ للانساب وحدها الشرب حفظا للعقل وحدها السرقة حفظا للمال زيادى وشرع حد القذف حفظا للعرض فاذا علم الشخص انه اذا قذف حدا امتنع من القذف ايجزى (قوله) هو ايلاج الذكر الخ) هذا التعريف لا يشمل زنا المرأة الا ان يراد بالايلاج الاغم من كونه مصدر او ليج مينا للفاعل ومصدر او ليج مينا للمفعول اهل (قوله) الاصل الى المتن في التباينة قوله وللزائد الى قوله لما رجب (قوله) ولو اُشِل اى او غيره منتشر اسنى ومغنى زاد الحلبي ولو من طفل اه وفيه وثقة (قوله) وللزائد الخ) اى الذكر الزائد اعمش (قوله) فلو رجب اى النفس به الخ) وهو الزائد العامل او المسامت وان لم يكن عاملا كاهم هنا هرشيدي زادعش وقضية قوله فلو رجب الخ) اذا علمت المرأة عليه حتى ادخلت حشفته في فرجها مع تمككه من زناها وجب الحد لوجوب النفس حينئذ ويوجه بان تمككه لمان ذلك كقوله (قوله) مردود) معنى بالنسبة لا لاطلاق الزائد الا فيمنع امره اذ يحده كاهم هرشيدي عبارة عش ويمكن حل قول الزركشي على زائد يجب النفس بايلاجه (قوله) لا يحصل به اى بالزائد (قوله) حل ما ذكرته اى ما لا يجب النفس به اه تباينة اى بان لا يكون عاملا ولا مساماة لاصل (قوله) او قدرها الى قوله ولو ذكرنا ثم في المتن (قوله) او قدرها) معطوف على قوله جميع حشفته وقوله لو مع حامل الخ عبارة فيها هرشيدي وعش (قوله) من ادى يخرج الجنى وان كان مكانا اهرسم وقال عش قوله من ادى اى اوجنى تحمقت ذكرته اخذنا ما ذكره في الموضع فيه فيجب على المرأة الحد اذا تمكته اه ومال اليه هرشيدي كما بان وقد يصح بذلك بقول الشارح الاقوى قياسه عكسه (قوله) بخلاف ما لا يمكن الخ) عبارة التباينة وان لم يمكن انتشارها كاهو الا قربان بحث البلقيني خلافه اه ومر عن المتن ما يوافقها (قوله) تباينة الخ) عبارة التباينة بقوله مع ذلك ويحس ويلتزم بها كالكاملة ويجب بها اه (قوله) ثم يرى (الاولى) التباينة (قوله) ويحس الخ) اى صاحبها (قوله) يا) تنازع فيه الفعلان (قول المتن يخرج اى) ولو فرج نفسه كان ادخل ذكره في دبره كاتل بالدرس عن البلقيني ثم اطلاق الفرج يشمل

(كتاب الزنا)

البلقيني لو تبنى ذكر مواد حل قدرها منه تربت عليه الاحكام ولو مع حامل وان كسفت من ادى واضح ولو ذكرنا ثم استخفرت امرأة بخلاف ما لا يمكن اتقارده على ما يحته البلقيني وايد بان هذا غير مشي وفيه ما فيه ثم رايه بينهم هنا حكى ذلك قال وفيه نظر وهو كما قاله (تباينة) صرحوا بانه لا غسل ولا غيره بايلاج بعض الحشفة وظاهره انه لا فرق بين ان

(قوله) من ادى يخرج الجنى وان كان مكلفا وهذا في الواطى وكان موطوء اهل هو كالادى او البيمة فيه نظر ثم رايه اوجبة (قوله) على ما يحته البلقيني) الا قربان بخلاف ما يحته فانه الذى كتب عليه مر (قوله)

يكون البعض الاخر موجودا ومقطوعا قليلا او كثيرا لكنه مشكل فيما اذا قطع من جانبها قطعة صغيرة ثم يرى وصاوت تسمى مع ذلك حشفة وحس ولتزم بها كالكاملة فالذى يتجه في هذه انها كالكاملة في غيرها نظير ما قدمته فيه في الفصل (يخرج ا)

أى قبل آدمية واضح ولو غرأ كجانبه الزركشى وهو ظاهر قياسا على إجماع النمل وإجماع كفى التحليل لأن التمهيد به التمهيد عن الثلاث وهو لا يحصل بذلك أوجنية تشككت بشكل الأدمية كجانبه يوزرعة وقياسه عكسه لأن الطبع لا يفر منها حيث وعده كما هو واضح أن قلنا محل تكاثرهم وصر (١٠٢) ما فيه (عمر لعينه خال عن الشبهة) التى يستبها كوطه أمة بيت المال وان كانت من سبب

المصالح الذى له فى حق لانه لا يستحق فيه الاعفاف بوجه وحرية لا بقصد قهر أو استيلاء وعلمة غير باذنه بتفصيله السابق فى الرهن وصر أن ما نقل عن علماء ذلك لا يستدبه أو انه مكذوب عليه (مشتهى طبعا) راجع كالذى قبله لكل من الذكر والفرج وإن أوم صنيعة خلافه (تنبيه) لم يشترط أن معنى الزنا فالغنى أو ما فخذ كمن حده شرعا أو يتخالفه ولله لعدم بيان أهل اللغة له انكالا على شهرته لكن من الحق أن العرب العرباء لا يشترطون فى إطلاقه جميع ما ذكرنا فظاهر أنه عديم مطلق الإيلاج من غير كاح وهذا أهم منه شرعا فهو كغيره أذعنناه شرعا أخص منه لغة (تنبيه ثان) صرحوا بأن الصغيرة هنا كالكبيرة فيحدبونها وفي نواضع الرضوء بعدم القرض بلسا وحجاب بان الملحوظ مختلف إذا المداوم على كون الماموس نفسه مظنة للشبهة ولو فى حال سابق كالجنة لا مرقب كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب باحتيال أن لا يوجد فخرج الحرم وهاعلى كون الموطوء لا يفر منه الطبع من حيث ذاته فدخلت الصغيرة والحرم وخرجت الميتة وسبب هذه التفرقة الاحتياط لما هنا لكنه اغفل إذ فيه مفساد لا تنتهى ولا تدارك فان قلت فلم أثرت الشبهة هنا لانه قلت لأن المرجح هنا على النفس يقينا وظنا فاحتيط به باشتراط عدم عذرها ولم ينظر لما فى نفس الامر ومهم ليس كذلك كفايتنا بما فى نفس الامر لانه لا يفر من حيث سرحيت ادروا الحدود بالشبهات

إدخال ذكره فى ذكر غيره فراجع أم عرش (قوله أى قبل آدمية) الى قوله قياسا فى المبنى والى التبيين فى النهاية الاولى وإجماع كفى التحليل الى أوجنية وقوله وقياسه الى المتن (قوله أى قبل آدمية) شامل للصغيرة أم عرش أى كباقي فى الشارح (قوله ولو غرأ) مرادهم أن لم يزل بكارها فلا اعتبار هنا بغيرية الحشمة كباقي إيجاب القسلا أم كرى (قوله على إجماعه) أى الإيلاج بفرج الغرأ (قوله وإجماع كفى) أى الإيلاج بفرج الغرأ (قوله به) أى التحليل (قوله بذلك) يعنى بالإيلاج بفرج الغرأ بدون إزالة بكارها (قوله وأوجنية) أنظر هل مثلها الجنى أو لا فالفرق أم رشيدى وفيه لم مر عن عرش (قوله تشككت بشكل الأدمية) عبارة النهاية تحققت أو ثبوتها أم قال عرش ظاهر ولو على غير صورة الأدمية أم ومال إليه سم فقال ويحتمل أن لا يشترط ذلك أى التشكل بشكل الأدمية حيث علم أنها جنية أم واستوجبه الحلوى كلام الشارح (قوله وقياسه عكسه) المتبادر أن المراد به أدمية تشككت بشكل جنية أم سم أقول بل المراد به جنى تشككت بشكل آدمى كفايته التحليل (قول المتن عرش لعينه) قال الزركشى يرد عليه من تزوج خامسة أى قاته بعد وطئها مع أنها ليست محرمة لعينها بل لو بذاته على المدد الشرعى وقد يجاب بانها لما زادت عن المدد الشرعى كانت كجانية لم يفتق عقد عليها من الوطئ فجمعت محرمة لعينها أم عرش (قوله كوطه أمة بيت المال الخ) مثال للعلنى عن الشبهة أم رشيدى زاد عرش أى وإن خاف الزنا فاعيا يظهر أخذ من قوله لانه لا يستحق الخ (قوله وحرية) عطف على أمة بيت المال (قوله لا يقصد قهر الخ) أى أن وطئها بقصد ما لا يحدث له وطئ ملكه وظاهر هو لو كان مقهورا فكيف هو ظاهر لأن الحد يدور بالشبهة أم عرش أى وإن أمم من جهة عدم الاستبراء (قوله بذاته) أى التمهيد بتفصيله السابق الخ) أى من أن لو وطئ والمرتب الموهبة بلا شبهة فزاد ولا يقبل قوله جعلت تحريمه إلا أن يقرب إسلامه أو ينشأ بإذنية بعيدة عن العلم وإن وطئ باذن الرأى قبل دعو أم جعل التحريم فى الأصح فلا حد بخلاف ما ذكرنا من التحريم أم عرش (قوله وصر) أى فى الرهن (قوله فى ذلك) أى وطئ مملوكة غيره باذنه أم عرش (قول المتن مشتهى طبعا) بأن كان فرج آدمى حتى أم مقفى عبارة البحرى ولو باعتبار نوحه فدخل الصغير والصغيرة أم (قوله كالذى قبله) أى قوله خال عن الشبهة (قوله وإن أوم الخ) أى حيث شرع عن وصف الفرج أم عرش وقال الزركشى أى إراد أحدها مع رفقا الآخر نكرة فانه يوم أنها ليسا متحدتين فى الحكم ولكنهما متحدان فيه أم (قوله ولعله) أى سكوت الفقهاء عن البيان (قوله انكالا) متعلق بعدم بيان أهل اللغة على شهرته أى معناه القفرى (قوله جميع ما ذكر) أى من القيرد (قوله وهذا) أى الزنا فالغنى أو ما فخذ كمن حده شرعا أو يتخالفه ولله لعدم القرض بلسا وحجاب بان الملحوظ مختلف إذا المداوم على كون الماموس نفسه مظنة للشبهة ولو فى حال سابق كالجنة لا مرقب كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب باحتيال

أن لا يوجد فخرج الحرم وهاعلى كون الموطوء لا يفر منه الطبع من حيث ذاته فدخلت الصغيرة والحرم وخرجت الميتة وسبب هذه التفرقة الاحتياط لما هنا لكنه اغفل إذ فيه مفساد لا تنتهى ولا تدارك فان قلت فلم أثرت الشبهة هنا لانه قلت لأن المرجح هنا على النفس يقينا وظنا فاحتيط به باشتراط عدم عذرها ولم ينظر لما فى نفس الامر ومهم ليس كذلك كفايتنا بما فى نفس الامر لانه لا يفر من حيث سرحيت ادروا الحدود بالشبهات

(قوله)

وحكم هذا الإيلاج الذي هو مسمى الزنا إذا وجدت هذه القيود كلها فيه أنه (وجب الحذف) (١٠٣) الجلد والتفريب أو الرجم إجماعا

وساقى عترت هذه كلها
وحكم الحش هنا كالتنسل
فان وجب التنسل وجب
الحذف لا فلا قيل حال عن
الشبهة مستدرك لاختفاء
ما قبله عنه إذ الاصح ان
وطء الشبهة لا يوصف
بمحل ولا حرمة ويرد بان
التحريم للمعين باعتبار
الاصل والشبهة أمر طاريء
عليه فلم ينعن عنها وتعين
ذكرها لاقادة الاعتداد
بجامع طروها على الاصل
ومرفى عرمات النكاح
معنى كون وطء الشبهة
لا يوصف بمحل ولا حرمة
(وورد ذكره لأشئ كقيل على
المذهب) فغيره يجم الفاعل
المحسن وجحد وتفريب
غيره وإن كان دبر عبده
لأنه نادر ويبقى خبر
إذا أتى الرجل الرجل فيما
زانيا ونقيل يقتل الفاعل
مطلقا لخبر الصحيح من
من وجدتموه يعمل عمل
قوم لوط فاقتلوا الفاعل
والمفعول به وهو يشكل
علينا في المفعول به نظير
ما يأتي في حديث البيهقي
وعليه قيل يقتل بالسيف
أو بالرجم أو يهدم جدار
أو بالقتال من شاعق وجوه
أصحاب الأول وقارق دبر
عبد موطء حرمة المملوكة
لهي قبلها بان الملك يبيع

(قوله) وحكم هذا الإيلاج (الخ) أشار به إلى أن قول المصنف وجب الحذف قوله إيلاج الخ كما صرح به
المعنى (قوله) إذا وجدت (الخ) متعلق بقوله هو مسمى (الخ) (قوله) الجلد) إلى قوله ومرفى النهاية (قوله) عترت
هذه) أي القيود (قوله) فان وجب (التنسل) أي بان أو بوج أو بغيره (قوله) ولا) أي بان أو بغيره أو بوج
فيه فقط أعرض (قوله) قيل عبارة المعنى قال إن شبهة أم (قوله) إذا (الاصح) حاصلة أن قول المصنف محرم
لعبته فبهم إن غير المحرم كذلك لا حد فيه ومنه وطء الشبهة لا نه لا يوصف بمحل ولا حرمة لكن نازع ابن
قاسم في كون جميع أنواع الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة أم رشيدى عبارة سم قوله إذ الاصح (الخ) يتأمل
وجه هذا التعليل فان كان وجهه أن وطء الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة لم يصدق مع الشبهة قوله محرم لعبته
فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لأن قوله له لعبته يصدق مع الشبهة إذا الفرج مع الشبهة محرم لعبته وإن لم يحرم
لعارض ثم اعلم أن الشبهة ثلاث شبهة المحل كافى وطء زوجة حائض أو صائمة أو محرمة لم تستبرأ أو شبهة
الفاعل كافى وطء أجنبية فلها زوجته أو متى شبهة الجبهة كافى وطء من تزوجها بلاوى أو بلا شهود ولا
شك في ثبوت التحريم في الأولى والثالثة بشرطها وحيت فلاقتل أن يقول أن قوله أن وطء الشبهة لا يوصف
الخ غير مسلم فيما أمه وقوله اعلم الخ في المعنى مثله (قوله) ويرد بان التحريم (الخ) حاصلة أن الشبهة
أيضا تصف فيها الفرج بأنه محرم لعبته ومع ذلك لا حد فيه للشبهة فتعين ذكر ما دللناه رشيدى (قوله) فلم
ينعن) أي قيد تحريم المعين عنها أي الشبهة ينعن عن قيد المحل عن الشبهة (قول المعنواش) أي أجنبية أمه معنى
وكان ينبغي أن يذكره المصنف أيضا حتى يظهر قوله الآتى وأما الخلية الخ لانه عترته عبارة عرش قوله لوأش
أي غير حلية كما يأتى حرمة أو أمه أم (قوله) فيه رجم) إلى قوله لخبر في النهاية الا قوله وروى
البيهقى الموقيل إلى قوله وهو مشكل في المعنى (قوله) فيه (الخ) أي الإيلاج في كل من الدين المسمى
بالزنا أمه معنى (قوله) ويجدد وتفريب غيره) أي من الفاعل غير المحسن والمفعول به مطلقا أم رشيدى
وهذا التفسير مسلم بقطع النظر عن المقام والافعال الكلام هنا في الفاعل فقتل كما يأتى فالضمير راجع للمحسن
لا للفاعل المحسن (قوله) وإن كان) أي دبر ذكر قوله مطلقا أي حصنا كان أولا أمه نهاية (قوله)
وهو يشكل) أي الخبر الثاني (قوله) وعليه) أي على القول بالقتل أم كرى (قوله) وقارق) إلى قوله لقيل في
النهاية الا قوله لم من ثم لو وطئها في دبر واحد (قوله) هذا (المحل) أي الدبر وقال عرش أي دبر العبد انتهى
(قوله) لو وطئها) أي حرمة المملوكة كحد وقال ابن المقرئ وشيخ الاسلام وخلفاها بقوله المعنى ومال سم

المذكور في الزنا من قول المصنف ولو وطئ المرأة من المهر مائة بلا شبهة فزان ولا يقبل قوله جعلت تحريمه الا
أن يقرب اسلامه أو ينشأ بادية بعيدة عن العلماء أو وطئ به ذن الزنا من قبل دعواه جعل التحريم في الاصح
فلا حده أم قال الشارح عقب ذلك بخلاف ما إذا علم التحريم ولا عبرة بما نقل من عطاء الخ (قوله) إذ الاصح
إلى وطء الشبهة هذا (الخ) يتأمل وجه هذا التعليل فان كان وجهه أن وطء الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة لم
يصدق مع الشبهة قوله محرم لعبته فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لأن قوله له لعبته يصدق مع الشبهة إذا الفرج
مع الشبهة محرم لعبته وإن لم يحرم لعارض (قوله) أيضا إذ الاصح أن وطء الشبهة لا يوصف بمحل ولا
حرمة اعلم أن وطء الشبهة ثلاث شبهة المحل كافى وطء زوجة أو صائمة أو محرمة أو متى شبهة الجبهة كافى
الفاعل كافى وطء أجنبية فلها زوجته أو متى شبهة الجبهة كافى وطء من تزوجها بلاوى أو بلا شهود ولا شك
في ثبوت التحريم في الأولى والثالثة بشرطها وحيت فلاقتل أن يقول أن قوله لا يوصف بمحل ولا حرمة غير
مسلم فيها فاطلاق رجمه اغناء ما قيل قوله لمخال عن الشبهة إذا التحريم للمعين أي الذات ثابت في الثالثة باعتبار
اعتقاد الوأطى وكذا في الثانية فيما يظهر لأن الظاهر أن عدم الوصف فيها بالحرمة إنما هو باعتبار الإطلاقات
وأما مع التقييد بالمعين فوصف بذلك وحيت قدما يميز جان بقوله لمخال عن الشبهة فلم ينعن ما قبله عنه بالنسبة
اليها بخلاف الأولى فان التحريم فيها ليس للمعين هي جارئة بقوله له لعبته فليتأمل (قوله) حد) هو ما نقله
ابن الرافعة عن البحر المحيط أقره مظاهر كلامهم عدم الحد قاله شيخ الاسلام وإن اختار الأول (قوله)

أتان القبل في الجملة ولا يبيع هذا المحل بحال ومن ثم لو وطئها في دبرها حد

هذا حكم الفاعل أما الموطوءة
في دبره فكان أكره أو يكلف
فلا شيء له ولا عليه وإن كان
مكلفا اختيارا جلد أو غر بولو
محسنا امرأة كان أو ذكرا
لأن الدبر لا يتصور فيه إحسان
وقيل يقتل المقبول به مطلقا
التحريم السابق وقيل ترجم
المحسنة وفي موطئ بر الخلية
التحريم فيها حد المرة الأولى
وعبر بعضهم بما يعد منع
الحاكم أو الأول أو وجه (ولا
حد بمفارقة) وغيرها مما
ليس فيه تقييد حشفة
كالسحاق لعدم الإيلاج
السابق ومن ثم لأحد
بتمكنه نحو فرد وإيلاجها
ذكره بفرجها ولا بإيلاج
مبان وكذا زائد لكن
بتفصيله في الفصل كأم
(ووطء زوجته) بهاء الضمير
أو بالناء أي له (وامته)
يظنها اجنبة أو (في) نحو
دبر (حيض) أو نفاس
(وصوم وأحرام) لأن
التحريم ليس لعينه بل لأم
عارض كالأذى وفساد
العباد ومثله ووطء حليته يظن
أنها اجنبة فهو وإن أتم أم
الزنا باعتبار طهته كأم أوائل
العدد لا يبعد لأن الفرج
ليس محرما لعينه (وكذا)
امته المزوجة والمتدة)
لمرض التحريم هنا أيضا
(وكذا أعلوكة المحرم) بنسب

وأما الخلية) شامل لامتوالمورد على قوله فساتر جسدها مباح امته المزوجة اجاب عنه بقوله الاتي
تحريمها لما رخص (قوله فلا شيء له) فلا يجب له مال (قوله) بما يعد منع الحاكم يشمل المرة الأولى إذا
سبقها منع الحاكم كدبر بما عبروا بان عاذني الحاكم وهذا قد لا يشمل المرة الأولى المذكورة وقد يشملها
لأن العوقد يراد به الصورة أو يراد به موافقة الغالب من عدم سبق نهى الحاكم الأولى (قوله) أيضا
بما يعد منع الحاكم بخلاف ما قبل منتهى أن تكرر وكثر مر (قوله ولا بإيلاج مبان) هل يمرر بالمبان
بنيي نعم (قوله لأن التحريم ليس لعينه) انظر له أو في نحو دبر (قوله وكذا) امته المزوجة والمتدة)
وكذا بأمة المحرم قال في الإرشاد عطف على ما لا حد فيه ولا قبل ملكه حرمت بنحو محرمية وشركة أمة الفرج
قال الشارح في شرحه مظاهر كلامه وجوب الحد بالإيلاج في دبر نحو المشتري كرامة الفرج أو الوثنية وفيه نظر
وأن قلنا وجوبه بالإيلاج في دبر المملوك محرم ويفرق بأن ذلك لا يتصور هل منتهى بخلاف المذكور
أه ويتحصل منه ما ذكره هنا عن الرخصة غيرها أنه لأحد بره من ملك بعضها فقط وأكلها هو محرم
في قبلها وفي الوطء في دبرها وفي قبل اجنبة ظنها ما تقر (قوله ولا يرد عليه نحو أمة) كان صورة الإيراد

لروال ملكه بمجرد ملكه فليست ملكه حال الوطء على أنه يتصور ملكه لها كإتيان فلا اعتراض (١٠٥) أيضا وكذا من ظنها حليته كما بأسه

أو ملكه غير المحرم كلا
لابعضا كإتيان الرخصة وقال
أخرون لا فرق واعتراض
بان ظن ملك البعض لا
يفيد الحل فليس شبهة كن
علم التحريم وظن أنه لاحد
عليه واجب بان الأول
مسقط لو وجد حقيقة
فاعتقد مسقطا بخلاف
الثاني لا يسقط بوجه فلم
يؤثر اعتقاد مريد بان لا
عبرة باعتقاد المسقط
مطلقا لانه لم يظن
الحل فهو غير معذور
وليس هذا نظير ما يأتي في
نحو السرقة لانهم توسعوا
في الشبهة فمما لم يتوسعوا
فيه هنا ويصدق في ظنه
الحل يمينه وان كذبه
ظاهر حاله كما هو ظاهر
(ومكره في الاظهر) لشبهة
الاكراه مع خبر ادروا
الحدود بالقهات ولو رفع
القول عنه كما في الحديث
الصحيح ولان الاصح
تصور الاكراه في الزنا
لان الانتشار عند نحو
الامانة امر طبيعي لا اختيار
لنفس فيه ولولم يحصل
انتشار فلا حد قطعا كما اذا
كان المكره امرأة قبل
الاظهر جاريما بعد كذا
الأولى ايضا فيرد عليه ذلك
اه ويرد بان جريمانه
طريقة ضعيفة لم يرضها
وكان كذا الأولى لبيان
ان الاحسن فيما بعدها

كاختار أمان لا يستقر مله عليها كالأول الجدة فهو زان قطعا كما قاله الماوردي وغيره اه (قوله نحو أمه)
أي كقوله (لروال ملكه) قضيت أنه لم يزل ملكه بذلك كونه مكاتباً أو مجبوراً عليه واشتراما
في الزمة لا بعد موطنها وهو مقتضى قوله في التامخ اه ع (قوله فليست ملكه) أي ظن قصر حيث
ملوكه المحرم اه سم (قوله على أنه يتصور) أي وحيد فلا حد سم ورشدي (قوله فلا اعتراض) أي
لعدمها في كلامه اه سم (قوله من ظنها حليته) أي زوجته اه سم (قوله كلا) أي تمييز عن قوله أو
ملوكه بان كان ملكا جميعا وقوله لا بعضا يشمل من ملك بعضها وبعضها الآخر حر ويشمل المشتركة
بينه وبين غيره اه سم (قوله لا بعضا) معتمد اه ع عبارة المفتوح فرع لو طوى امرأة على ظن انها متهمة
المشركة فبانت اجنبية حد كارجحة في الروضة اه (قوله بان الأول) أي ملك البعض وقوله بخلاف الثاني
هو قوله كن علم التحريم الخ اه ع (قوله وليس هذا) أي بوطء من ظنها ملوكه غير المحرم بعضا (قوله ما يأتي
في نحو السرقة) أي لبال المشترك اه ع (قوله في ظنه الحل) أي حل من ملكه بعضها لا مطلقا اه سبصر
وفيه نظر بل الظاهر أي من ظن موطنه حليته أو ملوكه غير المحرم كلا (قول المتن ومكره) يعني أن من
الأكراه المسقط للحد لما اضطرت امرأة العلما مثلا فأصبح لإلّا أن تمكنه من نفسها فكتكته لدفع
الحل كما عن نفسها فلا حد عليها وإن لم يجر لها ذلك لانه كالأكره وهو لا يبيح ذلك وإنما يسقط عنها الحد
لشبهة اه ع وفي المتن مثله لا لافعله وإن لم يجر الخ (قوله لشبهة الاكراه) أي قوله قيل في المتن لا لافعله
ولولم يحصل إلى كذا (قوله ولان الاصح) الأول حذف لان (قوله قيل الاظهر جاريما) واقفه
المتن جاريما ثم تعبير المصنف بمرم عدم الخلاف في امتناع المزوج والمتدق ليس مراد ابل الخلاف الذي في
المحرر جاريما اه (قوله ايضا) أي مثل ما بعد كذا الثانية (قوله فيرد عليه) أي على المصنف ذلك أي
جر بان الخلاف فيه أي حيث يشعر حيث يعدم الجريان فكان ينبغي حذف كذا الثانية (قوله ويرد الخ)
ويمكن ان يجاب بان كذا الأولى إشارة إلى الخلاف وكذا الثانية إشارة إلى حذفه حيث خص التصريح
بما بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق اه سم (قوله وكان الخ) بشد التون وكان الأولى التام بدل الواو
(قوله لبيان أن الاحسن خروجه) فيه نظر ظاهر اه سم (قوله وفي الوسيط الخ) سبأني عن سم أنه
المعتمد (قوله لا يبيح) أي المكره بنقض الرام قول المتن وكذا كل جهة باح كذا أي فانه لا بعد بالوطء
بها ولا يباح عليها في الآخرة اه ع وش وقول ما يعاقب الخ أي اذا قلده التامع تقليدا صحيحا اخذ بما
قدمه باب النكاح عند قول النهاية أما الوطء في نكاح بلأولى ولا يشهد فلا حد فيه كما في الوالد رحمه
الله تعالى ما نصه قوله فلا حد الخ أي ويأثم وقوله كما في الوالد الخ أي لقول داود بصحته وان حرم
تخليده لعدم العلم بشرطه عنده اه (قوله الاصل) أي قوله فينبغي في النهاية (قوله واختر الوطء) أي قدر صغير

أنه لو ملك أمة ثم وطئها حد (قوله فليست ملكه حال الوطء) فلم قصر حيث حد ملوكه المحرم (قوله على أنه يتصور
ملكها) أي فلا حد (قوله فلا اعتراض) أي لعدمها في كلامه (قوله وكذا من ظنها حليته) أي
زوجته (قوله غير المحرم) خرج المحرم وجارته شره لا لارشاد وخرج بقوله ظن حل ما زاد وطء اجنبية
ظنها ملوكه غير المحرم أو المشتركة فيحد كإتيان الروضة اه وقوله كلا تمييز عن قوله أو ملوكه بان كان ملكا
جميعا وقوله لا بعضا يشمل من ملك بعضها وبعضها الآخر حر ويشمل المشتركة بينه وبين غيره (قوله
كن علم التحريم موطن الخ) في الروض وشرحه في باب السرقة وإن ادعى من شهد عليه أربعة زنا امرأة
الموطوءة وزوجته أو امتسقط عنه الحد لا احتمال صدقه اه وفي الباب بخلافه حيث قال في هذا الباب فرع
من قامت عليه بينة بالزنا بامارة قال هي زوجي أو أختي باعنيما الكلام يسقط عند الحد كن قطع يد انسان
وقال اذن لي في قطعها فانه يقاد اذالم يقر به بذلك اه (قوله قيل الاظهر جاريما بعد كذا الأولى ايضا)
فيرد عليه ذلك اه يرد بان الخ) يمكن ان يجاب بان كذا الأولى إشارة إلى الخلاف وكذا الثانية إشارة

(١٤) - شروا وابن قاسم - تاسع

خروجه بحال عن الشبهة لا بمحرم لئيمه وفي الوسيط ان الولد لا يلاحقه في التهمة
أنه يبعثه وهو الأوجه (وكذا كل جهة باح) الأصل أباحا فاضن أباح قال أوزا بالياء أكيدا أو اضمر الوطء أي أباحه بسببها (عالم)

يبتد بخلافه الشبهة باحتوائه لإنه قد اختلف (كنكاح بلاشهود على الصحيح) كذهب مالك ومضى عنه كذا قالوا المعروف من مذهبه انه لا بد منهم من الشهيرة حالة الدخول فينبغي اذا امتناعا ان يجب الحد ثم رأت القاضى صرح به وعله بالتفاء شبهة اختلاف العلماء والحق به ما اذا وجد الاعلان وقد التوى وبعضهم (٦٠) اعترضه بان الذى فى الروضة فى العلم ان لا يحدون اننى التوى والشهود ويرد وجوب

الوطء (قوله) يبتد بخلافه (الخ) والضابط فى الشبهة قوة المدر كاصرح به الرويان وغيره لاعين الخلاف كما ذكره الشيخان اعني (قوله) انه لا بد (الخ) عبارة النهائية اعتبارهم فى صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد (قوله) والحق به (أى) بنكاح اتنى فيه الشهود والاعلان وجوب الحد (قوله) اعترضه (أى) المتن (قوله) بان الذى (الخ) اعتمده النهائية عبارة بلاولى وشهودا نقل عن داود وصرح به المصنف فى شرح مسلم وأقرب ذلك الذى الدرهم انه تعالى اهو عبارة شيخنا كالو نكح امرأة بلاولى ولاشهود فان ذلك يقول بطله داود ولا يجوز تقليده الا للضرورة لكن اذا وطئ امرأة بهذه الطريق لم يعد الصبى اه وعبارة المتن ويجب فى الوطء نكاح بلاولى ولاشهود قال القاضى الا فى التوبة فلا بد فيها خلاف مالك فيه اه ولعل صوابه بخلاف داود عبارة الجبيرى وكذا بلاولى ولاشهود هو مذهب داود وماذا فى التيب خلافا للشارح يعنى شيخ الاسلام حلي ولسان طراز (قوله) على ان الوافيه بمعنى (الخ) ما المانع من بقائها بمعناها ويكون ما فيها اشارة الى مراعاة خلاف داود القائل بصحته بلاولى ولاشهود بناء على الاعتداد بخلافه كما قاله السبكي وان نقل عن باب اللباس من شرحه لم خلافه وقد اتى شيخنا الشهاب الرملى بدم الحد مراعاة لنحو خلاف داود والشارح ما شغل وجوب الحد كما ترى اهم (قوله) حكم اتفاهما (الخ) أى حكم خلو النكاح عن الولي من عدم وجوب الحد وقوله حكم اتفاهما عن الشهود داوى الولي جميعا من وجوبه (قوله) أو بلاولى (قوله) أو ما قبله وما قبله فى المتن والنهاية الا قوله ولو لم يغير مظهر (قوله) أو بلاولى (قوله) أو ما قبله فى المتن معطوفان على بلاشهود (قوله) بخلافه بلاولى ولاشهود) مرما فيه من الخلاف اومع اتفاهما أحدهما (الخ) عبارة المتفق على الخلاف فى النكاح المذكور كما قاله الماوردى ان يافره (قوله) حكم حكم شافعى يطلعا بعد قطعها او حتى او مالك يصححه بعد قطعها (قوله) أو ما قبله (الخ) أى بالحد المذكور (قوله) ولا فى غيره (أى) غير اباحتها لواجبة لى قوله فهاهنا المذهب فى النهاية وكذلك فى المتن الا قوله ولا يجوز قتلا (قوله) فى بعض كتب المصنف) عبارة المتفق فى نكح الوسيط (قوله) لانه (أى) وطء الميتة (قول المتن ولا بيمية) لكنه يعز فيها نهاية معنى أى الميتة والبيمة ولو فى أول مرة عرض (قوله) ولا يجوز قتلا) يعنى بغير الذبح الشرعى أخذ ما بعد (قوله) مشكل) كان يمكنهم الجواب بعمل الأمر فى حال النكاح وقتها على ذبحها اه سم عبارة المتفق فى النسائي عن ابن عباس ليس على الذى يأتى البيمة حد مثل هذا لا يقوله الا من توقيف اه (قول المتن فى مستجرة) أى وقولها اه معنى وقوله لانه الى قوله فهاهنا ما ورد فى النهاية والمتن (قوله) لعدم الاعتداد (الخ) على اتفاه الشبهة (قوله) لانه (أى) الاستحجار اه عرض (قوله) نفيه الاجماع على (الخ) مما يمنع هذه النافاة ان الاكراه شبهة دافعة للحد مع انه لا يثبت به النسب كما تقدم عن

حمل ما فيها على أن الوافيه بمعنى او يدل عليه انما فرغ عليه ذكر حكم اتفاه عن الولي فقط ولم يذكر حكم اتفاه عن الشهود للعلم به من تعليله بالخلاف فى امته او بلاولى كذهب فى حنفية ومضى الله عنه اومع اتفاه وهو نكاح المتعة ولو لم يغير مظهر كذهب ابن عباس رضى الله عنهما وما قبل من رجوعه عنهم ثبت بخلافه بلاولى وشهود اومع اتفاه أحدهما لكن حكم باطله أو بالضرورة بينهما من يراد وقع الوطء بعد علم الراطى به إذ لا شبهة حيث لا يبتد بخلاف الشيعة فى اباحة ما فوق الرابع ولا فى غيره كما فى المجموع (ولا بوطء ميتة) ولو اجنبية خلافا لما وقع فى بعض كتب المصنف فى الاصح (لانه مما يضر الطبع عنه فلا يحتاج للرجوع عنه فهو غير مشتبى طبعا) ولا شبهة فى الاطراف (لا تاخير مشبهة كذلك ولا يجوز قتلا ولا يجب ذبح المأكولة فان ذبحت كلف هذا هو المذهب خلافا لما روى فيه لكن فى حديث صحيح من أقي بهيمة فاقتره واقتلوا معه والجواب عنه مشكل إذ لا يأتى إلا بالنسوخ

نحتاج دليل آخر (ومعنى مستجرة) لانه ناهى عن شبهة لعدم الاعتداد بالمقد الا بطل بوجه وقول أى حنفية الوسيط أنه شبهة نفيه الاجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدر كهم براع خلافا بخلافه فى نكاح بلاولى وهذا ما اورد شارح

عليه هو لا يتم الا لو قال انه شبهة في اباحة الوطء هو لم يقل بذلك بل بانه شبهة في درء الحد فلا (١٠٧) يرد عليه ما ذكره وإنما الذي يرد عليه

إجماعهم على انهم اشترى
حرة فوطئها او خمر اشترى
حد ولم تعتبر صورة القصد
الفاسد نعم الذي يصرح
بقول الامام الشافعي في
حتى شرب النبيذ أحده
وابل شهادة انه لو رفع
لشافعي حتى فله حده
خلافا للرجائي لانه اذا
حد بما يعتقد باحته فاولى
ما يعتقد تحريمه (ومبيحة)
لان الاباحة هنا لغو
(ومحرم) ولو بمصاهرة
ومحرمه تتوثن او لنحو
بينونة كبري ولو في عدته
أو لعلنا أوردته (وان كان)
قد تزوجها) خلافا لابي
حنفية ايضا لانه لا عبرة
بالمقدد الفاسد نظير ما مر في
الاجارة فيأتي فيه حد
الشافعي للعنني به وفي غير
صحح قتل فاعطه واخذ ماله
وبه قال الامام احمد وصح
اما مجوسية تزوجها فلا يحد
بوطئها للاختلاف في حل
نكاحها (وشرطه) التزام
الاحكام فلا يحد حربي
ومسلمان بخلاف المرتد
لا تزومه لها حكم

الوسيط وهو المتعمد كما قاله شيخنا الشهاب الرمل اه سم (قوله عليه) أي على أي حنفية قوله نعم إلى قوله
وفي خبر صحيح في النهاية لا لقوله لانه إذا حدى إلى المتن (قوله فله) أي الوطء بالاستتجار اه عرش (قوله)
حده) أي حد الشافعي ذلك الحنفى (قوله إذا حدى) أي الحنفى (قول المتن ومبيحة) ولا مهر لها وان كانت أمة
سُم على المنيع اه عرش عبارة للمنفى وتحدى أي اضافى للمستئين اه أي في وطء المستاجر هو المبيحة (قوله)
ولو بمصاهرة إلى قوله اما مجوسية في المتن لا لقوله نظير ما مر إلى وفي خبر صحيح (قوله ولو بمصاهرة) ويحذف
وطء ما حث نكاحها على اختيار وطء من ارتبها وفي وطء مسئلة نكحها وهو كافر ووطئها وهو طء في وطء
معتدة لغيره ولو زنى مكف بمجنون أو نائمة أو مراهقة حد ولو مكنت مكففة مجنوناً أو مراهقة أو استدخلت
ذكر نائم حدث ولا تخدخلة حبل لم يقر بالزنا أو ولدت ولم يقر به لان الحد إنما يجب بينة أو إقرار كاساني
ان شاء الله تعالى اه معنى (قوله لانه لا عبرة) عبارة للمنفى لانه وطء صادق فلا ليس فيه شبهة وهو مقطوع
بشعره فيقتل به الحد اه وعبارة الشدي قوله لانه لا عبرة قاله إذا كان فساد لعلمه قابلية الحبل كاهنا
والأنهر غير مسلم (قوله وفي خبر صحيح) يمكن حمله على ان من اعتقد الحبل لا عبرة اه سم (قوله فاعله) أي
وطء المحرم اه (قول المتن وشرطه) أي إيجاب حد الزنا رجما كان أو جلداً في الفاعل أو المفعول به اه
معنى والاولى إيجاب الزنا بالحد رجما (قوله التزام الاحكام) إلى قول المتن لا السكران في المتن وإلى
قوله على ما في في النهاية لا لقوله نعم إلى المتن (قول المتن التكليف) ولو لو أوجصى أو مجنون أو مكره فزال
الصبا أو الجنون أو الاكر اه حال الايلاج واستدام فلا حد لان استدامة الوطء ليست وظلم اراهم (قوله)
غير مكلف) أي صبي ومجنون ولكن يؤدبوا لهما ما يوجبهما اه معنى (قوله وان كان غير مكلف) أي
أي وان قلنا بالاصح من عدم تكليفه اه عرش (قوله فلا استثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه
المها في شرطه وحادث الزاني اه سم (قوله فلا يحد جاهله الخ) أي من جهل تحريم الزنا تقرب عهده
بالاسلام أو بعده عن المسادين لكن بما قبل منه يمينه كاهو قضية كلام الشيعين في الدعاوى فان نفا بينهم
وادعى الجهل لم يقبل منه اه معنى عبارة عرش أي حيث قرب عهده بالاسلام أو نقاب بعيدا عن العلماء
(فزع) في العباب ولو قالت امرأة بلغنى وفا تزوجى فاعتدت تزوجت فلا حد عليها انتهى أي وان لم تقم
قرينة على ذلك اه (قوله أو بمقد الخ) عبارة للمنفى والنهاية والروض مع شرحه ولو ادعى الجهل بتحريم
الموطوء بنسب لم يصدق بعد الجهل بذلك قال الأذرى الان جهل مع ذلك النسب ولم يظهر لنا كذبه
والظاهر تصديقه أو بشرعها رضاء فقولنا أظهرهما كآلة الأذرى تصديقه إن كان من يخفى عليه ذلك
أو بتحريمها بكونها مروجية أو معتدة وامكن جبهه بذلك صدق يمينه وحدثى دونه ان علمت تحريم ذلك
اه (قوله وسم) أي في النكاح اه كرى وكذا مرنا في شرح وكذا علموا كته المحرم (قوله ويصدق جاهل نحو
نسب) أي بعد ان تزوجها ووطئها نهاية وأسنى (قوله وتحريم مروجية الخ) أي ويصدق مدعى الجهل
بشعرها بكونها مروجية أو معتدة نهاية وأسنى (قوله ان امكن جهله الخ) راجع لقوله ويصدق الخ (قول
المتن وحد الحصن الخ) أو الاحصان لغة المنع وشرعا بمعنى الاسلام والبلوغ والعقل والحري والعفة والتزويج

وهو المتعمد كما قاله شيخنا الشهاب الرمل (قوله وفي خبر صحيح الخ) يمكن حمله على من اعتقد الحبل اذ نه (قوله)
فلا يحد غير مكلف) ولو أوجصى أو مجنون أو مكره فزال الصبا أو الجنون أو الاكر اه حال الايلاج واستدام
فلا حد لان استدامة الوطء ليست وظلم اراهم (قوله فلا استثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه
المها في شرطه وكانت الزاني (قوله أو يعقد كتحاح نحو محرم رضاء ان عذر الخ) قال في الروض وشرحه
ومن ادعى الجهل بتحريمها بنسب كاخته بعد ان تزوجها ووطئها لم يصدق بعد الجهل بذلك نعم ان جهل مع
ذلك النسب ولم يقين لنا كذبه فالظاهر تصديقه كآلة الأذرى أو بتحريمها رضاء فقولنا قال الأذرى
أظهرهما تصديقه ان كان من يخفى عليه ذلك أو بتحريمها لكونها مروجية أو معتدة وامكن جبهه بذلك

منقطع (وعلم تحريمه) فلا يحد جاهله أصلاً أو يعقد كتحاح نحو محرم رضاء ان عذر لعده عن المسلمين لا يحرم نسب إذ لا يجبهه احد ومر
حد من علم تحريمه وجهل وجوب الحد فيه ويصدق جاهل نحو نسب وتحريم مروجية أو معتدة ان امكن جبهه بذلك (وحد الحصن)

الرجل والمرأة الزم (حق) بموت أجماعاً لأنه صلى الله عليه وسلم رجم معاً أو الفاعدة ولا يحد مع الزم عند جماهير العلماء (وهو مكلف) وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستدام قبل لا يحق الاشتراط التكليف في الأحسان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الجدود إن لا معنى هو إن حذفه ومن اشتراطه لوجوب الحد لا لتسببه عصافين بتكريره أنه شرطه فمما يلحق بالمكلف هنا أيضاً السكران (حر) كله فن فيه رقيق يحسن لنفسه ثم إن عتق بعد التنيب فاستدام كان عصافاً لا الوجه بخلاف ما لو زرع عتق (ولو) هو (ذي) لأنه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين (١٠٨) رواء الشيخان زادوا ودوناً قد أحسنوا فأنشروا لخدماء من نحو الحرق لا يحد

وهو المكلف الحر في نكاح صحيح وهو المراد هنا مفتي ونهاية (قوله الرجل) إلى قول المتن وهو مكلف في
المتن (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لا يوافق قول المصنف في حقيقته على أنه ساقط وكما يعتبر
ذلك في احسان الواطء يعتبر في احسان الواطء مرة وشيدي اقول ويمكن ان يجاب بان قول المصنف
وهو مكلف الخ استخدام (قول المتن هو) اي المحسن الذي يرجع عن عشي ومفتي (قوله وان طرأ تكليفه
الخ) تعميم لما يحصل به الاحسان الذي يرتب عليه انه اذا زنى بعده ورجع عشي (قوله وان طرأ تكليفه
اتناء الواطء) اي وطئ زوجته وكان المناسب ذكر هذه الغاية عقب قول المصنف الآتي والاصح اشتراط
التنقيب حال رجوعه بتكليفه وشيدي (قوله اتناء الواطء فاستدامه) نعم ولو الخ طائنا انه غير بالغ فيان
كونه بالغاً وجب الحد في اصح الوجهين نهاية سم وقوله وجب الحد اي الرجوع اذا زنى بعد قوله قبل الخ
واقفه المتن (قوله ويلحق) إلى قوله هل ما أتى به في المتن الا قوله نعم إلى المتن (قوله فمن فبر الخ) اي ولو
مكاتباً ومبعضاً ومستولدة اعمق (قول المتن ولو ذمي) اي او مرتداً بمعنى (قوله لحده) اي الذي وكذا
ضمير قوله لا لاحصائه المحطوف عليه (قول المتن غيب حشفته) اي ولو مع خرقه خلافاً لما في الطلب واغيبها
غيره وهو نائم اي معنى (قوله ولو لم نحو حيض) إلى قوله هو اول في النهاية الا قوله ولو مع الاكراه الى
فلا احسان وإلى قوله لا لأن يؤل في المتن الا قوله بالتوفي الى استحبابا (قوله ولو لم نحو حيض الخ) اي
وقاس وحووم واهرام اي معنى (قوله اجتنابا خبرا وان الضمير للذة عبارة المتن ان يتبع من الحرام اه
قوله واسترقاها) اي مطلق اللذة اه وشيدي (قوله لم تلامذاته) يتردد النظر فيما لو اختلف اعتقاد
الزوجين وكان قاسدا في اعتقاد احدهما قسط قبل يحصل التحصيل بالنسبة لمقتضى الصحة الظاهر نعم واقفه اعلم
اه سيدعمر (قوله وكما يعتبر ذلك) اي ما ذكر من الشروط عبارة في المتن وهذا الشرط كما تقتضي في الواطء
تعتبر ايضا في الواطء مرة (قوله خلافاً لنظريه) عبارة في المتن وان قال ان الرقعة في نظر اه (قوله وطلء
في سكاخ الخ) اي حمى زنى وهو كامل اعمقني (قوله مع تنبيب الخ) اي مع ادخال المرأة حشفة الرجل فيها وهو
نائم وادخاله فيها وهي نائمة اعمقني (قوله لان التكليف موجود حيث بالقوة الخ) اعلم ان وجود التكليف
بالقوة حاصله التجوز في الوصف به كان الحكم به حال النوم بالاستصحاب حاصله التجوز في الوصف به
اجتناباً عن اولويه ما ذكره يحتاج الى بيان اه سم (قوله وقضية المتن) الى قوله ولظهور هذا في النهاية
(قوله اشتراط ذلك) اي ما ذكر من الحر بقوله التكليف (قوله قال ان الرقعة الخ) معتمداه عشي (قوله
فلم) الى المتن في المتن (قوله متعلق بالكامل) في المتن حيث تدان الذي صار كاملاً في الاحسان بسبب ناقص
كأذا وطئ المرء المكلف امرأة وصاية او مجنونة نكاح صحيح ثبت الاحسان له دونها وكذلك العكس اه

کردی

نكاح صحيح لان شرطه الاصابة باكل الجهات و هو النكاح الصحيح فاشترط حصولها من كامل

أيضاً ولا بد على اشتراط التكليف حصول الإحسان مع تقيدها حال النوم لأن التكليف موجود حيثخذ بالقوة وإن كان النائم غير مكلف بالفعل لرجوعه إليه بآدنى تنبيه وهو أولى من جواب الزكشي بأنه مكلف استصحاباً لحاله قبل النوم إلا أن يقول بما ذكره من وقضية الفن اشتراط ذلك حال التغيب لا الزنا فلا حرج في ذلك مما حارب وارق ثم زنى رجم والذي صرح به القاضي وغيره أنه لا رجم قال الزار مقصوداً من ذلك أن يقال المحض الذي رجم من وطئ في نكاح صحيح وهو حر مكلف حالة الزنا وطئاً من وطئ وطئاً ناقصاً لا مكلاً لا رجم به لا بد من كمال في المال والنية أن تغلبه اغترس كجنيته وهو (أي أن الكمال الرائي ناقص) مع أن الكمال لا مالاً ولا نية

كما افاده كلامه اذ لو تعلق به لاقضى ان الكامل الحر المكلف اذا زنى بانقص محض وان لم يوجد فيه التنيب السابق وهو باطل بنص كلامه فحين
تعلق بما ذكره ولم يصب من اعتراضه وان كثروا ولا من غير الزاني بالاني على أنه غلط. بأن المعروف يني على أهله لا جهم ولا ظهور هذا من كلامه
كأنه لم يصب لتقدم بانقص اثر متعلقه (محسن) لا نصح مكلفه وطى في نكاح صحيح (١٠٩) فلم يؤثر نقص الموطوءة كمكسبه

لوجود المقصود وهو
التنيب حال كمال المحكوم
عليه بالاخصان منها
(و) حد المكلف ومثله
السكران (البكر) وهو غير
المحصن السابق (الحر)
الذكر والمرأة (ما تعلق به)
للاية سمي بذلك لوصوله
إلى الجلد (وتقريب عام)
أي سنة عناية وآثره لانها
قد تطلق على الجلب وذلك
لغير مسلم به وعطف بالواو
لأفادته لا ترتيب بينهما
وان كان تقديم الجلد أولى
فيعد بتقديم التنيب
وتأخر الجلب وان نازع فيه
الاذعي وصبر بالتقريب
لأفادته لا بد من تقريب
الحاكم فلو قرب نفسه لم
يكف إذ لا تسكيل فيه
وابتداء العام من ابتداء
السفر ويصدق في أنه مضى
عليه عام حيث لا يثبت بحلف
ندا انهم لبناء حتى الله
تعالى على المسامحة وتقرب
معتدة وأخذ منه تقرب
المدين ومستاجر العين وفي
الاخير نظر ويفرق بان
مظم الحق فيها قد تعالى
وفيه الحق متضمن

كردى (قوله) كما افاده أي عدم تعلقه بالزاني (قوله) لاقضى أن الكامل (الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعل
اعتبار وجود ما ذكره مما تقدم فيجوز ان يكون المعنى ان الزاني بانقص محض بمعنى ان زناه بانقص
لا يخرج عن حكم الاخصان الذي ثبت فيحدون ان كان المرفى به ناقصا فلا يشترط في تأثير احصائه كمال المرفى
به فليتامل بالمقتضى ذلك على المعترضين اه سم (قوله) ولم يصب من اعتراضه (الخ) عبارة للمنفى تقيده عبارة
المصنف لا يفهم المراد منها لان قوله بانقص لا يخلو اما ان يتعلق بالزاني او بالكامل فان علقه بالاول فسد
المعنى إذ يقتضى الخو ان علقه بالثاني يصير قوله الزاني ضامنا لقوله وان الكامل بانقص محض لكان انحصر
وأقرب إلى المراد من الشراح من أجاب بأن قوله بانقص متعلق بمحذوف تقديره وان الكامل الزاني إذا
كان كاله بانقص محض اه (قوله) بالاني أي النكاح اه معنى (قوله) بان المعروف يني على أهله (الخ)
كما قاله الجوهري وغيره اه معنى (قوله) وحد المكلف (الخ) إلى قول المتن وإذا عين الامام في النهاية إلا قوله
وفي الاخير إلى ما يقرب من قوله اقتداء بالخلفاء الراشدين (قوله) السكران أي المتسدى اه نهاية (قوله)
المتن ما تعلق به (قوله) ولا مفر فخره فان لم يزل الامم يصير الا ان كان خمسين لم يصير وان كان دون ذلك
ضرر على بن الحسين حد الرقيق اه معنى (قوله) وآثره أي التمييز بالعام لانها في السنة (قوله) وهذا الخبر
المسلم إلى قوله وابتداء العام في المعنى (قوله) وتأخر الجلد لعل الاولى وتأخير الجلد (قوله) فلو قرب (الخ)
بتشديد الراد عبارة الروض ولا يعتد بتقريبه نفسه اه وعبارة المعنى حتى لو اراد الامام تقريبه فخرج
بنفسه وغاب سنة محمدا لم يكف اه (قوله) من ابتداء الفري هو قال لا سني وخلاف الظاهر المعنى عبارة عن ابتداء
العام من حصوله في بلد التنيب في احد وجهين اجاب به القاضي ابو الطيب والوجه الثاني من خروجه
من بلد الزنا اه (قوله) ويصدق إلى قوله انهم في المعنى (قوله) ويحلف ندبا قال الماوردي ويبنى
للإمام ان يثبت في يومه ان اول زمان التنيب اه معنى (قوله) ومستاجر العين (الخ) عبارة النهاية اما
مستاجر العين فالوجه عدم تقريبه ان تضر عمله الخ قال ع ش قوله قال لا وجه عدم تقريبه أي إلى انتهاء مدة
الاجارة اه (قوله) وفي الاخير أي مستاجر العين (قوله) ويفرق أي بين الاخير والمعتدة (قوله) فيها
أي المدة (قوله) في أي الاخير (قوله) ويؤدبه أي الفرق (قوله) لا يمدى عليه أي لا يحضره للدعوى
عليه اه كرى (قوله) انه لا يربط ظاهره وان وقتت الاجارة يمد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم صحته
لوجوب تقريبه قبل عقد الاجارة اه ع ش (قوله) ما يراد الامام أي لو ن طال بحيث زيد الذمahir الا ياب
على سقوطه لحرمة دخوله ومثله الخروج حيث كان واقفا في نوعه اه ع ش (قوله) ذلك الاولى اسقاطه كما
في النهاية او زيادة الو او معه (قوله) اقتداء بالخلفاء (الخ) عبارة المعنى لان عمر غرب إلى الشام وعثمان إلى مصر
وعليا إلى البصرة وليكن تقريبه إلى بلد معين فلا يرسله الامام او رساله (قوله) المتن وإذا عين الامام (الخ) أي
ويجب ذهابه إليه فور الاستئلال امر الامام ويشترط له التأخير لثبته ما يحتاج إليه الامة التي يستصحب القسرى
اه ع ش (قوله) لا تعقد يكون (الخ) قوله لو من ثم وجب في النهاية لا قوله على المتعمد له الاستصحاب امه (قوله)

التكليف بالنحو حاصلة التجوز في الوصف به كما ان الحكم به حال النوم حاصل بالاستصحاب وحاصله التجوز
في الوصف به اضافة دعوى اولوية بما ذكره يحتاج إلى بيانها (قوله) وإن لم يوجد فيه التنيب (الخ) اقتضاء
ذلك ممنوع لعل اعتبار وجود ما ذكره مما تقدم فيجوز ان يكون المعنى ان الزاني بانقص محض بمعنى ان زناه
بالناقص لا يخرج عن حكم الاخصان الذي ثبت فيحدون ان كان المرفى به ناقصا فلا يشترط في تأثير احصائه

لأدعي ويؤدنه القاضي لا يمدى عليه ثم رأيت شيئا رجع أنه لا يربط بان تضر عمله في الغربة كالأحسين لضره ان تضر عمله في الحبس
ويوجه تقرب المدين وإن كان الدين حالا بانه ان كان له مال قضى منه والام قد أقامته عند الدائن فلم يمتحنه توجه التنيب إليه وانما يجوز
التقريب (إلى مسافة القصير) من محل زناه (فأفوقها) بما يراد الام بشرط من الطريق والمقصود على الوجة وان لا يكون باليد طاعرن
لحرمة دخوله ذلك اقتداء بالخلفاء الراشدين ولان ما دونها في حكم الحضرة (وإذا عين الامام جهة فليس له طلب غيرها في الاصح)

لانه قد يكون له غرض فيه فلا يحصل الزجر المقصود ويلزم بالاقامة فيها غرب اليه حتى يكون كالجس له على المتمدن تنافس في الروضة
وجمع شيخنا بما يلزم عليه انتفاء قاعدة (١١٠) التفرير لإذ يجوز انتقاله لغير بلده ودون مرتلتين منها بجعله كالمتنزه في الارض وهو

له أي المغرب اه معنى (قوله فيه) أي في التفرير (قوله ويلزم) ببناء المفعول من الازام (قوله بالاقامة فيها
غرب الخ) أي كاقامة اه اه عش (قوله على المتمدن) وقا للنهاية وخلافا للفتي والاسنى كما يأتي آنفا
(قوله وجمع شيخنا الخ) واقفه المعنى عبارة واللفظ للثاني تنبيه لغرب على الاول إلى بلدين قبل
يتم من الانتقال إلى بلد آخر وجهان أحدهما كافي أصل الروضة لا يمنع لانه مثل المنع من الانتقال لم يدل
عليه دليل وما صححه الروافى من انه يلزمه ان يقيم ببلد القربة ليكون كالجس له فلا يمكن من الضرب في
الارض لانه كالنزهة يعمل ان المراد ببلد القربة غير بلده لان ما عداه بلاد غربة وبقوله فلا يمكن من
الضرب في الارض لانه لا يمكن من ذلك في جميع جوارها بل في غير جوارها بلده فقط على ما عرف (قوله ودون
مرتلتين) عطلف على بلده منها أي بلده هذه العبارة ليست في كلام شيخه كما مر آنفا (قوله كالنزهة) هو الذي
يسير في الارض للتفرج كرى (قوله واخذ) إلى قوله بان له استصحاب امة عبارة التباين قوله له استصحاب امة
الخ أي وإن لم يخف الزام عش (قوله له استصحاب) إلى قوله لموقفتين في المعنى (قوله دون اهله الخ) لكن لو
خرجوا معه لم يخفوا عني وروى (قوله دون اهله) أي زوجته وعلمه ما لم يخف الزام عش (قوله من
حل مال زانه) أي يتجر فيه اه معنى (قوله خلافا للبارودي والروافى) واقفها الاسنى ومعنى (قوله
ولا يقيد) إلى قوله المتن منع في المعنى (قوله ولا يقيد) أي في الموضع الذي غرب اليه كالا لانه لا يقيد بالمرافة
والتوكيل ثلاث يرجع اه معنى (قوله من يرجعه) أي إلى بلده عش (قوله ولم تقذفه) أي في منعه من
الرجوع (قوله مثلا) هل يدخل فيه المال كالفلان ثم رايت قال عش تندقل النهاية كالشارح في
آخر فصل التزوير وأتى ابن عبد السلام بادامة حبس من يكثر الجناية على الناس ولم ينفع فيه
التزوير حتى يموت ما قصه قوله من يكثر الجناية على الناس أي بسبب او اخذته أو هو صريح في الدخول
(قوله واخذ) إلى قوله لو اذار جمع عبارة المعنى وكذا ان خيف من تعرضه للنساء أو فسادها فانه يجب كآله
الموردى اه (قوله من) أي من قولهم او من تعرضه الخ (قوله حبس) أي وجوبه وورق من بيت المال
لأنه لا يمكن له مال ولا من يسافر المسلمين اه عش (قوله واذا رجع) أي إلى المحل الذي غرب منه بالفعل اه
عش (قوله لما يراه الامام) أي ولا يمتنع للتفرير البلد الذي غرب اليه والاسنى ومعنى سلطان (قوله
ومن ثم) يعني من اجل ان القصد الايحاش (قوله مسافة القصر) أي قافوقها اه معنى (قوله الاصل)
إلى التنبيه في النهاية لا لاقوله خلافا لان الرقة وغيره وقوله على المتمدن خلافا للفتي (قوله او إلى دون
المسافة الخ) مقبوه انه لو عاد إلى قدر المسافة منه لم يمنع وهو لا يوافق رده الجميع الذي نقله فيه تقدم عن شيخه
ولما يوافق ذلك الجميع فليتأمل اه سم (قوله من) أي من أحدهما (قوله وقياس مامر) أي قيل
قول المتن ويفر بغير (قوله ثم رأيت ذلك مصرحا) عبارة النهاية كما هو ظاهر اه (قوله أما غرب)
إلى قوله وفارق في المعنى (قوله فيميل) أي وجوبه اه عش (قوله تفرير ما سفر زنى الخ) لعل المعبرة
في هذا المسافر بعده عن محل زناه كونه لانه مقصده ايضا عدم وقته وقب لإلا يمتنع الايحاش إلا بالبعد
عن مقصده ايضا (قوله على المتمدن) وقا للفتي (قوله بان هذا) أي الزانى في سفره وقوله وذلك أي
الغريب الذي لم يوطن (قوله تعين امهاله الخ) أي مدة جرت المادة يحصل الالف فيها اه عش (قوله

مناف للمقصود من تفريره
واخذ من قولهم كالجس
ان له منعه من نحو استباح
بالجلبه وشم الرياحين وفي
عومه نظر لتعريضهم بان
له استصحاب امة يتسرى بها
دون اهله وعشيرته وقضية
كلامها انه لا يمكن من
حمل مال زانه على ثقته
وهو متجه خلافا للبارودي
والروافى ولا يقيد الان
خيف من رجوعه ولم تعد
فيه المراقبة او من تعرضه
لافساده للنساء مثلا واخذ
منه بعض المتأخرين ان كل
من تعرض لافساد النساء
او الفلان او لم يزوجها إلا
بحسبه حسب قائله وهي مسألة
تفيسقوا ذارح قبل المدة
اعيدلاراه الامام واستأنفها
إذ لا يتم التكيل إلا بوجوالة
مدة التفرير (ويغرب
غريب) له وطن (من بلد
الز نال غير بلده) أي وطنه
ولو حلة بنوى إذ لا يتم
الايحاش إلا بذلك ومن ثم
وجب بعد ما غرب اليه عن
وطنه مسافة القصر (فان
عاد) المغرب (إلى بلده)
الاصل أو الذي غرب منه أو
إلى دون المسافة منه (منع
في الاصح) معا ملة لا يتقضى
قصده وقياس ما مر انه
يسافر امة ثم رايت
ذلك مصرحاً به أمغرب

لا وطن له كآثر من هاجر لدارنا عقب وصولها فيه هل حتى يوطن عجمي بغير منة فارق خلافا لان الرقة وغيره
نعم يب مسافر زنى لغيره مقصده وإن فاته الحج مثلا على المتمدن خلافا للفتي لان القصد تنكحه وإيحاشه ولا يتم إلا بذلك بان هذا الوطن
فلا يماضى ساحل بيده من ذلك ولا وطنه فالتا الاما ١١١٥ . فانه والله أعلم بغير بلده الايحاش احوال انه قد

لا يترط بل يفيدى إلى سقوط الحد بعيد جدا فلا يلتفت إليه كاحتمال الموت ونحو مولودى في اغرب له غرب لغزير البعيد عن وطنه وعمل
زناه ودخل فيه بقية الاول (ولا تقرب امرأه قوحدها في الاصح بل مع زوج او حرم) ولوسفة (١١١) فثبت عندنا من الطريق والمقصود

بل او واحدة ثقة او
ممسوح كذلك اوعدها
الثقة ان كانت هي ثقة
ايضا بان حسنت توبتها
لما مر في الحج ان السفر
الواجب يكفي فيه ذلك
وذلك لحمة سفرها وحدها
كأمرهم بتفصيله ووجوب
السفر عليها ليلحقها بالمسافرة
للهمزة حتى يلزمها السفر
ولو وحدها وبقرى بان
ذلك تخفى على نفسها ويضعها
لواقامت وهذه ليست
كذلك فانظر من يجوز لها
السفر معه ولا يلزم نحو
الحرم السفر معها الا رضاه
(ولو باجرة) طلبها منها
فتزنها كاجرة الجلاد
فان عسرت ففي بيت المال
فان تميز اخر التغريب
حتى توسر كامن الطريق
ومثلها في ذلك كله امر دحسن

ولو زنى إلى قوله او ممسوح إلى المعنى الاول البعيد عن وطنه وعمله عن زناه وقوله والمقصود (قوله غرب لغزير)
ظاهره وإن لم يكن طول ما غرب ليمر مظاهر اذ يكتفى بالنظر الاول لحصول الايحاش وهو في كل تغريب
لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في انه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر
خلافا لما تومر اذ لا يحاش جنته اه سم (قوله ودخل فيه) أي التغريب الثاني إلى في مدته (قول المتن بل
مع زوج) أي بان كانت امة او حرة وكان الزنا قبل الدخول او طرا التزويج بعد الزنا فلا يقال ان من
لما زوج محسنة وشيدى (قول المتن بل مع زوج) وان سافر معها ولو باجرة استمرت التفقود وغيرها ولو
لم تمتنع بان المدة المذكورة اه ع (قوله لما مر في الحج الخ) تقدم هناك جواز سفرها وحدها مع الامن
للحج الواجب وقياسه جواز تغريبها وحدها مع الامن فليراجع اه سم اقول قد تمتنع ذلك القياس
التعليل الا في عن المعنى (قوله ذلك) أي من ذكر من واحدة فتفو ما عطف عليها (قوله وذلك) أي اشتراط
نحو حرم معها (قوله لحمة سفرها) لخبر ان سافر المرأة الا معها زوج او حرم وفي الصحيحين لا يصلح
لامرأة تومر من بقائه اليوم الاخر ان تسافر مسيرة يوم الا مع ذي رحم عرم ولان المقصد تادييها والزانية
اذا خرجت وحدها متكت جلباب الحياء اه معنى (قوله هم) أي في الحج (قوله حتى يلزمها السفر) لكن قياس
جواز سفرها وحدها لغرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابنا إلى ذلك اه سم قد مر ما في
القياس المذكور (قوله ولا يلزم الخ) يعني عنه قوله الا في فان امتنع حتى بالاجرة الخ (قوله الا برضاه) لعله
منقطع اه سم (اقول) ولا يندفع به الاشكال (قوله فتزنها الخ) أي بشرط ان تكون اجرة المثل عادة
اه ع (قوله كاجرة الجلاد) أي حيث يلزم من سبهم المصالح (قوله فان تميز) أي حصولها من بيت
المال ثم من ميسائر المسلمين (قوله ومثلها) أي المرأة (قوله في ذلك كله) ومنه ما مر في نفقة من تخرج
هي معه اه ع (قوله امر دحسن) يخاف عليه الفتنة اه معنى (قوله فلا يغرب الخ) كذا في المعنى
(قوله الامع عرم الخ) يحتمل جواز تغريبه مع امرأتين فتنين يامن معها لالام مع جواز الخلوه مر
اه سم (قوله مع عرم اوسيد) أي او نحوهما اه رشيدى (قوله اطلقوا) إلى قوله ولطف المعنى الاول
فاطلق بعضهم إلى مؤنة تغريبه (قوله والا) أي وإن تميز حصولها من بيت المال (قوله ولعله) أي
ذلك الشارح لحظ الفرق أي بين الحر والرقيق (قوله بان ذلك) أي مؤن السفر (قوله ففصل فيه كما
تقرر) المراد به ما يستفاد من صدر التنبيه مع قوله والمصر قاله سم وقال الكردى انه اشارة إلى قوله فان
عسرت ففي بيت المال اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله فرقه) أي فرق ذلك الشاح (قوله فزمت)

زناه كونه لاعتداده ايضا (قوله غرب لغزير) ظاهره وإن لم يكن طول ما غرب له وهو ظاهر اذ يكتفى
الوطن الاول لحصول الايحاش معه في كل تغريب لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في
انه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر خلافا لما تومر اذ لا يحاش حيثنولو كفى تغريبه
للغريب من وطنه لكن تغريبه لنفسه وطنه اذ الغريب منه بمنزلة وذلك باطل قطعا (قوله لما مر في الحج
ان السفر الواجب يكفي فيه ذلك الخ) تقرر جواز سفرها وحدها مع الامن للحج الواجب وقياسه جواز
تغريبها وحدها مع الامن فليراجع (قوله حتى يلزمها السفر الخ) لكن قياس جواز سفرها وحدها
لغرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابنا إلى ذلك (قوله الا برضاه) لعله منقطع (قوله فلا
يغرب الامع عرم) يحتمل جواز تغريبه مع امرأتين فتنين يامن معها لالام مع جواز الخلوه مر (قوله
واما الرقيق فاطلق بعضهم فيه انها على السيد الخ) الذي في العباب ثم ان غرضه سيدة فاجرة تغريبه عليه
وان غربه الامام ففي بيت المال انتهى (قوله ففصل فيه) ينظر في أي محل فصل فيه خصوصا مع قوله
اطلقوا في الحد وقد يجاب بان المراد بالافتصا في ما يستفاد من صدر التنبيه مع قوله والمصر الخ (قوله

واجب على القن اصالة وهو في حكم الممسر والممسرة مؤنة في بيت المال او لا تقدم على السيد بخلاف الحر فانه يتصور
فيه اليسار وغيره ففصل فيه كما تقرر ويوجه فرقه بين مؤنة التغريب ومؤنة الاقامة بان الثانية ملحق الملك فزمت مطلقا بخلاف الاولى

و فصل بعض الأصحاب بين أن يكون المعذب المالك من نفسه أو المستعان من غيره فيقتل بالحد أو لا يقتل به ، و قد ذهبوا إلى ما ذهبنا إليه في ذلك .
 في إيجابه لعذاب من لم يذنب (و) حد (البدن) يعني من غير قوأن قل سواء كان كافرا وغيره (خمسون) تقرب نصف سنة) على النصف
 من الحرة لثقلين نصف ماعلى المحصنات (١١٢) من العذاب أى غير الرجم لأنه لا ينصف ولا بمالاة يضرب السيد كما يقتل بنحور دمه

أى السيد مطلقا أى تعذر من بيت المال ألا (قوله) وفصل بعض الأصحاب (الخ) ويتهجه أنها من بيت المال سواء أقرّب السيد أم لا كالحرة المسرة أو سلطان ويأتى عن عرش ما يوقفه (قوله) فهو) أى مؤن السفر والأقامة (قول المتن) فإن امتنع (الخ) ولا يأم بامتاعه كاجتهاد المطلب (الخ) (قول المتن) لم يجبر (الخ) ثم لو أراد الزوج السفر معها أو خطبها لبيعها لم يمنع من ذلك عليه الشفقة جنته وإن لم يمنع بها للمدة المذكورة بخلاف حاله لو أسافر معها أو أسافر لغرض آخر أو اتفق مصاحبتها من غير قصد لامتناعه لا يستحق نفقته ولا كسوة لا غيرها ما عرش (قوله) يعنى) لأم قول المتن ولو أقر فى النهاية إلا قوله وعطافه إلى يواقي (قوله) يعنى من فخر (الخ) فلا فرق بين ذلك وبين الذكر والأنثى والمكاتب وأم الولد والبضع ما منى (قوله) سواء المكافر) إلى قوله فهو يظفر فى المتن (قوله) لا يباح) بيناء المقول من التنصيص (قوله) ولا يكون الكافر) عبارة عن التنصيص كلامهم أنه لا فرق فيما ذكر بين العبد المسلم والكافرو كذا هو كذا لعل القول بالبقيى لاحد على الرقيق الكافر لأنه لم يلزم الأحكام بالنزلة [إلا لاجرة عليه فهو كالماعد والماعد لا يحرم دودا] (قول الأصحاب) الكافر إن عبيده الكافر ولأن الرقيق تابع لسيدته فتحكم حكمه بخلاف الماعد ولا عنه لا يلزم من عدم لزوم الجارية عدم الحد كما فى المرأة الذمية أم (قوله) يقولهم) أى الأصحاب (قوله) هو) أى من الجميع (قوله) يخرج من حر (الخ) أى ونفقت فبيت المال لأنه لا مال للرقيق والسيد لاثم عليه أم عرش (قوله) والعبد الأمرد) يعنى عنه قوله المار أوسيد أم رشيدى (قوله) لتعلقه) أى التزريب (قوله) يذكر المزي (ها) متعلق بفصلت ويان التفصيل أم عرش (قوله) كاشد (الخ) عبارة عن المعنى يقولون ربنا أدخل كره أو قدر حشفت منه فى فرج فلانة على وجه الزنا ويبنى كقول الزركشى أن يقوم مقامه منى بازنا يوجب الحد إذا كانا عارفين بأحكامه ويشترط تقديم لفظ أشهد على أنه فى روى كالموضع أم (قوله) على سبيل الزنا) ويوسفه ذلك بقرينة قوله تدل على أن فعله على وجه الزنا أم عرش (قوله) أو زنا يوجب (الخ) عطف على قوله أدخل الخ بتقدير العامل وكان يعنى أن يصرح بذلك بأن يقول أوزنى بازنا (الخ) كإصرار عن المعنى (قوله) لأنه قد يرى) أى الشاهد أم سم (قوله) مالا برأه الحاكم) أى أن كان الشاهد عاتقا له فى مذهبه أو كان مجتهدا ومنه يعلم أنه لا يثم به الرد على الزركشى لأنه إنما أكتفى بعدم التفصيل فى المواقف نعم قوله قد يعنى بعضها بردى الزركشى أم عرش (قوله) فالزوج يوجب (الخ) وقا قاله يوجب شيخ الإسلام وخلافة البنى كإصرار (قوله) باربعة) فيه تأمل (قوله) موجب الحد) بكسر الجيم وقوله بل بعد كل منهما (الخ) معتمد أم عرش (قول المتن) أو أقرار (الخ) (فروع) أن روى وجعل وأمرأة أجنبيان تحت لحاف عزرا ولم يجد أو قام الحد فى دار الحرب إن لم يخف فتتمة من مخودة أو المحمود أو التحاق به دار الحرب ويسن الزنا وكل من ارتكب معصية السرعة على نفسه فأما رها ليد أو يعز وخلاف المستحبر أما التحدث بها فتكفا غير أم قطعا كذا يسن للشاهد سترها بترك الشهادة أن رآه مصلحة فإن تعلق بتركها إيجاب حد على الغير كان شهيد ثلاثة بازان أو ثمانية أرباع بالتوقف ويلزمه الإدلاء ما يقتضى بحث ادى قتل أو قذفه فإنه يستحب بل يجب عليه أن يقربه ليعتق منه لما فى حقوق الأديين من التعقيق ويحرم الفحش من حداته تعالى والشفاعة فيه معنى وروى مع شرحه (قوله) حقيق) إلى قول المتن ولو أقر فى المتن لإقراره أنه فيه كل أحد (قوله) فليقر ما تقرر فى الشهادة) لعله بالنسبة لغير المكان والزمان إذ لا يظهر لها ما فائدة فليقر أجمع أم رشيدى عبارة عرش ومنه أن يقول لأنه قد يرى) أى الشاهد (فالزوج يوجب (الخ) كسب عليه حر (قوله) وليس كان محرم) كسب عليه

بأربع نسوة لكن اقتصر كل منهم على أنه رأى يرنى بواحدة منهن حدلانه استفيد من مجموع الشهادات الأربع ثبوت في زواجه بأربعته ليس كما عهزولان كاشيد بزنا غير ما شيد به الآخر فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لانه تاذف (او اقرار) حقيقي منفصل نظير ما تقرر في الشهادة ولو بأشارة اخرس ان فهمها كل أحد للاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم

أى السيد مطلقا أى تعذرت من بيت المال ألا (قوله) وفصل بعض الأصحاب (الخ) ويتهجه أنها من بيت المال سواء أقرّب السيد أم لا كالحرة المحررة أو سلطان ويأتى عن عرش ما يوقفه (قوله) فهو) أى مؤن السفر والأقامة (قول المتن) فإن امتنع (الخ) ولا يأم بامتاعه كاجتهاد المطلب أى معنى (قول المتن) لم يجبر (الخ) ثم لو أراد الزوج السفر معها أو خطبها لبيعها لم يمنع من ذلك عليه الشفقة جنته وإن لم يمنع بها المدة المذكورة بخلاف حاله لو أسافر معها أو أسافر لغرض آخر أو اتفق مصاحبها من غير قصد لامتناعه لا يستحق نفقته ولا كسوة لا غيرها ما عرش (قوله) يعنى) لأم قول المتن ولو أقر فى النهاية إلا قوله وعطافه إلى يوقى (قوله) يعنى من فخر (الخ) فلا فرق بين ذلك وبين الذكر والأنثى والمكاتب وأم الولد والبضع أى منى (قوله) سواء المكافر) إلى قوله فهو يظفر فى المتن (قوله) لا يباح) بيناء المقول من التنصيص (قوله) ولا يكون الكافر) عبارة عن معنى وضعية كلامهم أنه لا فرق فيما ذكر بين العبد المسلم والكافر فهو كذلك على القول بالقبض لا جد على الرقيق الكافر لأنه لم يلزم الأحكام بالنزعة [إلا لاجرة عليه فهو كالعالم والمعاد لا يحرم دودا] وقول الأصحاب الكافر إن عبيده الكافر ولأن الرقيق تابع لسيدته فتحكم حكمه بخلاف المعاهد ولا عنه لا يلزم من عدم لزوم الجارية عدم الحد كما فى المرأة الذمية أه (قوله) يقولهم) أى الأصحاب (قوله) هو) أى من الجميع (قوله) يخرج من محرم (الخ) أى ونفقت فبيت المال لأنه لا مال للرقيق والسيد لائى عليه أه عرش (قوله) والعبد الأمرد) يعنى عنه قوله المار أوسيد أه رشيدى (قوله) لتعلقه) أى التغريب (قوله) يذكر المزي (أ) متعلق بفصلت ويأتى التفصيل أه عرش (قوله) كاشد (الخ) عبارة عن المعنى يقولون ربنا أه أدخل ذكره أو قدر حشفت منه فى فرج فلاته على وجه الزنا ويبنى كقول الزركشى أن يقوم مقامه منى بازنا يوجب الحد إذا كانا عارفين بأحكامه ويشترط تقديم لفظ أشهد على أنه فى روى ذكر للموضع أم (قوله) على سبيل الزنا) ويوسفه ذلك بقرينة قوله تدل على أن فعله على وجه الزنا أه عرش (قوله) أو زنا يوجب (الخ) عطف على قوله أدخل الخ بتقدير العامل وكان يعنى أن يصرح بذلك بأن يقول أوزنى بازنا الخ كإصرار عن المعنى (قوله) لأنه قد يرى) أى الشاهد أه سم (قوله) مالا برأه الحاكم) أى أن كان الشاهد عاتقا له فى مذهبه أو كان مجتهدا ومنه يعلم أنه لا يمتنع بالرد على الزركشى لأنه إنما أكتفى بعدم التفصيل فى المواقف نعم قوله قد يعنى بعضها برصد الزركشى أه عرش (قوله) فالزوج يوجب (الخ) وقا قاله يوجب شيخ الإسلام وخلافة البغى كإصرار (قوله) باربعة) فيه تأمل (قوله) موجب الحد) بكسر الجيم وقوله بل بعد كل منهما الخ معتمد أه عرش (قول المتن) أو أقرار (الخ) (فروع) أن روى وجعل وأمرأة أجنبيان تحت لحاف عزرا ولم يجد أو قام الحد فى دار الحرب إن لم يخف فتتمة من مخودة أو المحمود أو التحاق به دار الحرب ويسن الزنا وكل من ارتكب معصية السرعة على نفسه فأما رها ليد أو يعز وخلاف المستحبر أما التحدث بها فتكفأ فمرم قطعاً وكذا يسن للشاهد سترها بترك الشهادة إن رآه مصلحة فإن تعلق بتركها إيجاب حد على الغير كان شهيد ثلاثة بأزنا ثم الرابع بالتوقف ويلزمه الإدانة ما يقتضى بحث ادعى قتل أو قذفاً فانه يستحب بل يجب عليه أن يقربه ليعتق منه لما فى حقوق الأديين من التعذيب ويحرم الفلوس من حذاه تعالى والشفاعة فيه معنى وروى مع شرحه (قوله) حقيقى) إلى قول المتن ولو أقر فى المتن لإقراره أنه فيه كل أحد (قوله) فليقر ما تقرر فى الشهادة) لأنه بالنسبة لغير المكان والزمان إذ لا يظهر لها ما فائدة فليراجع أه رشيدى عبارة عرش ومنه أن يقول لأنه قد يرى) أى الشاهد (فالزوج يوجب (الخ) كسب عليه حر (قوله) وليس كان محرم) كسب عليه

بأربع نسوة لكن اقتصر كل منهم على انه رآه يرنى بواحدة منهن حدلانه استفيد من مجموع الشهادات الاربع ثبوت
في
زناهما بأربعة ليس كما عهز لوان كلاشيد بزنا غير ما شيد به الاخر فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لانه تاذف (او اقرار)
حقيقي مفصل نظير ما تقرر في الشهادة ولو باشارة اخرس ان فهمها كل احد للاحاديت الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم

رجم ماعز او الغامدية باقرارها مخرج بالحقيق العين المردودة بعد نكول الحميم فلا يثبت (١١٣) بها زال النكس فسد

ويكنى الاقرار حال كونه
(مرة) ولا يشترط تكرره
اربعا خلافا لابي حنيفة
رضي الله عنه لانه صلى الله
عليه وسلم طلق الرجم بطلاق
الاقرار حيث قال واغديا
انيس الى امرأة هذا فان
اعترفت فارجمها وترديه
صلى الله عليه وسلم طلق ماعز
اربعا لانه شك في امره ولهذا
قال اباك جنون فاستثبت
فيه ولهذا لم يكرر اقرار
الغامدية وعلم من كلامه
السابق في اللعان ثبوته
ايضا عليها بلعانه دونها
والا في القضاء والقاضي
لا يحكم فيه ببلعه نعم السيد
استيفاء من قته ببلعه لصلحة
تاديبه (ولو اقر) به (ثم
رجع) عنه قبل الشروع
في الحد او بعده ينكح كذبت
او رجعت او ما زنت وان
قال بعده كذبت في رجوعي
او كنت فاختت فظنته زنا
وان شهد حاله بكذبه فيها
يظهر بخلاف ما اقررت
لانه مجرد تكذيب للينة
الشاهدة به (سقط) الحد لانه
صلى الله عليه وسلم عرض
لما عر بالرجوع فلو لانه
يفيدنا عرض له بل لما
قال الله انه عتد رجمه طلب
الرد اليه فلم يسمعوا قال فلا
تركتوه لعله يتوب اى
يرجع اذ التوبة لا تسقط
الحد منها مطلقا فيتوب الله
عليه ومن ضمن له الرجوع

في وقت كذا في مكان كذا ولو قيل لاجابة الى تعيين ذلك فيه بل يكتفى في صحة اقراره ان يقول ادخلت حشفتي
في فرج فلانة على وجهه او تالم يمد لانه لا يقر الا عن تحقيق اه (قوله) رجم ماعزا والغامدية باقرارهما
انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فضلا الاقرار اه سم (قوله) لكن تسقط من الاسقاط وكان
الاسبب يسقط بهما من السقوط (قوله) لاني حنيفة) اى واحد اه معنى (قوله) وترديه الخ) رد استنادي
حنيفة (قوله) اربعا) لعله اراد به ايجوب قوله صلى الله عليه وسلم لعلك ثبتت لعلك ثبتت اباك جنون مع
اقراره الاول اه عش (قوله) ولهذا) اى شك في امره (قوله) فاستثبت فيه) مخرج على قوله شك
الخ (قوله) ولهذا) اى لاجل كون التردد عن الشك (قوله) وعلم من كلامه الخ) جواب عما يرد على
المصنف من امثال طريق ثالث عبارة المتني واورد طريق آخر يخص بالمرأة وهو ما اذا قذفها الزوج
ولا عن ولم تلعن طريقتا يجب عليهما الحد كما ذكره اى به اه (قوله) هو الاق) اى ومن كلامه الاق
(قوله) قبل الشروع) الى قوله وانهم في المتني الا قوله وان قال بعده كذبت في رجوعي وقوله وان شهد الى
خلاف والى قوله ولو وجد في النهاية (قوله) اوبده) فان رجع في اثباته فكل الامام متعديان كان
يقتضيه سقوط بالرجوع فثبت بذلك على يجب عليه نصف الفدية لانه يضمنون وغيره او تزوج الله على السباط
قولان اقرهما كما قال شيخنا الثاني كالمشرع به زائد على حد القذف اه معنى (قوله) او رجعت) اى هما
اقرت به اه معنى (قوله) او ما زنت) اى اقرارى به كذب فلا تكذب في اذ كره للشهود فاهم انما شهدوا
بالاقرار وهو لم يكتفهم فيه اه عش (قوله) وان قال بعده) اى بعد رجوعه (قوله) او كنت الخ) عطف على
كذبت الاول (قوله) بخلاف ما اقررت) اى فلا يكون رجوعا فلا يسقط به الحد اه عش (قوله) لانه مجرد
تكذيب الخ) عبارة المتني والروض مع شرحه ولو شهدوا باقراره بالزنا فكذبهم كان قال ما اقررت لم يقبل
تكذيبه لانه تكذيب للشهود القاضى اهم (قوله) الشاهدة به) اى باقراره اه سم (قوله) انه) اى اى الرجوع
(قوله) قالوا) اى المبشرون برجمه اى صلى الله عليه وسلم انه اى ماعز او قوله اليه صلى الله عليه وسلم
(قوله) طلب الدخا) او مجرد طلب الدخا رجوعا اه سم (قوله) فلم يسمعوا) اى لم يسموا لماطلة اهم عش
(قوله) فقال لا تركتموه الخ) الوجه حذف اللعان من قوله اه وشيى اقول قد صرح المعاصم بانه قد
يكون جواب لما مضى عقرونا بالفاء (قوله) اذ التوبة الخ) علة التفسير (قوله) مطلقا) اى سواء ثبت الزنا
بالاقرار او بالينة (قوله) فيتوب الله عليه) من تمام الحديث (قوله) ومن ثم) اى من اجل ترغيبه صلى الله
عليه وسلم في الرجوع (قوله) من له الرجوع) عبارة المتني والروض مع شرحه ومن لم يقر بزاو شرب
مسكر الرجوع كالسرا ابداه ولو قال زنت بقلانة فانكرت او قالت كان تزوجني ففر بازنا وقاذف لها
فيارمه حد زن او حد القذف فان رجع سقط حد زن او حد حده وان قال زنت بهما كرهة لم يحد الزنا لا القذف
ولو ما هاهما فان رجع عن اقرار سقط الحد للمهر لان حق ادى اهر (قوله) بقاء الاقرار) سابقا له يضمن
بالدية اذ قل فليس قوله بالنسبة لغيره من عمره اه عش (قوله) لا يجب الخ) اى حد قاذفه سواء قذفه قبل
الرجوع او بعده لانه سقطت حصاته باقراره بالزنا او غير المحسن لا يحد قاذفه اه عش (قوله) فيه) اى في قاذفه
(قوله) ولو وجد اقرارا وينة) اى ثم رجع عن الاقرار معنى ونهاية (قوله) اعترى الاسبق) وينيى كما قال شيخنا
ان المولى على الينة حيث وجدت لان الينة في هذا الباب اقوى كان الاقرار في المال اقوى الا اذا استد

مر (قوله) رجم ماعز او الغامدية باقرارهما) انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فضلا الاقرار (قوله)
ولو اقر ثم رجع سقط) هل تسقط عدالته باقراره بالزنا ثم بعد حكمها رجوعه فيه نظر (قوله) لانه مجرد
تكذيب للينة الشاهدة به) اى باقراره (قوله) بل لما قالوا انه عتد رجمه طلب الدخا) ليس رجوعا (قوله)
ولو وجد اقرارا وينة اعتبر الاسبق) الاعتماد اعتبار الينة وان تاخرت لان الينة في حقوق اية اقوى من الاقرار
عكس حقوق الادميين مر ش (قوله) ايضا اعتبر الاسبق) المعتبر الينة مطلقا ما لم يسند الحكم الى الاقرار

وا فهم قوله سقط اى عنه بقاء الاقرار بالنسبة لغيره كحد قاذفه فلا يجب رجوعه بل يستصحب حكم اقراره فيه من عدم حده لثبوت عدم احصائه ولو وجد اقرارا وينة اعتبر الاسبق

امام يحكم بالبينه وحدها ولو متأخرة فلا يقبل الرجوع وكذا لو اتى بغير الرجوع عنه كل حادثة تعالى كثر بسورة بالنسبة القطع وانهم كلامه انه اذا ثبت بالبينه لا ينطبق رجوع هو (١١٤) كذلك لكنه ينطبق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملاك امة كاتبات في السرة

وظن كونها حيلة ونحو ذلك وكاسلام ذى بعد ثبوت زناه بيته فانه يسقط حده (ولو قال) المقر ان كوني او (لأحمدوني او هرب) قبل حده او في اثائه (فلا) يكون رجوعا (في الاصح) لانه لم يصرح به نعم يحل وجوبه حالا فان صرح فذاك والا فم عليه الخبر السابق فلا تزكيمه فان لم يحل لم يضمن لانه ^{في قوله} ~~لا~~ يوجب عليهم شيئا ولو اقر زان نحو بلوغ او احصان ثم رجع وقال انا صبي او بكر فهل يقبل محل نظر وعدم القبول اقرب وليس في معنى ما مر لانه ثم رفع السبب بالكلية بخلافه هنا ولو ادعى المقر ان اماما استوفى عنه الحد قبل وان لم ير له يدينه اثر كما اقمه ما مر اخر البغاة وعلى قاتل الاجع دية لا قودشية الخلاف في سقوط الحد بالرجوع (ما يسقط الحد ثابت بالبيعة ايضا ما لو شهد اربعة من الرجال (بزناها واربع من النساء او رجلا واربع من الرجال انما عذرها) عصمة ايا بكر سميت بذلك لتعذر وطئها وصوميتها (لم تحدهي) لشبهة بقاء

الحكم بالافرار وحده فانه يعمل بمقدم البينة عليه و تأخرت معنى وثباته (قوله) ما لم يحكم بالبينة وحدها) يدخل مالو حكم بهما والافرار وحده وتأخر والمعتدان المختبر البينة مطلقا ما لم يستدل بالحكم الى الاقرار وحده مراه سم (قوله) وكان لا ياتي قوله ملكا في المني الى قوله كاسلام في النهاية (قوله) بالنسبة للقطع اي اما المال في خدمته ام عرش (قوله) لا يتطرق اليه الرجوع انظر المارد من هذا ام رشیدی اقول المارد لا يسقط بالرجوع عبارة الروض والحد الثابت بالبينة لا يسقط بالرجوع ام وبعبارة المني قد يفهم كلام المصنف عدم سقوط الحد بعد ثبوت بالبينة هو كذلك فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت بالافرار بالتوبة لكن استثنى منه صورتان الاولى ما اذا ثبتت عليه البينة ثم ادعى الرجوعية الثانية الاسلام (قوله) بغيره اي غير الرجوع وقوله كدعوى زوجة اي لمن زنى بها وظاهره ولو بالبينة وكانت المني بها متزوجة بغيره ام عرش (قوله) وملك امه بقوله لو نكحها المني مطوقان على قوله زوجة (قوله) ولو نكحها المني اي تصديق ذلك ثم قوله لم نكح ذلك اي كدعوى الاكرام عرش (قوله) بينه يوكدا بالافرار لكن يقبل رجوعه عنه ام عرش (قوله) فانه يسقط حده ووقا للبني وخلافا للثابتة عبارة لم يسقط حده وما ذكره المصنف في الروضة عن النص من سقوطه مفرغ على سقوط الحد بالتوبة الاصح وخلافه هو عبارة قسم المعتد عند شيخنا المصنف الى عدم السقوط ام (قوله) اتركوني الى قول المتن يستوفيه في النهاية لا الاقوله للخبير السابق ملا تركتموه (قوله) لا به الى قوله لو اقرأ قرآن في المني الا قوله للخبير السابق ملا تركتموه (قوله) به اي بالرجوع (قوله) فان صرح اي بالرجوع (قوله) للخبير (الخ) علة للاستمرار (قوله) فان لم يخل اي فأتاه معنى (قوله) وقال اناصي (الخ) تفسير للرجوع (قوله) فيل يقبل الى قوله لو ليس بخبر انما يقا عليه عدم قبوله ام (قوله) وليس اي قوله لا اناصي او يكر (قوله) في معنى مامر اي في شرح ممر رجوع المني من قوله نحو كذبت (الخ) (قوله) دفع السبب هو الاقرار بانوا (قوله) ان اماما (الخ) اي او ثابته ان المارد بالامام حثا اطلق ما يصلح نحو القضاة (قوله) وان لم ير له يدينه (الخ) ظاهره وانما يدينه من غير الاقرار به ام عرش (قوله) وعلى هذا قول الرابع (الخ) ووقا للنفى والروض ورشه (قوله) ولا يسقط اليه المني ثم قوله نحو انما لم تجد احدا يظهر مع هذا المزج الطفيف قوله ولا قاذها ولا شيوا داخضا (قوله) ايضا اي مثل مامر قيل قول المتن لو قال في المني قول المني اشرار لكنه يتطرق اليه لا يسقط بغيره كدعوى زوجة الخ (قوله) من الرجال الى قوله واولى في المني الاقوله وبه يعلم الى المتن (قوله) لم تزن عبارة المني ثم توفا ام (قوله) وبه يعلم اي بالتعليل المذكور (قوله) لا بعد الراف (الخ) اي لا يوجد العذر وظاهره في عدم انبائها ام عرش (قوله) ومن غم اي من اجل هذا الاحتمال (قوله) بحيث لا يمكن (الخ) بان شهدوا انما زنا الساعف وشهدت بانها عذراء ام معنى (قوله) حد قاذفيا اي او الشهود كما هو ظاهر رشیدی وعش (قوله) وبحث البليقي (الخ) عبارة الثابتة عليه كاسم البليقي مالم تكن غورا (قوله) ان عله اي عمل قول المصنف لم تحمي (قوله) فكما لشهادة بانها عذراء (الخ) عبارة المني فليس عليها حد الرنا ولا عليهم حد القذف لانهم روضا لا يمكن جماعه ام عبارة قال رشیدی قوله

وحد من **قوله** ما لم يحكم **التم** يدخل فيه ما لم يحكم بهما بالاقرار وخدموا تأخر والحاصل انه ان أسند الحكم الى الية أو الاقرار اعتبروا لا اعتبر الية لانها في حقوق اقل من الاقرار والاقرار في حقوق الامرين اقوى منها **قوله** وكلاهما على يد ثبوت زناه بينة فانه يسقط حده المتمد عند شيخنا الشباب الرمي على عدم السقوط قال ونص الشافعي على السقوط مرفوع على قوله المرجوح وهو سقوط الحد بالتوبة **قوله** حد فاذها **التم** سكت عن الشهود **قوله** فكالحياة **التم** قضيت انه لا حد هنا على القاذف

العذرة الظاهرة فيها لم نوه به، يعلم أنه لا صدق في ما يأتى (ولا لا ذها) ولا الشهود عليها لاحتمال عود البكارة لترك فكاك الشهادة المباعدة في الألاج من ثم قال القاضي لو قص الزمان بحيث لا يمكن عود البكارة فيه صدقنا فيها وبحت البقي وبغيره أن محله إن لم تكن غروا يمكن غيبة الحشفة فقام مقام بكارتها والاحتث ثبوت الزمان وعدم وجود ما نافى له بعد الزمان، قال القدر فكاك الشهادة بأنها عذراء له

ولو أقامت أربعة أكرهها على الزنا وطلبت المهر وشهد أربع أنها بكر وجب المهر إذا لم يقطع بالشبهة لحد الحداثة قوله بها (ولو عين شاهد)
من الأربعة (زاوية) أو زمانا (إزنا) عين (الباقون غيرهما) أو غير ذلك الزن من ذلك (٩٥) الزنا (لم يثبت) للتنقض المانع من تمام

العد براءة واحدة فيحد
القاذف والشهود
(ويستوفيه) أي الحد
(الامام أو نائبه من حر)
للاتباع ويشترط عدم
قصده لصارف كظفر وليس
منه حده بظن شرب فيان
زنا لقصده الحد في الجملة
(وبعض) لنطق الحد
بجملة وليس السيد الا
بعضه وقن كله أو بعضه
موقوف أو ليت المال
وموصى بمقتضى زنى بعد
موت موصى وهو يخرج من
الثالث بناء على أن أكسبه
له وهو الأصح وقن بحجور
لاولى له وقن مسلم لكفار
واستيفاء الامام من بعض
هو مالك بعضه رجم الزكوى
فيه انه بطريق الحكم لا الملك
فيما يقابله لاستحالة تمييزه
استيفاء فكذا في الحكم
وفيه نظر لان الاستيفاء امر
حسى فامكنت الاستحالة
فيه ولا كذلك الحكم فلا
قياس ثم رأيت في تكملة
التدريب الصريح بما
ذكرته ويستوفيه من الامام
بعض نوابه (ويستحب
حضور) جمع من المسلمين
ثبت باقرار أو بينة على
الأوجه لقوله تعالى
وليشهد عذابا طامعة

فذلك شهادة الخ ووجه بالنسبة للقاذف والشهود أنهم مومنان لا يأتين منه الزنا فانه الله يرى وبه يدفع
ما في سم احدى من قولهم قضيت انه لاحتمال القاذف لا للشهود مع انتفاء التعليل السابق فليراجع اه
أقول وكذا يتدفع بذلك قول ع شى فلا تحدى وبحسب دفعها على ما مر عن القاضي اذا لم يمكن عود
الرتقاء (قوله ولو أقامت أربعة الخ) قضيت انها ولو أقامت دون الأربعة لم يثبت المألو هو ظاهر لان المال
انما يثبت بعد ثبوت سببه وهو الوطء ولم يثبت اه ع شى (قوله وشهد أربع انها بكر) يبنى أن يحكى كلام
القاضي والبقى المار هنا فليراجع اه رشيدى ولعل مراده لا يجب المهر لو قصر الزن بحيث لا يمكن عود
البكارة فيه ويحد اذا كانت غمراء (قوله من الأربعة) الى قوله واستيفاء الامام في المقتى (قول المتن
زاوية) أى من زوايا البيت (قوله مثلا) أى أو امرأة (قول المتن لم يثبت) أى الحداه مقتى والاوى الزنا
(قوله براءة) بالفتح اسم للمرقب بالكراسم للينة والمناسب هنا الاول وصفه بالوحدة اه ع شى (قوله
والشهود) قال الزكوى ولا يبعد عدم الحد على الشهود اذا تخاربت الزوايا لا مكان الزحف مع دوام
الابلاج اه قول المتن الامام أو نائبه يخرج به غيره فمراسن في الجسد واحد من أحد الناس لم يقع حدوا زناه
الضمان لان الحد مختص بقتل أو عتق أو زنا أو زنا بالزنا لا بالزنا (قوله لا يتابع) إلى
قوله خروجا في النهاية (قوله ويشترط عدم قصده الخ) هذا لشموله الاطلاق أولى من قول المقتى ولا بدق
اقامة الحد من النية أم (قوله عدم قصده لصارف) ويصدق كل من الامام ونائبه في دعوى الصارف وان
تكرر ذلك لان الاصل بقا الحد ولان القصد لا يعلم الا من عاينوه قصدهم ولا ضمان لادعائه بثبوت
زناه ان كان محصنا بخلاف البكر فان حده باق وما قبله الامام لا يستدعيه فيعده ويبنى أن يمهله حتى يبرأ من
اثر الاول وانتهى ما ينافيه به الامام حسنه لا تهلل بمقتضى من حد اه ع شى (قوله وليس منه) أى من قصد
الصارف (قوله وقن) عطف على حر وقوله الخ مبدأ خبره قوله موقوف هو موقوف في الجملة صفة فن (قوله بعد
موت موصى) أى وقبل اعاقه اه مقتى (قوله وهو يخرج الخ) أى كاله أو بعضه كاهو ظاهر اه رشيدى (قوله
وقن مسلم) بالترصيف لكفار أى كستوله (قوله واستيفاء الامام) مبدأ خبره قوله رجم الخ (قوله
هو) أى الامام مبدأ خبره قوله مالك بعضه بالتووين ويؤنه الجملة حال من الامام أو نعت له بناء على أن
الفيه الجنس (قوله فيما يقابله) أى الملك (قوله لاستحالة تمييزه استيفاء) أى بان يحمل بعضه للحرى بعضه
للقوى وجه الاستحالة أن كل سوط وقع فهو على حرورقيق اه رشيدى (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية
والاروجه خلافه كافى تكملة التدريب اه أى فهو طريق الملك فيما يملكه والحكم في غيرهم فانه تقيما لى
عزل أثناء الحد ع شى (قوله فامكنت الاستحالة الخ) أى امكن القول بما اه رشيدى (قوله ويستوفيه من
الامام) الى قوله وتندب في المقتى (قوله مطلقا) أى سواء ثبت الزنا باقرار أو بينة وقال ع شى أى حضرت
الينة أم لا اه (قول المتن وشهده) أى ان ثبت الزنا بمقتضى (قوله اقامة الحد) مفعول حضور الخ
(قوله خروجا) الى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله من اوجه) أى أى حيفه فانه قال بوجوب
حضورهم اه مقتى (قوله غير واحد) كالتأدية وما عر اه مقتى (قوله وتندب حضور الجميع والشهود
الخ) في العبارة مساحتوا حضورا وتندب حضور الجميع مع الشهود هر مقتضى اطلاهم بابدال الواو بمنع
وحذف مطلقا اه رشيدى (قوله وتندب الى قوله فاندفع في المقتى لا قوله وقد عجب الى وليس (قوله
وتندب للينة البداية الخ) أى تم الامام ثم الناس اه مقتى (قوله بدا الامام) أى بالزعم ثم الناس اه مقتى
ولا الشهود مع انتفاء التعليل السابق فليراجع (قوله وموصى بمقتضى زنى بعد موت موصى) مفهوه عدم

من المؤمنين وحضور (الامام) مطلقا أيضا (وشهده) أى الزنا اقامة الحد خروجا من خلاف من اوجه لنا انه ^{بالتشريع} رجم
غير واحد ولم يحضر ولا امر بحضور واحد من تدب حضور الشهود الجميع مطلقا هو مقتضى اطلاهم لكن بحث أن حضور
الينة بسكن عن حضور غيرهم وهو متجه ان اريد اصل الامة لا كالمها وتندب الامة بالزعم فان كان بالزنا اربدا الامام

(وحد الرقيق) الزنا وغيره كقطع أو قتل أو حدر أو وقف (سیده) ولو أثنى ان علم شروطه وكيفيته وان لم ياذن له الامام بحرمه مسلم اذا زنت أمة أحدكم فليحدها وغيره أي داود والنسائي أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم نعم المحجور قيمته ولو لم يوقبوا بحث ابن عبد السلام انه لو كان بين السيد وقته عداوة ظاهر فلم يقمه عليه ويؤيده ما مران المجر لا يزوج حيث عدم عظم شفتة فالسيد أولى واستشكله الزركشي بان له حده اذا فقه قد حجاب بان مجرد (١٦٦) القذف قد لا يؤيد عداوة ظاهره قوسن له يبع أمة ذات ثالثة تخبر فيه ولو زنى ذمى ثم حارب

(قوله كقطع) أي للسرقة أو قتل أي الردة والمحاربة (قوله المتن سیده) أي بنفسه أو نائبه ويستثنى من إطلاقه السفيه فلا يقيم الحد على رقيقه كما قاله الزركشي لخروجه عن أهلية الاستصلاح والولاية (قوله المتن سیده) ظاهره وان كان الرقيق أصله أوفره بان اشترى المكاتب أصله أوفره ع وش وحلي (قوله ولو أثنى) أي السيد (قوله ان علم) أي السيد شروطه وكيفيته أي وان كان جاهلا بفترها اه نهاية (قوله فليحدها) عبارة المعنى فليحدها ولله رواية أخرى (قوله نعم المحجور) أي من طفل أو سفيه أو مجنون (قوله واستشكله) أي البحث (قوله ويحسن الخ) ويوجب عليه ان يبين ذلك لشترها اه (قوله ثالثة) أي مرة ثالثة (قوله ثم ابع) الأولى حذف الهمزة اذا لا باعة كافي القاموس التبرع بالبيع لا البيع بالبيع فالمراد هنا (قوله في تحليته من احرامه) أي اذا كان بلاذن السيد وعدمه أي اذا كان باذنه (قوله بخلاف الاول) أي الذي وقوله تلك أي مسألة الذي وقوله بهذه أي مسألة العبد اهر من (قوله ويذا يتضح الفرق الخ) فيه توقف (قوله وحد الشراك) عطف على ما مر (قوله ويستتبعون الخ) أي أحدكم او غيرهم اه معنى (قوله وغير المائل له) قد يقال لكنه ملك غيره اه سم (قوله جواز استقلال الخ) خبر وقضيه الخ (قوله بالنسب والاجتهاد) نشر على ترتيب اللفظ (قوله الضمان الخ) خبر ومقتضى فرقه (قوله لعموم ولايته) أي قوله كافر في المعنى الا قوله فلم يراع مخالفه (قوله ومع ذلك الاول السيد) كذا في النهاية وقال الزركشي أي اذا لم يذنه الامام بقربة ما يبدد وصرح بقى الروضة (قوله ثبوت الخبر فيه) ولانه استمر معنى وسم (قوله المتن فان تنازع) أي الامام والسيد اهنى (قوله فيمن يتولاه) أي حد الرقيق (قوله المتن الامام) أي يحده الامام الاعظم أو نائبه اهنى (قوله المتن وان السيد يتره الخ) لا يخفى ما في عطفه على الامام المقيد لتفرض تصحيحه على التنازع (قوله كما تجلده) أي قوله لا كاختلاف في النهاية الا قوله وان عجز ان المتن (قوله في الخبر) أي خبر أقيمو الحدود على ما ملكت أيمانكم (قوله تبي) «مؤنة تغريب الرقيق في بيت المال فان فقه فعل السيد عليه مؤنة في زمن التغريب وقيل في بيت المال اهنى (قوله فلا يحده الامام) أي خروجه عن قبضة السيد بالكتابة الصحيحة أما المكاتب كتابه فاسدة فكالف اهنى (قوله وان عجز) أي فرقة بل استيفاء الحد اهنى (قوله المتن والمكاتب) بفتح التاء أي كتابة صحيحة اخذ اها قبله اهر (قوله بما مر) أي من شروط الحد وكيفيته (قوله المتن يحدون عبيدهم) أي اذا لم يذنه الامام والا قال الامام أولى اهنى (قوله لعموم الخبر الثاني) أي اقيمو الحدود على ما ملكت أيمانكم قد يقال ان الخبر الاول عام ايضا بالنسبة الى المالك فليد الخبر استيفاءه اذ ان قيل الموت وان تأخر استيفاء ما بعد الموت وفيه نظر (قوله وحد الرقيق سیده) قال الاستاذ البكري في الكنز ولو أثنى وهو أولى لانه استمرته يعلم ان في غير الرجم فهو ظاهر اه وفيه دلالة على رجم الرقيق اذ ان في حال الرق فينظر مع ما تقدم قيل وان السكالم الزاني الان يبي هذا على مخالفتهما تقدم أو صور بما اذا في حال السكالم ايضا ثم حاربوا استرق قبل الحد لكن هذا على خلاف قول الفاضل ولو زنى ذمى الخ (قوله لانه لم يكن مملوكا يوم زناه) لانه كان مملوكا حال الرق قد يؤخذ من ذلك انه لو عتق الرقيق قبل الاستيفاء كان السيد استيفاءه فليد ابع (قوله وغيره المائل له) قد يقال لكنه ملكه غيره (قوله

واروق بمصده الا الامام لانه لم يكن مملوكا يوم زناه وبه يفرق بينه وبين من زنى ثم ابع فان للشترى حده لانه كان مملوكا حال الزنا قبل المشتري عمل البايع كما يحل محله في تحليته من احرامه وعدمه بخلاف الاول لما زنى كان حرا فليد بطل حده الا الامام فان قد استشكل الزركشي تلك بهذه ثم رأيت بعضهم أشار لنحو ما ذكرته وبهذا يتضح الفرق بين ما مر في البعض وحد الشراك للشترى ان قدر ملكهم ويستتبعون في المنكر وذلك لان السيد محمول توزع هو والامام وقبح حده في جزء الحرية وهو منقطع بخلاف توزع الشراك هنا فان قد كل يقع في جزئه الرق وغيره المائل له وقضية اطلاقهم جواز استقلال أحدكم بحده حصه وان لم تاذن البقية وطيه فهل يحتمل لو تلف بذلك لانه مشروط بسلامة العاقبة كالمعز واولا لاه مقدر ما دون فيه كل محتمل ومقتضى فرقه الاتي قريبا بين حد الامام

وخاتمه بالنسب والاجتهاد الضمان هالان اقتصار كل على حصته امر مجتهد فيه (أو الامام) لعموم ولايته ومع ذلك الاولى بالتاني السيد ثبوت الخبر فيه فلم يراع مخالفته (فان تنازع) فيمن يتولاه (أو الاصح الامام) لعموم ولايته (أو الاصح ان السيد يتره) كما يحده لان التغريب من حلة الحد المذكور في الخبر (أو الاصح ان المكاتب) كتابة صحيحة (كسر) فلا يحده الا الامام وان عجز اخذ اهما تقر في ذمى ذمى ثم حاربوا اعتبار احوال الزنا (أو الاصح ان السيد) الكافر والفاسق والمكاتب (أو المائل العارف بما مر) (يحدون عبيدهم) لعموم الخبر الثاني (أو الاصح ان اقامته من السيد اتمامه طريق المالك لغرس الاستصلاح كالقصد والمحاكمة من ثم حده ببله بخلاف الفاضلي

والمسلم المملوك لكافر بحده الامام كاردون سيد كا قلا موقر اخلافا للاذري لانه لا يقر ملكه عليه فلا استصلاح منه نازع كثير وفي
المكتوب بنو اعليه ان ملك تقاضيه الحرا لبحده لانه ليس حرا اكلمو المستعدين كره (١١٧) في المكتوب والبعض اولى منه لان ملكه

تام تجب فيه الزكاة وغير ما
بمخلاف ملك المكتاب
(و) الاصح (ان السيد
يعزوه) لحق الله تعالى كما
يحده وكون التعزير غير
مضبوط بخلاف الحد لا يؤثر
لانه يجتهد فيه كالفاضي
اما الحق نفسه فيجوز قطعا
(و) انه (يسمع البينة
وتزكيها) بالعقوبة)
المقتضية للحد او التعزير
اي بموجبها للملك الغاية
فالوسيلة اولى وقصته
انه لا فرق هنا ايضا بين
الكافر والمكتاب وغيرهما
لكن يحق جمع اختصاص
سماحها بالحر العدل
العارف بصفات الشهود
وشروطهم واحكام العقوبة
زاد بعضهم الذكورة وفيه
نظر (والرجم) الواجب
في الزنا يكون (بحد) اي
طين متحجر (و) نحو
خشب وعظم والاول
كونه بنحو (حجارة معتدلة)
بان يكون كل منها بملا
الكف نعم يحرم بكبير
مذنب لتفويته المقصود
من التكيل وبصغير ليس له
كبير تأثير لطول تعذيبه
ونازع فيه البتة لنحو
مسلم في قصة ما عزا عنهم و
بما وجوه حتى بالجلاميد

بالتاني (قوله والمسلم المملوك الخ) استثناء معني من قول المصنف وان الكافر الخ اه عش (قوله كافر)
اي في شرح ويستوفيه الامام الخ (قوله كا قلا موقر الخ) اي دون سيد (قوله خلافا للاذري) راجع لقوله كا
قلا موقر اه لان مقابلة عبارة المفتي وعمل الخلاف في الكافر اذا كان عبده كافر اما اذا كان مسلما فليس له
اقامة الحد عليه بحال كاصح به ان كج وقال الاذري انه الاصح المختار هو بذلك ينحل وقف السيد عمر
حيث قال بعد ذكر عبارة المفتي ناصه قوله وقال الاذري الخ هذا انما يقصده ما في التخصة فليحرم لطل في العبارة
سقطا واختلف كلام الاذري اه فانه مبني على ارجاع قول الشارح خلافا للخ الى ما قبل قوله كا قلا موقر الخ
(قوله) انه لا يفر الخ علة لقوله دون سيد (قوله في المكتاب) اي في حد علموك (قوله وينوا عليه)
اي على النزاع (قوله ما ذكره) اي المصنف في المكتاب من حدم لمولوكه والبعض اولى منه اي من المكتاب
في حدم لمولوكه (قوله لحق الله) الى قوله لكن بحث في التاثير في المفتي (قوله لحق الله) قال في شرح المنهج
ولحق غيره اه سم عبارة عش وبقى حق غيره كان سبب شخص او ضربه ضربا لا يوجب خنانا ويبنى
الحال على بحق الله تعالى فيعزله السيد على الاصح اه ولعله لم يطلع على ما في المفتي عبارته تليه عمل
الخلاف في حقوق الله تعالى اما حقوق نفسه وكذا حقوق غيره فيستوفيا قطعا اه (قوله لا يؤثر في) اي
في قياس التعزير على الحد (قوله لانه) اي السيد بجهد في اي التعزير (قوله) واه يسمع البينة وتزكيها
الخ ولا بد كافي الرضا واصلها من عليه بصفات الشهود واحكام الحدود وان كان جاهلا بغير ما ظهر فسمع البينة
بزنا عالما باحكامها او قضى بما شاهد من زناه جاز وخرج بكونه عالما باحكام البينة ما لو لم يكن عالما بها فلا
يسمى لعدم اهليته لسماحها اه معنى وروى مع شرحه (قوله المقتضية) بكسر الضاد (قوله) اي
بموجبها) بكسر الجيم اي ما يوجب الحد والتعزير والمراد بالغايتها الحد والتعزير اه كرهى الاولى اي
ما يوجب العقوبة الخ (قوله فالوسيلة) اي البينة عش ومعني (قوله وقصته الخ) عبارة المفتي وقال
الزركشي اطلاق المصنف السيد بعد ذكر الكافر والمكتاب يوم طرد ذلك فيهم وهو متروك وقد صرح
الرافعي وغيره باعتبار الاصلية في سماح البينة وعلى هذا فيخرج الفاسق والمكتاب اه وقال شيخنا المراد
بان يكون فيه اهلية سماع البينة ان يعرف احكام الحدود وصفات الشهود وعلى هذا فيسمعها الفاسق
وغيره وهو ظاهر كلام الشيخين اه (قوله وقصته) اي كلام المصنف (قوله انه لا فرق الخ) هو المحدث
اه نهاية وتقدم من المفتي مثله (قوله هنا) اي في سماح البينة ايضا اي كالحد (قوله وفيه نظر) اي في
البحث المذكور (قوله الواجب في الزنا) الى قوله ولا ينافيه في النهاية الا قوله وان يخفى والاقراء به (قوله)
اي طين) الى قوله ونازع في المفتي (قوله من التكيل) يان للمقصود (قوله ونازع فيه البتة) الى قوله
تصدق الخ عبارة التاثير ما في خبر مسلم في قصة الخ غير مناف لذلك لصديق الخ (قوله ونازع فيه البتة)
وقال يرى بالتحقيق والتفصيل على حسب ما يجده ال اى اه معني (قوله ويجاب) اي عن استدلاله بالخبر بانها
اي الجلاميد (قوله بل قولهم) اي الصحابة الرايين لما عر (قوله عرض الحرة) وهي اسم جبل في المدينة
اه عش (قوله دليل الخ) خبر بل قولهم الخ (قوله والاول) الى قوله وظهر التناقض في المفتي الا قوله اي
ابلا ما يؤدى لاسرعة التذفيف وقوله ويبتدئ الى التنا (قوله والاول) ان لا يمدعنه الخ قال الماوردي
والاولى لمن حضره ان يرجعنا بالبينة وان سلك عنوان رجم بالاقرار اه معني (قوله اذ جع بدنه
الخ) علة لعدم الحرمة المفهوم من قوله والاولى الخ اه كرهى (قوله وان يخفى والاقراء به) عبارة المفتي
والاسنى ولا يربط ولا يقيد اه عبارة الكردى الوافى وقوله والاقراء بمعنى مع فالاقراء مفعول معه

لحق الله تعالى قال في شرح المنهج ولحق غيره

وهي الحجارة الكبار ويجاب بانها تصدق بالمتدل المذكور بل قولهم فاشتد واشتدنا خطفه حتى اقر عرض الحرة فاتصبت
لنا فرمينا به جلاميد الحرة حتى سكن فيه دليل على ان تلك الجلاميد تكن مذقة لالام بعدد الزمى الى ان سكنوا الاول ان لا يبعد
عنه فيخطفه ولا يدنونه فيؤله الى ابلا ما يؤدى الى سرعة التذفيف وان يتوق الوجه اذ جع بدنه على الرجم وان يخفى والاقراء به

وغير من عليه التوبة لتكون عاتبة أمره والله تعالى عورثه جميع بدنها ويؤمر بصلاته دخل وقتها ويحب أن يرب لا أكل وصلاته ركعتين ويجوز
 ويدفن في مقابر أو يتصدق به بالشف لك فأتى الأجب (و لا يحفر للرجل) عند رجه وإن ثبت زناه بينة وظاهر الماتن امتناع الحفر لكنه
 جرى في شرحه لمعلم على التخيير لا يصرح أن ما عساه أنه لا يعمد له واختاره البلقيني وجميع ما أنه يحفر له ولا حفره صغيرة فغير منها فاتبوه
 حتى قتلوه بالحفرة كما رووا ياتيه ما في رواية حماد بن عمار لا نه قد طالع منها ويرب إلزام من الماتن ونزوله في هارذ التراب عليه حتى لا يشك
 من الخروج (والأصح استحبابه للراة) (١٨٨) بحيث يبايع صدورهما (إن ثبت زناه) (بينة) أو ألعان كما يحتمه البلقيني فلا تنكشف لإقرار

لحكمها الحرب إن رجعت
 وثبوت الحفر في القامدة
 مع أنها كانت مقرة ببيان
 الجواز بدليل أنه لم يحفر
 للجبهة وكانت مقرة أيضا
 (ولا يؤخر الرجم لمن رض)
 رجي رؤه (وحرو برد
 مفرطين) لأن نفسه مستوفاة
 بكل تقدير (وقيل يؤخر)
 أي ندبا (إن ثبت بأقرار)
 لأنه يسيل من الرجوع
 ورد بان الأصل عدمه أما ما
 لا رجي رؤه فلا يؤخره
 قطعا على نزاع فيه وكذا لو
 ارتد أو تحتم قتل في المحاربة
 ثم يؤخر لوضع الحمل والقطام
 كاقدمه في الجراح ولو زال
 جنون طرا بعد الإقرار
 (و يؤخر الجلد لمن رض) أو
 نحو جرح رجي رؤه منه
 أو لكونها حاملا لأن القصد
 الردع لا القتل (فإن لم يوج
 برؤه مجلد) إذا غاية تنتظر
 (الأسوط) لتلاجه (بل)
 ينحو نعال وتوقف البلقيني
 فيها لما فوق الم الشكال
 وأطراف ثياب (بشكال)
 بكسر العين أشهر من ضحها
 أو المثلثة أي عرجون (عليه)

والمنى والأولى أن يحل من أن يبق فيه يده يعني لا يربطه (قوله) وقرض عليه التوبة) أي ومع ذلك إذا
 تاب لا يصد عنه الحداه عشر (قوله) والله تعالى (أي وجوبه) (قوله) ويحب أن يرب (أي وجوبه)
 اه عشر (قوله) لا أكل) أي لأن الشرب له عايش سابق والأكل لصح مستقبل اه معنى (قوله) وصلاته
 ركعتين (أي يحب له ذلك ندبا فيأبظره اه عشر (قوله) ويجز) عبارة للمغنى والروض مع شرحه والفقول
 حدا بالرجوع أو غير حكم موقى المسلمين من غسل وتكفين و صلاة وغيرها كاترك الصلاة إذا قتل اه
 (قوله) وإن ثبت زناه بينة) كافي الروضة وأصلها فصل الماوردى والشيخ أبو إسحق بين أن ثبت زناه
 بينة فيس أن يحفر له حفرة يزل فيها إلى وسطه تنجعه من الحرب أو بأقرار فلا يبين اه معنى (قوله) وأهلم
 بحفره (أي وضح أنه اه) (قوله) واختاره) أي التخيير (قوله) وجميع) أي البلقيني بين الروايتين المذكورتين
 (قوله) فرب منها) أي فمأرجم حرب منها اه نهاية (قوله) ولا ينفاه) أي ذلك الجرم وقوله لا نه الحفر لعدم
 المناقاة (قوله) بحيث) إلى قوله ورد في المغنى لا قوله أو لمان كما يحتمه البلقيني وإلى قول الماتن بشكال في النهاية
 لا قوله على نزاع (قوله) وثبوت الحفر (الخ) رد له دليل مقابل الأصح (قوله) وكذا) أي لا يؤخر قطعا (قوله)
 نعم إلى قوله وبشكال في المغنى (قوله) يؤخر لوضع الحمل) فلما أقم عليها الحدس وماعتبه ولا شيء في الحمل
 لأنه لم يتحقق حياته هو وإنما يضمن بالرة إذا انفصل في حياته أو أاما ولدها إذا مات لعدم من رضه
 فيبني ضمانه لأنه يقتل أمه انتفها هو غذاءه أخذها مما قاله فيقال ذبح شاة فأتى ولدها اه عشر (قوله) لوضع
 الحمل (الخ) سواء كان الحمل من زناه أو غيره اه معنى (قوله) ولزوا جنونا (الخ) يعني إذا اقربا زنا فمجن لا
 يحد في جنونه بل يؤخر حتى يقين لا نقد رجع بخلاف ما لو ثبت بالينة فمجن اه معنى (قوله) أو نحو جرح
 عبارة للمغنى وفي معنى المريض النساء ومن يهجر أو ضرب اه (قوله) رجي رؤه) كالحى والصداع
 اه معنى (قول الماتن) فالنم يوج رؤه (الخ) أي كرامة أو كان نضوا اه معنى (قوله) بل ينحو نعال) خلافا
 للنهاية (قوله) وتوقف البلقيني (الخ) عبارة للمغنى وإن نازع البلقيني في الضرب بالنعال اه (قوله) وأطراف
 الثياب) عطف على نعال (قول الماتن) بشكال) وهو الذي يكون فيه البلع بمنزلة المتقود من الكرم اه معنى
 (قوله) أي عرجون) هو الشكال إذا بيس والشكال هو الرطب فكانه بين هذا التفسير المراد من الشكال
 هنا اه رشيدى (قوله) وهى (الخ) أي التانيث لرعاية الحفر (قوله) فيضرب) إلى قول الماتن وإذا جاء
 الإمام في المغنى لا قوله وكسرها وقوله على تناقض فيه وقوله مع الخبيس (قول الماتن) ضرب به
 مرتين) أي وإن كان رفيقا ضرب به مرة واحدة اه (قوله) فيه) أي الحفر (قوله) أما إذا لم تمسه) إلى
 قوله وإنما ضمن في النهاية لا قوله أو شك وقوله مع الخبيس (قول الماتن) اجزاه) أي الضرب به ولا يعمد فلو
 ضرب بما ذكر من رجي رؤه فمجن يلم بجره وبغيره لا نقد فعل من مرض بين الضرب بشكال ونحوه بين
 الصرا إلى برته اه معنى (قوله) أو قل) عطف على قوله بعد ضرب به (قول الماتن) مفرطين) أي شديدين اه
 (قوله) بدليل أنه لم يحفر للجبهة وكانت مقرة أيضا) قد يمكن فقال الحفر في القامدة لأنه مستحب
 وتركه للجبهة ببيان الجواز لترك (قوله) طرا بعد الإقرار) فمجن أنه لا تأخير لو ثبت بالينة

ما تمهضن) وهى الشار يخ فيضرب به الحر مرة فخر أو نادى بذلك (فان كان) عليه (خمسون) غصنا (ضرب به مرتين) معنى
 لتكمل المائة وعلى هذا القياس فهو في القن (ومعه) الأصخان) جميعا (أو يكسب بعضها على بعض لئنا له بعض الام) ثلاث متصل حكمة الجلد
 من الزجر وبه فارق الاكتفاء في الإيمان بضرب لا يؤلم على تناقض فيه لأن منبها على العرف وغير المثل يسمى ضربا عافا أما إذا لم تمسه
 ولم يكسب بعضها على بعض أو شك في ذلك فلا يكتفى (فان برأ) يفتح الراء وكسرها بعد ضرب به بذلك (أجزاء) وفارق مفصو باحس عنه فمجن
 بأن الحدود مدنية على الدوام وقوله حد كالأصحاء قطعا وفي أنه اعتد بجماعه وحده الباقي كالأصحاء (ولا جلد في حرو برد مفرطين) بل يؤخر

مصحح الجنس لوقت الاعتدال ولو ليلا وكذا قطع المدة بخلاف القود وحده القذف لانها حق آدمي واستثنى الماورى والرواقي من يده لا ينفك حره او برده فلا يؤخر ولا يقل لمصلحة التأخر الحدو المشتق يقال افراط الزمن بتخفيف الضرب ليسلم من القتل (وإذا جلد الامام) أوتابته (في مرض أو حر أو برد) أو نضو خلق لا يحتمل السياط (فلا ضمان على النصف) (١١٩) لحصول التائب من واجب أقيم عليه وإنما

ضمن من ختن في ذلك بالدية
ثبوت قدر الجلد بالنصف
والختان بالاجتهاد فكان
مشروطا بسلامة العاقبة
كالتميز واستشكل
الوركش ما ذكر في النص
وقال الظاهر وجوب الضمان
لان جلد مثله بالمتكامل لا
بالسياط (فيقتضى) هذا النص
(ان التأخير مستحب) وهو
كذلك عند الامام لكنه صح

مغنى (قوله مع الجنس) ولا يحبس على الرجوع في حد من حدوده تعالى كما صرحوا به في باب استيفاء القصاص
اه نهاية (قوله لوقت الاعتدال) متعلق بـ يؤخر (قوله بخلاف القود وحده القذف) أى فلا يؤخر ان اه نهاية
(قوله لمصلحة) أى من البلاد (قوله المتين وإذا جلد الامام الخ) خرج به السيد فلا يضمن رقيقه جز ما اه مغنى
(قوله أو نضو خلق) بكسر الهمزة وسكون الضاد أى ضيف البدن (قوله لحصول التائب) إلى قوله ويؤديه
في المغنى (قوله في ذلك) أى المرض أو الحر أو البرد (قوله فكان) أى الختان (قوله واستشكل الزركشي
الخ) عبارة المغنى واقتصر المصنف على عدم الضمان في الحر والبرد والمرض قد بشر بوجوبه إذا كان الزاني
نضو الخلق لا يحتمل السياط فيجلده بأفاته وهو الظاهر كما قاله الزركشي لان جلد مثله الخ (قوله وهو
كذلك الخ) عبارة التاهيوت ليس كذلك بل المتمدك كما صح في الروضة وجوبه عليه فلا ضمان أيضا اه
(قوله واعتدله) أى وجوب التأخير اه مغنى وكذا الضمير في نقله ويؤديه قوله حل الاول أى
ما اقتضاه النص من الاستيجاب (قوله في ذلك) أى المرض أو الحر أو البرد

(كتاب حد القذف)

ضمن أيضا واعتمده الاذرى
ونقله عن جمع ويؤديه قول
ابن المنذر أجمعوا على أن
المرضى لا يحد حتى يصح
وصوب البقيى حل الاول
على ما إذا كان الجلفى ذلك
لا يملك غالبا ولا كثيرا
والوجوب على خلافه

(قوله من حد) إلى قوله وتغليظ في المغنى لا قوله أى وإن إلى وإنما وجب وقوله وإن ائتم وقوله وبما قولى إلى
وكذا مكره وقوله مع عدم الإجماع وقوله أو ولد غير مؤدى إلى التنيه في النهاية لا لقوله وإن إلى وإنما وجب
وقوله وقد يؤخذ إلى المتن (قوله من حد) أى ما خذمت لقتله اه معش (قوله لئنه) أى الحد الشرعى (قوله من
الفاحشة) أى من الأقدام عليها (قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه مجواز القص وهو ظاهر باذن
المقنود سم اه معش (قوله هنا) أى شرعا اه معش (قوله لا الشهادة) عبارة المغنى ليخرج الشهادة بالزنا
فلا حد فيها إلا أن يشهد به دون أربعة كسبايق اه وعبارة الرشيدى انظر هل يدعى التعريف مالى
شهادا من النصاب أو رج بعض الشهود اه (قوله من أكبر الكبار) أى بعد ما سراه نهاية أى من القتل
والردة والزنا (قوله وإن أوجب التميز الخ) قال الحليمى قذف المستيرة والمملوكه والحرة المنهكة
من الصنائع لان الأيداف قد تهن دون بقى الكبر الحرة المستترة اه كرى (قوله لقدرة هذا الخ) لأن

(كتاب حد القذف)
من حد منع لئنه من الفاحشة
أو قدر لان الله تعالى قدره
فلا تجوز الزيادة عليه
(القذف) هو هنا الرمي
بالزنا في مرض التمييز لا
الشهادة وهو لرجل أو امرأة
من أكبر الكبار وإن
أوجب التميز بالاحديها
يظهر ويحتمل خلافه وإنما

تقول إن كان المراد بالنسبة لدفع العار فتجديد الاسلام لا ينفيه أو بالنسبة للخروج عن المصيبة بفرض
تحققها فإن تأكد ذلك بالثبوت أو بالنسبة للعقوبة فهى لا تثبت بمجرد القذف بل لابد فيها من تمام نصاب
الشهادة وحيث فلا قذف وإن أريد ائتم آخر فليبين واقعه اعلم اه سيدهر وقرى الرشيدى بما نصه وقوله
بان يحد بكافة الاسلام أى وبها يقتضى وصف الكفر الذى روى به ويثبت وصف الاسلام بخلاف نحو التوبة
من الزنا لا يثبت بها وصف الاحسان اه (قوله ومرت تفاصيل القذف الخ) أى فاستثنى بها عن إعادة ثبوتها
هنا (قوله فلا يحد حرى) أى مؤمن اه معش (قوله وإن ائتم الخ) أى القاذف لآذنه (قوله كما مر) أى فى
باب الزنا فى شرح الاسكران (قوله فلا يحد مكره) بل ولم يعلم اكرامه وادعاه هل يقبل أولا أو
يقبل ان وجدت قرينة لا يبعد الثالث فليراجع على المنهج اه معش (قوله وبه) أى بقوله مع عدم التمييز
(قوله لوجود الجناية منه الخ) يعنى ان الماخذ هنا التمييز ولم يوجبه هنا الجناية وقد وجدت اه كرى
(قوله ويجب التلفظ به) أى يجب لدفع الحد التلفظ بما اكره به فإن زاد أو تلفظ بغيره وجب

وجب الحد بدون الرمي
بالكفر لقدرة هذا على نفي
مارمى به بان يحد بكافة

(قوله لكنه صح في الروضة وجوبه) كتب عليهم وقوله عليه لا ضمان ان كتب عليه لا ضمان م
(كتاب حد القذف)
(قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه مجواز القص وهو ظاهر باذن المقنود

الاسلام ومرت تفاصيل القذف فى المان (شرط حد القاذف) الالتزام وعدم اذن المقنود وقرعته للقاذف فلا يحد حرى وقاذف آذن
له وإن ائتم ولا اصل وان خلا كاياقو (التكليف) فلا يحد صحرى ومجنون لرفع القلم عنهما (الاسكران) فانه يحدون كان غير مكلف تنليظا عليه
كامر (والاختيار) فلا يحد مكره عليه لرفع القلم عنه ايضا مع عدم التمييز وبما قوله إذا قتل لوجود الجناية منه حقيقة ويجب التلفظ به

لداعية الاكرام وكذا مكرهه وفارق مكرهه القاتل باءاته (ثم يمكنه اخذ بيده فيقتل جاهدون لسانه فيلف بهو كذا لا يصح جاهل ببحر به يقرب
اسلامه او يمدد على ذلك (ويبرز) القاذف (المميز) الصبي او الجنون زجره الواد يباوم ثم يقطع بالبلوغ والاقا (ولا يصح اصل) اب
أو أم وإن علا (يقذف الولد) ومن ورثه (١٢٠) الولد (وإن سفل) كما لا يقتل به ولو كان يورثه لا يورثه ويورثه بين عدم حبسه بدنه

بأن الحبس عقوبة قد تدوم
مع عدم الاثم فلم يطق بحال
الاصل على ان الرافعي
صرح بأنه حيث عزر انما
هو لحق الله دون الولد عليه
فلا اشكال ولم يقل هنا ولا
له قوله في القود للاريد
مالا وكان زوجا وله ولدا
اخر من غيره فان له الاستيفاء
لان بعض الورثة يستوفيه
جميعه بخلاف القود لو قال
لولد أو ولد غيره يارلد
الزنا كان قاذفا لانه فيجد
لها بشرطه واذا وجب حد
القذف (فالحر) حالة القذف
(حده ثمانون) جلدة للآلية
فدخل فيه ما لو قذف ذمي
ثم حارب واروق فيجلد ثمانين
اعتبارا بحالة القذف
(والريق) حالة القذف
ايضا ولو بعضا ومكاتب
وأم ولده (أربعون)
جلدة اجماعا وبه خصت
الآلية على ان منع الشهادة
فيها للقذف صرح بانها في
الاحرار وتغليح ان
تعالى والافاقع لا آدمي
لا يخالف فيه الا الحرون
غلب حق الادمي في توقف
استيفائه على طله اتماما
وسقوطه بعفو ولو على
مال لكن لا يثبت المال
وكذا بشرط: ما للقذف

الحمد اه كرى (قوله به) أى بالقذف اه عرش (قوله لداعية الاكرام) أى لا لتلفد او نحوه اه رشيدى
وظاهر صنيع الشارح ان الاطلاق كنهه القذف وتقدم في باب الردة ان المكره لانه الزم تورته (قوله
وكذا مكرهه) أى لا حد عليه ايضا اه نهاية اى ويبرز عرش وسيدعمر (قوله وفارق) اى مكره القاذف
بكره الرأى اه كرى قال السيد عمر وقد يفرق اياه بان النفس خطرها ما غلظ فيها بعضه من له دخل في
ارهاقها بما يتره اوسيا او شرط بخلاف المرض فاقصرت العقوبة فيه على المباشرة ان لم يكن له مدور
كالاكرام اه (قوله بانه) اى القاتل بالاكرام اه لى المكره بكره الرأى (قوله او الجنون) اى الذى له نوع
تعيين معنى عرش اى كادل عليه صنيع المصنف رشيدى (قوله ورثه الولد) اى فقط اه سيدعمر وبعبارة
عرش اى من روية واع من ام ماله اه (قوله للاباء) اى القديد بالقذف فلذا يبرر لبقية حقوقه كاياق
في فصل التميز اه عرش (قوله بينه) اى بين تميز اى الاصل لقذف فرعو بين عدم حبسه اى الاصل بدنه
اى القرع (قوله قد تدوم) اى بخلاف التميز فانه قد يحصل بقيام من مجلس ونحوه اه معنى (قوله مع عدم
الاثم) اى من الاصل وحاصل ما ذكره من الفرق ان منع حبس الاصل لفرعه لا من احد هما لعقوبة
قد تدوم والثاني عدم الاثم من الاصل بسبب الحبس الذى هو الدين بخلاف التميز فيهما اه رشيدى وبعبارة
السيدعمر اى بالنسبة لاصل الدين حيث كان مباحا وان عرض الاثم فيه بسبب مطله مع القدرة الذى هو مظنة
الحبس اه (قوله وقاله في القود) عارته هناك واقتصاص يقتل ولو ان سفل واقتصاص ثبت له اى القرع
على اصله كان قتلته او عتبه او وزوجه او امه اه (قوله لتلايرد مالو كان الخ) قد يمنع الورد حيث لا
المنى ولو لاه من حيث انه له وذلك لا ينافي الحد من جهة غير مسم اه عرش (قوله ما لو كان زوجا وله مال الخ) اى
والمتنوف الزوجة اه رشيدى اى والقاذف ابو الزوج خلا لما ياتي عن عرش (قوله ولداخر) انظر
ما قد عثره قوله اخر (قوله فان له الاستيفاء الخ) اى اذا قذفها الزوج ثم ماتت وورثها ابنه وابنها من غيره
فلا ضمان من غيره الحد وان لم يكن لان الزوج الحد اه عرش وقضية صنيع الشارح حيث قال لوجة ولده
ولم يقل لوجة ان القاذف هو ابو الزوج لا الزوج الا ان يريد تصور آخر غير ما في الشارح (قوله ولو قال
الخ) اى ولو هازل اه عرش (قوله بشرطه) اى شروطه المذكورة في قوله شرط حد القاذف الخ اه عرش
(قوله قد دخل الخ) تريع على قوله حالة القذف وقوله فيه اى الحر (قوله وبه) اى بالاجماع (قوله خصت
الآية) اى اية جلد وثمانين جلدة (قوله فيها) اى فى الآية (قوله بمصرح بانها الخ) اى لان العبد لا تقبل
شهادته وان لم يقذف اه معنى (قوله وتغليح الخ) عطف على اجماعا وفي هذا العطف المتعنى لكون التغليب
دليلا مستغلا لنظر ظاهر (قوله وان غلب الخ) غاية في قوله لغو تغليح الخ اه رشيدى (قوله في توقف استيفائه)
اى حد القذف على طله اى الاذى قوله وسقوطه اى قوله وقد يورثه من المغنى (قوله لكن لا يثبت
المال) ان على القاذف اه عرش (قوله وكذا شوت الخ) عطف على بعفو (قوله او بطلان) اى في حق
الزوجة اه معنى (قوله ولا يعاقب في الاخر الخ) (قائمة) اختار المصنف القول ان النية بالقلب
يكسبها للملكان الحافظان كالتلفظ بها ويذكران ذلك بالشم واصل هذا اذا سمع على ذلك والافاضل
على القلب منقول اه معنى (قوله لم يعاقب) اى فى الاخرة لا صلوه ظاهر اه عرش وقال السيد عمر
والذى يتبعه انه بايم وان كان صادقا بتاد على ما مضى عليه الغزالي وتبعه النووي من ان النية القلبية

(قوله لتلايرد) قد يمنع الورد حيث لا ينافي الحد من جهة غير اه (قوله
لتلايرد الخ) قد يورثه من هذا اراده على قوله السابق ومن ورثه الولد الا ان يمنع صدق انه ورثها اذا لا يستغرق

بينة أو اقرار أو بين مردودة أو بطلان ومن قذف غيره ولم يسمه الا الله والحفظة
لم يكن كبيرة موجبة الحد لخلوه عن مفسدة الاباء ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب كذب لاحضر فيه قاله ابن عبد السلام
يؤخذ منه انه لو كان صادقا بان شاهد زناه لم يعاقب هو بمثل (و) شرط (المتنوف) ليحد قاذفه (الاحسان) للآلية (وسبق في اللعان)

كالسانية

بيان شروطه وشروط المقدوف ثم لا يجب على الحاكم البحث من احسان المقدوف (١٢١) بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحسان

تفليظ عليه لصيانة بالقذف
ولان البحث عنه يؤدي إلى
اظهار الفاحشة المأمور
بستر ما يخلف البحث عن
عدالة الشهود فانه يجب عليه
ليحكم بشهادتهم لا لتفاد
المعنيين فيه كذا قوله الرافعي
عن الاصحاب (ولو شهد) عند
قاضي رجال اخر امرسلون
(دون أربعة بالناحدوا)
حد القذف (في الاظهر) لما
في البخاري ان عمر رضي
الله عنه حد الثلاثة الذين
شهدوا ابن المغيرة من شبهة
رضي عنه ولم يخلفه انهم يرون
فان نكل لم يحدوا ان خلفوا
وكذا لو كان الزوج رايهم
لثبته في شهادته برأياها اما
لو شهدوا لاعتراض قذفة
قطعا ولا يحد شاهد جرح
برأنا وان أقروا لأن ذلك
فرض كفاية عليه ويندب
لشهودنا فاعلم ما يفتونه
مصلحة من ستر اوشهادة
ويظهران العبر في المصلحة
بحال المشهود عليه دون
حال الشاهد وبمحمل اعتبار
حاله ايضا (وكذا لو شهد
أربع نسوة و) أربع
(عبد و) أربع (كفره)
اهل ذمة او أكثر في الكل
فيحتون (على المذهب)
لأنهم ليسوا من اهل الشهادة
فتمسحت شهادتهم بالقذف
وعلم ان كانوا اصفية الشهود

كالسنية بل ما هنا أولى لانها السنية وان لم يسمها أحد فليأمل اهـ (قوله) بيان شروطه وشروط المقدوف
اي شروط المقدوف صرحا وشروط الاحسان ضمنيا فان عبارة هناك المحسن مكلف حر مسلم عفيف عن
وطء عيبه وكان الشارح اشارة بذلك إلى دفع الاعتراض على المتن بأن الذي سبق إنما هو شروط المحسن
لا الاحسان لكن في جملة الفاعل لفظ بيان مع المتن في اختيار الاحسان تساهل اهـ رشيدى (قوله) نعم
لا يجب الخ ظاهره الجواز لكن قوله ولان البحث الخ قد يقتضى خلافه اهـ عرش عبارة السيد بهر لكان
تقول هذا ظاهره فينبغ على الظن احصائه بناء على ظاهر حاله اما من يشك فيه فكيف يقدم على عقوبة
قاذفه مع الشك في بياؤه لعل هذا انما هو قوله رحمه الله تعالى كذا قوله الرافعي عن الاصحاب والله اعلم اهـ (قوله)
بل يقيم الحد على القاذف) اى حتى لو تبين عدم احسان المقدوف بعد حد القاذف لاشي على المقدوف وان
كان سيئاً في الحد بل ظاهره انه لو مات القاذف بالحد لاشي على المقدوف ولا على القاضى فليراجع لان
الاحكام مبنية على الظاهر اهـ عرش (قوله) إلى اظهار الفاحشة اى فى المقدوف اهـ عرش (قوله) لا لتفاد
المعنيين الخ وفي انتفاء المعنى الثاني تأمل (قوله) وكذا قوله الرافعي الخ) معتمد اهـ عرش (قوله) عند قاض
إلى التثنية فى المعنى الاول ولعله يظهر إلى التثنية قوله او أكثر فى الكل (قول المتن دون أربعة الخ) ظاهره انه
فاعل شهده هو على مذهب الاخشى والكوفيين من ان دون ظرف يصرف اما على مذهب سيبويه
والبصريين من انه لا يصرف فالفاعل مقدور معلوم من المقام ودون صفة له تقديره رجال دون أربعة مقروضا
المقدور كره مر ورح اهـ بجري على المتبج (قوله) ذريعة اى وسيلة اهـ عرش (قوله) فان نكل لم يحدوا
أى وان حلف حدوا أو قوله ان خلفوا اى وان نكلوا حدوا اهـ يادى (قوله) وكذا لو كان الزوج رايهم
اى فيحدوهم ومنه معنى وسهم عرش (قوله) لثبته الخ اى في دفع عارها عنه مثلا اهـ رشيدى (قوله) اما لو
شهدوا الخ) يعنى مطلق الشهود وان كثروا لا خصوص المذكورين فى المتن اهـ رشيدى (قوله) فقتله
قطعا) اى وان كان بلفظ الشهادة اهـ معنى (قوله) ولا يحد شاهد جرح برأنا) وذلك بان شهد في قضية فادعى
المشهود عليه ان كان واثق من شهادته فلا حد على الشاهد برأنا ولا على المشهود عليه لان غرضه الدفع عن
نفسه لا التبرير اهـ عرش (قوله) لأن ذلك) اى جرح الشهادة برأناه (قوله) وبمحمل الخ) عبارة التهمة
ولو قيل باعتبار حاله ايضا لم يبعد اهـ (قوله) اعتبار حاله) اى الشاهد (قوله) وأربع عبيد أربع كفره)
عبارة التهمة أربعة بالثابت فيها (قوله) اهل ذمة) إذ لا حد على اهل الحرب وان قدفوا الدم الالتزام اهـ سم
(قوله) واكثر) ظاهره وان خلفوا احد الثمات اهـ عرش اى لان غاية ذلك اعادة العلم للقاضى برأنا المشهود
عليه وانما لا يجب عليه في حدوده تعالى كإثبات ما يثبت شهادتهم إلا التبرير (قوله) وعلى اهـ) اى على الخلاف
اهـ معنى (قوله) ان كانوا اصفية الشهود الخ) اى هم بائنا وكفار او عبيدا اهـ معنى (قوله) ولا الخ) اى بان علم
حالم لم يصح القاضي اليهم اهـ معنى (قوله) فيكون فقه قطعا) اى لان قوله ليس في مرض شهادة (فروع)
لو شهد أربعة بالناحدوا وردت شهادتهم بفسق ولو مطلقا به كالزنا وشرب الخمر لم يحدوا فارق ما مر في قصص
العددان نقص العدد متفقون فسيتم الخ) اى يعرف بالظن والاجتهاد الحد يدربا بالشبهة ولو شهد بالزنا خمسة
فرجع واحد منهم عن شهادته لم يحد لبقاء النصاب او اثنان منهم حد لانها الحقا به العار دون الباقيين تمام النصاب
عند الشهادة مع عدم تقصيرهم ولورجع واحد من أربعة حد وحده دون الباقيين لما ذكر اهـ معنى
زاد الاسنى سواء ارجع بعد حكم القاضى بالهتادة أم قبله ولورجع الاربعة حدوا لأنهم الحقوا بالعار

ارتباطاً مل (قوله) دون أربعة) قال في الروض ولوردت شهادتهم بفسق مطلق اهـ اى فلا يحدون اهـ
وكردوا بالفسق ردوا بالمداوة كفى شره (قوله) وكذا لو كان الزوج رايهم) فيحدوهم (قوله) وبمحمل
اعتبار حاله ايضا) وعلى هذا لو تعارضوا رضائيه فطر (قوله) اهل ذمة) إذ لا حد على اهل الحرب وان قدفوا
لعدم الالتزام (قوله) لأنهم ليسوا من اهل الشهادة الخ) عبارة الروص وان شهد ثلاثة فحدوا واعادها مع
أربع لم يقبل اهـ ثم قال في الروض وان شهد خمسة فرجع واحد لم يحدوا اثنان حدا دون الباقيين وكذا لو

ظاهرا وإلا لم يصح اليهم فيكونون قذفة قطعا

ولا قبل اذ مات من الاولين اذ اجماع البقاء التهمة كفاً حتى رد قاتل بخلاف نحو الكفر والعبد لظهور قهصم فلا تمة (ولو شهدوا على اقراره) بالزنا (خلافاً) كما قاله اقررت بالزنا قاصداً بقذفه وقهصم به بل اولى (تقييد) قد يشكك ما تقرر المعلوم منه ان حدود الاربية للقذف الا اذ لم يمتنع النسق بانه كيف (١٢٣) يجوز فضلا عن ان تطلب من احد الاربية الشهادة بالزنا مع استحالة ان البقية لا يشهدون

فيترتب عليه النسق والحد ولا حيلة مستقلة لها عنه
بفرض عدم شهادة البقية
ولا اصل هناك تصحبه بل
الاصل عدم شهادتهم وان
هو قول من الاربية بالبقية
بانه يشهد بعده وما يزيد
الاشكال انه قد يترتب على
عدم شهادتهم حد قاذفه
ليقتل بتمارض خفية
الشاهد الحد والنسق
بامتناع غيره من وحد الغير ان
لم يشهدوا بشكل من ذلك انه
لوعلى الطلاق بزنا ما وعلم
بعضا ان شاهد به ترتب
عليها الحد والنسق وان لم
يشهد اصارا مقرر للزوج
على طلاقه ان كان يحتمل
في هذه انها يشهدان
وجوب الالائم عليها لان
قصدما لباق الطلاق
ينع عنها قوم القذف
بصورة الشهادة وقد يجاب
عن ذلك بانه من الشاهد
ان يحلف الشهود عليه
انه ما زنى فاذا كان الشاهد
متحققا زناه فهو من امن من
الحد لانه اذا تطلب منه البين
بانه ما زنى يتنع منها نظرا
لغالب على الناس من
امتناعهم من البين القموس
فسوخ له النظر الى هذا

سواء اتعمدوا أم أخطؤا لأنهم فرطوا في ترك التثبت اه (قوله ولا يتقبل الخ) عبارة المغنى والروض مع
شرحه ولو شهدوا اربعة بالزنا نحو او اعادوا مع اربع لم يقبل شهادتهم كالفاسق ترد شهادته ثم يترتب
ويبعد ما لا يتقبل ولو شهد بالزنا عيبدو وحده او افادوا شهادتهم بعد التثبت قلت اه (قوله من الاولين) اى
فيما لو كانوا دون اربعة ع وش وكرى (قوله اذ اتوا) اى بعد الرد والحد اه رشيدى (قوله بخلاف نحو
الكفرة الخ) اى يقبل منهم إذا اعادوا ما بعد كالم اه ع وش (قول المتن ولو شهدوا على الخ) قسم قوله
ولو شهدوا اربعة بالزنا اه ع وش (قوله بل اولى) اى ما في المتن بعدم الحد (قوله ما تقرر) وهو قوله حد
القذف في شرح حدودا فانه يعلم منه ان حدود الاربية لاجل القذف الا اذ لم يمتنع النسق اه كرى (قوله
بانه الخ) متعلق يستشكل (قوله من احد الاربية) متعلق يجوز وتطلب على التنازع وقوله الشهادة
فاعلمها على التنازع (قوله عليه) اى على اداء احد الشهادة (قوله لها) اى النسق والحد (قوله عه)
اى عن الواحد (قوله بل الاصل الخ) لك ان تقول لا انتفاء لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند
توافقهم على الشهادة أنهم يشهدون اه سم (قوله عدم شهادتهم) اى البقية (قوله بانه يشهد) اى كل من
البقية وهو مدلل من البقية بأعادة الجار (قوله على عدم شهادتهم) اى الاربية (قوله الحد الخ) اى حد نفسه
(قوله بامتناع غيره) اى من الشهادة (قوله وحد الغير) عطف على الحد والغير هنا شامل لمن شهد قبله
ولقذف الشهود عليه مطلقا (قوله ان لم يشهد) اى كل من الاربية (قوله في هذه) اى مسئلة تعليق طلاقها
بزنا ما (قوله ولا يئى الخ) اى من الحد والنسق (قوله لباق الطلاق) اى اظهار وقوع الطلاق وهو بالنسب
مفعول قصدما وجملة منع الخبران (قوله قوم القذف الخ) اى قصد القذف (قوله عن ذلك) اى
الاستشكل الاول (قوله بانه سم) اى اتفاقا (قوله فهو) اى الصادق كذا الضمير لانه الخ (قوله عه) اى
من المشهود عليه (قوله يتنع منها الخ) قديقال فالحكم لو فرض انه يقطع باقدهما على البين اه سيد عمر
(قوله نظر القاتل الخ) لعله بالنسبة الى زمانه بل النسبة الى غير تصور الزنا شامل (قوله فسوخ) اى يجوز
(قوله النظر) فاعل سوخ وقوله الشهادة مفعول (قوله قد تترجم) اى الشهادة (قوله لانه الخ) مرافقه
(قوله حيث) اى حين النظر المذكور لو حين كون القاتل الامتناع (قوله لكل واحد) الى قوله كذا
قال في التبايع المغنى (قوله لان شرط التخاص) اى حتى على الضميف القاتل به في غير النقود اه رشيدى
(قوله وهو) اى اتحاد الصفة معنى وشرح المتجيب قال البجيرى ولم يقل والجنس كما قال اولان المجلس هنا
واحد اه (قوله باختلاف الدين الخ) اى بين القاذف والمقذوف في الحلقة وفي القوة والضعف اه
شرح المتجيب (قوله لمن سب الخ) ويجوز للظلم ان يدعى على ظالمه ولو سمع الامام رجلا يقول زنيتم رجل لم
يتم عليه الحد لان المستحق يجوز ولا يطالبه بتمينه لان الحد يدعى بالشبهة ان سمع يقول زنى فلان لزمه ان
يعلم المقذوف اى اصح الوجدين لانه ثبت له حق لم يعلم به فعل الامام اى علمه كالم ثبت عندما لم يعلم ولم
به اه معنى (قوله بقدر سبه) لعل المراد قدره عددا لا مثلا ما ياق به الساب بقوله مالا كذب فيه الخ اه حلى
(قوله مالا كذب فيه الخ) اى وان كان ما قال به الاول كذبا او قذفا اه حلى وفي ع وش ما يوافقه (قوله
ياحق) قال مر والا حق من يفعل الشيء بغير موثقه مع عليه بقبه اه مجرى (قوله الخبران) اى هذا
دليل التخاص في السب وقوله ولان احدا الخ دلائل التمثيل يا ظالم يا حق فكان المناسب ان يذكر كلا
رجع واحدا من اربعة محدوده اى سوا رجع بعد حكم القاضى بالشهادة ام قبله اه (قوله بل الاصل عدم
شهادتهم الخ) لك ان تقول لا انتفاء لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة

الغالب الشهادة بل قد تترجم لانه حيث من حقوق ضرره فاشمل ذلك فانه مهم (ولو تهاذفا فليس تقاص) منها
فلكل واحد الحد على الآخر لان شرط التخاص اتحاد المجلس والصفوة هو معتدنا لاختلاف تأثير الحدين باختلاف الدين غالب نعم
لن سب اى يرد على سابه بقدر سبه مالا كذب فيه ولا قذف كبا ظالم يا حق خبر اى داود ان زني لم يثبت عاتية رضى اقة عنها قال

عن ذلك ولا يحمل له أن يتجاوز
لنحو أيها بانتصاره ليستوفى
يبنى على الأول ثم الابتداء
والاخر خلق الله تعالى كذا
قاله غير واحد وظاهره
ان لم يحمل والاخر هو
السابق انتهى عليه ايمان
والذي يتجه انه لا يبقى
عليه الا الثاني فقط كالتأويل
فيم قتل قتل قودا واذا
وقع الاستيفاء بالسب
المائل فأي ابتداء يبقى على
الاول للثاني حتى يكون
عليه اتم وانما الذي عليه
الاخر المتعلق بحق الله تعالى
فاذا مات ولم يبق عوب
عليه ان لم يبق عنه (ولو
استل المقذوف) بالاستيفاء
للحد ولو باذن الامام او
القاذف (لم يقع الموضع)
فان مات به قتل المقذوف
ما لم يكن باذن القاذف كما
هو ظاهر وان لم يمت لم
يحمل حتى يبرأ من الم الاول
وانما لم يقع لاختلاف
ايلام الجلدات مع عدم
امن الخيف ومن ثم اعتد
بقتله لا في الحصن لاجل عدمه
نعم لسيد قذفه ان عبده
وكذا لمن قذف وتعد
عليه الرفع للسلطان ان
يستوفيه اذا امكنه من غير
مجاوزة للشروع واقعا لم

منها عقب مدعاء كالمغنى (قوله) لما أي لائمة اء عش (قوله) سبها وفي سنن ابن ماجه دونك
فانتصرى فاقبلت عليها حتى يسر ريقها فيها فلهذا وجه النبي ﷺ آء معنى (قوله) عن ذلك أي عن الظالم
والحق (قوله) ولا يحمل له أي للسبب (قوله) بانتصاره أي لنفسه بسبب صاحبه اء عش (قوله) ليستوفى
أي غلامته ويرى الاول معنى وشرح المنهج (قوله) ويبقى على الاول ثم الابتداء أي لما فيه من الابداء ومن
كان حقا اء عش (قوله) والاخر اء عش الذي ذكر اء عش قال للمعد الذكرى بحسب (قوله) ان لم يحمل
والاخر اء عش لفظا وبمعنى قوله هو الاول لمخلق الله تعالى هو السابق أي عين السابق في قوله اثم الابتداء وقوله
انه يبقى اء عش بظاهر اء عش (قوله) اثم اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
الا الثاني اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
تعالى عنه بقوله اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
أي فيض من اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
عش عش قوله فيض من اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
يلزمه التميز فقط اء عش (قوله) اعتد بقتله اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
في المغنى (قوله) وكذا ان قذف اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
لما كويوجه بان التميز يختلف باختلاف الزايف ليس له قدر مخصوص ولا نوع يستوفيه المستحق ولو
كان عارفا بذلك فلو جوزه له فعله لم يجاوز فاستيفاءهما كان بفعله القاضى لورفع له فاستيفاءه اء عش
قوله وتعد الرفع اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
ما يصرح به (قوله) للسلطان اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
وان لم يكن له ولاية القضاء اء عش (قوله) ان يستوفيه اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
منع منه ما صرح به الماوردى وقضية هذا التشبيه ان ذلك بالبداهة لم يكن له بینه بقذفه القاذف محمد
ويختلف اء عش (قوله) من غير مجاوزة للشروع) ولو بالبداهة كاقاله الاذرى اء نهاية

(كتاب قطع السرعة)

(قوله) قبل الى قوله فان قلت في النهاية لا قوله ان القطع الى هو المقصود (قوله) لو حذفه الى قوله له في المغنى
(قوله) اعم واخصر الاول ليصل الة بمعلوم طالع المطبق (قوله) ويرد اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
فكان الى فذكر انما كان القطع مشتركا بين السارقين لا يتفاوتون فيه بخلاف الحد فانه يختلف باعتبار
كون الزاني بكرا او محصنا ومن كونه حرا او رقيا لاحظ ذلك فلهذا ذكر الحد في الزنا لاختلافه باختلاف
الزنا فذكر القطع في السرعة لعدم اختلافه اء عش (قوله) فكان اء عش هذا الترتيب يحتاج لبيان اء عش
(قوله) فكان هو المقصود بالذات لعل وجه ان السرعة تشاركها في الاحكام المترتبة عليها غير القطع
ابواب كثيرة كالاختلاس والانتهاج والجحد فانها كلها مشتركة في الحرمة وخيان المال ان تلف
وارش قصصه انقص واجر قتلته لمدة الاستيلاء عليه وانما اخصت السرعة بالقطع فكان هو المقصود
بالذات في هذا الباب بخلاف الزنا فانه لم يشارك في الاحكام المترتبة عليه غيره كعدم ثبوته النسب به وعدم

أنهم يشهدون (قوله) وإن لم يمت) سكت هنا بما يلزم المقذوف باستقلاله الظاهر أنه التزمير بامراء الامام
(قوله) من غير مجاوزة للشروع) ولو بالبداهة كاقاله الاذرى عرش

(كتاب قطع السرعة)

(قوله) ويرد بان القطع اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
القطع مقصودة بالذات ويان احكام نفس السرعة مقصودة بالتبع وما اشار الى الاستدلال به من عدم
اختلاف القطع منع اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش
هو المقصود اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش اء عش

نفس السرعة اء عش ويرد بان القطع هنا واحد لا يختلف باختلاف الفاعل فكان هو المقصود بالذات

وماعده بطريق التبعية فذكر له ذلك والخدم متعدد بتعدد قاعه ومختلف في بعض اجزائهم وهو التغريب لحذف ثلاثيهم التخصيص ببعضها فيما يصح ان لكل ملحوظان قلت قال الزركشي عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو احسن لان الحد لا ينصرف القطع قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف ان الجسم من تنمة الحد او على ان من سرق خمسة او اولا ربع له او لا ولا تكليف يكون تعزيره الذي ذكره حداله والوجه خلافه لان الحد مقدور شرعا والتعزير (١٢٤) بخلافه وما هنا غير مقدور فتعذر كون حد او نص الامام على ان تعزير الصبي اى المم

والقاضي على ان تعزير الجنون الذي له نوع تبين حد له فيه تجوز ظاهر كما هو واضح (السرقة) هي يفتح فكمس او يفتح او كسر فسكون لغة اخذ الشيء خفية وشرعا اخذ مال خفية من حرز مثله يشروطه الاتية والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع ولا شكك للمحد المهرى بقوله يد بخمس مشين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار اجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بجواب يدع مختص وهو قوله وقاية النفس اغلاها وارخصها وقاية المال فافهم حكمة الباري اى لو ديت بالقليل لكثرت الجنائيات على الاطراف المؤدية لازما ق النفوس لسهولة الترم في مقابلتها ولو لم يقطع الا في الكثير لكثرت الجنائيات على الاموال واجاب ابن الجوزى بانها لما كانت امنية كانت ثيمة فلما خانت هانت واركان السرقة الموجبة

المصاهرة واسترقاق الولد الحاصل به لعدم نسبته الى الوالي وموت رب الحد عليه كترت هذه الاحكام فلزم مقصودا بالذات بل الاحكام كلها مشركا معش (قوله وما عده بطريق التبعية) اى لان السلام هنا صالة في الحدود ومن ثم عبر بعضهم بحد باب الردة بكتاب الحدود وجعله اياها باب السرقة فان دفع قول ابن قاسم لانسلم ان بيان احكام القطع مقصودا بالذات وبيان احكام نفس السرقة مقصودا بالتبعية انتهى وما يدفعه ان ابن حجر والشارح لم يجعل احكام السرقة تابعة في حد ذاتها وانما جعلها تابعة هنا في هذا الوطن المقصود منه بيان الحدود كما تقرر اه رشيدى (قوله فذكر) اى لنظرا على ذلك لى لكونه هو المقصود بالذات (قوله والحد) بالنصب عطف على القطع ثم اى فى الزنا (قوله لحذف) اى لانه ظن (قوله ثلاثيهم التخصيص الخ) قد يقال ذكره مع ترم التخصيص ببعضها هو من حذفه الموم عدم ارادته اساء الموم ارادة بعضها اذ الحذف لا يمنع الايام اه سم (قوله ببعضها) اى الحدود فى الزنا اه رشيدى (قوله فها الخ) اى ذكر القطع هنا وحذف الحد فى الزنا (قوله هو) اى تعبير التنية (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف الخ) قد يقال المراد بالحذف عبارة التنية معنى العقوبة فلا يرشدى وما اروده في هذا الجواب على ان العبارة الشاملة لسائر الاقوال احسن من المختصة ببعضها اه سم (قوله خامسة) اى مرة خاصة (قوله او لا ربع الخ) اى اطراف اربع عطف على خامسة (قوله يكون الخ) خبر ان (قوله والقاضي) عطف على الام (قوله حوله) خبر ان قوله فيه تجوز الخ خبر ونص الام (قوله هي يفتح الخ) قوله ولا شكك في النهاية والى قوله ولو اختلفت في المعنى الا قوله كذا وقع الى وسارق (قوله اخذ الشيء خفية) اى سواء كان مالا او لا وسواء كان من حرز مثله او لا اه يجزى (قوله اخذ مال خفية) زاد المعنى خلا اه وكأنه احتريزه عن بعض صور الظلم سيدهر (قوله فيها) اى فى القطع بها نهاية ومعنى (قوله ولا شكك الخ) اى على الشريعة فى التفرق بين الدقيق والتلفع فى السرقة اه معنى (قوله واركان السرقة) الى قوله ولو اختلفت فى النهاية (قوله فى عباراتهم) اى كشرح المنهج (قوله وهو صحيح) اى ما وقع فى عبارتهم (قوله اذا المراد الخ) حاصله ان المراد بالسرقة الاولى الشرعية بالثانية القولية فلا تهاون اه يجزى (قوله لا اخذ خفية من حرز) اى الى اخر اه سم (قول المتن ربع دينار) ويرى الدينار يبلغ الان نحو ثمانية وعشرين نصف فضة اه عش (قوله كافى الخبر المتفق عليه) عبارة المعنى وشرح المنهج لخبر مسلم لا تقطع يد سارق الا فى ربع دينار فصاعدا اه (قوله وشذ من قطع الخ) عبارة المعنى وقال ان بنت القاضي بسرقة القليل ولا يشترط النصاب لمعوم الاية وللصحيح لمن افقه النجاسات عجب عن الاية بانها مخصوصة بالحديث وعما فى الصحيح باجوبة احداهما قالة الاعمش كانوا يرون انها بيضة الحد يدو الحبل الذى يساوى دراهم كجبل الفينى واه البخارى عنه والثاني حمل على حسن البيض والحبال والثالث ان المراد ان ذلك يكون سببا وتدرجنا من هذا الى ما قطع فيه بدهاه (قوله اما ما ريد الخ) خبر بقره

(قوله لحذف ثلاثيهم التخصيص الخ) قد يقال ذكره مع ترم التخصيص ببعضها هو من حذفه الموم عدم ارادته اساء الموم ارادة بعضها اذ الحذف لا يمنع الايام (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف ان الجسم من تنمة الحد او على ان التنية) قد يقال المراد بالحذف عبارة التنية معنى العقوبة فلا يرشدى (قوله ما اروده في هذا الجواب على ان العبارة الشاملة لسائر الاقوال احسن من المختصة ببعضها) (قوله) وللقطع سرقة كذا وقع فى عباراتهم وهو صحيح اذ المراد بالسرقة الثانية مطلق الاخذ خفية وبالاولى الاخذ خفية من حرز وخبر وسارق ومسروق ولعل السلام فيه بدهاه يقال (يشترط لوجوب المسروق) امور (كون ربع دينار) اى انتقال ذهابه ضروريا كافى الخبر المتفق عليه وشذ من قطع باطل منه وخبر لمن الله امارق يسرق البيضة او الحبل فتقطع يده امارا يد البيضة فيه بيضة الحديد والحبل ما يساوى ربعا او الجنس وان من شأن السرقة ان صاحبها يتدرج من القليل الى الكثير حتى تقطع يده (خالصا) وان تحصل من مفشوش

بجلاف الريع المنشوش لانه ليس ربيع دينار حقيقة (او) كونه فدية كان او غير ما يساوي (قيمه) بالذهب المضروب الخالص حال الاخراج من الخزائن لم تعرف قيمته بالدينار فيقوم بالدرهم ثم يمد بالدينار فان لم يكن يحمل السرعة (٢٥) دنائير انتقل لا قرب محل اليها فيه ذلك كما هو

قياس فظاهر ولو اختلفت قيمة نقدن خالصين اعتبر اداناهما كما قاله الدارمي لوجود الاسم اى ومعه لا نظرد له الحد بالقيمة لان شرطها ان تكون قوية ولا قوة لتمام صدق الاسم بانه اخذ ما يساوى نصابا ويفرق بينه وبين ما له شهدت بينه بانه نصاب واخرى بانه دونه فلا قطع بان هنا تعارضا ووجب الفأوها في الزائد على الاقل فلم يوجد الاسم بخلافه في مستلثا بينه وبين ما مر فيما لو نقص نصاب الزكاة في بعض الموازين الظاهر جريهاته ايضا بان الوزن أمر حسي والتقويم أمر اجتماعى واختلاف الحس اقوى فائز دون اختلاف الاجتهادى واما قول الماوردى إن كان ثم اغلب اعتبر ولا فوجها فريد وإن قال الزركشى أنه الاحسن بان الغلبة لا دخل لها هنا مع النظر الى ما مر من صدق الاسم وبانه مع الاستوام يرجع شيئا فمعين ما أطلقه الدارمي ولا بد من قطع المقوم بان يقول قيمته كذا قطعنا وان كان مستند شهادته الظن وبه فارق شاهدى القتل

وعبر عن الله الخ (قوله) بجلاف الريع المنشوش الخ) يبنى في منشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن اذا قوم غشه وضم الى الخاص بلغ المجموع نصابا ان يقطع به سمه اء عس وقلوبى (قوله) حال الاخراج الخ) اى فلو نقصت قيمته بعد ذلك لم يسقط القطع اء متى عبارة الزبائى وتعتبر مساواة ربيع عند الاخراج من الخزائن فلا قطع بان ناقص عند الاخراج وإن زاد بعد بخلاف عكسه اء (قوله) فان لم يكن يحمل السرعة الخ) يعنى بان كائى اى ايتما رفون التعامل بها كما هو ظاهر امر شيدى (قوله) اليها) الاولى التذكير كائى المعنى (قوله) فيه ذلك) اى فى ذلك الاقرب بالدينار (قوله) ولو اختلفت قيمة نقدن الخ) عبارة المعنى ويراعى فى القيمة المكان والزمان لا اختلافهما ولو كان فى البلد نقدان خالصان من الذهب وتماو تأقيمة اعتبرت القيمة بالاغلب منها فى زمان السرعة فان استوى استملا فاهما يقدم ويجهان احدهما بالادنى اعتبارا بعموم الظاهر والثانى بالاعلى فى المال دون القطع للبهة نقل الزركشى عن الماوردى واستحسنه واطلق الدارمى ان الاعتبار بالادنى اء (قوله) قيمة نقدن) اى من التقدوى الذى يعنى الحال التقويم بها اء عس (قوله) اعتبر اداناهما الخ) لكن الالوجه تقويمه بالاغلب درم القطع وعليه فلا قطع نهاية اء سمه وتقدم عن المعنى ما يميل اليه (قوله) لو وجود الاسم) اى اسم الريع اء عس (قوله) ومعه) اى مع وجود الاسم (قوله) لان شرطها) اى الشبهة التى يدربها الحد وذكر الضمير لكان اولى (قوله) بانه الخ) متعلق بصدق الاسم ولعل الباء سببية ولو قال مع صدق اسم انه اخذ الخ كان اخصر واوضح (قوله) ويفرق الخ) وقد يقال انه لا يحتاج الى الفرق هنا إذ المعتبر فى كل منهما الاقل (قوله) بينه) اى بين القطع بالادنى هنا (قوله) وبين ما له شهدت بينه الخ) اى الاقرب فى آخر السواء (قوله) بخلافه) اى الاسم (قوله) بينه) اى اعتبار ادنى التقدين هنا (قوله) فائز) اى لم تجب فيه الزكاة اء عس (قوله) اعتبر) اى اغلب التقدين فى القطع (قوله) انه الاحسن) اى قول الماوردى (قوله) بان الغلبة لا دخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها وهو قياس الظاهر اء سم (قوله) وبانه لم يرجع الخ) الى الماوردى ولا يخفى ما فى دعوى حصول الرد به (قوله) مع الاستوام) اى استواء التقدين استملا (قوله) فتمتين الخ) هذا التفرع لا وجه له اء سم (قوله) ما أطلقه الخ) اى من اعتبار ادنى التقدين الشامل لكل من صورى الغلبة والاستوام (قوله) ولا بد) الى قوله وبه فارق المعنى لا قوله بان يقول قيمته كذا قطعنا او الى المعنى فى النهاية الاقوله بان يقول قيمته كذا قطعنا وقوله وهل الى وان لا يتعارضنا (قوله) ولا بد من قطع المقوم) اى مع ان الشهادة لا تقبل الا به معنى وائى (قوله) بان يقول قيمته كذا قطعنا الخ) فى شرح الرض ما يشير بان الشرط ان لا يصير حوا بالاستناد الى الظن بان يقول انظن لانه يشترط ذكر لفظ القطع اء سيدمر (قوله) مستند شهادته) اى التقويم (قوله) وبه فارق الخ) الاولى حذف به لان الضمير فيها راجع لقطع المقوم وهذا نفس الحكم المحتاج للفرق والفرق انما حصل بقوله فان مستند شهادتها لما به الخ اء عس اقول لو الظاهر ان مرجع الضمير العموم الذى افاده قوله وان كان الخ فلا إشكال (قوله) فارق) اى شاهد التقويم (قوله) شاهدى القتل) اى حيث اكنى منها قولها قتله ولم يكفف هنا بقوله ما رقبته كذا بل لا بد من قولها قيمته كذا قطعنا وقتنا مثلا اء عس (قوله) لما تقرر من الفرق) وهو قوله وبه فارق الخ اء كردى (قوله) بان التقويم) اى مطلق التقويم

بجلاف الريع المنشوش الخ) يبنى في منشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن اذا قوم غشه وضم الى الخاص بلغ المجموع نصابا ان يقطع به (قوله) اعتبر اداناهما كما قاله الدارمي) لكن الالوجه تقويمه بالاغلب درم القطع مرش (قوله) بان الغلبة لا دخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها هو قياس النظائر (قوله) فتمتين ما أطلقه الدارمي) هذا التفرع لا وجه له

فان مستند شهادتهما المعايير فلم يحتاج للقطع منهما وإن استوى البان فى أن الشهادة فى كل إلتماخيد الظن لا القطع فاندفع ما للبقي هنا ولم وجوب ذكر القطع بالقيمة يختص بما هنا راية للحد الواجب الاحتياط له أو بم كل شهادة بقيمة لما تقرر من الفرق كل محتمل والى اقرب لتصریح الشيخين نقلا عن الامام بأن التقويم تارة بنشأ عن الاحتياط وتارة ينشأ عن القطع اى اذا قال قيمته كذا

احتمل أنه عن الاجتهاد وهو لا يكتفى فوجب التصريح بما يدفع هذا الاحتمال وأن لا يتعارض بيتان ولا يأخذ بالافل وذلك لأنه قطع في بحر قيمة ثلاثة دراهم وكان (١٣٦) الدينار لذلك اتفق عشر درهما (ولو سرق ديماس) ذهباً (سيكة) فاندفع اعتراضه بان سيكة

الشامل لما هنا وغيره (قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد (خ) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكنف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقرير امر اجتهادي وقوله وإن كان مستند شهادته الظن أهـ ام اقول عبارة الروض مع شرحه غير ذلك من العروض والدرام بقوم يذهب إلى دينار تقوم قطع من المقيم لا قويم اجتهاد منهم لحداد لاجله فلا بد لاجله من القطع بذلك أهـ صريح في تلك القضية (قوله) وإن لا يتعارض بيتان (ولا اخذ بالافل) عطفاً على قوله قطع المقوم (خ) (قوله) ولا (الخ) وإن كان تعارضاً أخذ بالافل فلا قطع وإن كانت بينة الاكثر كثر عدداً لأن الحد يدبر بالشبهة أهـ ع (قوله) أخذ بالافل (أى) بالافل من القيمتين فلو شهد اثنان بأنه نصاب واخران بدونه فلا قطع أهـ كرى (قوله) وذلك) راجع إلى قول المتن أو قيمته (قوله) في (بحر) أى ترس أو درقة أهـ ع (قوله) فاندفع (إلى) قوله خلافاً لما يرميه في النهاية لا لافل وزعم إلى أن الوزن (قوله) فاندفع اعتراضه (خ) اقول يجوز أن يكون مفعول سرق سيكة وربما حالاً مقدمة أى حالاً كونها مقدرة بالربع سم أهـ ع (قوله) وأجاب المفتى بأن سيكة صفة ورباعى تأويله بسبكوا أهـ (قوله) فلا يصح كونه نمتاً) أى وصح كونه نمتاً ذهباً لأن الذهب ربما يؤتى كافى اختاره أهـ ع (قوله) لأن الدينار (الافل) هو يوجه فى المفتى لا لافل لو أن لم يكن إلى المتن (قوله) أو خاتماً عطفاً على رباعى المتن (قوله) تبلغ قيمته أى بالسننة (قوله) فكذلك) والحاصل أن الذهب يعتبر فيه امران الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروب وغيره يعتبر فيه القيمة فقط أهـ نهاية (قوله) كافى الروضة) وهو المتمدن أهـ مفتى (قوله) هو الفلظ) خبر قوله وزعم (خ) (قوله) كالسيكة) راجع إلى قوله الاصح نعم عبارة المفتى يبدى كلاماً نصه بذلك علم كمال شيخنا أنه لا بد للمشتكين من اعتبار الوزن والقيمة أهـ (قوله) من (زعم) وهو الدارى أهـ مفتى (قوله) محمى) أى الدرام بالمضروب أى تقوم بالدينار المضروب أهـ مفتى (قوله) مثلاً) إلى قوله يوجه فى النهاية (قوله) لأن لا سارى) صفة فلوسا أهـ سم (قوله) مع قصد اصل السرة) يؤخذ منه أنه لو تعلق بيا به ربع دينار من غير شعوره به ولا قصد عدم قطعه بذلك وهو ظاهر ويصدق فى ذلك أهـ ع (قوله) ولا علة (بالظن) أى الين خطؤه (قوله) لأنه لم يقصد أصل السرة) (ويصدق فى ذلك) أهـ ع (قوله) لأن ثوب (ث) أى قيمته دون ربع أهـ مفتى (قوله) بالثالثة) أى فيما أهـ مفتى (قوله) لمار) أى ثمنه (قوله) أو كونه (خ) ورد دليل المقابل (قوله) وبالصفة) أى فى مسألة الفلوس (قوله) المتن مرتين) أى مثلاً كل منهما دون نصاب أهـ مفتى (قوله) بأن محمى (خ) أى بأن أخرج مرة بعض الصابورة مرة ثانية باقى (قوله) المتن وإعادة الحرز) هذا ظاهر إن حصل من السارق هناك للحرز ما لم يحصل مثله كان نسور الجدار وتدل إلى الدار فسر من غير كسر باب ولا تقب جدار فيحتمل الاكتفاء بعلم المالك إذ لا هناك للحرز حتى يصلح له أهـ ع (قوله) أو نائبه) أى بأن يعلم به ويستنبط فى اصلاحه أهـ ع (قوله) دون غيرهما) عبارة سم على منجى بعد مثل ما ذكر قلنا عن مر مانصه

(قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكنف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقرير امر اجتهادي وقوله وإن كان مستند شهادته الظن (قوله) فاندفع اعتراضه بان سيكة) قد يقال برد الاعتراض حيث دانه كفى يصح كونه نمتاً لاجله بان حرفة عن النية كان يجوز كونه نمتاً لبعام ذلك الصرف (قوله) ايضاً فاندفع اعتراضه (خ) اقول يجوز أن يكون مفعول سرق سيكة ورباعى مقدمه أى حال كونها مقدرة بالربع (قوله) فكذلك كافى الروضة) والحاصل أن الذهب يعتبر فيه امران الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروباً وغيره يعتبر فيه القيمة فقط (قوله) الشارح والتقرير يعتبر بالمضروب فلو سرق سيكة بسوى ربع مثقال من غير المضروب كالسيكة والحق لا يبلغ ربعاً مضروباً فلا قطع به لا يخالفه لما قرناه نعم قوله من غير المضروب متعلق بسوى هر ش (قوله) لا تسارى) صفة فلوسا (قوله)

أخرج نصاباً من حرز مرتين) بأن محمى فى المرة الثانية (فان تحفل) منها (علم المالك) ذلك (١٣٦) ز) نحو اصلاحه به علق ياديه المالك نائبه دون غيرها كما اعتداه عبارة الروضة

وان لم يكن كالاول حيث وجد الأحرار كانوا غاير (قالاخراج الثاني سرقة أخرى) لاستقلال (١٢٧) كل حيث لا تقطع به كالاول (والا

يحتل علم المالك والاعادة
الحرز أو تحلل أحدهما فقط
خلقاً للبقيتين ومن تبعه
في هذه (قطع في الاصح)
اشتركت الحرز بالبقاء
الحرز بالنسبة اليه فلهذا

لهما فبقية فعله على فعله ويرجع
ذكر هذه هنا بان فيها
يانا لان النصاب الذي
السلام فيه تارة يكون
اخراجا على مرتين او
اكثر كاخراجه مرة

وتارة لا فان دفع اعتراض
الرافى الوجوه في ذكرها
هنا مع انباعه في الحرز
بانه لا تتعلق لها بالنصاب
وسايق هذه ما يشاهد مع
الفرق بينهما (ولو تقب وعاء

حطلة ونحوها) كجيب
أو كمر او اسفل غرفة
(فانصب) اي مقومه على
التدريج (قطع) يعني الاصح
لانه هناك الحرز وفوت
المال فد سارقا وزعم

ضعف السبب بطله الحافه
بالمباشرة في القود وغيره
كما راموا لانصب دفعة
فيقطع قطعا (ولو اشتركا)
اي اثنان (في اخراج

نصابين) من حرز (قطعا)
لان كل منهما سرق نصابا
توزيما للمسروق عليها
بالسوية وبمحتمل القول
ان محتمل اطلاق كل محلي
مساوي نصاب والا

ثم قال بران اعادة غيرهما كاعادتهما كما افادته عبارة المهاج باطلا فها اء ع ش (قوله وان لم يكن)
اي الحرز المعاد (قوله ولا يحتل علم المالك ولا اعادته) اي بان اتيهما معا (قوله ولا اعادته الخ) بهاء
الضمير العائدة على المالك بخلاف عبارة المهاج اذ هي تقتضي ان الحرز لو اعيد ولو من غير المالك كان سرقة
اخرى اء كرى (قوله ولا تحتل أحدهما فقط) صادق باعادة الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة وبصور
ما اذا اعادة المالك طائانه جدار غيره وانه جداره لم يعلم بالسرقة منه بان ظن ان السارق لم ياخذه
شيئا وبصور ايضا ما اذا رجد الباب غير مفتوح فظن انه فتحه بعض اهلها فاعلقه فقد اعادة الحرز باغلاقه
وبصوره ع ش ما اذا اعادة نائيه في اموره العامة مع عدم علم المالك اء واستشكل ما اذا اعيد الحرز بدون
العلم بالسرقة بانه صار حرز السارق ولنفيه فقتضاه ان لا يضم الاول للثاني في اكمال النصاب بل يكون
الثاني سرقة مستقلة ان يلحق بها بقطع والا فلا وأجاب بسم بان اعيد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة كان
كعدم اعادته فبينما الثانية على الاولى اء يجري (قوله ولا تحتل أحدهما فقط) اي عبارة الثانية والمنفى لكن اعتمد
البقيتين فيما اذا تحتل أحدهما فقط عدم القطع وراى الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم
القطع اء قال ع ش والرشيدى وله في الصورة الثانية هي ما لو تحتل علم المالك ولم يعد اء (قوله لبقاء الحرز
بالنسبة اليه) اي الاخذ هو الذي ليس له مني فيما اذا تحللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولنفيه
وايضا فكيف يقطع والقرض ان اخرج ثانيا دون نصاب ويمكن دفع هذا بان القطع بمجموع المخرج
ثانيا والمخرج اول الانها سرقة واحدة ويمكن دفع الاول ايضا فليتل مسم اي بانها لاعادة من غير علم
جعل فعله بالنسبة للسارق لتوا ان يقطع عليه اء ع ش (قوله ذكر هذه) اي مسئلة الاخراج مرتين (قوله
ما نه لا تتعلق لها بالنصاب) اي فان النظر فيها الى كيفية الاخراج فايرداها في غير هذا الموضع ابقى اء معنى
(قوله وسياق) اي في اوائل الفصل الآتي في قول المصنف ولو تقب وعاد في لية اخرى الخ قوله مع الفرق
اي من الشارح (قوله كجيب) اي قول المتن ولو سرق في النهاية والمنفى الا قوله وزعم اي اما لو انصب
(قوله فانصب منه نصاب) ولو اخذ مال كبعد انصبا به قبل الدعوى به هل يسقط القطع لان شرطه الدعوى
وقد تعدت فيه نظر فليراجع سمو الاقرب بسقوط القطع لمسايق ان السارق لو ملك ما سرقه بعد اخراجه
من الحرز وقيل الرفع للقاضي ليقطع لانتفاء اتيانه عليه اء ع ش (قوله على التدريج) بتدريج الخلاف
كاياتي (قول المتن قطع في الاصح) بولطون بذلك ليقول ان شخص قطع سرقة ولم يدخل حرزا ولم يخذ
منه مالا اء معنى (قوله وزعم ضعف الخ) رد له دليل مقابل الاصح (قول المتن ولو اشتركا الخ) خرج
باشتركا كما في الاخراج ما لم يميزا فيه فيقطع من مسروقة نصاب دون من مسروقة اقل اء معنى (قوله
وبحتم القول الخ) عبارة النهاية وتفيد القول الخ عتائف لظاهر كلامهم اء (قوله والا) اي بان كان
احدهما لا يطبق ذلك والاخر يطبق محل ما فوقع نهاية ومعنى (قوله وأشار الزركشي) الى المتن عبارة
المنفى والظاهر القطع كما اطلقه الاصحاب لشاركته في اخراج نصابين فلا نظر الى ضعفه اء (قوله وهو الاين)
اي التظهير (قوله وبمحتمل الاذرع الخ) اعتمدته النهاية والمنفى (قوله ان محله) اي ما ذكره المصنف (قوله

لبقاء الحرز بالنسبة اليه) كتب عليه شيخنا الصواب البرلى بهامش شرح المنهجي ما نصه قوله ابقاء للحرز
بالنسبة اليه هذا ليس له مني فيما اذا تحللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولنفي موا يضاف كيف
يقطع والقرض ان اخرج ثانيا دون نصاب ففي كلامه مؤاخذه من وجوبين بل من ثالث ايضا وذلك لان
اطلاعه يوم تصور اعادة المالك من غير علم وهو محالوا اخذت الثلاث وارادة على الشارح كالاخري نعم
يمكن منع محالة الثالث لجران شبهة حرز المالك بحرزه غير فيصالحه على ظن انه لنفيه من غير ان يعلم السرقة
ودفع قوله وايضا الخ بان القطع انما هو مجموع المخرج ثانيا والمخرج اول لانها سرقة واحدة ويمكن دفع
الاول ايضا فليتل (قوله فانصب منه نصاب) لو اخذ مال كبعد انصبا به قبل الدعوى به هل يسقط القطع

قطع مطبق محل مساويه فقط وأشار الزركشي الى اعتماده ونظر فيه غيره بصدق الاشتراك مع ذلك وهو الاين باطلا فها
وعنهم السابقة (والا) يبلغ نصابين (فلا) قطع على واحد منهما توزيما للمسروق كذلك وبمحتمل الاذرع الزركشي ان محله

فيما إذا بلغ نصاباً إذا استقر كل ولا فإن كان أحدهما غير مكلف فهو آله فيقطع المكلف فقط ويؤخذ من كونه آله أنه أمره أو أذنه (ولو سرق) مسلم وغيره (خراً) ولو عتبه (وخرى) ولو كلباً (ولو مقنن) (وجله مئة بلا دينغ (لطلاق) لانه ليس بالواطلاق السرقه عليه لانه صحيح كاسم بخلاف ما إذا دينغ أو نخلت الخمر (١٣٨) ولو لم يفعل في الخمر (فان بلغ نأماً اخر نصاباً) ولم يقصد باخره ارجعوا فقها وقد دخل بقصد سرقه

قال الخ (قوله) بضمير عمله (قوله) إذا بلغ أي إلى الخرج بالاشتراك والظرف متعلق بمحله وقوله إذا استقل خبران (قوله) فإن الخ الأول بان الخ بالباء (قوله) غير مكلف بان كان صياها ومجنوا لا يميز معنى ونهاية قال عرش قوله لا يعزب عنك من الصبر والمجنون اهـ (قوله) انه أي الملك (قوله) امره ما واذنه ظاهر مولو يمز لا يمتد طاعة الاسر والاذن وفي كونه حيثما أتت وقعة اهـ سم ويؤيدها ما مرص المني والنهية انصار (قوله) مسلم إلى قوله هو حكى في التاثير إلى قوله لو كان الفرق في المعنى (قوله) ولو محترمة أي بان كانت لذى وأسلم عصرها بقصد الخلة وبلا قصد اهـ عرش (قوله) كاسر أي في أول الباب (قوله) بخلاف جلد (دخ) أي فاته يقطع به لان له قيمة وقت الاخراج اهـ عرش (قوله) ولو يفعله في الحرز) أي ولو كان الدينغ والتخل بفعل السارق في الحرز ثم اخرج اهـ سيد عمر (قوله) القطع فيه أي الاثاق في اثناءه (قوله) ان استحاق الاول) أي اثناء الحرز (قوله) صيره الخ خبران وصغير النصب الاول (قوله) بخلاف الثاني) أي اثناء الول (قوله) ويؤيده أي الفرق (قوله) اما لو قصد الخ) ويصدق في ذلك اهـ عرش (قوله) تيسر لفسادها) أي اخر (قوله) وإن دخل بقصد سرقة) ولودخل بقصد سرقة أو فساد فلا يبعد عدم القطع للشبهة سم اهـ عرش (قوله) او دخل الخ) عطف على قصد الخ (قوله) بقصد لفساده) أي اخر فالانصب الثاني (قول) الثمن في طنبر) بضم الطاء وقال فيه ايضا طنبر فارس مرع اهـ معنى (قوله) وكل آت الخ) عطف على آلات القبر (قوله) كآخر) علة قول المصنف للاحط اهـ عرش (قوله) ولو كانت الخ) أي الطنبور ونحوه والفرس ان مكسره يبلغ نصابا اهـ عرش (قوله) أي السروق إلى قوله ولو لحربا في داود وفي النهاية والمعنى إلا قوله واستحاق إلى قوله وذلك والامثلة لنفسه قوله كية وإن لم يقضه (قوله) بخورهن) أي كاجارة اهـ معنى (قوله) واستحاق) عطف على قوله ملك والواو بمعنى أو (قوله) ولو على قول الخ) غاية قوله بما له فيه ملك الخ (قوله) ما هو اقوى منه الخ) وهو في مثله الوصية قصيره بهدء القول اهـ رشدي (قوله) وذلك) أي ما له فيه ملك الخ (قوله) بر من خيار) أي ولو البائع اهـ عرش عبارة سم ظاهر وإن كان الملك لغير السارق وبدل عليه قوله ولو على ضئيف إن رجع لقوله بما له فيه ملك ايضا اهـ (قوله) او مشتري) أي ولو قيل تسليم الثمن ولو سرق مع ما اشتراهما لا آخر بعد تسليم الثمن لم يقطع كافي الروضة ولو سرق الموصى له بفعل موت الموصى او بعده وقيل القول يقطع في الصورتين معنى ونهاية قال عرش قوله بعد تسليم الثمن مفهوما انه لو لم يسلم الثمن قطع وهو مشكل بان المال المسروق منه غير حرز عنه لتسلطه على ملكه إلا أن يقال ما كان متروعا من اخذها اشتراه قيل تسليمه فكانت الحيل حرز الاتناع دخوله عليه اهـ (قوله) وهو موقوف الخ) أي مؤجر ومرهون اهـ معنى (قوله) وهو موقوف الخ) أي وإن اقيم منطوقه فمقطعه فيه نهاية ومعنى أي لانه يصدق عليه انه ملك لغيره (قول الثمن فملكه) أي السروق او بيعه اهـ معنى (قوله) فلا يفيد) أي ملكه بعده أي لان شرطه الدعوى وقد تعدت فيه نظر فليخرج (قوله) ولو لا فان كان احدا غير مكلف) فلو كان احدا صياها ومجنوا لا يميز فيقطع المكلف وان لم يكن الخرج نصا بين إذا كان قد امره ما وما ذكره عليه غيره كالآلة مرش (قوله) انه امره ما واذنه) ظاهر مولو عيا لا يمتد طاعة الاسر ما واذنه وفي كونه حيثما أتت وقعة (قوله) وإن دخل بقصد سرقة) ولودخل بقصد لفساده) ولودخل بقصد سرقة أو فساد فلا يبعد عدم القطع للشبهة (قوله) بر من خيار الخ) ظاهر وإن كان الملك لغير السارق وبدل عليه قوله ولو على قول ضئيف إن رجع لقوله بما له فيه ملك ايضا (قوله) وموقوف) وهو موقوف الخ) بخلاف معنى له بفعل الموت وقبل القول كاسيا (قوله) وإن لم يقضه) هذا لا يصدق عليه ملك

ما هو آخرى مما ياتي في قوله (والمصطفى ذلك كبيع من خياره) بائع ومشتريه وموقوفه وموهوب قبل قبض سرقه الوقف
هو وقف عليه أو مشتبك (فإن ملكه باث أو غيره) كبيع أو ان لم يقبضه (قبل اخر اجه من الحرز) أو بعد وقبل الوقف للحاكم فلا ينفذ بعده ولو
قبضه تاركاً اقتضاه كلامهم لان العلة انما هي في حق الموقوفه (أما ما في قوله) ثم ايت صاحب الانسان صرح بذلك (أو نقص من نصاب

بأكل وغيره) كالحرق (لم يقطع) المخرج للملك له المانع من الدعوى بالمسروق الموقوف عليها القطع والخبر أني داود أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر بقطع سارق وردا مسفونا قال أنا أيعاومه شته قتال صلى الله عليه وسلم هلاك هذا قبل أن تأتي بوقتقصه ووجه ذكر هذه ضامع أنها أنسب بالشرط الأول مشاركتها لما قبلها في النظر لحالة الإخراج كذا قيل وأحسن منه أن أشار بذلك إلى أن سبب النقص قد يكون علما كالزدراد أخذ المار في غيب بولح جملة هاريسية (وكذا) لا قطع (لو ادعى السارق (٢٩) ملكه) للمسروق قبل الإخراج أو بعده أو للمسروق منه

الرفع (قوله للملك له الخ) هذا تعليل للسنة الأولى وقوله ولتقصه تعليل للسنة الثانية رشدي ومقتى (قوله والخبر أني داود الخ) تعليل لقول الشارع أو بعده وقيل الرفع الخ (قوله قال الخ) أي صفوان (قوله) ووجه ذكر) أي قوله كذا قيل للمنى (قوله هذه) أي المسئلة الثانية (قوله هنا) أي في الشرط الثاني (قوله بالشرط الأول) أي كون المسروق دبر دينار أو قيمته (قوله أشار بذلك) إلى قوله ولا يقطع بسرعة في النهاية إلا قوله خلافا لما نقله أبو الولان (قوله وكذا لا قطع) إلى قوله على ما اقتضاه للمنى (قوله) لو ادعى السارق ملكه) أي أن لو لم يكن لا تقا به وكان ملك المسروق منه ثابتا بينه أو غير ما هو من الجليل المحرمة بخلاف دعوى الزوجية فهي من الجليل المباحة نقله عن الشيخ في حاشيته بين الفرق بينهما (قوله) للمسروق) نصته أرباع خير ملكه السارق والظاهر رجوعه للمسروق كاجرى عليه للمنى قبل الإخراج (قوله) للمسروق أو ملك بعضه) (قوله قبل الإخراج) متعلق بملكه عبارة للمنى ولم يستد الملك إلى ما بعد السرعة وبعد الرفع إلى الحاكم ثبت السرعة بالينة) (قوله أو للمسروق منه) أي ادعى ملكه للشخص المسروق منه أم عرش (قوله الجاهل) أي حرية (قوله أو للحرز) عبارة للمنى ويجرى الخلاف في دعوى ملك الحرز أو أنه أخذ بأذن المالك أو أنه أخذه وهو دون نصاب أو كان الحرز مفتوحا أو كان صاحبه مضرعا من الملاحظة أو كان تاما هذا كله بالنسبة إلى القطع أم المال فلا يقبل قوله قبل لا بد من بينة أو بين مردودة فان نكل عن البينة لم يجب القطع أم معنى (قوله أو ملك من الخ) أي للمسروق أو المسروق منه أو الحرز (قوله أو أقر الخ) عطف على ادعى (قوله بأنه ملكه الخ) أي أن المال المسروق ملك السارق وإن كذب السارق ولو أقر بسرعة فالرجل فأنكر المفرو له ولم يعلم بقطع لأن ما أقر به يترك في يده كإقراره أم معنى (قوله لا احتاله) أي لا احتال صدقه فصار نسبة دارته للقطع ويروى عن الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه ساء السارق الطريف أي العقية أم معنى (قوله لا احتاله) هو جرى على الغالب بدليل ما بعده أم رشدي (قوله بل أو حصة قطعية) هل يجامع هذا قوله لا احتاله أم سم (قوله فيأمر) أي آغا (قوله هنا) أي في دعوى نحو ملكه للمسروق (قوله طرو ملكه) أي السارق أو نحو بعضه لذلك أي لنحو المال المسروق (قوله كدعوا زوجية الخ) أي لو كانت الزنى باعروفة بتزوجها من غيره أم عرش (قوله بذلك) أي دعوى زوجية أو ملك الزنى بها (قوله وعلى الضعيف) أي الذي تقلده عن الإمام (قوله) بخلاف دعوى الملك) أي في مقابلة البينة فانه ليس فيها كذب البينة أم معنى (قوله شيئا) أي قوله أي ما لم يدخل في المنى (قوله) وإنه أذن له انظر ما الحاجة إليه مع أنها مرسومة وأما حاصل دعواه حيث أنه أخرج المسروق بمضور ماله مع ما قاله فيمنه أو باذن له في ذلك وقوله لأنه مقرر الخ أي فيما لو ثبت أصل السرعة باقرارهما لا بالينة بذلك صوري شرح المنهج أم رشدي (قوله فاشيوطه) أم الخ) أي فلا يحده أم عرش (قوله فيقطع به على ما جزم به الثقال) هذا محمول على ما إذا اختلف حرزهما أم معنى (قوله) حرزهما) أي المشترك أو الخصص بالشريك (قوله أي ما لم يدخل بقصد سرقة الخ) ويرجع في ذلك لقوله وقياس ما تقدم فمألو شري شيئا ولم يدفع ثمنه أنه إذا دخل وسرق مال البائع المختص به قطع أنه يقطع هنا (قوله بل أو حصة قطعية) هل يجامع هذا قوله لا احتاله (قوله الصريح) أي أنه لا نظر لدعواه ملك معروف (قوله) قياس عدم الالتفات إلى دعواه ملك معروف الحرية عدم الالتفات إلى دعوى الزاني زوجية الزنى بها

(١٧) - ثرواني وابن قاسم - تابع) الآخر في الأصح) لأنه مقر بسرعة نصاب لاشبهة فيه أما إذا صدقه

فلا يقطع كالمدعى وكذا لو لم يصدق ولا كذب أو قال لأدري لا احتال ما يقوله صاحبه (وإن سرق من حرز شركته مشتركا) بينهما فلا قطع) عليه (في الظاهر وإن قل نصية) لأن له في كل جزء حقا شافيا فاشبه وطءامة مشتركة خرج بمشتر كاسرة ما يخص الشريك فيقطع به على ما جزم به الثقال والأوجه جزم المادوري بأنه إن اتحد حرزهما لم يقطع أي ما لم يدخل بقصد سرقة غير المشترك أخذما يأتي

قيل قول المتن أو اجني المنسوب أو لا يقطع بسرعة قبل حصول قبضه كالمخلاف ما أوصى له به بعد الموت وقيل القول لأن العلم لم يثبت فضعفت الشبهة اعتراض جمع وأما الواقع أنه لا فرق بينهما بل الثاني أولى لأن الخلاف في ملكه بالموت من غير قول أقوى منه في الأول وقد يجاب بأن الحق بعد المقدار الصحيح (١٣٠) لا توقف الأعلى القبض بخلاف الوصية بعد الإيجاب الصحيح والموت توقف على القول

وعدم وجود دين يطلبها
فضعف سبب الملك هنا
جدا فإنه معرض للإبطال
ولو محدثين بخلافه ثم
والخلاف الأقوى أنما هو
عند تحقق عدم الدين فتأمله
لتعلم به اتجاه ما هو مما نحن على
من شنع عليهم الشرط
(الثالث عدم الشبهة) له
(فيه) للخبر الصحيح أدرا
الحدود بالشبهات وفي رواية
صحيحة عن المسلمين أي
وذكرهم ليس بقيد كما
مرت نظائره ما استطعتم
(فلا قطع بسرعة مال أصل)
السارق وان علا (وفرغ)
لأن سفل لشبهة استحقاق
التفقة في الجلبة وبحت
البلقيتي أنه لو نذر اعتاقه
غير المعلن فسرعه أصله أو
فرعه قطع لا تصاحبه
استحقاق التفقة بامتناع
تصرف الناذر فيه مطلقا
وبه فارق المستولدة وولده
لأن له إيجارهما قيل وفيه
نظرا ولا وجه لنظر مع
علم السارق بالنذر أنه يتمتع
به عليه التصرف فيه (و) لا
قطع بسرعة من فيرق ولو
مبضاً ومكاتباً مال (سيد)
أوصاله أو فرعه أو نحوهما
من كل من لا يقطع السيد
سرقة ماله أجماعاً ولشبهة

مطلقاً قاله عش وفيه أن الفرق بينهما ظاهر (قوله قيل قول المتن) أي في الفصل الآتي (قوله)
بمخلاف ما أوصى الخ أي سرقة ماله أو الخ حذف المضاف وقوله بعد الموت الخ متعلق بهذا المضاف (قوله)
بينهما) أي مسألة الحياة ومسألة الوصية (قوله بل الثاني) أي الموصى له المذكور أولى أي يعدم القطع من
المنتهى المذكور (قوله بأن الحياة) أي حصول الملك بها (قوله فضعف سبب الملك الخ) أي مع أن الموصى له
مقصر بعدم القبول قيل أخذه نهاية ومعنى (قوله للخبر الصحيح) إلى قول المتن والأظهر في النهاية وكذا في
المتن الإقرار له أي إلى ما استطعتم وقوله بحث إلى لا قطع وقوله ولو أوصى إلى كالوطن (قوله أدرا) أي أذهبوا
وقوله وفرواية صحيحة عن المسلمين أي مضمونة إلى قوله بالشبهات أه عش (قوله أي ذكرهم) أي قوله
ما استطعتم كان الأولى تأخير عتوبه أبدال قوله أي ذكرهم بقوله والاسلام الخ (قوله فلا قطع بسرعة مال
أصل السارق وان علا وفرغ له الخ) أي وإن اختلف دينها كاعتبه بعض المتأخرين معنى وعش عن سم
على المنع وسواء كان السارق منها حراً أو عبداً كاصرح به الزركشي نهاية ومعنى (قوله وبحت البلقيتي
الخ) معتد أه عش (قوله عه) أي العبد هو متعلق بانتفاء امرشيدى (قوله مطلقاً) أي في عينه وفي
منفعته (قوله وبه) أي بالاتفاق المذكور (قوله فارق) أي التفرق المذكور عنه (قوله قيل وفيه نظر أه الخ)
عبارة النهاية وما نزل به في ردائه لا وجه له مع علم السارق الخ (قوله مع علم السارق الخ) أي أما إذا لم يعلم
فلنظر فيه وجه كما هو واضح امرشيدى (قوله به) أي التذرع إلى التاخر (قوله ولا قطع بسرعة من فيرق
الخ مال سيد الخ) ولا فرق كاعتبه الزركشي بين اعتاق دينهما واختلافه أه نهاية (قوله من كل من لا يقطع
السيد الخ) أي ككتاب السيد أو أصله أو فرعه من ملك بعض نهاية ومعنى (قوله ولو أوصى القن الخ) يقى
عنه ما قدمه في شرح وكذا الوادي ملكه (قوله أو سرق الخ) عطف على ادعى (قوله فكذلك) أي لا قطع
أه عش (قوله للشبهة) أي لأن أه ملكه بالخبرة في الحقيقة لجميع بدته معنى وعش (قوله أي بسرعة
ماله) أي قوله لأنه في المتن وكذا في النهاية الإقرار له سواء جنس دينه وغيره (قوله الحرز عنه) بأن يكون في بيت
الخبر الذي ما فيه ماله أو كان في بيت واحدة لا قطع ولو كان المال في صندوق مغفل مثلاً سلطان وفي عش
أنه لو كان في صندوق مغفل يكون حرزاً وإن كان الموضع واحداً بهجري أو قول المتن ماله أو كان المال
في مسكنه بلا أضرار فلا قطع قطعا أه قد يوافق الثاني ولكن الأول هو الأقرب لما وافق لتقيد الشارع
والنهاية قول المصنف الآتي وعرضه دار وصفتها الخ يقولها الغير نحو السكان (قوله وشبهة استحقاتها)
أي الزوجية وهو رد دليل مقابل الأظهر (قوله لأنها مقدرة الخ) أي مؤتمها ولو كان أولى (قوله فارتقت
المبعض) كذا في النهاية بالميم وكتب عليها الرشيدى ما فيه هكذا في النسخ عيم قيل الموحدة ولعل المجرزائمة
وإن كانت صحيحة إضاهم رأيت نسخة كذلك أه (قوله وإيضاً الخ) عبارة للمنفى وعمل الخلاف في الزوجية
إذا لم تستحق على الزوج شيئاً حين السرقة الخ (قوله منها) أي النفقة والكسوة (قوله فأخذته) يقصد
الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتباره التيقيد الرقيق والأصل والفرع والفرق يمكن سم وأقره عش ثم
المعرفة الزوجية لغيره فليراجع (قوله فضعف سبب الملك هنا الخ) وأيضاً ما وصى له مقصر بعدم
القبول قبل أخذه (قوله فلا قطع بسرعة مال أصل للسارق وإن علا) سواء ما كان السارق حراً أو عبداً مرش
(قوله يقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتباره التيقيد الرقيق والأصل والفرع والفرق يمكن (قوله)

استحقاق التفقة ولو أن يده كيدسيده ولو ادعى القن أو القريب أن الموقوف أو حرزه ملك أحد عن ذكر لم يقطع وإن كذبه بين
كأول ظن أن ملكه لذكر أو سرق سيده ما ملكه بعضه الحر فكذلك الشبهة (و) الأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر أي بسرعة ماله الحرز عنه
لعموم الأدلة وشبهة استحقاتها لا تنفق الكسوة في ماله لأنهما لأنها مقدرة محدودة وبه فارتقت المبعض والقن وأيضاً لفرض
أنه ليس لها عنده شيء منها ومن ثم لو كان لها عنده شيء منها حين السرقة فأخذته يقصد الاستيفاء لم يقطع

كدائن سرق مال مدية بقصد ذلك سواء جنس دينه وغيره ان حل وجحد الغريم او ما ملأ لانه حيلة ما ذون له في اخذه شرعا وبه يعلم انه لا بد من وجود شرط الظرف ولو قيل بقصد الاستيفاء وحده كاف لم يعدلانه بعدشبهة (١٣١) وإن لم يبح الاخذ نظير شبه كثيرة

ذكروها وإن لم توجد شروط الظرف كما اقتضاه اطلاقم ولا يقطع بسرقه طعام فذمن قطع لم يقدر عليه ولو بشئ غال (ومن سرق مال بيت المال) وهو مسلم (ان افروضا لاطقة ليس هو منهم قطع) لإلاشبهة وظاهر كلامهم انه لا فرق بين علمه به بافروضه وان لا والذي يتجه انه متى لم يعلم الافراز وكان له فيه حق لا يقطع لانه فيه حيلة شبهة باعتبار ظنه (والا) يفرز (فالاصح انه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح) ولو غنيا (ركه صدقة) اي زكاة افروض (وهو فقير) اي مستحق لما يوصف فقره وغيره واثم الاول لعبت على مستحقها (فلا) يقطع للشبهة وإن لم يجر فيها طهر كما يأتي (والا) يكن له فيه حق كغنى اخذ مال صدقة وليس غار ما لا صلاح ذات الدين ولا غاريا (قطع) لانتفاء الشبهة بخلاف اخذه مال المصالح لانه قد تصرف لما ينفع به كعمارة المآجد ومن ثم يقطع الذي بمال بيت المال مطلقا لانه لا ينفع به الاتمبالا والافاق

بين الفرق راجعه (قوله) كدائن سرق مال مدية الخ) ولا يقطع برأى على قدر حقه اخذه معه وإن بلغ الزائد نصا باو هو مستقل لانه إذا تمكن من الدخول والاخذ لم يبق المال محرزا مغنورا ومن ثم شرع بقطع قوله بقصد ذلك اي الاستيفاء (قوله) ان حل وجحد الغريم الخ) وقضيته القطع بسرقه مال غريمه الجاحد للدين المؤجل سم اي وكذا سرقه مال غريمه الغير الماطل اه ع (قوله) وبه يعلم الخ) اي بالتليل (قوله) ولو قيل) عبارة لغنى وعلمه كما ان يكون واحدا او ما ملأ وقد يقال لاحاجة إلى هذا إذا الكلام في السرقه والاخذ بقصد الاستيفاء ليس بسرقه اه (قوله) لم يعد) وقفا للمعنى كما مر أيضا لبعض نسخ النسخة بغيره كناية عليه الرشيدى كدائن سرق مال مدية بقصد ذلك وإن لم توجد شروط الظرف كما اقتضاه اطلاقم اه (قوله) ولا يقطع) إلى المتن في النسخة بالمعنى (قوله) ولا يقطع بسرقه طعام) وكذا من اذن له في الدخول إلى دار او حاوت لشراداو غيره فسرقت يقطع بسرقه حطب وحشيش ونحوهما كحديث المومم الا دلت ولا اثر لكونها مباحة الاصل يقطع بسرقه مع من تلفت كهريرة فورا كوقول لذلك بما مر ترابو مصحفه ككتب علم شرعي وما يتعلق به ككتب شرعية نافع مباح للمساكين فيمكن مباحا ناضا قروم الورق الجلد كما بلغنا باقطع والافلا ولو قطع بسرقه عين ثم سرقا قانيا من مالها الا ان من غيره قطع ايضا كالزوني بامر الله فحرم زوني بها قانيا متى وروض مع شره (قوله) لم يقدر عليه ولو بمن الخ) اي بان وجد الثمن ولم يسمح به المكادو مجز عن الثمن اه رشيدى (قول المتن ان افروض) الاول فان الخ بالقام (قول المتن لاطقة) اي كدوى القرى والمساكين اه معنى (قوله) ولو غنيا) الى قوله وما وقع في المتن الا قوله بوصف قتر الى المتن وقوله وان لم يجر الى المتن والى قوله واعترض (قوله) افروضت) اي عن غير ما فلا يخالف موضع المستلحق قال الرشيدى قوله افروضت انظر ما للداعي لو كانه لبيان الواقع اه (قول المتن وهو فقير) اي او غارم لذات الدين او غاراه معنى (قوله) الاول) اي الفقير (قوله) فلا يقطع) اي وان اخذ زيادة على ما يستحقه اخذ ما تقدم عن الرض وشرحه اه ع (قوله) الشبهة) عبارة للمعنى فلا يقطع في المستلحق ما في الاول فلان له حقا ان كان غنيا كما مر لان ذلك قد يصر في عبارة المساجد الخ ما في الثانية فلاستحقاقه بخلاف الغنى فانه يقطع لعدم استحقاقه الا اذا كان غاريا او غار ما لذات الدين فلا يقطع اه (قوله) وان لم يجر فيها ظفر) اي وان لم يوجد فيها ما يجرى الاخذ بالظفر اه ع (قوله) وليس الخ) اي والحال ليس ذلك الثاني (قوله) بخلاف اخذه) اي الغنى (ه) من لا يقطع بسرقه مال بيت المال لا يقطع اصله او فرعه او رقيقه بسرقته منه وخرج بمال بيت المال ما لو سرق مستحق الزكاة من مال وجبت عليه فانه ان كان المروق من غير جنس ما وجب قطع وان كان منه وكان متعينا للصرف وقتنا بالاصح انها تعلق بملق الشرك فلا قطع كالمال المشترك قاله البغوي وصاحب الكافي اهمنى (قوله) لانه الخ) الاول التذكير (قوله) كعمارة المساجد) اي والقناتر والرباطات فيقتض بها الغنى والفقير من المسلمين لان ذلك مخصوص بهم اهمنى (قوله) مطلقا) اي غنيا كان او فقير امن مال المصالح كان او من غيره (قوله) لا ينفق به الا بنما الخ) عبارة للغنى وانتفاعه بالقناتر والرباطات بالنسبة من حيث انه قاطن بدار الاسلام لا اختصاصه بحق فيها اه (قوله) هذا التفصيل) اي قول المصنف والافا لصح الخ (قوله) انه لا قطع بسرقه مسلم) ظاهره وان ادعى ما يتخذه بقدر ربيع دينار كا في المال المشترك سم اه مجيرى (قوله) مطلقا) اي غنيا كان او فقير احيث اخذ من سهم المصالح بخلاف

كدائن سرق مال مدية الخ) في الرض وشرحه فان سرق مال غريمه الجاحد للدين الحال والماطل واخذه بقصد الاستيفاء لم يقطع لانه حيلة ما ذون له في اخذه شرعا ولا قطع وغير جنس حقه كبر اي كجنس حقه في ذلك ولا يقطع برأى على قدر حقه معه وان بلغ الزائد نصا باو وقضيته القطع بسرقه مال غريمه الجاحد عليه منه عند الحاجة مضمون عليه وما وقع في القيط من عدم ضمانه حل على صغير لاهال له واعترض هذا التفصيل بان المتمدن الذي دل عليه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب وكلام غيرهما انه لا قطع بسرقه مسلم مال بيت المال مطلقا لان فيه حقا في الجلة الا ان افروض لمن ليس هو منهم ويمكن حل المتن عليه يجعل قوله ان كان له حق في المسلم وقوله والافاق الذي وقوله وهو فقير

على جهة عامة كذكره بمسئلة لن يتفهم بها وإن سرقة ذمى على ما قاله الروايات وعلمه بأنه تقع لنا وإنه ما عرف في مال يدعى المال إلا أن يعرف بان
شئول لفظ الواقف هنا صير من أحد الموقوف عليهم وإن سلمنا أنه بطريق التسمية فكانت (١٣٣) الشبهة عنافية جدا ما علة الموقوف

الذكر فقطع بها قطعا

لاتها ملك الموقوف عليه

اتفاقا بخلاف الموقوف

وظاهر كلامهم قطع العين

الثانية في وقف الترتيب

لأنهم حال السرقة ليسوا

من الموقوف عليهم باعتبار

الاستحقاق ويحتمل خلافه

لشبهة صدق أنهم من

الموقوف عليهم (وأم ولد

سرقها) من حرز حال كونها

ممنوعة كان كانت (تامة

او مجتزئة) او مكرمة او

أجمية لتمتنع وجوب الطاعة

او عياد لانها مضمونة

بالقيمة كالنمى بخلاف

عاقلة متقطعة بخاتمة بصيرة

تقدرتها على الامتناع

ويجوز خلافها في ولدها

الصغير التابع لها ونحو

منذور حقها لاني نحو من

صغيرا ونحو نائم بل قطع

به قطعا إذا كان حرزا ولا

قطع بسرعة مكاتب ومبعض

قطعا لما فيه من مظنة الحرية

وقد يستكمل بأمر الولد بل

الحرية فيها أقوى منها في

المكاتب لعوده في الرق

بأدى سبب بخلافها وبجواب

بان استقلاله بالتصرف

صير فيه شيئا بالحرية أقوى

مافها لاستقبال مترقب

وقد لا يقع (الرابع) كونه

وهو صغير فلتقطع قطعا اه معنى (قوله على جهة عامة) أى وأعلى وجوه الخير اه معنى (قوله مسئلة)
اى الشرب اه عش (قوله لمن يتفهم بها) شامل للامتناع بغير الشرب (قوله على ما قاله الخ) عبارة
النهاية كما قاله الروايات لأنه فيها حق ولا ينافيه ما راجع لان شئول لفظ الواقف الخ (قوله وعلمه بأنه الخ)
عبارة للمنفى قال صاحب البحر وعندى ان الذى لا يقطع بغيرها ايضا لأنه فيه حق اه وهذا هو الظاهر
اه (قوله ما علة الموقوف المذكور فقطع الخ) كذا في المنفى (قوله بخلاف الموقوف) اى فان فيه الخلاف
اه ورشيدى (قوله من حرز) الى قوله وقد يستشكل في المنفى وإلى قول المتن الرابع في النهاية لا لقوله ويجوز
الى ولا قطع (قوله أو أجمية الخ) أى أو معنى عليها أو سكراته اه نهاية (قوله التابع لها) أى فى
الرقبة (قوله ونحو منذور الخ) عطف على ولدها الصغير عبارة للمنفى ومثل ام الولد فيما ذكر ولدها الصغير
من زوج أو زنا وكذا العبد المنذور واعتاقه والموصى بعتقه اه (قوله لاني نحو من صغير الخ) عبارة النهاية
وكام ولد في ذلك غير ما اى من بقية الاوقاف كالمهم بالاولى او التقييد بأم الولد لانما هو الخلاف فيها عش
و عبارة للمنفى ولو سرق عبد صغير او مجنون او بالغ او أجمية لا يبرئ سبيده عن غيره فلتقطع قطعا إذا كان حرزا
اه (قوله بسرعة مكاتب) اى كتابة محمية اخذ من قوله باستقلاله الخ اه عش (قوله لما فيه) اى في كل
من المكاتب والبعض (قوله) وقد يستشكل اى المكاتب (قوله بل الحرية الخ) عبارة النهاية ويقال
الحرية الخ (قوله لعوده) تعليل للاشكال والصغير راجع للمكاتب اه عش ويجوز كونه تعليل لقوله
بل الحرية الخ (قوله لانه) اى ما فيه ولو كانت الضمانات راجعة الى الحرية لكان اولى (قوله وقد لا يقع)
اى بان تولى قبل السيد اه عش (قوله لإجماعا) الى قوله ويبحث في النهاية وكذا في المنفى الا قوله وحدها
الى لان الشرع وقوله وهو ما حرز الى المتن (قوله من قوى متيقظ) سياتى في بعض الافراد الاكتفاء
بالتصديق القادر على الامتناع مع مقابلة بالقوى فقل مراده بالقوى هنا ما يشمل الضعيف المذكور
اه رشيدى (قول المتن أو حصانة موضعه) بفتح الحاء الملهمة من التحصين وهو المنع اه (قوله وحدها)
وقال للشيخ عبارة مع شرحه كونه حرزا بلحاظ اتم أو حصانة موضعه مع لحاظه في بعض من أفرادها
اه وخلافه بالنسبة جارية بتغييره باو يقتضى الاكتفاء بالحصانة من غير ملاحظة ليس مراد اذ تيسر صرح
بخلافه في قوله وان كان يحسن كفى لحاظ متباد فدل على ان اعتبار اللط لا بد منه لان محتاج في غير
الحسن إلى دوامه ويكتفى بالحسن بالمتباد اه (قوله أو مع مقابله) اى الملاحظة فلم انه قد تكتفى بالحصانة
وحدها وقد تكتفى بالملاحظة وحدها سم اى وقد يجتمعان اه عش (قوله لان الشرع الخ) علة لقوله ولانما
يتحقق الاحرار الخ المفيد ان المدار في الحرز على العرف عبارة للمنفى والروض والحكم في الحرز العرف
فانه لا يجدى الشرع ولا اللغة فرجع الخ (قوله الاوقات) فقد يكون النسي حرزا في وقت دون وقت بحسب
صلاح احوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضبطه الغزالي بما لا يدع صاحبه مضيا وقال
المواردى الاحرار يختلف من خمسة اوجه باختلاف فحاسة المال وخسوسه باختلاف سعة البلوى وكثرة دفاره
وعكسوه باختلاف الوقت اتمنا وعكسوه باختلاف السلطان عدلا وظلته على المفسدين وعكسوه باختلاف
الليل والنهار احرار الابل اعطاه معنى (قوله مضيق) بفتح الياء المشددة (قوله مع انتفاها) اى الملاحظة
والحصانة (قوله منزل منزلة ملاحتة) يجوز ايضا ان ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن ان يدعى حصانة
لذلك واما تركه لما هو خطبه على الارض فلا ينافى ذلك فيأتمل (قوله إلا أن يعرف) كتب عليهم (قوله كان
كانت تامة) او معنى عليها أو سكراته عش (قوله لعدرت اعلى الامتناع) وكام الولد في ذلك غير ما كالمهم
بالاولى عش (قوله وحدها ومع مقابله) فلم انه قد يكتفى بالحصانة وحدها وقد تكتفى بالملاحظة وحدها

حرزا لإجماعا ولا يتحقق الاحرار (بملاحظة) للسرور من قوى متيقظ (أو حصانة موضعه) بفتح الحاء الملهمة من التحصين وهو المنع اه (قوله وحدها) مع مقابله كما يعلم بما تاتى فأمانة
خلو فقط لان الشرع أطلق الحرز ولم يبينه ولا ضبطه اللغة فرجع فيه إلى العرف وهو يختلف باختلاف الاموال والاحوال والافاق
واشترط لان غير المحرز مضيق فالكه المفسرة الوب نومه عليه ٤٠٠ انذام ما ورد بأن التزم عليه المانع ظالا لا خذه

حرز نوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تأبه كايمل عاياتي في الاصطبل (فان كان يصحراً أو مسجداً) أو شارع أو مسكة مفسدة أو نحوها وكلها لا حصة له (اشترط) في الاحراز (دوام لحاظ) بكسر اللام إلا في الفترات العارضة عادة فلو تغلفه وأخذ فيها قطع وصح البقيتي اشترط رؤية السارق للبالحة لانه لا يمنع من غير تغلفه إلا حيث (وان كان يحصن كفي لحاظ معتماد) ولا يشترط دوامه عملاً بالعرف وظاهر من غير اختلاف الحافظها ونعم خلافاً لمن اعادها أخذها من عرف استثناء الفترات وذلك لاشتراط الدوام فمما لا في تلك الفترات القليلة جداً التي لا تخفى عنها احد عادة لاصاً بل يكفي لحاظه في بعض الأزمنة دون بعض وان لم يكن دواماً عرفاً (واصطبل حرز دواب) ولو نفيسة ان اقصى بالعمران واغلقوا الاقف الحافظ كايمل من كلامه الآتي في الماشية (لا آتية وثياب) ولو خبسة عملاً بالعرف ولان اخراج الدواب عما يظهر ويعد الاجترار عليه بخلاف نحو الثياب واستثنى البقيتي ما اعتيد وضمه به نحو السطل وآلات الدواب

موضعه حقيقة سمى أي بأن قال المراد بالموضع مأخذ المسروق منه وهو مباحصين بالتوم على الثوب اه عش (قوله) أو تأبه عطف على ذلك النوع (قول المتن) فان كان يصحراً) إلى قوله كفي لحاظ معتماد ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار الحافظ في الجملة في سائر الصور غير مراد بدليل قوله بملاحظة أو حصة الخ الدال على انه قد يكتفي بمجرد الحصة فلا ينافي عدم اعتبار الحافظ في بعض مسائل نحو الاصطبل والدار الآتية وقوله الآتي كفي لحاظ معتماد أي حيث يعتبر الحافظ على صحيح ويصرح بقوله الشارح قبل فلو ما تمته خلواخ اه عش (قوله) وكل منها الخ افهم انه إذا كان لاحد ما حصة كان حرزاً فليراجع إلان يقال الواو فيه للاستئناف بين به حال كل من الثلاثة اه عش وإلى الاول يميل القلب كما هو أي الاحراز هو المشاهد في مساجد إسلامبول ولذلك يجعل اهله تقودهم وجواهرهم في مساجدهم والله اعلم (قوله) بكسر اللام وهو المراجعة مصدر لاحظته وما يشق اللام فهو كافي الصحاح مؤخر العين من جانب الاذن بخلاف الذي من جانب الانف فيسمى موقاً يقال لحظه إذا نظر اليه مؤخر عينه اه معنى (قوله) (لا الفترات الخ) أي الفترات فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من المالك أو لا فينبغي تصديق السارق لان الأصل عدم وجوب القطع اه عش ومر عن المتن ما يؤيده (قوله) (واخذ فيها) أي في تلك الفترة (قوله) وبحت البقيتي الخ اعتمده المتن وكذا النهاية فيما يأتي في شرح ربوب ومنتاح وضمه الخ وخالفه من قال مانصه وباحت البقيتي من اشتراط رؤية السارق الخ بخلاف لسلامهم اه وبعبارة سم اعتمد شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى عدم اشتراط ذلك (قوله) لانه لا يمنع) أي السارق من السرقة (قوله) (لا حيث) أي حين الرؤية (قول المتن) يحصن أي كحان ويبتوحات اه معنى (قول المتن) كفي لحاظ معتماد) أي حيث يشترط الحافظ ولا قد لا يشترط الحافظ مطلقاً كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية اه سم (قوله) ولا يشترط) إلى قول المتن فحرز في النهاية لا قوله خلافاً لمن إلى لاشتراط الدوام (قوله) فلا يشترط دوامه عملاً بالعرف) كذا في المتن (قوله) (ها) أي فيما إذا كان المسروق يحصن وقوله ونعم أي فيما إذا كان يصحراً أو مسجداً الخ (قوله) أخذ الخ) علة لظن المذكور وقوله وذلك أي الاختلاف (قوله) (ولن يمكن) عبارة النهاية وإن لم يدم عرفاً اه (قوله) (دواماً) أي دائماً (قول المتن) واصطبل بكسر الهمزة وهي موزة قطع أصليته وكذا بقية حرفه بيت الحيل ونحوها المعنى (قوله) (ولو نفيسة) إلى قوله ومنه يؤخذ في المتن لا قوله واغلق وقوله كايمل إلى المتن (قوله) (ولو نفيسة) أي وكثير الثمن اه معنى (قوله) (فم الحافظ) أي الدائم اه معنى (قوله) كايمل من كلامه الآتي في الماشية قضية الأخذ بما يأتي في الماشية إلحاقها بها وقضية اعتبار الحافظ له على ما سياتي التنبيه في هامش ما هناك اه سم (قوله) (بخلاف نحو الثياب) أي ما يخفى ويسهل حله اه معنى (قوله) (واستثنى البقيتي الخ) اعتمده النهاية والمختار وشيخ الاسلام (قوله) (ورأوية) وقرية السقاء لآتيه الخ المتن حرز الثين إذا كان متصلاً بالدواب كامر في الاصطبل معنى واسع (قوله) (ومنه يؤخذ) أي من قوله ما اعتيد اه رشيد (قوله) (تقييد ذلك بالخبسية) أي بخلاف المنصضة من السرج والجمع فلا تكون حرزة فيه اه نهاية وقياسه ان ثياب الغلام لو كانت نفيسة

(قوله) منزل منزلة ملائحته) بحر رأضاً أن ينزل منزلة حصة موضعه بل يمكن أن يدعى حصة موضعه حقيقة (قوله) فان كان يصحراً أو مسجداً إلى قوله كفي لحاظ معتماد) ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار الحافظ في الجملة في سائر الصور غير مراد بدليل قوله بملاحظة أو حصة الخ الدال على انه قد يكتفي بمجرد الحصة فلا ينافي عدم اعتبار الحافظ في بعض مسائل نحو الاصطبل والدار الآتية وقوله الآتي كفي لحاظ معتماد أي حيث يعتبر الحافظ (قوله) وبحت البقيتي اشتراط رؤية السارق) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي على عدم اشتراط ذلك مرش (قوله) (أي المصنف كفي لحاظ معتماد) أي حيث يشترط الحافظ ولا قد لا يشترط الحافظ مطلقاً (قوله) كايمل من كلامه الآتي في الماشية) قضية الأخذ بما يأتي في الماشية إلحاقها بها وقضية اعتبار الحافظ

لا يعتمد وضع مثلها في الاصطلاح لم يكن حرزها اه عش (قوله وعرة نحو خان) أى حصنه اه معنى
 (قول المتن وعرة صدرا الخ) الغرض منه بيان تفاوت اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لانواع الحرز مع قطع
 النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها وسبيل اعتبار ذلك وعدم اعتباره من
 قوله الآتي ودار منفصلة الخ اه سم (قوله لنحو السكان) أى قليست حرزا عن السكان اه سم
 (قوله خسية) إلى قوله أى بان يكون في المقتضى (قول المتن وثياب بذلة) أى مهنة ونحوها كالبسطة اه
 معنى (قوله وسوق) فإذا سرق المتاع من الدكاكين وهناك حارس بالليل قطع (فروع) لوضوح المطار
 أو البقال أو نحوهما لا تمتنع ورطها بجعل على باب الحانوت أو أرخى عليها شبكة أو غالف لوحين على باب
 حانوته كانت محزنة بذلك في النهار ولو نام فيه أو غاب عنه لأن الجيران والمارة ينظرونها وفيها لعل ما ينهم
 لو قصدوا السارق فإن لم يفعل شيئا من ذلك فليست محزنة أما في الليل فمحزنة بذلك مع حارس والليل
 ونحوها كالليل إن ضم بعضه إلى بعض وترك على باب الحانوت وطرح عليه حصيرا ونحوه فهو محرز بحارس
 وإن رقد ساعدا ودار على ما عرسته أخرى والامتناع النفساني ترك على الحوانيت في ليالي الأعياد ونحوها
 لتزيين الحوانيت وتستر بظلمة محزنة بحارس لأن أهل السوق يعتادون ذلك فيقتوى بعضهم بعض
 بخلاف سائر الليالي والوثاب الموضوعة على باب حانوت القصار ونحوه كاتمة المطار الموضوعة على باب
 حانوتهم فيأمر القصور التي يطبخ فيها في الحوانيت محزنة بسد تنصب على باب الحانوت للشفقة في قطعها إلى
 بنائها وإغلاق باب عليها الحانوت المغلق بلا حارس حرز للمقتال في زمن الأمن ولو ليلا لانتاع البراز
 بخلاف الحانوت المفتوح المغلق من الخوف وحانوت البراز ليلا الأرض حرز للبروز الزرع العمادة
 وقيل ليست حرز الأبحار قال الأذريعي وقد يختلف ذلك باختلاف عرف الناس فيكون محرز في ناحية
 بحارس وفي غيرهما مطلقا وهذا الوجه هو الصحيح بلا حارس لا يحرز الثمار على الأبحار إلا أن اتصل بحيران
 برأيتها عادة والأبحار آفة البر محزنة بلا حارس بخلافها في البرية والتلج في التلج والجمد في الجمدة
 والثلج في الثلج والخطفة في المطامير كل منها في الصحرا غير محرز الأبحار وبواب الدور والبيوت التي فيها
 والحوانيت ما عليها من مغاليق وحلق ومسامير محزنة بتركها ولو مفتوحة أو لم يكن في الدور أو الحوانيت
 احدون مثلها كما قال الأذريعي وغيره سقوط الدور والحوانيت وغابها والآجر محرز بالبناء المطب
 وطعام الباعين محرز بشد بعض كل منها إلى بعض بحيث لا يمكن اخذ شيء منه إلا بجعل الرباط أو يفتق بعض
 الغرائر حيث اعتيد ذلك بخلاف ما إذا لم يعتد فإنه يشترط أن يكون عليه باب مغلق معنى وروض مع شرحه
 (قوله أو ملوك غير منصوب) مفهومه أنه لو نام في مكان منصوب لا يكون مأمومة محزاة به وبوجه بان
 المسروق منه متعدد بدخوله المكان المذكور فلا يكون المكان حرزاه وسياتي التصريح به في كلام المصنف
 في الفصل الآتي اه عش (قول المتن أو توسد متاعا) أى وضعه تحت راسه أو اتكأ عليه اه معنى (قوله
 محزاه) بفتح الراء أى احرازاه (قوله لا مافيه) عطف على متاعا عبارة التباة بخلاف مافيه اه عبارة
 المغنى واستقى ما وردى والروبا في قباله أو توسد شيئا لا يبدل التوسد حرزاه كالأوتوسد كسافيه قد أوجوه
 حتى يشده بوسطه قال الأذريعي أن تحت الثياب اه (قوله ويبحث تقيده بشده) عبارة التباة بقرينها كما
 قاله الشيخ تقيده بشده الخ اه (قول المتن فحرز) فيقطع السارق بدليل الأمر بقطع سارق داه صفوان
 قال الشافعي رضي الله تعالى عنه إذا وده كان محزاه باضطجاعه عليه وإنما يقطع بتقيده عنه ولو بدقه إذا حرز
 مثله بالماينة فإذا غيبه عن عين الحارث بحيث لو تباه لم يره كان دفته في تراب أو أراه تحت ثوبه أو حال بينها

لما على ماسياقي التنية عليه في هاشم ما هناك (قوله أى المصنف) وعرة صدرا الخ) الغرض منه بيان تفاوت
 اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لانواع الحرز مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم
 اعتبارها وسبيل اعتبار ذلك وعدم اعتباره من قوله الآتي ودار منفصلة الخ (قوله لنحو السكان) فليست

(وعرة) نحو خان
 (و) دار وصفها لنحو
 السكان (حرز آية) خسية
 (وثياب بذلة) آية أو
 ثياب قنينة ونحو (حل)
 (وقد) بل حرزها البيوت
 المحصنة ولون نحو خان
 وسوق حلا بالمرف
 فيها (ولو نام بصحراء)
 أى موات أو ملوك غير
 منصوب (أو مسجد) أو
 شارع (على ثوب أو توسد
 متاعا) يعد التوسد له
 محزاه له لا مافيه نحو نقد
 إلا أن شده بوسطه كما
 يأتي ويبحث تقيده بشده
 تحت الثياب أى بان يكون
 المحيط المشدود به تحتها
 بخلافه فورها لسهولة
 قطعه حيث (الحرز)

ان حفظ بلوكان متيقظا للعرف وكذا إذا اخذ حمامته او خاتمة او مداسه من راسه أو اصبه الغير المتخلخل فيوكان في غير الائمة العليا
او رجله او كيس قد شد به بوسطه وتازع البقيتي في التقييد يشد الوسط في الاخير فقط بان المدرك انقباض التام بالاختوه مستوفى السكل
وبان اطلاقهم الخاتم يشمل ما فيه فص (١٣٦) ثمين ويرد بان العرف يعد التام على كيس نحو فقد مراطون التام وفي اصبه
خاتم بقص ثمين وايضا

جدار هذا اخرجه من حرز معني وروض مع شرحه (قوله ان حفظ بلوكان متيقظا) كانه اشارة الى
اعتبار ما بين قولي ورطه لالملاحظ الخسم على صبح اه عرش (قوله ان حفظ) الى قول المتن ومتصلة في
النهاية الاقوله وقارن لي واما قول الجويني (قوله وكذا) الى قوله وتازع في المعنى (قوله وكذا) اي
يقطع (قوله اذا اخذ حمامته الخ) اي في احوال نام نحو حر او لابس حمامته او غيرها كداسه وخاتمة اه معني
(قوله في غير الائمة العليا) اي من جميع الاصابع اه عرش (قوله او كيس قد) عطف على حمامته
(قوله وتازع البقيتي الخ) عبارة النهائية وتازع البقيتي الخ سرد بان العرف الخ (قوله في الاخير
الخ) متعلق بالتقييد (قوله يشمل ما فيه فص الخ) اي فهو مثل التقطع صار الخاتم حرزا مطلقا وكيس
التقيد بشرط الشد في الوسط (قوله ويرد بان العرف الخ) نشر لاعلى ترتيب القلب (قوله بجمله في
يدها الخ) اي وإن كانت نائمة في بيتها فلا يمد نفس البيت حرزاه اه عرش (قول المتن فلو انقلب) اي في
نومه اه معني (قوله بنفسه) الى قوله لما تقرر في المعنى (قول المتن عنه) اي الثوب اه معني (قوله نحو
تقب الحرز) اي ما لو تقب الحافظ او كسر الباب او فسخه واخذ النصاب فانه يقطع باتمام اه معني
(قوله هنا) اي في قلب السارق رفه اي الحرز وقوله بخلافه ثم اي في التقب (قوله واما قول الجويني
وابن القطن الخ) اي المقتضى القطع في مسألة قلب السارق (قوله فقال لا قطع) اي في مسألة الاجل (قوله
وما قاله) اي الجويني من عدم القطع (قوله ويؤخذ منه انه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا انه لو رفع الحرز
من اصله هناك بان عدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتأمل سم ومعلوم ان عمل ذلك حيث كانت
البيات التي اخرجهما من الجدار يدهمه لا تساوي لصا او الاصلع اه عرش (قوله انه لو اسكره الخ) وقياس
ذلك انه لو كان قبيل النوم بحيث لا يتنبه بالحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه سم
على صبح اه عرش (قول المتن وضعه) اي كلاهما اه معني (قوله بحيث يراه) الى قوله ولو اذن في المعنى
الاقوله ويجري الى المتن (قوله بحيث يراه الخ) لعله مني على بحث البقيتي السابق وكذا قوله الاتي يراه
ويزجر به فليتأمل اه سم اقول قد نقله المعنى هنا عن البقيتي عبارته ويشترط مع الملاحظة امران
احدهما الخ الثاني ان يكون الملاحظ في موضع قريب بحيث يراه السارق حتى يتمتع من السرعة لا يتفقه
فان كان بموضع لا يراه فلا قطع اذ لا حرز يظهر للسارق حتى يتمتع من السرعة قاله البقيتي اه (قوله بحيث
يراه السارق الخ) المناسب للمفهوم الاتي ان يقول بحيث ينسب اليه اه رشدي (قوله كاسر) اتفاق المتن
(قوله بحيث يمدادونهم) اي السراق اه عرش والاولى اي الطارقين كما في المعنى (قوله ولو اذن للناس)
هل يشترط الاذن لفظا او يكتفى بالاهم كقرينة الحال لا يمد الثاني اه سيد عمر عبارة عرش
ولا ترقى الاذن في كون نصر محال وحكا كن فتح داره وجلس البيع فيها ولم يتمتع من دخل للثراء منه اه
وقد يصرح بالعموم قول النهائية ولو فتح داره او ساقطه تلعب متاع فدخل شخص الخ (قوله في دخول نحو
داره الخ) منه الخاتم في دخله للفصل فسرقت منه لم يقطع حيث لم يكن من ملاحظين يختلف الاكتشاف فيه
بالاحد الاكثر بالنظر الى كثرة الرحمة وقلتها ومنه ايضا ما جرت العادة به من الاصطلاح التي تعمل للافراح

فلا يتابع باخذ الخاتم
اسرع منه باخذ ماتحت
الراس وظاهر في نحو
سوار المرأة او خلخالها
انه لا يحجز بجمله في يدها
او رجلا الا ان عسر
اخراجها بحيث يوقف
التام غالبا اذا ما ذكره
في الخاتم في الاصبع
(قوله انقلب) بنفسه او يميل
السارق (فزال عنه) ثم
اخذ (فلا) قطع عليه
لزال الحرز قبل اخذه
وقارن قلب السارق نحو
تقب الحرز يانه هنا رفه
بازالته من اصله بخلافه
واما قول الجويني وابن
القطن وجد بجل صاحبه
تأتم عليه فالتقاء عنه وهو
تأتم واخذ الاجل قطع فقد
خالفهما الجويني فقال لا قطع
لان رفع الحرز ولم يمتك
وما قاله اوجه لما تقرر من
فرقهم بين متك الحرز
ورفقه من اصله ويؤخذ
منه انه لو اسكره فتاب
فاخذ ما معه لم يقطع لانه
لا حرز حيث (وقوب
ومتاع وضعه بقره)
بحيث يراه السارق ويتمتع
لا يتفقه (بصره) او مجرد
او شارع (ان لاحظته) لحاظا
دائما كاسر (عرز) بخلاف

حرز اعن السكان (قوله ان حفظ بلوكان متيقظا) كانه اشارة الى اعتبار ما بين قولي ورطه لالملاحظ الخ
(قوله ويؤخذ منه انه لو اسكره فتاب فاخذ ما معه الخ) وقياس ذلك انه لو كان قبيل النوم بحيث لا يتنبه
بالحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وما عليه (قوله ايضا ويؤخذ منه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا
انه لو رفع الحرز من اصله هناك بان عدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتأمل (قوله بحيث يراه) لعله مني

وضعه بعيدا عنه بحيث لا ينسب اليه فانه مضاعف لهم مع قربته منه لا بد من انتفاء اذ دام الطارقين
والاشترط كثرة الملاحظين بحيث يمدادونهم ويجري ذلك في زحمة دكان نحو خياص (والا) بلا حظه كان نام او لواه ظهره او دخل
منه (فلا) حرز لانه يده مضاعف اجتناد ولو اذن الناس في دخول نحو داره للثراء قطع من دخل سارقا لا مشترى باول لم ياذن قطع كل داخل

وهذا أينما ذكره أو لا بقوله فإن كان يصح إعمال الخ من ثم صرح به [أيضا] (وشرط الملاحظ قدور على منع سارق بقوة واستماله) فإن ضعف بحيث لا يبالى بالسارق به ويضعفه عن الثوث فلا حرجا من خلاف ما إذا بالى به من ثم لم يخطئ ما هو لا غرت فان تغفله أضعف منه وأخذ قطع أو أقوى فلا (ودار) حصينة كاعلم من قوله أو حصانة موضعه لكنه لا يتأتى اشتراطه كاعلم مما مر مع وجود قوى متبسط (منفصلة عن العارة) أن كان بها قوى بظان حرج مع فتح الباب وإغلاقه (أو لا) اقتضاء العرف ذلك (والا) يكن بها (١٣٧) أحوال أو كان بها ضعيف وبعدت عن الثوث

أو قوى لكنه نائم (فلا) حرج

ولو مع إغلاق الباب هذا ما جرى عليه هنا والمعتد ما جرى عليه في الروضة وغيره وأو اعتمد وهو حاصله مع زيادة عليه أنها حرج بملاحظة قوى بها بظان مع فتحه وإغلاقه ونائم مع إغلاقه أو رده ونومه خلفه بحيث يصعب ويتعذر لو فتح أو أمامه بحيث يتعذر جبره فتحه أو فيه ولو مع فتحه بحيث يبعد حرجه وبظهر فيمن يدار كبيره فمشملة على محال لا يسمع من أحدنا من يدخل الآخر أنه لا يحرج به إلا ما هو فيه وأن يابها لا يميز بظنهم إلا أن كان يشمر عن يصعد إليها منه بحيث يراه ويذكر به (و) دار (متصلة) بالعارة أي بدور مسكوة وأن لم تحط العارة بجوانبها كاتقضاء إطلاقهم ويفرق بينه وبين ما يأتي في الماشية بأن الغالب في دور البلد كثرة الطرقات والملاحظة لها بخلاف أبنية الماشية (حرج مع إغلاقه وحافظ) بها (ولو) هو (نائم) ضعيف ولو ليلا ولو من خوف ورجح الأذرع في الضعيف

ويحرجه إذا دخلها من أذن له فإن كان بقصد السرقة قطع والأفلا ما غير الماذون له فيقطع مطلقا وكون الدخول بقصد السرقة لا يعلم إلا منه فلو ادعى دخوله لغير السرقة لم يقطع أه عرش (قوله وهذا أينما) عارة المعنى هذه المسئلة عدت من قوله ما سابقا فإن كان يصح إعمال الخ لكن زاد هنا قيد القرب ليخرج ما لو وضع بعيدا بحيث لا ينسب إليه فإن هذا التصنيع لا حرج له (قول المتن على منع سارق) أي من الاخذ لو أطلع عليه أه معنى (قوله فإن ضعف) إلى المتن في المعنى (قوله ويضعفه عن الثوث) فيه إشارة إلى أن في حكم القوى الضعيف القريب من الثوث سم على حرج أه عرش (قوله أو أقوى) بقى المساوى سم على حرج أو لو ينفى أنه لا أقوى أه عرش زاد السيد عمر لأن المساوى بالى بمساويه أه (قوله كاعلم) أي التقييد بالحصينة (قوله لكنه لا يتأتى اشتراطه) وحيد فشرطه أنما هي في قوله ومتصلة أه رشدي (قوله عامر) أي في شرح أو حصانة موضعه (قوله مع قوى الخ) متعلق باشتراطه (قول المتن منفصلة عن العارة) أي ككونها باطراف الحراب والسياتين وقوله حرجا لما فيها للبلدان أه معنى (قوله لا اقتضاء العرف) إلى قوله أو فيه ولو مع فتحه في المعنى (قوله أو كان بها ضعيف) أي لا يبالى به أه معنى (قوله وبعدت) فيه إشارة إلى أن الضعيف القريب من الثوث في حكم القوى سم أه عرش (قوله ولو مع إغلاق الباب) غاية في الصور الأخيرة أه معنى (قوله هذا) أي التعميم بقوله ولو مع الخ (قوله جري عليه هنا) عبارة تأتي في الكتاب المحرر أه (قوله ونائم الخ) ظاهره ولو ليلا من خوف أه سم (قوله يصرفه) أي صوته أه عرش (قوله أو فيه) أي الباب أي فتحه أه عرش (قوله ولو مع فتحه) لا يخفى ما في هذه العبارة (قوله أنه) أي من بدار الخ (قوله منه) أي الظهور والمجاز متعلق بصعد (قوله بحيث يرام الخ) الأسبغ وكان بحيث الخ (قوله بالعارة) أي قول المتن وخيمة في النهاية لا قوله على أن البليغى إلى نعم (قوله ويفرق بينه) أي بين ما اقتضاء إطلاقهم من عدم اشتراط الأحاطة من جميع الجوانب هنا (قوله وبين ما يأتي في الماشية) أي قوله هذا أن أحاطت بها العارة من جوانبها كلها والافتكاخ أه رشدي وعجالة سم كانه يريد بها ما فاده قوله الاتي والافتكاخ قوله كاجتهاد الأذرع الخ من اعتبار الحافظ نهارا زمن الأمن والأغلاق حيث لا إحاطة بجوانبها ثم بعدم اعتبارها كذلك هنا كياتي في قوله فإن خلت الخ فليتل أم (قول المتن حرجا) أي لما فيها للبلدان نهارا أه معنى (قوله ويرد الخ) ويمكن حل كلام الأذرع على الضعيف المعجز عن الاستغاثة فيكون طاهرا أه معنى (قوله واشتراط النائم) أي الحافظ النائم (قوله لذلك) أي لعدر تعلق الاستغاثة بالجيران (قوله أي) إلى قول المتن وخيمة الأقوله اخذ إلى المتن وقوله كالمكان إلى ما بالنسبة وقوله أي كثرته إلى المتن (قوله أي) الدار المتصلة (قوله لأنه) أي ما فيها من الأمتة (قوله لذلك) أي لأنه ضائع أه عرش (قوله)

على بحث البليغى السابق وكذا قوله الاتي بحيث يرامه ويذكر به فليتل (قوله أو أقوى) بقى المساواة (قوله وبعدت عن الثوث) فيه إشارة إلى أن في حكم القوى الضعيف القريب من الثوث (قوله ونائم الخ) ظاهره ولو ليلا من خوف (قوله ويفرق بينه وبين ما يأتي في الماشية) كانه يريد ما يأتي في الماشية ما فاده قوله الاتي والافتكاخ قوله كاجتهاد الأذرع الخ من اعتبار الحافظ نهارا زمن الأمن والأغلاق حيث لا إحاطة بجوانبها وعدم اعتبارها كذلك كياتي في قوله فإن خلت الخ فليتل (قوله أي) الحافظ في المنفصلة

(١٨) - شرواني وإن قاسم - تأم

أنه كعدمه ورد بأن الإحراج الأعظم وجد يتلق الباب واشتراط التائم إنما هو ليستغيب بالجيران فكفى الضعيف لذلك على البليغى أعالي في عدم اشتراط شي مع الثاني زعم يدينني قد يحذف بما إذا كان السارق يندفع حيثما استنما للجيران كما هو ظاهر مما مر في شرط الملاحظة (زمع) أي الباب (ونومه) أي الحافظ في النسيئة لما فيها من الأمتة (غير حرجيلا) لأنه ضائع ما لم يكن التائم بالباب أو يضربه كما هو ظاهر أخذ مما أعادوا وكذا نهارا لأن السارق لذلك

ونظر الجيران والطارقين لا ينفذ بغيره في هذا بخلاف في أمتة بأطراف الدكاكين لوقوع نظرم عليها بخلاف أمتة الدار ووزن من الخوف هي غير حرز قطعا كالزبان الباب منقطع لا يمر به الجيران بالنسبة لها نفساها ورواها المنصوب وحلقها المنصوب نحو سقفها ورواها فهي حرز مطلقا (وكذا) تكون غير حرز أيضا (إذا كان بها يقظان) لكن (تفله سارق في الاصح) لذلك لتقصير بعدم المراقبة مع القبح ومن ثم لو بالغ في الملاحظة فانتز السارق الفرصة (١٣٨) وأخذ قطع قطعا فان حلت الدار المتصلة عن حائطها (فالذهب أنها حرز نهارا) وألحق

بما بعد الترويب إلى انقطاع الطارق أي كثرة مائة كما هو ظاهر (زمن امن واغلاقه) أي مع ما لم يوضع مفتاحه يشق قريب منه لانه مع له (فان قد شرط) من هذه الثلاثة بان فتح أو الزمن من نهب أو ليل والحق به ما بعد القصر إلى الامتار (فلا يكون حرزا) وخيمة بصرها لم لا تعد اطنابا و ترخي (بالرفع عطف جملة على جملة في حين التي ونظيره قراءة قبل انه من يثق بآيات الياوم يصبر بالجرم قالوا من موصولة وتسكين يصبر للعطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشريطة في العموم والاباهم ولذا دخلت الفاء في حينها فكذلك انها بمعنى لاني التي فكان ترخي عطف على المعنى لاعلى اللفظ ويصح ترجمه على مافى قول نفيس بن زهير المعنى ه الم ياتيك والاباء تنويه من أن حرف الملة حذف للجازم ثم اشبهت الحركة فتولد حرف الملة لا يقال ينتظر بالشعر ما لا ينتظر في غيره لا تقول ظاهر كلامهم

ونظر الجيران (الخ) رد دليل مقابل الاصح (قوله في هذا) أي أمتة الدار (قوله بخلاف أمتة الدار) أي فلا يقع نظرم عليها (قوله ووزن من الخوف) أما حال من قولهم المبتدأ أو ظرف لقوله غير حرز وينتظر في الظروف ما لا ينتظر في غيرها عبارة الثانية أما وزن من الخوف فغير حرز اه وعبارة المعنى تنبيه محل الخلاف من الأمن من النيب وغيره ولا فالأيام كالإيالي اه وهما احسن (قوله أما بالنسبة الخ) عزز قوله بالنسبة فيما الخ (قوله لها) أي الدار (قوله ورواها المنصوب الخ) وكالدال فيما ذكر المساجد فسوقها وجدرانها عزز في انفسها فلا يتوقف القطع بسرعة شي منها على ملاحظ اه عش (قوله رعاها) أي المبيت بها سواء كان مفروشا بارضا أو كان ملصقا بجدرانها اه عش (قوله فهي حرز مطلقا) أي متصلة كانت او منفصلة اه عش ولولا وزن خوف (قوله لذلك) لعله متعلق بقوله غير حرز ولا فالتميل المذكور بعدمه ولم يطفئه عليه اه رشيدى ويظهر انه علة وقوله لتقصير الخ علة الملة (قوله يشق قريب) مفهومه انه إذا كان محل بعيد وقش عليه السارق واخذ قطع ويبقى ان في حكم البعيد ما لو كان المحتاج مع البالك حرزا بجميه مثلا فسرقة زوجته مثلا وتوصل به إلى السرعة فتقطع اه عش (قوله او الزمن من نهب) أي أو كان الزمن من الخوف لاوليل كان الأولى نصبه (قوله والحق به) أي بالليل (قوله فلا يكون) الأولى التانيث كافي الثانية والمعنى (قول المتن وخيمة) ومن ذلك يثبت العرب المعروفة المتخذة من الشعر اه عش (قول المتن اطنابا) أي جوبها (قوله بالرفع) إلى قوله قالوا في الثانية (قوله عطف جملة الخ) كذا افاده الشارح المحقق وظاهر هذا التعبير انه عطف مجموع ترخي عن مرفوعه على مجموع تشدد مرفوعه حيث لا يظهر قوله ونظيره الخ إلا ان قال انه نظيره اه أصل استحالة عصب الظاهر وان اختلف التوجيه الزيل للاشكال فهو نظير في الجملة نقل الفاضل المحقق سم عن در التاج للسيوطى توجيه المتن بقوله قلت او يكون على لغة إجابات حروف العلة مع الجازم وهي فصيحة مشهورة قرى بهافى السمع قوله تعالى انه من يثق ويصبر بآيات الياوم هو عين ما يذكره الشارح بقوله قيل أثبت الخ اه سيد عمر عاقل رشيدى قوله نظيره قراءة قبل الخ هذا غير صحيح لانه من عطف فعل على فعل لاجلة على جملة ولا يمكن للجرم وجوه الذى الآية عرج على لغة من ثبت حرف العلة مع الجازم كقوله السيوطى في در التاج في اعراب المنهاج ونقله عنه ابن قاسم اه (قوله ويؤيد ذلك) أي عدم الاختصاص بالشعر (قوله على هذا) أي مافى قول نفيس بن زهير (قوله فاولى المتن) انما تأتي الأولى ان كان ذلك قياسا والا فلا ولوبة بل ولا مساواة بل يتبع اه سم (قوله بان انتفاء) إلى قوله وروية السارق الثانية إلى قوله هو اوصوبى المعنى (قوله او بين العارات) لعله عطف على بصرافى قول المتن وخيمة بصرها اه سم اقول قول المتن فلو كانت مضروبة بين العارات فهي كتاب بين يديه فى السوق اه صريح

بما بعد الترويب إلى انقطاع الطارق أي كثرة مائة كما هو ظاهر (زمن امن واغلاقه) أي مع ما لم يوضع مفتاحه يشق قريب منه لانه مع له (فان قد شرط) من هذه الثلاثة بان فتح أو الزمن من نهب أو ليل والحق به ما بعد القصر إلى الامتار (فلا يكون حرزا) وخيمة بصرها لم لا تعد اطنابا و ترخي (بالرفع عطف جملة على جملة في حين التي ونظيره قراءة قبل انه من يثق بآيات الياوم يصبر بالجرم قالوا من موصولة وتسكين يصبر للعطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشريطة في العموم والاباهم ولذا دخلت الفاء في حينها فكذلك انها بمعنى لاني التي فكان ترخي عطف على المعنى لاعلى اللفظ ويصح ترجمه على مافى قول نفيس بن زهير المعنى ه الم ياتيك والاباء تنويه من أن حرف الملة حذف للجازم ثم اشبهت الحركة فتولد حرف الملة لا يقال ينتظر بالشعر ما لا ينتظر في غيره لا تقول ظاهر كلامهم

ان هذا ليس ما يحص بالشعر لانهم جعلوا هذا مقابلا لقول بان ذلك ضرورة ويؤيد ذلك بل يصرح به تصريحهم بانه يجوز في ثبوت آيات الياوم ان قلنا من شرطية لان الجازم حذف الياوم هذه الموجودة اشياء فقط اذا خرجت الآية على هذا فالولى المتن وقيل آيت حرف العلة رجوعا إلى الاصل من الجرم بالسكون ويصح ترجمه الخ على هذا أيضا (إذا يالها) بان انتفاءها (وهي وما فيها) كتابع موضع (بصرها) فيشرط في احرازها ولو لم يلحظ من قرى او بين العارات فهي كتاب يسوق فيشرط لحاظ معتاد (والا) بان وجد ما

(غرر) بالنسبة لما فيها (بشرط حفظ قوي فيها) أو قربها (ولو) هو (تأم) نعم القبطان لا يشترط قرب بل ملاحظته وروية السارق له بحيث ينجز به قاله البقعي وهو أصوب عما وقع للركشي وغيره في فهم عبارة الروضة وإذا نام بالباب أو بقربه بحيث يتنبه بالدخول منتم لم يشترط أسبالة للعرف فإن منصف من فيها اشترط أن يلصقه غوث من يتقوى به ولو نجاها (١٣٩) السارق عنها كما سرفيا أو نجاها عما نام عليه

وما بالنسبة لنفسها فيمكن مع الحافظ وان نام ولو بقربها شد اطمئناها وان لم ترخ اذا لم يخلو وما اقتضاء المتن ان قد احد هذين يجعلها ككتاع الصحر اذ غير مراده ورد بان لا يقتضي ذلك نعم قوله لا يشمل وجود أحدهما ولا يرد بان لا في فصلها هو ان كان الارحام وحدهم يكف مطلقا اي الامع دوام لحاظ الحارس كما هو ظاهر بما مر او الشد كفي مع الحارس وان نام بالنسبة لما قطع كما قرر والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد (وماشية) نعم او غيرها (بائية) ولو لم ينحصر حبش حسب العادة (معلقة) أبوابا متصلة بالمعارة محزة بلا حافظة) نهارا من امن اخذها مما في دار متصلة بالمعارة وان فرق بانه يتسامح في الماشية أكثر من غيرها وذلك للعرف هذا ان احاطت بها المعارة من جرائها كلها والا فكافي قوله كما يحذر الزركشي كالادعي (و) بائية معلقة (بينية) يشترط في احرارها (حافظو) هو (تأم) وخرج بالخلقة فيما المتروكة فيشرط حافظة يقطقوى

في ذلك العطف (قول المتن قوي) اي أضعف يائي به وقوله ولو تأم اي فيها أو بقربها اه معنى (قوله) وروية السارق (الخ) خلافا للثبائية وفاقا للثني (قوله) واذانام الى قوله اما بالنسبة للمعنى والى المتن في الثبائية الا قوله وان نام ولو بقربها (قوله) فان منصف (الخ) يحترز قول المنصف قوي (قوله) اما بالنسبة لنفسها (الخ) يحترز قوله بالنسبة لما فيها (قوله) شد اطمئناها) فاعل يكنى اه عرش (قوله) غير مراد) فانه اذا وجد الشد فقط كفي الحافظ المتأداه سم (قوله) والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لان وجود أحدهما كونه نحرز واجتنب بالشرط المذکور منطوق لدخول ذلك تحت الواقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوم حتى يعتذر بما ذكره فتأمل سم على حج وهو كما قال اه سيد عرش (قوله) نعم الى قول المتن وغير معطوف في المعنى الا قوله نهارا الى وذلك لقوله ولو الحق الى المتن وقوله بان لا لعل الى المتن وقوله فيشرط في احرارهما ما روي في الشارح اذ الوجه في الثبائية الا قوله بان لا لعل الى المتن (قوله) نهارا (الخ) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحافظة بالدار المتصلة بالمعارة كما اقتضاه قوله اخذها مما راعاه انه لا يدين حافظة ولو تأم في الليل وضمن الخوف سم على حج اه عرش واعتمد المعنى اطلاق المتن ولم يقيد به النهار وضمن الامن وفوق بين ما هنا وما مر بآياتي (قوله) ما مر اي من قوله فان خلت فالذهب انها حرز نهارا ومن امن واغلاقه اه سم (قوله) وذلك راجع للثني وكذا قوله هذا (قوله) اي بائية الماشية المذكورة (قوله) والا اي بان اتصلت بالمعارة ولما جاب من جهة البرية مغر بناية (قوله) فكافي قوله (الخ) اي فيلتحق ذلك الجانب البرية فيشرط لكونه نحرز الحافظ متأداه ذلك الجانب اه عرش (قوله) في قوله اي المنصف قول المتن يشترط حافظة ظاهره ولو نهارا من الامن مع الاغلاق سم على حج اه عرش (قول المتن حافظة) اي قوي اضعف يائي به فان كان ضعيفا لا يائي به السارق ولا يلصقه غوث فكالمع كاه مر اه معنى (قوله) يقطق بنم القاف وكسرها اه عرش عرش بمعنى مستقيم لا تأمر شيدى (قوله) المعقولة اراد به ما يشمل العقيدة (قوله) وغيرها اي من الخيل والبغال والحمير وغيرها اه معنى (قوله) على (الخ) عبارة الثبائية على (الخ) (قوله) على ماني الشرح الصغير (الخ) وهو الظاهر اه (قوله) فغير محرز اي مالم يره متبا فقط وقوله كما اذا تشاغل منها عن جميعها (قوله) نعم يكفي طروق الناس (الخ) اي فيحصل الاحرار ينظرهم

(قوله) غير مراد) فانه اذا وجد الشرط فقط كفي الحافظ المتأداه (قوله) لم يكف مطلقا) اي مع دوام الحافظ امامه فهي حرز كائنه او لا بقوله فهي وما فيها كتاع بصحر اه فيشرط في احرارها دوام لحاظ (المفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لان وجود أحدهما كونه نحرز واجتنب بالشرط المذکور منطوق لدخول ذلك تحت الواقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوم حتى يعتذر بما ذكره فتأمل (قوله) بلا حافظة نهارا) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحافظة بالدار المتصلة بالمعارة كما اقتضاه قوله اخذها مما في دار متصلة بالمعارة انه لا يدين حافظة ولو تأم في الليل والخوف كما ذكره هناك بقوله حرز مع اغلاقه وحافظه ولو تأم ضعيف ولو ليلا وضمن خوف اه (قوله) اخذها ما مر اي من قوله فان خلت فالذهب انها نحرز نهارا ومن امن واغلاق اه (قوله) يشترط حافظة) ظاهره ولو نهارا من الامن مع الاغلاق (قوله) نعم يكفي طروق المارة للبرعي) عبارة شرع الروض بعد قول الروض فان نام وغفل او استبرأ بعضها فضيع مافيه فان لم يخل المرعي عن المارين حصل الاحرار ينظرهم به عليه الرافعي اخذ من كلام الغزالي اه

أو رادقه الفوت نعم يكنى نومه بالباب فغير ما روي نحو الا بل بالراح المعقولة محزة بتأم عند ما لا في حل عقلماه وقوله فان لم تغفل اشترطت بقلته او ما يوقظه عند اخذها من نحو كاي أو جرس (وابل) وغيرهما من الماشية (بصحر اه) ترجى قتلها والحق بها المحال المتسعة بين العمران (محزة بلا حافظة) جرحها وان لم يدنها صيرته على ماني الشرح الصغير وقوله بن الرقعة عن الاكثين اكتفاء بالنظر لا مكان امدن البها أماما يره منها فغير محرز كما اذا تشاغل عنها بنهم او غيره ولم تكن مقيدة فومعقولة نعم يكفي طروق المارة للبرعي وروية طورة

أسى ومضى (قوله طروق الناس) أى امتداد اه عش (قوله وغير مقطورة) أى بالنسبة لغير الابل والبغال بقرينة ما يأتي ثم هو فى ذلك كان هناك ملاحظ ليقار قول المصنف الاق وغير مقطورة ليست حمزة كانه عليه سم اه رشيدى عبارة سم قوله وغير مقطورة يقار قول المصنف الاق وغير مقطورة الخ بتصريح هذا بالملاحظ وذلك بغير اه (قوله يشترط الخ) و فى الشرط بلوغ الصوت لها ما سبق قريبا اه معنى (قوله وقاد) ويصور القوف غير المقطورة مع تعدده بان يمشى امامها فتنبه او يوقد واحدا منها فبقيت الباقى او يأخذ مام كل واحد لكن تفاوت الازمة طولها وقصر الحاصل فيها امتداد دخله لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة سم على حج اه عش (قوله والا فإبراه الخ) أى فالخروج ما يراد فقط الباقى غير حمز (قوله مروره بالناس الخ) ظاهره وان جرت العادة بان الناس لا يمشون السارق لنحو خوف منه ويمكن توجيهه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم والخوف منهم فاكفى بذلك اه عش اهل وينبى تنبيده بما دال على تجمعه بالعادة بسرعة ولا بالمرور بهم واحة بعضهم لبعض فيها فى كفى نحو سوق الحديدة فى طريق الحن (قوله مع ذلك) أى الشرط وقوله فى ابل وبغال اخرج الخيل سم اه عت (قول المتن قطار) هو بكسر القاف ما كان بعضه اثر مضى اه معنى (قوله) اي الابل والبغال (قوله فازاد كغير المقطور) عبارة الروض وشرحه فلوز ادعلى تسعة جازاى وكان الزاد حمز فى الصحراء لافى العمران وقيل غير حمز مطلقا هو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله عليه اقتصر الشرح الصغير انتهى اه سم (قول فى احرارها) المناسب تدكير الضمير اه رشيدى (قوله مامر) انظر ما المراد به فانه اراد به الحفاظ فى قوله السابق يحافظ رها فاسبق والقائد كل منهما حافظ رها وان اراد به التفات القائد والراكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها من فى الشرط فلا معنى لاشتراط عدم زيادة القطار على تسعة او شيئا اخر فلم يظهر مروره سم على حج اه عش ويمكن ان يراد به الاول ويدفع قوله فاسبق والقائد الخ بان قول الشارح السابق وغير مقطورة الخ غرض من غير لابل والبغال كاهو قضية ضيع المعنى وقد مناه عن صريح الرشيدى والكلام هنا فيما فقط لكن يرد عليه ما يأتى عن "بى فليسا مام" (قوله تصحيف) أى تحريف من تسعة الى تسعة (قوله بان ذلك) أى تسعة بلاء المشقة" (قوله لكن استحسن الرشيدى الخ) عبارة كناية لكن المتعمدا استحسنه المصنف كالرافى من قول الرشيدى الخ (قوله وسمح المصنف قول الرشيدى الخ) وجرى عليه ابن المقرئ فى روضه وهو الظاهر اه معنى (قول الى عشرة) هل النافذة داخله او خارجة لا يبعد الدخول سم على حج اه عش (قول المتن وغير مقطورة) عبارة المعنى وابل بغير مقطورة كان كانت تساق ليست حمزة فى الاصح لان الابل لا تسير (قوله وغير مقطورة الخ) يقارقه قول المصنف الاق وغير مقطورة الخ بتصريح هذا بالملاحظة وذلك بغيره (قوله وقاد) هذا مع عطفه على تساق الموصوف به غير مقطورة ايضا مع قوله الاق ويشترط مع ذلك فى ابل وبغال ان تكون مقطورة صريح فى شمول القوف لتدبير المقطورة من غير الابل والبغال فليحظر ما معنى ترد غير المقطورة مع تعدده حتى يأتى الفصل بين رد جميعها او بعضها الا ان يصور بان يمشى امامها فتنبه او يوقد واحدا منها فبقيت الباقى او يأخذ مام كل واحد لكن تفاوت الازمة طولها وقصر الحاصل فيها امتداد خلف لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة (قوله ويشترط مع ذلك) أى الشرط وقوله فى ابل وبغال اخرج الخيل (قوله فازاد كغير المقطور الخ) عبارة الروض وشرحه فلوز ادعلى تسعة جازاى كان الزاد حمز فى الصحراء لافى العمران وقيل غير حمز مطلقا هو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله عليه اقتصر الشرح الصغير اه (قوله مامر) انظر ما المراد به فانه اراد الحفاظ فى قوله السابق يحافظ رها فاسبق والقائد كل منهما حافظ رها واهو شيئا اخر فلم يظهر مروره فان اراد به التفات القائد او راكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها فى الشرط فلا معنى حيث لا يشترط عدم زيادة القطار على تسعة (قوله الى عشرة) هل النافذة داخله او خارجة لا يبعد الدخول

وغير مقطورة تساق فى العمران يشترط فى احرارها روية ساقها او راكب آخرها يجملها وقاد يشترط التفات قائدها او راكب اولها (اليها كل ساعة) بان لا يطول زمن عرفا بين رؤيتين فيما يظهر (بحيث يراها) جميعها الا فإبراه فقط ويمكن عن التفات مروره بالناس فى نحو سوق ولور كغير الاول والاخر فهو ساق لما امامه قائدها خلفه (و) يشترط مع ذلك فى ابل وبغال ان تكون مقطورة لا تنال تسير الا كذلك غالبوا (ان لا يزيد قطار) منها (على تسعة) للمعرف فازاد كغير المقطورة فيشرط فى احرارها مامر وزعم ابن الصلاح ان الصواب تسعة بتقديم السين وان الاول تصحيف رده الاذرى بان ذلك هو المنقول لكن استحسن الرشيدى وسمح المصنف قول الرشيدى لا يثقنى الصحراء بعدد فى عمران يتقيد بالعرف وهو من تسعة الى عشرة وقال جمع متأخرون الاشبه الرجوع فى كل مكان الى حرفه (وغير مقطورة)

منها تساق أو تقاد (ليست محرزة) بنير ملاحظ (في الأصح) لأنها لا تسير كذلك غالباً ومن ثم اشترط في إحراز غير الابل والبغال نظرها (تليق) للبنا ونحو صوها أو متاع عليها كهي في الإحراز أو عدمه كافي الرضوخ غيرها (١٤١) و ظاهره بل صريحه أن الضرع وحده

ليس حرزاً للين وإنما حرزه حرز ما به يعلم ضعف الوجه القائل بأنه لو حلب من اثنين فأكثر حتى بلغ نصاباً لم يقطع لأنها سركات من إحراز لأن كل ضرع حرز للينه وعمل الأول إن كانت كلها لو واحد أو مشتركة ولا لم يقطع إلا بنصاب مالك واحد إذ الوجه أن من سرق من حرز واحد عينين كل للمالك ومجموعهما نصاب لا يقطع لأن دعوى كل بدون نصاب ويؤيده ما يأتي في القاطع أن شرط النصاب يجمع اشتراكهم فهو اتحاد الحرز (وكف) من مال الميت أو غيره ولو بيت المال ولو غير مشروع في قبر بيت حرز ذلك البيت بآثاره وعين الزركشي كسر الزاء ويمكن توجيهه بأنه لا يلزم من كون البيت حرزاً بالنسبة لنفسه كونه حرزاً بالنسبة لماله المأمور من اختلافهما فتحتهما يوم أنه باحراز في نفسه يكون حرزاً بالنسبة لماله بخلاف كسرهما فإنه لا يوم ذلك (حرز) ذلك الكفن فقطع سارقه سواء أجزأ الميت في قبره أم خارج قبره السبق من نبش قلعها في تاريخ

كذلك غالباً كذا في أصل الرضوخ والخيل والبغال والحمير والتم السائرة كالابل السائرة إذا لم تكن مقطوعة ولم يشترطوا القطر فيها لكنه متبادر في البغال ويختلف الغنم المحرزة بحارس واحد بالبلد والصحراء اه والذي عليه ابن المقرئ أن البغال كالابل تقطير أو عدمه وإن غيرهما من الماشية مع التقطير وعدمه مثلها مع التقطير هو الوجه أم (قوله) منها المناسب لما قبله الثانية (قوله) بنير ملاحظ هذا إنما يأتي أن جعل قول المصنف وغير مقطوع في مطلق الماشية وإن كان خلاف فرض كلامه إذ هو في خصوص الابل كما هو فرض المسئلة وهي محل الخلاف وحيث يستثنى منه الابل والبغال كما مر بالنظر لموضوع المتن فلا يصح قوله بنير ملاحظ إذ فضيته أنها مع الملاحظ حرز قول ليس كذلك كما علم بما مر ثم انظر ما معنى قوله يبد ومن ثم اشترط هذا كما إن كان الضمير في منها بنير ثانية كافي نسخ فإن كان متني كافي نسخ أخرى ومرجها الابل والبغال فيجب حذف هذا التقيد كالإيجاز اه رشيدى ويمكن الجواب بحمل الملاحظة المنفية على الملاحظة الدائمة والخلاف إنما هو في كفاية الملاحظة المعتادة (قوله) نظرها أى الغنم والثابت نظر اللبني (قوله) تليق أى قوله إذا دل وجهه في المعنى (قوله) البنا أى الماشية (قوله) وظاهره أى كلام الرضوخ وغيرها (وعمل الأول) وهو القطع في مال حلب من اثنين فأكثر ما يبلغ نصاباً بإجارة الغنم والثبات على الخلاف الخ (قوله) لم يقطع أى جزأ ما كافاً لشيء ما معنى ونهاية (قوله) من إحراز) بفتح الحززة (قوله) ويؤيده أى الوجه المذكور (قوله) من مال الميت إلى المعنى في الثابتية والمعنى (قول المتن) حرز) بالجر صفة بيت اه معنى (قوله) وعين الزركشي عبارة الثانية قولاً يتعين كسر الزاء خلافاً للزركشي أم (قوله) من كون البيت حرزاً) بفتح الزاء (قول المأمور) أى فى الدار المتصلة بالمعارة (قوله) من اختلافهما أى البيت وما به بالنسبة للحرز (قوله) فضتها أى الرام (قول المتن) حرز) بالرفع خبر كمن أمعنى وأنه أشار إلى ما سبقه بوله ذلك الكفن (قوله) ذلك الكفن) أى قولهم في تاريخ البخاري في النهاية (قوله) فقطع سارقه) وإنما يقطع بما خرج من جميع القبر إلى الخارج لا من اللحد إلى القبر وتركة ثم تحرف أو غيره لأنه لا يخرج من تمام حرزه نهاية ومعنى (قوله) أم خارجة) خلافاً للمعنى (قوله) لخبر السبق) أى قولهم بحث في المعنى (قوله) أن كان) إلى قوله وبحث في النهاية الأقواله تختلف غير اشروع إلى المتن (قوله) أن كان) أى الكفن عبارة المعنى وكذا كمن بقبر مقبرة كاتمة بطرف المعارة فإنه حرز فقطع سارقه حيث لا حارس هناك لأن القبر في المقابر حرز في العادة اه (قوله) لتعذر الحفر) الظاهر أن من تعذر الحفر صلاية الأرض لتكون البناء على جبل ويبنى أن يلقح بذلك ما لو كانت الأرض خواراً سريعة الانهيار أو يحصل هبها ما لقرها من البحر ولو لم يكن المأمور داحال الدفن لكن جرت العادة وجوده بعد لا في وصول الماء إليه متكالفة الميت وقد يكون الماء سيالاً ثم القبر اه (قوله) لا مطلقاً) أى تعذر الحفر لا لإعارة المعنى بخلاف ما إذا لم يتعذر الحفر ولا بد أيضاً كما يحتمل بعضهم أن يكون القبر غير مأتمراً يخرج قبراً أرض منصوبة اه (قوله) بخلاف غير المشروع) والطيب المسنون كالكفن والمضربة والسادق وغيرهما والطيب الزاد على المستحب كالكفن أو أموات التابوت الذى يدفن فيه كالزاد حديث كرهوا إلا بفتح به اه نهاية أى بان كان بأرض غير تربة وغير خورقة ع (قوله) كان زاد على خمسة) يفيد أن الزاد على اللثة في الذكر من الرابع والخامس مسروق وحرز يقطع بسرقة (قوله) كان زاء على حصة) وليس الزاد حرزاً بالقبر كالأرض ومعنى الكفن غيره إلا أن يكون القبر بيت حرزاً فإنه حرز بمعنى وأسنى (قول المتن) لا بمضمة) أى بقية ضامته وهي بصاد معجمة مكسورة بوزن من بهاء واساكية وزن مسبعة أمعنى (قوله) مع انقطاع الشركة) (قوله) بخلاف غير المشروع) يؤخذ من ذلك أن التابوت إذا دفن فيه الميت أن يرفع فحرز والأقلا وأن نحو الطيب حيث شرع ولم يغال فيه حرز والأقلا (قوله) كان زاد على خمسة) قال في شرح الروض فليس

البخاري أن ابن البرمكي أوقفها فلعن ناساً (وكذا) إن كان وهو مشروع في قبر أو بوجه الأرض وجعل عليه أحجار لتعذر الحفر لا مطلقاً (مقبرة) بطرف المعارة) فيكون حرزاً (في الأصح) بخلاف غير الأرض كان زاد على خمسة أو كفن بهرني كما هو ظاهر (لا) إن كان (بعضية) ولا ملاحظ فلا يكون حرزاً (في الأصح) للعرف فيها مع انقطاع الشركة فيه 'ذا كان من بيت المال

بصرفه البيت فان حفت بالمارة ونذر تخلف المارقين عنها فمن يأتي فيه النيش أو كان هاجس كانت حرز اولو لغير مشروح جو مالو
سرقه ساخط البيت او المقبرة او بعض الورثة او نحو فرح احدثهم لم يقطع ويحت ان لم يولي الميت كان الملك لله فنه تعالى فيكون سرقته كسرقه مال
بيت المال وانما يتجه ان كفن من (١٤٣) بيت المال والا فهو ملك للمالك والامن وارث واجنبي ولو غوى فيه بحيث لم يخل مثله بلا

حارس لم يكن حرزا الا
بحارس ويحت الاذرع ان
ما بالقصار اي التي بالمقابر
غير حرز وعمله بان الص
لا يلقى عناء في نهبها بخلاف
القبر المحكم على المادة
وانما يحتاج لهذا ان قلنا
باجزاء الدفن فيها اما اذا
قلنا بما مر عن السبك انه لا
يجوز فلا فرق بين ان يلقى
ذلك وان لا يلقى فيها ما
يحكم اكثر من القبر
(هـ) فصل في فروغ تتعلق
بالسرقه من حيث بيان
حقيقتها بذكر مندها
وبالسارق من جهة مندها
لقطعه وعدمه والحرز من
جهة اختلافه باختلاف
الاشخاص والاحوال
(ي قطع مؤجر الحرز)
المالك له والمستحق انفعته
بسرقته منه المال المستأجر
إذ لا شبهة لانقال المنافع
التي منها الارحاز للمستأجر
إذ الغرض صحة الاجارة
وبفارق عدم حده بوطه
أنته المروجة لادوام قيام
الغلبة في الحمل وأتهم
التحليل ان محل ذلك ان
استحق الارحاز بهو الا
كان استعمله فيها فهي
عنه اوقى اضرما تستأجر له
كان استأجر أرضا
لزراعة فأوى فيها مواشيه
اي بخلاف ادخال مواش

اي بين صاحب الكفن والسارق اه عرش (قوله بصرفه الخ) متعلق باقتطاع الشركة (قوله فان حفت)
اي المقبرة (قوله عنها) اي عن المقبر قوالجار متعلق بخرشيدي (قوله ولو سرقه ساخط البيت الخ)
ومثله ساخط الحام اذا كان هو السارق لعدم حفظ الامتعة عنه اه عرش (قوله او نحو فرح احدثهم) اي الورثة
(هـ) فروغ) لو كفن الميت من التركة قبض قبره او أخذته طالب به الورثة من اخذوا اكل الميت سبع
او ذهب به سيلو يبق الكفن انقسموه ولو كفته اجنبي او سيد من ماله او كفن من بيت المال كان العارية
للميت فيقطع بغير المكفنين والحكم فيه المالك في الاولين والامام في الثالث ولو سرق الكفن وضاع ولم
يقسم التركة وجب ابداله ان كان الكفن من غيره المان لم تكن تركته فكن مات ولا تركه
وان قسمت ثم سرق استحسب لهم ابداله هذا اذا كفن أو لافي الثلاثة التي هي حق له فانه لا يتوقف التكفين
بإعلى رضا الورثة أموال كفن منها واحد فينبغي كآقاله الاذرع ان يازمهم تكفينه من تركته ثان وثالث
والحرز ليس حرز الكفن الميت المطروح فيه فلا يقطع أخذه لانه ظاهر فهو كالوضع الميت على شفير القبر
فاخذ كفته فان غاص في الماء فلا قطع على أخذه ايضا لان طرحه في الماء لا يعد احرازا كالو تركه على وجه
الارض وغيبه الريح بالتراب اهمني وزاد الاسني والخسة للمرأة كالثلاثة للرجل اه وكذا في النهاية لا
مسائل البحر (قوله ولو غوى) الى قوله ويحت الاذرع في النهاية والى قوله وانما يحتاج في المنع (قوله لم
يكن حرزا الخ) اي في غير البيت كاهو ظاهر اهرشيدي (قوله ويحت الاذرع الخ) عبارة النهاية ولو سرق
الكفن من مدفون بفسقية وجوزنا الدفن بها وكان يلحق السارق بنهبها ضاع القبر قطع والا فلا حيث
لا حارس اه قال عرش قوله وجوزنا الدفن الخ هذا هو المتحدث منعت الراحة والسبع ودفن بإعلى
انفراد اومع غيره عند ضيق الارض عن الجفر لكل على حدة اه
(هـ) فصل في فروغ تتعلق بالسرقه (قوله في فروغ) الى قوله قال شيخنا في النهاية الا قوله او المستحق
للمنفعة وقوله الا لا يقطع (قوله بذكر مندها) اي السرقه وكذا تخيير منها (قوله لقطعه) متعلق
بمنعها وقوله وعدمه اي عدم المنع (قوله والحرز) عطف على السارق (قوله والارحاز) كآوالخرج من
من بيت دار الى صاحبها حيث يفرق فيه بين كون البابين مفتوحين او مغلقين او غير ذلك على ما يأتي اه عرش
(قول المتن) يقطع مؤجر الحرز اي اجارة صحبة بخلاف مالو كانت فاسدة فلا قطع منقوع عرش (قوله
بسرقته) الى قوله اي بخلاف في المنع لا قوله فنهاهي عنه (قوله للمستأجر) متعلق بانقال الخ (قوله وبه
فارق الخ) اي بقوله اذ لا شبهة الخ (قوله ان محل ذلك) اي قطع المؤجر (قوله ان استحق) اي المستأجر (قوله
لم يقطع) الظاهر ان مثله ان المؤجر في عدم القطع الاجنبي فليزج اهرشيدي (قوله وان ثبت له الفسخ) اي
خيار فسخ الاجارة باقتلاص المستأجر نهاية ومعنى (قوله وبمدها الخ) عبارة المنع ويؤخذ من هذا
اي من قولهم ان محل ذلك ان استحق الارحاز به الخ ان لو سرقه من بعد فراغ مدة الاجارة لم يقطع وهو
كذلك وان كان قضية كلام ابن الورقة انه يقطع اهرشيدي (قوله به) اي بالقطع بالسرقة بعدمدة الاجارة (قوله
قال شيخنا وفيه) عبارة النهاية وتظهر الاذرع في محل على مالو علم المستأجر بانقضائها واستعمله تديا
اه اي بان وضع فيه متاعا بعد العلم بانقضاء الاجارة او امتنع من التخليه مع امكانها ببدان طلبها المالك بخلاف
مالو استأجره من المتعة ولم يبد من المالك طلب التخليه الممكنة من على حج اه عرش (قوله فقط) اي بدون
الزاد عرش (قوله بان الص لا يلقى عناء) فان لقيه فحزم مر
(هـ) فصل في قطع مؤجر الحرز الخ (قوله يعمل^(١)) على مالو علم المستأجر اي اواخر التخليه مع امكانها

تحو الحرث على الاوجه لثقف الزراعة عليها فكانت كالمأذون فيها لم يقطع ويقطع بسرقته منفى مدة الاجارة وان ثبت له اعلامه
الفسخ وبمدها كما يصح به تشبيه ابن الورقة بقطع الميراثه شيخنا وفيه كآقال الاذرع وغيره نظرا له والحق ان الميراثه تفصيل يأتي
ومنه انه يقطع بعد الرجوع فقط (١) قول المحقق قوله يعمل الخ ليس في نسخ الشرع وكذا قوله اوجع بقيد الآتي اضمن هاشم

و هذا المثل إلا أن يفرق بأن
 المير مقصر بعدم اعلامه
 بالرجوع ولذا لم يضمن
 المستير النافع حيث يختلف
 الموجر بمد المدة (وكذا
 معيره) يقطع إذا سرق منه
 مال المستير المستعمل
 للعرض فيما أذن له فيه وإن
 دخل بنية الرجوع (في
 الاصح) لإدلاية أيضا
 لاستحقاقه منعت من أن
 للمير الرجوع ومن ثم لو
 رجع وعلم المستير برجوعه
 واستعمله أو امتنع من الرد
 تعدى لم يقطع وطرد لجلب
 قيص أعاره وأخذ ما فيه
 يقطع بقطعا لإدلاية هنا
 بوجه والحق به الأدهى
 نعب الجدار (ولو غصب
 حرز الم قطع مالمكة) بركة
 ما أحرزه الناصب فيه
 لخبر ليس لمرق ظالم حق
 وكالغاصب هنا من وضع
 ماله بغير غيره من غير علمه
 ورضاه على الأوجه خلافا
 للحنافى وتعليقه بأن الحرز
 يرجع إلى صون النافع وهو
 موجود هنا ممنع بل لا بد
 في ذلك الصون أن يكون
 بحق كما يصرح به كلامهم
 (وكذا) لا يقطع (أجنبي)
 بركة مال الغاصب منه
 (في الاصح) لأن الأحرار
 من النافع والغاصب
 لا يستحقها (ولو غصب)

اعلامه بالرجوع (قوله وهذا) أي الموجر (قول المتن وكذا معيره) أي الحرز اعارة صححة بخلاف مالمو
 كانت قاسدة فلا قطع فيها ممنوع (قوله يقطع إذا) إلى قوله وتعليقه في النهاية وكذا في المتن لإقوله لو
 رجع إلى امتنع (قوله فيما أذن له فيه) خرج به مالمو استمار للاراعة فترس ودخل المستير فسرقت من التراس
 لم يقطع على قياس ما مر في صورة الأجرة السابقة (تلييه) مثل اعارة الحرز مالمو اعارة رقية لحفظ مال أو
 رعي غنم ثم سرق ما يحفظه رقيقه معفو وأسنى ونهاية (قوله وإن دخل بنية الرجوع) وإنما يجوز له الدخول
 إذا رجع نهاية وأسنى فجر دانية لا يكون رجوعا بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية
 أو فسختها ثم قوله وإنما يجوز الخ صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وإن لم يكن على المستير ضرر بدخوله
 كالرضى بهذا الإطلاق م حين بحثت معه فيه سم على حجة ع (قوله إذا لاشية أيضا) عبارة المتن
 لأنه سرق النصاب من حرز محترم وإنما يجوز له الدخول إذا رجع والثاني لا يقطع لأن الاعارة لا تلزم قوله
 الرجوع متى شاء وبخذه من هذا أن محل الخلاف في العارية المجاورة اما الاعارة اللازمة فيقطع فيها قطعا
 فالجواز (قوله لاستحقاقه منعت) فيقضى سم أي أن المستير إنما يستحق الانتفاع دون المنفعة وقد
 يقال المراد باستحقاق المنفعة استحقاق الانتفاع بهذا فلا حضوره سديد (قوله لو رجع) أي المير في
 العارية بالقول متنى وسم (قوله واستعمله أو امتنع من الرد تعديا) قال سم كأنه إشارة إلى مالمو الواحد
 شغلا جديدا بأن أحدث وضع أمتعة بخلاف ما إذا استصحب ما كان في هذا الإشارة إلى جواز إبقاء الامتعة
 بعد المدة وإعلم أن لم يطلب المالك والتفريع كان به عليه في قوله أخرى أنه رشدي قوله تعديا عبارة
 المتن بعد التكرار (قوله وطرد) أي قطع المير أم ع (قوله به) أي بالمر المذكور (قوله نعب
 الجدار) أي نعب المير الجدار أو أخذ ما في داخله (قوله لمرق ظالم) يروى بالاضافة وتركها ووجه
 الاضافة ظاهر ولعل وجه التبرين أنه من الجاز التقل والاصل لمرق ظالم صاحبه فعول الاسناد عن
 المضاف إلى المضاف إليه فاستقر الضمير كافي في عينة ورضاه أم ع (قوله من غير علمه ورضاه) ضرب على
 الوافى اصل الشرح فليتأمل ويحذر أنه سديد مرى ومفاد ثبت الوافى أنه لا يسقط القطع إلا إذا علم
 المالك الوضع ورضى به أو عاقد سق طها أنه يكفي في سقوط القطع علم الواضع رضا المالك بالوضع ولعله وإن
 لم يعلم بالفعل ولعل هذا الأقرب (من غير علمه ورضاه) مفهوما أنه إذا وضعه يعلم المستير ورضاه قطع
 مالمو الحرز إذا سرق منه وقد يشكل بأن الموجر أجرة قاسدة لا يقطع إذا سرق من مال المستاجر مع أن المستاجر
 إنما وضع رضا المالك حيث لطف عليه بأجرته إلا أن يقال أن المستاجر استند في الانتفاع بالموجر إلى عقد فاد
 وهو لفساده لا اعتبار به فالتى ما تضمنته من الرضا بخلاف مالمو وضعه برضاه فانه يشبه المار بقوى مقتضية
 للقطع أم ع ويأتي في شرح أو أجنبي المنصوب الخ ما قد يخالفه (قوله وكذا لا يقطع) إلى قوله ولا

بعد طلب المالك كما هو ظاهر (قوله وكذا معيره) عبارة الرض وشرحه وكذا يقطع بركة من داره فيما
 لو اعاره لغيره للمستير وضموه وإنما يجوز له الدخول إذا رجع له ولم يذ كر قول الناصب أن دخل
 بنية الرجوع الخ لو أنما فة بينهما لأن بنية الرجوع ليست رجوعا فجرد دانية لا يكون رجوعا بل لا بد من
 لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية أو فسختها ثم قوله وإنما يجوز له الدخول إذا رجع صريح في حرمة
 الدخول قبل الرجوع وهو مشكل لبقاء العين ومنفعة على ملكه وعدم ملك المستير المنفعة وإنما ملك
 أن يتفق نعم أن كان على المستير ضرر بدخوله أجمعت وقف جواز الدخول على الرجوع ثم بحثت مع مرق في
 ذلك فاخذ بطلاق شرح الرض مالمو يعلم رضا المستير فليتأمل (قوله واستعمله أو امتنع من الرد تعديا)
 كأنه إشارة إلى مالمو أحدث شغلا جديدا بأن أحدث وضع أمتعة بخلاف ما إذا استصحب ما كان بقى وهذا
 إشارة إلى مالمو أحدث جواز إبقاء الامتعة بعد المدة (قوله أو رجع فبيده الاتى) فيه نظر لانهما يتقيا أنه
 لا قطع عند الرجوع بالتد الاتى إلا أن يريد بالتد بعض ما يأتي وهو العلم دون الاستعمال تعديا أو
 أراد بالآتى ما يفهم منه فيكون القيد هنا عدم ما يأتي فليتأمل (قوله لاستحقاقه منعت) فيه شيء

أو سرق اختصاصا كما هو ظاهر أو (مالا) ولو غلبا وإن نازع فيه البقيني (وأحرزه بجزره

فسرق المالك منه مال الغائب) أو السارق فلا قطع عليه في الأصح لأن له دخول الحرز وملكه لا تخدماه أو اختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة إليه ولم يفتقر الحال بين التمسيد عن مالها والخلوط به ولا ينافي هذا قطع دائر سرق مال مدينة لا بقصد الاستيفاء بشرطه لا بمجرد بحق والدائن مقصر بعدم مطالبته أو نيته للاخذ للاستيفاء على (١٤٤) ما مر ومن ثم قطع رهن ومؤجره ومعيروه ودعوا مالك مال قراض بسرقة مع مال نفسه

نصا بأخر دخل بقصد سرقته أي أو اختلف حرزها اخذها عارفي مسئلة الشريك قوطم لا يقطع مشتر وفر الثمن باخذ نصاب مع المبيع عمله إن دخل لسرقته وقد اتحد حرزهما (أو) سرق (الاجني) منه المال (المقصوب) أو السروق (فلا قطع) عليه (في الأصح) وإن أخذه لا بنية الرد على المالك لأن المالك لم يرض بأحرازه فيه فكأنه غير حرز وقد يؤخذ منه أن كل ما تعدى موضع اليد عليه كالبيع فاسدا ليس كالمقصوب من حيث أن مالك هذا الإقبال أنه لم يرض بأحرازه وإن كان مثلق الضمان (و) الركن الثاني السرقة ومراها أخذ المال خفية من حرز مثله فيجوز (لا يقطع) تخلس ومتشب وجاحدو دعة (أو) عارية مثلا غير الترمذي بذلك والأولان يأخذان المال عيانا أو لمعا يشتمد الحرب وثانيهما القوة فيسهل دفعهما بنحو السلطان بخلاف السارق لا ينافي منه فقطع زجره أو ما أحدث الخزوة التي كانت تستير المتاع ويحمده قطعها التي

ينافي المعنى إلا مسئلة الاختصاص وقوله ولو فليسأل المتن وإلى قوله وقد يؤخذ منه في النهاية (قول المتن) فسرق المالك) والمراد بالمالك ما يشمل صاحب الاختصاص على طريق التنبيل (قوله) فلا قطع عليه (الخ) ينبغي أن يكون عمله إن لم يدخل بقصد السرقة اخذ من التنبيل فليزج قاله الرشيدى وقضية قول الشارح ونهاية ولا ينافي هذا الخ لأنه لا يقطع هنا مطلقا وقد يفيد أيضا قولها لم يكن حرزا بالنسبة إليه اه (قوله) لأن له دخول الحرز وملكه (الخ) أي وإن لم يفتق له أخذه اه عرش (قوله) ولا ينافي هذا) أي عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغائب اه عرش (قوله) بشرطه) لم يعمل له شرطا فيأمر اه رشيدى ويجب أن بشرطه مفهوم قوله فيأمر إن حل وجحد التزم أو ما طل اه (قوله) أو بنية (الاخذ) عطف على مطالبته (قوله) للاستيفاء) أي بشرطه اخذ من قوله قيل بشرطه سم اه عرش (قوله) ومن ثم) أي لأجل الفرق بين الحرز بحق وغيره (قوله) اخذ (الخ) راجع لقوله أي أو اختلف (الخ) (قوله) مما سرق مسئلة الشريك) أي من أهله ودخل حرز فيأمره مشترك بينه وبين صاحب الحرز وسرق ما لا يختص بشريكه قطع إن دخل بقصد السرقة اه عرش (قول المتن) أو أجنبي (المقصوب) اختاره به عما لو سرق الاجني غير المقصوب فإنه يقطع قطعا اه معنى (قوله) لا بنية (الرداخ) أي بنية السرقة اه معنى (قوله) وقد يؤخذ منه (الخ) قد ينافيه ما سرق أول الفصل من اعتبار الصفة في الاجارة والاعارة (قوله) والركن الثاني) انظر ما للمطوف عليه عبارة المعنى واعلم أن السرقة اخذ المال (الخ) هو ظاهر (قوله) ومراها) إلى قوله وما أحدث الخزوة وميق المعنى لا قوله لملأ إلى قول المتن ولو تعادى نافي النهاية لا قوله له فاعلم إلى المتن وقوله ومعنى قوطم لول أو كان (قوله) يشتمد الحرب) أي غير غلبة اه معنى (قوله) فقطع زجره (اله) كذا قال الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على الأغلب ولا فاجد لا بقصد الأخذ عند جوده عيانا فلا يمكن منه سلطان ولا غيره اه معنى وقد يقال الجاحد يمكن المالك أن يشهد عليه عند الدفع فإذا جحد تخلف منه بنحو السلطان فان لم يشهد فهو مقصر بخلاف السارق فإنه لا حيلة فيه اه سيدمر (قوله) وإنما ذكر (أي) جحد المتاع اه عرش (قوله) يشمل قاطع الطريق) أي مع أنه يقطع اه سم (قوله) ويجب أن قاطع الطريق (الخ) يمكن أن يجاب بأن هذا الاطلاق مقيد بما يعلم بما ياتي قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لأن الفرض تمييزه عن مصحوبه هو حاصل بذلك وقوله فلم يشمله هذا الاطلاق فيه بحث ظاهر لأن تمييزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول إذ غاية ذلك أنه اخص منه والاحص مشمول الاعم قطعاً لا ترى أن لسان شرطه يمتنع بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعاً فليتام قالوا لول جوا بنا سم ولك أن تقول يجوز أن يكون مراد الشارح عين جواب المحشى الذي صرح به فخاصه ان المراد بالمتنب من يأخذ عيانا ويشتمد الحرب ولا يكون قاطع الطريق بقرينة ما ياتي قاطع الطريق بقرينة قوله فلم يشمله (الخ) فربما يتو اضعه على هذه الارادة وإن كان في العبارة إجمال اه سيدمر (قوله) (فالية) إلى قوله لم يستق في المعنى لا قوله الذي هناك إلى وهو قوله لم يقل فيه خلاف وقول المتن وعاد (الخ) أي قبل إعادة الحرز اه معنى (قوله) اما إذا أعيد (الخ) أي من المالك أو نائبه اخذنا فرميا لو أخرج نصاباً من بيتين في ليلة اه عرش (قول

(قوله) أو نيته للاخذ للاستيفاء) أي بشرطه اخذ من قوله قبل شرطه (قوله) قبل تفسير المتنب يشمل قاطع الطريق) أي مع أنه يقطع (قوله) فلم يشمله هذا الاطلاق) يمكن أن يجاب بأن هذا الاطلاق مقيد بما يعلم بما سبقي في قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لأن الفرض تمييزه عن مصحوبه هو حاصل بذلك أيضاً (قوله) فلم يشمله هذا الاطلاق) فيه بحث ظاهر لأن تمييزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول إذ غاية ذلك أنه اخص منه

عرفت بل لسرقة كباينه أكثر الرواة بل في الصحيحين التصريح به وهو أن قریشاً أهمهم شأنها ما سرق قبل تفسير المتنب المتن يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرجهو يجب أن قاطع الطريق له شروط يمتنع بها كإتيان فلم يشمله هذا الاطلاق (ولو تعقب) في ليلة (وعاد في) ليلة (أخرى) ففرق من ذلك النقب (قطع في الأصح) كالو تعقب أول الليل وسرق آخره بقاء الحرز بالنسبة إليه اما إذا أعيد الحرز

أو سرق حطب القنب فيقطع قطعا قلت هذا إذا لم يعلم المالك القنب ولم يظهر للطارقين (ولا) بأن علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعا) وقيل فيه خلاف (وإنما علم) لانه لا يملك الحر زصار كالو تقبوا خرج غيره وفارق أخر أخرج نصاب من حرز دفتين بانه متمم لاخذ الأول الذي هناك به الحرز فوقع الاخذ الثاني تابعا لم يقطع من متبوعه الاطاع قولي وهو المثل والاعادة السابقان دون احدهما ودون مجرد الظهور لانه يؤكد اهتكاك الواقع فلا يصلح قاطعا له ومنابتى سرقة مستقلة بسبقها اهتكاك الحرز باخذ (١٤٥) شيء منه لكهامة تبة قبل فعله المركب

من جزئين مقصودين لاتبعية

بينهما نقب سابق وأخر أخرج لاحق وانما يتركب منها لأن لم يقع بينهما فاصل اجنبى عنهما وإن ضحك فكفى تحلل علم المالك أو الظهور قاطعا فان الفرق مجرد انه متمم وهنا مبتدئ فرق ضرورى لو لا ما اضطرى عليه من المعنى الظاهر الذى قررته وفى بعض النسخ ولا يقطع قطعا وهو غلط (ولو نقب واحد وأخرج غيره) ولو بامر مالم يكن غير مبنى او اعجبيا يقتدر جواب الطاعة بخلاف نحرور دمع لان له اختيارا وادراكا فاعلم ان انسانا ارسله عليه لان الضمان يجب بالسبب بخلاف القطع (فلا قطع) على واحد منهما لان الأول لم يسرق والثانى اخذ من غير حرز نعم ان ساوى ما أخرجه بالنقب من الات الجدار نصابا قطع الناقب كانه على من لم يقصد سرقة الآلة لان الجدار حرز لآلة البناء ومعنى قوله لو لا لم يسرق أى شيئا من داخل الحرز او كان بأزاء القنب ملاحظ يقظان فتفقه المخرج قطع ايضا (ولو تعاونا فى القنب)

المتن قلت أى كمال الرافعى فى قول الشارع وقوله هذا أى النفع فى مسئلة المتن اه معنى (قوله بأن علم) أى المالك القنب وقوله أو ظهر أى القنب لهم أى للطارقين (قوله وفارق) أى ما هنا حيث أكتفى فيه بأحد الاسرين (قوله لانه) أى الظهور (قوله فلا يصلح) أى كل واحد من الثلاثة (قوله وهنا) عطف على ثم (قوله لكهامة تبة) أى فيه تربة التى على نفسه إذا الجزء الثانى من المركب المرتب عليه بالنفع هو عين المترتب بالسرقة (قوله نقب سابق وأخر أخرج) بالجر على انهما بدل من جزئين أو بأزفع على انهما خبر مبتدأ محذوف (قوله فان الفرق) مجرد انه (أخرج) اقتصر على هذا الفرق المعنى كما نبهنا عليه (قوله وهو غلط) أى والصواب أن يثبت حرف التثنية وهو موجود فى خط المصنف قاله الأذرى اه معنى (قول المتن وأخرج غيره) أى أخرج المالك من القنب وقول فى الحال اه معنى (قوله ولو بامر) أى فى قول المتن ولو تعاونا فى المعنى (قوله مالم يكن غير مبنى) أى عبارة فى المعنى هذا إذا كان المخرج بمزاى أمانو نقب ثم امر صياغى غير مبنى أو نحوه بالأخراج فأخرج قطع الامر وان امر مبنى أو قد اذلا لانه ليس آله ولان للحيوان اختيارا فان قيل ملاك غير المبنى كالفرس هنا يجب بان اختيار الفرد اقوى فان قيل لو عليه القتل فمراسله على انسان فتفقه انه يضمنه فيلزم وجب عليه الحد هنا يجب بان الحد انما يجب بالباشرة دون السبب بخلاف الضمان وهل الفرد مثال فقياس عليه كل حيوان مملو لا يظهر الأول ولو عزم على عزيت فأخرج نصابا لم يقطع ولا يظهر الثانى كالأكره بالغامض اعلى الأخراج فانه لا قطع على واحد منهما اه (قوله بخلاف نحرور دمع) أى من اثر الحيوانات المعلقة كمالو عصفور الخشبي فاخذه فلا قطع على ما تنبذ هذه العبارة ومثل ذلك مالم عزم على عزيت كما ذكر الخليل اه حش (قوله ارسله) أى نحو الفرد المملو (قوله على واحد منهما) لكن يجب على الأول ضمان الجدار على الثانى ضمان الماخوذ اه معنى (قوله ومعنى قوله الم) الأول فعنى الم بالفاء بدل الواو اه رشدي (قوله ولا) لانه من تحريف النسخ والاصل لان الأول عبارة للمعنى فيكون المراد حيث بقوله لان الأول لم يسرق انه لم يسرق فى المخرج اه (قوله وكان الم) عطف على قوله ساوى الم (قوله) ملاحظ يقظان) أى وإن كان الملاحظ تاما فلا قطع معنى (قوله ولو بان أخرجه) إلى قوله فلا اعتراض فى المعنى (قول المتن بالأخراج) أى لنصاب فأكثر وقوله فأخرجه أى مع مشار كته فى القنب وسأوى ما أخرجه نصابا أكثر اه معنى (قوله إذا القسم) أى عبارة عنها بقوله أو وضحه عطف على وانفرد فيفيدان المخرج شريك فى القنب اه (قوله نحو به) أى المصنف وقوله من احدهما إلى الناقب أى من الاستدلال احدهما ضمير أو ظاهر إلى الاستدلال لفظ ناقب (قوله فيهما) أى فى حرزى المتن (قول المتن بوسط نقبه) بفتح السين لانه اسم اريد به موضع القنب اه معنى وعلى هذا لا يحتاج إلى قول الشارع أو ثلثة مثلا وانما زاداه إلى الشارع لعله على سكن السين (قول المتن وهو ساوى نصابين) خرج بهما إذا كان يساوى دون والآخر مشمول للاعم قطعا لانه لا لسان شرط ولا يتميز به عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعا فليتالم فالأولى جواز ابتناء (قوله ولو تعاونا فى القنب) ثم اخذه احدهما (الم) كان التصوير بذلك للاختلاف فى قطعها إذا بلغ المال فى الخارج المذكور بين الناقب الآخر وغيره لكن مقابل الاظهر انما يجزى فى الآخر كما هو ظاهر (قوله وأخرجه آخر) صفة محذوف أى ناقب (قوله إذا القسم) انهما تعاونا فى القنب (قوله وهو وضحه عطف على أفراد لاعلى تعاونا م

(١٩) ثروانى وابن قاسم تاسع) ولو بان أخرجه هذا لنبات وهذا لنبات (واقردهما بالآخر أخرج أو وضحه ناقب يقرب القنب وأخرجه آخر) ناقب ايضا إذا القسم انهما تعاونا فى القنب بلا اعتراض على لاسيا مع قوله قبله أو أخرجه غيره فلا قطع ثم رايت الباقى صرح بنحو ذلك وقال سبب تورم الاعتراض تحويلة الكلام من احدهما إلى الناقب لكن القاضى لا يخفى عليه ذلك (قطع المخرج) فيها لانه السارق (ولو) تعاونا فى القنب ثم اخذه احدهما (وضحه بوسط نقبه) أو ثلثة مثلا (فاخذه خارجا وهو ساوى نصابين) أو أكثر (لم يقطعوا الاظهر) لان

كلا منهما يخرج من تمام الحرز (١٤٦) وكذا لو ناله الداخل الخارج فيه بخلاف ما لو وضعه أو ناله له خارجة فإن الداخل يقطع

لأنه الذي أخرجه من تمام الحرز (ولو رماه إلى خارج حرز) من قسب أو باب أو فوق جدار أو إلى حرز آخر لغير المالك أو إلى نحو نار قارحة علم بها أم لا على الأوجه أو وضعه بما جان إلى جهة غرضية فخرجه منه أو أركبها إلى غير جهة غرضية وحركه حتى أخرجه منه وإن كان المحرك خارج الحرز كما هو ظاهر بخلاف ما إذا لم يحركه وإنما طرأ عليه نحو سيل أو حركه غيره فإن الغير هو الذي يقطع وما إذا رمى حجرا لنحو ثمر فسقط في ماء وخرج لأنه لم يستول عليه (أو وضعه على ظهر دابسة أو إلى جهة غرضية أو سيرها حتى أخرجه منه وحذف هذه من أصله لهما بما ذكره بالاولى (أو حره على حاية) حالة التمرض فلا أثر لغيرها بعده (فاخرجه) منه (قطع) وإن لم يأخذه أو أخذه آخر قبل أن يقع على الأرض لأن الأخر أج في الجنب فعليه ومنسوب إليه قبل تنكيه الحرز غافلا لأصله غير جيد لا يباهم أنه لو أخرج نقدا من صندوقه للبيت فلفظ أو أخذه غيره أنه يقطع وليس كذلك أهو ليس

النص بين قاه لا يقطع عليه ما جرمه ما معنى أي قال تصور بذلك تعيين محل الخلاف (قوله فيه) متعلق بناوله والضمير لوسط القسب خرج به ما إذا أخرج يده إلى خارج الحرز أو ناله له رشيد (قوله بخلاف ما لو وضعه أو ناله له أي الداخل له أي الخارج والجواب متعلق بناوله لا ولعز من ماق والثاني عز من ماق الشارح وقوله له خارجة تنازع فيه القلان (قوله فإن الداخل يقطع) ولو ربط المال لشريكه الخارج جمره قطع الخارج دون الداخل وعليهما الضمان ويقطع الأعي يسر قتاده عليه الزمن وإن حملوه دخل به الحرز ليدل على المال وخارج به لأنه السارق ويقطع الزمنا أخرجهما الأعي حامل للون من ذلك وكلا من غيره وقبح الباب والقفل بكسر أو غيرهما تصور الحائط كل منها كالقنب فيما مضى معنى وروض مع شرحه (قول المتن ولو رماه إلى أي المال الحرز أو أخذه في يده أخرجه بما من الحرز ثم أعاده له أي معنى (قوله من قسب) إلى قوله وما إذا في النهاية الأخرى أو أركبها إلى غير جهة غرضية هو قولنا وإن كان إلى خلافه وإلى قول المتن أو ظهر دابق للمعنى إلا ما ذكر (قوله ولو إلى الحرز) أو سواه أخذه بعد الرمي أم لا أخذه غيره أم لا تلف بالرمي أم لا معنى ونهاية (قوله إلى جهة غرضية) أي يخرج الحرز (قوله نحو سيل) عبارة المعنى انضجار أو سيل أو نحوه (قوله فإن الغير هو الذي يقطع) أي كان تحريكه لا لجل آخره لسهة كما هو ظاهر فليراجع أهرشيد (قوله لا تملك يستول عليه) قد يشكل عدم القطع هنا ذلك بالقطع فيما لو نسب واه حنيفة فاقصبت منه نصاب لأنه لا يملك يستول عليه إلا أن يجاب بأنه هناك أحدث فعلا في الحرز فشا عنه خروج المال فدمستول عليه وقضية هذا يتضمن المال هناك وإن لم يضع يده عليه حقيقة فليراجع اه سم أقول كلام بعضهم هناك صريح في تلك القضية (قول المتن أو ظهر دابسة أو إلى) ولو ربط لؤلؤة مثلا بجناح طائر ثم طيره قطع كالأرضه على ظهره دابسة ثم سيرها اه معنى (قوله أو سيرها) إلى قول المتن فاخرجه في المعنى وإلى قول المتن أو لا يتضمن حرف النهاية (قول المتن فاخرجه قطع) عموم شامل لما إذا أخذه المالك بعد خروجه من الحرز وقبل الرفع للقاضي ولعله غير عاديا يأتي من أن شرط القطع طلب المالك ما لم يعد أخذه ليس لما يطالبه به قسبه له أم عش وتقدم في الشروح الثالثة ما يفيد (قوله بفعله ومنسوب إلى) الأولى الاقتصار على المظبوط كأي المعنى (قوله قيل تنكيه) (قوله إلى) واقعه المعنى (قوله لو أخرج نقدا) (قوله إلى) عبارة المعنى وقص الصندوق أو أخذه منه النقود رماه في أرض البيت فلفظ (قوله تلفظ أو أخذه غيره) لا دخل لهذا في الأشكال كأي المعنى بل حذفه بطرف في الأشكال اه رشيد وفيه وقفة (قوله وليس كذلك) عبارة المعنى وفيه تفصيل يأتي (قوله فهو يخرج إلى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز اه سم (قوله فإن قلت) (قوله) أقول قد تغير الاعتراض بحيث لا يقدمه الجواب المذكور وذلك لأن التنكير في الأبيات لا عموم لها فهو له خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كافٍ جمع الجوامع فهو له خارج الحرز معناه كل حرز إذا لم يتحقق هنا عهد فليتأمل سم على جمع أهرشيد (قوله التنكير يفيد أنه لا بد) هذا حاصل جواب الاعتراض الأول وإنما يتناق

(قوله على الأوجه) هو الأصح (قوله لا تملك يستول عليه) قد يشكل عدم القطع هنا ذلك بالقطع فيما لو نسب واه حنيفة فاقصبت منه نصاب لأنه لا يملك يستول عليه إلا أن يجاب بأنه هناك أحدث فعلا في الحرز فدمستول عليه وقضية هذا يتضمن المال هنا وإن لم يضع يده عليه حقيقة فليراجع اه سم (قوله لا أن البيت أن كان حرز التقدير لم يخرج به إلى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز وهو الصندوق لأن لفظ حرز تكرر في الأبيات فلاحوم له أي وأخرجه إلى خارج الحرز أي المهورد وهو ما كان فيه فليتأمل (قوله فإن قلت التنكير) (قوله) أقول قد تغير الاعتراض بحيث لا يقدمه الجواب المذكور وذلك لأن التنكير في الأبيات لا عموم لها فهو له خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كافٍ جمع الجوامع فهو له خارج الحرز معناه كل حرز إذا لم يتحقق هنا عهد فليتأمل (قوله)

في محله لأن البيت أن كان حرز التقدير لم يخرج به إلى خارج حرز ولا الحرز أو غير حرز صدق أنه أخرجه إلى خارج حرز أو الحرز لم يشر في الحال بين الترميز والتنكير فإن قلت التنكير يفيد أنه لا بد من أخرجه إلى مضيقه ليست حرز الشيء بخلاف التعريف

قلت ممنوع لأن في الحرز العهد الشرعي قساويا ومراعيوا اختلف نصا باكثر في الحرز لم يقطع مالم يتحصل ماعلى بدنه من نحو طيب لصاب على مابسته البقيني مخالفا فيه للشيخين أو يبلغ جوهره فيه فيخرج منه خارجا يوجب بلفظ قيمته (١٤٧) حالة الاخراج ريع دينار (أو) وضعه يظهر

دابة واقفة فشت بوضعه

ومثله كما هو ظاهر ماله

مشت لاشارته بنحو

حشيش (قلا) قطع (ق)

الاصح) لانه اذا لم يسبق

مشت باختيارها قال

البقيني وعلمه ان لم يستول

عليها والباب مفتوح فان

استولى عليها وهو مغلق

ففتحه لها قطع لانها

خرجت بعمله وقد استولى

عليها ففتحه ينسب الاخراج

اليقال وقضية هذا انها لو

كانت تحت يده حتى خرجت

وهو معها انه يقطع لان

قطعا منسوب اليه ولذا

ضمن متلفها اه ورده

ما من ان الضمان يكتفي به

بمرد السب بخلاف القطع

فتوقف على تسيير حاشية

لاحقا (ولا يضمن حر)

ومكاتب كتابة صحيحة

ومبعض (يد ولا يقطع

سارقه) وان صغر وخبر

قطعه ^{بالبقي} لمن يسرق

الصبيان ويقيمهم خفيف

أو محمول على الارقاء

وحكمهم ان من اخذ غير

يميز من حرزه كقتله دار

سيده الذي ليس بمطروق

يقطع وان تبعة ثم اخذه

خارج الحرز لم يقطع الا

ان دعاه كبيعة تساق او

تقاد وقضيه ان الاشارة

إن كان لفظ حرز كلام المصنف المعلوم مع انه لا مسوغ له اه رشدي (قوله قلت ممنوع لأن لا ال (الخ) حاصل هذا الجواب كاللا يخفى تسليم ما قاله المعترض في التنكير الذي هو حاشية جواب الاعراض الاول وادعاء ان التصريف مثله بطلان العهد الشرعي لكنه لا ياتيتم ان كان معنى العهد الشرعي هنا مجمله الشارع حرز في الجمل ولو تغير هذا اما ان كان معناه ما جملته الشارع حرز لهذا كما هو الظاهر فلا مساواة اه رشدي (قوله ومراعاة الخ) عبارة المفتي والروض مع شرحه فروغ لو ابتلع جوهره مثلا في الحرز وخرج منه قطع ان خرجت منه بعد انقائها بحالها فاشبه ماله اخرجه في فيه او وعاء فان لم يخرج منه فلا يقطع لاستهلا كها في الحرز كالواكل المسروق في الحرز وكذا لو خرجت منه لكن قصص قيمتها حال الخروج عن ريع دينار كما نه عليه البارزى ولو تضمن طيب في الحرز وخرج منه لم يقطع ولو جمع من جسمه نصاب منه لأن استعماله بعد ثلاثة اقلطام اه (قوله مالم يتحصل الخ) عبارة التهايتون ان اجتماع بعد ذلك ماعلى بدنه من نحو طيب ما يبلغ نصا بخلاف البقيني اه وقد مر اتفان المفتي والروض مثله (قوله مالم يتحصل) إلى التمن بتقدم في كلامه خلافا لما يقتضيه صنيعه فكان الاول ان يدرك لاهى (قوله او يبلغ الخ) عطف على يتحصل (قوله) حالة الاخراج) يعني حالة الخروج من جوفه اه رشدي (قول المتن بوضعه) اى بسبب وضعه قاله سبية اه عرش (قوله لانه اذا لم يسبق الخ) عبارة المفتي لان لما اختار في السير فاذا لم يسبقها قد سارت باختيارها اه (قوله قال البقيني الخ) عبارة التهايتون قول البقيني وعلمه الخ مردود بان الضمان الخ (قوله) والباب مفتوح) المناسب سابق او الباب بالقيل الواو اه رشدي (قوله ينسب) الاول المضى (قوله قال) اى البقيني (قوله وقضية هذا) اى قوله فان استولى عليها الخ (قوله ورده) اى ما قاله البقيني بصوريته (قول المتن ولا يضمن حر) اى بوضع بدليه كالواجر الوالى المضى لاحد فرب من عنده فلا يضمنه مثله الوجه الصغيره اذا هرب من عنده زوجها فلا يطالب بها الزوج اه يجيز عى شيخه العشائى (قوله ومكاتب) اى قول المتن ولو سرق في النهاية المفتي لا قوله وقضية الى وعين (قوله وان صغر) اى الحرز لانه ليس بالمتنى وشرح المنهج وقضية صنع الشارع ان المرجع كل من الحرز المكاتب المبعوض (قوله) ويقيمهم اى ثم يخرجهم فيقيمهم في ارض اخرى اه معنى (قوله وحكمهم) اى الارقاء اه عرش (قوله) غير عرش اى قنايعهم ليصروا عجمه او جنون تهايتون معنى (قوله الذي ليس بمطروق) اى كان كان منعظا عن الطريق كذا ظهري فليارجع اه رشدي (قوله وان تبعة الخ) عبارة المفتي وسواء أحمله السارق او دعاه فاجاب به لانه كالبية تساق او قتاده وكذا في النهاية لا قوله لانه الخ (قوله وقضية) اى الاستثناء المفيد للحرص (قوله اليه) اى الفن الغير المبدى (قوله ليست كدعاه) اى فلا يقطع فقوله نظير ما مر اخرج اجمع للمنى (قوله وعين به نحو نوم الخ) عبارة المفتي ولو حمل عبد ايزا قربا على الامتناع نائما او سكران قطع اه زاد التهايتون مضبوطا اه مريوطا عرش (قوله كالحمله) اى متقطعا تهايتون معنى (قوله حرا) إلى قوله لا لان كان في النهاية لا قوله كذا قاله مرقوله لانه لاقت به (قوله ولو صغيرا) قضية هذه التهايتون الكبر من محل الخلاف والظاهر انه ليس كذلك فليارجع اه رشدي اقول قضية قول المفتي ولو سرق حرا صغيرا لا يميز او يميزنا أو أعجميا أو أعجمي من موضع لا ينسب لتضييع بقلادة الخ اما اذا سرقه من موضع ينسب لتضييع فلا يقطع بخلاف ان ان الكبر الكمال والاخل من غير حرزه كل منهما ليس من محل الخلاف خلافا لما يوجهه صنع الشارع والنهاية (قوله او معه مال اخر) اى يلقى به ايضا كما هو صريح شرح المنهج

مالم يتحصل ماعلى بدنه من نحو طيب لصاب على مابسته البقيني مخالفا فيه للشيخين أو يبلغ جوهره فيه فيخرج منه) عبارة الروض وان ابتلع جوهره فخرج قطع ان خرجت منه وان تضمن طيب بنحو خرج لم يقطع

اليه بما كرهل ليست كدعاه نظير ما مر في البية ويحمل الفرق بأنها أقوى ادراكا منه لتناولها مصاحبها وكفها عن ضارها بخلافه ويميز به نحو نوم أو أكرمه حتى تبعة كثير المميز فان خدعه فقبعة مختارا لم يقطع كالحمله وهو قوى قادر على الامتناع (ولو سرق) حر أو ولو (صغيرا) أو مجنوناً أو نائماً (بقلادة) وحلى يلقى به أو يبلغ نائماً أو معه مال آخر (فكذا) لا يقطع سارقه

وان اخذه من حرز (في الاصح) لان الحر يد اعلى مامعه فهو محرز ولهذا لا يضمن سارق ما عليه ويحكم على ما يده انه ملكه كذا قالوا وقضيت
انه لو نزع منه المال قطع لاخر اجده من (١٤٨) حرزه ومحلّه كما صرح به الماوردي والروايان نزعها منه خفية او بجاهرة قولي يمكنه منعه

كغيره اه رشدي عبارة المغني او مال غيرهما يملك بيمين حليوه ولا يسو ذلك نصاب اه (قوله وان
اخذ الخ) قد مر ما في هذه الغاية (قوله فهو) اي مامع الحر للاتق به محرز اي بالخرا اها سني (قوله ولهذا
لا يضمن سارقه) بمعنى انه لا يدخل في ضمانه لو تلف مثلا بغير السرقة اه رشدي (قوله وقضيت) اي قولي
فهو محرز (قوله من حرزه) وهو الخراج بجبري (قوله ومحلّه) اي ذلك المتضمن عبارة النها بقول الراجح
كما قاله الشيخ واقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي انه ان نزعها منه خفية او بجاهرة قولي يمكنه منعه من الزرع
قطع ولا املاء (قوله او بجاهرة) لعل المراد انه اخذهه الصبي مثلا ينظر لكنه في محل خفي حتى يصدق حد
السرقة عليه فليراجع اه رشدي (قوله) وقول الاذري عن الزبيلي الخ قال الزركشي ويتمين أن يكون
مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز اه نها بهذا تحيد ثان لكلام الزبيلي اي اما اذا نزعها منه قبل
الاخراج من الحرز اي الحرز لها فيقطع لا نه سرق ما لا من حرز مثله رشدي (قوله عن الزبيلي) قال ان
شبهة في طبقات الشافعية الزبيلي يفتح الزاوية فباء موحدة مكسورة قال السبكي انه الذي اشتهر على الالسنه
وقال الاسنوي هكذا ينطق به الذين ادر كنهم ولا أدري هل له اصل هو منسوب الى دليل بدال مهمله
مفتوحة فباء موحدة مكسورة فباء مثناة ساكنة فلام وهو الظاهر قال النسماني انه قرينة من قرى الشام
فما اظن ورايت بخط الاذري ان الصواب انه دليل ومن قال الزبيلي فقد صحف اه ثم رايت في لب
الآليات في باب الدال الجملة ما نصه الدليل بالفتح والكسر نسبة الى دليل قرينة بالزملة اه ع (قوله
والاصح منه) اي من النزاع وقوله ولا اى ان لم ينزعها منه (قوله اما اذا لم تلق به) الى المتن في المغني لا قوله
ان لاقت به (قوله فان اخذه) اي الحر الصغير او المجنون الخ (قوله) واما اذا سرق ما عليه الخ هل هذا
غير قوله السابق وقضيت انه لو نزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرروا ان كان هو فذكر كما هو اعتبر الحرز
هنا لا هم سم على حج ع رشدي اقول صنيع المغني وكذا صنيع النها آخر اصرح في انها غيران
يعتبر فيه الحرز بالتفصيل الآتي فالاول مفروض فيما اذا سرق طفلا بقلادة مثلا من حرزه وخرجه
من الحرز ثم نزعها منه فلا يقطع على الاصم اما لو سرقه من غير حرزه فلا يقطع بلا خلاف كما قد مر من المغني
او نزعها منه قبل الاخراج من الحرز فيقطع كما قد مر من الرشدي والثاني مفروض فيما اذا سرق قلادته
دونه فان كان الخ (قوله فان كان محرز) اي الصغير حر او ناه مغني (قوله قطع) هل يقيد ما تقدم في قوله
ومحلّه كما صرح به الماوردي الخ لا فرق بين سرقة ما عليه وبين نزع المال منه فاقبل سم اقول الظاهر
التقيدها ع (قوله ولو صغيرا) وفاقالها بقوله ظاهر المغني وقوله ويرد به هذا اي الترجيح المذكور
(قوله وجودهما) اي الصغير وغيره (قوله) ومن ثم جعلوا النائم الخ يفيد انه لو لم يتم النصاب الا به كفى
اه سم عبارة المغني والعبد في نفسه مسروق وتثبت عليه اليد يتعلق به القطع اه (قوله عليه امتعة) الى قول
المتن فلا في النهاية (قول المتن قطع) سواء ما نزع به مدك عنه ام لا كما صرح به في التذييب اه مغني (بالاول)

ولو جمع من جسمه نصاب اه (قوله) وقضيت انه لو نزع منه المال قطع) ظاهره وخصوصا بعد قوله وان
اخذ من غير حرز الدال على انه لا فرق ان كان في حرز او كضاه يكون نزع ما عليه انظر مع هذه المسئلة
قوله الآتي واما اذا سرق ما عليه فان كانت هي هذه فلم يجر بينهما لم يشترط في هذه الاخذ من حرزه على ما يقرر
واشترط في ذلك الاخذ منه وان كانت غير ما عليه حرز التمييز بينهما (وقول الاذري الى وامكنه منه) قال
الزركشي ويتمين ان يكون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز (قوله) واما اذا سرق ما عليه هل
هذا غير قوله السابق وقضيت انه لو نزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرروا ان كان هو فذكر كما هو اعتبر
الحرز هنا لا هم (قطع) هل يقيد ما تقدم في قوله ومحلّه كما صرح به الماوردي الخ لا فرق بين سرقة ما عليه وبين
نزع المال منه فاقبل (قوله) ومن ثم جعلوا النائم من حلة المسروق يفيد انه لو لم يتم النصاب الا به كفى (قوله)

من النزاع وقول الاذري
عن الزبيلي محل الخلاف
ان نزعها منه اي والاصح
منه لا قطع والا فلا قطع
قطعا يحل على ما اذا نزعها
منه بجاهرة وامكنه منعه
اما اذا لم يلق به ومثله ما لو
كانت ملكا لغير الصبي
فان اخذه من حرز مثليا
قطع قطعا ومن حرز يلق
بالصبي دونها فلا قطع واما
اذا سرق ما عليه او ما على
قن دونه فان كان محرز
كفناه الدار قطع كفناه
الدار قطع والا فلا قلادة
كلب محرز دواب يقطع
بها ان لاقت به اخذها
وحدها ومع الكلب ولو
نام عه ولو صغيرا فيما
يظهر خلافا لقيه بالبالغ
المافل والميمون ان امكن
توجيهه بان البعير لا محرز به
مع النوم الا ان كان به قوة
على الاحراز لو استيقظ
ويرد بان هذا انما يظهر مع
اليقظة واما مع النوم فلا
فرق وانما سبب الاحراز
وجودهما بين اهل القافلة
كتابعين سوقة بلا حلقونه
فاستوي الصغير وغيره
ومن ثم جعلوا النائم من حلة
المسروق (على بعير) عليه
امتنه (ولا) فقادوا اخرجه
عن القافلة الى مضيق
(قطع) في الاصح لانه
اخرجهما من حرزهما

بخلاف ما لو اخرجه الى قافلة او بلاد كطلقوه ويتمين حمله على قافلة وبلاد متصلة بالاول بخلاف ما لو كان بينهما مضيق فانه
باخرجه اليها اخرجه من تمام حرزه فلا يفيد اه اره بعد (او) تام (حر) او مكاتب كتابه صحيحة او مبعض على بعير فقادوا اخرجه عن القافا

سواء كان الحر عبداً أو بالغا أو غيرهما خلافاً لقيد ذلك هنا أيضاً لما مر أن له يداعل ماله (فلا) قطع (في الاصح) لأنه يدهو وخرج بنام ماله
كان العبد مستقيظاً وهو قادر على الاتصاف فلا قطع لأنه بمنزلة الحر حيث (ولو قلته من بيت (١٤٩) منقول إلى محسن دار) مشتقة على ذلك

البيت (بابها مفتوح) بفتح
غيره (قطع) لأنه أخرجه من
حرزه إلى محل الضياع
مختلف ماله كان هو الفاتح
لأنه كالمنفلق في حقه فلم
يخرجه من تمام الحرز كما
في قوله (والأ) بأن كان
الاول مفتوحاً والثاني
مغلقاً أو كانا مفتوحين ولا
ملاحظة أو مغلقين ففتحها
(فلا) بقطع لا تقاض الحرز
في الثانية أو تمامه في الاولى
والثالثة كالوراءه من دار
الملك إلى أخرى فهو بقوله
أو تمامه يعلم أن ما هنا
لا يخالف ما مر أن الصحن
ليس حرز النحر وقد وحل
ومن ثم قالوا أخرج قددا
من صندوق منفلق إلى
بيت مغلق لم يقطع كما مر
أن البيت ليس حرزاً للتقد
باطلاقه (وقيل إن كانا
مغلقين قطع) لأنه أخرجه
من حرز ويرد بمنع ما علل
به (وبيت نحو (خان)
ورباط ومدرسة من كل
ما تعدد ساكنو بيوت
(ومعناه كبيت (ومحس (دار)
لواحد (في الاصح فيقطع)
في الحال الاول دون
الاحوال الثلاثة بعده
والفرق بأن محسن الخان
ليس حرزاً لصاحب
البيت بل هو مشترك بين

أي القاطنة الاولى (قوله) سواء أكان الحر عبداً (الخ) اضطر ما وجه التقييد بالحرز وملا حرم إذ مكاتبه
الصغير منصور تبعاً وما المانع من هذا التعميم في البيض اهـ رشدي وقد يقال وجه اقتصار
المن عليه المعسوم في المكاتب البيض مستفاد من جعلهم في حكم الحر (قوله) وخرج بنام (الخ)
قوله لأنه في المعنى لا قوله العبد (قوله) وخرج بنام ماله كان العبد (قوله) في المعنى قول المتن أخرج
(قوله) المتن ولو قلته (أي المال من بيت مغلق الخ) خلاف ماله قلته من بعض زوايا البيت لبعض آخر منه فلا
يقطع اهـ معنى (قوله) بأن كان (إلى قوله) كالوراءه في المعنى وكذا في النهاية لا قوله ولا ملاحظة (قوله) الاول
أي باب البيت وقوله والثاني أي باب الدار (قوله) منفلق (الخ) أي والعرض حرز للخروج اسنى ومعنى (قوله) ولا
ملاحظة قيد للبه طرف فقط (قوله) أو مغلقين (الخ) أي والعرض حرز للخروج اهـ معنى (قوله) فلا
يقطع نعم إن كان السارق في صورة غلق الباب بين أحد السكان المنفرد كل منهم بيت قطع اهـ نهاية (قوله)
أو تمامه (الخ) عطاف على الحرز والمعنى ولعدم إخراجهم من تمام الحرز في الاولى والثانية وعلى المعنى
والاسنى عدم القطع فيها بائمه يخرجهم من تمام الحرز (قوله) كالوراءه (الخ) (فرع) قال سم على
المنهج لو فتح شخص الحرز ودخل الدار لحدث فيها ماله وهو فيها فآخذه وخرج به فلا قطع لأخذه من حرز
مبتوك اهـ واعتمده مـ اهـ عـش (قوله) لا يخالف ما مر (الخ) كان وجه حمل ما هنا على ما إذا كان
المنقول بما يكون الصحن حرزاً له اهـ سم وقد قدنا من المعنى والاسنى التقييد بذلك ومع ذلك فإلى يظهر
أنه ليس مراد الشارع بل مراده كأيديه سيأه أن المنفي فيما مر كون الصحن بنفسه حرزاً تاماً نحو التقيد
والثبوت هنا كون الصحن مـ الحرز لنحو التقيد فلا منافاة بينهما (قوله) ومن ثم (يحمل أن الإشارة إلى عدم
الخالفه ويحتمل أنها إلى قوله) أو تمامه (الخ) وهو الأقرب (قوله) لم يقطع (الخ) أي لأنه يخرجهم من تمام الحرز
(قوله) مع أن البيت (الخ) ظرف لقوله قالوا (الخ) (قوله) ليس حرزاً (الخ) أي تاماً مستقلاً (قوله) وباط (إلى قوله)
وكما في النهاية لا قوله وإن أخذنا بأن اعتياد (قوله) والفرق (قوله) دلل على ما قبل (قوله) نعم إلى قوله
وكما في المعنى لا قوله وإن كان له باب (قوله) نعم لو سرق (الخ) راجع لكل من الدار ونحو الخان ومثله الدار
المتعدداً كمن يوتيه كاهو صريح المعنى وقد منا عن النهاية ما يوافقه (قوله) أحد السكان (إلى قوله) الحرز
المشترك كالخان اهـ اسنى (قوله) وإن كان له (إلى قوله) الخان (قوله) في حجره (الخ) أي أو بيت مغلق اهـ معنى
(قوله) قطع لا حراره (الخ) ومنه صندوق أحداً وجين بالنسبة لاخر فيقطع بقرته اهـ عـش (قوله) فيما
لو قلته (فروع) لو سرق الضيف من مكان مضيقه أو الجار من حانوته جاره أو المختل من الحمام وإن
دخل ليسرق أو المشتري من الدكان المطروق للناس ما ليس حرزاً على قطع على القاعدة في سرقه ذلك وإن
دخل الحمام ليسرق قال ابن الرضا ولم ينقل ولم يقتل فتغل حامياً وغيره استحضت ما نا حفظه وأخرج
المتاع من الحمام قطع مختلف ماله لم يستحقه أو استحضت فلم يحفظ لنوم أو أعراض وغيره ولم يكن حافظ اهـ
وروى مع شرحه زاد المعنى ولو نزع شخص ثيابه في الحمام أو الحماي أو الحارس جالس ولم يلبسها إلا لولا
استحضته بل دخل على العادة فسرق فلا قطع ولا ضمان على الحماي ولا على الحارس ولو سرق السفن من
الشطوط هو جائب النهر والوادي وحمه شطوط هو مشدود قطع لا تاعمره بذلك فإن لم تكن مشدودة
فلا قطع لا تاعمره محرزة في العادة اهـ

إلى أخرى له) لعل المراد متصلة بالاولى بخلاف ماله كان بينهما مضيقية (قوله) لا يخالف) كان وجه حمل
ما هنا على ما إذا كان المنقول بما يكون الصحن حرزاً له

السكان فكان كسكة مشتركة بين أهلها بخلاف محس الدار فيقطع بكل حال برؤن أخذ بقضيته كثيراً واعتمده جميع متأخرون بأن اعتياد
سكان نحو الخان وضع حقير الائمة بصحته يقطع بصحن الدار لا السكة كاهو واضح نعم لو سرق أحد السكان ماله في الصحن لم يقطع لأنه
ليس حرزاً عنه وإن كان له باب أو ماله في حجره متعلقة قطع لا حراره عنه وكما مر فيما لو قلته من بيت مغلق إلى محسن دار بابها مفتوح

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق الذي يقطع وهي التكليف على التحريم وعدم الشهادة والاذن والزام الاحكام والاختيار وفيما ثبت السرقه ويقطع بها وما يتعلق بذلك (لا يقطع صبي ومجنون) وجاهل بحرمه السرقة وقد عذر بل اولم يذره حيث أمكن جعله على احتمال لأن الحد يدبر بالشيبة المكنة (ومكره) (١٥٠) لرفع القلم عنهم وحري ومن أذن له المالك وذو شبيهة عامر لعذرهم نعم يقطع المدين

والحق به كل من سقط عنه
القطع لشيبة ولا يقطع
مكره بالكسر أيضا لما سر
أن التسبب لا يقتضي حدا
ومن لم يملك المكره بالفتح
غير غير أو أعجمي يمتنع
الطاعة كان آلة للكره
فيقطع فقط (ويقطع مسلم
وذي ولو سكران زعم)
مسلم وذي إجماعا في مسلم
مسلم ولعمدة الذي
والزام الاحكام وإن لم
يرض بحد كذا في الزنا
ويفرق بين هذا وعدم قتل
المسلم به بأن ملحظ القود
المخالفة ولم توجد وملحظ
السرقه الاخذ خفية
بشروطه وقد وجد (وفي
معاهد ومستان) (أقوال
أحسنها أن شرط قطعه
بسرقة قطع) لا لزومه (والا)
يشترط ذلك (فلا) يقطع
لعدم الزامه (قلت الاظهر
عند الجمهور ولا قطع) بسرقة
مال مسلم او غيره مطلقا كما
لا يحدان ذن (وافاء علم)
لا تملك يلزم الاحكام فاشبه
الحرفي نعم يطالب قتلما ورد
ماسرقة اوبده ولا يقطع
أيضا مسلم أو ذي بسرقتها

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق (قوله في شروط) إلى قول المتن ويقطع في النهاية
إلا قوله الركن الثالث وهو قوله بل اولم يذره إلى المتن وقوله لعذرهم إلى ولا يقطع (قوله في شروط الركن
الخ) أي في بعض أفعاله وهي التكليف بآثار الشروط من حيث هي لا تأتي في كلام المصنف في هذا الفصل
أه رشدي وإن كان محله على ظاهره جعل المتن والشرح لا متزاجهما كانهما كلام شخص واحد (قوله
وهي) إلى قوله وما يتعلق بذلك في المعنى (قوله وعلى التحريم) أي تحريم السرقة (قوله وفيما ثبت الخ)
من الاثبات (قوله ويقطع بها) أي وفيما قطع بالسرقة وهو اطرافه على التفصيل الا في أه رشدي
(قوله وجاهل الخ) وأعجمي أمر بسرقة وهو يمتنع بإحتيا أه معنى (قوله وقد عذر) أي يقرب عهده
بالإسلام أو يده عن الملاءمة وعن (قوله على احتمال) يعني أن يكون هذا هو الوجه بل وقيل به
بالاطلاق في الحدود وغيرها كان وجبها لاحتياجها حسن الشريعة أه سيدهم وهو كلام حسن (قوله
لرفع القلم عنهم) وقطع السكران من قبل ربط الحكم بسببه أه معنى (قوله وحري) لعدم الزامه أه
معنى (قوله لعذرهم) يتأمل في الحرفي أه سم وقد يقال أنه معذور بعدم الزامه الاحكام (قوله
المدين) أي من الصبي والمجنون (قولا ولا يقطع مكره) إلى قوله وكذا في الزنا إلى المتن (قوله فيقطع فقط)
أي كما لو أمره بلا إكراه أه نهاية (قوله إجماعا) إلى قوله ويفرق في النهاية (قوله ولعمدة الذي
والزام الاحكام) عبارة الغني واما قطعه مال الذي فعل المشهور لانه معصوم بذمته واما قطع الذي مال
المسلم أو الذي فلا لزومه الاحكام أه (قوله وكذا) عبارة النهاية كما أه (قوله بين هذا) أي قطع المسلم
بمال الذي (قوله به) أي بالذن (قوله وملحظ السرقة الخ) يتأمل أه سم (قول المتن وفي معاهد)
بفتح الهاء مضطه يجوز كسرهما أه معنى (قوله ومستان) إلى قوله وبحث الاذرع في المعنى لا قوله ولا
يقطع ايضا إلى المتن وإلى قوله فعل في النهاية (قول المتن ان شرط) أي عليه في عهده أه معنى (قوله لا لزومه)
أي كل من المعاهد والمستان (قوله او غيره) من الذي والمعاهد (قوله مطلقا) أي شرط قطعه بسرقة
أولا (قوله نعم يطالب قطع الخ) في هذا الصنيع اشعار بأن الحرفي لا يطالب وظاهر أنه لو تلف ماسرقة فلا
ضمان عليه وإن كان باقيا وأمكن نزعه منه نزح فليتأمل سم على حج أه ع (قوله بردها سرقة) أي
ان يق اوبده أي ان تلف أه معنى (قول المتن وتثبت السرقة الخ) ضعيف أه ع (قول المتن يمين
المدعي المردودة) كان يدعي على شخص سرقة نصاب فينكف عن اليمين فدر على المدعي ويحلف أه معنى
(قوله والمنقول المتعد لا قطع) وقال للنهاية والمعنى (قوله لأن ثبوته) أي المال باليمين المردودة ع
ومعنى (قوله ان فصل) أي السارق الاقرار بما يأتي في الشهادة بها فبين السرقة والمسروق منه وقدر
المسروق والحرز بيمين أو وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لانه قد يظن غير السرقة المرجبة للقطع سرقة
موجبة له وقضية كلامه انه لا يثبت النفع بل القاض وهو كذلك بخلاف السيد فانه يقضي بملكه في رقبته كما
مر في حد الزنا أه معنى (قوله وان لم يشكر ركسات الحقوق) عبارة الغني مؤاخذه له بقوله ولا يشترط تكر

(فصل) لا يقطع صبي ومجنون الخ (قوله ويقطع بها) المعنى وفيما يقطع بالسرقة وهو يده الغني
الخ (قوله لعذرهم) يتأمل في الحرفي (قوله وملحظ السرقة الخ) يتأمل ع (قوله نعم يطالب
قطعا الخ) في هذا الصنيع اشعار بأن الحرفي لا يطالب وظاهر أنه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه
وان كان باقيا وأمكن نزعه منه نزح فليتأمل (قوله والمنقول المتعد لا قطع) كتب عليه م

ماله لاستلحاق قطعهما بماله دون قطعه ماله (وتثبت السرقة بيمين المدعي المردودة) فيقطع (في الأصح)
أقوالا كالأقرار والمنقول المتعد لا قطع كاللا يثبت باحد الزنا وحل شارح المتن على ثبوتها بالشيبة للمال وم لأن ثبوته لا خلاف
فيه (وبإقرار السارق) بعد الدعوى عليه ان فصل بما يأتي في الشهادة بها وإن لم يشكر ركسات الحقوق وبحث الاذرع قبول المطلق من يقبه
واقف للقاضي في مذهبه ويرد بان كثير من مسائل الشيبة والحرز وقع فيه خلاف بين أئمة المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل

مطلقا نظير ما قدمت في الزنا ما قرره قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى يدعى المالك (١٥١) ويثبت المال أخذ من قومه لو شهد بسرقة

مال غائب أو حاضر حسبة
قبلا لكن لا يقطع حتى
يدعى المالك بماله ثم تباد
الشهادة لثبوت المال لانه
لا يثبت بشهادة الحسبة
لا للقطع لانه يثبت بما لو
انتظر لتوقع ظهور مسقط
ولم يظهر قبل ان شرط القطع
دعوى المالك أو وليه أو
وكيله بالمال ثم يثبت السرقة
بشروطها ومن صاحب
البيان قيل الثالث ما له تعلق
بذلك (والذهب يقول
رجوعه) عن الاقرار
بالسرقة كالزنا لكن بالنسبة
للقطع فقط (ومن اقر بعقوبة
فقد تعلق) أي بموجبها كزنا
وسرقة وشرب مسكر ولو
بدد دعوى (فالصحيح ان
القاضي) أي يجوز له كافي
الروض من أصله لكن أشار
في شرح مسلم إلى نقل
الإجماع على تدبيره حكمه في
البحر عن الأصحاب قضية
تخصيصهم القاضي بالجواز
حرمة على غيره وهو
محتمل ويحتمل أن غير
القاضي أولى منه بالجواز
لاستماع التلقين عليه (أن
يرضه) أن كان جاعلا
بوجوب الحد وقد عذر
على ما في العزيز ولكن
توقف فيه الأذني ويؤيد
توقفه أنه لا التبرع لمن
علم أن المرجع فكذلك لمن
علم أن عليه الحد (الرجوع)
عن الاقرار وأن علم جواز

الاقرار كافي سائر الحقوق (قوله مطلقا) أي فيها أو غيره اه ع (قوله) اما قراره (الخ) لانه
مفروض في مال حاضر حتى ينافر مسئلة المتن الآتية ومع ذلك فتأخير مالي هناك وذكره مع السبب اه
سيد عمر (قوله) أخذ من قومه (الخ) قد يشكل هذا الأخذ بان قضية الماخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال
لانه إنما احتج إليه في الماخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في الماخوذ فان اقراره أو المال يثبت
به فليتامل سم على حجج عرض ورشيدى ويوافق الاشكال المذكور قول المغنى فان اقر قبلها يثبت القطع
في الحال بل يوقف على حضور المالك وطالبه كإساقى اه حيث لم يذكر قوله ويثبت المال ورفع البحري
ذلك الاشكال بما نصه قوله ويثبت عطف على قولهما لا يقطع وصرح بذلك ثلاثين من نفي القطع
عدم ثبوت المال وليس معطوفا على يدعى المالك ويكون يثبت حينئذ بضم الباء وكسر الباء لانه ثابت
بالاقرار فلا معنى لثباته اه (قوله) لا للقطع لانه يثبت (الخ) قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل
الدعوى قد يشكل على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتامل وقد يجاب بان هذا
مخصص للترتيب المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتامل سم على حجج لكن قد يقال ان
الجواب الثاني لا يتناقض مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله اه رشيدى ولم يظهر في وجه عدم الثاني إذ
الصحيح في قول سم أو بانه اخرج لثبوت المال بأداة الشهادة المسبوبة بدعوى المالك بماله فالترتيب
موجود هناك ضمنا (قوله) أي بشهادة الحسبة (قوله) قيل الثالث) أي من شروط المسروق في شرح
فلو ملكه بارت أو غيره قبل اخر اجتهاد من الحرز (قول المتن والذهب يقول رجوعه (الخ) (فرعان)
لو اقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارنى لا يقطع ولو اقر بما تم أقيمت عليه البيعة ثم رجع قال
القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وقد تقدم نظيره في الزنا عن الماوردى كذا في
شرح الروض سم على حجج لكن المعتدل فيها بخلافه عند مر أي الخطيب وفيما تقدم اه ع (قوله) عن
الاقرار) إلى قوله موضوعة تخصيصهم في المغنى وإلى قوله رواد أو دودي النهاية (قوله) لكن بالنسبة للقطع
ولو أنما لانه نحن الله تعالى فيسقط كعداؤنا ولو نفي من القطع بعد الرجوع ما يعترض بقاؤه قطع هو لنفسه
ولا يجب على الإمام قطعه وأما الترم فلا نسق آدى معنى وروض مع شرحه (قوله) فقط) أي دون المال
اه نهاية (قوله) لكن أشار في شرح مسلم (الخ) والمعتدل الاول نهاية معنى أي الجواز سم وعش (قوله)
القاضي بالجواز) عبارة النهاية الجواز بالقاضي اه (قوله) ويحتمل أن غير القاضي أولى منه) وهو الوجه
اه نهاية (قوله) لاستماع التلقين عليه) أي على الحاكم دون غيره اه نهاية أي فهو أولى بالجواز رشيدى
(قوله) على ما في العزيز (الخ) ولعله جرى على الغالب إذ العالم قد قلنا له دهشة فلا فرق كما قاله البلقنى اه
نهاية أي بين العالم والجامل عش (قوله) عرض به) أي بالرجوع بقوله لملك قلت فاخذت (قوله)
ما إخالك) بكسر الهجمة على الأصح وفتحها على القياس حلى أي ما أطعك اه بحري (قوله)

(قوله) أخذ من قومه قد يشكل هذا الأخذ بان قضية الماخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لانه إنما
احتج إليه في الماخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في الماخوذ فان اقراره أو المال يثبت به
فليتامل (قوله) لا للقطع لانه يثبت (الخ) قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل الدعوى فقد
يشكل على الترتيب في قوله الآتي ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتامل وقد يجاب بان هذا مخصص للترتيب
المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتامل (قوله) والذهب يقول رجوعه عن الاقرار بالسرقة
(الخ) (فرعان) لو اقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارنى لا يقطع ولو اقر بما تم أقيمت عليه البيعة
ثم رجع قال القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وقد تقدم نظيره في الزنا عن الماوردى
كذا في شرح الروض (قوله) لكن أشار في شرح مسلم إلى نقل الإجماع على تدبيره) والمعتدل الاول لم (قوله)
ويحتمل أن غير القاضي أولى) وهو الوجه مر (قوله) فكذا لمن علم أن عليه الحد) كذب عليه مر

فيقول لملك قبلت فاخذت أخذت من غير حرز غضبت أنت بيت لم تعلم أن ما شره مسكر لانه صلى الله عليه وسلم عرض به لماعز وقال
لمن اقرعته بالسرقة ما إخالك سرقت قال بل في أعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمره بقطع رواد أو دودي وغيره

ويؤخذ منه أنه يندب تكرير التعريض (١٥٣) ثلاثا بناء على نذب وأهم قوله بالرجوع أنه لا يرضى له بالانكار لأنه حلال

الكذب كذا قيل وفيه نظر لما روي في الزمان انكاره بعد الاقرار كالرجوع عنه ثم رايهم صرحوا بان له التعريض بالانكار وبالرجوع بجهاد حمال على به بان تصوف الشارع الى درء الحدود التي انظر الى تضمن الانكار للكذب على انه ليس صريحا فيه نكف امره وقوله اقران له قبل الاقرار ولا يثبت حله بالتعريض على الانكار اي ما يوجب ان ذلك عمله على انكار المال ايصاعلى الاوجه وانه لا يجوز التعريض اذ ثبت بالينة وقوله انه ان حق الادعى لا يجوز التعريض بالرجوع عنه وإن لم يقد الرجوع فيه شيئا ويرجع بان فيه حلال على عزم اذ هو متعاطي العقد الفاسد (و) فطما بانه (لا يقول) له (ارجع) عنه او اجدعه قيام به لانه امر بالكذب وله ان يعرض للشهود بالتوقف في حادثة تعالى ان راي المصلحة للستر والا فلا وبه يعلم انه لا يجوز له التعريض ولا لم التوقف ان ترتب على ذلك ضياع المسروق واحد الغير (و) يشترط لقطع ايضا كاسم طلب من المالك او وكيله للبال فليعه (لو اقر بلا دعوى) او بعد دعوى

ويؤخذ منه (اي من الخبر) قوله وأهم قوله) أي المصنف (قوله لا يرضى له) أي بعد الاقرار (قوله وقوله) إلى قوله ويرجع في الخفى إلا قوله أي ما يمتنع الرجوع الى المصنف في الخفاء (قوله وقوله اقر) أي وأهم قوله اقر (قوله أي ما يمتنع الرجوع) ولعل صورة انكار السرة دون المال ان قرب مبدعى انه اخذه بشبهة او نحو ذلك ادرشيدى (قوله وانه لا يجوز الرجوع) عطف على قوله انه لا يخ (قوله وقوله لله) أي وأهم قوله هـ (قوله وقطع الرجوع) عبارة الخفى وكلام المصنف يقتضى ان قوله ولا يقول ارجع من تمتة ما قال انه الصحيح وليس مراد بل مجزوم به في كلام الرافعي وغيره اهـ (قوله عتبه) إلى قوله به يعلم في الخفى وإلى المتن في النهاية (قوله فيا مهم به) ومثل القاضي غيره اهـ عرش (قوله لانه امر بالكذب) ان يرجع للتم ايضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وان في الثاني حلال على الكذب وتسامي ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا ان يجاب بالفرق بين الحمل على الكذب الامر به فليحرر سم على حج اهـ عرش (قوله وله ان يعرض الخ) واما الشفاعة في الحد فحلال المصنف في شرح مسلم اجمع العلماء على تحريمها بعد بوعه الامام وانه يصح تشفيعه فيه واما قبل بوعه الامام فاجازها اكثر العلماء ان لم يكن المشفوع في صاحب شر او ذى الناس فان كان كذلك لم يشفع وسياتي الشفاعة في التزوير في باب هـ معني (قوله والا فلا) شامل لما اذا لم يمتص في واحد منها كما صرح به الاستي (قوله ضياع المسروق الخ) ومثله بالاولى ما لو عايف على نفسه امره كاهو معلوم اهـ عرش (قوله واحد الغير) عبارة الروض مع شرحه في الزنا مهم على استحباب تركها اي الشهادة إذا لم يتعلق بتركها اي يجب حد الغير فان تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بازنا فيا مهم الرابع ويلزمه الاداء انتهى اهـ سم (قوله لقطع) اي بالاقرار ايضا اي كعدم الرجوع عن الاقرار (قوله كما مر) حقه ان يؤخر عن قوله للبال (قوله او وكيله) اي او وليه (قوله فليعه) اي على اشتراط الطلب (قوله او بعد دعوى) إلى قول المتن ولو اختلف في النهاية إلا قوله كما يأتي إلى المتن وقوله وقع إلى وكربنا (قوله الشامل) وكالهذه اي الدعوى كان وكله فيما يتعلق بالهواوى اهـ عرش ويجوز إرجاع الاشارة للسرة (قوله بها) أي بالسرة والجار متعلق بالشعور (قوله واشهد الخ) عطف على قول المصنف اقر بلا دعوى وكان المناسب ان يؤخره عن قوله الحق به السفيه ويبدله قوله او دعوى ولي المالك (قوله او مال) إلى قوله كما مر في الخفى (قوله او مال غير مكلف) أي مال صبي او مجنون (قول المتن حضوره) اي الغائب وسوف معنى حضوره حضور وكلفه ذلك كالكاه الاذرى وغيره اهـ استي (قوله وكاله) اي غير المكلف والمحقق به بالبلغ والافاقه والرد (قوله ومطالبه) اي المقرر له بعد الحضور والكال (قوله بالا باحة) اي بانه كان اياه له المال (فخرج) لو اقر بعد بركة دون النصاب لم يقبل الا ان صدقه سيده او نصاب قطع كقارءه بجنابة فوجب قصاصا ولا يثبت المال وان كان يده كما عك ذلك من باب

(قوله وقوله اقر الخ) وعلى ما تقدم من ان الانكار كالرجوع يكون التقيد باقراره غير بالاولى (قوله لانه امر الخ) ان يرجع للتم ايضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الى الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وان في الثاني حلال على الكذب وتسامي ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا ان يجاب بالفرق بين الحمل على الكذب الامر به فليحرر (قوله ان راي المصلحة للستر والا فلا) وبه يعلم انه لا يجوز له التعريض ولا لم التوقف في اروض وشرحه في الزنا وكذا الشاهد يستحب لسترهما بان يترك الشهادة بها ان رآه مصلحة وان راي المصلحة في الشهادة بها كذا في الروضة فكلما مهما فيها اذا المرصحة متدافع وكلام المصنف يقتضى انه يشهد الاقرب خلا فاعلى هذا التفصيل يحمل الاطلاق في باب الشهادات وغيره استحباب ترك الشهادة ثم عمل استحباب تركها ان لم يتعلق بتركها اي يجب حلال الغير فان تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا فيه قيام الرابع بالتوقف ويلزمه الاداء اهـ وينبني ان يقال

وكيل الغائب الشامل فكله هذه من غير شعور للمالك بها واشهد بها حاسبة (انه مرق مال زيد الغائب) أو مال غير مكلف والحق به السفيه (لم يقطع في الحال بل) يحبس (ينتظر حضوره) وكاله ومطالبه (في الاصح) لانه لم يبق له بالا باحة

والمالك فانه يسقط التعليم وان كذب به كافر اما بدعوى عن موكل علم ذلك فلا انتظار لعدم احتمال الاباحة هنا ونحو الصبي يمكن ان يملكه مقببلو
البلوغ والرضو قبل الرغ للقاضي فيسقط القطع ايضا ولا يشكل حبه هنا بعد فيما لو اقر مال الغائب لان له المطالبة بالقطع في اجلته لا بمال
الغائب ومن ثم لو مات عن نحو طفل حبس لان له بل عليه المطالبة به حيث ذكر كياتي (١٥٣) قيل القسمة وجوب بقضه عين الغائب انما

هو فيما اذا عرضها عليه من
هي تحت يده كياتي ثم (او)
اقر (انه اكره امة غائب على
زنا) اوزني بها (حد في
الحال في الاصح) لانه لا
يتوقف على طلب ولا يباح
بالاباحة ومن ثم توقف
الامر على حضوره لانه
يسقط بالاسقاط واحتمال
كونها وقعت عليه لا يؤثر
لغرض الشبهة فيه ومن ثم
جرى في موضع على الحد
بوجه الموقوفة عليه نعم
يحتمل انه نذر لها وكانهم
أمر اوعه لنذوره (ويثبت)
القطع (بشهادة رجلين)
كسائر العقوبات غير الزنا
(فقر) ادعى المالك او وكيله
ثم (شهد رجل وامرأتان)
او رجل وحلف معه
(ثبت المال ولا قطع) كما
يثبت بذلك النصب المعلق
بطلاق او اعتق دونهما ان
كان التعلق قبل ثبوت النصب
والا وقعا بخلاف ما لو
شهدوا قبل ادعوى فانه
لا يثبت شيء لعدم قبول
شهادة الحسبة في المال كما
مر (ويشترط) لقطع (ذكر
الشاهد) هو المجلس اي
كل من شاهده (شروط
السرة) السابقة اذ قد يظنان
ما ليس بسرة سرة فيظنان
المسروق منه والمسروق

الاقرار معنى واسمى مع الروض (قوله والمالك) هذا التعليل لا يأتي في الصبي والمجنون والسفيه لكن
سياق انه قد يبلغ الخ فياقي نظيره في المجنون والسفيه اه عرش وكان ينبغي ان يكتبه على قول الشارع
او الاحتمال لا لاقرار بالمالك يتناقض في اكل كما هو صريح الاسمي والمغني (قوله وان كذب) اي كذب
المقر بالسرة المالك المقر بمالك السارق (قوله اما بدعوى عن موكل علم ذلك الخ) عبارة النهاية اما بعد
دعوى الموكل فلا انتظار اه اي بان ادعى مئلا ثم سافر واقر المدعي عليه بعد سفر المدعي عرش (قوله لعدم
احتمال الاباحة) اي والمالك ولعل وجهه ان تركه في دعوى السرة بعد علمه بها يعيد سبق الاباحة
والمالك (قوله ونحو الصبي) اي من المجنون والسفيه (قوله ان يملكه الخ) اي وان يقر له ماله مالك لما
سره كالغائب معنى واسمى (قوله لانه) اي لحاكم عرش ومعنى (قوله ومن ثم لو مات) اي الغائب
اه وشيذ عبارة المغني لو مات الغائب عن مال وخلف طفل ونحوه فله ان يطالب المقر به بحسبه اه (قوله
حبس) اي المقر عرش ومعنى (قوله لانه الخ) اي الحاكم عرش ومعنى (قوله وجوب بقضه الخ) جواب
سؤال منسوق مقر له لانه مال الغائب (قوله ثم) اي قيل القسمة (قوله او اقر) التي قره لغيره في المغني (قوله اوزني
بها) اشارة الى ان الاكره ليس بقيد (قوله لانه) اي حدالي (قوله ولا يباح) اي البيع (قوله واحتمال
كونها الخ) ردليل لمقابل الاصح (قوله فيه) اي الوقف (قوله في موضع) اي في باب الوقف معنى ونهاية
(قوله لنذوره) افاد انه اذا ولى الامه النذور له باو هي يد الناذر لا يحدو هو ظاهر لانه ملكها بالنذره
عرش (قوله ويثبت القطع) كذا في النهاية بتدكير الفعل والذي في المغني والحلى وثبت السرة الموجبة
للقطع اه بتأنيث الفعل (قوله القطع) الى قول المتن ويشترط في المغني (قوله غير الزنا) فانه خص
بزيد العدد اه معنى (قوله ادعى المالك الخ) اي ولى (قوله كما يثبت بذلك النصب الخ) عبارة المغني
كالمعلق الطلاق والعق على نصب او سرة تشهد رجل وامرأتان على النصب او السرة ثبت المال دون
الطلاق والعق اه (قوله بخلاف ما لو شهدوا الخ) عبارة المغني تنبيه على ثبوت المال ما اذا شهدوا بعد
دعوى المالك او وكيله فلو شهدوا حسبه لم يثبت بشهادتهم المال ايضا لان شهادتهم منصبة الى المال
وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اه (قوله كافر) اي قيل قول المصنف والمذهب (قوله
اذ قد يظنان) الى قوله وجب في المغني الا انه لو وقع الى كونها (قوله وان لم يذكر انه نصاب) اي لا يشترط
ان يذكره الشاهدان بل يكفي تعيين المسروق ثم الحاكم ينظر فيه فاذا ظهر له نصاب حمل بمقتضاه اه
معنى (قوله فيه) اي في كون المسروق نصابا (قوله بهما) اي الشاهدين وقوله او بغيرهما شامل للقاضي
نفسه (قوله ولا انه ملك الخ) عطف على انه نصاب اي ولا يشترط ان يذكر اكون المسروق ملكا لغير
السارق بل يكفي ان يقر لا سرق هذا المالك يقول هذا ملكي والسارق يرافقه ويثبت المالك بغيرها
كذا في المغني (قوله يقول لان لا نعلم الخ) من جملة الشروط المعتبر ذكرها اه عرش (قوله وغير ذلك
كافتاق الشاهدين) عطف على قول المصنف ذكر الشاهد كان الاولى تاخيرها الى قبيل المتن عبارة المغني
ويشترط اتفاهما في شهادتهما وحيث نزلوا اختلف شاهدان في وقت الشهادة كقوله الخ هو اسبق (قوله
ذكر اسم ونسبه) اي يجب حصول التميز اه معنى (قوله او استشكل) اي قوله ويشيران الخ ومحل
الاشكال قولهم الا ذكر الخ (قوله وجب الخ) عبارة المغني وقد يجب باها انما تسمع تقليدا لجانب المال
ولهذا لا قطع على السارق حتى يحضر المالك ويُدعى بماله كمر اه (قوله بتصويره) اي السماع اه

(٣ - شروا وان قاسم - تابع) وان لم يذكر انه نصاب لا تنظر في قيمته لحاكمهما او بغيرهما ولا انه ملك لغير
السارق بل المالك اثباته بغير ما روى في هذه التي فيها البعض ما خلا ذلك فاحذر موكونا من حرز تعيينه او صفو يقول لان لا نعلم فيه
شبهة وغير ذلك كافتاق الشاهدين ويشيران للسارق ان حضروا الا ذكر اسم ونسبه واستشكل بان الهيئة لا تسمع على غائب في حد الله تعالى
ويجب بتصويره بغائب متعز او متوار بعد الدعوى عليه (ولو اختلف شاهدان) فيما بينهما (كنونه) اي احدهما (سرق) هذه العين

او ثوبا ايضاً او (بكرقو) قول (١٥٤) (الاخر) سرق هذه مشعر الاخرى او ثوبا اسود او (عشية قباطلة) للتناقص فلا يقرب

عليها قطع نعم للمسروق
منه ان يحلف مع احدهما في
الاولى ومع كل منهما في
الثانية ان واقت شهادة
كل دعواه والحق في زعمه
وياخذ المال ولو شهد
واحد بكيس وآخر
بكيسين ثبتت احداهما
ان بلغ نصابه الحلف
مع الذي زاد وياخذ
اثمان انه سرق هذه بكرة
واخر ان انه سرق عشي
فما مضى لم يحكم بواحدة
منها فان لم يتواردا على شيء
واحد ثبتا وقطع لاذ
لا تمارض (وعلى السارق
رد ماسرق) وإن قطع
لغير الحسن على اليد
ما اخذت حتى تؤديه ولا ان
القطع لله تعالى والشرم
للادى فلم يسقط احدهما
الاخر ومن لم يمسقط
الضمان والقطع عنه برده
للحرز (فان تلف ضمته)
كتلفه يمثله في المثل
واقصى قيمه في المتقوم
(وقطع يمينه) اي السارق
الذي له اربع اذنه الذي
يتناقض فيه الترتيب الاتي
اجامعا ولو شلاه ان امن
نوف الدم ولان البطش
بها اقوى فكان البداهة بها
اردع وانما لم يقطع ذكر
الزاني لانه ليس له مثله وبه
يفوت النسل المطلوب

رشدي (قوله للتناقص) اي قوله كذا قلته في النهاية الاولى وفي قوله في الثانية (قوله في الاولى) ثم
قوله في الثانية فيه نظر فليتام له سم والمرا دبالا في الاختلاف في تخصيص العين والثانية الاختلاف
في تخصيص اللون (قوله ومع كل منهما في الثانية) توقف ان سم في هذا قول على عبارة الرضوخة
وإن شهد واحد بثوب ايضاً وآخر باسود فله ان يحلف مع احدهما لانه ان يدعي الاخر ويحلف مع
شاهده واستحكما انتهى اه رشدي عبارة المفتي بتوقفه في قباطلة اي بالنسبة الى القطع اما المال فان
حلف المسروق منه مع الشاهد اخذ الغرم منه والاملا كذا قتاله قالوا حلف مع من واقت شهادته
دعواه او الحق في زعمه كايته في الكفاية ثم ذكر نظائر ماصر عن الرضوخة (قوله ان واقت شهادة كل)
كان ادعى بعين فشهد احدهما انه سرقها بكرة او الاخر عشي فيحلف مع كل منهما بمعنى انه ان شاء حلف
انه سرقها بكرة وإن شاء حلف انه سرقها عشي فان واقت دعواه شهادة احدهما دون الاخر كان ادعى
انه سرق ثوبا ايضاً فشهد احدهما بذلك والاخر بانه سرق ثوبا اسود فيحلف مع الاول لمواقة
شهادته دعواه اه عرش (قوله والحق) بالنصف تحلفا على دعواه (قوله ولو شهد) الى قول المتن فان
تلف في المفتي الاقوله وله الحلف الى اثان (قوله ولم يحكم بواحدة) اي وإن ذكر عدد احدهما لان
الكثرة ليست مرجحة اه عرش (قوله ثبتا) اي البيان (قول المتن وعلى السارق رد ماسرق) ولو كان
للمسروق متعة اسود فاما السارق او تطلبا وجبت اجرها كالغصب اذ معنى زاد سم وقد يؤخذ من قوله
الاتي كتلفه اه (قوله برده المال للحرز) اي لو لم تثبت السرقة الا بعد الرد وتخرج قوله برده الخ
ماله اخذه المالك قبل الرفع للقاضي كان رماه السارق خارج الحرز فاخذه المالك فلا ضمان ولا قطع لئلا
طلب المال للفرق انه لا يبرأ برده للحرز قبل وضع المالك يده عليه اه عرش (قوله اجامعا) الى قوله وقاطعها
في المفتي (قوله ان من نزع الدم) اي فان لم يؤمن نزع الدم فليقطع رجله اليسرى بخلاف ما ساقى اخر
الباب انه لو شلت بعد السرقة لم يؤمن نزع الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعلق القطع بعينها فاذا تعدل
قطعا يسقط بخلافه فان النسل موجودا بتداه فاذا تعدل قطعا لم يمتلئ القطع بها بل بما يندمهم رسم على
حج اه عرش (قوله ولان البطش الخ) يحلف على قوله اجامعا (قوله لانه ليس له مثله) اي وهو السارق له مثل
اليه غالباً فتم عليه الخنعة بالكلية اه معنى (قوله ويقت الخ) اي غالباً اه معنى وهو علم مستقلة كما
هو صريح المفتي (قوله وقاطعها في غير الثمن) اي من حرم مبداه ومكاتب اما تعلقها بالسيدو الامام
اه عرش (قوله فلو فرضه) اي الامام او نائبه وقوله للسارق خرج به مال فوفضه للمسروق منه فيقع الموقع
وان امتنع التوضيح لمخافة ان يرد عليه الالة فيؤدى الى اهلا كذا خرج بقوض اليه مالوفضه بلا اذن
من الامام او نائبه فلا يقع حد اذن امتنع القطع له وات اهل اه عرش وقوله خرج بقوض اليه الخ في ان
الحكم في التوضيح كذلك فامعني الخروج حيث عدل اعني بخلاف قول الشارح الاتي فاجز اسقطها الخ

ايضا ان محل جاز تركها فيما اذا كانت المصلحة فيها ماذكر الخ فليتام (قوله او ثوبا ايضاً الخ) في
الروض وإن شهد واحد بثوب ايضاً وآخر باسود فله ان يحلف مع احدهما لانه ان يدعي الاخر ويحلف
مع شاهده واستحكما انتهى (قوله في الاولى) ثم قوله في الثانية فيه نظر فليتام له م (قوله وعلى السارق
رد ماسرق) واجز منه مدق وضع يده وقد يؤخذ من قوله الاتي كتلفه (قوله ان من نزع الدم) اي فان
لم يامن نزع الدم فليقطع رجله اليسرى بخلاف ما ساقى آخر الباب انه لو شلت بعد السرقة ولم يامن نزع
الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة تعلق بعينها فاذا تعدل قطعا يسقط بخلافه فان النسل موجودا بتداه
فاذا تعدل قطعا لم يمتلئ القطع بها بل بما يندمهم م (قوله فلو فرضه للسارق لم يقع الموقع) في الرضوخة في باب
استيفاء النقص قيل الطرف الثاني ما فصوله اذن الامام لسارق اي قطع يده قطع يده جاز ويجزى
اه قال في شرحه وما ذكره كاصله من الجواز نصه في اول الباب الثاني من ابواب الوكالة اه

(قوله)

بقاؤه وقاطعها في غير الثمن هو الامام او نائبه فلو فرضه السارق لم يقع الموقع

وهو مشكل عما يأتي من سقوطها بصرفها المصحح بوقوع فعله الموضع وأن لم يفوخه إليه إلا ما لم يجرأيت كلام الرافعي ليس لضاف ذلك وإنما هو عموم فقط وهو أن التوكيد في استيفاء الحد ينتج ولا يقع الموضع فليحمل على غير هذا لما صرحوا به فيما يأتي أن القطع تعلق بهين العين فاجزأ سقوطها على أي وجه كان (فإن سرق ثانيا بعد قطعها) أو اندمل القطع الأول وفارق وتلى قطعها في الحرابة لأنها لم يحد واحد (فجره اليسرى) هي التي تقطع (وإن سرق (ثالثا) قطعت (يد اليسرى) وإن سرق (رابعة) قطعت (رجله اليمنى) لغير الشافعي بذلك ولما هو أصح مما ذكر في الثالث من أن يكره عمر رضي الله عنهما من غير مخالف وحكمة قطع اليد الرجل انهما آلا للسرقة بالأخذ والنقل وقطع ما ذكر في الثاني أن السرقه مرتين لعدل الحر أبشر عا وما يقطعان بقرعة واحدة حتى إذا لم يمكن قطع أحدهما بدون الآخر فلهذا لا زائدة وشبهها على معصمه والا قطعت أصلية إن تجزأت وأمكن استيفاءها بدون الزائدة والاطلعت كذا أطلقه شيخنا هنا في شرح الروض لكنه قدم فيه في الوضوء أصليته وزائدة لم

(قوله) كذا نقله شارح عن الرافعي (واقصر عليه أنها يتركب عليه ش ما نصه قوله لا يقع الموضع أي ويكون كالسقوط باق في سابق ما فيه ومنه سقوط القطع وعليه فيشكل الفرق بين القول بوقوع الموضع والقول بعدمه بأن كل منهما يستقط القطع إلا أن يقال إذا قلنا بوقوع الموضع كان قطعها جازيا للسرقة من حيث حق الله تعالى وحيث قلنا لا يقع الموضع لم يكن سقوطها كذلك لعدا الحد لثوات عمله فلا يكون سقوطها جازيا للسرقة وإن اشتركت العورتان في عدم لزوم شيء للسارق بعداده ورواه قول السيد عمر ما نصه قوله وهو مشكل بما يأتي الخ قد يقال سقوط القطع لقوات عمله لا يتأنيق عدم وقوعه الموضع أي عن الحد كالساقط باق فانه لا يقع عن الحد يستقط به الحداه (قوله على أي وجه كان) فيه أن من تلك الوجوه قطعها بالتوكل في الاستيفاء اه سم (قول المتن ثانيا بعد قطعها) الأولى ليحسن عطف ما بعده عليه بعد القطع ثانيا (قوله) وإن دمل (أي قوله) كما يأتي في المتن الآخر لموله وهو أنه إلى وحكمه إلى قوله هذا كله في النهاية (قوله) وإن دمل (القطع الخ) عطف على جملة سرق ثانيا ولو أخرجه من قول المصنف فجزه اليسرى لكان أولى ويندفع توهم الحالية عبارة الثانية وإن دمل القطع الخ إلى الشدي قوله وإن دمل القطع كان ينبغي التعبير بغير هذا لأنه يوم أنه لا يقطع فجزه اليسرى إلا أن سرق بعد قطع اليمنى وإن دملها بخلاف ما لو سرق بعد القطع وقبل الاندمال اه وعبارة المتن فإن سرق ثانيا بعد قطعها أي يده اليمنى فجزه اليسرى إن برئت يده اليمنى وإلا أخرت لبراءة اه وهي أحسن (قوله) وإن دمل القطع الأول (فلو إلى بينهما فالتقطع سبب ذلك فلا ضمان أخذا بما تقدم في الحدود اه عرش (قوله) وفارق الخ) عبارة المتن وإنما يقطع الرجل إلا بعد اندمال اليد لثلاث تقضي الموالات إلى الهلاك وخالفه موالات الحرابة لأن قطعها فيها حد واحد اه (قوله) لغير الشافعي الخ) أي لما رواه الشافعي باسناداه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السارق أن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجلاه ثم إن سرق فاقطعوا يده ثم إن سرق فاقطعوا رجلاه اه (قوله) بالخذ) أي باليد والنقل إلى بالرجل (قوله) وقطع ما ذكر في الثالثة) لعله في الثانية فمثل أهو شدي ويؤيده قول المتن وإنما قطع من خلاف ثلاث فوجت جنس المتضمنة عليه فتضمنت سرقة كافي قطع الطريق لأن السرقة مرتين تعدل الحر أبشر عا وما يقطعان بقرعة واحدة حتى إذا لم يمكن قطع أحدهما بدون اليسرى ورجله اليمنى اه (قوله) وشبهها) لعله أراد به ما ساق في قوله أو مر تبأ الخ (قوله) كذا أطلقه شيخنا هنا الخ) اعتمد الثانية أي المتن أنه لا يقطع يدان مطلقا بقرعة واحدة حتى إذا لم يمكن قطع أحدهما بدون الأخرى انتقل ما بعدهما اه سم (قوله) معناه) لا يمكن استيفاءها بدون الزائدة) أقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه لا تحتل عبارة غيره لأنه عقب قوله في قطعان بقوله وإن لم تتمكن قطعت أحدهما بذلك يعلم قسم النسخة الواقعة للشارح ويقي ما إذا لم تتبين ولم يمكن استيفاء أحدهما بدون الأخرى وهو داخل في قول الشارح والاطلعت اه سم عبارة شرح الروض قرع لو كان له كفان على معصمه قطعت الأصلية معهما إن تجزأت اه زاد المتن هذا ما اختاره الإمام بعد أن نقل عن الأصحاب قطعها مطلقا الذي في التذبيب أنه إن تجزأت الأصلية قطعت والأحادهما فقط ولا قطعان بقرعة واحدة قال الرافعي وهذا أحسن وقال المصنف أنه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق وهو في شرح المذهب ومحمدين الصلاح وعلى ما جرى عليه المصنف لو لم يمكن قطع الأصلية إلا بأداة أو لم يمكن قطع أحدهما عند الاشتباه فانه يعدل إلى الرجل اه

(قوله) كذا نقله شارح عن الرافعي (واقصر عليه مرس) (قوله على أي وجه كان) فيه أن من تلك الوجوه قطعها بالتوكل في الاستيفاء (قوله) كذا أطلقه شيخنا هنا في شرح الروض لكنه قدم فيه في الوضوء الخ) اعتمد رانه لا يقطع بوان مطلقا بقرعة واحدة حتى إذا لم يمكن قطع أحدهما بدون الأخرى انتقل ما بعدهما (قوله) معناه) لا يمكن استيفاءها بدون الزائدة) أقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه لا تحتل عبارة غيره لأنه لا عقب قوله لا يقطعان لقوله وإن لم تتمكن قطعت أحدهما فقط انتهى وبذلك يعلم قسم النسخة الواقعة للشارح ويقي ما إذا لم تتبين ولم يمكن استيفاء أحدهما بدون الأخرى وهو داخل في قول الشارح والاطلعت

تتمين أنه تقطع أحدهما هو الوجه لذلك أن قول لا تخالف بين عبارتيه لأن قوله هنا والامعناو الإيكن استيفاءها بدون الزائدة

وحيد في أمكن استيفاء الأصلين وحدهما أو أحدهما إن لم يتبدل الأصل قطعت عليه يحصل ما في الوضوء الا قطعنا وعليه يعمل ما هنا فلا نظر لغيره عدمه بل لا مكان لقطع واحد وعدمه نعم في قوله كغيره ثم قال تم تميز الزائدة عن الأصلية بأن كانتا أصليتين أو أحدهما لم تميز غرض إذ كيف يعلم مع عدم التميز أنهما أصليتان تارة أو أحدهما فقط تارة أخرى وقد جاب بتصور ذلك بأن خلقا معا أمرتبا ويستويا فيحكم على كل من الأولين بالأصالة (١٥٦) وعلى إحدى الآخرين بالأصالة قطعو ليس مجرد التقدم مقتضيا للأصالة فإن لم يكن له إلا

زائدة قطعت وان قطعت أصابها وتقطع إحدى أصليتين في سرقوا الأخرى في أخرى كزائدة صارت بعد قطع الأصلية أصلية بأن صارت عاملة بقطع في سرقه أخرى وتعرف الزيادة بنحو لحش قصر وقص أصبع وضغف بطش (و بعد ذلك) أي قطع الأربع أذاسرق أو سرق أولا ولا أربع له (يعز) لأنه لم يرد فيغنيه وغير قله منكرو ولو صح لكن منسوخا أو محمولا على أنه نقله زنا واستحلال كما قاله الأئمة أما إذا لم يكن له الأربع فيقطع في الأولى ما يؤخذ في الثانية بل الرابعة بأن لم يكن له الأربع يعني لا تملك ما يوجد ما قبلها تنق الحق بها (و يغص) ندبا (عمل قطعه بريت) خص كانه لكونه أبلغ (أو دهن) آخر (مثلي) بضم الميم لصحة الامر ولأنه يسد أفواه

(قوله وحيد) لاجابة اليه (قوله ثم) أي في باب الوضوء (قوله بأن خلقا معا أمرتبا ويستويا فيحكم) أقول أن عدم تميز الزائدة من الأصلية صادق بعدم الزيادة وزيادة أحدهما لأن السلب يصدق ببنى الموضوع فلا غرض ولا اشكال لأن العلم بأصالة الاثنين وأحدهما امر سهل وإنما ثبت الغرض لو كان المراد أن أحدهما زاد قوله تميز من الأصلية وحيد لا يتأتى التصور الأول الذي ذكره فتأمل اه سم (قوله فإن لم يكن) أي قوله كقوله الأئمة في النهاية لا قوله وتقطع إلى وتعرف (قوله وتقطع إحدى أصليتين في سرقوا الأخرى في أخرى كزائدة الخ) أي ولا يبعد إلى الرجل وأورد بعضهم هاتين المسئلتين على قول المصنف فإن سرق ثانيا فرجله اليسرى واجب عنه ناهما إنما تكلم على الخلق المعتادة الغالبة اه معنى (قول المتن وبعد ذلك يعز) وفي العاصب يعز ويعبس حتى يموت وظاهر المتن أنه لا يجبس اه عش (قوله أذاسرق) كان الأولى تحذيره بين الواو ودخولها حتى يظهر عطف ما بعده عليه فتأمل (قوله أو سرق أولا) أي قوله أما إذا لم يكن في المتن (قوله ولا أربع له) أي ولا واحدة من الأطراف الأربع (قوله) لا تعلم برديغني اه أي السرعة ممعية فتميز التميز اه معنى (قوله أما إذا لم يكن) أي قول المتن وتقطع في النهاية لا قوله واقتصر إلى الواحد (قوله أما إذا لم يكن له الأربع) أي جميعا وهو من سلب العموم عبارة النهاية الأبيض الأربع اه (قوله ما قبلها) أي الرجل التي ويحمل أن مرجع الضمير الموجودة (قوله خص الخ) لعل في الحديث (قوله بضم الميم) أي وضع الألام أسم مفعول من أغل أفاض الميم مع كسر اللام وقد بدلناه على زنة مفعول فظن كقوله ابن قاسم اه معنى (قوله واقتصر الخ) عبارة المتن قضية كلاما متاعه بغير الزيت والدهن واقتصر الشافعي في الام على الحسم بالنار وفصل الماوردي في الحاوي فجعل الزيت للحضري والنار للبدي لانها عذبتهم وهو تفصيل حسن اه (قوله واعتبر الماوردي الخ) حسنه المتن كما هو وضعه عش بغير عزو (قوله ثم) لا تظهر فائدة (قوله أي الحسم) عبارة المتن أي القسم المسمى بالحسم اه (قوله لأن فيه) أي الحسم (قوله على تركه) أي السرعة والتذكير نظرا للفتن (قوله لانه تدار) أي قوله لو جزم به في المتن (قوله ومن ثم لم يجز الخ) بل يستحب له ويندب للامام الامر به بقطب القطع ولا يفعله إلا باذن المقطوع اه معنى (قوله هنا) الأولى على هذا (قوله وعليه أن تركه الامام لو كل من علم الخ) أي فإن لم يفضل المم ولا تخان عليه ولا على الامام أيضا اه عش (قوله) ولان الاعتدال عبارة المتن والمعنى فيه ان البطش في الكف وما زاد من الذراع تاج ولها يجب في قطع الكف الذي يفرض اذ عليهما الحكومة اه (قول المتن من مفصل القدم) بفتح الميم وكسر الصاد (تنبيه) ويندب خلع العضو المقطوع قبل قطعه تسهلا لقطع ويندب ان يقطع بمديدة ماضية دفعة واحدة وان يكون

(قوله وقد جاب بتصور ذلك بأن خلقا معا أمرتبا ويستويا فيحكم على كل من الأولين بالأصالة) على إحدى الآخرين بالأصالة قطع أقول أن كان عدم تميز الزائدة من الأصلية صادقا بعدم الزيادة أو بزيادة أحدهما لأن السلب يصدق ببنى الموضوع فلا غرض ولا اشكال لأن العلم بأصالة الاثنين وأحدهما امر سهل وإنما ثبت الغرض لو كان المراد أن أحدهما زاد قوله تميز من الأصلية وحيد لا يتأتى التصور الأول الذي ذكره فتأمل

بالنار ثم (فيلو) أي الحسم (تنبيه للحد) فيلام الامام فله ان لا يفتد لان فيه من يدا يلام يعمل المقطوع على تركه (والاصح ان يفتد المقطوع) لانه تدارو بضم الهاء كمن يفتد المقطوع بضم الميم ومن ثم لم يجز على فعله (فوق تعليه) هنا وكذا على الأول مالم يجعله الامام من بيت المال كاجرة الجلالد (و للامام اجماله) ما يؤد تركه لفته لتعذر فعله من المقطوع بنحو اغما كاحتة الفلين وجزم به الزركشي وهو ظاهر وعليه أن تركه الامام لو كل من علم به وقدر عليه ان يفعله به كما هو ظاهر (وتقطع البدن كوع) للتتابع رواه الدارقطني وقال به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وفعله على كرم أقبح وجهه ولان الاعتدال على الكف ومن ثم وجبت الدية فيه (و) قطع (الرجل من مفصل القدم)

وهو الكعب كما فعله عمر رضي الله عنه (ومن سرق مرارا بلا قطع لم يلزمه إلا الحد واحد على المعتدات) (كفت بينه) عن الكل لا اتحاد السلب
فقد اختلف لوجود الحسنة في الزجر وكالزني بكر أو شرب مرام أو انما تعددت فدية نحر ليس المحرم لأن فيها حقا لأدى باعتبار غالب
مصرفها ولا كذلك هنا ولو سرق بعد قطع التي مرارا كفي قطع الرجل عن الكل وهكذا على قياس ما ذكره ويكتفي بقطع العين أو غيرها ما
يجب قطعه (وان قصص أربع أصابع قلت وكذا) تجزئ (ولو ذهب الخنس) الاصاب (١٥٧) منها (واحدة أعلم) لا إطلاق اسم اليد عليها

حيث قدم وجود الزجر بما
حصل له من الايام والتكثير
ومن ثم اجرات وان سقط
بعض كفيها ايضا (وتقطع
يد) أو رجل (زائدة أصبا)
فاكثر (في الاصح) لشمول
اسم اليد وقارق القرد
بان مقصوده المساواة (ولو
سرق فسقطت بينه بآفة)
أو ظلم أو قرد أو شلت
وخشى من قطعها زوف الدم
(سقط القطع) ولم تقطع
رجله لتعلق الخي بينها
فلسقط بقواتها (أو) سقطت
(يساره) بذلك مع بقاء العين
(فلا يسقط التلعع) (على)
المذهب لبقاء عمل القطع
وامتاس سقط قطع الجلادها
غلطا لوجود القطع
والابلام بملء السرقة

(باب قاطع الطريق)
سمى بذلك لشمه المرو فيها
بروزه لا خذلان أو قتل
أو أراحاب مكابرة اعتاد على
الفرقة مع عدم الثروت كما يطم
عما يأتي والأصل فيه قوله
تعالى انما جزاء الذين
يحاربون اقمروا رسول الله
اذ الفقهاء وجمهور المفسرين
وغيرهم على انها زلت فيه
بدليل الا الذين تابوا ان

المطروح جالس وان يضط ثلاثا يحرك وان يعلق العضو المطروح في عنقه ساعة للزجر والتكثير معنى
ووروش مع شرحه (قوله وهو الكعب) الى قوله وامتاس سقط في النهاية والى الباب في المعنى الا قوله وقارق
الى المتن (قوله لم يلزمه إلا الحد واحد) أي بان علبت السرقة الاولى والثانية ولم يقطع اه عش (قوله
وانما كفت) لا تظهر فائدة انما (قوله وانما تعددت الخ) أي كان ليس او لاثم بعد نزع الثوب والعبامة
اعاد اللبس ثانيا اه عش (قوله فدية نحر ليس المحرم) أي تطليه في مجلس مفتوح (قوله باعتبار
غالب مصرفها) لأن مصرف الكفارة له اه معنى (قوله ويكتفي الخ) دخول في المتن (قول المتن وان
نقصت) أي بينه اه معنى أو غيرها (قوله بذلك) أي بشيء ما ذكر (قوله فلا يسقط القطع) أي قطع العين
وحكم الرجل حكم اليد فذكر اه معنى (قوله) وانما يسقط بقطع الجلاد الخ) عبارة التبايع ولو اخرج
السارق للجلاد يساره قطعها فان قال الفرج ظنتها العين وانما تجزئ اجزائه او لا فلا لأن المعرفة في الاداء
بقصد الدافع وهذه طريقة يرمي الى ترجيحها كلام أثر وخفى صاحب الرافعي في آخر باب استيفاء القصاص
والمتصف في تصحيحه صاحب الاسنوي وان حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يسأل الجلاد ان قال ظنتها
العين وانما تجزئ عنها وحلف لومة الله فجزأته او عليها اليسار وانما لا تجزئ لومه القصاص ايلم
بقصد الفرج بدلها عن العين او اباحها ولم تجزئ به ابن المقرئ اه قال عش قوله فان قال الفرج
ظنتها الخي الخ معتمد أي ولا شيء على الجلاد في الحالين اه وقال المعنى بعد ذكر الطريقتين
مقدمة الثانية مع زيادة بسط مانصه وهي أي الاولى في كلامه الصحيحة وان صحح الاسنوي
الثانية اه وكلام الشارح يرمي ترجيحها خلافا للنهاية

(باب قاطع الطريق)

(قوله سمي بذلك) الى قوله ولا ذى في المعنى (قوله ببروزه) الى قوله ولا ذى في النهاية (قوله ببروزه) متعلق
بينه (قوله لا خذلان الخ) أي أو امرأه أو امرأته كتمت كباقي (قوله أو أراحاب) أي أخاثة (قوله مكابرة) أي
بما حلفه أو نصبه على الحال اه يجزئ (قوله مع عدم الثروت) أي مع البعد عن الثروت نهاية ومعنى أي ولو
حكما كالودخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة اه عش (قوله اذ الفقهاء الخ) عبارة المعنى والنهاية
قال أكثر العلماء زلت قاطع الطريق لأن الكفار واحتجوا به قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان
تقدروا عليهم الآية اذ المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان الكفار لكانت تبئهم بالاسلام وهو دافع
للقوية قبل القدرة وبعبء اه (قوله بدليل الا الذين تابوا) أي الآية (قوله ويدفع الخ) عطف على
يتقيد بقدرة ولو عكس كان أولى (قوله فلا يضمن قسولا مالا) أي اتلفه أو تلف يده وما اذا كان ما اخذه
بأيا أو مكن نزع نزع كامر من سم (قوله ولا ذى الخ) عطف على لآخر (قوله وان المتصوص
المعتد الخ) وقال في النهاية المعنى (قوله وقد يوجه الاول بان لذين احكاما الخ) هذا لا يقتضي خروجها
اه سم (قوله وضمانه الخ) عطف على قتل الثاني (قوله أو سكران) إلى قوله كذا المطروح في النهاية الا قوله

(باب قاطع الطريق)

(قوله وقد يوجه الاول بان لذين احكاما الخ) هذا لا يقتضي خروجها

الاسلام لا يتقيد بقدرة أو بدفع القتل وغيره (هو مسلم) لآخره وهو واضح لا غير ملتزم لاحكاما فلا يضمن نفسا ولا مالا ومثل في عدم
كونه قاطعا للمعاهد المستأن من ولا ذى على مقتضاء كلام الشيخين وابن الرافعة عملا يقتضي سبب نزول الآية لكن أطال المتأخرون في رده
وان المتصوص المعتداته كالمسلم فيها بآق ومثله المرتد وقد يوجه الاول بان لذين احكاما أشد من احكام القطاع كاتقاض عهد الاول
على ما يأتي مقتضى استباحة ماله ودمه وقتل الثاني ويصير ماله فينا لنا وضمانه لنفس والمال (مكلف) أو سكران مختار
ولو قام امرأة فلا عقوبة على صبي ومجنون ومكره وان ضحوا النفس والمال (له شوكة) أي قوة

وقدر قول واحد يطلب جمعا ويساوهم وقد تعرض النفس أو البضع أو المال بجاهرا (لا يختلسون بمرضون لأخر قافلة) مثلا (يعتمدون الحرب) لانتفاء الشوكة لحكمهم وقد اوشحنا كثيرا الفرق ان ذالشوكة يزدفعه بغير السلطان فقلقت عقوبته ردعها بخلاف نحو المختلس (والذين يغلون شرذمة بقرتهم ١٥٨) قطاع حقهم) لاعتمادهم على الشوكة بالنسبة اليهم (لألفاظ عظيمة) إذا لقوة لم

أويساوهم وفي المتن (الافره او البضع (قوله) أو سكران) أي شمد (قوله) ورسرة (عطف تسمية عرش (قوله) ولولو واحد) ولواش يغلب جمعا إذا كان له فضل قوة يغلب بها الجماعة وكذا الخارج بغير سلاح إن كان له قوة يغلب بها الجماعة ولو بالكر والضرب يجمع الكسر قيل لا بدعنا لعمى واسي (قوله) وقد تعرض (الخ) أي مع البعد عن الموت كما يعلم من قوله بدد وقد التفت الخ اه معنى (قوله) للسر أو البضع (الخ) هلا قال أو للارهاب اه رشيدى (قوله) أو البضع) لم يجمعوا فبايأتى للتعرض للبضع حكما يختص به من حيث كونه قاطع طريق وعليه حكمه كثير قاطع الطريق اه عرش عبارة الرشيدى وانظر التعرض للبضع فقط هل له حكم يخصه او هو داخل في التعرض للنفس فان كان دخلا فيه لم نص عليه اه (قول المتن لا يختلسون الخ) عبارة المتن وعرج بالشوكة ما تضمنه قوله لا يختلسون قليلون بمرضون لأخر قافلة عظيمة يعتمدون الحرب بركض الخيل او نحوها أو العدو على اقدام او نحو ذلك فليسوا قطاعا (تليه) قوله لأخر قافلة جرى على الغالب وليس بقيد بل حكم التعرض ولو لمواجواها كذا في قوله ومهم ولو مع كونهم قليلين قطاعا لاعتمادهم على الشوكة فلا تعد اهل القافلة مقصرين لان القافلة لا تجتمع كتبهم ولا يخطبهم مطاع ولا عزمهم على القتال اه (قول المتن شرذمة) بذال معجمة طائفة من الناس اه معنى (قول المتن قطاع في حقهم) أي ان هربوا منهم وتركوا الاموال لعلهم يبيعون انفسهم عن مقاومتهم (تليه) لو ساقهم الاصول مع الاموال الى ديارهم كانوا قطاعا في حقهم ايضا كما قاله ابراهيم المروزي اه معنى (قوله) اليهم) أي الجماعة البصرة اه معنى (قول المتن لألفاظ عظيمة) أي لألفاظ في حقهم اه معنى (قوله) فلو وجدت الخ) عبارة النهاية فلو وجدت الخرجي المناسبة للتعليل الآتي (قوله) بقاومهم) أي قدرون على دفعهم اه معنى (قوله) حتى اخذهم (الخ) عبارة المتن حتى فشلوا واخذت اموالهم لتبوء لقطاع وان كانوا ضامنين لما اخذوه اه (قوله) كذا اطلقوه لكن بحث (الخ) يمكن حمل الاطلاق على ما إذا تمكنوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اعملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين اه سم (قوله) واعتمداه) أي البحث (قوله) فالشوكة يكتفى فيها (الخ) قال في شرح الارشاد وتروم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كازعم بل الشرط القووق الغلبة وان كانت لا تحصل غالبا لا بما ذكر انتهى اه سم (قوله) وامرهم) أي من المطاع والعزم (قوله) قولها) أي الشيخين أي مفهومه (قوله) لو نالت كل من الاخرى قطاع (مقول القول (قوله) بان الذي (الخ) متعلق باعتبار عرض (قوله) بل متبوء الى قول المتن واذ في النيات في المتن (قوله) أو السلطان) قال ابن قاسم الوجه هنا في نظيره الا في التعبير بالوأي كافي المتن وان المراد ان الموجود واحد الاسرين رشيدى وعرض (قوله) ومنعوا اهلها (الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين يأتون بالسرقة المسجون بالشر فزمانا فهم قطاع طريق والمنسر كسجدو مقود خيل من المائة الى المائتين اه عرش وقال الرشيدى قوله ومنعوا هذا قد يخرج الاصول المسجونين بالناسر اذا جاهر او لم يمتنعوا الاستغاثة او عبارة السيد عمر هل يعتبر المنع بالفعل أو يكفي ان يعلم من حاكم

بالنسبة اليهم فالشوكة امر نسي فلو وجدت بالنسبة جمع يقاومهم لكن استعملواهم حتى اخذوهم لم يكونوا قطاعا لانهم مضيعون فلم يصدر ما فعله او تلك عن شوكتهم بل عن قهرط الآخرين كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان بان مجرد العدد والعدة لا تحصل الشوكة بل لا بد منه من اتفاق الكلمة ومطاع وعزم على القتال وهذا شأن القطاع لا القوافل غالبا فليسوا مضيعين ولا ينبغي ان يخرج قاصدوم عن كونهم قطاعا انتهى واعتمد جمع وعليه فالشوكة يكتفى فيها فرض المقاومة بتقدير اجتماع الكلمة وامرهم به مما رايت البغيني صرح به فانه اعترض قولها عن تصحيح الامام وجرم الغزالي لو نالت كل من الاخرى قطاع بان الذي ظهر له من كلام الشافعي واصحابه انه متى كان احتمال غلبة القطاع في اثبات عقوبة القاطع في حقهم غلبوا ام غلبوا لم حصول اعاقبة السبل بهم (وحيث يلحق غوث)

(قوله) كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان (الخ) يمكن حمل الاطلاق على ما إذا تمكنوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اعملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين (قوله) وبتقدير اجتماع الكلمة (الخ) قال في شرح الارشاد وتروم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كازعم اه (قوله) أو السلطان) لعل الوجه التعبير

بمنع شوكتهم واستغاثوا (ليسوا) وفي نسخة ليس بالضيم للدكور وهو ذالشوكة ولو كونه في معنى الجمع انهم راعاه في قوله (قطاع) بل متبوء (وقد الفوت يكون للبعد) عن العمران أو السلطان (أو لضعف) باهل العمران أو بالسلطان او بغيرهما كان دخل جمع دارا وشهروا السلاح ومنعوا اهلها من الاستغاثة فهم قطاع في حقهم وان كانوا بحضرة السلطان وقوته

(وقد يظنون والحالة هذه) أي وقد عصف السلطان أو يدهو أو اعوانه (في بلد) لعدم (١٥٩) من يقاومهم من أهلها (فهم عظام)

كالذين بالصحراء وأولى
لظلم جراتهم (ولو علم
الامام قوما يخفون الطريق)
او واحدا (ولم يأخذوا
مالا) نصبا (ولا) قتلوا
(تفاسروهم) وجوبيا مالم
يراهم في المصلحة تركه كما يؤخذ
بما يأتي في التمرير (بحسب
وغيره) ردعاهم عن هذه
الروطة العظيمة بالحسب
فمن النسب في الأقوم من
كان أولى من غيره فلا يتبع
وله جمع غير معه كالتقصاء
المتوسر جمع في قدره وقد
غيره وجلسه لراي الامام
والاولى ان يستدعيه الى ان
تظهر توبته وان يكون بغير
بلده وانهم قوله علم ان له
الحكم بصلته بالخلافه من حق
الادبي (وإذا اخذ القاطع
نصاب السرة) ولو بجمع
اشتركوا فيه واحد حرره
وتعبر قيمة محل الاخذ
بغير ضمان لاطعاه ثم ان
كان محل بيع والا فاقرب
محل بيع اليه من حرره كان
يكون معه او بغيره بلا حظ
بشرطه السابق من قوته او
قدرته على الاستغاثة فان
قلت القوتو القدرة تمنع قطع
الطريق بامر ان يمتنع لحق
غوثا لو استنبت لم يكونوا
قطاعا تمتنع منوع لانا لا
نتمتع بها في الحالة الزاينة
بل بتقدير كونه سارقا ولا
يلزم من وجودهما بهذا
التقدير منهما ما لو وصف قطعه
للطريق لان ادنى قوة او

انهم لو استغاثوا الاوقوم بهم نحو قتل محل تامل اه اقول اخذنا قدامنا عن المني في حاشية قول المتن قطع
في حقهم ان الثاني هو الظاهر (قول المتن وقد يظنون) أي ذو الشوكه اعمنى (قوله كالذين بالصحراء الخ)
عبارة المني في وجود الشروط فيهم ولا يمتنع انهم اذا وجب عليهم هذا الحد في الصحراء وهي موضع الخوف فلان يجب
في البادية موضع الامن اولى للظلم جراتهم (نتية) اشعر كلامه بانه لو تساو القوتان لم يكن
لهم حكم قطع الطريق لكن الاصح في الروضة وصلها خلافا له (قول المتن قوما الخ) أي ولو كانوا غير
مكلفين اه عش (قوله واحدا) عطف على قوما (قوله مالا نصبا) أي وان اخذوا دون تعييني أن يقال أو
اخذوا نصبا مع قد بقيت شروط السرة اه سم (قوله مالم ير المصلحة في تركه) بل قد يجب أي الترك كان
علم انه ان عزمه زاد في الطغيان واذا من قدره على اذاعه اه عش (قوله ومنهم) أي من اجل التفسير بذلك
(قوله فلا يتبعين الخ) ترميم على الاول بقوله جمع غيره) أي غير الحسب (قوله في قدره) أي الحسب
(قوله لراي الامام الخ) فلا يدرى الحسب بمدى يستدام حتى تظهر توبته وقيل بقدرية اشهر ينقص منها
شيئا لا يزيد على تغريب البديق الزنا وقيل بقدرية ينقص منها شيئا لا يزيد على تغريب الحر في الزنا
اه مني (قوله وان يكون بغير بلده) أي وقوم مع ظاهر الآية اه رشدي ولانه اسوط وابلغ في
الرجحان عليه المني (قوله انه الحكم الخ) أي الحكم عليهم بانهم قطعاهم كاهو ظاهر من افهام كلام المصنف
اما الحكم عليهم بالقتل او القطع فظاهر انه لا بد فيه من اثبات فليراجع اه رشدي (قوله هنا) أي وان
قلنا بان الاصح ان القاضي لا يقطع بصلته في حد ذاته تعالى اه مني (قول المتن وإذا اخذ القاطع) أي
واحدا او اكثر اه مني (قوله ولو بجمع) الى قوله علم انهم صرحوا في النهاية الا قوله أي بعد الانتمال كما
هو ظاهر مامر (قوله اشتركوا فيه) هل المراد شركة الشروع او الاصح حتى لو اخذ من كل شيئا وكان
الجموع بجمع نصبا بصلته الاخذ فيه ونظروا ليدل الثاني تخطي طبعهم لكن قياس مامر في السرة الاول
ويؤيده انهم علوا القطع بالمشرك بان لكل واحد من الشركاء ان يدعي بجميع المال وفي المجاورة ليس
لو احدهم منهم ان يدعي بغير ما يخصه معلوم مامر في السرة ان القاطعين لو اشتركوا في الاخذ اشترط ان
يخص كل واحد منهم قدر نصاب من الماخوذ ولو عجز على عدمه ولا فلا اه عش (قوله واتحد حرره)
متعطف على قول المصنف اخذ القاطع اه رشدي ولعل الصواب على قول الفارسي اشتركوا فيه (قوله
وتعبر) الى قوله علم انهم صرحوا في المتن الا قوله فان قلت الى من غير شبهة قوله أي بعد الانتمال كما هو
ظاهر مامر (قوله من) أي في محل الاخذ (قوله من حرره) متعلق بقول المصنف اخذ وكذا قوله من
غير شبهة متعلق به اه رشدي عبارة المتن مع شرحه او باخذ نصاب بغيره زعمنا بقول بلا شبهة من
حرز الخ (قوله كان يكون معه الخ) فلو كان المال يسيره الدواب بلا حفظ او كانت الجمال مقطوعة ولم
تتمدد كاشترط في السرة لم يجب القطع اه مني (قوله لانا لا ناعتبر الخ) عبارة النهاية اذ القوة والقدرة
بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكه ونحوهما كما علمنا بخلاف
الحرز يكفي فيه مالا لا السارق بهر قوا وان يقاوم السارق اه (قوله لادنى قوة او استغاثة) أي صرفها
في الخارج وبه يندفع قولهم قوله تمتنع وصف السرة الخ لعل الوجه ان يقال يكفي في السرة ولا يكفي
في قطع الطريق اه المني على ارادة القدرة عليها بدون صرفها واجرائها في الخارج (قوله تمتنع) أي كل

بالاو وكذا قوله لا آتي أو السلطان وتصحيح أو أن المراد وجود أحد الأمرين فقط (قوله نصبا) وان اخذوا
دونه (قوله ايضا نصبا) زائد على ما في شرح الرضوي والباب وغيرهما هو قيد ظاهر بل يذني ان يقال ار
اخذوا نصبا مع قد بقيت شروط السرة فليامل (قوله لان ادنى قوة او استغاثة تمتنع وصف السرة الخ)
هذا الكلام قد يفيد ان الملاحظ قد رجع استغاثة يائي بها السارق في حد ذاته ولا يباي بها في تلك الحالة
لقوة مامعه من الاعوان الذين يصدر معاوتهم ثبت السرة الموجبة لقطع الطريق (قوله تمتنع وصف
السرة) لعل الوجه ان يقال بدل هذا توجد معه السرة او تحقق معه الحرز في المحقق معها السرة والا

استغاثة تمتنع وصف السرة ولا يمتنع هنا وصف قطع الطريق الاقوة أو استغاثة تقاوم شركته

من غير شبهة مع بقية شروطها السابقة ويشهد ذلك رجلين لا يغيرهما إلا بالنسبة للبال وطلب المالك نظير ما سر في السرقة (فقط يده اليمنى) المأخوذ
كالسرقة (ورجله اليسرى) للمحاربة (٦٠) ومع ذلك هو وحده واحد وخلاف بينهما ثلاثا تقوت المنفعة كلها من جانب واحد ولو فقدت

أحدهما ولو قبل أخذ المال
ولولتهما لعدم أمن زحف
الدم اكتفى بالأخرى ولو
عكس ذلك بأن قطع يده
اليسرى ورجله اليمنى أساء
واعتده لصديق الآية به
مخلاف ما لو قطع مع يمينه
رجله اليمنى فيلزمه قودها
بشرطه ولا يدينها فمقتطع
رجله اليسرى أي بصد
الاندمال كما هو ظاهر عامر
وأما القول بأن قضية ذلك
أجزاء قطع اليد اليسرى
أول سرقة لأن تقديم اليمنى
عليها بالاجتهاد لا قائل به
من أصحابنا فيرد بان في هذه
لصاعلي اليمنى وهو القراءة
الشاذة السابق أنها بمنزلة
الحشر الصحيح بخلاف ما
نحن فيه على أنهم صرحوا
بوقوع اليسرى حد الدهشة
أو نحوها (فان) فقد ناقل
الاخذ أو (عاد) ثانيا يمد
قطعهما إلى اخذ المال
(فيسر أو يمينه) يقطعان
للاية (وان قتل) قتل
يوجب القود وان كان
القتل بجرح مات منه بعد
ايام قبل الظفر به والتوبة
(قتل حتما) لأن المحاربة
تفيد زيادة ولا زيادة هنا
الاتحتم فلا يسقط بعفو
مستحق القود ويستوفيه
الامام لانه حق الله تعالى
قال البندينجي وانما يتحتم

فالاخذ المذكور لا يمنع تحقق السرقة كيف وهو محقق لشرطه فليأمل (قوله) أيضا يمنع وصف الخ لم
الوجه ان يقال يكفي في السرقة ولا يكفي في قطع الطريق م (قوله) ولو فقدت أحدهما الخ عبارة الارشاد
ويقطع ربع دينار ولو جوبورده كالسرقة (قوله) يده اليمنى ورجله اليسرى أو ماقى والاخرين ان
قدتا أو عاد (قوله) فيرد بان الخ تميره بالمضارع يدل على انه من عند يات مع انه جاب شيخ الاسلام
في شرح الروض قلل هذا من باب توارد المناظر (قوله) أيضا فيرد بان في هذه لصاعلي اليمنى وهو القراءة
الشاذة أقول رد على هذا الرد ان القراءة تين في حكم نصين والقراءة المشهورة عامة لليمين واليسار والقراءة
الشاذة خاصة باليمن فهي من قبيل افراد بعض افراد العام بحكمه وذلك لا يتخصص كاتقرر في الأصول
لأن إيجاب يمنع ان القراءة تين من باب العام والخاص حتى تكون الشاذة من القليل المذكور بل هما من
باب المطلق والتقدير فليأمل جدا (قوله) فان قدتا قبل الاخذ فان في شرح الروض أو بعده سقط
القطع كما في السرقة (قوله) ان قتل لاخذ المال وظاهره وان لم يأخذ

ان قتل لاخذ المال واعتمده البقني وعندى فيه وقفة (وان قتل) تلاو جب القود (وأخذ مالا) نصابا كافالا وان
نازع فيه البقني (قتل) بلا قطع (ثم) غسل ثم كفن صلى عليه (صلب) مكفنا مرمنا على نحو خشبة ولا يقدم الصلب على القود

لأنه زيادة تعذيب وقياس اشتراط النصاب هنا في الصلب اشتراط بقية شروط السرقة أو ما زاد الركن حتى قطع الماوردى بأنه لا يشترط هنا الحرز ودان الماوردى لا يشترط هنا النصاب قال في الحرز (ثلاثاً) من الأيام ليلاً وجوباً باليشهر الحال ويتم النكال وحذف التام لحذف المعدوم (ثم ينزل) أن لم يخف تغيره قبل أو الأزل حيثن (وقيل بيق) وجوباً (حتى) يتهرب (ويصل صديده) تغليظاً عليه وعمل قتله وصلبه على عمارته إلا أن لا يبرهن من ينجر به فاقرب على اليه ويظهر أن هذا مندوب (١٦٦) لا واجب (وفي قول يسلب) حياضاً قليلاً ثم ينزل فيقتل) لأن الصلب عقوبة فيفعل به حياً

واعترض من قوله قليلاً بأنه زيادة لم تحك عن هذا القول فإن أريد به ثلاثة أيام كان أحد أوجه ثلاثة مفرقة على هذا القول لأنه من جعله من يجاب بأن من حفظ حجة على من لم يحفظها ذاحقاً أن قليل من جملته هذا القول قد ما من الذي يظهر أن المراد به أدنى زمن ينجر به عن غيره وأقبح تزييه الصلب على القتل أنه يسقط بموته حشاً أنه ويقتله لغیر هذه المجبة كقود في غير المحاربة لسقوط التابع يسقط متبوعه وبما تقر من ابن عباس رضي الله عنهما الآية فانه جعل أوفيه التوقيع دون التخيير حيث قال للمعنى أن يقتلوا أو يصلبوا مع ذلك أن قتلوا وأخذوا المال أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أن أخوه فقط أو بنفوا أن أربوا ولم يأخذوه وهذا من أمان توقيف وهو الأقرب وألفه وكلاهما من مثله حجة لا سيما وهو ترجمان القرآن (ومن أعانهم وكثر جمعهم) ولم يرد على ذلك (عز) محبس

التياء يقطع به في السرقة كأد عليه كلامهما اه (قوله) لأنه زيادة تعذيب أي وقد نهي عن تعذيب الحيوان قال صلى الله عليه وسلم إذا ظنتم فأحسنوا القتل اه معنى (قوله) وقياس اشتراط النصاب (النخ) عبارة للمعنى وقياس ما سبق اعتبار الحرز وعدم الشبهة اه (قوله) اشتراط بقية شروط السرقة فيحصل أن الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلب إلى القتل دون تحتم القتل وحده اه سم (قوله) من الأيام إلى قوله واعترض في المعنى الاقوله ويظهر إلى المتن إلى قول المتن ومن أعانهم في التباء (قوله) وحذف التاء أي من ثلاث أو قوله لحذف المعدوم أي المذكور هو الأيام (قوله) سائق أي كافي قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال اه معنى (قوله) أن لم يخف تغيره أي قبل الثلاث قال الأذري وكان المراد بالتغير هنا الانفجار ونحوه والافتق حست عجة الميت ثلاثاً لحاصل التن والتغير غالباً اه نهاية (قوله) والا أي بان خيفة قبل الثلاث (قوله) أنزل حيثن) وحل النص في الثلاث على زمن البرد والاعتدال اه معنى (قوله) وجوباً (ولا يجوز الزيادة عليها اه نهاية) (قول المتن صديده) وهو ماء رقيق يفرح عتلاً يديم معنى (قوله) أن هذا أي قولهم وعمل قتله الخ (قوله) فإذا حفظاً أي الشيطان (قوله) حشاً أنه) أي بلا سبب اه عش (قوله) وبما تقر) أي في المتن من القطع في الأخذ تحتم القتل في القتل وتحتم القتل والصلب فيهما (قوله) مع ذلك) أي القتل (قوله) توقيف) أي تعلم منه صلى الله عليه وسلم (قوله) أو لفه) قال ابن قاسم لا يخفى أن كون أول التوقيع مع الاشبهة ولا يحتاج فيه إلى كونه من مثل ابن عباس حجة وإنما الكلام في إرادته في الآية ولا طريق لذلك إلا التوقيف اه والظاهر أن مراد الشارح كابن حجر أن هذا المراد فيه ابن عباس من الآية باعتبار اللغة لأنه يفهم من أسرارها ما لا يفهمه غيره اه رشيدى (قوله) من مثله) أي ابن عباس اه عش (قوله) ولم يرد) أي قول المتن لو مات في المعنى الاقوله المتضمن قوله الأصح تنزهه الكفارة أو إلى قول الشارح نواز في النهاية إلى الاقوله الأصح (قوله) ولم يرد على ذلك) أي بان لم يأخذ ما لا نصاباً ولا قطعاً فسا اه معنى (قوله) المتضمن) وخرج به قتله لعدو لا يتعلق بقطع الطريق وقلته لعدو يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البدن نبيى سم على حجة أي فليس فيه هذا الخلاف بل قتله لعدو قطعاً اه عش (قول المتن معنى القصاص) (الاحاطة البيان) (قوله) لأن الأصل الخ) ولا يلهو قتل بلا عار به ثبت كونه له القصاص فكيف يحبط حقه بقتله فيها السنى ومعنى (قوله) تغليب حق الادمى الخ) ولا يشكل هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الادمى لأن في الزكاة حقاً ادماً أيضاً فاتها يجب للاصناف فتدعى بما ليس لمحض حق الله تعالى بل لاجتماع الحقين فتقدمت على ما فيه حق واحد اه عش (قول المتن الحد) أي معنى الحد اه معنى (قوله) ويستقل الامام باستيفائه) عبارة الاسنى والمعنى ويستوفيه الامام بدون طلب الولي

(قوله) اشتراط بقية شروط السرقة) فيحصل أن الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلب إلى القتل دون تحتم القتل وحده اه (قوله) أو لفه) لا يخفى أن كون أول التوقيع مع الاشبهة فيه ولا يحتاج فيه إلى كونه من مثل ابن عباس حجة وإنما الكلام في إرادته في الآية ولا طريق لذلك إلا التوقيف (قوله) وقيل يتعين التعريب) هذا طريقه واضحة على أنه رد على الأول أن التعريب يجمع هذه المذكورات (قوله) وقتل القاطع المتضمن) خرج قتله لعدو لا يتعلق بقطع الطريق وقلته لعدو يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البدن نبيى (قوله) ويستقل الامام باستيفائه) عبارة شرح الروض ويستوفيه الامام بدون طلب الولي اه قال

(٢٦) - شرواني وان قاسم - تاسع - وتزريب وغيرهما) كسائر المعاصي وعبر أصله بأو ولا خلاف بل المدار على رأى الامام نظير ما مر فيمن أخافوا الطريق (وقيل يتعين التعريب إلى حيث يراه) الامام وما تقتضيه المصلحة (وقل القاطع) المتضمن (ينبى في معنى القصاص) لأن الأصل فيما اجتمع فيه حق الله وحق الادمى تغليب حق الادمى لبنائه على الضيق (وفي قول الحد) اذ لا يصح المقو عنه ويستقل الامام باستيفائه (فعل الأول) الأصح

وقن للاصالة أو لعدم الكفارة بل تأخره بالدية أو القيمة (و) على الاول ايضا (لومات) القاتل بلاقتل (فدية) للمقتول في ماله إن كان حرا ولا قيمته (و) عليه ايضا (لو قتل جمعا) مما قتل برأيه والباقيين ديات) فان قتلهم مرتباً بالاول (و) عليه ايضا (لوعضا عليه مال وجب وسقط القصاص ويقتل حداً) كالوجوب قودخل مرتدفعاً عنه ولو نازع فيه البقيين بان المنصوص وعليه الجمهور انه لا يصلح عفوه على القولين بماله ولا بغيره وأطال فيه (و) عليه ايضا لو تاب قبل القدرة عليه لم يسقط القتل (ولو قتل بمثل أو يقطع عضو فعل به مثله) ونازع فيه البقيين بان الذي يقتضيه النص انه يقتل بالسيف عليهما (و) يخمس التهمة بالقتل والعصا دون غيرهما فيقتل (لو جرح جرحاً فيه قود كقطع يد قائم) أو قتل عتبه (لم يخمس قصاص) فيه في ذلك المرح (في الاظهر) بل خير المجرور بين القود والدمر على مال أو غيره لأن التهمة تغليب الحق الله تعالى ما يخص بالنفس

وإذا سمع قال في الباب فيقتله الامام وإن كان المستحقون صفاراً اه (قوله) تأخره الكفارة (أي بنحو ولده وكان الأولى تأخيرها بطله على قول المصنف ولا يقتل عبارة الروض مع شرحه فلا يقتل إذا كان حراً بعد أو نحو من لا يكافؤه كابنه وذو القاطع مسلم وتأخره الكفارة أو قال الضمان بالمال كان اهم اه (قول المتن ولا يقتل) أي والد برأيه أي الذي قتله في قطع الطريق اه معنى أي وإن سفل بها (قوله) المتن (وذي) أي ولا ذي إذا كان موسلاً (قوله) (وقن) أي إن كان حراً أو حراً أو لا فهو يكدون قنا كقال الشارح في تعريفه اول الباب ولقنا وقد يقتل قنا اه سم قوله القاتل بلاقتل عبارة المغني القاطع من غير قتله قصاصاً اه وعبارة النهاية القاطع بلاقتل قال الرشدي قوله القاطع بلاقتل حوايه القتل بلاقتل أي قصاصاً اه عبارة السيد عمر قوله القاتل بلاقتل كذا في الموجود من نسخ النسخة حتى نسخة المصنف وكان الظاهر بلاقتل وكانه وقع كذلك في نسخة المحشي سم وعبارة قوله بلاقتل أي اقتصاصاً أو لا فلو قتله أحد تعدد واجب دية المقتول في ماله ايضا كما هو ظاهر وتجب دية لورثته على قتله اه (قوله) المقتول أي قوله ولو أدى عن المغني إلا قوله يخمس إلى المتن وقوله وإن لم يصلح عمله وقوله ولا نظراً لنعم (قوله) إن كان حراً أي المقتول وهذا إن كان القاتل القاطع حراً أو لا يثبت قوله في ماله بل تسقط الدية اه سم (قوله) (ولا قيمته) أي مطلقاً اه شرح المنهج أي سواء مات القاتل الحر يقتل أو غيره ولم يمت حلي (قول المتن) قتل برأيه أي منهم بالقرعة اه معنى (قوله) فان قتلهم مرتباً الخ المتن صادق لهذه ايضا حتى سم وعليه فكان ترك العرض الثمين فيه لوضوحه وكان الحامل للتخصيص الذي سلكه الشارح تبعاً للشارح المحقق السلامة من الإهام اللازم لما ذكره المحشي وإن كان مندفعاً بالوضوح اه سيد عمر (قوله) قتل الاول) أي حيا وإن أوم كلام المتن خلافه حتى لو عفا وليه لم يسقط لتحمه اه معنى (قول المتن) ولو عفا وليه أي المقتول عن القصاص بماله أي عليه صح ووجب أي المال اه معنى (قول المتن) ويقتل حداً ظاهر تخصيص القتل حداً بصورة المفواته لا يقتل فيما لو قتل ولده أو ذمياً أو فاحداً كالأب يقتل قصاصاً اه ع ش أقول ويغيد ايضا تقديم قول المصنف المارون قتل الخ قوله قتل بوجوب القود (قوله) ونازع فيه البقيين الخ) عبارة المغني وعلى الثاني فالمغني كقالة اه وقال البقيين انه لنوع القولين لأن القاطع لم يستند بالمغني شيئا لتحمه بقتله بالمحاربة اه (قول المتن) لو قتل أي القاطع شخصاً بمثل أو يقطع عضو أو يغير ذلك اه معنى (قول المتن) فعل به مثله أي تغليباً لقصاص معنى ونهاية (قوله) ونازع في النهاية إلا قوله وإن لم يصلح عمله وقوله ولا نظراً لنعم (قوله) ونازع الخ) عبارة النهاية بالمغني وإن الخ زيادة ان الوصية (قوله) عليهما أي القولين نهاية معنى (قوله) دون غيرهما أي كقتله بمثل ما قتل به (قوله) جرحاً فيه قود) أي ما غيرهما كجراحة فواجهه المال اه معنى (قوله) أو قتل عتبه) عبارة المغني قوله قائم يلزم الاندمال قيد قبل الخلاف وليس مراد افو قطع يدهم قتله قبل الاندمال جرى القولان ايضا في تخم قصاص اليد اه (قوله) (فيه) يعني ما يبدعه عنه ولذا استعمله المغني (قوله) كالكفارة أي كفارة القتل فانها مختصة بقتل النفس دون القطع اه بجري (قوله) اما إذا سرى الخ) محذور قائم (قوله) (كأمر) أي في

شرح ان قتل قتل حتماً (قول المتن تسقط الخ) ولو ثبت قطع الطريق والقتل باقراره مرجع قبل رجوعه
 كاذر في التيه في اوائل الاقرار اه معني (قوله من تحتم القتل) اي دون اصل القتل فلا يسقط بنوبته
 بل يقتل قصاصا لاحد الا ان صفاته مستحق القصاص فيسقط قتله حيثنوقوله واصل ان عطف على قتل
 كان المتن وتحتم عليه مع ان الصلب يسقط من اصله فالتناسب عطفه على تحتم لان الصلب من حيث هو
 عقوبة تخصصه وقوله وقطع رجل الخ فيسقط قطع رجله ويده معا اه شيخنا (قوله وعار تالخ) جواب عما
 يقال ان كلام المصنف يوم خلافه فان الرجل هي المختصة بالقاطع واليد تشترك فيها السرعة اه شيخنا (قوله
 لان المختص به) الباء ادخله على المقصور وقوله القاطع نائب فاعل المختص (قوله فيما) اي الرجل واليد
 اه عرش (قوله مضيا) وهو هنا قطع الرجل للمحاربة وقوله كلها المل الاولى الباقي وهو هنا قطع اليد (قوله
 للآية) اي لفظة تعالى لا الذين تابوا امن قبل ان تقدروا عليهم الا يقول المراد بما قبل القدرة ان لا تمتد اليهم
 يد الامام لمهرب او استخفاف او امتناع اه نهاية عبارة الجبري المراد بالقدرة ان يكونوا في قبضة الامام
 وقيل المراد بها ان اخذ الامام في اسبابها كارسال الجيوش لاسياهم اه (قوله فيما) اي في الآية اه
 عرش (قوله انها) اي التوبة قبلهاى القدرة (قوله لاثمة فيما) عبارة المعنى بعيدة عن التهمة قرية
 من الحقيقة اه (قوله وظهرت اماره صدقه) اي وان لم تظهر لم يصدق قطعا اه معني (قوله لامارة)
 اي اماره صدق (قوله نعم ان اقام بها بينة الخ) قد يستشكل اقامة البينة بدمم اطلاعا على الندم العزم من
 اركانها ونطقه بذلك قد يكون من غير مواطاة القلب لان يقال تستدل بالقرائن ولو لذلك لم يثبت قولهم
 تسقط بنوبته قبل القدرة اه سم (قوله وهو عجيب) اقول لا عجب لان المراد بالجواب التحتم فالمعنى
 يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بغفر الى لاجزاه فلولي استيفاء موهذا معني صحيح لاخبار عليه الحاصل ان
 القتل قصاصا في حد نفسه يوصف بالجو ان معني عدم امتناع تماطيه والجواب اي التحتم معني امتناع سقوطه
 فاذا حصلت التوبة يسقط الوصف الثاني وفي الوصف الاول وليس في كلام البيضاوي ان الوصفين ثابتان
 له من حيث كونه قصاصا بل يجوز ان يريد انهما ثابتان له في نفسه معني ان ذات هذا القتل الذي يسمى
 قصاصا لما هذان الوصفان ولا ينافي ذلك قوله ان القتل قصاصا لان ذكر القصاص فيه على وجه العنوان وقد
 قرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشا الحكم المذكور فقامل ذلك لتعلم اندفاع ما طاله به الشارح وانه
 لا عجب فيما قاله لان سكوت محشي اه سم وقد يجاب عن طرف الشارح بان القتل هنا وظيفة الامام فقط
 دون الولي وقول الشارح ان نظرنا الى الولي الخ فجزء توسيع الدائرة وليس للامام بعد طلب الولي الا وصف
 الجواب كما يشهد قول المصنف الماروي يقتل حدا او اقول الشارح وان جاز او وجب الخ فوافيه معني بل

(قوله نعم ان اقام بها بينة قبل) قد يستشكل البينة بدمم اطلاعا على الندم العزم من اركانها ونطقه بذلك
 قد يكون من غير مواطاة القلب لان يقال يستدل بالقرائن ولو لذلك لم يثبت قولهم تسقط بنوبته قبل
 القدرة (قوله وهو عجيب) اقول لا عجب لان المراد بالجواب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط
 بغفر الى لاجزاه فلولي استيفاء موهذا معني صحيح لاخبار عليه لفظ البيضاوي اما القتل قصاصا فالى
 الاول لا يسقط بالتوبة وجوبه لاجزاه واما الحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه يوصف بالجو ان معني
 عدم امتناع تماطيه والجواب اي التحتم معني امتناع سقوطه فان حصلت التوبة يسقط الوصف الثاني وفي
 الاول وليس في كلام البيضاوي ان الوصفين ثابتان من حيث كونه قصاصا ولا يفيد كونه قصاصا بل يجوز ان
 يريد انهما ثابتان له في نفسه معني ان ذات هذا القتل الذي يسمى قصاصا له هذان الوصفان فلا ينافي ذلك
 قوله اما القتل قصاصا لان ذلك القصاص فيه على وجه العنوان وقد قرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشا
 الحكم المذكور فقامل ذلك لتعلم اندفاع ما طاله به الشارح وانه لا عجب فيما قاله لان سكوت محشي اه سم
 لا حاجة الى تأويل لا يوافق مذهبا ولا ما للعجب من الاستطاعة على البيضاوي وعشي به بالامتناع لا الاما
 التامل وعدم مراعاة القواعد والله اعلم سم

وتسقط عقوبات تخص
 القاطع من تحتم قتل
 واصل وقطع رجل وكذا
 يد وعبارته تشملها لان
 المختص به القاطع اجتماع
 قطعها فيما عقوبات
 واحدة وهي اذا سقط
 بعضها سقط كلها (توبة)
 عن قطع الطريق (قبل
 القدرة عليه) وان لم يصلح
 عمله للآية بخلاف ما لا
 يخصه كالقود وخان المال
 (لا بعد ما) وان صلح عمله
 (على المذهب) فهو يوم الآلة
 ولا يمكن لقبيل فيها فائدة
 والفرق انها قبلها لاثمة فيها
 وبعد ما فيها تامة دفع الحد
 ولو ادعى بعد الظفر به سبق
 توبة قبله وظهرت اماره
 صدقه فوجبان والذي يتجه
 منها عدم تصديقه لتهمة
 ولا نظر لامارة يكذبها
 فله نعم ان اقام بها بينة قبل
 (تتبع) وقع البيضاوي
 في تفسيره ان القتل قصاصا
 يسقط بالتوبة وجوبه
 لاجزاه وهو عجيب

وأما لو كان به مرض مخوف غشني منه موته بالجلد إن لم يادر بالقطع فيادر به وجوبه أو خرج بطالبه أو طالبه بعضهم فله أحوال فليكتل (إذا) أخر مستحق النفس حقه وطالب الآخران (جلد فإذا رأى) يفتح الرأمو كسرهما (قطع) ولا يولى بينهما خوف الموت فيفوت قود النفس (ولو) أخر مستحق طرف وطالب الآخران (جلد) وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفى الطرف) لتلافيف حقه واحتيايل تأخير مستحق الطرف لآل غاية فيفوت القتل لا نظر إليه لأن مبنى القود على الإسقاط ما أمكن فاندفع استحسان (١٦٥) جبره على القود أو القوا والاذن لمستحق النفس بالتقدم فإن

أى يجوز تعجيله أه رشدي (قوله) وأما لو كان به مرض الخ) دل على عدم تأخير الجلد للمرض سم وعش (قوله) فيادر به أى بالقطع (قول المتن) إذا أخر مستحق النفس حقه جلد الخ) فإن قيل كان المصنف غيايب عن هذا بما ذكره فيما إذا غاب مستحق القتل أجيب بأنه إنما أعاده لضرورة التقسيم أه معنى (قوله) وطالب الآخران) إلى قوله باستيفائهما فى المقتضى إلا قوله ولكنه يمر إلى المتن (قول المتن) وعلى مستحق النفس الصبر الخ) سواء تقدم استحقاق النفس أم تأخر أه معنى (قوله) لا نظر إليه) خبر قوله واحتيايل الخ (قوله) استحسان جبره الخ) هذه العقيلة والكثير إيجابه كفى المصباح أه ع (قول المتن) أى من جميع ذلك (قوله) ممكن الحاكم الخ) أى من القتل وهذا من تمام الاستحسان (قول المتن) فالتقاسم أى لما سبق في هذه المسئلة كما قاله الرافعى فى الشرح الكبير أه معنى (قوله) ولو قطع الخ) غاية فى المعطوف (قوله) نحو أمثلة) عبارة الباقية ببعض أمثلة أه (قوله) كان ذى) إلى قوله يجمع بينهما فى المقتضى إلا قوله لم يدرى إلى ولو اجتمع وقوله قال لما وردى إلى قال القاضى (قول المتن) قدم الاخف) علم منه أنه لو اجتمع مع الحدود تميز فهو المقدم وبه صرح الماوردى أه معنى (قوله) ثم بعد بره منه الجدل) أى والتفريب أى بضاع إلى الوجهة النهائية ومعنى (قوله) (قوله) القاتل) أى بغير ماله لأن النفس مستوفاة أه معنى (قوله) وينتج تقديم التفريب) أى على قطع السرقة وسرعن التأخير للمقتضى إنما أعاده (قوله) رجع عكسه) أى بتقديم قطع السرقة على التفريب وألراجع أنه قبل قطع السرقة اخذ من قولهم قدم الاخف أه شوبرى (قوله) ولو اجتمع قطع سرقة الخ) ولو اجتمع قتل قصاص فى غير محارب يقتل محاربة قدم السابق منهما ورجع الآخر إلى المدية وفى اندراج قطع السرقة فى قتل المحاربة فيما لو سرق وقتل فى المحاربة وجهان أو جهبا كما قال شيخنا نعم أه معنى وواقفه النهائية فى الأولى دون الثانية فقال أوجهها لا يقطع السرقة ثم يقتل ويصلب للمحاربة لأن الظاهر فى ذلك أن حق الأذى لا يفوت بتقديم حق الله تعالى واليه مال سم أه (قوله) لما) أى السرقة والمحاربة أه ع (قوله) قال الماوردى الخ) اعتمدته النهائية بغير رجح لأنه أكثر الخ كما قال الماوردى وألرواى وذهب القاضى الخ (قوله) رجع الخ) ويدخل فيه قتل الردق وجهه الشهاب الرمل أه شوبرى (قوله) وقال القاضى الخ) اعتمده المقتضى (قوله) وجمع بينهما الخ) عبارة النهائية ويمكن الجمع بينهما الخ (قوله) يفعل ما يراه مصلحة) أى فإن رأى المصلحة فى قتله بالردة قتله بالسيف أو فى قتله بالزنا رجمه أه ع (قوله) ولو اجتمعا هما) أى قتل زنا وقتل ردة (قوله) لأنه حق آدمى) قضيته أن حد الزنا ليس حق آدمى من أن فى الزنا مع أكره المولى به الجناية على الأعراس أه (قوله) أو اجتمع عقوبات الله) ماصورة الاستواء فى حقوقه تعالى وقوله أو للآدمى واستوت كقذف اثنين سم على جميع أه (قوله) مع هذه) أى حد الزنا والسرقة والتشريب أو الرداد (قوله) وكان شرب الخ) عطف على كان كان الخ (قوله) أو كانا) عطف على قوله لم يفوت التشيب والضمير لحق الله وحق الأذى وقوله قتلا

أى يجوز تعجيله أه رشدي (قوله) وأما لو كان به مرض الخ) دل على عدم تأخير الجلد للمرض سم وعش (قوله) فيادر به أى بالقطع (قول المتن) إذا أخر مستحق النفس حقه جلد الخ) فإن قيل كان المصنف غيايب عن هذا بما ذكره فيما إذا غاب مستحق القتل أجيب بأنه إنما أعاده لضرورة التقسيم أه معنى (قوله) وطالب الآخران) إلى قوله باستيفائهما فى المقتضى إلا قوله ولكنه يمر إلى المتن (قول المتن) وعلى مستحق النفس الصبر الخ) سواء تقدم استحقاق النفس أم تأخر أه معنى (قوله) لا نظر إليه) خبر قوله واحتيايل الخ (قوله) استحسان جبره الخ) هذه العقيلة والكثير إيجابه كفى المصباح أه ع (قول المتن) أى من جميع ذلك (قوله) ممكن الحاكم الخ) أى من القتل وهذا من تمام الاستحسان (قول المتن) فالتقاسم أى لما سبق في هذه المسئلة كما قاله الرافعى فى الشرح الكبير أه معنى (قوله) ولو قطع الخ) غاية فى المعطوف (قوله) نحو أمثلة) عبارة الباقية ببعض أمثلة أه (قوله) كان ذى) إلى قوله يجمع بينهما فى المقتضى إلا قوله لم يدرى إلى ولو اجتمع وقوله قال لما وردى إلى قال القاضى (قول المتن) قدم الاخف) علم منه أنه لو اجتمع مع الحدود تميز فهو المقدم وبه صرح الماوردى أه معنى (قوله) ثم بعد بره منه الجدل) أى والتفريب أى بضاع إلى الوجهة النهائية ومعنى (قوله) (قوله) القاتل) أى بغير ماله لأن النفس مستوفاة أه معنى (قوله) وينتج تقديم التفريب) أى على قطع السرقة وسرعن التأخير للمقتضى إنما أعاده (قوله) رجع عكسه) أى بتقديم قطع السرقة على التفريب وألراجع أنه قبل قطع السرقة اخذ من قولهم قدم الاخف أه شوبرى (قوله) ولو اجتمع قطع سرقة الخ) ولو اجتمع قتل قصاص فى غير محارب يقتل محاربة قدم السابق منهما ورجع الآخر إلى المدية وفى اندراج قطع السرقة فى قتل المحاربة فيما لو سرق وقتل فى المحاربة وجهان أو جهبا كما قال شيخنا نعم أه معنى وواقفه النهائية فى الأولى دون الثانية فقال أوجهها لا يقطع السرقة ثم يقتل ويصلب للمحاربة لأن الظاهر فى ذلك أن حق الأذى لا يفوت بتقديم حق الله تعالى واليه مال سم أه (قوله) لما) أى السرقة والمحاربة أه ع (قوله) قال الماوردى الخ) اعتمدته النهائية بغير رجح لأنه أكثر الخ كما قال الماوردى وألرواى وذهب القاضى الخ (قوله) رجع الخ) ويدخل فيه قتل الردق وجهه الشهاب الرمل أه شوبرى (قوله) وقال القاضى الخ) اعتمده المقتضى (قوله) وجمع بينهما الخ) عبارة النهائية ويمكن الجمع بينهما الخ (قوله) يفعل ما يراه مصلحة) أى فإن رأى المصلحة فى قتله بالردة قتله بالسيف أو فى قتله بالزنا رجمه أه ع (قوله) ولو اجتمعا هما) أى قتل زنا وقتل ردة (قوله) لأنه حق آدمى) قضيته أن حد الزنا ليس حق آدمى من أن فى الزنا مع أكره المولى به الجناية على الأعراس أه (قوله) أو اجتمع عقوبات الله) ماصورة الاستواء فى حقوقه تعالى وقوله أو للآدمى واستوت كقذف اثنين سم على جميع أه (قوله) مع هذه) أى حد الزنا والسرقة والتشريب أو الرداد (قوله) وكان شرب الخ) عطف على كان كان الخ (قوله) أو كانا) عطف على قوله لم يفوت التشيب والضمير لحق الله وحق الأذى وقوله قتلا

اجتمع قطع سرقة وقطع محاربة فطلعت به الفنى لهما ثم رجعه للمحاربة وقتل زنا وقتل ردة قال الماوردى والرواى رجم لأنه أكثر تكالا وقال القاضى يقتل الردة إذ فسادا اشذو جميع بينهما بان الامام يفعل ما يراه مصلحة ولو اجتمعا وقتل القطر طريق قدوم أن قلنا أنه حد لانه حق آدمى (أو) اجتمع عقوبات) لله تعالى وللآدمى واستوت خفقا وغلظا قدم الاسبق فالاسبق والافارقة أو عقوبات) لله تعالى ولآدميين) كان كان مع هذه حد كقذف وكان شرب بوزنى وقذف وقطع وقتل (قدم) حق الأذى لم يفوت حق الله تعالى أو كانا تقتل فيقدم (حد قذف) وقطع (على) حد (زنا) لأن حق الأذى مبنى على المضايقة من ثم قدم ولو اغلظ كما قال

(والاصح تقديمه) أي حد القذف وكذا (١٦٦) القلع (على حد الشرب) (والاصح) (أن التعاصم قتلًا وقطعًا يقدم على حد الزنا) أن كان

بصفته المصدر خبر كانا (قول المتأخر الاصح تقديمه على حد الشرب) ولا يراى بين حد الشرب وحد القذف بل يجهل لتلايمك بالثبوت إلى اهتفى (قوله لا القطع) أي بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا ومعنى أي ربما كان أو جلد (قوله كاتقرر) أي في قوله وقطع على حد زنا سم على حج أم عرش (قوله وحق آدمي) انظر مع أن التعزير قد يكون تعالى سم على حج إلا أن أو كان حقاقتا تعالى هو أعنف فيقدم على غيره أم عرش (كتاب الأشربة) هـ

(قوله حج نراب) إلى قوله ومن قال بالكفيرة في النهاية لا قوله أيضا وقوله فلم يقل إلى شرب الخمر وقوله حرام إجماعا وقوله وعليه إلى وحقيقته الخمر وقوله قياس إلى منصوص (قوله وفيه) أي في هذا الكتاب (قوله ذكر التمايز تبعا) أي فلا يقال لم أغلبي في الترجمة أم عرش (قوله لأن القصد لم يمس إلا بيان القطع الخ) يتأمل اسم (قوله) وأما هنا فالقصد بيان التحريم (خ) فيه منع ظاهر يعلم ما قدمناه أول السرة قد رشدي (قوله أيضا) أي كيان الحد بالأشربة (قوله بالنسبة) لأحاجة إليه (قوله في كثير الخ) أي لكثير (قوله فلم يقل حد) أي لم يذكر لفظ حد (قوله لا يقدح حكم) أي لبيان تقدير لفظ حكم (قوله والحد) أي بالأشربة (قوله شرب الخمر) أي في قوله أي من حيث في المعنى الأقوله فهم قيل إلى وحقيقته الخمر (قوله شرب الخمر الخ) الأولى وشرب الخمر أو الاستئناف كما في النهاية والمعنى (قوله إجماعا) ولا التفات إلى قول من حكه عنه بأحباتها أو

معنى (قوله من الكباش) وإن مزجها بثمنها من الماء أم نهاية أي خلافا للاحليمي في قوله أنها حكمة من الصغار رشدي عبارة عرش أي بخلافه المزمع بت أكثر منها كما يأتي أنه لاحدي تناوله فلا يكون كثيرة أم (قوله من الكباش) بل هي أم الكباش كما قاله عمرو وعثمان رضي الله تعالى عنهما أم معنى (قوله والاصح الخ) عبارة النهاية وكان شربها جائزا أول الإسلام وحسبى ولو إلى حد يزيل العقل على الاصح ولا ينافيه قولهم أن السكيات الحسن تبيح ملة من الملل لأن ذلك بالنسبة للمجموع وقيل أنه باعتبار ما استقر الخ لال رشدي قوله السكيات الحسن أي النفس والعقل والنسب والمال والعرض أو قال عرش قوله الحسن قد نظمها شيخنا اللقاني في حديثه وزاد سادسا في قوله وحفظ نفس مدين مال نسب وهو متعلقا وعرض قد وجب أم (قوله أنه وحسبى) بوضع ذلك لم يتناوله ^{عليه السلام} أم عرش (قوله وزيفه المصنف) أي في شرح مسلم وقال هو أي القول بأن شربه إلى حد يزيل العقل حرام في كل ملة لأصل له أم معنى (قوله وعليه) أي تزيف المصنف ذلك القول (قوله أنه باعتبار ما استقر الخ) فمعنى أنها لم تبيح في ملة أي لم يستمر بأبحاثها ملتوان أيعتفى بعضها في بعض الأحيان أم رشدي (قوله عندا أكثر اصحابنا الخ) عبارة المعنى واختلف اصحابنا في وقوع اسم الخمر على الأبنذة حقيقة فقال المزني وجماعة بذلك لأن الاشتراك في الصفة يقتضى الاشتراك في الاسم وهو قياس في القفو هو جائز عند الأكثرين وهو ظاهر الأحاديث ونسب الرافعي إلى الأكثر أنه لا يقع عليها إلا جازا أما في التحريم والحد فهي لا يكثر مستحلبا بخلاف الخمر للإجماع على تحريمها دون تلك فقد اختلف العلماء في تحريمها أم (قوله وإن لم يحدف بالزبد) واشترط أبو حنيفة أن يحدف فثبت يكون جماعا عليه اهتفى (قوله فحرم غيرها) أي غير الخمر المفسر بما ذكر (قوله قياس الخ) عبارة النهاية بنصوص دللت على ذلك أم (قوله أي يفرض الخ) لأحاجة إليه بناء على جواز

في المحاربة وجها أحدهما وهو الوجه نعم تقليلا لحق آدمي وثانيهما لأجل يقطع للسرقة ثم يقتل ويصلب للمحاربة لأن الظاهر في ذلك أن حق الآدمي لا يفوت بتقديم حق الله تعالى إلا أن يقال لم يفوت بل اندرج في القتل وفيه ما فيه (قوله لا القطع) أي بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا (قوله تقرر) أي في قوله وقطع على حد زنا (قوله لم يحق آدمي) انظر وإذا التعزير يكون حقا لله (كتاب الأشربة) هـ

(قوله لأن القصد لم يمس إلا بيان القطع) يتأمل (قوله أي يفرض الخ) لأحاجة إليه بناء على جواز

فالمارد بقوله بجمرة ذلك في كل ملة أنه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتوا حقيقة الخمر عند أكثر اصحابنا المسكر من عصير العنب وإن لم يحدف بالزبد فحرم غيرها قياسا أي يفرض عدم ورود ما يأتي ولا فيسليم منه أن تحريم الكل منصوص وعند أقدم كل مسكر

وجما بالنسبة للقتل لا القطع كاتقرر تقديم الحق آدمي لا بخلاف جلد الزنا وتفريره وحد الشرب فانها يقدمان على القتل لتلايمهما وفي تحريم على الخلاف هنا تنافى وقع بين الزركشي وغيره لأحاجة بنا إلى هو لاجتماع مع الحدود تعزير قدم عليها كلها كما علم ما سر لاته انخف وحسب آدمي

(كتاب الأشربة) جمع شراب بمعنى مشروب وفيه ذكر التمايز تبعا وجمع الأشربة لاخلاف أنواعها وإن اتحد حكمها ولم يقل حد الأشربة كما قال قطع السرقة لأن القصد ثم ليس إلا بيان القطع ومتعلقاته وأما التحريم فمفعول ضرورة وأما هنا فالقصد بيان التحريم أيضا لخفاه بالنسبة في كثير من المسائل فلم يقل حد يقدح حكم الشامل للحرمة والحد وغيرهما كالوجوب عند الفص شرب الخمر حرام إجماعا من الكباش وشربها المسلمون أول الإسلام قيل استصحبا لما كان قبل الإسلام والاصح أنه وحسبى ثم قيل المباح الشرب لأغلبية العقل لأنه حرام في كل ملة وزيفه المصنف وعليه

فالمارد بقوله بجمرة ذلك في كل ملة أنه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتوا حقيقة الخمر عند أكثر اصحابنا المسكر من عصير العنب وإن لم يحدف بالزبد فحرم غيرها قياسا أي يفرض عدم ورود ما يأتي ولا فيسليم منه أن تحريم الكل منصوص وعند أقدم كل مسكر

ولكن لا يكفر مستحل المسكر من عصير غير العنب الخلاف فيه اى من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة اما المسكر بالقتل فهو حرام اجاما كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم مستحل من عصير العنب الصنف الذى لم يطبخ (١٦٧) ولو قطرة لانه يجمع عليه بل ضرورى ومن

قال بالتكفير لكونه نجسا

عليه اعترض باننا لا تكفر من

يشكر ارض الاجماع ورد

بان الكلام فيمن اعترف

بكونه نجسا عليه وانكره

لان فيه حيلة تكذيب

جميع حلة الشرع فهو

تكذيب الشرع والجواب

باننا انكره لانكار الجمع

عليه بل لكونه ضروريا

لا يتاقى الاعل المعتداته

لابدى التكفير من كونه

ضروريا امامنا لا يشترط

ذلك فلا جواب لا امر

فانما كل شراب اسكر

كثيره من غير ما

ومنه المتخذ من لبن الرمكة

فانه مسكر ما عدا ما عدا

في التجاسات (حرم قليله)

وكثيره خمر الصبيحين كل

شراب اسكر فهو حرام وضح

خير انها كم عن قليل

ما اسكر كثيره وخبر ما اسكر

كثيره قليله حرام وخبر الخبر

من هاتين العينة والنخلة

وروى مسلم كل مسكر خمر

وكل خمر حرام وفي احاديث

ضيفة ما يخلف ذلك فلا

يعول عليه كتاويل بعض

نك الاحاديث بما يبرهنه

ظاهرها من غير دليل (وحد

شاربه) وان لم يسكر اى

متماطلا لما ياتي ان الحد

لا يتوقف على الشرب وان

اعتدابه نصف ادله

ولان العبرة بالحدود

القياس مع وجود النص اه سم (قوله) ولكن لا يكفر مستحل المسكر (خ) كذا اطلق المصنف كما مر وقيدته بالنية فقال ولكن لا يكفر مستحل قدر لا يسكر (خ) وقال الرشدي اى بخلاف مستحل الكثير منه فانه يكفر خلافا لما بن حجر اه (قوله) اما المسكر بالقتل (خ) كان مقتضى مقابلته لقوله قبل ولكن لا يكفر (خ) ان يقول اما المسكر بالقتل يكفر مستحله فان الحرمة لا تنفذ بالقدر المسكر هذا وبيق النظر في انه هل يكفر كما اقتضاه صدر عبارته او لا وهل هو كغيره كما خبرنا لا فيه نظر والاقرب انه يكفر وانه كبيرة بل كونه كبيرة هو مفهوم قول الزبائدي وشرب ما لا يسكر من غير ما قلته صغيرة اه وقضية صنيع الشارح عدم التكفير كما مر وصنيع المصنف كاله صرح فيه كما مر (قوله) بخلاف مستحله اى فيكفر به بقوله الذى لم يطبخ اى بخلاف ما لو طبخ على صفة يقول عليها تلك الصفة بعض المذاهب اه عرش (قوله) اعترض باننا لا تكفر (خ) عبارة لا اسى والمصنف ولم تحسن الامام اطلاق القول بتكفير مستحل الخمر قال وكيف تكفر من عاقل الاجماع ونحن لا تكفر من يرد اصله او ثمانية أو أول كلام الاصحاب على ما إذا صدق المجمعون على ان تحريم الخمر ثبت شرعا فحله اه فانه رد للشرع حكاه عنه الرافى اه وما يدعى قول السيد (قوله) لان فيه حيلة تكذيب (خ) محل تأمل لا يخالفه أهل الاجماع وان حرمت ليس فيها تكذيب اهل بل لم يثبتهم في اجتهادهم ولو سلم انه تكذيب لم يلزم منه تكذيب الشرع فليتأمل حق تأمل اه (قوله) والجواب اى عن الاعتراض المار (قوله) من كونه اى تحريم ما استحله مثلا (قوله) (الامام) اى في قوله ورد بان الكلام (خ) (قوله) من (خ) إلى قوله كما في النهاية (قوله) او غيرها من نقيع الشرع والزيب وغيرهما اه معنى (قوله) ومنه اى من التغير (قوله) من لبن الرمكة اى القرسى اول تاجها اه عرش (قوله) وكثيره اى قوله كتاويل في المصنف الا الحديث الرابع (قوله) وروى مسلم كل مسكر خمر (خ) هذا قياس منطوق اذا حذف منه الحد الاوسط هو المسكر الذى هو الخمر الواقع محولا للمعنى وموضوعه الكسرى اى تنج كل مسكر حرام اه وشيى (قوله) وفي احاديث (خ) عبارة المصنف وخالف ابو حنيفة في القدر الذى لا يسكر من نقيع القرو والزيب وغيره واستند باحاديث مملوءة بين الحفاظ واينا احاديث التحريم متاخرة فوجب العمل بها اه (قوله) وان لم يسكر اى قوله ولا العبرة في المصنف الا قوله لما ياتي إلى وان اعتقدوا في قوله وما تاتى كد في النهاية لا لقوله لما ياتي وان اعتقدوا قوله وان حرمت إلى بل التزم بوقوله وحده ثم إلى واحد (قوله) وان لم يسكر اى حيا لمادة الفساد كما حرم تقبيل الاجنبية والخلو بها لافضائه إلى الوطء المحرم ولحديث رواه الحاكم من شرب الخمر فاجلوه وقيس بشرب التبيذ اه معنى (قوله) لم يسكر بيننا الفاعل من السكر (قوله) اى متماطبه تفسير لشاربه عبارة المصنف والمراد بالشارب المتماطل شرابا كان وغيره وسواء فيه المنقوع تحريمه المختلف فيه سواء جامده وما منه مطبوخه ونشئه وسواء تناوله معتقدا تحريمه ام باسطة على المذهب اه (قوله) لما ياتي (خ) اى بقوله الاق انفا بخلاف جامد الخمر وبقوله الاق في شرح ومجد بدردى الخمر كذا تخينه اذا اكاه (قوله) وان اعتقد (خ) عطف على وان لم يسكر (قوله) وقول الزركشى (خ) عبارة المصنف ولو فرض شخص لا يسكر شرب الخمر حرم شر به لتجاسة لا الاسكار ومجد ايضا كما قاله الدميرى وغيره حيا الباب اه (قوله) عجب (خ) قد يقول

القياس مع وجود النص (قوله) وان اعتدابه (خ) قد يشكل بعدم الجاهل بالحرمه الاق بجامع ان هذا منصوص باعتداه الحل تقليد المن يجوز تقليده كان ذلك منصوص بعمله وضمف ادلة تعدل الا يقصر عن انتفاء ادلة الراسا لان اى فرق بان الجاهل غافل عن المعارض باعتداده هو القول بالتحريم وادله فهو ابعد من مخالفة صورة المائدة (قوله) وقول الزركشى فيمن لا يسكر يشرب الخمر ان الحرمة من حيث التجاسة لا الاسكار في الحد عليه نظر لا انتفاء العلوهى الاسكار عجب وغفلة) قد يقول الزركشى الاسكار

بذهب القاضي للمتداعين وقول الزركشى فيمن لا يسكر يشرب الخمر ان الحرمة من حيث التجاسة لا الاسكار ففى الحد عليه نظر لا انتفاء العلوهى الاسكار عجب وغفلة عن وجوب الحد في القليل الذى لا يتصور منه اسكار فله كوى غفلة تهملته .

وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حديد ولا زهر من سكرت على ما مر أول النجاسة بل التزير لا تنفاد الشدة المطر بها كثيرا
 البنج والزعفران والعنب والجوز والخشيش المعروف وقرحود شوا كان أوائل المائة السابعة حين ظهرت دولة التار التي تقع في العالم فتنة اطلع
 ولا ذهب لنفس منها ولا حد بمذاق الذي ليس فيه شدة مطر بخلاف جامد الخلف الاصطفا بالتمرير الزاجر له عن هذه المصلحة الدينية
 وعائنا كدم المبالغة في الزجر عما ذاع (١٦٨) انه من الكبار بل من اقبحا ما حدث الان من استعمال كثير من السفاهة من نيت

يسمى القبيح يوجد بنحو
 جبال مكة فانه أسوأ
 المخدرات لأن قليله يؤدي
 إلى مسخ البدن والعقل
 وزواله عن جميع اعتدالاته
 وكثيره قاتل فور انقوا يبلغ
 من الاثيون في السمية وقبل
 الآن من مركب يسمى
 البرش ونحوه وهو أيضا
 ماسخ للبدن والعقل ولا
 حجة لاستعمال ذلك في
 قولهم إن تركناه يؤدي
 للقتل فصار واجبا علينا
 لانه يجب عليهم التدرج في
 تنقيسه شيئا فشيئا لانه
 مذهب لشغل الكبد به
 شيئا فشيئا إلى أن لا يضره
 فده كما جاع عليه من رايهم
 من أفاضل الأطباء لم ي
 يسعوا في ذلك التدرج فهم
 فسقة أخون لا عذر لهم
 ولا لاحد في إطعامهم إلا
 قدر ما يبيح قوسهم لو
 فرض قوتها بفقد وجبته
 يجب على من رأى فاقده
 وغشى عليه ذلك اطعامه
 ما يحيا به لا يضر كاسافة
 القيمة بالخراة ويحرم

الزركشي الاسكارولي باعتبار الملة متفق عن هذا وقد ورد عليه حيث أنه يكتفي في المظة ملاحظة جنس
 الشارب والمشروب سم على صحيح اه عش (قوله وخروج) إلى قوله وما عاتنا كدفي المغنى (قوله) وخرج
 بالشراب ما حرم) أي بأسكر غير المسكر ولكن يكره من غير المسكر المتصف وهو ما يعمل من تمر ورطب
 والخطيط وهو ما يعمل من يسر ورطب لأن الاسكاريس على ذلك بسبب الخطيئ ان يتغير طعمه فيظن
 الشارب انه ليس بمسكرو يكون مسكر مفعي واسئ (قوله) ككثير البنج الخ المراد بالكثير منها ما يغيب
 العقل بالنظر لغالب الناس وان لم يؤثر في المتناول له لا يعتد تناوله اه عش (قوله) والخشيش الخ) ولا
 تبطل بعملها الصلاة اه مغنى (قوله) أوائل المائة السابعة) عبارة للمغنى وقال ابن تيمية ان الخشيشة اول ما
 ظهرت آخر المائة السادسة من الهجرة اه (قوله) ولا حد بمذاق) أي المذكورات عمله مالم تقتد بحيث
 تقتد بالزبد وطرب والاصار كاخترق النجاسة والحد كالخمر إذا ذاب وصار كذلك بل إلى أي
 الخمر وقا الطبراني والرملي ثانيا سم على النجج اه عش (قوله) لاصطفا) أي جامد الخمر ومذاب
 المذكورات (قوله) بل التزير) أي بل فيها التزير مالم يصلح حاجة لتجلبه إلى استعمال الخمر بحيث لو
 تركا صابا ما يبيح التيم ندم يجب عليه السبي وإزالة الاحتياج اليها ما باستعمال خنده أو قليله إلى أن يصير
 لا يضره تركه اه عش (قوله) ولما ذاع الخ) عطف على المبالغة (قوله) الان) الاسكب ذكره قبيل منه
 ثبت الخ وقوله من استعمال الخ من فيز ائدقوا استعمال الخ فاعل حدث (قوله) وزواله) عطف تفسير على
 مسخ والضمير لكل من البدن والعقل (قوله) وكثيره قاتل) عطف على اسم ان يخرج (قوله) ونحوه
 عطف على مركب (قوله) هو) أي المركب المسمى بالبرش (قوله) يستعمل ذلك) راجع لكثير البنج
 والزعفران الخ أيضا (قوله) تركناه) اسم ان (قوله) فصار) أي استعمال ذلك (قوله) لانه يجب الخ) علة
 لعدم الحجة (قوله) لانه مذهب الخ) أي التدرج في ذلك (قوله) كما اجمع عليه) أي اذهاب التدرج لذلك
 (قوله) ولا لاحد الخ) عطف على لهم (قوله) الا قدر ما يحيا الخ) أي من المخدرات المذكورة (قوله) ذلك
 أي فوت نفسه (قوله) اطعامه) فاعل يجب (قوله) ويحرم الخ) إلى قول المتن ومن خص في النهاية إلا قوله لكن
 ينبغي إلى المتن (قوله) ويحرم شرب) إشارة إلى أن قول المصنف الاضيا الخ مستثنى من التحريم وجوب
 الخد عبارة للمغنى وظاهر قوله (لاضيا الخ) انه مستثنى من التحريم وجوب الحد لكن الاضيا الخ أعاد كروه
 في الحد اه (قوله) على قياس ما مر) أي في السارق (قوله) أو مهادد اه) أي أو مؤثما كافهم بالاولى اه عش
 (قوله) لانه لا يلزم) إلى قوله كافي المجموع في المغنى لا قوله ككل آكل وأشار بر حرام (قوله) مسكر انقرا)
 عبارة للمغنى أي مصبوأى حلقه فقرا اه (قول المتن على شربها) وفي النهاية للمغنى على شربها اه أي المسكر
 (قوله) ويلزمه) أي المكروه ككل آكل بلا تنوير (قوله) ولا نظير إلى عذره) الاسكب تأخيره عن الغاية (قوله)
 وان زعمه تناول) أي كالمضطر اه عش (قوله) لذلك) أي لزوم التقيؤ (قوله) وعلى نحو السكران الخ)
 عبارة للمغنى ومن حذم شرب المسكر حال سكره في الشرب الاول حد ثانيا اه (قوله) فيحد ثانيا) أي حال
 محوه اخذا بما يأتي انه لا يحد حال سكره اه بجبري عن عش (قول المتن ومن جهل كونها) أي

ولو باعتبار المظة متفق عن هذا وقد ورد عليه حيث أنه يكتفي في المظة ملاحظة جنس الشارب والمشروب

شرب ما ذكر ويحد شاربه (الاضيا ومجنونا) لرفع القلم عنها لكن ينبغي تميز بر المعين على قياس ما مر (وحرابا) الخ
 أو معاهدا لعدم التزامه (ودما) لانه لم يلزم بالذمة عما لا يعتقد له ما يتفق بالأديين (وموجرا) مسكرا قهرا إذ لا صنع له
 (وكذا مكره على شربها على المذهب) لرفع القلم عنه ويلزمه ككل آكل أو شارب حرام يتقوه ان أطاعه كافي المجموع وغيره ولا نظير
 إلى عذره وان لزمه تناول لان استدامته في الباطن انتفاع به وهو عرم وان حل ابتداءه ولو الاسبه فاندفع استبعاد الاذرى واخذ غيره
 يقتضى استبعاده وعلى نحو السكران إذا شرب مسكرا احواد مالم يحجب قبل شربه فيحد ثانيا (ومن جهل كونها محرما) شربها طائنا

إباحته (أي بعد) لحدرو في البحر يصدق به محموله، يعني إذا ادعى هذا الأكرام أي وبينه من الأكرام أن لم يعلم منه أنه يعرفه (ولو قرب إسلامه) فقال جهلت تحريمها (بعد) لأنه قد نفي عليه ذلك والحديد بألصبة ويؤخذ منه أن من (١٦٩) نشأ بين أظهرنا بحيث تقضي قرينة

حاله بأن تحريمها لا يقضي عليه حدود اعتدله الأذرى وغيره (أو) قال علمت التحريم (جهلت الحد) إذا كان عليه أذغر التحريم أن يتجنبها (ويحذر بدري) (أو مسكر) آخر وهو ما بين آخراتها لأنه منها وكذا يتجنبها إذا أكله (لا تخبرني بدهقه) (أو) لأن عينا أضعلت بالنار ولم يبق الاثرها وهو التجاسة (ومعجوني فيه) يومافيه بعضها والماء غالب بصفاته لاستهلاكها (وكذا حقة وسعوط) بفتح السين لا يحدهما (في الأصح) وأن حصل منهما إسكار لأن الحد للزجر ولا حاجة إليه هنا ألا تدعو إليه النفس وبه فارق إظهار الصائم بها لأن المدار ثم على وصول عين الجوف (ومن غص) بفتح أوله المعجم كاعطى يجوز ضمه (بلقمة) وخاف الهلاك منها أن لم تنزل إلى الجوف ولم يمكنه إخراجها كما هو ظاهر وظاهر أيضا أن خصوص الهلاك شرط للجوب الآتي لا يجرد الإباحة اخذاً من حصول الأكرام المبيح لما ينحو ضرب شديد على أنه قد

آخره معنى ومثلاً غيرهما من المسكرات فشرها إلى قوله يؤخذ في المعنى (أو) بين إلى المتن (قوله) إباحته) أي كونها با لا يسكره معنى (قول المتن) بعد) أي ويجب عليه التقاؤهم مع شره (قوله) لعذره) ولا يلزمه قضاء الصلوات الفاتية مدة السكر كالمعنى عليه معنى وروى مع شره وعش (قوله) وفي البحر يصدق (الخ) يردد النظر فيمن قال ظنتها حشيشة مذابة أو غير ما ما يحرم ولا حد فيه ومقتضى قول المصنف من جهل كونها (الخ) وقول الشارح فشرها (الخ) أنه يحذر يؤيده ما يأتي فيمن علم الحرمة وجعل الحد فليتامل (قوله) إذا ادعى هذا) أي الجبل وقال لم أعلم أن الذي شر به مسكر أم منى (قوله) والأكرام (الخ) ظاهره وإن لم يثبت ذلك ولا وجدت قرينة تدل عليه (أو) شر عبارة السيد عن ظاهره أن مدعى الجبل يصدق وإن كذب بظاهر حاله ككونه معروفا بكثرة شرها أو ما علمنا أنها وهو محل تأمل وإن مدعى الأكرام يصدق أيضاً وإن كذب بظاهر حاله ككونه ناشوك بحيث يقطع بعدم تصوره أكرامه بملك البلد وهو محل تأمل أيضاً وإن أمكن تأييد الظاهر في المستلثين بكون الحدود تدرا بالشبهات وغيره بالتقيد في المستلثين بحيث الأذرى (أو) بين إلى المتن (قوله) إباحته) أي وبين معنى الأكرام (الخ) (فرع) لو بين الأكرام ما ليس باكرام لكنه لجعله ظن أن مثله أكرام مبيح فظاهر أنه لا حد عليه (أو) سم (قوله) إن لم يعلم منه أنه يعرفه) أي الأكرام أي فإن علمته معرفته فلا حاجة لبيانه أنه رشدي (قول المتن) ولو قرب إسلامه) أي وأما يبدأ عن العلماء أنه (قوله) واعتدله الأذرى) عبارة النهاية كما اعتدله الأذرى وعقب المعنى كلام الأذرى بما نصح ظاهر كلام الأصحاب الإطلاق وهو الظاهر (قوله) أو قال علمت) إلى قوله وبه فارق في المعنى إلا قوله وإن حصل منهما إسكار (قول المتن) لا تخبرني (الخ) ولا بالعلم بطبيعتها بخلاف معرفته إذا شره أو غص فيه أو ثرديه فانه يحل بدعاء عنها معنى وروى مع شره (قوله) وماءه بفتحها) الظاهر أن الماء مثال فثله سائر اللامعات (أو) عش (قوله) والماء غالب بصفاته) أي بأن لا يبقى للسكر طعم ولا لون ولا ريح (أو) حلى (قول المتن) وكذا حقة) أي بأن أدخلها برموسعوط أي بأن أدخلها أنه أم منى (قوله) بفتح السين) قياسه الغص كالغود فان المراد به المصدر بجري (قوله) ولا حاجة إليه) أي الزجر هنا أي في الحق والسعوط قوله لا تدعو إليه أي المذكور من الحق والسعوط (قوله) وبه فارق (الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله) بفتح أوله) إلى قوله على أنه قد يؤخذ في النهاية (قوله) ويحذر ضمه) أي وهذا وإن كان أصله لازماً لكنه لما دعى بحرف البحر جاز بناؤه للفعل ولو في الصباح غصصت بالعلماء غصصاً من باب نصب من باب قتل لغة النصب بالضم ما غص به الإنسان من طعامه (أو) صريح في أن الماضي غص بالفتح لا غير وإن في المضارع لنتين (أو) عش عبارة المعنى وحكى ضمها والفتح أجود قاله ابن الصلاح والمصنف في تهذيبه (أو) وقوله وهو صريح في أن الماضي أخف في نظر ظاهره فإن نصب من باب الراجع فكلما المصباح فيدان في ما بين لنتين أيضاً (قوله) أن خصوص الهلاك شرط للجوب) قضية هذا عدم الوجوب إذا خاف تلف عضو أو منفعة عضو فليراجع ثم رأت العلالة المذكورة اسم (قوله) بما يأتي في المضطر) أي في كتاب الأطعمة (قوله) أي بالهلاك (قوله) ثم) أي في المضطر (قوله) الحاقه به فيه هنا) أي الحاق نحو الهلاك بالهلاك في الوجوب في النصص بالقيمة (قوله) وجوباً) أي قوله لا حد في النهاية إلى قوله وللزكرش في المعنى الإقوله أوصى أو جنون وقوله ويظهر إلى ولو احتج وقوله لمن ذكر وخاف الهلاك منها (قوله) اتفاقاً للنفس (الخ) وعلى هذا لو

(قوله) أي وبين معنى الأكرام (الخ) (فرع) لو بين الأكرام ما ليس باكرام لكنه لجعله ظن أن مثله أكرام مبيح فظاهر أنه لا حد عليه (قوله) أن خصوص الهلاك شرط للجوب) قضية هذا عدم الوجوب إذا خاف تلف عضو أو منفعة عضو فليراجع ثم رأت العلالة المذكورة (قوله) إن لم يعلم منه أنه يعرفه) أي بأن لا حد وأن

(٢٢) - شرواني وابن قاسم - تاسع) يؤخذ عما يأتي في المضطر من الحاق نحو الهلاك به في الوجوب ثم الحاقه به فيه هنا (أساغيا) وجوباً (بضم أن لم يجد غيرها) انقضاء للنفس من الهلاك ولا حد ولتقطع بالاساعة

مات يشربها مات شهيد الجواز تناوله ليل وجوه بخلاف ما لو شربه بعد ما يوصى منه ومات فانه يموت عاصيا
 لتعديه يشربه اه عش (قوله فارقت) اى الاساعة اى وجوبها (قوله صرفا) اى اما غير الصرف فيه
 تفصيل ستاقى الاشارة اليه اه رشيدى (قوله انه) اى المصنوع وهو الخمر (قوله ليس بدواء الخ) والمعنى
 ان الله تعالى سلب الخمر منافعا عند ما حرمها ويبدل هذا قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاء امي الخ
 وهو محمول على الخمر اه معنى (قوله انما هو قبل تحريمها) وان سلم بقاء المنفعة فحرمها مقطوع به وحصول
 الشفاء بما يظنون فلا يعزى على ازالة المقطوع اه معنى (قوله انما هو الخ) قد يقال هذا يناهض ظاهر
 الاية حيث قربت المنافع فيها بالاعم الذى هو ثمرة التحريم اه رشيدى (قوله امام سميحه) الى قوله
 وان قيل فى النهاية الاقوله ويظهر الى ولو احتج بقوله لمن ذكر (قوله فيجوز التدوى بها) واذا سكر
 عاشر به لتدواى أو عطش او اساعة لقمة قضى ما فاته من الصلوات كما صرح به الارشاد لانه تعمد الشرب
 لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كونها خيرا فلا يلزم قضاء الصلوات العاتية مدة السكر كما صرح به
 الرضى (فرع) ثم صغير ائمة الخمر وخيف عليه اذ لم يسق منها هل يجوز سقيه ما يدفع عنه الضرر قال
 مر ان خيف عليه الهلاك او مرض يقضى الى الهلاك جاز ولا يجوز وان خيف من مرض لا يقضى الى الهلاك
 اهمم على المنهج اقول لو قيل يكتفى بجره من مرض يحصل معه مشقة ولا سيما ان غلب امتداد بالعلم لم يكن
 بعيدا اه عش (قوله كهرق بقة النجاسات) كحكم حية ويولولو كان التدوى بذلك لتسجيل شفاء
 معنى وروى مع شرحه (قوله ان عرف) اى بالطب بولو فاسقا اه عش عبارة المعنى والروى بشرط
 اخبار طبيب مسلم عدل بذلك او معرفته للتدوى به اه والشروط المذكورة راجعة لكل من المشبه
 والمشب به كما هو صريح صنيع الرضى والمعنى (قوله وتبينها) عطف على فقها (قوله تقديم هذا) اى التجسس
 الاخر (قوله) فى نحو قطع دمنكا (الخ) عبارة النهاية لقطع نحو حوسمة ويبدأ كذا الخ قال عش وهل
 من ذلك ما يقع لمن اخذ بكرة أو تلذز عليه اقتضاها بالاعطاش ما يوجب عقلا من نحو بئج وحشيش فيه نظر
 ولا يبعد انه مثله لا نحو سبالة الى تمكن الزوج من الوصول الى حقوه معلوم ان محل جواز عطشها ما لم يحصل به
 لهاذى لا يحتمل مثله ازالة البكرة اه (قوله بئج مسكر الخ) انظر لولم يجد الا المسكر المائع سم على حجج
 والظاهر عدم جوازه فى الحالة قياسا على ما لو تيسرت الحرة الصرة للتدوى بها اه عش عبارة السيد عمر
 قال المعنى ويبنى انه ان لم يجد غيره ولم يزل عقله الا به جوازه ويقدّم التثنية على الخبر لانه مختلف فى حرمته اه
 وقوله ويبنى الخ ان كان باطلا لا يشكلى بمنع التدوى بها وان كان محلا اذ اشرف على الهلاك لولم يقطع
 المتأكله فليس بعيدا اخذ اما باقى مسئلة العطش يمكن اثباته على اطلاقه ويزيد فى تحقق النفع منها هو
 زوال العقل بخلاف التدوى اه (قوله لمن ذكر) اى المكلف والصغير والمجنون (قوله بل لو تدهورا الخ)
 ولهذا يحرم شارب على الماء البارد قال القاضى ابراهيم سالت اهل المرفة بما قال تروى فى الحال
 ثم تثير عطشا شديدا اه معنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية ولو اشرف على الهلاك من عطش جاز له
 شربها كما فعله الامام الخ عباره المعنى وعمله فى شربها العطش اذ لم ينته الامر به الى الهلاك وان انتهى به الى
 ذلك وجب عليه تناوله كما تناول الجنة للضطر كما فعله الامام الخ فى سم عن الفارس وغير هذا الكتاب
 منها (قوله ولا يبعد جوازا الخ) ظاهر صنيعهم ان الجوع كالعطش فى الجواز فى تلك الحالة فليراجع
 ثم رايت قال السيد عمر ما نصه يبنى انه لو اشرف على التلف لجوع ولم يجد غيره هان يجوز ايضا بالاولى لان
 نفعها فى دفع الجوع والتغذية لا ينكر اه (قوله للدواى العطش) اى والجوع (قوله للشبهة) عبارة المعنى
 وجد غيرها كاللا يجد بشرها للتدوى وان وجد غيرها كاسياى بل اولى (قوله جاز بئج مسكر) انظر لولم
 يوجد الا المسكر المائع (قوله ولا يبعد جوازا ما حجت) هو الوجه ويؤخذ منه ان الصغير لوشم راعته
 وخيف عليه منها ان يسق منها كان اخبر طبيب مسلم عدل بذلك انه يجوز ان يسقى منها ما يدفع عنه الضرر
 مر (قوله ايضا ولا يبعد جوازا ما حجت الضرورة) عبارة فى غير هذا الكتاب ما لم ينته الامر الى الهلاك

فارقت عدم وجوب
 التدوى (والا صح
 تحريمها) صرفا (لدواء)
 المكلف اوصى أو يجنون
 لغير مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال
 لمن سألته انه يصنعها
 للدواء انه ايس بدواء
 ولكنه داء وصح خبر
 ان الله لم يجعل شفاء امي
 فيها حرم عليها وما دل عليه
 القرآن ان فيها منافع انما هو
 قبل تحريمها امام سميحه
 مع دواى آخر فيجوز التدوى
 بها كهرق بقة النجاسات
 ان عرف أو أخيره عدل
 طب بنفسها وتبينها بان
 لا يبنى عنها طاهر ويظهر فى
 متجسس بغيره ونجس غيره
 انه يجب تقديم هذا ولو
 احتج فى نحو قطع دمنكا
 الى زوال عقله جاز بئج
 مسكر مائع (و) جوع و
 (عطش) لمن ذكر ولو لبسمة
 لانها لا تزيد بل تزيد حرا
 لحرارتها ويوسنها وظاهر
 كلامهم امتناع العطش وان
 اشرف على التلف وهو
 بعيد ولا يبعد جوازا
 حيث للضرورة ثم رايت
 الرضى نقله عن الامام عن
 اجماع اصحاب ومع تحريمها
 للدواى والعطش لاحتمالها
 وان وجد غيرها على
 المعتد للشبهة وان قيل
 الاصح منها الحد

(تليه) جرم صاحب الاستصاه جعل اسما لها اليها هم والركشي احتماله انها كالادي في امتناع اسما لها ايها الله قل لا نياتهم
ليكنها فهو من قبيل اتلاف المال انتهى والاولى تليه بان فيه اضرا الماواضرا (١٧١) الحيوان حرام وإن تلف قالوا المتجبه

من اسما لها لا لمتش
لانه من قبيل التثني بالحيوان
وهو متع وفي وجه قريب
حل اسما لها للثني لزيادة
حواي شدة في جريها قال
والقياس حل اطعامها نحو
حشيش ونبع الجوع وان
تخدرت ويظهر جواز
لاذي جاع ولم يحد غير
ذلك وإن تخدر لان المخدر
لا يزيد في الجوع انتهى

ملخصا (وحد الحراريون)
لحرم مسلم ان عثمان امر
عليه بجلد اولد فامر الحسن
فاتمعت فامر عبد الله بن جعفر
رضي الله عنهم بجلده وعلى
يحدثي بلغ اربعين فقال
اي على اسك ثم قال جلد
التي صلى الله عليه وسلم
اربعين وابوبكر اربعين
وعمر ثمانين اي باثنا عشرين
عوف لما استشار عمر الناس
في ذلك وكل سنة وهذا احب
لن وبه يردزم بعضهم
اجماع الصحابة على الثمانين
واستشكل ذكر الاربعين
بما في البخاري انه جلده
ثمانين وجمع بان السوط له
راسان والقصة واحدة
وقوله وكل سنة ما جمع عنه
ايضاه صلى الله عليه وسلم لم
يسنه ولهذا كان في نفسه
من الثمانين شيء وقال
لومات ودينه وكان يحد في
امارته اربعين ومجانب
بجمل النبي على انه لم يسله

لشبه قصد التداوي ومثله شرها للعطش اه اي والجوع (قوله جرم صاحب الاستصاه الخ) قد يقال
المتجبه ما قاله صاحب الاستصاه من وجهه تنبيهه بما إذا لم يلزم ما فيه ضرر فان علموا ان ضررا به لم يعد
التحريم ام سيد عمر (قوله يجعل اسما لها للثني) واطفاء الحريق بها اه معنى (قوله قال) اي الزكشي
(قوله حل اطعامها) اي اليها هم (قوله لان المخدر الخ) لعله في بعض المخدرات وما في بعضها قال في مقتضى به
القواعد العلية انه يزيد في الجوع فليحرم اه سيد عمر (قوله لم يحد غير) اي قول المتن والزيادة في الثمانية
الا قوله وبه يردلوا واستشكل وقوله ونقل غير واحد إلى واما التذوق وقوله ما من على إلى الاكثر من
احواله (قوله فامر) اي على اه ع (قوله ثم قال جلد التي صلى الله عليه وسلم اربعين الخ) فان قلت
اذا قلنا بالراجح في الصحابة من عد الاجمعيهم اشكل شربهم الحرقاته بنافي العدا لئلا يوجب التمسك قلت يمكن
ان من شرب منهم حرمت له شبهة اه وها في نفسه مقتضى جواز شرب تعويلا عليها وليست هي كذلك
عند من رفع له جده على مقتضى اعتقاده وذاك شرب على مقتضى اعتقاده والدبرة بعقيدة الحاكم فلا
اعتراض على واحد منهما فاحفظه انه دقيق على انهم صرحوا بان المراد بعد التهم ان من شهد منهم اوروي
حديثا لا يصح عنه حديثه فقبل روايته وشاهدته اوروي شخص عن ميم من الصحابة فقال حدثني رجل
من الصحابة سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا قبل منعه من ارتكاب شيئا يوجب رتب عليه مقتضا
من حد او تعزير ومع ذلك لا يفسق بارتكاب ما يفسق به غيره كما صرح به الحلي في شرح جمع الجوامع اه
عش وقوله اي باشارة الخ بيان فائدة ذكر ما في خلال كلام على رضي الله تعالى عنه اه رشدي (قوله وكل
سنة الخ) بقية كلام على رضي الله تعالى عنه (قوله سنة) اي طريقة (قوله وهذا احب الي) اي الاربعون
صرح به الكمال المقدسي في شرح الارشاد كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلسي سم على
صح اه ع (عبارة البصري اي الاربعون كافي عش والحلي وقال الشوري اي اثنا عشر وهو القاطن اه
اقول وهذا اي اثنا عشر صرح صحيح الحلي في الاستدلال على اثنا عشر في حيث جعل ما هنا وما ياق حديثا
واحدا فقال عقب هذا احب الي لانه اذا شرب مسكرا الخ (قوله وبه يرد) اي بقوله ثم قال جلد التي
(قوله يردزم بعضهم اجماع الصحابة الخ) قال الحلي واجيب عنه اي بعد تسليم دعوى الاجماع بان الاجماع
على جواز الزيادة لا على تعيينها اه (قوله واستشكل ذكر الاربعين) اي في الرواية المذكورة (قوله انه جلد)
اي صلى الله عليه وسلم (قوله لراسان) اي كان له راسان (قوله وقوله الخ) اي واستشكل قول على رضي الله
تعالى عنه وكذا ضاع عنه ونفسه وقال وكان يحد في امارته (قوله ويجاب بجمل النبي الخ) اي لم يسنه
ويمنع هذا الحل كون رجوع على رضي الله تعالى عنه عن الثمانين الى الاربعين في خلافته (قوله والايات)
اي وكل سنة (قوله على انه) اي جلده صلى الله عليه وسلم (قوله الثانيين) وقوله لم يسله اي على رضي الله تعالى عنه
(قوله اولم يسنه الخ) عطف على قوله لم يسله الخ (قوله ما يؤيد هذا) اي انه لم يسنه بلفظ عام يتصل كل
قضية بل فعله (قوله ما في جامع عبد الرزاق) هذا قد يؤيد الاول ايضا فامله اه سم اي انه بلغه ثانيا
ويظهر ان ما في جامع عبد الرزاق محمول ايضا على سوط لراسان والقصة واحدة (قول المتن وورق
عشرون) (تليه) لو تعدد الشرب كفي ما ذكره المصنف وحديث الامر بقتل الشارب في الراية منسوخ
بالاجماع ويروى ان ابا عجين الثقفي القاتل

اذا مت فادفني الى اصل كرمه * تروى عظمى بعد موق عروها

والاوجب نقله الامام عن اجماع الاصحاب (قوله وهذا احب الي) اي الاربعون صرح به الكمال المقدسي
في شرحه للارشاد مع حكاية القصة باسطة ما هنا عن صحيح مسلم كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا
الشهاب البرلسي (قوله راي ما يؤيد هذا) قد يؤيد الاول ايضا فامله

اولا والايات على انه بلغه ثانيا اولم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فعله في وقائع معينة وهي لا عموم لها امر ايت ما يؤيد هذا
وهو ما في جامع عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم جلد في اخر ثمانين (ورق) اي من فيه ورقون فل (عشرون) لانه على التمهق من الحر

ويجهد ما ذكر القوي السام (بسط) (١٧٣) أو أيد أو لعل أو أطراف ثياب (للتابع رواء البخاري وغيره ولا بد في طرف الثوب من

ولا تنقي في الفلاة فأنى أعاف إذا مات أن لا أدنوها

جلده عمر رضى الله تعالى عنه مراراً أو الظاهر أنها أكثر من أربع مئة ثاب وحسنت يتوهم ذكر أنه قد ثبت على ثلاث أصول كرم وقد طالت وانتشرت توهي مع شقة قلبه بنواحي جرجان أهمني (قوله) ويجهد ما ذكر القوي (الخ) فنل ففعله المطلق المجازي ثم نائب فاعله (قوله المتن بسط) هو كقائل ابن الصلاح المتخذ من جلود سير يولي ويلفح حتى بذلك لا يسهو اللحم بالدم أي يحطه أه معنى (قوله للتابع) إلى المتن في المعنى (قوله) ولا بد في طرف الثوب (الخ) أي وجوبه (قوله المتن وقيل يتبين السوط) أي للسليم القوي كجد الزناو القذف أه معنى (قوله ونظر فيه) أي ما في شرح مسلم (قوله) أما النص (إلى المتن في المعنى) (قوله) ولا يجوز بسوط ولو خاف سقوطه فمات الجلود فالذي يظهر عدم الضمان كالو جلد في حرا أو برد موات به. ع (قوله المتن ولو رأى الإمام (الخ) قال القاضي لا بد في الحد من التيقو خالفه شيخه القفال فلم يشترطها قال حتى لو ظن الإمام أن عليه حد شرب فجلده فبان غيره أجزأه أو كذا لضره فبان أن عليه حد أه وقد يتوقف في قوله وكذا الخ لأن ضربه ظاهراً بقصد به غير الحد فهو صارف عن وقوعه عنه بخلاف ما لضره بلا قصد أه عن الحد فينبغي الإجزاء حملاً للطلق على ما رجب عليه لعدم وجود الصارف عنه سم على المنهج أه ع (قوله المتن جازي في الأصح) ويجرى الخلاف في بلوغه في الرقيق أربعين أه معنى عبارة سم عن الأسنى أما العبد فلورأى الإمام بثلثة أربعين جازوا ولا يزداد عليها (قوله لأمم) عبارة المعنى لما روى عن علي رضى الله تعالى عنه أنه قال جلد النبي ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل مستوف هذا أحب إلى لأنه إذا شرب سكر الخ (قوله عن عمر) أي فعله (قوله وفيه نظر) أي في تعطيل الزكشي لأمم أي عن علي رضى الله تعالى عنه (قوله وجما ن علياً أشار على عمر الخ) هذا يدل على أن اسم الإشارة في قوله السابق وهذا أحب الخ راجع للثلاثين أه على (قوله أشار على عمر) الأولى إسقاط على كافلة النهاية (قوله بذلك) أي الثمانين ع (قوله ورشيدى) (قوله وعمله) أي على رضى الله تعالى عنه الثمانين (قوله وإذا سكر هذى الخ) كان المراد أن السكر مظنة ذلك أه سم (قوله وحده الاقراء الخ) فعل المراد بالاقراء القذف أه سيد عمر (قوله على الأربعين) أي في الحرو على المشرب في غيره أه معنى (قوله جازت زيادتها) عبارة المعنى والنهاية فلتجز الزيادة على الثمانين وقدموها أه (قوله فالوجه أن فيها الخ) المعتمد أنها تميز ترات ولو لما تميز الزيادة اقتصاراً على ما ورد أه معنى عبارة النهاية ورجوا به أن الإجماع قام على عدم الزيادة عليها فهي تميزات على وجه مخصوص أه وهو عدم الزيادة على الثمانين وجواز مع عدم تحقق الجنابة ع (قوله المتن وقيل حد) لأن التميز لا يكون إلا على جنابة محقة نهاية ومعنى (قوله ومع ذلك) أي كونها حد أو قوله ضمن مخالفته النهاية فقال ومع ذلك لو مات بهم لم يضمن أه قال ع (قوله) ومع ذلك أي ومع كون الزيادة تميز ترات وقوله لا يضمن الخ هذا يخالف ما يأتي في كلام المصنف في كتاب الصيال والزائد في حد يضمن بقسطه إلا أن يقال هذا يخرج على كون الزائد حدا لا تميز برأ ذلك مفرع على أنه تميز برأ إلا أنه يبعد قوله ومع ذلك فإنه كان الظاهر حيث أن يقول وعليه ونحوه بنافية تصريح بمرح الشجب فبأنى بعضنا عاقلة الإمام فيما إذا ضرب في حد الشرب ثمانين فمات أه ع (قوله المتن ويحد باقراره) أي الحقيقي أه زيادى واحترزه عن البين المردود قول لصورتها أن يرى غير مبشر باقره فيدعي عليه أنه مرء بذلك ويرد تميزه فيطالب السأب المين من نسب البشربها فيمتنع ويرد عا عليه فيسقط عنه التميز ولا يجب الحد على الراد المين أه ع (قوله أو علم السيد) إلى قوله وساغ في النهاية وكذا في المعنى لا اقوله مبتدأ وقوله وحد ع (قوله) إلى المتن (قوله دون غيره) أي غير ما ذكر من شهادة رجل وامرأتين واليمين المردودة (قوله) ولو رأى الإمام بلوغه ثمانين جاز) قال في شرح الروض أما العبد فلورأى الإمام بثلثة أربعين جاز فلا يزداد عليها أه (قوله وإذا سكر هذى الخ) المراد أن السكر مظنة ذلك

قوله وشده حتى يؤلم (وقيل يتعين سوط) لأن غيره لا يحصل به الزجر وصحبه كثيرون ونقل غير واحد عليه إجماع الصحابة لكنه في شرح مسلم حتى الإجماع على الأول وجعل الثاني غلطاً فأحسا مخالفته للحديث الصحيحة ونظر فيه الأذعوى أما النص ولو خلقة فيجد بنحو عكالى ولا يجوز بسوط (ولو رأى الإمام بلوغه) أي حد الحمر (ثمانين) جلدة (جاز في الأصح) لأمم عن عمر رضى الله عنه لكن الأولى أن يروى كما بعث الزكشي لما مر عن علي أنه ﷺ لم يسهو وفيه نظر لأمم أنه لا أن يقال الأكثر من أحواله ﷺ الأربعون وجاء أن علياً أشار على عمر رضى الله عنهما بذلك أيضاً وعمله بانه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى اقترى وحد الاقراء ثمانون (والزيادة) على الأربعين (تميزات) إذ لو كانت حدا لم يميز تركها لكن لو كانت تميزات جازت زيادتها لأن كل تمييز يجوز كونه تسعاً وثلاثين قالوا به أن فيها شبهة من كل منهما ومن ثم قال الرافى أخص حد الشرب بتعتم بعضه ورجوع باقيه لرأى الإمام أو نائبه (وقيل حد)

أي ومع ذلك لو مات بها ضمن على مقتضاء كلامهم ويوجه باناً وإن قلنا أنها حدى تشبه التميز من حيث جواز تركها فأن دفع ما للثبتي هنا (ويحد باقراره أو شهادة رجلين) أو علم السيد دون غيره نظير ما مر في السرقة (لا يبرع بغير

(وهيئة (سكروفي) لاحتمال انه احدث واستطاعها او شرها او اتم شرها مع عذر لفظ او اكرامه وحده بان رضي الله عنه بانني ما اجتهد له (ويكني في اقرار وشهادة شرب خمر) او شربت او شرب ما شرب منه فلان فسكو وساغ ذلك في شرب النبيذ لا نه قد يسمي خمر اشربا وكونه قد يكون حنفيلا فيفسق بخلاف الخمر اخرج عما هو المقصود الذي هو الحد فلم يؤثر (١٧٣) في تغيير الشاهد عنه بالخمر وان لم يقل مختارا

علما كما فيها في نحو يسع وطلاق لان الاصل عدم الاكراه والقالب من حال الشارب عليه بما يشربه (وقيل يشترط) في كل من المقر والشاهد ان يقول شر بها (وهو عالم) به (مختار) لاحتمال ما مر كالشهادة باننا واختاره الاذري لانه انما يعاقب يقين و فرق الاول بان الزنا قد يعلق على مقدماته كما في الحد يوفيه نظرا لمن ان الرقعة لا بد فيها من تفصيل وكانها تطلق على ما لم يوجد فيه الشروط كذلك اشرب يطلق على ما لم يوجد فيه الشروط فلا فرق بينهما وقد يفرق بينهم ساعوا في خمر يسهول حدها ما لم يساعوا في غيرها وايضا فلا يتلاءم بكثرة شر بها فتعني التسبيح في سبب الزجر عنها فوسع فيه ما لم يوسع في غيره وعلى الثاني لا بد ان يريد من غير ضرورة احترازا من الاساقفة والشرب لنحو تداء قال الزركشي ومحل الخلاف حيث لم يرتب الحاكم في الشهود والارجب الاستفصال جز ما وقياسه انه اذا تاب في عقل الشارب انزه ذلك ايضا ولا يحد حال

وعلم القاضي فلا توفيه يعلمه على الصحيح بما على انه لا يقتضي بعلمه في حدود الله تعالى اه معنى (قوله) وهيئة (سكروفي) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضروري سم على سج اي لانه يستمد من عدم الحد بالسكروفي عديمه يستلزم ان لا يتحقق بالاول اه عش (قوله لفظ) الاول من غلط كما في النهاية (قوله) وحده عثان (الخ) جواب سؤال عن غنى البيان (قول المتن ويكني في اقرار وشهادة (الخ) اي لا يشترط في الاقرار والشهادة التفصيل بل يكتفي فيما الاطلاق معنى وعش (قول المتن شرب خمر) اي حيث عرف الشاهد مسمى الخمر اه عش (قوله فسكو) اي القلان اه وشيدى (قوله وساغ له) اي للشاهد ذلك اي التعبير بالخمر ولعله اخذا بما بعده من ذلك يمكن القاضي حنفيلا (قوله قد يسمي خمر) اي مجازا عند الكثير وحقيقة عند القليل كاسر (قوله وكونه) اي المشهور عليه (قوله عث) اي النبيذ (قوله وان لم يقل) الى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله كما فيها في نحو يسع وطلاق وقوله لاحتمال الى واختاره وعلى قوله وقال الزركشي في النهاية لا لقوله فيها وقوله واختاره الاذري وقوله وفيه نظر الى وقد يفرق (قوله) وان لم يقل (الخ) اي كل من المقر والشاهد وهو غايبة المتن (قوله كما فيها (الخ) اي كما يكتفي بطلاق الاقرار والشهادة في نحو يسع (الخ) (قوله لان الاصل) الاول ولان الخ على ما على قوله كما فيها (الخ) (قوله لان الاصل عدم الاكراه) والقالب (الخ) اي فينزل الاقرار والشهادة عليه اه معنى (قوله في كل من المقر (الخ) عبارة المعنى يشترط التفصيل بان يزداد على ما ذكر في كل منهما كقول المقر وانا عالم مختار وكقول الشاهد وهو عالم (الخ) (قوله لاحتمال ما مر) اي من انه شر به لعذر من غلط او اكرامه (قوله كالشهادة (الخ) المناسب كالاقرار والشهادة بالزنا (قوله واختاره) اي اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله و فرق الاول) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا ينفى احتمال المقدمات سم اقول والجواب ان قولهم شرب خمر لا يطلق عادة على مقدمات الشرب بخلاف الزنا فانه يطلق على مقدماته من الزنا العين بالنظر فيقال زنى اذا قيل (قوله) فاحتجج التفصيل فيكون الشرب اه عش وذلك ان تقول ان هذا الجواب وان نفع في ذكر العلم لا يسلم تضع في ذكر الاختيار (قوله كافي الحديث) اي حديث العيان بن يان (تليه) سكت المصنف متاعن حكم رجوع المقر بشرب خمر وهو على سابق في حد ذاته فان كل ما ليس من حق آدمي يقل الرجوع فيه اه معنى وسياق في شرح ولا يحد حال سكره الاشارة الى ذلك (قوله وعلى الثاني) اي اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله ان زيد) اي كل من المقر والشاهد (قوله لنحو تداء) اي كالعطش والجوع (قوله في عقل الشارب) اي المقر بالشرب (قوله لومه ذلك) اي الاستفصال (قوله فيحرم ذلك) الى قوله لخير البخاري في النهاية وكذا في المعنى لا قوله ولم يصري الى اعتد (قوله ولم يصري) اي فان صار كذلك لم يمتد به لان المقصود من الحد الزجر ومن وصل لهذه الحالة لا يتأثر فكيف ينزجر اه عش (قوله الظاهر فيه) اي في الاعتداد (قوله ومن ثم) اي الظهور (قوله لا خلاف فيه) اي الاعتداد (قوله فيها) اي الحرمة (قوله لفوات ما ذكر) اي الزجر (قوله وكذا) الى قوله وانما في النهاية يؤول الى المتن في المعنى (قوله وان كره فيه) عبارة النهاية مع السكر اه حيث لا تلوث اه قال الرشيدى وعش قوله حيث لا تلوث قيد السكر اه اي والاحرام اما الاجراء فهو حاصل في المسجد مطلقا اه (قوله فيه) اي في الحد في المسجد اه للسجدة (قوله والتعازير) الى قوله ولا يلحق على وجه في النهاية لا

(قوله وهيئة (سكروفي) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضروري (قوله) و فرق الاول (الخ) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا ينفى احتمال المقدمات

سكروفي) فيحرم ذلك لفوات مقصود من الزجر مع فوات رجوعه ان كان اقرارا فان حذو لم يصري لآخر كفيه اعتد به كما صرحه لغير البخاري الطاهر فيوم من ثم قال بعض الائمة لا خلاف فيه و كان قضية الحديث عدم الحرمة وكاهم نظرو الى (مكان تأويله فاحتاطوا لفتح الحق الله نظرا لفوات ما ذكر وفي الاعتداد على الاصل وكذا يجزى في المسجد وان كره فيه واما لم يحرم خلافا لتدريج حصول المقصود به فيه من غير استغفار فيه اه (وسوط الحدود) والتعازير يكون (بن قضيب) اي نخس رقيق جدا (ومعها) غير ١٠٠ لة (و) من (رطب و زابس) بان

يعتدل عرفا جرمه ورطوبته ليحصل به الزجر مع عدم خشية نحو الهلاك فيمتنع كونه ليس كذلك لانه ما غشى منه الضرر الشديد او لا يؤلم وفي
 لموطا سلا انه صلى الله عليه وسلم اراد ان يجلد رجلا في بسوط خلق فقال فوق ذلك فاقى بسوط جدد فقال بين هذين وهذا وان كان في زان
 ارجحة هنا بتقدير اعتضاده او محبة وصله (١٧٤) كاقيل اذا لاقى قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف (وبقره) اي

السوط من حيث العدد
 (على الاضمار) وجوبها كما
 قاله الاذري للابن عظيم الم
 بالمرافاة في موضع واحد من
 ثم لا يرفع عضده حتى يرى
 ياضا يله كما وضعه وضعا
 لا يؤلم (الا مقاتل) كثرة
 نحو فرج لان القصص جرمه
 لا املأ كرا (الوجه) فيحرم
 ضربها كما تحته ايضا لاسر
 على كرم الله وجهه بالاول
 ونهيه عن الاخيرين والراس
 فان جلده على مقتل فأت
 فني ضمانه وجهان وقضية
 كلام الدارمي في الضمان
 كالجدة في حرام برد مغرطين
 (قيل والراس) لشرفه
 واطال جمع في الانتصار له
 لانه مقتل ويخاف منه المعنى
 والاصح المنع لانه مستور
 بالشعر غالبا فلا يخاف
 تشويهه بضربه بخلاف
 الوجه ولا رمي بكرى حتى الله
 عنه الجلاء بضربه وعله بان
 الشيطان فيه لكن اعترض
 بانه ضيف ومعارض بما
 عن علي وعلى الخلاف ان لم
 يقل طبيب عدل رواية
 باضراره ضررا يبيح التيمم
 ولا يحرم من مالان الحد
 لا يتوقف عليه (ولا تشديده)
 بل تركه ليتقن بها ان شاء
 وليضرب غير ما وضعا عليه
 لان وضعا يحمل يدل على

قوله كاقيل وقوله لاسر على ان قائله وقوله واطال جمع في الانتصار له (قوله نحو الهلاك) كتلف عضو
 او مضغته (قوله فيمتنع كونه ليس كذلك) اي فيجب كونه معتدلا الجرم والربط به كاقاله الزكري اذ معنى
 قال عرش قوله فلعل خلاف ذلك قالوا قرب الاعتدال به في الثقل دون الخفيف الذي لا يؤلم اصلا (قوله بسوط
 خلق) بفتح اللام اي بالاه عرش (قوله وهذا) اي الحرام المذكور (قوله وان كان في زان) اي ورد فيه
 (قوله حجة هنا) خبر وهذا (قوله بتقدير اعتضاده) اي المرسل المذكور (قوله كاقيل) اي بوجهه الى صلى
 الله عليه وسلم (قوله ابن الصلاح) عبارة النابغة بن عبد السلام اه (قوله والسوط هو المتخذ) كان هذا
 حقيقة والظاهر ان بسوط العقوبة ما هو اعم من هذا كما هو ظاهر وشار اليه سمر رشدي وعش (قوله اي
 السوط) اي قول المتن قيل في المعنى لا قوله الراس (قوله من حيث العدد) اي لا الزمن (قوله كاقاله الاذري
 الخ) راجع للوجوب (قوله من ثم) اي من اجل المنع من عظم الام (قوله لا يرفع عضده الخ) اي فلورفعه
 انما هو اوج الاما الضرب به على لا يؤلم لم يعتد به اه عرش عبارة الغني (تبيينه) لا يجوز للجلاد رفع يده
 بحيث يبدو ياضا بطلوا لا يخفضها خفضا شديدا بل يتوسط بين خفضه ورفع يده فرفع ذراعه او لا يلبس بكون
 الجلود رقيق الجلد يدبمه الضرب الخفيف اه (قوله لان القصص) فيه مع قوله الاتي لاسر على الخ
 بلا عطف ركة والاسك ما صنعته الغني من جملة علة حرمة ضرب المقاتل عبارة فلا يضرب به عليها لما مر من
 قول علي واق الوجه المذا كبر وظهر كلامهم كاقال الاذري ان ذلك واجب لان القصص جرمه لا املأ كرا
 ولا الاوجه فلا يضرب به عليه وجوب بالخبر مسلم اذا ضرب احدكم فليقل الوجه ولا يجمع الخماص فيعظم اثر شينته اه
 (قوله كاعنه) اي الاذري التحريم (قوله لاسر على كرم الله وجهه بالاول) اي التفريق حيث قال للجلاد
 واعط كل عضو حقه ونهيه عن الاخيرين اي المقاتل والوجه اي ضربها حيث قال عقب ما مر عنه وفاق
 الوجه والمذا كبر اه معني (قوله والراس) عطف على الاخيرين (قوله وقضية كلام الدارمي الخ) معتد
 عرش (قوله لانه مستور بالشعر غالبا الخ) مقتضاه انه لو لم يكن عليه شعر لقرعوا وحرقوا راس اجنبه قطعاً
 انه نهاية (قوله بانه) اي خبر امر اي بكر بذلك (قوله باضراره) اي ضرب الراس (قوله والاحرام جز ما)
 اي واجرا واذمات منه لاضمان اه عرش (قوله ولا تشديده) ظاهر كلامهم حرمة ذلك اي وان تاذى به
 والا كره اه حلي (قوله بل ترك) الى الفصل في المعنى لا قوله اي يحرم الى ولا يدعوه قوله اي يكره الى بل
 ويجلوه قوله اي يكره الى بخلاف وقوله بل ينبغي الى ان منعت قوله اي وجوبها فيها يظهر وقوله لما احده الى
 وان المتناهات (قوله وليضرب الخ) اي وجوب اه عرش (قوله ولا يلقى على وجهه) ولا يربط اه معنى
 (قوله اي يحرم ذلك) اي ان تاذى به والا كره نهاية (قوله اتى لاتمنع) الى الفصل في النهاية (قوله اي
 يكره ذلك الخ) يبنى حرمة ان كان على وجهه من كظم اريد الانتصار من ثيابه على ما يري به كقميص
 لا يلبس به اوازار فقط سم على حج اه عرش (قوله وتؤمر الخ) عبارة الغني ويترك على المرافعة يسترها
 اوازار

(قوله قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف) في شرح المنهج وقيس بالسوط غيره وفي
 ما مشه خط شيئا الشهاب قوله وقيس بالسوط غيره اراد المتخذ من جلود سيور بخلاف قوله سابقا
 وسوط العقوبة الخ فانه اراد بالسوط فيه ما هو اعم من هذا انتهى (قوله والاصح المنع) وعمل الخلاف
 حيث لم يرتب تحريم قول طبيب تقولوا لا يحرم جز ما لم تدع توقف الحد عليه (قوله اي يكره ذلك)
 يبنى حرمة ان كان على وجهه من كظم اريد الانتصار من ثيابه على ما يري به كقميص لا يلبس به
 اوازار فقط (قوله وتؤمر اي وجوبها فيها يظهر) اي حيث ترتب نظر محرم على التشفيع فيها يظهر

شدة ناله بضربه ولا يلقى على وجهه اي يحرم ذلك فيها يظهر اخذ اعمار من حرمة كالميت على وجهه وانمكن الفرق ويشد
 ولا يند اي يكره ذلك ولا يحرم كما هو ظاهر بل يجلد الرجل قالوا المرأة جالسة (ولا تجرد ثيابه) اتى لاتمنع الضرب اي يكره ذلك ايضا فيها
 يظهر بخلاف نحو جرة محشوة بل يبنى وجوب تحريدها ان منعت وصول الام المقصود وتؤمر اي وجوبها فيها يظهر ايضا امر او محرم

يبعد ثياب المرأة عليها كلما تكشفته ولا يتولى الجلد الأرجل واستحسن الماوردي ما أحدهم ولادة العراق من ضربتي نحو هرأنة من شعر زيادة في سترها وان المتأففت على المعاصي يضرب في الملاوذا الميتة يضرب في الخلا والختي (١٧٥) كالمرأة لكن لا يتولى نحو شد ثيابها

الاعرج على الأوجه (ويوال)

الضرب عليه (يحيت)

عصبل (له زجر وتكيل)

بان يضرب في كل مرة ما يؤله

المالومع هم يضرب الثانية

وقد قيل الم الاول فان قات

شرط من ذلك لم يعتد به

وحرم كالمظاهر

(فصل في التعزير وهو

لغة من ساء الاضداد لانه

يعلق على التضييع والتعظيم

وعلى التأديب وعلى اشد

الضرب وعلى ضرب دون

الحد كذا في القاموس

والظاهر ان هذا الاخير غلط

لان هذا وضع شرعي لا لغوي

لانه لم يعرف الا من جهة

الشرع فكيف ينسب لاهل

اللغة الجاهلين بذلك من

أصله والذي في الصحاح يمد

تفسيره بالضرب ومنه سمى

ضرب مادون الحد تعزيرا

فاشار الى ان هذا الحقيقة

الشرعية منقولة عن

الحقيقة اللغوية بزيادة قيد

هو كون ذلك الضرب دون

الحد الشرعي فهو كلفظ

الصلاة والزكاة ونحوهما

المنقولة لوجود المعنى اللغوي

فيها بزيادة هذه دقيقة مهمة

تقتل لها صاحب الصحاح

وغفل عنها صاحب القاموس

وقد وقع له نظير ذلك كثيرا

وكله غلط يمين التفتن له

وأصله العزير بفتح فسكون

وهو المنع والتكاح والاجبار

ويشد عليها ثيابها ويتولى ذلك منها امرأة أو محرم ويكون بقرها وان تكشفته سترها اه (قوله أي ووجوب الخ) أي حيث ترتب نظر محرم على التكشف فيما يظهر سم على حج اه عش (قوله يشد ثياب المرأة عليها) ويشده وجوبه نهاية أي وجوب التدعش (قوله كلما تكشفته) عبارة النهاية كليات تكشف اه (قوله ولا يتولى الجلد الأرجل) يعني ان ذلك سنة اه عش (قوله وان المتأففت الخ) عطف على ما حده الخ (قوله الاعرج) أي ونحوه معنى واسى قال عش فان لم يوجد المحرم فلا تاكل من الفريقتين كافي غسلة اذ مات ولا محرم له وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الشارح (قوله بان يضرب في كل مرة) أي فيكنى هذا في المو الاقوال ليس المراد ان هذا حقيقة المو الاو الاجبة حتى يمنع خلافه كما لا ينبغي اه رشيدى (قوله هم يضرب الثانية) ولو جلد لازلنا نحسينه ولا موق غده كذلك اجزا معنى وروض (قوله قبل اقطاع الم الاول) ظاهر مسو ارضى به المحدثون ولا وجه الزيادي بانه اذا جاز لا لام الزيادة على الاربعين تعزير فهذا الاولى اه عش (قوله فان قات شرط من ذلك) أي من الايلام ومن كونه وقع ومن الموالاة اه رشيدى

(فصل في التعزير) (قوله في التعزير) الى قوله قبل في النهاية الاقوله وهذه دقيقة الى اصله وقوله والتكاح الي وما قلنا وقوله المشهور الى اقبلوا (قوله من اسما الاضداد) أي في الجملة الا بالضرب الاتي ليس تمام ضد التعظيم والتعظيم عند ذلك الاهانة اعم من ان تكون يضرب او غيره اه رشيدى (قوله لانه يطلق) أي لتفرقه وقوله والتعظيم عطف تفسير اه عش (قوله وعلى التأديب) اقتصر عليه المعنى كاتاق عبارة (قوله وعلى اشد الضرب) تضمنتها انه لا يطلق لغة على اصل الضرب بل على سبب من الصحاح ما يفيد انه يطلق على ذلك اه عش (قوله ان هذا الاخير) أي قوله وعلى ضرب دون الحد (قوله لان هذا وضع شرعي الخ) قد قال سبب صبيح القاموس قاض بانه بدرج فيه المصطلحات الخاصة الشرعية وغيره وان كان اصل وضع كتابه موضوعات اللغة كما نعرف من سبب اجتنابه لا يميز بين الحقيقة اللغوية والجاز اللغوي وكلا الامرين واقع عن قصد وكان الداعي له الرغبة في مزيد الاختصار والافاقير في كلا الامرين مهم اه سيد عمر عبارة عش ويمكن أن يحجب عن الاشكال بان القاموس كثيرا ما يذكر المجازات اللغوية وان كانت مستعملة وضع شرعي والمجاز لا يشترط سماع شخص بل يكفي سماع نوعه اه اقول وقد يدفع كلام جواب السيد عمر وجواب عش قول صاحب القاموس هنا وهو لغة الخ الا ان يعمل قوله لانه الخ على الاستخدام ويراد بقوله يطلق الخ مطلق الاطلاق الشامل للمجازي (قوله ضرب مادون الحد) مازائدة (قوله واصله العزير الخ) أي مشتق منه وذلك لان التعزير مصدر مريد وهو مشتق من العزير اه عش (قوله وهو المنع) اقتصر عليه المعنى (قوله والتكاح) أي الجماع كما في القاموس عبارة وهو لغة التأديب واصله من العزير وهو المنع ومنه قوله تعالى تعزروا أي تدفوا العذر وتعتنوه ويخالف الحد من ثلاثة اوجه احدها اختلاف باختلاف الناس فتعزير ذوى الهيات اخف ويسوون في الحدود الثاني تجوز الشفاعة فهو المغول يستحبان الثالث التالف به مضمون خلافا لى حنفية ومالك وشرعا تاديب على ذنب لاحد فيولا ككفارة اه (قوله وما قلنا انه شرعي) وهو الاخير في كلا القاموس (قوله والله لا أدى) أي قوله المشهور في المعنى الاقوله ولما صبح الى الخبر (قوله سواد الخ) كان الانسب ذكره عقب قوله السابق اول أدى عطف عليه كافي المعنى (قوله مقدمة ما فيه حد) كباشرة أجنبية غير الفرج وسرقة ما لا قطع فيه والسبب بما ليس بقذف معنى وشرح المنهج (قوله وغيرها) كالنزير وشهادة

(فصل يبرز في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة الخ) (قوله فكيف ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك) لا يقال هذا الا باني ان الواضع هو الله تعالى لا ناقول هو تعالى انما وضع اللغة باعتبار ما يتعارفه الناس مع

على الامر والتوقيف على الحق وغير ذلك وما قلنا انه شرعي هو ما تضمنته قوله (يعزري كل معصية) لله لا أدى (لاحد فيها) أراد بهما يشمل القول يدخل نحو قطع طرف (ولا كفارة) سواء مقدمة ما فيه حد غيرها لاجماعا لامر الله تعالى الا زواج بالضرب عند التثوير ولما صبح من

فعله صلى الله عليه وسلم والخبر أن داود والنسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال في سرقة تمر دون نصاب غرم مثلوه جلدات نكال وألقي به على حجرهم
الله وجهه فيمن قال لا خير يا قاسم يا خيث وما ذكره هو الأصل وقد يتفق مع انتفاءهما كذوى الهيات الحديث المشهور من طرق ربما يبلغ
جادرية الحسن بل صحه ابن حبان (١٧٦) بغير استئذان أقبلوا ذوى الهيات عشراتهم إلا الحدود وفي رواية زلاتهم وفسرهم الشافعي

الزور والضرب بغير حق ونشوز المراقبة مع الزوج قطعها مع القدرة اه معني (قوله قال في سرقة تمر دون نصاب الخ) انظر هل يقول القول جميع في سرقة تمر الخ وخصوص من غرم مثله الخ فيكون قوله في سرقة الخ
يانا لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في شأنه ذلك اه رشيد بن عزم عن عثمان الثاني (قوله واقتى به)
أي بالنزير اه عثم (وما ذكره) أي المصنف هو الأصل أي الغالب عبارة المفتي ه (نتيجه) اه اقتضى كلام
المصنف ثلاث امور الامر الاول ان يميز بين المصيبة التي لا حد فيها ولا كفارة ويستثنى من مسائل الاولى
إذا صدر من ولي الله تعالى صغيرة فانه لا يميز كما قاله ابن عبد السلام الخ الثاني انه متى كان في المصيبة حد كان نا
او كماره كاتعجب بطبق في الاحرام يتفق التميز لا يجاب الاول الخ والثاني الكفارة ويستثنى من مسائل
الاولي الخ الثالث انه لا يعرف غير مصيبة ويستثنى من مسائل الاولى الخ (قوله وقد يتفق مع انتفاءهما)
أي ما يفعل مصيبة لا حد فيها ولا كفارة فلا يميز عليها اه عثم (قوله ربما يبلغ) أي الحديث بها
أي الطرق (قوله بغير استئذان) أي للحدود (قوله أقبلوا الخ) بدل من الحديث (قوله أقبلوا) أي وجوبها
مالم ير المصلحة في عدم الاقالة اه عثم (قوله وفسرهم) أي ذوى الهيات (قوله قيل اراد) أي
الشافعي بقوله من لم يعرف بالشعر (قوله وفي عشراتهم) أي في المراد بها اه عثم (قوله او اول
زلة الخ) الاول الواو بدل او (قوله وكلام ابن عبد السلام الخ) اعتمده النهاية والمفتي (قوله منهما) أي
من الوجهين ويحتمل من الاختلاف في تفسير من لم يعرف بالشعر والاختلاف في تفسير العثرات (قوله)
قال لا يجوز تمر الزوايا (الح) مستداه عثم (قوله وزعم سقوط الولاية بها) أي الصغيرة جمل من
مقول ابن عبد السلام (قوله ونازعه) إلى قوله وفيهم انتفاء في النهاية الا قوله وكدخل إلى وقذه (قوله)
وبان حر الخ) ايراده ان توقف على المزور عليه صغيرة او اول زلة وهي واقعة حال فبطل سم على حج
عشر ورشيدى عبارة المفتي اوجب عنه أي عاقله حر بان ذلك تكرر منهم والكلام هنا في اول زلة مطيع
اه (قوله وقد ينظر فيه) أي في نزاع الاذرى بشقيه (قوله وفصل حر الخ) أي وبان فعل حر الخ
(قوله وكن راي) إلى قوله وقره في المفتي الا قوله هذا ان ثبت الوب وكقطع الشخص (قوله لغيره الخ)
عبارة المفتي يقتل في تلك الحالة فلا تمر عليه وان اختلفت على الامام لاجل الحية اه (قوله والاحل له لقتله
الخ) أي بخلاف ما اذا ثبت عليه فانه يصير من الامور الظاهرة المتعلقة بالامام لقتله حيث قد ثبت على
الامام فحرم فادكره الشهاب ابن قاسم هنا غير ظاهر اه رشيدى (قوله واقديه) من الاقادة يقال اقاد
القاتل بالقتيل إذا قتله به كذا في القاموس (قوله لكن يمنع من الرعي) أي باخراج دوابه منه (قوله ونظر فيه
الاذرى) وقال وأطلاق كثيرين أو الاكثرين يقتضى انه يبرأه اسنى (قوله ويؤيده) أي تستظهر
الاذرى (قوله فهذا اولي) لانه لا حرمة على الامام في الخي اه سم (قوله وبهذا) أي بتميز مخالف
تفسير الامام (قوله لم يصح) أي الداخل المذكور (قوله ومنع الامام لمصلحة الضميف) مبتدأ وخبر (قوله)
وبخره أي اعتمدا بحث الاذرى لكن هل يناسب هذا الصنيع تأييده وقد يقال نعم اذ لا يلزم من
تأييده من حيث المدرك اعتماده لخالفته للفقول اه سيدهم وهذا مبنى على انه من عند الشارح وهو

قطع النظر عن الشرع (قوله وبان حر الخ) ايراده ان توقف عن ان المزور عليه صغيرة او اول زلة وهو
واقعة حال فبطل (قوله وكن راي زانيا باهله هو محسن الخ) قضية السياق حرمة القتل في هذه الحالة لان
الكلام فيما اتفق فيه التميز مع انتفاء الحد والكفارة عنه لكن قضية قوله عقبه والاحل له قتله الخ عدم
حرمة ظير ابع (قوله فهذا اولي) لانه لا حرمة على الامام في الخي

رضي الله عنه من لم يعرف
بالشعر قيل اراد أصحاب
الصغار وقيل من يندم
على الذنب ويؤوب منه وفي
عثراتهم وجبان صغيرة
لا حد فيها او اول زلة أي
ولو كبيرة صدوت من
مطيع وكلام ابن عبد السلام
صريح في ترجيح الاول
منها فانه عبر بالاولياء
وبالصغار فقال لا يجوز
تمر الزوايا على الشعائر
وزعم سقوط الولاية بها
جمل ونازعه الاذرى في
عدم الجزا بان ظاهر
كلام الشافعي سن الفقر
عنهم وبان حر عزو غير
واحد من مشاهير الصحابة
رضي الله عنهم وم رؤس
الاولياء وسادات الامة
ولم ينكر احد عليه وقد ينظر
فيه بان قول الام في موضع
لم يميز ظاهره في الحرمة
وفعل حر اجتهد منه
واجتهد لا يترك عليه في
المسائل الخلافية وكن راي
زانيا باهله وحر من قتله
لغيره بالحية والتبظ هذا
ان ثبت ذلك والاحل له
قتله باطننا اقيده بظاهره
كافي الامم وكقطع الشخص

اطراف نفسه وكدخل قوى محاماه الامام للضمة فراه فلا يميز ولا يفرم وان اتم لكن يمنع من الرعي يقتله في الروضة وقره خلاف
ونظر فيه الاذرى ويؤيده ثم ربح مخالف تسمير الامام وان حرم على الامام التسمير فهذا الولي وبهذا يصف قول البلقين لم يصح وانما
ارتكب مكرها ومنع الامام لمصلحة الفضاء لا لانه على نفسه وفسرته فخر اح دوابه تعزير كفى في نمو هذا

لخاصته ابتداء ظالم فاجر
أو نحوه كاذب شرع مسلم وبه
إن صح يتخذ قول غيره
يمزى سب لأحد فهو على
الأول فكان وجه استثناء
هذه الالفاظ أن أحد الالفاظ
عنها نظير ما مر فى باب حد
القذف وكره قذفه لمن
أصاحبه وتكليفه مالا
يطبق وضربه تعديا لحليته
ووشطى في دبره أو مال مرة
لكل لكن اعترضت الأخيرة
بوطء الحائض ويرد بان هذا
الحش للاجماع على تحريمه
وكره مستحله أن العلة
أن وطء البرذلة يفتنى
عدم ادعاءه كالأصل لحق
فرعه ماعدا قذفه كما مر
وكناخير قادر تقفزة زوجة
عليها أول النهار فانه لا يحبس
ولا يؤكل به وإن أتم قاله
الامام وفهم انتفاء التعزير
منه الموجب للاستثناء فيه
نظر إذ مراده لا يحبس
لكونه دينا فانه لا يتحقق
الإباض النهار إذ لو نثرت
مثلا اتاده سقطت نفقتها
وكثير يعنى أهل البنى
بسب الامام وقد يقال
انتفاء تمريرهم لأن التعريض
هنا ليس كالنصرح
فليسوا عاتن فيه لكن قضية
قول البحر ربما هيجهم
التعزير للقتال فيترك أن
تركه ليس لكونه به غيره
معصية ولكن لا يفيد إلا

خلاف ظاهر صريح الشارع بل سبافه كالنصرح فإنه مقول باليقين ولا يجوز الدلول عنه إلا بنقل
قضية وبغيره من حيث الصيانة والتعريض فلا إشكال ولا جواب (قوله ومثله) أى الدخول المذكور
(قوله قاله) أى قوله ومثله الخ (قوله وبه) أى بما فى شرح مسلم (قوله وعلى الأول) يعنى ما فى شرح
مسلم وكان الأول حذنه (قوله هذه الالفاظ) أى نحو ظالم (قوله أن أحدا) أى من الأمة (قوله لا يميزر
عنها) كون ذلك مسقطا للتعزير مع ما فى من الإيذاء على تأمل ما جواز النقص فيه المار فى باب القذف
فوجه واضح أنه سيدعربان رد المسبوب على سابه بقدر سبه مالا كذب فيه ولا قذف كإظهاره ويا
أحق وقوله على تأمل أى كما أشار إليه الشارع بقوله إن صح وقوله وما جواز النقص الخ (قوله وكردة)
إلى قوله لكن اعترضت فى المعنى لا قوله وقذفه لمن أعصابه (قوله فته) أى أو دابة أمعش (قوله ووطئها فى
دبرها) قيل هذا بالنسبة لما هى فتعزرو هو ممنوع لا ينقل رسم وعش (قوله أول مرة) المراد به
قبل نهى الحاكم له ولو أكثر من مرة أم هو سم وقوله المراد الخ يوم جريانه فى الكل اعنى قوله كرددوما
عطف عليها من الظاهر أنه مخصوص بوطء المرأة فى الدبر فانه الذى تقدم مخالفة صاحب النهاية فيه أم
سيدعرب (قوله فى الكل) أى فى الردع وما عطف عليها أم سيدعرب وقال عش الظاهر رجوعه على ما مر من قوله
كنوى الميقات إلى هنا معلوم أن التعزير لا يأتى فى مسئلة الزانى ويدخل فيه حيث من قطع أطرافه
مرات أو لم يزل الأول هو ظاهر سياق الشارع وصريح صنيع المعنى (قوله لكن اعترضت الأخيرة) بوطء
الحائض أى فانه يميزر به أم هو سم (قوله بان هذا) أى بوطء الحائض (قوله للاجماع على تحريمه الخ)
قضيته أن وطء الحليلة فى دبرها غير مجع على تحريمه وعدم كفر مستحله أم عش أى كاصرح به القسطلاني
وغيره وقوله وعدم كفر مستحله صوابه إسقاط عدم ويحتمل أنه عرف من على (قوله وكفر مستحله)
عطف على قوله تحريمه (قوله خلق فرعه) أى فلا يميزر فيه وقوله ماعدا قذفه أى فيعزفه أم عش (قوله
وكناخير قادر) إلى قوله وقد يقال فى المعنى لا قوله قاله الامام إلى وكثير يعنى الخ (قوله قاله الامام) عبارة
النهاية كقائل الامام (قوله وفهم انتفاء الخ) مبتدا وخبره قوله فيه فنه نظر (قوله وكثير يعنى أهل البنى) إلى
قوله ولو نزع فى النهاية لا قوله لأن أم طال باليقين فردد (قوله لأن التعريض عندنا الخ) قال ابن قاسم لا يخفى
أن تعريض الغير بما يكرهه من أفراد النية فهو معصية لأحد فيها ولا كفاة أهر شديد وعش (قوله ليس
كالنصرح) فيه نظر نعم هو ليس كالنصرح فى حكم القذف وليس الكلام فيه أم هو أى يلقى المعصية
(قوله ليس لكونه به غير معصية) أى فهو معصية وهذا يفيد أن التعريض بسب غير الامام من غير البغاة
أيضا معصية وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير لعدم المعنى الذى اتفق بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا
قضية ثبوت تعزيرهم بسبب الامام لذلك سم على حجج أم عش (قوله ولكن لا يفيد الخ) سباقى فى شرح
بحسب أو ضرب ما يتعلق به (قوله نقله الامام الخ) عبارة النهاية كقوله الامام عن المحققين وهو الأصح وإن

(قوله وكردة) قضيته أن أحد لا يشمل القتل مطلقا لكنه قدم قوله لأحد فيها إن أراد به ما يشمل القود
(قوله ووطئها فى دبرها الخ) قيل هذا بالنسبة لما هى فلا تعزرو هو ممنوع لا ينقل م (قوله أول مرة)
المراد قبل نهى الحاكم له ولو أكثر من مرة أم هو سم (قوله لكن اعترضت الأخيرة) بوطء الحائض فانه يميزر
به أم هو سم (قوله ليس كالنصرح) لا يخفى أن التعريض بالغير بما يكره من أفراد النية أخذ من قول الشارع
السابق بمسبب خطبة التكاح فى حد النية ولو بأشارة أو إيماء وبالقلب إن أصر على استحضاره أم
فهو معصية لأحد فيها ولا كفارة فقدم التعزير عليه هنا إذا عترف بقصد المرض به يجب الاستثناء
قوله ليس كالنصرح فيه نظر نعم هو ليس كالنصرح فى حكم القذف وليس الكلام فيه فليتأمل (قوله ليس
لكونه به غير معصية) أى فهو معصية وهذا يفيد أن التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة معصية
وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير لعدم المعنى الذى اتفق بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا ثبوت تعزير
غيرهم بسبب الامام لذلك (قوله نقله الامام عن المحققين) وهو الأصح م

ويبحث فيه الرافعي بأنه ينبغي ضرب غير مبرح إقامة لصورة الواجب واعتمده التاج السبكي وقد يجمع التعزير الكفارة فجميع حليلته نهار رمضان وإن أطال البقيتي في ردده كالظاهر وحالف بين غموس وكقتل من لا يقاد به نوزع فيها باختلاف الجمهور بينه الاستوى في الأخيرة ثم قال وقضيته إيجاب التعزير في محرمات الإحرام إن كانت اتلافاً كالخلق والصيد لا الاستمتاع كاللبس والتطيب وفيه بطل الكل على حد سواء من اختلافهما إلى شديد. ناهم رجح (١٧٨) فجد للفاف ويميزر لشهادة الزور وقد يجمع الحد وحده أومع الكفارة كتحليل يد السارق في عتقه ساقراً يادة في نكالة

وكان يادة على الأربعين في حد الشرب وكمن زنى أامة في الكعبة صاماً رمضان معتكفاً ما قبله من الحد والعق والبدنة ويميزر لقطع رحم أو انتهاك حرمة الكعبة قاله ابن عبد السلام قيل ومن صور اجتماعه مع الحد ما لو تكررت رده انتهى وفيه نظر لأنه إن عر ثم قتل فقتله للأصرار وهو معصية أخرى وإن أسلم عزروا لحد من اجتماعه وقد يوجد حيث لا معصية كغير مكلف فعل ما يميزر به المكلف أو محذور كمن يكتسب باللبو المباح فيمزر الخسب الأخنوع المعطى كإقتضاه كلام الماوردي للصلحة وكنتي الخسب للصلحة وإن لم يرتكب معصية ثم التعزير يكون (بحسب أو ضرب) غير مبرح فأن علم أنه لا يجره إلا المبرح لم يعمل المبرح ولا غيره على المعتد وعليه فينبغي أنه يتنقل به إلى نوع آخر أعلى فأن فرض أن جميع أنواع التعزير لا تقيد فيه كان نادراً فيفضل به أعلاها من غير نظر لذلك وعلى هذا يحمل ما مر عن الرافعي فلم أن قوله لم يعمل المبرح ولا غيره إنما هو في نوع الضرب فقط وأما غيره من بقية خلافا أنواع التعزير فلا يتصور فيها فرق بين مبرح وغيره فإذا علم أنه لا يؤثر فيه ضرب مبرح ولا غير مبرح انتقل لغيره من بقيتها كاذكرته هكذا أنهم مبرحاً أيت ما يأتي قريباً عن ابن عبد السلام وهو صريح فيما ذكره (أو صغ) وهو الضرب بجميع الكف أو ببطا (أو تويع) باللسان أو تقرب أو كشف راس أو قيام من المجلس أو تسويد وجهه قال الماوردي وحلق راس حرمة حلقها وهو تأجيله على حرمة التي عليها أكثر لما عرفت ما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون وهي الأصح اهتباية أي إذا فعله بنفسه عرش (قوله فلا وجه للتعزير) (وكقتل من لا يقاد به) يشمل قتل الأولاد وقد مثل به في شرح الروض في قوله قتلته من لا يقاد به قال في شرح الروض كوله وعبد (قوله للأصرار) يتأمل (قوله يحمل ما مر عن الرافعي) كيف يتأتى ذلك

نظر لذلك وعلى هذا يحمل ما مر عن الرافعي فلم أن قوله لم يعمل المبرح ولا غيره إنما هو في نوع الضرب فقط وأما غيره من بقية خلافا أنواع التعزير فلا يتصور فيها فرق بين مبرح وغيره فإذا علم أنه لا يؤثر فيه ضرب مبرح ولا غير مبرح انتقل لغيره من بقيتها كاذكرته هكذا أنهم مبرحاً أيت ما يأتي قريباً عن ابن عبد السلام وهو صريح فيما ذكره (أو صغ) وهو الضرب بجميع الكف أو ببطا (أو تويع) باللسان أو تقرب أو كشف راس أو قيام من المجلس أو تسويد وجهه قال الماوردي وحلق راس حرمة حلقها وهو تأجيله على حرمة التي عليها أكثر لما عرفت ما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه للتعزير إذا رآه الإمام لخصوص المعزور

أو المعز عليه فإن قلت فيه تمثيل وقد نبتنا عن المثلثة قلت منوع لما كان ملازمة ليجتنب تعذر فضايلة أنه كعبس دون سنة مع ضرب دون الحد ومع تسويد الوجه إذ لا لام الجمع بين أنواع متماثلة وأركانها الحار منسكوها والدوران به كذلك بين الناس وتهدده بأنواع العقوبات قال الماوردي أو صلبه حيا خبر في ولا يجاوز ثلاثاً أيام ولا يمنع طعاماً وشراً أو ضرراً ويصل (٧٩) بالأيام أو عتق من تجوز به بأنه يؤدى إلى

الصلاة إلا ما عمن غير ضرورة

إليه أى بالنسب للإمام فلم يجوز له التسبب فيه فإن قلت ظاهر إطلاقهم أو صريحه أن له حجباً حتى عن الجملة فقياسه هذا قلت قد يفرق بأن الأئمة أضيق عذر أمنا فسومع فيها ما لم يسامع فيه وبأن الخبر الذى ذكره غير معروف ويتعين على الإمام أن يفصل من هذه الأنواع فى حق كل معزوم أى إعتاقه وبجنايته وإن يراعى فى الترتيب والتدرج ما يراه فى دفع الصائل فلا يرد لرتبة ومورى مادونها كافياً فلو منا للتنوع ويصح كونها ملحق بالجمع إذ لا لام الجمع بين نوعين أو أكثر منها حسب ما يراه أو قول ابن الرقعة إذا جمع بين الحبس والضرب يبنى قصه قصصاً إذا عدل معه الحبس بضر بات لا تبلغ ذلك أدنى الحدود نظر فيه الأذرع بأنه لو نظر لتعديل مدة حبسه بالجلد انتماهاجر حبسه قريب سنة وإن كان الحبس جدياً أحد وإن اختلف حبسه (ويجوز) الإمام فى جسده وقدره كما قررناه غير مقدر شرعاً فكل إلى رأيه واجتهاده باختلاف مراتب

خلافاً لما يقره المغنى وشرحه المنهج والروض (قوله أو المعز عليه) أو بمعنى الواو (قوله فيه) أى خلق النسيئة (قوله تمثيل) أى تغيير الخلقة (قوله عن المثلثة) بعض فسكون ويصمتين (قوله ومع تسويد الوجه) لعل الواو بمعنى أو لأن فى الحق مع ملازمة البيت امرين لا ثلاثة (قوله إذ لا لام) لعل الأولى والأمام (الخ) (قوله وأركانها) إلى قوله ويصل فى النهاية إلى قوله فإن قلت فى المغنى (قوله الحار) أى مثلاً أى عن عبارة المغنى الدابة (قوله ويصل بالأيام الخ) عبارة النهاية ويصل لأمومياً خلافاً له أى الماوردي على أن الخبر الذى استدله به غير معروف (قوله وبإعتاقه) أى جواز الحبس عن الجملة هذا جواز الصلب المؤدى إلى الصلاة بالأيام (قوله وبأن الخبر الخ) الأولى على أن الخبر الخ (قوله ذكره) أى الماوردي (قوله ويتعين) أى قوله فالتنوع فى المغنى وإلى قوله وقول ابن الرقعة فى النهاية (قوله وأن يراعى فى الترتيب الخ) كون ذلك ما جرت به العادة فى زماننا من تحميل باب للمعزوق أنفع وأذنه ويعلق فيه رغيغ أو يسمر فى حيط فيجوز قال سم على المنهج عن شيخنا البرلى ولا يجوز على الجديد بأخذ المال انتهى أى عرش (قوله قال الخ) أى فى المتن أى معنى (قوله يبنى قصه) أى الضرب (قوله إذا عدل معه الحبس الخ) أى إذا جعل مجموع الضرب والحبس عدلاً بضر بات (قوله لا يبلغ ذلك) أى مجموع الضرب والحبس (قوله بالجلدات) متعلق بالتعديل (قوله جدواحد) أى لو سلبنا اعتبار التعديل فليعدل مجموعهما بالجلد فقط وقد يجاب بأن مجموع الجلود التفرغ ليس فى الحدود (قوله حبسه) أى جنس جرته (قوله كما تقر) أى فى قوله ويتعين على الإمام الخ (قوله لأنه غير مقدر) أى قوله من ممن فى النهاية وكذا فى المغنى الأقوله وقول جمع إلى مثلها وقوله ومن إلى الوليد (قوله أنه ليس لغیر الإمام استيفاءه) أى لو فعله لم يقع الوقوف ويمرر على تعديه على الجنى عليه أى عرش (قوله وسوء الأدب) ظاهر وهو غير معصية أى حلى (قوله على السفه المبهمل) عبارة النهاية على من طرأ من غير مولى يعد عليه الحجر أى قال الرشيدى فضته أنه لو أعيد عليه الحجر يكون لها مضر به وفيه قفلة لأن وليه حينئذ أتماهو الحاكم لأما هو زاد عرش إلا أن يقال أنه لا يلزم من عدم تصرف غير الحاكم من الأب والجد فى أمواله منعهما من التاديب لأن الحاكم قد لا يفرغ لتأديبه فى كل قضية لكن لو أريد هذا لم يتعبد بما إذا أعيد الحجر عليه (قوله ومثلها الأم) ظاهر وإن لم تكن وصيته وكان الأب والجد موجودين ولمل وجهه أن هذا لكونه ليس تصرفاً فى المال بل لمصلحة تعود على المحجور عليه سومع فيه ما لم يسامع فى غيره وتقدم فى فصل أنما تجب الصلاة الخ ما يدل عليه أى عرش (قوله وللأم الخ) من ذلك الشيخ مع الطلبة فله تاديب من حصل منه ما يقتضى تأديبه فيما يتعلق بالنظر وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حتى لغيره بأن صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن يخصه من المتعلم منه فإذا الشيخ منه ولم يوقه فليس له مضى به لو تأديبه على الانتفاع من توفية الحق وليس منه إضاهؤه لأمه المسعون بمشايخ المقر أم أنه إذا حصل من أحدهم أنه عدل غيره أو امتناع من توفية حق عليه أو نحو ذلك عزره الشيخ بالضرب وغيره فيحرم عليه ذلك لأنه لا ولاية له عليهم أى عرش (قوله تاديب المتعلم) شامل البالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب

وقد فرض أنه يفعل أعلاماً من غير الضرر والرافعى قال يبنى ضرباً غير مبرح (قوله لا يتقاه) فلا يجوز تعزيراً عادياً ليقب بهم (قوله وللأم تاديب المتعلم منه) شامل البالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب (قوله لكن باذن أول المحجور) هذا الاستدراك مع ما قبله يشعر بأن له ضرب الكامل وهو ممنوع لأنه لا يزيد

الناس والمعاصي وأهم كلامه أنه ليس لغیر الإمام استيفاءه نعم للأب والجد تاديب ولده الصغير والمجنون والسفيه المتعلم وسوء الأدب وقول جمع الأصح أنه ليس لها ضرب البالغ ولو سفيهاً يحصل على السفه المبهمل الذى ينفذ قصره ومثلها الإمام من نحو الصبي فى كفالته كما يحتمل الرافعى وغيره وللبس تاديب قته ولولم تأدبه المظلمة أكن باذن له المحجور له لو ستمر به حتى لحقه

كالشور لالحق الله تعالى أي الذي لا يظلم أو ينقص شيئا من حقوقه كما هو ظاهر ومن ثم بحث بعضهم أنه لا تأديب مشيرة للعلم أو اختيار
لفصل أو اجتناب المساوي وبحيث إن البرى بكر الموحدة أنه يزمه أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها وضربها عليها وهو متجه حتى في وجوب
ضرب المكلفة لكن لا مطلقا بل إن (١٨٠) توقف الفعل عليه لم يخش أن يرتب عليه مشوش العشرة بمصر تدارك (وقيل إن ملحق بأدوم

لم يكف توبيخ) لنا كدفعه
والاب لا يؤدب البالغ غير السفه سم على حج وقد قال هو من حيث علمه واحتياجه للعلم أشبه المحجور
عليه بالسفوه ولو له تأديبه أم عش ويؤيد ما قاله سم بتقدير المثنى المتعلق باب الصال بالصغير (قوله)
كالشور) ويصدق فيما فيه نشور بالنسبة لتمريرها لا لسلطوت فتقها أم عش (قوله شيئا من حقوقه)
أي الزوج كان شريتا أو زوجة أو فصل فحرمته بسبب ذلك أو نقص تمتعه بها بسبب أحواله الخ فله
ضربها على ذلك إن أفاد وإلا فلا بهجيري عن سم عن مر (قوله ومن ثم إلخ) لم يظهر له وجه هذا
التفريع (قوله أنه) أي الزوج (قوله أنه يزمه أمر زوجته إلخ) في الوجوب نظرا له أسى عبارة
الاجداد والحاصل أن كلامهم هنا يقتضي حرمة ضرب الزوجة على ترك الصلاة مطلقا وفي الأمر بالمعروف
يقتضي وجوبه بحيث كانت مكلفوا الذي يتجه الجواز لأنه يحصل له بذلك من مباديها عليها لم يندفعها
الباشي عن الصلوات في أوقاتها دون الوجوب لما يرتب عليه من شدة المنافرة أو انتفاء الألفة المطلوبة له
(قوله وهو متجه إلخ) والمتقدم جواز ضربها على ترك الصلاة بهجيري عن مر عبارة المثنى وللزوج
ضرب زوجته لنشورها ما يتعلق به من حقوقه عليها وليس له ذلك لحق الله تعالى لأنه لا يتعلق به وقتية
أنه ليس له ضربها على ترك الصلاة وإن أتى البرى بأنه يجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها
ويجب عليه ضربها على ذلك وأما أمره لها بالصلاة فسلم (قوله لنا كدفعه) إلى قوله وقيل لا يرد في
النهاية إلا قوله الحبس (قوله ومنع ابن دقيق المداخ) يعني منع نوايه من فعل ذلك في زمن ولايته القضاء
أم رشدي (قوله لأنه صار) أي يصير (قوله وهو حسن) معتداه عش (قوله لكن لا يساعده
النقل) (تدقيقا يساعده ما تقدم أنه يختلف باختلاف مراتب الناس أم سم (قوله قاله) أي قوله وهو
حسن إلخ أم رشدي (قوله وأقوى ابن عبد السلام) أي يوفق عليه من بيت المال حيث لم يكن له ما يفي
بنفقة ثم إن لم يكن في نفسه وفنق عليه من مباسير المسلمين ولو كانوا بغير بلده لأن المسلمين كالجسد الواحد
إذا تألم بعضهم تبعه باقيه وأما السهر أم عش (قوله من يكثر الجناية على الناس) أي بسبب أرواخ شوه
ويؤني أن مثل ذلك من يعصيب بالعين حيث عرف منه وكثر أم عش (قوله المتن وجب أن ينقص إلخ)
معه إذا كان التميز في حقوق الله أو في حقوق العباد من غير المال أما التميز برؤفاه المالحى فانه يحبس
إلى أن يثبت أعاصره وإذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب إلى أن يؤديه أو يموت كالصائل وكذا الوصحب
مالا أو امتنع من رد فانه يضرب إلى أن يؤديه وهو مستحق من الضمان بالتميز برؤفاه أخرى أم بهجيري
عن الصوري عن مر (قوله فيما) أي الحبس والتغريب (قوله الخبر) إلى قوله والفرق في المثنى (قوله)
لكنه مرسل) وهو محتج به إذ المتخذون لم يبين ما يسيغ الاستدلال به من المسوغات لعدم وجود غيره في
الباب أم عش عبارة المثنى وشرح المنهج عطفًا على الخبر من إلخ وكما يجب نقص الحكمه عن الدية والرضخ
عن السهم (قوله لا يزدان على عشر) أي لا يزدان في تمريرها على عشرة أسواط أم معنى (قوله)
قائلا أي الكثيرون (قوله ولو بلغ) أي الخبر المذكور أعنا (قول المتن جميع المعاصي) السابقة أي
معصية الشرب وغيره في الأصح أي فليقتل ما هو من مقدمات الحدود وما ليس منها إذا دلل على التفرقة
أم معنى (قوله إذا نظر له) إلى الباب في النهاية (قوله وإن كان لا يستوفيه) أي بدون عفو أم معنى (قوله)
والفرق أي بين العفو فلا مام التميز بعده وعدمه فلا تميز له إلا بطلب مستحقته (قوله أنه إلخ) أي حق

له لا يثبت به النسخ ثم
رايت القنوتى قال حمله على
الأولوية بعد ثبوت العمل بخلافه
أهون من حمله على النسخ ما لم يتحقق (ويستوى في هذا) أي النقص عما ذكر
في كل قول (جميع المعاصي في الأصح) وقيل تقاس كل معصية بما يناسبها ما فيه حد فيقتص تمرير مقدمه الزنا عن حده وإن زاد على حد
التذوق تمرير السب عن حد التذوق وإن زاد على حد الشرب (ولو عفا مستحق حد فلا تمرير) يجوز (للامام في الأصح) إذا نظر فيه
(أو) مستحق (تمرير فله) أي الامام التميز (في الأصح) لتعلقه بنظره وإن كان لا يستوفيه إلا بعد طلب مستحقه والفرق أنه بالعفو يسقط

على الأب الذي يمتنع عليه ضرب الكامل مر (قوله لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم أنه
المستحق

في حق الإصلاح لينكف عن نظيره ذلك وقبل الطلب الإصلاح متغير فلا أقيم (١٨١) لقاعد على المستحق حق العفو وحصوله

التقضي وربما يضم المتن
أنه لو طلب لا يلزم الامام
اجابته وله العفو وهو
أحد وجهين رجحه ابن
المقرئ لكن الذي رجحه
الحاوي الصغير ويختصروه
وغيرهم أنه ليس له العفو أما
العفو فيما يتعلق بحق الله
تعالى فيجوز له أن يراه
مصلحة والله اعلم

(كتاب الصيال)

هو الاستعانة والوثوب
على الغير (وخمان الولاية)
ومن متعلقهم ذكر الختان
وخمان الدابة إذ الولي
يختن ومن مع الدابة ولي
والاصل فيه أنه تعالى فن
اعتدى عليكم واعتدوا عليه
بمثل ما اعتدى عليكم وذكر
اعتدوا للمقابلة وأشار
إلى افضلية الاستسلام الآتية
والثالثة من حيث الجنس
دون الأفراد لما يأتي وللغير
الصحيح انصرأخاك ظالماً
أو مظلوماً فصر نصر الظالم
بكفه عن ظله ولو بدفنه
عنه (هـ) أي الشخص
المعصوم وكذا غيره

بالنسبة للدفع عن غير
المعصوم فيما يظهر وكذا
عن نفسه أن كان فيما يظهر
وكذا عن نفسه أن كان
الصائل غير معصوم أيضاً
فيما يظهر أيضاً أخذاً عامراً
أوائل الجراح أن غير
المعصوم معصوم على

المستحق (قوله في حق الإصلاح) أي الذي هو حق الله تعالى (قوله لو طلب) أي المستحق (قوله وهو
أحد وجهين) إلى الباب الثاني (قوله أنه ليس له العفو) أي عند طلب مستحقه كالتصاص (قوله أن يراه
مصلحة) أي يبين أن من المصلحة ترك التعزير لوجه يرتب على فعله تسقط أعوان الولاية على المعزور
فيجب على المعزور اجتناب ما يؤدي إلى ذلك ويعزير غيره بل إن رأى المصلحة في تركه مطلقاً تركه وجوباً به
عش (خاتمة) يجوز ومن وافق الكفار في أعيادهم ومن يسك الحجة ومن يدخل النار ومن قال لذي يباحج
ومن هناك يجدهم من يسمى زائر قبور الصالحين حاجوا والساعي بالنعمة لكثرة إفسادها بين الناس
قال يحيى ابن كثير يفسد الختام في ساعة ما لا يفسده الساحر في سنتين لا يجوز للامام العفو عن الحد ولا يجوز
الشفاعة فيه ويسن الشفاعة الحسنة إلى ولاية الأمور من أصحاب الحقوق ما لم يكن في حد من حدود الله
تعالى أو أمر لا يجوز تركه كالشفاعة إلى ناظر يتيم أو وقف في ترك بعض الحقوق التي لا ياتيه بهذه شفاعة
سواء محرمة أم ممتنع

(كتاب الصيال)

(قوله هو الاستعانة) إلى قوله كعبة بر في النية الأقوله ولو بدفنه عنه وقوله المعصوم كذلك إلى المتن (قوله
هو) أي لغت وقوله الوثوب أي الهجوم عطف تفسير وقوله ومن متعلقهم أي الولاية أو عش (قوله
ختمان الدابة) عطف على الختان عبارة للمنفى وتلافى البهائم اهـ (قوله إذ الولي يختن) أي مو له (قوله
للمقابلة) أي المشاكلة كناية (قوله هو إشارة إلى) بوجه الإشارة أن في تسميته اعتداء إشارة إلى أنه ينبغي تركه
وتركه استسلام سم على جميع عش ورشيد (قوله الآية) أي في شرح لا مسلم في الاظهر (قوله لما يأتي)
أن الصائل يدفع بالاختفاء لا يخاف أو لو كان صائلاً على نفس (قوله وللغير الصالح) كان ينبغي حذف
الجواز كالمفعول به لغيره يظهر عطفه على قوله تعالى (قوله ولو بدفنه عنه) أي دفع الظالم عن ظله وانظر ما فاتت
هذه الغاية (قوله وكذا عن نفسه) حلالاً وكذا أن صال على حرق ليسلخ جلده أو يقطع قطعاً اهـ
سم (قول المتن لا دفع إلى) هل يشترط الجواز ما يشترط لجواب الآتي بقوله أن لم يخف إلى أقول قضية
صحيح في شرح كعش عن نفسه عدم الاشتراط مطلقاً كاستنبه عليه هناك ينبغي عدم الاشتراط حيث
جاز الاستسلام للصائل سم على جميع اهـ عش (قوله مكلف وغيره) عبارة للمنفى مسلماً كان أو كافراً عاقلاً
أو مجنوناً بالغاً أو صغيراً أقرباً أو اجنبياً آدمياً أو غيره اهـ (قوله عند ظلة ظن صياله) أي فلا يشترط
لجواز الدفع تلبس الصائل بصيله حقيقة ولا يكتفي لجواز دفعه توهبه ولا الشك فيه أو ظنه ظناً ضعيفاً
على ما فهمه قوله غلبة ظنه لأن معناها الظن القوي اهـ عش (قوله أو منفعة) إلى قول المتن أو مال في
المنفي (قوله أو منفعة) فقد يقال الصائل على الطرف شامل لا تلافه نفسه ولا تلاف منفعة فلاحاجة
إلى زيادة أو منفعة وجعله خارجاً عن المتن زائداً عليه فليتأمل اهـ سم (قول المتن أو مال) ويستثنى
من جواز الدفع عن المال ما لو مال صال على طرف مال غيره لم يجز بدفنه بل يلزم المال أن يبقى روحه بماله
كما ينال المضطر طعاماً وكل منهما دفع المكر مو له دفع مسلم عن ذي والد عن ولده وسيد عن عبده لأنهم

مختلف وقد يقال هو مع الاختلاف فيبدل النسخ لزيادة سائر مراتب الاختلاف على العشر إلا أن يكون
بعض المراتب لم يجاوز العشر بل يفرض هذا إقاده أيضاً إذ يكفي وجود الزيادة من غير انكسار في
بعض المراتب (قوله لكن الذي رجحه الحاوي) كتب عليهم أنه ليس له العفو بل يلزمه اجابته من

(كتاب الصيال)

(قوله وإشارة) بوجه الإشارة أن في تسميته اعتداء إشارة إلى أنه ينبغي تركه وتركه استسلام (قوله له أي
الشخص) هل يشترط للجواز ما يشترط للجواب الآتي بقوله أن لم يخف إلى أقول قضية
جاز الاستسلام للصائل (قوله أن كان الصائل غير معصوم) هـ لا قال وكذا أن كان معصوماً إذا كان الصيال
بما لا يسوغ كان صال على حرق ليسلخ جلده أو يقطع قطعاً (قوله أو منفعة) قد يقال الصيال على الطرف

مثله (دفع كل سائل) مكلف وغيره عند غلبة ظنه (عليه) معصوم له أو غيره من (نفس أو طرفة) أو منفعة (هـ) بعض) أو نحو قوله هـ

(أرومال) ولم يتمول على ما اقتضاه (١٨٢) إطلاقتهم كعبية ويؤيده ان الاختصاص هنا كالمال مع قولهم قليل المال خير من كثير

الاختصاص ومقتل تنقيد نحو الضرب بالتمول على انه استشكل عدم تقدير الال هنا مع اداء الدفع الى القتل بتقديره في القطع بالسرق قطع الطريق مع انه قد لا يؤدي اليه وجوبه ان ذنبا قدر حد ما قدر مقابله وهذا لا يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمة عدم التقدير هنا انه لا حابط للصلح بخلاف ذنبا كذا ذلك لافي الحديث الصحيح ان من قتل دون دمه او ماله او أهله فهو شهيد ويكرم منه ان له القتل والقتال واداميل على الكل قدم النفس اى وما يسرى اليها كالجرح فالضلع ما لا يال الخطير فالحقير الا ان يكون لدى الخبير غيره او على صبي بلواط وامرأة برنا قيل قدم الاول اذا لا يتصور راحته وقيل الثاني للاجماع على وجوب الحد فيه وهذا هو الذى يميل اليه كلامهم ولو قيل ان كانت المرأة في مظنة الحمل قدم الدفع عنها لان خشية اختلاط الانساب اغلظ في نظر الشارع من غير ما لو اقدم الدفع عنه لم يعد (فان قتله) بالدفع على التدريج الاق (فلا ضمان) يثنى وان كان سائلا على نحو مال الغير خلافا لابي حامد لانه ما مور بدفعه وذلك لاجماع الضمان اى غالبا ما ياتى في الجرة نعم

مقصود من معنى وروى مع شرحه وقولها يستثنى الى قولها بل يلزم ياتى في الشارح مثله (قوله) وان لم يتمول قال في شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجديته اى اقول ووظيفة يده بوجه صحيح فله دفع من يسرى على اخذه منه بنزوجه صحيح وان ادى الى قتله كاهو قياس الباب ثم يلغى ان الشهاب حج اقبى بذلك فراجع سم على حج اء عش (قوله) ويؤيده اى العموم المذكور بالغاية (قوله) ان الاختصاص كالكلب المتنى والسرجين معنى (قوله) كالمال) فيد جواز دفع الصائل على جلود الميتة والسرجين ولو يقتله اء بجري عن سم على المنهج (قوله) نحو الضرب اى جواز الدفع به وقوله بالتمول اى يكون الصيال على المتمول (قوله) على انه لا يظهر له موضع هنا فلا يسلك الاختصاص واستشكل الخ (قوله) بتقديره الخ) متعلق باستشكل مع انه الخ اى كالمال من القطعين (قوله) اليه اى القتل (قوله) وجوابه الخ) واجب ايضا بان قطع الطرف محقق باعتبار فيه ذلك بخلاف هلاك النفس اء معنى (قوله) بخلاف ذنبا) استشكله سم (قوله) وذلك) الى قوله الا ان يكون فى المتنى والى قوله ولو قيل فى النهاية (قوله) وذلك الخ) راجع الى ائتن (قوله) دون دمه الخ) اى فى المنع عن الوصول الى دمه الخ اء عش (قوله) ويلزم منه الخ) بوجه الروم انه لما جله شهيدا لدل على انه القتل والقتال كان من قتله اهل الحرب لمسا كان شهيدا كان له القتل والقتال معنى ويزادى (قوله) واذا صيل على الكل) اى ولم يمكن الدفع عن الكل اء سم عبارة المتنى ولو صال قوم على النفس والبضع والمال قدم الدفع عن النفس على الدفع عن البضع والمال والدفع عن البضع على المال والمال الكثير على القليل ولو صال اثنان على متساويين من نفسين او بضعين او مالين ولم يتيسر دفعهما معا دفع ايها شاء اء (قوله) قدم النفس) اى وجوب اء عش (قوله) قدم النفس) اى نفس غيره او نفسه حيث لم ينسب الاستسلام كاهو ظاهر اء رشيدى (قوله) قيل يقدم الى المتن عبارة التاية يقدم الدفع اى وجوب اعنائى المرأة كاهو اوجه احتياطين واقتضاء كلامهم لان حد الزنا يجمع عليه ما يغشى من اختلاط الانساب اى ولذلك كان الزنا شذوذا من القواط اء بزيادة من عش (قوله) وهذا هو الذى الخ) اعتمد التاية كما رافقا لا المتنى جاز تموت قال بعضهم يبدأ باهها شاء وهو اوجه لعدم الاول بة اء (قوله) بالدفع) الى قوله وقيدت فى التاية الا قوله وتوقف الاذرع الى المتن وكذا فى المتنى الا قوله اى غالبا الى نعم وقوله من حيث كونه الى نعم (قوله) بشرى) اى لا يقصاص ولا يقتول كغرامة تاية زاد المتنى ولا فيمقو لا ائتم حتى لو صال العبد المنصوب او المستعار على ما لقتله دفع ما يبرأ الناصب ولا المستعير (نبيه) دخل فى كلامهم ما لو صالت حامل على انسان دفعها فالتقت جنيها ميتا فاصبح لا يضمنه اء وقوله نبيه الخ) عش عن سم على المنهج عن مر مثله (قوله) لانه الخ) علة لكلام ائتن اء عش (قوله) وذلك) اى الامر بالدفع (قوله) نعم محرم دفع المضطر الخ) اى ما لم يضطر له مالكا ايضا ويكفى حرمة الدفع وجود علامة قوية على الاضطرار اء عش (قوله) ويلزم صاحب المال الخ) فاذا قتله دفعا فله العود اء معنى (قوله) تمكينة) اى بوض حيث كان غنيا اء عش (قوله) والمكره) بفتح الراء معطوف على المضطر (قوله) بل يلزم مالكا الخ) وكل من المكره والمكره طريق فى الضمان وقراره على

شامل لانه لا تلافى تقسمو لاختلاف منفعة فلا حاجة الى زيادة او منفعه وجمله عارضا عن ائتن زائد اعليه فليتام سم (قوله) او مال ان لم يتمول الخ) قال في شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجديته اء اقول ووظيفة يده بوجه صحيح فله دفع من يسرى على اخذه منه بنزوجه صحيح وان ادى الى قتله كاهو قياس الباب ثم يلغى ان الشهاب ان حجر اقبى بذلك فراجع (قوله) بخلاف ذنبا) فيه نظران اراد ان السرة وقطع الطريق لا يكون فان الاغلى الوجه المخصوص فهو منوع وان اء حمالا ثبت الا لما كان على الوجه المخصوص فها هو المسئول عنه بان لم يقيد الحكم بالوجه المخصوص فها هو المسئول (قوله) واذا صيل على الكل) ولم يمكن الدفع عن الكل دفعة (قوله) وهذا هو الذى يميل اليه كلامهم) كتب عليه مر (قوله) المكره

محرم دفع المضطر له او طعامه ويلزم صاحب المال تمكينة والمكره على ائتن مال الغير بل يلزم مالكا ان يلقى روحه

في مال الغير اذا كان حيوانا
ويجب بان حرمة الادنى
اعظم منه حتى الغير ثابت
في البدل في الذمة نعم لو قيل
ان عدل المكر به بقير اخذنا
عرفا في جنب قتل الحيوان
لم يحرق قتله حيث لم يعد (ولا
يجب الدفع عن مال) غير ذي
روح لنفسه من حيث كونه
مالا لانه يباح بالباحة نعم
يجب الدفع عن مال نفسه اذا
تعلق به حق للغير كرهن
واجارة وأما ذو الروح
فيجب دفع مالكو وغيره عن
نحو ان لا نه لنا كدفعه ويحت
الأذرى عن الامام و نوابه
يلزمهم الدفع عن اموال
ربما هو وقيدت تلك الحيثة
رد الماتوم من منافة هذا
لما ياتي ان انكار المنكر
واجب ويثبت ان نفي
الوجوب هناك حيث المال
واثباته ثم من حيث انكار
المنكر وكلام الغزالي
صريح في ذلك (ويجب) ان
لم يخف على نحو نفسه او
عضوه او منفعة الدفع (عن
بضع) ولو لاجنية مهددة اذا
لا سبيل لاحتواهل يجب
عن نحو التلبق به نظرولا
يعد وجوبه لانه لا يباح
بالباحة ثم راي التصريح
بذلك ومرة ان لا يباح
بالاكرامه فيحرم عليها
الاستسلام لمن حال عليها
لبن بها مثلا وان خافت على
نفسها (وكذا نفس قصدها
كافر) محترم او مهتر فيجب

المكره بالسكس اه عش (قوله أى مثلاً) يشمل جر حاً او ضر بايسر الا يشق احتاله مشقة عظيمة وما لا
قليلا في لزوم وقاية ذلك اذا كان المكر على قتله حيوانا خطيرا انظر ظاهر وهذا ما اشار اليه في قوله الا
نعم اه سم (قوله في مال الغير الخ) أى الا كراهية عليه (قوله في الذمة) أى ذمة المكره (قوله حقيرا
الخ) أى كعرب اموال يسير (قوله لم يحرقه الخ) استظهره سم كما مرافا (قوله لنفسه) وسيأتي
الكلام على مال غيره سم اه عش (قوله يجب الدفع الخ) أى ما لم يتش على نحو نفسه اخذنا عابا
وكذا الامر في قوله الا فيجب دفع مال الكا (قوله كرهن) يعرف من التبرع ظاهر اذا كان في يد المالك
وكان قد لزم بان قبضه المرتين ثم رده اليه سم على حج وقضية قوله ثم رده الخ انه لو جنى المرحون في يد
المرتين لا يجب على المالك دفع الجاني وينبغي خلافة اذا غابته كمال الغير وهو يجب الدفع عنه اه عش
(قوله وأما ذو الروح الخ) يشمل الرقيق المسلم ويحتل استثناءه لفرض الشهادة سم على حج اقول
والاقرب الاول اه عش اقول ويصرح بالوصول لما ياتي من قول الشارح كالتأية وكانها (تأما الخ) قوله
فيجب دفع مال الك من اضافة المصدر الى مفعوله عبارة المتنى اما ما فيه روح فيجب الدفع عنه اذا قصد اتلافه
ما لم يتش على نفسه او بضمه لحرمة الروح حتى لو راي اجنبي شخصا يتلف حيوان نفسه وجب عليه دفعه
على الاصح في اصل الروضة اه (قوله لنا كدفعه) أى ذى الروح (قوله ويحت الأذرى الخ) عبارة
النهاية والوجه كايحه الأذرى الخ (قوله يلزمهم الدفع الخ) وسيأتي وجوب دفعهم عن نفس رباهم
اخر الصفحة سم وعش (قوله وقيدت) بضم التاء أى تلك الحيثة أى حيثية كونه مالا (قوله
لما توم من منافة هذا لما ياتي الخ) لا يخفى على متأمل منتصف ظهور المناقاة وقتها وضعف الجواب وبعده
اه سم (قوله ويثبت) أى عدم المناقاة (قوله واثباته) أى الوجوب (قوله في ذلك) يظهر ان
المشار اليه مجموع المعلوم والمعلوف عليه (قوله لم يخف الخ) الى قوله ثم رايته في المتنى والنهاية (قوله
ان منصف على نحو نفسه الخ) محلي الصيال على بضع الغير بقرينة قوله الا فيحرم عليها الاستسلام
الخ اه رشدي (قول المتن عن بضع) أى ولو بضع هيمة كما افاده المؤلف مر اه عش (قوله ولو
لاجنية الخ) الاولى حذف هذه التاية لانها ساقية في قول المصنف والدفع عن غيره كونه عن نفسه امر شدي
(قوله وهل يجب الخ) عبارة المعنى ومثل الصنع مقدمات اه عبارة النهاية في وجه وجوبه ايضا عن مقدمات
الوطء كقوله اه (قوله ومرة ان الزنا) الى قول المتن وقيل يجب في النهاية (قوله مثلاً) أى او ليقبها
(قول المتن وكذا نفس) أى الشخص وظاهر ان عضوه ومنفعته كنفه اه معنى (قوله محترم) الى قوله
وكانهم في المعنى الا قوله ووجوب الدفع الى المتن (قوله لان الاستسلام له ذل ديني) (تنبه) على منع
جواز استسلام المسلم للكافر اذا لم يجوز الاسراف حوز لم يحرم كاسياق ان شاء الله تعالى في السير معنى وسم
(قوله وقضية الخ) عبارة المعنى ومقتضى هذه العبارة جواز استسلام الكافر للكافر وبمجه الزكوى اه
عبارة الجبري عن سم على النجس وقضية هذا السلام أى كلام المتن انه يجب دفع الذي عن الذي لا المسلم

أى مثلاً) يشمل جر حاً او ضر بايسر الا يشق احتاله مشقة عظيمة وما لا قليلا في لزوم وقاية ذلك ان كان
المكره على قتله حيوانا خطيرا انظر ظاهر وهذا ما اشار اليه في قوله الا في قوله الا في قوله الا في قوله الا
مثلا من الاستدراك عليها ما فيه (قوله لنفسه) وسيأتي الكلام على مال غيره (قوله كرهن) يعرف من التبرع
ظاهر اذا كان في يد المالك وكان قد لزم بان قبضه المرتين ثم رده اليه (قوله وأما ذو الروح الخ) يشمل الرقيق
المسلم ويحتل استثناءه لفرض الشهادة (قوله يلزمهم الدفع عن اموال رباهم) وسيأتي وجوب
دفعهم عن نفس رباهم آخر الصفحة (قوله لما توم من منافة هذا لما ياتي الخ) لا يخفى على متأمل منتصف ظهور
المناقاة وقتها وضعف الجواب المذكور عنها وبعده من وصف المناقاة بالثوم تحامل ليس في محله (قوله
فيحرم عليها الاستسلام) كذا شرح مر (قوله وان خافت على نفسها) هذا مع قوله قبله ان يخف
على نحو نفسه الخ يقتضى الفرق بين الذي بها وغيره وان خوفها لا يمنع وجوب الدفع عليها بخلاف خوف

وقضيته اشتراط اسلام
الموصول عليه ووجوب
الدفع عن الذي إنما
يغاطب به الامام لا
الأحاد لا احترامه ووجه
بان الكافر يتنوع من قتل
المسلم المهدر (أو سمية)
لأنها تدفع لاستيفاء المهجة
فكيف يستسلم لها (المسلم)
محترم ولو غير مكلف فلا
يجب دفعه (في الاظهر)
بل يسن الاستسلام للغير
الصحيح كمن غير أبي آدم
ومن ثم استسلم عثمان رضي
الله عنه بقوله لا رقائموا كانوا
أربعمائة من أتى سلاحه
فهر حر وقوله تعالى ولا
تلقوا بأيديكم إلى التهلكة
محله في غير قتل يؤدي إلى
شهادة من غير ذل ديني كما
هناو كأنهم إنما لم يعتبروا
الاستسلام في القرن بناء
على ثبوت ما من وجوب
الدفع له لتغليبا لثابت المال
المقتضية لانساء النظر
للاستسلام إذ هو إنما
يكون من مستقل أما غير
المحترم كران محسن
وتارك صلاة وقاطع
تحتم قتله فالكافر

عن الذي فليحرر ولكن وافق مـ على أنه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذي ويقارن المسلم حيث
لا يجب دفع المسلم عنه لما قدمناه من حصول الشهادة له دون الذي أهـ أقول وقد يفيد قول الشارح كالتبابة
ووجوب الدفع أهـ (قوله) اشتراط اسلام الموصول عليه) معتمد أهـ ش (قوله) واشتراط الخ) أي والحال
ما ذكر من أن الصائل كافر أهـ سم (قوله) ووجوب الدفع عن الذي (أي بما غاطب الخ) استئناف يأتي (قوله)
لا احترامه) عطف على قوله اسلام الموصول عليه وفي أكثر النسخ لا احترامه بلام الجر ولعله من تحريف
الناسخ (قوله) لا احترامه ووجه) تبعه مـ في شرحه لكن في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع
عن نفسه وغيره المحترم من أن قصده كافر الخ فليدفع وجوب الدفع عن نفسه وغيره المحترم أهـ سم (قوله) ووجه
أي عدم اشتراط احترام المسلم الموصول عليه (قوله) محترم) سبكه مـ محترمه (قوله) ولو غير مكلف) عبارة المفتي
والروض مع شرحه ولو يجوز تأمر أهـ قالوا أمكن دفعه بغير قتله أهـ (قوله) فلا يجب دفعه) ويستثنى منه ما لو
كان الموصول عليه عالما حتى عصره أو ملكا فترد حيث يرتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه
فيجب الدفع كآقي به شيخنا الشباب الرمل أهـ سم وفي البحري عن مـ والزيادى مثله وفيدعه قول الشارح
الآتي وبحت الأذري الخ (قوله) خير أبي آدم) يعني قاتيل وهاميل أعمق (قوله) استسلم عثمان رضي
الله تعالى عنه بقوله الخ) واشتبه ذلك في الصحاح رضي الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه أحد أعمق (قوله) وقوله
تعالى الخ) برد ليل مقابل الاظهر (قوله) كأننا) أجمع للنفي والمشار إليه مسئلة المتن (قوله) وكأنهم) إلى
قوله أما غير المحترم ليس أصل الشارح رحمه الله تعالى فليحرر أهـ سيد عمر (قوله) على ثبوت لما مر الخ) أي
في قوله وأما ذو الروح فيجب دفع ما لك الخ (قوله) له) متعلق بيشموله أهـ ع ش أي والضمير للفق (قوله)
وتارك الصلاة) أي بعد أمر الامام أهـ ش (قوله) فالكافر) أي فيجب دفعه عن المسلم ولا يجب الدفع عنه
غير ما يمنع وجوب الدفع عليه فليراجع (قوله) وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه) حاصل ذلك أنه لو كان
كل من الصائل الموصول عليه كافر لم يجب الدفع على الموصول عليه وسياق عدم وجوب دفع غيره المسلم أيضا
في قوله ثم لو صال كافر على كافر الخ الحاصل أنه لا يجب دفع الكافر عن الكافر لاعتلى الموصول عليه ولا على
غيره وقياس ذلك أنه لا يجب دفع المسلم عن الكافر أيضا مطلقا فإذا يجب دفع الكافر عنه لم يجب دفع المسلم
غيره لراجع ذلك فانه يبعد قد لا يوافق ما يأتي في الجزية أنه يلزمنا الكف عنهم إلا أن يقال لا يلزم منه وجوب
الدفع عنهم وفيه ما فيه وأقول وجوب الدفع عنهم خاص بالامام كذا ذكره الشارح (قوله) أي المصنف وكذا
نفس قصدها كافر) سياقي في الجهاد فبالإدخال الكافر بلادنا قوله فن قصد دفع عن نفسه بالمسكن أن
على أنه ان أخذ قتل وان جوز الاسرفه ان يستسلم أهـ ظم يوجب دفع الكافر في صورة تجوز الاسرفه
هذا مستثنى عما هنا (قوله) وقضيته اشتراط الخ) كذا شرح مـ (قوله) أيضا وقضيته اشتراط اسلام الموصول
عليه) أي والحال ما ذكر من أن الصائل كافر (قوله) (أي بما غاطب) كذا شرح مـ (قوله) لا احترامه ووجه
الخ) تبعه مـ في شرحه لكن في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره
المحترم من أن قصده كافر الخ فليدفع وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترم من (قوله) فلا يجب دفعه) يستثنى منه ما لو
كان الموصول عليه عالما حتى عصره أو ملكا فترد حيث يرتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه
فيجب الدفع كآقي بذلك شيخنا الشباب الرمل رحمه الله تعالى (قوله) أيضا فلا يجب دفعه) هل يستثنى
الزقي فبمعنى على الاستسلام لأجل حق السيد (قوله) يؤدي إلى الشهادة) قضيته وجوب دفع المسلم عن
الذي إذا حصل له الشهادة لكن قضية قول الشارح وقضيته الخ خلافه في غير الامام (قوله) أيضا محله
في غير قتل يؤدي إلى الشهادة من غير ذل ديني كأننا) إذا شهد وقضيته وجوب دفع المسلم عن الذي إذا لا
شهادة لكن قول الشارح السابق لا الأحاد حتى يقتضي خلافه إلا أن يخص بالصائل الكافر على أنه قد يمنع
عدم وجوب دفع الكافر عن الذي وان صرح به الشارح أيضا فيما يأتي (قوله) أما غير المحترم) كذا
مـ ش (قوله) فالكافر) أي فيجب دفعه عن المسلم

وبحث الأذرى وجوب
 الدفع عن العضو عند ظن
 السلامة وعن نفس ظن
 يقتله مفاصد في الحرم
 والمال (والدفع عن غيره)
 مأمور بانواعه (كهو عن
 نفسه) جوازاً ووجوباً
 مالم يخش على نفسه نعم
 لو صال كافر على كافر لم
 يلزم المسلم دفعه عنه وإن
 لومه دفعه عن نفسه ولو صيل
 على ما يده كوديعة لومه
 الدفع عنه لا نه الأثم حفظه
 بل جزم الغزالي بوجوبه
 عن مال الغير مطلقاً أن أمكنه
 من غير مشقة بدن أو
 خسران مال أو نقص جناه
 قائله هو أولى من وجوب
 رد السلام ووجوب أداء
 شهادة يعلمها ولو تركها
 ضاع المال المشدود به وجاب
 بمنع الأولوية أذرك الرد
 والأداء بورث عادة ضغائن
 مع عدم المشقة فيها بوجه
 اختلاف ما هنا (وقيل
 يجب الدفع عن الغير إذا
 كان أدياً غير ما ولم يخش
 على نفسه قطعاً) لأن له
 الأثر بماحق نفسه دون حق
 غيره وأختره جمع الخبر
 أحد من أذل عنده مسلم
 فلم ينصره وهو يقدر أن
 يصوره أذلة على رؤوس
 الخلائق يوم القيامة وعمل
 الخلاف في غير النفي فيجب
 الدفع عنه قطعاً وفي غير

سم على حج أم عش (قوله) وبحث الأذرى (الخ) وهو بحث حسن أم (قوله) وجوب الدفع عن العضو
 (الخ) أي لا نه ليس مناشدة يجوز لها الاستسلام رشيدي ومتى عبارة سم أن كان هذا مفروضاً فيما إذا
 كان الصائل مسلماً فؤخذ عنه الوجوب إذا كان كافراً أو يهيمه بالأولى (قوله) وعن نفس (الخ) إذا أمكن
 أم معنى (قوله) يقتله مفاصد (الخ) ومن ذلك ما يقع في قرى مصر من تغلب بعضهم على بعض فيجب على من
 قصد أن يدفع عن نفسه وحرمة محبة أمكن الدفع أم عش (قوله) والمال عبارة للمنفى والأطفال أم (قوله)
 عن غيره مأمراً (الخ) عبارة للمنفى عن نفس غيره إذا كان أدياً غير ما ولو رقيقاً (قوله) المثل كهو عن نفسه
 قد يقتضى أنه يجب الدفع عن مال الغير إذا كان مريضاً أو مؤجراً كافياً مال نفسه كاتقدم والظاهر عدم
 الوجوب سم على حج وهو ظاهر أن كان المراد أنه مريض عند غير الدفع أما أن كان مريضاً ما تحت يد الدفع
 فقد يقال بوجوب الدفع لأنه الأثم حفظه بقضه فاشبهه بالوديعة أم (قوله) جوازاً إلى قوله
 وظاهر المنفى الأقول وهو يجب إلى المنفى (قوله) مالم يخش (الخ) قيد في الوجوب كاعلم مأمراً رشيدي عبارة
 المنفى فيجب حيث يجب ويقتضى حيث يقتضى وعمل الوجوب إذا من الهلاك كإصرار به في أصل الرخصة أم
 وقضية هذا أن جواز الدفع لا يشترط بذلك مطلقاً جازاً الاستسلام أم لا (قوله) نعم لو صال عبارة الثانية
 لو صال حري على حري (الخ) هو الوجه لأن الوجه وجوب دفع الكافر عن الذي خصه صالاً أراد قتله
 لأنه لا ينقص عن حماره الجار يجب دفع من يريد قتله حتى مالكم رسم على حج وهذا مخالف لما مر في قول
 الثائر وجوب الدفع عن الذي (الخ) لا يحمل ما هنا على مأمراً أم عش (قوله) كافر على كافر عبارة المنفى
 شخص على غير محترم حري هو موافقة لعبارة الهامة المتقدمة بل أحسن منها (قوله) كوديعة (الخ) عبارة المنفى
 قال الغزالي وإن كان أي المال الذي لا روح فيه مال محصور عليه أو وقف أو مالا مودعاً وجب على من هو بيده
 الدفع عنه أهو كذا في الرشيدي لكنه قتله عن الأذرى لا العزالي (قوله) لومه الدفع (الخ) أي إذا من على نحو
 نفسه أم رشيدي (قوله) بل جزم الغزالي (الخ) ضعيف أم عش (قوله) مطلقاً أي سواء كان يده كوديعة أم لا
 (قوله) ولو تركها (الخ) جملة حالية (قوله) ويجب بمنع الأولوية) معتد أم عش (قوله) علفاً ما هنا هذا
 تحكم بل مكافؤاً صراحة سم على حج وذلك لأن صاحب المال إذا علم أن غيره قد علف دفعه أخذ به بلا مشقة
 بوجه يتأمل بذلك أشد من تأله بعدم رد السلام عنه من عدم أداء الشهادة له لا مكان أو وصول إلى حقه بدون
 أدائه باحتيال أن من عليه الحق يقر عند عرض العين عليه ملاً أم عش عبارة الرشيدي فيه أن فرض كلام
 الغزالي أن لا مشقة وأما عدم الضغائن فمنع أم (قوله) الدفع إلى المنفى الثانية لإقوله واختاره إلى وعمل
 الخلاف (قوله) من أذل) ببناء المفعول (قوله) فيجب الدفع عنه) أي ولو يتأفف من بتر ضله بالسبب أم
 عش (قوله) لو وجوب ذلك) أي الدفع عن الغير عليهم أي الإمام ونوابه (قوله) وبحث (الخ) إلى قوله قال الإمام
 كان الأولى ذكره قيل قوله نعم لو صال (الخ) كافى المنفى (قوله) وبحث البقيني عدم سقوط الوجوب (الخ) ضعيف
 أم عش عبارة المنفى وهذا البحث ظاهر إذا كان في الصف وكانوا مثليه فاقبلوا الأعلو ولا يلزم العبد الدفع عن
 بيده عند الخوف على روحه بل السبب في ذلك كالأجنبي حكاه الرافعي عن الإمام ويؤخذ منه كما قال الزركشي أنه
 (قوله) وبحث الأذرى وجوب الدفع عن العضو عند ظن السلامة) أن كان هذا مفروضاً إذا كان الصائل
 مسلماً فؤخذ عنه الوجوب إذا كان كافراً أو يهيمه بالأولى (قوله) كهو عن نفسه) قد يقتضى أنه يجب الدفع
 عن مال الغير إذا كان مريضاً أو مؤجراً كافياً مال نفسه كاتقدم والظاهر عدم الوجوب لأنه بالنسبة
 لمالك المال الغير وبالنسبة للثمن لا يزد على ملكه الذي لا يجب الدفع عنه والمالك وجب الدفع عن مال نفسه
 المروءات أو المؤجرات جسيق الغير عليه وهذا وجه الحق عليه بل على مالك ذلك المال ويحتل خلافه
 فليتأمل (قوله) نعم لو صال كافر على كافر عبارة رد لو صال حري على حري (الخ) هو الوجه لأن الوجه
 وجوب دفع الكافر عن الذي خصه صالاً أراد قتله لأنه لا ينقص عن حماره الجار يجب دفع من يريد قتله
 حتى مالكم رد (قوله) بل جزم الغزالي بوجوبه) كذا شرح رد (قوله) بخلاف ما هنا هذا تحكم بل بكافة

بالتخوف على نفسه في قتال الحريين والمؤمنين قال الامام ولا يتخص الخلفاء بالصائل بل من اقدم على حرم قبل الاحاد منه سقى بالقتل قال الاسود بن واقد الفقيه اقدم قال الراعي (١٨٦) وهو المنقول حتى قالوا لمن علم شرب خرا وضرب طربور في بيت شخص ان يهجم عليه

وزيل ذلك أن أبو قاتلم
فأن قاتلم فلا ضمان عليه
ويثاب على ذلك وظاهر أن
محل ذلك ما لم يضر فئة من
وال جائز لأن التضرر
بالنفس والتعرض لعقوبة
ولاية الجور منوع (ولو
سقطت جرة) مثلا من علو
على إنسان (ولم تدفع عنه إلا
بكسرهما) هذا قيد الخلاف
فكسرهما (ضمنيا الأصح)
وإن كان كسرهما واجبا
عليه لولم تدفع عنه إلا به
إذا اختار لها بحال عليه
عقلاف البيضة فصار كمنظر
لعظام يأكله ويضمته لاته
لمصلحة نفسه وبخس البليغي
ومن تبعه إن صاحبها لو
وضعا يحمل بضمن كروش
أو مائة وأعلى وجه يغلب
على الظن سقوطها لمضنها
كاسرها قطعا لأن أضرارها
التي ادّتها ولو حالت البيضة
بينهم لعظام لم تكن صائلة
عليه لأنها لم تقصده فلا يزمه
دهبها ومضنها فارق ما مر
فيما لوم الجرد الطريق
لا يضمنه المحرم لاته حتى قد
تعالى فوسع فيه (ويُدفع
الصائل) المصوم عليه شيء
عمر ومته أن يدخل دار
غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه
بالاخف) فالأخف باعتبار
غلبة ظن الموصول عليه
يجوز هنا المصوم يظهر

لا يلزم الاين الدفع عن اية ايضا ولم يشتر ضوالة اى وضوحه اذ معنى **(قوله)** بالخوف على نفسه) اى نفس الدافع اه عرش **(قوله)** قول للاحاد منه الخ عبارة التاية للاحاد منه فلا لاح ولايين حتى لو علم شرب خمر الخوجارة الخفى بل من اقدم على حرمان شرب خمر او غيره فليس من الاحاد منه ولو اتى على النفس قال الرافى انه الموجد فى كتب المذهب حتى قالو الخ والخوف الى من تبعه ورواها بالوجوب ولا ينافيه تغيير الاصحاب بالجواز اذ ليس مرادهم اه يخفى قبل انه جائز بعد امتناعه قبل ارتكاب ذلك وهو صادق بالوجوب

اه **(قوله)** ان بهجم عليه) اى على متابعيه لانه تباعب المنكر اذ معنى **(قوله)** ان على ذلك) اى قومه لمن علم شرب خمر الخ **(قوله)** لان التبرير بالنفس) اى تبريعها للهلكه اها قاموس **(قوله)** والتعرض الخ) عطف تقدير اه عرش **(قول المتن جرة)** وهى يفتح الجيم لانه من نظار اه معنى **(قوله)** مثلا) الى قول المتن ويدفع الخفى الاقوله هذا قيد للخلاف وإلى قول المتن وامكن حرب بالنهاية الاقوله نعم الى ولولم يجد **(قوله)** من علو) يوزن قبل **(قوله)** اذلا اختيار الخ) علة العنان **(قوله)** يحال عليه) اى على اختياره عبارة الخفى حتى يحال عليها اى يحال السقوط على الجرة **(قوله)** علف البيمة) اى فانها نوع اختيار اه معنى **(قوله)** فصار) اى كاسر الجرة **(قوله)** كروشن) المراد به الخارج الى الشارع فانه يضمن متفقه فكذلك ما وضع عليه اه بجري **(قوله)** لم يضمنها كاسرها الخ) اى ويضمن وضامها ما انف بها لتفقيهه بوضعه اعلى ذلك الوضع ولو اختلفا فى التصدير وعدمه صدق الفارم لان الاصل براءة الذمة واخذ من قول الشارح الا ترى ولو تنازعا فى انه امكنه الخ اه عرش **(قوله)** ولو لو حالت سبية بينه الخ) اى لم تمكنه كما علم وصوله الى طعامه لا يلقبها اه معنى **(قوله)** فلا يلزم دفعها) الاولى فلا يجوز له دفعها اى حيث كانت وافقه فى فعل لا يختص بصاحب الطعام فان وقتت فى ملكه اى ما يستحق منفعة فصائلة عليه فيخرجها بالاخف اخذ اعماياتي قاله عرش و اشار الرشيدى الى رده بقوله لا فطر هل يجوز له دفعها وإن ادعى لنحو قتلها وفى كلامهم اشارة الى الجواز اعلم ان صورة المسئلة ان المضطر الى الطعام اقول وكذا يشير الى الجواز توجيه الخفى الضمان بقوله لانها لم تقصده وقتله فالدفع الملاك عن نفسه بالجور فكان ككل المضطر طعام غيره فانه موجب للضمان اه **(قوله)** ويضمنها) اى ان دفعها لان الصورة انها لم تقصده ولم تقصدها اه عرش **(قوله)** وفارق) اى عدم ضمان البيمة هنا **(قوله)** لا تنحق انة) اى وما يحتاج الاذى **(قوله)** المصوم) صفة الصائم وسيد كر عجزه بقوله اما المبدى الخوف قوله على الخ متعلق بالصائم **(قوله)** ومنه) الى صفة الصائم يظهر فى معنى **(قوله)** ومنه) اى الصيال **(قول المتن)** بالاخف) ويبنى ان يعلم انه يجوز دفع الصائم بالصاع عليه بكفى بشر من المصوم فلو ان كان بهلا كسيت ظلم على الخلف ان لا يتدفع الى الهلاك لانه لا يجوز دفعه بالسعي لان السحر مراد اذنا عرش **(قوله)** باعتبار غلبة ظن المصول الخ) له جرم على الغالب المراد باعتبار غلبة ظن الدافع اه رشيدى **(قوله)** وعليه الخ) اى على ما بعد الضرب **(قوله)** بمجمعة ومثلة) احتراز عن الاستمانة بمجملة وموحدة **(قوله)** ان لم يترتب على الاستمانة الخ) ظاهر السياق ان الاستمانة وان ترتب عليها ما ذكر مقدمة على الضرب بولعه غير مراد اه رشيدى **(قوله)** وعليه الخ) اى على

واضح (قوله ولو كانت حبيبة الخ) كذا في الرض كثيره ايضا وقال قبل ذلك يجوز دفع كل صاع من ادمي ويحرمه كل معصوم من نفس وطرف ويضمن مقدما هو مال وان قل هو به يتضح الفرق بين مسئلة حياوة البهيمة مسئلة صياها على المالك وانما في الاثر لم يرد جدها صياها على الطعام بل يرد الحياوة ولو المنع من الوصول اليه وانما لو كانت عليه كان من قبيل الصياها على المال فله دفعها وان ادى الى اتلافها ولا ضمان على أن قوله فلا يلزمه دفعها لا ينافي جواز الدفع نعم يختلف الحال بالضمان وعدمه

توت

أنه بعد الضرب وقبل قطع العضو عليه يعمل قوهم يجوز العض ان تعين للدفع

(فإن أمكن) الدفع (بكلام) يزعمه (أو استغانة) بمجموعة ومثلثة (حرم الضرب) وظاهر استواء الزجر والاستغانة وهو منجبه أن لم يترتب على الاستغانة إلحاق ضرره أقوى من الزجر كما سأل حاكم جائز له والأوجب الترتيب بينهما وعليه يحمل إطلاق

من أوجبوا وضاع اتانوا أوجبناه فهو بالنسبة لغير الضمان لما علم عامر أنه لا ضمان بمثل (١٨٧) ذلك كالمسك للقاتل (أو يضرب

يدهم سوطاً أو يسوط
حرم عصا أو يقطع عضو
حرم قتل) لأنه يجوز
الضرورة ولا ضرورة
للاغتنام إمكان الأسهل
ومنى انتقل لمرتبة مع
الاكتفاء بدونهما من
نعم لمن رأى موثقاً في
اجنية قتله وإن اندفع
بدونه على ما قاله الماوردي
والرويانى لأنه في لحظة
مواقع لا يستدرك بالآنة
وفي قتله هذا وجبان أحدهما

قليل دفع فيختص بالرجل
ولو بكراً والثاني حد
فيقتل المحصن منهما ويحصد
غيره ولا يظهر قتل الرجل
مطلقاً انتهى والذي في الام
بقتل المحصن منهما باطناً كما
مر أول التعزير وأما غيره
فالذي يجزه فيه أنه لا يقتله
إلا أن أدى الدفع بغيره
إلى مضى زمن وهو
متلبس بالفاحشة ولو لم
يعد المصون عليه الأسفاً
جازه الدفع به وإن كان

بندفع بالصا إذ لا تفسير
منه في عدم استصحابها
وذلك من احسن الدفع
بطرف السيف من غير
جرح يضمن به بخلاف
من لا يحسن ولو التحم
القتال بينها خرج الامر
عن الضبط سيما لو كان
الصائلون جماعة إذ رعاة
الترتيب حيث تؤدى إلى
اهلاكه أما المهدر كران

ترتب ما ذكر على الاستثانة (قوله من أوجه) أى الترتيب بينها (قوله فهو) أى إيجاب الترتيب (قوله)
لأنه يجوز) إلى المتن في المتن لا قوله نعم إلى ولو لم يحد قوله وذلك إلى ولو التحم (ولا ضرورة للاغتنام)
ولو اندفع شره كان وقع في مأواه أو انكسرت رجلاه أو حال بينها جدار أو خندق لم يضربه بكافى الروضة
نما يتوقف (قوله ومنى انتقل لمرتبة) أى ولو اندفع بدونهما (قوله) كلام الشيخين وغيرهما مصرح بخلاف ذلك ولهذا قال شيخنا
صالح (قوله وإن اندفع بدونهما) كلام الشيخين وغيرهما مصرح بخلاف ذلك ولهذا قال شيخنا
الشهاب الرملى أن المعتد بخلاف ما قاله الماوردي والرويانى وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة انتهى
اهم عبارة المفتى وهو أى ما قاله الماوردي والرويانى من ردود لقول الشيخين في الروضة وأصلها إذا وجد
رجلاً زنى بأمرأة وغيره ألهزمه منه ودفعه فان ذلك في الدفع ثلاثى عليه أن اندفع بضرب وغيره ثم قتله
لزمه التماس أن لم يكن الزانى عصناً كان كان عصناً فلا تخاصص على الصحيح اه فهذا دليل على اشتراط
الترتيب اه وكذا اعتماد النهاية وجوب الترتيب في الفاحشة وقال عرش هو معتد اه (قوله) لأنه
(أخ) هذا التعليل من كلام الماوردي والرويانى كما هو صريح المتن خلافاً لما فهمه صريح الشارح (قوله)
لا يستدرك بالآنة) أى لا يدرك منه من الواقع بأن الثاني فالسبب والتاثير اندانوا الضمير للوجه على حذف
المضاف والآنة بوزن قناة الثاني والتراسى والظاهر أنه اسم مصدر لثاني اه يجرى (قوله فيختص
بالرجل) أى لا يقتل المرأة مطلقاً (قوله مطلقاً) أى عصناً أولاً (قوله انتهى) أى قول الماوردي
والرويانى (قوله بغيره) أى غير القتل (قوله ولو لم يحد) راجع إلى المتن (قوله وذلك) اسم الإشارة
راجع لقوله إذا قصير منه اه عرش (قوله بطرف السيف) أى ظهره (قوله يضمن به) أى بالدفع
بالسيف أى يحد (قوله ولو التحم) أى عبارة المفتى ويستثنى من مراعاة الترتيب مسائل الأولى ولو التحم
القتال بينهما واشتد الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال البيعة اه زاد النهاية
وهو ظاهر لأنه في هذه الحالة لو راعينا الاختف اضنى إلى هلاكه اه (قوله فلا تجب مراعاة هذا الترتيب
أخ) أى ما لم يكن مثله اه عرش (قوله صال يحترم) إلى قول المتن ومن نظرى النهاية لا قوله ونضية المتن
إلى المتن وقوله فمضى وقوله المصوم أو الحربي وقوله أما غير المصوم إلى قيل (قوله وأحصن) إلى قوله كذا
قيل في المتن (قوله وأحصن) أى عطف على حرب (قوله يحترم على نفسه) أى نفس المصون عليه ولو قلب
فقال على نفسه محترم كان واضح اه عرش (قوله بئس) أى كصن وجماعة اه معنى (قوله وظن) (أخ)
عطف على جملة أمكنه حرب (قوله فأن لم يهرب) أى مع إمكاته (قوله وقته) أى بالدفع (قوله على الأوجه
محله كما هو الفرض حيث ظن أن الحرب ينتج فلو ظن أنه ان حرب يطعم فيه ويقتله لم يجب الحرب

(قوله أو يسوط حرم عصا) أى أو بعضا حرم سيف (قوله وإن اندفع بدونه) كلام الشيخين وغيرهما مصرح
بخلاف هذا وعبارة العياض كالروض وأصله فان اندفع بغير القتل فلو قد أن لم يكن محصناً انتهى
ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملى المعتد بخلاف ما قاله الماوردي والرويانى وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة
اه لكن وافق ما قالاه بالنسبة للمصوم ما في شرح الروض وغيره ما نصه قال البلقين وعمله أى رعاة
الترتيب في المصوم ما غيره والحربي والمراد منه المدلول إلى قتله لعدم حرمة إلا أن يستثنى من غير المصوم
الزانى المحصن حال زناه فيحتاج للفرق ولا وجه له لأنه إذا جاز ابتداء الزانى المحصن بالقتل مع عدم تلبسه
بالزنا حال صباه وقع تلبسه به أولى نعم يمكن منازعة البلقين فيها قاله بكلام الشيخين لتضمنه وجوب الترتيب
في الزانى المحصن مع عدم عصمته فان قضية ذلك أنه لا فرق بين المصوم وغيره في وجوب الترتيب فليتأمل
لكن هذا غير ظاهر في الحربي لجواز قتله ابتداء ولو في غير صياح (قوله) كران محصن قضيت استثناءه ما تقدم
فيها لورأى موثقاً اجنية على ما قاله كلام الشيخين من وجوب مراعاة الترتيب لكنه غير ظاهر لأنه إذا
وجب الترتيب مع الناس بالفاحشة فمع غير ما أول (قوله) لزمه القود على الأوجه وهو المعتد ش مر

محسن وتارك صلاة بشرطه فلا تجب مراعاة هذا الترتيب فيه (فان) صال محترم على نفسه (أمكنه) (هرب) أو تحصن منه بشئ وظن
التجاة به وإن لم يبقها (فالذهب وجوبه) (قوله) لأنه ما مو ويخلص نفسه بالأموال فلا مؤن فأن لم يهرب وقته لزمه القود على الأوجه

خلافا للبغوي ولو صلب على ماله ولم يكنه (١٨٨) الحرب يلزمه كايته الاذرى ان يهرب ويدهله او على بضعه ثبت ان أمن على نفسه

إذ لا معنى له حيث بل قتاله ابتداء ولا يلزمه شئ ان قتله اه عش بادى تصرف (قوله خلافا للبغوي)
فانه قال يلزمه الدية اه معنى (قوله على ماله) يبنى عليه لاجل ماله كاي عبارة الرافعي اه ورشيدى (قوله
به) اى مع المال (قوله ويدهله) اى يترك المال للقاتل (قوله على بضعه ثبت الخ) الظاهر ان الشارح
هنا خلط مسألة بمسئلة اخرى ويطلب ذلك من عبارة القوت ونصاوا اما لو كان الصيال على حرمه ففعية البناء
على وجوب الدفع انه لا يلزمه الحرب ويدعم بل يلزمه الثبات إذا أمن على نفسه وإن أمكنه الحرب بهم
فكالحرب بالتحصن بنفسه وأولى بالوجوب اتت فيها مستثان الاول اما إذا أمكنه الحرب بنفسه دون
البضعة الثانية إذا أمكنه الحرب به وما نسب لمعظم من متعلق الاول وما استقر به من متعلق الثانية ولم
يتوادر طرقا الخلاف على محل وأحد قائل اه رشيدى اقول وصنع الشارح كالتأية ظاهرا في اعادة بضع
المصول نفسه لاحرمه كما يفيد قولنا الآتى وعمل قولهم الخ وجزم بذلك عش كاي قاتل آتفا (قوله
بنادى على وجوب الدفع) معتمد قوله عه اى البضعة وقوله الذى يتجه وجوب الحرب هنا فى يجب على
المرأة الحرب وليس المراد وجوب الحرب على من يدفع عنها اخذ من قوله وعمل قولهم الخ اه عش
(قوله لو تمن الخ) خبر وعمل قولهم الخ (قوله ولو صال عليه مر دالخ) عتريز قوله محمد (قوله
حيث حرم القرار) اى بان كان فى صف القتال ولم يرد المردت والحرى على مثله عش ومعنى عبارة
سم سياتى ان حرمة القرار مخصوصة بالصف اه (قوله وقضية المتأخر) اى حيث اقتصر على تحريم
القتال (قوله ان كان) اى الزجر (قوله وجب) اى الحرب وكان الواضح حرم اى الزجر (قوله وعليه
الخ) اى على الزجر بالشتم (قوله مثلا) لى قوله اما غير المعصوم فى المعنى لا لقوله كالتقصا الى فادر
وقوله المعصوم والحرى (قوله مثلا) يبنى ان نحو ثوبه كالبه اه سم (قوله فضر بهم) اى حيث لم
يكن الضرب اسهل من فك اللى ولا قدم الضرب اخذا من قول المتأخر بالاسهل الخ اه عش (فصل
يد) اى حيث ترتب عليه تناثر اسنانه ولا يقتدون السبل اسهل من ضرب القمل به ومن فك اللى اه
عش (قوله اى رفع احدهما الخ) فيه ان اللعين هما العظمان اللذان عليهما الانسان السفلى فلا يظهر
هذا الضمير فلا يريد باللعين هنا العظم الذى فيه الانسان الانسان السفلى والذى فيه الانسان العليا جازا
عش زاد الرشيدى وكان يمكن ابقاء المتأخر على ظاهره والمعنى فك اللعين اللذين هما الفك الاسفل عن الفك
الاعلى اى رفعها عنه اه (قول المتأخر وضرب شديقه) بكسر الشين وهما جاتا القم اه معنى (قوله ولا
يلزمه تقديم الانذار الخ) اى حيث يعلم عدم افادته ناهي قوس (قوله عن واحد منها) المناسب لاول
كلامه ان يقول عن كل منهما قائل (قوله الجزم به) اى بقوله اولم يجوز اه عش (قوله إذا ظن الخ)
متعلق بالجزم به (قوله افسدها) اى بالدمتلا (قوله فادر) عطف على قوله يجوز واحد منها اه
عش اقول بل على قوله لم يجوز (قوله فى ذلك) اى فى سقوط الانسان بالسبل (قوله والماض المظالم)
اى كان اكره عليه او تمضى عليه آخر دفعه بالعض وكان امكن دفعه بغيره عش ورشيدى (كالظالم)
اى فلا يجوز له العض مالم يمتين طريقا كما مر فاه عش والاولى فلا تضمن اسنانه السابقة بالسبل (قوله
اما غير المعصوم الماترم) كالمرتد اه اى الزانى والمحصن وتارك الصلاة بشرطه وقاطع الطريق والشتم
قته (قوله مع ذلك) اى عدم عصمة المعصوم (قوله ان العض لا يجوز بحال) اى فى غير الدفع كالم

بنادى على وجوب الدفع عنه
كذا قيل والذي يتجه
وجوب الحرب هنا ان
امكن ايضا وعمل قولهم
يجب الدفع عنه ان يمتين
طريقا بان لم يمكنه حرب
ونحوه ولو صال عليه
مرتد او حرى لم يجب
حرب بل لا يجوز حيث
حرم القرار وقضية المتأخر
انه لو أمكنه الحرب لم
يصرم عليه الزجر بالكلام
وهو متجه ان كان غير شتم
والا وجب وعليه يعمل
قول شيخنا فى منهجه كزجر
فاجر (ولو ضمت يده)
مثلا (خلطها) بفك لى
فضر بهم فسل يد فعض
فقتله عين قطع لى
فمصر خيفة ففقط بطن
ومضى انتقل لى مع
امكان اخف منها ضمن
تظير ماض وقد اشار الى
هذا الترتيب بقوله
(بالاسهل من فك لى)
اى رفع احدهما عن الآخر
من غير جرح ولا كسر
(وضرب شديقه) ولا يلزمه
تقديم الانذار بالقول
(فان يجوز) عن واحد منها
بل اولم يجوز كالتقصا
كلام الشافعى وكثيرين
قال الاذرى والوجه
الجزم به اذا ظن انه
لورب افسدها الماض
قبل تخليصها من فيه فادر
(فلسيا) المعصوم والحرى
(فندرت) بالنون (اسنانه)

(قوله حيث حرم القرار) سياتى فى السير ان حرمة القرار مخصوصة بالصف (ولو ضمت يده مثلا) يبنى ان
نحو ثوبه كذلك (قوله قطع لى لمصر خصية) قد يتوقف فى اطلاق تقديم قطع اللى على عصر الخصية (قوله
ولا يلزمه تقديم الانذار بالقول) قياس وجوب الدفع بالاخف اللزم حيث افاد (ايضا ولا يلزمه تقديم
الانذار الخ) قال فى شرح الروض كاجزم به الاوردى والرويان اه (قوله ايضا ولا يلزمه تقديم الانذار
بالقول) حيث يعلم عدم افادته مر (قوله اما غير المعصوم الماترم) كالمرتد (قوله ان العض لا يجوز بحال)

اى سقطت (فندر) لى الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى فى ذلك بعدم الدية الماض المظالم لان العض
لا يجوز بحال اما غير المعصوم الماترم فضمن على ماله القين وغيره وهو بعيد لان الماض مع ذلك مضر فانه ران العض لا يجوز به

الإفهام فإن قلت يؤيده ما علم عامر أنه ليس للهدر دفع الصائل عليه المتعنى أنه يضمه قلت ممنوع لأن ذلك يجوز قتله من حيث ذمها وحرمة
إعائتها لنحو الاقتيات على الإمام بخلاف البعض غير المتعين للدفع لا يتصور إباحته ثم رأيت (١٨٩) بعض شرح الارشاد ذكر نحو ذلك قبل

قضية المأثم التخيير بين الفلك والضرب وليس كذلك بل العكس مقدم لأنه أسهل أه وليس في محله لأنه لم يتخير بين العيتين بل أوجب الأسهل منهما وهو الفلك كاتقرر ولو تنازعا في أنه أمكنه الدفع ببناء فعدل لأغلبه صدق المعصوم كما جزم به في البحر قال الأذري ولكن الحكم كذلك في كل صائل أه نعم إن اختلغا في أصل الصيال لم يقبل قول نحو القاتل الأبيئة أو قرينة ظاهرة كدخوله عليه بالسيف مسلولا وإشرافه على حرمه (ومن نظر) بضم أوله (إلى) واحدة من (حرمه) بضم فتحة ثم جاء أي زوجته وأمهاته وعارمه ولو أماء وكذا ولده الأمر الحسن ولو غير متجرد وكذا اليه في حال كشف عورته وقيل مطلقا وأخيراً مثله خشي مشكل أو محرم للناظر مكشوفاً (في داره) الجائز له الانتفاع بها ولو بنحو إغارة وإن كان الناظر المبرح كارجحه الأذري وغيره وكداره بيته من نحو خان أو رباط كأمه ظاهر دون نحو مسجد وشارع منسوب (من كوة

عامر أه رشدي عبارة المفتي وشرح الروض والمنهج إلا إذا لم يمكن التخلص إلا به أه (قوله) (الإفهام) أي في شرح ويدفع الصائل بالأخف وشرح ولو عصت يده خصصها (قوله) يؤيده أي قول المفتي وغيره (قوله) عامر أي كانه ريد قوله أول الباب في شرح له دفع كل صائل ما نصو كذا عن نفسه إن كان الصائل غير معصوم أه فانه يفيد منع دفعه إن كان معصوما أه سم (قوله) (لأن ذلك) أي المهدر (قوله) وحرمة أي قتل المهدر (قوله) ولو تنازعا أي قوله فان قلت في المفتي الأقول ولو أماء وقوله وأخيراً وقوله إليه حالة تجرده (قوله) نعم إن اختلغا (الخ) ولو قتل شخص آخر في داره وقال إنما قتله دفاعاً عن نفسي أو مالي وإنكر الولي فله البيئة بانه قتل دفاعاً يعني قولاً داخل داره شاهاً إسلامه لا يمكن قولاً داخل بسلام من غير شر إلا أن كان معروفاً بالفساد أو كان بينه وبين القاتل عداوة فيكون ذلك القرينة كما قاله الزركشي ولا يتعين ضرب رجله وإن كان الدخول بهما لأنه دخل بجميع بدنه فلا يتعين قصد عضو بعينه ولو أخذ المتاع وخرج فله أن يتبعه ويقاتله إلى أن يطرده ولا يجوز دخول بيت شخص إلا بأذنه ما لم يكن أه مستأجراً أو مستعيراً فإن كان أجنبياً أو قريباً غير محرم فلا بد من إذن صريح سواء كان الباب مغلقاً أم لا وإن كان محرماً فإن كان ساكناً مع صاحبه فله يلزمه الاستئذان ولكن عليه أن يصغره بدخوله فيه بفتح أو شدق وطء أو نحو ذلك ليستريح المربان فإن لم يكن ساكناً معه فإن كان الباب مغلقاً لم يدخل إلا بأذنه وإن كان مفتوحاً فله وجهاً والأوجه الاستئذان المعنى وروى مع شرحه (قوله) أو قرينة (الخ) ظاهر ضميمته إن القرينة كافية ولو بدون بيئة وقد مر انقاع المفتي والروض ما يخالفه (قوله) بضم أوله) أي قوله وكداره في النهاية الأقول وقيل مطلقاً وأخيراً (قوله) بضم فتحة جمع حرمة بضم فسكون (قوله) وكذا ولده الأمر (الخ) أي بناء على حرمة النظر إليه كافي في شرح الروض ومثل ولده هو نفسه لو كان أمرد حسناً كما هو ظاهر ونبه عليه ابن قاسم أه رشدي (قوله) وكذا إليه (الخ) أي رجل صاحب الدار وكداره منته (قوله) مكشوفاً أي حال كون كل من الخشي المشكل والمحرّم مكشوف العورة (قول المتن في داره) الضمير في راجع لمن له الحرم أما النظر فلا فرق بين أن يكون الموضوع الذي يطلع منه مسلماً أو شارعاً أو غيره لأنه لا محل له الإطلاع أه معنى (قوله) وكداره (يتم) والخفية في الصحراء كاليتم في البيان معنى (قول المتن من كوة) هي بفتح الكاف وحكى ضحيا الطاقة أه معنى (قوله) ولم يكن الناظر) أي قوله فان قلت في النهاية الأقول لا يميز أه وقوله إليه حالة تجرده (قوله) ولم يكن الناظر (الخ) كقولنا لا يقيح الناظر الخ حطفه على قول المتن ومن نظر الخ (قوله) شبهة) فإن نظر لحظة أو شراً أه حيث يباح له النظر لم يميز أه نهاية (قوله) ولو امرأة أي وخشي مشكلاً أه معنى (قوله) مطلقاً أي متجرداً أولاً (قوله) ومراحقاً عطف على قوله امرأة وكان الأنسب أو يدل الوأومعنى (قوله) ولم يكن الناظر إليه (الخ) أخرج الناظر إلى حرمه فليراجع أه سم أقول قضية منيع المفتي ونهاية حيث استغطا قوله إليه حالة تجرده وكذا قضية التلليل الشمول للناظر إلى حرمه أيضاً بل بعض نسخ النهاية المزيد فيه وإن حرم نظر ماصريح فيه (قوله)

قال في شرح المنهج قال إن أي عصوره إذا لم يمكن التخلص إلا به أه فأن أريد لم يمكن التخلص إلا به بالنسبة لما ذكره لا لما فوقه لم يشكلى على قول الشارح لأن البعض لا يجوز بحال قوله السابق فعض فليأثم ثم رأيت قول الشارح الإفهام كانه ريد محو قوله في شرح قول المصنف أول الباب له دفع كل صائل ما نصه وكذا عن نفسه إن كان الصائل غير معصوم فانه يفيد منع دفعه إن كان (قوله) بل أوجب الأسهل منها وهو الفلك لا يخفى أن ظاهر المتن أن الأسهل قد يكون ضرب شديقه أو يوجه بانه قد يكون يلجبه على لا يؤمن معاً من الفلك أن يحصل نحو جرحه أو ياتى التخلص يضرب دون ذلك في الضرر (قوله) وكذا إليه في حال كشف عورته) قد يكون هو أمر دحمن فينبغي أن لا يتقيد بحال كشف عورته (قوله) ولم يكن الناظر إليه) أخرج الناظر

أرقب) بفتح المثناة صغير كل منهما (عمدا) ولم يكن الناظر شبهة في النظر ولو امرأة أي لرجل مطلقاً أو امرأة متجردة أخذاً بما تقرّر في الرجل أو الحرم المنظور إليهم ومراحقاً لا يميزاً ولم يكن الناظر إليه حالة تجرده أحد أصوله كالأحد بقده ولا يقتل بقتله فان قلت

تلك معصية اقتضت حرمة الاصل ان لا يؤخذ منه حدها واما معصية النظر باقية فلم يرد دفعها عنها قلت الدفع بهذا التقدير من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او وجوبه على الفرع واما الكلام هنا في الرمي المخصوص وقياس ما ذكر ان الفرع لا يقع له الشارع جملة كالحديث بالنسبة لهذه المعصية الخاصة وقد سرحوا بان الاجنبى هنا لا يرمى بمحلافه في الامر بالمعروف (فرماه) اى ذو الحرم ولو غير صاحب الدار اورثته المنظور اليها (١٩٠) كاجتبات الاول والبقينى والثاني غير في حال نظره لان اولى (تخفيف كحصاة) او تقليل لم يجد

غيره (فاحاه او اصاب قرب عينه) بما يحيط اليه منه غالباً ولم يقصد الرمي لذلك المثل ابتداء (فجرحه فأت فهدر) وان أمكن زجره بالكلام فغير الصحيحين من اطلع في بيت قوم بشراهم فقد حل لهم ان يفتقوا عينه رواية صحيحة ففتقوا عينه فلا دية له ولا فصاص وصح خبره وان امره اطلع عليك بفجر اذنك ففقت ما كان عليك من حرج ولا نظر لكون المراق غير مكلف لان الرمي لدفع ففسدة النظر هو حاصله بهما امران في النظر كالبالغ ومن هم من يرى انه ليس مثله فيه لا يجوز رمية هنا وفارق من له نحو محرم بان هذا شبهته في المثل المنظور والمراق لا شبهة له في ذلك على ان هذا من خطاب الوضع ومن لم دفع حتى حال لكنه هنا لا يتقيد بالمراق كما هو ظاهر واما يجوز له رمية (بشرط عدم) حل النظر محلافه كخبره بخله بشرطه وعدم شبهة كاسر بان لا يكون هم نحو متاع او (زوجه) او

تلك (اى كل من معصية القذف والقتل (قوله دفعه عنه) اى للاصل عن معصية النظر (قوله) واما الكلام هنا في الرمي المخصوص (الخ) اى مع امكان المنع منه بنحو حرب الحرمة (قوله) وقياس ما ذكر اى من القذف والقتل (قوله) محلافه في الامر بالمعروف اى فانه لا يمنع على الاجنبى اه عرش (قوله) اى ذو الحرم (الى قوله) ويكفى على الاوجه في النهاية الا قوله وان أمكن زجره بالكلام (قوله) اى ذو الحرم (الخ) زاد النهاية بخلاف الاجنبى الناظر من ملكه او من شارع اه قال الرشيدى قوله الناظر بالنسب يان للضمير المنسوب في المتن كان قوله ذو الحرم يان للضمير المرفوع وقوله من ملكه او من شارع اى او غيرهما اه (قوله) ولو غير صاحب الدار اى هو ذو الحرم كاعلم من كلامه كاني الزوجة واختها اه رشيدى اقول ويقتضى عن الغاية المذكورة ما ذكر في شرح في دار الان يريدها ذا الحرم الغير الساكن في الدارين النظر وقد يؤيد قوله الا في كاي بحث الاول بقينى اذ الساكن في الدار باذن صاحبها داخل فيما قدمه هناك فلا معنى لبحث البقينى له فليراجع (قوله) في حال نظره (الى قوله) من هم في المغنى الا قوله وان أمكن زجره بالكلام (قوله) في حال نظره) متعلق برما يخرج به ما عطفه عليه بقوله لا وان لى هو رشيدى (قوله) منه) الاول التانيك (قوله) وان أمكن زجره بالكلام) هذا التعميم لمجرد حل المتن والا فمقتضى بقاى في شرح قبله واندرا قبل رمية (قوله) ولا نظر لكون المراق (الخ) هذا دفع لا يرد على قوله السابق وسماهنا اه عرش (قوله) وفارق) اى المراق (قوله) على ان هذا) اى الرمي (قوله) لكنه) اى الصبي هنا في الصيال (قوله) حل النظر (الى قوله) ويكفى في المغنى الا قوله بشرطه وقوله ولو مجرد دين (قوله) بخلافه اى النظر (قوله) او (اوى معنى) او الصواب انها يحالها كانه عليه سم اى ان القصد عدم الجميع وليس القصد عدم احدهما وان وجد الاخر لفساده اه رشيدى (قوله) كون المثل مسكن) ولو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لاجابة فلا يبعد انه كذلك اهمس ولك ان تقول انه داخل في كلام الشارع اذ المراق بالمكن ما يجوز الانتفاع به ولو بنحو العارية كما مر في شرح في داره (قوله) من ذكر) الاول ما ذكره ليشمل المتاع (قوله) ذلك) اى عدم كون من ذكر في المسكن (قوله) والاصح لافرق (الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله) وحسب المادة النظر) اى تقدير يدستر حرمة من الناس وان كن مستترات مغنى واسى (قوله) تقدى بالاختف) الى قوله حيث لم يخف في النهاية الا قوله للاحاديث السابق الى قوله لو يعرف في المغنى الا قوله حيث لم يخف بمبادرة الصائل (قوله) كما مر) اى في الصيال (قوله) والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيد الا واجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من تعين الاختف فالاختفاء نهاية قال عرش قوله والواجب تقدمه ظاهره ان تكرر منه ذلك اه (قوله) للاحاديث السابقة) اذ لم يذكر فيها الانذار اه منى (قوله) نعم بحث الامام (الخ) عبارة المغنى وقال الامام ومجال التردد في الكلام الذى هو مو عطفه وتخفيف قد يفيد قد لا يفيد اه فاما ما يورق فلا يجوز ان يكون في

الى حرمة فليراجع (قوله) بمعنى) اى فيه نظر لا يخفى بل الصواب انها يحالها (قوله) مسكن احد من ذكر) لو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لاجابة فلا يبعد انه كذلك (قوله) والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيد الا واجب تقدمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من ولو مجرد دين (وعمر) مستور ما بين سرها وركبها او (اوى معنى) او (الناظر) او (اللازم) بزمه لمذره حيث لا يكون على الاراحة وجوب كون المثل مسكن احد من ذكر وان كان ليس فيه حيث لم يعلم ذلك لان الشبهة موجودة حيث لا يكون (بشرط عدم) (استقرار الحرم) او (ابان استقرز) او كن في منقطع لا يراهن الناظر لم يجرى ميو الاصح لافرق لمعوم الاخبار وحسب المادة النظر ومن ان نحو الرجل لا يدان بكون متجرداً وحيث تفهل تجرده في منقطع لا يراهنه الناظر يسبح رمية اكثافه بالنظر بالقوة كافي المراق لو يرق في محل نظره وعدم الفرق اقرب الى كلامهم (قيل) و) (بشرط) (انذار قبل رمية) تقدى بالاختف كما مر والاصح عدم وجوبه للاحاديث السابقة نعم بحث الامام ان ما يورق بكونه قد دفعه كخبره

أوزعته من جهة لا خلاف في وجوب استعناها حيث لم يخف مبادرة الصائل ولا ينافي ما هنا قولهم لأيجوز له دفع من دخل داره ثم بدأ قبل
انداره لأن ما هنا منصوب عليه وذلك مجتهد فيه فاجرى على القياس ويزيد في مفسد قايح الشارع لتعطيل
آلة النظر منه وأما قرب منها بالغة في جرحه لمعظم حرمته وقضية هذه الإباحة أن لا تتوقف (١٩١) على إنذار وأما الدخول فليس فيه

ذلك فكان صائلا فأعطى
حكمه وخرج بنظر الاعشى
ونحوه ومسترق السمع
فلا يجوز رميها لقوات
الإطلاع على العورات التي
يعظم ضررها بالكفر وما
معهما النظر من باب مفتوح
ولو فعل الناظر أن تمكن
رب الدار من إغلاجه كما هو
ظاهر أو كوة أو قسيو اسع
بان ينسب صاحبها لتفريطه
لأن تفريطه بذلك سيده
غير محترم فلم يجزه الرمي
قبل الإنذار نعم النظر من
نحو سطحه ولو الناظر أو منارة
كبر من كوة ضيقة إذ
لا تفرط من ذي الدار حيث
ويعد الناظر خطأ واتفاقا
فلا يجوز رميها من علم الرمي
ذلك نعم يصدق أن الناظر
تعمد لأن الإطلاع حصل
والقصد أمر باطن قال
الشيخان وهذا ذهب إلى
جواز الرمي من غير تحقق
القصد في كلام الامام ما يدل
على المنع حتى يبين الحال
وهو حسن انتهى والذي
يتجه الأول حيث ظن منه
التمدد كال دل عليه الخبر
وكلاهما تحكما لقربة
الإطلاع لأن القصد أمر
باطن لا يطلع عليه فتوقف
الرمي على علمه لم يرد أحد

وجوب البداية بخلاف قال الرافعي وهذا أحسنه وهو ظاهر اهـ (قوله أوزعته أي صياح (قوله)
حيث لم يخف مبادرة الصائل) الأول تركه إذ الكلام في دفع الناظر مختص به لا في مطلق الدفع الشامل
لدفع الصائل (قوله ولا ينافي ما هنا) أي من تصحيح عدم وجوب البداية بالإنذار اهـ (قوله داره)
أي أوزعته اهـ (قوله تعديا أي بتغير ذاته اهـ (قوله لأن ما هنا) أي رمي المطلع اهـ (قوله)
منصوص عليه) أي كقطع الدية في السرقة اهـ (قوله وذلك) أي دفع الدخول اهـ (قوله منته) أي
النظر (قوله وأما قرب منها) عطف على الآلة والنظر وكذا الضمير راجع إليها (قوله أن لا يتوقف) أي لتعطيل
ما ذكر (قوله وأما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفسد النظر وزيادة إلا أن يكون القرض
أنه لم ينظر اهـ سم (قوله وخرج بنظر) إلى قوله في كلام الامام في النهاية لا أقوله ولو فعل الناظر إلى أو
كوة أو قسيو قال الشيخان وإلى قوله وقضية المتن في المنع إلى قوله ونحوه وقوله كادل إلى والخفيف (قوله)
وخرج بنظر الاعشى) أي بان جهل حامش روضه وكذا يصير في طلبه الليل لأنه لم يطلع على العورات
بنظره اهـ (قوله ونحوه) أي كضعيف البصر اهـ (قوله لقوات الإطلاع) عبارة عن المنع والاسنى
إذ ليس السمع كالصبر في الإطلاع على العورات اهـ (قوله وبالكوة الخ) قال في المنع أي والاسنى أما الكوة
الكبيرة فكما لباب المفتوح في معناها الشباك الواسع العين لتقصير صاحب الدار إلا أن يندره فقيهه كما
صرح به الحاموي الصغير وغيره ويؤخذ من التعليل أنه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار
من إغلاجه جاز الرمي وهو ظاهر اهـ وقد يؤخذ عما تمقرر أنه لو كان الشباك الواسع العين أو الكوة الكبيرة في
جدار عتص بالناظر جاز رميه إذا لا تقصير حيث من رب الدار ويكون النظر منها كالنظر من السطح اهـ
سيدمر (قوله أو قسيو) ومنه الطاقات المعروفة الآن والباقي اهـ (قوله قبل الإنذار) انظر مفهومه
اهـ رشدي أقول مفهومه جواز الرمي بعده أن لم يتدفع به كأم من المنع والاسنى (قوله الناظر خطأ الخ)
عبارة عن ما إذا لم يقصد الإطلاع كان كأن يجوز أن كان خطأ الخ (قوله أن علم الرمي الخ) أي ظنه بقربة
اهـ (قوله نعم يصدق الخ) مستند اهـ (قوله والذي يتجه الخ) اعتمدته النهاية كما مر اتفاقا وكذا المنع
عبارة عن ظاهره كآلة شيخنا أن ما ذكر ليس ذمها بذلك إلا يمنع ذلك تحقق الأمر بشرائعه فربها الرمي
قصد الناظر ولا يجوز رمي من انصرف من النظر كالصائل إذا رجع من صياحه اهـ (قوله وكلامهم) عطف
على الخبر (قوله والخفيف) إلى قوله كاته في النهاية (قوله ونشاب) هو على وزن رمان النبل (قوله وهو
كذلك) اعتمدته المنع (قوله أولم يتدفع به) أي رمي العين فأقرب منها (قوله على أحد وجهين) رجع عبارة
النهاية في وجه الوجهين اهـ (قوله أولم يتدفع) إلى المتن في المنع (قوله من أن يشده الخ) قضية السنية

تعيين الأخف فالأخف رمى (قوله وأما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفسد النظر وزيادة
الآن يكون القرض أنه لم ينظر (قوله أن لم يتمكن الخ) الذي في شرح الروض ويؤخذ من التعليل أي
بتقصير صاحب الدار أنه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من إغلاجه جاز الرمي وهو ظاهر اهـ
وحاصله أن إذا كان الفاتح الناظر فأن يتمكن رب الدار من إغلاجه امتنع الرمي ولم يتمكن جاز ولا يخفى أن
الموافق لذلك أن يقول الشارع أن يتمكن رب الدار من إغلاجه بديل قوله أن لم يتمكن الخ لا تعني بيان
ما يمنع الرمي فيه فليست بمهرات في نسخة أصلا غير أن شرح الروض (قوله على أحد وجهين) على الوجه
الوجهين مر (قوله من أن يشده باق) قضية السنية جواز دفعه بالسلاح أن أفاد أن تضاد فقير أجمع (قوله)

وعظمت المفسدة بإطلاع الصائل على العورات وبالخفيف التعليل الذي وجد غيره كحجر ونشاب فيضن حتى بالقوة وقضية المتن
تخيره بين رمي العين وقربها لكن قال الأذري وغيره المقول أنه لا يتصدف غيرها إذا أمكنه أصابها وإنه إذا أصاب غيرها البعيد
بعيد لا يخطئ منها أي ضمنه ولا فلا هو كذلك خلافا للنجوى نعم أن لم يمكن قصد ما لا يقرب منها أولم يتدفع به جازي حضوره على
أحد وجهين رجع ولو لم يتدفع بالخفيف استغاث عليه فإن قدم مفسد من أن يشده باق تعالى فإن أبي دفعه ولو بالسلاح أن قتله (ولو عود)

من غير اسراف (ولى) مجبور موالحق (١٩٢) بولى كامر فى حل الضرب وما يترتب عليه بما يأتى كافلة كامه (وال) من رفع اليد ولم

بما عادت (وزوج) زوجته
 الحره لئلا تحوشوز (و معلم)
 المتعلم منه الحر بما له دخل
 في الملاك وان ندر (فضمون)
 تعزير ضمان شبه العمد
 على العاقلة ان أدى الى هلاك
 او نحوه لتبين عماوزته
 للسعد المشروع بخلاف
 ضرب داهن مستاجرهما
 اورافتهما اذا اعتدلا لهما
 لا يستغنيان عنه والادى
 يقضى عنه فيه القول اماما
 لا دخل له في ذلك كسفعة
 خفيفه وحسب أو نفي فلا
 ضمان بهو اما فأن سبده
 لمعلمه أو لزوجها في ضربها
 فلا يضمن به كما اذا أقر
 كامل بموجب تعزير وطلبه
 بنفسه من الوالى قاله البلخي
 وقيد غيرهما اذا عين له
 نوعه وقدره و كانه أخذه
 من نظير الامام فيما ذكر
 في اذن السيد بان الاذن
 في الضرب ليس كوفي القتل
 ومن قول ابن الصباغ
 واستحسنه الاذرى عدو
 اثان اذن في تاديه أو
 قصصه اذنه اشترطت
 سلامة كاشترط في الضرب
 الشرعى أى فاذا حل الاذن
 شرعى على ما يقتضى
 سلامة فكذا اذن السيد
 للطلق بخلاف ما اذا عين
 له ان لا يقتصر وجهه حيث
 ما عاندان توجهه على حق

جو از دفعه بالسلاح و زن آقا دانشدار طبر است و هم ظاهر را غیر مریدان آن علی بن خلفه آقا دعوت
کند و بخدا مقدمه امام من و محبوب انداد رحمت آقا دعوت ع (قوله من غیر اسراف) سید
عمرزه (قوله کام) ای فی او اخبر فصل التمزیر (قوله فی حل الضرب) متعلق بالحق و قوله لم یات رب علیه
عطش حل الضرب و الضمیر الجرح و للضرب (قوله کافه الخ) نائب فاعل الحق (قوله ولم یعاند) ای من
رفع الی الوالی و سید عمرزه (قوله لم یوت) منه البداءة علی نحو الجیران و الطل من نحو طاعة آدم ع
(قوله المتن و معلم) طاهر مؤلف کان کاهن او هو ظاهر حسب تعین للتعلیم او کان اصلي من غیره للتعلیم آدم ع
(قوله المتعلم منه) عبارة المغنی صغیراً یتمتع بولادته و بعبارة حش و انما يجوز للمعلم التعزیر
للمتعلم إذا کان باذن من ولیه کاقدمه الشارح اخبر فصل التمزیر اه (قوله الحر) سید عمرزه
الحرية هنا و فیما قبله (قوله ما لده دخل) متعلق بعرفی من و سید عمرزه (قوله تعزیرهم) الی قوله
و کانه فی المغنی (قوله الحد الخ) ای القدر (قوله إذا اعتد) ای الضرب فلیکت به فانه لا ضمان اه معنی (قوله
عنه) ای الضرب (قوله و الآدمی یعنی عاقل) عبارة المغنی و قد یستغنی عن ضرب الآدمی بالقول اه
(قوله فی ذلك) ای الهلاک (قوله اول و زوجا) ای الامة (قوله فی ضربها) الاولى تنبیه الضمیر او تذکیر
(قوله قاله البغوی الخ) عبارة النهاية کاقاله البغوی لکن قیده غیره الخ و الضمیر فی قاله راجع للشیبه فقط
(قوله و قیده غیره الخ) عبارة المغنی و ینبئ کاقال ابن شهاب ان یقید بما ذاع عن الخ (قوله ما إذا عین له الخ)
معتمد اه ع (قوله و کاه) ای الغیر اخذته ای التقید بذلك (قوله عدی انه الخ) بقول ابن الصباغ (قوله
ان اذن الخ) ای السید (قوله او قضیته) ای الاذن فی التادیب اذ انه ای اذن السید فی التعلیم (قوله فاذا
حل الاذن الشرعی الخ) مراده بذلك و ان کان فی عبارة قصور ان اذن السید فی ضرب عبده کاذن
الحر فی ضرب نفسه فیشرط طهه ما شرطه من التحذیر المذكور محل عدم الضمان فی اذاعین له النوع و القدر
کاصرح به غیره بل التقید المذكور فی الحر انما هو ما خود بما ذکره فی العباد اه رشیدی (قوله فکذا اذن
السید المطلق) اعتمده النهاية ایضا و فی سیم مانصه فی الروض و شرحه فرع و قال المرتن للراهن
اضرا به ای المرحون فضر به فمات یضمن لتولده من ما ذنوه فی کالو اذن فی الوطء فوطی به فاحبل بخلاف
قوله له با ذنبا فاذا ضر به فمات یضمن لان المأخوذ فی مانالیس مطلق الضرب بل ضرب تادیب و مثله ما اذا
ضرب الزوج زوجته او الامام انساناً تعزیراً کاسیاتی اه و یؤخذ منه توجیه الاطلاق و عدم التقید فاما
نحن فیما اه (قوله بخلاف ما ذاع عن الخ) ای الکامل المذكور و یحتمل ان مرجع الضمیر کل من السید
و الکامل المذكور (قوله امام عاند) الی قوله او اطال فی النجاة و هكذا فی نسخ التحفة و کان الظاهر و اما
اه سید عمرزه و عبارة المغنی و استثنی الزکشی من الضمان الحاکم اذا عر و المتعتم من الحق التضمن علیه مع
القدرة علی اذاعته اه (قوله لتوصل لماله الخ) عبارة النهاية لتوصل المستحق لفته فبحر عقاباً بحق یؤدی
او موت کاقاله السبکی اه (قوله فیما قبل) ای باو اع المقاب لکن مع رعاة الاخف فالأخف و لا یجوز
المقاب بالنار ما لم یتمتع طریقاً لخالص الحق اه ع (قوله حتی یؤدی او موت الخ) ذکر

وأما من أذن سيد معلله أو زوجاً في ضربها فلا يضمن النكاح في الرضوخ وشرحق باب الرهن مانصة فرع لو
أقال المهرن للرهن اضربه أي المهرن بضربه فقات لم تنزل من ماذون فيه كالأذن في الوطء فوطئ
فما قبل بخلاف قوله أنه باقانه اذ اضربه فقات يضمنه لأن الماذون هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب
تأديب ومثله ما إذا ضرب الزوج وزوجه أو الامام انساناً فأمروا أكاسيا في باب ضمان المقتات أهو أخذ
منه توجه الاطلاق وعدم التقييد فيا نحن فيه (قوله) أو اماماً معاذ بان توجه عليه حق وامتنع من ادائه مع القدرة
عليه ولا طريق للتوصل لالماله إلا باعتباره فمعاقب حتى يؤدي أو يموت على ما قاله السبكي (الخ) ذكر الشارح في
كتاب التقييد في شرح قول المصنف ولو كانت الديون بقدر المال الضمان مانصة فإن أن تولي بيع ماله أو أكرهه
الضرب الحبس الزمان يضمنه بكونه بالملك بما في ذلك من عدم إبداله إلا بالطلاق الذي في قوله

وامتنع من أدائه مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل لماله إلا بقبوله فباعا حتى يؤدي أو يموت على ما قاله السبكي وأطال فيه الشارح

وأما إذا أصر فظهر منه القتل فإنه يلزمه القودان لم يكن والد أو الدية المخلطة في ماله وتسمية كل ذلك تعزير أو الأكره وثقل ما عدا أهل
الامام يسمى تأديبا (ولو حدى) أى الامام أو نائبه ويصح بناؤه للمفعول وهما المرادان أيضا ولو في نحو مرض أو شديد حر وبرد كامر (مقدرا)
لا مفهوما له إذا حدى لا يكون إلا كذلك ويصح أن يحترق به عن حد الشرب فإن تخيير الامام فيه بين الاربعين والثمانين صيره غير مقدر بالنسبة
لارادته وان كان مقدر الان كلاما من الاربعين والثمانين منصوب على كامر (فات فلا تخافان) (١٩٣) اجماعا ولا ان الحق قتله ولو ضرب

شارب) للضرب الحد بتمال
وثياب) فات (فلا تخافان
على الصبيح) بناء على
جواز ذلك وهو الاصح
كامر (وكذا الاربعين سوطا)
ضربها فات لا يضمن
(على المشهور) لصحة
الخبر كامر بتقديره بذلك
وانجمت الصحابة عليه
وعلى الخلاف ان منتهاه
بالبساط الا وهو الاصح
لم يضمن قطعا وذكر هذا
مع دخوله في قوله ولو حدى
مقدرا لبيان الخلاف فيه
ويظهر جريان هذا الخلاف
في حد القذف وجلد الزنا
بجامع ان الآلة المحدودها
لم يعمموا على تقديرها
بشيء معين في الشكل (أو)
حد شارب) (اكثر) من
اربعين بنحو عمل اوسط
(وجوب قسطة بالعدد) ففى
احد واربعين جزء من
الدية وفي ثمانين نصفها
وتسعين خمسة اقسامها
لوقوع الضرب بظاهر البدن
في قرب ثمانية فينقطع العدد
عليه بهذا يدفع ما يأتى في
توجيه قوله (وفي قول
نصف دية) لسموته من
مضنون وغيره وبحسب

الشارح في كتاب التفتيش في شرح قول ناصنفوا لو كانت الديون بقدر المال الخ مانصة فان في قول يبيع ماله
أو اكرهه بالضرب هو الحبيب الى ان يبيعوا يكرهه بضره ولكن يحمل في كل مرة حتى يبرأ من الم الأول فلا يؤدى
الى قتله خلافا لما اطال به السبكي ومن تبعه اه فقد خالف هناك السبكي وقد سبق بذلك قوله على ما قاله
السبكي فان مثل هذه العبارة في عرفهم تشير بالتبصر ما هم سم (قوله) وأما إذا أصر) أى من ذكر من
الولى والوالى والزوج والمعلم (قوله) وتظهر منه) أى من الاسراف في التمرير (قوله) أو الدية المخلطة
أى ان كان والد الا لا عند (قوله) وتسمية) الى المتن في المتن (قوله) وتسمية كل ذلك) أى من ضرب الولي
والزوج والمعلم تعزيراه والاشهر اى اشهر الاصطلاحين اه معنى (قوله) ما عدا أهل الامام يسمى تأديبا
أى لا تعزير فيه فيخص لفظ التمرير بالامام ونائبه اه معنى (قوله) أى الامام) الى قول المتن وللمستقل في
النهاية الا قوله وعلى الخلاف الى المتن وقوله بهذا الى المتن (قوله) وهما) أى الامام ونائبه (قوله) المرادان
ايضا) على هذا اه سم (قوله) ولو في نحو مرض) الى قول المتن وللمستقل في المتن الا قوله وذكر هذا الى
المتن وقوله وهذا الى المتن وقوله وان الضيف الى المتن (قوله) ولو في نحو مرض) غايته في المتن (قوله) الحد
مفعول مطلق لضرب وكان الاول للحد (قوله) بتقديره) متعلق بصحة الخبر (قوله) واجمعت الصحابة) عبارة
النهاية واجماع الصحابة اه (قوله) ان منتهاه) أى حد شارب اخر (قوله) والا) أى بان جزوا به بالبساط
وبشيره اه معنى (قوله) وذكر هذا) أى قول المصنفو كذا اربعون الخ (قوله) ويظهر جريان الخلاف الخ)
وعلى هذا يصير الخلاف في الجميع بحيث لم يعارض ذلك قوله السابق فلا تخافان اجماعا اه سم اقول وكذا
استدلاله مقابل المشهور القائل بالضمان بان التقدير بالاربعين اجتماعى وكفى النهاية والمضى قد تضمن
عدم الجريان (قول المتن قسطة بالعدد) أى قسطة الاكثر بعدد الجملات نظر الزائد فقط وبسقط الباقي
اه معنى (قوله) ثمانته) أى الضرب وكذا يشير عليه (قوله) وهذا الخ) أى بالتعليل المذكور (قوله) ان عمل
ذلك) أى القولين اه ع (قوله) والا) أى بان ضربه بعد انقطاع الم الاول اه سم (قوله) ضمن دية كلها
الخ) أى لا نهى كان الزائد بعد زوال الم الاول كان ذلك قرينة على إحالة الهلاك على الزائد فقط اه ع
(قوله) قبل الخ) عبارة المتن واستشكل بعضهم الاول بان حصة السوط الحادى والاربعين مثلا لا تساوى
حصة السوط الاول لان الاول صادف بدنا صحيحا قبل ان يؤثر فيه الضرب بخلاف الاخير فإنه صادف
بدنا قد ضعف باربعين ولكن اصحابنا لم ينظروا عن ذلك اه (قوله) جلد مائة) الاولى المصطب (قوله)
وهو الحر) الى قوله لى عدل رواية في المتن الا قوله لم المكتوب قوله بل في قطعها الى المتن وقوله ولم يكن الى
لان في قوله ويحد الزكشى في النهاية الا قوله لموا احتمالا فيما يظهر وقوله وان نازع فيه البلقنى
وقوله لمجمل حال الترك فيما يظهر (قوله) البايع الخ) أى كل منهما (قوله) ولو سفيها) ومعنى باعتاقه بعد
موت الموصى وقبل اعتاقه نهاية يبين ان مثله المذكور رتقه ومن اشتراه بشرط اعتاقه محررا يت في سم
خلافا لما اطال به السبكي ومن تبعه اه فقد خالف هناك السبكي فان مثل هذه العبارة في عرفهم تشير بالتبصر
منه (قوله) وهما المرادان ايضا) على هذا (قوله) ويظهر جريان هذا الخلاف الخ) على هذا يصير الخلاف
في الجميع بحيث لم يعارض ذلك قوله السابق فلا تخافان اجماعا (قوله) والاختر الخ) أى بان ضربه بعد
انقطاع الم الاول (قوله) فيه) صفة سلمة أى كاتمة فيه

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - تاسع) البلقنى ان عمل ذلك ان ضربه الزائد يتق اى الاول والا ضمن دية كلها قطعها قبل الجزاء الحادى
والاربعين ما طرأ الا بعد ضعف البدن فكيف يساوى الاول وهو قد صادف بدنا صحيحا ويحاج بان هذا تفاوت سهل قد ساقا فيه مو بان
الضعف نشأ من مستحق فلم ينظر اليه (وجريان) أى القولان (في قاذف جلد احدى او ثمانين) سوطا فأتى في الاطهر يجب حزم من أحد
وثمانين جزء في قول نصف دية كذا في بكر في جلد مائة وعشرا (واستقل) وهو الحر والمكاتب البالغ الماعقل ولو سفيها (قطع سلمة)

في ذلك ينتظر لاجلها الأعداء فقليلة وأربعة باع العرف العام بخلاف ما في الأذان فأنزلة للعامة في كل محل والحاصل ان الذي يمشي على القواعد حرمة ذلك في الصبي مطلقا (١٩٦) لانه لا حاجة له في ينتظر لاجلها ذلك التعذيب ولا نظرا لما يؤتمر انه زينة في حقه مادام

صغير الان الحق انه لا زينة فيه بالنسبة اليه وبغير حقه هو عرف خاص وهو لا يمتد به لاق الصبية ما عرف أنه زينة مطلوبة في حقهن قد بما وحديثنا وقد جوز ^{عنه} للعب لمن للصحة فكذا هذا وأيضا جوز الأئمة لوليها صرف مالها فيما يتعلق بزيتها والبسوا وغير ما يدور الأزواج الى خطبتها وان ترتب عليه فوات مال لاق مقابل تقديمها لصلحتها المذكورة فكذا هنا ينبغي ان ينتظر هذا التعذيب لاجل ذلك على أنه تعذيب سهل ومشتمل وبما أنه منسرحا فلم يكن في مجرده تلك المصلحة مفسدة بوجهها فامل ذلك فانه مهم (ولو فعل سلطان) امام أو نائبه أو غيرهما ولو أبا (بصبي) أو بجنون (ما منع) منه فوات (فدية مغلظة في ماله) لتعديده لا هو للصبية الاصلاح الا اذا كان الخوف في القطع أكثر القاطع غير اب على ما قطع به الماوردي (وما وجب بخطا امام) نوابه (في حد) او تعزير (وحكم) في نفس أو نحوها (فصل عاقلة) كثيره (وفي قول في بيت المال) أن لم يظهر منه تفسير لان خطاه

يحرر عن كل من قبل بهذا الموضع الحرام للزينة ولا النظر اليه ادهش (قوله حرمة ذلك) أي تنقيب الاذن (قوله مطلقا) أي سواء كان من أهل ناحية يمدون في الصبي زينة لا (قوله لاق الصبية) عطف على في الصبي مطلقا (قوله انه) أي الثقب أي ما فيه من الخلق (قوله فكذا هنا) أي في تنقيب اذن الصبية (قوله امام) إلى قول المتن ويجب في النهاية لاقوله والقاطع غير اب وقوله كذا ان سريج إلى المتن (قوله او غيرها) كذا في اصله رحمه الله تعالى لكنه مع اصلاحه اعلم بقا على الظاهر أو غيره وبغير في النهاية ادهش بعد عمر (قوله او غيرها) أي من الاولياء بخلاف الاجنبي لما تقدم انه يقتصر منه ادهش عبارة عرش ومن الغير ما جرت به العادة من ان الشخص قد يردهن ولده فاخذ اولاد غيره من الفقراء فيختتم مع ابنته قاصدا الرقيقهم فلا يكتفي ذلك في دفع الضمان بل من مات منهم ضمنه الختان إن علم تعدى من احتضره وكذا إن لم يعلم لان المباشرة مقدمة على السبب ادهش ولا يخفى ان ما ذكر مع ما فيه من التسامح إذ الكلام هنا في خصوص ما يفعله الاولياء كما صرح به شرح المنهج وسم ويضد سياتي المتن قول الشارع لا قود ينبغي حل الضمان فيه على ما يشمل القود (قوله ولو أبا) إلى قوله لا إذا كان في المتن (قوله لا قود) قد يشكل على ما يأتي من القود على غير الاصل إذا ختنته في سن لا يحتمل الا ان يفرق بان الخطر هنا في الترك ايضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك إذ لا خوف على البدن من ترك ختان ادهش وسياق إن شاء الله تعالى هناك من المعنى والاسن فرق احسن من هذا (قوله لصبية الاصلاح) أي للصبية في الاب والجد ادهش معنى (قوله لا إذا كان) خلافا للمعنى عيارته ودخل في عبارة المصنف ما كان الخوف في القطع أكثر من الترك وهو كذلك وإن قال الماوردي في هذه الوجوب القصاص ادهش (قوله حيث إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اخص الخوف به ادهش سم (قوله على ما قطع الخ) عبارة النهاية كاطلع الخ (قول المتن في حد) كان ضرب في حد الشرب ثابتين ادهش شرح المنهج (قوله او تعزير) إلى قوله وبغير تفسير الامام في المعنى إلا قوله او امرأتين إلى المتن (قوله او تعزير) لعله معطوف على خطأ ولا فالضمان بالتعزير لا يتوقف على الخطا كما لم يكن يعر على هذا فتدبره على الحكم الذي هو من مدخل الخطا ادهش وبغيره بان المقصود من ذكر التعزير هنا بيان الخلاف بقوله فعل عاقلة اجزا ما إذا كان بطريق التعدي فهو كاحاد الناس كما يأتي عن المعنى انما (قوله وحكم في نفس) كان حكم بالقود في تنبيه العمد لظنه عمدا ادهش مجرى (قوله) ان لم يظهر منه الخ) عبارة المعنى وحل الخلاف اذا لم يظهر منه تقصير فانه ظهر منه كالمو اقام الحد على الحامل وهو عالم بما قالت جنينا فالفرقة على عاقلة قطعها واحترز بخطئه عما تمدي فيه فهو فيه كاحاد الناس وبقول في حد او حكم من خطئه فيما لا يتعلق بذلك فانه فيه كاحاد الناس ايضا كما إذا روى صيدا فاصاب آدميا فيجب الدية على عاقلة بالاجماع ادهش (قوله لان خطاه) بكثر الخ) أي فيض ذلك بالمعاقلة ادهش معنى (قوله بخلاف غيره) أي غير الامام (قوله وكذا خطأ ما الخ) أي في ماله على المرجع من قولين والثاني في بيت المال معنى ولسطان (قول المتن ولو حده) أي الامام شخصا (قول المتن عدين) أي او عدوين للشهود عليه او اصلا او فرعا ادهش معنى وقوله او اصلا الخ نظر فليراجع (قوله قودا) أي ان كان مكافأ له وقوله او غيره ادهش ان لم يكن مكافأ او عفا على مال ادهش مجرى عن الموردي (قوله ان تعمد) أي ووجدت

أو غيرها) أي من الاولياء بخلاف الاجنبي لما تقدم أنه يقتصر منه (قوله لا قود) قد يشكل على ما يأتي من القود على غير الاصل إذا ختنته في سن لا يحتمل الا ان يفرق بان الخطر هنا في الترك ايضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك وبان من شأن السلعة الخوف منها على البدن ولا كذلك ترك الختان فليتامل (قوله الا اذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى اذا اخص الخوف به

يكثر لكثرة الواقع بخلاف غيره والكفارة في ماله قطعاً وكذا
خطو في المال (ولو حده بشاهدين) فادته (فانما) غير مقبول الشهادة كان باناً (عبدن أو ذميين أو مرهقين) أو فاسقين أو امرأتين
او بان احدهما كذلك (فان قمر في اخبارهما) بان تركه بالكلية كما قاله الامام (فالضمان عليه) قودا وغيره ان تعمد

شروط

والأصل عاقلة بنفسه الامام هذا يدفع تغيير الأذرع في التودد بان يدور بالقبلة اذ مالك وغيره قبلهما رابت اليقيني صرح به فقال ليس
صورة البيئة التي لم يثبت عنها شيئا والا يعبر في اختياره ما لم يثبت عنه (فانقولان) اظهر ههنا الضمان على عاقلة الثاني في بيت المال
فان ضمانا على بيت مال فلا رجوع لاحدهما على العبد والذمي في الاصح (١٩٧) لوعهما الصدق والتمسك هو الامام

بعدم بحثه عنها وكذا

المراقبان والفاستان غير

المتجاهرين بخلافهما

فيرجع عليهما على المنقول

المعتمد لان الحكم

بشهادتهما يشترط ان ليس

وتقرر منهما حتى قبلان لان

الفرض انه لم يقصر في

البحث عنهما (ومن) خارج

كان (حجم) او فسد باذن

معتبر من جهازه لتولى ذلك

لخص تلف (لم يضمن)

والا لما تولى أحد ذلك

وذكر ابن سريج انه لو سري

من فعل الطبيب هلاك

وهو من اهل الحدق في صنعته

لم يضمن اجماعا والاضح

قودا وغيره لتثريبه قاله

الزركشي وغيره وفي هذا

رد لقائه بالصالح بان

شرط عدم ضمانه ان يمين

له امر يرض الدواء والالم

يتناول اذنه ما يكون سببا

للاتلاف لان مطلق الاذن

تفيد القرينة بغير التالف

يجب بعمل كلامه على

غير الحاذق ويظهر انه

الذي اتفق اهل قل على

احاطته به بحيث يكون

خطؤه فيه نادر جدا

وكالطبيب فبما ذكر الجرائم

بل هو من افراده كالكمال

(وقتل) سجاد وضربه

بامر الامام كباشرة الامام

شروط المعند بان كان التعذيب بما يقتل غالبا ام سيدعمر (قوله والاقل عاقلة) اي وان لم يعتمد ام
سم قال الرشدي انظر ماصورة المعذور وغيره الذي في كلام غيره اما هو التردد فيما ذكر هل يوجب
التودد والدية اه (قوله هذا) اي قوله بان تركه بالكلية (قوله يدفع الخ) هذا يتوقف على ان مالك وغيره
انما يقولون بالقبول عند البحث في الجلقرة وان ترك البحث اصلا لا تقبل شهادته وهو خلاف المهورم
من كلام الأذرع اه ع (قوله اذ مالك وغيره قبلهما) يعني العبدان اذ هذا هو الذي في كلام الأذرع
اه رشدي (قوله) (٢) قبلهما كان الظاهر التثنية او الجمع (قوله صرح به) اي بما تضمنته الجواب المذكور
من عدم الشبهة هنا (قوله بل بحث الخ) عبارة عن المتى والاسنى بل بحث وبذل وسماه اه (قوله عنه) كان
الظاهر عنهما كما عبر به فيما يأتي (قول المتأخران ضمانا عاقلة) اي على الاظهر او بيت المال على مقابلة
مغنى وعش (قوله بعدم بحثه عنهما) كان المراد بعدم كمال بحثه عنهما لقوله السابق بل بحث عنه اه سم
قال الرشدي وعبرة الزركشي وقد ينسب القاضي إلى تقصير في البحث اه (قوله وكذا المراقبان) الى قوله
وذكر ابن سريج المعنى الاقوله لان الفرض الى المتن (قوله وكذا المراقبان) اي والعدوان اه معنى
(قوله والفاستان الخ) اي والمراتان اه اسنى (قوله بخلافهما الخ) اي المتجاهرين بالفسق ولا يقال ان
الذي كالتجارب لان عقيدته لا تتألف ذلك (تنبيه) اهم كلامه انه لا ضمان على المالكين وهو ما في اصل
الروضة عن العراقيين قبل الدعوى لكن في اصلها في القصاص ان المالكين يرجع يتعلق به القصاص
والضمان في الاصل وهذا هو المعتمد كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله معتبر) صفة اذن لكن يغني عنه
قوله بمن حاز الخ (قول المتن لم يضمن) اي ما تولى منه ان لم يعطى فان اخطأ ضامن وتحملة المرافعة فانقص عليه
الشافعي في الخائن قال ابن المنذر واجمعوا ان الطبيب اذا لم يتعلم يضمن اه معنى اي اذا كان من اهل
الحدق اه سلطان عبارة التبايع ولو اخطأ الطبيب في المراجعة حصل منه التلف وجبت الدية على عاقلة
وكذا من طبب بغير علم كما قاله في الاثوار اه وعبر عن شق قوله لم يضمن اي اذا كان عارفا بظاهرة ولو كان
كا فاما لمدم قصوره بالمعالجة ولا يلزم من جواز معالجته وعدم ضمانه تقبيل خبره لم يكرهه عارفا بالطب
بشهادة عدلين عاين بالطلب بغيره وبغني الاكضاء بشتها به بالمسرة بذلك لكثرة الشفاء بمعالجته وقوله
وكذا اي تجب الدية على عاقلة اه (قوله ويجاب) يحمل كلامه الخ والحاصل على هذا انه ان عين له
المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان حاذقا فلا ضمان او غير حاذق فله الضمان اهم (قوله
بعمل كلامه) اي ان الصلاح (قوله فيضمن الامام) الى قوله هو تسليمه في المعنى (قوله فيضمن الامام) قودا
وما لا اه معنى (قوله عنه) اي نحو الجلد (قوله ليس له) اي للجلا في هذه الصورة اه ع (قوله واقره
الخ) اعتمد المعنى والاسنى والزيادة (قوله ان مثل ذلك) اي في ضمان الامام دون الجلا اه ع (قوله
وبتسليمه الخ) يبنى فرض السكلام في غير الاجمعي الذي يقتضيه وجوب طاعة الامر اما هو فالضمان على
امر اما ما كان او غيره اه ع (قوله وجوبه) اي المال عليه اي الجلا اه ع (قوله بان علم) الى قوله
(قوله والاقل عاقلة) اي والا يعتمد (قوله بعدم بحثه) كان المراد بعدم كمال بحثه لقوله السابق بل بحث
عنه (قوله على المنقول المعتمد) عليه مر (قوله لان الفرض الخ) قضيته عدم الرجوع عليهما في الشق الاول
وهو ما لا يقتضي اختيار ما بان تركه لم يعتمد (قوله والالم يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف الخ) في
الاثوار انما هو ولو اخطأ الطبيب في المراجعة حصل منه التلف وجبت الدية على عاقلة وكذا من طبب بغير
علم اه (قوله ويجاب الخ) فالخاصل على هذا انه ان عين له المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان حاذقا

ان جهل ظله كان اعتقاد الامام بغيره والجلا حله (خطاه) فيضمن الامام لا الجلا لانه التوكل لا يرغب الناس عنه نعم يس
له ان يكفر في القتل وقتل الأذرع عن صاحب الوفا وقره ان مثل ذلك ما لو اعتقد وجوب طاعة الامام في المعصية لانه ما يخفى انتهى
وبتسليمه فهو انما يكون شبهة في دفع التودد الى المال وحيدته قاله يتجوز به عليه وليس على الامام شي الا ان اكرهه كافي قوله (والا)

ولا تنهيك فانه اسقط الراء واحسب للبل أي زيادته فلهذا الجماع وفي رواية أخرى الوجه (١٩٩) أي اكثرا له ودمه (وفي الرجل

يقطع) جميع (ما ينطى
حشفه) حتى تنكشف كلها
وبه يعلم ان غرله لو تقلصت
حتى انكشف جميع الحشفة
فان امكن قطع شيء بما يجب
قطعه في الختان منها دون
غيره ما وجب ولا نظر لذلك
التفصيص لانه قد رول فقتصر
الحشفة والا سقط
الرجوب كالمولود عتونا
وقد كثر اختلاف الرواة
والحفاظ واهل السيرة في
ولادته ^{في} الله عتونا لانه
جهام له ولد عتونا ككلاثة
عشر نيا وان جبريل خنته حين
طهر قلبه وان عبد المطلب
خنته يوم سابعه لكن لم
يصح في ذلك شيء على ما قاله
غير واحد من الحفاظ ولم
ينظروا لقول الحاكم ان
والذي توارت به الرواية
ولد عتونا وعن اطال في
رده الذهبى ولا تصحيح
النعيم حديثه ولادته عتونا
لانه ثبت عندهم ضعفه
والارجح في ذلك الجع بانه
يحتمل انه كان هناك نوع
تقلص الحشفة فقل بعض
الرواة للصورة فيها عتانا
وبعضهم للحقيقة فيها
غير ختان وقد قال بعض
المحققين من الحفاظ الاشبه
بالصواب انه لم يولد عتونا
وانما يجب الختان في حى
(بعد البلوغ) والمقل (ذلا
تكيف قبلها فيجب
بعدمها فور الا ان خيف

أى أخذ من البظر قليلا (قوله ولا تنهيك) أى لا تنالنى (قوله وفي رواية) أى بدل أحضى للراء (قوله)
أى كثر الخ (تفسير لكل من رواه أحضى للراء أسرى الوجه (قوله لانه) أى ما وجبها اه معنى
(قوله جميع) إلى قوله وسكتوا عليه في النهاية لا لقوله وقيل يختن إلى ومن له ذكر ان قوله ويفرق إلى الخ
(قول المتن ما ينطى حشفته) ويبنى انها إذا ثبت بعد ذلك لا يجب إلّاها لحصول الغرض بما فصل اولاه
عش (قوله حتى تنكشف كلها) فلا يكتفى بقطع بعضها ويقال لتلك الجدة القلفة اسى ومعنى (قوله منها)
أى الغرلة (قوله وجب) أى قطع ذلك الشيء (قوله ولا) أى وإن لم يمكن قطع شيء (قوله وقد كثر
اختلاف الرواة الخ) عبارة المغنى (قائدة) اول من ختن من الرجال ابراهيم صلى الله عليه وسلم ومن الاناث
هاجر ورضى الله عنها (تنبه) خلق آدم عتونا وولد من الانبياء عتونا ثلاثة عشر شيئا ونوح هو وود صالح
ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحظلة بن صفوان ونيان على الله عليه وسلم ثم
ذكر روايتي ختن جبريل وختن عبد المطلب (قوله ككلاثة عشر نيا) وقد نظهم الشيخ على السعدى
فقال
فأدم شيئا ثم نوح نبيه • شيب لوط في الحقيقة قد تلا
وموسى وهود ثم صالح بعده • ويوسف زكرياء فاهم لتفصلا
وحظلة عيسى سليمان مكملا • لعنهم والحلف جاء لمن تلا
ختما بفتح الانبياء • محمد • عليهم سلام الله مسكا ومن تلا

ومن تلا اسم لعود البخور اه عش (قوله وان جبريل الخ) أى وجه ان الخ (قوله في ذلك) أى فى
شان ولادته صلى الله عليه وسلم عتونا (قوله غير واحد) عبارة النهاية جمع اه (قوله ولم ينظروا) أى
الحفاظ القائلون بذلك (قوله فرداه) أى الحاكم (قوله ولا تصحيح النعيم الخ) عطف على لقول
الحاكم (قوله عندهم) أى الحفاظ المذكورين (قوله والأوجه في ذلك الجمع) عبارة النهاية ويمكن الجمع
اه (قوله بانه يحتمل انه كان الخ) هذا انما يفيد الجمع بين روايتي لادته عتونا وغير عتونا لا بين روايتي
ختن جبريل وختن جده عبد المطلب اه رشيدى (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) ممتنع اه عش
(قوله وانما يجب) إلى قوله كذا عطف في المغنى لا لقوله ويؤخذ إلى ومن له ذكر ان قوله ويفرق إلى الخ
وقوله به يردوكم وقوله موجه إلى ولا يصح (قوله في حى) فمن مات بغير ختان لم يختن في الاصح
وقيل يختن في الكبير دون الصغير اه معنى (قوله والمقل) أى واحتمال الختان معنى واسى (قوله
فيجب بعدمها فور الا ان خيف الخ) عبارة الروض مع شرحه لا يجوز ختان ضميم ختلاف عليه منه
فيترك حتى يثلب على الظن سلامته فان لم يخف عليه منه استحب تأخيرها حتى يحتمل اه زاد المغنى قال
البلقنى وهذا شرط لاداء الواجب لانه شرط للرجوب اه (قوله ان خيف عليه الخ) أى البالغ الماقل
(قوله ويأمره به الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنمة يصبر الامام البالغ الماقل اذا احتملوا امتنع منه
ولا يصحته بحيث ان مات بالختان لانه مات من واجب فواجبه الامام ختن أو ختته اب أو جد في حى أو برد
شدد فبات وجب على الامام دون الاب والجدة نصف الضمان لان اصل الختان واجب والملاك حصل من
مستحق وغيره ويغارق الحد بان استيفاء الى الامام فلا يؤخذ بما يفرض الى الملاك والختان يتروا لا المختون
أو والده غابا فاذا تولا به شرط فيه سلامة العاقبة وبذلك علم الفرق بينه وبين الولد في الختان اه (قوله
ويأمره) أى وجوب اه عش (قوله حيث) أى حين غلبه ظن سلامته منه (قوله ولا يصح) أى
بالاجبار (قوله ان مات) أى بالختان (قوله الا ان يفعله به) أى بفعل المتمتع الختان باجبار الامام (قوله
قوله فان امتنع أجبره ولا يصحته إن مات الا ان يفعله به في شدة حر أو برد الخ) عبارة الروض فواجبه
الامام أو ختته الاب أو الجد في حى أو برد شديد فبات وجب على الامام فقط أى دون الاب والجدة نصف
الضمان ومن ختن من لا يحتمل فبات أقص منه فان كان ابا أو جدا ضمن المال أو من يحتمل وهو لى فلا
ضمان أو اجنبى فالقصاص اه انظر قوله لا يقطع وانا ضمن المال وكان الاول مخصوص بالبالغ والثاني

عليه منه فيؤخر حتى يثلب على الظن سلامته ويأمره به بحيث لا يمتنع أجبره ولا يصحته إن مات الا ان يفعله به في شدة حر أو برد

فلازمه نصف حياته ولو بلغ جنون المذهب ختانه وأقيم ذكره الرجل والمرأة أنه لا يجب ختان الخنثى المشكل بل لا يجوز لامتناع المهر مع الاشكال وقيل بختن فرجه بعد بلوغه ورجحه ابن الرقة فليقل يتولاهو أن أحسنه أو يشتري أمه تحسنه فإن عجزت أو لم ير رجل أو امرأة للضرورة قوتو خدمته أن البالغ لا يجوز تغير حيلته ختانه إلا أن عجز من زوجة أو شراً أمه تحسنه ونقيا سانه لو كان ثم أمه تحسن مداواة له بفرجه لم يجز له توليته تغيرها إلا أن عجز عن (٢٠٠) شرائها من له ذكر أن عاملان يختان فإن تميز الأصل منهما فو فقط فإن شك فكالخنثى

ويفرق بينه وبين ما مر آخر السرة بأنه لا تمدى هناك يناسب التخليط بخلافه ثم (ويثبت تجديله في سابعه) أي سابع يوم ولادته للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم عن الحسن بن رضى الله عنهما يوم سابعهما به يرد قول جمع لا يجوز فيه لأنه لا يلحقه ويكره قيل السابع فإن آخر عنه قضى الأربعين والاقوى السنة السابعة لأنها وقت امره بالصلاة وتوفي بفرجه مرت قبل عشر سنين ورد بخبره للاجماع ولا يحصى من السبع يوم ولادته لأنه كلما اغرق انخف إيلامه به فأرق الحقيقة لأنها برقت بدم الاسراع يقال ابن الحاج المالكي وسن اظهار ختان الذكور واغناه ختان الاناث كذا نقله جمع مناهنه وسكتوا عليه وفيه نظر لأن مثل هذا انما ثبت بدليل وورده صلى الله عليه وسلم فإن ارد أن ذلك امر استحسني لم يناسب المهر بسببه وظاهر كلامهم في الولام ان الاظهار سنة فيها الا ان يقال لا يلزم

فيأزمه أى الامام (قوله نصف حياته) أى والنصف الثاني مدره عش (قوله ولو بلغ جنون الخ) عجزت قوله والمقل ولو قال اما الجنون الخ كان أولى اه عش (قوله فليقل) أى مارجحه ابن الرقة (قوله يتولاهو) أى الخنثى المشكل (قوله أو يشتري الخ) عبارة غيره والا يشتري الخ (قوله فإن عجز) أى عن الفعل بنفسه وتحصيل الامه (قوله يتولاهو امرأة أو رجل الخ) أى كالتعليب أسنى ومعنى (قوله ان البالغ الخ) انظر التقييد به مع ان غيره كقوى حرمة النظر الى فرجه اه سم (قوله عن زوجة) أى تزوجها (قوله عاملان) قال فى الروض وهل يعرف أى العمل بالجامع أو البول وجهان قال فى شرحه جزم كالروضة فى باب النسل بالثاني ووجهه فى التحقيق سم على سبيل مارجحه فى التحقيق معتمد اه عش (قوله فهو فقط) أى فالأصل يجب ختانه فقط (قوله ويفرق بينه الخ) قد يقتض هذا الفرق ختان الاصلين جميعا وعدم قطعهما فى سرة واحدة اه سم (قوله وبه) أى بذلك الخبر (قوله ويكره الخ) أى على الاول اضعف (قوله والا ففى السنة السابعة) أى ويدها يبنى وجوبه على الولي ان توقفت صحة الصلاة عليه اه عش (قوله بالصلاة) أى والطهارة اضعف (قوله من السبع) الاول من السبعة (قوله فارق الحقيقة) وحلق الرأس وتسمية الولد اه معنى أى حيث يجب فيها يوم الولادة من السبعة عش (قوله به) أى بالحقيقة والتذكير بناويل الخبر (قوله قال ابن الحاج المالكي الخ) عبارة للنهاية ويسن الخ كقوله جمع من ابن الحاج المالكي اه (قوله واغناه ختان الاناث) أى عن الرجال دون النساء اه عش (قوله هنا) أى معاشر الصافية (قوله ان ذلك) أى الاخفاء (قوله لا يلزم من تدبير لية الختان اظهار الخ) المتبادر الذى يقتضيه السياق ان المراد لا يلزم من اظهار تدبير لية الختان الشامل لختان المرأة اظهار ختانه على حذف المضاف ولا يخفى بذلك التثنية (قول المتن فان ضعف) أى الطفل اه معنى (قوله فى الساج) أى قوله كافر فى النهاية ما يرقه الا انه اسقط قول الشارح أى حال إلى وإن قصد قوله أو فى حال وذكروا له وإن قصد عقب قوله الا فى خلاف الاجنبى لتدبيره وهو حسن (قوله وجوب الخ) كذا فى المتن (قوله أى حال يحتمل الخ) ان كان هذا هو قول المتن الا فى فان احتمله وختمت الخ فلم قدمته ولم لم يعمل فيه على ما ياتى فى المتن بأن يقول كايأتى وان كان غيره فليبين ذلك فانه غير مسلم اه سم أقول صنيع المتن والنهاية صريح فى ان هذا ذلك حيث لم يكتبنا يقول المتن ومن ختمت فى سن وقوله لا يحتمل شيئا أصلا ثم اقتصر على ذكر مسئلة الاجنبى وما يتعلق بها فى شرح قول المتن الا فى فان احتمله وختمت الخ (قوله وهو متجه) وأما القلبية وخلافه لاسنى والمنفى (قوله وكذا خاتن الخ) أى لا فرد عليه ويضمن بدعيه الممد فى الصورتين اه عش (قوله فيهما) أى فيما قبل كذا وما بعده (قوله أى فى حال الخ) عطفت قوله لا يحتمل الخ (قول المتن لزمه مقاصص) أى

من تدبير لية الختان اظهار فى المرأة (فان ضعف عن احتماله فى الساج) (أخر) وجوباً إلى أن يحتمل (ومن ختمت فى سن) وليا أى حال يحتمل هو وولي وقيلما فلا ضمان أو هو أجنبي قتل لتدبيره وان قصد إقامة الشعار كإقتضاء اطلاعهم وهو متجه بخلافه للركضى لأن ظن ذلك لا يوجب له الاندحام بوجه فلا شبهة وليس كقطع يد سارق بخبره إذ أن الامام لا هدارها بالنسبة لكل أحد مع تدبى السارق بخلافه هنا نعم أن ظن الجوار وعذر بجهه فالقياس أنه لا فرد عليه وكذا خاتن باذن أجنبي ظنه وليا فيما يظهر فيهما أو فى حال (لا يحتمل) لنحو ضعف أو شدة حر أو برد فالت (لزمه المقاصص) لتدبيره بالجرح المهلك نعم

ان ظن انه يحتمل لم يلزمه قصاص على الاوجه لعدم تنديده (الاولاد) وان علما ما رآه لا يقتل بولده نعم عليه الدية منغلطة في ما لا يله حمله
محض وكذا سلم في كافر وحر لئن لم ارأه لا يقتل به أيضا (فان استله وسخته ولي ولو وصيا أو قريبا (فلا ضمان في الاصح) لاحصائه
بتقديمه لانه اسهل عليه مادام صغيرا بخلاف الاجنبي لتنديده كما مر فان قلت قولهم هنالا نه اسهل فينا ما رآه آفانا انه كل ما أخر كان أخف ايلاما
قلت اما نقا لان المفضل عليه ما بعد البلوغ لا شك انه قبله اسهل منه بعد موته حسب ان يوم (٢٠١) الولادة لا شك انه مع عدمه أخف

وليا كان وغيره ان علم انه لا يحتمل ادمعني (قوله ان ظن انه يحتمل) كان قال له أهل الخبرة يحتمله ادمعني
(قوله لم يلزمه قصاص الخ) ومجيب عليه دية شبه العمد كما يحتمل الزكشي معني وأسنى (قول المتن الاولاد) أي
خخته سن لا يحتمل ادمعني (قوله وان علما) الى الفصل في المعنى الا قوله وحر لئن وقوله كما مر الى المتن
(قوله نعم عليه الدية منغلطة الخ) نعم تقدم باعل الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في
غير البالغ فليتامر سم على سجع ادمعني (قول المتن فلا ضمان الخ) والبالغ المحجور عليه بسفه ملحق بالغير
كما صرح به صاحب الوافي والمستقل باختصاصه باذنه أجنى فوات فلا ضمان وكذا السيد في خاتن رقيقه لا ضمان
عليه ادمعني (قوله بخلاف الاجنبي) فعليه القصاص سم على حسيو منه ما يقع كثيرا ممن يريد ختان بولده
فيختن معه أيتاما قاصدا بذلك اصلاح شأنهم وادارة الثواب ويبنى ان الضمان على المزين كاطم من قولهم
السابق وكذا خاتن الخ ومن أراد الخلاص من ذلك فليراجع القاضي قبل الختن وحيث ختمناه فينبغي ان
يضمن بدية شبه العمد لا قصاص للشبهة على ما مر في قوله نعم ان ظن الجواز الخ ادمعني (قوله وبقيته) (ونه)
الى الفصل في النهاية (قوله فعل من عليه الخ) ومنه بيت المال ممن يسيروا المسلمين حيث لا ولي له خاص ادمعني
عش (قوله كالسيد) عبارة المعنى اما الرقيق فاجر فعلى سيده ان لم يمكنه من الكسب ما ادمعني
هـ (فصل) في حكم اتلاف الدواب (قوله في حكم اتلاف الدواب) أي وما يتبعه كمن حمل حبلها على ظهره
ودخل به سواقا ان أريد بالدية ما يشمل الادمى دخل هذه لكن على ضرب من المسامحة في قوله مع دابة لان
من حمل هو الدابة لانه معها ادمعني عش (قوله غير طير) لول قوله فان قلت في النهاية المعنى الا قوله لفيها يظهر
الى قوله وافي (قوله مطلقا) أي ليل أو نهار ادمعني عش (قوله أي ما لم يرسل الخ) راجع الى قوله لا ذلا
ضمان بان لا يلفه مطلقا وقوله المعلم يفتح اللام المضددة بالنصب على انه مفعول أو بالرفع على انه نائب فاعل
(قوله على ما صار اتلافه الخ) أي فيضمن ادمعني عش (قوله له) متعلق بان لا يلفه الضمير راجع لما وقوله طبا
أي المعلم خبر صار (قوله جلا) أي لا يلقوه له بانه أي الجبل وقوله لتقصير أي جعله يضمن في بيت مسقف
أو لم يضمن عليه ما يقع وصول النحل اليه لا فرق في ذلك بين كون الجبل في ملكه وغيره ادمعني عش (قوله نحل
قياس ما تقر) أي بقوله أي ما لم يرسل الخ (قوله ان لا يبتدى) ببناء الفاعل وقوله ولا يقدر الخ ببناء
المفعول عطف تفسير له (قوله وحيتن) أي حين عدم الضمان (قوله إذ هو) أي ذلك الجمل (قوله
ويلزم من استحالة الخ) سيأتي في كلامه منه (قوله ما لك) أي النحل (قوله وأيضا الخ) عطف
على قوله اخذ الخ (قوله وهذا موجود هنا فزال به الملك) سيأتي في كلامه منه (قوله لما قرر الخ)
أي بقوله قلت الظاهر من عدم الضمان الخ (قوله أنه غير مضمون) في ان عدم المضمونية إنما
يتجه مع تلف العين لا مع بقائها ادمعني سم (قوله ان كان) أي الخلط (قوله ما لك) أي العسل

عليه مـ (ص) (قوله نعم عليه الدية منغلطة) تقدم باعل الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك
فيكون هذا في غير البالغ فليتامر (قوله بخلاف الاجنبي) فعليه القصاص
هـ (فصل) من كان مع دابة أو دواب ضمن اتلافها نفسا أو ليل أو نهارا الخ (قوله ويلزم من استحالة ان
هذا غير ما شر به) قد يقال ان اللزوم كونه غير مضمون لا ينافي ذلك لا يقتضي خروجه عن ملكه كالموت
البعض المخصوص أو تحلل العصور مما رأيت ما يأتي في الاحتمال الثاني (قوله انه غير مضمون) في ان عدم

عليه مـ (ص) (قوله نعم عليه الدية منغلطة) تقدم باعل الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك
فيكون هذا في غير البالغ فليتامر (قوله بخلاف الاجنبي) فعليه القصاص
هـ (فصل) من كان مع دابة أو دواب ضمن اتلافها نفسا أو ليل أو نهارا الخ (قوله ويلزم من استحالة ان
هذا غير ما شر به) قد يقال ان اللزوم كونه غير مضمون لا ينافي ذلك لا يقتضي خروجه عن ملكه كالموت
البعض المخصوص أو تحلل العصور مما رأيت ما يأتي في الاحتمال الثاني (قوله انه غير مضمون) في ان عدم

(٢٦) - شرواني وابن قاسم - تاسع - ملك لا مال له هذا وايضا قد مر زال ملك المصنوع منه باختلافه بما لا يشترطه
وهذا موجود هنا فالملك لا يولد هنا فخره ان غير مضمون وان يقال نعم الاستحالة انما تجب تغيير الوصف دون تغيير الذات
كعلم عامر في النجاسة الخطأ ما يزول به الملك ان كان ممن يضمن حتى يتحلل البدل اذ منه وهنالا ضمان فلا مزيل الملك على اننا لم نتيقن هنا خطأ
لاحتمال ان لا يصل في جوف النحل غير هذا بل هو الاصل وان يقال ان قصر الزمن بحيث تحيل المادة ان التازل منه غير الاول فهو ما لك والالا

(قوله مالكها) أى التحل (قوله ولعل هذا) أى الاحتمال الأخير (قوله فى الطريق) أى قوله كما يعلم فى المتن ولولى قوله نظير ما سمر فى النهاية إلا قوله كما يعلم مما يأتى فى مركبه وقوله أو عليها راكبان وقوله ولو رما صاحبها على الأجره وقوله كذا إلى وما لو غلبته وقوله كذا كذا وقوله لو من ثم إلى لكن (قوله مثلا) أى أو فى سوق (قوله سواء كانت الخ) عبارة عن المغنى سواء كان مالكها ممتاعا أم مودعا أم مستعيرا أم غاصبا أه (قوله أم غيره) الأولى أم غيره كفى النهاية قال عرش قوله أم غيره مثل المكره يفتح الراء فيضمن ولا شىء على المكره بكسر الراء لأنه إنما ركبه على ركوب الدابة لا على الاتلاف لكن نقل عن شيخنا الزياىدى أن المراد الضمان على المكره بكسر الراء والمكره مطلق فى الضمان وعليه لا فرق بين الأكره على الاتلاف والأكره على الركوب أم عرش (قوله ولو غيره كف) ومن ذلك ما إذا أكره من وليه أن يمسك لیسوق دابته أو قوده أو رعاها أو اقتضت المصلحة إيجاره له لك فبعضه ذلك أن الضمان على الصون كإيجاره لمصلحة فان استعمله صاحب الدابة فى سوقها أو قودها أو رعاها بغير إذن وليه فبعضه أن يكون كالأكره أجنى أه بغير عى عن سم (قوله فى مركب) اسم فاعل (قوله ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا أقرار السيد بعدعله سم على حج وقد قال القطة أمانة قد وجدها وأبى بدليس من أهل الرواية عليها أنترك السيد لها يده تعذر ميرته ولا كذلك البهيمه أه عرش وقد قاله ابن القطة قد عثره مالك السيد بخلاف البهيمه (قوله ضمن الألف) كان الأولى تأخير من قوله ليد (قولنا نحن الألف) (فرع) لو كان راكبا حارة مثلا وورماها جش فالتفت شيئا منته كذا فى فتاوى القفال رحمه الله تعالى أه عرش (قوله يجوز من أجزاها) أشار به إلى أنه لا منافاة بين ما هنا وما يأتى من عدم الضمان بنحو مواعلى ما يأتى فيه أه رشيدى (قوله على العائلة) عبارة عن المغنى تنبيه حيث أطلقوا ضمان النفس فى هذا الباب وهو على العائلة أه (قوله فماله) المراد منه أنه لا يتناقض بالمائة قبل بدته يؤيده من ماله فليس المراد بكونه فى ماله أنه يتناقض بكمشلى الدين بالرمهون أه عرش (قوله لأن ضلها) إلى قوله ولو رما مواعلى المغنى (قوله أو عليها راكبان ضمن الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية بعبارة أو ركبها أثمان على المقدم دون الرديف كما أتى به بالوالد رحمه الله تعالى لأن فعلها منسوب إليه أه يؤخذ من هذه العلة أن المقدم لو لم يكن له دخل فى تسيرها كريض وصغيرا اختص الضمان بالرديف سم وعش ورشيدى (قول) وقد يؤخذ ضمنها أيضا أنها لو تشاركا فى التسير فالضمان عليهما نصفين ويمكن أن يجمع هذا بين كلام الشارح والمغنى وكلام النهاية (قوله أوهما) أى السائق والقائد (قوله وراكب) سئل به عن المشايخ عن أى راكب دابة وقاده بصير فالتفت الدابة شيئا فالضمان على أيهما فاجاب بأن الضمان على الراكب أهى أو غيره أه سم (قوله وراكب) ظاهره ولو أوى ونقله سم على المنهج عن الطللاوى ثم قال (فرع) لو ركب اثنان فى جنبتي كفى محاربتين فالضمان عليهما فلوركب ثالث بينهما فالظن فقال مر الضمان عليه وحده وفيه نظر ولا يبعد أن يكون الضمان عليهم الثلاثة وفاقا للطللاوى أه وظاهره ولو كان الزمام بحد أحدهم أه عرش (قوله ضمن وحده) يؤخذ من

المضمونية إنما يتجمع تلقى الدين لا مع بقائها (قوله ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا أقرار السيد بعدعله (قوله فان كان معها سائق وقائد الخ) سئل بعض المشايخ عن أى راكب دابة وقاده بصير فالتفت الدابة شيئا فالضمان على أيهما فاجاب بما نصه الضمان على الراكب أهى أو غيره وعلى المتقدم من الاثنين الراكبين مثلا أه وكان وجه تخصيص المتقدم من الراكبين أن سيرها منسوب إلى أولئك كانت فى يدهما بحيث لو تنازعا كانت بينهما وقد يقتضى هذا أنه لو نسب سيرها للمؤخر فقط كالأكره كان المقدم محمورا من لأحر كونه محصورا للمؤخر اختص الضمان بالمؤخر ثم قضى ما أتى به فى الأعمى أنه لا يترتب تخصيص الراكب بالضمان كون الزمام بحد بحد خلاف قول ابن يونس لعل تضمن الراكب إذا كان الزمام بحد فليتأمل لأن قيد تضمنين الأعمى ما إذا كان الزمام بحد (قوله ضمنا) هو أحد وجهين فى الراكبين والآخر تضمنين المتقدم فقطر به فى شيخنا الشهاب الرملى وإن كان لو تنازعا عما جعلت لهما أه (قوله ضمن وحده) يؤخذ

فهو مالكها لأن نزوله منها سبب ظاهر فى ملك مالكها ولعل هذا هو الأقرب (دابة أو دواب) فى الطريق مثلا مقطوعة أو غيرها ساقا وقائدا أو راكبا مثلا سواء أكانت يدها عليها حتى أم غيره ولو غير مكلف كما يعلم مما يأتى فى مركبه أو إذا ن سبب أم لا كاشمها كلامه فيقتل مقتلها برقبته فقط ويقرق بين هذا وقطعة أقرها يده خلصت فانها تتعلق برقبته وبقية أموال السيد بأنه مقصرهم يتركها يده المغزلة منزلة يد المالك بعد عبها ولا كذلك هنا لا يقال القن لا يده لا نقول ليس المراد باليد هنا التى تقتضى ملكا بل التى تقتضى ضمنا أو هو بهذا المغنى ليد كما هو ظاهر (ضمن اتلافها) بجزء من أجزائها (نفسا) على العاقلة (رمال) فى ماله (للا) ونهار (لا) فعلها منسوب إليه وعليه حفظها وتهداها فان كان معها سائق وقائد أو عليها راكبان ضمنا نصفين أو هما أو أحدهما وراكب ضمن وحده لأن اليد له وخرج بقوله مع دابة

ما اختلفت بعد احكام محورها عليها واتلفت شيئا فانه لا يضمن كاسيذكره ويستثنى من اطلاقه ما لو تخسها غير من معها فاضمان الا انها على الناحس ولور هو ما يسطح على الاوجه ما لم ياذن له من معها فاضليه ولو كانت ذابغة فردها (٢٠٣) آخر تعلق ضامن ما اقلته بعد اذ به كذا

اطلقه بعضهم ويبنى
تقيده بما اذا كان رده
بتحضرها نظير النخس
فياذكر اما اذا اشار اليه
فان ردت فيستدل ان ارضان
اذ االما حيث يندو ما لو غلبته
فاستقبلها اخر فردها كما
ذكر فان الراد يضمن ما اقلته
في انصرافها وما لو سقط
هو او مكره به ميتا على شيء
فانته فلا يضمنه كذا لو اخرج
ميت فانكسر به قارورة
مخلاف طفل سقط عليها
لان فعله لا يلحق الزر كشي
بسقوطه بالموت سقوطه
بتحضره او ربح شديد
وفيه نظر والفرق ظاهر
وما لو كان واكبها يقدر
على ضبطها فاتفق انما غلبته
لتحوق قطع عنان وثيق
وانتلفت شيئا فلا يضمنه على
ما اخذه من كلابهم لعدم
تقصير من هم لو كانت
لغيره ولم ياذن له ضمن لكن
الذي اقتضاء كلام الشيخين
واعتمده البلقيني وغيره
الضمان نظير ما مر في
الاصطدام بخلاف ما مر
في غلبة السيفتين لراكبهما
لان ضبط الدابة يمكن باللعام
وعلى الاول ففرق بان ما هنا
اخف لاحتياج الناس اليه
غالبا بخلاف خصوص
الاصطدام لندرته واتباعه
غالباهن عدم احسان الزكوب

هذا ضمنين الرا كبة مع المكاري القاعدونه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمنين الرا كبة اذا كان الزمام يده
فلا تضمن الا اذا كان الزمام يدها سم على حجوعا رته على المنهج يعلم بذلك ان الضمان على المرافة التي تركب
الان مع المكاري دون المكاري مر انتهى وهذا هو المتعداه عرض **(قوله)** ما لو اقلته الخ ويبنى
عدم تصديقه في ذلك الا بيبته عرض **(قوله)** على الناحس اي ولو صغيرا كان او غير عي لان ما كان
من خطاب الوضغ لا يختلف فيه الحال بين المذوي وغيره اه عرض **(قوله)** بعد اذ به اي بالراد ما لم ياذن له من
معه اخذا ما قدمه في الناحس اه عرض عبارة الرشيدي انظر الى متى يستمر ضمانه ولعله مادام مسيرها
منسوبا لذلك الرا فليراجع اه **(قوله)** كذا اطلقه بعضهم وكذا اطلقه النباهية كاسر **(قوله)** اما اذا اشار اليها
الخ وقد يتبعه الضمان اذا اثرت الاشارة عادة دار تدادها اه سم **(قوله)** وما لو غلبته الى قوله وفيه نظر في المتنى
(قوله) كما ذكر اي بنحو ضربها **(قوله)** فالتلفه اي الساقط وقوله بخلاف طفل سقط عليها اي القارورة
فانه يضمن اه عرض **(قوله)** والحق الزركشي الخ اقره المتنى **(قوله)** وما لو كان واكبها يقدر الخ ويبنى ان
يتأمل هذا المقام غاية التأمل فان الذي اقتضاء كلام الشيخين من الضمان واعتمده البلقيني مصور يكون
الرا كبة لا يتقدر على ضبطها كاتفه صاحب المتنى وهو كذلك في العزيز وغيره من تأمل تصويرهم وتعليقه
لا يرتاب في ان المتعدي في هذه عدم الضمان كما اشار اليه القائل اخذ من كلامهم فهو اخذ سيد قليتا مل
حق تأمله اه سيده عرض عبارة المتنى خامسا الى المستنكات لو كان الرا كبة لا يتقدر على ضبطها فقصمت اللعامة
وركت راسها فهل يضمن ما اقلته قولان وقضية كلام اصل الروضة في مسئلة اصطدام الرا كين ترجيح
الضمان به عليه البلقيني وغيره اه **(قوله)** ومن لم يملك لو كانت لغيره الخ عبارة المتنى والاسنى ولو ركب صي او
بالغ دابة انسان بلاذن فغلبت فاقفقت شيئا ضمنه اه **(قوله)** لكن الذي اقتضاء كلام الشيخين اعتمده
النباهية والشهاب الرمي **(قوله)** وعلى الاول اي عدم الضمان **(قوله)** بان ما هنا اخف الاول بانه خفف
هنا **(قوله)** وما لو اركب الى قوله لكن هذا في المتنى الا قوله لا يضبطها مثلها ما قوله لكن هذا الى ما ربطها
ولى قوله وفاقى ابن جميل في النباهية الا قوله كاسر في الفصب يقيده وهو محله الى وخرج به **(قوله)** اجني
الخ قال في العباب وان راكبها الولي الصي لم يملكه وكان من يضبطها ضمن الصي والاضمن الولي اه يجيرى
عن سموف الرشيدي عن الزركشي ما يوافقه **(قوله)** لا يضبطها مثلها ليس بقيد فالضمان على الاجنبي
مطلقا عرض ورشيدي **(قوله)** لا لنوم اي فانه يضمن عرض معنى **(قوله)** فلا يصح ايراده قد يقال

من هذا ضمنين الرا كبة مع المكاري القاعدونه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمنين الرا كبة اذا كان الزمام
يده فلا تضمن الا اذا كان الزمام يدها **(قوله)** اما اذا اشار اليها فاردت فيستدل ان ارضان وقد يتبعه الضمان
اذ اثرت الاشارة عادة دار تدادها **(قوله)** ومن لم يملك لو كانت لغيره ولم ياذن له ضمن شرح الروضي ولو ركب
صي بالغ دابة رجل بغير ادبته فغلبته انما بقولنا انتلفت شيئا فقل الرا كبة الضمان بخلاف ما لو ركب المالك
فغلبته حيث لا يضمن في قول لا غير متدصر به الاصل **(قوله)** لكن الذي اقتضاء كلام الشيخين واعتمده
البلقيني الخ عبارة الروضي وان غلب المركوب مسيره وانقلبت وانقلب يضمن اي لخروجه من يده وان
كانت يده عليها واسمك لاجلها فركبته راسا فهل يضمن ما اقلته قولان قال في شرحه قضية كلامه كاصلة في
مسئلة اصطدام الرا كين ترجيح الضمان بنع عليه البلقيني وغيره اه **(قوله)** واعتمده البلقيني وفاقى به شيخنا
الشهاب الرمي **(قوله)** او اقلته دابته من يده واخذت شيئا فلا ضمان وهذا مع قوله السابق فيما لو
غلبته لتحو قطع عنان وفاق لكن الذي اقتضاء كلام الشيخين الخ يتحصل منهما الفرق بين غلبتها على الرا كبة
وبين اقلتها وخروجه من يده غير الرا كبة وكان وجه الفرق وجود اليد في الاول عليها وعدم وجودها
مع العذر في الثاني تأمل **(قوله)** لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده الخ قد يقال ليس في كلام

وما لو اركب اجني بغير انذ الى صيا او مجنو ناداة لا يضبطها مثلها فانه يضمن مثلها وما لو كان مع دو ابراع ففترقت لتحوه حيان ربح
وظلة لا لنوم او افسدت زرع او اقلته كالي تدبيره او اقلته دابته من يده او افسدت شيئا لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده

عليه خلافاً من ذهبه والوربطها بطريق (٢٠٤) متبع باذن الامام أو نائبه كالوخر فيه لمصلحة نفسه وخروج قولنا في الطريق مثلاً من

ليس في كلام المصنف الملية حال الاتفاق سم على حج أي لكنه هو المتبادر منه وهو كاف في دفع
الاعتراض اه عش (قوله) والوربطها بطريق متبع الخ أي فلا يضمن وظاهره لا تهازل أو لا يلائم
على حج اه عش (قوله) باذن الامام أو نائبه أي بخلاف ما إذا كان بدون إذنها فيلزمه الضمان مطلقاً اه
مضى (قوله) فلا يضمنه ظاهره وإن كان غير مجرد قيد وقيد في الدخول غير المدين باذن صاحب الدار فانه
عرضه لاتلاف الكلب ونحوه وقد ورد في خبره ما يأتي فيها لوال الصنير خذ من هذا التين الخ اه عش
(قوله) إن علم أي الداخل (قوله) يمكن الاحتراز عنه أي لو لم يكن له طريق الاعلى وكان أهمي اه عش
(قوله) وعمله أي عمل عدم الضمان بالخارج (قوله) أو تحتها الخ قد يشكل هذا وقوله السابق فان اذن له في
الدخول ضمنه بان الفواسق التي منها الكلب المقور لا تثبت عليها البالد إلا ان يقال إلا بالنسبة للضمان اه
سم (قوله) ولم يعرف بالضراوة يعني ان يجري فيه قوله الآتي آنفاً لكن ظاهر اطلاقه الخ اه سم (قوله)
أو ربطه أي ربطاً كيف ضرر أو ته كاهو ظاهر فلوربطه بحبل في راسه فالتفت شيئاً برحه فكألو لم يربطه كاهو
ظاهر اه سم (قوله) أو ملكه انظر مع قوله قبله من دخل در بابها كلب عقور أو دابة الخ ولعل الدابة فيها مر
شأنها الضراوة اه رشدي ويظهر ان قوله أو ملكه داخل في قوله السابق ولذا انقصر المنق على السابق
(قوله) فادخل أي المخرج (قوله) لم يضمنه لعله لنسبة المكسرى للتصغير اه عش عبارة سم يعني إلا ان
يكون معها كاهو ظاهر ثم قضيت أنه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتصغير بترك مفتوحاً لثبته
خروجها أو تلافها وعدم التصغير ثم حمل الدار كالبيت فاذا دخل دابته في دار مترك الباب مفتوحاً خرجت
فالتفت شيئاً فلا ضمان أو لافا للفرق وكل ذلك مشكل فليحرم اه سم أقول ان القيد للمار في النصب
كالصريح في عدم الفرق وإن ما يأتي في شرح أو لا يلائم من قوله أو مال أو سلها في البالد الخ كالصريح في الضمان
فيما لو أدخل دابته في داره الخ واه اعلم (قوله) بقيد عبارة هناك لم يضمن ما تعلقته على المستاجر إلا ان
غاب وظن ان البت متعلق اه (قوله) قبل يرد إلى قوله واه في المنق (قوله) فانه يضمنهما أي الصيد
والشجرة ولا يشملهما نفساً وما لا اه سم (قوله) بانها لا يخرجان عنهما أي عن النفس والمال وهو لم يقل
لأدى اه معنى (قوله) أي وقد أرسلها ظاهره ولو في الوقت الذي يتبادر الإرسال فيه اه سم (قوله)
أخذها ما يأتي في الضاربة أي بل هذه من أفرادها لأنها حنارية بالنسبة للطع اه سم (قوله) له أي
للضمان بالضاربة (قوله) إلى تقييده أي يعلم واضع اليد الضراوة (قوله) مطلقاً أي عن التقييد المذكورة
بقوله إن كان النطح طبعها الخ (قوله) كاعلم عامر أي من قوله وعمله الخ (قوله) فقط مفهومه اختلاف
الحكم إذا حضر صاحب الأخرى أيضاً اه سم (قوله) فيضمنها أي ضمن متلفاً على حذف المضاف (قوله)

دخل دارها كلب عقور
فقره أو دابة فرفسته فلا
يضمنه صاحبها ان علم بها
وان اذن له في دخولها
خلاف ما إذا جهل فان اذن
له في الدخول ضمنه والاتلاف
وخطاف الخارج منها من
الدار ولو بجانب بابها لانه
ظاهر يمكن الاحتراز عنه
وعمله كما يعلم مما يأتي فيها
ليس تحت يده أو تحتها ولم
يعرف بالضراوة أو ربطه
وخروج به أيضاً ربطها
بموات أو ملكه فلا يضمن
به متلفاً اتفاقاً ولو أوجره
داراً الا يتنا معينا فادخل
دابته فيه وترك مفتوحاً
مخرجت وانلفت مالا
للسكسرى لم يضمنه كاهو
في النصب بقيد قبل يرد
على قوله نفساً وما لا صيد
الحرم وفجره وصيد
الاحرام فانه يضمنها ويرد
بانها لا يخرجان عنها
واحق ابن عجل في دابة
صلحت أخرى بالضمان ان
كان النطح طبعها وعرفه
صاحبها أي وقد أرسلها أو
قصر في ربطها أخذاً بما يأتي
في الضاربة لكن ظاهر
اطلاقيهم ثم لا فرق بين
ان يعلم واضع اليد عليها
ضرراً أو لا نعم لتعليمه
بقوله اذ مثل هذه إلى آخر
ما يأتي يرشد إلى تقييده
والكلام في غير ما يبدو لا
ضمن مطلقاً كاعلم عامر

المصنف اعتبار الملية حال الاتفاق (قوله) والوربطها بطريق متبع الخ أي فلا يضمن وظاهره لا تهازل أو لا يلائم
ولا يلائم (قوله) أو تحتها قد يشكل هذا وقوله السابق فان اذن له في الدخول ضمنه بان الفواسق التي
منها الكلب المقور لا تثبت عليها البالد إلا ان يقال إلا بالنسبة للضمان وقوله لم يعرف بالضراوة يعني ان
يجري فيه ما ذكره بقوله الآتي أول الصفحة لكن ظاهر اطلاقه ثم الخ (قوله) أو ربطه أي ربطاً
كيف ضرر أو ته كاهو ظاهر فلوربطه بحبل في راسه فالتفت شيئاً برجه فكألو لم يربطه كاهو ظاهر (قوله) لم
يضمنه يعني إلا ان يكون معها كاهو ظاهر ثم قضيت أنه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتصغير
بترك مفتوحاً لثبته خروجه أو تلافها لعدم التصغير ثم حمل الدار كالبيت فاذا دخل دابته في دار مترك
الباب مفتوحاً خرجت فالتفت شيئاً فلا ضمان أو لافا للفرق وكل ذلك مشكل فليحرم (قوله) فانه يضمنها أي
ولا يشملها نفساً وما لا (قوله) وقد أرسلها ظاهره ولو في وقت يتبادر الإرسال فهو يفرق بينها وبين غير
الضاربة حيث لا ضمان في إرسالها في وقت الإرسال (قوله) أخذها ما يأتي في الضاربة بل هذه من أفرادها
لأنها حنارية بالنسبة للطع (قوله) فقط مفهومه اختلاف الحكم إذا حضر صاحب الأخرى أيضاً (قوله)

وصرح الباعدي فيمن ربط دابة بشارع فربط آخر أخرى بجانبها فصحت احداهما الأخرى
بان العاض ان كان هو الثانية ضمن صاحبها أو الاولى فلا إلا ان يحضر صاحبها فقط ولم يمتنع قدرته فيضها ولو أكرى من ينقل متاعه

على دابة ومادتها الضروءة شيء من أعضائها ولم يعلنه بها فاعلف شيئاً مع الاجر فادعى عليه لأني أريد لكن المالك غره يعدم أعلاه بها
 فيرجع بما ضمنه عليه فانكر الاجير أن لا يعلنه حلف على البت لأن فعل الدابة ما سوبلني هي وهو دلو يربط فرسه في خان فقال لصغيري خذ من هذا
 الثمن واعطها ففعل فرسته فمات وهو حاضر ولم يحضر منها أو كانت مرمي حاضته على (٢٠٥) عاقلة (ولو بال أو رأت بطريق فلف به

نفس أو مال فلا ضمان)
 والا لا تمتع الناس من
 المرور ولا سبيل اليه هذا
 ما مشيا عليه هنا وهو
 احتمال للامام والمنقول
 عن نص الام والاصحاب
 وجزم به في المجموع من
 الضمان حيث لم يعتمد
 المار المشي عليه لان
 الارتفاق بالطريق
 مشروط بسلامة العاقبة
 قال الاذرعى وما هنا
 لا ينكر اتجانهه لكن
 المذهب قتل اه ويؤيد
 الاتحاده قاعدة ما بالباب
 مقدم على غيره لان الاهتاء
 بتحرير ما فيه أكثر ومن
 المقرر انهما لا يترض
 عليهما بمخالفتها لما عليه
 الاكثر ولما اشرت اليه
 في شرح الحطبة (ويحترز)
 المار بطريق (عمالا يعتاد)
 فيها (كرهش شديد في
 وحل) اوفى بجمع الناس
 فان خالف ضمن ما تولد
 منه لتدبيره كالمواسق الا بل
 غير مقطورة او القرق والغتم
 في السوق او ركب فيه مالا
 يركب مثله إلا في صحراء
 وإن لم يكن ركض اما
 الركض المعتاد فلا يضمن
 ما تولد منه كذا قالاه

على دابته) اى المكترى (قوله ولم يعلنه) أى المستاجر الاجير (قوله ولو يربط) الى قوله والمنقول في النهاية
 (قوله فرسه في خان) اى مثلاً (قوله قال الخ) الفاعل المطلق الترتيب اه عرش (قوله قفل) اى الصغير ويظهر
 ان الفاعل هنا التقيب العرفى (قوله وهو حاضر الخ) انظر هل هو قيد وما وجه التقيد به اه رشيدى عبارة
 عرش مفهومة عدم الضمان إذا كان غائباً ولم يحضر وهو رموح سم على حرج اقول وقد يتوقف فيه بانه
 تسبب في اتلافه اه (قوله ولم يحضره) لعل المراد التحذير حال الرمح بان رآه زعمه فلم يحضره فليراجع
 اه رشيدى ولا يخفى بعده (قوله على عاقلة) اى الأمر اه عرش (قول المتن ولو بال الخ) اى ولو واقفة اه
 معنى (قول المتن فلف به نفس الخ) اى ولو بال رقيق فيه ذهابها عرش (قوله والا لا تمتع) الى قوله ويؤيد
 الاتحاده للمنى الا قوله وجزم به في المجموع (قوله ولا سبيل اليه) اى الى الممتع (قوله هذا) اى ما جزم
 به من عدم الضمان انتهى معنى (قوله ما مشيا عليه) اى في الشرح والروضة اه معنى (قوله وهو
 احتمال للامام) وهو المعتقد وإن زعم كثيران نص الام والاصحاب الضمان نهاية اه سمو ظاهر
 قول الشارح الا فى يؤيد الاتحاده اعتماداً على ما اعتمد المنهج المعنى ما نص عليه الام والاصحاب من
 الضمان (قوله في غير هذا الباب) اى فى باب الحج (قوله وجزم به) اى ما جزم به عليه في غير هذا الباب
 (قوله من الضمان) بيان ما جزم به عليه الخ (قوله حيث لم يعتمد المار المشي عليه) فلو مشى قصد على موضع
 الروث او البول فلف به فلا ضمان كما ذكره الرافعى ايضا هناك اه معنى وقوله فلا ضمان اى قطعاً كما
 عرش وقوله هناك اى فى باب الحج (قوله لان الارتفاق الخ) تحليل الضمان المنقول عن النص
 والاصحاب (قوله وما هنا) اى من عدم الضمان (قوله ومن المقرر) الى قوله كذا قالاه في النهاية (قوله
 ومن المقرر انهما لا يترض الخ) لكن يشكل بخلافه النص سم على حرج وقد يقال المخالف يؤول النص
 ويشتمك على ما دعه بنص اخر مثلاً اه عرش (قوله لما اشرت اليه في شرح الحطبة) عبارة هناك في شرح
 وقد اترجم مصنفه رحمه الله تعالى ان ينص على ما صرح به معظم الاصحاب نصها وهذا حيث لا دليل يعضد
 ما عليه الا قولون والا اتبعوا ومن ثم وقع ما اعنى الشينين ترجيح ما عليه الاقل ولو اوحادى مقابلته الاصحاب
 اه (قوله المار بطريق) الى قوله ومثله للبني في المعنى الا قوله وهو معها الى المتن (قوله كالو ساق الا بل
 الخ) قد علم بامر ضمان من مع الا بل ساقاً او غير مولود مقطورة سم على حرج اه عرش (قوله والقرو والغتم
 الخ) اى ولو واحدة اه عرش (قوله الا فى الصحراء) كالنواب الشرس اه عرش (قوله فلا يضمن
 ما تولد منه) فلور كفتها كالمادة كفتها وعلا وطارت حصة لعين انسان لم يضمن اه معنى (قوله والمنقول)
 اى عن نص الام والاصحاب (قول المتن اوجبة) اى عليها اه معنى (قول المتن فسقط ضمنه) قال
 الزركشى وقضية كلامهم تصوير المسئلة ما إذا سقط في الحال فلو وقف ساعة ثم سقط فكأن اسند خشبة
 الى جدار الغير فلا يضمن اه وهو ظاهر إذا لم ينسب السقوط الى ذلك الفعل اه معنى (قوله
 بنى مثلاً) اى الى الشارع او ملك غيره اه نهاية (قوله او ثم مال الخ) عبارة النهاية الا ان كان مستورياً ثم
 مال خلافاً للبني اه (قوله حامل الحطب) اى على ظهره او على جمجمة (قول المتن سوا) اى مثلاً اه
 وهو حاضر) مفهومة عدم الضمان إذا كان غائباً ولم يحضره رموح فليتامل (قوله وهو احتمال
 للامام) وهو المعتقد مرس (قوله ومن المقرر انهما لا يترض عليهما بمخالفتها لما عليه الاكثر)
 لكن يشكل بخلافه النص (قوله كالو ساق الا بل غير مقطورة) قد علم بامر ضمانه مع الا بل ساقاً او غيره
 ولو مقطورة (قوله ومر فى الجنائيات ما يرد الثاني) يجوز ان يكون التشيل على القول به

كالامام وفرعه الاذرعى على امره من المتن فعل مقابلته المنقول يضمن به ايضا (ومن حمل حطباً على ظهره اوجبة) هو معها وسباق حكم ما لو
 أرسلها (حك بناء سقط ضمنه) لئلا نهار وجود التالف بفعله او فعل دابته المنسوب اليه نعم إن كان مستحق المخدم ولم يلف من الآلة شيء فلا
 ضمان ومثله للبني ببناء بنى مثلاً او ثم مال واضر بالماره فيها ومن فى الجنائيات ما يرد الثاني (وأن دخل) حامل الحطب (سوا) فلف به نفس او مال

مستقبلا كان أو مستديرا (ختمه) (إن كان زحاما) أو لم يجد منعطفا لضيق كإقتضاه كلام الامام والغزالي واعتمدوا الزمخشري لتقصيره بفعل مالا يتبادر (ولأن لم يكن) زحاما أو حدث وقد توسط السوق كاجتث (وتزق) به (ثوب) مثلا (فلا) يضمنه إذا كان لا يسه مستقبل البهيمة لأن عليا الاحتراز منها (الاثوب) أو متاع (٢٠٦) أو بدن (اعني) أو معصوب العين (ومستدير البهيمة فيجب تنبيهه) أي من ذكر فإن لم يفعل خبز

مغنى (قوله مستقبلا) إلى قوله به يعلم في الباقية المغنى لا قوله إذا كان لا يسه مستقبل البهيمة وقوله ولو مع زحام (قوله مستقبلا كان الخ) أي ما تلبث بذلك من النفس والمال (قول المتن ضمن إن كان زحاما) ومن ذلك ما يقع كثيرا بأزقة مصر من دخول الجبال مثلا بالأحمال ثم أنهم يضطرون للمشاة أو غيرهم فيقع المضطر على غيره فيلطف متاعه فاضيان على سائقه بلال وإن كثروا لأنهم منسوبون إليهما ما لو دفع الحمل بحمله مثلا على غيره فأنف شيئا فاضيان على الدافع لا على من مع الدابة أم عش (قوله منعطفا لضيق) عبارة غير منحر فاضيق وعدم عطلة أم قال عش قوله وعدم عطلة أي قرية فلا يكتب المود لغيرها أم (قوله لتقصير الخ) علة للثب (قوله) أو حدث وقد توسط السوق عبارة غير أو دخل السوق في غير وقت الزحام لحدث زحام أم (قوله) إذا كان لا يسه مستقبل البهيمة (الاول) حذفه فيظهر الاستثناء الآتي (قول المتن الاثوب اعني) أي ولو مقبلا مغنى والاشبه ان مستقبل الحطب بمن لا يعزل لضر أو جنون كالاعني قاله الأذري ولو كان عاقلا أو ملتفتا أو مطر فامكر احضته صاحب الحطب إذ لا تقصير حيث ذنبه أي ولو مفكر في أمور الدنيا عش (قوله) أو معصوب العين (أي) لم يدنو نحو نهاية ومعنى (قوله) من ذكر (أي) الاعني ومعصوب العين ومستدير البهيمة (قوله) فإن لم يفعل (أي) لم يلبث ضمن السكك ولو اختلفا في التنبه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لا نه وجدا محال به التلبس المقضى الضيان والاصل عدم التنبه أم عش (قوله) كان ولو (الخ) أي المار في السوق (قوله) فالنصف (أي) فعل من وطى هو بهيمته نصف الضيان وقوله في الروضة ينبغي أن يقال ان انقطع مؤخر السابق فالضيان على الاثوب أو مقدم مداس الاثوب فلا ضيان على السابق رديا به لا يشترط تساوي قوة الاعتماد وضعفه لعدم اضبابهما فسقط اعتبارهما ووجب احالة ذلك على السجين جيمنا كما في المصطدين فانه لا عدة بقوة مشي احدهما وقلة حركة الآخر أم نه (قوله) لا نه بفعلها (أي) فعل صاحب الثوب مثلا وفعل الواطى (قوله) وان نه فلم يتنبه) عبارة تشرح الروض أو مدبرا أو اعني ونهيهما فلم يتحرز انتهت فإد الشارح لم يتنبه لم يتحرز لعدم الشعور بالانبهية أم (قوله) كعدم التنبه (أي) قوله لا يسه البهيمتين في التنبه إلى قوله ولو يغير طريق وقوله على الأصح إلى المتن (قوله) كعدم التنبه (الاصم) عبارة التنبه أو المنع أو الخن البهيمتين وغيره مما إذا لم ينهيه ما لو كان أصم أم (قول المتن) وانما يضمنه (أي) صاحب البهيمة ما تلفته بهيمته أم مغنى (قول المتن) بان وضعه بطريق (على) بانه أو غيره أم مغنى (قوله) وان اذن له الامام (الخ) ومنه ما جرت به العادة الآن من احداث مساطب امام الحوائيت بالزوارع ووضع اصحابها عليها للبيع كالحضيرة مثلا فلا ضمان على من اتلف دابته شيئا منها باكل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة أم عش (قوله) واطى (أي) قوله وكذا لو وضع في المغنى (قوله) بان مثله (أي) التمر يضرب لداية (قوله) لخرق (أي) الحطب (قول المتن) وان كانت الدابة وحدها (الخ) هذا قسم قولها سابقا من كان مدبا بالتمتع أم مغنى (قوله) أي من يده (أي) قوله لقياسه في المغنى (قوله) أو غيره (الاولى) أو يغيره (قوله) في نحو الوديع (أي) كالاجير (قوله) ويرد (أي) نزاع البهيمتين بان هذا أن لا يرسلها إلا بحافظ على أي نحو الوديع (قوله) بل العادة محكمة فيه (الخ) أي في نحو الوديع أم عش فله أن يرسلها بلا حافظ على العادة

الشكل إلا ان كان من صاحب الثوب أو المتاع فصل كان وطى هو أو بهيمته ثوبه أو مداه بجذبه صاحبه ولو مع زحام فالنصف لا نه بفعلها وبه يعلم انه لا ضمان على الواطى الا فيما علم ان لفعله تأثيرا فيه مع فعل اللابس فان تمحض فعل احدهما فالحكم له وحده ولو علم تأثير احداهما شك في تأثير الآخر اعتبر الاول فقط فيما يظهر ويحتمل تحكم القرينة القوية في ذلك وتؤيد بدل كل لهما وان نه فلم يتنبه فلا وكعدم التنبه الاصم وان لم يعلم انه اصم لأن الضيان لا يختلف بالعلم وعدمه (وإنما يضمنه) أي ماذكر الحامل أو من مع البهيمة (إذا لم يقصر صاحب المال) فان قصر بان وضعه بطريق ولو واسعا وان اذن الامام كإقتضاه اطلاقهم لأن الملاحظ هنا قرضه متاعه للضيان وهو موجود (أو عرسته للداية) ولو يغير طريق (فلا) يضمنه لانه المضحى له وأتى التفتال بان مثله ما لو مر انسان بهما الحطب يريد التقدم عليه ففرق ثوبه فلا يضمنه ساقته لانه المقصر بمروره عليه قال وكذا لو وضع

(قوله) أو لم يجد منعطفا لضيق كإقتضاه كلام الامام والغزالي (الخ) عبارة شرح الروض وقيد الامام والغزالي وغيرهما البصير المقليل بما إذا وجد منحر فاقضيه انه اذا لم يجد لضيق وعدم عطلة يضمن لانه في معنى الزحام نه عليه الزمخشري أم (قوله) إذا كان (أي) لا يسه (قوله) فلم يتنبه (أي) عبارة تشرح الروض أو مدبرا أو اعني ونهيهما فلم يتحرز أم فرد الشارح لم يتنبه لم يتحرز لعدم الاستئصال والشعور بالتنبه

حطب بطريق واسم فر به انسان فتمزق به ثوبه وان كانت الدابة وحدها) وقد ارسلها في الصحرا على الأصح في الروضة أم وقال الرافعي انه الوجه (فالتفت زرعاً أو غيره نهار لم يضمن صاحبها) أي من يده عليها بحق كوديع أو اجير أو غيره كغصب وان تارخ البهيمتين في نحو الوديع بان عليه أن لا يرسلها إلا بحفظه وريادته هذا عليه من جهة حفظها لا من جهة اتلافها بل العادة محكمة فيه كالمالك (أو ليلا

من الحديث الصحيح ذلك الموافق العامة الخالفة في حفظه غير الزرع نهار أو الدابة ليل ومن لم يجر عادة بل يعكس ذلك العكس الحكم أو يحفظها فيها من فيما كعبه البقني وقباسة آثاره لوجرت بعدهم فيها لم يضمن فيها المال (٢٠٧) أرسلها في البلد فيضمن مطلقا خلافا

أه ريشدي (وله يعكس ذلك) عبارة المعنى والاسنى بإرسال البهايم أو حفظ الزرع ليلادون النهار اه
(قوله العكس الحكم) أي فيضمن مرسلها ما تلفته بهار دون الليل أتباع المعنى الخرج للعادة معنى واسنى
(قوله ضمن) أي اتلاف الدابة (قوله كعبته الخ) راجع للمعطوف فقط كما هو صريح المعنى والاسنى (قوله)
أما أرسلها إلى قوله وقضيت في الدابة والمعنى الأوله خلافا إلى مخالفته (قوله مطلقا) أي يلاون نهارا
(قوله وقضيت) أي التحليل بمخالفة العادة (قوله ان العادة الخ) عبارة الباب نعم أن اعتبار إرسالها فيه أي
البلد بلا مرأى أجب أنه عدم الضمان ما انتهت به سم واستظهره حش (قوله به) أي بإرسالها إلى البلد وحدها اه
عش (قوله كالصحره) لعله بدله من أيضا (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله الرافعي أن الدابة الخ) قد يمنع
التأنيدها لأن مراد الرافعي أن العادة ذلك والكلام فيها إذا انعكست العادة اه سم (قوله بها) أي
بمخالفة العادة (قوله في سائر البلاد) أي جميعا (قوله واستثنى) أي قوله وإذا أخرجه في المعنى الأوله كما
صرحوا إلى مالو نكثرت أو إلى قوله يحصل عدمه في النهاية الأوله ولا ينافيه إلى مالو نكثرت وقوله مالو
رط إلى مالو أرسلها وقوله أخذ من كلام القاضي (قوله ولا ينافي هذا ما قدمه الخ) والشافعية ظاهره أن دفعها
عاذ كره بعقد القابة (قوله في البلد) أي في المرسلة في البلد وحدها (قوله هنا) أي في المراسى الوسطية بين
الأزواج الخ إلى إرسالها في البلد (قوله مالو نكثرت أي المراسى في النهار أضمني (قوله وبالربط الخ)
هذا مكرم مع ما قدمه في شرح بأن وضعه بطريق ولذا أقصر النهاية على ما هناك والمعنى على ما هنا (قوله)
بطريق) على ما به وغيره اه معني (قوله ما لم ياذن الخ) أي كاتقدم اه سم (قوله من كلام القاضي) من أنه إذا
أرسلها في ملك الغير سواء كان ليلا أو نهارا فهو مضمون لأنه متعلق بإرسالها اه معني (قوله وإذا أخرجه
الخ) كلام مستأنف (قوله عن ملكه الخ) عبارة المعنى وإن نزع شخص دابة مسيبة عن زرعه فوق مدر
الحاجة دخلت في ضامه كآل التلح الربح أو ثواب حصره وأجر السيل جباة فقام في ملكه لا يجوز أخرجه
وقضيه بل يدفعه للمالك ولو لا تباهان لم يجده فالما كفيضي إذا نزع ما أن لا يبالغ في إبعاده بل يقتصر على
قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم أنها لا تقوم منه إلى زرعه ولو دخلت دابة الغير ملكه وجب عليه رد ما
للمالك فان لم يجده قال الحاكم أن كان المالك هو الذي سبها فيحمله قوله أخرجهان من زرعه أن لم
يكن زرعه محنوقا بزجر غيره على ما إذا سبها المالك أما إذا لم يسبها فيضمنها غيره إذا حنق أن يسبها
للمالك فان لم يجده قال الحاكم كيدفع صاحب الزرع الدابة عن زرعه دفع المائل فان تحت عته لم يحز
أخر اجبا عن ملكه لأن شغلها مكانه وأن كان فيه ضرر عليه لا يبيع اشاعة مال غيره ولو دخلت دابة ملكه
فرمته فمات فكان لها زرعه في الضمان وعدمه يفرق بين اللل والنهار اه بادي تصرف قال سم بعد
ذكر مثله عن الروض وشرحه ما نصه ويحصل من هذا أن ما سبها مالكمها يخرجها بقدر الحاجة فقط
ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة وإن لم تنفصل عن ملكه ضمنها وأن ما لم يسبها مالكمها
يضمنها مطلقا أن أصلها يجب ردها للمالك أو الحاكم كيراجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا
وقوله بخلاف ما إذا لم يمسح ذلك لم يسبها المالك الخ وظاهر ما ذكر في تسبب المالك أنه لا فرق بين التسبب
في وقت اعتدالت السبب فيه أو التسبب في غيره ثم أيت الشارح تنبه بعد لعدم موافقة ما ذكره ملا في الروضة
وغيره ما قرأ قوله لا في غير ما ريت في الروضة وغيره الخ ومع ذلك هو لا يفيد جميع التفصيل الذي تبين في هذه

(قوله وقضيت ان العادة الخ) عبارة الباب نعم أن اعتبار إرسالها فيه أي في البلد بلا مرأى أجب أنه عدم الضمان
اه (قوله ويؤيده قول الرافعي أن الدابة في البلد تراعى ولا ترسل وحدها) قد يمنع التأنيدها لأن مراد
الرافعي أن العادة ذلك والكلام فيها إذا انعكست العادة (قوله ما لم ياذن الخ) أي كاتقدم (قوله أيضا ما لم ياذن
له الامام في الواسع) فلا ضمان قال في شرح الروض قاله القاضي والبيهقي اه والذي في أصل الروضة ولم
يأذن له الامام في الواسع ومالو أرسلها في موضع مقصوب فاقتضت منه لمغيره ما فسدته فيضمنه مرسلها أو لو نهارا كعبته المعنى أخذ من
كلام القاضي وإذا أخرجه عن ملكه فضاء أو رعى عنها أتباعا حل عليها تنديا

الحاشية اه (قوله لاني نحو مفارقة الخ) أما في نحو مفارقة فوجها في الروض وقال في شرحه الوجه الضمان سموع شرور شديدي وخالفه في المعنى فقال الأوجه عدم الضمان لتدني المالك وان قال بعض المتأخرين الأوجه الضمان لتدني المالك في الفاعل بالتضييع اه (قوله فيحتمل حيثك الضمان الخ) عبارة النهاية بأن الأوجه فيه الضمان لأنها حيثك كتب الخ (قوله كتب طير ته الرخ الخ) ولو سقط طير ته من سطح غيره يريد ان يقع في ملكه فدفعه في الهواء حتى وقع خارج ملكه لم يضمن كقوله البغوي في فتاويه معنى واسنوي في الروض مع شرحه وان تختم في بحر حمام فزق بها ي بختامته رجل قتلقت ختمته اه (قوله عدمه) أي عدم الضمان (قوله إلى الأول) أي الضمان وقوله إلى الثاني أي عدم الضمان (قوله يفرق) أي بين الدابة والتوب وقوله هنا أي في الدابة (قوله كأمير في الوديعه الخ) أي لأمير (قوله إلى الأول) أي الضمان (قوله بتقييد آخر اجها من ملكه الخ) أي فقوله انه لا يجوز آخر اجها من ملكه اذ لم تلتف شيئا فيضمنها بغيرها حيثك (قوله وظاهر الخ) جواب عما يقال ان ما في كلام الشارح المذكور الاتلاف بالفعل لا الخفية منه التي هي المدعى (قوله كالاتلاف) أي فلا يكون آخر اجها له عند خشيته الاتلاف مضمنا اه مش أي مع السجور عن حفظها (قوله لم يضمن باخر اجها) أي بقدر الحاجة فقط كأمير عن الروض والمعنى وسيأتي في الشارح (قوله ولا) أي وان لم يسيبها مال الكا (قوله بتقييد هذا) أي قول الروض ولا تضمنت (قوله ان الفرض الخ) بيان لا (قول المتن) لأن الفرض ط الخ استثناء من قول المصنف أولي الاضمان (قوله بان احكمه) إلى قول المتن وكذا ان كان في النهاية لا قوله ويؤيده إلى المتن (قوله بان احكمه الخ) عبارة المعنى بان احكمه فاعمل او اغلق الباب عليها ففتحته لمن او اتهم الجدار فخرجت ليلا فالتفت زرع القبر فلا ضمان لعدم التقصير منه اه (قوله لعدم قصيره) فلو اختلف المالك وصاحب الزرع في ذلك فيحتمل تصديق المالك في انه احتاط واحكم الربط لان الاصل عدم الضمان ويحتمل وهو الظاهر

يترى من الفرق بين ربطه باذن الامام أو دون اذنه اه (قوله لاني نحو مفارقة) أما في نحو مفارقة فوجها في الروض وفي شرحه ان الأوجه الضمان وعبارة الروض وان حل متاعه في مفارقة على دابة رجل بلا اذن وغاب فالتقاء رجل عنها او ادخل دابة بزرع غيره بلا اذن فخرجهما من زرعه أي فرق قدر الحاجة كالفرض في الضمان وجها ان قال في شرحه احدهما لا لتدني المالك والثاني وهو الأوجه نعم لتدني الفاعل بالتضييع اه (قوله بخلاف ما اذا لم يمش ذلك ولم يسيبها مال الكا) في الروض وشرحه ما نصه وان فرق شخص دابة مسبية عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمنها أي دخلت في ضمانه كالمالك والوقت الرخ هو باقي حجره او جرس السبل جبا فالتقاء في ملكه لا يجوز آخر اجها وتضييعه فينبغي إذ اضرها ان لا يبالغ بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم انها لا تقوم منه إلى زرعه اه ثم قال وكذا يجب على الشخص رد دابة دخلت ملكه إلى مال الكا فان لم يجد فاعلى الحاكم (لأن كان المالك هو الذي سيبها فليعمل قوله في آخر جها من زرعه محققا بزرع غيره على ما اذا سيبها المالك والا بان لم يسيبها فيضمنها اخرج لها اذنه ان يسلبها مال الكا فان لم يجد فاعلى الحاكم اه وقوله في آخر جها إشارة إلى الموضوع الأول ويحصل من الموضوعين ان ما سيبها مال الكا بغير جبا بقدر الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة ضمنها وان لم يسيبها مال الكا فيضمنها مطلقا ان اهلها بل يجب ردها إلى مال الكا أو يدها صاحب الزرع عن الزرع دفع الصالح فان تمتعت عنه لم يجوز آخر اجها من ملكه لان شغلها مكانه وإن كان فيه ضرر عليه لا يبيع اضاعه ما لا غيره اه وظاهر هذا امتناع آخر اجها من ملكه وان سيبها المالك وهو ظاهر كلام الشارح وشرح الارشاد ايضا على هذا فنور ان هذا الموضوع من الموضوع الأول يان انه لا يزيد على قدر الحاجة في تغيرها وان لم تفصل عن ملكه فليعامل وليراجعه ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا قوله بخلاف ما اذا لم يمش ذلك ولم يسيبها المالك الخ وظاهر ما ذكر في تسيب المالك انه لا فرق بين التسييب في وقت التسييب فيه وبين رايته الشارح بانه بعد لعدم ما ذكر في الروض وغيره ما فادقوله الا في جميع رايته في الروض وغيره الخ فخرج ذلك هو

ذلك ولم يسيبها مال الكا به فيحتمل حيثك الضمان لأنها حيثك كتب طير ته الرخ إلى داره فيلزمه حفظها واعلامها به فمما هو محتمل عدمه والفرق أن للدابة اختيارا بخلاف التوب وكلامهم في امانته الشرعية أقرب إلى الأول وهنا أقرب إلى الثاني والأول أوجه فان قلت يفرق ايضا بان لهنا غرضا صحيحا في تفريع ملكه قلت ينبغي ذلك بان على مال الكا الجرة عليها كأمير في الوديعه أن وجوب قبولها لا يمنع اخذ أجرة حرزه وغيره ثم رأيت شارحا أشار إلى الأول بتقييد آخر اجها من ملكه بما إذا تلتفت شيئا له وظاهر ان خشيته الاتلاف مع السجور عن حفظها كالاتلاف في رأيته ثم رأيت في الروض وغيره ان المالك حيث سيبها لم يضمن باخر اجها ولا ضمنه لان المالك لم يقصر ازم ردها اليه ان وجد ولا فالحاكم وظاهر تقييد هذا بما قدمته ان الفرض انه لم يمش من بقائها بملكه اتلافها الشيء (الان لا لا يفرط في ربطها) بان احكمه واغلق الباب واحتاط على العادة فخرجت ليلا لنحو

وكذا خلاها بحل يعيدل بتعدد ما منه النزل كآخلة البقيع واعتمدوه ويده قومه لو (٣٠٩) بعد المرحى عن المزارع وفرض انتشار

البهايم إلى أطرافها فلا يخاف
على مرسلا إليه لما اتفقت
مطلقا لاتضاء قصير (أو)
فرط مالك ما اتفقت كان
عرته أو وضعه بطريقها
أو (حضر صاحب الزرع)
مثلا (وتهاون في دفعها)
عنه لتصرفه نعم ان حلف
عنه بالمزارع ولزم من
إخراجها منه دخولها لها
لزمه إيقاظها بمحلها ويضمن
صاحبها ما اتفقت أي قبل
تمكنه من تحوير ربط فيها لها
يظهره ولا فهو المتلف لئلا
ولو كان الذي يجانبه زرع
مالكها فله إخراجها إليه
فيه تردد ويحتمل أنه لا
يجربها إليه لأنه لا ضرر عليه
في إيقاظها بمحلها ما قرر ان
مالكها يضمن مثقلها منهم
قوله وتهاون ان له تنغيرها
عن زرعه بقدر الحاجة
بحيث يامن من عودها فان
زاد ولو داخل ملكه ضمن ما
لم يكن مالكها سببا كاسر
(وكذا ان كان الزرع في
محوطه باب تركه مفتوحا
في الاصح) لأنه مقصر بعدم
غلقه (ومرة تلف طير أو
علما ان عهد ذلك منها)
مرتين أو ثلاثا على الخلاف
الآتي في تلم الجارحة فيما
يظهر ثم رأيت شارحا
اعتمده وشيخنا اعتمد
الاكتفاء بمرة وقال انه
قضية كلامها وكأه اخذه

تصدق صاحب الزرع لان الاتفاق من الدابة وجد واقتضاء الضمان هو الاصل حتى يعلم ما يخالفه اه
عش (قوله وكذا) إلى قوله ويؤيد في معنى (قوله وكذا خلاها) أي لا يضمن اه عش (قوله لم يمتد
رهما) أي لم تجز المادة بردها اه معنى (قوله ويؤيد قومه الخ) فيه توقف (قوله وفرض انتشار البهايم
الخ) يظهر انه بصحة المصدر عطف على المرحى أي وبعد احتمال انتشار البهايم الخ (قوله مطلقا) أي
للاظهار (قوله) كان عرته أو وضعه بطريقها هذا مكرر مع قول المتن سابقا فان قصر بان وضعه
بطريق الخ عبارة المعنى أو فرط في ربطها لكن حشرا الخ وهي أحسن (قول المتن وتهاون في دفعها) أي
حتى اتفقت فلا يضمن على الصحيح وان اشترى كلامه الجزم به اه معنى (قوله عتة لتصرفه) إلى قوله أي
قبل تمكنه في المعنى (قوله أن حلف على الخ) عبارة المعنى ان كان زرع محفوقا بزراع الناس ولو لم يمكن
إخراجها إلا بأدخالها من زرع غير محلها ان بق مال نفسه بمال غيره بل يصير ويغرم صاحبها اه (قوله
دخولها) أي الدابة لها أي للزراع وان كان ما في المزارع دون قيمة الذي فيه فيكتسب وغيره اه عش
(قوله أي قبل تمكنه) أي على وجه لا مشقة عليه فيه في المادة اه عش (قوله من نحو ربط فيها) أي
ربط لا يؤيد إلى إلتلاف الدابة فان فعلها ما يؤيد إلى ذلك ضمنها وإذا اختلف المالك والذافع في ذلك
فالصديق الذافع لأنه الغارم اه عش (قوله ونتجه أنه لا يخرجها إليه) زاد النهاية عندنا وجمعا اه
أي تساوى الزرعين في القيمة عش وقال السيد حمر بعد ذكر قول النهاية المذكور فليتام اه أي
فانه يضمن جوارز الاخراج عند نقصان زرع مالكها قيمة الزرع الذي هي فيه (قوله) ان له تنغيرها عن
زرعه بقدر الحاجة الخ الذي في الرض كاصله خلاف ذلك فانه قال مانصه فان نقرسية عن زرعه فوق
الحاجة ضمنها انتهى ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكا إلى ملكها فان لم يجدد فالى الحاكم إلا ان
كان المالك سببا فيحمل قولهم اخرجها من زرع على ماسيبها المالك ولا فيضمن اه قال في شرحه إذ
حقه ان يسلمها لملكها فان لم يجدد فالى الحاكم انتهى وعبارة الروضة اوضح في هذا من عبارة الروض
فانظرها وانظر اذا شك هل سببها المالك أولا هل يعمل على المسية أولا وكيف الحكم اه سم قول رولا
يعد ان يقال الاصل عدم التسبب فيحمل عليه ثم إذا تبين خلافه فيؤق حكمه ان اغتضا فالصديق صاحب
الزرع كاسر عن عش (قوله كاسر) انظر في أي محل رسم قول لعله اراد ما قدغه في شرحه أو لولا ضمن
من قوله فاذا اخرجها من ملكه إلى المتن (قوله) لأنه مقصر إلى قوله وشيخنا في المعنى (قوله) وشيخنا اعتمد
الاكتفاء بمرة) واقفه النهاية يقول عش هو المتمد اه (قول المتن أو علما) أي أو غير ما ان عهد ذلك
منها أي عهد المالك ونحو ذلك منها اه معنى (قوله) وما قدست عليه) أي من تلم الجارحة (قوله) يعني من
ياؤها) أي فليس ملكها قيذا حتى لو كانت ملكه للغير أو أواها غيره تعلق الضمان به وإلا فافرة تملك
كأصروا به وهو ظاهر لانها من جملة المباحات تملك بوضع اليد عليها هكذا ظهر من تفسير الشارع فانظر
هل الحكم كذلك اه رشدي أقول ويصرح بما قاله قتل شرح الروض وقوله مالكها مثال والمراد من
ياؤها) اه ثم قال الروض هو الفرس الخ لا يصح ولا تملك ولا اثر ليد فيها باختصاص اه وقال شارحه
والخبر بالامام المؤيد بطلانها كالاسد والذئب اه (قوله) يعني يؤيها) الانسب لما بعده من ياؤها
من باب الافعال كأجره بالنهاية (قوله) أي قاصدا لإرواها) أي بحيث لو غابت تقطعها وقش عليها اه

(٣٧) - شرواني وابن قاسم - تاسع) من المادة في الحيض وما قدست عليه أنسب ما هنا كالاغتني (ضمن مالكها)
يعني من يؤيها مادام من لم يملكها مؤيها لها أي قاصدا لإرواها بخلاف ما إذا أعرض عنها فيما يظهر (في الاصح) ليلا ونهارا)

أدمل هذه ينبغي أن يرابط
ويكف شره ليلا ونهارا
فعدم إحكام رباطه قصير
ومن ثم كان مثلها في ذلك كل
حيوان عرف بالاضرار
وان لم يملك فيضمن ذو جمل
أو كلب عقور ما يتلفه ان
ارسله أو قصر في رباطه أو غا
لم يضمن من دعاه لداره أو بابها
تحو كلب عقور مربوط لم
يعلم به فاقترسه لتقصير المدعو
بعدم دفعه بنحو صامع
ظهوره وعدم قصير ذي
اليد رباطه بخلاف مدعو
لدارها بشر مطعنة أو عليها
عظم أو المدعو به نحو حمى
لان الداعي حينئذ هو المقصر
بعدم إعلام المدعو بها إذ
لا حيلة له حينئذ في الخلاص
منها (والا) يسد ذلك منها
(فلا) يضمن (في) (الصحيح)
لان العادة حفظ الطعام
عنها لا يرابطها ولا يجوز قتل
التي عهد منها ذلك الا حالة
عدو ما تقطع اي ان لم يكن
دفعها بدون القتل كالصائل
كأدل عليه كلام الفخيين
وجوزة القاضي مطلقا
كالواثق الحسن وردوه
بان حرأوتها عار حقوعل
الخلاف في غير الحامل إذ
لا جناية من حملها كذا قيل
وفيه نظر ويلزم قائله ان
الدابة الحامل لو صالت على
انسان لا يدفعها هو بعيد
جدد الفلوج جواز الدفع
يلو جوبه لا نظر للحمل
وان قلنا انه يعلم لان لم يتيقن

عش (قوله) إن أرسلنا (الخ) نعم لو رباطها فالتقت بغير قصير منه فلا ضمان نهاية أي ويصدق في ذلك
عش (قوله) أدمل هذه (الخ) إلى قوله لو غا لم يضمن في النهاية وكذا في المتن لا قوله وإن لم يملك (قوله) كان
مثلا كل حيوان أي فيضمن ذواليد ما تلقه ذلك الحيوان وإن سلبه لصغير لا يقدر على منعه من الاضرار
خلاف ما إذا سلمه لم يقدر على خطفه فالتقت شيئا للضمان على من هو به كاعلم من قول المصنف من كان
مع دابة الخ اه عش (قوله) عرف بالاضرار (الخ) كالجمل والحمار والذين عرفا بقصر الدواب وانلافها اه معنى
(قوله) فيضمن ذو جمل (الخ) أي عرف بالاضرار كما هو صريح السياق لا ترى إلى تفرع على ما قبله ففهموه انه
إذا لم يعرف بالاضرار لا يضمن بأرساله ما قد يخالف قوله السابق أمالو أرسلها في البلد فيضمن مطلقا إلا ان
يكون ما عند اعتياد الارسال في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم أو مقر وضافي إرساله في
الصحر اه سم عبارة صيرة على المنهج قوله خلاف ما إذا لم يكن عاديا أي فانه إن كان عمالا يتنادر رباطه
كالحرق لم يضمن مطلقا والا ضمن نهارا لا ليلا كما فهم بالاولي اه (قوله) بها اي بالدار اي في داخلها
(قوله) به نحو حمى (الخ) الجملة خبر المدعو (قوله) بعد ذلك (الخ) أي قوله كما دل عليه في النهاية والمتن (قوله) أي ان لم
يكن (الخ) عبارة النهاية حيث تدين قتلها بطريقه فالدفع أو الاضمار كالصائل وشمل ذلك مالو خرجت اذيتها
عن عادة القتل وتكرر ذلك منها اه قال عش اي اما اذا لم يتيقن بان امكن دفعها يضرب او ذبح
فلا يجوز قتلها بل يدفعها بالاخف فالأخف كدفع الصائل ومنه مالو كانت المرأة صغيرة لا يدفعها الدفع
بالقرب الخفيف ولكن يمكن دفعها بان يضربها من البيت ويفلقه ذنبا وان يكررها عن مرة بعد
أخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها حرا بشديدا اه (قوله) وجوزة (القاضي) أي القتل مطلقا أي في حالة
عدو ما وغيره ما امكن دفعها بدون القتل ام لا قال الشارح في الامداد وكان ابن عبد السلام اعترضه حيث
اثنى بقتل الحر اذا خرج اذامن المدعو تكرر منه واختار الاذرع في هر مهمل لا مال له الحاقاله بالكلب
المقور ووجهه الملول ايضا لانه لا تنق له قبة مع ظهور إفساده اه (قوله) فالوجوه جواز الدفع) وغا
لنهاية عبارتها وشمل ما تقرر مالو كانت حاملة فتدفع اي وإن سقط حملها كالمو صالت وهي حامل ووسل
البقي عمارت به العادة من ولادة مرة في محل أو تألف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود اليه للابواء فهل
يضمن مالك المحل متفقا اجاب بعدمه حيث لم تكن في يد احد أو لا ضمن ذواليد (خاتمة) لو دخلت بقرة
مثلا مسبية ملك شخص فاخرجها من موضع بعصر عليها الحروق منه فالتقت ضمتها ولو ضرب شجرة في ملكه
ليقطعها ولم انما اسقطت تسقط على فاعل عن ذلك لم يعمله القاطع به فسقط عليه فالتقت ضمتها وإن دخل
ملكه بغير اذنه فان لم يعلم القاطع بذلك او علم به ولم يملك الانسان ايضا ولم يعلم به لكن اعلمه القاطع به او
لم يعلم به لم يضمنه لا لا قصير منه ولو حل قيد اية غيره لم يضمن ما تلقه كالمو تقب الحروق واخذ المال غيره
أو التقت الدابة المستامرة أو المبيعة قبل قبضها زرعا مثلا لا يكساضته المستبرو بالباع لانها في يدها ما
انلفت ملك غيرهما فان كان الزرع البائع لم يضمنه وإن كان ثمن الدابة لانها انلفت ما هو بصير قايضا لثمن
بذلك كما مر في محله وسئل الفقهاء عن حبس الطيور في افنص لساع اصواتها وغير ذلك فاجاب بالجواز اذا
تصدعها ملكها بما يحتاج اليه لانها كالبهيمة تربط ومعنى وكذا في الروض مع شره لا قوله وسئل الفقهاء الخ

(كتاب السير)

إذا شاكل سبها المالك أو لامل تحمل على المسبية أو لا وكيف الحكم (قوله) فيضمن ذو جمل (الخ) أي عرف
بالاضرار كما هو صريح السياق لا ترى إلى تفرع على ما قبله ففهموه انه إذا لم يعرف بالاضرار لا يضمن
بأرساله فقد يخالف قوله السابق أمالو أرسلها في البلد فيضمن مطلقا إلا ان يكون ما عند اعتياد الارسال
في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم أو مقر وضافي إرساله في الصحر اه وفيه نظر لان الظاهر ان
ما ضمن فيه لا فرق فيه بين الارسال والبلد والصحر اه فليتامل

(كتاب السير)

جمع سيرته وهي الطريقة المقصود منها اصابة الجهاد وان جزم الزكشي بأن وجوبه (٢١١) وجوب الوسائل لا المقاصد إذا المقصود منه

الهداية من ثم لم أمكن
باقامة الدليل كانت أولى منه
وقوله الهداية لا يرد عليه
أنهم لو بذلوا الجيزة لزم
قبولها لان هذا خاص بمن
يقبل منه على أن هدايتهم
لا سيما على العموم بمجرد
إقامة الدليل نادرة جدا بل
محال عادة فليظنوا إليها
وكان الجهاد مقصودا
وسيلة كما هو ظاهر كلامهم
وترجه بذلك لاشتياؤه على
الجهاد وما يتعلق به التلقي
تفصيل أحكامه من سيرته
عليه السلام في شروائه وهي
سبع وعشرون غزوة قاتل
في ثمان منها بنفسه بدر
وأحد المريسيم والحنديق
وقريظة وخيبر وحنين
والطائف وبمكة
سبعا وأربعين سرية وهي
من مائة إلى خمسمائة زاد
مسيرته فبين مهمة إلى
ثمانمائة زاد جيش إلى
أربعة آلاف فازاد جحش
والجيش العظيم
وفرقة السرية تسمى بشا
والكتيبة المجتمع ولم
يتنشر وكان أول بعثته
عليه السلام على رأس سبعة أشهر
في رمضان وقيل في شهر
ربيع الأول سنة ثنتين من
الهجرة قوالا في الآيات
الكثيرة والاحاديث

بكر السين وفتح المشاة الثعينة اه معنى (قوله جمع سيرة) إلى قوله وإن جزم في النهاية (قوله وهي) أي
لغة اه عش (قوله والمقصود الخ) عبارة الخفي وغرضه من الترجمة ذكر الجهاد واحكامه اه (قوله
وإن جزم الزكشي بان الخ) واهته الخفي (قوله إذا المقصود منه الهداية) أي وما يقبها من الشهادة اما قتل
الكفار طيس بمقصود اه معنى (قوله وقوله) أي الزكشي (قوله قبولها) أي الجيزة (قوله
لان هذا) أي لزوم القول (قوله) بمن قبل منه) احتراز عن ما بدعوه ووصحاب الطابع وغيرهم بما يأتي
في الجيزة (قوله) على أن هدايتهم) أي الكفار (قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزكشي لو
أمكن كما لا يخفى اه سم لا أي الشرطية لا تقتضي وجود المقدم بل في تغييره بل إشارة إلى امتناعه (قوله
فليظنوا اليها ان اراد مطلقا فمنع او باعتبار الدليل ليضرو (قوله) وكان الجهاد مقصودا الخ) هذا
لا يضر على الملاوة المذكورة إذ لا يلزم من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة من الجهاد
فلينامل واعلم ان كون المقصود منها الجهاد لا ينافي وجوبه بموجب الوسائل كما لا يخفى اسم وقوله كونها
مقصودة الخ لعل اصله عدم كونها الختم سقط لفظة عدم من قلم التاسع (قوله وترجه بذلك الخ) أي ترجم
المصنف هذا الباب بالسير لا بالجهاد أو بقتال المشركين كما ترجمه بعضهم لان الجهاد متعلق بسيرة عليه السلام
في غزواته اه معنى (قوله تفصيل أحكامه) أي الجهاد (قوله من سيرته الخ) الأولى سيرته بالجمع أي
من أحواله كما وقع له عليه السلام في بدر فانه قتل وحشي ومن وخر بريق على البعض اه يجري من
الجزري (قوله قاتل في ثمان منها الخ) عبارة الخفي في تسع بنفسه كاحكامه الماوردي اه وكذا في عش عن
شرح مسلم زيادة الفتح على أن مكة صنعت عن قوف البحري بعد ذلك ككلام الشارح مانصه فيه نظرا لما في شرح
المواهب عن ابن تيمية لا يعلم انه قاتل في غزوة الافا احدثه قتل احد الا في خلف فيها اعلان برادان
اصحابه قاتلوا بمحضه فقتل القتال خلاف غيره ما لم يضع فيه قتال منه فيها ولا منهم اه (قوله وهي) أي
السرية من مائة إلى خمسمائة عبارة القاموس من خمسة اضع إلى ثمانية او اربعمائة اه وسياق في السير
عن الخفي والرشيد ما يوافقه (قوله فازاد من الخ) عبارة القاموس والمفسر كجس ومنه من الخيل
ما بين الثلاثين إلى الأربعين او من الاربعين إلى الأربعين او من الستين او من المائة إلى المائتين وقطعة من
الجيش تمرقة من الجيش الكثير اه (قوله جحش) كجش الجحش العظيم) لانه خص فرق المقدمة
والقلب والميمنة والميسر في السنة اه قاموس (قوله على رأس سبعة أشهر) أي من الهجرة فيكون في
السنة الأولى منها لانه في ربيع الأول اه سيد حمرو الله اطلع على نقل ورواية وإلفاظه السياق ان
قول الشارح سنة ثنتين الخ راجع إليه ايضا (قوله الاصل فيه) عبارة الخفي والاصل فيه قبل الاجماع ما
كفوله تعالى كتب عليكم القتال وقالوا المشركين كما قتلهم حيث وجدتموهم واخبار كبار الصحابة
امر ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وخبر مسلم لغزو او روعة في سبيل الله غير من الدنيا وما
فيها وقد جرت عادة الاصحاب بمال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان يذكر ما مقدمة في صدر هذا الكتاب
فلذلك نذكره من اجل سبيل التبرك فقول كتب رسول الله عليه السلام يوم الاثنين في رمضان وهو ابن اربعين
سنة وأمنت به بخدي مرضى الله تعالى عنهم بعدها قيل على رضي الله تعالى عنه هو ابن تسع وقيل ابن عشر
وقيل ابو بكر وقيل زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنهم امر ببلخ قومه بعد ثلاث سنين من بعثته واول
ما فرض الله تعالى عليه بعد الانذار والعام إلى التوحيد من قيام الليل ما ذكر في اول سورة المزمل ثم
نسخ ما في اخرها ثم نسخ بالصوات الحسن إلى بيت المقدس ليلة الاسراء بمكة بعد النبوة بعشر سنين
(قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزكشي لو أمكن كما لا يخفى وقوله فليظنوا اليها ان اراد مطلقا
فمنع او باعتبار الدليل ليضرو قوله لو كان الجهاد مقصودا الخ هذا لا يضر على العادة المذكورة إذ لا يلزم
من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة في الجهاد فلينامل واعلم ان كون المقصود منها

الصحيحة الشهيرة واخذ منها ابن ابي عسرون انه افضل الاعمال بعد الايمان واختاره الاذري وذكر احاديث صحيحة
مصرحة بذلك اولها الاكثر من جعلها على خصوص السائل والمخاطب او الزمن (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)

قبل الهجرة عتقنا لأن الذي أمر به صلى الله عليه وسلم أول الأمر هو التبليغ والإنذار والوعظ على أذى الكفار فالعلمهم بمبدءها إذن تعالى للمسلمين في القتال بعد أن نهي عنه في نفسه سبعين آية إذا ابتدأهم الكفار به فقالوا قلوا في سبيل الله الذين يقاتلون نكحوا صبح عن الزهري أول آية نزلت في الأذن فيه إذن (٢١٣) للذين يقاتلون بأنهم ظلموا أي أذن لهم في القتال بدليل يقاتلون ثم أباح الابتداء به في غير

الاشهر الحرم بقوله فإذا أسلخ الأشهر الحرم الآية ثم في السنة الثامنة بعد الفتح أمر به على الإطلاق بقوله أنفروا خفافا وثقالا وقاتلوا المشركين كافة وهذه آية السيف وقبل التي قبلها قيل لماذا انقضى ذلك فهو من حين الهجرة كان (فرض كفاية) لكن على التفصيل المذكور أجماعا بالنسبة لفرضيته ولأنه تعالى فاضل بين المجاهدين والقاعدتين ووعده كالأحسنى بقوله لا يستوى القاعدون الآية والمعاصي لا يبعد بها ولا فاضل بين ماجور ومازور (تتبع) ما حملت عليه إطلاقه هو الوجه الذي دل عليه النقل وأما اقتضاه صليح شيخنا في شرح منجه أنه من حين الهجرة كان يجب كل سنة فبعد مخالف لسلامهم (وقيل فرض عين) لقوله تعالى لا تنفروا يحد بكذا بالانحياز والقاعدون في الآية كانوا أحراراً أو روماً بأن ذلك الوعيد لمن عتبه صلى الله عليه وسلم لتعين الإجابة حيث أن وعدة المسلمين وبأنه لو تعين مطلقاً لاعتل المعاش (أما بعده فلكفار) الحريرين (حالاً أحدهما يكون)

نحن الذين يأمروا محمدًا على الجهاد ما بقينا أبداً وقد يكون الجهاد في عهد صلى الله عليه وسلم فرض عين إن أحاط عدو بالمسلمين كالأحراب من الكفار الذين تحمى برأسهم المدينة فإنه مقتضى لتعين جهاد المسلمين لهم فصار لهم حالان خلاف ما يوهو قوله أي المصنف وأما بعد الخاء معنى (قوله مستقرين) إلى قوله هذا ما صرح في المغني أن قوله المؤتمنين إلى وأما ما نوه بشرطه وقوله ظاهر إلى والله ثم قال وما ذكره المصنف على الفرو وأما ما استحسنه المسلمون فتعين فوراً أه (قوله) وأما ما يدخل الإمام (الخ) ظاهره سقوط الفرض بأحد الأمرين من تعيين الثغور ودخول الإمام بالغ قال مروى عن المذهب لكن الشباب البرلى رد ذلك ولعله تصنيف أقام فيه الرازي على أنه لا بد من اجتماع الأمرين وعرضه على جمع كثير من أهل عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوا على ذلك عرض ورشيدى وسياق من سم مثله (قوله) أو نائبه بشرطه (له) الدمار إليه بقوله السابق أنفاً وتقليد ذلك للأمر المؤتمنين الخ أه عرض ويحتمل أن المشار إليه قوله الاتي في آخر السواد قد شرطه الخ فيكون راجعاً إلى الإمام أيضاً (قوله هذا) أي قوله لم يحصل أما بتعيين الثغور الخ (قوله) (ومصرحه) أي هذا الجهاد لا ينافى وجوبه وجوب الوسائل كالأغنى (قوله) لكن على التفصيل المذكور (أي بقوله السابق ثم

أي كونهم) (يلادهم) مستقرين فيها غير قاصدين شيئا (ة) الجهاد حيث (فرض كفاية) أجماعاً كما قلناه القاضي عبد الوهاب أو ويحصل أما بتعيين الثغور وهي حال الخوف التي تلي بلادهم بمكائين لهم لو قصدوا مع إحكام الحدود والتخندق وتقليد ذلك للأمر المؤتمنين المشهورين بالشجاعة انتصح للمسلمين وأما ما يدخل الإمام أو نائبه بشرطه دارهم بالجيش لقتالهم وظاهره أن ما يمكن به في جميع نواحي بلادهم وجوباً أقل مرة في كل سنة فإذا زاد فهو أفضل هذا ما صرح به كثير ولا ينافى كلام غيرهم لأنه محمول عليه وصرحه الاكتفاء

بالاول وحده ونزعه فيه بانه يردى الى عدم وجوب قتالهم على الدوام وهو باطل اجماعا وورد بان الثغور اذا هضمت كذا ذكر كان في ذلك اتحاد لشركتهم واظهار لغتهم ببعضهم عن الثغور شيئا منا ولا يلزم عليهم ما ذكر لما ياتي انه اذا احتج الى قتالهم اكثر من مرقوب فكذلك اذا كفتنا هنا بتحصين الثغور واحتج لقتالهم وجوب امدادهم ايجاب الجهاد كل سنة مرة مع تحصين الثغور فهو وان اهتمت عبارات لكنه انما يتجده حيث لا عذر في تركه مرفق السنم ايت عبارة شرح المذهب عبارة الاذرى في باب الاحصار صرح بيمين في الوجوب كل سنة مرة مطلقا زاد الاول (ان لا تدعو حاجة الى التأخير اكثر من سنة) الثاني ان ذلك متفق عليهم ما يؤيد (٢١٣) ذلك قول الاصوليين الجهاد دعوة

قربة فجب اقامته بحسب الامكان حتى لا ياتي الاصل وساملا ولا يختص بمرة في السنة ولا يعطل اذا امكنت الزيادة وهو ضعيف وان اختاره الامام فهو وجه الاول بان تجهيز الجيوش لا ياتي غالباً في السنة اكثر من مرة وحمل الخلاف اذا لم تدع الحاجة الى اكثر من مرة والا وجب وشروطه كثره ان لا يكون بانضمام ونحوه كرجاء اسلامهم والاخر حيث لويس ان يبدأ بقتال من يلوانا لان يكون الخوف من غيرهم اكثر فجب البداية بهم وان يكثر مما استطاع ويناب على الكل ثواب فرض الكفاية وحكم فرض الكفاية الذي هو مهم بقصد حصوله من غير نظر بالذات لفاعله انه (اذا فعله من فيهم كفاية) وان لم يكونوا من اهل فرضه كدوى صبا او جنون او ائمة الا في مسائل كصلاة الجماعة على ما فيها (سقط المخرج) عنه ان كان من اهله و (عن الباين) رخصة وتخفيفا عليهم ومن ثم كان

او ما صرح به المآل واحد (قوله بالاول) اي بتحصين الثغور (قوله ولا يلزم عليه) اي على الاكتفاء بالاول ما ذكر اي عدم وجوب القتال على الدوام (قوله وان اهتمت عبارات الخ) هذا الذي اهتمت عبارات هو صريح كلام الشيخين وغيرهما من الاصحاب كايته شيخنا الشهاب البرلى على وجه لا ياتي لما قل عذر اني ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف سابق عرضته على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوه عليه وصرحوا بان ما فيه الحق الذي لا يمتري فيه ما قل اسهم (قوله مطلقا) اي وان حصن الثغور (قوله زاد الاول) اي شرح المذهب وقوله الثاني اي وزاد الاذرى (قوله ان ذلك) اي الوجوب كل سنة مرة مطلقا (قوله وما يؤيد بذلك) اي الادعاء المذكور (قوله وهو ضعيف) اي قول الاصوليين بوجوب الزيادة في سنة على مرة عند الامكان (قوله ثم وجه) اي الامام الاول اي الوجوب في كل سنة مرة مع التحصين (قوله وعلى الخلاف) الى المتن في النهاية (قوله وعلى الخلاف) اي في قدر الواجب في كل سنة (قوله والاخر) اي وجوب امدادهم (قوله وحكم فرض الكفاية) الى قوله ومن ثم في النهاية الا قوله الا في مسائل الى المتن (قوله الذي الخ) صفة كاشفة لما فيه فرض الكفاية (قوله بقدر حصوله الخ) اي بقصد حصوله في الجملة فلا ينظر الى فاعله الا بالتبع للقول ضرورة انه لا يحصل بدون فاعل فخرج فرض العين انه منظور بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل عين او من عين مخصوصة كالتي صلى الله عليه وسلم فيها فرض عليه دون امة ولم يقيد بقصد الحصول بالجزم احترازاً عن سنة الكفاية لان الفرض من تعيين فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل بما ذكر شرح جمع الجوامع للحمل (قوله وان يكونوا) الى قوله الا في مسائل في المتن (قوله من اهل فرضه) الاول من اهل (قوله ومن ثم كان القائم به افضل الخ) وقال الاسنوني وخلافه للحمل والمغني والنهاية عبارة نعم القائم بفرض العين افضل من القائم بفرض الكفاية خلافاً لما نقل عن المحققين وان اقره المصنف في الروضة اه وعبارة المغني والمتمندان فرض العين افضل كاجرى عليه الشارح في شرحه على جمع الجوامع اه (قوله واهم السقوط) اي قوله اخذاً في النهاية والمغني (قوله السقوط) اي عن الباين (قوله مخاطب به الكل) اي كل من اهل الفرض (قوله اذا تركه الكل) اي كل من اهل الفرض وغيرهم اخذاً بما مر آنفاً (قوله ثم اهل فرضه الخ) عبارة المغني اتم كل من لا عذر له من الاعذار الا في بيانها اه (قوله كالتاخر الخ) راجع الى قوله وانه اذا تركه الكل اتم اهل فرضه كليم الخ ويحتمل الى خصوص قوله اي وقد قصر الخ (قوله ولما كان) الى قوله واما من استتاب في المتن الا قوله ولا يحصل الى قال الامام اي قوله وعليه حل الخبر الحسن في النهاية الا قوله ولورعاً الى فاما قوله واما الى فقال وقوله خلافاً لما يرميه كلام شارح وقوله ولا ياتي الى قوله ويصح (قوله جملة في اربابها) عبارة المغني في الجناز

بعدهما اذن الله تعالى للسليين الخ (قوله وان اهتمت عبارات الخ) هذا الذي اهتمت عبارات هو صريح كلام الشيخين وغيرهما من الاصحاب كايته شيخنا الشهاب البرلى على وجه لا ياتي لما قل عذر في ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف سابق عرضته على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوه عليه وصرحوا بان ما فيه الحق الذي لا يمتري فيه ما قل اسهم (قوله ومن ثم كان القائم به افضل من القائم بفرض العين الخ) نعم القائم

القائم به افضل من القائم بفرض العين كما نقله الشيخ ابرئيل عن المحققين وافر في الروضة الامام عليه واهم السقوط ان مخاطب به الكل وهو الاصح وانه اذا تركه الكل ثم اهل فرضه كلهم وان جهلوا اي وقد قصروا في جهلهم به اخذاً من قولهم لتقصيرهم كالتاخر تجهيز ميت بقرية من تقضى المادة بعده فانه ياتى وان جهل موته لتقصيرهم بعدم البحث عنه ولما كان شأن فروض الكفاية مهما كثرتها وخفاتها ذكر منها جملة في اربابها ثم استلطف هنا جملة اخرى منها قتال (ومن فروض الكفاية القيام باقامة الحجج) الملبسوا بالرايين القاطعة في الدين على اثبات الصانع سبحانه فما يجب له من الصفات واستجيب عليه بما هو النبوة مدق الرسل ومارسوا به

من الامور الضرورية والنظرية (وحل المشكلات في الدين) لتدعيم الشبهات وتصفو الاعتقادات عن توجهات المتبعين ومعضلات المحدثين ولا يحصل كالذلك لا بائنان (٣١٤) قواعد علم الكلام المبنية على الحكياء والاليات ومن ثم قال الامام الرقي الناس على

غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه في القبط التقاط المبدوء ذكر هذا الجهاد ثم استلزم دلي ذكر
غيره فقال اه (قوله من الامور الضرورية) فيشعر لان يقال الضروري قد يقام عليه الدليل سم
وهو كذلك فتدبر يكون الضروري بالنسبة لبعض غير ضروري بالنسبة لآخر وقد يقام على الضروري
منه لانه خفاء فيه انبه بصورة الدليل وان لم يسم دليلا حقيقيا ولا يضر عدم تسميته دليلا حقيقة بالنسبة
لما نحن فيه اذا القيام به عند الحاجة اليه من فروض الكفاية اه سيد عمر (قوله المتن وحل المشكلات)
يظهر ان الشكك الامر الذي يخفى ادراكه كالمقتدر الشبهة الامر الباطل الذي يشبهه بالحق ولا يخفى ان المراد
بالجميع غير حل المشكلات وقد يقدر على الاول من لا يقدر على الثاني سم على المنهج اه ع (قوله
وتصفو) اي تخلص وقوله ومعضلات الخ اي مشكلات اه ع (قوله كال ذلك) اي القيام باقامة الجميع
وحل المشكلات (قوله والاليات) من عطف الجزء على الكل (قوله قال الامام الخ) عبارة المغنى واما العلم
المترجع بطل الكلام فليس يفرض عينه وان كان الصحابة رضى الله تعالى عنهم يشغلون به قال الامام الخ
(قوله في صفوة الاسلام) اي في التوراة التي كانت حاصلة في ابتداء الاسلام قبل الاشتغال بما يفسد
قلوبهم واورا هم اه ع (قوله به) اي بطل الكلام (قوله اي كجامع الائمة) عبارة المغنى والروض
مع شرحه ما نص عليه الشافعي من تحريم الاشتغال بطل الكلام محمول على التوغل فيه اتمام علم الفلسفة
والشعبذة والتجميع والزل وعلوم الطبائعين والسحر الخ واما تعلم الشعر مباح ان لم يكن فيفسخ ارواح
على شر وان حث على التفرغ والعبادة كراهه (قوله بل جملة) اي جعل الشافعي الاشتغال بطل الكلام اه
مغنى (قوله تتلهم) سال من ضمير تركبوا في القاموس الصلحت الامواج ضرب بعضها بعضا اه (قوله اه)
اي كلام الامام (قوله وتبعه) اي الامام (قوله ذمه) اي علم الكلام اه ع (قوله حلال) اي مباح
(قوله ويحب) الى قوله وما يكثر في المغنى لا اقوله بان يكون مجتهدا مطلقا (قوله ان يتعلم ادوية امراض
القلب الخ) قد ينهار حجة الله تعالى في احياء علوم الدين بالماز بدعيه فليراجع من اراد قوله من كبر الخ
بيان لامراض القلب اه ع (قوله زائد الخ) سيد عمره بقوله اماما يحتاج الى الخ (قوله بان
يكون مجتهدا الخ) ويأتى ان الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثمانية سنة فلا يشترط في هذه الازمنة (قوله
وما يتوقف الخ) عطف على علوم الشرع قوله ذلك اي ما ذكر من التفسير والحديث والروى (قوله من
علوم العربية) بيان لما الموصولة (قوله وغير ذلك) عبارة المغنى وشرح الروى من فروض الكفاية علم
الطب المحتاج اليه لمعالجة الابدان والحساب المحتاج اليه لقسمه الموارث والوصايا والمعاملات واصول
الفقه والنحو واللغة والتصريف وسماء الرواة والجرى والتعديل واختلاف العلماء افعالهم اه (قوله
بذلك كله الخ) اي بما يتوقف عليه ذلك اه وشيدى (قوله وما يكثر) اي من قوله وما يتوقف عليه الخ
(قوله خلافا لما هو كلام شارح) وهو الجلال المحلى جملة متعلقا بالفروع خاصا وصوبه بسم واطال

بفرض العين افضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقله عن المحققين وان اقره المصنف في الروى
(قوله الضرورية) فيشعر مع كون الكلام في اقامة الجميع البراهين لان يقال الضروري قد يقام عليه
الدليل (قوله خلافا لما هو كلام شارح) تعريف الفروع للفروع الخ قال المحقق المحلى وعرف الفروع
دون ما قبلها ذكر بعدهه وعبارة الروضة كاصلا مصرحة بما قاله حيث عبر بقوله وما فرض الكفاية
فاقيام بطول الشرع فرض كفاية يدخل في ذلك التفسير والحديث على ما سبق في الوصية ومنها ان ينتهى
في معرفة الاحكام الى حيث يصلح للفتوى والقضاء وهو قرينة واضحة على ارادة توجيه المحقق للتعريف
وله ان يؤيد هذا الترجيح من جهة المعنى بان كلاً من العلوم الثلاثة فرض كفاية في نفسه قطع النظر عن

ما كانوا عليه في صفوة
الاسلام لما اوجبنا
التفاضل بهورما بيننا
اي كجامع الائمة
كالشافعي بل جملة اجمع
عد الشك كما الان وقد
ثارت البدع ولا سبيل الى
تركها تتلهم فلا بد من
اعداد ما يدعى بالى المسلك
الحق وتحمل به الشبهة نصار
الاشتغال باذلة المعقول
وحل الشبهة من فروض
الكفاية باتوا امامنا استراب
فاصل من اصول الاعتقاد
فيلزمه السعي في ازالته حتى
تستقيم عقيدته اه واقره
في الروضة وتبعه التزلى
قال الحق انه لا يطلق ذمه
ولا مدحه فيه منفعة
ومضرة فباختار منفعة
وقت الانتفاع حلال او
مندوب او واجب
وباختار مضرة وقت
الاضرار احر او يجب على
من لم يرزق قلبا سليما ان
يتعلم ادوية امراض القلب
من كبر وحب ورياء
ونحوها كما يجب لكن
كفاية تعلم علم الطب (و) القيام
(بعلوم الشرع كالتفسير
وحديث الفروع) الفقهية
زائد اعلى ما لا بد منه بحيث
يصلح للقضاء والافتاء بان
يكون مجتهدا مطلقا وما
يتوقف عليه ذلك من علوم

العربية واصول الفقه وعلم الحساب المضطر اليه في الموارث والاقرارات والوصايا وغير ذلك مما يأتى في باب القضاء
فتجب الاحاطة بذلك كله لخدمة الحاجة الى ذلك وما يكثر علم ان بحيث الخ متعلق بعلوم خلافا لما هو كلام شارح وتعريف الفروع
للفروع اولاهلنا فتشعر ادا بها الفقهيات لالاع التعريف دون ساقيا ويحث الضمير الراى انه لا يحصل فرض الكفاية في اللغة والنحو

الإبعمرة جمع يلمنون حدائقه بأن القرآن متواتر ومعرفة متوقعة على معرفة (٢١٥) اللغة فلا بد أن تثبت بالقرآن متى يحصل

لوروق بقولهم لما سئل
 قطع ويرد بان كتبنا
 تواترة وتواتر الكتب
 متدبا كما سرحو اياه يعني
 حصول فرضها بمعرفة
 الاحكام انقضاه اطلاقهم
 يسكنهم من ثبات ما نورد
 به من تلك الاصول بالقطع
 لسند لما في كتب ذلك
 فنقول لا يكتفى في اقليم مفت
 قاض واحد لغير
 راجعته بل لا بد من
 مددما بحيث لا يريد
 بين كل مفتين على مسافة
 قصور قاضين على مسافة
 ممدى لكثرة
 الخصوصات اما يحتاج
 فيه الى فرض صني اوفى
 مل آخر اراد مباشرة
 لو بوكيله فتعلم ظواهر
 احكامه غير النادرة فرض
 بين وعليه عمل الخبر الحسن
 فتفقه في الدين حق على كل
 مسلم وقول ابن الصلاح عن
 لقرواوى انه تعزم الاقامة
 له لا ملقى به وبه نظر
 قضية مامر من اعتبار
 مسافة القصر بين كل مفتين
 ان الحرمة عاصية ببلد بينه
 بين المفتي اكثر من
 مسافة القصر وبسليم
 محموله يعني زوال الحرمة
 بان يكون بالبلد من يعرف
 الاحكام الظاهرة غير
 النادرة لما تحرر انها الى
 محب تملها حينا يفرض

توجهه بما عرف من اجتهادهم وشيئاً من أقره المقتضى عبارة قال الشارح وعرف أى المصنف والفروخ أى
بالانصر الامم دون ما قبله لما ذكره بعد موافقه بحيث يصلح القضاء ثلاثاً ثم عود ما قبله أيضاً (قوله
ويرد بان كتبها متواترة) نظريه سم راجحه (قوله ولو لا يكن في أقليم) أى قوله وعليه عمل في المقتضى إلا
قوله ولو بركيله (قوله لا يرد بين كل ميتين على مسافة النصر) أى لا يحتاج إلى خطبها اه معنى (قوله
لكثرة الخصومات) أى وتكررها في اليوم الواحد من كثيرين اه معنى (قوله اما ما يحتاج إليه) (الـ)
عبارة المقتضى والروض مع شرحه ويتبين من ظواهر العلوم لادققتها ما يحتاج إليه لاقامة فرائض الدين
كأركان الصلاة والصيام وشروطها وإنما يجب تعلمه بعد الجواب وكذا قبله إذا لم يتمكن من تعلمه بعد
دخول الوقت مع العمل وكان الجواب وشروطه تعلمها على الراى كالجواب أو إذا كان ملكاً ما لا لول كان
هناك ساع وأحكام البيع والقراض إذا أراد أن يبيع ويتاجر فيتعين على من يريد بيع الجنب أن يعلم أنه
لا يجوز بيع خبز الربا بل ولا بدقيقه على من يريد الصرف أن يعلم أنه لا يجوز بيع درهم بدرهمين ونحو
ذلك وأما أصول العقائد فاعتماد المستقيم على التصحيح على ما ورد به الكتاب والسنة فنرض عن ابن (قوله
ولو بركيله) ينبغي الاكتفاء بمعرفة الوكيل المباشر لذلك الفعل سم (قوله ينبغي نوال الحرمة) (الـ) ولو لم
يفت المقتضى وهناك من يقتضيه هو عدل لم يأم فلا يلزمه الاقناع قال في الرضوى ينبغي أن يكون الممل كذلك
اه معنى (قوله انها) أى الاحكام الظاهرة (الـ) (قوله عليه) أى العلم والجوارم متعلق بيجب (قوله وانما
يتوجه) إلى قوله وبقره في المقتضى لا لقوله وقع إلى أو وجهها وإلى قوله لحققت النهاية لا لقوله وقع إلى
أو وجهها وقوله ما مدنا في الخطبة (قوله ممكن) أى قادر على الاقتطاع بأن يكون له كفاية اه معنى
(قوله لا يسقط) أى فرض الفتوى به أى بالناسق (قوله ويسقط بالعدو المرأة) (الـ) لأنها اهل للفتوى

توقف غيره منها عليه كاهو ظاهر عبارتهم حتى أن من قوله التقيام يعلم الشرع بكل واحد منها في نفسه
وحيث فلا يسوغ تعلق الحجية المذكورة بالجميع لأن القدر المؤدى لفرض من كل من التفسير والحديث
ليس مضبوطاً بل لا يتأتى ضبطها لأن كلامها في نفسه لا يكفي في حصول تلك الحجية كالإتيان في
والقدر الذي يتوقف عليه تلك الحجية منها ليس هو القدر المؤدى لفرضها لا يكفي في حصولها أن يكون
عنده من الأصول الصحيحة الجامعة من كتب أحاديث الأحكام أصلاً أكثر أو يعرف آيات الأحكام فقط
ومعلوم أن مجرد وجود أصل فأكثر عنده من ذلك لا يكفي في القيام بفرض التفسير والحديث وإذا علمت ذلك
اتضح لك ما قاله المحقق المحلى وعلت ما في كلام الشارع فاملوه الحاصل أن القدر الذي يحصل به تلك الحجية
لا يتوقف على القدر المحصل بفرض التفسير والحديث والقدر المحصل له لا يتوقف على تلك الحجية فامل
ذلك لتعلم أن ما ذكره الشارع بمحل بعيد عن الصواب أو ما ذكره المحقق المحلى لا يمكن خلافه عند أولى
الآليات **(قوله)** لا امره قمع يلقون حدث التواتر قد يقال بوجع الجمع المذكور حدثاً أو لا يفيد القطع
إلا إذا استندت معرفته إلى التواتر عن جمع من العرب يلقون ذلك والظاهر أن هذا غير متحقق في جميع
مسائل اللغة والنحو فليتأمل **(قوله)** ويرد بان كتبها متواترة قال إن أريد أن أركتها من مصنفها
التي لا يفيد أو توافيقا من العرب بان كان ما فيها قلة جمع من الناحية فلا يلزم حد التواتر عن جمع من
العرب كذلك فإن هذا هو القيد للقطع فنوعه كليا لظهور أنه في كثير من الناحيات كذلك فهذا الذي ذكره
إن أجيب عن البحث بان تواتر القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم من عن اللغة للقطع بصحة ما تواتر عنه
وعصمته عن الخلل فإن فرض عدم تواتر بعض كيفية العمل يصح فيها تواتر القدر وعليه أن تواتر القرآن
بما يعلم منه أنه لا خلل فيه أو ما تبين النفع من المقول المتبادر من غير هو هكذا مع توقف المعنى على ذلك
فلا يعلم من تواتره إلا أن يقال المعنى ظني فيكون معرفته بالأحاد **(قوله)** ولو بركله يبنى لا اكتشاف عمرة

الاحتياج إليها وموجب الحسنة وجوبا أهل كل بلد تركوا أنسلم ذلك عليه قال الماوردي وغيره وإنما يتوجه فرض الكفاية في العمل على كل مكلف حر ذكر غير يلبده مكنت ولو فاسقا الكس لا يقط. ١٤ لاها فواء ويسقط بالعدو المارة على أحد وجهين

وان لم يدخلها او وقع في الروضة عنه ما يقتضي خلاف ما ذكر من السقوط وبقوله غير بليد مع قول المصنف كابر الصلاح ان الاجتهاد (٢١٦) المطلق اعطى من نحو ثلثائة سنة يعلم انه لا يتم على الناس اليوم بمطيل هذا الفرض وهو بلوغ

درجة الاجتهاد المطلق لان
 الناس كلهم صاروا بليدا
 بالنسبة اليها قيل الفروع
 ان عطف على تفسير اقتضى
 بقاها من علوم الشرع لم
 يذكره او على علوم اقتضى
 انه من غير علوم الشرع
 وكلاهما فاسد اه ويرده
 ما قدمنا في الخطبة ان علوم
 الشرع قد راد بها تلك
 الثلاثة فقط وهي عرفهم
 في باب الوصية ونحوها وقد
 راد بها في والائتاهي
 عرفهم في مواضع اخرها
 هذا الماصحوا به ان الكل
 فرض كفاية فيحتمل هو
 معطوف على تفسير ولا
 فساد فيه خلافا لما في وم
 فيه ما ريت شارحا اشار
 لشي من ذلك (و) منها اجابا
 على قادر امن على نفسه
 وعضوه ما لو ان قل كاشله
 كلامهم بل وعره اخذا
 من جعلهم اياه عند ان الجملة
 مع كونها فرض عين الا
 ان يفرق بان لما تبديل
 وهو الظهور وان كانت صلاة
 مستقلة على حالها ثم
 رأيت بعضهم جزم بان
 العرض كالمال وعلى غيره
 بان لم يحذف مفسدة المشرك
 الواقع ويحرم مع الخوف
 على الغير ويسن مع
 الخوف على النفس والنهي

دون القضاء اه معنى (قوله وان لم يدخلها) أى في الفرض اه سم (قوله عنه) أى الماوردى (قوله
 ولو جهما الخ) كذا في التباية للمعنى كامر التنبيه اليه (قوله بالنسبة اليها) أى إلى درجة الاجتهاد المطلق
 وان كانوا يجتهدون في المذهب والصوت بل هذان ايضا عزرا بل عدما من زمن طويل اه امداد (قوله
 ويرده الخ) عبارة التباية ويوجب عنه بصحة ذلك على كل منها اما الاول فكون الكاف استقصائية أى
 او باعتبار الافراد الذهنية واما الثاني فلانه من عطف الخاص على العام اهتماما بشانه وقد يقال علوم
 الشرع قدر ايداه الخ (قوله على قادر) إلى قوله كافي الروضة في التباية لا قوله اخذا إلى وعلى غيره وقوله
 بان لم يطلب على علمه من ذلك (قوله وعلى قادر) ولا يتخصص بالالة بل يجب على كل مكلف قادر من رجل
 وامرأة وعبد ولصبي ذلك وثابت عليه لانه لا يجب عليه اه معنى (قوله وان قل) أى كدرهم اه
 عش (قوله اياه) أى الخوف على العرض (قوله وان كانت) أى الجملة (قوله وعلى غيره) إلى قوله
 ويحرم كذا في المعنى والروض وشرح المنهج (قوله وعلى غيره) عطف على قوله على نفسه الخ أى ومن على
 نفس وعضوه وما لوعرض غيره (قوله عليه) أى الغير (قوله كما كثر من مفسدة المشرك الخ) يشمل أربع
 صور الاول بالنسبة اليه أى المرتكب والى غيره والمساوى بالنسبة اليها وهو واضح بالنسبة للاولى في الخلقة
 ومحل تأمل بالنسبة إلى الثلاث الباقية اما بالنسبة إلى المساوى في المرتكب ففى فائدة له وهو هل لا ترجيح
 بين مرجح واما في الاخيرين فكيف يسوغ دفع ضرر يردى إلى اضرار باخر ولو كانت مفسدة أقل ومن
 جملة المقر ان الضرر لا يزال الضرر لا سيما اذا كان الزال متحصلا حتى اقله الى فكيف يسمى في ازالته
 بمحصول ضرر حتى في العبد وحتى في اضعافه لازم له اه سيدمر وقد يقال فرق بين المحقق والمترقب (قوله
 ويحرم مع الخوف على الغير) أى مع خوف المفسدة المذكورة كوقوع قياس هذا أن من طلب الشهادة وعلم انه
 يرتكب على شهادته اعظم ما يستحق بسبب المحصنة حرم عليه الشهادة اه عش اقول بل ما ذكره من
 الافراد لاسر عن السيد عمر ان المراد بالغير ما يشمل المرتكب (قوله ويسن مع الخوف على النفس)
 مفهوما اخر اخرج المال فليراجع قال عش اقول المال معلوم من النفس بالاولى بل المراد بالنفس هنا ما يشمل
 العضو والمال والعرض (قوله والنهي الخ) جواب سؤال نقاشا عليه (قوله ككره الخ) مثال
 لغير الجهاد الخ (قوله لا يقطع نفقته) أى كلا او بعضها وقوله وهو محتاج اليها وان لم يصل الى حد
 الضرورة اه عش (قوله ولا يزيد) إلى المتن في المعنى لا قوله كافي الروضة الى وان ارتكب (قوله ولا يزيد
 الخ) أى المرتكب المنكر عليه فيما هو فيه عناده اه معنى (قوله لما هو افش الخ) خرج الدون والمساوى
 لكن لا يبعد عدم الوجوب في المساوى اذ لا فائدة سم وقد يقال فرق بين المحقق والمتنظر كما سم (قوله)

الوكيل بالمرء لذلك القفل (قوله وان لم يدخلها) أى في الفرض (قوله فيحتمل هو معطوف على تفسير ولا
 فساد الخ) يجب بان الكاف استقصائية او باعتبار الافراد الذهنية بانه معطوف على علوم ولا فساد لان
 غاية انه من عطف الخاص على العام لتسكت كاظها من يشاءوا الاهتمام بشدة الحاجة اليها ومثل ذلك في غاية
 الحسن (قوله ويسن مع الخوف على النفس) لما تكلم المصنف في شرح مسلم في باب الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر على ما رواه مسلم ان اول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام اليه رجل
 فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما نالك فقال ابو سعيد اما هذا قد قضى ما عليه الخ وقد يقال كيف
 تاخر ابو سعيد رضي الله عنه انكار هذا المنكر حتى سبقه اليه هذا الرجل ثم ذكر احتمالات في الجواب
 منها قوله لم يحتمل ان اباسيد كان حاضرا من الاول لكن خاف على نفسه او غيره حصول فتنة بسبب انكاره
 فسقط الانكار عنه ولم يخف ذلك الرجل شيئا لا اعتضاده بظهور عقيرته او غير ذلك او انه عاقره عاقر بنفسه
 وذلك جاز في مثل هذا بل مستحب اه (قوله لما هو افش) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم

عن الالتصاف باليد الى التهلكة مخصوص بنهي الجهاد ككره على قتل حرام غير زنا
 وقتل ولو فعل مكفر وأمن أيضا أن المنكر عليه لا يقطع نفقته وهو محتاج اليها ولا يزيد عناده ولا ينتقل لما هو افش منه

بان لم يطلب الخ) راجع قوله واحسنه ايضا الخ (قوله من ذلك) أى قطع الثقة وزيادة العناد والاتقال
 للانش (قوله وان ظن الخ) غاية في قوله على قادر الخ عبارة المغنى ولا يشترط فيه ان يكون مسموح
 القول بل على المكلف ان يامروني وان علم بالمادة انه لا يفيد فان الذكرى تنفع المؤمنين اه (قوله)
 وان ظن الخ) خلافا للعقائد المعتد به عبارة مع شرحه للمحقق الدواني والامر بالمعروف تبع لما يؤمر به
 فان كان ما يؤمر به واجبا فوجب الامر به وان كان ما يؤمر به مندوبا فمندوب الامر به والمنكر ان كان حراما
 وجب النهي عنه وان كان مكروها كان النهي عنه مندوبا وشرطه اى شرط وجوبه بانه ان لا يؤدي
 الى الفتنة فان علم انه يؤدي اليها لم يجب ولم يتنب بل ربما كان حراما بل يلزمه ان لا يحضر المنكر ويعتزل في
 بيت للامر او لا يخرج الا لضرورة لا يلزمه مفارقة تلك البلدة الا اذا كان عرضة للفساد وان ظن قوله فان
 لم يظن قوله لم يجب سواء ظن عدم القبول او شك في القبول وفي الاخير تأمل واذا لم يجب بعدم ظن القبول
 لم يخف الفتنة فيستحب اظهارا لضعف الاسلام (قوله وان ارتكب الخ) عبارة المغنى ولا يشترط في الامر
 بالمعروف العدالة بل قال الامام وعلى متاعى الكاس أن يشكر على الجلاس وقال الغزالي يجب على من
 غضب امر اعدى الى الزنا امره باسترجاعها اه (قوله باليد) الى قوله قال ابن القشيري في النهاية الا قوله
 فلا اشكال في ذلك خلافا لزمه وقوله بهذا وليس (قوله باليد فاللسان الخ) هذا انما ذكره وفي النهي
 عن المنكر وانظر ما معنى الامر باليد والقلب ويبدل تسليم تصويره فالترتيب المذكور فيه مشكل ثم رأت
 ابن قاسم اشار الى ذلك اه رشيدى عبارة سم انظر ما معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم اليد مع
 كفاية اللسان الاخف ثم رأت في التنبيه الاق معنى الامر بالقلب ثم رأت الروض انما ذكر اليد في
 النهي وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيه اذا حصل به زوال المنكر وانما المؤخر عن اليد مجرد الوعد فلي تأمل
 وقد يتجه ان يقال ان امكان حصول المقصود بكل من اليد واللسان بلامفسدة في احدهما فتحير بينهما وان
 لحق احدهما فقط مفسدة اقتصر على الاخر وان لحق كلا مفسدة اعلى بل او مساوية اولم يقد واحد
 منهما اقتصر على القلب اه (قوله فاللسان) قياس دفع الصائل تقديمه على اليد فليراجع اه ع ش ولعله
 اعظم من التخير المار عن سم (قوله بالنسبة لغير الزوج الخ) ظاهر هذا السياق انه يجب عليه الانكار على
 زوجته ذلك مطلقا لكن قوله اذله الخ صريح في انه جاز لا واجب وهو الذى يفنى اذا الظاهر انه لحقه اه
 رشيدى (قوله مطلقا) اى مسكر كان او غيره اه ع ش (قوله والقاضى) بوقوله مقصد الخ معطوفان على الزوج

الوجوب في المساوى اذا فائدة فلي تأمل (قوله الامر باليد) انظر معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم
 اليد مع كفاية اللسان الاخف ثم رأت في التنبيه الاق معنى الامر بالقلب ثم رأت الروض انما ذكر اليد
 في النهي وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيه اذا حصل به زوال المنكر وانما المؤخر عن اليد مجرد الوعد
 فلي تأمل ثم رأت في كلام قله في شرح مسلم عن القاضى عياض في شرح الحديث ماصورته فان غلب على
 ظنه ان تغييره يده يسبب منكر اشد منه من قتله او قتل غيره يسهبه كف يده واقتصر على القول باللسان
 والوعظ والتخويف فان خاف ان يسبب قوله مثل ذلك غير قلبه وكان في سعة وهذا هو المراد بالحديث ان شاء
 الله تعالى اه والكلام قد يقتضى وجوب الوعد والتخويف وان لم يزل المنكر به هو مشكل وحيث
 قد يقال ان افا ذلك زوال المنكر فينبى تقديمه على اليد الا فينبى عدم وجوبه مطلقا لكن قضية قوله
 السابق وان ظن انه لا يقبل خلافه (قوله باليد فاللسان الخ) قد يتجه ان يقال ان امكان حصول المقصود
 بكل من اليد واللسان بلامفسدة في احدهما غير بينهما وان لحق احدهما فقط مفسدة اقتصر على الاخر
 وان لحق كلا مفسدة اعلى بل او مساوية اولم يقدوا احدهما اقتصر على القلب (قوله والنهي عن المنكر)
 قال المصنف في شرح مسلم وما يتساهل اكثر الناس فيه من هذا الباب اذا رأى انسانا يبيع متاعا ميبيا
 او نحوها فاتهم لا ينكرون ذلك ولا يعرفون المشتري ببيعهم وهذا خطأ ظاهر وقد نص العلماء على انه يجب
 على من علم ذلك ان يشكر على البائع وان يعلم المشتري به والله اعلم اه

بان لم يطلب على طه شيء
 من ذلك وان ظن انه لا يعتزل
 كافى الروضة وان توزع
 بنقل الاجماع على خلافه
 وان ارتكب مثل ما
 ارتكب أو أقبح منه
 (الامر) باليد فاللسان
 فالقلب سواء العاصي
 وغيره (بالمعروف) أى
 الواجب (والنهي عن
 المنكر) أى المحرم لكن
 محله واجب أو حرام يجمع
 عليه أوفى اعتقاد الفاعل
 بالنسبة لغير الزوج اذله
 شاهيما مع زوجته الحنفية
 من شرب النبيذ مطلقا
 والقاضى اذ العبرة باعتقاده

اه عـش (قوله كاتباي) اى اتقا (قوله ومقدم من لا يجوز الخ) اى قاعته الحل لا يمنع من الانكار عليه اه
 عـش عبارة سمى اى فاذا ارتكب ما يستد ابا حـته بتقليد متبع فيكر عليه اذا كان الشيء الذى ارتكبه
 محرما عند من يجب عليه تقليده اه (قوله وفى اعتقاد الفاعل) اى محرم فى اعتقاده اه نهاية (قوله ولا
 لعالم الخ) المناسب لاول عالم الخ اه رشدي (قوله لوجـهـل حرمة) صريح ان جهـل التحريم من الفاعل
 مانع من الانكار وهو مشكل الا ان يحصى بانكار ترتب عليه اذية فليراجع اه رشدي عبارة عـش اى
 لكنه يريد به ان بين له الحكم ويطلب فعله منه بلفظه اه وعبارة الرض مع شرحه برقى فى التعبير بمن
 يخاف شره وبالجـهـل فان ذلك ادعى الى قبوله وازال التـمـكـر اه (قوله امام من ارتكب الخ) محترز قوله
 ومقدم من لا يجوز الخ (قوله لكن لو تدب الخ) المراد بالتدب هنا الطلب والدعاء على وجه النصيحة لا التدب
 الذى هو احد الاحكام الخمسة كاهو ظاهر رشدي وعـش (قوله للخروج الخ) اى اللام بمعنى الى وقوله
 برقى متعلق بتدب (قوله فلا بأس) عبارة الرض مع شرحه حسن ان لم يقع فى خلاف اخر او فى ترك
 سنة ثابتة لا فاق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف حيث ذاه (قوله وانما هذا الشافعى الخ) جواب
 عما تضمنه قوله امام من ارتكب الخ (قوله ولان العبرة بعد الرض للقاضى باعتقاده فقط) الظاهر
 ان هذا الاطلاق غير مراد اذ الظاهر انه لو رفع لقاضى شافعى يخالف صلى مع عدم تسييع ما صابه
 من نحو كلب او مع الطهر بمستعمل او فعل ما يجوز فى اعتقاده لم يتعرض له بتعريضه ولا نحوه كمنه من ذلك
 ثم رايت فى باب كون الشيء عن المتكر من الايمان ما لفظه ولذلك قالوا ليس للمفتى ولا للقاضى ان يعترض
 على من يخالفه اذ لم يخالف نصا او اجماعا او قياسا جليا اه سم ويأتى عن الرض والمفتى ما يوافقه (قوله
 والكلام فى غير المحتسب) (تنبه) يجب على الامام ان ينصب محتسبا يامر بالمعروف وينهى عن المنكر
 وان كانا لا يختصان بالمحتسب فيعين عليه الامر بصلاة الجمعة اذا اجتمعت شروطها وكذا بصلاة العيـدون
 قلنا انها تنقلوا يامر المخالفين له فى المذهب بما لا يجوز ونهى لايها مما يروى عنه فخر خا طهـم ويامر
 بما يعم فقه كعمارة سور البلوس مشربه ومعرفة المحتاجين من ابناء السبيل وغيرهم ويجب ذلك من بيت
 المال ان كان فيه مال والا ففى من له قدرة على ذلك وينهى المورس عن عطل الغريم ان استعاده الغريم عليه
 وينهى الرجل عن الوقوف مع المرأة فى طريق خال لانه موضع رية بخلاف ما لو وجدته معها فى طريق
 يطرقه السار ويامر النساء باقـاء العـدو والولاء بكناح الا كفـامو السادة بالرفق بالماليك واصحاب البائس
 بتهداهم وان لا يستعملوا هافيا لا تخليق وينكر على من تصدى للتدريس والفتوى والوعظ وليس هو من امله
 ويشهر امره فلا يقره به وينكر على من اسرى صلاة جمهرية واداف الاذان وعكسها اى ومن جهـر فى
 سرية او قصص من الاذان ولا يترك فى حقوق الاديـين قبل الاستعداد من ذى الحق عليه ولا يحبس
 ولا يضرب للدين وينكر على القضاء ان احتجوا عن الخصوم او قصروا فى النظر فى الخصومات وعلى ائمة
 المساجد المطروقة ان طولوا الصلاة ويمنع الخوثة من معاملة النسل ما يخشى فيها من الفساد وليس له حمل

(قوله ومقدم من لا يجوز تقليده) علام المطلق (قوله ايضا وقدم من لا يجوز تقليده) لكونه ما يقتضيه فيه
 قضاء القاضى اى فاذا ارتكب ما يستد ابا حـته بتقليد متبع فيكر عليه اذا كان الشيء الذى ارتكبه محرما
 عند من يجب عليه تقليده (قوله ولان العبرة بعد الرض للقاضى باعتقاده فقط) الظاهر ان هذا الاطلاق غير
 مراد اذ الظاهر انه لو رفع لقاضى شافعى يخالف صلى مع عدم تسييع ما صابه من نحو كلب او مع الطهر
 بمستعمل او فعل ما يجوز فى اعتقاده لم يتعرض له بتعريضه ولا نحوه كمنه من ذلك فليحرم رايت فى باب كون
 الشيء عن المتكر من الايمان ما لفظه وكذلك قالوا ليس للمفتى ولا للقاضى ان يعترض على من يخالفه اذ لم
 يخالف نصا او اجماعا او قياسا جليا اه وهو يظـاهـر شامـلـا لمـخـنـ فيه (قوله ولكن لو احتج انكار ذلك
 لقتال لم يفعله الخ) فى شرح مسلم قال امام الحرمين ويسوغ لاحاد الرعية ان يصدموا تكب الكبيرة ان لم
 يندفع عنها بقوله ما لم يته الامر الى نصب قتال وشير سلاح فان انتهى الامر الى ذلك ربط الامر بالسلطان اه

كاتباي ومقدم من لا يجوز
 تقليده لكونه ما يقتضيه فيه
 قضاء القاضى ويجب
 الانكار على معتقد التحريم
 وان اعتقد المتكر ابا حـته
 لانه يستد ابا حـته بالترتبة
 لقاعله باعتبار عقيدته فلا
 اشكال فى ذلك خلافا لزمه
 وليس لماى يجهل حكم
 ما رآه ان ينكره حتى يخبره
 عالم بانه يجمع عليه او فى
 اعتقاد الفاعل ولا لعالم ان
 ينكر عتقائه حتى يعلم من
 الفاعل انه حال ارتكابه
 معتقد لتعريضه كاهو ظاهر
 لاحتمال انه حينئذ قد علم
 برى حله او جهـل حرمة ما من
 ارتكب ما يرمى ابا حـته
 بتقليد صحيح فلا يجوز
 الانكار عليه لكن لو تدب
 للخروج من الخلاف
 برقى فلا بأس وانما هذا
 الشافعى خفيا شرى نفيذا
 يرى ابا حـته لضعف ادله
 ولان العبرة بعد الرض للقاضى
 باعتقاده فقط ولم ير اد ذلك
 فى ذى رفع اليه لمصلحة
 تافله لقبول الجبرية والكلام
 فى غير المحتسب ما هو فيكر
 وجوب باعى من اخل بشيء
 من الشعائر الظاهرة ولو
 سنة كصلاة العيـدون الاذان
 ويلزمه الامر بهما ولكن
 لو احتج انكار ذلك لقتال
 لم يفعله الاعلى انه فرض

الناس على مذهبه معنى وروض مع شرحه زاد شرح الروض لا تعلم دل الخلاف بين الصحابة والتابعين في
 الفروع ولا ينكر احد على غيره مجتداه فيه وإنما ينكرون ما خالف نصوص اجماعا أو قياسا جليا اه (قوله)
 وليس لاحد البحث الخ) عبارة شرح مسلم وقال اقضي القضاة الماوردي وليس للبحث ان يبحث عما لم
 يظهر من المحرمات فان غلب على الظن استسرا رقوم بما لا مارة آثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان
 يكون في انتهاك حرمة نفوت استدرا كما مثل ان يخبره من يتقصدقه ان رجلا خطي برجل يقتله او بامرأة
 ليزني بها فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذر من نفوت ما لا يستدرك
 وكذا لو عرف غير المحتجب من المتطوع عقابا زلهم الاقدام على الكشف والانتكار والضرب الثاني ما قصر عن
 هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه فان سمع اصوات الملاهي المنكرة من دار انكرها
 خارج الدار ولم يجمع عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهرا وليس عليه ان يكشف عن الباطن اه سم
 (قوله) وليس لاحد (اي من الامر والنهي اه اسنى (قوله) واقتحام الدور) اي الدخول فيها للبحث مما فيها
 اه ع ش (قوله) ولو بقرينة ظاهرة انظر هذه التاييد عبارة الاوار فان غلب على الظن استسرا رقوم بالمنكر
 بانوار اماره فان كان ما يفوت تدارك الخ اه رشدي (قوله) ولا الخ) اي وان لم يفت تداركها فلا يجوز
 التجسس (قوله) ولو توقف الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه والانتكار للمنكر يكون بالبدن عجز
 فبالسان ويرقى بمن يخاف شره ويستعين عليه بغيره ان لم يخف فتنة فان عجز عنه رفع ذلك الى الراجح عجز
 انكر قبله اه (قوله) من هتك) اي لعرضه اه نهاية (قوله) قاله ابن القشيري الخ) نعم لو لم ينجر الا به اي
 الرفع للسلطان جاز اه نهاية قال الرشدي المناسب وجب كافي التحفة اه (قوله) وله احتمال وجوبه
 ظاهر ولو لمع اهتلك وتفرم المال ولينظر هل المراد تفرم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلهما اذا احتل
 ذلك المال عادة وفيه تامل اما لا فلا فلان المتبادر الى الفهم ان المراد تفرم المرفوع كما هو شأن ولا فلا الجور
 واما ثانيا فمضيق الضيق انه لا ينظر لتفرم المرفوع ولو عظم وهو مشكل بل الذي يتجه ان ينظر
 الى مفسدة ذلك المنكر ومفسدة اخذ المال بقيد اطلاقه ادنى اطلاق الاخذ به ما يؤدى الى مفاصلة لتطبيق
 بمحاسن الشريعة الفراء فليق اعقاب ذلك ويذل جهده في النظر الى اخف المفسدين اه سيدعمر
 (قوله) بل الوجه انه فرض عين) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق بالقلب انه اذا نذر
 المرتبتان الاول وان اكتفى بالقلب وهذا لا ينافي تمين الانتكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانتكار بغيره

وذكر قبله عن القاضي عياض مثله (قوله) وليس لاحد البحث والتجسس) عبارة شرح مسلم قال اي امام
 الحرمين وليس للاسرة بالمعروف والبحث والتفتيش واقتحام الدور بالنظون بل ان عثر على منكر غيره
 جهده هذا كلام امام الحرمين وقال اقضي القضاة الماوردي وليس للبحث ان يبحث عما لم يظهر من
 المحرمات فان غلب على الظن استسرا رقوم بما لا مارة آثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان يكون في
 انتهاك حرمة نفوت استدرا كما مثل ان يخبره من يتقصدقه ان رجلا خطي برجل يقتله او بامرأة ليزني بها
 فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذر من نفوت ما لا يستدرك وكذا
 لو عرف ذلك غير المحتجب من المتطوع عقابا زلهم الاقدام على الكشف والانتكار والضرب الثاني ما قصر عن
 هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه فان سمع اصوات الملاهي المنكرة من دار انكرها خارج
 الدار ولم يجمع عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهرا وليس عليه ان يكشف عن الباطن اه (قوله) وله احتمال
 وجوبه) ظاهر ولو لمع اهتلك وتفرم المال ولينظر هل المراد تفرم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلهما
 اذا احتل ذلك المال عادة (قوله) تنبيه ظاهر كلامهم ان الامر والنهي بالقلب من فروض الكفاية وفيه
 نظر ظاهر بل الوجه انه فرض الخ) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق بالقلب انه اذا نذر
 المرتبتان الاول وان اكتفى بالقلب وهذا لا ينافي تمين الانتكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانتكار بغيره
 فتأملته بهذا يزول اشكال كلامهم واما ما ذكره فليس دافعا لاشكاله والحاصل ان الانتكار بالقلب

وليس لاحد البحث
 والتجسس واقتحام الدور
 بالنظون نعم ان غلب على
 ظنه وقوع معصية ولو
 بقرينة ظاهرة كاخبار ثقة
 جاز له بل وجب عليه التجسس
 ان فات تداركها كاقفل
 والزنا ولا فلا ولو توقف
 الانتكار على الرفع للسلطان
 لم يجب لما فيه من هتك
 وتفرم المال قاله ابن
 القشيري وله احتمال وجوبه
 اذا لم ينجر الا به وهو
 الاوجه ثم رأيت كلام
 الروضة وغيره ماصريه
 (تنبيه) ظاهر كلامهم
 أن الامر والنهي بالقلب
 من فروض الكفاية وفيه
 نظر ظاهر بل الوجه انه
 فرض عين لان المراد منها

كافي الزوضه وان قال البقي لا يقوله أحد لان الفرض في المحتاج لافي المضطر كالعلم من قول الزوضه وغيره في الاطعمه يجب على غير مضطر اطعام مضطر حالاً وان كان المالك يحتاجه بعد (ككسوة عار) ما يستعرونه او يبق به منه من مضر كما هو ظاهر (واطعام جامع) إذا لم يندفع ذلك الضرر (وكاؤه) سهم المصالح من بيت مال) لعدم شيء او لضع متولي ولو غلبا (٣٢١) ونذر وكفارة ووقف ووصية

وجوب المواساة أن يكون له نحو ظاهري يحصل منهما بكيفية عادة جمع السنو وتحصل عنده زيادة على ذلك ما يمكن المواساة اه ع (قوله كافي الروضة) ان قال البقني (الخ) عبارة المتعني وظاهر كلامه وجوب دفع الضرر وإن لم يق لنفسه شي ولكن الاصح ما في زيادة الروضة عن الامام اه يجب على المورس المواساة باز ادع لكفا يستقر مقتضاه انه لا يتوجه فرض الكفاية بمواساة المحتاج على من ليس معه زيادة على كما يستقر وهو كذلك وان قال البقني هذا لا يقوله احد ولا ينافيه ما في الاطعمة من وجوب اطعام المضطر وإن كان محتاجه في الحال فان هذا في المحتاج غير المضطر وذلك في المضطر اه (قوله لا يقوله) اي ان المراد بالقادر هنا ما ذكر المقتضي وعدم وجوب مواساة المحتاج على من ليس عنده زيادة على كفاية سنة له ولو نعت (قوله لا الفرض الخ) علة لكون المراد بالقادر هنا ما ذكر عن الروضة لكن في استزامه له تأمل (قوله اوبق يدته من مضراخ) بترتيب الروضة يستر العورة مثال اه ناهية بعبارة المتعني ظاهر كلام المصنف ان المراد بالكسوة ستر ما يحتاج اليه البدن قال في المباحث وهو كذلك بلا شك فيختلف الحال بين الشتم والصيف وتغيير الروضة يستر العورة معترض اه (قوله لعدم شي الخ) ثم محتمل ان يكون حينئذ فرضا على بيت المال اذا استاذن الامام به صرح الامام برأي اسم (قوله ووقف) اي امام بمعنى (قوله) ومته اي التلميع (قوله بخلاف المتعني) قال في شرح الروض قال في الروضة ويبنى ان يكون المعلم كذلك اه سم (قوله غيره) اي وهو عدل اه معنى (قوله بين هذا) اي الاتهام اه سم وكذلك قوله هنا (قوله بخلافه ثم) اي في النظر (قوله وهذا) اي الفرق المذكور (قوله وذلك الخ) اي الشح (قوله عليه) اي على شخص (قوله) وهو كذلك خالعه التهاية والمتعني قالوا هل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يند الرق مام الكفاية قولان اهمهما ثانيهما فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف اه قال ع ش قوله فيجب في الكسوة الخ اي يرجع فيما لا يمل الا منه كالشح اليه وقوله من شتاء وصيف اي لامن كونه قريبا او غيره اه (قوله ذلك) اي دفع الضرر (قوله بان الوجه الخ) اي قياسا على مؤنة القريب (قوله هنا) اي في دفع الضرر وقوله ثم اي في نفقة القريب (قوله ويلحق) اي في الثمن بالنهاية لا لقوله وقد يفرق اليه بما يدفع وقوله خلا قال ولو تعدد (قوله كاجرة طبيب الخ) هل يجب ثمن ماء الطيارة فيه نظروا له لا يجب اه سم (قوله سياق) اي في الاطعمة (قوله على غير غي نازمه المواساة) اي على مالك تقدير او غي بكفاية سنة فقط (قوله على غير غي الخ) (اقول) او على ما اذا كان

للكم على معطوف جديد، أما اعتراض القصار الوحق على ستر المورة بأن الوجه اعتبار ستر الدين ما يليق بالفتاوى العفيف فيجاب به أن المداور ناعلى الضرورة قوم على الماحية بالمعروف فلم يجب هنا إلا ما يحصل بتركه فضرر يخفى منه ميسر تيمم للقاعدة المقررة ماوجب الضرورة يتعدو بقدرها ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناها كاجرة طبيب وشم ادوية وخادم منقطع كاهر ظاهره (تلبية) هسيان ان المال لا يلزمه بذل لعامة البعطر لا يدلوه حيث نقد بشكل عامنا فاحمل ذلك على غير غنى نلزمه المو اساحة في مجامع كلامهم هذا ووفق بان غرض احياء النفوس

ثم اوجب حل الناس على البذل بان لا يكلفوه بما نامطلقا بل مع التزام العرض والالا متعوا من البذل وإن عسوا فيؤدي إلى اعظم المقدسين
وهنا لافوت للنفس فلا موجب لمساختهم في ترك المواساة وهذا هو الوجه كما هو ظاهره فالحاصل انه يجب البذل هنا بل بدل مطلقا بل عازاد
على كفاية السنو ثم يجب البذل على ما يحتاجه حاله ولو على تغيير لكن بالبذل وما يقدم به ضرر المسلمين والذين فك اسراهم بتفصيله الآتي
في الهدنة وعمرارة نحو سواد البذل وكفاية (٢٢٢) القامحين بحفظها فونة ذلك على بيت المال ثم على القادرين المذكورين خلافا لمن حدم

المعطر غنيا فان الغنى لا ينافي الاضطرار اذ قد لا يتمكن من ماله في الحال وقد يقال الحل على احد هذين
الامر من اوجه من الفرق الذي ذكره لا نه اذ اوجب المواساة بما لا يضطر ارفع الاضطرار اراوى اسم
فالحاصل انه يجب هنا بشرط الغنى وهناك مطلقا البذل يدل مع غنى البذل الى به وبدونه مع فقره (قوله
ثم) اي في المعطر (قوله بان لا يكلفوه) متعلق بالحل والعصير المرفوع للناس والمنصوب للبذل (قوله مطلقا)
اي غنيا كان البذل اولا (قوله وهنا) اي في المحتاج (قوله لمساختهم في ترك المواساة) متعلق بموجب
يعني لترغيب الناس في المواساة لان في الغنى اثبات (قوله وما يقدم) إلى قوله فونة ذلك في المعنى (قوله
وكفاية القامحين بحفظها) اي البذل منه يؤخذ ان ما تاخذه الجند لان من الجوامك يستحقون ولو زائد اعل
قدر الكفاية حيث احتيج اليه في اظهار شوكتهم ومن ذلك ما تاخذه اراؤهم من الخيول والماليك التي لا يتم
نظامهم وشوكتهم الا بالقيامهم بحفظ حوادث المسلمين اه عش (قوله المذكورين) اي في شرح
ودفع ضرر المسلمين (قوله حدم) اي فسر القادرين (قوله ما يقي الخ) مفعول يحدون (قوله
استقيامهم) اي القادرين المذكورين (قوله خص به) اي بما ذكر من فلك الاسرى وما يبعده ويحتمل ان
العصير للتوزيع (قول المتن ونحمل الشهادة) عبارة المعنى ومن فروض الكفاية امانة القضاء على
استيفاء الحقوق للحاجة اليها وتحمل الخ (قوله على اهل) الى التنييف في النهاية الا قوله اي ولم يندر إلى
المتن وكذا في المعنى الا قوله على اهل له (قوله على اهل الخ) اي عدل اه عش (قوله ان كان) اي من
تحمل الشهادة (قوله من نصاب) وهو اثنان اه عش (قوله والا) اي بان تحمل اثنان في الاموال
اه معنى (قول المتن والحرف والصانع) اعلم ان لم يرد ذكر ما يحصل به فرض الكفاية في الحرف حل
يشترط وجود جميعها والاحتياج اليه بتلك الناحية على كل تقدير فهل يشترط في كل محل او يتقيد بمسألة
القصر او بمسألة العدوى او يفضل فيها بين ما تشد الحاجة اليها من اتم ما تندر اه سيد عمر (قوله كان
يتخذ الخ) مثال للعصير (قوله هو مشكل) اي لاستلزامه كرن الشيء الواحد مطلوبا ومنيا عنه (قوله
اكل كسبا) اي الحجة (قول المتن وما يقي به المعاش) اي التي تقوم الدين والدنيا كالبيع والشراء
والخراتق والحياة في الحديث اختلاف اتم رحمة وفرة المعاش باختلاف الهمم والحرف اه معنى
قوله عطف مرادف) اي قوله الفرق في النهاية الا قوله كما هو الى المتن وقوله لكن هنا الى ويسن وقوله للخبير
المشهور فيه وقوله في الاذكار الى اما كرمه قوله لم يصغفه (قوله عن ذلك) اي الحرف والصانع (قوله
لا يحتاج) الى قوله كما هو قياس الخ المعنى (قوله وإن كرهت صيته) كميلكم السلام كما ياتي اه عش
(قوله لكن هنا) الى قوله ليس عبارة التباينة فيجب الرد فوراه عبارة شرح الروض ويجب على الغائب
الرد فوراً باللفظ في الرسول به او بالكتابة في الكتاب اه وهى مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا اه
سم (قوله لكن هنا) اي فيما مع رسول او في كتاب (قوله ويحتمل خلافا) لعله الاقرب لكن ينبغي ان

بأنهم من يحدون بعد ما على
كل ما خصه بالتوزيع على
عدهم ما يقي معه بارهم
ولو تندر استقيامهم خص
به الوالى من شاء منهم
(وتحمل الشهادة) على اهل
له حضور اليه المشهود عليه
او طلبة ان عذر نحو قضاء
او عذر جمعة اي ولم يندر
المطلوب ولو يندع عذر جمعة
ايضا فيما يظهر (واداؤها)
على من تحملها ان كان
اكثر من نصاب والا فهو
فرض عين على ما ياتي
(والحرف والصانع)
كالجارة والحجامة لتوقف
قيام الدين على قيام الدنيا
وقيامها على ذلك وتنازرها
التي اقتضاه العطف على
خلاف ما في الصحاح يكنى
فيه ان الحرف قادم عن افعالها
تشمّل ما يستدعي عملا وغيره
كان يتخذ صنعا يعملون
عندمو الصنعة تختص باولى
ه (تنبيه) ه صرحوا بكرة
فعل بعض الحرف كالحجامة
مع قصرهم هنا بقر صيتها
وهو مشكل وقد يجب عنه
بان الحيثية مختلفة ومع ذلك
فيما فيه لا ناذانيتها الناس
عن فعل الحجامة مثلا من
اي حثية كان يلزم تركهم

لها فلا غرض الا اعتمادان المكروه اكل كسبا للحر لا فعلها تأمله (وما يقي به المعاش) عطف مرادف لانه لا يخرج
عن ذلك (تنبيه) لا يحتاج في هذه الامر الناس بها لان غلظهم بجولة عليها لكن لو تماثلوا على ترك واحدة منها انما وقوتها
هو قياس بقية فروض الكفاية (وجواب سلام) مستنون وان كرهت صيته ولو مع رسول أو في كتاب لكن هنا يكتفى جوابه كتابة
ويجب فيها ان لم يرد لفظ الفور فيها يظهر ويحتمل خلافا ليسن الرد على المبلغ واليداء به فيقول وعليك وعليه السلام للخبير المشهور فيه

من مسلم غير مشغل به من الصلاة على جماعة) اي اثنين فاكثر مكلفين وسكاري لم نوح شي من سماعه او ما وجوبه فاجماع ولا يؤثر فيه اسقاط المسلم لحقه لان الحق في تعالي وفي الازكار يسن ان يحمله بنحو ايرأتم من حق (٢٢٣) فانه يسقط به حق الادي واما كونه على

الكفاية فغير اني داوه ولم يصفه يجرى عن الجماعة اذا مروا ان يسلم احدهم ويجزى عن الجلوس ان يرد احدهم في يسقط الفرض عن الباقيين ويختص بالثواب فان ردوا كلهم ولو مرنيا اتيوا ثواب الفرض كالمتصلين على الجنادة ولو ردت امرأة عن رجل اجزا ان شرع السلام عليها ولا فلاحا او صي او من لم يسمع منهم لم يسقط بخلاف نظيره في الجنادة لان القصد ثم الدعاء وهو منه اقرب للاجابة وما الامن وهو ليس من اهله وقصته انه

يجزى، تصيب الصبي عن جمع لان القصد التبرك والدعاء كصلاة الجنادة ولو سلم جمع مترتبون على واحد فردرة قاصدا جميعهم وكذا الابطال على الارجح اجزاء ما لم يحصل فصل صار ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة او نحو محرم او سيد او زوج وكذا على اجنبي ونحو مجز ولا تشتهى ويلزمها في هذه الصورود سلام الرجل اما مشتبهة ليس معها امرأة اخرى فيحرم عليها رد سلام اجنبي ومثله ابتداءه ويكره له رد سلامها ومثله ابتداءه ايضا والفرق ان

لا يؤثره عن الوقت الذي يتوقع فيه وصول الجواب اسيد عمر (قوله من مسلم الخ) متعلق بسلام اوصفة له ادعش اي كقول المتن على جماعة (قوله او سكارى الخ) خلافا للمتن (قوله سماعه) صفة لجماعة ويحتمل لمكتفين او سكارى الخ (قوله ولا يؤثر) اي قوله هو منتهى المتن الا قوله هو في الازكار الى واما كونه وقوله لم يصفه (قوله فيه) اي في فرض الرد (قوله اسقاط المسلم) بشد الام عبارة المتن فروع لوسلم على انسان بورضى ان لا يرد عليه لم يسقط عنه فرض الرد كما قاله المتولي لانه حق الله تعالى وباتهم بتعليق فرض الكفاية كل من علم بتعليقه وقدر على القيام به وان بعد عن المحل وكذا باتهم قريب منه لم يعلم به لتقصيره في البحث عنه ويختلف هذا بأكبر البلبوس صفة كاتاله الاماماه (قوله حتى الادي) اي لاحق الله تعالى (قوله من الجلوس) جمع جالسين (قوله فيه الخ) من عند الشارح (قوله ويختص) اي الراد منهم (قوله ولو ردت امرأة الخ) اي فبالوسلم على جماعة فيهم امرأة اه متنى (قوله عن رجل) اي عن نفسها كاهو ظاهر اه رشدي (قوله ان شرع السلام عليها) اي بان كانت نحو محرم له او غير مشتبهة اه عش (قوله او صبي) منه يعلم ان عموم قوله السابق وان لم يكن نوا من اهل فرضه كذوي صبا الخ غير مراداه عش (قوله منهم) اي من جماعة مسلم عليهم وهو اجمع الى قوله او صبي ايضا وفرض المستة ان فيهم مكلفا ايضا كاهو ظاهر (قوله وقصته) اي الفرق (قوله عن جمع) اي مكلفين هو فيهم (قوله مترتبون) عبارة النهاية دفعة او مرتبا (قوله لم يحصل فصل صار) عبارة النهاية لم يحصل الفصل بين سلام الاول والآخر اه (قوله صار) كذا كان فاصله رحمه الله ثم الحق فاه باراه فصار صارف فليتامل سيد عمر (قوله او نحو محرم) اي كسبدها متنى ونهاية (قوله في هذه الصور) يعني في اوسلم عليها نحو محرم او سيد او زوج وكذا اجنبي ونحو مجز ولا تشتهى (قوله ليس معها امرأة الخ) صادق بما اذا كان معها رجل فاكثر وقصته ما ياتي آتاف عن المتن والاسنى عدم الحرمة حيث (قوله ويكره) اي لا اجنبي ادعش (قوله) ومثله ابتداءه ايضا) نعم لا يكره سلام جمع كثير من الرجال عليها حيث لم تخف فتنة نهاية وفيه بعد نقل مثله عن شرح الروض مانصه وقياسه رد محرم عليها وهل كذلك رد هاسلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظرا اسيد عمر (قوله والحش) اي قوله لو من مم في المتن (قوله مع الرجل الخ) ومع الحش كالرجل مع المرأة متنى (قوله ولو سلم الخ) عبارة المتن والاسنى ولا يكره على جمع نسوة او مجز لا انتفاء خوف الفتنة بل يندب الابداء به ممنين على غيرهن وعكسوه يجب الرد كذلك اه (قوله على جمع نسوة) المراد بالجمع هنا مافوق الواحد اه شى كايضده قول الشارح من مم حلت الخلوة بامرأتين (قوله

من مسلم غير) ولو صيا (قوله لم نوح مجز) ظاهره انه لا يجب على من ليس لهم ذلك وان تعدوا بالسكريم رأيت ما ياتي اول الصفحة الآتية (قوله ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة الخ) في شرحه للارشاد ولا يبعد ان الامر بالكفاية فيا ذكر الا لا يفرق بان صوت المرأة جري خلاف في كونه صورة بخلاف صوت الامر مردوا ايضا فين المراءى قول الرجل من شدة الحياء والواحد معادتها فيفتن بذلك باب الفتنة ما ليس بين الامرود والرجل اه والفرق هو المواقف لقوله الآتى هنا والظاهر ان المراد الخ (قوله ويكره) له رد سلامها الخ) قال في شرح الروض نعم لا يكره من اجمع الكثير من الرجال السلام عليها ان لم تخف فتنة ذكره في الازكار اه وقياسه رد محرم عليها هل كذلك رد هاسلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظر (قوله والحش) مع الرجل كرامة وقصته انه اذا كان غير شاب فله حكم المجوز مع الرجل حتى يجب عليه رد سلام الرجل كاجب على المجز كاتدمه انه اذا كان شابا يحرم عليه ابتداء السلام على الرجل ورده عليه وفيه نظر اذا تعرم بالصلح ويوجب بانوا نظر نال ذلك لم يحرم النظر مع ان المقرح منه فليتامل (قوله ولو سلم على جمع نسوة) لم يفصح بسن السلام ممنين عليه ولا ممنين عليهن وفي شرح الروض بعد قوله لا على جمع

ردها وابتداءها يطعمه فيها اكثر بخلاف ابتداءه وردة والحش مع الرجل كرامة ومع المرأة كرجل في النظر فكذا هنا ولو سلم على جمع نسوة وجب رد احدها اذ لا يخفى فتنة حيث ومن مم حلت الخلوة بامرأتين والظاهر ان الامر د هنا كالرجل

ابتداء واداء سلام ذي فيجب رده بعلبك كما اقتضاء كلام الروضة لكن قال الثقيبي والاذري والوكشي انه يسن ولا يجب واداء سلام صا
مجنون عين فيجب رده أو يتركه السكران (٢٣٤) غير بعض يسكره وقول المجموع لا يجب رد سلام مجنون أو سكران يجعل على غ

المميز وزعم أن الجنون
والسكر يتايفان التبيين
غفلة عما صرحوا به من
عدم التتافي اما المتصدى
فناسق وأما غير المميز
فليس فيه اهلية للخطاب
كالمجنون والملحق بالمكف
إنما هو المتصدى فان قلت
قضية هذا وجوب الرد عليه
وان لم يرد عليه كالصلاة قلت
قائمة الوجوب في نحو
الصلاة من انعقاد السبب
في حقه حتى يلزمه القضاء
متتفيا هل ان الرد لا يقضى
كما صرحوا به فاندفع
ما للشارح هنا نعم لو قيل
فانتهى الأمر وان لم يسمع
تعليفا عليه لم يبعد والله
مراد ذلك للشارح وخرج
به السلام على قاضي
الحاجقة ومنه فلا يجب
رده كما ياق ولما تجزى
الردان اتصل بالسلام
كاتصال قبول البيع بالجماع
وخرج بغير متعلق الخ
سلام التحلل من الصلاة
إذا نوى الحاضر عنده
فلا يلزم رده على الأوجه
ويفرق بينه وبين سلام
الاتفاق بان قصد به الأمان
وهو لا يحصل إلا بالرد
وهنا التحلل من الصلاة مع
قصد الحاضر به لتعود عليه
بركته وذلك حاصل وان
لم يرد أو لم يسمع بالخالف
على ترك الكلام والسلام

لان المدار فيها على صدق الاسم لا غير ولارد سلام فاسق أو مبتدع وجراه
أو لغيره وان شرع سلامه وخرج بجماعة الواحد فالرد فرض عين عليه ولا بدنى الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع

بالفعل ولو في قيل السمع نعم ان مر عليه بما بحيث لم يلقه صرته قال في بطلان قوله (٢٢٥) ويرد مدون العدد وخلفه ظاهر انه

لا بد من سماع جميع الصيغة ابتداء وردا والفرق بينه وبين اجابة مؤذن جميع بعضه ظاهر ومما اهل بلفظه رسول سلام الغير قال وعليك وعليه السلام لان الفصل ليس باجنى وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لمومه كلام الروايين ويجب في الرد على الاصم الجع بين اللفظ والاشارة بنحو اليد ولا يلزم الرد الا ان جمع له المسلم بين اللفظ والاشارة ويغني عن الاشارة في الاول كما بحثه الاذعي العلم بان الاخرس فهم بقرينة الحال والنظر الى فعل الرد عليه وتكني اشارة الاخرس ابتداء وردا وصحته ابتداء رجوا باعليك السلام وعكسه ويجوز تكبير لفظه وان حذف التثنية فيما يظهر وانما لم يجوز سلام الصلاة حتى عند الرافعي كما هو ظاهر لانه ليس معنى الوارد بوجه وجزم غير واحد بانه يجوز سلام عليك وكذا سلام الله قبل لاسلام وفيه نظير الاوجه اجزاء عليك وعكسه كما بحثه والافضل في الرد واوبقه وتضريق الابتداء كالانقصار في احدهما على احد جزاى الجملة الا وعليك السلام الذي وان نوى اخبار الآخر خلافا لمومه كلام الجواهر ويسن عليك في الواحد نظرا لمن

نعم ان مر اى المسلم عليه اى الرد (قوله والفرق بينه) اى بين الرد (قوله سمع بعضه) الجملة صفة مؤذن والتضهير الجبرول للادان المفهوم من المقام (قوله ظاهر) خبر العرق (قوله ومراة) الى قوله ويجب الح حقه ان يكتب قيل قوله وخرج فيرد محتال (قوله لان الفصل الخ) اى وهو لا ينافي اشتراط الاتصال لان الخ (قوله ويجب في الرد) الى قوله وان حذف التثنية في التباية والمغنى (قوله على الاصم) متعلق بالرد (قوله لان جمع له الخ) فلا يحصل سنة السلام عليه الا بذلك الجع (قوله المسلم) بكسر اللام عليه اى الاصم (قوله في الاول) اى لسقوط الاسم وكذا في الثاني لحصول السنة عرش وسم (قوله بان الاخرس) الظاهر الاصم سيد عر حارة سم عبارة غيره انه اى الاصم ظلم الاخرس هنا تحريف اه (قوله وتكني اشارة الاخرس الخ) اى ان فيها كل احد الا كانت كناية فتعتبر معها التثنية وجوب الرد ولحصول السنة منه اه عرش (قوله عليك السلام) لكنه مكروه في الابتداء ويجب فيه الرد تباية ومغنى وأسن (قوله ويجوز تكبير لفظه) لكن التبريد فيها افضل تباية ومغنى اى في الابتداء والرد (قوله وانما لم يجوز) اى حذف التثنية (قوله في سلام الصلاة) اى سلام التحلل منها (قوله سلاما) بالتثنية (قوله لاسلامى) بالاضافة الى باد التكم (قوله وعكسه) اى عليك سلام الله عليك سلامى (قوله والافضل) الى قوله ولا يجب في التباية ومغنى لا قوله خلافا لمومه كلام الجواهر وقوله ومغنى (قوله ولو قيله) خبر قوله والافضل سم (قوله وتضري في الابتداء) فلو قال وعليك السلام فلا يكون سلاما ولم يحصره والاشارة بدأ ونحو ما من غير لفظ خلاف الاولى ولا يجب لها ردوا الجع بينهما بين اللفظ افضل ولو سلم بالجمعية جاز وان قدر على الترية حيث فهمها الخطاب وجوب الرد تباية ومغنى (قوله كالانقصار الخ) فلو قال وعليك سمكت عن السلام لم تكف مغنى وتباية ومغنى مثله سلام ولا ناه عرش (قوله وان نوى الخ) ه (قائدة) هي فتاوى السيوطي مسئلة اذا قال من يشمت العاطس رحمه الله سيدي او قال من يتدبى السلام على سيدي والوارد وعلى سيدي السلام هل يتادى بذلك السنن والفرض الجواب قال ابن صودق المرشد ولكن التثنية بلفظ الخطاب لانه الوارد وقال ابن دقيق العيد في شرح الاسام وهو لاء المتأخرون يقولون رحمه الله سيدنا وما شبه ذلك من غير خطاب هو خلاف ما دل عليه الامر في الحديث اه وبلغني عن بعض العلماء انه قيل له ذلك فقال قل رحمه الله يا سيدي وكان قصد الجع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التثنية ويقاس بذلك مسائل السلام سم (قوله ويسن الخ) اى في الابتداء والرد تباية ومغنى (قوله في الواحد الخ) ويكنى الافراد فيه فيكون آتيا باصل السنة دون الجماعة مغنى وتباية فلا يكتفى لاداء السنة ولا يجب الرد حيث لم يبين واحدا منهم وكذا لو سلم عليه جمع لا يكتفى ان يقول في الرد عليك السلام عرش (قوله وزيادة ورحمة الله الخ) عطاف على قوله عليك الخ عبارة المغنى وزيادة ورحمة الله

هل يسن (قوله بالعل ولو في قيل السمع مع قوله الاتي ويجب في الرد على الاصم الخ) يعرف به الفرق بين قيل السمع والاصم (قوله ومراة) انه لو بلغه رسول سلام الغير قال وعليك وعليه السلام (بوجارة شرح الروض فيقول وعليك السلام اه) (قوله وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لمومه كلام الروايين) يؤيد عدم القضاء او يصح به قول الاذكار ما نصه فصل قال الامام ابو محمد القاضي حسين والامام ابو الحسن الواحدى وغيرهما يشترط ان يكون الجواب على الفور فان أخره ثم رد لم يعد جوابا وكان تأتيا بترك الرد اه فقل له بعد جوايا وكذا قوله وكان تأتيا بترك الرد يقتضى ذلك اذ لو كان يقتضى ان يقل بترك الرد كان يقول بتأخير الرد (قوله ويغني عن الاشارة في الاول) هلا كان الثاني كذلك وعبرة شرح الروض شاملة له (قوله بان الاخرس فهم بقرينة الخ) عبارة شرح الروض وغيره انه اى الاصم ظلم الاخرس هنا تحريف (قوله وعكسه) قال في الروض فان قال عليك السلام جاز وكراه (قوله والافضل) مبتدا وقوله واوبقه (قوله وتضري في الابتداء) كافى الاذكار عن المتولى (قوله

(٢٢٩) - شرواني وابن قاسم - تاسع) ورحمة الله بركاته مغفر تولا يجب وان اتى المسلم بما يظهر اجراءه سادته من الملائكة وزيادة عليك واناسلم عليك ونحو ذلك اخذنا ما مر انه يجوز في صلاة التشهد صلى الله على محمد والصلوة على محمد ونحوهما (ويسن)

وبركاته على السلام ابتداء وردا لكل من تركها وظاهر كلامهم أنه يكفي وعليكم السلام وإن أقبل فقط
 الرحو البركة قال ابن شيتو فيه نظر أي لقوله تعالى وإذا حييتم بتحية إياه (قوله عينا) إلى قوله
 نعم في المغنى لا قوله وجوابه إلى قوله وكذا إن سكنت في الدنيا ما وافقه إلا قياسا به عليه (قوله) كالتمسية
 للآكل (أي وللجماع (قوله) وتسميت العاطس) والاضحية حتى أهل البيت والأذان والأقامة (أي معنى
 (قوله) وجوابه) انظر ما معنى كون التسمية كفاية مع أن ظاهر كلامهم الآن أن جواب التسميت إنما يس
 للعاطس إلا أن يحمل ما هنا على تعدد العاطس في وقت واحد فلا ريب (قوله به) أي بالسلام وتقديره
 لفظة به مبنى على أرباع ضمير ابتداءه للشخص والظاهر رجوعه للسلام كجاء عليه المغنى واستثنى عن
 التقدير عبارته أي السلام على كل مسلم حتى على الصبي (قوله) عند إقباله (أي من ذكر الواحد
 والجماعة (قوله) على مسلم) متعلق بضمير به ويحتمل تعلقه بالإقبال والانصراف على التنازع وأعمال
 الاول (قوله) وفارق) أي ابتداء السلام حيث كان سنة (قوله) بأن لا ابتداء) أي مع كون سنة أفضل أي من
 الرد الفرضي قوله أنه أي المسلم (قوله) بعد تكلم (أي) ظاهره ولو لم يسير أو منه صاحب الخير ثم مفهومه أنه إذا
 أتى به ثم تكلم لا يطل الاعتداء به فيجب الرد لكن قضية قوله سايقا وأما مجرى الرد أن أقبل بالسلام (أي)
 بطلانه بالتكلم وإن قل ويمكن تخصيص ما مر بالا حترافا إذا طال الفصل بينهما وما هنا بإدراك الفصل
 ويفرق بينه وبين البيع بأنه بالكلام يعدم رضاع البيع والمقصود هنا الأمان وقد وجد بمجرد البصينة فلا
 يضر الكلام به من المبتدى ويشترط الفور من المسلم عليه بحيث لا يشغل بكلام اجنبي مطلقا ولا يسكوت
 طويل لأنه بذلك لا يعد قابلا للأمان بل مضرعاه فكان نرده (أي) ع (قوله) أنه لا يفوت ابتداءه ومثله
 الرد (أي) ع (قوله) أما الذي (أي) ع (قوله) زقوله على مسلم (قوله) فيحرم ابتداءه بالسلام) فإن بان من سلم
 عليه ذميا فليقل له أنه بالستر تمتع سلاى أو رد سلاى تحقير الويستوى وجوابه ولو لم يقبله كان بين مسالمين
 وسلم عليهم ولا يبدؤه بتحية غير السلام أيضا كأنهم الله سبحانه وأصبحت بالخير لا لعذر وإن كتب إلى
 كافر كتبته بالسلام على من أتبع الهدى ولو قام على جليس فسلم وجب الرد عليه ومن دخل دارا نذبان
 يسلم على أهله وإن دخل موضعًا عاليا نذبان يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويندب أن يسمى
 قبل دخوله ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله معنى ونها يقوررض مع شرحه (قوله) لغائب (أي) ينبغي ولو
 فاسقا فيلزمه تبليغه لأنه لا يحمل الأمانة وإن جاز ترك رد سلام العاسق زجرا (أي) سم (أي) ع (قوله)
 يشرع له السلام (أي) خرج الكافر والمرأة الشابة (أي) سم (قوله) بصيغة (أي) حال من سلامه (قوله) لا
 بنحو سلمى عليه) أي إلا أن يأتي الرسول بصيغة معتبرة كان يقول له فلان يقول لك السلام عليك أو السلام
 عليك من فلان كأنه فيها إذا قل له فلان يقول لك السلام عليك يمكن قول الرسول فلان يسلم عليك
 فالحاصل أنه يعتبر وجود البصينة المعتبرة من المرسل أو الرسول (أي) سم وسياق ما فيه عن الرشيدى
 (قوله) لزم الرسول (أي) جواب ولو أرسل الخ زاد المغنى ويجب الرد كاسم (قوله) أن سلمه) أي لو بددعة
 طولية بأن نسي ذلك ثم تذكره (أي) ع (قوله) بنحو فلان يسلم (أي) ظاهر كلامه أنه لا يشترط وجود بصينة
 معتبرة عامر من المرسل ولا من الرسول وقال المغنى وخلافًا للثبابة عبارة الرشيدى قوله فلان أن المرسل
 بصيغة الخو الحاصل أنه يعتبر وجود البصينة المعتبرة من المرسل أو الرسول خلافًا لآن حجر وحاول الشباب
 ابن قاسم رد كلامه إلى كلام الشارع بما لا يقبله كأعلم بما رجعت (أي) (قوله) كافي الأذكار أيضا) راجع لقوله
 ويؤخذ من قوله ابتداء أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد به في الروض عطفا على المستحب وأنه يبدأ به قبل
 الكلام ولم يرد شرحه على الاستدلال له (قوله) لغائب) ينبغي ولو فاسقا فيلزمه تبليغه لأنه لا يحمل الأمانة وإن
 جاز ترك رد سلام العاسق زجرا (أي) سم (قوله) يشرع له السلام) خرج الكافر والمرأة الشابة (قوله) لا بنحو
 سلمى عليه) أي إلا أن يأتي الرسول بصيغة معتبرة كان يقول فلان يقول لك السلام عليك فيسكن قول
 الرسول فلان يسلم عليك فالحاصل أنه يعتبر وجود البصينة المعتبرة من المرسل أو الرسول (أي) (قوله)

عينا للواحد وكفاية
 للجماعة كالتمسية للآكل
 وتسميت العاطس وجوابه
 (ابتداءه) به عند إقباله أو
 انصرافه على مسلم الخبر
 الحسن أن أولى الناس بالله
 من بدأهم بالسلام وفارق
 الرد بان الأمان والشواظ
 في ترك الرد أعظم منهافي
 ترك الابتداء (أي) القاضى
 بأن الابتداء أفضل كإبراه
 المعسر أفضل من انظاره
 ويؤخذ من قوله ابتداءه
 أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد
 به نعم يحصل في تكلم سوا
 أو جهلا وضرب به أنه لا
 يفوت الابتداء به فيجب
 جوابه أما الذي فيحرم
 ابتداءه بالسلام ولو
 أرسل سلامه لغائب يشرع
 له السلام عليه بصيغة ما مر
 كقول له فلان يقول السلام
 عليك لا بنحو سلمى عليه
 على ما قيل والذى في الأذكار
 خلافه وعبارته أو أرسل
 رسولا وقال سلمى على
 فلان لزم الرسول أن يبلغه
 بنحو فلان يسلم عليك
 كافي الأذكار أيضا
 فانه أمانة ويجب أدائها

ومنه يؤخذ أن عليه إذا رضى بحمل تلك الأمانة ما لو ردّها أو لا وكذا أن سكوت أخذ من قوله لا ينسب لما كتبه قوله أو كالمجمل بين يديه
 وديعة فسكت ويحتمل التخصيص بين أن تظهر منه قربة تدل على الرضا وعدمه ثم رأيت (٢٢٧) بعضهم قال قالوا يجب على الموصي به تليغه

وعلمه أن قبل الوصية بلفظ يدل على التحمل لتعليقهم بانه أمانة إذ تكليفه الوجوب بمجرد الوصية بعيد وإذا قلنا بالوجوب فالظاهر أنه لا يلزمه قصده بل إذا اجتمع به وذكر نفسه انتهى وما ذكره آخره في نظر بل الذي يتجه أنه يلزمه قصد محله حيث لا مشقة شديدة عرفا عليه لأن أداء الأمانة ما أمكن واجب فان قلت الواجب في الوديعة التخلية لا الرد قلت محله إذا علم المالك بها والواجب إعلامه بقصده إلى محله أو إرسال غيرها مع من يثق به فكذلك هنا من ثم قالوا في الأمانة الشرعية كتب طهرته الربيع إلى داره يلزمه فورا أن يعرف مالكه إعلامه به (الأعلى) نحو (قاضي حجة) بول أو غلط أو جماع للنبي عنه في سنن ابن ماجه ولأن مكلفه بعيدة عن الأدب (و) شارب و (أكل) في فقه القصة لشغله عن الرد (و) كائن في (حمام) لا شغاله بالاعتسال ولأنه ماوى الشياطين وقضية الأولى تدبه على غير المشتغل بشيء ولو داخله والثانية عدم تدبه على من فيه ولو بفسلخته وهو

ينحو فلا يخفى فكان الأولى أن يزيد هناك لفظه أى (قوله) ومنه (الخ) أى التعليل (قوله) أن محله أى وجوب التبليغ (قوله) إذا رضى أى الرسول (قوله) ما لو ردّها (الخ) هذا ظاهر إذا ردّها بحضرة المسلم المرسل ما يلزمه التبليغ أو لا يصح هذا الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ أو لا يصح كالورد الوديعة بعد غيبة المالك فإنه لا يصح ردّها الرديفة نظروا لعل الأقرب الثاني أنه سم عبارة عرش قال مر أى بحضرة المرسل ولا يصح رده في غيبته لأنه لا يعقل الرد في غيبته فليتأمل هذا هل هو منقول وعلى تسليمه فالظاهر أنه بخلاف ما رجاه كتابه في فسل على فلان فله رده في الحال لأنه لم يحصل له تحمل وإنما طلب منه تحمل هذه الأمانة عند وصول الكتاب إليه لأنه لا يتحملها بأن ردها في الحال فليتأمل أنه سم على المسح (قوله) بين أن تظهر منه (الخ) لعل الأولى بين أن يقصد التبليغ بحضرة المرسل قصدا جازما وعدمه (قوله) على الموصي به أى بالسلم وقوله وما ذكره آخره هو قوله فالظاهر أنه لا يلزمه قصده (قوله) قلت محله قضيته أنه إذا علم المرسل إليه إرسال السلام إليه لم يجب قصده وإن لم يثق فليحرم رسم وفيه نظر إذ الظاهر أن وجوب الردونيل ثوابه متوقف على التبليغ ولا يكفي في ذلك مجرد العلم (قوله) بول إلى قوله ولأنه في الثبوت لا إلا قوله للنبي إلى الردونيل قوله وقضية الأولى في المتن (قوله) ندبه على من فيه عبارة النهائية تدبه في السلم وهو كذلك أنه وقضية أيضا أنه لم يكن مشغولا في الخيام فسل ونحوه من ابتداءه بالسلم ووجب الرد عرش ورشيدى (قوله) رجوعه أنه يسلم) اعتمدته المتن وكذا النهائية كاسم (قوله) على من بفسلخته أى يجب عليه الرداء معنى (قوله) ويسن إلى قوله ويتجه في المتن إلا قوله بل يسن إلى ويمتدح وقوله إلا لئلا وأخوف مفسدة وقوله بأن شق إلى المتن وقوله أى أن قرب إلى ورجح (ويسن السلام) جملة حاله أو عطف على محله (قوله) على من فيه أى السوء (قوله) ويلزمهم) أى المسلم عليهم في السوق (قوله) ولا على فاسق إلى قوله وطاهر قوله في النهائية إلا قوله بأن شق إلى ومتخصصين وقوله ويحرم الورجح وقوله لأنه لا أنى إلى ويسن (قوله) ولا على فاسق بل ويسن تركه (الخ) مفاده أنه ان كان خفيا لا يسن ابتداءه بالسلم بل بإباحه كان مجاهر لا يسن ترك السلام عليه أو ابتداءه بخلاف الأولى

أه عرش (قوله) ومر تكب معطوف على مجاهره ورشيدى والظاهر أنه كقولهم ويمتدح عطف على فاسق كما هو صريح صنيع النهائية في الثاني وعرش في الأول حيث قال كانا وهو عطف على شخص على إجماع (قوله) ذنب عظيم كان المراد به بعض الصفات الشقية التي لم تصل بشاعتها إلى رتبة الكبرية سببها ولعل هذا أحسن مما رعى عرش (قوله) ويمتدح) أى لم يفسق يدعته أه عرش (قوله) إلا لئلا عرش يبنى رجوعه للجميع ومنه خوفه أن يقطع نفقته أه عرش (قوله) أو خوف مفسدة) فيقال الواو أولى لأن عطفه على المذن من عطف الخاص على العام وهو من خصائص الواو أه سببها أقول بل الأولى كعوف الخ كما عبره بالاسنى (قوله) ولا على مصل الخ) في فتاوى شيخ الاسلام أن سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء أو لا فاجاب بأن الظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرداء سم (قوله) وملب) أى في الندك أه معنى (قوله) مؤذخ الخ) والضابط كما قاله الامام أن يكون الشخص على حالة لا يجوز

أما لو ردّها هذا ظاهر إذا ردّها بحضرة المسلم المرسل ما لو ردّها بعد مفاارقه كأنه الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ أو لا يصح كالورد الوديعة بنبر غيبة المالك فإنه لا يصح هذا الرديفة نظر ولعل الأقرب الثاني مر (قوله) قلت محله إذا علم المالك) قضيته أنه إذا علم المرسل إليه إرسال السلام إليه لم يجب قصده وإن لم يثق فليحرم رسم (قوله) ثم رأيت الزركشى وغيره رجحوا أنه يسلم على من بفسلخته كتب عليه مر (قوله) والأعلى مصل وساجد) في فتاوى شيخ الاسلام في باب الوضوء أن سئل هل يشرع السلام على قضية كراهة الصلاة فيه إلا أن يفرض ثم رأيت الزركشى وغيره رجحوا أنه يسلم على من بفسلخته ووجهه بأن كونه على الشياطين لا يقتضى ترك السلام عليه ألا ترى أن السوق محلهم ويسن السلام على من فيه ويلزمهم الرد إلى الأعلى فاسق بل يسن تركه على مجاهره فسقهم مر تكب ذنب عظيم لم يأت بمتدح إلا لئلا وأخوف مفسدة والأعلى مصل وساجد وما يؤمؤذن ، وقيم ، وناص ، وخطيب

بدعاء لأن شق عليه الرد
أكثر من مشقة الأكل
كما يقتضيه كلام الأذكار
ومتناسمين بين يدي
قاض (ولاجواب) يجب
(عليهم) الاستمع الخطيب
فانه يجب عليه وذلك لوضعه
السلام في غير محله بل يكره
لقاضى حاجه ونحوه
كالجامع ويسن للكل نعم
يسن السلام عليه بعد البسم
وقبل وضع القمعة بالنم
ويكره الرد ولن بالجامع
وملب ونحوهما باللفظ
وللمصل ومؤذن بالاشارة
ولا لابد الفراغ إن قرب
الفصل ويحرم على من سلم
عليه نحو حربي أو مرتد
ورجع المصنف نديه على
القارىء وإن اشتغل
بالتدبر ووجوب الرد عليه
ويشبه اخذاً عاماً في
الدعاء ان الكلام في تدبر
لم يستغرق التدبر قلبه
ولا قد شق عليه ذلك
لم يسن ابتداء ولاجواب
لانه الآن بمنزلة غير المبدئ
يلبى فيمن استغرقه هم
كذلك ان يكون حكمه
ذلك ويسن عند التلاق
سلام صغير على كبير وماش
على واقف أو مضطجع
وراك عليهم وقليلين على
كثيرين لأن نحو الماشي
يخاف من نحو الراكب
ولزيادة رتبة نحو الكبير
على نحو الصغير وظاهر

أولاً يليق بالمروءة القرب منه فيها معنى وأسن (قوله) ومستحقه هل يشترط الاستماع بالفعل أو يكفي ولو
بالقوة سيدعمر وقد رجح الثاني تمير المصنف بحاضر الخطيب اه (قوله) ومستغرق القلب الخ) الاذا كان
المطالبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أولاً فيه نظرو الثاني غير
بعيد إذ يشق عليه الرد مشقة تدبره لنحوه الثواب المترتب عليها ثم على حج اه عش (قوله) بدعاء
الخ) أي امرأه الصوفيين (قوله) أكثر من مشقة الأكل) أي من مشقة الرد على الأكل وقد
يقال لم لا يكتفى بالمساواة اه سيدعمر (أقول) وقد يفيد صنيع التباين والمغنى حوجه استعطف ذلك التصوير
(قوله) وذلك) أي عدم وجوب الجواب عليهم (قوله) بل يكره) أي الجواب (قوله) ويسن للكل) أي
باللفظ اه أسنى (قوله) ولن بالجامع) أي يسن الجواب لمن الخاضع للمنفوق بالاعتقال ونحوه اه
عش (قوله) ولمصل الخ) أي وساجد لتلاوة اه أسنى (قوله) بالاشارة) أي المقصود الرد السلام برأسه أو
غيره اه عش (قوله) ولا) أي وإن لم يرد بالاشارة (قوله) إن قرب المصل) أي عرفاً بان لا يقطع القبول
عن الإيجاب في البيع اه عش (قوله) نحو حربي) لعله أراد بنحو المعاهد والمؤمن فليراجع (قوله)
نديه) أي السلام (قوله) على القارىء) ومثله المدرس والطائفة فيندب السلام عليهم ويجب الرد اه عش
أي بشرط عدم الاستغراق الآتي (قوله) ولا جواب) أي واجب عليه عبارة التاثير لا يجب رد اه وهى
صريحة في المقصود اه سيدعمر (قوله) استغرقه هم) ظاهره ولودنيوا (قوله) حكمه ذلك) أي لا يسن
ابتداءً والسلام ولا يجب الرد (قوله) عند التلاق) ويكره تخصيص البعض من الجميع بالسلام ابتداءً
وروداً ويندب أن يبدأ بالسلام قبل الكلام وإن كان ماراً في سوق أو جمع لا ينتشر فيهم السلام الواحد سلم
على من يليه أول ملاقاته فإن جلس إلى من يحمله سقط عنه سنة السلام أو إلى من لم يسمعه سلم ثانياً ولا يتكره
السلام خوفاً عدم الرد عليه لتكراره ومغنى وروض مشرحه (قوله) سلام صغير الخ) فإن عكس أي
بان سلم كبير على صغير واقف أو مضطجع على ماش وغيره راكب على ركب أو كثيرين على قليلين لم يكره
نهاية ومغنى وروض (قوله) على كثير) ولو علم نحو الكبير والمأش أن الصغير والراكب لا يسلم عليهما
فهل يندب له السلام أولاً على الأول فالأول المحسكي في الشارح بقوله وظاهر قولهم المجموع على غير من
ذكر كمن عند الملاقاة ان ملاقيه بعمل بالسنة أو شك فيما في هذين الحالين لا يشترع له السلام بلا شك
اه سيدعمر (قوله) وماش على واقف أو مضطجع) كذا في الروص والهابة والمغنى وظاهر انه مدرج في
قولهم الآتي وخرج بالتلاقي الجالس والواقف والمضطجع الخ فيه تكرر (قوله) وقليلين على كثيرين)
ولو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تمارحاً بينهما أو سنى أو فلا أولوية لاحد مما على الآخر عش (قوله)
لأن نحو الماشي) أي الصغير والواقف والمضطجع وقليلين وقوله من نحو الراكب أي الكبير وكثيرين
(قوله) ولزيادة الخ) يتأمل وجه اصطلاحه على مدلوله لأن الأقل مرتبة يخاف من حده فكان ينبغي للعقدان
يسلم حتى يؤمن كالراكب مع الماشي أصيد عمره ويجب بان المراد بالمرتبة الأخيرة لا ما يشمل الذنوبية
فوقه لأن الأقل مرتبة يخاف الخ بمنوع هنا (قوله) نحو الكبير) أي الكثرين وقوله على نحو الصغير أي
المشتغل بالروضة ويسن له الرد أولاً فاجاب بان الظاهر أنه يشترع السلام على ويجب عليه الرد اه ويشارك
ذلك ما مر في المغتسل بان من شأنه أن يكون متجرداً كالأول بعضها فيشق عليه مكالته في هذه الحالة (قوله)
ومستغرق القلب بدعاء الخ) الاذا كان المطالبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على
المشتغل بها أولاً فيه نظرو الثاني غير بعيد إذ يشق عليه الرد مشقة شديدة لتغوثه الثواب المترتب عليها
واحتيال أن لا يغوث بمذمه بالرد يمارعه الاحتياط في تحصيل ذلك الثواب لاحتجاله لا يكون معذوراً
بالرد في الواقع فليتامل نعم إن قيد الكلام في الاخبار بما ليس خبر اتجه انه يطر فلا كلام في ندب السلام
معها ووجوب الرد (قوله) صغير على كبير الخ) قال في الروض وإن عكس لم يكره اه (قوله) وقليلين على كثيرين)
قال في شرح الروض فلو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تمارحاً اه (قوله) ولزيادة مرتبة نحو الكبير)

الاما استقناهم لا يجب الرد هنا في ابتداء من لم يندب له ويحتدل لان زوج به عدم السنية هنا لا مخرج هو مخالفة نوع من الادب وغيره بالطلاق
 المجلس والواقف والمخاطب فكل من ورد عليه احدهم يسلم عليه مطلقا ولو سلم كل على الاخر فان ترتبا كان الثاني جوابا اي مالم يقصد به
 الابتداء وحده على ما جئ به بعضهم والاول كل الرد (تمت) لا يستحق مبتدئ بنحو صبحك الله (٢٣٩) بالخبر اوقر الله جوابا

ودعا مؤلفي نظيره حسن
 إلا أن يقصدنا ما له تأديه
 تركه سنة السلام وحسن
 الظاهر مكرره وقال كثيرون
 حرام للحديث الحسن انه
عنه عن عمن عن الزام
 الغير وتخليه وأمر بمصاحته
 وأقوى المصنف بكرامة
 الانحاء بالراس وتقبل
 نحو رأس أريد أو رجل
 لا سيما لنحو غنى الحديث
 من قاضى لغنى ذهب ثلثا
 دينه ويندب ذلك لنحو
 صلاح أو علم أو شرف لأن
 أباصد قبل بدعهم وحسن
 الله عموما وسن القيام لمن
 فيه فضيلة ظاهرة من نحو
 صلاح أو علم أو ولادة أو
 نسب أو ولاية مصحوبة
 بصيانة قال ابن عبد السلام
 أول من يرجى خيرته أو غنى
 من شرمو كافر احتسب منه
 ضرر اعظيما أي لا يحتمل
 عادة فبما يظهر ويكون على
 جهة البر أو الأكرام لا الرأفة
 والاعظام ويعرم فصيل
 الداخل أن يحب قيامهم له
 للحديث الحسن من أحب

كالنقل اه سم (قوله لا اما استقناهم) وهو مستمع الخطيب (قوله أنه لا يجب الخ) خبر قوله وظاهر قوله
 (قوله هنا) إشارة إلى ما قبله وليس عند التلخيص خبر قوله ويحتدل وجوبه لملة اظهرا اه سم (قوله من لم
 يندب الخ) كنحو الصغير (قوله هنا) اي في سلام نحو الكبير على نحو الصغير (قوله وخرج الخ) إلى
 قوله الخبر البخاري في المتن لا قوله وحده إلى والاقوله وقال الواقي وفوله الحديث إلى ويندب قوله
 لأن إلى ويسن وفوله قال ابن عبد السلام إلى ويحرم وفوله الحديث الحسن إلى واستمراره وفوله وأطلب
 إلى ما من احبه (قوله مطلقا) أي أو مكان أو ارد صغير الأم لا تليلا لم لا اهمنى (قوله ولو سلم كل) أي من
 اثنين تلافيا معني ونهاية (قوله أي مالم يقصد به الخ) عبارة النية نعم ان قصد به الابتداء صرحه عن الجواب
 أو قصد به الابتداء ورد فكذلك فيجب رد السلام على من سلم أو لاه (قوله والا) أي بان كانا
 معا (قوله لا يستحق مبتدئ) إلى قوله لم يندب له لأن لم يثبت في النهاية الا قوله وقال الواقي وقوله
 لا سيما إلى ويندب قوله لأن إلى ويسن وقوله الخبر البخاري إلى ويسن وقوله لا يتابع إلى ويحرم وقوله
 بمبلة إلى اذا صدقوا له الحديث الحسن إلى أو اجابة منه (قوله لا يستحقه مبتدئ بنحو صبحك الله الخ)
 وأما التحية باللفظة وهي أطال الله بقاءك فتقبل بكراتها والوجه ان يقال كقول الأذري أنه ان كان من أهل
 الدين أو العلم أو من ولاية العدل فالدعاء بذلك قرينة والافكر واه معنى زاد الاسنى بل حرام اه (قوله
 جوابا) أي بحسب أصل الشرع حتى لا يتأخر ما لو غلب على ظنه وقوع ضرر أن لم يجبه فانه لا يبعد وجوب
 الجواب حيث دل لكنه لما مضى اه بدعهم (قوله إلا أن يقصدنا ما له تأديه الخ) أي ترك الدعاء له حسن اسنى
 ومعنى (قوله وحسن الظاهر مكرره) ولا يندب بكثرة من يفعله من ينسب إلى علم أو صلاح أو غيرهما سنى ومعنى
 (قوله لا سيما لنحو غنى) كشركه وجماعة فتدبر ذلك الكرامة اه معنى (قوله ويندب ذلك) دخل فيه تقبيل
 الرجل وهو كذلك اه سم (قوله لنحو صلاح) أي من الأمور الدينية ككبر سن وزهد اه معنى عبارة
 عمن من النحو المعلم المسلم اه وقوله أو ولاية أو ولاية لا يحكم كالتفاضل رشيدى وعش (قوله مصحوبة) صفة
 ولاية (قوله بصيانة) أي عن خلاف الشرع ويظهر ان صيانة كل من يحسبه (قوله قال ابن عبد السلام
 الخ) عبارة الاسنى قال الأذري على بل يظهر وجوبه في هذا الزمان دفعا للعداوة والتقاطع كما أشار إليه
 ابن عبد السلام فيكون من باب دفع المفاسد اه (قوله أول من يرجى خيرته) لعل المراد الخير الآخر وى كالمعلم
 حتى لا يتأخر الحديث المار سيد عمر ويبنى ان من الخير الاخر وى هو الاتفاق بالنسبة إلى المحتاج (قوله
 ويكون) أي هذا القيام اه اسنى (قوله ويكون على جهة البر الخ) أي وجوب اه عش (قوله والاعظام)
 الظاهر المراد به رشيدى (قوله ذكره) أي قوله ويحرم وكذا ضمير حله (قوله وحله) إلى قوله اما من احبه
 عبارة الاسنى والمراد بتقبلهم لقيامان يقعد ويستمر وقياما كعادة الجارية كما أشار إليه الباقى ومثله
 حب القيام له فتأخر أو تقاوا على الاقرار اه (قوله واستمراره) أي قيامهم (قوله وأطلب) لعله معطوف
 على قوله واستمراره وهو جالس باعتبار المتن (قوله وهذا) أي قوله وأطلب الخ قوله من الأول أي قوله
 واستمراره (قوله اذموا) أي الأول (قوله ولا بأس) عبارة الروض والمفتى وتقبل خنثى لا يشئى ولو لتغيره
 وأطراف شفته مستحب اه سم (قوله وجهه مطلق) بل أي محل فيقول في القم وقوله مطلق أي لا يشئى ذكر الرواى

أي كالكثير وقوله على نحو الصغير أي كالتقبل (قوله هنا) إشارة إلى ما قبله وليس عند التلخيص عنه الخ
 وقوله ويحتدل وجوبه ولله الاظهر (قوله فكل من ورد) ولو كثيرا وقليل (قوله ويندب
 ذلك) دخل فيه تقبيل الرجل وهو كذلك (قوله ولا بأس بتقبيل وجهه مطلق الخ) عبارة الروض

بعضهم على ما إذا أحب قيامهم واستمراره وهو جالس أو طلبا للتكبر على غيره وهذا أخف تحريما من الأول اذ هو التمثل في الخير
 كما أشار إليه البيهقى اما من احبه جودا منهم عليه لما انه صار شعار النبوة فلا حرمة فيه ولا بأس بتقبيل وجهه مطلق رحمة
 ومرة لخبر البخارى انه من الله يعلمو سلم قبل اياهم يراهم وقال وقد قبل الحسن قال في عشرة من الاولاد ما قبلتهم من لا يرحم لا يرحم

خدا متعلق في اصابعه رواء
ابو داود ويسن تقبيل قادم
من سفر ومعاقة للتابع
الصحيح في جعفر رضي الله
عنه لما قدم من الحبشة ومحرم
نحو تقبيل الامر دالحسن
غير نحو المحرم ومس شيء
من بدنه بلا حائل كما هو وسن
تقبيلت العاطس بهمة
ومعجمة لان العاطس حركة
من حجة رعا قوله تعالى
فناسب ان يدعى بالرحمة
المتضمنة لبقائه على سمته
وخلقته والمأمنة من شامة
عدوه به اذا حذر يحرك الله
أوربك ولا تمس في السلام
ردا وجوا يا خير اعلم ولو
المواحد لاجل الملائكة الذين
معهم كما هو لصغير بنحو
اصلحك الله ابارك فيك
ويكره قبل الحمد فان شك
قال بسم الله من حمداه
يرحمك الله ان حمدته ويسن
تذكيره الحمد الخبر المشهور
من سبق العاطس بالحمد
امن من الشوص اى يوجع
الضرر والوص اى يوجع
الاذن والوص وهو يوجع
الطن وتكرير التثنية
إلى ثلاث ثم بعد ما يدعوله
بالشفاء وقيد بعضهم بما
إذا علمه من كرم أو حذفوه
لان الزيادة على الثلاث مع
تابعها عرفا مظنة الزكام
ونحوه يظهر انها لو لم تتابع
كذلك يسن التثنية
بشكرها مطلقا ويسن
للعاطس وضع شيء على

اه عش (قوله ومحرم الخ) عطف على مطلق (قوله ويسن تقبيل الخ) وتندب المصافحة مع بشاشة الوجه
والدعاء بالمغفر وغيره التلاقي ولا اصل للمصافحة بعد صلاتي الصبح والعصر ولكن لا بأس بها فانما من
جلة المصافحة وقد حث الشارع عليها وان قصد بالغيره مغلقا يندب ان يسلم على اهله ثم يستاذن فان لم يجب
اعاده إلى ثلاث مرات فان اوجب فذلك الارجع فان قيل له بعد استئذنه من انت ندب ان يقول فلان بن
فلان او نحوه مما يحصل به التعريف التام ولا بأس ان يكتفى نفسه او يقول القاضي فلان او الشيخ فلان
او نحوه اذا لم ير له المخاطب الا به ويكره اقتصاره على قوله انا او الخادم وتندب زيادة الصالحين والخير ان
غير الاشرار والافغان والا قاربوا كراههم بحيث لا يشق عليه ولا عليهم فتختلف زيادتهم باختلاف
احوالهم ومراتبهم وقرانهم ويسن ان يطلب منهم ان يزوروه وان يكثر وازيارته بحيث لا يشق وتندب
عبادة المرضى ومتى وروى عن شرحه (قوله تقبيل قادم) اى وجهه صالحا لا اى اسنى (قوله من سفر)
اى او نحوه اى اسنى (قوله ومعاقته) ويكره ذلك اى التقبيل والمعاقة لغير القادم من سفر او نحوه ولا فرق
في هذا بين ان يكون المقبل والمقبل صالحين ام فاسقين ام أحدهما صالحا والاخر فاسقا ذكر ذلك في الاذكار
اه روى عن شرحه (قوله غير نحو المحرم) كالمالك اى من غير شهوة كما هو ظاهر اه عش (قوله ويسن)
إلى قوله ولا تمس في المنى الا قوله بهمة الى اذا حذر (قوله ويسن تقبيلت العاطس الخ) وتندب رد الثأوب
ما استطاع فان غلبه ستره فيه او غيرها وان ربح بالقدم المسلم بان يقول له مرحبا وانى ياى المسلم
المنادى له بان يقول له ليك وسعدك اولىك قطع اما الكافر فلا قال الاذرى والذى يظهر تحريم تلبية
الكافر والترحيب به وبعد استحياب تلبية الفاسق والترحيب به ايضا وان يحضر اخاه يحبه له في الله وان
يدعوا احسن اليه بان يقول جزاك الله خيرا او حفظك الله او نحوهما ولا بأس بقوله له الرجل الجليل في علمه
او صلاحه او نحوهما جعلني الله ذك او فداك اى اى اى دلائل ما ذكر من الاحاديث الصحيحة كثيرة
مشهورة اه روى عن شرحه كذا في المنى الا قوله قال الاذرى على وان يحذر (قوله بمهمة الخ) اى
التثنية اه شرح القاموس (قوله نحو لقوة) للقوة اى الوجه اه قاموس (قوله والمأمنة الخ) عطف
على قوله المتضمنة (قوله اذا حذر) متعلق بيسن وقوله يرحمك الله متعلق بتثنية العاطس عبارة المنى
والروض مع شرحه التثنية للمسلم يرحمك الله أو يركب ويريد بك الله او يغفر الله لكم وتقبيلت الكافر
بهدبك الله ونحوه لا يرحمك الله اه (قوله ردا) الا صواب ابتداء (قوله لاجل الملائكة الذين معه) فيه توقف
لأنم العاطس ملائكة ايضا يناقشه ايضا قوله الا ان نحو يهدبك الله بصغير الجمع (قوله ولصغير) اى
وما تقدم لكبير ويشتم لصغير الخ فظاهر مولو غير غير فيليراجع (قوله بنحو اصلحك الله الخ) كاشفا الله
انشاء صالحا اه عش (قوله ويكره الخ) اى التثنية فظاهر مولو لصغير وعلى تسليمه ينفى اختصاصه
بالمميز فيليراجع (قوله قبل الحمد) اى فلا يتدبه ويأتى بها ثانيا بعد الحمد اه عش (قوله قال بسم الله من
حمده الخ) اى ويحصل بها سنة التثنية اه عش (قوله ويسن تذكيره الحمد) اى ان تركه اه معنى (قوله
والبلوص) كسوره اقاموس (قوله وتكرير التثنية) الى قوله وقيد في المنى (قوله يدعوله بالشفاء)
كفاك الله واشفاك الله اه عش (قوله وقيد) اى الدعاء بالشفاء (قوله وحذفوه) اى حذف غير ذلك
التبدي (قوله ويظهر) عبارة ثابته الوجه اه (قوله انها) اى العاطس الزائدة (قوله كذلك) اى عرفا
اه عش (قوله بشكرها) الاولى التذكير (قوله مطلقا) اى زاعل الثلاث ام لا (قوله ويسن) الى قوله
ولم يجب في المنى الا قوله للحديث الى وجابة (قوله وضع شيء) يده او ثوبه او نحوه اه معنى (قوله وخفض

وتقبيل خد طفل ولو لغيره لا يشئى وأطراف شفته مستحب اه (قوله ويسن تقبيلت العاطس الخ)
قال في شرح الروض وإذا قال العاطس لفظ اخر غير الحمد يسمت الى ان قال صرح بذلك في الروضة (قوله
ويظهر انها لو لم تتابع كذلك يسن التثنية بشكرها الخ) عبارة تشرح الروض فان تكررت منه العاطس
متواليا سن تقبيل لكل مرة إلى ثلاث الخ فتعيده بقوله لمتواليا فيهم ما ذكره الشارح بقوله ويظهر الخ

صوتها ما يمكنه الحديث الحسن العظمة الشدة من الشيطان واجابة به نحو حديثك انه لم يجب لانه لا حاجة بتركه بخلاف ودالهلام وقوله ان لم يشمت يرحم الله ومران المحلى يحمده سرا ونحو قاضي الحاجه يحمده في نفسه بلا لفظ (ولاجهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفها (وامرأة) الخبر البخارى جهاد كل الحجو والعروة لا تاجلها على الضعيف ومنها الحديث (٢٣١) (ومريض) مرضا يمنعه الركوب والقتال

بان يحصل له مشقة لا تحتسل عادة وان لم يجب التيمم فيما يظهر ومثله بالاولى الا يعي وكالمريض من له مرض لا تمسكه له فيه وكالاعصى ذو رمد وضعيف بصرا يمكنه معه اتقاء السلاح (وذى عرج بين) ولو في رجل ان قدر على الركوب للآفة في الثلاثة فخرج بينه وبينه سيرة الذى لا يمنع العدو (واضع واشل) يولى لمعظم اصابع يد واحدة إذ لا يطش لها ولا نكابة ومثلها فائد الانامل ويفرق بين اعتبار معظم الاصابع هنا لا في المتى عن الكفارة كاسر بان هذا يقع في نادر من الازمنة فيسبل تحمله مع قطع انما وذلك المقصود منه اطاعة العمل الذى يكفيه غالبا على النوم وهو لا يتاق مع قطع بعض الاصابع وبحسب عدم تأثير قطع اصابع الرجاين اذا امكن معه المشى من غير عرج بين (وهذه) ولو مبعضا ومكانا لنقصه وان امر سيده والقياس ان مستاجر العين كذلك وذى لانه بذل الجزية لثبته لا ليلب عناقم يجب عليه بالنسبة لعقاب الآخرة كالممر (وعاداه) قتال (كسلاح مؤنة نفسه

صوته الخ) وان محمد اذ عقب عطاها معنى زاد الاسنى بان يقول الحمد لله قال في الاذكار غلو قال الحمد لله رب العالمين كان احسن ولو قال الحمد لله على كل حال كان افضل (اه) قوله به نحو حديثك (الله) اى كفر الله لكم ولو زاد عليه يصلح بالكم كان حسنا اوحش عبارة المتن يورد يديكم اقد او ينفر الله لكم وابدأ مؤودة مسنة عين ان تعين ولا فسكنها (اه) قوله (ولم يجب) اى رد التثنية (قوله وقوله الخ) اى ويسن قول العاطس (قوله ان لم يشمت) ببناء المفعول (قوله ان المصل) الى المتن في المتن (قول المتن ولا جهاد) اى واجب الاعلى مسلم او مرئى كقوله الزركشى بالغ عاقل ذكر مستطيع له حرو لو سكران واجدا به القتال (اه) معنى (قوله) لعدم تكليفها (الى قول المتن والدين في النية لا لاقوله في الثلاثة) قوله كذا اطلقوه وقوله ان عدم المؤمنين (قوله ومنها الخ) كذا فى المتن (قوله مرضا يمنعه الخ) عبارة المتن يتصرف قتاله او تعظم مشقته فلا عبرة بصداع ووجع ضرر (اه) قوله (ومثله) اى المريض الى قوله لو يفرق في المتن لا لاقوله بالي وقوله وكالمريض الى وكالاعصى وقوله لا يجوز (قوله لا يمكنه الخ) قيد كل من ذى رمد وضعيف بصرا (اه) معنى (قوله ولو في رجل) اى واحدة (قوله الآفة في الثلاثة) عبارة المتن لقوله تعالى ليس على الاعصى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج (اه) قوله (ولو لمعظم اصابع) راجع لكل من الاقطع والاشل (قوله) ولو لمعظم الخ) اما فائد اصبعين كخضوع وبصر فيجب عليه اضعش (قوله ومنها) اى الاقطع والاشل (قوله فاقد الانامل) اى اكثرها اضعش عن سيم على المنهج عن العياب (قوله بان هذا) اى الجهاد وقوله وذلك اى العقب في الكفارة (قوله وهو) اى العمل المذكور او الاطاعة له او التذكير لتاويل المصدر بان مع الفعل (قوله وبحت) عبارة التباية والارحاه (اه) قوله عدم تأثير قطع اصابع الرجلين الخ) جزم بالمعنى (قوله ولو مبعضا) الى قوله او يورث في المتن الاقوله والقياس الى وذى وقوله نعم الى المتن (قوله) ولو مبعضا الخ) لقوله تعالى ويواجهوا في سبيل الله باموالكم وانفسكم ولا مال للعبى ولا نفس بملككم فخر يشمله الخطاب (اه) معنى (قوله) وان امره سيده) اى لانه ليس القتال من الاستخدام المستحق للسيد لان الملك لا يقتضى التمرض للبلا كاهنى (قوله كذلك) اى كالمداى من غير نظر الى الفاية كاهو ظاهر رشدى (قوله وذى) مفهوما وجوب الجهاد على المعاهد والمؤمن والحرق وهو ايضا مقتضى قوله لانه بذل الجزية الخ) عبارة شرح المنهج ولا على كافر اوهى شاملة للذمى وغيره وقد يقال انما عباد الذمى لكونه ملتزما لاحكامنا لا للاحتراز به عن غيره اضعش عبارة المتن فلا يجب على كافر ولو ذميا (اه) قوله (المتن وعاداه) قتال) ولو كان القتال على باب داره او حوله لمسقط اعتبار المؤمن كما ذكره الفاضل ابو الطيب (اه) معنى (قوله مؤنة نفسه) عطف على سلاح (قوله او عونه) كذا مؤنتهما كما فهم بالاولى (اه) عش وعبارة السيد حمر قوله او عونه ذهابا الى ابا ياقبدا حدى المؤمنين في الذهاب او الى الباب كافى في سقوط الجهاد (قوله ذهابا الى ابا ياقبدا) وكذا اقامته وكفى في تقديرها غلبة الظن بحسب اجتهدا قلته هنا وهو ظاهر اعميرة اضعش (قوله مطلقا) اى اطاق المتن ادم (قوله اودونه) الاولى التائيد (قوله) ولو طرا عليه فقد ذلك) عبارة المتن ولو مرض بعدما خرج او قتي زاده او هلكت دابة (اه) قوله ويمكنه الخ) يورثه او يورث اكل كل منهما بالجزم مطلقا على مدخول في قوله لما لم يقد الخ (قوله فضلا) اى ضعف اضعش (قوله والاحرم) ظاهره حرمة ذلك وان علم انه لا يجدا ينفقه على نفسه وانه يحصل له مشقة لا تحتسل عادة لكن لا يظن معها الموت وان خشي ميح تيمم اضعش (قوله ان عله) اى حرمة (قوله وهو موسر) قال في شرح الروض وغيره بخلاف المعسرا وانظر لو كان ماله غائبا بعيدا واراد

او عونه ذهابا او ابا ياقبدا وكذا ركوب المقصد مسافة قصر مطلقا او دونه لا يطيق المشى قياسا على ما مر في الحج ويؤمنه قبوله بذلها من بيت المال دون غيره ولو طرا عليه فقد ذلك جازله الرجوع ولو من الصف بالمعقد السلاح يمكنه الرى بحجر مثلا او يورث انصره انصرفا في المسلين والاحرم كذا اطلقوه ويشج ان عله

إن لم يكن الموت جوعاً أو نحو ذلك لم يهرق (وكل عذر منع وجوب سبب منع الجهاد) أي وجوبه (الاحسوف حريق من تعاد) ٥ وان منع وجوب الجهاد من لا يمنع وجوب الجهاد (٢٣٢) أن أمكنت مقاومة منهم كاجته الأذرى لأنه مبنى على الخوف (وكذا) خولها (من

الانصراف أمهش (قوله) إن لم يكن الموت جوعاً إلخ) أي وإلا جاز له الانصراف (قول المتن وكل عذر إلخ) عبارة المفتى عن إمام الرضا بطليم ماسبق وغيره وله وكل عذر إلخ (قول المتن منع وجوب سبب) ومنه احتياج التيقن لكتبة المحترف لأنه أمهش (قوله) أي وجوبه (إلى قوله) وإن كان في المفتى لا اقوله كاجته الأذرى وقوله إنهم في الحالين (قوله) إن أمكنت إلخ) عبارة المفتى بتبعية فعل الوجوب في الصورتين إذا كان له قوة تقاومهم ولا يهرق معذور أمهش (قوله) لذلك أي لأن الجهاد مبنى على الخوف (قول المتن والدين الحلال) أي أو إن قل كفتل أمهش (قوله) ولولدى) إلى قول المتن ويحرم في النهاية إلا قوله قبل إلى الحق وقوله ومن لم يجر إلى الموت وقوله وظاهر إلى ولا إن (قوله) ولولدى) هذا يخرج المعاهد المأمون من لكن ينبغي أنهما كانا في سبيل ما قول المنهج مسلماً كان أي رب الدين أو كافراً بل يشمل ما لو كان الدين لغير قوم المسلم بعقد أمهش أقول قول الأئمة مسلماً كان أو ذمياً وقول المفتى على مذهبنا لم يرد في موافقنا لتفسير الشرح كالنباة بالذي ينبغي حل تير المنهج عليه إلا أن يوجد مثل بخله فإير أجمع (قول المتن يحرم) بكسر الراء المشددة أمهش (قوله) وهو موسر) قال في شرح الروض وغيره بخلاف المسر انتهى أمهش عبارة المفتى وأما المسر فليس له ربه منه دل على جميع في أصل الروعة إذلاً مخالفة في الحال أمهش (قوله) والحق بالدين وليه) عبارة المفتى وكذا يوزن عليه كاجته به من المتأخرين لأنه ما عا لأمهش (قول المتن سفر جهاد و غيره) أي ولو كان رب الدين مسافراً أمهش أو بالذي تصداه من عليه الدين لأنه قد يرجع قبل وصوله إلى أهله وموت أحدهما مش وسر (قوله) بالجر) أي خطفاً على جهاد (قوله) تلبه يظهر إلخ) عبارة النهاية والآوجه ضبط التصير من المعروف لا بما ضبط به في التنزيل إلخ (قوله) ضبط التصير) لعل الوجه ضبط السفر وإلا فالقصر والويل سواء كانا لا يخفى أمهش (قوله) قال الماوردي) إلى قوله ومثله في المفتى لا اقوله وظاهر إلى ولا إن (قوله) ولا يتعارض إلخ) أي حيث جهاد بالاذن وقوله حفظاً للدين أي يحفظ نفسه أمهش (قوله) وظاهر أن هذا مندوب وهو ظاهر النهاية وصرح بالاستيعاب في المتن قلنا من البند ينجي لكنه إذ ذكر عدم التعرض في المؤهل بداهة على عدم التمتع منه وهو ماله أنه لا فرق بينه وبين الحال عند الإذن أمهش (قوله) ولا إن استتاب إلخ) عطف على قول المصنف إلا باذن غيره أي فلا يحرم من وصول الدائن إلى حقه في الحال ويعلم من هذه العلة أنه لا بد من علم الدائن بالوكيل ومن ثبوت الوكالة أن حججهم على المنهج في مالو امتنع الوكيل من الدفع أو عول نفسه على مجوز ذلك أم لا لا يرجع على الترفية حيث قبل الوكالة فيه نظر والظاهر جواز ذلك عدم إجبار على الدفع والدائن متمكن من استيفاء حقه بالقاضي أمهش (قوله) من مال حاضر) أي بخلاف ماله الغائب فإنه قد لا يصل معنى وعش (قوله) ومثله) أي مثل المال الحاضر أمهش (قوله) دين ثابت) أي لم يبدل السفر أمهش (قوله) على ملى) أي وأذن لمن يستوفى منه يدفعه رب الدين ولا يكفي إلا لأذن لمن عليه الدين في الدفع للدائن لما تقدم من أن الشخص لا يكون وكلاء غيره في إزاء المملوك وطريقه في ذلك أن يعمل رب الدين بماله على الدين أمهش (قوله) وظاهر كلامهم) إلى قول المتن ويحرم في المفتى لا اقوله بشرط أن لا مطالبة (قوله) لا اثر إلخ) أي في السفر أمهش (قوله) مطلقاً) أي غير مؤاخره أمهش (قوله) لا يصل له فيه القصر) أي كخارج العمران

لصور مسلين) يمنع وجوب الحين انعم ولا يمنع وجوب الجهاد (على الصحيح) لذلك (والدين الحال) ولو لدى وان كان به رهن وثيق أو كفتل موسر (يحرم) على من هو في ذمته ولو الراد وهو موسر بان كان عنده أزيد ما يمتقي للقتل فيما يظهر قبل وكذا المسر وقل عن الأصحاب والحق بالدين وليه (سفر جهاد وغيره) بالجر وان قصر وعاطف الحق الغير من مهم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين (تلبه) يظهر ضبط القصر من ما مضطوطه في التنفل على الدائم هو ملى أو نحو موجب تلبته لذلك فان التساهل يقع فيه كثيراً (الباذن غيره) أو غنى وضاموهم من أهل الإذن والرضا لرضا باسقاط حقه ثم قال الماوردي والروايات لا تعرض للشهادة بل يقف وسط الصف أو حاشيت حفظاً للدين انتهى وظاهر أن هذا مندوب لا واجب والا إن استتاب من يقضيه من مال حاضر ومثله كما هو قياس نظائره دين ثابت على ملى وظاهر كلامهم أنه لا اثر لأذن ولي الدائن وهو متجه إذا لمصلحة له

في ذلك (والمؤجل لا) يمنع سفره مطلقاً وإن قرب حلوله بشرط وصوله لما يصل له فيه القصر وهو مؤجل إذا مطالبة له لمستحقه الآن نعم له الخروج معه ليطالبه به عند حلوله (وقيل يمنع سفره أخوفاً) كالجهاد وركوب البحر صيانة لحق الغير (ويحرم)

على حرمه من ذكر واتى (جهاد) ولو مع عدمه (قوله لا باذن ابيه) وان علياً بن ابي الجهاذ ولو مع وجود الاقرب وان كانا قنن لان برهما
فرض عين وقوله **فقط** لمن استأذنه وقد اخبرنا عنه في كتابه وصححه والذوالقنن لم قال انطلقنا ذكرهما فان الجنة تحت
رجليهما (ان كانا مسلمين) والام يجب استئذان الكافر لانهما بمنه حية لديه (٣٣٣) وان كان عدو للمقاتلين ويلزم المباحض

استئذان سيدا ايضا والقن
يحتاج لان سيده لا ابيه
وحرم عليه ايضا بلاذن
سفر مع الخوف وان قصر
مطلقا وطويل ولو مع الامن
الا لندر كاقال (لا سفر تعلم
فرض عين) ومثله كل
واجب عين وان اتسع وقت
لكن الظاهر ان لها منه من
من الخروج لمحبة الاسلام
قبل خروج قافلة اهل بلده
اي وقته في العادة لو ارادوه
لانه الى الآن لم يخاطب
بالجواب ومن ثم بحث ان
لها منع من اراد حجة
الاسلام لم يحب عليه وفيه
نظرو قضية عامر من جواز
فعلها حين لم يخاطب بها في
حياته تنزيلا لها منزلة
الواجب رعاية عليهم فضلها
جوازها هنا بل أولى لانه
يسقطها عن ذمتها استطاع
بعد (وكذا كفاية) من علم
شرعي أو آتاه فلا يحتاج
الى (اذن الاصل) (في الاصح)
ان كان السفر أمنا أو أقل
خطره. وإلا كخوف
أسقط وجوب المحج احتيج
لاذنه حيث لا يملكه
للقوط الفرض عنه حيث
لم يجد بلده من يصلح
لكمال ما يريد لو رضى

اه رشدي (قوله على حر) الى قوله واتوله في الباب الى قوله وعزم في المني (قوله لئن لا باذن ابيه)
ولو كان الى احد من الجهاد لا باذنه اذ معنى (قوله وان عليا) قياسه على امر ايتا تجاهه الواو والياء فقال
في هذا عهده بل هو يدي وعليه فاما على احدى القنن اه عش وقوله لمن استأذنه اي في الجهاد وقد اخبره
انه ما له حال بن استأذنه وقوله بهما لانهما يقول قول (قوله) (وصح) عبارة المنع في رواية اه (قوله)
هنا اه عزم الجهاد بدون اذنه اياه (قوله) لم يجب استئذان الكافر) اي منها وكذا المناق اذ معنى
(قوله) هذا لا يظهر فيه الوكان الام لا يهوديا والمقاتلون نصارى او عكس لا قطع بانتفاء المحبة بين
اليهود والعماري اه رشدي اقول وقد منع دعوى القطع بان الكفره واحدة (قوله) وطول لم يمنع
اي اذا اراد الجهاد ولا فهو غير واجب عليه وكذا الامر في قوله وان احتج الخ اه عش (قوله) ايضا
اي كفاية (قوله) ويحرم دبله) اي على الكلف اه عش (قوله) وان قصر الخ) وقفا للنباه وخلافا
للغير عياره في شرح وكذا كفاية في الاصح (قوله) سكك المصنف عن حكم السفر المباح كالتيجارة
وحكمه انه ان كان صغيرا فلا يمنع من حاله وان كان طويلا فان غلب الخوف فكان الجهاد الاجاز على الصحيح
بلا استئذان والوالد الكافر في هذه الاسفار كالمه بعد الجهاد اه (قوله) مطلقا) اي لم يندوبونه (قوله)
وطويل ولو مع الامن الخ) هذا يفيد ما مضى عنه وهو تحريم السفر الطويل مع الامن بلا عذر اه سم
(قوله) ولو مع الامن) يشمل الخوف وقيد بالامر في قوله الا في وكذا كفاية في الاصح وقد جعل الواو هنا
للحال فيكون قيدا اه سم ويؤيد ذلك ما ذكرنا من معاقلة لوجعل الواو عطف (قوله) (الا لندر) ومنه
السفر ليسم او شرا ما لا يسير به او شر او في بلد او يسير لكن يقع زيادة في ثمة في البلد الذي يسافر
اليه كباقي في قوله كما يكتفي في سفره الامر لتجارة الخ اه عش قال سم هل من العذر التنزه اه (اقل)
الظاهر نعم (قوله) كاقال الخ) راجع الى قوله لا لندر (قوله) لئن لا سفر تعلم فرض عين) اي حيث لم يجد من
يعلمه او توقع زيادة فراغ او اراد شافدا فاجازت به اذنيهم اه معنى (قوله) ومثله) الى قوله ومن ثم في النباه
قوله ومثله اي مثل تعلمه (قوله) وان اتسع وقت) كعلم احكام الصوم في اول السنة مثلا اه عش (قوله)
قبل خروج قافلة اهل بلده) لو تكرر خروج قوافل اهل بلده فهل لها منه من الخروج مع غير آخر
قافلة اه سم (قوله) جوازها) اي جواز خروجها لمحبة الاسلام (قوله) ها) اي بمن لم يحب عليه (قوله)
من علم) الى قوله وفيه غار في النباه (قوله) ان كان السفر اما الخ) لم يذكر هذا فاما انه اه سم اي على
الاحتمال الظاهر كالم (قوله) لا ذنه) اي الاصل (قوله) لسقوط الفرض) اي ولربنا (قوله) عنه)
اي الفرض (قوله) ولم يجد الخ) عطف على قوله كل السفر اما وهذا القديم معبر في فرض العين ايضا فكان
الاولى تقديمه وذكره هناك كقوله المني (قوله) الامن) بصيغة الفاعل صفة سفره (قوله) وسواء) الى قوله
وفي نظر في المني الا قوله نعم الى ويشترط (قوله) وفلان الخ) برده ليل مقابل في الاصح من قياس فرض الكفاية
على الجهاد (قوله) الجهاد) اي حيث توقف على اذن الابوين الا اذا دخلوا بلدتنا اه عش (قوله) فيه)
الروح بتغير اذنه وان لم يقطع مفتحا فليأمل (قوله) وطويل ولو مع الامن الخ) هذا يفيد ما مضى عنه
وهو تحريم السفر الطويل مع الامن بلا عذر (قوله) ولو مع الامن) يشمل الخوف ويند بالامن في
قوله الا في وكذا كفاية في الاصح وقد جعل الواو هنا للحال فيكون قيدا (قوله) (الا لندر) هل من
العذر التنزه (قوله) قبل خروج قافلة اهل بلده الخ) لو تكرر خروج قوافل اهل بلده فهل لها منه
من الخروج مع غير آخر قافلة (قوله) وان كان السفر اما الخ) لم يذكر هذا فيما قبله

(٣٠) - شرواني وابن قاسم - تابع)
بقرينة زيادة فراغ أو ارشاد أستاذ كما يكتفي في سفره الامن لتجارة بشرق
زيادة أو رواج وإن لم يأت الاصل وسوا ما يخرج وحده أو مع غيره كان يبلده متجددون يصلحون للاتقاء لا وقار الجهاد فخطره نعم
ينبغي أن يتوقف فيه بلوغ مقاصده والا كليله لا يأتى من ذلك فلا ينبغي أن يجوز له السفر لاجل ذلك لانه كالمعتب ويشترط لخروجه

ولو لفر ضرر شدة وان لا يكون امر دجلا لان كان معه نحو عمر بن يامن على نفسه ولو لم تكن نفقة الاصل احتاج لادنه او ان يفتن بموئنه من مال حاضره واخذ منه البقي ان الفروع (٣٣٤) لولم تاكل الاصل نفقته امتنع سفره الا باذن الفروع الاهل او انا بة كذلك ثم بحث انه لو أدى

نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل وفيه نظر ويفرق بان المؤجل التصير فيه من المستحق لرحله بذمته مع اخصه واحدة لا يتجدد الضرر به ولا كذلك في الاصل او الفروع فالوجه منه فيهما كذا في الزوجة الا باذن او انا بة كما اطلقوه ولا فرق في المنع من السفر المخوف كبحر اى وان غلبت فيه السلامة كاتخاذهم اطلاقهم ثم رأت الامام وغيره صرحوا بذلك وكسوك بادية عظرة ولو لم علم تجارة ومنها السفر لحجة استوجب عليها ذمة او عينا بين الاصل والمسلم وغيره اذ لا تهمه (فان اذن ابواه) اوسيدوه (والفرع في الجهاد) (ثم يندخروجه رجوعا) او كان الاصل كافر اثم اسلم وصرح بالمنع (رجب) عليه ان علم ولم يخش خوفا ولا انكسار قلوب المسلمين برجوعه ولم يكن خرج بجمل (الرجوع) كما لو خرج بلا اذن (ان لم يحضر الصف) (والاحرم الا على العبد بل يستحب وذلك لان طرو المانع كابتدائه فان لم يمكن الرجوع لنحو خوف على مصوم او مكنه ان يسافر لما من اوقيم به

اى فيمن يسافر لتعلم فرض الكفاية (قوله) ولو للفرض) شامل لفرض العين وعبارة النهاية لفرض الكفاية فليراجع (قوله) رسته اى اما غير الرشيد فلا يجوز له السفر ويبنى ان عمله ما يمكن معه من يتعهد في السفر والاجاز الخروج على وليه ان ياذن لمن يتعهد حيث لم تكن له ولاية امره ع وش وقوله ويبنى ان عمله الخ يفيد قول المتقيد الرافى الخارج وحده بالرشيد امره (قوله) امر دجلا اى يحتمى عليه امره معنى (قوله) احتاج لادنه اى اذن الاصل ولو كان كافرا امره معنى (قوله) او انا بة من الخ) عطف على اذنه (قوله) من مال حاضره ومثله كاتقدم انقادين ثابت على مليه (قوله) واخذته اى من قو لم ولو لم تكن الخ (قوله) امتنع سفره اى الاصل (قوله) الا باذن الفروع الاهل اى للاذن وهذا يلحقه فيقال والد لا يسافر الا باذن ولده امره معنى (قوله) ثم بحث اى البقي اقره المتقيد واعتدته النهاية وورد فرق الشارح الا ان باباى عنه (قوله) لو أدى اى الاصل او الفروع (قوله) حله السفر فيه اى في ذلك اليوم اى بقيته (قوله) وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وهو متجه ونظر فيه بعضهم وفرق بان المؤجل التصير ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت اى اشتكلت به الذمة وهو الدين المؤجل فلان لا يمنع ما لم تمنع به وهو نفقة الذم في حق الاصل او الفروع او الوجه بالا لى او بزيادة تفسير قال ع وش قوله وهو متجه هذا بخلاف ما ذكره في كتاب الحج من انه يشترط لجواز سفره ان يترك لمونه نفقة الذهاب والا ياب امره (قوله) من الخ اى السفر (قوله) فيها اى الاصل والفروع (قوله) او تجارة الخ) عبارة الروص مع شره ولا يشترط اذهم الخروج لسفر التجارة ولو بعد كلاً يتقطع معاشه ويخطر امره لا للخروج لركوب بحر وبادية عظرة فينشر ذلك امره (قوله) بين الاصل الخ) ظرف لقوله ولو لافرق الخ (قوله) اوسيدوه اى قوله ومنه يؤخذ في النهاية (قوله) في الجهاد) اى قوله ولو لو حدث في الخ) (قوله) وصرح اى الاصل بـ اسلامه (قوله) برجوعه راجع الخوف ايضا (قوله) الاحرم) يبنى عقول المصنف الا في ما شرع الخ فكان الاولى تركوه لذكر قوله الا على العبد بل يستحب هناك كالملة الخ) (قوله) الا على العبد) انظر لولوم من رجوعه نحو الغزوة او انكسار القلب امره سم عبارة الخ) فروع لو خرج بلا اذن وشرع في القتال حرم الانصراف ايضا لما رجوع العبد ان خرج بلا اذن قبل الشروع في القتال ووجب به دمه مدوب وانما لم يجب عليه الثبات بعده لانه ليس من اهل الجهاد ولو مرض من خرج للجهاد او عرج عرجا عما او تقصير زاده او دابة فله الانصراف ولو من الوقت ان لم يورث فثلاثا للمسلمين والاحرم عليه انصرافه منها ولا ينوى المنصرف من وقتل وضو نحوه فرارا فان انصرف ثم زال العذر قبل مفارقة قتال الحرب لا بعده لزمه الرجوع للجهاد ومن شرع في صلاة جنازة لزمه الاتمام بخلاف من شرع في تعلم علم لا يلزمه اتمامه وان آسن من نفسه الرشدية لان الشروع لا يغير حكم المشروع فيه غالبا امره (قوله) بل يستحب) ظاهره وان حصل باضرافه كسرت قلوب المسلمين هذا ولو قيل بوجوب الانصراف على البديع حتى يرجع سيده لم يبعد امره ع وش (قوله) لزمه وان لم يمكنه الاقامه ولا الرجوع فله المنضم مع الجيش لكن يتوق مظان القتل كانه على في الامامه معنى (قوله) الا ان صرح الدائن بتمنه اى وال حال انه موثر كاهو معلوم امره ع وش (قوله) ما مر في الابتداء) اى في الدين الحال (قوله) ومنه يؤخذ اى من قوله وفارق الخ) (قوله) المستغرق بكسر الراء وقوله اجله فاعطوه لواله السفر مفقوله ولو غيره بالجر عطف على المستغرق الضمير له (قوله) لانه

(قوله) حل له السفر) هو متجه مر (قوله) ويفرق بان المؤجل الخ) قبل ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت به الذمة فلان لا يمنع ما لو تعلقت به بالا لى او بزيادة تفسير قال ع وش قوله وهو متجه اذهم للخروج لسفر التجارة ولو بعد الا لركوب بحر وبادية عظرة ورض (قوله) الا على العبد) انظر لولوم

حتى يرجع مع الجيش او غيرهم لزمه لو حدث عليه دين في السفر لم يمنع استمراره فيه الا ان صرح الدائن بتمنه وفارق ما مر في الابتداء بانه ينتظر في اللوام ما لا يتغير فيه ومنه يؤخذ ان حلول المؤجل في الاثناء كذلك فلا يحرم عليه استمرار السفر الا ان صرح له بالتمن له فان قلت قضية قو لم لا يمنع لذى المؤجل المستغرق اجله السفر وغيره لانه مضيق لآله

اى

ان السفرو ان صرح له بالمتع ويؤيده ايضا قولهم لو تأجل نحو المهر لم يحبس لقبضه وإن حل لا توارثت بدمت قلت أم كلامهم الاول قائما هو في المتع ابتداء واما الثاني فيفريق بينه وبين ما هنا بان متعني التأجيل ثم الرضا بتسليمه البضع قبل اقباضه مقابله فهو مل به واما ما هنا فليس قضية التأجيل منع المطالب بقول الحبس بعد الحل فكنا من ذلك وهذا يعلم أن الذي دل عليه كلامهم اما الامتناع بالمتع او عدمه واما جزم بعضهم بانه بمجرد الحلول تارمه الاقامه يحرم عليه استمرار السفر بلا إذن كما ابتداء السفر (٢٣٥) مع الحلول فيبعد بل ليس في حقه (فان)

أى صاحب الدين المؤجل (قوله ان له الخ) خبر قضية الخ والعصير للدين (قوله قلت أم كلامهم الاول قائما هو في المتع ابتداء) أى في حل غير المستغرق كان له المتع كما تقدم في شرحه والمؤجل لا يقوله نعم له الخروج اه سم (قوله واما الثاني) أى قولهم لو تأجل الخ (قوله بتسليمه) أى الزوج (قوله فكنا) أى الدائن (قوله من ذلك) أى طالب الحبس (قوله اما بالمتع) وهو الذى دل عليه القياس على الدين الحادث في السفر وعلى هذا يحمل قولهم لا يمنع لدى المؤجل الخ على الابتداء كما اشار إليه وقوله أو عدمه أى عدم الامتناع مطلقا وان منه وعلى هذا يحمل قولهم لا يمنع لدى المؤجل الخ على اطلاقه فيشمل الحلول اه سيدعر (قوله بمجرد الحلول) أى وإن لا يصرح الدائن بالمتع (قوله التقي الصفان) إلى قوله كما افهمه في النهاية والمغنى لا قوله ويبنى حمله على ما مر (قوله ثم طرأ ذلك) أى رجوع من ذكر الإسلام والاصل وتصريحه بالمتع وعليه اعلم من - حضرة فذلك (قوله على ما مر) أى في شرح الاذان فريه من أنه مندوب لا واجب (قول المتن يدخلون الخ) عبارة للمغنى أقضته قوله يدخلون الخ (قوله أى دخولهم الخ) بوجه بان رفيع يدخلون بعد حاف أن الله ذرية الدخالة عليه كقصة مع بالمدى وحيت يدخلون اول بالمصدر سم ويحتمل أن يكون قول الشارح أى دخولهم ياما لحاصل الحق أى الثاني مضمون يدخلون الخ لاجل حجة إلى اعتبار تقدير ان اه سيدعر أى كما جرى عليه المغنى (قوله او خرابه وجباله) أى ولو بعيدا عن البلد متى واسى (قوله كما فهمه) أى العموم المذكور (قوله اوصار) إلى قول المتن أن يستسلم في النهاية لا قوله عيا وإلى التنيص في المغنى (قوله كان خطبا الخ) جواب فان دخلوا (قوله عيا) أى فيكون الجهاد فرض عين اه معنى (قول المتن فان امكن) أى لاهلها تأهب أى استعداد اه معنى (قوله بأن لهم مجعوما) بأيدخل اه مختار عرش (قولا) بما قد در الخ متناق بالدفع بواسطة حتى أى حتى يجب الدفع على من ذكر كما يقدر عليه وقدره المغنى عقب الممكن ايضا قال أى الدفع للكفار بحسب القدرة حتى على فقير بما يقدر عليه اه (قوله وامر الخ) قال الرافعي ويجوز أن لا يحتاج المرأة إلى إذن الزوج (قوله فيها قوة) بوالا فلا تخضرا اه معنى (قوله بمن مر) من أبرين ورب دين ومن سيد اه معنى (قوله ويقتصر ذلك) أى عدم الإذن اه عرش (قول المتن فن قصد) أى من المكلفين ولو عبدا أو امرأة او مريضا او نحو اه معنى (قول المتن إن علم) أى ظن كما يأتى (قول المتن ان اخذ قتل) بضم اولها اه معنى (قوله لا امتناع الاستسلام لكافر) أى فى القتل فلا يتأق ما يأتى فى المتن اه رشيدى (قول المتن وإن جوز) أى المكلف المذكور اه معنى (قوله امنتعته) أى من الاستسلام (قوله من قسى التمكن) أى من التأهب وقوله وعدمه أى عدم التمكن من التأهب والافاضة للبيان والمقسم دخول الكفار فى دارنا (قوله وعدمه بقيد وهو الخ) انظر هذا مع أن فى قسمي العدم يتعين لكل قيد والذى ذكره هنا قيد احدهما الذى زاده فى الشارح اه سم وقد يقال انما خصه بالذكر لانه المقصود من رجوعه نحو امر بموا انكسار القلوب (قوله قلت أم كلامهم الاول قائما هو في المتع ابتداء) أى في حل غير المستغرق كان له المتع كما تقدم في راس الصفحة في قوله نعم له الخروج الخ (قوله أى دخولهم) بوجه ذلك بان رفيع يدخلون بعد حذف أن المصدر بقا الدخالة عليه كما فى تسمع بالمعدي وحيت يدخلون مؤول بالمصدر (قوله من قسى التمكن) لعل المراد من قسى التأهب (قوله وعدمه بقيد وهو الخ) انظر هذا مع انه

لا تنقوى القلوب (والا) يمكن تأهب لمجموع بقتة (فن قصد) منا (دفع عن نفسه بالممكن) وجوب بان علم انه ان اخذ قتل (وان كان ممن لاجهاد عليه لا امتناع الاستسلام لكافر (وان جوز الاسر والقتل فله) ان يدفع (ان يستسلم) ان ظن انه ان امتنع من قتل لان ترك الاستسلام حيثما تعجل للقتل (تنبه) ما ذكر فى المتن من قسى التمكن وعدمه بقيد وهو ان ظن الخ هو ما فى الروضة وعبارة تأييد على اهلها الدفع بما يمكنهم والدفع مرتبان احدهما أن يحتمل الحال اجتماعهم أو تأهيبهم الحرب فعل كل

ذلك بما قد رده عليه فانها ان يشاهم الكفار ولا يتكلموا من اجتماع وتامد فوف عليه كافر او كفار وعلم انه يفضل ان اخذ فعليه ان يدفع عن نفسه بما امكن ثم قال وان كان يجوز ان يقتل او يؤسر ولو امتنع من الاستسلام لقتل جاز ان يستلم فان المكافاة والحالة هذه استعجال للقتل والاسير يحتمل الخلاص انتمت مانعة ويدهماد منها في الحالة الثانية ان من دلم اى ان كما هو ظاهر ان من اخذ قتل حيا متمتع عليه الاستسلام وكذا ان جواز الاسر والقتل ولم يلم انه يقتل ان امتنع عن الاستسلام لانه حقتل ذل ديني من غير خوف على النفس بخلاف ما اذا قل ذلك لملة الروضة المذكورة عجيب من شيخنا عم جريانه على حاصل ما ذكر في شرح منجه وان لم يحل عن اهام انه يلزمه في شرح الروض على ما اخل به من عبارة الروضة (٢٣٦) المذكورة كما يعلم بالوقوف عليها بلزم الدفع امر اعلست ونوع فاحشة بها الان بما

يانه لسكوت المتن عنه بخلاف قيد القسم الاول وهو ان علم فوجد في المتن (قوله ذلك) اى التائب (قوله فانها) المناسب الثانية (قوله ثم قال) اى صاحب الروضة (قوله وان كان) اى من وف عليه الكافر (قوله ولو امتنع الخ) حال من فاعل يجوز ينى ان ظن انه لو امتنع فان المكافاة اى المقابلة (قوله) والاسير يحتمل (صالح على اسم او غيره) (قوله منها) اى عبارة الروضة (قوله في الحالة الثانية) اى المرتبة الثانية (قوله كما لو الخ) اى التفسير المذكور (قوله حيا) اى قلا متينا بلا يجوز اسر (قوله وكذا ان جواز الخ) هذا مفهوم القيد الذي زاده افسار اخذ ان قول الروضة ولو امتنع من الاستسلام الخ (قوله) بخلاف ما اذا قل ذلك) اى انه يقتل ان امتنع من الاستسلام اى فيجوز له الاستسلام لملة الروضة المذكورة وهي قوله فان المكافاة الخ (قوله على ما اخل) اى الروض به الخ قوله له قوله لم يلم فاقولها ولو امتنع من الاستسلام لقتل (قوله عليها) اى الروضة والروض (قوله ويلزم) الى قوله قال في النهاية وإلى قول المتن ولو اسروا في الخفى لا لقوله وسلاحا وقوله قبل (قوله) ويلزم الدفع امر اقل (قوله) ومنه لا امرد كما يمتنع بعض المتأخرين اه نهاية (قوله احتمل جواز استسلامه الخ) جزم به ع ش اخذ ان صنيع النهاية (قوله ثم يدفع الخ) اى وان ادى الى قتلها امر ش (١) (قوله وان لم يكن) الى المتن في النهاية لا لقوله وخروجه الى وان كان قوله للامام عند العجز (قول المتن كاهلها) وليس لاهل البلدة هم الاقربين فالاقربين اذا قدر على القتال ان يلبث الى لحرق الاخرين (تسمية) لانتصارهم الاحاد والاطراف منا الى دفع ملك منهم عظيم شوكتهم دخل اطراف بلادنا ما فيه من عظيم الخطر مخفى وروض مع شرحه (قوله) بلاذن من مر) اى من الاصل والداين والسيد والزوج (قوله هذا الوجه لا يرجح ذلك الخ) جزم به الخ ثم قال فكان ينبغي ان يقول ومن على المسافة قيل يلزمهم الاقرب فالاقرب او الاصح ان كنى اهلها يلزمهم اه (قوله ولو لم يخوف) كالمروءة امر ش (قوله خلافا لبعضهم) عبارة النهاية كاقضاء كلامهم اه (قول المتن فالاصح وجوب التهنؤن اليهم) اى وان لم يدخلوا دارنا وقوله ان توفقه اى بان يكونوا اقربين اما اذا لم يمكن تخليصه بان لم يرجوه فلا يتعين جهادهم بل ينتظر الضرورة اه معنى (قوله اعظم) اى من حرمة الدار معنى (قوله من يبدل ذلك) هو انه ان عمل الشدب عند عدم تعذيب الاسرى لا وجبت اهرشدي (قوله مفاداته بالمال) ينبغي بغير آلة الحرب بل من حرمة يعهاهم ولو كان قوتيا كونه نحو حديد يمكن اتخاذه سلاحا ولو قيل هنا يجوز ادفع السلاح لهم ان ظهرت فيه مصلحة تامة لم يبعد اخذنا بما ياتي في رد سلاحهم لهم في تخليص اسرا متنا منهم امر ش وما ذكره اخره الظاهر واه اعلم (قوله فيرجع عليه الخ) ينبغي اذا لم يشترط نحو عدم الرجوع كما هو ظاهر (قوله على ما مر الخ) عبارة النهاية كما علم من آخر الضمان اه

أمكنها وان أدى الى قتلها لانها لا يباح بخوف القتل قالا فان امتنع ذلك حال لا يبعد الاسر احتمل جواز استسلامهم تدفع اذا اريد منها ذلك (ومن هو دون مسافة القصر من البلد) وان لم يكن من اهل الجهاد (كاهلها) فيعين وجوب القتال وخروجه بلا ذن من مر ان وجد جواز ادوا يلزمه متى اطاعة وان كان في اهلها كفاية لانهم في حكمهم (ومن) م (على المسافة) المذكورة فافقوها (يلزمهم) ان وجبوا اذا دوا وملاحا ممر كوابان اطافوا المشى (الموافقة) لاهل ذلك اهل في الدفع (بقدر الكفاية) ان لم يكف اهلها ومن يلزم دفعها عنهم وانقاذهم وافهم قوله بقدر الكفاية انه لا يلزم الكل الخروج بل يكفي في سقوط الحرج عنهم خروج قوم منهم فهم كفاية (قيل) يجب الموافقة على من بمسافة القصر فافقوها (وان كفوا) اى

أهل البلد من يلزمهم في الدفع لعظم الخطب وردوه بانه يؤدى الى الاجاب على جميع الامور فيه أشد الحرج من غير فصل) حاجته لكن قيل هذا الوجه لا يرجح ذلك بل وجب الموافقة على الأقرب فالاقرب بلا ضبط حتى يصل الخبر بانهم قد كفوا (ولو اسروا مسلحا فالاصح وجوب التهنؤن اليهم) فورا على كل قادر ولو لم يخوف بغير إذن فظير ما سر خلافا لبعضهم (خلاصه ان توفقه) ولو على تدويرها يظهر وجوب عين كدخولهم دارنا بل أولى لان حرمة المسلم أعظم ويسن للامام بل وكل موسر كما هو ظاهر ويأتى في المدة تزيد لذلك عند المعجز عن خلاصه مفاداته بالمال فن قال لكافر اطلق اسيركوعلى كذا فاطلعه لمولا يرجع به على الاسير إلا ان اخذ له في مفاداته فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع على ما سرقيل الشركه (١) قوله وان لم يكن الى المتن كذا بخطه لعل الاولى الى الفصل اه من عاش

(فصل في مكروهات ومحرمات ومتنوبات في الغزو) (قوله في مكروهات) إلى قوله ولغير مسلم في النهاية إلا أنه لا يصح إلى حسن وقوله وذكري إلى المثنى (قوله وما بينهما) أي وما يجوز قتله به أم معني (قوله لأن الغازي إلخ) أي يسمى المقاتل غازيا لأن إلخ أم عش (قوله يطلب اعلاء كلمة الله) أي المطلوب منه ذلك أم عش (قول المثنى أو نائبه) أي يسمى الوارث سديمر (قوله لأن أحدهما) إلى قول المتن وإذا بحث في المعنى لا فخر أي ولم يحسن إلى المتن قوله لم يحسن فخر (قوله لأن أحدهما) عبارة التهاية إذ كل منهما أم وهي أحسن (قوله منه) عبارة المعنى من غيره أم (قوله وبحت الزكشي إلخ) عبارة المعنى ويبحثي كالإذعي تخصيص ذلك بالمطلوع وأما المرتبة فلا يجوز لهم ذلك لأنهم مردون لهم مات تعرض للإسلام يصرفهم فيها الإمام فهم بمنزلة الأمراء أم (قوله أنه ليس إلخ) قضية أنه لا فرق بين أن يعطى الإمام الغزو وأن لا وعليه فيخص ما يأتي من عدم كرامة الغزو ويغير أن يطلب عين بالغزو أم عش (قوله لمرتق) هو من أثبت اسمهم في الديوان وجعل له رزق من بيت المال أم عش (قوله والبلقيني إلخ) عبارة المعنى تنبيه استثنى البلقيني من الكرامة صورا أحدهما أن يفوته المقصود بذهابها لاستثناء ثنائها إعطى الإمام الغزو وأقبل هو وجوده على أمور الدنيا كما يشاهد ثنائها إذا طلب على ظنه أن هذا استأذنه لا يذنه أم (قوله أو ظن أنه لا يذنه) أي وإن كان المصلحة في الإذن أو ظن أنه لا يذنه لا يذنه لا يذنه رأى المصلحة في عدمه فينبغي بقاء الكرامة سم وسيدمر (قوله منع غفلة) من التخلي عن عبارة المعنى وشرح الروض ويرد المخفول وهو من يخوف الناس كان يقول عدونا كثير وجنودنا ضعيف ولا طاقة لنا بهم ورد المرجف وهو من يكثر الأراجيف كان يقول قتلت سرية كذا أو لحق مدد العدو من جهة كذا أو لهم كبريت في موضع كذا أو رايضا الخائن وهو من يتجسس لهم ويطلعهم على العورات بالمكاتب والمراسلة يمنع هذه الأمانة من الخش من التفتية حتى سلب قلوبهم أم (قوله وجوب ذلك) أي المبلغ والأخراج أم رشدي (قوله علمه) لعل المراد به ما يشمل الظن القالب (قوله فيمن علم إلخ) أي الإمام أو نائبه عبارة النهاية حيث غلب على ظنه حصول ذلك منه أم (قوله ورأيها) أي أنها من مائة إلى خمسمائة أم سم عبارة المعنى وهي طائفة من الجيش يبلغ إقصاها أربع مائة سميت بذلك لأنها تسرى في الليل وقيل لأنها خلاصة المسكر وخياره روى ابن عباس أن النبي ﷺ قال خير الأصحاب لي خير الرايا أربع مائة وغير الجيش أربعة آلاف وإن تغلب اثنا عشر الفا من القلة رواء الترمذي وأبو داود وزاد أبو يعلى الموصلي وأصبوا أو صدقوا وفي الرشدي ما وافقه في المقدار وجهي التسمية لكنه مال إلى ترجيح الثاني حيث قال بعد ذكر المقدار المذكور الوجه الأول عن تحرير المصنف ما صدق وضعف ابن الأثير ما ذكره المصنف وقال سميت بذلك لأنه خلاصة المسكر وخياره من الشيء السرى النفيس أم (قوله وذكري هامثال) أو أراد بها أعمن معناها السابق أم سم (قول المتن أن يؤمر عليهم) يعني وقفا للطلالوي والجواب إذا أدى تركه إلى الضرر الظاهر المؤدى إلى الضرر سم على المنهج أم عش وياتي عن سم عند قول الفارح الآتي ومن ثم أوجب جمع إلخ ما وافقه (قوله من يوتق) ببناء المفعول وعبارة غيره يتق (قوله وخبرته) قال الشافعي رضي الله عنه في الامم ولا ينبغي أن يولى الإمام الغزو إلا ثقة في دينه شجاعا في بدنه حسن الأمانة عارفا بالحرب يثبت عند الحرب يتقدم عند الطلب وإن يكون ذاريا في السياسة والتدبير ليسوس الجيش على اتفاق الكلمة في الطاعة ويدير الحرب في أتمها الفرصة وإن يكون من أهل الاجتهاد في أحكام الجهاد وإثبات الأحكام البدنية فخير جهان والظاهر عدم اشتراطه ويستحب أن يخرجهم يوم الجيش أول النهار وإن بيعت الغنائم ويتجسس أخبار الكفار ويعقد الرايات

(فصل بذكر غزو ويغير أن الإمام) (قوله أو ظن أنه لا يذنه) أي وإن كانت المصلحة في الإذن أمالو ظن أنه لا يذنه لأنه رأى المصلحة في عدمه فينبغي بقاء الكرامة أمالو أمالو (قوله ولا يذنه) أي أنها من مائة إلى خمسمائة (قوله وذكري هامثال) أو أراد بها أعمن معناها السابق (قوله أنه من نحو فائق

(فصل في مكروهات

ومحرمات ومتنوبات في

الغزو وما بينهما) يكره

غزو وهو لغة الطلب لأن

الغازي يطلب اعلاء كلمة

الله تعالى (يغير أن الإمام

أو نائبه) لأن أحدهما

أعرف منه بالطاعة الداعية

للقتل ولم يحرم حمل التفرير

بالتص في الجهاد وبحت

الزكشي وغيره كالإذعي

أنه ليس لمرتق استقلال

بذلك لأنه بمنزلة جيل لغرض

مهم يرسل إليه والبلقيني أنه

لا كرامة أن فرت الاستئذان

المقصود أو حصل الإمام

الغزو أو ظن أنه لا يذنه

أي ولم يحسن منه قتله

ظاهر (ويمن) للإمام أو

نائبه منع غفلة ومرجف

من الخروج وحضر الصف

وأخراجه منه لم يحسن قتله

ويظهر وجوب ذلك عليه

فيمن علم منه ذلك وإن وجوده

مضر لغيره و (إذا بحث

سرية) ويرأيها أول الباب

وذكري هامثال (أن يؤمر

عليهم) من يوتق بدنه وغيره

وبأمرهم بطاعة الله ثم الأمير

فان امر نحو فائق حرم فيما يظهر اخذ من تحريم عليه قوله نحو الاذان (وباختلاصة) عليهم وهي فتحة الواحدة العيين بالله تعالى (بالتأنيث)
على الجهاد وعدم الفرار للاتباع (٢٣٨) فيها كاصح عنه عليه السلام ومن ثم اوجب جميع التأخير لانه استمر عليه عمله عليه السلام وعمل الخلفاء

بعده ويسن التأخير لجميع
قصدوا سفرا وتجب طاعة
الامير فيما يتعلق بعام فيه
وذكرت له احكاما اخرى
حاشية الايضاح (وله) اي
الامام واثابة الاستعانة
بكفار) ولو حريين وخبر
مسلم اننا لانتسبهم بمشرك
لا يقتضي المنع بل ان الاول
ان لا يقلل كقوله ليس منا
من استسجن من الريح على
انه عليه السلام انما قال ذلك
لطالب اعانة به نفوس فيه
الرغبة في الاسلام فرد
فصدق ظنه (تؤمن حياتهم)
كان يعرف حسن رايم
فيما به يعلم انه لا بد ان
يخالفوا العدو في معتقدهم
(ويكونون بحيث لو انقضت
فرقتا الكفر قاتلوا)
لان ضررهم حيث ويشترط
في جواز الاعانة انهم الاحتياج
اليهم ولو نحو خدمة او قتال
لفتلوا ولا ينافي هذا اشتراط
مقاومة للفرقتين قال
المصنف لان المراد قلة
المستعان بهم حتى لا تظهر
كثرة العدو بهم واجاب
الباقين بان العدو اذا كان
ما بين ونحن ما تقوى نحسن
ففيما ناله بالنسبة لاستواء
العددين فاذا استعان بمسعين
فقد استوى العددين ولو
انحاز نحوهم اليهم امكننا

ويجعل لكل فريق راية وشعار وان يحرضهم على القتال وان يدخل دار الحرب بنفسه لانه لا يحطو وارهب
وان يدعو العدو للقائه الصفيين ويستنصر بالضعفاء ويكبر بلا امراف فيرفع الصوت وكل ذلك مشهور في
سير النبي عليه السلام معنى وروى مع شرحه (قوله) انه امر نحو فائق اي وتجب طاعته لانه لا يحفل امر جيش
اه ع (قوله) حرم الخ) يعني لان يكون ظاهر المزية في النفع في امر الحرب والجند هم اه ع (قوله)
عليه اي الامام (قوله) توليته اي الفاسق (قوله) نحو الاذان) كالامامة (قوله) للاتباع فيها) اي
التأخير واخذ اليممة (قوله) ومن ثم اوجب جميع الخ) لا يبعد القول بالجواب ان يخيف من ترك التأخير
الضرر او نكابة الكفار في السراية اه سم (قوله) بلع الخ) بان يؤمروا واحدا منهم عليهم اه ع (قوله)
(قوله) صدوا سفرا) اي ولو قصيرا اه ع (قوله) وذكرته) اي لا امير (قول المتن الاستعانة)
اي على الكفار معنى (قوله) ولو حريين) كذا في المتن (قوله) وخبر مسلم الخ) جواب سؤال (قوله)
لا يقتضي المنع) خبر وخبر مسلم (قوله) بل ان الاول الخ) اي بل المراد ان الاول الخ (قوله) لطالب
اي من المشركين (قوله) نفوس فيه الخ) صفة طالب والضمير المستتره عليه السلام (قوله) فصدق) من
التصديق (قول المتن تؤمن حياتهم الخ) عبارة للمتن وما تجاوز الاستعانة بهم بشرطين احدهما
ذكره بقوله تؤمن حياتهم قال في الروضة وان يعرف حسن رايم في المسلمين والرافي جعل معرقة حسن
رايم مع من احببته شرطا واحدا وانهما ما ذكره بقوله ويكونون الخ اه (قوله) به يعلم الخ) فيه توقف
اه سم (قوله) انه لا بد ان يخالفوا العدو) وقفا للمعنى وخلافا للظاهر عبارة ولا يشترط ان يخالفوا معتقد
العدو كالمويع النصارى كما قال البلقيني ان كلام الشافعي يدل على عدم اعتباره خلافا للباوردي اه
(قوله) لان ضررهم) الى قوله لا يجوزون في النهاية لا لاقوله ويؤخذ الى يفعل والى قوله ولو الموصى بمنفعته
في المتن لا لاقوله ومدن الى المتن وقوله ومن ثم الى ولو كون ما هنا (قوله) في جواز الاعانة الاولى الاستعانة
(قوله) ولا ينافي هذا) اي قوله او قتال لقتلنا ومقتاتهم المناقاة ان المسلمين اذا قاتلوا حتى احتاجوا للمقاومة
فرقتا الى الاستعانة بالآخرى كيف يقدر على مقاومتهما معا اه معنى (قوله) قال المصنف) اي في توجيه
عدم المناقاة (قوله) كثرة العدو بهم الخ) اي لو انضموا اليهم (قوله) واجاب البلقيني الخ) عبارة للمتن قال
البلقيني وفيه اي توجيه المصنفين ثم اجاب بان الخ) قال وايضا في كتب جميع من الرايين اعتبار الحاجة
من غير ذكر القتال الحاجة قد تكون الخدمة فلا ينافي الشرطان اه (قوله) بان العدو اذا كان الخ) لكن في
توقف الجواز على ذلك حيث نظر ظاهر سم على حج اه ع (قوله) ويؤخذ منه) اي من جواب
البلقيني من قوله لعدم زياتهم على الضعف (قوله) ان يكونوا) اي المستعان بهم (قوله) وتفضل الخ) اي
وجوبا اه ع (قوله) الاصلح) اي ما يراه الامام مصلحة اه معنى (قوله) من افرادهم) اي بجانب
الجيش وتقريتهم اي بين المسلمين والاولى ان يستأجرهم لان ذلك احقر لهم اه معنى (قوله) باذن
الازواج) اي والاولياء ولو في الرشيدة كايضمه قول شيخ الاسلام باذن مالك امرن اه ع عبارة
المعنى تلبية الحثائي والنساء وان كانوا احرارا كالمراهقين في استئذان الاولياء اوارقاه فكالمعبد في
استئذان السادة اه (قول المتن ومراهمين اقوياء) اي في قتال وغيره اه معنى عبارة قسم تقييده بالاقياء

(حرم) يعني لان يكون ظاهر المزية في النفع في امر الحرب والجند (قوله) ومن ثم اوجب جميع التأخير الخ)
لا يبعد القول بالجواب ان يخيف من ترك التأخير الضرر او نكابة الكفار في السراية اه سم (قوله) به يعلم
الخ) فيه تامل (قوله) به يعلم الخ) لا بد ان يخالفوا العدو الخ) لا يشترط خلافا للباوردي سم (قوله) واجاب البلقيني
بان العدو اذا كان ما بين لو

مقاومتهم لعدم زياتهم على الضعف ويؤخذ منه ان الضابط ان يكونوا بحيث لو انضموا اليهم لم يردوا على ضعفنا وتفضل لان
بالمستعان بهم الاصلح من افرادهم وتقريتهم في الجيش (وبعيد باذن السادة) ونساء باذن الازواج ومدن وفرع باذن دائن واصل
(ومراهمين اقوياء) باذن الاولياء والاصول ولو لواء لاهل الذمة وصبا بهم لان لهم نفعاً ولو سبق الماء وحراسة الامنة به ٥٠ ثم حاربهم

ولو غير قوي لا يجنون لانه لا يمتدى نفعه ولكون ما هنا فيه تحريم على الشجاعة والعبادة فارق امتناع الصبي في البحر على ما مر والموصى
بمنته تلبت المال والمكاتب كتابا صحيحة لا يحتاج لان سيد مما على ما قاله البلقيني لان (٢٣٩) لها السرفيعر اذ نه وقد ينظر فيه بان هذا

سفر خوف وهو يتوقف
على الاذن فيهما ثم رابت
شيتخا توفقت المكاتب
وكان يفتي له التوقف في
الاخر لما ذكرتموه له اى
الامام او نائبه بذلك الابهة
والسلام من بيت المال
ومن حاله (ينال ثواب
الاعانة وكذا للاحاد
ذلك نعم ان يذل يكون القزو
البازل لم يجر معنى الخبر
المتفق عليه من جهز غازيا
تقد غزا اى كتب له مثل
ثواب المغازي (ولا يصح)
من امام او غيره (استجار
سلم) مكلف ولو قنا ومعنورا
بنام على الاصح انه لو دخل
الكفار بلدا تدين عليهما
عينا او ذمة وبحث ان يغير
المكلف كذلك فيه نظر
(لجهاد) كاقدمه في الاجارة
لتنبيه عليه فيما رقبيل الفصل
ولانه لا يصح التزامه في
الذمة وانما يصح التزامه من
يصح الحرج لانه يمكن وقوعه
عن الغير والتزام حائض
للمدة مستحق ذمتها لانه
ليس من الامور المهمة
السامة التي من يتطاع بها
كل احد بخلاف الجهاد
فوقع من المباشر عن نفسه دون
غيره وما يات به المرتزق
من النية والمتلوع من
الزكاة اعانة لا أجره لوقوع

لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقرباء اه (قوله ولو غير قوي) اى لئن ما ذكرناه
اى من نحو السبق بخلافه لقتال فلا بد فيه من المرافقة من القوة اه نهاية (قوله) لاجنون اى غير ممن اخذنا
من التعليل (قوله) ولكون ما هنا الخ) جواب سؤال (قوله) على ما مر اى في باب الحجر اه سم (قوله)
فيهما اى في الموصى بمنته من المكاتب (قوله) وكان يفتي له التوقف في الاخر فلا بد من اذن السيد خلافا
للبلقيني نهاية ومعنى (قوله) لينال اى قوله ومعنى الخبر الخفى وعلى قول المتن ويصير في النهاية الا قوله
مكلف وقوله فيه نظر وقوله لتبينه اى لانه لا يصح وقوله نعم الى صرحوا (قوله) وكذا للاحاد ذلك
اى يذل ما ذكر من اموره ولم يجر ثواب اعانتهم وعمله في المسلم اما الكافر فلا يلزم رجوع فيه الى راي الامام
لاحتياجه الى اجتناد لان الكافر قد يخون معنى واسى قال ع شولا تسلط على بيت المال اه (قوله)
نعم ان يذل اى كل من الامام والاحاد ع ش ومعنى (قوله) ليكون القزو) سواء شرط ان ثوابه له او ان
ما يحصل له من الغنيمة بالذلة اه ع ش (قوله) لم يجر) قضيت انه يرجع لفساد الشرط المذكور اه ع ش
(قوله) مكلف) عبارة النهاية ولو صياحا بحت بعضهم اه (قوله) عليهما اى القن والمعدور (قوله) عينا
او ذمة) راجع الى المتن (قوله) ويصح الخ) اعتمده النهاية كاسم (قوله) كاقدمه في الاجارة) وانما ذكره
هنا توطئة لقوله ويصح استجار ذى الخ اه معنى (قوله) فيما مر الخ) اى في الحالة الثانية للكفار (قوله)
وانما يصح التزامه من يجر الخ) اى بان اجر نفسه للغير لكن انما ياتي به بعد الحرج عن نفسه اذ لم يستاجر
للمصلحة عن السنة الاولى من وقت الاجارة اه ع ش (قوله) لانه يمكن الخ) قد يقال لم يمكن ههناك دون
هنا (قوله) والتزام الخ) عطف على التزامه من الخ (قوله) لانه الخ) اى خدمة المسجد والتذكير بتاول ان
يخدم (قوله) وما يات به المرتزق الخ) جواب سؤال (قوله) انانة) اى ومربهم اه معنى (قوله) ومن
اكره اى قوله نعم في المعنى (قوله) ان تدين) اى فيما اذا دخل الكفار بلدا (قوله) والاستعانة) اى
على المكره بكسر الراء اه ع ش (قوله) المكره الغير المكلف) اى الصبي ولو كان المكره الامام اه ع ش
(قوله) مطلقا) اى للمدة كلها (قوله) هنا) اى الجهاد (قوله) مطلقا) اى حضر الوقعة ام لا اه ع ش والاولى
للمدة كلها (قوله) وهو صريح فيما قلته) عبارة النهاية وقياسه في الصبي كذلك اه اى يستحق مطلقا
ع ش عبارة الرشيدى اى في اصل استحقات الاجارة اه (قوله) ونحو الذي) الى قوله ولمن عينه في المعنى
(قوله) ونحو الذي) كالعهاد والمستانم اه معنى (قوله) المكره) بالجرصة الذي وقوله والامام المستاجر عطف
عليه اى المكره ع ش (قوله) بمجهول) كان يقول الامام له ارضيك واعطك ما تستين به اه معنى (قوله)
استحق الخ) خبر ونحو الذي اه ع ش (قوله) اجرة المثل) اى للمدة كلها اه ع ش (قوله) والا) اى وان لم
يقابل (قوله) فقط) اى وان تعطلت ما تقدم من الرجوع لاهم بنصرفون جيلد كيف شاؤوا ولا حبس ولا
استجار وان رضوا بالخرج ولم يجر بعد الامام بشي عرضهم من اربعة اقسام الغنيمة كاسم في بابها اما اذا
خرجوا بلا اذن من الامام فلا يجر لهم سواء اتاهم عن الخروج ام لا بل له تميزهم فيما بينهم ع ش ان رآه
اه معنى وروى مع شرحه (قوله) من خمس الحسن) اى لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة اقسامها اه معنى

غزوهم ولمن اكره على القزو لاجرته ان تدين عليهم والاستحقاق من خروجه الى حضوره الوقعة نعم المكره الغير المكلف يفتي استحقاقه
الاجرة مطلقا لانه لا يبين عليه ولو حضر محمرا اثم صرحوا القن المكره بانه يستحق هنا الاجرة مطلقا وان قلنا يدين عليه اذ دخلوا بلدا
وهو صريح في ما ذكرتموه الذي المكره والمستاجر بمجهول اذا قاتل استحق اجرة المثل والافلاذهاب فقط من خمس الحسن ولمن عينه امام

او نائيه اجارا لتهجريت اجر قى الزكة ثم في بيت المال تسقط (وبصح استجارى) ورماده وستان من بل وحرى لجهاد (الامام) حيث يجوز الاستعانة بهن خمس الحسن دون (٢٠٤) غيره لانه لا يقع عنه واغترت جهالة العمل الضرر ووقوله لا يتحمل في معاقدة الكفار مالا

(قوله) وائيه (ما لو كان المكروه غيرهما فلا جرة على المكروه حيث لا تركه عس (قوله) ثم تسقط (هلا قدم على السقوط مياسير المسلمين ولم يسبب ذلك كون العامل من جملة المكلفين وانه فطر سم على حج اه حش (قول المتن استجارى) اى يولو باكثر من سهم لراجل او فارس مقفى وروض مع شره (قوله) ومعاهد الى قوله فان لم يخرج من المغنى الا قوله بل وحرى والى قوله لا تستر عليه في النهاية لا قوله او الاسلام الى المتن وقوله بل وويل الى وعل قتلهم وقوله لفتنى الصحيح فى الصبي والمرأة (قوله) حيث يجوز الاستعانة به) اى بان احتجنا لهم وامننا خياتهم وكانوا بحيث لو انضمت فرقنا الكفر قاومناهم كاقدم اه حش (قوله) دون غيره) اى من اصل النسيمة واربعة اثمانها اى سم عبارة المغنى خمسة كلامه حجة استبحار الذى ونحوه باى مال كان من مال نفسه من اموال بيت المال وليس مراد بل انما بهلى من سهم المصالح سواء كان مسمى ام اجرة مثل ولو من غير غنيمة قتاله لان اصل النسيمة ولا من اربعة اثمانها لانه تعتبر للصلحة لانه من اهل الجهاد (قوله) لانه (الخ) علة التمتن (قوله) لا يقع عنه) اى من الذى فاشيه استبحار الباب اهمنى (قوله) الضرورة فان المقصود القتال اهمنى (قوله) فسخت ظاهره ان الاجارة لا تنفسخ بنفسها حيث تدل لا بد من القتل فليار (قوله) واسترد منه (الخ) اى فلان كان صرفه فى آلات السفر او نحوها غرم بدله اه حش (قوله) وان خرج وادخل دار الحرب (الخ) بقى ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار او بدونه او بعد دخولها وترك القتال باختيار سم على حج (افل) والظاهر انه يسترد منه ما احده اه حش (قوله) لو كان ترك القتال بلا اختيار) اى من الذى ولو بموته فيفصل فيه بين كونه بعد دخول دار الحرب فلا يسترد منه ما اخذوه كونه قبل دخولها فيسترد منه قوله فلا يى فلا يسترد اه حش (قوله) لو استجرت اى اجارة عين اه حش (قوله) الانفساخ هنا) معتمد عس ومعنى (قوله) بان الطارى (الخ) اى الخيض وقوله والطارى هتائى الاسلام (قوله) من المسلمين) الى قول المتن ويحرم فى المغنى الا قوله او الاسلام الى المتن وقوله ويحت الى المتن (قوله) استجارى (الذى) اى ونحوه (قوله) هنا كافر) اى وفى الاذن مسلم اه معنى (قوله) لو اذن له اى للغير اه حش (قوله) جاز قطعاً) لو اختلف الامام وغيره فى الاذن وعدمه صدق الامام لان الاصل عدم الاذن اه حش (قوله) وقتل قريب عزم (الخ) خرج غير قريب فلا يكره قتله سم على حج اى بان كان محرماً لا اقر اذ يكره المحرم الرضا حو المصاهرة اه حش (قوله) من قتل ابنه عبد الرحمن (الخ) ثم اسلم بعد ذلك رضى الله تعالى عنه اه حش (قوله) ولو بنى سماع) اى بطريق يجوز له اعتقاده اهمنى (قوله) نيامن الانبياء) اى وان اختلف بنو ته كلهم الحكم وسم بنى سمحمر ان اه حش (قوله) ما ياتى) اى انفا (قوله) فلا كرامة (حيث) بل يبنى الاستحباب وكذا الاكرامة اذا قصده وقتله فلعنا عنه اهمنى (قوله) وعزم قتل صى) ويقتل مراعى نيت الشعر الحسن على حاته لان نيته دليل بلوغه لان ادعى استعماله بدو اه وحلف انه استعماله بذلك فلا يقتل بناء على ان الانبياء ليس بوايل دليله وحلفه على ذلك واجب وان نفس حلق من يدعى الباطل فهو اماره فلا يترك جرد دعواه معنى وروض مع شره (قوله) لو لم يكن لها كتاب كالدهرية وعبد الاوثان (قوله) على الاوجه) وفاقا لنهاية وخلا للمتنى (قوله) ومن يرق) الى قول المتن

(قوله) ثم تسقط) هلا قدم على السقوط مياسير المسلمين ولم يسبب ذلك كون العامل من جملة المكلفين وفيه نظر (قوله) دون غيره) من اصل النسيمة واربعة اثمانها (قوله) لانه لا يقع عنه) هلا وقعته بناء على ان الكفار مكفون بفروع الشريعة فانه شامل لذلك كاهو قضية اطلاقهم وان قال قائل قتله عنه الاسنوى فى بعض الكتب التى لا استحضرها الآن انهم مكفون عما عدا الجهاد (قوله) وان خرج ودخل دار الحرب) بقى ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار او بدونه او بعد دخولها وترك القتال باختيار (قوله) وقتل قريب محرم اشد) خرج غير قريب فلا يكره قتله

يحتمل فى معاقدة المسلمين فان لم يخرج ولو لنحو صلح فسقط واسترد منه ما اخذه وان خرج ودخل دار الحرب وكان ترك القتال بين اختياراً فلا ولو استجرت عين كافر فاسلم قضية قوله لو استجرت طاهر للخدمة مسجد فصاحت انفسخت الاجارة الانفساخ هنا الا ان يرقى بان الطارى) عس مع مباشرة العمل فتدبر ويلزم من تعدد الانفساخ والطارى هتائى كذلك فلا ضرورة الى الحكم بالانفساخ (قبل وغيره) من المسلمين استجارى الذى كالاذا والاصح للاحتياج الجهاد الى مزيد نظر واجتهاد ولان الاجير هنا كافر قد يقتدر ويحت الزركشى ان الامام لو اذن له فيه جاز قطعاً (ويكره) تنزيهاً (لغاقتل قريب) لان فيه نوعاً من قطع الرحم (و) قتل قريب (عزم اشد) كرامة لانه ^{يقتل} منع ابا بكر من قتل ابنه عبد الرحمن رضى الله عنهما يوم احد (قلت) الا ان يسمعه) يبنى عليه ولو بنى سماع) اى يذ كرسوه (الله تعالى) او نيامن الانبياء (او رسوله) عمداً (صلى الله عليه وسلم)

او الاسلام او المسلمين اخذاً عما ياتى (والله اعلم) فلا كرامة حيث قدما لحق الله تعالى ولحق انبيائه فيستر قون (ويحرم قتل صبي وجنون وامرأة) وان لم يكن لها كتاب على الاوجه خلافاً لمن قبلها بذلك (وخشى مشكلاً) من ٤٠٠

إلا إذا قتلوا كإبائهم أو سواهم من كذا أطلقوا يعني تخصيصه بالمسلمين بل لو قيل بالملكف كالسالم بعد ثم رأيت شأنا أو قتلوا كإبائهم
المرأة وغيره أثنى بالحنث وهو ظاهر وعمل قتلهم أن لم ينهزوا ولا لم تنههم أو تترس بهم الكفار وإن أمكن دفعهم بغير القتل فلهي
الصحيح في المرأة والصبي نعم لم يضطر قتل هؤلاء لا كلهم (ويحل قتل) ذكر (أراهب) وهو ما به (٢٤٦) التصاري وسوقة (وأجير) لأن

فيهم رأيا وقتلا (وشيوخ)
وأعي ومن لا قتال فيهم
ولا رأي في الأظهر للعموم
قوله تعالى قاتلوا المشركين
نعم الرسل لا يجوز قتلهم
كاستمر عليه عليه السلام وعمل
الخطباء الراشدين أما ذو
قتال أو رأي من الشيخ
ومن بعده فيقتل قطعا وإذا
جاء قتل هؤلاء (فيستقرن)
أي يضرب الإمام عليهم
الرق أن شاء لما سيذكره
أن الكامل يحبر فيه بين
الأربعة الآية وأما قول
الاذنعي يتعين استراقهم
فبعد جدا بخلاف ما إذا
قتلوا بعد حمل قتلهم فأنهم
يرقون بنفس الأسر
(وتسلي نأوهم) وصيانتهم
(ر) نفس (أموالهم)
لأهدارهم وبحوز حصار
الكفار في البلاد والقلاع
وغيرها (وإرسال الماء
عليهم) وقطعه عنهم
(ورمهم نار منجنيق)
وغيرها وإن كان فيهم
نساء وصبيان ولو قدرنا
عليهم بدون ذلك كما قاله
البنديجي وأن قال الزركشي
الظاهر خلافه وذلك لقوله
تعالى وخذوهم وأحصرهم
ولأنه عليه السلام حصر أهل

فيستقرن في المنفى إلا قوله بالمسلمين بل لو قيل وعمل قتلهم إلى أو تترس (قوله) إلا أن قاتلوا قال في العباب
فيقتلون مقبلين وإن تدفعوا بغيره لا مدبرين اه سم وبأن مثله في الشارح وعبارة الروض مع شرحه إلا أن
قاتلوا فيجوز قتلهم وإن أمكن دفعهم بغيره اه (قوله من مر) عبارة المنفى والأسنى الإسلام والمسلمين اه
(قوله كذا أطلقوه) أي استثناء من سبب من (قوله) تخصيصه أي إطلاق الاستثناء المذكور (قوله)
وغيره إلخ في الحنث) عبارة المنفى والأسنى الخامسة أي من المسائل المستثناة عن حرمة القتل لأداس الحنث
أو المرأة الإسلام والمسلمين اه (قوله الحنث) يعني والريق البالغ وهو داخل في قوله سابقا بالملكف اه
سيدعمر (قوله) وعمل قتلهم) أي إذا قاتلوا اسم على حج اه عش عبارة السيدعمر أي إذا قاتلوا أو سوا
اه (قوله) والالم تبهم) ظاهره وإن خيف اجتماعهم ورجوعهم للقتال وبني خلفه سيما إذا خيف
انضمامهم لجيش الكفار ومعاونتهم اه عش (قوله) أو تترس إلخ) حطفت على قاتلوا (قوله) وإن أمكن
دفعهم إلخ) راجع إلى قوله إن لم ينهزوا أيضاح على حج اه عش هذا مبني على أن قول الشارح أو تترس
إلخ معطوف على لم ينهزوا وأما إذا عطف على قاتلوا كاهو صريح صنيغ المنفى ومتعين بالمال فخص
بقوله أو تترس إلخ (قوله في المرأة والصبي) والحنث المجنون بالصبي والحنث بالمرأة لا احتلال انونه
معنى وأسنى (قوله) وهو ما به التصاري) شيئا أو شأنا به أسنى زاد المنفى ذكر الواو اه (قوله وسوقة)
بعض السنين وسكون الواو اه أسنى وفي القاموس السوقة بالضم الرعية أو واحدوا جمع والمذكر والمؤنث
اه (قول المتن وأجير) أي منهم بأن استأجروه لم ينتفعون به اه عش (قوله) لأن فيهم) أي الأراهب
والسوقة والأجير (قوله) رأيا وقتلا) أشار به إلى أن قول المتن لا قتال إلخ راجع للشبح ومن بعده فقط كما
يصرح به قوله الاتي ما ذكرنا قتال إلخ (قوله) نعم الرسل) أي منهم اه عش (قوله) لا يجوز قتلهم) أي حيث
دخلوا بغير تبليغ الخبر فإن حصل منهم مجس أو أخته أو سبب المسلمين جاز قتلهم اه عش (قوله) خلاف
ما إلى قوله وهو ظاهر في المنفى إلا قوله وإن قال الزركشي الظاهر خلافه (قوله) خلاف ما إلخ) راجع إلى قوله
وإذا جاز إلخ (قوله) وصيانتهم) أي قوله وسبي يأتيه في النجاة إلا قوله وقال الزركشي (قوله) وصيانتهم) أي
ومجانفتهم أسنى ومعنى (قوله) وغيرهم) ما من مدم يوتهم والقاء حيات أو عقارب عليهم اه معنى (قوله)
كما قال البنديجي وإن قال الزركشي الظاهر خلافه) عبارة أنها بقوله ظاهر كلامهم جواز اتلافهم ما ذكر
وإن قدرنا عليهم بدونه هو كذلك وقول بعضهم أن الظاهر خلافه محمول على ما إذا اقتضت أي خلافه مصلحة
المسلمين اه (قوله) وذلك) راجع إلى المتن (قوله) ورماهم بالمنجنيق) أي وقبس به ما في معناه بما يعم الأهلاك
بمشيخ الإسلام ومعنى (قوله) يحمل من حرم مكة) عبارة المنفى بمكة أو بموضع من حرماها (قوله) إن حمله
أي الاستدراك المذكور (قوله) لذلك) أي الحصار وما بعده (قوله) لا يتابع) أي قوله خلافا في المنفى (قوله)

(قوله) إذا قاتلوا) قال في العباب فيقتلون مقبلين وإن تدفعوا بغيره لا مدبرين اه (قوله) ثم رأيت شأنا شارحا
فرض ذلك في المرأة إلخ) لما قال في الروض ويحرم قتل امرأة وخشي وصي وخشون إلا أن قاتلوا قال في
شرحه وفي معنى القتال سبب المرأة والحنث للمسلمين اه (قوله) وعمل قتلهم) إذا قاتلوا (قوله) وإن أمكن
دفعهم إلخ) راجع لقوله إن لم ينهزوا أيضا (قوله) وإرسال الماء عليهم إلخ) وظاهر كلامهم أنه يجوز
اتلافهم ما ذكره وإن قدرنا عليهم بدونه قال الزركشي وبه صرح البنديجي لكن الظاهر خلافه اه
شرح الروض وقوله وظاهر كلامهم إلخ هو كذلك وقوله لكن الظاهر خلافه يحمل على ما إذا اقتضت

(٣١) - شرواني وابن قاسم - تاسع) الطائف ورماهم بالمنجنيق رواه البيهقي وغيره نعم لو تحصن حريون يحمل
من حرم مكة لم يجوز حصارهم ولا قتالهم بما يعم تعطيل الحرم وظاهر أن حله حيث لم يضطر لذلك (وتبنيهم) أي الإغارة
عليهم للا (في غلة) لا تتابع رواه الشيخان وقال عن نسائهم وذراهم ما سئل عنهم

فمنهم ويحث الزركشي كالبلقيني كراهية لا يؤمن من قتل مسلم يظهر كافر ولا يقا من هلكا انه لم يلقه الدهوة بهدا ولا يغيره حتى يعرض عليه الاسلام الا نحن خلافا لما قال ان عرضه عليه مستحب اما من بلغته قلة ما يعام وسبي تابعيه إلى ان يسلم ويلزم الجزية ان كان اهلهما وان (٢٤٢) كان فيهم مسلم واحدا كثيرا اسير او تاجر جاز ذلك اى احصاءهم وقتلهم بما يعام وتبينهم

في غفلت ان علم قتل المسلم بذلك لكن يجب توقية ما يمكن (على المذهب) مثلا بطلان الجهاد علينا بحسب مسلم عندهم نعم يكره ذلك حيث لم ينظر اليه كان لم يحصل الفتح الا به تحرضا من ايداء المسلم ما يمكن ومثله في ذلك الذمي ولا ضمان هناك قتله لان الغرض انهم لم يعلم عينه (ولو التحم سرب فقتلوا نساء) وخنائ (وصبيان) وعجائين وعبيد منهم (جاز رديم) لاذ اضطروا اليه للضرورة (وان دفعوا اليهم من انفسهم) التحم حرب او لا (ولم تدع ضرورة الى رديمه) فالأظهر تركهم (وجوبا بلا يؤدي إلى قطعهم من غير ضرورة لكن المستند ما في الروعة من الجواز اى مع الكرامة وهو قياس ماسر في قطعهم بما يعام قاله في البحر ويشترط أن يقصد بذلك التوصل إلى رجا لهم (وان تترسوا بمسلمين) أو ذميين (فان لم تدع ضرورة الى رديمه تركناهم) وجوبا صيانة لهم ولو كون حرمهم لاجل حرمة الدين والعهد فاقوا نحو الذرية على المعتد لان حرمتهم لحفظ حق

ستل اى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله هم منهم) مقول القول (قوله ويحث الزركشي الخ) هل هو راجع ايضا لما قبل التثبيت على قياس ما ياتي في قوله الاتي نعم يكره الخ اه سم افول تقدم المغنى هذا البحث على التثبيت صريح في الرجوع (قوله ولا يقا تل الخ) اى لا يجوز قتالهم مغنى واسنى (قوله بهدا) اى احصاء وما عطف عليه (قوله والا) اى ان قتل منهم احد قيل عرض الاسلام اه مغنى (قوله نحن) اى باخص الديات اه عش (قوله فله) اى الامام بل للسلم مطلقا (قوله ان كان من اهلهما) احتراز عن نحو عابد وثن (قوله واحد) الى قول المتن ويصر في الهابة لا قوله او الوجوب وكذا في المغنى لا قوله وضعية التعليل الى ومع الجواز (قوله فاكث) عبارة المغنى وكالمسلم الطائفة من المسلمين كما قاله الراهم وقضه بعدم الحوا اذا كان في المسلمين كثر فهو كذلك اه (قوله توقية) اى المسلم (قوله يكره ذلك) اى احصاءهم الخ اه عش (قوله حيث لم ينظر اليه الخ) والا فلا يكره وان علم انه يصيب مسلما اه اسنى (قوله كان لم يحصل الصرح الخ) وكخوف ضررنا بهم مغنى واسنى (قوله ومثله) اى المسلم (قوله ولا ضمان هنا) اى لاديه اه اسنى (قوله في قتله) اى المسلم او الذمي اه عش (قوله لم تعلم عينه) فان علم عينه ضمه اه عش (قول المتن جاز رديمه) ويتوق من ذكر اه مغنى (قوله من الجواز) اى جواز رديمهم كما يجوز نسب الشجيرة على القلعة وان كان يصيبهم ولثا يتخذون اذ ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد او حيلة الى استباق القلعة لهم مغنى واسنى (قوله ويشترط) اى في جواز الرمي اه مغنى (قوله بذلك) اى رى بحر القنار (قوله بمسلمين أو ذميين) او بواحد منهما مغنى وروى (قوله لان حرمهم) اى الذرية ونحوها (قول المتن جاز رديمه) على قصد قتال المشركين نهاية ومغنى (قوله ويتوقون) ببناء المضمر للسلبيين والذميين عبارة المغنى وتتوق المسلمين واهل الذمة بحسب الامكان اه لان مفسده الكف اى الاعراض (قوله عنهم) اى المسلمين والذميين المتترس بهم (قوله اعظم) اى من مفسدة الاقدام اه مغنى (قوله عن يضة الاسلام) اى حامية الاسلام اه عش (قوله وقضية التعليل الخ) عبارة التباينة في العلم قتل وجوبه ولو وقع الخلاف في الجواز (قوله وكان للقابل الخ) كذا في الهابة ايضا بالمتانة القوية لعله من تحريف الساسخو اصله للقابل بالوحدة التتبعية اى القاتل بعدم الجواز (قوله لان غايتنا الخ) علة لقوة القابل والضمير للاضطرار (قوله ان نخاف) اى من الانكشاف عن المتترس بهم (قوله ودم المسلم) اى الذمي المتترس به (قوله رعايتنا) جوابا لما والضمير للخلاف (قوله ومع الجواز) اى الاصح او الوجوب اى الذى يقتضيه التعليل (قوله بضمن المسلم الخ) وان ترس كافر بترس مسلم اوركب فرسه فرماه مسلم فلقطه ضمه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع الا باصا به فلا يضمنه في احسوجهين وقطع بالاصا به فلا يضمنه في احسوجهين يظهر ترجيحه اه مغنى (قوله ونحو الذمي) عبارة الاسنى والمغنى

مصلحة المسلمين خلافا هم (قوله ويحث الزركشي كالبلقيني) هل هو راجع ايضا لما قبل التثبيت على قياس ما ياتي في قوله الاتي نعم يكره ذلك الخ (قوله ومع الجواز او الوجوب بضمن المسلم ونحو الذى بالدية او القيمة والكفارة ان علموا تمكن توقية وجارية للروض وشرحه فان قتل مسلم وجبت الكفارة لانه قتل معصوما وكذا الدية ان علمه القاتل مسلما ان كان يمكنه توقية الرمي الى غيره بخلاف ما اذا لم يعلم مسلما وان كان يعلم ان فيهم مسلما للضرورة لا القصاص وان ترس كان ترس بمسلم اوركب فرسه فرماه مسلم فلقطه ضمه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع الا باصا به فلا يضمنه في احسوجهين وقطع المتولى بان غرضه ما لا يفتى مال غيره عند الضرورة اه فيها استئذان الاولى اذا ترس بمسلمين والثانية اذا ترس

الثانين لا غير (والا) بان ترس اياهم في حال الالتحام الحربوا اضطررنا الى رجا لهم بان كنا لو انكفنا عنهم ظفروا بنا ولو غلظت نكايتهم فينا (جاز رديمهم في الاصح) ويتوقون بحسب الامكان لان مفسدة الكف عنهم اعظم ويحتمل هلاك طائفة الدفع عن يضة الاسلام وقضية التعليل وجوب الرمي الا ان يجاب بان الجواز لما وقع الخلاف فيمكن كان للقابل قوة لان غايتنا ان نخاف على انفسنا ودم المسلم لا يباح بالخوف بدليل صورة الاكرام رعايتنا فلهذا بالحواز فقط مع الحواز او الوجوب صحت الخ ونحو الاذى بالدية الله به

والكفارة أن علم وأمكن توقيه (وحرّم الأعراف) على من هو من أهل فرض الجهاد لأن لا يحرم من (عن الصف) بعد التلاوة وان طلب على غنائه إذا ثبت قتل لقوله تعالى فلا تؤرمه إلا بأمر واضح أنه صلى الله عليه وسلم عدل القراء من الزحف من السبع المواقف وخرج بالصف ما لو نفي مسلم كافرين فطلبها وطالبه فلا يحرم عليه القراء لأن فرض الثبات (٢٤٣) في الجماعة وتخصيته أن المسلمين لغير أربعة

القراء لأن المسلمين ليسوا جماعة ويحمل أن مرادهم بالجماعة مناسم في صلاحها فيدخل المسلمين فيها ذكر ولا هل يلد قصود التحصن منهم لأن الانتم بالجماعة فيمن فرب بعد القامول وذهب سلاحه وأمكنه الرمي بالمجاعة لم يجز له الانصراف على تناقض فيه وكذا من مات فربس وأمكنه القتال وأجلا وجزم بعضهم بأنه إذا غلب ظن الهلاك باليات من غير تكايفهم وجب القراء وقديده ما يأتي (إذ لم يزد عدد الكفار على ثلثين) لآية قوله هو أمر بلفظ الخبر والأوقع الخلف في خبره تعالى وحكمة وجوب مصاربة الضمك أن المسلم يقاتل على إحدى الحسين الشهادة أو الفوز بالفتنة مع الأجر والكافر يقاتل على الفوز بالذنا فقط أما إذا زادوا على الثلثين فيحوز الانصراف مطلقا وحرّم جمع بمجدهون الانصراف مطلقا إذا بلغ المسلمون اثني عشر القاتل خبرن يغب اثنا عشر القاتل فلو به خصت الآية ويحاط بأن المراد من الحديث أن الغالب على هذا العدد الظفر فلا تعرض له حرمة فرار ولا لدهما

وكالذي استأن من العبد لك حيث يجب في الحردة يجب في العبدية اه (قوله والكفارة أن علم الخ) صريح في أن الكفارة إما تجنب بالقيدين المذكورين وصريح الرض وشرحه خلافاً رشدي وسم عبارة الغنى والروض مع شرحه وإذاري شخص المهم صاحب مسيلوا منه الكفارة لا نهقل معصوما كذا الدان عليه القاتل لمداوكان يمكنه توقيه الرمي إلى غير ما نقصاص لا نفع تجوز الرمي لا يستمعان اه (قوله أن علم) أي على الثنتين اه ع (قوله على من هو) إلى قوله وقضيته في الغنى وإلى قوله وجزم في النهاية إلا قوله لأن لا غيره من مرقوله على تناقض فيه لأن أي حين الانصراف (قوله لا غيره من مرق) كريض وامرأة معنى وشرح منهج (قوله بعد التلاوة) أي علقى صف المسلمين وصف الكفار اه معنى (قوله وان طلب الخ) إلا في يأتي قريبا عن بعضهم اه سم عبارة ع (قوله لا قطع به باب انتهى سم على المنهج أي فلا يحرم الانصراف اه ويظهر أن مراد الباب بالقطع الظن الغالب الذي عبر به الفارح وغيره منا فرد الفارح بالبعض الاتي هو الباب (قوله المواقف) أي المهلكات اه ع (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله أن المسلمين لغير أربعة القراء) معتد اه ع (قوله ولا ليد) ظاهره وان كثروا ع (قوله قدسوا) أي تصدم الكفار اه نهاية (قوله ولو ذهب) إلى قوله لو جزم في الغنى (قوله وأمكنه الرمي) أي بخلاف ما إذا لم يمكنه فيجوز له الانصراف (قوله وأمكنه القتال الخ) أي بخلاف ما إذا لم يمكنه فيجوز له الانصراف اه معنى (قوله لو يؤيده ما يأتي) فيه نظر لأن الكلام هنا في إذا لم يزد عدد الكفار على ثلثين وما يأتي أي قيل قول المنصف وتجوز المأزعة من قول الصارح وإذا جاز الانصراف الخ فيها إذا زاد على ذلك اسم وقد يجب أن ما ذكره بما ردو كان الفارح ادعى نحو الإفادة لا التأييد (قوله للآية) إلى قوله ما إذا في الغنى وإلى قول المتن ولا يشأرك في النهاية الا قوله بحيث إلى المتن (قوله للآية) يعني لقوله تعالى فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين اه معنى وشيخ الاسلام (قوله وهو) أي الآية والتدبير بتأويل لقوله تعالى وألوا جماعة الخبر (قوله أمر بلفظ الخبر) أي تصبر مائة مائتين شيخ الاسلام ومعنى (قوله فيجوز الانصراف) أي لقوله تعالى الآن خفف الله عنكم اه رشدي (قوله مطلقا) أي ولو بلغ المسلمون اثني عشر ألفا اه رشدي قال ع (قوله أي سواء كان المسلم في صف القتال أم لا) هو الأول أظهر بل متعين (قوله وحرّم جمع الخ) عبارة النهاية وشمل ذلك ما لو بلغوا اثني عشر ألفا وما أخبرن يغب اثنا عشر ألفا من قطع القراء أن الغالب الخ (قوله الانصراف مطلقا) أي زادوا على الثلثين أم لا (قوله وبه) أي بذلك الخبر (قوله خصت الآية) أي معهما (قوله أي متقلا) أي قوله أم أجمعه في الغنى (قوله ليسكن) أي يخفى في موضع فيجمع اه اسنى وباه دخل ع (قوله أرويع) أي تنسف التراب على وجهه اه معنى (قوله أو عطش) أي بأن كان في موضع عطش فانتقل إلى موضع فيه ماء اه معنى قول المتن يستجدها) أي يستقر بهذه الفتنة اه بجري (قوله بأن تكون) أي الفتنة المتعجب إليها اه رشدي (قوله غوثا) مفعول يدر (قوله المتعزبا) هو بفتح التحتية أي الفتنة التي تجوز عنها اه رشدي (قوله الآية الخ) عبارة الغنى ومتمم إلى فتوى طائفة قريبة ظه من المسلمين يستجدها لقتال كافر يسلم وقال في الرض قبل ذلك بأن أصحاب المسمى بما يعمره وبغيره وقد علمه فيهم وجبت ذب وكفارة والافتكارة قال في شرحه هكذا أحياه الأصل عن الروايات والمتعدد عدم وجوب الذب كما تقرّر ذلك في الجنايات اه (قوله وان غلب على ظنه الخ) إلا في يأتي قريبا عن بعضهم (قوله وقديده ما يأتي) فله نظر لأن الكلام هنا في إذا لم يزد عدد الكفار على ثلثين وما يأتي في إذا زاد على ذلك (قوله أيضا) وقد

كاهو واضح (الامتحر فاقتال) أي متقلا عن محله ليكن أو لرفع منه أو أصون عن نحو شمس أرويع أو عطش (أو متحصرا) أي ذاهبا (إلى قبة من المسلمين وان قلت) يستجدها على العدو وهي قرية بأن يكون بحيث يدر غوثا المتعزبا عندا لا سغا فتلاية ولا يلزم تحقيق فده بالرجوع لقتال لأن الجهاد لا يجب قضاؤه والكلام في تحرفه تقي قصد ذلك ثم ما له مأموره راما حله وسيله لذلك

الله في المراتم (ويجوز)
التحيز إلى فئة بعيدة حيث
لا أقرب منهم أي تليقه في
شئ كاهو ظاهر في الاصح
لاطلاق الاية وان اقتضى
القتال قبل عوده او يجيئهم
اكتفاء باجتماعهم في دار
الحرب بول حصل بتحيزه كسر
قلوب الجيش امتنع على
ما اعتقده الاذرى وغيره
ولا يشترط لخله استنصاره
مجرأه جبال الاستجاد
وقال جمع يشترطوا اعتمده
ابن الهمزة (ولا يشارك)
متحرف محل بعيد على الارجح
ومن اطلق انه يشارك لانه
كان في مصلحتنا وخاطر
بنفسه اكثر من الثبات في
الصف يحمل كلامه على
القريب الذي لم يقب عن
الصفعية لا يضطر اليها
لاجل التحرف لان ما ذكر
من التعليل انما يتأتى فيه
قطعا هو ظاهر ولا
(متحيز إلى) فئة (بعيدة)
الجيش فيها غم بعد مفارقتها
ويشارك متحيز إلى فئة
(قريبة في الاصح) لبقاء
نصرته ويصدق بيمينه انه
قصد التحرف او التحيز وان
لم يعد الا بعد انقضاء القتال
على الارجح ومن ارسل
جاسوسا يشارك فيها غم في
غيته مطلقا لانه مع كونه في
مصلحتهم خاطر بنفسه اكثر
من بقاءه فان زادوا على
مثلثا جاز الانصراف
مطلقا للاية (الا انه يحرم

ينضم اليها ويرجع معا جارا فيجوز انصرافه لقوله تعالى لا متحرفا للقتال او متحيزا إلى فئة والتحيز اصله
الحصول في حوزة و هو الناحية والمكان الذي يجوز له ان يذهب بنية الانضمام إلى طائفة من المسلمين
ليرجع معهم كما يروى لا يلزمه المود ليقابل مع الفئة المتحيز اليها على الاصح لان عود العود للمك رخص له
الانصراف فلا حرج عليه بذلك والجهاد لا يجب قضاءه لانه لا يجب بالدر الصريح كالاية يجب الصلاة على
اليتيم في الزم اولى اه (قوله فهديد الامم) ولا يشكل هذا بان الحيلة المخصصة من الراوى من الصفعة والزكاة
ونحوها مكرهة لان الكلام محمى مفروض في حلة نشأت من عقد صحيح اخترع على ان يفعله للتخلص من
الامم وما منها مفروض في قصد ترك القتال لا غير وان اخبر ظاهرا بخلافه فهو كذب لغا لفته ما في نفسه اه عش
(قوله في المراتم) أي فيما يعزم على فعله ويريد اه عش (قول المتن إلى فئة بعيدة) والارجح ضبط
البعيدة بان تكون في حد القرب المار في التيمم اخذنا من ضبط القرية بعد الفوت اه نهاية وسياق
ما فيه (قوله حيث لا أقرب منهم الخ) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او اكثره من وجهه اندو بعد
الرجف بلا سب إلى فئة بعيدة وهو بعيدو الا فقه منه لا للمزك خوف استحصال البعده ونحوه كزاهم
(قوله لا إطلاق الاية) ولقول عمر رضي الله تعالى عنه انا فقه لكل مسلم وكان بالمدينة وجنوده بالقام
والعراق كذا في المتن كالمرزوبه يعلم ما في ضبط صاحب النباهة البعيدة بعد القرب فليتأمل لان يكون
مقصود صاحب النباهة بان ابتداء البعيدة اه سيد عمر (قوله وان اقتضى القتال الخ) أي في غنم وسكت
عن هذه النباهة للمخفي والروض وشرحه شرح المتج فطرايح (قوله او يجيئهم) أي المتحيز اليهم قال
الرشيدى انظر هل هو مضاف لما علمه ومفعوله اه أقول والظاهر الثاني (قوله ولو حصل بتحيزه الخ) يظهر
ان المراد مطلقا أي لو لم يكن فئة قريبة (قوله امتنع الخ) معتمد اه عش (قوله ولا يشترط الخ) ويندب لن
في المعجم او غيره عما ذكر قصد التحيز او التحرف ليخرج عن صورة الفرار احرهم اه روض مع شرحه زاد
المخفي وإذا عصى بالفرار هل يشترط في توبته ان يعود إلى القتال او يكفيه انه عاد لا ينهزم كما سأل الله تعالى
في وجهان في الحاوى والظاهر الثاني اه (قوله لعله) أي التحيز اه عش (قوله وقال جميع الخ) عبارة
النهاية وان ذهب جميع الخ بصيغة النباهة (قوله ولا يشارك متحرف الخ) أي الجيش فيما غنم بعد مفارقتها
ويشارك فيها غم قبلها اه معنى (قوله متحرف) إلى قوله لان ما ذكر في المخفي لا لافقه لانه لم يجل وإلى
قول المتن ويجوز في النباهة (قوله متحرف) أي المنقل عن محله يمكن ان لا يرفع منه الخ اه عش (قول المتن
الجيش) مفعول يشارك (قول المتن فيما غنم بعد مفارقتها) اماما غنمه قبل مفارقتها فيشاركه في غنم ونهاية
(قول المتن ويشارك متحيز الخ) أي الجيش فيما غنم بعد مفارقتها نهاية ومعنى (قوله) ويصدق أي
المنصرف عن الصف (قوله وان لم يعد الخ) خلافا للمخفي في المتحرف حيث قال فيه صدق بيمينه ان عاد قبل
انقضاء القتال ويستحق من الجميع ان حلف ولا في المحوز بعد عود فقط اه (قوله ومن ارسل)
قول المتن ويجوز في المخفي (قوله ومن ارسل جاسوسا) أي ارسله الامام لينظر عددا للمشركين وينقل اخبارهم
اليها اه معنى (قوله مطلقا) أي قرب او بعد اه عش أي عاد قبل انقضاء القتال او بعده (قوله في
مصلحتهم) أي جيش المسلمين (قوله من بقاءه) أي في الجيش وثباته في الصف (قول المتن فان زادوا) أي
الكفار (على مثلين) أي من ان جاز الانصراف ولو رجع الظفر حيت بان ظننا ان ثقتنا استحب لنا الثبات
معنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) أي سواء كان فينا قوة المغار معهم ام لا وإذا زاد الاطلاق يظهر
الاستثناء الا (قول المتن ما تامل) بطل اه منا وقوله عن مائتين الخ أي من الكفار اه عش (قوله)
يؤيده ما يأتي) أي قيل قوله الا في ويجوز المبادر وقد اذاج الانصراف الخ (قوله ويجوز التحيز إلى فئة
بعيدة) قيل والارجح ضبط البعيدة بان يكون في حد القرب المار في التيمم اخذنا من ضبط القريب بعد الفوت
مرش (قوله ايضا ويجوز التحيز إلى فئة بعيدة) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او اكثره من وجه
العدو وبعد الرجف بلا سب إلى فئة بعيدة وهو بعيدو الا فقه منه لا للمزك خوف استحصال البعيدة ونحوه

مائة ضمف من مائة وتسعة مائة (في الاصح) اعتبار بالماضي لجواز استنباط معنى من النص خصه لاتهم يقاومونهم فمهموا لهم
 واما راي العدد عند تقارب الاوصاف ومن حمل على النص الخلاف فزيادة الواحد وقصه (٢٤٥) ولا راي كبر ما شرب الضابط كالقوله
 الزركشي كالبقيتي ان

مائة ضمف (أي مناور قوله عن مائة وتسعة مائة) من الكفار (قوله لجواز الخ) علة لصحة اعتبار المعنى عبارة
 التهاية والمعنى بناء على انه يجوز ان يستنبط من النص معنى يخصه اه (قوله لجواز استنباط معنى من النص
 الخ) أي على الاصح كاختصاص عموم اوله لاسم النساء بغير محارم والمعنى الذي شرع القتال لاجله وهو
 الغلبة يدور مع القوة والضعف لاجل المدفعية للحكم به اه معنى (قوله لاتهم يقاومونهم) علة لوجود
 المعنى المذكور هنا المنفرد لحرمة الانصراف (قوله بل الضابط الخ) وهذا الضابط يصدق على ما لو زاد
 الكفار على الضعف بنحو عشرين او اكثر اه (قوله ما لا يقاومونهم) أي ما يطلب على الظن انهم
 لا يقاومون الكفار وان قصدوا عن الضعف (قوله فان غلب) أي على ظننا انهم (قوله بلا نكابة)
 أي في الكفار غير شروني (قوله وجب) أي الانصراف علينا قوله تعالى ولا تقاتلوا بايديكم الى التهلكة
 معنى واسني (قوله او بها) أي بزيادة في الكفار استحباب اننا الانصراف (قول المتن البارزة) هي ظهور
 اثنين من العصفين للقتال من البروز وهو الظهور معنى (قوله كما وقعت يد) لان عبد الله بن رواحة واني
 عفراء رضى الله عنهم بارزوا فيها ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اه معنى (قوله وبحت
 البقيتي) عبارة التهاية التي تمتنع على ما يحتمل بعض المتأخرين على مدين وفرع ما دونها في الجهاد من غير تصريح
 بالاذن في المبارزة فقول لم يؤذن له في خصوصها كذهب البقيتي وغيره الى كراهتها وهي مخالفة لما
 حكاه الشارح عن البقيتي في القرن وسياق عن المعنى والاسني ما يوافقها (قوله رجعا) أي اللذان والاصل (قوله
 وقن لم يؤذن له الخ) عبارة المعنى قال البقيتي وغيره موثقتين في استحباب المبارزة ان لا يكون عبدا ولا فرعا
 ولا مديونا مادون الجهاد من غير تصريح بالاذن في البراز والافكر اه وفي سم بعد ذلك مثله عن
 شرح الروض مانصه فيه تصريح عن البقيتي بكراهتها فقط لقن لم يؤذن له في خصوصها اه أي خلافا لما
 حكاه الشارح عنه فيه من الامتناع والحرمة (قوله لما تركها) أي قوله واعتمده البقيتي في المعنى الا قوله
 تباح وقوله وجازت الى وحر مهاو الى قوله هذا في التهاية الا قوله أي تباح الى المتن (قوله من استنارهم بنا)
 أي من استعاضا فمهم وعدم ما لاتهم بنا (قوله أي تباح) أي عند طلب الكفار (وقوله وتسني) أي عند طلبه
 (قوله فان اختلف شرط الخ) قد بينا فيه ماسر عن المعنى اذ مقتضاه انه كان بلا طلب ولم ينكره صلى الله
 عليه وسلم فيصير مباحا او مندوبا (قوله من ذلك) أي من التبرية والاذن (قوله كرهت الخ) ويكره نقل
 رؤس الكفار ونحوها من بلادنا لما روى البيهقي ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه انكر على
 فاعله قال لم يفعل في عبد النبي صلى الله عليه وسلم وما روى من حمل راس ابي جهل فقد تكلموا في ثوبه
 ويتقدي ثوبته لما حمل من موضع الى موضع لا من بلد الى بلد وكانهم فعلوه لينظر الناس اليه فيتحقروا موته
 نعم ان كان في ذلك نكابة للكفار لم يكره ما قاله الماوردي والنزالي معنى وروى مع شرحه (قوله الاول)
 أي الحرمة اه ع (قوله قال الماوردي الخ) خبره الذي (قوله وفيه) أي في شرح الروض (قوله وهذا
 لا يخالف ماسر الخ) ينبع بالنسبة الى العبد كما مر عن سم الان راد من الامتناع فيما ما يشمل الكراهة
 (قوله انما) أي في شرحه ويجوز المبارزة (قول المتن اتلاف بناتهم) بالتعريب (وحرهم) بالقطع وغيره وكذا

كذلك (قوله وبحت البقيتي امتناعا على مدين يودي اصل رجعا من اذنها وقن لم يؤذن له في خصوصها) في
 شرح الروض والوجه قال البقيتي وغيره ان لا يكون عبدا ولا فرعا مادون الجهاد من غير تصريح
 بالاذن في البراز والافكر اه (قوله بتدأوا واجبة من ملهمنا فيما يظهر للمدين انتهى) فيه تصريح عن البقيتي
 بكراهتها فقط لقن لم يؤذن له في خصوصها فليراجع (قوله واعتمده البقيتي) لا ينبغي التردد فيه
 حيث غلب عليه الهلاك

أعي ما نقل عن الماوردي ما ذكره شارح الروض لشيخنا قال الماوردي ويعتبر في الاستحباب ان لا يدخل بقتله ضرر علينا
 كبرية تحصل لنا لكونه كغيرنا وفيه ايضا قال البقيتي وغيره ان لا يكون عبدا ولا فرعا مادون الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة
 ولا افكر اه (قوله بتدأوا واجبة من ملهمنا فيما يظهر للمدين اه) وهذا لا يخالف ماسر انما نافع البقيتي كما هو واضح (ويجوز اتلاف بناتهم) وشجرهم

لحاجة القتال والنظر بهم) للاتباع في تحمل بني النضير النازل فيه أول الحشر لما زعموا فسادوا واما الهيثبان في كروم أهل القبايل ورواها البيهقي وأوجب جمع ذلك إذا توفى النضر (٢٤٦) عليه (وكذا) يجوز إطلاقها (إن لم يرج حصولها لنا) إغناطوا ضماطهم (فان رجى) أي ظن

حصولها (تدب الترك) وكره الفعل حفظا لحق الثنائين (ويحرم اتلاف الحيوان) المحترم بفرد ذبح يجوز أكله رعاية لحرمه روحه ومن ثم منع ما لك من أجهسته ولعيشه بخلاف نحو الثعير (الا ما يقاتلون عليه) فيجوز اتلافه (لدهضم أو طفر بهم) قياسا على ما مر في ذراهم بل أولى (أو غنمنا مؤخفا رجوعه اليهم وضرره) فيجوز اتلافه أيضا فدا هذه المفسدة أما خوف رجوعه فقط فلا يجوز اتلافه بل يذبح لكل واحد ما غير المحترم كخنزير فيجوز بل يسن اتلافه مطلقا الا ان كان فيه عدو فيجب (فصل) في حكم الاسر وأموال الحربين (نساء الكفار) غير المرتدات وان لم يكن من كتاب فيها يظهر من كلامهم خلافا للمأوردى أو كن حاملات بمسلم ومثلهن الخنثا (وصيائهم) أو مجانيهم حالة الاسر وان قطع جنونهم (إذا أسروا رقوا) بنس الاسر غمسهم لاهل الجنس وباقيهم للثانين (وكذا العبد) ولو سلبوا بقرن بالاسر أي يدام عليهم حكم

كل ما ليس بحيوان اه معنى (قول المتن لحاجة القتال الخ) ليش يقيد كايغديه قوله وكذا إن لم يرج الخ (قوله) للاتباع الخ عبارة المفتي بقوله تعالى ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وسبب نزولها انه ^{صلى الله عليه وسلم} امر بقطع نخل بني النضير فقالوا أحدهم الحسن ان هذا لنفسا يعمدوا نك تهبي عن القصاد فتزلت اه (قوله) لما زعموا الخ ظرف للنازل (قوله) وأوجب جمع ذلك الخ جزم به المفتي (قول المتن فان رجى تدب الترك) اما إذا غنمناها بان فتحنا دارهم قهرا أو صلحا على أن تكون لنا أولهم أو غنمنا أموالهم وأنصرنا فيجرم اتلافها معنى وروض مع شره (قوله) يجوز أكله من التحويز (قول المتن) الاما يقاتلون عليه أي أو خفنا ان يركبوه وروض معنى (قوله) في ذراهم أي في الترس بهم اه معنى (قول المتن) أو غنمنا أو خفنا رجوعه الخ وإن خفنا استرداد أسانهم وصيائهم ونحوهم وهما تأمل فيقولوا لنا كد احترامهم (تمة) ما امكن الاتضاع به من كتبهم الكسفرة والمبدلة والمجوية والفضحية لا التواريخ ونحوها ما عمل الاتضاع به ككتب الشعر والعطب والقيمة تهبي بالنسب ان امكن مع بقا المكتوب فيه أو لا ورواها غيره بأيدي أهل الذمة لا عقادهم كافي الحروب تدخل المد والمو لمزق في الذمة يخرج بتدقيقه غير أنه ضرر ام لافيه من تصنيع المال لان للمزق قيمة وإن قلت فان قيل قد جمع عثمان رضي الله عنه ما بأيدي الناس وأضره أو أمر بأسراره لما جمع القرآن ولم يخالفه غيره أوجب بأن الفتنة التي تحصل بالانتشار هناك أشد منها هناه في وروض مع شره (قوله) لا يجوز اتلافه من الجواز (قوله) كخنزير وكاب عقوراه نهاية (قوله) فيجوز وكذا يجوز اتلاف الخنثى والواهيما الثانية فلا يجوز اتلافها بل تحمل فان لم تكن بمنة بل لم يزد قيمتها على مؤنة حملها انكفت هذا إذا لم يرغب أحد من الثنائين فيها وإلا فيلغى ان تدفع اليه ولا تنافق معنى وروض مع شره (قوله) مطلقا أي سواء كان فيه عدو ولا (قوله) إلا ان كان فيه عدو) وإلا فوجهان قال في المجموع ظاهر نص الشافعي ان يختير قال الزركشي بل ظاهره الوجوب وبه صرح المأوردى والروايات وهو الظاهر لان الخنزير راق وإن لم يكن فيها عدو اه معنى وكذا في الاسنى لإلا قوله وهو الظاهر (قوله) فيجب ظاهره ان مجرد انصافه بالعدو موجب لقتله وإن لم يكن في وقت العدو وتقدم في أول البيع ما يخالفه اه ع

(فصل في حكم الاسر وأموال الحربين) (قول المتن) نساء الكفار أي الكافرات اه معنى (قوله) غير المرتدات إلى قوله يفسرى لكه في النهاية إلا قوله بنامى إلى قوله ما قرره (قوله) غير المرتدات أي اما هن فلا يضرب عليهن الرق وسكت عن المنتقلة من دين إلى آخر وظاهر استثنائهن المرتدات فقط ان المنتقلة يضرب عليها الرق اه ع وقوله فلا يضرب عليهن الرق أي بل يطالبهن الامام بالاسلام وإن امتنعت فالسيف اخذاعا ياتي عن المفتي (قوله) ومثلهن إلى قوله كذا أطلقوه في المفتي (قوله) الخنثا أي البالغون وما الصغار قد اخولن في الصبيان مجرى (قوله) ومجانيهم حالة الاسر الخ) أي من انصموا بالجنون الحقيقي حالة الاسر وان كان جنونهم منقطعا في حد ذاته اه ورشدي عبارة المفتي تنبيه من قطع جنونه المبررة فيه بحالة الاسر كاحتاجته الامام وصحة الفز إلى اه (قول المتن) رقوا يفتح الزاء اه معنى (قول المتن) وكذا العبد أي ولو كان امرأته اه معنى (قوله) ولو مسلمين أي بان أسلوا عندهم رشدي وعش (قوله) أي يدام عليهم الخ عبارة المفتي تنبيه عطف العبد هنا مشكل لان الرقيق لارق فالمراد استمراره لا مجرد اه (قوله) حكم الرق الظاهر ان الاضافة لليان (قوله) انه يجوز أي للإمام أرقاق بعض شخص أي من

(فصل) نساء الكفار وصيائهم إذا أسروا رقوا وكذا العبد الخ (قوله) نساء الكفار الخ) قال في الروض ولا يقتلون أي النساء والصبيان والعبد فان ظلم الامام ضمن للثانين اه (قوله)

الرق المعتقل بالثانين فحسبوا أيضا كالعبد فيذكر البعض تغليا لحق الدم كذا أطلقوه وظاهر أن عمله بالنسبة لبعضه القن وأما بعضه الحر فيظهر أنه يختير فيه بين الرق والدين والقتل وقد أطلقوا أنه يجوز أرقاق بعض شخص فيأتي بابقه

بناء على عدم السراية اليه ما قرر من منقوضه او لام قتل امرأته قتل مسلما كذا ذكر مشايخه في قوله لا تؤذوه عليه مع
فيه من تفرغهم على الثأين وقد يجب بان المصلحة في هذه الصورة الخاصة قد تظهر للامام في قتلها تنقيرا لهم عن قتل المسلم ما لم يكن وحيد
قتلهم ليس قودا (ويجهد الامام) أو أمير الجيش (في) الذكور (الاحرار الكافرين) أي المكلفين إذا سروا (ويغفل) وجوبا (الاحظ
للسلدين) اجتعاذه لا يشبهه (من قتل) بضرب المقتل لا غير للاتباع (ومن عليهم) بتخيل (٢٤٧) سلبهم من غير مقابل (وقد ابا ياسري)

منا ومن الذين على الواجبه
ولواحد في مقابلة جمع
منا ومنهم (او مال) فيخمس
وجوبا أو بنحو سلاحنا
ويغادي سلاحهم بأسرانا
على الواجبه لا مال إلا ان
ظهرت فيه المصلحة ظهورا
تامنا من غيرية فبا يظهر
ويفرق بينهما من منع بيع
السلاح لهم مطلقا بان ذلك
فيه اعاتهم ايتام من الاحاد
فلا ينظر فيه لمصلحة وهذا
أمر في البوام يتعاق بالامام
فبما ان ينظر فيه إلى
المصلحة واسترقاق ولو
لنحو وثوقه وبعض
شخص فيسرى لكه على
ما يحسن الزكوى اخذنا من
السراية احرمت بنصف
حجبا ووقت نصف طلقه
وفيه نظر ظاهر بحثا اخذا
لوضوح الفرق بما كان
التيه من فلا ضرورة
للسراية بحاله فمقتدس
رقابهم ايضا (فان غنى)
عليه (الاحظ) حالا (حسبهم)
وجوبا (حتى يظهر له)
الصواب فيغسله (وقيل
لا يسترق وتي) كالا يقر
بجزية ويرد بوضوح الفرق

الاحرار الكافرين (قوله بناء على عدم السراية اليه) وسياق ما فيه قريبا اه سم (قوله من من وفداء)
اي لا يقتل لانه يسقط بضرب الرق على بعضه اه عش (قوله ولا امام) الى المتن عبارة الثباية بقوله قتل
او اثني مسلما وراى الامام قتلها مصلحة تنفير عن قتل المسلم كما ذكره بعضهم فلا يمارضه قومه لا تؤذوه
على الحرى اه (قوله قتل امرأة) ومنها الخثى وفن الخ ولعل هذا مقيد بما إذا كانا مكلفين فليراجع
(قوله) وقد يجب بان المصلحة (الخ) هذا كالصريح في عدم الضمان خلافا لظاهر المتن والروض مع شرحه
عبارة ما لا يقتل من ذكرى التامو الصيان والمجانين والخثى للنهي عن قتل النساء والصيان والباقي
في من اهما فان قتلهم الامام ولو لشر هو قوتهم ضمن قيمتهم الثمانين كاسترا الاموال اه (قول المتن) ويجهد
الامام (الخ) هذا في الكفار الاصليين والمرتدون فيطالبهم الامام بالاسلام وان امتنعوا فالسيف اه
مضى (قوله) او أمير الجيش (إلى قوله) أي إلى المتن (قوله لا يؤذوه) أي لا يتفرق
وتحريق مضي واسق ولا تمثيل وروض وعش (قول المتن) فداء) بكسر الفاء مع اللد وبفتحها مع القصر
اه مضي (قول المتن ياسري) أي رجال أو نساء أو خثى عش ومضى (قوله على الواجبه) راجع
للمعطوف فقط (قوله منا ومنهم) راجع إلى قوله واحد أو اقط دون قوله جمع وأما عكس ذلك المتبادر فلا
يظهر عليه فائدة لثاوية عبارة الروض مع شرحه وان قوا عنهم كان فدى مشركين بمسلم اه وهى احسن
(قوله او منهم) أي المؤمنين اه عش (قول المتن او مال) أي وخدمتهم سواء كان من مالهم او من
مالنا في ايديهم اه مضي (قوله مطلقا) أي ظهرت فيه مصلحة ام لا اه عش (قوله وفيه نظر الخ)
عبارة الروض ويصم استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافعي بناء على بعض الحنفية في قوله الشر يك
المعسر بقدر حصته انتهت اهم زاد المتن عليهم او اذامننا استرقاق بعضه فحاف وقوله على هذا يقال
لأن صورة يسرى فيها الرق اه (قوله هنا) أي في الاسترقاق (قوله فلا ضرورة للسراية الخ) وقفا للأصلي
والمتن والثباية نقل الجبري من الزوايدي والنجوري اعتماد السراية وقفا للنجوي فليراجع (قوله)
فتخمس (الى التلبية في الثباية لا تؤذوه بل يروى الى من قتل (قوله حتى يظهر له الصواب) أي بامارات تعين
له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير اه عش (قوله بوضوح الفرق) أي بان في الاسترقاق استيلاء
مناع عليهم بحيث يصير من اموال كالبعية بخلاف ضرب الجوزية فان فيه تمكينا لمن التصرف الذي قد
يتقوى به على عار بقاءه عش (قوله خبر) الى التنبية في المتن (قوله اسير اغير كامل) وهو المرأة والخثى
والصبي والمجنون والعبد (قوله لزمته قيمته) أي الا الامام فباسر (قوله او كاملا الخ) عبارة المتن والاصلي
فر من استبد بقتل اسير ان كان يحكم الامام بقتله فلا شيء عليه سوى التزير لثاوية على الامام وان
ارقه الامام ضمنه القاتل بقيته وتكون غنيمة وان من عليه فان قتله قبل وصوله في ماله من ضمن دية لورثته
او يمدد مدد ممو ان فداءه فان تقبل قبض الامام فداءه ضمن دية التنبية او يمدد مدمو اطلاقة ماله
فلا ضمان عليه لمودد إلى ما كان عليه قبل اسرومه قضية هذا التعليل ان عمل ذلك إذا وصل الى ماله ولا
فيضمن دية لورثته وهو ظاهر اه (قوله له الرجوع الخ) أي هل له ذلك (قوله ولا إلى ان اختياره) أي
الامام لخصه (قوله اما الاول) أي الرجوع عما اختار موقوله في أي التفصيل فيه (قوله به) أي بالاجتهاد
بناء على عدم السراية) وسياق ما فيه قريبا (قوله وفيه نظر ظاهر بحثا اخذا الخ) عبارة الروض ويصح

(وكذا عري في قول) خسر فيه لكنه ضعيف بل واه بل روى البخاري انه صلى الله عليه وسلم سبي قاتل من العرب كجوازي وبني
المصطلق وضرب عليهم الرق من قتل اسير اغير كامل لزمته قيمته او كاملا قبل التنفير عر فقط (نتيه) لم يهرضوا فيما علبت
إلى ان الامام لو اختار خصلة له الرجوع عنها أولا ولا إلى ان اختياره هل يتوقف على لفظ أولا والذي يظهر لي في ذلك تفصيل
لا بد منه اما الاول فهو انه لو اختار خصلة ظهر له بالاجتهاد انها الاحظ ثم ظهر له بان الاحظ غير ما كان كانت رقابهم له الرجوع عنها

وإذا جاز وجع مقر بحر الزنا بمجرد تشبيه وسقط عنه القتل بذلك فهناك لاني هذا محض حق الله تعالى وذلك فيه شائبة حق آدمي او فداء او مالم يمل بالثاني لاستلزامه نقض الاجتهاد من غير موجب وكما لو اجتهد الحاكم وحكم لا ينقض حكمه باجتهاد ثان نعم ان كان اختياره احدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتمتبت المصلحة للثاني حمل بقضيته وليس هذا نقض اجتهاد باجتهاد بل بما يشبه النص لوال موجب الاول بالكافة وأما الثاني فهو ان الاسترقاق لا يدفع من لفظ يدل عليه ولا يكتفى فيه بمجرد القتل كالاستخدام لانه لا يستلزمه وكذا الفداء نعم يكتفى فيه لفظ ملتزم باليد مع قبض الامام له من غير لفظ بخلاف المختصين الآخرين لحصولها بمجرد القتل (ولو اسلم اسير) كامل أو بذل الحرية قبل ان يختار الامام فيه شيئا (عصم دمه) للحديث الاقوي لم يذكره هنا وماله لانه لا يصح اذا اختار الامام رقه ولا صفار ولده العلم باسلامهم تبعا له وان كانوا ابداء الحرب أو ارقاء والاصل المسلم تامين كلامه

(قوله مطلقا) اي لسبب زال الام لا (قوله بنحو الزنا) اي بالسرقه وقطع الطريق (قوله بالثاني) اي من الاجتهاد (قوله حمل بقضيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين ان يتكرر تغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يخلو عن نظر اه سم (قوله وأما الثاني) اي التوقف على النقط (قوله بخلاف المختصين الخ) فيه شيء فأن ان مجرد حمل قيده مثلا لا يدل على امان عليه اه سم وقد يقال يدل عليه بقرينة كالمصرح بل حل فيده قتيلا بالان والاشارة بنحو اليك بالذهاب إلى وطنه وإيصاله إلى مانه بلا نطق (قوله كامل) إلى قول لم يذكر في المغني وإلى قوله والاصل في النهاية (قوله كامل) عبارة المغني مكلف اه وعبارة الروض مع شرحه حرم مكلف اه (قوله او بذل الجزية الخ) لعل المراد مطلق الكامل لا بغيره انه لا حاجة إلى ذكره هنا لانه يتساقط في باب الجزية وايضا لاني في قول المصنف الاقوي والخيار في الباقي قاله الرشيدى ويرد قول المغني في شرح حبسهم حتى يظهر ما نصه ولو بذل الاسير الجزية في قولها وجهان قال صاحب البيان الذي يقتضيه المذهب اه لا خلاف في جواز قبول ذلك وانما الخلاف في الوجوب قال في الشامل وإذا بذل الجزية يحرم قتله ويغير الامام فيعاده القتل كالو اسلم كاحصه الرافعي في باب الجزية اه (قوله شيئا) عبارة المغني ما ولا فداء اما اذا حرر الامام قبل اسلامه ان او الفداء اه التبخير وتبين ما اختاره الامام اه (قول المتن عصم) اي الاسلام دمه فيحرم قتله اه معنى (قوله لانه لا يصح) وقوله لصل افعليه وسلم او اموهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله الاعضاؤون من حقها ان ماله المقدوس عليه بعد الاسر غنيمة معنى ونهاية (قوله إذا اختار الخ) قضية هذا التقيد انه إذا اختار غير الرقي عصم ماله ونظره مع قوله ومن حقها ان ماله الخ المراد هذا التقيد غير كلامه وكلام التحفة اه رشيدى (اقول) ذكرهم هذا القيد ومفهومه في انفساخ نكاح الاسير كما يأتي كالصريح في اختياره هنا (قوله إذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يصح له إذا اختار فداءه او امان عليه وهو ظاهر اه سم ومعلوم ان الكلام في مال لم يتم قبل اسلامه ولا فلا كلام في انه لا يصح لان الغائبين ملكوه او متعلق حقهم بعينه فكان اقوى كما يأتي في شرح يقتضى من ماله الخ (قوله ولا صفار ولده الخ) اي ولم يذكر المصنف ما صفار ولده العلم الخو به يعلم انه كان ينبغي ان يريدوا او ابن لاومدخولها (قوله باسلامهم) اي صفار ولده (قوله والاصل باسلامهم) عطف على اسم كان وخبره (قوله والاصل المسلم تامين) انظر مع تقيده الاسير بالكامل الا ان يريد به العاقل وان كان رقيقا ولا ينافيه قوله السابق ولم يذكر ما هو ماله لان معناه ان كان له مال بان كان حرا ولا قول المصنف الاقوي في الخيار في الباقي لان المراد قضاء الخيار في الباقي حيث امكن بان كان حرا نعم اشكل عليه قوله عصم دمه لان الرقيق يتمتع قتله مطلقا لحق الغائبين لان ارادوا ان كان حرا اه سم وتقدم تبخير الروض مع شرحه بحر مكلف اه وهو صريح في خلاف ما جرى عليه الفارح (قوله من كلامه الخ) متعلق بالمع (قوله إذا التقيد الخ) جواب سؤال (قوله فيه) اي في كلام المصنف الاقوي (قوله بخلافها) اي في الاسلام قبل الاختار فلا عصم فيها

استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافعي ناعلى بعض الحرية وقد الشريك المهر بقدر حسنه اه (قوله نعم ان كان اختياره احدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتمتبت المصلحة للثاني حمل بقضيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين ان يكون بغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يخلو عن نظر اه سم (قوله بخلاف المختصين الآخرين) فيه شيء وما مجرد حل قيده مثلا لا يدل على امان عليه (قوله إذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يصح اذا اختار فداءه او امان عليه وهو ظاهر (قوله والاصل المسلم تامين) انظر مع تقيده الاسير بالكامل الا ان يريد به العاقل وان كان رقيقا ولا ينافيه قوله لم يذكره هنا ما لان معناه ان كان له مال بان كان حرا لكن ينافيه قوله الاقوي في الخيار في الباقي إذا الخيار الاقوي انما يتبقى في الحر الا ان يريد به العاقل وان كان رقيقا فلا ينافيه قوله السابق ولم يذكر ما هو ماله لان معناه ان كان له مال بان كان حرا ولا قول المصنف الاقوي في الخيار في الباقي حيث امكن بان كان حرا نعم اشكل ان الرقيق الاسير يتمتع قتل الخ الغائبين فلا يصدق في قوله عصم دمه الا ان يراد الاقوي اد التقيد فيه يقبل الظن لافادة عموم العصة ثم بخلافها هنا لما ذكر في المال

وأما صفراً ولادته لم يحفظ في الصورين، واحد كما يعلم أيضاً من كلامه السابق في القلة، وزعم الحاشية بين ما هو محمول من ذلك مقيد بما فلا يتبعه في إسلامه بعد الظفر ولا يصحون به عن الرق ليس في قوله لتصریحهم بتبعيهم قبل الظفر فبعده كذلك إذا دخل الظفر بل وضرب الرق علفق منع التبعية بوجه قد صرحوا في مبحث التفريق بين الألة وولد ما بأن الصغير (٢٤٩) وأصله التفتين إذا أسلم الأصل تبعه

الصغير قالوا إذا كان الأصل هو اللقن وحده وصرحوا أيضاً بأن من أسلم بعد ما استرقت زوجته الحامل يحكم بإسلام الحمل ولم يطل رقوه وبأن اختلاف الدار لا يمنع الحكم بالتبعية في الإسلام فكونه في قضية الإمام أولى وبأن الإسلام لا يوقف ولا يزمن قال بعدم التبعية عند الرق وقفه قبل الاختيار فإن اختار الرق ولا

(قوله) وأما صفراً ولادته أي عصمتهم (قوله في الصورتين) أي في الإسلام قبل الظفر والإسلام قبل الاختيار (قوله أيضاً) أي كالأصل من كلامه السابق (قوله) وزعم المخالفة (الخ) الأولى التفريع (قوله) وهم أي كلام المصنف الثاني (قوله) وأن عموم ذلك (الخ) عطف تفسير للبخالة والمشار إليه كلام المصنف الثاني قوله مقيد بما أي بالنسبة إلى هذا أي ما هنا (قوله) ولا يصحون به (الخ) من عطف المسبب على سببه فكان الأولى التفريع (قوله) ليس في قوله (خبر فزع الخ) (قوله) بتبعيهم (ه) أي في الإسلام (قوله) عليه أي الأصل المسلم بعد الظفر (قوله) فأولى إذا كان (خ) هل وجه الأولوية أن ملك الولد ربما يمنع تبعيته أم سم (قوله) استرقت (الخ) ففتنت عليه (قوله) وقفه أي رق الحمل تبعاً لرق أمه (قوله) فكونه (ه) أي الأصل المسلم (قوله) وبأن الإسلام (ه) أي إسلام الولد الصغير (قوله) عند الرق (ه) أي رقية الأصل (قوله) وقفه (ه) أي وقف إسلام الولد صغيراً لا يسير أسلم قبل اختيار الإمام فيه شيئاً (قوله) وفي الروضة لو أسرا (خ) بأن دخل مسلم منفرداً دار الحرب وأسر أمه (خ) سم (قوله) رقت (الخ) أي فتنت عليه (قوله) ثم قال (ه) أي صاحب الروضة (قوله) والحق إن الحداد (خ) أي في الرقية بالأسر (قوله) وهو أي الإلحاق (قوله) فلا يتصور سببه (ه) أي عاقلة لا ممتعة ولا من غيره (قوله) (ه) أي ما في الروضة (قوله) فلم يفرقوا (خ) أي الأصحاب حيث أطلقوا قولهم إن المسلم يتبعه (خ) (قوله) لأمه (ه) أي تقول الروضة فلا يتصور سببه (قوله) به (و) (خ) منها ما سيجد في غيرها (قوله) ولو ساء (ه) أي حرياً (قوله) وعلى قياسه (ه) أي قول الحلبي (قوله) وبواقوته (ه) أي الحلبي فذلك أي في عدم إسلام الولد بإسلام أبيه في دار الحرب أو بعد خروجهما منها (قوله) (ه) أي كلام الأذري (قوله) قال غيره (ه) أي غير الأذري وهو أي الأمر كما قال (ه) أي الأذري أن الأصحاب لا يوافقون الحلبي على عدم الإسلام (قوله) على كلامه (ه) أي الحلبي (قوله) لم يفرقوا (ه) أي الأصحاب (قوله) وأسلم كافر (خ) بدل من قولهم (قوله) وإذا تبعوا (خ) لعل الأولى التفريع (قوله) على من قارن إسلامه حريته (ه) أي قبل الأسر ولا يقتضيان في الأسر لكن بعد الأسر قاله ولا حاجة إليه لأنه يتمتع طرود الرق على الأسير بعد التقارن أيضاً (قوله) أو أرقاه عطف على قوله أحرار (قوله) لم يقتض ردهم (ه) ينبغي أن ينظر إلى ما الحكم فإن كان مسلماً أو ذمياً لم ينتقل الملك عنه أو حر بإجازة سيه فينتقل الملك عنه فليتأمل أم سم وقوله جاز سيه أي ولو من أصله فيمتنع عليه (قوله) واسترقاقه (الاولى ورق (ه) أي باقي الحصال (ه) إلى قول المتن وكذا عتقه في المفتى لا قوله وهو دوا إلى المتن وإلى قول المتن على المذهب في الهابة لا قوله وورق إلى المتن وقوله وورد إلى المتن (قوله) أي باقي الحصال (ه) ومنه الرق كما يصرح بقوله المصنف وقوله الحسم عبارة المفتى والأسنى وهو المن والارقاق والتداء لأن الأخير بين أشياء إذا سقط بعضها لتعذر له لا يسقط الحيار في الباقي كالمجرع عن التفتي في الكفارة

تبعية أو غيره تبع وفي الروضة لو أسرا أمه أو بنته البالغة رقت بنفس الأم ثم قال والحق إن الحداد الولد الصغير بالأم وهو مفعلة عند الأصحاب لأن المسلم يتبعه مولده الصغير في الإسلام فلا يتصور سببه أم فلم يفرق في تبعية المسلم بين الحر واللقن ولذا لم يقتصروا هذا الإلحاق مع اعتراضهم إنفسه فتصور سبه تصور يتصور فيها سيه وأما قول الحلبي لسيه ذمياً ولم يحكم بإسلامه ثم سيه أمه أمه أسلمها لا يحكم بإسلامه فضعيف قال الأذري وعلى قياسه لم يسد أمه أسلمها بدار الحرب أو خرجها منها بأنفسهما أسلمها بصر مسلماً بإسلامها

وان كان حر (قوله) فأولى هل وجه الأولوية أن ملك الولد ربما يمنع تبعية (قوله) وفي الروضة لو أسرا (ه) بان دخل مسلم منفرداً دار الحرب وأسر أمه (خ) سم (قوله) وإذا تبعوه في الإسلام (ه) وطاهر أن الكلام في ولاد لم يسبق قبل إسلامه والأصل كلام في استرقاقهم (قوله) لم يفرقوا (ه) فيمتنع أرقاقهم بخلافه هو لتقدم سيه على إسلامه فلم يقارن إسلامه حريته قبل الأسر (قوله) لا امتناع طرود الرق على من قارن إسلامه حريته قبل الأسر ولا يقتضيان في الأسر لكن بعد الأسر (قوله) لم يقتض ردهم (ه) ينبغي أن ينظر إلى ما الحكم فإن كان مسلماً أو ذمياً لم ينتقل الملك عنه أو حر بإجازة سيه فينتقل الملك عنه فليتأمل (قوله) أي باقي الحصال (ه)

(٣٢ - شرواني وإن قاسم - تاسع) لأقراده عنهما قل ذلك وما أظن الأصحاب يوافقونه على ذلك أم قال غيره وهو كما قال أمه أي بل خالفوه صريحاً في قاسم الأذري على كلامه لم يفرقوا في اللقن وإسلام كافر ظفر به الخ إذا تبعوه في الإسلام وهم أحرار لم يفرقوا لا امتناع طرود الرق على من قارن إسلامه حريته ومن ثم أجوعوا على أن الحر المسلم لا يسي ولا يسترق أو أرقاه لم يقتض ردهم ومن ثم لم يملك حر في صغيره حكم بإسلامه تبعاً لأصله جاز سيه واسترقاقه (وفي الحيار في الباقي) أي باقي الحصال السابقة

اه **(قوله)** أو يبدان اختار الخ) عطف على قوله قبل ان اختار الامام فيه شيئا اه سم **(قوله)** أو الرق) بقى القتل وكأنه تركه لظهور امتناعه اه سم **(قوله)** تعين) أى ما اختاره الامام جزم به العباب أى وشرح المنهج فقد ينافى هذا ما قدمه فى التنبيه من أنهم لم يترضوا الجواز الرجوع وعدمه فان التمين يستلزم امتناع الرجوع وعدمه عليه بما فى العباب أى وشرح المنهج بعيد إلا ان يجعل ذلك مخصوصا عن لم يسلم اه سم **(قوله)** وعمل جواز المفاداة الخ) يفتى ان مثلها بالن بالولى عرش وسم **(قوله)** ان كان له الخ) أى أو لا لا يجوز للامام فداءه لحزمة الاقامة بدار الحرب على من ليس له ما ذكره عرش **(قوله)** ان كان له ثم مشيرة) أو كان عزيزا فى قومه ولا يخفى فتنة ديه ولا نفسه ووضو مخفى **(قوله)** بخلافه) أى الا سياد الكمال **(قول)** المتن واسلام كافر) رجلا كان أو امرأة فى دار حرب أو اسلام اه معنى **(قوله)** مكلف) يقيد به ليناى قوله دمه وصغار ولده كما هو ظاهر إذ غير المكلف لا يقتل مطلقا ولا اولاده إذا كان صغيرا اه سم **(قوله)** أى نفسه من كل مامر) دخل فيه القتل والرق وقد علم امتناع الرق من قوله السابق لامتناع طرور الرق الخ ثم بقوله هذا مع ما قرره فى قول المصنف السابق ولو أسلم أسير عهده الخ يعلم أن الدم هنا لا يربده بغير ما ربه به هناك اه سم **(قوله)** بدار ما ودارهم) ووجه مع عدم دخول ما فى دار الحرب فى الامان كاسياى ان الاسلام أقوى من الامان وقاظم إلا ان يوجد قتل بخلافه سم وعش **(قوله)** مامر) انظر فى أى عمل وقد قال فى شرح عهده الحديث الآتى فظل ما ماعاى توهم اساق الحديث هناك بتامه **(قوله)** لقرها) أى الشهادة **(قوله)** الارار) فاعل بضم **(قوله)** والإخ) أى وان لم يضمن ذلك الاقرار بالشهادة **(قوله)** الارار) خرج به الاراء لانهم لم يكون لغيره فأمرهم تابع لأمراء لانهم من جملة أمواله فان كان مسلما بهم معصومون أو كافرا ذميا فكذلك أو حريا فصحبهم حكم أموال الحرب اه سم أى فيجوز سبيهم ويتقبل الملك منهم كأمير **(قوله)** عن الاسترقاق) متعلق بضم المقدر بالظلف **(قوله)** لانهم يتبعونه فى الاسلام) قال فى التكة ومن هذه الملة تزخ عصمته بسلام الامام سم على المنهج اه عرش وقد قدمنا عن المعنى ما يرقه أنفا **(قوله)** كان اخل كفضل) أى فيصم تبعاله إلا ان استرققت امه قبل اسلام الاب فلا يظل اسلامه رقه كما انفصل متى وروى **(قوله)** والبالغ العاقل الحر كاستقل) الظاهر عطفه على اسم كان وغيره ثم فى التنبيه هنا ما لا يخفى عبارة المعنى اما البالغ العاقل فلا يصعبه اسلام الاب لاستقلاله بالاسلام اه **(قول)** المتن لا زوجته) ويؤخذ منه بالاولى حكم زوجة أسير اسلام اه سم وفى عرش عنه على المنهج وحيث يقال لنا

ومع الرق كما يصرح بقوله وفى قوله الخ **(قوله)** أو يبدان اختار المن) عطف على قوله السابق قبل ان يختار الامام فيه شيئا ثم على حكمه بالتمين مبنى على ما بحثه فى التنبيه السابق أو ذلك مخصوص بمن يسلم فان التمين هنا مجزوم به فى العباب فقد ينافى قولهم أنهم لم يترضوا الجواز الرجوع وعدمه فان التمين يستلزم امتناع الرجوع وعدمه عليه بما فى العباب بعيد فلينامل **(قوله)** أو الرق) بقى ما كان بعد ان اختار القتل وكأنه لظهور امتناعه **(قوله)** وعمل جواز المفاداة مع ارادة الاقامة فى دار الكفر الخ) ان كان سبب هذا التقيد انه يحشى من المفاداة رجوعه الى دار الكفر والى دار الكفر على ما عليه يحشى منه ذلك فلا يقوده ايضا ثم كان يمكن اطلاق جواز المفاداة ومنعه من الرجوع الى دار الكفر إلا بشرط المذكور فلينامل **(قوله)** مكلف) يقيد به ليناى قوله دمه وصغار ولده كما هو ظاهر إذ غير المكلف لا يقتل مطلقا ولا اولاده إذا كان صغيرا أو رقه له من كل مامر يدخل فيه الرق وقد علم امتناعه من قول الشارح السابق لامتناع طرور الرق الخ **(قوله)** أى نفسه من كل مامر) بهذا مع ما قرره فى قوله السابق ولو أسلم أسير عهده سم ويؤخذ من الخيارات فى الباى يعلم أن الدم هذا اریده غير ما ربه به هناك **(قوله)** عن كل مامر) يدخل فيه القتل والرق ودارهم ويشارك عدم دخول ما بدارهم فى الامانة على ما يأتى فيه بان الاسلام أقوى من الامان **(قوله)** الارار) خرج الاراء لانهم لم يكون لغيره فأمرهم تابع لأمراء لانهم من جملة أمواله فان كان مسلما بهم معصومون أو كافرا ذميا فكذلك أو حريا فصحبهم حكم أموال الحرب **(قوله)** لا زوجته) يؤخذ منه بالاولى حكم زوجة أسير اسلام **(قوله)**

أو يبدان اختار المن أو الغدما أو الرق تعين وعمل جواز المفاداة مع ارادة الاقامة فى دار الكفر ان كان له ثم مشيرة با من معها على نفسه ودينه وفى قول يتعين الرق) بنفس الاسلام كالتدريه يجامع حرمة القتل وقرق الاول بانته لم يخير فى التدريه فى الاصل بخلافه (واسلام كافر) مكلف (قبل ظفر به) أى قبل وضع أيدينا عليه (بضم دمه) أى نفسه عن كل مامر (وماله) جميعه بدارنا ودارهم لما سرق الخبر المتفق عليه فاذا قالوا أى الشهادة عصموا منى دماهم وأموالهم وبه ردوا قول القاضى لبدان يضمن قتلها الاقرار بأحكامها والام يرتفع السيف (وصغار) وجمانين (ولده) الارار وان سفلوا ولو كان الاقرب حيا كافر اض الاسترقاق لانهم يتبعونه فى الاسلام ومن ثم كان اخل كفضل والبالغ العاقل الحر كاستقل (لا زوجته على المذهب) ولو حاملة فلا يصعبها عن الاسترقاق لاستقلالها ولا غاصم حقيقه

أو أحدهما أفصح النكاح) بينهما (٢٥٢) (إن كانا حريين) وإن كان الزوج مسليماً بناء على المعتقد السابق لما في خبر مسلم أهم لما

والغنى كما رآنا (قول المتن وإذا سي زوجان) أي معاهه معنى (قول المتن أو أحدهما) أي ورقبان
 كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملاً ورأى أنه سم (قول المتن أفصح النكاح) أي سواء أ كان ذلك
 قبل الدخول أم بعدهه معنى (قوله) وإن كان الزوج (إلى قوله نعم في النهاية) لا قوله بناء على المعتقد
 السابق وقوله فيه نظر والوجه عدم الفرق (قوله) وإن كان الزوج مسليماً غاية أي ما أسلم بعد الأمر
 أو قبله أهش هذا على معتد النهاية والغنى وأما على معتد الفارح والروض وشيخ الإسلام فيبني
 أن يقال ولو كان أسلاماً أصلاً (قوله) بناء على المعتقد السابق) عبارة الغنى وعمل الانقضاء فيسي الزوجة
 إذا كان الزوج كافراً فإن كان مسليماً بنى على الخلاف المتقدم هل تسي أو لا (قوله) أنهم (أي أصحابه
^{عليهم السلام} الثمانين (قوله) فحرم تعالى المتزوجات إلا المسيات) فقد على ارتماع النكاح والألما حلان
 أهمنى (قوله) وعمل على سي زوج الخ) أي وحده مبتدأ وخبر ولا يحفى ركة عبارة الغنى وعمل الانقضاء
 فيسي الزوج إذا كان صغيراً أو مجنوناً أو كاملاً واختار الإمام الخ (قوله) أو مكلف) الأولى كاهل ليخرج
 الرقيق (قوله) وخرج مجبرين الخ) لا يحفى ما في التثنية بالخروج المقضى لله خالفة في الحكم وليس كذلك
 عبارة الغنى ثانيهما أي التبيين التقيد بكونهما حريين يقتضى عدم الانقضاء فيهما إذا كان أحدهما حراً
 والآخر رقيقاً وليس مراداً لو كانت حرة فو رقيقاً سيدت وحدها ومعه انقضاء هذا الحكم في عكسه
 كذلك أن كان الزوج غير مكلف أو مكلفاً وأره الإمام أه (قوله) وأره الإمام الخ) ملا قال ورق
 أي بأن كان غير مكلف وأره الإمام إذا كان الخ أو حاصل المسئلة أنه حيث حدث رق أحدهما انقضاء النكاح
 أه سم (قوله) فيهما) أي سبيهما وسي الحر وحده (قوله) بخلاف مالوسي الخ) أي في المفهوم تفصيل
 أه سم (قوله) الرقيق وحده) أي أو الحر الكامل وحده ولم يره الإمام أه سم (قول المتن وإذا رق) كذا
 في نسخ الشرح بالقو واحدة بعد الدال وفي النهاية هو الغنى بعدها القان (قوله) أو طر في سقط) لعدم احتراهم
 معنى وأنى (قوله) كالورق الخ) أي فانه يسقط أهش (قوله) وألحق به الخ) أي بالحرى في السقوط
 أهش (قوله) المعاهد الخ) الحاق المعاهد في شرح الروض أه سم (قوله) والفرق) أي بين هنا حيث
 ألحق فيه المعاهد والمستأنم الحرى وما هناك حيث ألحق فيه بالذى (قوله) أنه وإن كان) أي المعاهد
 أو المستأنم وكذلك أنه في قوله أنه طالب الخ (قوله) طالب) بناء على أهش (قوله) طلقاً) أي على حرى
 أو غيره (قوله) ولا يطالب) ببناء المفهول (قوله) وفيه نظر) أي في الإلحاق والفرق (قوله) والوجه عدم الفرق
 خلافاً للنهاية ووفقاً للغنى والاسنى عبارتهما ولو كان الدين لحرى على غير حرى ورق من له الدين لم
 يسقط بل يوقف فإن عتق فله وإن مات رقيقاً فله أه (قوله) بخلافه على ذى الخ) أي لا يسقط أهش
 (قوله) على ذى) أي ومعهاد ومستأنم لما مرّ أفا (قوله) وفيه نظر الخ) ووفقاً للنهاية والغنى عبارة الأول
 وفي كل من المقيس والمقيس عليه نظر لظهور الفرق الخ (قوله) وفيه نظر الخ) الظاهر أن التنظير في مطابقة

امتصوا يوم أو طامن من وطء المسيات المتزوجات نزل والمصنات أي والمتزوجات من النساء إلا ما لم تكن أمانك فحرم الله تعالى المتزوجات إلا المسيات وعمل على سي زوج صغير أو مجنون أو مكلف اختار الإمام رقة فان من عليه أو فادى به استمر نكاحه وخرج مجبرين مالو كان أحدهما رقيقاً سقطت سبياً أو الحر وحده وأره الإمام فيهما إذا كان زوجاً كاملاً فينسخ النكاح لحديث الرق بخلاف مالو سبي الرقيق وحده لعدم حدوثه كما لو كانا رقيقين (قيل أو رقيقين) فينسخ أيضاً لا يحدث سبي زوجي الاسترقاق فكان كحديث الرق والاصح المنع سواء أسيا أم أحدهما وسواء أسلاماً أو أحدهما أم لا لأن الرق موجود وإنما انتقل من شخص إلى آخر وهو لا يؤثر كالبيع (وإذا أرق) الحرى (وعليه دين) لسل أو ذى أو معاهد أو مستأنم (لم يسقط) لأن له ذمة أو طر في سقط كالو رقه لدين على حرى أو ألحق به هنا المعاهد والمستأنم والفرق أنه وإن كان غير ملتزم للأحكام كما في السرقة لكن تأمينه اقتضى أنه يطالب بمحقه مطلقاً ولا يطالب بما عليه لحرى وفيه نظر والوجه عدم الفرق بخلافه على ذى أو مسلم بل يبقى بذمة الدين فيطالبه به سيده ما لم يسقط على ما بحث قياساً على ودائمه وفيه نظر السيد

لظهور الفرق بين العين بمرض تسلم ما ذكر فيها وما في الذمة على انان قلنا ذلك السيد الذي فلا وجه للتقيد بالعتق او بعدم ملكه فلا وجه للباطل الذي يتجه في اعيان ماله ان السيد لا يملكها ولا يطالب بالان ملكه لرقته (٢٥٣) لا يستلزم ملكه ماله بل القياس انها ملك

ليست المال كالمال الضائع
واما دية قضية فزبطهم
ما في الدم منزلة اعيان
الاموال في نحو الزكاة والحج
وغيرها انتمثلها هنا ايضا
نعم يتردد النظر فيما اذا عتق
ولم يأخذها الامام هل
يكون احق بهما لان الزوال
لما كان لاسل دوام الرق
وقد بان خلافه او لاحقه
فيما لان الرق بمنزلة الموت
في بعض الاحكام فيقتل به
ليست المال مستقرا كل
محتمل انهم رايتهم صرحوا
بالفرق بانهم اقرع بين او
دين لحرق فيهم استقر لم يكن
المقر به السيد وهو صريح
فيما ذكرته او لا وذكرته
نعم عقب ذلك انه يوقف فان
عتق فله زومات قافيه
فان قلت كيف يصور
مطالبة السيد على القول
بما هو املك جميعه لانه
غنية خمسة قلت يصور
ملكه لكانه يان سيده
كايما ولو كان الدين للسبي
سقط بانه ان من ملك
قن غيره وله عليه دن سقط
وفيه تاقض الشبهين وحل
السقوط فيما يخص بالسبي
دون ما يقابل الخس لانه
ملك لغيره واذ لم يسقط
(فيقتضى من ماله ان غنم
بعد ارقاقه) تقديمه على

السيد اما البقاء في الذمة كالودائع فيجوز مباح في الرض وغيره اه سم (قوله لظهور الفرق الخ)
وهو ان ما في الذمة ليس متبعا في شيء يطالب به السيد فهو مرض السقوط بخلاف الوديعة اه ع (قوله
فيها) اي العين (قوله للتقيد بالعتق) كان المراد بعدم العتق اه سم (قوله او بعدم الخ) عطف على
ملك السيد الخ (قوله في اعيان ماله) اي كدائمه اه معنى (قوله انه) اي الدين (قوله مثلها)
اي مثل اعيان الاموال اي فلا يملك السيد ولا يطالب به (قوله هنا) اي في المورق ولدين على ذي الخ
(قوله ايضا) اي كاي نحو الزكاة الخ (قوله هل يكون احق بهما الخ) اعتدته النهاية والمعنى (قوله
لا صل دوام الخ) الاضاعة لليان (قوله في بعض الاحكام) كقطع النكاح (قوله ثم استرق) اي الحرق
(قوله فيا ذكره او لا) كانه اراد بما ذكره عدم ملك السيد وعدم مطالبته بكونه احقر باولا عما عساه من
انها ملك ليست المال وما فرعه على ذلك من التردد فياذا عتق قبل اخذ الامام فليتام اه سم (قوله
وذكرت ثم) اي في باب الاقرار (قوله عقب ذلك) اي ما صرحوا به من انه لو اقرع بين الخ اي عقب ذكره
(قوله انه يوقف الخ) هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الاسلام هنا وهو صريح في عدم ملك السيد
ومطالبته اه سم وذكره المعنى هنا ايضا وهو صريح في عدم مطالبته ببيت المال وانه لو اخذها الامام
فمحمق يسترد ماله (قوله على القول الخ) اي المرجوح (قوله بها) اي بمطالبة السيد (قوله لانه) اي
الريق اه سم (قوله ولو كان الدين) الى قوله ولم يمتنع منه في المعنى والى قوله ولو استاجر في النهاية لا قوله ولم
يتمتع اي المتن (قوله فيا يخص بالسبي) وهو ما يقابل الاربعة الخماس (قوله لانه ملك لغيره) فلو كان
السبي ذميا سقط الجميع لانه يملك جميعه اه سم (قوله واذ لم يسقط) اي دين غير الحرق وحل يمل الدين
المؤجل بالرقي وفيه وجهاً معهما انه محل لانه يملك الموت من حيث انه يمل الملك ويقطع الكساح اه معنى
(قول المتن من ماله) هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث لم يسقط اه سم والظاهر نعم (قوله تقديمه) اي
الدين (قوله كالوصية) اي كاي قدّم الدين على الوصية اه معنى (قوله الى عتقه) اي ويساره اه معنى (قوله واما
اذا غنم) اي ماله وقوله قبل ارقاقه ومعها اي يقينا فلو اختلف الدائن والمدين واهل الغنمية في ذلك فيغني
تصديق الدائن والمدين لان عدم الغنمية قبل الاقرار هو الاصل اه ع (قوله لان الغنمين ملكوه) اي
ان قلنا تملك الغنمية بالحيازة وقوله او تلقى اي بانه ملك انما تملك بالقبضة وهو الرجم قاله ع وحش وكلام
المعنى والاسنى صريح في ان الاول في القبلة والثاني في الحية وهو الظاهر (قوله بعينه) اي بعين المال وحش
صاحب الدين كان في الذمة اه معنى (قول المتن ولو اقرض الخ) عبارة المنهج ولو كان لحرق على مثله دين
معاوضة ثم عصم احد هما باسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط وخرج بالما وضدين الانلاف ونحوه

واما البقاء في الذمة كالودائع فيجوز مباح في الرض وغيره (قوله للتقيد بالعتق) كان المراد بعدم
العتق (قوله فيا ذكره او لا) كان المراد بما ذكره او لا بعدم ملك السيد وعدم مطالبته بكونه احقر باولا
عما عساه من انها ملك ليست المال وما فرعه على ذلك من التردد فياذا عتق قبل اخذ الامام فليتام (قوله
وذكرت ثم عقب ذلك) هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الاسلام هنا فانه عقب قول الرض فان
استرقه لدين على مسلم او ذي لم يسقط كوديعته قال ما نصه فوق فان عتق فله وان ادين بيقافيه اه
وهو صريح في عدم ملك السيد ومطالبته (قوله لانه) اي الريق (قوله ولو كان الدين للسبي سقط) كما رجه
في الرض من زيادته (قوله ناعلى ان من ملكه غير الخ) لا يمكن الفرق فليتام (قوله لانه ملك لغيره)
فلو كان السبي ذميا سقط الجميع لانه يملك جميعه (قوله فيقتضى من ماله) هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث
لم يسقط (قوله ولو اقرض حرق من حرق الخ) عبارة المنهج ولو كان لحرق على مثله دين معاوضة ثم عصم
احدهما باسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط اه قال في شرحه وكالحرق مع مثله اذا عصم

الغنمية كالوصية وان حكم زوال ملكه بالرقي كما يقتضي دين المرتد وان حكم زوال ملكه بالردة اما اذا لم يكن له مال فيقتضى ذمته الى عتقه
واما اذا غنم قبل ارقاقه او معه فلا يقتضي منه لان الغنمين ملكوه او تلقى حقيهم نه ته فكان أقوى (ولو اقرض حرق من حرق)

أو غيره (أو اشتري منه) شيئا أو كان له عليه دين معاوضة غير ذلك (ثم أسلمنا) أو أحدهما (أو قبلا) أو أحدهما (جزية) أو أمانا معا أو مر تباولم يتمتع منه وهما حريان قاصدا الاستيلاء عليه (دام الحق) الذي يصح طلبه لالتزامه بمقد صحيح بخلاف نحو خر وخنزير (ولو اتفق حربي) (عليه) أي الحربي شيئا أو غصب منه في حال الخرابية (فأسلمنا) أو أسلم الملتف (فلا تخاف في الأصح) لأنه لم يلزم شيئا بعد حتى يستدام حكمه لأن الحربي لو اتلف مال مسلم أو ذمي لم يضمنه قائل مال الحربي ولو استاجر مسلم مال حربي أو نفسه لم تبطل برقه أو قهر حربي دائمه أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه وكذا بعضه فيقتضي عليه (والمال) أو الاختصاص (المأخوذ) أي الذي أخذه مسلمون (من أهل الحرب) وليس لمسلم والا لم يزل ملكه بأخذه لم يهرسه فعل من وصل إليه ولو بشر أمره إليه (قهر) لهم حتى سلوه أو جلوه عنه (غنيمة) كما مر مبسوطا في بابها وأعادها توطئة لقوله (وكذا ما أخذه واحد مسلم) (أو جمع) مسلمون (من دار الحرب) أو من أهلها أو بلادها حيث

لا أمان لهم (سرة) أو اختلاسا أو سوما

كالغصب فيسقط وكالحربي مع مثله إذا عصم أحدهما الحربي مع المصوم إذا عصم الحربي في حكي المعاوضة والاتلاف اه سم أي فيسقط في الثاني دون الأول (قوله أو غيره) من مسلم أو ذمي أو معاهد أو مستامن (قوله شيئا) أي مالا اه معنى (قوله دين معاوضة غير ذلك) كعقد صدق أو نهاية (قوله) (ولم يتمتع منه) أي الدببون من الدين وادائه (قوله وهما حريان) خرج ماله أو كان أحدهما غير حربي وفيه نظر إذا كان ذلك التغيير هو المنتفع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربي لا يسلم له الجميع كالغنيمة اه سم وقوله غير الحربي أي المسلم بخلاف الذمي ونحوه فيسلم له الجميع (قوله قاصدا الخ) حال من فاعل يتمتع (قوله الذي يصح) إلى قوله أو قهر حربي في الغني (قوله لالتزامه الخ) المهم أن ما اقترضه المسلم أو الذي من الحربي يستحق المطالبة به وإن لم يسلم لالتزامه بمقد اه عش أي مالم يتمتع المسلم أو الذي منه قاصدا الاستيلاء عليه كما مر عن سم انفا (قوله بخلاف خر وخنزير) أي ونحوهما عمالا يصح طلبه اه معنى (قول المتن ولو اتلف عليه الخ) قال في الكذبيني كان عليه دين إلتاف ونحوه كالغصب اه سم وقد مر مثله عن المنهج (قوله حربي) أي أو غيره كما مر عن المنهج (قول المتن فأسلمنا) أو قبلا الجزية اه معنى أو قبلا الملتف أو حصل لها أو التلق أمان كما مر عن المنهج (قوله أو أسلم الملتف الخ) في شرح الروض أي أو المنهج وكلاهما إسلام أحدهما وتقييد الأصل بإسلام الملتف لبيان محل الخلاف اه سم (قوله الملتف) أي أو القاصب اه معنى (قوله مسلم) أو ذمي اه معنى أي أو معاهد أو مستامن (قوله مال حربي) أي كداره (قوله لم تبطل) أي الإجارة فكان له استيفاء مدتها لأن منافع الأموال على ملكها مضمونة باليد كإعانة الأموال اه معنى (قوله برقه) أي أو بنتم ماله اه معنى (قوله ملكه) قال في شرح الروض وإن كان المتهور كاملا قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندي لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام أو غيره ولا يميز اه سم وفي الروض مع شرحه أيضا وظل الدين في الأولى والرق في الثانية والنكاح في الثالثة اه (قوله وكذا بعضه) أي من أصله وفرعه (قوله أو الاختصاص) إلى قوله خلافا رجحه في النهاية إلى قوله ومن ثم إلى فان كان وقوله ثم إلى ويظهر (قوله) أي الذي أخذه المسلمون (سيزكر محترزه) (قوله وليس لمسلم) يعني ولا الذي اه سم بل يعني أن المراد بالمسلم غير الحربي فيشمل المعاهد والمستامن أيضا (قوله والا) أي بان كان لمسلم لم يزل ملكه أي ملك المسلم عنه اه عش (قوله رده إليه) وعن هذا ما وقع السؤال عنه من أن جماعة من أهل الحرب استولوا على مركب من المسلمين وتوجهوا بها إلى بلادهم فاشترها منهم نصراني ودخل بها إلى بلاد الإسلام فصرها من أخذت منه وانتهت بيته فتوخذ من يده وتسلم لصاحبها الأصلي ولا مطالبة للحربي على مالها بئى. لبقائها في ملكه أمالو تلفت يده الحربي فلا تخاف عليه اه عش (قوله توطئة الخ) عبارة الغني لضرورة التقسيم الدال عليه قوله وكذا الخ (قول المتن وكذا ما أخذه واحد أو جمع من دار الحرب الخ) أي ولم يدخلها بأمان معنى وروض (قوله أو اختلاسا) كان في أصل التحفة عقبه أو سوما تابعه

أحدهما الحربي مع المصوم إذا عصم الحربي في حكي المعاوضة والاتلاف اه (قوله ثم أسلمنا أو أحدهما) قال في الكذبيني لم يسلم أحدهما ونحوها كرا البتجاه خلاف الحكم بينهم عند الترافع التناو الأتلاف تعرض لهم اه (قوله أو قبلا جزية) أي أو أمانا كما يستفاد من عبارة المنهج بألهاش (قوله وهما حريان) خرج ماله أو كان أحدهما غير حربي وفيه نظر إذا كان هو المنتفع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربي لا يسلم له الجميع كالغنيمة (قوله ولو اتلف عليه) قال الاستاذ في الكذبيني كان عليه دين إلتاف ونحوه كالغصب اه (قوله فأسلمنا أو أسلم الملتف الخ) في شرح الروض وكلاهما إسلام أحدهما وتقييد الأصل بإسلام الملتف لبيان محل الخلاف اه (قوله أو قهر حربي دائمه أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه) قال في شرح الروض وإن كان المتهور كاملا ثم قال قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندي لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام أو غيره اه (قوله وليس لمسلم) يعني ولا الذي (أو سوما) قال في

يظن أنه لكافر فأخذ قاتل
 غنيمة خمسة أيضا (في
 الاصح) لأن تقريره بنفسه
 قائم مقام القتال ومن لم يلو
 أخذه سوما ثم حرب أو
 جرده أخص به ويوجه
 بأنه لما لم يكن فيه تقرير لم
 يكن في معنى الغنيمة فإن
 كان المأخوذ ذكرًا كاملاً
 فغير الامام فيه أما ما أخذه
 ذي أو ذميون كذلك فإنه
 ملوك كله لأخذه (فإن
 أمكن كونه) أي المقتطع
 (لمسلم) ثم تاجر أو مقاتل
 مثلاً ويظهر أن إمكان كونه
 لذى كذلك (وجب
 تقريره) سنة ما لم يكن حقيراً
 فدونها كلفته دار الاسلام
 خلا لما رجحه البقيني أنه
 يكفي ببلوغ التعريف إلى
 من هم من المسلمين وبعد
 التعريف يكون غنيمة
 (فرج) كثر اختلاف
 الناس وألغى في السراي
 والارقاء المحل وبين وحاصل
 يعتمد هذا في فهم أن من لم
 يعلم كونه من غنيمة لم يحسن
 يحل شراؤه وحاصل
 التصرفات فيه لا احتال ان
 أسره البايع له أو لأحري
 أودى فإنه لا يخص عليه
 وهذا كثير لا نادر فإن
 تحقق أن أخذه مسلم
 نحو سرقة أو اختلاس
 لم يبيح له

في النهاية وكتب عليه المحقق بأنه مخالف للروضة والروض هو كالم قف على ما وقع في التحفة من الاصلاح
 اه سيد عمر (قول المتن) أو وجد كنية القطة (أي أربط أو خذ سرقة بل كان هناك أي في دار الحرب مال
 ضائع وجد كنية القطة فآخذه شخص بعد علمه أنه لكافر فإنه غنيمة على الاصح المخصوص وأما المروءون
 الذي للحرب عند مسلم وأدوى والمؤجر الذي له عندنا هذا إذا انفك الرهن أو انقضت مدة الاجارة فمل هو
 في أو غنيمة وجهان أشبههما قال الزركشي الثاني اه معنى (قوله) ما يظن أنه لكافر) أي وأن توم أنه
 لمسلم كما هو قضية الظن فانظر مع قول المصنف الاتي فإن أمكن كونه لمسلم وعبارة الجلال أي والمفتي بما يعلم
 أنه لكافر اه رشيدى (قوله في الاصح) والثاني هو لمن أخذه خاصة وادعى الامام الاتفاق عليه (عليه)
 يستثنى من ذلك ما إذا كان سبب الوصول إلى القطة في دار الحرب هو جهل مناخو فامان من غير مثال فانها فيه
 قطعاً وما إذا كان يقتلناهم فهو غنيمة قطعاً اه معنى (قوله) أخص به (ولا يخمس اه اسنى) (قوله) ويوجه
 الخ) قضيته ان لقطة دارنا إذا علم أخذها أنها لحربي دخل دارنا بلا أمان منا يختص بها فلا تخمس
 فله راجع ثم رأيت قال الروض مع شرحه وودخل صبي أو امرأة أو مجنون أو غشي منهم بلادنا فأخذه مسلم
 أو اختصه لحربي من بلادنا كان المأخوذ فينا لا نه مأخوذ بلاقته وموته اه وهذا بعيد أن تلك القطة فيه
 (قوله) فإن كان المأخوذ الخ) راجع إلى ما بعد كذا متا وشرحاً (تغير الامام فيه) هذا صريح في أنه لا يرق
 بمجرد أخذه وقهره بخلاف ما لقره حرقاً بقدمه عبارة الروض مع شرحه ودخلها أي بلادنا راجع
 حرقاً فآخذه مسلم فغنيمة لان لا أخذه ثم تغير الامام فيه فإن أسرته كان الخس لاهله والباقي لمن أخذه
 بخلاف الصالة لاسر اه (قوله) أما ما أخذه ذي الخ) أي سواء كان معنا أو وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره
 غش وفي التعميم الثاني توقف فليراجع (قوله) كذلك (دخل فيه السرقة لكنه ذكر في باب اللقيط ما قد
 يخالف ذلك فيها فإنه قال في قول المناهج ولو سباهم الخ) وخرج بسباه جيشنا نحو سرقة له فإن قلنا عليك
 كله فكذلك أو غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للسليبي اه الان يفرق بين ما هو مال في الحال
 وما لا يصير مالاً إلا بالاخذ فليراجع رولير اه سم وعبارته هناك بعد كلام وقد أوردت على م لم كان
 سي الذي ملوكه ومسروقه غنيمة كأفاد ما سمعت مع أن كلاً استيلاء فظهر فاجاب بما لم يتضح اه (قوله)
 فإنه ملوك الخ) لو كان المأخوذ ذكرًا كاملاً هل يرق اه سم (أقول) ظاهره نعم (قوله ثم) أي في دار
 الحرب (قوله) ويظهر أن إمكان كونه لذى الخ) هل وإن كان قاطناً ثم بان عقدت له الذمة ودار الحرب اه
 سم (أقول) ظاهره إطلاقه نعم (قوله سنة) إلى الفرع في المفتي (قوله) فدونها) أي فإن كان حقيراً عرفة بحسب
 ما يليق به اه نهاية (قوله) خلا لما رجحه البقيني الخ) عبارة المفتي واعتمد البقيني ما قاله الامام ونقله عن
 نص الام في سير الواقدي وقال أنه خارج عن قاعدة القطة فاستثنى هذه من إطلاق تعريف القطة سنة غير
 المحقير وقال الأذري الظاهر عدم الفرق بين هذو بين لقطة دار الاسلام في التعريف اه وهذا هو الظاهر
 (قوله) كثر اختلاف الناس) إلى المتن في النهاية إلى الاقوله لجواز عند الاثمة إلى نعم (قوله) إن لم يعلم الخ) بناء
 العامل أو المعلوم وظاهره أن ظن كونه منها (قوله) البائع له) أي مثلاً (قوله) فانه) أي من أسره حرقاً أو
 ذي (قوله) وهذا كثير الخ) أي كون أسره البايع له أو لأحرياً أو ذمياً (قوله) بنحو سرقة الخ) أي عافيه تقرير
 الروض وشرحه كالروضة وإن أخذه على وجه السوم فم حيزه أو هرب فله ولا يخمس اه فليتامل
 ما قاله الشارح (قوله) تغير الامام فيه) صريح في أنه لا يرق بمجرد أخذه وقهره بخلاف ما لقره حرقاً كما
 تقدم (قوله) أما ما أخذه ذي أو ذميون كذلك فإنه ملوك كله لأخذه) دخل في قوله كذلك السرقة لكن
 ذكر في باب اللقيط ما قد يخالف ذلك فيها فإنه قال في قول المناهج ولو سباهم ذي لم يحسن بالماله في الاصح وخرج
 بسباهه جيشنا نحو سرقة له فإن قلنا عليك كله فكذلك أو غنيمة هو الاصح فهو مسلم لان بعضه للسليبي اه
 إلا ان يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا يصير مالاً إلا بالاخذ فليراجع رولير اه (قوله) فإنه ملوك الخ) لو
 كان المأخوذ ذكرًا كاملاً هل يرق (قوله) ويظهر أن إمكان كونه لذى كذلك) هل وإن كان قاطناً ثم

الاعلى الضميف انه لا يخمس عليه يقول جمع مقدمين تظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطه السراى المجزوءة من الزوم والحمد
والترك لان نصب من يقسم الغنائم ولا حيف يمين حمله على ما علم ان الغنائم له المسلمون وانه لم يسبق من اميرهم قبل الاغتنام من اخذ شيئا
فهره لجوازه عند الائمة الثلاثون (٢٥٦) قول للشافعى بل زعم الناج الفزارى انه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخفيضها وله

أن يحرم بعض الغنائم
لكن رده المصنف وغيره
بانه مخالف للاجماع وطريق
من وقع يده غنيمة لم تخمس
ردها لمستحق علم والا
فلقاضي كالمال الضائع اى
الذى لم يقع اليأس من
صاحبه والا كان ملك
بيت المال فلن له فيه حق
الظفر به على المتمد ومن
محم كان المتمد كما مر
أن من وصل له شيء يستحقه
حل له اخذه وإن ظلم الباقر
نعم الورع لم يريد الترسى
ان يشتري ثانيا من وكيل
بيت المال لان الغالب عدم
التخصيص والياس من
معرفة مالكها فتكون
ملكائيت المال (وللغائبين)
ولو اغنياء ويغير إذن
الامام سواء من له سهم او
رضخ إلا الذى كاستمده
البلقنى (التبسط) اى التوسع
(فى الغنيمة) قبل القسمة
واختيار التملك على سبيل
الاباحة لا الملك فهو مقصور
على انتفاعه كالضيف
لا يتصرف فيما قدم اليه إلا
بالا كل نعم له ان يضيف
به من له التبسط وإقراره
بثله منه بل يبيع المعلوم
بثله ولا رايه لانه ليس

بنفسه كأخذ لقطه (قوله الاعلى الضميف الخ) اى مقابل الاصح فى المتن (قوله يمين حمله) اى قول
ذلك اجمع (قوله على ما علم) الاول من (قوله من اخذ شيئا فوله) مراد اللفظ فاعل لم يسبق (قوله
لجوازه) اى القول الذى كروا اختصاصا كما اخذه ذلك القول عند الائمة الخ ام رشيدى (قوله
وله) اى الامام (قوله من وقع يده غنيمة الخ) اى بهيوة او شرها او غيرهما (قوله لم تخمس) اى يعلم انها
لم تخمس اخذ من اول كلامه (قوله لمستحق علم) اى ان علم من يده الغنيمة استحقاقها (قوله والا الخ)
اى وإن لم يعلم من يده الغنيمة مستحقها فيردها للقاضي العدل (قوله اى الذى الخ) تحيد للمال الضائع
(قوله والا) اى وإن لم يعلم من معرفة قاصد المال الضائع (قوله ان من وصل له شيء) اى من بيت المال
بأى طريق كان (قوله وإن ظلم الباقر) اى من المستحقين (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وحاصل
متمم مذنب الخ (قوله الورع لم يريد الترسى) ظاهره ولو كان من المستحقين لما في بيت المال (قوله
ان يشتري ثانيا) اى يشتري ثانيا غير الذى اشتري به او لا ويشترط ان يكون ثمن مثله اى عرش (قوله
فتكون ملكائيت المال) اى ككل ما يس من معرفة مالكها ام رشيدى (قوله ولو اغنياء) الى قوله
وانزع البلقنى فى النهاية الا قوله الى المتن وقوله رواه البخارى (قوله ولو اغنياء) اخذه من قول
المصنف الا فى الصحيح انه لا يختص الجواز الخ ام رشيدى (قوله وبغير إذن الامام) الى قول المتن وعلفى
المنفى الا قوله الى المتن (قوله سواء من له سهم او رضخ) هذا التعميم قصده التقييد فخرج به من
لا سهم له ولا رضخ كالذى المستاجر للجهاد والمسلم المستاجر لما يتعلق به كخدمة الدواب فليس لم التبسط
ام رشيدى (قوله الا الذى الخ) خلافا لنهاية والمنفى (قوله فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاعه طعام
خدمة المحتاج اليهم لنحو اية النحر اية الذين حضروا بعد الوقفة ام رشيدى اقول وقول المصنف الا فى
وان لا يجوز ذلك لكن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة شامل لم فليس ذلك منه (قوله نعم له) اى للغنائم
(قوله منه) اى من الغنم (قوله وانما هو) اى ذلك البيع (قوله كتناول الضيفان لقمة الخ) اى وهو
جائز ام رشيدى (قوله بلقمتين) اى بدلها (قوله ومطالبة) اى الدائن من المقرض والبايع المديون
من المقرض والمشتري (قوله بذلك) اى العوض (قوله من الغنم) اى الغنيمة (قوله مالم يدخلها
دار الاسلام) اى فان دخلها سقطت المطالبة ام رشيدى زاد المنفى وكذا الورع الطعام سقطت المطالبة
(قوله ويؤخذ منه) اى من قولهم مالم يدخل الخ (قوله انه) اى المديون (قوله وقادته) اى الدفع (انه)
اى الدائن (قوله احق به) اى بالمدفوع لحصوله فيه اى دفعه (قوله ولا يقبل منه ملكة) الضمير الاول
للبائع وما بعده للشترى المفهومين من الكلام ام رشيدى عبارة عرش قوله ولا يقبل اى المقرض
اى لا يجوز قوله منه اى المقرض ام الاول الى رجاء الضمير الاول للدائن الشامل للبائع والمقرض وما بعده
للبدين الشامل للشترى والمقرض (قوله ولا اثم الخ) قال الزركشى ويبنى ان يقال به فى علف الدواب
وهو ظاهر معنى واسنى (قوله وضنه) اى الزائد على حاجته (قوله كالواكل) اى من له التبسط فوق
الشبع اى لومه بدله اى معنى والمصدق فى القدر هو الاخذ بالمال تمل الترائى على خلافه لان الاصل
عدم الضمان ام رشيدى (قول المتن وما يصلح) ببناء المفعول (قوله كريت ويمن وعسل وطلع ولحم الخ)
ولو قال لحم يكون ذلك مثلا يصلح به لكان اولى اى معنى (قوله لا لنحو طيره) من النحو النوب الغير
الاحتاج اليها فى الحرب على ما يأتى ام رشيدى عبارة المنفى ولحم لا لكلاب وبازات وشحم لادهن النوب

يعا حقيقا وانما هو كتناول الضيفان لقمة بلقمتين كآثر ومطالبة بذلك من الغنم فقط مالم يدخل دار الاسلام وإثما
ويؤخذ منه بعد الطلب مجبر على الدفع اليه من الغنم وقادته اى يصير احق به لا يقبل منه ملكة لا غير المملوك لا يقابل بمملوك (باخذ)
ما يحتاجه لا أكثر منه والا ائمه وجهه كالأكل فوق الشبع سوا اخذ (أقوت وما يصلح به) كدوسمين (ولحم وشحم) انه لا يجوز طيره

(و) كل طعام يتبادر كله عموماً إلى على العموم كما ياصله لفعل الصبحا يرضى الله عنهم لذلك رواه البخاري ولأن دار الحرب مظنة لمرءة الطعام فيها يخرج بالقتل وما بعده غيره كمر كوب وملبس ونعم إن اضطرب لسلح مقاتله أو نحو قوس يقال عليها اخذه بالاجرة فمردود بعموما ما ينذر الاحتياج إليه كسكر وفانيدود ولا يأخذ شيئا من ذلك فإن احتاجه فبالقيمة أو بحسبه من سهمه (وعلف) ضبطه شارح فتح اللام وشارح يسكنوا في الاول هو معطوف على القوت وتبنا وما بعده احوال منه بتقدير (٢٥٧) الوصفية على الثاني معطوف على اخذ

وتبنا وما بعده معموله (الوالب) التي يحتاجها للحرب والخل وإن تعددت دون الزينة نحوها (تبنا) وشعير أو نحوهما كقول لان الحاجة تيسر اليه كونه نفسه (وذيح) حيوان (ما كوال لحمه) أي لا كل ما يقصد اكله منه ولو غير لحم ككرش وشحم وجلده وإن تيسر يسوق للحاجة اليه ايضا من يبيخ في خيل لحرب المحتاج اليها فيها منع ذبحها بدون اضطراب لان من شأنه اعتناقا ونارح البقي في ذبح الماكول بان قضية خبر البخاري منه وهو أصاب الناس الجوع فاصبنا ابلا وغنما وكان صلى الله عليه وسلم في اخريات الناس فضجوا وذبحوا ونصو القديور فامر صلى الله عليه وسلم بالقديور فاكثت ثم قسم فمدل عشرا من الفم بعير ويرد بان هذه واقعة قبلية عتملة انهم ذبحوا اذ ادعاه الحاجة فانهم ذبحوا بذلك ويدل له قول الراوي يجلوا وذبحوا وحيث فلا دليل فيها يجب رد جلده الذي لا يؤكل معه

وإن يجوز ذلك للاكل اه (قول المتن وكل طعام يتبادر) أي لا كدمي مفتي ومنهج (قوله أي على العموم) الخ يمكن ان يرجع على قول المصنف عموما بما يتوهم انه يميز وهو فاسد سواء كان يميز مفردا ونسبة فقامله اه سم عبارة عش أي فهو منصوب بنزع الخافض اه (قوله ولأن دار الحرب الخ) قال الامام ولو وجدني دارهم سواقا وتمكن الشراء جاز التوسط ايضا الحاق الدارهم فيه بالسفر في الرخص وقضيته انالو جامد تام في دارنا امتنع التوسط ويجب حمله كقول شيخنا على عمل لا يميز فيه الطعام اه مفتي وفي النهاية ما يوافقه (قوله نعم إن اضطرب لسلح الخ) وإن احتاج الى الملبوس لبرد أو حر اليه الامام له ما بالاجرة مدة الحاجة ثم يرد الى المغنم أو بحسبه عليه من سهمه مفتي وروى مع شرحه (قوله ثم يرد) فان تلف فالأقرب انه لا يضمنه إن كان التلف لمصلحة القتال اه عش (قوله أو بحسبه) بانه نصر كافي لاختار اه عش (قوله فعل الاول) أي فتح اللام (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصوده انها جوامد فتؤول بالمشقة كان يجعل التقدير مسمى بين الخ اه سم عبارة عش أي بناء على انه متى وقع الحال جامدا أول بمشقة قال الاشوقي وفيه تكلف ولا يفتاد نحو له يحتاج إلى تأويل اه وعبارة كافية إن الحاجب مع شرحه للفاضل الجامي وكل ما دل على هيئة أي صفه سواء كان الدال مشتقا أو جامدا صرح ان يقع حاله من غير ان يؤول الجامد بالمشقة لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به هذارد على الجمهور حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشقة اه (قوله وعلى الثاني) أي إلى قوله نعم في المفتي يسكون اللام (قوله التي يحتاجها الحرب) أي كالفرس (قوله أو الخ) أي حمل سلاحه ونحوه (قوله ونحوها) أي التفرج كغصود ونحوه فليس له عليها من مال النعمة قطعا اه مفتي (قوله وإن تيسر يسوق) هذه الغلبة معتبرة في غير ذبح الحيوان ايضا (قوله في خيل الحرب) أي خيل مسمى النعمة للحرب بخلاف ما لا تصلح له كالسكر اه عش (قوله منع ذبح الخ) وإن ذبحها بدون اضطراب فعل الأقرب عدم الضمان وليد ابع (قوله وهو) أي خبر البخاري (قوله ويرد) أي نزاع البقي (قوله بان هذه) أي ما تضمنته خبر البخاري (قوله فانهم من النأيب أي لا مهم بذلك أي بالامر باكتفاء القديور (قوله ويدل له قول الراوي يجلوا) إن دلالة نظر اه سم (قوله فيها) أي في تلك الواقعة (قوله ويجب) إلى قوله كما قاله في المفتي وإلى قول المتن في الاصح في البداية الا قوله أي الذي إلى الوصف بقوله وعلى الاول إلى المتن (قوله فلا يجوز) أي ويضمن قيمة المذبح اه عش (قوله في الفانيد) هلا زادوا السكر (بان تناول الحلوى غالب) أي فجاز تناولها لو كانت من الفانيد وهو كذلك كما يقتضيه ان الملاحظ في الجواز كثرة تناول وفي المنع ندوره فليتام سيدهم (قوله وذلك) توجه لقول المصنف الصحيح الخ وقوله لان ذلك أي ما ذكر من الفاكهة ونحوها عش ورشيد (قوله والغب) عطف على العسل (قوله لاجل) إلى قوله كذا عبروا به في المفتي بان عقدت له الذمة بدار الحرب (قوله أي على العموم) يمكن ان يرجع على قول المصنف عموما بما يتوهم انه يميز وهو فاسد سواء كان يميز مفردا ونسبة فقامله وقد اوضحناه بما مش المتن (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصوده انها جوامد فتؤول بالمشقة كان يجعل التقدير مسمى بين الخ فليتام (قوله ويدل له قول الراوي يجلوا) في دلالة نظر

(٣٣) - شرواني وابن قاسم - تاسع - عادة إلى المغنم وكذا ما اتخذته منه كما هو إذا وإن زادت قيمته بالصفة لوقوعها هدرا بل إن نقص جالوا استعماله من النص أو الاجرة اما إذا بجه لاجل جلده الذي لا يؤكل فلا يجوز ان احتاجه لنحو خف أو سداس (والصحيح جواز الفاكهة) وطها وبالسبا والخرى كما قاله صاحب المذهب وظاهره انه لا فرق بين ما من السكر وغيره ولكن يتا فيه ما مرقى القانيد اذ هو عسل السكر المسمى بالمرسل كما مرقى الى بالان لا يفرق بان تناول الحلوى غالب والعانيد نادر كما هو الواقع ذلك لان ذلك يحتاج اليه لاشتهائه طعاما قد صرح ان الصلابة كانوا يأخذون العسل ان الذي من التحل لذهو المراد منه بان طلى الو (والصحيح انه لا يمتنع المذهب ح)

لاجل نحو له كالاجنب قيمة الطعام (و) الصحيح (انه لا يختص الجز بمحتاج الى طعام وعلف) بفتح اللام بل يجوز اخذ ما يحتاج اليه من غير وصول دار الاسلام وإن كان معه ولو ردد الرخصة بذلك من غير تفصيل نعم إن قل الطعام وازدحو عليه اثر الامام به ذوى الحاجات وله التزو لمساق بين يديه كذا عبروا به وواظروا به لا يتوخلوا خلفه فيرجع عنه إلى دارناو الذي يشبه ان ذلك أيضاً وأن التعبير بذلك مجرد تصوير أو للبالغ (و) الصحيح (انه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحياسة) لانه اجنبي عنهم كثير الضيف مع الضيف وقضية عبارته كاصله والوضعية اذ من لحق بعد الحرب (٢٥٨) وقبل الحياسة او معها قضية المزبوت بما لحاوى انه لا يستحق وعلى الاول يفرق بينه وبين عدم استحقاقه للقيمة

بان التبسط امر تافه فسوم فيه مالم يسامع فيها هم ايت شيخنا فرق بذلك (و) الصحيح (ان من رجع إلى دار الاسلام) ووجد حاجته بلا عز توهم ما في قبضتنا وإن سكنها اهل ذمة او عبد (ومعه بقله لزمه ردها إلى المغنم) أى محل اجتماع الغنائم قبل قسمتها وفي الصحاح ان الغنم ما يقبض الغنمية وتصح ارادته منا لانها المال المغنوم قاطع صنيع من فسه بالحل ومن فسه بالمال وذلك لتعلق حق الجميع وبه قد زالت الحاجة اليه اما بعد قسمتها فيرد للامام ليقسمه ان امكن والارده للبصالح (وموضع التبسط دارهم) أى الحرمين لانها محل العزة أى من شأنها ذلك فلا يتأق حل ولوم وجودهم للبيع فاذا رجعوا لدارناو تمكنوا من الشراء امسكوا وخرج بدارهم دارنا لكن اعتمد البليغ قول القاضي لو كان الجهاد بدارنا ولم يقصر شراء

(قوله لاجل نحو له) وخرج به مالم يوجب للاحتياج جلده فوجب قيمته اعمش أى كاسر (قوله اثر الامام) أى وجوب اعمش (قوله ذوى الحاجات) وعليه فلا اخذ غير ذوى الحاجة قالوا قرب انه لا يصنع برده له اعمش (قوله لمساق بين يديه) قد يقال ما بين يديه ما يقطعه في المستقبل فيشمل ما خلفه سم وهو كذلك سيدعرو رشيدى (قوله في رجوعه) أى من سفره (قوله المن ذلك) أى التبسط المذكور اعمش (قوله لانه اجنبي) أى قوله وعلى الاول فى المغنى (قوله وقضية المزبوت بما لحاوى الخ) وهو المحتشدنها يقوم معنى (قوله وعلى الاول) أى الجواز (قوله بينه) أى بين استحقاقه للتبسط (قوله فيها) أى الغنمية (قوله ووجد حاجته الخ) مفهوماً انه إذا لم يجد ما يلزمه الراداه سم (قوله وهو) أى إلى المن فى المغنى (قوله المن لزمه ردها الخ) أى مالم تكن تافه اعمش (قوله قبل قسمتها) متعلق بزم الخ وسيد كر عترة (قوله ارادته) أى معنى الغنمية اعمش (قوله وذلك) أى لزوم الرد (قوله به) أى بالباقي بما يتبسط به (قوله فيرد) أى الباقي (قوله ان امكن) أى قسمته بان كان كثيراً اعمش (قوله والارده للبصالح) أى جعله الامام فى سهم الصالح قال الامام ولا ريب ان إخراج الحسن منه يمكن ولو تأخدا فى الاربعه اعمش (قوله أى الحرمين) إلى الثانية فى المغنى (قوله حله) أى التبسط (قوله ولو مع وجوده) أى الطعام ثم أى فى دار الحرمين (قوله وتمكنوا من الشراء) أى بلا عزة اخذ اعمش فليراجع اعمش (قوله جاز التبسط) أى بحسب الحاجة اعمش (قوله فى غير دارهم كخرا بدارنا) لعل الاولى اسقاط لفظه فى عبارة المغنى على الرجوع اعمش (قوله وهو ما يجدون فيه الطعام الخ) فلم يجدوا فيها ذلك فلا تتركه فى منع التبسط فى الاصح لبقاء المغنى اعمش (قوله والوصول) مبتدأ خبره قوله كخرا بنحو اهل هدة فى دارهم الاخصر لدار نحو اهل هدة عبارة المغنى وكذا دار الاسلام بدار اهل ذمة او عهد لا يتمتعون من معاملتنا اعمش (قوله ولم يمتنعوا) الجملة حال من نحو اهل هدة (قوله كخرا) أى كالوصول (قوله لان مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب رد ما بقى) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً لا يلزم قطعاً إيجاب الرد مع المنع الاخذ قطعاً لا يلزم قطعاً (قوله كخرا بدارنا) لعل الاولى اسقاط لفظه فى عبارة المغنى على الرجوع اعمش (قوله وهو ما يجدون فيه الطعام الخ) فلم يجدوا فيها ذلك فلا تتركه فى منع التبسط فى الاصح لبقاء المغنى اعمش (قوله والوصول) مبتدأ خبره قوله كخرا بنحو اهل هدة فى دارهم الاخصر لدار نحو اهل هدة عبارة المغنى وكذا دار الاسلام بدار اهل ذمة او عهد لا يتمتعون من معاملتنا اعمش (قوله ولم يمتنعوا) الجملة حال من نحو اهل هدة (قوله كخرا) أى كالوصول (قوله لان مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب رد ما بقى) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً لا يلزم قطعاً إيجاب الرد مع المنع الاخذ قطعاً لا يلزم قطعاً

(قوله وله الرد لمساق بين يديه الخ) قد يقال ما بين يديه ما يقطعه في المستقبل فيشمل ما خلفه (قوله وقضية المزبوت الخ) هو المحتشد (قوله ووجد حاجته) مفهوماً انه إذا لم يجد ما يلزم الرد (قوله معلوم من قوله الخ) فان قلت فدعوى عليه من قوله المذكور بحث وذلك لاننا ما افاده ما هنا من موضع التبسط غير دارهم ايضا إلى عمران الاسلام ولا يفيد ذلك قوله المذكور لصدقه على تقدير ان لا يكون ذلك التغيير من موضع التبسط لكن تعدى باستصحاب تلك البقية إلى دار الاسلام قلت بيبعد صدقه على ذلك التقدير التقيد بدار الاسلام نعم ما هنا يفيد جعل القطع على الخلاف (قوله لان مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب رد ما بقى الخ) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً لا يلزم قطعاً من إيجاب الرد مع المنع الاخذ

مداً جاز التبسط (وكذا) في غير دارهم كخرا بدارنا (مالم يصل عمران الاسلام) وهو ما يجدون فيه الطعام منهجه والعلف لا ملحق عمراته (فى الاصح) لبقاء الحاجة اليه والوصول لنحو اهل هدة فى دارهم ولم يمتنعوا من ما يباعه من مريم كقولنا (قوله) وموضع التبسط الخ معلوم من قوله وان من رجع الخ فالنصر به اجتنافه قد يقال ليس معلوماً من كل وجه بل يستفاد من هذا مالم يستفد من ذلك لان مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب رد ما بقى ومن هذا أن وصوله لدار الاسلام مانع من الاخذ أى ان تمكنوا من الشراء ولم يكن الجهاد بها فهاهنا حكاية مختلفان فوجب التصريح بهما لذلك (ولفنا سم) شد

(ولو) هو (محجور عليه بفلس الاعراض عن الثبوت) بقوله استقطعت حتى منها الأرواح (٢٥٩) مردابه التثنية (قبل القسمة) واعتبار

التثنية لانه به يحق

الخلاص المقصود من
المجاهد تكون كلمة الله هي
العليا والمفلس لا يلزمه
الاكتساب باختيار
التكليف وخرج بحر القن
فلا يصح اعراضه وإن
كان رشيدا أو مكاتباً بل
لا بد من اذن سيده على
الأوجه نعم يصح اعراض
بعض وقع في نوبته والا
فبعض حره فقط
وليس لسيده اعراض عن
مكانته وقته المأذون إذا
احاطت به الذيون كما
عنه الأذرع وإن نظر غيره
في الثانية يفرق بينه وبين
المفلس بأن تصرفه عن نفسه
فصح اعراضه بخلاف
المأذون ويرشده صبي
ومجنون وسفيه كسكران لم
يتعد فلا يصح اعراضهم
نعم محجور عن كل قبل
القسمة وأما صبي عفو
السفيه عن القود لانه
الواجب عينا فلا مال يوجه
وهنا ثبت له اختيار
التكليف وهو حق مالي فامتنع
منه اسقاطه لانه لاهلية
فيه لذلك فاندفع اعتقاد
جمع متأخرين وتبهمهم
شيخنا في منهجه اعراضه
زاعمين أن ما ذكره مبنى
على ضعف ما بعد القسمة
وقبولها فيمتنع لاستقرار
الملك وكذا بعد اختيار
التكليف (والاصح جوازهم)
أي الاعراض لمن ذكر
(بعد فرض الجنس) وقبل

منهجه وقوله المأمور إلى ويصرف (قول المتن ولو محجوراً عليه بفلس) أي أو مرض أو سكران متعدي بسكره
وقوله عن الثبوت أي حقه منها سهما كان أو رخصاً له معنى (قوله بقوله اسقطت حتى منها) أي فلا بد لصحة
الاعراض من هذا اللفظ أو نحوه بما يدل عليه فلا يسقط حقه بترك الطلب وإن طال الزمن أمعش (قوله
منها أي الثبوت) (قوله لا وجه الخ) عبارة للمنفى قال قال وهب نصبي منها ثلثين وقصد الاسقاط
فكذلك أو تمليكهم فلا لانه محجور له (قوله لان به يحق الاخلاص) عبارة للمنفى والاسنى لان الغرض
الاعظم من المجاهد اعلام كلمة الله تعالى والذنب عن الحق الفناء ثم تابعة فن اعراض عنها قد جرد قصد له الغرض
الاعظم (قوله المقصود) صفة الاخلاص وقوله من المجاهد الخ وإن للاخلاص المقصود وقوله لتكون
الخ متعلق بالمجاهد (قوله المجلس الخ) عبارة للمنفى وإنما كان المفلس كغيره لان الاعراض بمحض جهاده
للاخرة فلا يمنع منه ولان اختيار التكليف كابتداء الاكتساب والمفلس لا يلزمه ذلك (قوله لا يلزمه
الاكتساب) أي عالم ببعض بالدين كما هو واضح ومع ذلك فينبغي صحة اعراضه وإن لم لان غاية انه ترك
التكسب وتركه لا يوجب شيئاً على من اخذ ما كان يكسبه لو اراد التكسب (قوله وخرج بحر)
أي الذي قدره الشارع (قوله القن) شمل المأذون لفي التجارة سواء احاطت به الذيون أو لا وسيأتي التفصيل
في سيده ام (قوله فلا يصح اعراضه) لان الحق فيما غنمه لسيده فلا اعراض له ناهية ومعنى (قوله
أو مكاتباً الخ) جرم المنهج باطلاق صحة اعراضه ام سم (قوله نعم يصح) الخ عبارة التناهي أو ما المبيض
فان كان بينه وبين سيده مائة فلا اعتبار بمن وقع الاستحقاق في نوبته والأفصح اعراضه عنه ام
(قوله وقع) أي الاستحقاق ولو قال عما وقع كان أوضح (قوله أو الاقضية) يخص الخ دخل في نوبته وله ما وقع
في نوبته سيده فقط وما وقع في نوبته واحد منها بأن لم تكن مائة فقصيته صحة اعراضه فيما يخص حره في
الصورتين ونظر في الأولى بل القياس عدم صحة اعراضه فيها مطلقاً لانه في نوبته سيده كتمتص الرق
ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج يراذق الحر المبيض فما وقع في نوبته سيده ان كانت مائة فما وقع فيها
يقابل رقه ان لم تكن ام سم وكذا يدل على ذلك عبارة التناهي المارة انما ولكن يمكن ان يمنع الدخول
بان يفسر قول الفارح والابان لا يكون بينهما مائة فيوافق ما في التناهي يشرح المنهج (قوله وليس
لسيد) (لأن قوله كذا عرف للمنفى الاقوله لم تبهم شيئاً في منهجه) (قوله وإن نظر غيره) أي شيخ الاسلام
في الاسنى ام معنى (قوله بينه) أي السيد حتى قته المأذون إذا احاطت به الذيون وقوله بخلاف المأذون
يعني سيد المأذون فان تصرفه عن غيره (قوله ويرشده) يحلف على قوله عمر (قوله فلا يصح اعراضهم) لان
عبارة منهم ملغاة فلا اعراض على الأولين لعدم الحظ في اعراضه للمولى عليه ام معنى (قوله من كل الخ)
أي بالبلوغ أو الاقامة من الجنون أو السكر وبذلك الحجر (قوله صحة اعراضه) أي السفيه (قوله ان ما ذكره)
أي الشيخان من عدم صحة اعراض السفيه (قوله مبني على ضعف) أي من ان السفيه يملك بمجرد الاغتنام
فيلزم حقه ولا يسقط بالاعراض ام معنى (قوله ما بعد القسمة الخ) محترز قبل القسمة في المتن (قوله
وقوله) أي القسمة لفظاً كما يأتي (قوله لمن ذكر) أي الحر الرشيد ام معنى (قوله حق كل منهم) أي
الثانين (قول المتن يجمعهم) أي الثانين ناهية بقر معنى (قوله لما مر في جواز الخ) عبارة للمنفى لان المعنى الصحيح

(قوله القن) شمل المأذون لفي التجارة سواء احاطت به الذيون أو لا وسيأتي التفصيل في سيده (قوله فلا يصح
اعراضه) وإن كان رشيداً أو مكاتباً بل لا بد من اذن سيده على الأوجه) جرم في المنهج باطلاق صحة اعراض
المكاتب (قوله أو الاقضية) يخص حره فقط دخل في قوله أو لا ما وقع في نوبته سيده فقط وما وقع في نوبته
واحد منها بأن لم تكن مائة فقصيته صحة اعراضه فيما يخص حره في صورتين وفيه نظر في الأولى بل القياس
عدم صحة اعراضه فيها مطلقاً لانه في نوبته سيده كتمتص الرق ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج يراذق
التعبد بالحر والمكاتب الرقيق غير المكاتب والمبيض فيما وقع في نوبته سيده ان كانت مائة وفيما

قسمة الانحياز الاربعة لان افرازه لا يمتنع به حق كل منهم (و) (الاصح) جوازهم (لما مر في جواز اعراض بعضهم

ويصرف مصرف الجنس (و) الاصح (بطلانه من ذوى القربى) وإن انحصروا في واحد لآلهم لا يستحقونه بعمل فهو كالأرث وصحهم لأن بقية مستحقى الجنس جهات عامة لا يتصور (٣٦٠) فيها أعراض (و) من (سالب) لانه يملك السلب فهو (أو المرص) من حق (كن لم يحضر)

فيضم نصيبه للقيمة فيقسم بين الباقيين وأهل الجنس كذا خبر به غير واحد وهو موهم والمراد أن أعراضه إن كان قبل القسمة بالكلية أخذ أهل الجنس خمسهم وقسمت الاخماس الاربعة على الباقيين فائدة الأعراض عادت إليهم فقط لأن أهل الجنس لا يزيد ولا ينقص خمسهم بأعراض بعض الغائبين ولا يبدمه وإنما المختلف الاربعة فإنها كانت تقسم على خمسة مثلاً نصارت إذا كان المرص واحداً تقسم على أربعة أو يبدما فإن أخذ كل حصته وأفرزت حصه آخره فأعرض عنها ودت على أهل الاخماس الاربعة لا غير لما تقرر أن أهل الجنس أخذوا خمس الكل الغير المختلف بالأعراض وعدمه فإن قلت لو أعراض الكل فاز أهل الجنس به فلم لم يقسم حق المرص أخماساً بينهم وبين الغائبين تزيلاً له منزلة تخيمه أخرى قلت يوجه ذلك بأنه ما من من الغائبين أحد فهو الاحق لانه من الجنس بخلاف ما إذا فقد الكل لانه للضرورة حيث وجد نظيره فقد بعض أصناف الزكاة تنقل حصته إلى صفته أو بعضه إن

للأعراض يشمل الواحد والجميع اه (قوله ويصرف) أى حقهم اه معنى (قول المتن) بطلانه من ذوى القربى) والمراد الجنس فيتناول أعراض بعضهم اه معنى (قوله) لان بقية مستحقى الجنس جهات عامة (الح) أنظر لو فرض انحصارها اه سم (اقول) حكمه معلوم من قول الشارع وإن انحصروا لآلهم (الح) (قوله) وهو موهم) أى لتخصيص حق المرص بين من ذكر ولو كان الأعراض بعد قسمة القيمة (قوله قبل القسمة بالكلية) أى قبل فرض الجنس (قوله على الباقيين) أى من الغائبين (قوله الاربعة) أى الاخماس الاربعة حق الغائبين (قوله فإنها كانت (الح) أى بدون أعراض أحد (قوله أو بعدها) أى القسمة عطف على قوله قبل القسمة (قوله آخر) الأولى التانيث (قوله) (قوله) لى لم يبدل الأعراض (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الآخر عليها أخذ من قوله الآن باللفظ اه سم (قوله فاز أهل الجنس به) أى بجميع المال اه سم (قوله بوجه ذلك) أى ما حصه المصنف المراد به ما ذكر (قوله بخلاف ما إذا فقد أنكل) أى كل من الغائبين ولو بأعراضهم فيفوز أهل الجنس بجميع القيمة (قوله ونظيره) فقد بعض أصناف الزكاة (الح) عبارة تمنع المتن في باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد غيره أو فضل عنه شيء بان وجدوا كلهم وفضلوا عن كفاية بعضهم شيء وجوز النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف بأقرب بلد إليهم لا يجوز كاهو الأصح فيرد نصيب المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فإن لم ينقص نقله لذلك الصنف بأقرب بلد إليهم انتهت فليتأمل مع ما نظر بهنا اسم (اقول) ولا عتاقه لأن ما ذكره هنا في التقديري بل المال وما نظر بهنا في التقديري بل المال (قوله فقد بعض أصناف الزكاة) أى مع كفاية نصيب الباقيين لم (قوله إلى صفته) أى إذا أمكن قسمة نصيب المفقود بين أفراد الموجودة في غير بلد المال وقوله أو بعضه أى بعض صفته إذا لم يمكن قسمته لقلته وقوله إن وجد أى صفته في غير بلد المال وقوله فلنصفه آخر أى في غير بلد المال (قوله ويؤخذ من التشبيه) إلى قول المتن والصحيح في النهاية (قوله من التشبيه) أى في قول المصنف كن لم يحضر (قوله لا أثر لرجوعه عن الأعراض) أى لا يعود دخه بالرجوع عنه (قوله) مطلقاً) أى قبل القسمة أو بعدها اه عش (قوله رد الوصية) أى فإن الوصى لرد الوصية (قوله) بعد الموت وقبل القبول (ظرف الرد أى بخلاف الرد قبل الموت أو بعده وبعد القول فله الرجوع في الوصية بالقبول بعد الموت في الأول ويبدونه في الثاني (قوله وليس له الرجوع (الح) كان الاظهر الفاء بدل الواو ولعلها الحال اه رشيدى (اقول) بل الواو هي الظاهر فوإن كان بعض النسخ بالقاء (و) كما لو أعراض

يقابل رقه إن لم تكن اه (قوله لان بقية مستحقى الجنس جهات عامة لا يتصور فيها أعراض) أنظر لو فرض انحصارها (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الآخر عليها أخذ من قوله الآن باللفظ (قوله فاز أهل الجنس به) أى بجميع المال وفى الروض وشرحه ما نصه فلو عرضوا جميعاً جاز وصرف الجميع مصرف الجنس اه وقوله فلم لم يقسم حق المرص أخماساً (الح) لا يخفى انما قسم كذلك لزوم ان يكون الحاصل لبقية الغائبين معاً عادودن أربعة الاخماس ولا أصحاب الجنس معاً عاده ازيد من الجنس وذلك لا يسوغ فهلا اجاب عن هذا السؤال بذلك فليتأمل (قوله ونظيره) فقد بعض أصناف الزكاة ينقل حصته إلى صفته أو بعضه (الح) عبارة تمنع المتن في باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد غيره أو فضل عنه شيء بان وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وجوز النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف بأقرب بلد إليهم لا يجوز كاهو الأصح فيرد نصيب المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فإن لم ينقص نقله لذلك الصنف بأقرب بلد إليهم اه فليتأمل مع

وجدوا فلنصفه آخر تماماً ويؤخذ من التشبيه انه لا أثر لرجوعه عن الأعراض مطلقاً وهو متجه كوصى له رد الوصية بعد الموت وقبل القبول فليس له الرجوع فيها كما مر وأما بحث شارح עוד حقه برجوعه قبل القسمة لا يبدما تزيلاً لأعراضه منزلة الحية والقسمة منزلة التقديري وكما لو عرض مالك كرهه عنها

(الح)

له والود لاخذها فبعد وقياسه غير صحيح لان الاراض هنا ليس مجة ولا من لا منزلها لان المعرض عنه حاقق ملك لا عين ومن ميم جاز من نحو
مفلس كأمرو لان الاراض عن الكسرة يصير ما باحة لا ملوكة ولا مستحقة للغير فجاز للمعرض اخذها والارض عنها ينقل الحق الغير ممل
يجوز له الرجوع فيع (ومن مات) من الغائبين ولم يعرض (فحقولهم) كسائر الحقوق فله طلبه والارض عنه (ولا تملك) الغنمية (لا يقسمه) مع
الرضا باللفظ لا بالاستيلاء ولا بالانتع الاراض وتخصيص كل طائفة بنوع عنها (ولهم) أي الغائبين (الملك لهما) باللفظ بان يقول كل
بمعد الحياز وقبل القسمة اخترت ملك نصبي فيملك بذلك أيضا (وقيل يملكون) بمجرد الحياز ولو املك الكفار بالاستيلاء (وقيل الملك
موقوف فيجوز (إن سلبت) الغنمية إلى القسمة بان ملكهم على الاشاعة (ولا) بان تلت أو أعرضوا عنها (فلا) لان الاستيلاء لا يتحقق إلا
بالقسمة (وبملك المقار بالاستيلاء) مع القسمة وقبولها واختيار التملك بدليل قوله (٣٦١) (كالمثقل) لان الذي قدمه فيه هو ما ذكر

أو أراد يملك تخصص أي
يختصون به بمجرد الاستيلاء
كما يختصون بالمثقل (ولو
كان فيها كلب أو كلاب تنعم)
لصيد أو حراسة (وإن أراه
بعضهم) أي الغائبين أو أهل
الجنس (ولم ينازع) فيه
(أعطي) إذ لا ضرر فيه على
غيره (ولا) بان نزع به
(قسمت) عددا إن أمكن
ولا يمكن قسمه بعدد أفرع
بينهم قطعا للنازع اما ما لا تنفع
فيه فلا يجوز اقتناؤه واستشكل
الرافعي قوله هنا عدد اطفال
سرى الوصية لأنه تعتبر قيمتها
عند من يرى لها قيمة ينظر
إلى متانتها فيمكن أن يقال
بمثلته هنا وقد يفرق بان
حق المشاركون في الورثة
أو شقة الموصل لهم كدمن
حق بقية الغائبين هنا فومع
هنا بما لم يسم به فيهم ثم رأيت
شيخنا فرق بما يؤيد ذلك
(والصحيح أن سواد العراق)
من إضافة الجنس إلى بعضه
إذا السواد ايد من العراق

(الخ) عطف على قوله تنزلا لارضه (خ) (قوله له العود الخ) جواب لو (قوله فيعيد) جواب أما (قوله
ولان الاراض الخ) عطف على قوله لان الاراض هنا (خ) (قوله والارض هنا) أي في الغنمية أه
عش (قوله من الغائبين) إلى قول المثني ولهم في المثني لا قوله باللفظ (قول المثني لا يقسمه) أي أو باختيار
الملك كافي الروضة كاصحابه معنى وفيه قول المصنف الاتي ولهم التملك (قوله مع الرضا بها) أي
القسمة أه عش (قوله ولا الخ) عبارة عن ما لا يملكها بالاستيلاء كالاصحدا والتعصيل يصح
اعراضهم ولان الامام ان يخص كل طائفة بنوع من المال ولو لم يملكوا لم يصح ابطال حقهم من نوع غير
رضاهم أه (قوله لا تنع الاراض الخ) أي مع ان كلا منهما جائز عش (قوله وتخصيص كل طائفة
الخ) أي أو نزع غير تلك الطائفة فيما يخص به تلك الطائفة أه عش (قوله الغنمية) (قوله
قلبا) أي القسمة (قوله كل) ليس بقيد (قوله فيملك بذلك) أي يملك كل نصيبه شافعا فيورث عنه
ولا يصح رجوعه عنه أه عش (قوله أيضا) أي تملك بالقسمة مع الرضا بها (قوله بمجرد الحيازة) أي
ملكنا ضيفا يستقط بالارض أه عش (قوله أو اختيار التملك) عطف على القسمة (قوله لصيد)
إلى قوله واستشكل في المثني (قوله من إضافة الجنس) إلى قوله لان مساحة العراق في المثني وإلى قوله قاله
الماوردي في النهاية (قوله من إضافة الجنس) لمل الاوضح من إضافة السكل والمعنى السواد الذي العراق
بعضه سم وعش ورشيد (أقول) مراده بالجنس السكل بقرينة قوله أذ السواد الخ (قوله
والسواد) أي مساحة السواد (قوله وهو غير صحيح الخ) وقد يجاب بان الإضافة هنا للبيان على خلاف
ما في المتن والمراد بالسواد هنا مطلق أرض ذات زرع وأشجار (قوله في غائبين) الأولى ترصيفه لطابق
نتم (قوله وجملة العراق) أي باسقاط لفظه سواد (قوله يسمى) إلى قوله وعراق في المثني وإلى قوله وقيل
لم يقفه في النهاية الا قوله وقيل عشرة قو وقيل ثلثا إلى المثني (قوله يسمى) أي مسمى سواد العراق وكان
الأولى يسمى أو الاستئناف (قوله والخضرة الخ) أو إضمار بين اللين تقار بإطلاق اسم أحدهما على
الأخر اسنى ومعنى (قوله وعراقا) عطف على سوادا (قوله إذا صل العراق الخ) أي لنة أه عش
(قوله بينهم) أي الغائبين أه معنى (قوله بذلوه) أي أعطوه للمعرضين وبغيره معنى وأنى (قوله
أي الغائبون) إلى قوله وقيل لم يقفه في المثني الا قوله ساكنه وقوله وقيل عشرة وقوله وقيل (قوله وذو
الفرق) أي المحصورون في زمن مرضى الله تعالى عنه (قوله بما فيه المصلحة لاهله) يؤخذ منه أن الحق
ما نظر به هنا (قوله من إضافة الجنس) لمل الاراض الكل والمعنى السواد الذي العراق بعضه (قوله لان له ان
يعمل في ذلك بما فيه المصلحة لاهله) يؤخذ منه أن الحق في وقف حصتهم لهم فلا حلق لتزيم فيها (قوله

مخسفة وثلاثين فرسخا لان مساحة العراق ثمان مائة وخمسة وعشرون فرسخا في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في ذلك العرض وجملة سواد العراق
بالكثير عشرة الاف فرسخ قاله الماوردي كذا ذكر مشارحه وغير صحيح إذ حاصل ضرب طول العراق في عرضه عشرة الاف وطول
السواد في عرضه اثنا عشر الفا وبما يمتد للنازعات بينهما القنان وبما تامة وهو حاصل ضرب الخمسة والثلاثين الزائدة في طول السواد في
ثمانين التي هي العرض وحيث نضوب العبارة وجملة العراق سمى سوادا لكثرة زرعها وعجزها والخضرة ترى من البعد سوادا وعراقا لا سوادا
أرضه وخلقها من الجبال والأودية إذا صل العراق الاستواء (فتح) في زمن مرضى الله عنه (عنه) بفتح أوله أي قبل المصاحبة عنه أنه قسم في
جملة الثمانية ولو كان مسلحا ليقسمه (وقسم) بينهم كقارورهم (بهم) بعد ملكهم له بالقسمة واستلوا مرضى الله عنه قلوبهم (بذله) أي الغائبون
وذو القربى وأما أهل الخمس الجنس الأربعة فالألام لا يحتاج في وقف حقهم إلى بذل لأن له أن يعمل في ذلك بما فيه المصلحة لاهله (ووقف)

مأهلاً ساكنوا بئته أو وقفه (على المسلمين) وأجره لاهل الجارة مؤبدة للصحة الكلية بخراب معلوم يؤدونه لكل شجر برب الشجر
 در عمان والبرابرة والشجر وقفه السكرنة والنخل ثمانية وقيل عشرون الغنم عشرة والوزون اثنا عشر وجملة مساحة الجريب ثلاثة
 آلاف وستة ذراع والباعث على (٢٦٢) وقفه خوف اشتغال الغنم بفلاحته عن الجهاد وقيل ثلاثين صواًم وذريتهم بعن قبة

المسلمين (وخرابه) زرماً
 او غرساً (اجرة) منجمة
 (تؤدى كل سنة) مثلاً
 (لصالح المسلمين) يقدم
 الايام قالاًم فعلى هذا يتبع
 بيع شيء مما عدا ابنته
 ومساكنه وقيل لم يقفه بل
 باعه لاهله ضمن منجم على
 عمر الزمان للصحة ايضاً
 وهو الخراج لان الناس لم
 يرأوا ايضاً من غير انكار
 ورد بان عمر انكر على من
 اشترى شيئاً منه واجل
 شراءه وفادى ذلك البقي
 بانه لم يصح عنه اجارة ولا
 بيع وانما اقرها قايدي
 أهلها بخراب ضرب به عليهم
 وان عبد السلام بان الحكم
 بالوقف على ذى البد من
 غير يتنقل الاقرار لا يوافق
 قواعداً اذ البد لا تزال
 شرعاً بمجرد خبر صحيح ويرد
 الاول بان ابقاءها بأيديهم
 بالخراج معنى الاجارة بل
 هو اجارة بناء على سواز
 الماطاة والثاني بان عمل
 ذلك في يد يعلم اصل وضعها
 فهذه هي التي لا تنزع بغير
 صحيح من غير يتنقل الاقرار
 اماماً علم اصل وضع البد
 عليه وانها غير يملك لكونه
 لا يملك فيعمل بذلك في سائر
 الايدي بعد هذا الاثر ان

فيوقف حصتهم لهم فلاحق لنعيم فيها اه سم (قوله وأبنته) عطف تفسير لما يأتي في قوله وعمله في
 البناء الخ اه ع ش (قوله للصحة الخ) عبارة للمنفى والاسنى على خلاف سائر الاجارات وجوزت كذلك
 للصحة الكلية في أموالهم مالا يجوز في أموالها (قوله فخر ب الشجر الخ) والجريب عشر قصبات
 كل قصبة ستة ذراع والمهاشمي كل ذراع ست قبضات كل قبضة اربع اصابع فالجريب مساحة مربعة من
 الارض بين كل جانبين منها ستون ذراعاً ما شيا وقال في الانوار الجريب ثلاثة آلاف وستة ذراعاً ما سنى
 ومضى عبارة الرشيدى الجريب هو المعروف في قرى مصر بالقدان وهو عشر قصبات الخ (قوله والشجر)
 أى ما عدا النخل والعنب والوزون وانظر حكمة عدم تدرجه لبقية الجيوب ولعلمها تكن تقصد للزراعة
 على حدة اه ع ش (قوله والباعث) أى لمرضى الله تعالى عنه (قوله خوف اشتغال الغنم الخ)
 أى لتركها بأيديهم (قوله به) أى بسواد العراق (قوله يتبع) أى لاهل السواد بيع شيء ورهته وبنته
 لكونه صار وقفاً لهم اجارة مدمدة معلومة لا مؤبدة كسائر الاجارات ولا يجوز لغير ما كسبه اذ ما جههم
 عنى يقول أنا استقبله واعطى الخراج لانهم ملكوا بالارت المتفعة بعقد بعض آباءهم مع عمر رضى
 الله تعالى عنه والاجارة لازمة لا تنسخ بالموت منفى وروى مع شرحه (قوله وهو) أى الثمن
 المنجم (قوله في ذلك) أى في كل من قوله الوقف والبيع (قوله لم يصح عنه) أى عمر رضى الله تعالى عنه
 (قوله اقرها) أى ارض السواد (قوله وان عبد السلام) عطف على البقي (قوله على ذى البد)
 متعلق بالحكم من غير بنته أى من غير ذى البد لا اقرار أى من ذى البد (قوله ويرد الاول) أى نزاع البقي
 وقوله والثاني أى نزاع ابن عبد السلام (قوله اماماً علم أصل وضع البد الخ) لقائل أن يقول البد فيما نحن
 فيه لم يعلم أصل وضعها الا من الخبر الصحيح وقد سلم ان البد لا تقع بالخبر الصحيح فهذا الرد غير واضح فتأمل
 وما المانع من أن يجاب بغير امتناع رفع اليد بالخبر الصحيح فتأمل اه سم (قوله لكونه لا يملك) يتأمل
 لان كونه لا يملك فرع ثبوته وقفه وهو محل النزاع اه سيد عمر (قوله بذلك) أى بخبر صحيح (قوله في
 سائر الايدي الخ) لعله قد حذف العاطف والمعطوف عليه والاصل في تلك اليد الموضوعة عليه وفي سائر
 الايدي الخ (قوله بما يتبع الخ) قد يقال لا يجب لان استحصال المنقول لا يخرجه عن الاعتداد بالصلاحة
 للاقتاوم بفرض انه اعتد ما ذكر وصحة عاقله لا لمحاب فيحتمل تغير الزمن واختلاف النظرين ولا يجب
 حيثذاً ايضاً لانه من تغير الاجتهاد اه سيد عمر (قوله انه اقضى) أى ابن عبد السلام (قوله أى السواد)
 الى قوله ومن ثم في النهاية والى قوله اه في المنفى الا قوله ومن عندها الى المتن وقوله وعكس ذلك الى المتن
 (قوله أى السواد) أى سواد العراق (قول المتن من عبادان) مكان قرب البصرة اه معنى (قوله
 ينتج اوليها) عبارة للمنفى بعمامه لم يفرق مفتوحين وقيدت الحديثه بالموصل لآخر اخرج حديثه اخرى عند
 بغداد حيث الموصل لان نوحاً من كان معه في السفينة لما نزل الى الجوى ارادوا ان يمسروا فنادوا بالماتيق

أما ما علم أصل وضع البد الخ لقائل أن يقول البد فيما نحن فيه لم يعلم أصل وضعها الا من الخبر الصحيح
 وقد سلم ان البد لا تقع بالخبر الصحيح فهذا الرد غير واضح فتأمل ما المانع من أن يجاب بغير امتناع رفع اليد
 بالخبر الصحيح فتأمل (قوله ان البصرة) قال في شرح مسلم ويقال لها البصرة بالتصغير قال صاحب المطالع
 ويقال لها تدبر ويقال لها الموقفة لانها اتضفت باهلها في اول الدهر قال السمعاني يقال البصرة قبة
 الاسلام وخرابة العرب بناها عتبة بن ربيعة في خلافة عمر ستة وسبع عشر من الهجرة وسكنها الناس ستة
 ثمان عشرة ولم يعبد الصنم فدخل ارضها هكذا كان يقول ابو الفضل عبد الوهاب بن احدين معاوية الواعظ
 الخلاف في ملكه مكلأهوا وعده استند لغير يتنقل الاقرار من ذى البد ليس ملحظه الاما قرنته من العلم بأصل الوضع
 عند كل من المجتهدين بما ظهر له من الدليل بل بما يتبع منه أنه أقضى قديم ما بالقرارة من الالبية مستندا في ذلك لما ورد أن عمر وقفها على
 موق المسلمين (وهو) أى السواد (من) أول (عبادان) بتشديد الواو (إلى) آخر (حديث الموصل) ينتج أوليها (طولا

(ومن) أول (القادية) من عذيبا وهو جنم أوله وقت ثمانية المعجم قريب من الكوفة (إلى) آخر (حوان) يضم المهمل (عرضا) باجماع المؤرخين (قلت الصحيح ان البصرة) بثلث أوله والفتح أفصح وتسمى قبة (٢٦٣) الاسلام وخزانة العرب (ولان كانت

داخله في حد السواد
فليس لها حكمه) لانها
كانت سبعة احياءا عثمان
ابن ابي العاص وعتبة بن
غزو ان في زمن عمر رضو
اقد عنهم ستة سبعة عشر
بعد فتح العراق (إلا في)
موضع غرق دجلتها)
يفتح اوله وكمرها ويسمى
نهر الصراة (وموضع
شرقيها) اي الدجلة ويسمى
الفرات وعكس ذلك
شارحان والاشهر بل
المعروف ما قرأناه (و)
الصحيح (ان ما في السواد
من النور والمسكن
يحوز به) لانه لم يدخل
فوقه كاسر (واقه اعلم)
وعلمه في البناء دون
الارض لشمول الوقف
ها ومن قال الزركشي
كالاندري يشبه ان عمل
جواز بيع البناء ما اذا
كانت الآلة من غير اجراء
الارض الموقوفة وإلا
انتمت وعليه حمل ما نقله
البلقيني عن النص من ان
الموجود منها حال الفتح
وقف لا يجوز بيعه وهو
يبعد والذي يشبهه على
انه مبنى على الضعيف ان
عمر وقف حتى الابنية
وليس لمن يديه ارض من
السواد تناول عمر اشجارها

على الارض فاخذوا احبالا وجعلوا فيه حجر اثم دلو في مقلهم فلما رآوا كذلك حتى بلغوا مدينة الموصل فلما
وصل الحجر سميت الموصل اه (قول المتن من القادية) اسم مكان بينه وبين الكوفة نحو مرحلتين وبين
بند انحو خمس مراحل سميت بذلك لان قدامين قانس زلواهاه (قوله يضم المهمل) بدمعروف اه
معنى (قوله باجماع المؤرخين) راجع إلى محمد بن السواد طولا وعرضا ذكر (قوله والفتح افصح) اي في
غير النسبة واما فيها فانه متعين اه عش (قوله وتسمى قبة الاسلام) ولم يبد بها صنم قط معق وسم (قول
المتن في حد السواد) أي سواد العراق (قول المتن فليس لها حكمه) أي في الوقفية والاجارة والخراج المضروب
لان عمر رضي الله تعالى عنه لم يدخلها في ذلك وان شمله الفتح هذا ما يقتضيه سياق المصنف وانه يدفع ما لان
قاسم منهاه ورشدي أي من قوله يتأمل هذا الدليل اي قول الشارح لانها كانت سبعة احياءا فقال غاية
الامر ان شملها كان موانا لك شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه وحياته اه (قوله سبعة)
بكسر الباء ارض ذات سباخ اي ملح اه عش (قوله نهر الصراة) بفتح الصاد (قول المتن وموضع شرقيها)
واما سوسى هذين الموضعين منها كان موانا احياء المسلمين اه معنى (قوله شارحان) منهما المحل اه عش
(قوله وعلمه) اي جواز البيع (قوله وهو بعيد) قد يقال بل لا يمكن مع تسليم ان الموقوف الارض دون
البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت لتمامها من الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل
الفتح وتأخر الوقف عن الفتح اه سم (قوله حله) اي ما نقله البلقيني عن النص (قوله وليس لمن) إلى المتن
في النهاية والمعنى (قوله تناول عمر اشجارها) اي التي كانت موجودة قبل اجارة الارض إذ الحوادث بعد
ذلك ملك لحدته والاجارة شاملة لذلك ما تقدم من انه أجر جريب النخل والعنب والزيتون اه عش عبارة
السيد عمر هذا واضح في الشجر القديم وما تفرع عنه اما لوقاي بئراس من محل آخر وغرسه بالسواد المذكور
فواضحه ان ملك صاحبه وعمره وكذلك اه وعبارة الرشيدى قوله لما سر اباها ارض السواد وهذا في الاشجار
الموجودة عند الاجارة كما هو واضح وتصرح بعبارة الروضة اه اقول ومع هذا الاشكال باقى على حاله
إذ ظاهر كلامهم انه ما استتم من وقفية السواد اجارته الا لا ينفك ان هذه خارجة عن قواعد الاجارة
فتكون الاشجار القديمة داخله في اجارته بل قولهم السابق وأجر جريب النخل والعنب والزيتون
صريح في ذلك مقتضاه ان عمره القديمة ملك لاهل السواد ايضا فليحرر (قوله فيصره او ثمنه الامام الخ)
(فتبينه) لوراي الامام اليوم ان يقف ارض الغنمية كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه وعقاراتها او مغفولا لثباتها
جاز ان رضى الغنائون بذلك كغيره فيما مر عن عمر رضي الله تعالى عنه لافقر اعليهم وان عشي انها تسلمهم
عن الجهاد لانها لم يكن لهم على الخروج إلى الجهاد بحسب الحاجة ولا رد شي من الغنمية إلى
الكفار الارضا الغنائين لانهم لم يكونوا يتسلطون على ما في روض مع شره (قوله كاد عليه) الى قوله واما
ما في فتح الباري في النهاية (قوله وهو الذي) اي قوله تعالى وهو الخ (قوله الذين اخرجوا) اي وقوله
تعالى الذين الخ (قوله فاضاف الدور اليهم) في الاستدلال بهذه الآية هنا ظفر لا ينفك اه ورشيدى عبارة
عش قد يتوقف في دلالة هذه لان اخر اجهم يكن بعد الفتح بل كان قبل الهجرة والنور عولكه ثم ذاك
بالبصرة اه المقصود نقله (قوله لانها كانت سبعة احياءا عثمان الخ) يتأمل هذا الدليل قد يقال غاية
الامر ان علمها كان موانا لك شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه وحياته اه وكونه كان سبعة
لا يقتضي انقطاع حكم الفتح عنه لانه مع ذلك ما ينتفع به لا يقال الكلام في ابنتها لمسايق لانا نقول فلا
خصوصية لها بذلك واما مقتضى الكلام انه لا فرق بين ابنتها وغيرها (قوله وهو بعيد) قد يقال بل
لا يمكن مع تسليم ان الموقوف الارض دون البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت لتمامها

لما رانها في ايديهم بالاجارة فيصره او ثمنه الامام لمصالح المسلمين (وقعت مكرها) كاد عليه قوله تعالى ولو قاتلكم الذين كفروا وائى اهل
مكة وهو الذي كف ايديهم عنكم ايديكم عنهم يظن مكة الذين اخرجوا من ديارهم إلى المهاجرين من مكة فاضاف الدور اليهم والخبر الصحيح
من: دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار ابي سفيان فهو آمن ومن أتى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابا فهو آمن واستثناء افراد أسر يقتلهم

يدل على عموم الايمان السابق ولم يسلب **قوله** احد اولا ولم يعاقروا لا منقولا ولو فصحت عنوة لكان الامر بخلاف ذلك **قوله** انما دخلها صلى الله عليه وسلم متباغيا للقتال خوفا من غدرهم وقضيمهم المصلح الذي وقع بينه وبين ابي سفيان رضى الله عنه قبل دخوله وفي البيهقي ان اسفلها فتحه عازدا لدعوة واعلاما ففتحه الزبير رضى الله عنهما صلحا ودخل صلى الله عليه وسلم من جهة قصر الحكم ليوحد اجتماع الاخبار التي ظاهرها التمازج واما ما في فتح الباري انه صرح منه **قوله** الامر بالقتال حيث قال ابرون إلى اوباش قريش واتباعهم احمصدم حصدا حتى توافوني بالصفا فجاءه ابو سفيان فقال ايحت خضره قريش فقال صلى الله عليه وسلم من اغلق بابيه فهو آمن وان هداجه الاكثرين القاتلين بالنفوة كوقوع القتال من خالدهم كصرحه صلى الله عليه وسلم بانها احلته ساعة من نهار ونبيه عن الناس به في ذلك وان تركه القسمة لا يستلزم عدم العنوة قديم عليهم بدورهم بعد الفتح عنوة وان قوله صلى الله عليه وسلم من دخل المسجد فهو آمن الخ لا يكون صلحا إلا اذا كفوا عن القتال وظاهر الاحاديث الصحيحة ان قريشا لم يلزموا ذلك لانهم استمدوا الحرب فيجب ان عنوة ان سكنت عليه تلازمته وغيرهم اما عن الاول فبان صريح قوله حتى (٢٦٤) توافوني بالصفا ان امره انما كان لخالد من معه الداخلين من اسفلها وقد بين موسى

ان عقوبه غيره انه امرهم ان لا يقتلوا الا من قاتلهم فالامر بالقتل فيها ذكره محمول على هذا التفصيل اى احصوهم وان قاتلوا كولا ما مانع انه كرقوله من اغلق بابيه فهو آمن واما عن الثاني فهو ان وقوع القتال من خالده انما كان لمن قاتله كامر صلى الله عليه وسلم وبه صرح ائمة السيروى يرضى انه اجتهد منه فلا عبرة به مع رايه صلى الله عليه وسلم واما عن الثالث فبان صلحا له لا يستلزم وقوع القتال منه لم يقاتله ولم احل له صلى الله عليه وسلم اشياء لم يفعلها كما يعرف ذلك بسير خصائصه صلى الله عليه وسلم واما عن الرابع فهو ان لم يجعل عدم القسمة دليلا

اه **قوله** يدل الخ خبر الخبر الصحيح **قوله** ولم يسلب بينا ما فاعل من باب الافعال اى لم يعط السلب **قوله** الى اوباش قريش الاوباش الاخلاط والسفهاء قاموس **قوله** بالصفا جبل معروف في مكة **قوله** وان هذا الخ كقوله وان تركها الخ قوله وان قوله الخ عطف على قوله انه فتح الخ **قوله** بها اى مكة **قوله** لم يلزموا ذلك اى الانكشاف **قوله** فيجب اجواب ما هو قوله له عنه اى عطف الفتح **قوله** اما عن الاول وهو قوله انه فتح صلى الله عليه وسلم الامر بالقتال **قوله** فبان صريح قوله الخ من اين امه سم **قوله** فيها ذكره اى فى الحديث الذى ذكره صاحب الفتح **قوله** ولا مانع اجواب عما يقال ان القول المذكور قد سبق ذكره فى جملة احاديث يقتضى عموم الخطاب به وهو يتناقض ما جاءه من ان امره بذلك انما كان لخالد من معه **قوله** واما عن الثاني وهو قوله كوقوع القتال الخ **قوله** واما عن الثالث وهو قوله وكصرهم الخ **قوله** واما عن الرابع وهو قوله وان تركه القسمة الخ **قوله** واما عن الخامس وهو قوله وان قوله صلى الله عليه وسلم الخ **قوله** لا عبرة بها اى بجهة جهة دخوله صلى الله عليه وسلم **قوله** لانه اى التائب **قوله** لحوف بادرة البادرة على وزن نادرة ما يدر من حدثك فى الغضب من قول او فصل اه قاموس **قوله** وحامل رايته عطف على سيد الخروج **قوله** يمر الظهران اسم موضع يقرب مكة **قوله** وان كان غايه **قوله** لانه مناه الخ هذا خلاف التبادر فلا بد من التأييد **قوله** من ان يضرب الخ متعلق باطلاق **قوله** كادلت الى قوله واما خبر فى المنفى الا لانا ان عليه الى قوله قبل فى النهاية **قوله** نعم الاول عدم يمه الخ مقتضاه ان يمه واجازتها خلاف الاولى كفى المجموع ومال المنفى الى ما قاله الزركشى من كراهتها **قوله** من خلاف من منعهما وعن منع يمه ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه **قوله** فلا خلاف فى حل يمه الخ اى اذا لم يكن التام من اجزاء ارض مكة كما يؤخذ مما فى بناء سواد الرماق اه معنى **قوله** رباعيا اى منازلها اه حش **قوله** قبل الخ وعن قال به المنفى **قوله** لان قضيت اى الصلح **قوله** اما بنفس الحصول اى على المرجح من ان النوى يصير وقفا بنفس حصوله الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل الفتح وناحر الوقف عن الفتح **قوله** فبان صريح قوله الخ من اين

مستقلا بل مقرى ياعلى انك ان تجعله مستقلا بأن تقول الاصل فى عدم القسمة انه دليل على الصلح حتى يقوم دليل على خلافه فقدمها ظاهرا فى الصلح وان لم يستلزمه واما من فيه بكتفى به بالظاهر واما عن الخامس فهو ان اكابرهم كفوا عن القتال ولم يقع الا من اخلاطهم فى غير الجهة التي دخل منها صلى الله عليه وسلم وقد تقرر انه لا عبرة بها ولا بمن بها لانهم كانوا اخلاطالا يماهم كما طبق عليه ائمة السيروى يرضى تاهب قريش للقتال فهو لا يقتضى ود الصلح لانه لحوف بادرة تقع من شوا ذلك الجيش الحافل لاسيما وقد سمعوا قول سعد سيد الخرج وحامل رايته يمر الظهران لانى سفيان اليوم يوم الملحمة اى القتال وان كان صلى الله عليه وسلم قال كذب سعد واخذ الرايته منه واعطاهما ولده قيس اولمى والزرير رضى الله عنهم فان قلت يؤيد العنوة قوله **قوله** ثانيا يوم الفتح فى خطبه لاهل مكة اذهبوا فانتم الطلقاء قلت لا يؤيده لان معناه فانتم الذين اطلقهم الله بواسطة تركم للقتال من ان يضرب عليهم اسرا واسترا قاقو حيث ذهبوا للصلح بالنفوة (فدورهما وارضها الحياة ملك اتباع) كادلت عليه الاخبار ولم يلزم الناس بقبايعونها ثم الاول عدم يمه واجازتها خبر وجا من خلاف من منعهما فى الارض اما البناء فلا خلاف فى حل يمه واجازتها خبر مكة لا تابع واعمالا ولا تخرج دورها فضعيف خلافا للحاكم قبل قوله فدورها الخ يقتضى ترك كونها ملكا على الصلح وليس كذلك لان نصية انها وقف لانا فى دورها وقف اما بنفس حصوله

أول إقامه وكونها غير ملك على المنور ليس كذلك أيضا لأن المفتوح عنوة غنمية غصصوا الصواب انه **قوله** أقر الدور يدها على الملك الذي كانوا عليه ولا نظر في ذلك إلى أنها فتحت صلحا وعنوة اه ويرد بما يأتي أن من أنواع الصلح أن يقع على أن كل البلد لهم وهذا هو الواقع كما يشير إليه قول المعتز والصواب الخ فترتب على هذا الصلح أن أرضها ودورها ملك (٢٦٥) لأهلها يتصرفون فيه كيف شاؤوا ولا يترتب ذلك على العنوة لأنها

إذا كانت غنمية يكون خمس
خمسها للصلح وثلاثة
أخماس خمسها للجهات
عامة فلا يشك البقية من
التصرف فيها كذلك فصح
التصرّف في كلامه على الصلح
لا على العنوة وبأن أنه
لا اعتراض عليه ومصر
فتحت عنوة وقبل صلحا
وهو مقتضى نص الام في
الوصية وحمله الاولون على
أن المفتوح صلحا نفسا
لا غير وإنما بقيت الكنائس
بها لقول القول بأنها وجميع
إقليمها فتحت صلحا قيل
ولاحتال أنها كانت
خارجة عنها ثم اتصلت فيه
نظر لأن الكنائس
موجودة بها وبإقليمها فلا
يتصور حيث لا القول
بأن الكل صلح إلا أن يجاب
بأنهم أوعا في إقامتها قوة
الخلاف كاتفرز ودهش
عنوة عند السبكي ومقول
الرافعي عن الروماني أن
مدن الشام صلح وأرضها
عنوة بسطت الكلام على
ذلك كما ذكر بلاد الاسلام
بما لا يستغنى عن مراجعته

أول إقامه (أى على المذهب من أن الامام غير بين أن يجعله وقاعا لقسمة غلته على المرتبة وأن يبيعهم ويقيم
ثمنه بينهم **قوله** وكونها الخ) عطف على قوله كونها ملكا الخ **قوله** فيه) الاولى الثانية **قوله** وثلاثة
أخماس خمسها الخ) لم يقل واربعة أخماس خمسها ولم ترك اربعة أخماس الثمانين مع أنها تمنع ملك أهلها
اه سم **قوله** كذلك) ان كيف شاؤا **قوله** وبأن الخ) اى ظهر **قوله** ومصر فتحت عنوة) كذا في
النبا في المفتي وشرح المنهج وقال الرشيدى اى ولم يصح أنها لو فتحت كافي فتاوى والده وعليه فلاخراج في
أرضها لأنها ملك الثمانين ومورثة عنهم لكن في حواشيه على شرح الروض عن ابن الرضا قلا عن جماعة من
العلماء أنها فتحت عنوة وان محرر رضى الله تعالى عنه وضع على أرضهم الخراج فليحروا لينظر وضع الخراج
فيها على قواعد مدنها بما يرتب في حواشى ابن قاسم في الباب الا ترى ما هو صريح في أن المراد بمصر المفتوحة
عنوة خصوص البلد لا جميع أراضيها وبه ينشأ الاشكال اه عبارة عرش قوله وفتحت مصر عنوة اى
وقراها ونحوها مما في إقليمها فتحت صلحا انتهى سم على المنهج قلا عن فتاوى شيخ الاسلام اه **قوله**
وحمله الاولون الخ) عبارة المفتي تمتة الصحيح ان مصر فتحت عنوة وبن نص عليه الملك في المدون وروعيد
والطحاوى وغيرهم وان محرر رضى الله تعالى عنه وضع على أرضهم الخراج وفي وصية الشافعى في الامام
يقضى أنها فتحت صلحا وكان الليث يحدث عن زيد بن حبيب أنها فتحت صلحا ثم نكثوا فتحها محرر رضى الله
تعالى عنه ثانيا عنوة وممكن الحل الخلاف على هذا فن قال فتحت صلحا نظر لاول الامر ومن قال عنوة نظر
لاخر الامر **قوله** هي نفسها) والمراد بمصر العتيقة والذى اعتمد عليها شيخنا الحنفى ان مصر وقراتها فتحت
عنوة بدليل إطلاق الشارح هنا تفصيله في الشام وعلى هذا يكون أرضها غير مملوكة لأهلها بل ملكا للثمانين
فلذا اخذ عليه الخراج إلا أن يقال يمكن أن تكون وصلت لأهلها بطريق من الطرق وانهم وروثة الثمانين
وايما كان فضرر الخراج لا ينافى الملك كما إذا فتحت البلد صلحا وشرط كونه لهم يؤدون أخرجه
كما يأتي في اخر الجزية اه يجزى على شرح المنهج **قوله** ان مدن الشام) اى نفسها اه عرش

(فصل في امان الكفار) **قوله** في امان الكفار) إلى قول المتن وبسبب النهاية لا لافوله ونازع فيه
البلغنى وقوله واطال إلى المتن **قوله** في امان الكفار) اى وما يقع ذلك اه عرش اى من قوله والمسلم
بدار كفر الخ **قوله** والمنصر) اى مطلق الامان اه عرش **قوله** لانه) إلى قوله وعلى المفتي في المفتي **قوله**
إن تلقى (محصور الخ) فثبت ان ثمانين الامام غير محصورين لا يسي امانا وليس مراد احطى وزادى وقد
يقال هو كذلك لانه حيث تدهد وان عقد بلفظ الامان اه يجزى **قوله** فالاول) اى امان الكفار اه
عرش **قوله** او بغيره) لا لى غاية الخ) فثبت ان الجزية لا تجوز في محصورين وليس مراد انتهى شيخنا زيادى
اى أو بما المراد ان الجزية لا يشترط كونها محصورين اه عرش اى فالتقدير خرج عرج الغالب يجزى
وقوله وانما المراد ان الجزية الخ اى والهدنة **قوله** فالثاني) اى الجزية وقوله فالثالث اى الهدنة اه عرش
قوله واصله) اى الاصل في مطلق الامان **قوله** يسمى بها) اى يتحملها ويعتدها مع الكفار اه يجزى
قوله اتمام) اى كالحقيقة المسئلة لكافر اه عرش **قوله** فن اخضر) هو بالخاء المعجمة والفاء قال في
اختصار الخفير المجير واخضره تقض عبده وعذر موثله في الصباح اه عرش عبارة الرشيدى والهدنة فيه

قوله ثلاثة أخماس خمسها) ولم ترك اربعة أخماس الثمانين مع أنها تمنع ملك أهلها
(فصل) يصح من كل مسلم مكلف مختار امان حرى الخ

(٣٤) - شروانى وابن قاسم - (تاسع) في افتاء فيه أبلغ الرد على ظالم أراد إبطال أوقاف مصر محتجا بأنها فتحت عنوة
(فصل) في امان الكفار الذى هو قسم الجزية بقوله لا تقسم من مطلق الامن لهم المنصر في هذه الثلاثة لانه ان تلقى محصور فالاول أو
بغيره لا لى غاية فالثاني والى الفاء فالثالث وأما قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم دمة المسلمين
واحدة يسمى بها اتمام فن أخضر مسلما أى تقض عبده فلهذا لئلا يروا الشيطان والذمة العهد والامان

والحرمة الحق وكل صحيح
 هنا وقد تعلق على الذات
 والنفس اللتين هما علما
 في نحو ذمته كذا ويرث
 ذمته متعلق بالمعنى الذى
 يصلح للارواح والاعمال
 كما مر (يصح من كل مسلم
 مكلف وسكران مختار)
 ولو أمة لكافر وسفيا
 وفاسقا ومهما لقوله في
 الخبر يسمى بأدناه ولان
 عمر رضى الله عنه أجاز
 أمان عبد على جميع الجيش
 لا كافر لا تامة وصيا
 وجنونا ومكرها كسائر
 العقود نعم من جهل فساد
 أمان أولئك يعرف ليبلغ
 مأمته (أمان حربي) ولو قنا
 وامرأة لا أسيرا إلا من
 أسرهما بقى يده ومن
 الامام (وعند محصور) من
 الحربيين كالأمة (قط) أى
 دون غير المحصور كاهل بلد
 كبير لأن هذه هدنة وهي
 لا تجوز لغير الامام ولو
 أمن مائة ألف سنائة ألف
 منهم وطير بذلك سد باب
 الجهاد وبعضه يطل الكل
 ان وقع ذلك معا وإلا فإ
 ظهر الحلال به فقط (ولا
 يصح أمان أسير لمن هو
 معهم) ولا نفيرهم (في
 الأصح) لأنه مقهور معهم
 فهو كالمكره ولأنه غير
 آمن منهم والمراد بمن معهم

للازالتى من أرال خفارت به بأن قطع ذمته اه (قوله والحرمة) أى الاستمرار اه عش (قوله هنا) أى
 في الحديث (قوله) وقد تعلق أى الذمة شرطا اه عش (قوله اللتين هما علما) أى فهو مجاز مرسل من
 إطلاق اسم الحال على الفعل كما صرح به الزايدوا نظر إطلاق الذمة على الذات والنفس بأى معنى من المعاني
 الاربعة المذكورة وفي كل منها بدلا يحتمل اه رشيدى وقوله وانظر الخ لم يظهر وجهه بعد تسليم
 التجوز وظهور ان كلام المعاني الاربعة سالو الذات والنفس عمله (قوله علما) أى الذمة اه عش (قوله)
 في نحو ذمته كذا الخ) وفي جعل هذا مثلا للمعنى الذات والنفس وقفة والاظهر انتمثيله للنفس الآتى فأمل
 اه رشيدى (قوله كافر) أى فى الحج اه معنى (قول المتن يصح الخ) أى ولا يجب اه معنى (قوله)
 وسكران) أى متدبس كراهه معنى (قوله ولو أمة) أى قوله نعم فى المعنى لا قوله وهو مالى لا كافر (قوله)
 ولو أمة) أى مسلم اه عش (قوله ولو أمة لكافر) ظاهره ولو لم يسدها وانظر ما الفرق بينها وبين الأسير بل
 يقال انها من أفراد اه رشيدى (قوله على جميع الجيش) أى كانوا محصورين فلا ينافى ما بقى من ان شرط
 الامان أن يكون عدد محصور اه عش (قوله لا كافر الخ) ظاهره عطف على أمولى لا يحتمل ما فيه وكان
 يبنى جره عطف على قول المصنف كل مسلم الخ وقد يتكلف بأنه منصوب على نزاع الخاص عبارة النهاية فلا
 يصح من كافر اه (قوله يعرف الخ) أى وجوبا اه عش أى يعرف الحربي المذكور بفساد امانه
 (قوله ليبلغ مأمته) انظر لم يقل وبلغ مأمته كابتغى ما يأتى في شرح ان لا يخفى خباية فمها ريت ان الروض
 عبر بذلك عبارة مع شرحه فان أشار مسلم لكافر فظنه امانه بإشارته لجاء نكر المسلم انه امانه أو امنه صهي
 ونحوه من لا يصح أمانه وظن صحت أى الامان بلفظه ما آمنه لا نعمناه لعنه فان قال فى الأولى علت أنه لم يرد
 الامان وفى الثانية علت أنه لا يصح امانه لم يبلغ المأمون بل يجوز اغتياله إذ لا امان له فان مات المشير قبل ان
 يبين فلا امان ولا اغتيال فيبلغ المأمون (قوله ولو قنا الخ) أى ولو كان الحربي قنا الخ اه عش (قوله لا أسيرا)
 إلى قول المتن ورسالة فى المعنى الا قوله بمن معهم إلى قوله المقيد وقوله ورد الاسرى إلى قوله وعليه قال (قوله)
 لا أسيرا) أى فلا يصح امانه اه عش (قوله كالأمة) أى أو أكثر ما لا يندس باب الجهاد ولا ينافيه قول
 المصنف فقط لا نصفه لقوله محصور اه عش (قوله لان هذه) أى تأمين غير المحصور اه عش أى
 والثاني لرعاية الخبر (قوله ولو آمن) هو بالمدى والتخفيف أمسه آمن به من تين اذلت الثانية ألفا كافى
 اختار اه عش وقال البجيرى بالمدى الا فصح ويجوز قصره مع التشديد اه (قوله وظهر بذلك سد باب
 الجهاد الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا يندس باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد
 محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا يندس بتأمينه باب الجهاد سم اه عش وعبارة البجيرى وعلم من
 ذلك أنه لو أدى أمان الأحاد محصور إلى انسداد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وقام بالضابط شيئا
 الشورى فالراد بالمحصور هنا ما لا يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سد قائله سم عن
 شرح الاشاد اه (قوله ان وقع ذلك) أى التامين مائة ألف (قوله وإلا) أى بان وقع مرتبا (قوله فمظهر
 الحلال به) عبارة المعنى وشرح المنع فينبى صحة الاول قالوا إلى ظهور الحلال اه (قوله ولا غير آمن الخ)
 عبارة المعنى تنبيه على الخلاف فى الأسير المقيد والمحجوز وإن لم يكن مكره ماله لا غير مقهور الخ لا نوضع
 الامان أن يأمن المؤمن وليس الأسير أمنا ما أسير الدار وهو المطلق بدار الكفر المنع من الخروج منها
 فصح امانه كافى للتنبيه وغيره (قوله والمراد بمن معهم) أى المراد بهذا اللفظ هذا المعنى المذكور وبد وليس
 المراد ظاهرا كما صرح به صليح الشارح حيث قال والمراد بمن معهم ولم يقل والمراد بالمقيد والمحجوز فكان
 المصنف قال ولا يصح امان أسير مقيد أو محجوز وحيث فلا ينافى قول الشارح فيأمر ولا نفيرهم إلا ان
 (قوله) ولو آمن مائة ألف مائة ألف منهم وظهر بذلك سد باب الجهاد أو بعضه بطل الكل
 الخ قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا يندس باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن
 وعدد محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا يندس بتأمينه باب الجهاد

على ان لا يخرج من دارهم صغاماته كالتاجر وورد الاسنوى له بان الاصح انه لافرق (٣٦٧) مردود بان الاصح هو الفرق وعليه قال

الماوردي انما يكون مؤنه
أما بدارهم لا غير الا ان
يصرح بالامان في غيرها
(ويصح الامان) بكل لفظ
يفيد مقصوده) صريح
كأجر ترك او امتك اولاً
باس او لاخرف او لا فزع
عليك او كناية بنية ككن
كيف شئت أو أنت على
ما تحب (وبكتابة) مع التنية
لانها كناية (ورسالة) بلفظ
صريح او كناية مع التنية ولو
مع كافر وصي موثوق بخبره
على الاوجه سبعة في حق
الدم (ويشترط) لصحة
الامان (علم الكافر بالامان)
كسائر العقود فان لم يعلمه
جازت المبادرة بقتله ولو من
مؤنه ونازع فيه البتة
فانزده) كقوله ما قبلت
امانك اولاً أمك (بطل)
وكذا ان لم يقبل) بان سكنت
(في الاصح) لانه عقد كاتبة
وأطال البتة وغيره في
ترجيح المقابل (وتنكح)
كتابة (أو) إشارة (أو) امانة
كتركة القتال أو طلبه
الاجارة (منهية للقبول)
أو الاجابة بمعنى كتابة من
ناطق مطلقاً وكذا الخرس
ان اخضع فيها فطنون
وذلك لبناء الباب على التوسعة
ومن جملة ما عليه بالفرز كان
جائزاً بقاء آمن اما غير
المقيمة فلفظ (ويجب ان
لا يزيد مدته) في الذكر الحق
(على اربعة اشهر) سواء

أبقينا على ظاهره وقد علمت أنه غير مردود لالتحاق حذفه فيما مر فقام له ورشيدى أى وان يقول
والمراد بل هو معهم بأعادة اللام (قوله) على ان لا يخرج من دارهم (الخ) ولا يجب عليه الوفاء بالشروط
المذكورة فيخرج من دارهم حيث أمكنه الخروج كإبقاء في قول المصنف ولو شرطوا (الخ) أم عرش (قوله)
كالتاجر) أى ما بدارهم (قوله) وعليه أى الفرق ووجه امان الاسير المطلق بدار الكافر (قول المتن) يصح
الامان بكل لفظ (الخ) يخرج منه انه امان لانهم للدفع لمسلم على سبيل القراض او التوكيل حيث لم يقرن
به ما يصر بما ذكره ويبنى ان يقال في اخذها ما تقدم في الاخذ منهم على سبيل السوم انه ان قصد الاستيلاء
عليه اخضع به فلا يخفى والافقضية في خمس اه سيدعرو قوله والافقضية الخ لم يظهر وجهه فليراجع
وليحذر (قوله صريح الخ) ولا فرق في اللفظ المذكور بين العربي كالاشارة المذكورة لكونه المعنى كترس أى
لا تخف معنى وروض (قوله بلفظ) الى قول المتن فان زده في المعنى الا قوله وصي موثوق بخبره على الاوجه
(قوله مع التنية) راجع للحطوف فقط (قوله ولو مع كافر) عبارة المعنى سواء كان الرسول مسلماً كافراً
اه (قوله على الاوجه) وفاقاً للتباين خلافاً للمعنى حيث قال لاد من تكلفه كالؤمن اه (قوله) اولاً
امك عبارة اروض فان قيل وقال لا اؤمك فهو رد انتباهى لان الامان لا يختص بطرف اه رشيدى
(قوله) وأطال البتة (الخ) مال اليه المعنى (قوله في ترجيح المقابل) وهو الاكتفاء بالسكوت لكن يشترط
السكوت مع ما يصر بالقبول وهو الكف من القتال كما صرح به الماوردي (اقول) وعليه فالخلاف
لفظي لما بين من قول شارح امانة كتركة القتال معنى (قوله كناية) انظر قائمته مع قول المصنف
وبكتابة الجواب ان هذا في القبول وذلك في الاجابة سم على حجج وإشارة الناطق لكون سائر الابواب
الاهنا والحق بذلك الاشارة بجواب السائل من المعنى وبالاذن في دخول الدار والعضوف في الاكل عاقدم لم
اه عرش (قوله الاجارة) أى الامان (قوله) أو الاجابة لعل الاولى حذفه هنا وان اذ كانت زائدة على ما مر
لانه يلزم عليه ان يكون من قبوله كتابة مكرراً بالنسبة اليه وان يكون مجرد ترك القتال تائيباً والظاهر انه
غير مردود ارجع اه رشيدى عبارة المعنى تنبيهان احدهما قد بوم كلامه ان الاشارة لا تنكح في اجابة
الامان والمذهب الاكتفاء بها كالمرة الثانية على الخلاف في اعتبار القبول اذ لم يسبق منه استحقاقه وان سبق
لم يصح للقبول جزا اه (قوله محمى) أى الاشارة (قوله مطلقاً) أى سواء اخضع فيها فطنون ام لا
رشيدى وعش (قوله وكذا الخرس) الانسب من اخرس (قوله) ان اخضع فيها فطنون) فان فيها
كل احد صريحة معنى ونهاية (قوله) وذلك لبناء الباب (الخ) علة للاكتفاء بإشارة الناطق هنا دون سائر
الابواب كالاختصاص لكون الاشارة من الناطق كناية مطلقاً وان اوجه السباق اه رشيدى ويصرح
به ايضا صريح المعنى فكان الاولى بتقديمه على قوله وكذا الخرس كافي النهاية (قوله فلفظ) (فرع) ما مر من
اعتبار صيغة الامان هو فيها اذا دخل الكافر بلاد بلا سبب اما من دخل اليها رسولاً أو لسبب القرآن وانعموه
بما يقاد به للفق اذا ظهر له فهو آمن لا من دخل تجارة فلفظ اخره مسلم ان الدخول للتجارة امان فان صدقه
بلغ المأمور والاغتيل ولا مام لا لاحاد دخل الدخول للتجارة اماناً وان اى في الدخول لما مصلحة اه روض
مع شرحه زاد المعنى ولا يجب اجابة من طلب الامان الا اذا طلبه لسبب كلام الله تعالى فحب قطعاً ولا يميل
أربعة أشهر بل قدر ما يتم به البيان اه وقوله البيان لعل صوابه السماع (قوله في الذكر) الى قوله وفي الروعة
في النهاية الا قوله خلافاً للقاضى وان تبعه البتة وقوله ويظهر وقوله مكرراً يتهم صرحوا به (قوله للآية)
هى قوله تعالى فسبحوا فى الارض اربعة اشهر اه عرش (قوله فان بلفظنا) الى قول المتن وليس في المعنى
(قوله) ومن ثم جاز) أى الامان في المرأة التي خشيها فليست من اهل الجوزية اه معنى (قوله) من غير
تقييد) أى بمدة (قوله فان زاد) أى الامان على الجائز أى اربعة اشهر (قوله هذا) أى قول المصنف ويجب
(قوله أو كناية) انظر قائمته مع وبكتابة والجواب أن هذا في القبول وذلك في الاجابة

أكان المؤمن الامام أم غيره فلاية (وفى قول يجوز ما لم تبلغ) المدة (سنة) فان بلفظنا امتنع قطعاً لثبوت كراهية الجوزية ومن ثم جازى المرأة والخش
من غير تقييد فان زاد على الجائز بطل في الزائد فقط تقريباً لصفة هذا ان لم يكن باضامف الا كان الزائد للضعف المتوط بنظر الامام

كوفي المدة تقولوا اطلق الامان حل على الاربعة الاشهر وبلغ بعدها المان بخلاف المدة لان باهاضيق (ولا يجوز) ولا يندولون من امام
(امان يضرب) يفتح قوله (المسلمين كجاسوس) وطبيعة كفار تجز ولا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولا يستحق تبليغ المان لان دخول مثله خيانة
اما مالا يضرب فيجوز وان لم تظهر فيه (٣٨٨) مصلحة خلافا لقاضي وإن تبعه البلقيني ثم قال هذا في امان الاحاد اما امان الامام فشرطه

المصلحة (وليس للامان)
فضلا عن غيره (بذل الامان)
الصادرة من او من غيره كما
هو ظاهر (ان لم يخف خيانة)
لانه لا من حيثها امان
خوفا فينبذه الامام والمؤمن
بكر المان اما المؤمن يفتحها
فله نذمة متى شامو يظهر انه
حيث يطل امانه رجب تبليغه
المان من غير ايتهم صروا به
(ولا يدخل في الامان ماله
واماله) اى فرعه غير المكلف
وزوجته الموجودان (بدار
الحرب) لان القصد تامين
ذاته من قتل وورق دون غيره
فيغنى ماله وتسوي ذراريه
نعم ان شرط دخول ماله
واماله ثم على الامام او نائبه
دخلوا (وكذا مامعه)
بدار الاسلام (منها)
ومثلها مامعه لغيره فلا
يدخل ذلك كله في (الاصح)
لما ذكر (لا بشرط) نعم
ثيابه ومركوبه وآله
استعماله ونفقة مدة امانه
الضروريات لا تحتاج
لشرط وفي الرخصة في
موضع آخر دخول مامعه
بلا بشرط وهو ما عليه
الجمهور وجمع حمل هذا
على ما اذا كان المؤمن
الامام او نائبه والاول
على ما اذا كان المؤمن غيرهما
ويفرق بان ما يكون منهما

ان لا يمددته الخ (قوله كوفي المدة) فضيعة التشبيه بالمدة يجوز الزيادة على الاربعة اشهر الى عشرين
حيث رأى المصلحة ولا يجوز الزيادة على العشرة عشر (قوله الامان) نائب فاعل اطلق (قوله بخلاف
المدة) فانه يبطل عند ما عدا الاطلاق سم ومضى (قوله لان باهاضيق) بدليل عدم صحته من الاحاد
بخلاف الامان اعمق (قول المتن ولا يجوز امان يضرب المسلمين) فلو آتينا احاد على طرق الفز او احتجنا
الى حمل الزادو العطف ولو لا الامان لاخذنا اطعمة الكفار ليرصح الامان للضرر راسي ومضى (قول المتن
كجاسوس) وفي معنى الجاسوس من يحمل سلاحا ونحوه ما يمينهم الى دار الحرب اه معنى (قوله لغير كراه
لا ضرر ولا ضرار) اى لا يضرب نفسه ولا يضرب غيره فالمعنى لا ضرر تدخله على انفسكم ولا ضرر لغيركم كراه
عش (قوله ثم قال) اى البلقيني اعمق (قوله هذا) اى الخلاف (قوله اما امان الامام فشرطه الخ)
هذا ظاهر اعمق (قوله فينبذه الامام الخ) وجوب باطل فينبذه هل يبطل بنفسه حيث مضت مدة بعد عليه
يمكن فيها التبادر لافيه نظرو الاقرب الاول لوجود الحال الثاني لبدئه وكل مانع من الصحة اذا قارنوا
طر الفساد اما ضوابطه على خلافه اه عش (قوله والمؤمن) (الرواى) اى (قوله حيث يبطل امانه) اى مانا
منه اه عش (قوله اى فرعه) الى التثنية في المعنى (قوله غير المكلف) اى الصغير والمجنون اه معنى (قوله
وزوجته) قال شيخنا الزايدى المتعمد انها لا تدخل بالانحصار عليها ومثله قسم على المنهج فقلان الشارع
اه عش وكان ينبغي ان تكتب هذه على قول الشارع الا ان لم ين شرط الختم ما قبله من الزايدى خلاف
ما اتفق عليه التحفة والنهاية والمعنى وشرع المنهج لا يعمل به في الاقامة القضاء (قوله ثم) اى في دار الحرب
(قوله على الامام او نائبه) اى بخلاف ما اذا شرط على غيرهما فلا يدخلان حيث يتناهى معنى (قوله دخلوا)
الانكسب التثنية (قوله بدار الاسلام) اى وان لم يكن في حيازته اه معنى (قوله لما ذكر) اى من ان
القصد تامين ذاته الخ (قول المتن لا بشرط) اى اذا كانت غير الامام فان امانه الامام دخل مامعه ولو لغيره فلا
شرط معنى ونهاية (قوله وآله استعماله) اى في حرفه اه معنى (قوله لا يحتاج لشرط) اى امانه الامام
او نائبه او غيرهما (قوله وجمع) الى التثنية في المعنى لا لغيره ولا يفرق لوان انكسب (قوله وجمع الخ) وحاصل
ذلك دخول مامعه في الامان مالا بدله منه غالبا كسبا بغير نفقة مدته مطلقا ما زاد على ذلك يدخل ايضا ان كان
المؤمن الامام ولا يدخل الا بشرط وما خلفه في دار الحرب يدخل ان امانه الامام هو شرط دخوله ولا خلاف
نهاية (قوله حمل هذا) اى ما في موضع آخر من الروضة وقوله والاول اى ما هناك من عدم الدخول لا بشرط
(قوله بان آمن) اى الحرفي (قوله با) اى الموجودان بدار الحرب (قوله ولا) اى بان امانه غيرهما
معنى (قوله وما لا يحتاجه الخ) اى بخلاف ما يحتاجه يدخل من غير شرط اه معنى (قوله فان كانا) اى
أهل ماله (قوله ان شرطه الامام) اى او نائبه (قوله عندنا) اى الموجودين في دارنا (قوله وإن نقض)
غايته الضمير المستر لا لمان وفي الاسي ومن اسباب النقض ان يعود ليتوطن ثم اهر (قوله ما في حيا) وان
ما تفرقه الذي عندنا لا بد بلغ وقيل الجزية تركوا لا لمان ومن امانه الذي عندنا فهو لوانه الذي قطع
دون الحرفي فان قدورته الذي فيه اه ووضعه شرعه (قوله ولا) اى وان تمكن من ذلك واخذ
شيثامه ثم عاد لاخذ الباقي اه أسنى (قوله اى حرب) الى قوله ولا أعلن في النهاية (قوله كذلك) اى
كدار الحرب في التفصيل الآتي (قوله لشره) الى التثنية في المعنى لا لغيره ولم تحرر الى لورجى ظهور الاسلام

(قوله بخلاف المدة) فان الاطلاق يبطلها

في الدار التي فيها ذمته تكون التبعة فيه أقوى ما ليس بتلك الدار ومن ثم لو انكسب ما تقرر بان آمن وهو بدارهم دخل أهل ماله (قوله
بها) ولو بلا شرط ان امانه الامام او نائبه والام يدخل أهل ماله لا يحتاجه من ماله الا بشرط فان كانا بدارنا دخلان ان شرطه الامام لا غير (قوله
يبقى امان ماله واهله عندنا وإن نقض ما في حيا) له دخول دارنا لاخذ ماله متكررا لكن إن لم يتمكن من اخذ الكل دفعه ولا ايجاز قتله واسره
(والمسلم بدار كفر) اى حرب ويظهر ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك (ان امكته اظهر ادبته) لشره او شر قوموا من قتله في دينه

ولم يرج ظهور الاسلام هناك بمقامه (استحب له الهجرة) إلى دار الاسلام ثلاثين سنة وادهم وبله كادوا لم يجيب لقدرته على إظهار دينهم ولم
تكرم لأن من شأن المسلم بينهم القهر والعجز ومن ثم لم يرجوا ظهور الاسلام بمقامه ثم كان مقامه أفضل أو قدر على الامتناع والاعتزال ثم لم يرج
نصرة المسلمين بالهجرة كان مقامه واجبا لأن عمله دار اسلام فهاجر لصادر حرب ثم إن قدر على قتلهم ودعاهم للإسلام ولم يوافقوا
(فتيه) يؤخذ من قولهم لا عملهم دار اسلام أن كل عمل قدا له فيه على الامتناع من (٣٦٩) الحريين صادر دار اسلام وحيد الظاهر أنه

يتعذر عود دار كفر وإن
استولوا عليه كاصرح به
الخبر الصحيح الاسلام
يعملوا ليل عليه قتلهم
لصار دار حرب المراد به
صيورته كذلك صورة
لاحكام ولا لزوم أن استولوا
عليه من دار الاسلام يصير
دار حرب ولا نظر أصحابنا
يسمون بذلك بل يلزم عليه
فادوه وانهم لو استولوا
على دار الاسلام في ملك اهل
ثم فتحها غنوة ملكناها
على ملكها وهو في غاية
بعد ثم رأيت الرافعي وغيره
ذكروا اقتلاع الاصحاب
أن دار الاسلام ثلاثة أقسام
قسم يسكنه المسلمون وقسم
فخوه وأقربوا أهله عليه
بجزية ملكوه أولا وقسم
كانوا يسكنونه ثم غلب عليه
الكفار قال الرافعي وعدم
القسم الثاني بين أنه يكنى
في كونه دار إسلام كونه
تحت استيلاء الامام وإن
لم يكن فيها مسلم قال وأما
عدم الثالث فقد يوجد في
كلهم ما يشتر بان الاستيلاء
القديم يكنى لاستمرار الحكم
ورأيت لبعض المتأخرين أن
عمله لا يتم بنحو المسلمين منها

(قوله ولم يرج) الخ ولم يقدر على الامتناع والاعتزال ثم لم يرج نصره الاسلام بهجرة أخذا بما يأتي
عش (قوله بمقامه) بدل من هناك (قول المتن استحب له الهجرة) وينبغي تقييده بما إذا لم يكن في إقامة
مصلحة للمسلمين ولو لم يحصل التقوى بالضعفاء العاجزين عن الهجرة أخذا بما يأتي في شرحه ولا وجبت
إن اطاعنا (قوله ثلاثين سنة) الخ ببناء الفاعل من التثنية (قوله وربما كادوه) أي أو يميل إليهم
أسى ومعنى (قوله ولم يجيب) أي الهجرة أه عش (قوله ومن ثم) لعل المشار إليه قوله لأن من
شأن المسلم الخ (قوله والاعتزال) المراد به انحيازهم في مكان من دارهم بجزية (قوله بالهجرة) أي
بجميع إليهم أه عش (قوله كاصرح به) الخبر الصحيح الاسلام يعملوا الخ دعوى صراحة الحديث فيما
أفاده عمل تأمل إذا التبادر منه أن المراد بعهده انتصاره واشتراكه في الكفر إلى أن يأتي الوقت الموعود
بقرب الساقط وهذا يأتي في صيرورة بعض داره دار حرب كالأنياف غلبة الكفار لاهله ونصرتهم عليهم
في كثير من الواقع أه سيدمر (قوله قتلهم الخ) هذا التأويل خلاف ظاهر اللفظ إذ المتبادر كونه
كذلك حقيقة وحكايا صورة فقط وبعد من حيث المعنى إذ صيرورته كذلك صورة فقط لا يحذور كليا
فيه فليتام أه سيدمر وقديقال إن الشارح على التأويل المذكور يقولون لا لزوم الخ فغنى دون علمه
مكارب في فعل المناظر (قوله بذلك) أي يعود دار اسلام دار حرب وكذا صرح عليه (قوله على ملكها)
أي مستعليها عليهم (قوله وهو في غاية البعد) بل عاقل لما صرحوا به أن المسلم لا يزل ملكه باخذ أهل
الحرب له منه ثم أقبل من وصل إليهم ولو بشر أو زده إليه كما روي في الفصل السابق (قوله يسكنه المسلمون) أي في
الحال (قوله أولا) يسكنون الوار (قوله وعدم القسم الثاني) أي من دار الاسلام (قوله قال) أي ثم قال
الرافعي (قوله إن علمه) أي كفاية الاستيلاء القديم (قوله وحيد فكلهم صريح الخ) يتأمل هذه الصراحة
أن ما أخذها من سابق في كلامه أه سيدمر أقول ما أخذها رواية الرافعي وغيره عن الاصحاب أنهم عدوا
القسم الثالث من دار الاسلام به يتقدم في إحصائيات سم المبنى على أن ما أخذها قول الرافعي فقد يوجد في
كلهم ما يشتر الخ (قوله مطلقا) أي غلب عليه الكفار بعد ما لامعوا المسلمين منها ما (قوله يمكنه)
إلى قوله لكن إن امتدت في المعنى لا أقوله وأتم بالاقامة إلى قوله واستقنى في النهاية (قوله وجبت الهجرة)
وسميت هجرة لأنهم هجروا ديارهم ولم يقبلوا ذلك بامن الطريق ولا بوجود الزاد والراحلو يفتني عدم
الوجوب إن عاف على نفسه من خوف الطريق أو من ترك الزاد أو من عدم الراحة أه معني وباقي
الشارح ما يوافقه (قوله وأتم بالاقامة) من علف لازم (قوله على نفسها) أي أو بعضها (قوله فعدوا)
أي إلى أن يطبقها قاتن قبح البلد قبل أن يهاجر سقط عنه الهجرة أسى ومعني (قوله والخبر الصحيح الخ) في
الاستدلال به توقف عبارة الأسى والمعنى خبر أي داود وغيره أن أبا من كل مسلم يقين بهم أظهر للمشركين
أه (قوله وخبر بالهجرة الخ) استكشاف يأتي (قوله أي من مكة) خبر خبر بالهجرة الخ (قوله واستقنى)
(قوله أو قدر على الامتناع الخ) قد يقتضى وجوب المقام على الامام أو نائبه مع من معه من المسلمين إذا دخلوا
دار الحرب وقد روي على الامتناع كاهو الغالب ولم يحتل أمر دار الاسلام بمقامهم هالكوا لمحتلوا من البعد
فليتأمل (قوله وحيد فكلهم صريح الخ) في الصراحة فنظر خصوصاً احتيال أن يراد بالاستيلاء

واللهي دار كفر أه وما ذكره عن بعض المتأخرين بعيد فقلنا مدركا كاهو واضح في حديث فكلهم صريح فيا ذكرته أن ما حكم بانعدام
إسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا (ولا يمكنه إظهار دينه وأخاف فتنة في دينه) (وجبت الهجرة) (إن أطاعنا) وأتم بالاقامة ولو امرأة
وإن لم تجد محرما لكن إن امتنع على نفسها أو كان خوف الطريق دون خوف الاقامة كاهو ظاهر فالزم يطقها فعدوا وذلك لقوله تعالى وإن
الذين توأموا باللائكة ظالمي أنفسهم الآية والخبر الصحيح لا تنقطع الهجرة ما قاتل الكفار وخبر بالهجرة بعد الفتح أي من مكة لأنها صارت
دار إسلام إلى يوم القيامه استقنى من في إقامته مصلحة للمسلمين أخذا بما جاء أن الباس رضى أنه عنه أسلم قبل بدرو استمر تخفيا إسلامه

إلى فتح مكة يكتب باخبارهم إلى النبي ﷺ وكان يحب القدوم عليه فيكتب له ان معاذك بك خير والاستدلال بذلك يشترط على ثبوت إسلامه قبل الهجرة وأنه ﷺ كتب إليه ذلك ولم يثبت ذلك على أن الكتابة المذكورة لا يلزم منها إسلامه ولا عدمه وبفرض ذلك كله فهو كان آمناً غير خائف من قتلهم من هو كذلك (٢٧٠) لا تلزمه الهجرة فلا دليل في ذلك أصلاً ثم رابت شيخ الإسلام الحافظ في الاصابة قال

إلى قوله أخذ في الأسى وإلى قوله الاستدلال في المعنى عبارة الاول واستثنى البقي من ذلك ما إذا كان في إقامة مصلحة المسلمين تجوز له الإقامة اهـ وعبارة الثاني ويستثنى من الوجوب من في إقامته مصلحة للمسلمين قدس حتى ابن عبد البر وغيره أن إسلام العباس رضي الله تعالى عنه كان قبل بدر وكان يكتب ويكتب إلى النبي ﷺ باخبار المشركين وكان المسلمون يتقون به وكان يجب الخ (قوله) أي في فتح مكة أي إلى القرية فلا خلاف ما يأتي عن الاصابة (قوله) بذلك أي بقصة العباس رضي الله تعالى عنه (قوله) قبل الهجرة أي هجرة العباس (قوله) وأنه الخ) أي وثبت أنه الخ (قوله) ولم يثبت ذلك أي كل منهما ولم يثبت له مراده لم يثبت بتعبير صحيح والافطحي ورواد غير ذلك لا ينكر كاسم (قوله) على أن الكتابة الخ) لما ورد عليه ان الميثاق مقدم على الثاني احتاج إلى هذا الجواب العلوي (قوله) وبفرض ذلك الخ) أي من ثبوت الأمرين واستلزام الكتابة المذكورة للإسلام (قوله) ومن هو كذلك لا تلزمه الهجرة الخ) ولا بد في عدم الزوم من بيان أنه كان يمكنه إظهار دينه أيضاً ولم يبين ذلك اهـ سم (قوله) في الاصابة في اسماء الصحابة والجار متعلق بقال وقوله في ترجمته أي العباس رضي الله تعالى عنه بدل منه (قوله) فأتى نفسه عتيلاً أي بعد أسرها (قوله) وهو صريح بما ذكره) يعني في عدم ثبوت إسلام العباس قبل الهجرة وعدم ثبوت كتابته ﷺ إليه بأن مقامك بك خير أقول وفي كونه صريحاً في الأمرين نظر لاسياف الثاني إذا الاصابة ساكت عن العباس ساكت عن شيء لا ينسب إليه ذلك الشيء (قوله) وذكر صاحب المعتقد إلى قوله وفرد في المعنى والأسى الأقوله أي واجبا (قوله) هنا لعل كلمة من سقطت من قلم الناسخ عبارة المعنى من دار الكفر اهـ (قوله) تجب من بلد إسلام الخ) وفي القروع لأن مطلع المقدس الحنبلي المصنف ولا يجب الهجرة من بين أهل المعاصي وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى ان ارضي واسم الخ ان المعنى إذا حمل بالمعاصي في ارض فاخرجوا منها وبه قال علماء وهذا خلاف ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من رأى منك منكرا فليغيره الحديث وعلى هذا العمل اهـ سيد عمر (قوله) ورافقه) أي ما ذكره صاحب المعتقد (قوله) إلى حيث تنهايه العبادة الخ) فان استوت جميع البلاد في عدم اظهار ذلك أي الحق كافى زماناً فلا وجوب بخلاف اهـ معني (قوله) نقل ذلك) أي مافي المعتقد (قوله) وأقروم) وعن إقره الأسى والمعنى (قوله) وبناز فيه) أي فإذا ذكره صاحب المعتقد (قوله) آ لا تلزم) أي استمالها (قوله) لا يلزمه الانتقال) أي من جبرتها (قوله) ولا لقل منه) جملة حالية (قوله) ذاك) أي من في جوارحه (قوله) مع الثقل) أي إلى دار بعيدة (قوله) فلم يلزمه) أي التحول (قوله) بخلاف هذا) أي من عجز عن اظهار الحق (قوله) قضية هذا) أي الفرق (قوله) ان ذلك) أي من في جوارحه آلات اللهو وكذا الإشارة بقوله هذا الخ (قوله) اذالم يلزمه) أي الانتقال (قوله) فاولى البلد) الاول من البلد (قوله) على ان قضية الخ) ولما كان قوله لا نه اذالم يلزمه الخ قابلاً للنسخ بما مر في قوله فان قلت الخ احتاج إلى هذا الجواب العلوي (قوله) وبفرض اعتقاد ذلك) أي ما ذكره صاحب المعتقد (قوله) به) أي بذلك القيد (قوله) وبان شرط الخ) أي وصرح بان الخ (قوله) ان يقدر على الانتقال ليد سالمه من ذلك) فان استوت جميع البلاد في عدم اظهار ذلك كافى زماناً فلا وجوب بخلاف اهمنى (قوله) والحاصل ان الذي يتعين الخ) عمل تامل والذي يظهر وجوب الانتقال عند توفر الشروط المذكورة من غير توقف على ما ذكره

في ترجمته حضرة العتبة مع الانصار قبل ان يسلم وشهد بدوا مع المشركين مكرها فأتى نفسه عتيلاً ورجع إلى مكة فيقال انه اسلم وكنتم قومه ذلك فكان يكتب الاخبار إليه ﷺ ثم هاجر قبل الفتح بقليل اهـ وهو صريح فيما ذكرته وذكر صاحب المعتقد ان الهجرة كالتجيب هنا تجب من بلد إسلام اظهر بها حقاً واجبا ولم يقبل منه ولا قدر على اظهاره وبوافقه قول البغوي في تفسير سورة العنكبوت يجب على كل من كان ببلد تعمل فيه المعاصي ولا يمكنه تغييرها الهجرة إلى حيث تنهايه العبادة لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين نقل ذلك جمع من الشراح وغيرهم منهم الاذرى والذركشي وأقروم وبناز فيه ما مر في الويلة ان من يجوز آ لا تلزمه لا يلزمه الانتقال وعلا السبكي بان في مقارفة داره ضرراً عليه ولا قل منه فان قلت ذلك مع الثقل يصدق عليه ان في بلد المعصية فلم يلزمه بخلاف هذا فانه بالثقل

يفارق بلد المعصية بالكلية قلت قضية هذا بل صريحه ان ذاك يلزمه الانتقال من البلد وهذا يلزمه به لا نه اذالم يلزمه من الجوار من قولي البلد على ان قضية كلام السبكي المذكورة انه لا نظر لبلد ولجوار بل للثقة وهي التحول من البلد أشق وبفرض اعتقاد ذلك فيجب تنهيه بما اذالم تكن في اقامته مصلحة للمسلمين أخذاً من نظيره في الهجرة من دار الكفر بالاولى ثم رأيت البلقيني صرح به وبان شرط ذلك أيضاً ان يقدر على الانتقال ليد سالمه، هذا ان تكون من المؤمنين المعتبرة في الحج، والحاصل ان الذي يتعين اعتباره في ذلك ان شرط

وجوب الاعتقال هذه الشروط المذكورة أن تظهر المعاصي المجمع عليها في ذلك الحال بحيث لا يستحي أهل كلهم من ذلك لترجمهم إلا أنها مع القدرة لأن الأمانة تجتهد معها دعاة وتقرير لهم على المعاصي (ولو قدر أسير على حرب لزمه أن أمكنه إظهار دينه كما يحصه الامام واقضى كلام الزركشي اعتماداً تخلصاً لنفسه من ورق الاسر لكن الذي جزم به القمولى (٢٧١) ومن تبعه قال الزركشي انه قياس مأمور

في الهجرة إذا ما يميزه ذلك إن لم يمكنه إظهار دينه ولو كان يقول إن أطلقوه من الاسر بأحوالها ما شاء من مكث عندهم وعدم تعيين التأني والاعتناء الأول كما هو ظاهر من تعليقه المذكور (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلا وسيواخذوا للآل لأنهم لم يستأمنوه وليس المراد هنا حقيقة الثبوت وهي أن خطه فيغيب به لعل حال يتم قتله (أو) أطلقوه (على أنهم في أمانه) أو عكسه (حرم) عليه اغتيالهم لأن الأمان من أحد الجانبين يستلزم نعم إن قالوا آمنوا لأن الأمان عليك أي ولا أمان يجب لك عليك جاز له اغتيالهم (فان يتم مضمون) أو واحد منهم بعد خروجه (فليذهبهم) وجوبا إن حاربوه (فأنا مثله فاقبل والاقتداء بأكذائهم وبرد مأمور أن الثبات للضعف إما بحسب الصف (ولو) قتلهم) ابتداء ولا يراعى فيهم ترتيب الصائل لانتقاض أمانهم بذلك على المتعمد كذا قيل أيضا وهو واضح إن سلم انتقاض أمانهم بذلك سواء أودوا أم جردوا أم عوقلوه وفي هو مظهر

من الإرادة هذا ويدخل في قوله حيث يتبناه العادة أن تجهزته الهجرة إلى أدنى عمل يامن فيه لنفسه وما يتعلق بها بحيث لا يعدم مقيا معهم ودخوله إلى البلد ببعض الأحيان لقضاء حاجة ضرورية لا يبعد به مقيا ولا يتناقض مع ما سيذكره (قوله المعاصي الخ) لعل إلى الجنس لا الاستغراق (قول المتن ولو قدر أسير) أي في أيدي الكفار معني (قوله وإن أمكنه) إلى قوله لكن الذي في النهاية والمعنى (قوله) واقضى كلام الزركشي اعتياده وهو الأصح أنه نهاية (قوله) لكن الذي جزم به القمولى الخ (عبارة المعنى وإن جزم القمولى وغيره بتقيده بعدم إمكان اهـ) (قوله) إن لم يمكنه إظهار دينه أي ولا ييسر (قوله الثاني) أي عدم الزوم وقوله الأول أي الزوم (قوله من تعليمه) أي الامام وهو قوله تخلصاً لنفسه الخ (قوله قتلا) إلى قوله إن حاربوه في المعنى لا لاقوله أي ولا أمان يجب لنا عليك ولو لم يكن له في المعتد في النهاية لكن زيادة قيد يأتي (قوله وهي) أي حقيقة الثبوت (قوله) أو أطلقوه على أنهم في أمانه (أو) إن لم يؤمنوه كالتصريح عليه في الامام معني (قوله أو عكسه) أي أو وجد عكسه أو عجز وجزيره عطف على مدخول على عبارة المعنى وكذا لو أطلقوه على أنهم في أمانهم (قوله) لأن الأمان الخ عبارة المعنى وقابعا لأنهم إذا آمنوه وجب أن يكونوا في أمان مناه (قوله) جاز له اغتيالهم أي لساد الأمان مأمور من تعذر من أحد الجانبين اه رشيدي (قول المتن) فان يتم مضمون راجع للستين اه بجريسي ولكن قضية تفصيل رعاية ترتيب الصائل رجوعه للستة الثانية فقط إذا راعى الترتيب في المسئلة الأولى مطلقا كما في شرح الروض عن الروضة (قوله) ويرده مأمور الخ أي فيكون المعتد بالتدب مطلقا اه مش (قوله) ولا يراعى فيهم ترتيب الصائل لانتقاض أمانهم أي حيث تصدروا نحو قتلهم لا لم ينتقض فيدهم كالصائل اه نهاية (قوله) ومن ثم (أي للظن في حرمه) (قوله) صرح بجمع الخ ومنهم المعنى (قوله) وهو مني الخ أي ماصرح به الجميع (قوله) وهو متجه أي عدم الانتقاض (قوله) فليعمل إلى المتن في النهاية ما يوافقه (قوله) هذا) أي ماصرح به الجميع من وجوب رعاية الترتيب (قوله) والأول أي ما قبل من عدم الرعاية (قوله) فالقلمن) بفتح الميم (قوله) بهذا الشرط إلى قوله بل حاق في النهاية وكذا في المعنى لا لاقوله بل على مأمور (قوله) بل يلازمه الخروج) وله عند خروجه اخذ مال مسلم وجده عندهم ليرده عليه ولو منهم عليه لا يضمنه لأنه لم يكن مضمونا على الحر الذي كان يده بخلاف المعتصوب إذا أخذه شخص من العاصب ليرده إلى مالكه فإنه يضمنه لأنه كان مضمونا على العاصب فادم حكمه (فروع) لو التزم لم قبل خروجه ما لا فداء هو مختار أو أن يعود إليهم بعد خروجه إلى دار الاسلام حرم عليه العود إليهم وسنله الوفاء بالمال الذي التزمه ليعتدوا الشرط في إطلاق الاسراء والعمل يجب لأنه التزم بغير حق فالألمبعوث إليهم فداء لا يملكونه كما قاله الروايات وغيره لأنه ما خذ بغير حق ولو اشتري منهم شيئا ليعتدوا به ليعتدوا بغير حق فان كان مختارا لزمه الوفاء ومكره فالدفع ان المقد باطل ويجب رد الدين فان لم يجر لفظ يسع بل قالوا اخذوا ابنتك كذا من المال فقال نعم فهو كالشراء مكره ولو وكله ببيع شيء لم يدارنا بما عودت منه إليهم معني وروض مع شرحه (قوله) ما لم يمكنه الخ ظرف لقول المصنف لم يجر الوفاء (قوله) فلا يلازمه الخروج) فتوقع على المفهوم أو هنا سقطت من قلم الناسخ عبارة النهاية والأقلا يلزمه الخ عبارة المعنى وإن أمكنه لم يحرم الوفاء لأن الهجرة حيث تستمسك اه وكله بما ظاهر (قوله على مأمور) أي من القمولى ومن تبعه عبارة النهاية كما مر اه (قوله) فينبه لفر) أي ولا يمكنه إظهار دينه أيضا ولما بين ذلك (قوله) وإن أمكنه إظهار دينه) كتب عليه م وقوله كما يحصه الامام كتب عليه أيضا م

ومن ثم صرح بجمع بانه يراعى فيهم ترتيب الصائل وهو مبني على عدم انتقاض أمانهم بذلك وهو متجه إن لم يريدوا نحو قتله فليعمل بهذا على إرادة مجرد الرد والأول على إرادة نحو القتل لأن الذي إذا انتقض عهده بقتلنا فالقلمن أول (ولو شرطوا) عليه (أن لا يخرج من دار لم يجر) له (الوفاء) بهذا الشرط بل يلازمه الخروج حيث أمكنه فورا بدنه من القتل وبفسه من الذل مالم يمكنه إظهار دينه فلا يلزمه الخروج على مأمور بل سن ولو حلفوه على ذلك بطلاق أو غيره مكره ماعلى الخلاف فمبته لنو

تبحث بالخروج اه متى **(قوله والاحث الخ)** عبارة المغنى والروض مع شرحه وان حلف لهم ترغيا لم ينفوا به ولا يجهوه بالخروج ولو قبل الاطلاق حيث يخرجوه اه **(قوله والاحث)** هذا يفيد ان الخروج مع التمكن من تركه يوجب الحث وان كان الخروج واجبا سم على حج اى والقياس عدم الحث اه عش **(قوله لو من الاكره ان يقولوا الخ)** اى فلو حلف حينئذ فاطلوه فخرج لم يثبت ايضا كالم اخذ القصوص رجلا وقالوا لا نتركك حتى تحلف انك لا تخرج بمكانا تحلف ثم اخبر بمكانهم لم يثبت لانه بين اكره اى سنى ومعنى **(قوله بل هنا اكره ان الخ)** قد يقال ان اثر هذا الاكره الثانى مع الحث عارض قوله السابق ولا يثبت ولا فلا أثر لذكره هنا اه سى اى فكان يثبت حذفه كإفعله الثانية والمغنى لا يقال انه مقول الاكره الاول لا مؤثر مستقل وفى عش هنا جواب لا يلاق السؤال **(قوله المتن ولو عاقد الامام)** اى او نائبه اه متى **(قوله هو الكافر)** الى قول المتن فان لم تكن فى المغنى الاقوله وعليه الى وخرج وقوله وان تعلق الى ذلك وقوله هو صوب الى المتن والى قوله اذا سلم الجوارى فى الثانية الاقوله هو صوب الى المتن وما سابه عليه **(قوله هو الكافر العليظ الخ)** ويطلق ايضا على المسلم المتصف بذلك كاذكره الاذرى اه رشدى عبارة القاموس العليظ بالكسر الرجل من كفار المجمع ورجل علي ككتف وصدور خلد شديد صريع مانع للاموار **(قوله باسكان اللام)** اى وفتح القاف وقوله محصورة اى ولا فلا يصح اه معنى **(قوله على الارجح)** راجع الى قوله او مبهمه من قلاع الخ **(قوله اى على اصل طريقها الخ)** عبارة المغنى اما لانه غنى عليها طريقها اولد لتاعلى طريق خال من الكفار اوسهل او كثير الماء او الكلاء وانحدر ذلك اه **(قوله)** وبيننا الامام **(يخرج العليظ على القبول)** لان المشروط جارية وهذه جارية اسنى ومعنى **(قوله بالذلة)** اى الموصلة الى الفتح كما يأتى **(قوله ولو من غير كفلة الخ)** وقا للمغنى والروض وخلاف الثانية حيث عقب قول الشارح ولو من غير كفلة الى قوله اما المسلم مانصه كذا قاله بعضهم والارجح حمل مانعا على ما اذا كان فيه كفلة ليوافق ما مرهم اه **(قوله كان يكون تحتها الخ)** عبارة المغنى حتى لو كان الامام نازلا تحت قلع لا يفر فقال من دلى على قلع كذا فله هنا جارية فقال العليظ اى هذه استحق الجارية كفى الرضعة واصلا ولم يعتبروا التبع هنا وهذا قال العليظ بمكان القلع كذا لو لم عش ولم يتبع استحق الجارية فيكذلك هنا وقد استثنوا من عدم صحة الاستجار على كلة لا تتبع مسئلة العليظ للحاجة اه **(قوله وبه فارق)** اى بقوله الحاجة **(قوله لان فيها الخ)** لان المسلم يتعين عليه فرض الجهاد والدلالة نوع منة فلا يجوز اخذ العوض عليه اسنى ومعنى **(قوله وقال اخرون لافرق الخ)** وهو المتمدن بها يقر معنى **(قوله وعليه)** اى على عدم الفرق **(قوله فيعطاهم)** اى المسلم اه عش **(قوله وان اسلمت)** غاية اه عش **(قوله فلومات الخ)** هذا يجرى فى الكافر ايضا كما يأتى وإذا تأملت كلامه وجدت حكم معاقبة المسلم حكم معاقبة الكافر ولا مخالفة بينهما الا باعتبار الغاية المذكورة اه يجزى اى وان اسلمت **(قوله فله قيمتها)** اى المسلم **(قوله وخرج بقوله الخ)** عبارة المغنى واحترز بقوله انه منها جارية عما اذا قال الامام به جارية بما عتدى مثلا فانه لا يصح للجبل بالجبل كاستر الجبل لاعتد عليه بالجارية مثال ولو قال جبل كفى التنبية لكان اشمل اه **(قوله للجبل بالجبل بلا حاجة)** عبارة شرح المنهج المغنى على الاصل فى المعاقبة على الجبل اه وهى احسن **(قوله وقامها بمعاذ)** جملة حالية لكن فيه جعل الصفة مبتدأ بلا اعتماد على نى او استهزاء على ما جره الاخش **(قوله ولو فى مرة اخرى)** كان تركها بعد ذلك لم يعد نالها اسنى ومعنى **(قوله معه)** اى الطهر اه رشدى **(قوله لا عكسه)** اى بان اسلمت قبله اه عش عبارة سم اى بان اسلم هو بعدها لا انتقال الحق منها الى قيمتها اه **(قوله)**

(قوله والاحث) هذا يفيد ان الخروج مع التمكن من تركه يوجب الحث وان كان الخروج واجبا **(قوله بل هنا اكره ان الخ)** قد يقال ان اثر هذا الاكره الثانى منع الحث عارض قوله السابق ولا يثبت ولا فلا أثر لذكره هنا **(قوله وبه فارق ما مر فى الاجارة)** والارجح حمل مانعا على ما فيه كفلة ليوافق ما مرهم **(قوله وقال اخرون لافرق)** كتب عليهم **(قوله لا عكسه)** لا انتقال الحق منها الى قيمتها **(قوله ايضا لا عكسه)**

كأبائي (أعطيا) وإن لم يردوا أو أن تلقى بها حتى لازم من معاملتهم مع بعضهم كما هو ظاهر إذا اعتدوا بمعاملتهم في مثل ذلك وهو ذلك لأنه استحقا بالشرط قبل الظفر (أو) فتحها معاقد (بغيرها) أي لا لتلو غير معاقد ولو (٢٧٣) بدلائله (فلا شيء) له (في الأصح) لفقد الشرط وهو لا لتلو صوب

البلقيني الاستحقاق ويجه

اعتاده أن كان القاتع

بدلائله نائبا عن ذلك (وأن

لم تقطع فلا شيء) له لتلق

جماله بدلائله مع فتحها

فالجمل مقيد به حقيقة

وإن لم يجر لفظه (وقيل أن

لم يعلق الجمل بالفتح فله

أجرة المثل) لوجود الدلالة

ويرده ما تقرر هذا إذا

كان الجمل فيها وإلا لم

يشترط في استحقاقه فتحها

اتفاقا على ما له الماوردي

وبغيره (فإن) فتحها معاقد

بدلائله (و لم يكن فيها

جارية) أصلا أو بالوصف

المشروط (أو مات قبل

المعد فلا شيء له) لفقد

المشروط (أو) مات (بعد

الظفر وقبل التسليم) إليه

(ووجب بدل) لأنها حصلت

في قبضة الإمام فالتلف

من ضياعه (أو) مات (قبل

طهر فلا شيء له) (في

الاطهر) كالمرء تمسك فيها

إذ البية وثلا الحاربة

غير مقدور عليها (وإن

أسدت المنعة) الحرفة

كذا يقيد به شارح والثاني

غير قيد بل لافرق وزعم

أن الحرفة إذا أسدت قبل

الظفر لا يعطى قيمتها مردود

وكذا الأول إذ اسلام

كما يأتي) أي في قوله هذا كله إن لم يسلم وإلا أعطيا (الخ) قول المتن أعطيا أي أعطى العليج الجارية التي وقع المقعد عليها من المنعة أو الميمنة التي عنينا الإمام أه عش (قوله وإن تلقى (الخ) غاية ثانية (قوله) وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله) أو غير معاقد (عطف على معاقد) وله لفقد الشرط هذه علة الصورة الأولى فقط قال الغني وأما في الثانية فلا تنافي معاقد مع من فتحها أه (قوله) وصوب البلقيني (الخ) أي في الصورة الثانية أخذ من آخر كلامه (قوله) عن ذلك) لعل صوابه عن معاقد (قوله) بدلائله مع فتحها) فلا استحقاق مقيد بشيئين الدلالة والفتح أه معنى (قوله) مقيد به) أي بالفتح (قوله) ما تقرر) أي في قوله فالجمل مقيد به أه عش (قوله) هذا) أي الخلاف (قوله) فيها) عبارة المنع من القلعة أه في معنى من (قوله) أخا (الخ) لعل صورته أنه عقد يجعل معين من مال الإمام أو بيت المال والاعتدرا أنه لو عاقد بجارية من غير العلم لم يصح للجمل بالجمل بلا حاجة أه عش وقد يقال لا يلزم من عدم الصحة عدم استحقاق أجره المثل (قول) المتن أو مات قبل العقد) جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها ما لو أسدت قبل إسلامه وقبل العقد وإن أسلم بعدها أه سم وسياق عن المنع والاسمي ما يفيد (قوله) والثاني) أي الحرية (قوله) بل لا فرق) هذا قد يناهض قوله لأن لا في إسلامه يمنع رقبا إلا أن يقال بالتوزيع لأن في كلام سم أه عش (قوله) وكذا الأول) أي وكذا التعين ليس بقيد (قوله) إذا أسلم الحراري) أي الموجودة في القلعة (قوله) كذلك) أي كإسلام المنعة (قوله) سواء كان إسلامه قبل العقد (الخ) عبارة المنع مع المتن وإن أسدت دون العليج بعد العقد وقبل ظفر بها أو بعده فالذهب (الخ) أمالو أسدت قبل العقد فلا شيء له أن علم بذلك أو بألفاته كما قاله البلقيني وكلام غيره يقتضيان أن كان ظاهر عبارة المصنف استحقاقه لأنه عمل متبر ما أه وقسم بعد ذكر مثل قوله أمالو أسدت (الخ) عن الاسمي فانصو قوله أن علم بذلك (الخ) هل يجرى فيها إذا مات قبل العقد أه أقول الفرق بين الموت والإسلام ظاهر (قوله) ويبدء) الأول أمالو (قوله) إن لم يسلم) أي العليج (قوله) ما لم يكن إسلامه بعدها) أي بان أسلم معها أو قبلها (قوله) لا تتقال (الخ) أي وإن كان إسلامه بعدها إسلامه فلا يعطاه لا تتقال (الخ) (قوله) وإن نازع فيه البلقيني) أي بأنه استحقها بالظفر وقد كانت إذ ذاك ككافرة فلا يرتفع ذلك بإسلامها كالو ملكها سم أسدت لكن لا تسلم إليه بل يؤمر بالاعتسك عنها إلى آخر ما أطال به بما حكاه في شرح الروض أه سم وقال المنع وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بأن البيع عقد لازم وما هنا جملة جائز تقع المساحة فيها ما لا يتسامح في غير ما فلا تلحق بغير ما أه (قوله) لأن إسلامها) أي قوله له قالاني الثابت والمعن (قوله) يمنع رقبا واستيلاء عليها) كأنه على التوزيع أي يمنع رقبا إذا كانت حررة أو لا أسدت قبل الأسر والاستيلاء عليها إذا أسدت الحررة بعد الأسر أو أسدت الرقبة فليتام سم على حج أه عش

بأن أسلم خويبها (قوله) سواء كان إسلامه قبل العقد أم بعده (الخ) في شرح الروض أمالو أسدت قبل العقد فلا شيء له أن علم بذلك أو بألفاته لأنه عمل متبر ما أه ذكره البلقيني وكلام غيره يقتضيه أه وقوله أن علم بذلك (الخ) هل يجرى فيها إذا مات قبل العقد (قوله) أيضا سواء كان إسلامه قبل العقد أم بعده قبل الظفر ويبدء هذا كله إن لم يسلم (الخ) جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء له فيها ما لو أسدت قبل إسلامه وقبل العقد وإن أسلم بعدها أه (قوله) وإلا أعطيا) بتال هذا مع ما قدمه في شرح ولو أسلم أ برعصم دمه (الخ) من قوله لا متناه طر والرق على من قارن إسلامه حرية فان إسلام هذا أو حرية لا لا ترى إلا بالاحد (قوله) وإن نازع فيه البلقيني) بأنه استحقها بالظفر وقد كانت إذ ذاك ككافرة فلا يرتفع ذلك بإسلامها كالو ملكها سم أسدت لكن لا تسلم إليه بل يؤمر بالاعتسك عنها (الخ) ما أطال به بما حكاه في شرح الروض (قوله) يمنع رقبا واستيلاء عليها) كأنه على التوزيع أي يمنع رقبا إذا كانت حررة أو أسدت قبل الأسر والاستيلاء

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - (تابع)

قل العقد أم بعده قبل الظفر ويبدء هذا كله إن لم يسلم وإلا أعطيا ما لم يكن إسلامه بعدها لأننا لحقه ليدلها قاله الإمام الماوردي وغيرهما بناء على منع تملك الكافر للأسلم وإن نازع فيه البلقيني فالذهب (خوب بدال) لأن إسلامها (خ) أه أه لا يرد لها فعطى البدل

من أخماس القيمة الأربعة فلم تكن غنمة تأخذ يظهر وجوبه من ذلك المال (وهو) أي البدل (أجرة مثل وقيل قيمتها) وهو الممتد كافى الروضه أصليا عن الجمهور قالوا عمل الخلاف في الغينة أم المأهبة إذ مات كل من فيها وأرجنا البدل فجوز أن يقال يرجع بأجرة المثل قطعا لتعذر توريث الجمهور لجور أن يقال (٢٧٤) يسلم إليه قيمة من تسلم إليه قبل المرات ١٥ والأوجه الأول ورجح بعضهم الثاني قال

فيعين له واحدة ويطلبه قيمتها كما يعينها له لو كن أحياء وخرج بنحو ماله قصت صلحا بدلانته ودخلت في الأمان فإن امتنع من قبول بدلها وهم من تسليها بنذالصلح وبلغوا المأمن فإن رضوا بتسليها بدلها أعطوه من محل الرضخ

(كتاب الجوزية)

تعلق على العقد وعلى المال الملتزم به عقبها للقتال لأنه متبعا بما في الآية التي هي كآخذة عنه إياها من أهل نجران وغيرهم الأصل فيها قبيل الإجماع من المجازاة لأنها جزاء مصمتهم متارسكتهم في دارنا فهي أذلال لهم لتحليلهم على الإسلام لا سيما إذا خالفوا أهله وعرفوا بحسنه لا في مقابلة تقريرهم على كفرهم لأن الله أعز الإسلام وأهله عن ذلك وتقطع مشروعيتهما بيزول عيسى صلى الله عليه وآله وسلم لا يلقى لهم حيث يشبهه بوجه فلم يقبل منهم إلا الإسلام وهذا من شرعنا لأنه أنما يزل سا كما به متعلقا له عنه عنه من القرآن والسنة

ورشيدى (قوله من أخماس الأربعة) أي لا من أصل القيمة ولا من سهم المصالح أه معنى عبارة النهاية من حيث يكون الرضخ كما هو أوجه احتالين أه (قوله أي البدل) أي حيث وجب أه معنى (قوله كل من فيها) أي في القلعة من الجوارى (قوله والأوجه الأول) أي أجرة المثل خلافاً لها بالمعنى (قوله ورجح بعضهم الثاني) أي قيمة من تسلم إليه اعتمده النهاية بالمعنى (قوله يعين) أي الامام أه ع (قوله وخرج) إلى الكتاب في النهاية بالمعنى (قوله ودخلت في الأمان) وإن كانت خارجة عن الأمان بأن كان الصلح على أمان صاحب القلعة وأهلها لم تكن الجارية منهم سلت إلى العليج أه معنى (قوله فإن امتنع) أي العليج (قوله وهم من تسليها) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولم يرض أصحاب القلعة بتسليها إلى الواسروا على ذلك فتضا الصلح وبلغوا المأمن بأن يردوا إلى القلعة ثم يستألف القتال وإن رضى أصحاب القلعة بتسليها إلى العليج بقيمتها دفعتا لهم القيمة أه (قوله بنذالصلح) لأنه صلح منع الرقابة بما شرطنا قبله أه أسى (قوله فإن رضوا بتسليها) لا يخفى أن دخولها في الأمان منع استرقاقها فكيف تسلم للعليج بدلها إذا رضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسليها في معنى رضى الأمان عنها واسترقاقها أو يرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة أه سم (قوله من محل الرضخ) أي من الأخماس الأربعة لا من أصل القيمة ولا من سهم المصالح (كتاب الجزية)

(قوله تعلق) إلى قوله لأن الله تعالى أعر الإسلام في المعنى لا القول لو سكتنا في دارنا إلى قوله ولم من هم اشترط في النهاية (قوله تعلق) أي شرعا أه ع (قوله على العقد) وهو المراد في الترجمة (قوله وعقبها للقتال) الأول وعقب القتال بها (قوله في الآية التي إلخ) وهي قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله إلى قوله حتى يعطوا الجزية معنى (قوله إياها) أي الجزية (قوله من أهل نجران) وهم نصارى وأول من بذل الجزية بجزيرى (قوله وغيرهم) كجوس وجرها وأية معنى وأسى (قوله كآخذة إلخ) في موضع الحال من هي وقوله الأصل غيره أه ع (قوله والجملة صلة التي) أي الجزية (قوله من المجازاة) عبارة النهاية والمعنى وهي مأخوذة من المجازاة أه (قوله وسكتنا في دارنا) ليس بقيد كإياي (قوله فهي إلخ) لعل الأول إلى أو بدل الفاء (قوله لا في مقابلة تقريرهم إلخ) عطف على قوله لا ذلال لهم (قوله عن ذلك) أي جزاء تقريرهم على الكفر (قوله فلم يقبل) الأول فلا يقبل (قوله وهذا) أي انقطاع مشروعيتهما بيزول عيسى (قوله حاكبه) أي بشرعنا (قوله من القرآن إلخ) لعله بدل من قوله عنه والمراد أنه عنه بين لسيدنا عيسى حكم كل ما يريد به ذكره عنه له دليله المصريح به من القرآن أو السنة أو الإجماع وقوله أو عن إجماع أه ع عطف على قوله عنه إلخ والضمير لعيسى والمخاطبة بين المعلقين ظاهرة إذ التلحق على الأول بغير واسطة وعلى الثاني بواسطة الاجتهاد (قوله أو اجتهد النبي إلخ) لعل مراده مطلق النبي الشامل لسيدنا عيسى أو خصوص سيدنا عيسى ولا فلا يطلق المدعى (قوله لأنه لا يخطئه) أي فهو كالنص رشيدى (قوله وأركانها) إلى قوله ورجح في المعنى لا القول مع الذكر (قوله مع الذكر) وسبأني مع غيرهم

عليها إذا أسلت الحرة بعد الأسر أو أسلت الرقيقة فلتنأمل (قوله ودخلت في الأمان إلخ) لا يخفى أن دخولها في الأمان يمنع استرقاقها فكيف الصلح يدلها إذا رضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسليها في معنى رضى الأمان عنها واسترقاقها أو يرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة

(كتاب الجزية)

(قوله مع الذكر) وسبأني مع غيرهم

والإجماع أو عن إجماعه مستند من هذه الثلاث للظاهر أن المذهب في زمنه لا يبعد منها إلا بما يوافق ما يراه لأنه لا مجال للاجتهاد مع وجود النص أو إجماع النبي عنه لأنه لا يخطئه كما هو الصواب المقرر في محله وأركانها عاقد معقوده ومكان ومال وصيغة ولا هيئتها بدأها قتال (صورة عقدها) مع الذكر أن يقول لهم الامام أو نائبه (أقركم) أو أقرتكم كأباصله

ورجح لاحتمال الاولى الوعد ومن ثم اشترط ان يقصد به الحال مع الاستقبال حتى ينسلخ عن الوعد واعتراضه بان المضارع عند التجرد عن القرائن يكون للحال وبأن المضارع باق لا لشك كما يشهد بذلك هذا لا يمنع احتياله الوعد (٣٧٥) على ان فيه خلافاً قوياً بأنه للاستقبال حقيقة وقد سرفى الضمان ان أودى

اه سم (قوله ورجح) قد رجح صانع المصنف باشتماله على إعادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالجر بالاولى بخلاف ما فيه فاته لا يفهم منه هذا مطلقاً فليتأمل سم على حجج اه عش ورشدي (قوله لاحتمال الاولى) اى ما فى المتن يصحبه المضارع (قوله اشترط الخ) خلافاً للنبايق والمغنى والمشتراط لذلك البغنى كافى للمغنى (قوله واعتراضه) اى اشترط قصد الحال مع الاستقبال بالاولى ووافق المتعرض النبايق والمغنى (قوله يكون للحال) اى كالاتقبال اه ورشدي وفيه نظر (قوله رد بان هذا لا يمنع احتياله الخ) هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يعمل عليه بالقرائن اه سم (قوله على ان فيه) اى فى المضارع (قوله ما تقرر) اى اشترط ان يقصد بالاولى الحال مع الاستقبال او قوله ورجح لاحتمال الاولى الوعد الخ (قوله لا ان يوجه إطلاق المتن الخ) اعتمد النبايق والمغنى كاسم (قوله ذلك) اى التوجيه المذكور (قوله من ذكر ذلك) أى من التصريح باستثناء الحجاز (قوله والظاهر) الى قوله وهو حيث تد فى النبايق (قوله على ان) الى قوله وهو حيث تد فى المغنى (قوله على ان هذا) اى قوله بدار الاسلام اه عش (قوله قد لا يشترط) ولا رد على المصنف لان ما ذكره مثال اه سم (قوله قد تقرر) الفاء تعليلية (قوله بها) اى الجزية اه معنى (قوله وحيث تد) اى حين تقرر به الجزية فى درهم (قوله او نحو ذلك) الى قول المتن ولو وجد فى النهاية لإقوله أو ما قرأه (قول المتن ان تبدلوا) بابه نصر اه عش (قوله اى تعطوا) بمعنى تلتزموا اه معنى (قوله المتن جرية) اى هى كذا اه معنى (قوله فى كل حول) الى قوله ويظهر فى المغنى (قوله انه) اى ذكر كونه اول الحول او اخره (قوله غير شرط) اى فيحمل ما قاله الجرجاني على الاكل اه نهاية (قوله اى لكل حكم الخ) قد يقال لمل نكتة عدول المصنف الى الافراد الاشارة الى حكم الاسلام بالنسبة اليهم لا بالنسبة للمسلمين وحكم الاسلام فيهم هو وجوب الاقياد لبعض الاحكام الاسلامية دون بعض وهو لا تعدد فيه وان تعددت منه لثقتنا فلينال اه سيد عمر (قوله اى لكل حكم الخ) عبارة المغنى فى غير العبادات من حقوق الآدميين فى المعاملات وقرامة التلقات وكذا ما يستقدون تحريمه كانوا بالسرقة دون ما لا يستقدون كسر بخر و نكاح المحوس للمحارم (لا يرونه) اى لا يبيحونه ولا يستقدون حطوبه يعطى ما فى قول سم والرشدي (قوله كانوا بالسرقة) اى تركها اه (قوله ومن عدم تظاهرها) الظاهر انه معطوف على ما لا يرونه اذ هو من جملة الاحكام كاللا يخفى فهو اولى من جعل الشباب بن قاسم له معطوف على من احكامه اه ورشدي (قوله وهذا الالتزام) الى قوله وظاهر كلامهم فى المغنى لا قوله قال الى لا يرد (قوله وهذا الالتزام) اى التزام احكامنا اه معنى (قوله فسروا) وقالوا واشد الصغار على الممران يحكم عليه بما لا يعتقده ويضطر الى احتياله اسنى ومعنى (قوله ووجب التعرض) اى فى الاتيابه اه معنى (قوله لهذا) اى التزام احكامنا (قوله قال الماوردى الخ) اى عطف على ان تبدلوا الخ حيث كان المناسب فى قوله

وقد سرفى الضمان ان أودى المال او احضر الشخص ليس ضماناً ولا كفالة وفى الاقتران اقر بكذا لغو لانه وصوبه يتايد ما تقرر إلا ان يوجه إطلاق المتن بان شدة نظرم فى هذا الباب لحق الدم اقتضى عدم النظر لاحتماله للوعد عملاً بالمهور انه للحال او لمهور سم اضى الضمان ما يؤيد ذلك ويوضحه فراجه (بدار الاسلام) غير الحجاز كذا قاله شارح وظاهره انه لا يد من ذكر ذلك فى العقد والظاهر انه غير شرطاً ككشاف باستثنائه شرعاً وان جهله الماقدان فيما يظهر على ان هذا من اصله قد لا يشترط قد تقرر بها فى دار الحرب وحيث فصيدة عقده فيما يظهر أقر كم فى داركم على ان تبدلوا جزية وتأمّنوا

(قوله ورجح لاحتمال الاولى الخ) قد رجح صانع المصنف باشتماله على إعادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالجر بالاولى بخلاف ما فيه فاته لا يفهم منه هذا مطلقاً فليتأمل (قوله رد بان هذا لا يمنع احتياله الوعد) رد على ان احتياله الوعد لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يعمل عليه بالقرائن كالم يمنع ان يقصد به الحال مع الاستقبال فى هذا الرد ما فيه (قوله ايضا لا يمنع احتياله الوعد) هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يعمل عليه بالقرائن (قوله اكتفاء الخ) قد يقال هو ايضا مستفاد من قوله الاقوى وتقاد الخ اذ من حكم الاسلام امتناع إقامتهم بالحجاز على ما باق (قوله على ان هذا من اصله قد لا يشترط) ولا رد على المصنف لان ما ذكره مثال (قوله كالرنا) اى كترك الرنا (قوله ومن عدم التظاهر) لعله عطف على ان احكامه يجعل من فيه يمانية لا تبعضية لتندرها ما توجب تبعضية تجعل البعض

حكما غير نحو العبادات ما لا يرونه كانوا بالسرقة لا كسر بالمسكرو نكاح المحوس للمحارم ومن عدم التظاهر بما يبيحونه وهذا الالتزام سرفى الصغار فى الآية ووجب التعرض لهذا من كونه من مقتضيات العقد لانه مع الجزية عرض عن تقرر به فكان كائن فى البيع والاجرة الاجارة قال الماوردى وان لا يجتمعوا على قتالنا كما أمّنوا منا ويرد وان تله الامام عن الأئمة بان هذا داخل فى الاقياد

ولو عكس كان أولى ثم انه يوم ان تموداو تهر قبل النسخ فقد ولاده مطلقا وليس كذلك انما يعقد لهم ان لم يتخلوا عن دين اباهم بعد البعثة اه ويرد بانه ذكر اول الاصل (٧٧٨) وهم اليهود والنصارى الاحليون الذين ليس لهم انتقال معهم لما ذكر الانتقال عبر فيه بالا ولاد

ولو عكس كان يقول ولا تقعد الا ان تموداو تهر قبل النسخ اولادهم اه عس (قوله ثم انه) اى قول المصنف واولاد من تموداو تهر اخ (قوله مطلقا) اى انتقال عن دين اباهم لام (قوله) انما يعقد اخ اى بل انما اخ (قوله) ويرد بانه) فيه ما لا يخفى على المتأمل اه سم (قوله الذين ليس اخ) من اين اه سم وقديقال علم من انصراف المطلق الى التامل (قوله لما ذكر الانتقال) اى ايراد ذكر الانتقال (قوله ثانيا) اى بعد ذكر اصولهم (قوله لم يحصل منهم اخ) من اين اه سم (قوله والا) اى وان كان الكلام فى الاولاد مطلقا (قوله لم يكن للنظر الى اباهم وجه) هذا ممنوع بل له وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام يكون انتقالهم قبل النسخ سري والا احترام لاولادهم وان انتقالوا تباعلم فثامه سم على حج اه عس (قوله) وحذف شيك) الى التامل فى النهاية (قوله عليهم) كذا فى اصله رحمه تعالى بضمير الجمع (قوله ولو الام) اى ولو كان الكتاب الام (قوله اختار الكتابى) اى اختار الولد اه الكنى اى اختار دينه بخلاف ما اذا اختار التوثيق فلا يترك كسيرة اه سم (قوله) وفارق) اى جواز العقد عن احداويه كنانى ولو لم يحتقر شيئا (قوله) اختيارها الكتابى) اى دينه اه عس (قوله) ان اختيار (ذلك) اى دين ابيه الكتابى (قوله) هنا) اى فى الجزية (قوله) لا لغيره) اى ولا لغيره ان لا يختار دين الوثنى فلا اه عس (قوله) تغلبا) الى قوله ومنه يؤخذ فى انها بقولى قوله ويرد فى المبنى لا قوله بل بلغ الى عل عقدهما قوله وخلاف الى التام وقوله هذا غير الى صورته (قوله) نعم اخ) هذه مضموم قوله المار اختار الكتابى او لم يترشيا والظاهر ان سرك عكس هذا الاستدراك كذا فى اربع اه رشيدى وسياق من عس الجرم بذلك ويعبرح بذلك ايضا قول الشارح الاق ومنه يؤخذ اخ قول المغنى والروض مع شرحه الاق هناك (قوله) بل بلغ اخ) هذا يفهم انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ وقوله الساق اختار الكتابى على هذا البلوغ وقوله ودان الخ انظر اذا بلغ ولم يظفر منه تدين بواحد من الدين وهوم ذلك انه يقروه ويرحى قوله الساق او لم يترشيا لا نفى البالغ كاسم على حج اه عس (قوله) بدن ايه) ومنه عكسه اه عس (قوله) ومنه يؤخذ ان عمل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو توثق انصراف بلغ المان هم اطفال المتوثنين من اعمم النصرية نصارى وكذا من امهم الوثنية فتعقد الجزية بل بلغ منهم لانه ثبت له علة التصر فلا تزول بما عتد بهد اه (قوله) اذا لم يحتقر الخ) خبر ان والضمير بل بلغ الخ (قوله) وقيل) الى قوله ويرد فى النهاية لا قوله هذا غير الى صورته (قوله) وقيل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه لم يظفر نا بقوم ادعو او بعضهم اتهمك تبعا لتهمك اباهم بكتاب قبل النسخ ولو بعد التبدل صدقا المدعين دون غيرهم وعقد لهم الجزية لان دينهم لا يعرف الا من جهتهم فان شهد عدلان ولو منهم بان اسلم منهم اثان وظهرت عدالتهم بكتبهم فان كان قد شرط عليهم فى العقد تالم ان بان كذبهم اغتنامهم وكذا ان لم يشرط فى أحد وجهين نقله الادرى وغيره عن النص وقال الامام انه الظاهر لتليسيهم علينا اه وقوله فان شهد النبى فى النهاية ما يواقه (قوله) نذب تخليفهم) اى باقهم واذا ار يدلتنا على علمهم شاط عليهم بعض صفاته كالذى فاق الحجة واخرج النيات اه

والمراد بهم القروع وان سفلوا لان الغالب ان الانتقال انما يكون عند طرو البعثة وقد انقطع طريق الاولاد المنتقلين فذكرهم ثانيا فاندفع رجم ان العكس أولى وأما رجم انهم ما ذكر فغير صحيح ايضا لان الكلام فى اولاد لم يحصل منهم انتقال والا لم يكن للنظر الى اباهم وجه (وكذا راعى التمسك بصحف ابراهيم وزيور داود صلى الله على نينا و عليه السلام) برحمتك ابن آدم لصلبه ^{عليه السلام} لاسما تسمى كتابا فاندرجت فى قوله تعالى من الذين اوتوا الكتاب (ومن احداويه كتابى) ولو الام اختار الكتابى ام لم يحتقر شيئا وفارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابى بان ما هنا اوسع وما وقع فى شرح المتبع بما يوم ان اختيار ذلك قيدها ايضا غير مراد وانما المراد انه قيد لتسيه كتابيا لا لغيره (والاخرى وثى على المذهب) تغلبا لذلك ايضا نعم ان بلغ ابن وثى من كتابية ودان بدين ايه لم يقر جزاومنه يؤخذ ان محل عقدهما لمن

بلغ من اولاد نصرانى توثق من نصرية او وثنية تغلبا لانه ثبت لهم من شبهة التصر اذا لم يحتقر دين الوثنى وقيل قولهم انهم عن تقدمهم الجزية لانه لا يعرف غالبا الامن جهتهم ويبنى تدب تخليفهم وانهم كلامه انها لا تقعد

لغير من ذكر كعابد وث
 أو شس أو ملك وأصحاب
 الطابع والفلاسفة والمعتلين
 والدمريين وغيرهم كاسر
 في النكاح (ولا جزية على
 امرأة) إجماعاً وخلاف ابن
 حزم لا يستدبه (وخشى)
 لا احتمال أنوته فلو بذلها
 أعلا أنها ليست عليهم فان
 رغباً بها فهي عليه فلو بان
 ذكر أخذ منه لما مضى
 وفارق ما مر في حرى لم يسل
 به إلا بعمدة بأن هذا غير
 ملزم فليس أملاً للضمان
 بخلاف الخش فانه ملزم
 لحكما وإنما أسقطنا عنه
 الجزية لا احتمال أنوته
 فلما بان ذكره موطن
 بقضيتها ظاهر المأخوذ
 منه دينار لكل سنة وقول
 وقول أبي زرعة أخذ من
 كلام شيخه البلقيني لمل صورته
 أن تعد له الجزية حال
 خنوته رد بأن هذا
 لا يحتاج إليه لما تقرر أنها
 اجرة وهي يجب وإن لم
 يقع عقد بل لا يصح لانها
 لو عقدت له كذلك تبين
 بذكره صحة العقد ولم
 يقع خلاف في اللزوم لان
 العبرة في العقود بما في نفس
 الامر (ومن فبرق) ولو
 بعضها لنفسه ولا على سببه
 بسببه وخبر لاجزية على
 العبد

عش (قوله لغير من ذكر) سواء فهم العربي والعجمي وعند أبي حنيفة توخذ الجزية من العجم منهم وعند مالك توخذ من جميع المشركين إلا مشركاً فرس اه معنى (قوله) كما يوثق أو شمس الخ) أي وإن أرادوا أن يتسكروا بدين من تعدلهم يقبل منهم لأن من انتقل من دين إلى آخر لم يقبل منه إلا بالإسلام اه عش (قوله الملز ولا جزية على امرأه وخشى) عبارة الروض مع شرحه وتعد الأمانة لامرأة وخشى عليها بلا بذل جزية ولا جزية عليهما ويعلمها الامام بانه لا جزية عليهما اه (قوله فلو بذلها) أي لو طلبا عقد الأمانة بالجزية اه معنى (قوله عليهم) المناسب للثنية (قوله فهي مية) أي لجزية الاسلام اه عش (قوله) هبة) أي لا تلزم إلا بالقبض أسنى ومعنى (قوله فلو بان) أي الخش وقوله أخذ منه لما مضى على حال البور أن كان يدفع في كل سنة ما عقد عليه على وجه الهبة أو على ذلك إذا لم يدفعه والذي يظهر الثاني لأن العبرة في العقود بما في نفس الامر وقد تبين أنه من أهل الجزية فأبذنه بغير جزية هكذا قال بعضهم واعتمد شيخنا الزبدي الأول وقال لأنه إنما كان يعطى هبة لا عن الدين وما قاله شيخنا الزبدي الأقرب اه عش (قوله ما مر في حرى) أي في شرح ويشترط لفظ قبول من تعلم بلزمه (قوله به) أي بدخوله في دارنا (قوله فانه ملزم الخ) انظر من أين كان ملزماً إلا أن يصور فيمن التزم أحكام الاسلام أو كان من قوم عقدت لهم فيجوز عليه حكمهم في الالتزام بمرايت التصوير الآتي اه سم (قوله لمل صورته) أن تعد صورها في شرح الروض بذلك اه سم ويزم بذلك التصوير أيضاً الثبابة والمقن كاشنا (قوله حال خنوته) افهم أنه لو لم تعدوا ماضى عليه مدة من غير دفع شيء لم توخذ منه كالحرق إذا أقام بدارنا بل تعد لعدم التزامه اه عش وهذا على ما جرى عليه الثبابة والمضى من اعتنا هذا التصوير وبأقبي الشارح رده واختيار لزوم الجزية عليه وإن لم يقع عقد (قوله وإن لم يقع عقد) فيه نظر لأنه إن أقام بدارنا بلا امان فهي مسألة الحرق السابقة بل هذا أولى وإن أقام بأمان لم يلزمه شيء أيضاً كما علم من فصل الامان فالمنهج اعتبار عقدي يقتضئ المأل ولو على العموم كان يعقد لهم واحد بانهم منهم الخش على أن على الذكر منهم كذا فليتأمل بمرايت قوله الآتي أنه إذا مضت عليه مدة بلا عقد الخ فغير يقبض عليه بانه هناك تابع لعقد يقتضى المال بخلافهنا فليتأمل اه سم (قوله لأن المرأة) أقول إنما يصح الاستدلال بهذا على وقوع خلاف في اللزوم ولو لم يكن هذا مختلفاً فيه وليس كذلك فاستناده إلى هذا في جزه بقوله بل لا يصح ما لا يصح اه سم (قوله ولو لم يعد) فن كل فريق أولى ولو مكاتباً لأن المكاتب عبد ما في عليه درهم والعبد مال والمال لاجزية فيه اه معنى (قوله)

اختار الكتابي الخ عمله بعد البلوغ ويوجه بأن الصغير لا اعتبار باختياره وليس من أهل الجزية وهو يتبع اشرف أبويه في الدين (قوله ودان بدن ايه) انظر إذا بلغ ولم يظهر منه تدن يواحد من الدينين ومفهوم ذلك أنه يفرض موصى به قوله السابق أو لم يختر شيئاً لأنه في البالغ بدليل أن الصغير لاجزية عليه وأنه يتبع اشرف أبويه في الدين وأنه لا اثر لاختياره فليتأمل (فانه ملزم) انظر من أين كان ملزماً إلا أن يصور فيمن التزم أحكام الاسلام أو كان من قوم عقدت لهم فيجوز عليه حكمهم في الالتزام بمرايت التصوير الآتي ان يعقد الخ صورها في شرح الروض بذلك (قوله وإن لم يقع عقد) فيه نظر لأنه إن أقام بدارنا بلا امان فهي مسألة أخرى السابقة بل هذا أولى لأن الحرق مع تحقق ذكره إذا لم يلزمه شيء بالاقامة فليتأمل الخش أولى وإن أقام بأمان لم يلزمه شيء أيضاً كما علم من فصل الامان فالمنهج اعتبار عقدي يقتضى المال ولو على العموم كان يعقد لهم واحد بانهم منهم الخش على أن على الذكر منهم كذا فليتأمل بمرايت قوله الآتي أنه إذا مضت عليه مدة بلا عقد الخ فغير يقبض عليه بانه هناك تابع لعقد يقتضى المال بخلافهنا فليتأمل (قوله لأن العبرة في العقود بما في نفس الامر) أقول إنما يصح الاستدلال هنا على انتفاء وقوع خلاف في اللزوم ولو لم يكن هذا مختلفاً فيه وليس كذلك بدليل أنهم صرحوا في الخلاف فيمن باع مال مورثه أو زوج أمته ظناً حاجته فإن ميتاً هل يصح أو يطلو صرحوا بغير ما يجرى بان هذا الخلاف في الاجازات والمبايات والمقن والطلاق والنكاح وغيرها كما يعلم من الروضة وغيره في الكلام على شروط البيع فاستناده إلى هذا في جزه بقوله لا يصح ما لا يصح سم

لأصله (وصي وجنون) لعدم التزامها (فان تعامل جنونه قليلا كساعة من شهر) ونحو يوم من سنة (لزمته) ويظهر ضبطه بان تكون أوقات الجنون في السنين لو لم تكن تأجيل (٣٨٠) باجرة تقابل وقد يؤخذ من قولهم (أو تطلع كثيرا كيوم ويوم فلاحص تلقى الاقافة)

لأصله) أي فلا يستدل به أنه رشدي زاد عرش بل بالنقص أنه (قول المتن وصي) ولو عقد على الرجال أن يؤدوا عن نسائهم وصيائهم شيئا غير ما يؤدونه عن أنفسهم كان من أموال الرجال جازوا ولهم وإن كان من أموال النساء الصبيان لم يجز كما قاله الإمام اه معني (قوله لعدم التزامها) أي لم يمتنع منها أنه رشدي (قول المتن قليلا) حال من جنونه (قول المتن لزمته) قياس ما تقدم من أن زرع عقده وير هذا بما إذا عقدت له في أوقاته اه سم (قوله ضبطه) أي القليل (قوله تقابل باجرة) لعله بالنسبة لمجموع المدة لو استؤجر له أن يتسامع في نحو اليوم بالنسبة لمجموع المدة والاقاليوم ونحوه يقابل باجرة في حد ذاته اه رشدي (قول المتن فإذا بلغت سنة) ومعلوم أن ذلك لا يحصل إلا من أكثر من سنته وهو صادق بسنتين متتددة اه عرش (قوله أيام الاقافة) أي أزمته المتفرقة اه معني (قوله فان لم يكن) لعله بأن لم يكن أوقاته متضبطة اه رشدي (قوله أجرى عليه حكم الجنون إلخ) أي فلا جرية عليه اه عرش (قوله وطرو جنون إلخ) أي متصل فيها يظهر أن كان متقطعا فينبغي اخذها بما تقدم أن تلقى الاقافة وتكمل منها على ما تقدم سنة سم على حج اه عرش عبارة المتعنى بهذا أي مافي الآن اذ تماقب الجنون والاقافة فلو كان ما قلناه في جنون الجنون فكيف موت اثنائه وان كان جنونا فاقا في اثنائه استأنف الحول من حيث أنه (قوله كطرو موت اثنائه) وسيأتي أنه يلازمه تساهله سم وعرش (قول المتن ولو بلغ ابن ذى) أي ولو بلغت عتته اه معني (قوله او افاق) إلى قوله وصحبه في المعنى وإلى قوله وعلى الثاني في الثبانية الاقوله وصحبه إلى الأول (قوله او لم) وعن مالك أن عتق المسلم لا يضرب عليه الجرية لم يطره قوله اه معني (قول المتن ولو بلغ) أي لم يطره اسقى وروض (قول المتن فان بلغنا) أي من ذكر اه معني (قوله ولو سفيها) عبارة المتعنى والروض معناه حوله ولو بلغ الصبي سفيها فقد نكسه أو عقده وله دينار صرح لأن فيه مصلحة حتى الدم أو بأكثر من دينار لم يصرح لأن الحق يمكن دينار ولو اختار السفيه أن يلقى بالما من يطمع وله لأن حجره على ماله لا على نفسه اه (قوله عقد جديد) أي ولا يمكن عقد أب وسيد أو كان كل منهما قد أدخله في عقده أو بلغ أو عتق كان قال قد التزم هذا حتى وعن أبي داود وعبدى أذا عتق ويجعل الإمام حوله التابع والمتبوع واحد اليسل عليه اخذ الجرية فيستوفى ما زام التابع في بقية العالم الذي اتفق السكالك في اثنائه أن رضى أو يؤخره إلى الحول الثاني في اخذها مع جرية المتبوع في آخره للاختلاف في آخره الا حواله وان شاء أفردهما يحول في اخذ ما زام كلاهما معناه حوله معني وروض مع شرحه (قول المتن عليه) أي الصبي اه معني (قوله وعلى الأول) أي لزوم عقد جديد (قوله عليهم) أي من بلغ ومن افاق ومن عتق (قوله لزومهم للماض إلخ) قد يشكل هذا بما جرى في حرق دخل دار تأمل فلم به إلا بعدد الأنا يقال ان هذا لما كان في الأصل تابعا لا مانا به مثلا نزول بعد بلوغه بمن لم يملك بعد فأسد من الإمام اه عرش وصرح سم نحوه (قوله أقل الجزية) أي لكل سنة دينار (قوله وعلى الثاني) أي كفاية عقد الأب (قوله فيظهر إلخ) في المسئلة بسط في أصل الروضة فليراجع اه سيدمر (قوله اعتبر في قدر حاله إلخ) هذا للتردد فيصنع في إذا كان القدر وقع على الأوصاف اه سم (قوله لا يرى لها) أي قوله لو أنهم في الظاهر (قوله أصلا) إلى قوله لو أنهم في المعنى (قوله أو لم يفضل) عطف على أصلا (قوله به) أي بسببه وكان الظاهر منه أنه رشدي أو قول بل الظاهر حمل على التصديق التوى وأصله أو يملك أو يخلع عن قوله إلخ (قوله لئلا) من الجنون باجرة فلم يشارك إلخ (قول المتن وينبغي كل كافر من استيطان الحجاز) سواء كان ذلك جرية

إن أمكن (فإذا بلغت) أيام الاقافة (سنة وجبت) الجزية لسكناه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يكن أجرى عليه حكم الجنون في الشكل على الإوجه وكذا لو قلت أوقاته بحيث لم يقابل مجموعها باجرة وطرو جنون اثناء الحول كطرو موت اثنائه (ولو بلغ ابن ذى) أو افاق أو عتق بن ذى أو مسلم (ولم يبدل جرية الحق بما منه) ولا يفتال لأنه كان في إمامان أيه أو سيده تبعا فان بلغنا ولو سفيها (غدله) عقد جديد لا يستفاد له حيث (وقيل عليه كجزية أيه) ويمكن بقدر أيه لأنه لا تبعة في أصل الأمان تبعة في أصل الذمة وصحبه جمع لأن أحد من الأهل في استأنف لمن يلو أو عقد وعلى الأول فيظهر أنه إذا عتقت عليهم مدة بلا عقد لزومهم لما معني اجرة المثل لسكناهم بدارنا الغلب فيها معنى الاجرة وهي هنا أقل الجزية فيما يظهر أيضا وعلى الثاني فيظهر أن إياه أو كان غنيا وهو فقير أو عكسه اعتبر في قدر حاله لا حال إياه لكن ظاهر كلامهم يخالفه (والذهب وجوبها على من وشيخ هرم) لا يرى لها (وأعيى رهاب وأجبر) لئلا اجرة فلم يشارك المندور

(قوله لزمه) قياس ما تقدم عن أن زرع تصوير هذا إذا عقدت له في أوقاته (قوله وطرو جنون اثناء الحول) أي متصل فيها يظهر وان كان متقطعا فينبغي اخذها بما تقدم أن تلقى الاقافة ويكمل منها على ما تقدم سنة (قوله كطرو موت اثنائه) وسيأتي أنه يلازمه تساهله سم (قوله اعتبر في قدر حاله إلخ) هذا للتردد

فيها غير ما أمر أن يرى فانه مجرما (وقير عجز عن كسب) أصلا ولم يفضل به عن قوته ومولته آخر الحول ما دفعه فيها أم وذلك لما سر (فإذا تمت سنته هو معسر في ذمة) تبقى حولا فاكث (حتى يورس) كسائر الديون (وينبغي كل كافر من استيطان الحجاز) يعني

الإقامة به ولو من غير استيطان كأنهم قوله بعد وقيل له الإقامة التوافقهم كلامهم أن له شراء أرض فيه لم يقيم بها وهو متجهون قبل الصواب منه لأن ما حرم استعماله حرم اتخاذها ويرد بان هذا ليس من ذلك كما هو واضح لا يجوز اتخاذها إلى استعماله قطعاً وأما منع من الحجاز لأن من وصاياه صلى الله عليه وسلم عدمه أنه أخر جوا المشركين من جزيرة العرب متفق عليه وفي رواية البيهقي أخر ما نكح به صلى الله عليه وسلم أخرجوا اليهود من الحجاز وفي أخر جوا يهود الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب قال الشافعي ليس المراد جميعاً بل الحجاز منها لأن عمر رضي الله عنه أجلاهم منه وأقرهم بالنسبة مع أنه منها أذى طولاً من عدن إلى ريف العراق وعرضاً من جدة وما إلى الأمان من ساحل البحر إلى الشام وعكس ذلك في القاموس وأيد بان المشاهدة بخلاف الأول أي وأن قوله الرافعي عن الأصمعي وتجره سميت بذلك لأحاطة بحر الحقيق ببحر فارس ودجلة والفرات بها (وهو) أي الحجاز سمي بذلك لأنه سجن بين نجد وتامة (مكة) (٢٨١) والمدنيقو (الحامة) مدينة على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف وقال شراح البخاري ينهايان بين الطائف ومرحلة واحدة بين باسم الزورقاتي كانت تنظر من أسير ثلاثة أيام (تلييه) ما ذكره من أن الإقامة على مرحلتين أو مرحلة من الطائف خلاف المشهور اليوم أن الإمامة اسم البلد مسيلة الكذاب التي تنبأ فيها جهز إليه أبو بكر رضي الله عنه زمن خلافة الجلم النفر من الصحابة فكان يقاتله والوقعة المشهورة وهذه على نحو عشرين مرحلة من مكة لأنها في أقصى بلاد نجد وبها قبور الصحابة مشهورة وتروى بتبركها وبين الصحديدين بون بأنهم رايت في القاموس كالتأني ما يؤخذ منه أن الإمامة اسم للبلاد متعددة وتحت ذلك فكان الأئمة أرادوا أن أولها متبني الحجاز وما ينتهي من الطائف مرحلتان

أم لا ه معنى (قوله) وهو متجه) خلافاً للتأنيق المعنى (قوله) وأن قيل الصواب منه) اعتمده النهاية والمعنى (قوله) لأن ما حرم استعماله (الخ) كالأوقاف والملاهي واليه أي المنع بتقرير قول الشافعي في الامور لا يتخذ الذي شيئا من الحجاز داراً معني ونهاية (قوله) ليس هذا) أي اتخاذ الكافر أرضاً في الحجاز (قوله) من ذلك) أي اتخاذ المنعوه أم رشيدى (قوله) ألا يجوز اتخاذها إلى استعماله) أي لا نه لا يمكن أن اسم (قوله) وإنما منع) إلى التنبية في النهاية الاقوله قال الشافعي وقوله عكسه إلى سميت وكذا في المعنى الاقوله وقال إلى سميت (قوله) أخر ما نكح به (الخ) أي في شأن اليهود أم عرش (قوله) ليس المراد) أي جزيرة العرب (قوله) أجلاهم) أي أخرجهم أم عرش (قوله) أذى) أي جزيرة العرب (قوله) من ساحل البحر) له ليدان لما ولا يصح أن تكون من فيه ابتدائية كالأغني أم رشيدى (قوله) سميت) أي جزيرة العرب (قوله) بذلك) أي بجزيرة أم عرش (قوله) مدينة) عبارة عن المدينة وهي مدينة يقرب العين على أربع النخ (قوله) سميت) أي تلك المدينة أم عرش (قوله) باسم الزورقات) أي باسم المرأة الملقبة بالزورقا وهو الإمامة (قوله) أن الإمامة (الخ) بيان للمشهور (قوله) تنبأ) أي ادعى مسيلة الكذاب النبوة (قوله) قتله) أي سبته (قوله) وهذه) أي بلدة مسيلة الكذاب (قوله) وها قبور الصحابة) إلى قوله وبين بلخ لعل الانسب تقديره على قوله وهذه على (الخ) (قوله) بون باني) أي مسافة بعيدة (قوله) كالتأنيق) أي لا مام الحزمين (قوله) لبلاد) أي القطر مشتمل على بلاد (قوله) وهو) أي أولها (قوله) ما بينه (الخ) أي بينه وبين بلخ (قوله) دون ماعداه) حال من هو في قوله وهو ما بينه (الخ) الضمير لا أولها (قوله) وهو (الخ) أي ماعدا أولها (قوله) وغيرها) أي غير بلدة مسيلة (قوله) وجارية (الخ) أي اسم جارية (قوله) وبلاد الجومسوبة (الخ) مبتدأ وخبر وقوله الهاء أي الزورقات (قوله) سميت) أي بلاد الجوم (قوله) باسمها) أي اسم الزورقا وهو الإمامة (قوله) أكثر تخيلاً (الخ) خبر ثالث لبلاد الجوم (قوله) وبها) أي في بلاد الجوم (قوله) تنبأ) أي أصله رحمه الله تعالى خطه تنبأ أم سيدعمر (قوله) دون المدينة) أي قرية منها (قوله) عن مكة (الخ) متعلق لما قبله أي عن جانب مكة بالنسبة إليها ومن الكوفة نحو ما خبر فبتدأ الضمير لستة عشر مرحلة (قوله) وبين) أي القاموس في الجوفى مقام بيان ما في الجوم (قوله) ظاهر كلام القاموس) أي قوله أكثر تخيلاً من سائر الحجاز وقوله أنه موضع بالحجاز (قوله) أن تلك البلاد) أي بلاد الجوم (قوله) لا نظراً إليه (الخ) يعني أنه من تساهله (قوله) على أنه) أي القاموس (قوله) فليجعل الخ لعل الأولى ولم الجبال أو (قوله) منه) أي الحجاز وخالفه جامع خلاف أي قرأها أماسنى (قوله) لأن أراد (الخ) راجع إلى قوله فليجعل الخ (قوله) فيؤيد) أي ذلك المراد (قوله) وهو) أي ما ذكرته (قوله) أي الثلاث يتصح فيها إذا كان المقدور على الأوصاف (قوله) ألا يجوز اتخاذها إلى استعماله) أي لا نه لا يمكن (قوله)

(٣٦) — شرواني وابن قاسم — تابع — أو مرحلة دون ماعداه من بقية تلك البلاد وهو بلد مسيلة وغيرها وعلى هذا فلا خلافة بين كلام الأئمة وما هو المشهور وعبارة القاموس والإمامة قصد كالتأنيق جارية زورقات كانت تبصر الزاكن من مسيرة ثلاثة أيام وبلاد الجوم مسوبة إليها سميت باسمها لأنها أكثر تخيلاً من سائر الحجاز وبها تنبأ مسيلة الكذاب وهي دون المدينة وقوسط الشرق عن مكة على ستة عشر مرحلة من البصر قوسط الكوفة نحوها وبين في الجوانه موضع بالحجاز فيديار الشيخ وبين في الجميع أنه من غطفان أبو قبيلة فأن قلت ظاهر كلام القاموس أن تلك البلاد كلها من الحجاز قلت لا نظراً إليه في ذلك على أنه عرف الحجاز بأنه مكي والمدنة والطائف وغالفاً فليجعل الإمامة منه أصلاً لأن يريد أنها من مخالفة الطائف فيؤيد ما ذكرته وهو أنها لا تعتبر من البلاد المسماة بالإمامة إلا المنسوبة للطائف وهي ما على مرحلتين أو مرحلة منها دون ماعدا تلك البلاد فأمل ذلك فانه مهم (وقرأها) أي الثلاث

كالطائف موجودة وتعتبر البيع وما احاط بذلك من مفارزه وجباة وغيرها (وقيل له الاقامة في طرفة المتدعة) بين هذه البلاد لا تنهال تقديفها
نعم التي يحرم مكة بمنزلة منها قطعاً كايام (٣٨٣) من كلامه الا في لان الحرمة للبقعة وفي غير خوف اختلاطهم باهلها ولا يمتنعون بركوب

بحر عاريج الحرم بخلاف
جوارئه المسكونة اى
وغيرها وانما قيدا بها
للتألب قال القاضي ولا
يمكنون من المقام في
المركب اكثر من ثلاثة
ايام كالب قال ابن الرفعة
ولعله اراد اذا اذن الامام
واقام بموضع واحد هو
ظاهر معلوم بما يقا (ولو
دخل) كافر الحجاز (بغير
اذن الامام) او نائبه
(آخر جمع عرره ان علم انه
منوع) منه لتدبيره بخلاف
ما اذا جهل ذلك فانه يخرج
ولا يوزر (فان استأنف)
في دخوله (اذن له) وجوبا
كاقتضاء ضيقه لكن
صرح غيره بانه جائز فقط
(ان كان دخوله مصلحة
للسالكين كرسالة وحل ما
يحتاج اليه) كثير من طمام
وغيره وكارادة عقد جارية
او هدية لمصلحة وهنا لا
ياخذ منه شيئا في مقابل دخوله
امام عدم المصلحة فيحرم
الاذن كاهو ظاهر (فان
كان) دخوله ولو مرة
(تجارة ليس فيها كبير
حاجة) كعطر (لم ياذن)
اى لم يحل له ان ياذن في
دخول الحجاز (الا ان
كان ذميا كما نقله البلقيني
عن الاصحاب) و بشرط

أورد عليه ان النامية ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري الجموع وهو لا يستلزم أن يكون لكل قري
اه عش (قوله) كالطائف وجدة) اى ووج لمكة اه معنى (قوله) وكثيرو البيع) اى المدينة اه معنى
(قوله) وما احاط بذلك) اى بما ذكر من مكوك المدينة واليا مقومها وكذا كثير مفارزه (قوله) وغيرها)
اى كطريق الحجاز الالية وكان الاولى الثانية (قول المتن له) اى الكافر الاقامة في طرفة اى الحجاز اه
معنى (قوله) بين هذه البلاد) الى قوله اى وغيرها اى المعنى الا قوله كايامه الى لا يمتنعون والى المتن في النهاية
الا قوله لان الحرمة الى لا يمتنعون (قوله) لانهم تعتقد اى الاقامة فيها اى الطرق عبارة المعنى لانها ليست
بمجمع الناس ولو موضع الاقامة المشهور انهم يمتنعون منها لان الحرمة للبقعة اه (قوله) التي يحرم الخ
الطريق التي يحرم الخ عبارة المعنى البقاع التي لا تسكن من الحرم اه (قوله) من كلامه الا) وهو قوله ويمنع
دخول حرم مكة (قوله) لان الحرمة) اى حرمة الاقامة في حرم مكة للبقعة الخ توجهه لا لافتراق في حرم مكة
والاختلاف في غيره اى حرمة الاقامة في غير حرم مكة (قوله) بامله) اى الحجاز (قوله) ركوب بحر)
اى بحر الحجاز اه معنى (قوله) عاريج الحرم) لبيان الواقع واحتمل ان رعاها ولو وجد بعد (قوله) بخلاف
جزائره اى سوا احد ورضو معنى (قوله) جزائره) اى جزائر البحر التي في الحجاز اه عش (قوله) اى
وغيرها) او قاله التهاية الاسف وخلاف المعنى وظاهر الروض (قوله) اى المسكونة (قوله) قال القاضي
ولا يمكنون الخ) اى لا فرق بين البحر المذكور والجزائر اه سم (قوله) قال ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية
ولمراده كاقال ابن الرفعة اذا الخ (قوله) ان اذن الامام) اى اما اذ لم ياذن فلا يمكنون من ركوب البحر
فضلا عن الاقامة فهو قيد للفقهاء بخلاف ما بعده اه رشيدى (قوله) كافر الحجاز) الى الفصل في النهاية بالا
قوله لا كان الى ولا يؤخذ قوله عليه جرى الى المتن (قوله) لتدبيره) الى المتن في المتن (قوله) ولا يوزر)
ويصدق في دعواه الجبل اه عش (وجوبا كاقضاء ضيقه) وهو المعتداه نهاية (قوله) لكن صرح غيره
بانه الخ) ومن صرح بذلك الاسف (قوله) وهنا) اى في الدخول لو احدهما في المتن الشرح (قوله) لا ياخذ منه
شيئا) ولا من غير متخرج دخل بامان وان دخل الحجاز معنى وروض من شرعه (قوله) فيحرم (الاذن) اى ومع
ذلك لو اذن له ودخل لاشي عليه ايضا لعدم التزامه ما لا اه عش (قوله) ان كان ذميا الخ) وقا للنهية كاشفنا
وخلافا للمعنى وظاهر الروض والمنع عبارة الاول وظاهر كلامهم في الدخول للتجارة انه لا فرق بين الذي
وغيره وهو كذلك وان خصه بالبلقي بالذى وقال ان الحري لا يمكن من دخول الحجاز للتجارة اه عبارة
المعنى ولا يؤخذ من حري دخل دار ناسولا او بشارة تضطر لئح البهاق لم تضطر واشترط الامام عليهم
الخذش ولو اكثر من عشر التجارة جاز ويجوز دونه وفي نوع اكثر من نوع ولو اعفاها جاز ولا يؤخذش
من تجارة ذمى ولا ذمية الا ان شرط عليهم الجزاء اه وفي الروض نحوها وفي شرحه سواء كانا بالحجاز
ام بغيره (قوله) وبشرط الخ) عطف على ذميا وكان الاولى وبذل الواه (قوله) فيهم البيع) اى بخلاف
ما اذا شرط ان ياخذ من تجارته اى متاعه اه معنى اى يملك اى ثلاثة ايام فاقل كايان (قوله) لم يضطر
الخ) مقول قولهم (قوله) فان شرط عليهم عشر الثمن اهل الخ) اى بخلاف ما لو شرط ان ياخذ من تجارته
اه اسنى (قوله) لا يكتفون) اى البيع اه عش (قوله) بدله) اى بدل المشروط من ثمن متاع التجارة (قوله)
عوضا عنه) اى المشروط من الثمن (قوله) في قدره) اى المشروط (قوله) لا كان عر رضى الله تعالى عنه
ياخذ الخ) فانه كان ياخذ من القبط اذا اتجروا الى المدينة عشر بعض الامنة كالقبطية وياخذ نصف
قال القاضي ولا يمكن الخ) فلا فرق بين البحر المذكور والجزائر (قوله) لكن صرح غيره بانه جائز فقط)
والمعتد الاول شرحه (قوله) لا بشرط اخذش منها الخ) في الروضه ولا يؤخذ من تجارة ذمى ولا ذمية

اخذش منها) اى من متاعه او من ثمنه فيهم البيع نظير قولهم في الداخل دارنا لتجارة
لوم يضطر اليها وشرط عليهم شيء منها جاز فان شرط عليهم عشر الثمن اهلوا الى البيع اه وظاهرهم لا يكتفون بدون ثمن المثل
وحديثه في خدمتهم بدله ان رضىوا لا يبيع من متاعه وعوضا عنه ويجهد في قدره كان عر رضى الله عنه ياخذ من المتجر من منهم الى المدينة

ولا يؤخذ في السنة الامرة كالجنبة (ولا يقيم) بالحجاز حيث دخل ولو لتجارته ولو المصطر البياض وضع واحد بعد الاذن في دخوله (الا ثلاثة ايام قائل) غير مسمى الدخول والخروج اقتداء بمصر رضي الله عنه فان اقام بمحل ثلاثة قائل ثم باخر مثله وهكذا الممنع ان كان بين كل محلين مسافة قصر (ويمنع) كل كافر (دخول حرم مكة) ولو لمصلحة عامة لقوله تعالى فلا يقربوا (٢٨٣) المسجد الحرام اي الحرم اجماعا فان كان

رسولا من الحرم من
الامام او نائبه (خرج اليه
الامام او نائبه ليسمعه)
ويتخير الامام فان قال لا
اؤدبها الامشافة تبين
خروج الامام اليه لذلك او
مناظر اخرج له من ينظره
وحكمة ذلك انهم لما اخرجوه
عليه السلام لكرم عقيب
جميع الكفار عنهم منه
مطلقا ولو لضرورة كافي
الام وبه ردوا قول ابن
كعب يجوز للضرورة كليب
احتج اليه وحمله على ما اذا
مست الحاجة اليه ولم يمكن
اخراج المريض اليه منظر
فيه (فان مرض فيه) اي
الحرم (قل وان خيف
موته) بالقل لظنه بدخوله
ولو باذن الامام (فان مات)
وهو ذمي (لم يدفن فيه)
تطهير الصرم عنه (فان دفن)
نيس (واخرج) لان بقاء
جيفته فيه اشد من دخوله
لحبا نعم ان قطع ترك
والافضلية حرم مكوثه
بما لم يشارك فيه لم يلحق
به في ذلك وجوبا بل ندبا
حرم المدينة وصح انه
عليه السلام انزلهم مسجدسة
عشر بعد نزول برادة
تسع وناظر فيه اهل نجران
منهم في امر المسيح وغيره

العشر من الخطة والضمير ترغيا لهم في حمل الحاجة اليها اهمنى (قوله) ولا يؤخذ الخ) عبارة المفتي وما
يؤخذ في الحول لا يؤخذ الامر فلو ترددوا وليت المسكة فعل بالمسكين كذلك يكتب لمن اخذته برادة
حتى لا يطالب مرة اخرى قبل الحول اه وكذا في الروض الا قوله وليت الى قوله يكتب وعبارة سمع
ان يؤخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك وواقوه عليهم اه عبارة عن ش ظاهره وان تكرر الدخول
وتعدد الاصناف واختلف باختلاف عدد مرات الدخول ولو قبل يؤخذ من كل صف جاؤا به وان تكرر
دخولهم به في كل مرة لم يكن بعيد الا انه في مقابلة بهم علينا ودخولهم به وهو موجود في كل مرة اه
وعبارة الجبري عن سمع وش قوله الامر ان كل نوع يدخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع او انواع
اخذ من ذلك النوع والى انواع مرة واحدة فلو باع ما دخل به ويرجع بثمنه فاشترى به شيئا آخر ولو من النوع
الاول ودخل بذلك مرة اخرى اخذ منه بخلاف ما لو لم يبع ما دخل به واخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل
مرة اخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه المرة قرره شيخنا الطباي وصدم عليه اه (قوله) بالحجاز الى قول
المفتي فان كان في المفتي (قول المتن الا ثلاثة ايام الخ) لان الاكثر من ذلك مدة الاقامة ممنوع منها المصلحة
ام لا ويشترط الامام ذلك عليه عند الدخول ولا يؤخر لقضاء من بل يوك من يقضى دينه ان كان ممن ولا
يمكن استيفاءه في هذه المدة مفتي وروى مع شرحه (قول المتن) يمنع دخول حرم مكة ولو بذل لدخوله
الحرم مالا يحب اليه فان اجيب فالفقد قاسد ثم ان وصل المقصد اخرج جوئبت المسى او دون المقصد
فياقص من المسى (قاعدة) كل عقد اجارة قصد يسقط فيه المسى الا هذه المستلها بقداستوفى العوض
وليس لثلا اجرة فرجع الى المسى مفتي وروى مع شرحه (قوله) ويتخير الامام) فيه اخراج المتن عن
ظاهرة اذ الضمير فيه الخارج من الامام او نائبه وهذا بين كونه نائب ثم انه يقتضي ان المراد نائبه نائبه
في خصوص الخروج والسباح وهما كان المراد نائبه الامام والمفتي خرج الامام ان حضروا لاقابته اه
رشدي اي كاه وقضية صنع المفتي حيث قال عقب المتن مانعه اذا امتنع من ادائها الى الوالي لا يثبت اليه من
يسمع ويضئ اليه اه (قوله لا اؤدبها) الى السالة ح (قوله) او مناظرا (الى قوله كافي الام في المفتي) (قوله)
او مناظر) عطف على رسولا عبارة المفتي وان طلب منا المناظرة ليسلخج اخرج اليه من ينظره وان كان
لتجارة خرج اليه من يشترى منه اه (قوله) منته) اي دخول حرم مكة (قوله) ولو لضرورة) تفسير لقوله
مطلقا (قوله) حمله على ما اذا الخ) لعل المراد ان الحكم الذي تضمنه هذا الحل غير صحيح الا انه لا يصح حل
كلام ابن كعب علموا ان اومته العبارة اه وشدي (قوله) منظر فيه) عبارة النهاية وحل بعضهم له على ما اذا
الخ غير ظاهر اه (قوله) وهو ذمي (الى الفصل في المفتي الا قوله) وجوبا بل ندما قوله لو في الروضة الى
المتن (قوله) ولا فضلة الخ) على انتهاء الخلق امر رشدي (قوله) بما لم يشارك فيه) اي انفسك اسي ومفتي
(قوله) في ذلك) اي في منع دخول جميع الكفار فيه (قوله) وفي الروضة (قوله) عبارة النهاية نقل حلها
الحل وهو المتمد وان ذك في الروضة الخ (قوله) هل (قوله) لم يدفن هناك فان دفن ترك اه (قوله)
فلا يجزى ذلك فيه الخ) عبارة المفتي فلا يدفن فيه بل يغري الكلاب على جيفته فان تأذى الناس بريحه
ووري كالجيفة اه

اجتمعت الا ان شرط مع الجلية قال في شرحه سواء كانا بالحجاز ام بغيره اه (قوله) ولا يؤخذ في السنة الامرة)
يجوز ان يأخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك وواقوه عليه مر (قوله) لكن جرى على
تفصيل المتن الحاوي الصغير الخ) هذا التفصيل خاص بما تقدم عن المتن وهو اوجه معنى وهو المتمد

(وان مرض في غير هاهي) الحرم (من الحجاز وعظمت المشقة في نقله) او خيف محو زيادة مرضه (ترك) وجوبا بقدي بالا عظم الضرر (ن) (والا)
تغفم فيه (نقل) وجوبا بالحرمة الحل وفي الروضة اصلها عن الامام انه ينقل مطلقا وعن الجمهور انه لا ينقل مطلقا وعليه جرى مختصروها
لكن جرى على تفصيل المتن الحاوي الصغير وغيره وهو اوجه معنى (فان مات) فيه (وتندرقله) منه لتخوف تغير (دفن)
هناك) للضرورة فان لم يتندرقل اما الحربى او المرتد فلا يجزى ذلك فيه لجواز اغرام الكلاب على جيفته فان اذى ربحه قببت جيفته

(فصل أقل الجزية) من غنى أو فقير عند قوتنا (دينار) خالص مضروب فلا يجوز العقد إلا به وإن أخذ قيمته وقت الأخذ (لكل سنة) للغير الصحيح خذ من كل حال ما يحتمل (٢٨٤) دينار أو عدله أى مساوى قيمته وهو يفتح العين ويجوز كسرهما وقوم حرم الدينار

بأشعث عشر درهمًا لآنها كانت قيمته إذ ذاك واحد لاكثرها اما عند ضعفنا فيجوز باقل من دينار ان اقتضت مصلحة ظاهرة وإلا فلا تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الزمن بشرط الذب عنهم في جميعه حيث وجب قومات أولم تذب عنهم الا اثناء السنة وجب القسط كما يأتى اما الحى فلا يطالب اثناء السنة بالقسط وكان قياس الاجرة انه طالب لولا ما طلب هناك من مزيد الرق بهم لصلهم يسلمون (ويستحب) وقال ابن الرفعة قتلان الامام يجب (للإمام) عند قوتنا اخذنا ما نقرر (عما كسبه) أى طلب زيادة على دينار من رشيده ولو وكلا حين العقد وإن علم أن أهلها دينار (حتى) يعقد باكثر من دينار كدينارين متوسط وأربعة أغنى ليخرج من خلاف أى حنفية فاته لا يجيزها إلا بذلك بل حيث أمكنته الزيادة بأن علم أو ظن اجابتهن إليها وجبت عليه إلا لمصلحة وحيث علم أو ظن انهم لا يجيزونه لاكثر من دينار

(فصل أقل الجزية) (قوله من غنى) إلى قوله ان اقتضت في المعنى لا قوله خالص مضروب وقوله وهو إلى ولا حدود إلى قول المتن ويستحب في النهاية (قوله) دينار خالص الخ والمراد به المثل الشرى وهو يساوى الأثر نحو تسعين نصفوا كثيرا الدينار التعامل به إلا أن تنقص زنته عن المثل الشرى الربع والعبرة بالمثل الشرى زاد قيمته أو قصته أه عرش (قوله) فلا يجوز العقد إلا به) قد يشكك مع ما وعدله إلا أن يكون هذا محمولا على الأخذ لا العقد فليتام له سم عبارة الأسنى والمعنى وظاهر الخبر أن أهلها دينار أو ما قيمته ديناروه أخذ البقنى والمخصوص الذى عليه الاصحاب أن أهلها ديناروه عليه اذا عقد به جاز أن يتناقص عنه ما قيمته ديناروه إنما امتنع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص عنه آخر المدة أه (قوله) وإن أخذ قيمته (أى) جاز أخذ قيمته أه عرش (قوله) وهو يفتح العين الخ وفي المختار وقال الفراء العدل بالفتح ما عا دله أى من غير جنسه والعدل بالكسر المثل قول عندي عدل غلامك إذا كان غلاما ما يدل غلاما فإذا اردت قيمته من غير جنسه فتحت العين وبما كسر ما بهض العرب فكانه غلط منهم أه وعليه يقول الشارح ويجوز كسر ما منى على هذه اللغة أه عرش (قوله) وقوم عراخ) مبتدا خبره لا نها كانت الخ (قوله) لاكثرها) أى الجزية (قوله) بانقضاء الزمن) أى الحول أه معنى (قوله) حيث وجب) أى باركا أو ابلاذناه أه عرش (قوله) ملومات) أى اثناء السنة أو ريشدى (قوله) أولم تذب) من باب قتل أه عرش (قوله) كما يأتى) أى عن قريب (قوله) فلا يطالب) أى فلا يجوز لنا ذلك أه عرش (قوله) وقال ابن الرفعة قتلان عن الامام يجب) لمه محمول على ما سيذكره الشارح بقوله بل حيث أمكنته أه عرش (قوله) عند قوتنا) إلى قوله بل الاصحاب في النهاية (قوله) اخذنا ما نقرر) أى بقوله لولا أحد لاكثرها اما عند ضعفنا الخ قد يتوقف على الأخذ بان عمل الجواز بالأقل حيث لم يرضوا باكثر وهذا لا ينافى استحباب الماكسة لاحتمال ان يجيبوا باكثر أه عرش (قوله) طلب زيادة) إلى قوله والماكسة في المعنى لا قوله وإن علم المتن (قوله) حين العقد) متعلق بما كسبه (قوله) وإن علم) أى الوكيل أى ولا يقال أن تصرف الوكيل منوط بالمصلحة للوكل قاله الرشيدى والظاهر أن الضمير مطلق الماقد الشامل للماقد لنفسه والماقد لموكله (قوله) ليخرج الخ) ولأن الامام متصرف للسلبين فيغنى أن يحتاج لهم أه معنى (قوله) إلا بذلك) أى بالاربعة في الغنى وبدينارين في المتوسط أه عرش (قوله) وجبت) أى الماكسة عليه أى فلو عقد باقل اتم ويبنى صحة العقد بما عقده لما تقدم من أن المقصود الرق قهم تألفا لهم في الاسلام ومحافظة لهم على حق الدماء ما أمكن أه عرش (قوله) والماكسة كاتكون) عبارة النهاية والماكسة تكون عند العقدان عند الاشخاص حيث عقد على شىء امتنع اخذ زائد عليه ويجوز عند الأخذ ان عقد على الاوصاف كعفة المعنى أو التوسط حيث قد فسد للامام أو ثابته ما كسبه حتى يأخذ الخ عبارة رسم اعلم ان الماكسة تكون عند العقد وتكون عند الأخذ فالأولى أن يماكسه حتى يعقد عليه باكثر من دينار فإن

(فصل) أقل الجزية دينار لكل سنة الخ (قوله) لا به) قد يشكك مع ما وعدله إلا أن يكون هذا محمولا على الأخذ لا العقد فليتام له (قوله) وجبت عليه) هل قاعدة الجواب لا ثم بتر كما يجتمع صحة العقد بالدينار أو فساد العقد بإضافه نظر (قوله) والماكسة كاتكون في العقد كاذر تكون في الأخذ) اعلم ان الماكسة تكون عند العقد عند الأخذ فالأولى أن يماكسه حتى يعقد عليه باكثر من دينار فإن اجاب به لاكثر وجب العقد به كالأجابه اليه بدون ما كسبه أو علم أنه يجيب اليه أو أن يوجب العقد له بدنانر وأما الثانية فعلى وجهين أحدهما أن يعقد له بدنانر ثم عند الاستيفاء يماكسه حتى يأخذ منه لا يجوز ويجب الاقتصاد على اخذ ما عقده حتى لو عقد لفقير بدنانر وصار في آخر الحول غنيا أو متوسطا لم يجز اخذ زيادة منه على الدينار وثانيهما أن يعقد على الاوصاف كمقدت لكم على أن على الغنى أربعة دنانير والمتوسط دنانير

فلا تمنى للماكسة لو جوب قبول الدينار وعدم جواز اجبارهم على اكثر منه حيث نزلت الماكسة كاتكون في العقد كاذر تكون في الأخذ بل الاصحاب تبهم المصنف انما صدر بذلك في الأخذ

أجابه لا أكثر وجب العقد به كالرأى أجاب إليه بدون ما كره وأن أوجب العقد له بدنيار وأما الثانية فمل
 وجب من أحد هاتين أن يعقد له بدنيار ثم عند الاستيلاء بما كرهه حتى يأخذ منه أكثر وهذا لا يجوز ويجب
 الاقتصاد على أخذ ما عقده به حتى لو عقد فقير بدنيار وصار في آخر الحول غنيا ومتوسطا لم يجز أخذه بأدائه
 على الدينار وإنما إن يعقد على الأوصاف كعقدت لكم على أن على الغنى أربعة دنائير والمتوسط دينارين
 والفقير ديناران مثلاً في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفى منه إذا ادعى أنه فقير ومتوسط فيقول له
 بل أنت غني فليلك أربعة وأنت متوسط فليلك ديناران فإن عاد ووافق على الغنى أو المتوسط أخذ منه
 الأربعة أو الدينارين أو الأخذ منه موجب الفقير مالم يثبت غناه أو توسطه بطريق شرعي وهذا الوجه جائز
 ومن ذكر المما كسة عند الأخذ يحل عليه لا يجوز حمله على الأول والا فهو ضعيف مخالف للكلام
 الأصحاب م ر ه سم وعبرة الجبري والحاصل أنه بما كس عند العقد مطلقاً سواء عقد على الأشخاص
 أو الأوصاف وعند الأخذ أيضاً أن عقد على الأوصاف ثم المما كسة عند العقد معناها المشا حتى قدر الجزية
 أي طلب الزيادة على الدينار وعند الأخذ معناها المنازعة في الأوصاف بالصفات كالفقير والمتوسط فإن ادعى
 شخص منهم الفقر مثلاً قال له أنت غني فادفع أربع دنائير اه (قوله فيجئد) إلى قوله وقد يشكل في
 المعنى وكذا في الثبابة الأقره رفاوت بينهم (قوله ولو بقوله الخ) عبارة المنفى والقول قول مدعي
 التوسط أو الفقر يمينه الآن أن تقوم بيته بخلافه أو عبده مال وكذا من غاب واسلم ثم حضروا قال أسلت
 من وقت كذا كاس عليه الشافعي في الامم (قوله فاكث) هنا وفيما يأتي أن كان القرض أنه شرط في
 العقد أن ذلك لا أكثر عليه ما أي المتوسط والغنى فواضح والأصل أنه أن يأخذ منهما زيادة على ما شرط في
 العقد اه سم (قوله كذلك) أي في آخر الحول ولو بقوله الخ اه عش (قوله على هذا) أي ما في
 المتن من جواز المما كسة في الأخذ (قوله في سير الواقدي) صفة النص وقوله على أنها متعلقة بـ أي النص
 (قوله) وقد يجب بفرض ذلك الخ في الثبابة ما يوافقه كما روي المنفى ما قد خالفه عبارته تنبيه هذا
 أي قول المصنف ويستحب للإمام ما كسته حتى يأخذ الخ بالنسبة إلى ابتداء العقد فما إذا انعقد العقد على
 الشيء فلا يجزأ أخذ شيء من أدائه كما نص عليه في سير الواقدي ونعله الوركي عن نص الامور أطلق الشيخان
 استحباب المما كسة فأخذ شيئا من الأطلاق أن المما كسة كانتكون في العقد تكون في الأخذ واستدل
 بقول الأصحاب يستحب للإمام المما كسة حتى يأخذ من الغنى إلى آخره وهذا لا يصلح دليلاً لأن لا قولهم
 حتى يأخذ أي إذا ما كسهم في العقد فإخذ إلى آخره اه (قوله وضده) مفرد مضاف إلى المعرفة فيعم
 هذا الغنى (قوله وذلك) أي اعتبار الفناء وضده وقت الأخذ الخ (قوله ولم يقيد اعتبار هذه الأحوال
 بوقت) أي فإن قيدت هذه الأحوال بوقت أتبع اه معنى (قوله فعنده) أي الأخذ (قوله) أن ما كس
 المتوسط الخ يعني مدعي الفقر بأن يقول أنت متوسط أو غني أو مدعي التوسط بأن يقول أنت
 غني (قوله فاكث) هنا وفيما يأتي تذكر ما مر أنفاً عن سم فيه (قوله عنده) أي العقد (قوله في
 ضابطهما) أي المتوسط والغنى (قوله ونتيجته) إلى التنبيه في الثبابة الأقره ولو شرط إلى المتن وقوله في حكمه
 وقوله أو حجر عليه بسفه (قوله كالنفقة) أي كضابطهما في نفقة الزوجة قال ع ش أي بأن يزيد دخله على
 خرج (قوله لا المعلقة) وغنى المعلقة أن مالك بعد كفاية العمر الغالب أكثر من عشرين ديناراً والمتوسط
 فيها أن مالك بعدها أقل من عشرين ديناراً اه عش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالنفقة كقوله

والفقير ديناراً مثلاً في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفى منه إذا ادعى أنه فقير ومتوسط فيقول
 له بل أنت غني فليلك أربعة وأنت متوسط فليلك ديناران فإن عاد ووافق على الغنى أو المتوسط أخذ منه
 الأربعة أو الدينارين أو الأخذ منه موجب الفقير مالم يثبت غناه أو توسطه بطريق شرعي وهذا الوجه جائز
 ومن ذكر المما كسة عند الأخذ يحل عليه لا يجوز حمله على الأول والا فهو ضعيف مخالف للكلام الأصحاب
 م ر ه سم (قوله في كل من المتوسط والغنى فاكث) أن كان القرض أنه شرط في العقد أن ذلك لا أكثر عليه ما فواضح

بجامع أنه في مقابلة منفعة تعود إليه لا المعلقة إذ لا ماسا هنا ولا اله ف

لأنه مختلف كما يصرح به اختلاف ضابطتهما باختلاف الأبواب أما السفيه فيمتنع عقده أو عقوديه بأكثر من دينار فإن عقده شديدا أكثر ثم سفة أثناء الحول لزمه ما عقده فيما يظهر (٢٨٦) ترجيح كالأول استاجر بأكثر من أجرة المثل ثم سفة يؤخذ منه إلا أكثر كما هو واضح ثم رايت

قولي الآتي أو حصر عليه بسعة بما لشرح المنهج ولو شرط على قوم في عقد الصلح أن على متوسطهم كذا أو غنيم كذا جازون أكثر (ولو عقدت بأكثر من دينار ثم علوا جواز دينار لوهمهم بالثرومة) كن غني في الشراء (فإن أبوا) من بذل الزيادة (فالأصح أنهم ناقضون) للعقد بذلك فيختار الإمام فيهم ما ياتي (ولو أسلم ذي) أو جن (أو مات) أو حصر عليه بسفة أو فلس كانت الجزية اللازمة له كدين آدمي في حكمه فتؤخذ من ماله في غير حجر الفلس ويضارب بها مع الغرماء فيعوض إذا وقع ذلك بعد سنة أو سنتين أخذت جزيتها من تركته مقدمة على الوصايا والارثان خلفه وارثا أو لقرنته في غلامني لأخذ الجزية منها لأنهم جملة الفاء فإن كان غير مستغرق أخذ الإمام من نصيبه بقطعه وسقط الباقي (ويسرى بينهما وبين دين الأدنى على المذهب) لأنها أجرة فإن لم تقم التركة بالكل حناهم الإمام بقطعة الجزية (أو) أسلم

ولا المألفة خلافا لظاهر ضيعه من عطفه كقوله ولا المألفة على العقة عبارة بالهاء والوجه ضبط الغنى والمتوسط هنا في الضمة بالنقطة لا بالمألفة ولا بالعرف اه حذف (قوله) لأنه يختلج إمل الضمير للغنى والمتوسط فتأمل اه ورشدي لعله أخذه من قول الشارح كما يصرح به (ومع ذلك) فإظهار بل المتعين رجوعه للعرف الغنى والمتوسط (قوله) أما السفيه (الخ) يدل على صحة عقد السفيه بنفسه في الدينار مع أن تصرف السفيه المالى يتمتع فكان هذا مستثنى للمصلحة اه سم وقدمنا من الروض والمغنى التصريح بصحة عقده بنفسه بدنيار فقط لمصلحة حق الدم (قوله) فيمتنع (الخ) عبارة المغنى ومعلوم مأمرا أن السفيه لا عما كس هو ولا وليه لأنه لا يصح عقده بأكثر من دينار اه (قوله) لزمه ما عقده (الخ) ظاهره لزومه لكل عام اه سم (قوله) فيما يظهر ترجيح اه اى من وجوب اه سم (قوله) قولي الآتي) اى قبيل قول المصنف في خلال سنة (قوله) من دينار إلى التنبه في المغنى لإلا قوله أو حصر إلى المثل وقوله أو حصر عليه بسفة (قول المتن ثم علوا) اى بعد العقد اهغنى (قول المتن لوهمهم بالثرومة) اى في كل سنة مدة يقام اه عش (قول المتن فإن أبوا) اى بعد العقد اه مغنى (قوله) فيختار الإمام (الخ) عبارة المغنى فيلغون المامن كسابق والثاني لا يوقع منهم بالدينار كما يجوز ابتداء العقد بهو على الأول ولعلوا المامن ثم عادوا وطلبوا العقد بدنيار أجبو إليه كالأول اه (قوله) أو جن (أو نبذ المهاد اهغنى) (قوله) أو حصر عليه) إلى المتن مجردا كدلالة على كلام المصحح السابق وقدر عجز عن كسب (قوله) أو فلس) اى بعد فراغ السنة على ما ياتي اه عش (قوله) وإذا وقع (الخ) والأولى التصریح (قول المتن من تركته) اى في صورة الموت ومن ماله في غيرها سم ومعنى (قوله) فإن كان) اى الوارث اه عش (قوله) أخذ الإمام من نصيبه بقطعة (الخ) كذا في شرح الروض وهذا ظاهر أن لم يقل بالرد إلا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره وقد قال شيخ الإسلام في شرح الفصول ما نصه واطلاق الأصحاب القول بالرد بوارث ذوى الارحام يقتضى أن لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه سم (قوله) وسقط الباقي) اى حصه بيت المال اه مغنى ومعنى ذلك أن لو كان له بيت فلها نصف التركة يؤخذ فقط الجزء من ذلك والتصف الثاني يكون فتاحش (قوله) ضارهم) اى الغرماء (قوله) أو أسلم (الخ) أو نبذ المهاد اه مغنى ما ذكرته اى انفا في شرح أو في خلال سنة (قوله) وهو مشكل) عبارة النهاية وقول الشيخ في إسقاط شرح منجه أو سفة في غير محله اه (قوله) ولا لأفليس له أن يأخذ منها زيادة على ما شرط في العقد (قوله) أما السفيه (الخ) يدل على صحة عقد السفيه بنفسه في الدينار مع أن تصرف السفيه المالى يتمتع فكان هذا مستثنى للمصلحة (قوله) فإن عقده شديدا أكثر ثم سفة (الخ) في العباب ولو قيل ورشيد بدنيار بن ثم سفة فعل لزمه الزيادة وجهان اه وظاهره أن القائل بالزيادة لا يخص بإمام السفيه بل يوجبها لكل عام (قوله) لزمه ما عقده فيما يظهر ترجيح اه ظاهره روم عاقده بكل كلام (قوله) أو حصر (الخ) فديوم السقوط في المستقبل وهو منع لأن كلاً من السفيه والمفلس من أهل الجزية (قوله) أخذت جزيتها من تركته) في صورة الموت ومن ماله في غيرها (قوله) فإن كان غير مستغرق أخذ الإمام من نصيبه بقطعة وسقط الباقي) هذا ظاهر أن لم يقل بالرد إلا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره وقد قال شيخ الإسلام في شرح الفصول ما نصه فاطلاق الأصحاب القول بالرد بوارث ذوى الارحام يقتضى أنه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله) أيضا وسقط الباقي) كذا في شرح الروض (قوله) أو حصر عليه بسفة) أن اريد أنه يؤخذ القسط ويسقط الباقي فلا وجه له لأن السفيه من أهل الوجوب فلا وجه السقوط وإن اريد مجرد تعجيل أخذ القسط في خلال السنة ويؤخذ الباقي في آجرها فيه نظر ثم أخذ القسط في الأثناء لا يقتضى له مع استمرار كونه من أهل الوجوب فليتأمل ثم رايت اه

أوجب أو مات أو حصر عليه بسفة (في خلال سنة فقط) الماضى يجب في ماله أو تركته كالأجرة (تنبيه) ما ذكرته في الأول المحجور عليه بسفة هو ماني شرح المنهج وهو مشكل لأنه أن اريد بالقسط فيه القسطن من المسمى مع أخذ الباقي آخر الحول المسمى أيضا لم يكن لأخذ القسط معنى أو مع أخذ القسط من دينار الباقي فيه نظر لأنه لما التزم بالعقد أكثر منه وهو رشيد لم يسقط

الأكثر نظير الأجرة كاسر انقاها لا يضر على الخلاف في عقد ما سلفه باكثر من دينار خلافاً لما قال به الفقهاء من ان الواضع بين من هو عند عهدها رشيد ومن هو عند عهده سفيه فالحاصل ان أخذ القسط بالمعنى الأخير إنما يتصنع على التبرع المذكور وقد علمت ما فيه ولا ياتي هذا في القسط على أي ما ياتي فيه لأنه الباقي يؤخذ منه ما عهده به وإنما المسوغ لأخذ القسط منه أنه الذي خص بيت المال بالقسمة فلم يجر لنا طرأه تأخير قضوه يصدق في وقت اسلامه بينه إذا حضروا دعاه ولو حرج عليه بفلس في خلاها ضارب الامام مع التبرع بمصحة ما مضى كذا نقله البلقيني عن نص الامور قال انه لم يرض له يظهر انهم ان اراد بذلك سقوط ما بعد الحجر كان مبنياً على الضعيف انه لا جرة على الفقير اما على الاصح فالجزة بمستمرة عليه وإنما الضاربة للقرض من ماله بمصحة ما مضى فمهر ايت البلقيني قال في عمل اخر قضية (٢٨٧) كلامهم انه لا يؤخذ منه القسط حيث ذ وهو

الجاري على القواعد لكن
نص في الام على الاخذ اه
قافهم ان التردد في تأخيرها في
الاخذ حيث لا في السقوط
وهو صريح فيها ذكرته
والذي يتجه ما في الام وكون
خلافه هو الجاري على
القواعد ممنوع كيف
وتأخير القسمة إلى اخر
الحول مضر بالتبرع
وفوزهم بالكل مفوت لما
وجب فكانت القسمة مع
اخذها تخص قسط ما مضى
هو القياس الجاري على
القواعد لما فيه من الجمع
بين الحقين (وتؤخذ
الجزية) مالم تؤد باسم الزكاة
(بأهانة فيطس الاخذ
ويقوم الذي ويأطاه
رأسه ويحس ظهره ويضعها
في الميزان ويبيض الاخذ
لحيته ويضرب بكفه
مفتوحة (لهزمته) بكسر
اللام والواو وهما مجتمع
العم بين المانع والاذن
من الجانبين أي كلا منهما

الاكثر الاول اسقاط الزائد (قوله كاسر انقا) أي قيل قول المصنف ولو عقدت (قوله ولا يخرج) أي
عقد شديده بعده (قوله به) أي بالتبرع على ذلك (قوله ولا ياتي هذا) أي الاشكال المذكور (قوله
على ما ياتي فيه) أي في القسط انقا (قوله انه الذي الخ) خبر المسوغ والضمير للقسط (قوله ويصدق) أي قوله
ولو حرج في المعنى (قوله ويظهر انه) أي البلقيني (قوله عليه) أي القسط (قوله حيث ذ) أي حين الحجر عليه
فلس (قوله والذي يتجه ما في الام) عبارة الثانية ولو حرج عليه بفلس في خلاها ضارب الامام مع التبرع
حالا ان قسم ماله والاخر الحول اه وعبارة المعنى وحل شيخي النص على ما اذا قسم ماله في أثناء الحول
وكلام البلقيني على خلافه وهو حل حسن اه (قوله وكون خلافه) أي خلاف ما في الام وهو رد لكلام
البلقيني (قوله وتأخير القسمة الخ) أي بدون رضا التبرع (قوله وفوزهم) أي التبرع (قوله وما لا يجب)
أي لبيت المال (قوله هو القياس) الضمير للقسمة وقد كرهه رعاية الخبر (قوله بين الحقين) أي حق
التبرع ما هو حق بيت المال (قوله الجزية) إلى قوله ومن ثم نص في المعنى وكذا في النهاية الاقوله قال جمع من
الشراح (قوله مالم تؤد باسم الزكاة) أي لا اسقطت الأهانة قطما اه معنى (قول المتن فيطس الاخذ)
بالد أي المسلم اه معنى (قول المتن ويضعها) أي الجزية (قوله لاحدهما) أي الجانبين (قوله أي
ما ذكر) أي من الهيئة (قول المتن مستحب) أي لسقوطه بتضييف الصدقة كاسيات اه معنى (قول المتن
فعل الاول) أي الاستحباب اه على (قوله أي المسلم) أو الذي (قوله وعلى الثاني) أي الوجوب (قوله
لان كلام من الذي الوكيل والذي الموكل (قول المتن باطلة) بل تؤخذ برق كسائر الدين نهاية معنى قال
عش قوله كسائر الدين معتمد اه (قوله نص في الام على اخذها الخ) قيل ولو اطلع عليه المصنف
لاستشده به اه عمرة (قول المتن اشد خطا) أي من دعوى أصل جوازها كاهو ظاهر وقول الشارح فضلا
عن رجوعها إلى إشارة إلى أن دعوى الوجوب اشد خطا بالاولى من دعوى الجواز واشد خطا من دعوى
الاستحباب اه سم عبارة المعنى من دعوى جوازها ودعوى وجوبها اشد خطا من دعوى استحبابها
وكان القياس ان يقول اشد خطا لابطا بقوله باطلة قال ان قاسم وكانه اراد بالباطلة الخطا اه (قوله
فيحرم فعلها) انصرف عليه المعنى وزاد النهاية ان غلب على المتن تأذيه والا فتكره اه (قوله لما فيها)
أي في فعلها على حذف المضاف (قوله واما استناد الاولين) وهم طائفة من اصحابنا الحراسيين نهاية

التية الملحق بالهاشم (قوله اشد خطا) أي من دعوى أصل جوازها كاهو ظاهر لا من دعوى وجوبها
كأوجه بعضهم فاعترض بان الامر بالعكس يقول الشارح فضلا عن وجوبها اشارة إلى أن دعوى الوجوب
اشد خطا بالاولى من دعوى الجواز واشد خطا من دعوى الاستحباب (قوله ان هذا يقال من قبله) اقول
كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لا احتمال فيه من ذلك كالا يعنى ومع الاحياء كعب يسوع

حرية واحدة ويحت الرافعي الا كنهه بضربة واحدة لاحدهما قال جمع من الشراح ويقول له يا عدو الله ادحق الله (وكله)
أي ما ذكر (مستحب وقيل واجب) لان بعض المسلمين فسر الصغار في الآية بهذا (فعل الاول له توكل مسلم) وذى (بالاداء)
لها (وحوالة) بها (عليه) أي المسلم (و) المسلم (ان يضنها) ع الذي رعى الثاني يتبع كل ذلك اموات الاهانة الواجبة حتى في
توكيل الذي لان كلامه مرد بالصغار (قلت هذه الهيئة باطلة) إذ لا اصل لها من السنة ولا فعلها احدهم الخلفاء الراشدين ومن ثم نص
في الام على اخذها باجمال أي برق من غير ضرر احد ولا يله بكلام فيجب قال الصغار ان يجري عليهم الاحكام لان يضربوا ويؤفوا
(ودعوى استحبابها) فضلا عن وجوبها (اشد خطا والله اعلم) فيحرم فعلها على الوجوه ما فاه من الاديان من غير دليل واما استناد الاولين
إلى ذلك التفسير فليس في عمله إلا لو صح ذلك التفسير عنه صلى الله عليه وسلم او عن صحابي وكان لا يلائم من قبل الراي وليس كذلك

بل هذا يقال من قبله واذا سهر الامام الشافعي رضي الله عنه وغيره في ذلك وهذا يدفع ما اشار اليه الشارح من التورك على المعتصم في تشفيه المذكور (ويستحب) قيل يجب بناء على ما روي الاقل (للامام) او ثابته (اذا امكنه) شرط الضيافة عليهم لغيره فانما لا يشترط عليهم إذا صلحوا في بلدهم (او بلادنا) كما اعتدله الاذري وهو اوجه من قتل الزركشي خلافاً لغيره (حياة) من يبرهم من المسلمين ولو غنياً غير مجاهد لا تباح وانقطاع سنده بجبره (٢٨٨) فلعل عمر قضيته ويظهر انه لا يدخل خاص بسفره لانه ليس من اهل الرخص بل ولا من كان

ومعنى (قوله) بل هذا يقال من قبله (اقول) كونه يقال من قبله لا يستلزم انهم من قبله لاحتمال رده مع ذلك كالاخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ التنصيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد انه يقال من قبل الراي غايته ما يقتضيه ذلك هو التوقف او عدم الاخذ بذلك والاختلاف هو لا يقتضي الجزم بالتنصيع فاي اندفاع مع ذلك لما اشار اليه الشارح اه سم وقد يقال قد تقرر في الاصول ان ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم ولم يوجد عند اهله من الرواة فهو مقطوع بكذبه (قوله بغير ذلك) اي كما رافعا (قوله في تشفيه الخ) اي على ما في المحرر (قوله او ثابته) الى قوله وانقطاع سنده في المعنى والى قول المتن ولا يجوز في النهاية الا قوله وانقطاع سنده ويظهر وقوله لانه تكرر فيجب عنهما (قول المتن) اذا امكنه الخ ذكر استحباب ذلك كالصريح في انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الولاية على الدينار عند الامكان اه سم (قوله شرط الضيافة الخ) اشارة الى تنازع يستحب وامكن في ان يشترط الخ واحمال الاول على غنار الكوفيين (قول المتن) ان يشترط عليهم الخ ينبغي اعتبار قبولهم كقبول الجزية اه سم (قوله او بلادنا) اي وانفردوا في قريته معنى (قوله لا يدخل خاص بسفره الخ) وعليه لا اخذه المسافر المذكور لا يحسب بما شرط عليهم بل الحق باق في جميعهم طالبا بوجوبهم عليه بما اخذه منهم اه عش (قوله لانه ليس من اهل الرخص) انظر ما قلناه هذا بالرخص اه رشدي وقد تنجيب بان المصلحة فيه للسافر كالرخص (قوله لانه حيث لا يسمى ضيفاً) فيه نظر اه سم وقد يجب ان الفرض من اشتراط ذلك دفع ضرورة المسافرين ولا ضرورة لكان سفره دون ميل (قوله وان ذكر المسلمين الخ) عطف على قوله انه لا يدخل الخ (قوله بان هذا) اي الشروط اه عش وعليه قوله كالمساكنة اي كالأند بالمساكنة (قوله عند نزول الضيف الخ) اي ليل او نهار اه عش (قول المتن) ويذكر اي وجوب اياه عش (قوله المعاد) الى قوله واعترض في المعنى الا قوله واثم الخيل لشربها (قوله وذلك) اي وجوب ذكر العدد وقوله لانه اي ذكر العدد (قوله جزية) بالتونين (قوله وضيفة عشرة) اي عشرة افسه اه معنى (قوله خمس) هو في الموضعين بتونين وانما حذف عنه التاء لان الممدود محذوف اي خمسة اضياف ورجالة الخ اه رشدي اي اولاً ثم ثلث اي خمس منها اي من العشرة انفس (قوله لكل سنة مثلاً) الاولى تقديمه على رجالة كذا (قوله يتوزعونهم الخ) عبارة عنهم الخ ثم يزعون فيما بينهم او يشعل بعضهم عن بعض اه (قوله بانه) اي ذكر عدد الضيفان اي وجوبه (قوله انها) اي الضيافة (قوله ذكر عدد) الانسب ذكر العدد (قوله وذكر الرجالة الخ) اي واعترض ذكر الرجالة الخ (قوله اذ لا يتفاوتون) اي الرجال والفرسان وكان الاولى التنية (قوله ويرد الاول) اي من الاعتراضين (قوله بل هو) اي ذكر العدد (قوله والثاني)

التنصيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد انه ما قبله من قبل الراي عاية ما يقتضي التوقف او عدم الاخذ بذلك والاختلاف هو لا يقتضي الاخذ بالتنصيع فاي اندفاع مع ذلك لما اشار اليه الشارح (قوله اذا امكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الامكان (قوله ان يشترط عليهم الخ) ينبغي اعتبار قبولهم كقبول الجزية (قوله لا حيث لا يسمى ضيفاً) فيه نظر (قوله ان بين عدد ايام الضيافة في الحول) عبارة كثر الاستاذ

سفره دون ميل لانه حيث لا يسمى ضيفاً وإن ذكر المسلمين قيد في التذنب لا يجوز ولو صلحوا عن الضيافة بل فهو لاهل التبع خلافاً لمن زعم انه للطارقين وإنما يشترط ذلك حال كونهم زائداً على اقل جزية لا يجوز جملة من الاقل لان المقصد من الجزية التخليص ومن الضيافة الاباحة (وقيل يجوز ضمها) اي الجزية التي هي اقل لانه ليس عليهم غيرها ويرد بان هذا كالمساكنة (وتجمل) الضيافة (على غنى ومتوسط) اي عند نزول الضيف بهم كما هو ظاهر (لا يقير) فلا يجوز كما هو ظاهر جعلها عليه (في الاصح) لانه تكرر فيجب عنها (ويذكر) المعاد عند اشتراط الضيافة (عدد الضيفان رجالا وفرسانا) اي ركبانا واثم الخيل لشربها وذلك لانه افضل للتزاع وانفي للفرر فيقول صلى الله عليه وسلم كل غني او متوسط جرة كذا وضيفة عشرة مثلاً كل يوم او سنة مثلاً خمسة رجالة فرسان او عليكم ضيافة ألف مسلم رجالة كذا وفرسان كذا كل سنة مثلاً يتوزعونهم فيما بينهم بحسب تفاوتهم في الجزية واعترض ذكر العدد بانه باه اصل الروضة على ضيفاتها من الجزية اما على الاصح انها زائدة عليها فلا يشترط ذكر عدد وذكر الرجالة والفرسان بانه لا معنى لاذل يتفاوتون ولا بلفظ الدابة فذكره بعد ويرد الاول بمنع ما ذكره من البناء بل هو مني على الاصح ايضا كما جرى عليه مختصرو الروضة والثاني بان الآتي ذكر مجرد العلف والذي هنا ذكر عدد الدواب للزام لذلك للفرسان واحدهم لا يفتني عن الاخر كما هو ظاهر ويشترط فيما إذا قال على كل غني او متوسط عدد كذا لم يقل كل يوم ان عدد امام الجماعة في الحول

اي

مع ذكر قدر مدة الإقامة) أي رد الاعتراض الثاني (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله إن بين عدد أيام الضيافة لأن بيان عدد أيامها لا يقتضي توالي بعض تلك الأيام اهـ سم (قوله كما سيذكره) أي بقوله ومقامهم (قوله كالبر) إلى قوله قبل في المعنى لا قوله على الأرجح إلى المتن (قوله في غوهم) عبارة المعنى المختار في مقامهم وأدهم نفياً للشفقة عنهم قال الماوردي فإن كانوا يقتاتون الخنطة ويتأدون بالحم كان عليهم أن يعيقوهم بذلك وإن كانوا يقتاتون الشعير ويتأدون بالآلوان أضافوهم بذلك اهـ (قوله) وقد يدخل في الطعام الخ) أي يدخل في الطعام في غوهم ويذكر جنس الطعام اهـ رشيدى (قوله) لكن محل جواز ذكرهما الخ) عبارة المعنى وفي ذلك تفصيل وهو أن كانوا يأكلونها غالباً في كل يوم شرط عليهم في زماهما بخلاف الفواكه النادرة والحلوى التي لا تأكل في كل يوم اهـ (قوله إن غلبا) الأولى التانيث (قوله غم) أي في علمهم (قوله في ذلك) أي التفصيل المذكور (قوله ومن صرح بان ذلك غير لازم) عبارة الرض أي والمعنى ولا يلزمهم أجره طبيب وحمام ومن دواء اسم (قوله) بان ذلك أي أجره الطبيب والحامد غير لازم لهم أي الذين (قوله على ما إذا سكنت عنه) أي فإذا ذكره الامام فذكره بالشرط الذي ذكر الطعام (قوله أولي يند) أي ما ذكر من الطبيب والحامد (قوله) في علمهم (الاولى إسقاط التاء) كافي التباة قال عرض قوله في علمهم المراد بعلمهم قريبهم مثلاً التي هم بها والمراد بعدم اعتيادهم بعلمهم أنهم لم يهرعوا عنهم بإحضاره للريض منهم فإن جرت عادتهم بإحضاره لكونه في البلد أو قريباً منها عواجب إحضاره اهـ عرض (قول المتن ولكل واحد كذا) صريحه بالنظر لما قدره الشارح أنه لا بد من ذكر الإجمال ثم التفصيل وهو مخالف للكلام غير اهـ رشيدى (قوله) منها) أي الطعام والادام (قوله) وفاوت بينهم الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه وإذا تفاوتوا في الجزية استحب أن وفاوت بينهم في الضيافة فيجعل على المعنى عشرين مثلاً على المتوسط عشرة ولا وفاوت بينهم في جنس الطعام لأنه لو شرط على المعنى اطعمة فاخرة أجحف به الضيفان وإن أزدحم الضيفان على المضيف لم أوعكس غير المزدحم عليهم وإن كثرت الضيفان عليهم بنوا بالسابق لسبقه وإن تساوا أقرع بينهم وليكن للضيفان عرف يرتب أمرهم اهـ (قوله ولا غير الغالب) أي من أقرأتهم اهـ معنى (قوله قبل الخ) واقفه المعنى عبارة تولى معنى لا ثبات الواو وعبارة المحرر ويذكر الطعام والادام فيقول لكل واحد كذا من الخبز وكذا من السمن اهـ (قوله) ويرد بان لها معنى (إن كان مراد المعترض أنه يكتفى أن يقول وقد رما لكل واحد فزيادة الواو غير محتاج إليها بل ولا كذا) لا يتدفع بما قدره مع أنه يقتضى أنه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر التفصيل والكلام في ذلك فليراجع عبارة الرض وقد رما لكل واحد انتهت اهـ سم (قوله ولا يشترط) إلى المتن في المعنى (قوله لا عن نحو شعير) عبارة المعنى ولا يجب الشعير ونحوه إلا مع التصريح به فإن ذكره بين قدره اهـ (قوله نحو شعير) كقول اهـ عرض (قوله إن ذكر الشعير) أي أو نحوه اهـ معنى (قوله علف أكثر) فاعل يجب (قوله ولا بيت فقير) أي وإن كان لا ضيافة عليه كما مر كان يقول ويجمعوا المنازل بيوت

مع ذكر قدر مدة الإقامة كما سيذكره (و) يذكر (جنس الطعام والادام) كالبر والسمن وغيرهما بحسب العادة الغالبة في قوتهم وقد يدخل في الطعام الفاكة والحلوى لكن محل جواز ذكرهما إن غلبا على الوجوه ويظهر أن أجره الطبيب والحامد مثلها في ذلك ومن صرح بان ذلك غير لازم لهم يحمل كلامه على ما إذا سكنت عنه أولم يعتدق علمهم (وقدرهما) يذكر أن (لكل واحد) من الإضاف (كذا) منها بحسب العرف وفاوت بينهم في قدر ذلك لأصفته بحسب تفاوت جزيهم وليس لضيف تكليفهم ذبح نحو دجاجهم ولا غير الغالب قيل لا معنى للواو في لكل أهو يراد بها معنى كما فاده ما قدرته (و) يذكر (حلف الدواب) ولا يشترط ذكر جنسه وقدره فيكتفى بالإطلاق ويحمل على تن وحشيش بحسب العادة لا على نحو شعير نعم إن ذكر الشعير في وقت اشتراط بيان قدره ولا يجب عند عدم تعيين عدد دواب كل علف أكثر من دابة لكل واحد (و) يذكر (منزل الضيفان) وكذا لا يتدفع الحر والبرد (من كنيصة وفاضل سكن) ويقت

ويذكر عدد أيام الضيافة وجوباً بالجماعة في الحول ولو لم يذكره وشرط ثلاثة أيام مثلاً عند عدم قوم جاز اهـ (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله إن بين عدد أيام الضيافة لأن بيان عدد أيامها لا يقتضي توالي بعض تلك الأيام (قوله) ومن صرح بان ذلك غير لازم لهم الخ) عبارة الرض ولا يلزمهم أجره طبيب وحمام ومن دواء اهـ (قوله لأصفته) عبارة شرح الرض ولا وفاوت بينهم في حسن الطعام لأنه لو شرط على المعنى اطعمة فاخرة أجحف به الضيفان (قوله قبل لا معنى للواو في لكل) عبارة الرض وقد رما لكل واحد اهـ (قوله) ويرد بان لها معنى الخ) لأن كان مراد المعترض بأنه لا معنى للواو أنه لا وجه لها لأن المراد أنه يذكر قدر ما لكل الواو تتافى ذلك ولا تناسب لم يتدفع هذا ولكن كان ينبغي الاعتراض على ذلك كذا المدم الحاجة إليه على هذا (قوله) أيضاً ويرد بان لها معنى (إن كان مراد المعترض أنه يكتفى أن يقول وقد رما لكل واحد فزيادة الواو غير محتاج إليها بل ولا كذا) لم يتدفع بما قدره

ولا يغفرون أهل منزل منه (٢٩٥) ويشترط عليهم إعلانه أبوهم ليدخلها المسلمون ربكنا كما شرطه عمر على أهل

الفسام (و) يذكر
(مقامهم) أي مدة إقامتهم
(ولا يجاوز ثلاثة أيام)
أي لا يتبدل له ذلك لأنها
غاية الضيافة كما في
الأحاديث فإن شرط
عليهم أكثر جاز وعن
الأصحاب أنه يشترط
تزويد الضيف كفاية
يوم وليلة ولو امتنع قليل
منهم أجبروا أو كلهم أو
أكثرهم فانقضت وله
حل ما أتوا به ولا يطالبهم
بعض أن لم يجز بهم
ضيف ولا طعام ما بعد
اليوم الحاضر ولو لم يأتوا
بطعام اليوم لم يطالبهم
به في الند كذا أطلقوه
وقضيت سقوطه مطلقا فيه
نظر وإنما يتجه أن شرط
عليهم إياها معلومة فلا يحسب
هذا منها ما لو شرط على
كلم أو بعضهم ضيافة
عشرة مثلا كل يوم ففوت
ضيافة القادمين في بعض
الأيام فيحتمل أن يقال

مع أنه يقتضى أنه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر التفصيل والكلام في ذلك فليراجع (قوله ولا يجاوز ثلاثة أيام) كان المراد في الشرط (قوله وله حل ما أتوا به) عبارة الروض فرع لضيافتهم حل الطعام قال في شرحه من غير أن كل بخلاف طعام الولية لأنه مكرم وما هنا معاوضة انتهى وقد يشير بان الضيف يملك الطعام أو يتصرف فيه بغير الأكل كالبيع فليراجع ممر ريت الشارح قال في فصل الولية مانعه نعم ضيف الذي الشروط عليه الضيافة يملك ما قدم له اتفاقا فله الارتحال به أو وقته تعطل أي يملكه بالتقديم (قوله ولا يطعم ما بعد اليوم) أي لا يطلب تجميعهم (قوله مطلقا) أي عن التفصيل الآتي أننا (قوله فلا يحسب هذا منها) قضيته أنه لا يسقط وهو في غاية الاتجاه (قوله لا يسقط) (قوله ففوت) ببناء المفعول (قوله فيحتمل) إلى قوله ولا عبارة النهاية إنه أخذ بها لا لاهل البيت لا سقوط (قوله كير جدوى) فيه نظر أدوجه المطالبة في الحال والأجبار جدوى أي جدوى أي (قوله عرب) إلى الفصل في المنفى إلا قوله قال الباقى إلى المنى وقوله لا يقال إلى المنى (قوله حكما) أي الزكاة أي وشرطها معنى وأسنى (قول المنى فلا مام الخ) يفهم أنه لا يلزمه إلا ما جاز به هو كذلك بخلاف بذهب الذي ينار نعم تلزمه الإجابة عند ظهور المصلحة فيه لقوتهم وضعفنا وغير ذلك إذا بر الدفع إلى باسم الصدقة (قوله المنى إجابتهم الخ) هذا إذا تيقنا وفاء ما دبتار ولا فلا يجاوز أو لو اقتضى إجابتهم تسليم بعض منهم عن بعض ما التزمه ما هم يجاوزون ول بعضهم أن يلزم عن نفسه عن غير موغر ضنا تحصيل دينار عن كل رأس ليقول الإمام في صورة القند جعلت عليكم ضعف الصدقة أو صالحت عليه أو نحو معنى وروى مع شرحه (قول المنى ويضعف) أي وجوبه (قوله بنو تغلب) بفتح المثناة فوق وبسر اللام والنسبة اليها تلغى

يؤخذ بدلها لاهل البيت
ويحتمل سقوطها والاقرب
الاول والا لم يكن
لاشترط الضيافة في هذه
الصورة كير جدوى (ولو
قال قوم) عرب أو جمهم
(قودى) الجزية باسم صدقة
لا جزية) وقد عرفوا
حكما (فلا مام إجابتهم
إذا رأى) ذلك (ويضعف
عليهم الزكاة) اقتداء بفعل
عمر رضي الله تعالى عنه ذلك

فاني قاروا الحق بالروم فصالحهم على لتضعيف العدة عليهم وقال مؤلفنا حق ابو الاسم ورضوا بالحق (فن خمسة ابره شاتان) من (خمسة عشرين) بغير (بنا غاض) ومن ست وثلاثين بتاليون ومكذ (ر) من (عشرين ٢٩١) دينار ادينارو) من (ما تقي درهم)

فئة (عشرة وخمس

المعشرات) المسقية بالامنة

والافشر هالامر عن عمر

رضى الله عنهما يجوز غير

تضعيفها كترتيبها على

ما يراه بل ولو لم يقب التضعيف

بقدر دينار لكل واحد

وجبت الزيادة إلى بلوغ

ذلك يقينا كما لو زاد جاز

النقص عنه إلى بلوغ ذلك

يقينا ايضا قال البقيني ان

اراد تضعيف الزكاة

مطلقا وردت زكاة الفطر ولم

ار من ذكرها او فيما

ذكره وردت زكاة التجارة

والمدن والركن في الام

والمختصر تضعيفها او

مطلق المال الزكوى

اقتضى عدم الاخذ من

المعولة وهو بعيد ولم اراه

انتهى والذي يشبهه

التضعيف الا في زكاة الفطر

وهو ظاهر والا في

المعولة لانها ليست زكوة

الان ولا عبرة بالجنس

والا وجبت فيما دون

النصاب الا في (ولو وجبت

بنا غاض مع جبران) كما

في ست وثلاثين عند قد

بقي البون (لم يضعف

الجبران في (الصاح) في اخذ

مع كل بنت غاض شاتين

بالسك على الاصل ومنهم من يفتح التضعيف استقفا لا لتروى كسرتين مع مياه الذهب وقوله وتوخو
بالتام الشاة فوقو بالذن تخففو قوله وير اوفى المصباح وير امثل حرام قبلة من قضاة والنسبة اليها
هراني مثل بجرائ على غير قياس وقياسه بى اوى اه عش (قوله ثاني) اى عمر رضى الله عنه اه عش
(قوله فصالحهم الخ) ولم يتنا له احد من الصحابة فكان ذلك اجماعا منى واسى (قول المتن فن خمسة ابره)
شاتان (ومن عشرة اربع شياء ومن خمسة عشرين شياء ومن عشرين ثمان شياء ومن اربعين من النعم
شاتان ومن ثلاثين من البقر ثمانين ومن مائتين من الابل ثمان حقا او عشرين بنت لبون ولا يفرق فلا
ياخذ اربع حقا وخمس بنت لبون كما لا يفرق في الزكاة اه كذا قالوا وقال ابن المقرئ قلت وفيه نظر
اذ لا تنقص هنا خلافا ما هناك وهو الظاهر اه منى (قوله ويجوز غير تضعيفها الخ) عبارة المتنى
والروض مع شره فان وفي قدر الزكاة لا تضعيف او نصفها ان نصفها بالدينار يقينا لا لانا كنى اخذ فلو
كثروا وعسر عدم لمرة الوفاء بالدينار لم يجز الاخذ بنسبة الظن بل يشترط تحقق اخذ دينار عن كل راس
ولا يمين تضعيفها ولا تضعيفها يجوز ترتيبها وتخصيصها ونحو ما يروى بالشرط المذكور لعل قوله
لوزاد اى الضعيف على دينار (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاعه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث
امكنه الزيادة بان علم او ظن اجماعهم البيا وجبت عليه المصلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المصلحة اه
(س) قوله قال البقيني الخ) اى اعتراضا على التمييز بما ذكر من تضعيف الزكاة بلا قيد ومن التصویر
بقوله فن خمسة ابره الخ اه عش (قوله وهو ظاهر) اذ لا تجب على كافر ابتداء نهاية (قوله والا في
المعولة الخ) اى فلا ياخذ منها شيئا لا بمضاغة ولا عدمها اخذ من قوله والا وجبت الخ اه عش (قوله
لانه لو ضعف الخ) ولا نه على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد النص اه منى (قوله لتضعف علينا
الخ) اى وهو ممنوع قطعا اه منى (قوله والخيرة فيه) اى الجبران اى في دفعه او اخذه وقوله نه اى في الجزية
اى بخلافه في الزكاة فان الخيرة فيه للدفع ما كان اساعيا كاسم مرشدي وعش (قوله للامام) ويعطى
الجبران من النقص كما يصرفه اذ اخذه إلى النقص اه منى (قول المتن لو كان بعض نصاب الخ) وهل المعتبر
النصاب لكل الحول أو آخره وجها في الكفاية قياس باب الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار المتنى والفقر
والتوسط اخر الحول في هذا الباب ترجيح الثاني وهو كما يحتمل بعض المتأخرين اه منى (قوله المال
الزكوى) اى الكافر (قوله لا لا يجب فيمنه على المسلم) اى واثر عمر رضى الله تعالى عنهما ورد في تضعيف
ما يلزم المسلم لا في اجاباه لم يجب فيمنه على المسلم اه منى (قوله في الخلطة الخ) فان خلط عشرين شاة
بعشرين لغيره اخذ منه شاة ان ضعفنا اه منى (قوله لا نا تقول لا ننظر هنا الخ) فلو نقتل ما أهم قبل تمام

المطابقة في الحال والا جاز جدوى اى جدوى (قوله ومن ست وثلاثين بتاليون) ومكذ اه قال في الروض
وياخذ من مائتين الى من الابل ثمان حقا او عشرين بنت لبون قلت وفيه نظر اذ لا تنقص اتنى (قوله بل
لزم يف التضعيف بقدر دينار الخ) عبارة الروض فان وفي قدر الزكاة اى بلا تضعيف او نصف ما بالدينار
يقينا لا لانا كنى اخذه اه (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاعه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث امكنه
الزيادة بان علم او ظن اجماعهم البيا وجبت عليه المصلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المصلحة (قوله ولو كان
بعض نصاب) قال في شرح الروض وهل يمتد النصاب لكل الحول أو آخره وجها في الكفاية قياس باب
الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار المتنى والفقر والتوسط اخر الحول في هذا الباب ترجيح الثاني اه
(قوله لا نا تقول لا ننظر هنا الخ) لانها لا تخص بل مجموع الحاصل هل يفي برؤسهم او لا فلو نقتل ما أهم قبل تمام
الحول هل تستمر محبة المقدور ويرجى للرد الشرعى وهو دينار عن كل واحد فيه نظر ولا يبعد ان الامر

او عشرين درهما لانه لو ضعف اخذ الضعف علينا فيما اذ اردناه اليهم والخيرة فيها لا لام دون المالك نص عليه
(ولو كان) المال الزكوى (بعض نصاب) كعشرين شاة (لم يجب قطعه في الاظهر) اذ لا يجب فيه شى على المسلم من ثم يجب القسط
في الخلطة الواحدة الزكاة لا شاة لم عليه قاهم منهم ملاحدة لا ما حول لانا هذا لا تخص بل مجموع الحاصل هل يفي برؤسهم

الحول هل تستمرحة العقنوبر جمع للرد الشرعي وهو دينار من كل واحد فيه نظرو ولا يعدان الامر كذلك
 اه سم (قوله هل ينق رؤسهم) اي بقدر دينار لكل كامل منهم (قوله كما تقر) اي في شرح وخمس المعشرات
 (قول المتن ثم الماخوذ) اي باسم الزكاة مضنفا او غير مضنفا جزية بالرفع على الخبرية اه معنى (قول المتن
 فلا يقخذ) اي من (قول المتن من مال من لا جزية عليه) كصبي ومجنون وامرأه غنيت بخلاف الفقير معنى
 وروى مع شرحه (قوله اجيبوا) اي وجوباً به اه شرح (قوله اجيبوا) ولا ياتي هذا ما من انهار عقدت
 باكثر من دينار ثم علوا اجوز دينار لمهم ما التزموا لان الزيادة منافي مقابلة الاسم وقد اسقطوا اه معنى
 وفيه بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وقضيتهم لا يجابون لوسالو الإسقاط الزائد مع عدم إعادة
 الاسم فلا يرجع لهم هل محتاج اجابتهم لتجدد عقد اه اقول الاول ظاهر والا قرب في الثاني عدم
 الاحتياج والله اعلم

(فصل في جملة من أحكام عقد الذمة) (قوله في جملة) إلى قول المتن أو أسلف في النهاية (قول المتن يلزما
 الكف) أي الانكفاف بدليل قوله ودفع أهل الحرب عنهم اه رشدي ويصرح بذلك تصوير شرح
 المنهج الكف بقوله بان لا تعرض لهم نفسا وما لا وسائر ما يقرون عليه كحمر الخ (قوله نفسا) إلى قوله اما
 عند شرط في المعنى لا اقل قوله وائر إلى المتن وقوله والحق إلى المتن (قوله كحمر وخنزير) إنما افردهما
 بالذكرة مع دخولها في الاختصاص لان لها قيمة عندهم او دفع ما يتوهم من منعهم إظهارهما من عدم
 لزوم الكف عن التعرض لهم فيها اه ع ش (قوله او انتقصه) أي احتقره بضرب أو شتم أو غيرهما هو
 وما بعده تفصيل لبعض افراد الظلم فهو من عطف الخاص على العام كالعش وإن كان باو اه يجبري
 (قوله فانا حجيجه) أي خصمه بخلافه لشرعيته من وجوب عدم التعرض لهم وهذا خرج مخرج الزجر
 والتعويض فلا دلالة فيه على تشريف الذي اه يجبري عن القليوبي (قول المتن نفسا وما لا) منصوبان
 على التمييز من الكف وحذفها من قوله وضمان ما تنفقه له لانه سابق والتميز اذ لم جاء حذفه لاجوز
 أن يكون الكف وضمان من تنازع العاملين لانك إذا عملت الاول منهما اضرت به في الثاني فيلزم وقوع
 التميز مع قولنا عملت الثاني لزوم الحذف من الاول لدلالة الثاني وهو ضعيف اه معنى اقول وإعمال
 الثاني هو مختار البصريين كافي الكافية واكثر استعما لا كافي شرحه الفاضل الجامي (قوله ورد الخ) عطف
 على الكف (قوله ورد ما نأخذه الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه واحتراز بالمال عن الخرو الخنزير
 ونحوهما فن ألقت شيئا من ذلك لا ضمان عليه سواء اكانوا اظهروا له أو لا لكن من خصه به يجب عليه رد عليهم
 ومؤنة الرد على الناصب ويصعب بالتألف ما إلا ان اظهره وهاو ترأق الخ رد على مسلم اشتراها منهم وقضها ولا
 ثمن عليه لهم لانهم تعدوا باخر اجبا اليه لو قضى الذي دين مسلم كان له عليه بضمنه خرو او نحوه حرم على المسلم
 قوله لئن علمنا انه من ذلك لانه حرام في عقيدته والا لزمه القبول اه (قوله لا نذلك) أي ما ذكر من الضمان
 والرد (قوله كما افادته آيتنا) انظر توجه الافادة فيها اه رشدي اقول وجه المعنى بان افادته تعالى غياقتهم
 بالاسلام او يذل الجزية بالاسلام يصمم النفس والمسال وما الحق به فكذلك الجزية اه (قوله وائر
 الاولين) أي أهل الحرب اه ع ش (قوله لا يلزمنا الذب عنها) أي عن دارنا ومع الكفارة عن طريقها
 اه معنى (قوله لم يلزمنا الدفع عنهم) أي دفع غير المسلم اخذنا من قوله الا في اذن اريد الخ سيد عمر وسم

كذلك (قوله فلا تؤخذ من مال من لا جزية عليه) قال في الروض ولا تؤخذ من مال صبي ومجنون وامرأة
 قال في شرحه وخشي خلاف الفقير اه (قوله اجيبوا) قال في شرح الروض لان الزيادة أثبتت لغير الاسم
 فان رضوا بالاسم وجب إسقاطها اه وقضيتهم لا يجابون لوسالو الإسقاط الزائد مع عدم إعادة الاسم
 فلا يرجع (قوله ايضا اجيبوا) هل محتاج حيث تجد بدعقد

(فصل يلزمنا الكف عنهم الخ) (قوله فان كانوا ابدار الحرب لم يلزمنا الدفع عنهم) ظاهر هذا مع قوله
 السابق والذمة الاسلام انه لا يلزمنا حيث تدفع أهل الاسلام وقد يقتضي عدم لزوم ذلك جواز اتمر مناهم

أولا كما تقر (ثم الماخوذ
 جزية) حقيقة فيصرف
 مصرها كما أفهمه قول عمر
 السابق ورضوا بالمعنى فلا
 تؤخذ من مال من لا جزية
 عليه ولو زاد المجموع على
 أقل الجزية فسألو الإسقاط
 الزيادة وإعادة اسم الجزية
 اجيبوا

(فصل في جملة من أحكام
 عقد الذمة) (يلزمنا) عند
 إطلاق العقد عند الشرط
 أولى (الكف عنهم) نفسا
 وما لا وهو رضوا اختصا
 وحماتهم كحمر وخنزير
 لم يظهروه لخبر أبي داود
 أن من ظلم معاهد أو انتقصه
 أو كلفه فرق طاقته أو أخذ
 منه شيئا بغير طيب نفس فانا
 حجيجه يوم القيامة (وضمان
 ما تنفقه عليهم نفسا وما لا)
 ورد ما نأخذه من اختصاصاتهم
 كالمسلم لان ذلك هو قاعدة
 الجزية كما افادته آيتنا (ودفع
 أهل الحرب) والذمة
 والاسلام وائر الاولين
 لانهم الذين يتعرضون لهم
 غالبا (عنهم) لان كانوا ابدارنا
 لانه يلزمنا الذب عنها فان
 كانوا ابدار الحرب لم يلزمنا
 الدفع عنهم لان شرطه
 علينا

او انفر دوا بجوار نالو الحق بدار نادو ارحب فيها مسلم فان اريد انه يزن مادفع المسلم عنه او انه (٢٩٣) لا يمكن الدفع عن المسلم الا بالدفع

عنهم قريب او دفع اخرين
عنهم بخصوصهم فبعد جدا
والظاهر انه غير مراد (وقيل
ان انفر دوا لم يزن المدفع
عنهم) (لا يلازمهم الذنب
عنا ولا يصح انه يزن المدفع
عنهم مطلقا حيث امكن
لانهم تحت قبضتنا كامل
الاسلام اما عند شرط ان
لا نذب عنهم فان كانوا اعضا
او يحملوا اذ اقصوهم مروا
علينا فسد العقد لتضمنه
تمكين الكفار منا ولا فلا
(وتضمنهم) وجوبا (احداث
كنيسة) وبيعة وصومعة
للتبذلول مع غيره كنزول
المارة (في بلد احداثه)
كالبرص او القاهرة (او اسلم
اهله) حال كونهم مستقلين
ومتغلبين (عليه) بان كان
من غير قتال ولا صلح كاليامين
وقول شارح والمدينة فيه
نظر لانها من الحجاز وهم
لا يمكنون من سكنها مطلقا
كأمرو ذلك خبر ابن عدي
لا يبنى كنيسة في الاسلام
ولا يحدد ما خرب منها
وجاء معناه عن عمر وان
عباس رضى الله عنهم ولا
مخالفتها ويهدم وجوبا
ما حدثوه وان لم يشرط
عليهم هدمه والصلح على
تمكينهم منه باطل وما وجد
من ذلك لم يعلم احدا انه يهدم
الاحداث أو الاسلام أو

(قوله) او انفر دوا (الخ) اي وهم بدار الحرب كما هو صريح السياق اه رشدي (قوله) بجوارنا) بكسر الجيم
وضمه والكر الكسر اوضح كما في المختار اه عش (قوله) فيما سلم) اي فتمنعه عنهم ومن يترضى لهم ياذن
يصل إلى المسلم وظاهره وان اتسعت اطراف دار الحرب اه عش (قوله) فان اريد (الخ) اي من الالحاق
اه عش (قوله) عنهم بخصوصهم) اي الذين بدار الحرب (قوله) والظاهر انه غير مراد) اي وانما المراد
ما قدمنا من منع المسلم عنهم ومنع من يترضى الخ اه عش (قول المتن) يذنب اي يجور دار الاسلام كما قيده
في الروضة اه معنى (قوله) كالا يذنبهم (الذنب الخ) اي عند طروق العدولنا اه معنى (قوله) مطلقا) اي
سواء كانوا بدارنا او بجوارنا (قوله) اما عند شرط) محتمز قوله عند اطلاق العقد الخ (قوله) او يحمل (إذا)
هذا صادق بحمل بدار الحرب وبخالفه قوله لشرح الروض بخلاف ما لو شرط ان لا نذب عنهم من لا يربنا
او يربنا وهم غير مجاورين لنا انتهى اي فلا يفسد العقد بهذا الشرط اه سم ولك ان تمنع المخالفة بان
المراد كما يفيد السياق او يحمل بجوارنا (قوله) اذ اقصوهم) اي قد اهدل الحرب بسوء الدين الكاثين
في هذا المحل (قوله) وجوبا) إلى قول المتن أو أسلم في المعنى الا قوله ولو لمع غيره (قول المتن) كنيسة) وبيت
نار للجموس اه معنى (قوله) وبيعة) بالكسر للتصاري يختار اه عش (قوله) وصومعة) كجوهرة بيت
للتصاري اه قاموس (قوله) حال كونهم مستقلين الخ) عليه ويجوز جعله على الصاحبة اي او اسلم اهله
معه اي صاحبين له وكاثين فيه او بمعنى في كاثين فيه فليتا مل اه سم (قوله) كاليامين) إلى قوله قال
الزركشي في النهاية الا قوله وذلك إلى وان لم يشرط وقوله ومر إلى اماما بنى وقوله فقط (قوله) وقول شارح
(الخ) تبع المعنى هذا الشارح ثم رأيت في الروضة كالمدينة واليمن انتهى ويجاب عن نظر الشارح بان
دخولها في هذا القسم المتعنى ثبوت هذا الحكم لا يتأق في اختصاصها بالحكم ائرو هو منع سكانها لاسباب وهذا
المنع انما كان في آخر الاسلام وتحقق العمل بالحكم الاول في بدا الاسلام قبل منع السكنى اهدى خبر عبارة
عش وقد يجاب بان مراده التمثيل به لما اسلم اهله فلا يتأق ان احدثه من الحجاز وهم لا يمكنون من
الاقامة فيه اه وبعبارة الرشدي وقد يقال ان المراد التمثيل لاصل ما اسلم اهله عليه من قطع النظر عن
الاحداث وعدمه اه (قوله) مطلقا) اي احداثا كنيسة ونحوها لم لا (قوله) لخبر ابن عدي لا يبنى الخ)
عبارة المعنى لما رواه احمد بن عدي عن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبنى الخ (قوله) وجاء معناه
عن عمر الخ) عبارة المعنى وروى البيهقي ان عمر رضى الله تعالى عنه لما صالح نصارى الشام كتب اليهم كتابا
انهم لا يبنون في بلادهم ولا يباحون لها ديار ولا كنيسة ولا صومعة ورواه ابن ابي شيعة عن ابن عباس
ولا يخالفهما من الصحابة اه (قوله) لهما) اي عمرو ابن عباس رضى الله تعالى عنهم (قوله) والصلح الخ)
عبارة المعنى ولو عاقده الامام على التحكم من احداثها فلعقد باطل اه (قوله) وما وجد) إلى قول المتن
وان اطلق في المعنى الا قوله بعد الاحداث إلى قوله بقي وقوله وكذا إلى قوله اماما بنى وقوله فقط وقوله ومر
الجواب عنه في مصر (قوله) بعد الاحداث او الاسلام) نشر على ترتيب الفصول قوله والفتح اي عنوة الاتي
وقدمه إلى هنا مجرد الاختصار (قوله) في الصلح) اي في صوري الفتح صلحا (قوله) كسر) اي القيد بمثلها
في الحكم المذكور مصرنا الآن لانها وان لم تكن موجودة حالة الفتح فارضا المنسوبة إليها القاتنين فيثبت
لها احكامها كان موجودا حال الفتح به ولم وجوب هدم ما في مصرنا ومصر القديمة من الكنائس الموجودة
الان اه عش ويأتى عن سم ما يوافقه ومر في الشارح ما يخالفه ويشير إليه بقوله الاتي ومر

لكن جواز تعرضنا منافع لمصلحة عقد الذمة فاضمهم وجوب دفع أهل الاسلام عنهم بدار الحرب قوله
الاتي فان اريد الخ (قوله) او يحمل الخ) هو صادق بحمل بدار الحرب وبخالفه قوله في شرح الروض بخلاف
ما لو شرط ان لا يذب عنهم من لا يربنا او يربنا وهم غير مجاورين لنا اه اي فلا يفسد العقد بهذا الشرط
(قوله) او اسلم اهله عليه) اي صاحبين له وكاثين فيه او بمعنى في كاثين فيه فليتا مل (قوله) يقيد

الفصح يبق لاحتمال أنه كان بيرة أو قرية وأصل به العمران وكذا يقال فيما يأتي في الصلح ومر في القسامة ماله تعلق
بذلك مع الجواب عنه اماما بنى من ذلك لزول المارة فقط ولو منهم فيجوز كما جزم به صاحب الشامل وغيره (وما فتح عنوة) كسر

على ما مرو بلاد المغرب (لا يحدوثها ٣٩٤) فيه) أي لا يجوز تمكينهم من ذلك ويجب هدمها لحدوثه لأن المسلمين ملكوها بالاستيلاء

الجواب عنه في مصر (قوله على ما مر) أي قيل فصل الامان من أن مصر فتحته عن قوت قتل صلحا اه (قول المتأخر لا يحدوثها الخ) وكلا يجوز إحداثها لا يجوز إحداثها إذا انتهت اه (قوله حال الفتح الخ) تنقيد محل الخلاف وسيذكر عتوه بقوله والمنهدة الخ (قوله قال الزركشي الخ) عبارة للمنفى وعلى هذا فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر كما قاله الزركشي اه (قوله فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر) أقول قياس ذلك امتناع تقرير كنائس القاهرة لأنه إذا كان الغرض فتح مصر عتوه فالحال بالاستيلاء شامل لمحو البقايا ومنه محل القاهرة اللهم إلا أن يقال لم يتحقق شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون به متغلب تغلبا يمنع تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى أنه في غاية البعد اه سم (قوله ومرا الجواب عنه) أي قيل فصل الامان اه سم (قوله والمنهدة) أي وما لم يعلم وجود حال الفتح أخذ من قوله المار بقينا (قوله والمنهدة الخ) عبارة للمنفى ومحل الخلاف في القائمة عند الفتح أما المنهدة والتي هدمها المسلمون فلا يقررون عليها قطعاً (تنبيه) لو استولى أهل حرب على بلدة أهل ذمة وفيها كنائسهم ثم استمدناهم من عتوه أجرى عليها حكم ما كانت عليه قبل استيلاء أهل حرب قاله صاحب الوافي واستفهم الزركشي (قول المتأخر) المراد بعدم المنع إذا لجواز حكم شرعي ولو لم يرد الشرع بجواز ذلك فعليه السبكي اعمق (قوله لأن الصلح) إلى قوله ولو به صرح في النهاية (قوله وليس منه) أي من الأحداث اه عرش (قوله ولو بالجديدة) مع تمدد فعل ذلك بالجديدة وبعدها اه نهاية وقال في المنفى والروض مع شرحه ولهم ترميم كنائس يجوز أن يضافها إذا استهدمت لأنها بقايا قديم عبادتهم لا بالآت جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن بونس في شرح الوجب واقتضى كلامه الاتفاق عليه أنها ترمم بالآت جديدة اه (قوله ونحو قطينيا الخ) وليس لموسى في شرح الوجب واقتضى كلامه كنيسة عدة متصلة بالاولى اه منى وروض مع شرحه (قوله وتور بها) عطف مقايير اه عرش (قوله منع شرط الأحداث) أي منهم على أسواء الاتياد من جانبهم وواقفهم الامام او عكسه اه عرش (قوله وبه صرح الخ) عبارة عن النهاية وهو كذلك إن لم يرد عتوه ضرورية والاجاز اه (قوله وحله الزركشي الخ) اعتمدته النهاية كاسم (قوله ورد الخ) عبارة للمنفى ومقتضى التحليل الاجاز مطلقاً وهو الظاهر اه (قوله نزلت الارض) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المنفى لا قوله ولا يلزم إلى المنى (قوله وسكت عن نحو الكنائس) أي لم يذكر وبه إقامه اه منى (قول المتأخر) اه ولا يمتنع من اظهار شعارهم كعصر وخنزير واعيادهم وضرب ناقوسهم ويمنون من ادوا الجاسوس وتبلغ الاخبار وساقوا بتعصربهم في ديارهم منقوص مع شرحه وفي سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه لا قوله ويمنون الخ ماضيه وظاهر منيعه انهم يمتنعون من ذلك فيما تقدم اه أي كاسياق التصريح بذلك (قول المتأخر) ولهم الأحداث (الخ) هل بشرط لصحة الصلح مع شرط الأحداث تعيين ما يحدوثه من كنيسة أو أكثر ومقدار الكنيسة أو محل الخلاف (قوله وعليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر) أقول قياس ذلك امتناع تقرير كنائس القاهرة لأنه إذا كان الغرض فتح مصر عتوه فالحال بالاستيلاء شامل لمحو البقايا ومنه محل القاهرة اللهم إلا أن يقال لم يتحقق شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون به متغلب تغلبا يمنع تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى أنه في غاية البعد (قوله ومرا الجواب عنه) أي قيل فصل الامان (قوله وليس منه أحداثها) ترميمها ولو بالجديدة ونحو قطينيا وتور بها الخ (في الروض) وشرحه ولهم عبارة أي ترميم كنائس يجوز أن يضافها إذا استهدمت قديم عبادتهم لا بالآت جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن بونس في شرح الوجب واقتضى كلامه الاتفاق عليه أنها ترمم بالآت جديدة قال في الأصل ولا يجب إغفارها فيجوز قطينيا من داخل وخارج لإحداثها فلو انتهت الكنائس المبقاة ولو بهدمهم لما تعدى خلافاً للفقار أو عادوا وليس لهم توسيعها اه (قوله ولو بالجديدة) مع تمدد فعل ذلك بالجديدة وحدهم اه (قوله وقلاع الرويات وغيره جواز) جزم به الروض (قوله وحله الزركشي على ما إذا دعت إليه ضرورية) كتب عليه مر (قوله ولهم الأحداث في الأصل) زاد في الروض وشرحه ولا يمتنع من اظهار شعارهم كعصر وخنزير واعيادهم وضرب ناقوسهم

ولا يقرون على كنيسة كانت فيه) حال الفتح بقينا (في الأصل) لذلك قال الزركشي وعليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر والعراق لأنها فتحا عتوه انتهى ومرا الجواب عنه في مصر والمنهدة ولو بفعلنا أي قبل الفتح فيما يظهر لا يقرون عليها قطعاً (أو) فتح (صلحا بشرط الارض لنا وشرط اسكانهم) بخراج (واقام الكنائس) ونحوها (لهم جاز) لأن الصلح إذا جاز بشرط كل البلد لهم في بعضها اولى ولهم حيث ترميمها وقضية قوله وإقامه منع الأحداث وهو كذلك وليس منه أحداثها ترميمها ولو بالجديدة ونحو قطينيا وتور بها من داخل وخارج وقضية أيضا منع شرط الأحداث وبه صرح الماوردي ونقل عن الروائي وغيره جواز موافق اموصله الزركشي على ما إذا دعت إليه ضرورية قالوا لا فلا جرح له ورد بان الوجه إطلاق الجواز (وإن أطلق) شرط الارض لنا وسكت عن نحو الكنائس (قالا صحت المنع) من إقامتها وإحداثها فقتضى كلها لأن الإطلاق يقتضى ضرورية جميع الارض لنا ولا يلزم من بقائهم بقاه محل عبادتهم فقد يسلمون وقد يخفون عبادتهم (أو)

بشرط أن تكون الارض لهم ويؤدون شرائها (قررت) كنائسهم ونحوها (ولهم الأحداث في الأصل) لأن الارض لهم يكنى

(تنبيه) ما فتح من ديار البحر ينظر بما ذكره استولو عليه يد كيت المقدس كان عمره منى الله تعالى عنه فتحه صلحا على ان الارض لنا واتي لهم الكنائس ثم استولو عليه فتحه صلاح الدين بن ايوب كذلك فتح بشرط يخالف ذلك قبل العبرة بالشرط الاول لانه بالفتح الاول صار دار اسلام فلا يعود دار كفر كما هو ظاهر من صرائح كلامهم ومر في فضل الامان ماله تعلق بذلك أو بالشرط الثاني لان الاول نسخ به وان لم يرد كثر كل حمل لكن الوجه هو الاول وجب من اتي بما وافق (٢٩٥) الثاني ومعنى لهم هنا في نظائره الموهمة

حل ذلك لهم واستحقاقهم له عدم المنع منه فقط لانه من جملة المعاصي في حقهم ايضا لانهم مكلفون بالفروع ولم ينكر عليهم كالكفر الاعظم لمصلحة بتكليفهم من دار نال الجزية ليسلوا او امنوا ومن هنا غلط الزركشي وغيره جمعا قهروا من تقدير الاحباب لهم في هذا الباب على معاصي انهم غير مكلفين بها شرعا وهو غفلة فاشعة منهم إذ فرق بين لا يمنعونهم ذلك إذ عدم المنع اعم من الاذن الصريح في الاباحة شرطا ولم يقل بها احد بل صرح القاضي ابو الطيب ان ما عطف شرعا لا يجوز إطلاقا التقرير عليه وإنما جاء الشرع بترك الترضي لهم والفرق ان التقرير واجب فلو ابدعوا بخلاف ترك الترضي لهم لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الآخرة اه ولكون ذلك معصية حتى في حقهم ايضا اتي السبكي بانه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا لسلطانهم عليه ولا لاجار نفسه للعمل

يكنى الاطلاق في نظر الذي ينبغي الصحة مع الاعطاف ويجعل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك البلد ويختلف بالسبكي والصغرامش (قوله ما فتح) الى قوله ايضا في النهاية لا قوله كان عمر الى ثم فتح وقوله ومرو الى بالشرط وقوله وجب الى ومعنى لهم (قوله كذلك) اى صلحا على ان الارض لنا (قوله ثم فتح الخ) عطف على قوله استولو عليه (قوله لكن الوجه) قدمنا عن المفتي ما يوافقه (قوله هو الاول) اى ان العبرة بالشرط الاول اه مشر (قوله ومعنى لهم) لا قوله ايضا في المفتي (قوله هنا) اى قول المصنف ولهم الاحداث الخ (قوله حل ذلك) اى احداث نحو الكيفية فلا يعاقبون عليه في الآخرة قوله واستحقاقهم له اى يجوز للامام الاذن لهم فيه وياهم بالفتح منه (قوله عدم المنع الخ) خبر قوله ومعنى لهم الخ (قوله عدم المنع منه فقط) اى عدم تعرضنا لهم لانه يجوز لهم ذلك ونفتيهم به اه نهاية (قوله فقط لانه الخ) عبارة المفتي عن السبكي وليس المراد ان عاجز بل هو من جملة المعاصي التي يقرن عليها كشرط الحر ولا تقول ان ذلك جائز اه (قوله ومن هنا) اى من اجل ان معنى لهم هنا في نظائره عدم المنع منه فقط (قوله في هذا الباب) اى باب الجزية (قوله وهو) اى هذا التوهم (قوله منهم) اى الجلع المذكور (قوله الصريح الخ) صفة كاشفة للاذن (قوله ان ما يخالف الخ) اى بأن ما الخ (قوله انتهى) اى كلام القاضي (قوله ولكون ذلك) اى نحو احداث الكيفية (قوله اتي السبكي) الى قوله وانصرف المفتي (قوله لا يجوز لحاكم) عبارة المفتي عن السبكي لا ليل للسلطان ولا للقاضي ان يقول لهم افعلوا ذلك اه (قوله فسخرناه اى الاجار المذكور) (قوله ثم اختار) اى السبكي من كل ترميم وإعادة اى لنحو كنيسة مطلقا اى سواء ما سقطت الأبقار اولا (قوله ولا يجوز الخ) عبارة المفتي فائدة قال الشيخ عز الدين ولا يجوز للسلم دخول كنائس اهل الذمة إلا بأذنيهم مقتضى ذلك الجواز بالاذن وهو محمول على ما اذا لم تكن فيها صورة فان كانت صهي لا تنفع عن ذلك رسم هذا اذا كانت باقروا عليها ولا اجاز دخولها بتغير اذنيهم لانها واجبة الا ان القوم غالب كنائسهم الا ان هذه الصفة اه (قوله معظمة) احتراز عن الصورة المتفرقة في الاحجار المروية (قوله ما فتح) الى قوله على المتدني في المفتي لا قوله ولا يشترط الى اولى اه (قوله واو على انه لنا) اى او فتح صلحا على ان الارض لنا (قوله وللأمام) خبر ما فتح الخ (قوله وتؤخذ الجزية) عبارة المفتي فالماخوذ منهم اجرة لان ذلك عقد اجارة فلا يقط اسلامهم ولا يشترطه ان يبلغ ديار او الجزية باقية فتجب مع الاجرة اه (قوله لانه) اى الخارج (قوله لا يسقط الخ) خبر ثان لان مكان الاول التذكير (قوله من ارض نحو صهي) اى من لا جزية عليه كجنون وامر اوقضي اه معنى (قوله ولهم الاجار) لان المستاجر يجر اه معنى (قوله لا نحو البيع) اى ما يزيل الملك كالمبة (قوله ولا يشترط الخ) اى في رده اليهم بخراج معين (قوله اولى اه) اى ما فتح صلحا الخ وهذا عطف على قوله اولى اه لنا الخ وكان الانسب تقديمه على قوله والارض التي الخ (قوله كل سنة) يعني يؤدونه كل سنة (قوله صرح) اى الصلح المذكور (قوله واجريت عليه) اى الخراج المأخوذ احكامها اى الجزية فيصرف مصرف النوى ولا يؤخذ من ارض صهي ويخون وامرأة وخنى اه معنى (قوله وان لم يزرعوا) اى الارض (قوله فان اشتراها) او اتبها اه معنى (قوله صرح) اى عليه الثمن والاجرة اه معنى (قوله

فيه فان رفع البنا فسخرناه ثم اختار لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم وإعادة مطلقا وانصرف له ولا يجوز دخول كنائسهم المستحقة ابقاء الا باذنهم مالم يكن فيها صورة معظمة (تنبيه) ما فتح غنوة او على انه للامام رده عليهم بخراج معين يؤدونه كل سنة وتؤخذ الجزية معه لانه اجرة لا تسقط باسلامهم ومن ثم أخذ من ارض نحو صهي ولهم الاجار لا نحو البيع ولا يشترط بيان المدية بل يكون مؤدا كما مر في ارض العراق والارض التي عليها خراج لا يعرف اصله محكم محل أخذه لاحتمال انه موضع بحق كما تقرر وأعلى انهم بخراج معلوم كل سنة يفي بالجزية عن كل حال منهم صرح واجريت عليهم احكامها يؤخذ وان لم يزرع او يقط باسلامهم فان اشتراها او استأجرها مسلم صرح

والخراج على البائع والمؤجر (ويمنون) (٢٩٦) وإن لم يشترط منه في عقد الذمة على المعتمد (وجوابا وقيل نداء من رفع بناء) لهم ولو

على الباع الخ) أى باقى عليهما لا تجزئ به اسم **(قوله)** وإن لم يشرط) إلى قوله والوجه فى النهاية إلا قوله على المتعدد قوله فقط **(قوله)** ولو لحرف سرق الخ) بل ظاهره مو لو خوف القتل ونحو ممنع أن تعين الرفع طريقتا يدفع القتل ونحو م لم يعد لجواز اسم **(قوله)** قول المتن على بناء جار مسلم الخ) وقع السؤال عما لو اشترك مسلم وذى فى بناء اعلى من بناء جارهما مسلم هل يهدم والجواب ان المتجه انه يهدم لانه صدق عليه اعلا بناء على جار المسلم وانه لا ضمان على الذى يتقصد أهله المسلم أو تلفها بالهدم وإن كان الهدم يسببه اسم يحذف **(قوله)** وإن كان) إلى قوله ولا نسلط للمنفى إلا قوله كما قاله إلى وله استجاره م قوله لكن باقى وتردد **(قوله)** وقدر) أى المسلم **(قوله)** نعم بحث البقضى) عبارة النهاية نعم يتجه كما قاله البقضى أه وعبارة المنفى وبحل المنفى كما قال البقضى إذا كان بناء المسلم عايقا لساكنى فلو كان قصير الاعتداد فيها لا نعلم يتم بناؤه أولا لانه هدمه إلى ان صار كذلك لم يمنع الذى من بناء جداره على اقل ما يمتدق الساكنى أه **(قوله)** وأما نحو المسلم الخ) عايقا بقوله لم يكف الذى الخ **(قوله)** وذلك) راجع إلى ما فى المتن **(قوله)** أما جار ذى الخ) محتمل قوله المصنف مسلم **(قوله)** شراؤه الخ) وكذا ما بنوه قبل تملك بلادهم لا يمنع بحق فان انهدم البناء المذكور امتنع المولى والمساواة معنى **(قوله)** عالية) أى أو مساوية بالاولى **(قوله)** فلا يمنع) أى الذى **(قوله)** من الاشراف) أى على المسلم **(قوله)** كصياتهم) أى كنع صياتهم من الاشراف على المسلم بخلاف صياتنا حكاية فى الكفاية عن الماوردى أه معنى **(قوله)** فيمنع) أى كل من الذى وصياتهم **(قوله)** إلا بعد تحجيره) أى نصب ما يمنع الاشراف **(قوله)** كما قاله) إلى قوله له الخ عبارة النهاية ولا يقدح فى ذلك كونه زيادة تعلقته ان كان بنحو بناء لانهما كان لاحتياطه ينظر فيه ذلك **(قوله)** ونازع فيه) أى فى الاستثناء المذكور **(قوله)** بانه) أى التحجير **(قوله)** وله استجاره الخ) أى بلا خلاف أه معنى وينبغي واستعارتها إلا ان وجد قبل بخلافه فليراجع **(قوله)** ايضا) أى كاشراء **(قوله)** لكن باقى) أى فى الساكنى **(قوله)** ماقرر) أى من منع طلوع طلوعها إلا بعد تحجيره **(قوله)** وتزد الزركشى الخ) تردد مفروض فيما لو ملك دارا هاروشن كما افادته عبارة قرح الرضى أى معنى اسم عبارة فاعلان الزركشى وهل يجرى مثله فيما لو ملك دارا هاروشن حيث قلنا لا يشرع له وروشن أى وهو الاصح ولا يجرى لان التعلية الخ **(قوله)** وقدرال) أى حق الاسلام أى بانتقال الدار إلى الذى **(قوله)** وهتنبه كلامهم الخ) عبارة المنفى والوجه الاول أه أى جريان حكم التعلية فى الروشن **(قوله)** ولا نسلط الخ) يشير بهذا إلى رد قول الزركشى فى تردده لان التعلية من حقوق الملك الخ أه رشيدى **(قوله)** ايضا) أى كأنها من حقوق الملك **(قوله)** أن المسلم أو ذن الخ) أى الذى فى اخراج الرؤوس فى هو أم ملك المسلم كما هو صريح الكلام ولا اشكال فى ذلك وان استشكله الشهاب ان قاسم لان الذى إنما يمنع من الاشراف فى الطرق المسبلة لانه تشبيه بالاحيا هو ممنوع منه ولا كذلك الاشراف فى ملك المسلم بأذنه لان المنع إنما كان لخصوص حق الملك كما لا يخفى أه وشيدى وقوله وقول الخ رجائى الخ اعتمدته النهاية والمعنى وشيخ الاسلام لكن زاد الاول ما نصه نعم فى هذه الحالة لا بد من مراعاة

خوف سراق يقصدونهم
فقد على الوجة (على بناء
جار مسلم) وان كان في غاية
القصر وقد رعى تعليمه من
غير مشقة تم بحث البقنى
تقيد به بما اذا اعتد مثله
للسكنى والا يكلف الذى
النقص عن أقل المعتاد وان
عجز الممل عن تميم بنائه
وذلك على انه تعالى وتعليق
لدينه فلا يحارب الجار
أما جاردى فلا منع وان
اختلفت ملته على الوجة
وخرج ورفع شراؤه لدار
هائلم تستحق المدم فلا
يجمع الامن الاشراف منها
كصياتهم فيمنع من طلوع
سططها الا بعد تحجيره كما
قاله الماورى وغيره ونازع
فيه الا ذرى بانه زيادة
تعلية ان كان ينحو بناء وحباب
بانه لمصلحة تأمل ينظر فيه
لذلك له استسجارها ايضا
وسكتها لكن ياتى ما تقرر
عن الماورى هنا ايضا كما
هو ظاهر و تردد الزركشى
في بقا وشنه لان التعلية
من حقوق الملك والروشن
لحق الاسلام وقد زال
وقضية كلامهم بقاؤه لانه
ينتفى فى الدوام لا ينتفى
فى الابتداء ولا نسلم ان
التعلية من حقوق الملك
لا يثير له من حقوق

وظاهر صيغته أنهم يعمون من ذلك فيما تقدم **(قوله)** والخارج على البائع والخروج أى لانه جزية **(قوله)** ولو خوف سراق على ظاهره ولو خوف القتل ونحوه نعم أن ثمين الدفع على بقاى دفع القتل أو نحوه لو لم يجد الحيوان ولو لم يمكن الاحتراز منه إلا بالانتقال إلى بلد آخر فهل يكلف الانتقال وإن شق حسبا ومعنى لمعارفة المالك أو لافيه نظر **(قوله)** على بناء جار مسلح الخ وقع السؤال عما لو اشترك مسلم وذمى في بناء دار ولما جار مسلح هل يهدم والجواب أن المتحججه به عدم لأنه صدق عليه أنه على بناء ذمى على جار المسلم وأنه لا ضمان على الذى ينقضه المالك المسلم أو تلفها بالهدم وإن كان الهدم بسببه فإن قيل كيف قدم المقتضى بالهدم وهو وجه الذمى على المانع فلماذا عدم المانع مقدم على المقتضى **(قوله)** وتردد الزركشى الخ تردده مفروض فيها لو ملك دارا لمالروشن كافا فانه عيار شرح الروض **(قوله)** لو أذن ظاهره أذن للذى وحيدته

الاسلام ايضا كما صرحوا بقوله لورضى الجار بما لم يجز لان الحق لله تعالى على انها اولى بالبيع من الروش الا ترى ان المسلم لو ملاحظة
اذن في اخر اجر روضه في هواء ملكه كجاءوا كذلك التعليق والوجه ان الجار هنا لا يعين من كل جانب كما في الوصية وقول الجرحاني

المراد أهل عتله لكل أهل البلد في نظر وإن استظهره الزركشي وغيره لأنه قد لا يكون له أهل عتله ويأول على ملاحقة من محلة أخرى نعم إن شرط مع العتبط بذلك بعد من بناء المسلم من سائر الجوانب عرفاً بحيث صار لا ينسب إليه لم يعد اعتاده حيث (والاصح المنع من المساواة) أيضاً تعين بينهما (و) الاصح (أنهم لو كانوا محلة منفصلة) عن المسلمين كطرف متقطع (٢٩٧) عن العبارة إن كان داخل السور مثلاً

وليس بخارجهم مسلم يشرفون عليه بعد ما بين البناين فاندفع استشكل تصوير الانفصال مع عده من البلد (لم يتنوا) من رفع البناء إذ لا ضرر هنا بوجوده ولا صفت أبينهم دوراً ليد من جانب جان الرف من بقية الجوانب أي حيث لا تشراف منه وأقرب أبو زرعة يمنع بروزه في نحو التل على جدار مسلم لاصرارهم له بالاطلاع على عورته ونحو ذلك كالاعلاء قال قياس منع المساواة ثم منعها انتهى وإنما يجزى من جاز ذلك في أصله أما إذا منع من هذا حتى المسلم كما سرف أسياء الموات فلا وجه له كرهنا نعم يصور في نهر حادث مملوكه حافته ولورفع على بناء المسلم لم يسقط الهدنة بتولية المسلم وكذا يبيع المسلم على الأوجه أخذاً من قولهم في مواضع من الصلح والمارية يثبت للشترى ما كان لبنائه ويتردد النظر فيما لو أسلم قبل الهدم الذي يتجه إيقاؤه ترغيباً في الإسلام كما يسقط

ملاحقة أهله قال الرشي قوله نعم في هذه الحالة الخ الحاصل حيث أنه لا يعمل على أهل عتله وإن لم يلاصقه ولا على ملاصقيهم وإن لم يكن من أهل عتله أه وهو أيضاً حاصل قول الشارح الآتي نعم إن شرط الخ (قوله المراد أهل عتله الخ) عبارة النهاية والأوجه أن الجار هنا أهل عتله كما قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره أي فإذا دخل على أهل عتله لا يمنع من مساواة بنائه له أو ارتفاعه عليه ولم يصلح للاربعين داراً أه عرش (قوله ويعمل على ملاحقه الخ) قد يقال كل ملاصق له من أي جانب كان هو من عتله أه سم (قوله بذلك) أي بما قاله الجرجاني (قوله بعده) أي بناء الذي (قوله بحيث صار) أي بناء الذي لا ينسب إليه أي إلى بناء المسلم من حيث الجيرة (قوله لم يعد اعتاده) أي قول الجرجاني (قوله أيضاً) أي قوله بأن كان في المقي إلى قوله ويتردد النظر في النهاية لا قوله فاندفع إلى المتن (قوله بينهما) أي بناء المسلم وبناء الذي (قول المتن بمحله) والمحل يفتح الحامو الكسر لغة موضع الحلول والمحل بالكسر الاجل والمحلة بالفتح المكان الذي ينزل القوم أه عرش عن المصباح (قوله كطرف) أي من البلد أه مقي (قوله بأن كان الخ) مراده بذلك تصوير الانفصال مع عده من البلد أه ورشيدي (قوله وليس بخارجهم الخ) حال من الوأوفى كانوا (قوله مع عده) أي المنفصل (قوله من رفع البناء) أي قوله أي حيث في المقي (قوله يمنع بروزه) لعل المراد بالبروز هنا أن يكون بناؤه في حافة النهر أقرب منه بالنسبة إلى بناء جدار المسلم لكن قد يناسب التعليل الآتي إذا لا يلزم من القرب المذكور الإطلاع على عورته جداره البعيد منه بالنسبة إلى النهر فليحرم (قوله في نحو التل) عبارة النهاية في نحو الخللان أه (قوله على جدار مسلم) عبارة النهاية على بناء جدار مسلم أه قال عرش قوله على بناء جدار مسلم ظاهر التقيد به أنه لا يمنع من البروز على الخللان بغير هذا القيد وحيث قيد بالجار فأنظر في أي صورة يخالف الخللان فيها غير ما من السور حتى تكون مقصورة بالحكم أه عرش وتظهر مخالفة بما قدمت آخراً من المراد بالبروز (قوله كالاعلاء) أي كالاحترار به (قوله ثم) أي إلى البناء (قوله نعم تصور) أي البروز (قوله ولورفع) أي قوله أخذاً في المقي (قوله وكذا يبيع المسلم الخ) ظاهره أن يحكم بالهدم كما قبل البيع وعبارة شيخنا الزبائدي ولو بنى داراً عالية أو مساوياً يعمها المسلم يسقط الهدم إذا كان بعد حكم الحاكم بالهدم والاستقط أه عرش وذكر المقي عن ابن الرفعة مثلاً وأقره (قوله والذي يتجه إيقاؤه الخ) قال عرش استظهره شيخنا الزبائدي أه وقال سم أفق بـ شيخنا الشهاب الرمل أه وعبارة النهاية وقيل الأوجه بقاؤه ترغيباً في الإسلام وأقرب الوالد بخلافه وهو مقتضى إطلاقهم أه ولعله أفق هما فو قتين متتارين فليراجع (قوله قال الأذري وحكى الخ) أقره المقي (قوله وبالقص الخ) لعله عطف تفسير (قوله فاقالاه) أي الشيخ والأذري (قول المتن ومنع الذي) أي في بلاد المسلمين أه مقي (قوله أي الذكر) أي قوله على مارجحه في النهاية وكذا في المقي لا قوله لو مثله إلى المتن (قوله أي الذكر الخ) فييدان الآتي وغير المكلف لا يمنعون أه سم

فليراجع ذلك فانه مشكل (قوله ويعمل على ملاحقه من محلة أخرى) قد يقال كل ملاصق له من أي جانب هو من عتله (قوله نعم إن شرط مع العتبط بذلك بعده من بناء المسلم من سائر الجوانب) ولو لاحقت دار الذي دار مسلم من أحد جوانبها اعتبر في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لا تلاحظه كذا (قوله والذي يتجه إيقاؤه ترغيباً في الإسلام) أفق بذلك شيخنا الشهاب الرمل وعاقبه في هاشم الأتوار فكتب فيه عدم التقرير ورفق بما كتبه يعض المومنان (قوله أي الذكر الخ)

(٣٨ - شرواني وابن قاسم - تابع) عنه الزجج بإسلامه ثم رأيت شيخنا قال فيما يبيع المسلم أو أسلم الظاهر أخذاً من

كلام ابن الرفعة وغيره أن ذلك يمنع من الهدم قال الأذري وحكى أيام قضائي على يهودي يهدم بناء أعلاه بالنقص عن المساواة لجدار المسلم فأسلم فقرر تعلى بنائه أه فاقالاه في الإسلام يوافق ما ذكرته وما قاله شيخنا في البيع مسلم يخالف ما ذكرته وما أوجه ما ذكرته لم تلاحظ أنه الموافق لكلامهم (ومنع الذي) أي الذكر المكلف ومثله معاهد ومساكن كما هو ظاهر (ركوب خيل) لما فيها من العز

والفخر لافى حلة افردوا فيها غير دار ناعلى (٢٩٨) مارجحه الزركشى كالاذرى واعترض ووجه بان المرئى فى الذلة المضروبة

عليهم فى سائر الامكنة
والا زمنة إلا أن يقال
لا نظر لذلك مع كونهم
غير دارنا إذ لا أثر فيه
بالنسبة لتأويلها تعليم
من لم يرج اسلامه علوم
الشرع والاتباع لالتوا
علوم العربية على أن بعضهم
عمى المنع لان ذلك تسليطا
لهم على عوامنا (لا) براذين
غيبية كما قاله الجوينى
 وغير مقال الزركشى وهو
حسن وعبرة أصل الروضة
 واستثنى الجوينى الراذين
 الحسبيون سكك عليهم
 منه فى الروض اعتماده
 لجزم به لكن قال الزركشى
 وغيره الجمهور على أنه
 لافرق ولا من ركوب
 نفيسة من قتال استعناهم
 فيه كما يصح الاذرى ولا
 ركوب (حبر) نفيسة (وبغال
 نفيسة) حستما ولا عبرة
 بطروعة البغال فى بعض
 البلدان على أنهم يفارقون
 من اعتادو ركوبها من الاحيان
 حيث يتركهم اتى فيها غاية
 التحقير والاذلال كما قال
 (ويركب) باهر ضابان يحمل
 رجليه من جانب واحد
 ويحث الشيخان تخصيصه
 بسفر قريب فى البلدان
 (باكاف) أو رذعة وقد
 يشملا (وركاب) خشب

أى كاسبه عليه الشارح (قول) والآخر) حفاف تفسيره امرش (قول) لافى حلة) الاولى فى محل اه سيد حمر
 عبارة النهاية نعم لم افردوا فى عمل غير دارنا لم يعمروا اه زاد المعنى فى اقرب الوجهين إلى النص كما قاله
 الاذرى اه (قول) على مارجحه الزركشى) اعتمده الزبادى (قول) كالاذرى) اقره الاسنى (قول)
 واعترض) اى مارجحه الزركشى من استثناء غير دارنا (قول) ووجه) اى الاعتراض (قول) بان (ال) اى
 فى غير دارنا (قول) فى سائر الامكنة) اى فى جميعها (قول) (لا أن يقال الخ) اعتمده النهاية والمغنى كاهم (قول)
 لذلك) اى المر (قول) والحق بها) اى بالتحليل فى المنع (قول) تعلم من لم يرج الخ) من اضافة المصدر إلى
 مفعوله الاول (قول) نحو علوم العربية الخ) شامل للصف والتحو فليراجع (قول) لا براذين) إلى قوله
 قال الزركشى فى النهاية (قول) كما قاله الجوينى) اقره النهاية والمغنى وشيخ الاسلام (قول) واستثنى الجوينى
 ضعيف ولا يخلو من نظر اعتبار بالجنس اه حج اه ع وشو لم ماله من حج فى غير التحفة والاضنيها
 كالاسنى والنهاية والمغنى ترجيح الاستثناء واعتماده (قول) وسكت) اى اصل الروضة (قول) فهم) اى
 صاحب الروض منه اى السكوت (قول) فى الروض) الاول حذفه (قول) على أنه لا فرق) اى فى منع
 ركوب الخيل بين النفيس منها والחסس وهو ظاهر كلام المصنف اه معنى (قول) ولا من ركوب
 نفيسة الخ) حفاف على قوله لا براذين الخ بملاحظة المغنى (قول) نفيسة) اى من الخيل اه معنى (قول) زمن
 قتال الخ) وقا للنهاية والمغنى وقال ع ش هو المصنف اه (قول) استعناهم فيه) اى حيث يجوز اتى
 معنى (قول) كما يصح الاذرى) ظاهر من أن لم يتبين ذلك طريقا لصر المسلين وينبى أن لا يكون مرادا وأن
 ذلك ينتظر للضرورة اه ع ش (قول) ولا ركوب حمر نفيسة) اى قطعوا لورؤية القيمة اه معنى (قول)
 نفيسة) إلى قول المتن ولا يفرق فى النهاية إلا قوله وقد يشملا وقوله من ثم كان ذلك واجبا وقوله كالجزية
 إلى المتن وقوله فى حومه نظرو قوله بالتقيد الذين ذكر تهما (قول المتن وبغال نفيسة) اى فى الاصح
 والحق الامام الفز الى البغال النفيسة بالتحليل واختاره الاذرى وغيره فان التعميل والتعامل بركوبها
 اكثر من كثير من الخيل وقال البقلى لا توقف عندنا فى الفتوى بذلك لانه لا يركبها فى هذا الزمان فى
 الغالب إلا اعيان الناس او من يتشبههم اه ويمنع تشبههم باعيان الناس او من يتشبههم قول المصنف
 وركب اه معنى (قول) لختسهما) اى اعتبار الجنس انتهى رشيدى (قول) على أنهم الخ) قد يقال
 أن ذلك موجود فى الخيل ايضا (قول) ويركبها) اى الراذين الحسبيون والخيرو البغال (قول) عرضا
 إلى قوله من ثم فى المغنى (لا قوله) وقد يشملا (قول) بان يحمل رجليه الخ) اى يظهره من جانب اخر
 اه معنى (قول) ويحث الشيخان الخ) اقره النهاية وشيخ الاسلام واستظهره المغنى وضعفه ع ش وقا
 للزبادى (قول) بسفر قريب فى (البلد) عبارة الشيخين بمسافة قريبة من البلد او بعيدة فيمنعون فى الحضر
 قال فى الاصل ويحسن أن يتوسط فيفرق بين أن يركو إلى مسافة قريبة من البلد او بعيدة فيمنعون فى الحضر
 انتهى زاد المغنى وهو ظاهر اه (قول) ولتيمز واعنا الخ) عبارة المغنى والمغنى فيه ان يتيمزوا الخ (قول)
 مطلقا) اى عرضا ومستويا والسكلام فى غير الخيل اه ع ش (قول) لما فيه من الامانة) اى للسبلين عبارة
 الاذرى من الاذى والتأذى اه رشيدى (قول) ويمنعون) الى التنبيه فى المغنى إلا قوله واستحسنه إلى
 قال وقوله وجوبا (قول) من حمل السلاح) قال الزركشى ولعل منعه من حمل السلاح محمول على الحضر
 ونحوه دون الاسفار والخوف من الطويلة معنى واستى (قول) واستخدمه ملوك كارهه) قال اختار الفراء الحاذق
 والملح الحسن من الناس انتهى ولعل الثانى هو المراد بقريظة التمثيل بالتركى اه ع ش (قول) ومن خدمة
 الامراء) مصدر مضاف لمفعول المراد خدمتهم ايام الخدمة بالمباشرة والكتابة بولية المناصب ونحو

يفيدان الاثنى وغير المكلف لا يمتنعون (قول) لافى حلة افردوا فيها غير دارنا الخ) عبارة الروض وشرحه
 فان افردوا بيدة او فرقة فى غير دارنا فوجها ن قال فى شرحه قال الاذرى وهو اى عدم المنع الاقرب الى

لاحديده) اورصاص (ولاسرج) لكتاب حمر بذلك ولتيمز واعنا بما يحقرهم من ثم كان ذلك واجبا ويحث الاذرى منعه من ذلك
 الركوب مطلقا من مواطن رحمتا لما فيه من الامانة ويمنعون من حمل السلاح وتعمه ولو به ضوة استخدمه ملوك كارهه كتركى ومن خدمة الامراء

كأذكر ما بين الصلاح واستحسنه في الأولى الركنية ومثلها الآية الأولى قال ابن كجب (٢٩٩) وغير الذكر البالغ أي العاقل لا يلزم

بصفاء عامر ويأتي كالجزية
وعليه يسقط نحو الفداء
لضرورة التمييز (ويلاحظ)
وجوب أخذ رداح المسلمين
بطريق (إلى اضيق الطرق)
لامره ^{بالتحقيق} بذلك لكن
بحيث لا يتأذى به ويحوق
في وحدة أو صدمة جدار
قال الماوردي ولا يمشون
الأفراد متفرقين

(تليه) قضية تمييزهم
بالجواب أخذ من الخبر
أنه يحرم على المسلم عند
اجتماعها في طريق أن يؤثره
برأسه وفي حرمه نظر
والذي يجهل عنه أن قصد
بذلك تنظيمه أو عدته ظاهرا
لعمه أو الألفاظ وجه للحرمة
لا يقال هذا من حقوق
الإسلام فلا يسقط برضا
المسلم كالتعليق لا ناقول
الفرق واضح بأن ذاك
ضرره بنوم وهذا بالقيدين
الذين ذكرتهما لا ضرر
فيه ولئن سلم فهو ينقصه
سرعاء (ولا يوقر ولا يصدر
في مجلس) به مسلم أي يحرم
عليه ذلك أهانه ولو تحرم
موادته أي الميل إليه لا من
حيث وصف الكفر والالام
كانت كفرا بالقلب ولو
نحو اب وابن واضطرار
محبتها للتكذب في الخروج
عنها مدخل أي مدخل
وتكره بالظاهر ولو
بالمادة على الأقل وإن لم
يرج إسلامه أو يكن لصحو

ذلك كما هو واقع للسبوط في ذلك تصنيف حافظه وشيدى عبارة عرش أي خدمة تؤدي إلى تعظيمهم
كاستخدامهم في المناصب المحورية إلى تردد الناس إليهم وينبغي أن المراد بالامراء كل من لا تصرف في أمر
عام يقتضي تردد الناس عليه كغفار الأوقاف الكبيرة وكشايخ الأسواق ونحوهما وإن عمل الامتاع مالم
تدع ضرورة إلى استخدامهم بان لا يقوم غيره من المسلمين مقامه في حفظ المال اه (قوله) كأذكر ما بين (أي المنع
من الاستخدام) المنع من الخدمة المذكورة (قوله) قال ابن كجب (الخ) عزز قوله أي الذكر الكلف وكان
الأولى أن يقول ما غير الذكر البالغ (الخ) عرش عبارة المنع أما النساء والصبان ونحوهما فلا يمتنعون من
ذلك كالأجنه عليه حكاه في أصل الروضة عن ابن كجب وقره اه (قوله) نحو الفداء كالزنا والتبذير
في الحمام اه منق (قوله) ولا يمشون الروضة عن ابن كجب وقره اه (قوله) لا يقال هذا أي الإلجام (قوله) بان
ذلك أي التعليل (قوله) وهذا بالقيدين (الخ) أي يفهمونهم من عدم قصد التعظيم وإن لا يبعد تعظيما في
العرف (قوله) ولئن سلم أي الضرر والحاصل أن التعليق مشتقة على أمرين الضرر ودوامه وهنا
منتفیان فيما نحن فيه أو أحدهما رشیدی (قول المتن) ولا يوقر أي لا يفعل معه أسباب التعظيم اه عرش (قول
المتن) ولا يصدر (الخ) أي ابتداء ولأدواما لو كان يصدر مكانهم جاء بعده مسلون بحيث صار هو في صدر
المجلس منع من ذلك بجمري عن الرشیدی (قوله) به مسلم (إلى قوله) ولو بالمادة في المنع لا لوقر لا من حيث
إلى بالقلب وقوله ولو نحو اب وابن وإلى قوله لا أخذ في النهاية إلى قوله واضطرار إلى وتكره وقوله وعلى هذا
التفصيل إلى الحق (قوله) وتحرم موادته أي الميل (الخ) ظاهر وإن كان سببه ما يصل إليه من الاحسان أو دفع
مضرة عنه بدني فتبين ذلك بما إذا طلب حصول الميل بالأثر سائر في أسباب المحبة بالقلب وإلا فلا مورد
الضرورة لا تدخل تحت حد التكليف وتندر وهو لا يسمي في دفعه ما أمكن فالمرحوم دفعه بحال
يؤاخذها عرش (قوله) بالقلب متعلق بوجده اه سد عمر (قوله) واضطرار محبتها (الخ) عبارة المنع فان
قبل الميل القليل لا اختيار للشخص فيه اجب إمكان دفعه بقطع أسباب المودة التي يشاعنها ميل القلب كإقيل
الاساءة قطع عروق المحبة (قوله) للتكسب خبر مقدم لقوله مدخل (الخ) والجلية خبر واضطرار (الخ) (قوله)
وتكره) أي المادة (قوله) إن لم يرج إسلامه) أي ولم يرجعته فقضايا لا يقوم غيره فيه مقامه كان
فرض له علم يعلم أنه ينصحه فهو يخلص أو قصد بذلك دفع ضررته اه عرش (قوله) أو تكن (الخ) أي بمعنى
الروا عبارة النهاية في يلحق به ما لو كان بينهما نحو رحم أو جوار اه (قوله) كيداته عبارة شرح الروض
في الخنازير في الميادة عن الروضة فان كان ذمها لقرابة أو جوار أو نحوهما أي كجاء إسلام استحسن
والاجازت أي الميادة اه ثم قال في التزمية وعبر الأصل في تزمية الذي بالذي يجوزها والمجموع
نعم ندبها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبيه كالصرح في ندبها وكلام المصنف وافته
قال السكي وينبغي أن لا تندب تزمية الذي بالذي أو بالمسلم إلا إذا رجع إسلامه اه وقال في باب
الاحداث ويمنع الكافر من مسه أي القرآن لإسماعه وإن كان معاند لم يجز تعليمه ويمنع تعليمه في الأصح

النص اه (قوله) وهذا بالقيدين (الخ) تأمل (قوله) أخذ من كلامهم في مواضع كيداته تزمية (الخ) عبارة
شرح الروض في الخنازير في الميادة عن الروضة فان كان ذمها لقرابة أو جوار أو نحوهما أي كجاء إسلام
استحسن وبالإجازت أي الميادة اه ثم قال في التزمية وعبر الأصل في تزمية الذي بالذي يجوزها
وفي المجموع نعم ندبها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبيه كالصرح في ندبها وكلام المصنف
وافته قال السكي وينبغي أن لا تندب تزمية الذي بالذي أو بالمسلم إلا إذا رجع إسلامه اه وقال في
باب الاحداث ويمنع الكافر من مسه أي القرآن لإسماعه وإن كان معاند لم يجز تعليمه ويمنع تعليمه في
الأصح وغير المعاند إن رجع إسلامه جاز تعليمه في الأصح والأفلا وقال قيل السجدات هو والمنما
نصه ويستحب الأذى فيه أي في دخول المسجد لسباع قرآن ونحوه كقوله حديث رجاء إسلامه وإن لم يرج
إسلامه بان كان حاله يصرح بالاستهزاء أو العناد لم يؤذنه كاجرم به في المطلب اه وتقدم في أثناء هذه

رحم أو جوار فيما يظهر أخذ من كلامهم في مواضع كيداته وتزميته وتعليمه القرآن

او نحوه وعلى هذا التفصيل يحمل اختلاف كلام الشيخين والحق بالكافر في ذلك كل قاسق وفي حرمه نظر والذي يتجه حل الحرمة على ميل مع
 ايناس له اخذا من قولهم يحرم المجلس مع التساقط لئناسهم (ويؤمر) وجوبا عند اختلافهم بانوا دخل دار الرسالة او تجار قونان
 قصرت مدة اختلاطه بنا كما اقتضاء إطلاقهم (٣٠٠) (بالتأني) بكسر المعجمة وهو تشيير لباس كان يحيط فوق أعلى ثيابه كإفسيده كلامه

وغير المماندان رجي اسلامه جاز تعليمه في الاصح والافلا ه وتقدم في شرحه من كروب خيل الكلام
 على علوم الشرع اه سم **(قوله)** او نحوه كقوله وحديث اه سم **(قوله)** في ذلك اي مامر من الحرمة
 والكرامة اه عش **(قوله)** لئناسهم اي اماما عشرتهم لدفن ضرر يحصل منهم او جلب نفع فلا حرمة فيه
 اه عش **(قوله)** وجوبا اي الى قوله وتنازع فيه الاذرع في النهاية الاقوله واستبعده ان الرفعة وقوله كافي
 حديث الى ولو ارد قوله وهو المقول عن محروقه وان نوزع فيه **(قوله)** وجوبا عند اختلافهم بنا
 عبارة المغنى الذي او الذمية المكلف في دار الاسلام وجوبا اما اذا انفردوا بمحلة فلم ترك الفيار كما قاله في
 البحر وهو قياس ما تقدم في قلية البناء اه **(قول المان بالنيار)** اي وان لم يشرط عليهم اه مغنى **(قوله)** كسر
 المعجمة الى قوله وبالسامر في المغنى الاقوله كإفسيده كلامه **(قوله)** كلامه الاق وهو قوله فو
 الثياب **(قوله)** موضع متعلق بـ **(قوله)** ما يخيط فمفعول بـ **(قوله)** كلامه الاق وهو قوله فو
 شيخ الاسلام ما عاقلوا فلو نهو له وبليده اه **(قوله)** واستبعده ان الرفعة عبارة المغنى وان استبعد ما
(قوله) والعمامة المعتادة الخ ويحرم على المسلم لس العمامة المتأداهم وإن جعل عليها علامة تميز بين المسلم
 وغيره كورقة بيضاء مثلا لان هذه العلامة لا يعتد بها لاعتدائي المسلمين من غيرهم حيث كانت العمامة المذكورة
 من ذى الكفار خاصة ويغني عن ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور يهودي مثلا على
 سبيل السخرية فيعزى فاعل ذلك اه عش **(قوله)** اليوم وقد كان في عصر الفاضل النصارى العامم الزرق
 واليهود العامم الصفر وقد أدركتنا ذلك والآن اليهود الطرطور الترمندى او الاحمر وللنصارى
 البرنيطة السوداء اه حلى **(قوله)** والاولى الخ اي في الفيار كما هو صريح صليح الاسنى والمغنى **(قوله)**
 وبالجرس الاسود عبارة المغنى وشرى المنهج والروض وبالجرس الاحمر او الاسود اه ولم يذكر
 السامرة **(قوله)** وبالسامرة عبارة النهاية وبالسامرى قال عش مراده من يعبد السكاك اه **(قوله)**
 آثروم اي اليهود **(قوله)** وتؤمر الى قوله وتنازع فيه الاذرع في المغنى الاقوله والحق به الخ في
 موضعين وقوله فيه ان قوله وقول الشيخ الى وينع وقوله وهو المقول الى ولا تمنون **(قوله)** يتخالف
 خفيها كان يجعل احدهما اسودا والاخر ابيض اه اسنى **(قول المان والزائر)** اي ويؤمر الذى ايضا
 بشد الزائر قال الماوردى ويستوى في سائر الاثران مغنى واسنى **(قوله)** نعم المرأة الخ ولا يشترط التمييز
 بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها مغنى واسنى **(قوله)** ورد بان فيه تشبيها الخ قد يقال جعله فوق الازار لا
 يستلزم ان يكون على الوجه المختص بالرجال اه سم **(قوله)** تشبيها الاولى تشبيها **(قوله)** وينع ابداله اي ابدال
 الزائر حيث أمر به الامام فلا ينافى ما تقدم في قوله ويكفي عنه اي الفيار نحو منديل معه الخ اه عش **(قوله)**
 واجمع بينهما اي التيار والزائر اه رشيدى **(قوله)** تاكيد اي ليس بواجب ومن لبس منهم قلنسوة
 بمنزلة قلنسوة فلا تساءل ما فيها مغنى وروض مع شرحه **(قوله)** ولا تمنون من نحو دياج الخ كالا تمنون
 من قيع القطن والكتان اسنى ومعنى **(قوله)** بخلاف محذور التطيل الخ لا يخلو هذا الفرق عن تحميم
 فليتأمل اه سم **(قول المان واذا دخل)** اي الذى متجدا حماما وهو مذكور بدليل عود الضمير عله

الصحة الكلام على علوم الشرع **(قوله)** رد بأن فيه تشبيها بما يختص عادة بالرجال اه قد يقال جعله
 فوق الازار لا يستلزم ان يكون على الوجه المختص بالرجال **(قوله)** بخلاف محذور التطيل من عاكاة
 عظمتا فانه يفتنى بتميزه عنا بذلك الخ لا يخلو هذا الفرق عن تحميم فليتأمل

الآق موضع لا يعتاد
 الحياطة عليه كالكشف ما
 يتخالف لونها ويكفي عنه
 نحو منديل معه كإفسيده
 واستبعده ابن الرفعة
 والعمامة المعتادة لم اليوم
 والاولى باليهود الاحمر
 وبالنصارى الازرق
 وبالجرس الاسود
 وبالسامرة الاحمر لان
 هذا هو المعتاد في كل يهد
 الازمنة الاولى فلا يرد
 كون الاحمر كان ذى
 الانصار رضى الله عنهم
 على ما حكى والملائكة يوم
 بدر وكأهم انما آثروهم
 به لثلبه الصفرة في الوانهم
 الناشئة عن زيادة فساد
 القلب كما في حديث ولا
 افسد من قلب اليهود ولو
 اردوا التمييز بنشر المعتاد
 منعوا خوف الاشياء
 وتؤمر ذمية خرجت
 يتخالف خفيها والحق بها
 الخفى (والزائر) بضم
 الزاى (فوق الثياب) وهو
 خيط غليظ فيه ألوان يشد
 بالوسط نعم المرافق الخ
 بها الخفى تشده تحت
 أزارها لكن تظهر بضعه
 والام يكن له فائدة وقول
 الشيخ انى حامد يجعله

فوقه مبالغة في التمييز ورد بان فيه تشبيها بما يختص عادة بالرجال وهو حرام وبفرض عدم حرمة فيه ازاره
 قبيح بالمرأة فلو يؤمر بوضع ابداله بغير متطرفة او منديل واجمع بينهما تاكيد ومبالغة في الشهرة وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فلاما
 الامر بأحدهما قط وان نوزع فيه ولا تمنون من نحو دياج او طيلسان وتنازع فيه الاذرع بالنتم السابق ويرد بان محذور التحتم من
 الخيلاء يتأتى مع تمييزه عنا بما يختص بخلاف محذور التطيل من عاكاة عظمتا فانه يفتنى بتميزه عنا بذلك (واذا دخل حماما فيه مدور)

أومسلم (أو مجرد) في غيره (عن ثيابه) ومحمد سلم (جعل في عقه) أو نحوه (عائمه) أي طوق (حديثاً ورواصح) بفتح الواو وكسر هاء من الحن العامة (ونحوه) بالرفع أي الخاتم كجمل لعل والكسرى الخديداً أو الرصاص كتحاس وجوباً باليشير ويمنع الذميمة من حمام به سلة فلا يتأق ذلك بها (ويج) وجوباً وإن لم يشرط عليه من التسمية بمحمد وادحوا الخلفاء الأربعة (٣٠١) والحسين رضي الله عنهم على مقاله بعض أصحابنا قال الأذرى ولا

مذكر أن قوله فيه مسلمون أه معنى (قوله أومسلم) إلى قوله من التسمية في النهاية الأوفى فلا يتأق ذلك فيها (قوله ومحمد سلم) أي ولو غير مجرد كما هو ظاهر لحصول الإلباس أه رشدي (قول المتن جعل) أي وجوباً أه معنى وسياً في الفارح أيضاً (قول المتن عائمه) بفتح الهمزة وكسرها أه معنى (قوله بالرفع الخ) لعل وجه كونه عطفاً على خاتم بناءً على أنه مرفوع على أنه نائب فاعل جعل بناءً على أنه مبنى للمفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم ماعطف عليه على أنه مفعول أول له ولهذا نقل عن ضبط المقدسي تليث نحوه سم أه رشدي عبارة المعنى وقوله ونحوه مرفوع بخطه ويجوز نصبه عطفاً على خاتم لا رصاص وأراد بنحو الخاتم الجليل ونحوه ويجوز عطفه على الرصاص ويراد حديثه بنحوه النحاس ونحوه غلاص الذهب والفضة أه (قوله وبالكر) الأول بالجر (قوله ويمنع الذميمة من حمام به سلة) ترى منها ما لا يدنو في المهنة أه نهاية أي قولهم تمنع حرم على المسئلة الدخول معها حيث ترتب عليه نظر الذميمة لما لا يدنو منها عند المعتقد حرم على زوجها أيضاً تمكينها عن (قوله فلا يتأق ذلك) أي جعل نحو الخاتم في نحو المعنى فيها أي الذميمة (قوله وجوباً وإن لم يشرط عليه) أي في المقدس به صرح القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما أه معنى (قوله والخلفاء الخ) أي أسائهم (قوله وقد يعترض) أي المنع من محذور أحد قوله انتهى أي قول الأذرى (قوله قال غيره) أي غير الأذرى وكان الأسبكي قال الخ بالعطف (قوله وما ذكره) أي الأذرى (قوله كذلك) إلى قول المتن ومن انتقض في النهاية لا أقوله ابتداءً لمسلم إلى المتن وقوله لما صرف في نكاح المشرى وقوله لما صرف إلى المتن (قوله ويمنع من قولهم القبيح الخ) يبنى أن ما يمنع منه إذا خالفوا عزروا هم (قوله ويصح نصبه الخ) نقل المعنى بالنسب عن خط المصنف واقتصر عليه بعبارة عرش وهو أي النصب أولى إذا لم يرق إلى منهم مطلق القول أه (قوله انهما الخ) بدل من القبيح أه رشدي (قوله ابتداءً لمسلم) إلى قول المتن ومن انتقض في المعنى لا أقوله ومر إلى ويحدون وقوله لما صرف في النكاح وأن فعلوا كانوا ناقضين وقوله لكن إلى المتن وقوله لما خالفوا إلى المتن وقوله وإنسلك إلى المتن وقوله قلنا بالانقضاء (قول المتن من اظهار خبر الخ) ويمنعون أيضاً من اظهار دفن موثاقهم من أسقام مسلم خروا من أطعامه خنزيراً ومن رفع أصواتهم على المسلمين معنى وروى مع شرحه (قوله ومن اظهار منكر الخ) ويبنى أن يمتنعوا من اظهار القطر كالأكل والشرب في رمضان أه (قوله ونحو لطم ونوح) أي لانبها من الأمور المنكرة أه عرش (قوله كاظهار شعار الخ) عبارة المعنى واظهار الخ بالواو (قوله فإن اتنى الاظهار الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج وفهم من التقيد بالاظهار أنه لا يمنع فيها بينهم وكذا إذا انفردوا بقرية نص عليه في الأم فإن اظهاره واشتباهاً من ذلك عزروا وإن لم يشرط في العقد أه (قوله ومر ضابط الاظهار الخ) هو أن يمكن الاطلاع عليه بلا تجسس أه عرش (قوله ويحدون الخ) ولا يعتبر وضام أه معنى (قوله لنحو زنا الخ) أي ما يقتدون بغيره أه معنى (قوله لا خمر) أي لا نحو خمر بما يقتدون حله أه معنى (قول المتن ولو شرط الخ) أي في المقد أه معنى (قول المتن هذه الأمور) أي من أحداث الكنيسة فابعد أه معنى (قوله وإن فعلوا الخ) عطف على الامتناع يعني

(قوله بالرفع) لعل وجه كونه عطفاً على خاتم بناءً على أنه مرفوع على أنه نائب فاعل جعل بناءً على أنه مبنى للمفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم ماعطف عليه على أنه مفعول أول ولهذا نقل عن ضبط المقدسي تليث نحوه (قوله ويمنع من قولهم القبيح) يبنى أن ما يمنع منه إذا خالفوا عزروا (قوله ومن اظهار منكر الخ) يبنى أن يمتنعوا من اظهار القطر كالأكل والشرب في رمضان

أدري من أين له ذلك والمنع من محمد واحد يمتنع عندى خشية السخرية به وقد يعترض بأنهم يسمون بموسى وعيسى وسائر أسماء الانبياء أئاماً من غير تكبير مع عداوة بعضهم لبعض الانبياء نعم روى أن عمر رضي الله عنه كتب على نصارى الشام أن لا يكتروا بكنى المسلمين قال قال غيره وما ذكره من الجواز في غير محمد وأحد ظاهر وأما ما يشعر برفعة المسيح فيمنعون منه كما قاله العراقي واشهر به كلام الماوردي ويمنع (من أسامع المسلمين شركاً) كذلك ثلاثة (و) يمنع من (قولهم) القبيح ويصح نصبه عطفاً على شركاً في عزير والمسيح صلى الله على نبينا وعليهما وسلم انهما ابنا الله والقرآن أنه ليس من الله تعالى (ومن) ابتداءً لمسلم في منه بآجرة أو لا إرسال نحو الصغار لا لشعار الاشراف قالوا ومن (اظهار) منكريننا (نحوه) وخزير وناقوس وهو ما يعزب به النصارى لآوقات الصلاة (وعيد)

ونحو لطم ونوح وقراءة نحو توراة وانجل ولو بكناستهم لأن في ذلك مفاسد كاظهار شعار الكفر فإن اتنى الاظهار فلا يمنع وتراق خبر لم اظهارت وتبلف ناقوس لم اظهار ومر ضابط الاظهار في الغصب ويحدون لنحو زنا أو سرقة لا بخمر لما صرف في نكاح المشرى (هذه الأمور) التي يمتنعون منها أي شرعاً عليهم الامتناع منها وإن فعلوا كانوا ناقضين

(عليه السلام) ذلك مع تدبيرهم بها (ليرتضي الأعداء) إذ ليس فيها غير حرر علينا الكفر بالغ في نعيمهم حتى يتواءموا بها (ولو قاتلونا) بلا شيء مما أمر في البغاة كان صال عليه وسلم يقتله (٣٠٢) دفعا وقام له نحو مائة بلوغا الذنب عنهم قتال ثنائي المعنى كما هو ظاهر فله حكمة (أو امتعوا)

وشرط عليهم انتفاض العهد بها (قوله) فالحال ذلك) أي باظهارها له معنى (قوله) (لا يزال بها كبير ضرر
الخ) بخلاف القتال نحو عوامياني وحملوا الشرط المذكور على نحو فهمه معنى واسنى (قوله) لكن يبالي
في زمن رجم الخ) ظاهره انه عند عدم الشرط لا نضربا له رسم وقد مر خلافه عن عمر بن الخطاب وشرح المنهج
ايضا ليس ظاهره عدم التميز بل عدم المبالغة فيه (قوله) بلا شبهة الخ) اما إذا قالوا ايشية كان اعانوا
طائفة من اهل البني وادعوا الجهل اوصال عليهم طائفة من ملتصقي المسلمين او قطعاهم فقاتلهم فلا
يكون ذلك نقضا ومنها يفرق قوله بالمر في البينة عبارة الاسنى بخلاف ما إذا قالوا ببشعة كأمري في البينة
اه (قوله) كان صالح الخ) مثال الشبهة المتنية (قوله) وقاطله) مبتدا خبره قوله قتالنا (قوله) يلزمنا الذنب
الخ) أي كان يكونوا في دارنا (قوله) لغير محز) اما العاجز إذا استعمل فلا يتنقض عهده بذلك اسنى
ومعنى (قوله) عهد المتع) الاولى يشمل المقاتل معهم بذلك كما عبر به الرض والغنى وشرح المنهج
(قوله) وكذا المتع من الاخير) يتأمل وكان المراد المتع منه بلا قتال اه وعبارة الغنى والاسنى قال
الامام ابو عبيد ثمر عدم الانقياد لاحكام الاسلام إذا كان يتعلق بقوة وعدو نصب لقتالها أو المتع منه
هان بلا يتنقض عهدهم بقرى الحواوى الصغيرة اه (قول المتن) ولورنى ذى بسملة) أي مع عليه باسلامها حال
الزوايا حتى جواب هذه المستقوماط على ما قلناه لا يصح اخذنا بسملة الزوايا إسلامها كما لو صدق
كافرة فأسلمت بعد الدخول بها قاصدا في المدة فلا يتنقض عهده بذلك مطلقا فقد يسلم فيستر نكاحه اه
منه قوله قلنا بسملة الخ) في الآسنى مثله (قوله) والحق به الخ) زاد أنها يقول مثل الزاوية قلنا كما قاله الناشئ
اه (قول المتن) وأهل الحرب الخ) أو أي جاسوسا سلم اسنى ومعنى (قوله) أو القرآن) يعني عندهما اسنى
في المتن (قوله) أو قتل مسلما) أو قطع طريقا عليه ورض ومعنى (قوله) عمدا) وإن لم توجب القصاص عليه
كذى حرقت عبداسلمنا اسنى ومعنى (قول المتن) قالوا صلح الخ) أي في المسائل المذكورة اه معنى قال عش
لا يقاتل هذا مناف لما تقدم من اهمه واسباب المسلمين شركا أو اظهروا الخ) ونحو ذلك لم يتنقض عهدهم
وان شرط عليهم الانتفاض بذلك لان ما تقدم فبأي تدبثون به أو يقرون عليه كسرب الخ) وما هنا فيما
لا يتدبثون به يحصل به أي لنا كما يشير إليه قوله الآسنى اما يتدبث به الخ) اه (قول المتن) إن شرط انتفاض
بذلك الخ) يعني أن يأتي هذا التفصيل فمالا يوجب المسلم وقوله لا يتنقض أي فثبت عليه احكام الحريرين
حق لو عثر رمة المسلم الذي قتله عمدا عتق العرا بقرى يجوز اغراء الكلاب على جيفته اه عش (قوله)
على الاوجه) خلافا للمعنى حيث استظهر ما قاله صاحب الاقتصاد من انه يجب تنزيل المشكوك فيه على انه
مشروط (قوله) وصح في اصل الروضة الخ) عبارة التباين بهذا أى التفصيل المذكور هو المعتدوان
صح الخ) (قوله) من حد الخ) ومنه قتله بالمسلم إذا قتله عبدا كما هو ظاهر اه عش (قوله) فلو رجم الخ)
عبارة الغنى والروض مع شرحه هو لشرط عليه الانتفاض بذلك مع قتل مسلم أو بزمان ما لم يكرهه بعضا بسملة
صار ماله في لانه حر في مقتول تحت ايدينا لا يمكن صرفه لآخر بل بالذمين لعدم التوارى شر لا للحريرين لانا
إذا قدرنا على ماله اخذناه فينا أو غنمه وشرط الغنمة ليس موجودا اه (قوله) وقتلنا بالانتفاض)
مرجوح اه عش وفي إطلاقه نظر لما مر من التفصيل فالاولى أن يقول كان إذا شرطنا الانتفاض بذلك

(قوله) لكن بالمرءة فمن هم حتى يمسوا منها) ظاهره أنه تعدد المشرط لانعزير (قوله) ولو قالوا نالنا شبه (الخ) فلو قالوا بشبهة ما عرف البغاة اودها الصائتين اوقطاع طريق منام يقتضيه مر (قوله) وكذا المتع من (الخ) يتأمل ذلك وكان المراد المتع منه بالاعتلال (قوله) فالاصح ان شرط انتقاض (الخ) كيف عليه مر (قوله) اما ما يتدبر به (يبنى ان يمتنع من اظهار ذلك وان يزعموا على اظهاره (من رفعه غير كمال^(١)) فيه نظر لان غير الكامل لا يطل امانه كإسباتي في قوله لم يطل امان نسائهم والصان في الاصح (قوله

(١) قول المسمى قوله من ربه غير كامل ليس في نسخ الشرح التي مايدنا اه

فلا ترضى به مطلقا نعم (ومن انتقض عهده بمقتل جاز) بل وجب دفعه وقته (ولا يبلغ المأمن اعظم جنايته من هم جاز قتلها وان أمكن دفعه
بغيره) فبما يظهر من كلامهم ويظهر ايضا ان عهده في كامل ففي غيره يدفع بالاخف (٣٠٣) لانه اذا دفع به كان مالا للسلبين ففي

عدم المبادرة الى قتله
مصلحة لهم فلا قوت
عليهم (او يغيره) اى القتال
(لم يجب ابعاده ماله في
الاطلاق بل يختار الامام)
فيه ان لم يطلب تعديده
عقد النعمة والا وجبت
اجابته (قتلا ورقا) والواو
هنا وبعد بمعنى او
وآخرها لانها ايجود في
انقسم عند غير واحد
من المحققين (ومنا وفداء)
لانه حري لا يطله امانه
وبه فارق من دخل بامان
نحو صبي اعتقده امانا قيل
ما قاله هنا يتناقض قولها
في الهدنة من دخل دارنا
بامان اوهنة لا يفتل
وان انتقض عهده بل يبلغ
المأمن مع ان حق الدمى
أكد ولم يظهر بينهما فرق
اه وقد يظهر بينهما فرق
بان يقال جناية الدمى
اخص لكونه ماطنا خاطلة
الحقته باهل الدار فلفظ
عليه أكثر (فان أسلم)
المنتقض عهده (قبيل
الاختيار امتنع الرق)
والقتل كما هو معلوم
والفداء كايمن من استأمن
الرق فلا يردان عليه
بخلاف الاسير لانه لم
يصل في يد الامام بالقره
وله امان متقدم ففقد

(قوله فلا تنقض به) ويمزجون على ذلك معنى وسم (قوله مطلقا) اى شرط انتقاض العهد بذلك ألا
(قوله بل وجب) الى قوله فايظهر في المعنى ولى الباب فى النهاية لا هو له كما هو معلوم وقوله كايمن الى
بخلاف الاسير (قوله ومن ثم جاز قتله) عبارة المعنى وحيد في غير الامام فمن ظفر بهم منهم من احرار
الكامنين كايمن في الاسير امضى (قوله ففي غيره الخ) فيه نظر لان غير الكامل لا يطل امانه كما
سيأتي في قول المصنف لم يطل امان اسماهم الخ اه وقد يقال ان ما يأتي في الاذا لم يقابل غير الكامل
وما هنا اذا قاتل فليراجع (قوله فلا تنقض عليهم) اى قولنا عاله وقته ابتداء لم يضمنه اه عش (قوله
اى القتال) الى قول المتن قتلا المعنى (قول المتن ماله) يفتح اليمين اى مكابا من فيه على نفسه اه معنى
(قوله والاروجب الخ) ظاهره وان تكرره من ذلك وبني ان عهده حثلم بدل قرينة على ان سؤاله تقية
قط اه عش (قوله لانه حري) الى قوله قيل فى المعنى (قوله وبه فارق من دخل بامان صبي) فانه يبلغ المأمن
اه سم (قوله بان يقال الخ) وان الذى ملزمه لاحكامنا وبالانتقاض زال التزامه مالا بخلاف ذلك فانه
ليس ملزما مالا وقضية الامان زده الى ماله اه اسى (قوله لكونه ماطنا الخ) جرى على القالب اه
رشيدى لعله اراد بدفع تنظير سم بماله فيشئ إذ عقد الدمة لا يستلزم الخاطلة مطلقا ولا الخاطلة
المذكورة اه (قوله المنتقض) الى الباب فى المعنى الا قوله كما هو معلوم وقوله كايمن الى لانه (قول المتن
قبل الاختيار) اى من الامام لشيء ما سبق اه معنى (قوله والفداء) والحاصل انه يتعين المان نهاية
فلو قال المصنف تعين منه كان اولى معنى (قوله فلا يردان) اى القتل والفداء عليه يعنى على مفهوم كلام
المصنف (قوله لانه) المنتقض عهده (قوله والحاصل الخ) فيه توصيف النكرة بالمعرفة (قوله لم يطل
امان ذرارهم الخ) فلا يجوز تسليم دارنا يجوز تقريرهم اه معنى (قوله ولو طلبوا الخ) عبارة المعنى
والروس مع شرحه ولو طلبوا الرجوع الى دار الحرب اوجب النساء دون الصبيان لانه لا حكم لاختيارهم
قبل البلوغ فان عليهم مستحق الحضانة فاجب ان يلقوا بولدوا الجزية فذاك ولا الحق ابدار الحرب
والحناني كالنساء والمجانين والصبيان والافاقه كالبلوغ اه (قول المتن بلغ المأمن) قال الاذرى هذا فى
النصرانى ظاهره واما اليهودى فلا مان له لعله بالقرب من ديار الاسلام بل ديار الحرب كلهم نصرانى فيما
احسبهم وشد عليهم منا فيجوز ان يقال لليهودى اختار لنفسك مامنا والحق باى دار الحرب شئت اه
رشيدى (اى اهل الذى هو) ولا يلزمنا الحافه بله الذى يسكنه فوق ذلك إلا ان يكون بين بلاد الكفر
ومسكنه بلد للسلبين محتاج للروس وعليه ولو رجع المستامن الى بلده باذن الامام لتجارة او رسالة فهو باقى على
امان فى نفسه ماله وان رجع للاستيطان انتقض عهده ولو رجع ومات فى بلاده واختلف الوارث والامام
هل انتقل للاقامة فهو حري او للتجارة فلا ينتقض عهده اوجب بعض المتأخرين بان القول قول الامام لان
الاصل فى رجوعه الى بلاده الاقامة اه معنى (لانه لم تظهر منه خيانة) ولا ما وجب نقض عهده فيلزم مكانا
يا من فعله على نفسه (خاتمة) الاولى للامان ان يكتب بعد عقد الدمة اسم من عقده ودينه وحليته فيتم ذلك

وبه فارق من دخل بامان نحو صبي اعتقده امانا فانه يبلغ المأمن (قوله وقد يظهر بينهما فارق بان يقال جناية
الذى الخ) فى شرح الروض اوجب بان الذى يلزمه احكامنا وبالانتقاض زال التزامه مالا بخلاف ذلك
فانه ليس ملزما مالا وقضية الامان زده الى ماله اه (قوله لكونه ماطنا خاطلة الحقته باهل الدار) فيه شيء
إذ عقد الدمة لا يستلزم الخاطلة مطلقا ولا الخاطلة المذكورة (قوله ولو طلبوا دار الحرب اوجب النساء الخ)
قال فى شرح الروض كالنساء والحناني والصبيان والمجانين والافاقه كالبلوغ اه (قوله لا للصبيان) عبارة
الروض دون الصبيان حتى يلقوا او عليهم مستحق الحضانة قال فى شرحه فان يلقوا بولدوا الجزية فذاك

امره (وإذا بطل امان رجال) الحاصل بجمرة أو غيرها (لم يطل امان) ذرارهم من نحو (نساءهم والصبيان فى الاصح) إذ لا جناية منهم
تأخذ امانهم وإنما تعاقب العقول المنتقض تقليا للعصمة فيهما ولو طلبوا دار الحرب اوجب النساء لا للصبيان إذ لا اختيار لهم (وإذا
اختار ذمى بذالهدو للحرى بدار الحرب بلغ المأمن) اى اهل الذى هو اقرب بلادهم من دارنا يا من فعله على نفسه وماله لا يظهر منه خيانة

على ترك القتال الهدنة الآتية بموضع أو غيره وتسمى مودة ومصالحة ومعاودة ومهادنة وأصلها قبل الإجماع أول سورة براءة ومهادنته ^{عليه السلام} قريشا عام الحديبية وهي السبب لفتح مكة لأن أهلها لما علموا السلبين وصمروا القرآن أسلم منهم أكثر عن أسلم قبل وهي جائزة لا وأجباء أصالة وإلا فالوجه وجوبها إذا ترتب على تركها إلحاق ضرر بنا لا يتدارك كما يعلم بما يأتي (عندها) ينجح الكفار أو (لكفار أقليم) كالحند (يختص بالامام) ومثله مطاع بأقليم لا يصله حكم الامام كما هو قياس نفاذه (ونائبه فيها) وحدها أروع غيرها ولو بطريق المصوم لما فيها من الخطأ ووجوب رعاية مصلحتها (و) عقدها (لبلدة) أرا أكثر من إقليم لأكلة وفاقا للصوراني وخلافا للمعمراني (يجوز لوالى الأقليم أيضا) أى كما يجوز للامام أو نائبه لاطلاعه على مصلحة وبحث البلقين جوازها مع بلدة مجاورة لأقليمه إذا رأى المصلحة فيها لاهل إقليمه لأنها حيث

أمر شيخ أم شاب ويصف أعضائه الظاهرة من وجهه ولحيته وساجيمو وعينيه وشفتيه وأفهامه وأسنانه وأثار وجهه أن كان فيه آثار ولونه من سمره وشقرة وغيرهما ويجعل لكل من طوائهم عريفا مسلما يعظمهم ليرفعه عن مات أو اسلم أو يلغ منهم أو دخل فيهم وأما من يحضرهم ليؤدى كل منهم الجزية أو يشكى إلى الامام عن يمدى عليهم منا أو منهم فيجوز جعله عريفا لذلك ولو كان كافرا وإنما اشترط لإسلامه في الغرض الأول لأن الكافر لا يعتمد خبره معنى وروض مع شرحه

(باب الهدنة)

(قوله من الهدون) إلى قوله هو السبب في المغنى لإقوله لأن إلى إخواني قول المتن ومضى زاد في النهاية إلا قوله لا كله إلى المتن وقوله لما فيها إلى المتن وقوله لا لتأني إلى الأولى وما سابه عليه (قوله من الهدون) أى مشتق منه أى أسنى (قوله إذ هي إلخ) والأولى هو (قوله مصالحة الحريين إلخ) الاطران يقال عقد يتضمن مصالحة الحريين إلخ وكأنه عبر بما ذكر قصدا للنسبة بين المعنى الشرعى والقوى مع كون المقصود معلوماه عرش عبارة المغنى وفهم من تغيير المصنف بعقدها اعتبار الإيجاب والقبول لكن على كيفية ما سبق في عقد الامان اه (قوله بموضع أو غيره) سواء فهم من يقر على دينه ومن لا يقر معنى وعبرية (قوله وتسمى) أى الهدنة أى مهادنة (قوله وأصلها) عبارة غيره والأصل فيها اه فالأضافة بمعنى (قوله أول سورة براءة) وقوله تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها معي وشيخ الإسلام (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شورى اه يجزى (قوله وهى) أى مهادنة حديبية (قوله بما يأتي) أى فشرح أو أن يدفع مال إليهم (قول المتن يختص بالامام إلخ) قال الماوردى ولا يقوم امام البناء مقام امام الهدنة ذلك (تنبيه) قد علم من منع عقدها من الأحاد لاهل إقليم منع عقدها لكفار مطلقا من باب أولى وقد مرص في المحرر بالأميرين جميعا فإن تعاطاها الأحاد لم يصح لكن لا يقتلون بل يلبسون الأمان لأنهم دخلوا على اعتقاد صحة أمانهم اه معنى (قوله ومثله مطاع إلخ) أى فى أنه يعقد لاهل إقليمه اه رشيدى (قوله لا يصله إلخ) أى لبلده اه عرش (قوله ولو بطريق العموم) أى عموم النيابة فلا ينافى قوله الذى لا كله إلخ (قوله لما فيها إلخ) علة الاختصاص بالامام ونائبه (قوله أو أكثر) إلى قوله وبحث فى المغنى (قوله لا كله إلخ) وفاقا للبنى والمنهج والروض وخلافا لبلدية (قوله وفاقا للثوراني إلخ) كلام الثوراني هو قضية قول المصنف يختص إلخ اه سم عبارة المغنى وقضية كلامه كغيره ان والى الأقليم لا يحدد جميع اهل الأقليم وبصرح الثوراني وهو ظاهر من قول المعمراني أنه لذلك وقضية كلامه ايضا أنه لا يشترط إذن الامام للوالى في ذلك أى فى عقدها لبعض إقليمه وهو قضية كلام الرافعى لكن نص الشافعى على اعتبار ذاته وهو الظاهر والأقليم بكسر الهمزة أحد الأقاليم السبعة التى فى الربع المسكون من الارض وأقاليمها أقسامها وذلك ان الدنيا مقسومة على سبعة أسهم على تقدير الهيبة اه واقرب النهاية القضية الثانية عبارة شاع ذلك ما لوفضه الوالى بنير لأن الامام اه وبواقفه قول الشارح الا ترى وإنما يتجوز إلخ (قوله وخلافا للمعمراني) ما قاله المعمراني هو المعتقد مر اه سم عبارة النهاية ولو جيع اهل إقليمه كما صرح به المعمراني وهو المعتقد اه (قوله وبحث البلقين إلخ) معتمد اه عرش (قوله لاهل إقليمه) أى بخلاف ظهور مصلحة لغير إقليمه فقط كالأمان لمن يجرهم من المسلمين ونحو ذلك لأن تولية الامام للوالى المذكور لم تشمله اه عرش (قوله وتبين إلخ) هو بالنصب عطف على جوازها اه رشيدى (قوله

(كتاب الهدنة)

والا الحقوا بدار الحرب اه

(قوله على ترك القتال) وقع السؤال عما لو وقعت المصالحة على ترك القتال على وجه خاص لا مطلقا كحل ترك القتال فرسانا والمنتجة الجواز بل قد يقال بالأولى لأنها إذا جازت على ترك القتال مطلقا فلتجوز على ترك نوع منه بالأولى فليتأمل (قوله وفاقا للثوراني) كلام الثوراني هو قضية قول المصنف يختص إلخ (قوله وخلافا للمعمراني) ما قاله المعمراني هو المعتقد مر

حيث تردد في وجه المصلحة (وإنما يتعدى المصلحة) لما فيها من ترك القتال ولا يكتفى انضمام المقسدة قال تعالى فلتأمنوا وتذروا إلى السلم وأنتم الاعلنون المصلحة (كضعف بقلة عدد واجبة) لانه الحامل على المبادأة العام الحديبية (او) (٣٠٥) عطف على ضعف درجاء سلام وبذلك

جوية) أو إعانتهم لنا أو -
 كتمهم عن الالاحة علينا أو
 بعدد درهم وان كنا اقرباء
 في الكل للاتباع في الاول
 (فان لم يكن) بنا ضعف كما
 باصله وراى الامام المصلحة
 فيها (جازت أربعة أشهر)
 ولو بلا عوض للآية
 السابقة (لاستة) لانها مدة
 الجزية فلا يجوز تحريم
 فيها بدون جوية) (وكذا
 دونها) وفوق أربعة أشهر
 (في الاظهر) للآية ايضا
 نعم لا يتعدى عدما لنحو
 ناسوا مال بمدة (ولضعف)
 بنا (تجزو عشر سنين) فما
 دونها بحسب الحاجة (فقط)
 لانها مدة مهادة فريش ومتى
 احتيج لاقل من الشر لم
 تجز الزيادة عليه وجوز جمع
 مقدمون الزيادة على
 للعشر ان احتيج اليها في
 عقود متعددة بشرط ان
 لا يزيد كل عقد على عشر
 وهو قياس كلامهم في
 الوقف وغيره لكن نازع
 فيه الاذرى بانه غريب
 ويرجح بان المعنى المقضى
 لمنع مازاد على العشر من
 كونها المنصوص عليها مع
 عدم دراية ما يقع بعدها
 موجود مع التعدد فيه
 مخالفة للنص اذا اصل مع

حيث تردد (الخ) أي أو أما إذا ظهرت له المصلحة بلا تردد فلا يجب الاستئذان ويصدق في ذلك ثم ان بان خطأه
 فلم الامام بعدها فنعها اه ع (قول المتن كضعفنا الخ) يظهر ان الضعف ليس هو نفس المصلحة وان في
 التثليل مسامحة اه سم (قوله عطف على ضعف) اي لاعلى فله اه معنى (قوله او بعدد درهم) لعل المصلحة في
 الهدنة لذلك ان عارية الكمار ما دام اعل الحراية واجبة وهي مع بعد الدار ترجب مشقة عظيمة في تجهيز
 الجيوش اليهم فتكتفى بالمهادنة حتى ياذن الله اه ع (قوله للاتباع) لانه حصل الله عليه وسلم هادن صفوان
 ابن أمية أربعة أشهر عام الفتح وقد كان صلى الله عليه وسلم مستظرا عليه ولكنه فعل ذلك لرجاء اسلامه
 فاسلم قبل مضيا معنى وشيخ الاسلام (قوله في الاول) وهو رجاء الاسلام (قوله بنا ضعف) الى قول المتن
 ومتى زاد في المعنى لا اقلوه وهو قياس لكن قوله لم يوجب له نعم (قوله بنا ضعف الخ) فلا زاد ولا رجاء
 اسلام او بطل جريه فانه يظهر المتن مع صحة هذا الحكم في نفسه كما هو ظاهر اه سم واجاب الرشيدى بما
 نصه لا تناصر المتن على هذا مع خروجه عن الظاهر لانه لا يجوز تعدد ما على اكثر من أربعة أشهر لا عند
 الضعف ولا يجوز ذلك عند القوة اصلا وان اقتضت المصلحة كما صرحا به فاندفع ما للشهاب ابن قاسم وكانه
 نظره في اى مجرد المنطوق اه (قوله للآية السابقة) اي قوله تعالى في اول برادة فسبحوا الى الارض أربعة
 اشهر (قوله لنحو نساء) اي من الختاني والسيان والنجاني (قوله لانها) اي العشر اه ع (قوله مدة
 مهادة فريش) اي في الحديبية وكان ذلك قبل ان يقوى الاسلام اه معنى (قوله وجوز جمع الخ) عبارة
 الثبابة او قول جمع يجوز اهما الى الزيادة على العشر صحيح وان زعم بعضهم انه غريب وقال ان المعنى
 المقضى الخ ونقل شيخ الاسلام ذلك القول عن الثوراني وغيره واه لكن المعنى وافق السارح كما يأتى
 (قوله في عقود متعددة) اي بان يقع كل عقد قبل فراغ مدة ما قبله بدليل قوله نعم انقضت الخ وفيه تأمل اه
 سم ويأتى عن المعنى ما يوافقه (قوله لكن نازع فيه الاذرى الخ) عبارة المعنى جزم به الثوراني وغيره وقال
 الاذرى عبارة الروضة ولا يجوز الزيادة على العشر لكن ان انقضت المدة والحاجة باقية استوفى العقد
 وهذا صحيح واما استئناف عقدها عند كماله الثوراني فغريب لا حسب الاصحاب بل اقرون عليه اصلا اه
 وهذا ظاهر اه (قوله لم يوجب الخ) اي الزراع (قوله من كونها) اي العشر (قوله فنية) اي في تجزير الزيادة
 على العشر في عقود (قوله منع الزيادة عليه) اي على النص (قوله وبه) اي بمخالفة النص (قوله فارق نظيره)
 قد يشك الفرق يجوز الزيادة المذكرة في الوقف مع مخالفة شرط الوقت الذى هو كمن الشارع اه
 سم (قوله نعم ان انقضت الخ) هذا الاستدراك من ثمة التوجيه اه رشيدى (قوله عند طلبهم لها) اي
 الهدنة اه ع (قوله ولودخل الخ) هذه المسئلة لا عمل لها هنا ما ولا فائنا من مسائل الامان لا الهدنة وما
 ثانيا فقد تقدم ان دخوله بقصد السباح يؤمنه وان لم يؤمنه احد فلا حاجة الى قوله بامان وما قيل انها تنقيد
 لقول المصنف جازت أربعة اشهر بما لا يحصل المقصود قبلها غير ظاهر لان هذا امان وايضا قول
 المصنف المذكرة في الزيادة لا النقصان ايضا اه يجرى (قوله فتكرر سماعه) عبارة الروض فاستمع
 (قوله) كضعفنا بقلة عددا الخ يظهر ان الضعف ليس هو نفس المصلحة وأن في التثليل مسامحة (قوله) كما
 باصله) ملاذد ولا رجاء اسلام او بطل جرية وقد يظهر المتن مع صحة هذا الحكم في نفسه كما هو ظاهر
 (قوله) ان احتيج اليها عقود اي بان يقع كل عقد قبل فراغ مدة ما قبله بدليل قوله نعم ان انقضت الخ
 وفيه تأمل (قوله وبفارق نظائره) قد يشك الفرق يجوز الزيادة المذكرة في الوقف مع مخالفة شرط
 الوقت الذى هو كمن الشارع (قوله فتكرر سماعه الخ) عبارة الروض فاستمع في مجالس يحصل
 فيها اليان أى التام بلغ المأمون ولا يجهل أربعة أشهر اه

(٣٩ - شرواق وابن قاسم - تابع) الزيادة عليه وبفارق نظائره نعم ان انقضت المدة والحاجة باقية استوفى عقد آخر وهكذا ولو زال نحو خوف انما المدة وجب ابقاؤها ويجهتد الامام عند طلبهم لها ولا ضرر ويقبل الاصلح وجوبا ولو دخل دارنا بامان لسباح كلام الله تعالى فتكرر سماعه له بحيث ظن عناده اخرج ولا يجهل أربعة أشهر (ومتى راد) العقد (على الجائر)

من أربعة أشهر أو عشرين مثلاً (قوله خرق الصفقة) فيصح في الجائر ويطل فيأزاد عليه ويشكل عليه أن نحو ناظر الوقت لو زاد على المدة الجائرة بلا عذر يطل في الكل إلا أن يرق بان المظن من التذرع لحقن الدماء وللصلحة التي اقتضت جواز المدة على خلاف الأصل فروج ذلك ما أمكن (وأطلق المقد) عن ذكر المدة في غير نحو التسامح (م) (بفسده) لاقتصاراً على التأييد المتع وبقري بين هذا وتزويل الأمان المطلق على أربعة أشهر بان المقد هنا أخطر (٣٠٦) لتبنيهم بقديسه عقد الجزية (وكذا شرط قاسد) اقترن بالمقد فيفسده أيضاً (عل

في مجالس يحصل فيها البيان أي التام بلغ المأمون ولا يعمل أربعة أشهر انتهت (قوله من أربعة) إلى قوله ويشكل في المغني إلى قوله لما حصل في النهاية إلا لقوله من إلى المتن وقوله من إلى محل ذلك (قوله من أربعة أشهر) أي في حال قوتها أو عشرين أي في حال ضعفها (أي معنى (قوله مثلاً) أي أودون العشر وقرق أربعة أشهر (قوله على المدد الجائرة) أي كئلاستين شرط الواقف أن لا يجرى الموقوف بأكثر منها وقوله بلا عذر أي كالا احتياج إلى المارة ولو لم يوجد من يستاجر إلا بأكثر منها (قوله في غير نحو النساء) أي من الصبيان والمجانين والخفائي والمالاه عرش (قوله لاسر) أي قيل قول المتن ولنعنف (قوله بين هذا) أي إطلاق عقد الهدنة (قوله لتبنيهم) أي تعلقهم بقديسه عقد الجزية لعل وجه الشبه أن عقد الهدنة لا يكون من الأحاد وتشرط لصحته أن يكون للصلحة أم عرش (قوله استولوا عليه) إفاذه بان الماتفتح اللام وهو اعم من المال لشموله نحو الاختصاص والوقف ويجوز أيضاً أم عرش أي كما جرى عليه المغني (قوله الصادق الخ) هذا تركيب عجيب لانه أن جعل وصفاً لقوله لنا فاجاروا الجور وراى المجموع ليس هو الصادق أو للجور ورم وصف الضمير وكذا يقال في أمثال ذلك كقوله الآتي أنفاً الصادق بأحدم أم سم (أقول) والظاهر الأول توصيف المجموع بوصف بعض أجزائه مجازاً شائماً وبأن جواب آخر (قوله بل الذي يظهر الخ) عبارة المغني قال الزركشي بحثاً أو مال ذي أم (قوله من الذي كذا) خلافاً لالاسي عيار ثم خرج بالمسلم أي الاسير وما له الكافر وما له فيجوز شرط تركهما أم (قوله الصادق) صفة ترك ما لهم وقوله بأحدم أي بالترك لأحدم (قوله أن شرط تركه) أي ترك ما لنا أو لوالدي (قوله أورد مسلم) بالرفع عطفاً على منع فك قوله أظلت نعمت ثابستلم وفي البحري عن الشو برى قال في النهاية التملك والافلات والافلات التخلص من الشيء من غير تمكن أم وفي الصحاح أظلت الشيء وتلفت وانفكت بمعنى ولفظته غيره أم (قوله أو سكننا الحجاز) أو دخولهم الحرم معنى وشيخ الاسلام (قوله ويأتي) أي في المتن عن قريب (قوله أو فطمت) أي الهدنة أنظر لم لم يقدّر عقدت (قوله لا لجل الخ) أشار به إلى أنه معطوف على تعقدوا قال المغني أو لتعقدهم ذمقو يدفع مال إليهم ولم تدع ضرورة أنه فهو معطوف على بدون أم (قوله ويجوز جره الخ) ويرسم بالباء الموحدة دون الياء المثناة من تحت أم عرش ولا يعني أن مثله يتوقف على النقل (قوله لنا فاة) إلى قوله لوفيه نظر في المغني (قوله وخوف استصاننا) يبنى أو خوف استيلائهم على بلادنا (قوله وجب بذله) أي من بيت المال أن يوجد فيه شيء أو لا فمن مياسير المسلمين ويبني أن عمل ذلك إذ لم يكن للباسور مال أو لا قدم على بيت المال أم عرش (قوله وقال شارح الخ) وهذا أولى أم معنى (قوله ما يطلع الخ) فاعل سر (قوله أن عمل ذلك) أي بذل المال لهم لفساد الأسرى (قوله إذا لم توقع خلاصهم الخ) أي كان استقر الأسرى ببلادهم فكيف همراً حيث يترب عليه مالا يطلق أم نهاية (قوله والأوجب الخ) عبارة النهاية أما إذا أسرت طائفة مسلمين أو مروا به على المسلمين المكاتبين فيجب ما بدتهم إلى فك بكل وجه يمكن إذ لا عذر لهم في تركه حيث أم وأن توقف الفك على بذل مال وجب على الترتيب الذي قدمناه عرش (قوله بما سر في شراء الماء الخ) عبارته هناك ويتجه في القيم

(قوله الصادق) هذا تركيب عجيب لانه أن جعله وصفاً لقوله لنا فاجاروا الجور وراى المجموع ليس هو الصادق أو للجور ورم وصف الضمير وكذا يقال في أمثال ذلك كقوله الآتي أنفاً الصادق بأحدم (قوله

وقال شارح الذنب للاحاد والجوب على الامام وفيه نظر ومر فيل فضل يكره غزوما يعلم
منه أن عمل ذلك أن لم يتوقع خلاصهم منهم بقتال ولو على تدور والأوجب عينا على كل من توقعه وقد ر عليه وإن لم يعذبهم
فالحاصل أن من عجزنا عن خلاصه أن عقب لزم الامام من بيت المال فدأوه والاسن وهل يجب على كل مؤسر بما سر في شراء
للماء التيمم فداء المذهب لانه أولى من شراء الماء ولا أن هذا إنما يخاطب به الامام فقط أو يرق بين قلة العدا وكثر نعره فأكمل

المعدين إذا أمن قتلهم

والأقرب الأول حيث غلب على غلبه بما يذله فيه خلاصه ما تروى في بين ما تقرر من إيجاب خلاصه قتال مطلقا بخلافه بالمال بأن في القتال مع الاسلام بخلاف بدل المال فلم يجب إلا عند الضرورة (وتصح الهدنة على (٣٠٧) أن ينقضها الإمام) أو مسلم ذكر معين

عدل ذو رأى في الحرب
يعرف مصلحتنا في فعلها
وتركها (مق شاء) وتحرم
عليه ميثته أكثر من أربعة
أشهر عند قتنا أو أكثر
من عشرين عند ضعفنا
وخرج بذلك ما شاء الله أو
ما أقرم الله وانما قال رسول
الله ﷺ لعله به الواسع
ولامام تولى بعد طاعدها
نقضها إن كانت فاسدة
بنص أو إجماع (ومق)
فسدت بلغوا مأمنهم
وجوايا واندرناهم قبل أن
نقاتلهم إن لم يكونوا
بدارهم ولا لقتالناهم بلا
انذار (ومق) (صح وجوب)
علينا (الكف) (لا ذنا وأذى
الذين الذين يلدنا فيما
يظهر بخلاف أذى الحريين
وبعض أهل الهدنة (عنهم)
وفاء بالعهد إذ التصد كلف
من تحت أيدينا عنهم لا حفظهم
بخلاف أهل الذمة (حتى
تنقض) مدتها أو ينقضها
مدتها أو ينقضها من علفت
بميتها أو الإمام أو نائبه
بغيره كما يعلم ما يأتي (أو
ينقضوها) فهو تنقضها منهم
يحصل (بصرح) منهم
بنقضها (أو) بنحو (قالنا
أو مكاتب أهل الحرب

اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالطرفة (قوله الأول) أي الوجوب على كل موسرا (قوله عما تقرر)
أي عن مؤنة يوم وليلة (قوله مطلقا) أي غلب الام لا قول المتن وتصح الهدنة على (الخ) عبارة المحرم ويجوز
أن لا توقت الهدنة بشرط أو يقرع الإمام بنقضها متى شاء أم رشدي (قوله أو مسلم) إلى قول المتن ومتى في المعنى
إلا لا يقرع محرم إلى وخرج إلى قول المتن وإذا انتقضت في النهاية لا يقرع إلى أي عدا كما هو ظاهر (قوله
بذلك) أي بقوله متى شاء أو قوله ما شاء الله أو ما أقرم الله فانه لا يجوز أمه (قوله أو انما قاله) أي أقرم ما
أقرم الله تعالى أمهني (قوله ينقض) إن كانت فاسدة (الخ) انظر ما معنى النقص مع فرض فسادها ولعل المراد
به اعلامهم بفساد الهدنة وتليينهم المأمن أمه (قوله بنص (الخ) أي فان كان فسادها بطريق الاجتهاد
لم يفسخه معنى وروى (قوله واندرناهم) واعلناهم أمه (قوله والا) أي وان كانوا بدارهم
(قوله علينا) عبارة المعنى على عاقدها وعلى من بعدهم من الائمة أمه (قوله لا ذنا) إلى قول المتن وإذا
انتقضت في المعنى لا يقرع إلى الذين الذين يخلطون قوله أو الإمام إلى قول المتن وقوله أي عدا كما هو ظاهر وقوله
أيوا إلى وبنحو (قوله بخلاف أذى الحريين (الخ) فلا يلزمنا فكيف عنهم نعم إن اخذ الحريون ملهم
بغير حق وظفرنا به ردنا عليهم وإن لم يلزمنا استفادة معنى وروى مع شرحه (قوله بخلاف أذى
الحريين (الخ) أي والذين الذين ليسوا بدارنا اخذنا من أول كلامه (قوله وبعض أهل الهدنة) أي وان
قدر ناعل دفعهم أمه (قوله أو ينقضها (الخ) عبارة المعنى أو ينقضها الإمام إذا علفت بميتها وكذا غيره
إذا علفت بميتها أمه (قوله ما يأتي) أي من قول المصنف ولو خاف خيانتهم (الخ) قول المتن أو قتالها) أي
حيث لا شبهة لهم فان كانهم شبهة كان عدا أو البقاء مكرهين فلا ينقض كاعتبه الزركشي أمه (قوله
أو بنحو (قالنا) هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك أمه سم (أقول) نعم كما يعلم بالاولى من قول الشارح (الذي
انضاف) أي بدارنا (قوله المتن بعورة لنا) أي خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كانوا
أهل الحرب بما يقتضي تسلطهم على أهل الذمة فيه نظرو ولا يبعد أنها كذلك وكذا يقال في نحو قتالهم أمه سم
(قوله المتن أو قتل مسلم) نعم إن لم يتكر غير القتال مثلا عليه بعد عليه انتقض عهده أيضا كما يأتي
انتهى (قوله بدارنا) لعله قيد في الذمى فقط فلا يرجع أمه رشدي (أقول) هذا صريح صنيع
المعنى (قوله أو فعل شيء (الخ) عبارة المعنى ولا ينصر الانتقاض فيما ذكره بل ينقض بأشياء منها أن
يسبوا الله تعالى أو القرآن أو رسول الله ﷺ وكل ما اختلف في انتقاض الذمة به تنتقض الهدنة به جوما
لأن الهدنة ضعيفة غير متأكدة يذلل الجزية أمه (قوله أو ادعين (الخ) أي أيوا شخص يتجسس على
عورات المسلمين لينقل الأخبار إلى الكفار أمه (قوله أو اخذنا) أي جميعهم في الصور كلها أو فعل
بعضهم شيئا من ذلك وسكرت الباقيين عنه انتهى استي (قوله إن ذلك) أي بنحو (قالنا) أو ما عطف عليه
(قوله لقوله تعالى (الخ) الأولى تأخير أمه من قول المصنف وياتهم كما فعله الاستي والمعنى (قوله من بعد
عدهم) أي الآلة أمهني (قوله المتن وإذا انتقضت مجازات (الخ) انظر هل هو شامل لما إذا تنقضت من فوض
إليه تنقضها من المسلمين أمه رشدي (أقول) ظاهر صنيعهم لا سيما المعنى كما مر في شرح حتى تنقض السمول
(قوله بنير قتال) لعل التقيد بذلك لأنه الذي يحتاج إلى بيان هذا الحكم فيه أمه سم (قوله نهارا)

أو بنحو (قالنا) هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك (قوله بعورة لنا) أي خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة
بدارنا كذلك كان كثير أهل الحرب بما يقتضي تسلطهم على أهل الذمة فيه نظرو ولا يبعد أنها كذلك وكذا
يقال في نحو قتالهم (قوله يذلل جزية) لو عقدت بعوض فانه جاز كما تقدم فهل يتنع حينئذ تنقضها بما اختلف
في نقض عقد الذمة به (قوله بنير قتال) لعل التقيد بذلك لأنه الذي يحتاج إلى بيان هذا الحكم فيه (قوله

بعورة لنا أو قتل مسلم) أو ذمى بدارنا أي عدا كما هو ظاهر أو فعل شيء مما اختلف في نقض عقد الذمة به مما مر وغيره
لعدم تأكد ما يذلل جزية أو أيوا عين الكفار أو اخذ ماله وان جهلوا أن ذلك ناقض لقوله تعالى وإن تكفروا عنهم
بعد عهدهم (وإذا انتقضت) بنير قتال (سازت الاقامة عليهم) نهارا (وإداهم) أي الامارة عليهم (لأن كانوا) لادهم من قبل الباب

ماله تعلق بذلك فان كانوا يولدنا بلغوا ما منهم اى عملا يمتنون فيه متا من اهل عهدنا ولو يطر فبلادنا فبا ينظرون ومن جعله دار الحرب اراد
باجتار الغالب من له امان يتخير الامام (٨) (٣) ولا يلزمه ابلغ مسكنه منها على الواجبوا منهم قوله واذ الى آخره أنه يعنى لما بعد حتى

ووصلوا ما منهم (ولو نقض بعضهم الهدنة ولم ينكر الباقون) عليه (يقولون) فضل بل استمروا على مساكنهم وسكنوا (استقض فيهم ايضا) لاشعار سكرتهم برضاهم بالنقض ولا يتأتى ذلك في عقد الجزية لقوته (فان انكروا) عليهم (باعثوا لهم او باعلام الامام) لو نائبه (يقايمهم على العهد فلا) نقض في حقيقته لقوله تعالى أنجينا الذين ينهون عن السوء هم ينذر الملعدين بالخير عنهم فان ابوا فاقضوا ايضا (ولو عايف) الامام او نائبه (خياتهم) بشيء مما ينقض إظهاره بان ظهرت امارته بذلك (فله نذعه من اليم) لقوله تعالى ولا تخافن من قوم خيانة الآية فان لم تظهر اماره حرم النقض لان عقدها لازم وبعد النذير ينقض عهدهم لا بنفس الخوف وهذا مراد من اشرط في النقض حكم الحاكم به (و) بعد النقض واستيفاء ما وجب عليهم من الحقوق (يلغيم المامن) وجوبها فاه بالهدن (ولا يفيذ عقد الذمة بتمه) يفتش الهاء لانه

الى قوله ومن له في النهاية الا لوه ورسلى فان كانوا (قوله) ماله تعلق بذلك (لعله) اراد به قول المصنف واذ ابطال امان رجال الخ عليه كان المناسب ان يقر قوله ورسلى الباب الخ عن قوله فان كانوا الخ لان ما رفسما اذا كانوا يولدنا كما يظهر بالمراجعة (قوله) فان كانوا يولدنا بلغوا الخ) هذا لا يتأتى فيمن انتقض عهده بقتال فالاحراز عنه من فواته قوله لا يغير (قوله) ومن جعله اى الامان اه رشيدى (قوله) ومن له امان الخ) اى يسكن بكل منها اى نهاية (قوله) ولا يلزمه ابلغ مسكنه الخ) خلافا لنهاية فان سكن باحدها لم يله ابلغ مسكنه منها على الواجب اه (قوله) وافهم قوله واذ الخ) قد يقال قوله واذ الخ لا دلالة فيه على تبليغ المامن حتى ضمهم الضم المذكور وقوله ما بعد حتى الخ اى فى قوله حتى تنقض وقوله ويصلوا ما منهم نائب فاعل يضم اه سم (قول المائن ولو نقض بعضهم الخ) اى بشيء مامر اه معنى (قول المائن ولم ينكر الباقون) ظاهره وان قلوا اه عش ويقال مثله فى قول المصنف ولو نقض بعضهم (قوله) عليه (الى قول المائن ولا يجوز في النهاية وكذا فى المعنى الا قوله لم يندر الى المائن وقوله وبعد النذير الى المائن (قوله) بل استمروا على مساكنهم) اى لم يمتزلوا (قوله) لاشعار سكرتهم برضاهم الخ) فحصل نقض ما منهم كان هدنة البعض وسكرت الباقين هدنة في حق الكل اه معنى (قوله) لقوته اى وضعف الهدنة اه معنى (قول المائن باعثر لهم او باعلام الامام الخ) اى اعلام البعض المنكرين الامام فان اقتصر على الانكار من غير اعتراف او اعلام الامام بذلك فانقضوا وانما اتى بتمايلين لان الاول انكار فعل والثاني قولى اه معنى (قوله) فلا تنقض في حقهم اى وان كان الناقض رئيسهم والقول قول منكر النقض يمينه معنى وروى عن مشرعه (قوله) لم يندر المعلنين الخ) عبارة الروض مع شرحه لم نظرت فان تبذروا عنهم ييتامى اى متفضى الهدن والا اندر نام اى الباقين ليسيروا عنهم او يسلموهم اليان ابوا ذلك مع القدرة عليها فانقضوا العهد (قوله) حرم النقض اى لو فعله لم ينقض اولاه فلفظ والا قرب الثاني اه عش وفى المعنى ما قد يؤيده (قوله) وبعد النقض اى النذير كما عبر به غيره (قوله) واستيفاء ما وجب الخ) اى ان كان اه اسنى (قوله) ولاهم في قبضتنا الخ) اى فاذا تحققت خياتهم امكن تداركها بخلاف اهل الهدنة معنى واسنى (قوله) غالبا) عبارة الاسنى وجروا فى التعليل الثاني على الغالب من كون اهل الذمة يولدنا واهل الهدنة يولدنا اه (قول المائن ولا يجوز شرط الخ) اى فى عقد الهدنة بحث بعض المتأخرين ان الحشى كالمرأة اه معنى (قوله) مسلبة الى قوله ومسلم فى المعنى والى المائن فى النهاية (قوله) وخوف الفتنة الخ) عبارة المعنى والاسنى والنهاية ولا نه لا يؤمن ان يصيبها زوجها الكافر او تزوج بكافرا ولا انها حجرة عن الحرب عنهم وقرينة من الاقتان لنقصان عقلها وقلة عمر فتبوا ولا فرق فى ذلك بين الحر والامه اه (قوله) ووقع ذلك اى شرط رد المسلبة (قوله) ما فى الفتنة الخ) اى قوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار اه معنى (قوله) ولم يجز به الخ) اى بذلك الشرط اه سم زاد عش ولو قال لم يشمل المرأة كان اولى اه (قوله) احتياط الخ) اى لما سر من خوف الفتنة عليها لنقص عقلها

آ كذا يدوم ما يقابل به مالم لا لهم في قبضتنا غالبا ولا يجوز شرط رد مسلبة تأتينا منهم) مسلبة أو كافرة ثم تسلم (قوله) لقوله تعالى فلا ترجعوهن إلى الكفار وخوف الفتنة عليها لنقص عقلها ووقع ذلك في صلح الحديبية نسخة ما في المفتحة لزوما بعد ويجوز شرط رد كافرة ومسلم فان شرط رد من جاءنا مسلما منهم صحيح لم يجز به رد مسلبة احتباطا لاسرها لخطه (فان شرط)

رد المسئلة (فسد الشرط) لانه اصل حراما (وكذا العقد الاصح) لاقتراعه بشرط (٣٠٩) فاسد قيل ماعبر عنه بالاصح هنا موافق

ما عبر عنه بالصحيح فيما
فكرونا نقضه ويجاب
بانه لا يرد ذلك الا لو كان
ما مر صيغة عموم وليس
كذلك وانما هو مطلق
وهذا قيد له فلا تكرار
ولا تناقض ويوجب قوته
صحة الخبر به كاتقتر فكان
مستقي من ذلك وسره ان
فيه اشارة بانما عزة الاسلام
واستثناء اهله كاي ردا عليه
قوله **عنه** من جاءنا منك
ودنا فممن جاءنا فمنا فمنا
صقاً (ولان شرط) بالناء
للفعل اي شرطوا علينا
او الفاعل اي شرط لهم
الامام (ودن جاء) منهم
الي اي التحية بينهم وبينه
(اولم يذ كرود) ولا عدمه
(فجاءت امرأة) مسئلة (ل
يجب علينا لاجل ارتفاع
نكاحها باسلاما قبل وطء
او بعده وان حلنا بينه وبينها
دفع مهر الى زوجها في
الاضر) لان البضع غير
مستقيم فلا يشمله الامان
وقوله تعالى وآتوهم ما
أنتفقوا الامل على وجوب
خصوص مهر الثلث ويوجه
بانه لا يمكن الاخذ بظاهره
لشموله جميع ما اتفق
الشخص من المهر وغيره
ولا نلزم تأتلا بوجوب ذلك
ولا حله على المسمى لانه
غير بدل البضع الواجب في
الفرقة في نحو ذلك ولا مهر

(قوله رد المسئلة) ومثلها الخ حتى فيما يظهر اسنى ونهاية (قول ان فسد الشرط) أي قطعا سوله كان لها عشرة
ام لا ه متنى (قوله قبل ما عبر عنه الخ) عبارة المتنى بتبعية هذا هو الخلاف المار في قوله وكذا شرط فاسد
على الصحيح إلا انه ضعفه هناك وقواهنا ففكر وناقض واجاب عن ذلك الشارح فقال اشارة إلى
قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صور تقدمت بالصحيح اشارة إلى ضعف الخلاف فيها فلا تكرار ولا
تناقض (قوله وناقض) أي حيث عبر بالاصح هنا بالصحيح ثم (قوله بانه لا يرد ذلك الا
الخ) ولك أن تقول هو لا يرد وان كان فيه صيغة عموم لان الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه (قوله
سم) (قوله وهذا قيد له) أي من حيث الخلاف والافالحكم واحد في الموضوعين (قوله ووجه قوته)
أي الخلاف (قوله صحة الخبر به) أي كافي صلح الحديثي وقوله كاتقتر يتأمل (قوله سم) وقد يجب اشارة
الشارح به إلى قوله السابق انما وقع ذلك في صلح الحديثي نسخة الخ فقصده بيان انما هو من صلح الخبر به
لكنه منسوخ فلا يردانه مع صحة الخبر به ما مر جوار (قوله فكان) أي امانا وقوله مستقي من ذلك أي
من حيث الخلاف كما مر من سم وعند مقابل الاصح وقد يؤيد هذا الاحتمال قوله وسره الخ الاستثناء
(قوله ان فيه) أي شرط رد المسئلة (قوله أي شرطوا علينا) أي وقبل الامام او نائبه وقوله أي شرط لهم
الامام أي او نائبه وبقوله (قول المتن اولم يذ كرود) كذا اصله في اصله حقه تعالى بعد ان كان ردوا
بأنف بعد الدال وهو كذلك فيما وقعت من نسخ المحلى والمغنى والتباين به يعلم ترجيح كون شرط مبنيا
للفاعل وانقصر المذكورون في المحلى عليه (قوله فجاءت امرأة) (قوله فاستب) أي وصفت
الاسلام من لم يزل يجنون فانما نقضت ردنا ما له لعدم صحة اسلامها وزوال ضعفها فان لم تقبل ثم تركه ان ارد
ان جاءت عاقلة وهي كافرة لان استب قبل مجيها او بعده ثم جنت او جنت ثم استب بعد افاقها وكذا ان
شككتنا في انها استب قبل جنونها او بعده فانها لا ترد من مع شرحه ومتنى ونهاية (قوله لاجل الخ)
علة لعدم الوجوب (قوله وان حلنا) غايه أي وان حصل منا حيلة لتيبنا وبين زوجها (قوله غير مستقيم)
أي غير مائنا بقوله متنى (قوله وقوله تعالى الخ) رد له دليل مقابل الاظهر (قوله ويوجه) أي عدم الدلالة
(قوله ولا نلزم تأتلا) أي هو أي ظاهره مخالف للاجماع (قوله ولا حله على المسمى الخ) في ان المكان
منافيه نظرا (قوله لانه غير بدل البضع الخ) أي فان بدله مهر المثل (قوله ولا مهر المثل)
علف على المسمى في نفي الامكان هنا نظر (قوله وهذا) أي التوجه المذكور مع ما فيه لعله اشارة
إلى ما في علي في الاحتياين الاخيرين من البديل عدم استلزام المدعى (قوله الصادق بعدم الوجوب)
عبارة المحلى أي والمغنى الصادق بعدم الوجوب وهي أولى سم ورشيدى أي لان التنب خاص وعدم
الوجوب عام ولا يصدق الخاص بالعام بخلاف العكس (قوله الموافق الخ) أي الوجوب لان الاصل في صيغة
افعل الوجوب حلي وقيل صفة لعدم مجرى مجرى عليه الكردى وفسر الاصل براءة الذمة (قوله ورجوه

(قوله وناقض) أي حيث عبر بالاصح هنا بالصحيح ثم (قوله وجواب بانه لا يرد ذلك) لك ان تقول هو
لا يرد وان كان فيه صيغة عموم لان الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه (قوله وهذا قيد له) أي
من حيث الخلاف والافالحكم واحد في الموضوعين (قوله ووجه قوته منافية الخبر به) أي مافي صلح
الحديثي (قوله كاتقتر) يتأمل (قوله لم يجب علينا لاجل ارتفاع نكاحها باسلاما الخ) في الروض
وشرحه وان استب أي وصفت الاسلام من لم يزل يجنون فانما نقضت ردنا ما له لعدم صحة اسلامها
وزوال ضعفها والتبعية بالافاق من زيادته وذكره الاذرى وغيره للاحتراز عما اذا لم تقبل فلا رادخا انما
يأتي في الجنون وكذا ان جاءت عاقلة وهي كافرة سواء طلبها في الصورتين زوجها محارمها لان استب قبل
بجها او بعده ثم جنت او جنت ثم استب بعد افاقها وكذا ان شككتنا في انها استب قبل جنونها فانها لا ترد
ولا تعطيه مهرها (قوله ولا حله على المسمى) في ان المكان منافيه نظر (قوله الصادق بعدم الوجوب)

المثل لان المقابل لم يقل به فتعين أن الامر لتب طلب خاطره بأي شيء كان وهذا مع ما فيه أوضح من الجواب بأنها وان كانت
ظاهرة في وجوب غرم المهر محتملة لتب الصادق بعدم الوجوب الموافق للاصل ورجوه على الوجوب لما قام عندهم

أى النذب اه عرش **(قوله)** لما قام عندهم أى من أن الأصل براءة الذمة حتى وكردى وقال الشورى عن
الطيلورى أى من أعز الإسلام وأزال الكفر اه **(قوله)** انتهى) أى الجواب **(قوله)** ما ذكرته من
أن حملها على يعنى قوله ولا نعلم قائلها يوجب ذلك **(قوله)** يمكن ذلك) أى فيفتح الجوابان **(قوله)** من
الرد) أى ردمه جاءنا منهم **(قول المتن)** ولا يردصى **(الح)** لضعفهما ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما
استوى معنى **(قول المتن)** ويجنون) طرا جنونه بعد بلوغه مشركا أم لا اه معنى **(قوله)** انتهى) إلى قوله أى
لا يجوز فى النهاية إلا قوله اه لا وإلى المتن فى المتن لا نه قيد الصبي بوصف الإسلام وأطلق المجنون **(قوله)**
وصفا للإسلام) أى أنيا بكلمة الإسلام اه نهايه **(قوله)** أم لا) أسقطه المتن والاسنى والنهاية **(قوله)**
فان كل **(الح)** عبارة المعنى فان بلغ الصبي وفاق المجنون ثم وصف الكفر ردا وكذا إذ لم يصف شيئا كاعتنه
بعض المتأخرين وإن وصف الإسلام لم يرداه **(قوله)** وعمل قولهم **(الح)** أى الدال على جواز رد الصبي الذى
أسلم لا يردم وإذا كان عليه ما ذكر لم يمرض قولهم هنالما يجوز ردهم ولو للاب لأنه فى الرد إلى دال الكفر
اه سم **(قوله)** بالفتح) إلى قول المتن وسحر فى النهاية **(قوله)** ولو مستولدة) عبارة المعنى أى المالة المسلمة ولو مكاتبه
ومستولدة فلا ترد قطعاه **(قوله)** ثم إن أسلم **(الح)** عبارة الروض مع شرحه والمعنى ولو هاجر قبل الهدنة أو
بعدها العبد والامة ولو مستولدة ومكاتبه ثم أسلم كل منهما عتق لأنه إذا جاء قاهر السيد ملك نفسه بالقهر
فيتقن ولو أن الهدنة لا توجب امان بعضهم من بعض فبالاستيلاء على نفسه ملكها وأسلم ثم هاجر قبل
الهدنة فكذلك يعتق لو وقع قهره حال الاباحة أو بعدها فلا يعتق لأن الوالم محظورة حيث لا يملكها
المسلم بالاستيلاء لا يرد على سيده لأنه جاءه سالما مراحها وظاهره أنه ترقه وحته ولا عذرة له تحميه بل
يعتقه السيد فان لم يفعل باعه الامام عليه السلام أو دفع قيمته من بيت المال واعتقه عنهم ولم ولا مؤمل أن هجرة
التيالست شرط عتقه بل الشرط فيه أن يعتق على نفسه قبل الإسلام أن كانت هدنة ومطلقا لم تكن فلو
هرب إلى مانه ثم أسلم لم يرد له الهدنة أو أسلم ثم هرب قبلها عتق وإن لم يهاجر فلومات قبل هجر تمت حرا
رث ويورثوا ونما ذكره وأجهره لأن هيا يملك عتقه غالبا وأما المكاتبه فتبقى مكاتبه أن لم يعتق فان أدت نجوم
ألكتبة عتقت هيا ولو هالسيدها وأن هجرت وقت وقد أدت شيئا من النجوم بعد الإسلام لأجله حسب
مأدته من قيمته بالوجه فان وفى حيا أو زاد عليها عتقت لأنه استوفى حقها ولو هالساين ولا يترجم
من سيدها الزاندوان قص عنها وفى من بيت المال اه وبذلك علم فى كلام الأشارع هنا وكان ينبغي أن يقول
إن هاجر قبل الإسلام مطلقا أو بعده وقبل الهدنة عتق أو بعدهما واعتقه **(الح)** كما أشار اليه بسوقه فامر عن
الروض مع شرحه **(قوله)** بعد الهجرة) أى ولو بعد الهدنة اه سيدهم **(قوله)** عتق) أى بنفس الإسلام اه عرش
(قوله) أو بعدهما) أى بعد الهجرة والهدنة اه عرش **(قوله)** كذلك) أى بالغ عاقل سم ورشيدى أى مسلم
روض **(قوله)** ردا أحدهما) أى العبد والحرة المذكورين **(قوله)** عند شرط) إلى المتن فى النهاية والمعنى

فى ذلك اه فان قلت ما
ذكرته من أن حملها على
وجوب الكل يخالف
الإجماع وعلى المسمى يخالف
القاعدة وعلى سهر المثل
يخالف ما يقوله المقابل
يمكن أنه الذى قام عندهم
قلت يمكن ذلك بلا شك
(و) عند شرط ما ذكر من
الرد لا يردصى ويجنون
أنى وأذكر وصف الإسلام
أم لا امرأة وعشى أسلم
أى لا يجوز ردهم ولو للاب
أو نحوه أضعفهم فان كل
أحدهما واختارهم مكانه
منهم وعمل قولهم تسن
الحيولة بين صي أسلم
وأبو يعقبنهم بدارنا لا نا
ندفع عنه (وكذا) لا يرد
لهم (عبد) بالغ عاقل أو
أمه ولو مستولدة جاء إلينا
مسلبا ثم أن أسلم بعد
الهجرة أو قبل الهدنة عتق
أو بعدهما وأعتقه سيده
فواضح والاباحة الامام
لمسلم أو دفع لسيده قيمته
من المصالح وأعتقه عن
المسلمين والولاء لهم (وحر)
كذلك (لا عشرة له) أوله
عشرة ولا تحميه فلا
يجوز رد أحدهما (على
المذهب) ثلاثا يقتضيه

عبارة المحلى الصادق بعدم الوجوب سوى أولى **(قوله)** ولا يردصى ويجنون) قال فى شرح الروض لضعفها
ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما **(قوله)** وعمل قولهم) أى الدال على جواز رد الصبي الذى أسلم لا يرد
ولا كانت الحيولة واجبة وإذا كان عليه ما ذكر لم يمرض قولهم هنالما يجوز ردهم ولو للاب لأنه فى الرد
(قوله) ثم إن أسلم **(الح)** فى شرح الروض واعلم أن هجرته التيالست شرط عتقه بل الشرط فيه أن يعتق على
نفسه قبل الإسلام أن كانت هدنة ومطلقا لم تكن فلو هرب إلى مانه ثم أسلم لم يرد له الهدنة أو أسلم ثم
هرب قبلها عتق وإن لم يهاجر فلومات قبل هجر تمت حرا يرث ويورثوا ونما ذكره وأجهره لأن هيا يملك
عتقه غالبا اه **(قوله)** أيضا ثم أن أسلم بعد الهجرة أو قبل الهدنة عتق أو بعدهما **(الح)** عبارة الروض وشرحه
ولو هاجر قبل الهدنة أو بعدهما ثم أسلم عتق لأنه إذا جاء قاهر السيد ملك نفسه بالقهر فيقتق أو أسلم ثم
هاجر قبل الهدنة فكذلك يعتق لو وقع قهره حال الاباحة أو بعدهما فلا يعتق لأن الوالم محظورة حيث
فلا يملكها المسلم بالاستيلاء اه **(قوله)** والاباحة الامام) أى على سيده **(قوله)** وسحر كذلك) أى بالغ عاقل

(وورد) عند شرط الرد لا عند الإطلاق إلا لا يجب فيه رد مطلقا (من) أي حذر ذكر بالغ عاقل ولو مسلما (له عشرة) تحمية وقد طلبت (أو واحد) منها ولو بر كل كاهو ظاهر (البا) لأنه صلى الله عليه وسلم ردا باجندل على أيسهيل بن عمرو وكذا استدلو به ورد بان هذا وإن جرى في الحديثية إلا أنه قبل عقد الهدنة معهم رواء البخاري (لإلّا غيرها) أي عشرة نه الطالب له (٣١١) فلا يرد ولو بإذنه فيما يظهر فإلّا

(قوله عند شرط الرد) أي لمن جاء منهم قال الزركشي وإذا شرط رد من له عشرة تحمية كان الشرط جائزا صرح به العراقيون وغيرهم قال البندنجي والضابط أن كل من لو أسلم في دار الحرب لم يجب عليه الهجرة يجوز شرط ردده فقد أهدته قال ابن شبة وهو ضابط حسن أه معنى (قوله مطلقا) أي سواء كان له عشرة أو لا (قوله أو واحد) أي قوله كذا استدلو في المعنى (قوله على أيسهيل) ثم أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه رضى الله تعالى عنه أه عش (قوله إلا أنه قبل عقد الهدنة الخ) أي والكلام هنا فيما بعده (قوله أي عشرة نه الطالب) عبارة النهائية أي لا يرد إلى غير عشيره نه الطالب له أه وعبارة المعنى ولا يجوز رده إلى غير هاهي عشيره إذ اطلب ذلك التبر لا ثم يؤذنه أه فكان ينبغي للشارح تدكير الطالب (قوله بكل من الفعليين) أي يردو طلبته أه سم (قوله فيرد) إلى قوله هو والأوجه في المعنى الإقوله من ثم إلى المتن (قوله فيرد إليه) أي الطالب أما إذا لم يطلبه أحد فلا يرد أسنى ومعنى (قوله وعليه حلوا الخ) قضية هذا الجدل أن الجاني في طلب أبي بصير لم يكن من عشيره تولا ولا كيلاهم أه سم (قوله كافي الودعة الخ) عبارة المعنى ولا بعد تسمية التخلية ردا كإلّا الودعة أه (قوله له حرمة إجبار المسلم الخ) عبارة النهائية لأنه لا يجوز إجبار المسلم على الانتقال من بلد إلى بلد في دار الإسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب أه قال عش وعلم من هذه العبارة أن ما يقع من المقتربين في زمانهم أنه إذا خرج فلاح من قرية وأراد استيطان غيرها أجبروه على الخروج جائز وإن كانت العادة جارية برعه أو صولة في تلك القرية أه (قوله ولهذا) أي لعدم الوجوب ينكر إلّا حلوا وكان الرجوع واجبا لأمره بالرجوع إلى مكة أه معنى (قوله ومن ثم) أي من أجل سروره صلى الله عليه وسلم بذلك (قول المتن وله قتل الطالب) لا ينافي ذلك الأمان الذي اقتضاه عقد الهدنة لأنه لم يتناول هذا المطلوب كإلّا في نظيره في قوله نعم الخ أه سم (قوله كما قبل أبو بصير) أي لم ينكر صلى الله عليه وسلم عليه (قول المتن ولنا الخ) هو صادق بالامام وأحد المسلمين أه معنى عبارة النهائية ولو بمحضرة الامام خلافا للبقي (قول المتن له) أي المطلوب يقتل طالبا أه معنى (قوله كاعر ض) أي قوله كذا أن أطلق في النهاية الإقوله هو والأوجه إلى المتن (قوله بذلك) أي يقتل طالبا بعبارة المعنى والنباية يقتل أبيه أه (قوله لأنهم في أمان) فالتأنيق للأمان التصريح لا التبريض أه سم (قوله لأنه لم يتناول الخ) عبارة النهائية المعنى لأنه لم يشرط عليه نفسه أمانا لهم ولا يتناول له شرط الامام كإلّا (قوله لأنه لم يشرط له رد) أي ضد كل منهما (قوله من جاءهم) إلى قوله كذا أن أطلق في المعنى الإقوله على المعتد (قوله من الرجال والنساء) عبارة النهائية ولو امرأة أو رقيقا أه (قوله وسيتدلا بزمهم الرد) أي يفرونهم المراد المارة وقية الرقيق فإن عاد الرقيق المرتد الباقية أخذت به ردناها إليهم بخلاف نظيره في المهر معنى ونباية

(قوله وروان هذا الخ) قد نجاب بان رده بعد الهدنة كرده قبلها إن لم يكن أولى (قوله متعلق بكل من الفعليين) أي يردو طلبته (قوله وعليه حلوا ردده صلى الله عليه وسلم أبي بصير الخ) قضية هذا الجدل أن الجاني أي في طلب أبي بصير لم يكن من عشيره تولا ولا كيلاهم (قوله وله قتل الطالب) لا ينافي ذلك الأمان الذي اقتضاه عقد الهدنة لأنه لم يتناول هذا المطلوب كإلّا في نظيره في قوله نعم الخ (قوله لأنهم في أمان) فالتأنيق للأمان التصريح لا التبريض (قوله من الرجال والنساء) قال في الروض ويفرونهم مرها أي المرتد قال في شرحه قال البقي وهو عجيب لأن الردة تقتضي انفساخ النكاح قبل الدخول وتوقفه على اقتضاء الهدنة فالمراد المهر مع انفساخ النكاح أو إشرافه على الانفساخ لأوجه أه وصرح أعني في شرح الروض عن نصريح أصله

لأنهم في أمان نعم من جاءنا مسلما بعد الهدنة يجوز له للطلوب يقتل طالبا لأنه لم يتناول الشرط (ولو شرط) عليهم (أن يردوا من جاءهم مرتدا منا لزومهم الوفاء) به حرا كان أو ذكرا أو نكاحا بالمرأته (فإن أريدوا تقتضوا) المهدن لخالقهم الشرط والأوجه أن الردة أيضا بمعنى التخلية (والأظهر جواز شرط أن لا يردوا) من جاءهم مرتدا منا من الرجال والنساء على العمد لأنه صلى الله عليه وسلم شرط في صلح الحديبية من جاءنا منكردا من من جاءهم منافس حقا سقا وجبقت لا يزمهم الرد

وروض مع شرحه **(قوله وكذا الخ)** أى لا يلزمهم الرد وصرح في شرح الروض عن تصريح أصله بعد لزوم الرد اذا اطلق القعد ايضا ممن ينهم يفرمون من مرها فراجعهم **(قوله على الأصح عدمهم)** أى الاصحاب **(قوله فرع)** الى قوله وصرح في المتن وشرح المنهج **(قوله يجوز شرأ أو لا للمعاهدن)** عبارة التقيي في على المحل يجوز شرأ وولد المعاهدن مما هد آخر غير أى لا نه لا نملك بالقر لا من أى لا نه أباه أذاهر هو أراد يه دخل في ملكه فيقت عليه فلا يصح بيعه وعلى هذا يحمل قول الماوردي يجوز شرأ وولد المعاهدن منهم انتهت بجبري وحله الفارح في البيع على اطلاقه وأجاب حماد عليه عن عدم استقرار ملك الاب لولده بما فيه بعدنه عليه هناك وأشار اليه هنا بقوله الآتي **(قوله فرع)** وصرح في شرط البيع الا صوب شرط المبيع وامل المم سقطت من قلم الناسخ **(قوله حتى يشترط عليهم الخ)** أى وقبلوا ذلك الشرط منا **(قوله)** والذي يشبهه عقد الصلح **(الخ)** أى بلا اشتراط ذلك وقوله وفي الثانية أى اضطرار وبدوته وقوله وأنه يجب الخ أى الذي يشبهه وجوب السعي في اشتراط ذلك في الاولى والثانية فان قبله فيها أو لا فيصح الصلح بدونه في الثانية، طلقا في الاولى ان اضطررنا اليه وقوله فان أبو الخ أى فيها اذا قبلوا ذلك الشرط هذا ما علم

ما علم في فهم المقام واقه اعلم

(كتاب الصيد والذبايح هـ)

(قوله) معنى اسم المفعول أى الصيد معنى وشرح المنهج معنى ما يعتبر فيه من حيث اصطاده ليحل هو أى المصيد **(قوله على مصدرية)** أى على معنى الاصطاد بدنى ما يعتبر فيه أجل المصيد **(قوله ذلك)** أى بقائه على مصدرية **(قوله جمع ذبيحة)** بمعنى مذوبة معنى وشرح المنهج التاء الواحدة بجبري معنى ما يعتبر فيها من حيث ذبيحة لتحل **(قوله)** وأركانها الخ عبارة غيره وأركان الذبيح بالمعنى الحاصل بالمصدر أو بغيره وذابح وذبيح وآلة أهال الرشيدى قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر أى الانذبايح وكون الحيوان مذبحا وانما فسر هذا الذبايح بالذبيح الذى هو احد الاركان والارام اتحاد الكل والجزء **(قوله فاعل ومفعول به وفعل وآلة)** والمراد بكونها أركانها لا بدلتحققها منها والافليس واحد منها جزاء منها **(قوله)** وما بعده لعله الى كتاب القضاء وعبارة التهاة والاطعموا التذرة اظهر اجمع **(قوله لا فيها الخ)** عبارة التهاة بالمعنى لان طلب الحلال فرض عين أهال الرشيدى هذا كما يحسن مناسبة ذكرها هناك محسن ايضا مناسبة ذكرها عقب الجهاد الذى يظهر ان صاحب الروضة انما ذكرها هناك المناسبة للضحية للبدى لا شترأ كما في اكثر الاحكام ومن ميم ذكرها عقب قبل الصيد والذبايح **(قوله لا فيها الخ)** أقول ولما نسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والجبرانات ونحو ذلك اه سم قول المتن ذكاة الحيوان الخ هذه العبارة تفيد الحصر لعموم المبتدأ أى كل ذكاة للحيوان ونحوه من الخبر اه سم **(قوله البرى)** الى قوله وهى بالمعجمة في المتن **(قوله انما تحصل الخ)** أى تحصل شرعا

بعد لزوم الرد ان اطلق القعد ايضا ممن ينهم يفرمون هنا مرها ايضا فراجعهم **(قوله وكذا ان اطلق القعد)** بخلاف ما تقدم في آخر الصفحة السابقة من جاء منهم لا يجب رده عند الاطلاق **(قوله ايضا وكذا ان اطلق القعد)** في شرح الروض عن تصريح أصله عدم اللزوم عند الاطلاق ايضا فراجعهم **(كتاب الصيد والذبايح هـ)**

(قوله) لان فيها شو باتامانها أقول ولما نسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والحيوانات ونحو ذلك **(قوله ذكاة الحيوان الخ)** هذه العبارة تفيد الحصر لعموم المبتدأ أى كل ذكاة للحيوان ونحوه من الخبر **(فرع)** حال عليه حيوان ما كؤل فر ما ه صاب مذبح بحيث تقطع كل حلقوه ومهرته حل وان اصاب غير الذبيح فان كان بمعنى التاد بحيث صار غير مقدور عليه حل باصا به أى محل كان ولا فلا ولو قدر على اصا به في الذبيح لكن بحيث ينقطع بعض الحلقوم والمرى فقط قبل تعيين في المحل اصابة الذبيح او لا لان قطع البعض من الحلقوم والمرى ليس ذبحا شرعا فلا فرق بين اصا به أو اصابة غيره فيه نظر ويتجه

الأصح عدمهم وان خالف فيه الماوردي واعتضده الزركشى (فرع) يجوز شرأ أولاد المعاهدن منهم لا سيهم ومواقه في رابع شروط البيع وأنى أبور ذكاة لا يصح صلح من يابدهم اسير حتى يشترط عليهم اطلاقه اذلا سبل الى ابقائه بالذبيح بل يجب عينا على كل واحد السعى في خلاصه منهم ولو بمقابلتهم وتردد فيها اذا كان يد غيرهم وهم قادرون على تخليصه والذي يشبهه عقد الصلح في الاولى ان اضطررنا اليه وفي الثانية انه يجب ان يشترط عليهم ردة فان أبرأ انتقض عهدهم

(كتاب الصيد هـ) مصدر معنى اسم المفعول وأفرده نظر اللفظه ويصح بقاءه على مصدرية لان أكثر الاحكام الآتية تتعلق بالفعل وعطف الذبايح عليه لينا في ذلك **(والذبايح هـ)** جمع ذبيحة وجميعها لانهما تكون يسكين وسهم وجارحة وأصلها الكتاب والسنة والاجماع وأركانها فاعل ومفعول به وفعل وآلة لغو ساقى كلها وذكر هذا الكتاب وما بعده هنا هو ما عليه أكثر الاصحاب لان في أكثرها نوعان الجنابة وخالف في الروضة فذكرها آخر ريع العبادات لان فيها شو باتامانها (ذكاة الحيوان

البرى (المأكول) المبيدة لحل أكله انما هو (ذبحه في ساق) وهو وأهالى الحق بطريقين

أسفله (ان قدر عليه)
وسيدكر انها إنما تحصل
بقطع كل الحلقة والمريه
فالدفع هنا بمعنى القطع الآتى
وحى بالمعجزة لئلا يتعيب
ومنه راحة ذكية والتتيم
ومنه فلان ذكى أى تام
الفهم سمى بها شرعا الذبح
المبيح لانه أطيب أكل
الحیوان باسحته یاوهذا
يعلم رد ما قيل تعريفه لما
بذلك غير مستقيم لانها لئلا
الذبح فقد عرف الشيء
بنفسه أى المساوى له
مفهوما وما صدقا ووجه
رده منع قوله انها لئلا الذبح
على انه لو سلم اطلاعا عليه
لئلا كان المراد بها مطلقة
وهو غير الذبح شرعا لانه
يعتبر فيه قيد المبيح فلم
يعرف الشيء بنفسه على انه
ليس هنا تعريف أصلا
وإنما صواب العبارة ان فيه
تحصيل الشيء بنفسه
وجوابه ما علم ان مطلق الذكاة
غير خصوص الذبح المبيح
ولاشك ان المطلق يحصل
بانه بذكر المقيد ولا يرد
عليه حل الجنين بذبح أمه
وان أخرج رأسه وبسبابة
مستقرة أو وهبت لان
انفصال بعض الولد لا اثر
له غالب وذلك لان
الشارع جعل ذبحها
ذكاة له واعتبرت

بطل يقين ذكر المصنف إحداهما بقوله بذبحه الخ والثانية بقوله والافيعر الخ اه معنى (قول المتن اولة) ولو شك بدفع الفعل منه محل أو محرم فهل يحل ذلك ام لا فيه نظر والاقرب الاول لان الاصل وقوعه على الصفة المجزئة اه (قوله بفتح اوله) عبارة المعنى بلام وموحدة مشددة مفتوحةين اه (قوله فالدفع هنا بمعنى القطع الخ) فكان الاول ذكرهما في موضع واحد اه معنى (قوله وحى) أى الذكاة (قوله وبهذا) أى قوله وحى بالمعجزة الى هنا (قوله تعريفه) أى المصنف لما بذلك أى الذكاة بالذبح (قوله لانها) أى الذكاة (قوله منع انها لئلا الذبح) أى لما امر انها لئلا يتعيب (قوله كان المراد بها الخ) أى فى اللغة مطلقا وهو مطلق القطع وهو غير الذبح الشرعى أى المراد بالذكاة هنا أى المراد بالذبح فى كلامه المعنى القنوى الذى هو مطلق القطع وهو يتدفع ما فى عبارة قوله لانها لئلا الذبح هذا كبعض كلمات الشارح الآتية يدل على انها فى كلام المصنف بالمعنى القنوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى والذبح فى كلامه بالمعنى القنوى وهو مطلق القطع فلا إشكال وقوله كان المراد بها مطلقا وهو غير الذبح شرعا الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى القنوى بالمعنى الشرعى ولو عكس فاجاب بان المراد بالمعنى الشرعى وبالذبح المعنى القنوى فليس فيه تعريف الشيء بنفسه كان صوابا اه بخلاف (قوله على انه ليس هنا تعريف أصلا) هنا تعريف ضئى اه سمى الاول اسقاطا أصلا (قوله) وإنما صواب العبارة (أى فى الاعتراض على المتن (قوله وجوابه) أى الاعتراض بهذه العبارة (قوله ان مطلق الذكاة) يعنى الذبح الذى جعل جرما من التعريف غير خصوص الذبح المبيح يعنى الذى هو المراد من الذكاة للمعرف (قوله ولا شك ان المطلق يحصل بانه بذكر المقيد) تأمل اه سمى الجواب بان المعنى ان الدال على المائة اجمالا بين بما يدل عليه تفصيلا كما هو شأن التعاريف مع معرفتها (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة شيخ الاسلام والنهاية والمعنى واللفظ الاخير فانه يدل على المعنى فى العارية بين الجين فان ذكاته بذكاة امه اجيب بان كلامه فى الذكاة استقلال وسياق الكلام على الجنين فى باب الاطعمة اه فكان المناسب ذكره بعد قول المصنف والافيه قر من ذ الخ كما قلناه (قوله أو وهبت) المعتد بخلاف هذا مر اه سمى عبارة الجبرمى عن الثورى وضابط حل الجنين ان يذبح هو به الى ذكاة امه ولو استحال بان يموت بذكيتها أو يبق عيشه بعد الذكاة عيش مذموم يموت أو يشك هل مات بالذكاة أو بغيرها فحل لانها سبقت في حله والاصل عدم المانع نخرج مالمو تحققتا مو قبل تذكيتها كما أخرج راسه ميتا أو حيا ثم مات ثم ذكيت ومالمو تحققتا عيشه بعد الذكاة ثم مات كالواضطرب في بطنها بعد تذكيتها زمانا طويلا أو تحرك في بطنها تحركا شديدا ثم سكن ثم ذكيت اه (قوله لان انفصال بعض الولد الخ) علة للفتاوى (قوله وذلك) أى عدم الوجود (قوله واعتبرت) أى قوله فعل فى المعنى لا قوله أى نكاحا لانه لا مثله وقوله لئلا (قوله بانه سبب عرته بالنحر)

الثانى وقاما لم (قوله لانها لئلا الذبح) هذا كبعض كلمات الشارح الآتية يدل على انها فى كلام المصنف بالمعنى القنوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى والذبح فى كلامه بالمعنى القنوى وهو مطلق القطع فلا إشكال أصلا (قوله كان المراد بها مطلقا) وهو غير الذبح شرعا الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى القنوى بالمعنى الشرعى ويرد عليه انه قطعا المقصود الشرعى لانه قد عجب عنه بانه من قبل التعريف بالاختصاص وهو جائز على قول لكن قد بانيه ما دل عليه قوله لا الاى ولا يرد عليه الخ لانه على ملاحظة القول باعتبار كون التعريف جامعا لما ناولا فلا حاجة الى دفع ورود هذا فتأملوه عكس فاجاب بان المراد بالمعنى الشرعى وبالذبح المعنى القنوى فليس فيه تعريف الشيء بنفسه كان صوابا لانه يجب ان يرد عليه ان المقصود بيان معناها الشرعى لانه لم يخالف ذلك لان المعنيين مختلفان فلا يفسر احدهما بالآخر لانه لم يقتصر فى تعريفها على مجرد معنى الذبح لئلا يضاف اليه قيودا شرعية وإشارة يحصل من مجموعها معناها الشرعى فتأمل (قوله لانه يعتبر فيه قيد المبيح) قد يقال الا بانه حكيم تب عليه فلا تعتبر فيه (قوله على انه ليس هنا تعريف الخ) هنا تعريف ضئى (قوله ولا شك ان المطلق يحصل بانه الخ) تأمل (قوله أو وهبت) المعتد

ورداً به لا مانع من تسمية ذبحا محرماً أو يفرض منه لا مانع من تسمية به تغلياً (والا) بقدر عليه (فيحرق مرق حيث كان) أي بأي موضع منه
وتجد تحصل ذكاته لما يأتي (وشرط (٣١٤) ذابح وصائد) وعاقرة ليعمل نحو مذبحه (حل منا كحت) أي تكاحنا لا مله لا سلامه

أو كتابتهم بشروطهم
وتفاصيلهم السابقة في
التكاح لقوله تعالى وطعام
الذين أتوا الكتاب
حل لكم أي ذابحهم وإن لم
يعتقدوا حلها لا بل فعل
أن من لم يعلم كونه إسرائيلياً
وذلك في دخول أول أصوله
قبل ما رمى لم يحمل ذبيحته
ومن ثم أتى بعضهم في يهود
الذين حرمة ذبائحهم للشك
فهم قال بل نقل الأئمة أن كل
أهل الدين أسلموا أه ولا
خصوصية ليهود الذين بذلك
بل كل من شك فيه وليس
إسرائيلياً كذلك نحو قبيل
نكاح المشرك ما له تعلق
بذلك فخرج نحو مرتد
وصافي وسامري خالف
في الأصول ويجوز ووثق
ونصاري العرب ويعتبر
هذا الشرط من أول الفعل
إلى آخره فلو تخلفه رد مسلم
أو لإسلام مجوس لم يحل

أي مقتضاه أنه لا يسعي ذبحاً أه معنى (قوله) ورداً به لا مانع (الخ) ورداً أيضاً بأن المراد بالذبح مطلق
القطع لا الذبح الشرعي والألزام استدراك قوله في حلق أولية فتدبر أه سم (قوله) بفقر) هو بفتح العين
وسكون القاف الجرح (قول المتن مرق) أي اللوح أه معنى (قوله) أي بأي موضع منه (وجد) تفسير
لحيث كان وقوله تحصل ذكاته تقدير متعلق بلفظ (قوله) لما يأتي) أي مع استثناءه فقر الكلب للتردى
(قول المتن وصائد) أي لغير سمك ويجزأ أماً صائداًهما فلا يشترط فيه الشرط المذكور لأن بينهما حلال
فلا عبرة بالفضل أه معنى (قوله) نحو مذبحه) أي من مصيده ومعقوره (قول المتن حل منا كحت)
أي للسلبين (تلي) أن قلنا محل منا كحتاً لأن حلت ذبيحتهم وإلا فلا وتقدم الكلام على ذلك في
عمرات النكاح معنى (قوله) لقوله تعالى (الخ) علة قولهم أو كتابتهم (الخ) (قوله) وأن لم يعتدوا (الخ) غاية في
قوله أي ذابحهم أو في قوله أو كتابتهم وهو صريح صريح المعنى (قوله) فعل) أي من قوله أو كتابتهم بشروطهم
(الخ) (قوله) في دخول أول أصوله) أي في دين النصراني أو اليهود قبل ما رمى أي قبل بمقتضى نسخته ثم أي
في النكاح (قوله) للشك فيهم) أي يهود الذين أي دخول أصوله (قوله) انتهى) أي فتوى بعضهم
(قوله) فخرج (الخ) مفرغ على المتن (قوله) خالف) أي كل منهما وكان الظاهر خالفاً ما سیده (قوله)
ومجوس (الخ) ولوا كره مجوس مسامع الذبح أو محرماً حلالاً نهاية وبسم (قوله) هذا الشرط) أي حل
التأكل (قوله) فلو تخلفه) إلى قوله وسبيل في التأويل إلى قوله ومثله في المعنى (قوله) فلو تخلفه رد مسلم (الخ)
أي كان رمى مسلم السهم ثم ارتد ثم أسلم قبل أصابته وسباق فيما لو أرسل مسلم كفة فزاد عدوه بأمره مجوس
أنه يحل ويمكن الفرق أه سم (قوله) من كلامه) وهو قوله ويحرم صيده برى وكتب (قوله) ومثله) أي
مثل الصائد في اشتراط البصر (قوله) ولا يرد (الخ) عبارة المعنى ولم يشترط في الذابح كونه غير محرّم في الوحنى
أو المشرك منه والمذبح كونه غير صيد حرى على حلال أو محرّم لا تقدم ذلك في عمرات الاحرام ولأن
المحرّم مباح الذبيحة في الجملة ولكن الاحرام مانع بالنسبة إلى الصيد الذي أه (قوله) عليه) أي على منعه (قوله)
فإن مذبحه (الخ) علة المعنى وقوله لأنه (الخ) علة الثاني (قوله) وذاك) أي كون مذبحه الذي صاده مية (قوله)
لعارض) وهو الاحرام (قوله) يلزم عليه (الخ) علة الفساد (قول المتن) وتحل ذكاة أمة كتابية) لعدم
الاية المذكورة معنى ونهاية (قوله) وهذه) إلى قوله لكن في المحل والمعنى (قوله) ما قبلها) أي قول المتن
وشرط ذابحها (قوله) لكن لا بالتأويل الذي ذكرناه) أي في قوله حل منا كحت) أي وأما بذلك
التأويل فلا استثناء بل هي داخلة فيما قبلها أه سم (قوله) وبه (الخ) أي بذلك التأويل (قوله) أنه لا يرد

خلاف هذا مر (قوله) ورداً به لا مانع (الخ) ورداً أيضاً بأن المراد بالذبح هنا مطلق القطع لا الذبح الشرعي
والألزام استدراك قوله في حلق أولية فتدبر (قوله) ومجوس ووثق ونصاري العرب (الخ) قال في الروض فإن
أكره مجوس مسامع الذبح أو أمسك له صيداً فذبحه أو شاركه أي في قتله يسهم أو كلب وهو في حركة
المذبح أو في رد الصيد على كلبه أي المسلم بأن ردّه إليه لم يحرم أه وفي مختصر الكفاية لأن التقب إذا
أكره مجوس مسامع الذبح حل وكذا إذا أكره محرماً حلالاً على ذيب الصيد قال في الروضة عن إبراهيم
المرزوي وقال الراغب لو أكره مسلم مسامع الذبح يمكن أن يقول أن اعتبرنا فلعننا به القصاص حلت
الذبيحة وإن جعلناه كالأفك فكذلك لأن المكروه كان تذييع قال ابن الرفعة في هذا يظهر من مسئلة أكره
المجوس أن لا حل وفيما لو أكره المسلم مجوساً على الذبح أن يحل أه (قوله) فلو تخلفه رد مسلم أو إسلام
مجوس لم يحل) أي كان رمى مسلم السهم ثم ارتد ثم أسلم قبل أصابته وسباق فيما لو أرسل مسلم كفة فزاد عدوه
بأمره مجوس أنه يحل ويمكن الفرق (قوله) لكن لا بالتأويل (الخ) أما بذلك التأويل فلا استثناء بل هي
داخلة فيما قبلها (قوله) لكن بالتأويل الذي ذكرناه) أي في قوله حل منا كحت) (قوله) في غير الشاة

وسيعلم من كلامه أن شرط
الصائد البصر ومثله جارح
نحو الناد الاتي ولا يرد
عليه المحرم فإن مذبحه
الذي يحرم عليه صيده مية
لأنه مباح الذبح في الجملة
وذاك لعارض يزول عن
قريب وزعم أن غارحاً يحل
منا كحت فاسد يلزم عليه
عدم حل مذبحه الأمل
(وتحل ذكاة بؤصه عقر

(أمة كتابية) وإن لم يحل نكاحها لأن الرق لا تأثير له في منع نحو الذبح بخلاف النكاح لما يلزم عليه من تحرق الولد وهذه
مستتانة من مفهوم ما قبلها لكن لا بالتأويل الذي ذكرناه وبمعنى قوله أنه لا يرد (١) قول الحنفى قوله في غير الشاة ليس في نسخ الشرح

ايضا امهات المؤمنين رضي الله عنهن وانه لا يحتاج للجواب عنه جعل نكاحهن قبله **قوله** وهو رأس المؤمنين وتحرّم مذبوحه ملقاة وقطعة لحم باناه لإباحة يثلب فيه من محل ذكاته وإلا أن أخبر من محل ذبيحته ولو كان كافرا (هـ ٣١) بانه ذهبوا قضية التقيد بالمقاة ان

غيرها يحمل مطلقاً ويظهر ان عمله ان لم يمتنع نحو الجوس بمطها وخرج بالتي في اناء المقاة تحرم مطلقا وعمل بالقرينة في الحل في بعض هذه الصور مع ان الاصل قبل الذبح التحريم وهو لا يرفع بالملك لان لها دخلا في حل الاموال ولمسقة العمل بذلك الاصل (ولو شارك بجوس) وانجوه عن تحريم ذبيحته (مسلبا) او كناية ولو احتمالا في غير المقاة وقطعة اللحم المذكورين (في ذبح او اصطياد) قائل كان امرا سكنيا على مذبح شاة او قتلا صيدا بسم او كلب واحد (حرم) المذبح او المصيد تقنيا للحرم اما اصطياد لاقول فيه فلا اثر للشركة فيه (ولو ارسلنا كلبين او سهمين) او احدهما سبما والاخر كلبا على صيد (فان سبق الله المسلم قتل) الصيد (او انهاء الى حركة مذبح حل) كالمذبح مسلم شاة فقد حرم جوس فان لم ينه ذلك فاصابه آلة الجوس فانه الى حرم وختمه الجوس للسلم بقيت وقت اصابه آلة لانه افسد ملكه بجملة ميتة (ولو انكس) بان سبق آلة الجوس فقتل او انهاء لذلك (او جرحا ممما)

(الخ) عبارة المغني واستثنى الاسنوي ايضا اوجوات التي **قوله** فانه لا يحمل منا كنهن وتحل ذبيحتن واعتز به البقيني بانه كان يحمل نكاحهن للسلبين قبل ان ينكهن **قوله** وبعد ان ينكهن فالتحريم على غيره لاعليه وهو رأس المؤمنين **قوله** قال ابن شبة ويمكن انه يصحح الاستثناء بان يقال زوجاته **قوله** بعد موته يحرم نكاحهن وتحل ذبيحتن اه والاولى عدم استثناء ذلك لان حرمتهن على غيره صلى الله عليه وسلم لا شيء فيهن وانما هو تعظي له صلى الله عليه وسلم بخلاف الامة الكناية فانه لا امر فيها وهو قتها مع كفرها (تنبيه) علم من كلامه حل ذكاة المرأة المسلمة بطريق الاولى وان كانت حاضا وقيل يكره ذكاة المرأة الضعيفة والخشي كالانثى اه وصارة النبا فيه مثل كلامه الحائض والنفق والخشي والآخر من فتح ذبيحتهم اه **قوله** ايضا يعني كعدم ورود المحرم وفيه تأمل **قوله** يحمل نكاحهن اي للسلبين وقوله ولو اخضعه صلى الله عليه وسلم **قوله** وتحرم اي قوله وقضية التقيد في النبا **قوله** وقطعة لحم باناه او خرقه اه عش **قوله** لا يحمل يثلب فيه من محل الخ اي خلاف ما اذا غلب او ساوم نحو الجوس له اه عش **قوله** من محل ذكاته مسدا او كناية **قوله** ان أخبر من تحمل عبارة النبا في اخر فاسق او كناية انه الخ قال عش اخرج به الصي والمجنون ولوع نوع تميز فلا يقبل خبرهما فيحرم ما اخبر اذ به وظاهره وإن صدقهما الخبر اه **قوله** وقضية التقيد ظاهر كلام النبا في عدم الفرق بين المقاة وغيره وان المدا على الملك ذابحها ومن محل ذكاته او غيره اه فتى غلب من محل ذكاته فظاهره مطلقا ولا يخصه مطلقا فراجع **قوله** ان لم يمتنع (الخ) فظاهره الشمول لمسلم واحد مثلا وفيه يبدو لعل الاقرب ان لم يثلب نحو الجوس فراجع **قوله** (محملا) الاولى التذكير **قوله** وخرج بالتي في اناء المقاة اي المرمية مشكوة اه عش **قوله** مطلقا اي غلب من محل ذكاته ام لا **قوله** في بعض هذه الصور وهو قطع لحم بانا بشرطها **قوله** لانها اي القرينة **قوله** عن تحريم الخ كوني وسر تداه نايبة **قوله** ولو احتمالا اي المشاركة **قوله** في غير المقاة (الخ) لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله لا يحمل الخ اه سم **قوله** المذكورين الاولى التانيث **قوله** قائل اي مؤدلى القتل ولو بعد ممة **قوله** كان امرا اي قوله وهو ذم شارح في المغني الا قوله اما اصطياد الى المتن وقوله ولو بان الى المتن وقوله وايراد الى ويحل **قوله** تقنيا للحرم لانه متى اجتمع المسيح والحرم غلب الثاني امنيانية اي في هذا الباب وغيره عش (قول المتن ولو ارسلنا) اي مسلم وجوس اه معنى (قول المتن فان سبق الله المسلم) اي يقينا اخذا من قوله الاتي اوجبه اه عش (قول المتن قتل) اي كلب المسلم او سهمه المبرع عنه بالآلة اه رشيدى (قول المتن او انهاء الخ) فان لم ينه اليها فهو داخل في قوله او مرتبا الخ اه سم **قوله** كالو ذبح الخ) اي لو يقدح ما وجد من الجوس كالو ذبح الخ اه معنى **قوله** فان لم ينه الخ عبارة المغني ولو اثن مسلم يجر احتياطه او قدار الى امتناعه ملكه فاذا جرحه جوس ومات بالجر حين حرم وعمل الجوس قيمته مستحذلا لانه افسده بجعله ميتا ولو اكره جوس مسلبا على ذبح او امسكه لصيد اقتضجه او شاركه في قتله بسهم او كلب وهو في حركة مذبح او اشار كفي رد الصيد على كلب المسلم بان زده اليه لم يحرم اه وقوله ولو اكره الخ سم عن الروض مثله **قوله** وختمه الجوس الخ) اي حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر اه سم اي بان ازال امتناعه **قوله** لذلك اي الى حركة مذبح (قوله ولو بان كان الخ) لا حاجة الى زيادة بان **قوله** مذفقا اي قاتلا سريعا (قول المتن ومتربا الخ) بان سبق الله احدهما

لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله لا يحمل الخ **قوله** او انهاء الى حركة مذبح فان لم ينه اليها فهو داخل في قوله او مرتبا الخ **قوله** وختمه الجوس للسلم اي حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر **قوله**

وحصل الملاك هما ولو بان كان احدهما مذفقا والآخر غير مذفق لكنه يمين على المذفق على المعتمد (او جهل) اسبهما القاتل اولم يعلم ايها قتله (او جرحاه) مرتبا ولم يذفق احدهما اي لم يقتله سريعا (حرم) تقنيا للتحريم وكذا الوسيق كلب جوس

مسلم بكتب مجوس قطعا (ويحل ذبح صبي عيز) مسلم أو كنان لصحة قصده وعبادته وزعم شارح مكرامة ذكاته لقصور عن المكلفين إتمامه إن كان في عدم صحة ذبحه خلاف يعتد به وظاهر كلام المجموع الآتي أنه خلاف فيه بالاولى (وكذا غير عيز) يطبق الذبح (ومجنون وسكران) لا يميز لها أصلا فيحل ذبحهم (في الاظهر) لأن لهم قصدا في الجملة بخلاف التام نهم يكره خوفا من خطئهم في الذبح (وتكره ذكاته) خوفا من ذلك (ويحرم صيده) وقته لغير مقدور عليه (يرى) لنحو سهم (و) ينحر (كلب) وقد دله على نحو الصيد بصير (في الاصح) لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد فصار كاسترسال نحو الجارح بنفسه أما إذا لم يدله عليه أحد فلا يحل قطعا وفي البحر أن الصبي إذا أحسن به في نحو غلظة فرما حل أجماعا وكان وجهه أن هذا مبصر بالقوة فلا يعدم عرفا ربه عينا بخلاف الإحيم وإن أخبر وظاهر المتن حل صيد من ذكر قبل الإحيم يرى أو جرحه فهو ما يحصن في المجموع قال أما المميز فيحل اصطاده قطعا وتارة فيه الأذرى وأطال (وتحل

الآخر فملكهما أه معنى (قوله فأمسك فقط) أي لم يقتله ولم يجرحه أه معنى (قوله وإيراده هذه الخ) ومن أوردته المعنى (قوله عليه) أي على قول المصنف ولو أنه كس الخ (قوله ويحل) أي قوله وبعبارة في النهاية (قوله ويحل ما اصطاده الخ) وكذا ما اصطاده المجوس بكتب المسلم حرام قطعا أه عيش (قوله المتن ويحل ذبح صبي الخ) أي مذبحه أو لا فهو لا يخاطب ويحل ولا حرمه فكذلك يقال في قوله الآتي نعم يكره الخ أه وشيدى (قوله المتن ذبح صبي الخ) أي وصيده وقوله وبعبارة أي إن كان مسلما أه معنى (قوله في عدم صحة ذبحه الخ) الأصوب إسقاط عدم (قوله الآتي) أي قبيل قول المتن ويحل ميتة المسلم (قوله بالاولى) أي بالنسبة إلى حل صيده (قوله يطبق) أي قول المتن ويحرم في المتن وإلى قوله وظاهر المتن في النهاية لا لقوله وقته إلى المتن وقوله في البحر (قوله يطبق الذبح) أي بالنسبة لما ذبحه أه عيش عبارة المتن ويحل ذبح غير المميز إذا أطلق الذبح فأن لم يعلق لم يحل نص عليه في الاموال المختصر قاله الباقين بل المميز إذا لم يعلق فالحكم فيه كذلك هو قل عن نص الاموال وما مر عن عيش ينحل توقف السيد عمر بما نصه ينبغي أن يحرم قيدا لإطاعة فانها تختلف باختلاف الحيوان واختلاف الآلة أه (قوله لا يميز لها أصلا) قيد محل الخلاف عبارة المتن ويحل الخلاف في المجنون والسكران إذا لم يكن لها تمييز أصلا فان كان لها أدنى تمييز حل قطعا قاله البغوي أه وقال البجيرى قوله كصبي ومجنون وسكران أي لهم نوع تمييز والام يصح ذبحهم كما يرشد إليه التعليق الفاسح أي شيخ الاسلام بقوله لأن لهم فصدوا ردة في الجملة عبارة سم قوله والمجنون قال العللاوى ينبغي أن يحل ما لم يصير ملقى كالخسبة لا يحس ولا يدرك ولا إفكانا ثم أه وقال مثله في السكران أه وهذا خلاف ظاهر المنهاج وصريح شروحه لأن محل المتن فيباع إدراك الكليات والخصب في كلامه على إدراك الجزئيات المحسوسة كما يرشد إليه ما نقله عن سم عن العللاوى (قوله نعم يكره الخ) أي أكل ما ذبحه أه عيش (قوله المتن وتكره ذكاته) أي ظاهره لو دله بصير على الذبح لكن مقتضى التعليق خلافه ولمل وجه الكرامة فيه أنه قد غلط في الجملة وقياس كرامة أكل ما ذبحه غير المميز كرامة أكل ما ذبحه الإحيم لأن يقال إن غلة الكرامة في ذلك ما ذكر مع جريان الخلاف في مذبحهم بخلاف الإحيم فانه يذبح خلافا في حل مذبحه أه عيش (قوله وينحر كلب) أي يارسال كلب وغيره من الجوارح أه نهاية (قوله نحو الجارح) الاول نحو الكلب (قوله في غلظة) أي أو من وراء شجرة أو نحوها أه نهاية (قوله وظاهر المتن) أي قوله قال في المتن والنهية (قوله حل صيد من ذكر) أي الصبي والمجنون والسكران الغير المميزين (قوله وهو ما يحصن الخ) خلاف ما اقتضاه كلام أصل الروضة وجزم به في الروض فقال لا صيدهم أي المجنون وغير المميز والإحيم أي لا يحل له سم وبعبارة المتن وقول الروضة وأصلها أن الوجين في الإحيم يجران في اصطاد الصبي والمجنون لا يلزم منه الاتحاد في الترجيح وإن جرى أن المقر في روضه على الاتحاد وأما ذبحة الأخرى فقتل وإن لم تقم أشار به كالمجنون (فرع) قال في المجموع قال اصحابنا وأولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكنان ثم المجنون والسكران أه قال شيخنا والصبي غير المميز معنى الآخرين أه وقوله قال في المجموع إلى قال شيخنا في سم عن شرح الروض مثله (قوله قال) أي في المجموع (قوله المتن وتحل ميتة السمك والجراد) بالاجماع سواء ما تأسبب أم لا وإن كان نظير الاول في الرمي كما كتب أه معنى (قوله والمراد) أي قوله وإعلاءه في المتن (قوله والمراد به) عبارة النهاية بالاجماع وسواء في ذلك ما صيد حيوات ومات ومات حنف انتهى أي بلا سبب وأسم السمك يقع على كل حيوان البحر حيث كان لا يعيش إلا فيه أو إذا خرج منه صار عيشه عيش مذبح وإن لم يكن على صورته المشهورة أه بل وإن كان على صورة ما لا يؤكل في البر ككلب وتكره ذكاته أي الخ (فرع) في المجموع قال اصحابنا وأولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكنان ثم المجنون والسكران أه والصبي غير المميز معنى الآخرين شرح الروض (قوله وهو ما يحصن في المجموع) خلاف ما اقتضاه كلام أصل الروضة وجزم به في الروض فقال لا صيدهم أي

وان طفا له صلى الله عليه وسلم اكل من التبر بالمدنية وهو الحوت الذي طفا رواه مسلم (والجراد) التبر الصحيح اكل لتاميتان الحوت والجراد واعلاه بقوه على ابن عمر لا يؤثر لان هذه الصيغة من الصحابي في حكم المرفوع ولا يجب تنقيح ما في جوف الجراد وصغار السمك لفسده ويسن ذبح سمك كبير يطول بقاؤه فيظهر ان المراد بذبحه قتله كاي رشديه لتعليمه بالا راحه له نعم ان كان في توقف حله على خصوص ذبحه وحيث انه تعين خصوصه خرجوا من ذلك الخلاف ويكره ذبح غيره وكان وجه (٣١٧) الكراهه ما فيه من ايها من توقف حله على

ذبحه وحيث قلارداها خلاف الاولى ولو تغيرت سمكه وتقطعت به جوف اخرى حرمت ونوزع في اعتبار التقطع ويجاب بان الملقاها صارت كالتي ولا تكون مثله الا ان تقطعت واما مجرد التغير فهو بمنزلة بتن اللحم والطعام وهو لا يجره (ولو صاها) او ذبح السمك (بجوسي) لخل يبتكها فلم يؤثر فيها فله نعم قضية كلام الروضة تحريم جراد قتله الحرام على غيره لكن قال البلقيني المتمد انه لا يجره على غيره اهو قد تناقض المجموع في كسر الحرام ليس صيد لكنه في الحل جعله الصواب وفي الحرمة جعله الاشهر ويظهر ان المتمد الاول وحيث فليكن المتمد هنا ايضا بجامع ان كلا لا يتوقف حله على ما فعله الحرام فيه (وكذا) يحل (النود المتولد من الطعام) وان التي وكان تولده منه بعد اقامته كاهو ظاهر خلافا للزكريا لان التولد منه تولده منه حيث لا وجه لكونه سببا في تحريمه ولا نكاحه اذ غايته انه كالمع تن وقد صرحوا بحل اكله كحل

واذى عش (قوله وان طفا) عبارة للمنفى سواء كان طافيا ام راسبا خلافا لاي حنفية في الطافي اه (قوله الذي طفا) اي فوق الماء وعلى (قوله واعلاه) اي الجراد المذكور (قوله وصغار السمك) اخرج الكبار اه سم (قوله ويسن) الى قوله وكان وجه الكراهه في النهاية والمغنى الا قوله ويظهر الى ويكره (قوله ويسن ذبح سمك الخ) والاولى ان يكون الذبح من ذيله او لعل ذلك فيما هو على صورة السمك المعروف اما ما هو على صورة حمار وادى فينبغي ان يكون الذبح في حمله او لبته كالحويوانات العربية اه عش (قوله واتجه الخ) اي في تحصيل المستون (قوله وكان وجه الكراهه) عبارة للمنفى والاسنى لانه عشتو تعب بلا فائدة اه (قوله بها) اي الكراهه (قوله ونوزع الخ) واقفه المنفى فقال وشمل حل مية السمك ما لو وجدت سمكة ميتة في جوف اخرى فتحل كالو ماتت تحت انفا الا ان تكون متغيرة وان لم تقطع كما قاله الاذري لانها صارت كالروث والياء اه (قول المنفى ولو صاها الخ) غاية اه حش (قوله على غيره) اي غير المحرم القاتل (قوله لكن قال البلقيني الخ) واقفه المنفى فقال واما قتل المحرم الجراد فيجره ما علموا غيره فقوله لان اصحابنا انه لا يجره ما علموا جرمه في المجموع اه (قوله في كسر الحرام الخ) اي في حله لغير المحرم (قوله لكنه في الحل) اي حل المكسور على غير كساره المحرم (قوله وبه يعلم الخ) اي بما ذكر من الجمعين (قوله الاول) اي الحل (قوله فليكن) اي الاول المتمد هنا اي في جراد قتله المحرم (قوله ان كلا) اي من الجراد والبيض (قوله وان التي الخ) اي الطعام (قوله حيث جئت) الاول بعدمه (قوله بن) بوزن كرم (قول المنفى كحل) اي وجيز اه معنى (قول المنى واكبة) والحق بعض المتأخرين ان اللحم المتولد بالفا كبة اه معنى (قوله ومثله الخ) اي الحل ويحتمل النود عبارة المنفى والنباية ويقاس بالنود المتولد من الطعام المتولد بالافلا المسوسا اذ اطيخا مات السوس فيها اه (قوله لان الغالب الخ) فطلق الاكل معه لا يكتفى لصدقه باكله معه بعد انفراد عنه اه سم (قوله فيحت اه الخ) اقره المنفى جاز بمقتضى هذا التعليل انه اذا سهل تمييزه كالضاح يجره كله معقالات بن شبة وهو ظاهر اي اذا كان لاشقة فيه اه (قوله كبحت اه الخ) وقا قال المنفى وخلافا للنباية عبارته وعلم ما ذكره حيث لم ينقله من موضع الى آخر ولم يغيره الا حرم قال الرشدي وقوله ولم يغيره اما اذا غير فانه يجره ما فيه النود لنجاسته حيث كان في الطهارة لكن هذا إما يكون في المائع كاهو ظاهر فليراجع اه (قوله بان الضرورة هنا اكد) لان وقوع ما لا يفسد له سائلة يمكن حصول المائع عن كثرة بخلافه هنا (قوله لائم) يتأمل اه سم (قوله قال البلقيني ولو تفاه الخ) اعتدله النهاية كاهو كذا المنفى عارته وخرج بقوله معه اكله منفردا بغيره من نجاسته واستفادوه كذا ونحوه من موضع الى آخره كما قاله البلقيني او تنجى بنفسه ثم عاد بعد امكان صوته عنه كاي بحت بعض المتأخرين اه (قوله او نكاحه) لعل او هنا للتوزيع في التعبير ولذا

المجنون وغير المميز والاعمى اي لا يحل (قوله وصغار السمك) اخرج الكبار (قوله وكان وجه الكراهه) ما فيه الخ اعطاني شرح الروض بانها نصيب بلا فائدة (قوله ونوزع في اعتبار التقطع) الذي اعتبره في الروضة ولم يعتبره في الروض (قوله وآثر ذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه) فطلق الاكل معه لا يكتفى لصدقه باكله معه بعد انفراد عنه (قوله كبحت اه الخ) اذا كثرت وغير حرم (كسب عليه مر (قوله لائم) يتأمل (قوله قال ولو نقله او نكاح الخ) كسب عليه مر

واقبة) ومثله نحو القرو والحب (اذا اكل معه) ولو حيا يبي اذ لم ينفردوا بذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه (في الاصح) لسر تمييزه عنه اي ان من شانه ذلك فيحت اه اذا سهل فصله كدود نحو الضاح وسوس نحو القمل حرم في نظر كبحت اه اذا كثرت وغير حرم كية لا يفسد لها سائله ويزنق بان الضرورة هنا اكد ونحوه من موضع الى آخره كما قاله البلقيني او تنجى بنفسه ثم عاد بعد امكان صوته عنه كاي بحت بعض المتأخرين اه (قوله او نكاحه) لعل او هنا للتوزيع في التعبير ولذا

حرم في الأصح وينبغي حمله على ما إذا فصله عنه عا داليموان قلنا بالانفس له سائلان ما نشقوه منه إذا انفصل وما لا ينسج لأن العلة هنا غيرها هم المانفرد عنه فيحرم أن كل معه لتجاسته إن ماتوا إلا فلا يستندار هو ولو وقع في عمل نمل وطبخ جازأكه أو في لحم فلا لهولة تنقيته كذا جزم به وغير واحد وفيه نظر ظاهر أذالمة أن كانت الاستهلاك لم يتضح الفرق مع عليه ما يأتي في نحو الذبا بة وغيره فغايتة أنه ميتة لادم لها سائس وهي لا يحل أكلها مع ما ماتت فيه وإن (٣١٨) لم تنجسه نعم اتقى بعضهم بأنه إن تعدد تخليصه ولم يظن منه ضرر أحل أكله معه أو في

حار نحو ذبا بة أو قطعة لحم آدمي ونهت وأسهلكت فيه لم يحرم كباياتي (ولا يقطع) الشخص (بعض سمكة) أو جردة حية أي يكره له ذلك كافي الروضة وبحث الأذرى وغيره حرم متلفيه من التعذيب ويكره أيضا قلبها وشيها حية قول أبي حامد يحرم بناء في الروضة على حرمة ابتلاعها حتى لو الأصح أنه مباح واستشكل بأنه لا يلزم من حل الابتلاع حل القتل لما فيه من التعذيب بالنار وقضية جواز قتل وشي الجراد حل حرقه مطلقا لكن قال القاضي يدفع عن نحو ذرع بالأخف فالأخف فإن لم يندفع إلا بالهرق جاز وكذا نحو الفضل اه وأوله بعضهم ليرافق ذلك على جوازه بلا كراهة أي بخلاف حرقه بلا حاجة فإنه مكروه وجه بعضهم الحل بأن حرقه وكذا غيره لو لا ينافيه لتليل الروضة حل ذلك في السمك بأنه في البر كالنموسح لأن الجراد مع كونه برأما كولا

انقصر النهاية على تقوله للمنفى على نجاه (قوله حرم) أي كاهو معلوم من قوله لا يأتي أما المنفرد (الخ) (قوله) وينبغي حله (الخ) لم يراده أن هذا هو عمل الردود التصحيح بخلاف النقل المذكور فإن الحرمة حينئذ ظاهرة (قوله مع عاد) أي بنفسه (قوله إذا انفصل الخ) أي ولو بفعل آدمي (قوله لأن العلة هنا غيرها هم) فيه تامل (قوله ولو وقع) إلى قوله أو لحلم في النهاية وإلى قوله كذا في المنفى (قوله جازأكه) أي النمل (قوله) وغير واحد) ومنهم المنفى كاشرا ناليه (قوله وفيه نظر ظاهر أذالمة الخ) قد يقال لا ورود لهذا بقوله لهولة تنقيته تدبر (قوله لم يتضح الفرق) أي بين العسل واللحم فيجوز أكله أيضا (قوله مع عليه) أي عدم الفرق (قوله) أو غيره عطف على الاستهلاك (قوله أنه الخ) أي النمل (قوله مع ما ماتت به الخ) أي عسلا كان أو لحما أو غيرها (قوله حل أكله) أي القتل معه أي العسل (قوله أو في حار) أي في قوله كباياتي في التهايم إلى قوله هو قول أبي حامد في المنفى لا قوله كباياتي وقوله بحث إلى ويكره (قوله أو في حار الخ) عطف على في عمل نمل الخ (قوله نحو ذبا بة) عبارة المنفى ثلثة أحادة أو ذبا بة قوم مثل الواحدة الشيء القليل من ذلك فيما يظهر (قوله كباياتي) أي في الأطمعة (قوله ويكره أيضا قلبها الخ) فيه التسوية بين السمك والجراد في حل قلبه وشيه حيا وفيه نظر والمتجه الحل في السمك فإنه حاصل ما اعتمدته في الروضة دون الجراد كما يؤخذ من تليل الروضة الحل في السمك بأن حياته تنفي البر حيا مذبوح وما في شرح الروض مما هو كالصريح في قتل الحل في الجراد عن الروضة وفيه نظر فإنه ليس في الروضة كما يعلم بمراسمتها اه سم وقوله دون الجراد اعتمدته النهاية كباياتي وسيأتي في الأطمعة عن ع ش عن الباب ما يوافقه (قوله على حرمة ابتلاعها) أي السمكة أو الجراد (قوله ما فيه) أي القتل (قوله وقضية جواز القتل الخ) أي مع الكراهة كاسر وباقي (قوله مطلقا) أي يمكن دفعه بغيره اه لا (قوله يدفع) إلى قوله انتهى في النهاية (قوله بالأخف فالأخف) أي كالأصائل نهاية تنقيته أنه يحرم قتله إذا اندفع بغيره والظاهر أنه غير مراد ورشدي (قوله) وأوله أي قول القاضي (قوله ذلك) أي ما يقتضيه كلام الروضة من حل حرقه مطلقا (قوله على جوازه الخ) متعلق بول (قوله الحل) أي حل حرق الجراد مطلقا (قوله ولا ينافيه) أي التوجيه المذكور (قوله حل ذلك) أي القتل والشئ (قوله لأن الجراد الخ) علة عدم المناقاة (قوله لأنه قتلته الخ) وقوله والنهي عن التعذيب محل تامل (قوله أنما هو الخ) قد يمنع بأن المطلق ظاهر أو نص في العموم كاسر (قوله) بعضها أي السمكة أو الجراد (قوله المتن أو بلغ سمكة حية حل الخ) هذا نص صريح بحل بلغ السمكة الكبيرة الحية ما في جوفها وكان وجهه أنه لا يسهل تنقيته مع الحياة اه سم (قوله أو جردة) أي قول المتن وإذا رمى في المنفى (قوله المتن حل في الأصح) وعليه يكره ذلك اه معنى أي كل البعض المقطوع والبلغ (قوله)

(قوله) ويكره أيضا قلبها وشيها حية الخ) فيه التسوية بين السمك والجراد في حل قلبه وشيه حيا وفيه نظر والمتجه الحل في السمك فإنه حاصل ما اعتمدته في الروضة دون الجراد كما يؤخذ من تليل الروضة الحل في السمك بأن حياته تنفي البر حيا مذبوح وما في شرح الروض مما هو كالصريح في قتل الحل في الجراد عن الروضة وفيه نظر فإنه ليس في الروضة كما يعلم بمراسمتها (قوله أو بلغ سمكة حية حل بلها في الأصح) هذا نص صريح بحل بلغ الحية الكبيرة مع ما في جوفها وكان وجهه أنه لا يسهل تنقيته مع الحياة

يجوز قتله بلا ذبح بخلاف سائر حيوان الرما كحل الجاز حرقه لأنه قتلته بلا ذبح يجامع أن في ذلك تعذبا والنهي عن التعذيب يصير بالنار أنما هو فيما لم يؤذ في قتله لا كله بلا ذبح (فان فعل) أي قطع بعضها حل أكله لأن ما بين من حي يكتنه أنما هو المنفصل من الصيد لأن جميعه لا يحل إلا بترقه وقطع البعض ليس كذلك بخلاف السمك فإنه يحل وإن مات حتف اهفه (أو بلغ) بكسر اللام مع مضغ أو لا (سمكة) أو جردة (حرة حل) بلها في الأصح) لأنه ليس فيها أكثر من قتله وهو جائز أما الميتة الكبيرة فيحرم بلها لهولة تنقيته ما في حرقه فإن التجاسة بخلاف الصغير وبهذا يعلم صلا الغيرة والكبر ولوز الت الحيا بقطع البطن أو بلها لتد أو حل قطعها (أو إذا رمى)

بصير لا غير (عبد المتو حشاو بصير اذ اوشاة شردت بهم) او غيره من كل محد يجرح ولو غير حديد (او ارسل عليه جرحا فاصاب شيئا من بدنه ومات في الحال) بان لم يبق فيه حياة مستقرة والا اشترط ذمعه ان قدر عليه وسيدكر انه يمكن جرح بعضي الى الوضوء وان لم يذوق (حل) اجماعا في المستوحش وخبر الصعيصين في رمي البير الناد بالسهم وقيل انما فيه غير مورويا ايضا ما اصبحت بوسك فاذكر اسم اشعله وكل ولا طلاق خبرا في ثلث في الكلام ولم يفصل بين عمل ومحل والاعتبار بعدم القدرة عليه (٣٩) حال الاصابة فلورمي ناد انصار مقدورا

بصير (الح) اي لما مر انه يعرم صيدا الا على (قوله متو حشاو هو الذي ينفر من الناس ولا يمكن الهمام حش) (قول المتن) اي اى حرب اهنا بعبارة المغنى اى ذهب على وجهه شاردا (اه) قول المتن جرحا) اي من سباع او طيور اهمنى (قول المتن) شيئا من بدنه) اي حلقا اولية او غير ذلك معنى ونباية (قوله) ان قدر عليه) اخرج ما اذا لم يقدر وسيل حكمه ما ياتي اه سم اى آغا (قوله) بما فيه) اى بالبير وقوله غيره اى كالثابة والبير (قوله) بين محل (الح) يفتح الاولين (قوله) والاعتبار) الى قوله وبحت في النهاية والمغنى الا قوله ولا يشكل الى اما صيد (قوله) والاعتبار) اى فى نحو التوحش (قوله) فلورمي ناد (الح) (فرع) حال عليه حيوان ما كحل فرماه فاصاب مذبحه بحيث انقطع كل حظومه ومريته حلوا وان اصاب غير المذبح فان كان بمعنى الناد بحيث صار غير مقدور عليه حل باصابتى اى حل كان والا فلا وقد روى على اصابتى المذبح لكن بحيث يقطع بعض الحظوم المرى فقط فلز يتعين في الحل اصابة المذبح او لا لان قطع البعض من الحظوم المرى ليس ذبحا شرعا فلا فرق بين اصابتى واصابة غيره فيه نظروا في وجه الثاني وقالا فاهرام سم عبارة حش (فرع) موقع السؤال في الدرر سموالو صال عليه حيوان ما كحل فضر به بسيف قطع رأسه هل يصل الى فيه نظروا والظاهر الاول لان قصد المذبح لا يشترط انما اشترط قصد الفعل وقصود بل ويبنى ان مثل قطع الرأس ما لو اصاب غير عنقه كيدنه مثلا فحرمات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه (قوله) ومقدمته اى تار سال نحو السهم (قوله) اما صيد تانس) اى بان صار لا ينفر من الناس (اه) حش (قوله) وبحت الاذرى اشتراط) اى فى حل الناد بالرمي (قوله) او غيره) هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالأ ذبح حيوانا بغير اذن مالكه كما به محل كاهر ظاهر اه سم ولا يخفى انه لا يتناسب كتابته معقول الشارح لا لتعدى او اعمومه الراد الى انه فانه موافق ومؤيد له (قوله) انه لا فرق) اى بين التعدى وعدمه (قول المتن ولو تردى) اى سقط اه معنى (قوله) الحديث فيه) اى الحل بالرمي وذلك الحديث ما سجد كرمي في شرح ويكنى في التاد (الح) لا نسب ذكره هنا كافى في النهاية ثم الاحالة عليه هناك (قوله) على ذلك) اى المذكور من المتردى والتاد (قول المتن) بار سال (الكلم) اى ونحوه اهناية (قوله) صاحب البحر (الح) عبارة المغنى وهو بغير مزن نسب لرويان من بلاد طبرستان عبد الو احد ابو الحسن شافى زمانه صاحب البحر وغيره القائل لو اشرقت كتب الشافى المصنوعان حفظى (اه) (قوله) فانه) اى الشافى لم يصححه اى الحلية (قوله) او فارق السهم بانه (الح) عبارة غير الفرق ان الحديث يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة (اه) (قوله) يعنى امكن (الح) عبارة المغنى (تتبعه) كلامه فبهمامتى امكن ومسر ذلك كان غير مقدور عليه وليس مراد ابل لا بد من تحقق المجزعة في الحال (اه) (قوله) اى الصيد) الى قوله للحديث في النهاية (قوله) بمهلة ثم (ون) عبارة المغنى بمهلة تون بضمه من العون ويجوز قراءته بمجمعة ومثله من الفوتاه (قول المتن) بين يستقبله) اى مثلاه معنى (قول المتن) فقدور) اى حكه كحيوان مقدور اهمنى (قوله) اما اذا انقذر لحرقه حالا) اى بحسب العرف كان لا يدرك في ذلك الوقت ولو يشده العدو وراه موذرا ترك بما استغرق عمل آخر فيدرك في غير الوقت الذى تدفقه فلا يكلف الصبر الى صيرورته

(قوله) ان قدر عليه) اخرج ما اذا لم يقدر وسيل حكمه ما ياتي (قوله) او غيره) هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالأ ذبح حيوانا بغير اذن مالكه كما به محل كاهر ظاهر (قوله) بان حلته من حيث هو (الح) يتامل فيه

(وصححه الرويانى) صاحب البحر عبد الواحد ابى الحسن فخر الاسلام (والشافى) صاحب الحلية محمد بن أحمد فخر الاسلام تلميذ الشيخ أن اسحاق والزراع في انهم لم يصححه لا يلتفت اليه (واشاعلم) وفارق السهم بانه تباح به الزكاة مع القدرة بخلاف نحو الكلب (ومضى) تيسر) يعنى امكن ولو بصير (لحوقه) اى الصيد والتاد (بعدوا واستماتة) بمهلة ثم (ون) او بمجمعة ثم مثله) بن يستقبله فقدور (عليه) فلا محل إلا بذبحه في مذبحه اما اذا تعذر لحوقه فلا قبل باى جرح كان كاهر (ويكنى في) الصيد المتوحش (التاد) المتردى

جرح بعضى إلى الزهوق) كيف كان (٢٢٠) الحديث الصحيح لو طعن في فسخها لاجراى الى المتردية او المتوحشة كما قاله ابو داود

وكذلك ومنه ما أوراد بعد دجاجة فترت منتمو لم يمكن قدرته عليها بنفسه ولا بمن اه عش (قول المتن
جرح) بفتح الجيم مصدر جرحه واما بالضم فهو اسم عصام على الجماعى اى الاثر الحاصل من فعل الجارح اه
عش (قول المتن بعضى) اى غالبا اه معنى (قوله) كيف كان اى سواه اذ ذهب الجرح ام لا اه معنى
(قوله) الحديث الصحيح لو طعن (اى جرحا يارسول الله اما تكون الذكاة الا فى الحلق والبلبة اه نهاية
(قوله) الى المتردية) تفسير لم يرفعه . مع عبارة السابقة قال ابو داود وهذا لا يصح (اى المتردية) المتوحش اه
(قول المتن وقيل بشرط) اى فى الرى بهم اه معنى (قوله) اى قائل الى قوله ويضرق فى المعنى لا لا قوله
او نحو نادى عامر وقوله وتدفعه الى وتكنى وقوله وما يغلب الى فان شك (قوله) ولو تردى (الى قول المتن ومات
فى النهاية) (قوله) حل وان مات الاسفل ينقل الى الاعلى لم يعمل ولو دخلت الطعنة ليه وشك له مات بها وبالنقل
لم يعمل كما هو قضية ما فى قارى البنى اه معنى (قوله) وان جعل ذلك اى وجود الاسفل (قول المتن وإذا
ارسل) اى الصائد كلبا او طائر اى معبدا اه معنى (قوله) او نحو نادى (انظر ما المراد بنحو النادى عبارة النهاية
او يصر او نحو وتدفعه ولو بالاستعانة اه وهى ظاهرة (قول المتن فاصابه) شامل لما اذا كانت الاصابة
بجرح مزق وقضية ذلك مع قوله فان لم يدرك الخ انه لو مات بالزحف مع تمكنه من ذبحه فلم يفعل لم يعمل اه
سم وباقى عن النهاية بما يصرح بذلك (قول المتن فان لم يدرك فيه) اى الصائد فى الصيد اه معنى (قوله
منه) اى الصائد (قول المتن بان سل السكين) اى كان سل الخ وضاف الى زمان او مشى على هيق لم يات به عدوا
اه معنى (قوله) يطلب المذبح الخ) او يتناول السكين اه معنى (قول المتن حل) اى فى الجميع كما لو مات ولم
تدرك حياته اه معنى (قوله) وكذا (الخ) عبارة (الخ) ولو شك بمدوم الصيد لم يصر فيه ذبح اه لاحل
فى الاظهر لان الاصل عدم التقصير اه (قوله) هل يمكن اى هل كان متمكنا (قوله) اى احواله الخ) اى حل
احاله الخ (قوله) على السبب الظاهر) وهواله الصيد من نحو السهم ونحو الكلب (قوله) ويستحب الى قوله
ويضرق فى النهاية لا لا قوله وتدفعه الى وتكنى وقوله وما يغلب الى فان شك (قوله) فيما اذا لم يدرك فيه حياة
مستقرة) عبارة (الخ) اذا وجد فيه حياة غير مستقرة اه (قوله) ان يمر السكين) كذا فى النهاية وعبارة (الخ)
ان يذبحه فى نسخة من النهاية امر السكين على مذهبه ليربحه اه وهى مضمونة بعبارة الرخصة فان لم يفعل
وترك حتى مات فهو حلال اه فتبين ان الكلام فيها فيه حياة لكننا غير مستقرة بخلاف ما لم يبق فيه حياة
بالكلية فلا معنى لامر السكين عليه وان اوجته عبارة الفارس اه سيدهم وقوله عبارة الرخصة الخ فى
النهاية مثله وقوله فتبين ان الكلام فيها الخ يصرح به ما قد منمن عبارة (الخ) (قوله) وتعرف الخ) عبارة
المعنى وللحياة المستقرة فرائض وامارات تغلب على الفطن بقاء الحياة فيذكر ذلك بالمشاهدة ومن اماراتها الحركة
الشديدة الخ وعبارة (الخ) والبقاء والحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة الاختيارية بفرائض وامارات تغلب الخ واما
الحياة المستقرة فهى الباقية الى خروجها بذب او نحو واما حركة المذبح فهى التى لا يلقى معها سمع ولا
ابصار ولا حركة اختيارا اه (قوله) بعد القطع) اى قطع الحلقوم والمريء نهاية معنى (قوله) او الجرح) اسقطه
المعنى والنهاية قائل (قوله) او تضر الدم الخ) اى يمد قطع الحلقوم والمريء بها فمضى (قوله) وتدفعه) (الو او
فيه معنى او كما عبر به شريح الروض فى موضع اه عش وقضية قول الشارح الاق من الثلاث انه بعمناه (قوله)
وتكنى الاولى) اى الحركة الشديدة وحدها وما يغلب الخ وعمل ذلك كما ياتى قبل قول المتن اذ لم يتقدمه
ما يحال عليه الهلاك (قوله) فان شك الخ) اى فى حصول الحياة المستقرة ولم ترجح وكذا ادخال ظن حرم
نهاية معنى (قوله) ولا يشترط عدو) اى عرسير من الرأى والمرسل بكسر السين عش وسم ورشيدى

والناد فى معنى المتوحش
(وقيل بشرط) جرح
ومذنب) اى قاتل حال انتم
ارسال الجارح لا يشترط
فيه تدقيق جز ما ولو تردى
بغير فوق بغير فخذ الرمح
من الاعلى للاسفل حلا وان
جعل ذلك كما لو نفذ من
صيد الى اخر (وإذا ارسل
سهما او كلبا او طائر اعلى
صيد) او نحو ناد عامر
(فاصابه) ومات فان لم يدرك
فيه حياة مستقرة) قبل
موته (او ادر كفا) قبل
موته (وتقدر ذبحه بلا
تقصير) منه (بان سل
السكين) او اشتغل بطلب
المذبح او بتوجيه القبلة او
وقع منكسا فاحتاج لقلبه
ليقدر على الذبح (فان قيل
امكان) لذبحه (او امتنع
منه بقوته او حال بينه وبينه
حائل كسبح) ومات قبل
القدرة عليه حل) لعذره
وكذا لو شك هل يمكن من
ذبحه او لا اى احواله على
السبب الظاهر ويستحب
فيا اذا لم يدرك فيه حياة
مستقرة ان يمر السكين على
مذهبه وتعرف بامارات
كحركه شديدة بعد القطع
او الجرح او تضر الدم
وتدفعه او صوت الحلق او
بقاء الدم على فوائمه
وطيبته وتكنى الاولى
وحدها وما يغلب على
الطن بقاؤها من الثلاث

الاخر فان شك فكدمها ولا يشترط عدو بعد اصابة سهم أو كلب ويضرق بينه وبين وجوب عدو توقف عليه
إدراك الجملة على خلاف فيه بانه ثم لم يحصل منه ما يقوم مقام عدوه وهذا أحد ذلك وهو ارسال الكلب او السهم الا انه فلم يكلف غيره

وأضافها يكثر حتى في الوقت الواحد وكلب العثوق في كل مرة للثق مشقة شديدة لا تختم بخلافه ثم قيل قوله فأصابها موت لا يستقيم جملة موردا للضم الذي من جملة ما إذا أدركه وحياة مستقرة أه وهو غير سديد فاعطف مات بأول والمرحة بأنه وجدت أصابة وموت وهذا صادق بأذا حمله ما حياة مستقرة ألا (وإن مات لتقصيره بأن لا يكون معه سكن) (٣٢١) وهي تذكر وهو الغالب وتوثق سميت بذلك لأنها تسكن حرارة

الحياة ومدة لأنها تقطع مدها (أو عصبت) منه ولو بعد الرمي (أو تشبث) بفتح فكسر (في القصد) أي الغلاف بأن علقت فيه عصر آخر أصابته ولو لعارض بعد أصابته لكن بحث البقي في وفي الغضب بدل الرمي أنه غير قصير (حرم) للتقصير وقد يشكك غضب سكية بأحالة حائل يتنوبه كأمرو قد يفرق بأنه مع الحائل لا يمددرا عليه بوجه بخلافه مع عدم السكن ثم رأيت من فرق بأن غضبا قائم إليه ومنع الحائل كأمرو للتصديق هو معنى ما فرقت به واللام يتضح (ولو رماه قد نهضت) يعني قطعتم ولو متفاوتين كما يفيد ما ذكر في أمانة العضو وأهم تميره بالقدانه لم يبق في أحدهما حياة مستقرة (حلا) للحصول الجرح المذنب (ولو) بأن منه عضوا) كيد (يجرح مذهب) أي قاتله حالا (حل العضو والبدن) أي ياقبه لأمس أن عمل ذكاته كل البدن (أو) إياه (بغير مذهب) ولم يرمه (ثم مذهبه) أوجرحه جرحا آخر مذهباً حرم العضو لأنه أبين من

(قوله) وأضافها) أي الاصطاد (قوله) بخلافه) أي العثوق في كل مرة للثق مشقة شديدة لا تختم بخلافه ثم قيل قوله فأصابها موت لا يستقيم جملة موردا للضم الذي من جملة ما إذا أدركه وحياة مستقرة أه وهو غير سديد فاعطف مات بأول والمرحة بأنه وجدت أصابة وموت وهذا صادق بأذا حمله ما حياة مستقرة ألا (وإن مات لتقصيره بأن لا يكون معه سكن) (٣٢١) وهي تذكر وهو الغالب وتوثق سميت بذلك لأنها تسكن حرارة الحياة ومدة لأنها تقطع مدها (أو عصبت) منه ولو بعد الرمي (أو تشبث) بفتح فكسر (في القصد) أي الغلاف بأن علقت فيه عصر آخر أصابته ولو لعارض بعد أصابته لكن بحث البقي في وفي الغضب بدل الرمي أنه غير قصير (حرم) للتقصير وقد يشكك غضب سكية بأحالة حائل يتنوبه كأمرو قد يفرق بأنه مع الحائل لا يمددرا عليه بوجه بخلافه مع عدم السكن ثم رأيت من فرق بأن غضبا قائم إليه ومنع الحائل كأمرو للتصديق هو معنى ما فرقت به واللام يتضح (ولو رماه قد نهضت) يعني قطعتم ولو متفاوتين كما يفيد ما ذكر في أمانة العضو وأهم تميره بالقدانه لم يبق في أحدهما حياة مستقرة (حلا) للحصول الجرح المذنب (ولو) بأن منه عضوا) كيد (يجرح مذهب) أي قاتله حالا (حل العضو والبدن) أي ياقبه لأمس أن عمل ذكاته كل البدن (أو) إياه (بغير مذهب) ولم يرمه (ثم مذهبه) أوجرحه جرحا آخر مذهباً حرم العضو لأنه أبين من (قوله) وأضافها) أي الاصطاد (قوله) بخلافه) أي العثوق في كل مرة للثق مشقة شديدة لا تختم بخلافه ثم قيل قوله فأصابها موت لا يستقيم جملة موردا للضم الذي من جملة ما إذا أدركه وحياة مستقرة أه وهو غير سديد فاعطف مات بأول والمرحة بأنه وجدت أصابة وموت وهذا صادق بأذا حمله ما حياة مستقرة ألا (وإن مات لتقصيره بأن لا يكون معه سكن) (٣٢١) وهي تذكر وهو الغالب وتوثق سميت بذلك لأنها تسكن حرارة الحياة ومدة لأنها تقطع مدها (أو عصبت) منه ولو بعد الرمي (أو تشبث) بفتح فكسر (في القصد) أي الغلاف بأن علقت فيه عصر آخر أصابته ولو لعارض بعد أصابته لكن بحث البقي في وفي الغضب بدل الرمي أنه غير قصير (حرم) للتقصير وقد يشكك غضب سكية بأحالة حائل يتنوبه كأمرو قد يفرق بأنه مع الحائل لا يمددرا عليه بوجه بخلافه مع عدم السكن ثم رأيت من فرق بأن غضبا قائم إليه ومنع الحائل كأمرو للتصديق هو معنى ما فرقت به واللام يتضح (ولو رماه قد نهضت) يعني قطعتم ولو متفاوتين كما يفيد ما ذكر في أمانة العضو وأهم تميره بالقدانه لم يبق في أحدهما حياة مستقرة (حلا) للحصول الجرح المذنب (ولو) بأن منه عضوا) كيد (يجرح مذهب) أي قاتله حالا (حل العضو والبدن) أي ياقبه لأمس أن عمل ذكاته كل البدن (أو) إياه (بغير مذهب) ولم يرمه (ثم مذهبه) أوجرحه جرحا آخر مذهباً حرم العضو لأنه أبين من

(٤١ - شرواني وابن قاسم - تاسع) حى (وحل الباقي) لوجود ذكاته بالذبح أو التذيق أما إذا أذنته فبمعين الذبح (فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح) الاول (حل الجميع) لان الجرح السابق كذبح الخلة (وقيل يحرم العضو) وهو الاصح كافي الرضوخ وغيره ما لا بين من حى (وذكاة كل حيوان) يرى وحشاً أو إنشياً (قد عليه بقطع كل الحلقوم وهو يخرج النصف) يعني

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حقوق ومريء من كل عتق وإن كان أحدهما أمدا فان علم قالمرة بالاصل
 وإن أشبه بالاصل لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا يقطعهما إذ لم يحصل الزوق بمحض الذبح
 الشرعي بل بغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالواقارن الذبح جرحا ونحسه في محل آخر
 ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي وكذا الأمر في لو خلق له مريئا ولو خلق حيوانا
 ملتصقا وملصقا على اثنين لشخصين فهل لكل ما للذبح ملكه أو فصله من الآخر وان أدى إلى موت
 الآخر أو تلف عضو من أعضائه أو منفعة كان للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وان أدى إلى تلف ملك
 جاره أخذ من قول ابن القطن أن الدين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام أو لفيه نظر الأول
 غير بعيدا أم سم (قوله ومته) أي الحقوق (قوله الثاني) أي المرفوع (قوله المتصل) أي كالمتصل فهو
 كناية عن القرب والافتلا اتصال حقيقة كما هو مشاهد (قوله بالنم) أي أخوه (قوله ويسمى الحرقة) وهي
 بفتح الحاء والقاف عتقة الخنجره قاموس (قوله فيه) أي المستدير (قوله لم ينخرم منه الخ) يعني إن لم
 يبق منه جزأ من التمر السكن عليه ولم ينقصه (قوله لاسيما كلام الأنوار) عبارة الخامسة قطع تمامها ولو ترك
 منها أو من أحدهما شيئا وإن قل ومات الحيوان أو انتهى إلى حركة الذبوح لم يقطع الباقي حرم وكذا
 لو خرج السلاح من راسها أو من راس أحدهما ولو أسركن ملتصقا بالحيين فوق الحقوق والمريء
 وأبان الرأس حرمه (قوله بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان الخ) قال في الروض ولا يقطع أي
 الرأس بالصاق السكن بالحيين أي فوق الحقوق والمريء انتهى سم (قوله والخارج عنه) أي عن المستدير
 عطف تفسير لآخر اللسان (قوله ويسمى) أي آخر اللسان الخ (قوله ووراء الحرقة الخ) أي في جهة الرأس
 (قوله وكل المريء) ولا بد من مباشرة السكن لما حقه ينقطع ولو قطع من غيرهما كان قطع من الكتف
 ولم تصل للمقوق والمريء لم يحل الذبوح (فرع) يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لأراحته
 كالخار الزن مثلا أه عش (قوله بالهمز) على وزن أميراه قاموس عبارة المفتي بفتح ميمه ومز أخوه
 ويجوز تسهيله (قوله المتن تجري الطعام) أي من الحلق إلى المعدة أه معنى (قوله والشراب) إلى
 قوله فلو ذبح في الناي يؤول إلى قوله فلو في كلام غيره وأحد المفتي أقوله فلو ذبح إلى وجود الحياة وقوله
 خلافا إلى ما خرج وقوله انتهى إلى فعل (قوله موح) أي أسرع الموت ومسهل (قوله حرم) يبقى عن
 عش ما يخالفه لكن بلا عرو (قوله ووجود الحياة الخ) عطف على تمحض (قوله قاله الإمام الخ) وفي زيادة
 الروضة في باب الأضحية ما يقتضي ترجيح أه معنى (قوله هو المتشد) خلافا لظاهر صنيع النهاية (قوله
 إلى تمامه) أي الذبح يقطع الحقوق والمريء جميعا (قوله وسياق) أي في شرحه وان يحدشفرته (قوله وعمله
 إن لم يكن بتأني الخ) يفيد أنه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبوح وأوضح من ذلك في

جراه دخولا وخروجا
 قال بعضهم ومنه المستدير
 الثاني المتصل بالنم كما يدل
 عليه كلام أهل اللغة وتسمى
 الحرقة فتوقع القطع فيه
 حل أن لم ينخرم منه شيء كما
 يدل عليه كلام الأصحاب
 لاسيما كلام الأنوار
 بخلاف ما إذا وقع القطع في
 آخر اللسان والخارج عنه
 إلى جهة الفم ويسمى الحرقة
 بكسر الحاء والقاف كما في
 تكملة الصغاني وهذا
 وراء الحرقة السابقة (و) كل
 (المريء) بالهمز (وهو
 يجري الطعام) والشرب
 وهو تحت الحقوق لأن
 الحياة إنما تتعدهم حالا
 بالعدمها ويشترط تمحض
 القطع فلو ذبح بسكين
 مسموم يسم موح حرم
 ووجود الحياة المستقرة
 عند ابتداء الذبح خاصة
 قالوه والمتعديا قال من
 قال لا بد من بقائها إلى تمامه
 وسياق تدب اسراع القطع
 بقوة تحمل ذهابا وعودا
 وعمله إن لم يكن بتأني في
 القطع يقتضي الحيوان قبل
 تمام قطع الذبح إلى حركة
 الذبوح والأوجب الاسراع
 فان تأني حيث حرم تنصيره

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حقوق ومريء من كل عتق وإن كان أحدهما أمدا فان علم قالمرة بالاصل
 وإن أشبه بالاصل لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا يقطعهما إذ لم يحصل الزوق بمحض الذبح
 الشرعي بل بغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالواقارن الذبح جرحا ونحسه في محل آخر
 ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي ولو خلق له مريئا فينبغي أن يقال إن كانا أصليين
 وجب قطعهما وإن كان أحدهما أمدا فالمرء بالاصل فأن أشبه بالاصل لم يحل بقطع أحدهما
 على قياس ما تقرر ولو خلق حيوانا متعلقا بملك كالأر أحد فهل لكل ما للذبح ملكه أو فصله من الآخر
 وإن أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو من أعضائه أو منفعة كان للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وإن
 أدى إلى تلف ملك جاره أخذ من قول ابن القطن أن الدين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام
 أو لفيه نظر الأول غير بعيد (قوله بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان والخارج عنه) أي جهة الفم
 ويسمى الحرقة (قوله قال في الروض ولا يقطع) أي الرأس بالصاق السكن بالحيين أي فوق الحقوق والمريء
 (قوله وعمله إن لم يكن بتأني في القطع الخ) يفيد أنه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبوح

وخرج بالقطع خفافه رأس بنحو بندقة لا تعق من الخلق وقد روي عنه ذلك بعضه وانتهى الى حركة المدوح ثم قطع الباقي فلا يجل فلم انه يضربا يسير من احداهما الى الجادة التي قريبا وفي كلام غير واحد (٣٢٣) فترى ما على ما قاله الامام كما هو ظاهر

ان من ذبح بكال قطع بعض الواجب ثم ادركه فوراً آخر قائمه يسكن اخرى قبل رفع الاول يده حل سواء أوجدت الحياة المستقرة عند شروع الثاني ام لا وفي كلام بعضهم انه لو رفع يده لنحو اضطرابا فاعادها فوراً وأتم الذبح حل أيضاً ولا ينافي ذلك قولهم لو قطع البعض من تحرم ذكاته كوثى أوسع فبقيت الحياة مستقرة قطع الباقي كله من تحمل ذكاته محل لان هذا امامرفع على مقابل كلام الامام واما لكون السابق محرماً فاول الذبح من ابتداء الباقي فاشتراط الحياة المستقرة عنده وهذا أوجه وكذا قول بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم تحمل فهو اما مفرغ على ذلك أو يحمل على ما إذا أعادها لعل الفور ويؤيده افتاء غير واحد قبلوا انقلت شفرته فردها حالاً انه لم يعمل وأيده بعضهم بان النحر عرفاً الطعن في الرقة فيقع في وسط الحلقوم وحيث يقطع الناحر جانياً ثم يرجع للناحر فيقطعه مراً أن الجنين يحمل بذبحه إذا خرج بعضه

هذا ما يأتي في شرح الاطلاق من قوله نعم لو تاني اه سم (قوله وخرج) الى قوله فعل في النجاسة (قوله خطف رأس) المصغور او غيره من قوله بنحو بندقة كيداهى فانه ميتة نجاسة ومقتضى (قوله وقد روي) اي في اول الباب (قوله وبكل ذلك) اي كل الحلقوم والمرى (قوله بعضه الخ) عبارة النجاسة ما لو قطع بعضه وانتهى الخ (قوله ثم قطع الباقي) فيه إشارة الى انه قطع البعض الاول ثم تراخى قطعه لثاني بخلاف ما لو رفع يده بالسكين واعادها فوراً وسقطت يده فاعادها ونعم الذبح ما قبله كما صرح به ابن حجر وقولنا واعادها فوراً من ذلك قلب السكين لقطع باقي الحلقوم والمرى او تركها لعدم حدثها واخذ غيره فوراً فلا يضربها عن عبارة سم قوله ثم قطع الباقي اي بعد ترك القطع لامع تواليه ايضاً اخذنا ما تقدم عن الامام ومن التعبير بسم اه (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل اوبعد الرفع على الفور اخذنا من قوله الا في آخر أو يحمل على ما (الخ) ومع وجود الحياة المستقرة اه سم (قوله سواء أوجدت الحياة الخ) فلم الفرق بين الذبح بالكال والثاني فامله وسيأتي في شرحه ان يعد شفرته ما قبله في هامشة على عكافته لهذا عند عدم الحياة المستقرة عند شروع الثاني اه سم (قوله لنحو اضطرابا) اي كاضطراب الحيوان وسقوط السكين من يده (قوله فاعادها فوراً) ظاهره وان لم يبق حياة مستقرة ويدل عليه اوبصرح بقوله لا ينافي ذلك قولهم الخ فامله اه سم (قوله ولا ينافي ذلك الخ) اي ما في كلام غير واحد من عدم اشتراط بقاء الحياة المستقرة حين شروع الثاني قولهم لو قطع البعض الخ الى المقيد لاشتراط بقائها حين شروع الثاني (قوله لان هذا الخ) علة لعدم المناقاة المشار اليه قولهم لو قطع الخ (قوله قال الذبح) اي الشرعى (قوله وكذا) اي لا ينافي ذلك (قوله على ذلك) اي مقابل كلام الامام (قوله ويؤيده) اي اهل المذكور (قوله وايداه) اي اهل ويحتمل الافتاء (قوله فيقع) اي الطعن (قوله جانياً) اي من الحلقوم (قوله ومر) اي اول الباب ان الجنين الخ اي فهو مستثنى مما هنا عبارة المعنى وقد يدخل في قوله قد روي ما اذا خرج بعض الجنين وفيه حياة مستقرة لكن صح في زيادة الروضة حلوسياتي الكلام عليه مستوفى باب الاطعمة اه (قول المتن ويستحب قطع الودجين) ولا يسن قطع ماورد ذلك اه معنى عبارة عوش والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قبل مجرمتها لانه زيادة في التعذيب والارجاس الجواز مع الكراهة كما يؤخذ ما يأتي في شرحه وان يعد شفرته (فرع) لو اضطرب شخص لاكل ما لا يصلح لاكله فهل يجب عليه ذبحه لان الذبح يزيل الصفوات تام لا لان ذبحه لا يفيد وقوع ذلك ترددوا الا قرب عدم الجواب لكن ينبغي انه اولى لانه اسهل لخروج الروح اه (قوله بفتح الواو) الى قوله وما لا يقتضي في الباب يقول في قوله الاصل النحر يسم في المفتى الا قوله لما هو الى المتن وقوله لحيث لا ياتي الا ان قوله نعم الى ومن (قول المتن في صفحتي العتق) اي من مقدمه اه نهاية (قوله وهما الوريدان) اي في الايدي اه معنى (قوله اذهر) اي قطع الودجين (قول المتن ولو ذبحه) اي الحيوان المقدور عليه اه معنى (قوله لما فيه من التعذيب) وللعنود عن عمل الذبح اه نهاية (قوله

وإن كان فيه حياة مستقرة (ويستحب قطع الودجين) بفتح الواو والهدال (وهما عرقان في صفحتي العتق) بمجاطان بالحلقوم وقيل بالمرى وهما الوريدان لانه من الاحسان في الذبح المأمور به اذ هو اهل لخروج الروح (ولو ذبحه من ققاء) او من صفحة عتقه (عصى) لما فيه من المذهب (فان ارجع) في ذلك بان قطع الحلقوم والمرى هو حذاه سمعه رلو طنا قرينة

كأمر (حل) لأن الذكاة صادقة وهو حي (والأ) تكن به حياة مستقرة حيلة بل هو حي لم يحركه مذبح أو انتهى إلى قطع المريء (فلا) يحل لانه صادقة قبل الذبح وما اقتضته العبارة من اشتراط وجود الحياة المستقرة عند قطعها جميعها غير مراد بل الشرط وجودها عند ابتداء القطع هنا أيضا لحيلة لا يضر انتباهه لمحركه مذبح ما لانه لا يوجب قطع الفعل إلا أقصى ما وقع للتعبه ووجودها عند ابتداء قطع المذبح نعم لو تأتى بحيث ظهر انتباهه لمحركه مذبح قبل تمام (٣٢٤) قطعها لم يحل لتقصيره ومن أنه لو شرع في قطعها مع الشروع في قطع الفم أو حتى التقي

القطعان لم يخرج مرادنا
 لا يحل كالوكان ذبيحة نحو
 اخراج حشوته بل او غيره
 تاله داخل في الهلاك وان لم
 يكن مذقا لانه اجتمع مع
 اللبعض ما يمكن ان يكون له
 اثر في الاذقان والاصل
 التحريم بخلاف مسألة
 المتن لأن التدفيع وجد
 منفردا حال تحقق الحياة
 المستقرة او ظن وجودها
 بقرينة نعم لو انتهى لحركة
 الذبوح وفيه شدة الحركة
 ذبح لم يحل وحاصله ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة تيقن وتارة ظن بعلامات
 وقرائن فان شككنا في استقرارها حرم الشك وتقليص التحريم او في عرش بعد ذلك من الروض
 وشرعنا نصه اي بخلاف ما اذا وصل إلى حركة الذبوح وليس فيه تلك الحركة ثم ذبح فاشدحت حركتها او
 انضجها فاحل اه (قوله نعم لو انتهى الخ) استدراك على قول المتن لا فلا (قوله وان كانت سبيه الخ)
 خلا للمتن جارية من مرض او جاع قد صعد اخر رفق حل لانه لم يوجد سبب يحال الهلاك
 عليه ولو مرض باكل نبات مضر حتى صار آخر رفق كان سببا للهلاك عليه فلم يحل كاجرم به القاضي
 مرة وهو أحد احتماليه في مرة اخرى وإن جرى بعض المتأخرين على خلاف ذلك اه وقوله او انهم
 الى قوله عند ابتداء الذبح في النهاية (قوله اشترط وجود الحياة الخ) فان ذهبت وفيها حياة مستقرة حلت
 وان تيقن موتها بعد يوم او يومين وإن لم يكن فيها حياة مستقرة لم تحل اه ناهي كذا في الروض مع شرحه
 إلا انه قال وان تيقن هلاكه بعد ساعة قال عرش قوله وان تيقن موتها بعد يوم او كان الاولى ان
 يقول وان تيقن موتها بعد لحظة اه (قوله لا يؤثر) قد مر ما فيه (قوله مثلا) الى المتن في
 النهاية إلا قوله ابتداء والى قول المتن والقبلة في المتن الا قوله قيل بكرة الى ظاهر عبارته وقوله
 خلا قال المتن وقوله فان فرض الى المتن (قوله مثلا) اي فوفعل ذلك بنيره كان الحكم كذلك اه معنى
 (قوله لقطعها) اي الحلقوم والمريء (قوله اي قطعنا الخ) عبارة بالنيا ويس تحرير بل ونحوه ما طال عنه
 وهو قطع اللسان السفلي العنق لانه اسهل الخ لا بد في التحريم من قطع الحلقوم والمريء كما جزم به المجموع
 اه وقوله هو قطع اللسان الخ شامل كآثر لقطعها مراد بدون الطعن (قوله ومن ثم بحث ابن الرفعة الخ)
 جزم به بالنيا بلا عرو كما مر والمعنى المزواله (قوله كاللوز) والتعام والطعام معنى (قوله وخيل)
 الى قوله وقيل في النهاية (قوله من غير كراهة) لكنه خلاف الاولى اه ناهية (قوله قبل الخ) واقفه المتن
 كما اشترنا به (قوله مخصوص) اي كل منها (قوله وليس كذلك الخ) عبارة بالمعنى وليس مراد ابل
 (قوله عند ابتداء القطع) اي قطعها

القطعان لم يخرج مرادنا
 لا يحل كالوكان ذبيحة نحو
 اخراج حشوته بل او غيره
 تاله داخل في الهلاك وان لم
 يكن مذقا لانه اجتمع مع
 اللبعض ما يمكن ان يكون له
 اثر في الاذقان والاصل
 التحريم بخلاف مسألة
 المتن لأن التدفيع وجد
 منفردا حال تحقق الحياة
 المستقرة او ظن وجودها
 بقرينة نعم لو انتهى لحركة
 الذبوح وفيه شدة الحركة
 ذبح لم يحل وحاصله ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة تيقن وتارة ظن بعلامات
 وقرائن فان شككنا في استقرارها حرم الشك وتقليص التحريم او في عرش بعد ذلك من الروض
 وشرعنا نصه اي بخلاف ما اذا وصل إلى حركة الذبوح وليس فيه تلك الحركة ثم ذبح فاشدحت حركتها او
 انضجها فاحل اه (قوله نعم لو انتهى الخ) استدراك على قول المتن لا فلا (قوله وان كانت سبيه الخ)
 خلا للمتن جارية من مرض او جاع قد صعد اخر رفق حل لانه لم يوجد سبب يحال الهلاك
 عليه ولو مرض باكل نبات مضر حتى صار آخر رفق كان سببا للهلاك عليه فلم يحل كاجرم به القاضي
 مرة وهو أحد احتماليه في مرة اخرى وإن جرى بعض المتأخرين على خلاف ذلك اه وقوله او انهم
 الى قوله عند ابتداء الذبح في النهاية (قوله اشترط وجود الحياة الخ) فان ذهبت وفيها حياة مستقرة حلت
 وان تيقن موتها بعد يوم او يومين وإن لم يكن فيها حياة مستقرة لم تحل اه ناهي كذا في الروض مع شرحه
 إلا انه قال وان تيقن هلاكه بعد ساعة قال عرش قوله وان تيقن موتها بعد يوم او كان الاولى ان
 يقول وان تيقن موتها بعد لحظة اه (قوله لا يؤثر) قد مر ما فيه (قوله مثلا) الى المتن في
 النهاية إلا قوله ابتداء والى قول المتن والقبلة في المتن الا قوله قيل بكرة الى ظاهر عبارته وقوله
 خلا قال المتن وقوله فان فرض الى المتن (قوله مثلا) اي فوفعل ذلك بنيره كان الحكم كذلك اه معنى
 (قوله لقطعها) اي الحلقوم والمريء (قوله اي قطعنا الخ) عبارة بالنيا ويس تحرير بل ونحوه ما طال عنه
 وهو قطع اللسان السفلي العنق لانه اسهل الخ لا بد في التحريم من قطع الحلقوم والمريء كما جزم به المجموع
 اه وقوله هو قطع اللسان الخ شامل كآثر لقطعها مراد بدون الطعن (قوله ومن ثم بحث ابن الرفعة الخ)
 جزم به بالنيا بلا عرو كما مر والمعنى المزواله (قوله كاللوز) والتعام والطعام معنى (قوله وخيل)
 الى قوله وقيل في النهاية (قوله من غير كراهة) لكنه خلاف الاولى اه ناهية (قوله قبل الخ) واقفه المتن
 كما اشترنا به (قوله مخصوص) اي كل منها (قوله وليس كذلك الخ) عبارة بالمعنى وليس مراد ابل
 (قوله عند ابتداء القطع) اي قطعها

نحر ابل اي قطعها بماله حذفي نحرها وهو الودعة التي في أسفل عنقها المسمى بالية للامر به في سورة الكهوف والصحيحين بحريان
 ولا نه امر بخر وج الروح لعل السقيم من ثم بحث ابن الرفعة ونحوه ان كل ما طال عنه كاللوز كالابل (وذبح بقروغف) وخيل وحمار
 وحش وسائر الصيد للاتباع (ويجوز عكسه) أي ذبح نحو الابل ونحو البقر من غير كراهة وقيل بكرة ونص عليه في الاصل قبل ان
 ظاهر عبارته ان ايجاب قطع الحلقوم والمريء وذب قطع الرديجين مخصوص بالذبح وليس كذلك كافي المجموع وغيره خلا فالتقصه كلام

البنديجي اه وهو عجيب مرقه اوله الباب وأوله الصر يبيع شول الذكاة لتحرقه ايضا وقوله عاود ذكاة كل حيوان الخ يسلمها ايضا قالوا
مع ذلك ما ظاهر عبارة ما ذكره سبو (و سن) أن يكون البعير قائما فان لم يتيسر فباركا وان يكون (مقنول ركة) وكونها اليسرى للاتباع
(و ان تكون (البقرة والشاة) ونحوهما مضطجة جنبها الايسر) لما صح في الشاة وقفين يا غيرهما ولكن الايسر أسهل على الذابح
وسن للاعرافناة غيره ولا يضججه على يمنة (وترك رجلاها اليمنى) بلا شد تستريح بغيرها (وتقد باق القوائم) لتلائق طرب
فيخلو الذابح قال في البسيط وجب الاحتراز عن حركتها ما يمكن حتى لا تحصل اعانة على (٣٢٥) الذبح قال فرض اضطراب في سير
لا يمكن الاحتراز عنه عادة

هو الاستقبال المتدب له ايضا ولكن هذا عادة وقد تم من سنته التسعة فارق البول القليلة وقد اولا الاجابة بـم بقارة الطريق ضئيف
وغاية امره انه مكرو كالبول فيعال ان الدم اخف منه (وان يقول) عند الذبح وكذا عند رمى الصيد ولو سكا جرد او ارسل المجارحة
وبسب الشبكة وعند الاصابة (بسم الله) والافضل بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقال المقام لا يناسب الرحمة لان تحميد ذلك لثاغيا في الرحمة بنا
ومشروعة ذلك في الحيوان رحمة لهم فانه من سهولة خروج وجوهنا ما كره تعمد ترك التسمية ولم يحرم لانه تعالى اباح ذبح الكلب بين يديه
لايسون غالبا قد ارسل الله عليه وسلم فياشك ان داعيهم اى لا يابا كل هؤلاء كانت التسمية شرطا لمحل عند الشك والمراد تعالى بذكر اسم الله
عليه في الايمان ذكر عليه اسم الله بديل وأنه لنفسك اذا لاجماع منقذ على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم عليها ليس بفاسق فلا فرق

فرق في النهاية لا قوله غالباً والمراد إلى قوله ولو ذبح ما كروا في المني لا قوله فلا فرق إلى ويسن وقوله
 وباقي إلى المني **(قوله)** وإنما كره عبارة المني ولا يجب قهر تركها عند الوضوء أو قال أبو حنيفة إن تعدل
 على جواب امتناع قوله تعالى حرمت عليكم الميتة إلى قوله إلا ما ذكركم فأباح المذكي ولو لم يذكر التسمية
 وإن الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم لا يسمون
 غالباً بل على أنها غير واجبة اهـ **(قوله)** بين جعل الواء أي في قوله تعالى وإنه لتسرك وهو
 أي العطف **(قوله)** في كل ذبح الخ أي كالمقيد المحدث **(قوله)** ويسم إلى قوله ولو قال في النهاية لا قوله
 والقول إلى المني **(قول المتن)** ولا يقول باسم الله واسم محمد عبارة الروض ولا يجوز أن يقول الذابح أي
 والصائد كافي أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجرك كافي أصله للتشريك
 فإن قصد التشريك فبني أن لا يحرم كقوله باسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا يحمل ذبيحة كتابي للشيخ
 ومسلم محمد أو للكعبة أي مثلاً لأن ذبح الكعبة أو للرسول تعظيماً لكونها نيت أقدم ولو كنهم رسول الله جاز
 انتهت به يعلم أن تسمية محمد على الذابح على الأفراد أو بالعطف يحرم وإن أطلق ولا يحرم إن أراد التشريك
 وتحمل الذبيحة في الحالين وأما إذا قصد الذبح له فإن أطلق حرم وحرمت الذبيحة أن قصد الله تعالى والعبادة
 كقوله وحرمت الذبيحة وبه يعلم الفرق بين إطلاق الذبح لما ذكر وإن قصد منه التعظيم والعبادة اهـ سم
 وفي المتن ما هو الله **(قوله)** أي يحرم عليه ذلك أي القول لا المذبح ورشيد وعش عبارة سم والحرام
 هذا القول والأفجل أكل الذبيحة كما هو ظاهر اهـ **(قوله)** لتشريك عبارة غيره لإيهامه التشريك وهو
 أحسن إذا لتشريك فهو قصد التشريك فبني أن يقال إن كان في التشريك ذكر اسمه لم يحرم أخذ ما ماسياً
 عن تصويب الرافعي وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح أخذ من كلام الروض اهـ سم **(قوله)** فلا
 بأس عبارة المني فإنه لا يحرم بل ولا يكره كما يشبهه لا لعدم إيهامه التشريك **(قوله)** وبما لا ذكر في الخ
 عبارة المني قال الزركشي وهذا ظاهر في التحوى أم غيره فلا يتجه فيه اهـ **(قوله)** فيما سياتي أي الجرف الخ

بين جعل الواو للحال
 ولغيره ويسن في الأصحية
 أن يكبر قبل التسمية ثلاثاً
 ويدها كذلك وأن يقول
 اللهم هذا منك واليك فتقبل
 مني وباقي ذلك في كل ذبح
 هو عبارة كما هو ظاهر (و)
 أن (يصل) (ويسم) على
 النبي ﷺ لا يعمل ليس
 فيه ذكر الله تعالى فكان
 كالإذان والصلاة والقول
 بكراهتها بعيد لا يعمل
 عليه ولا يقول باسم الله
 واسم محمد أي يحرم عليه
 ذلك لتشريك لأن من حق الله
 تعالى أن يجعل الذبح باسمه
 فقط كقوله آمين باسمه فسم
 إن أراد أذبح باسم الله
 وأنت بك باسم محمد فقط
 كما صوبه الرافعي ولو قال
 بسم الله ومحمد رسول الله
 بالرفع فلا بأس وبما
 لا ذكر في الخ
 والأفجل ما سياتي عند غيره
 ومن ذبح تحرباً لله تعالى
 لنفع شر الجن عنه لم
 يحرم أو بقصد حرم

ابتداء قطعها فقط وهذا يخالف ما تقدم في الواء كمال قطع بعض الواجب ثم أنه آخر فوراً أنه عمل وإن
 فقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الأخير فقد اكتفى في ذلك بوجوه عند ابتداء قطعها فقط مع
 القطع فيها بكمال وزوالها فيها ما زال القطع بذلك الكمال وكون الاتمام ثم يفعل إخراجاً لم يوجب قطعاً ما
 أوجب قوة إلا أن يفرق بان التسميم بغير كمال ولا يفتي ما فيه فإن الفرق بين الكال وغيره بعد زوال الحياة
 المستقرة لا ينقدح ويمكن حمل ما هنا على ما مر بأن يريد بقوله قطع الحلقوم والمرى معنى شرع في قطعها
 فليأمل فإن قاس ما هنا تضعيفاً تقدم **(قوله)** ولا يقول باسم الله واسم محمد عبارة الروض ولا يجوز
 أن يقول الذابح أي والصائد كافي أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجرك
 كافي أصله للتشريك فإن قصد التشريك فبني أن لا يحرم كقوله بسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا يحمل
 ذبيحة كتابي للشيخ ومسلم محمد أو للكعبة فإن ذبح الكعبة أو للرسول تعظيماً لكونها نيت أقدم ولو كنهم
 رسول الله حاز اهـ وبه يعلم أن تسمية محمد على الذبح على الأفراد أو عطفه على اسم محمد إن أطلق ولا يحرم إن
 أراد التشريك وتحمل الذبيحة في الحالين وأما إذا قصد الذبح له فإن أطلق حرم وحرمت الذبيحة أن قصد
 التعظيم والعبادة كقوله وحرمت الذبيحة **(قوله)** أي يحرم ذلك أي والحرام هذا القول والأفجل أكل
 الذبيحة كما هو ظاهر **(قوله)** لتشريك الخ عبارة غيره لإيهامه التشريك وهي أحسن ويستشكل التحريم
 هنا والكره في مطرنا بنوه كذا أو يمكن الفرق بأن الإيهام هنا أقرب لأن الإيهام وقع كثيراً التشريك
 باسمهم وعبادتهم بخلاف التسمية أعظم أنه لو قصد التشريك فبني أن يقال إن كان في التشريك ذكر اسمه لم
 يحرم أخذ ما ماسياً من تصوبر الرافعي وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح أخذ من إيهامه التشريك
 ولا تحمل ذبيحة كتابي للشيخ ولا مسلم محمد أو للكعبة أي مثلاً قال في شره أن ذبح لذلك تعظيماً
 وعبادة كقوله وبه يعلم الفرق بين إطلاق الذبح لما ذكر وإن قصد منه التعظيم والعبادة

وكذا يقال في الذبيح للكبنة أو قدوم السلطان ولو ذبح ما كولا لغيره أكله لم يحرم وان (٣٢٧) أهم بذلك (فصل) في بعض شروط

الآلة والذبيح والصيد
(يحل ذبيح مقنور عليه
ويجرح غيره بكل عدد)
بتشديد الدال المفتوحة أي
شيء لحد (يجرح كحديد)
ولو في قلادة كلب أرسله
على صيد فبحرجه بها وقد
علم الضرب بها واللام محل
(ورخاص) ورخاص والتظهير
فيه بعيد لأن الفرض أنه
حدا يجرح (وخضب
وفضه) وخضب وقضب
وحجرو زجاج لأن ذلك
أوحى لأزهاق الروح قبل
تغييره معكوس فصوابه
لا يحل المقدور عليه إلا
بالذبح بكل عدد الخوارج
بأن السلام هنا في الآلة
وكون المقدور عليه لا يحل
إلا بالذبح مقدمه أول الباب
وأقول لو فرض أن هذا لم
يقتدم فالأيراد فاسد أيضا
لأن مقابلة ذبيح المقدور
يجرح غيره الصريح فإن
الذبح قيد في الأول دون
الثاني يفهم ما أورده (إلا
ظفر أو سن أو سائر العظام)
لحديث المتفق عليه ما نثر
الدم وذكر اسم الله عليه
فكفوا ليس السن والظفر
أما السن فظن وأما الظفر
فقدى الجيفة أي يوم كفار
وقد نبهنا عن التشبه بهم
أي لمضى ذاتي في الآلة
التي وقع التشبه بها فلا يقال
بمجرد النبى عن التشبه
بهم لا يقتضى الإعلان بل

في الحرمة (قوله) وكذا يقال (الخ) فإن ذبيح الكبنة أو للرسول تعظيما لكونها بيت الله ولو كنهم رسول الله جاز
قال في الروضة ولهذا المعنى يرجع قول القائل أهديت الحرم أو للكبنة أه معنى (قوله) أو قدوم السلطان
(الخ) جاز والمعنى ويحرم الذبيحة إذا ذبحت مقر بالي السلطان أو غير ما مر فإن قصد الاستبشار بقدمه فلا
باس كذبيح الحقيقة ولادة المولود أه (قوله) وإن أقيم ويظهر أنه إذا لم يقصد طهارة نحو جلده
(فصل) في بعض شروط الآلة والذبيح والصيد (قوله) المثل بكل عدد) ويبنى أن من المحدث بالمعنى الذي
ذكره ما لو ذبح بخط يوترمو وعلى خلق نحو العصفور قطعه كئيب السكين فيه فحل المذبح فيه ويبنى
الاكتفاء بالمشتر المأخوذ من (قاعدة) يكفي الذبيح بالمذبة المسمومة فإن السم لا يظهر له أن يرفع القطع
أه من يحذف ولا يخفى أن ما ذكره أو لا من الاكتفاء بالخط أو المشترا يبنى أن يقيد ما مر في
أن يعمل على سم غير مسرع للقتل وأن ما ذكره أو لا من الاكتفاء بالخط أو المشترا يبنى أن يقيد ما مر في
الذبح بسكين كالمن الشراطين والله أعلم (قوله) بتشديد الدال إلى قوله وقد علم في النهاية (قوله) المثل بكل عدد
أي يقطع أه معنى (قوله) المثل بكل عدد (الخ) أي محددا بحدود محددا ونحوه كذا بقية المحفوظات معنى ونهاية
(قوله) وعلم الضرب (الخ) من التعليم كاصبره بالأسنى وعش (قوله) ورخاص) إلى قوله قبل في النهاية (الخ)
قوله والتظهير إلى المثل وإلى قوله وأقول في المعنى (قوله) المثل بكل عدد (الخ) أي أسرع أه قاموس (قوله)
قبل تغييره معكوس (الخ) أقول زعم أن التعبير المذكور معكوس وم عكس لأن تخصيص حل المقدور
بالذبح علم من أول الباب وليس مقصود المصنف هنا إلا بيان ما يحصل به الذبح فاقامه فانه عين ما ذكره
المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله أه وهذا عجيب منه فاحسن ظاهر غفل عنه
الشارح بقوله ورد (الخ) (قوله) في الآلة) أي في بيان ما عمل به أه معنى (قوله) مقدمه أول الباب) أي
بقوله ذكرا كالحوان المأكول بذبحه في خلق أوله أن قدر عليه أه معنى (قوله) الصريح) فإن الذبح قيد
(الخ) الصراحة عنوة قطعا بل العبارة محتملة لأن يكون المذكور في كل واحد جائز في الآخر والمقابلة
لاتأني ذلك بل محتملة فتدعى فساد الأيراد فيه ما فيه أه سم أقول غايه ما هناك أن دعوى الصراحة
مألفة وأما وجه كلام المحقق من المساو أو عدم ظهور المقابلة فيما قاله الشارح فكأثرة (قوله) المثل وسائر
العظام) ظاهر مدخل الصدق المعروف الذي يعمل به الكائن فلا يكفي ويبنى الاكتفاء به لأن الظاهر
أنه ليس يعظم فليراجع أه عش (قوله) المحدث) إلى قوله المثل أو أصابه في المعنى (قوله) المحدث) إلى قوله
والحكمة في قول المثل فسقط في النهاية (قوله) المحدث) إلى قوله والحكمة في قوله المحدث) إلى قوله
جانبه وقوله لجرحه أو لا وقوله لا يحتاج إلى المثل (قوله) ما نثر الدم) أي أساله وقوله عليه أي على مذبحه
أو المنبر المأخوذ من أنه يدل قوله فكفوه أي المنبر يضم الميم وفتح الهمزة وقوله ليس أي ما نثر الدم (قوله)
وأما الظفر (الخ) هذا فقد يقتضى أن الظفر ليس من العظم وهو مخالف لظاهر قول المصنف وسائر العظام أه
عش أقول ولصريح قول المنهج الأعظم كسن وظفر أه (قوله) أما السن فظن وأما الظفر (الخ) والحق
بهما باقي العظام نهاية معنى (قوله) ومن ثم نبه عن الاستعجال) وهل ينهى عن تجسس العظم في غير
الذبح أو الاستعجال أيضا المعنى المذكور أه سم عبارة المعنى فلو جعل فصلهم عظما فقتل به صيد أحرم
(تنبيه) قد يؤخذ من علة النبى عن الذبح بالظن أنه بطحوم الأذى أو لى كان يذبح بحرف ر غيف محذاه

(فصل) يحل ذبيح مقدور عليه (الخ) (قوله) قبل تغييره معكوس (الخ) أقول زعم أن التعبير المذكور معكوس
وم عكس لأن تخصيص حل المقدور بالذبح علم من أول الباب وليس مقصود المصنف هنا إلا بيان ما يحصل به
الذبح فاقامه فاحسن ظاهر غفل عنه المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله أه (قوله)
الصريح) فإن الذبح قيد الصراحة عنوة قطعا بل العبارة محتملة لأن يكون المذكور في كل واحد جائز
في الآخر والمقابلة لاتأني ذلك بل محتملة فتدعى فساد الأيراد فيه ما فيه (قوله) ومن ثم نبه عن الاستعجال (الخ)
هل ينهى عن تجسس العظم في غير الذبح أو الاستعجال أيضا المعنى المذكور

ولا الحرمة في نحو النبى عن السدلو واشتمال الصماء والحكمة في العظم تتجسس بالدم مع أنه زاد الجنون من ثم نبه عن الاستعجال به

ثم ناب الكلب وغنره لا يؤثر كياناً في الارض بل يولد وجرح فيه (أو القتل) بدمية كالتأويل (بمقتل) بفتح القاف المهددة (أو قتل) بضم كيندة
وسوط وسهم بلا فعل ولا حد) أمثلة الاول واولاً: أمثلة الثاني القتل بقتل - وهم له فعل أو - قتل (بهم) بضم وبتدة أو جرحه وسهم وأثر فيه
عرض السهم) بفتح الهم أي جانه (٣٢٨) (في مروره ومات بهما) أي الجرح والتأثير (أو انحق بحبولة) وهي حبال تشد لصيد

ومات (أو أصابه سهم) وجرحه أولاً (فوق بارض) حالة كسطح كأيديله قوله
الآن فسقط بالارض
وحينئذ لا اعتراض عليه
ولا يحتاج تصويره بماذا
لم يجرحه السهم (أو جيل
فهم سقط منه) فيما ومات
(حرم) في الكل لقوله
تمالي والمتفق الموقوفة
أي المقتولة بنحو جرح أو
حرب ولا في الاربعة الاول
مات بلا جرح وفيها عدا
الا لمتحق لا يدري المات من
الاول المبيح والآخر المحرم
فقلب المحرم (ولو أصابه
السهم) بالهواء (أو على
شجرة فجرحه وأثر فيه
فسقط بارض ومات محل)
أن لم يصبه شيء من أصنام
الشجرة حال سقوطه عنه
ولا اثر لتأثير الارض فيه
ولا لتدحرجه عليها من
جنب إلى جنب لان الوقوع
عليها ضروري ومن علم
وقع يتر بهاماً أو صدمه
جداراً حراً ما إذا لم يؤثر
فيه فلا يجرح حاله ولا الماء
لطيره كالارض أن أصابه
وهو فيه وإن كان الرأى
بالبرأى في هواه والرأى
بسفينة مثلاً فإن كان

(قوله) فم ناب الكلب (الخ) عبارة عن المني والنهاية وهو مأمور بما يأتي انما تقتله الجارحة بفقرها أو ناهياً لاسل
فلا حاجة إلى استنباطه (قول ابن أوتيل عدد) ويعلم بما يأتي ان المقتول بقتل الجارحة كالقتول بجرح -
اه نهاية (قوله) الاول أي القتل وقوله ومن أمثلة الثاني أي القتل بقتل عدد (قوله) كأيديله (الخ)
عبارة عن النهاية بدليل قوله أو جيل اه (قوله) الثاني (الخ) ملاحظ كأيديله لرجوع قوله فم سقط لهذا أيضاً
اه - سم (قوله) فلا اعتراض عليه (الخ) عبارة عن المني بدد ذكره ما يوافق كلام الشارح أنه هو الماء إذا أصابه
سهم فوق بارض فقد اختلف كلام الشراح في تصويره فمنهم من صوروه بما إذا أصابه السهم في الهواء لم يؤثر
فيه جرحاً بل كسجانه فوق فاته لا يميل كما يأتي في كلامه ومنهم من صوروه بما إذا جرحه جرحاً مؤثراً
ووقع بارض عالياً سقط منه وأوجهه من وراوات بسبين وعلة بأنه لا يدري بأهـامات وقدها وظاهر
ولو تدبر كالحرم والروضة فوق على طرفه طبع كان الولي لا بد في تصويره بالارض والجليل بأن يكون فيه
سياسة مستقرة أما إذا انتهت بهم إلى حركة مذبح فانه عمل ولا اثر لعدم الارض والجليل اه (قول ابن منته)
أي ما وقع عليه من أرض أو جبل (قوله) فيها اه منفي (قوله) في الاربعة الاول) يتأمل
اه سم أقول ويندفع النظر بقول المني ومنه أي القتل بقتل عدد السكان الكال إذا ذهبت بالتعامل
عليها اه قاله من الاربعة الاول البندقة والسطو والسهم وقتل عدد (قوله) لا يدري (الخ) عبارة عن النهاية
والمنفي مات بسبين مسيح وحرم فقلب الثاني لانه لا يصل في الميتات اه (قوله) أو على شجرة) إلى قوله قال
الاذرعي في المني والنهاية (قوله) فبحرجه) راجع لكل من المهلوفين وسيد كعثره (قول ابن منته)
أي قبل وصوله الارض أو بعده اه منفي (قوله) أن لم يصبه شيء (الخ) أي أن أصابه حصناً به وقع على الارض
حرم نهاية منفي أي لا احتمال أن يمتنع من مته بالقتل ومنه يؤخذ انه لا بد في القتل من كونه يمكن حاله الهلاك
عليه لفظه مثلاً عرش قوله من كونه الخ لعل الاول أن يكون له دخل في الهلاك فليراجع (قوله)
سقوطه عن أي عن الشجرة فكان الظاهر الثالث (قوله) ضروري) أي ضعي عنه نهاية منفي (قوله)
أما إذا لم يؤثر (الخ) عثره قوله بالمارا وفيه عبارة عن النهاية فلم يجرحه بل كسجانه فوق ومات أو جرحه
جرحاً لا يؤثر فسطح جناحه فوق ومات لم يمل لعدم مسيح بحاله مته عليه اه (قوله) أو الماء لطيره (الخ) كذا
في المني وعبارة النهاية كان رأى طيراً على وجه الماء الخ قال عرش قوله فإن رأى الخ هذا التفصيل ذكره
الزبادي في طير الماء دون غيره وكلام الشارح يقتضي انه لا فرق بين طير الماء وغيره وهو محتمل اه وسياق
ما يتفق بهما (قوله) كالارض) أي لطير طير الماء اه منفي (قوله) أن أصابه (وهو فيه) أي أصابه السهم
طير الماء كونه الطير في الماء ومات فيحل (قوله) وإن كان (الخ) غاية (قوله) أو في هواه (الخ) عطف على
قوله فيه عبارة عن المني وإن كان الطير في هواه الماء كان الرأى في الماء ولو في محسنة حل أو في البرحرم
اه (قوله) فإن كان خارج) عبارة عن المني ولو كان الطير خارج المافرماء فوق في الماء سواء كان الرأى في
الماء خارج حرم اه (قوله) أو هو (الخ) عطف على خارج هو محترقه أو في هواه والرأى الخ
(قوله) أو في غريق (الخ) وقضية كلامه أن طير البرليس كلير الماء فياذ كر لكن البقوى في تعليقه
جعله مثله فإن حل الاضائة في طير الماء في كلامه على معنى في فلا تخالفه وهذا الولي قال الماوردي وأما
الساقط في النار فحرام اه منفي ويراق هذا الخ لتغير النهاية الماراً فيافي الجبري مناصه وقتل سم عن
مر أن المراد بطير الماء ما يكون فيه أو في هواه الماء إلى سبب الاضائة على معنى في اه (قوله) واعتمده وحل
(قوله) كأيديله لقوله الآن) هلاك كأيديله لرجوع قوله فم سقط لهذا أيضاً (قوله) ولا في الاربعة الاول)

(الخ) خارجه فهو وقع فيه أو هو اه والرأى بالبرحرم هذا كصحة لئنه السهم لمحركه مذبح أو لا يؤثر شيء مما ذكره وحيث لم
ينغمسه السهم أو ينغمس لثقل جسده في الماء قبل انتهائه لمحركه مذبح والآخر غريق قاله الاذرعي ونقل البلقيني عن الزاذ
عن عامة الأصحاب أنه متى كان الطير في هواه الماء حل وإن كان الرأى في البر أو اعتمده وحل الخبر الظاهر في تحريمه على غير طير الماء

وطيرة الذي ليس هو الله (تليح) اتى الله سبحانه وتعالى بالصدق لانه طريق الى (٣٣٩) الاصطبياد المباح وقال ابن عبد السلام وجل

والماوردى يحرم لان فيه
تريض الحيوان للهلاك
ويؤخذ من علمتها اعتقاد
ظاهر كلامه في شرح مسلم
من حل رمي طير كره لا
يقته البندق غالبا كاللوز
بمختلف صغيره قال الاذري
وهذا مما لا شك فيه لانه
يقتلها غالبا وقتل الحيوان
عينا حرام والكلام في
البندق المتناقد قديما وهو ما
يصنع من الطين اما البندق
المتناقد الآن وهو ما يصنع
من الحديد ويرى بالتأثر
فيحرم مطلقا لانه يحرق
منذ قسريما غالبا ولو في
الكبير نعم ان علم حاقا لانه
انما يصيب نحو جناح كبير
فيثبته فقط احتمل الحل
(ويحل الاصطبياد) المستتر
لحل المصاد المدرك ميتا او
في حكمه (بجوارح السباع
والطير ككلب وفهد) ونحو
قبلا لتعلم وان سلم ندوره
ولا فلا وعليه يصح تناقض
الروضة والمجموع (وبان
وشاهين) قوله تعالى وما
علمتم من الجوارح اى
صيدا ما لا اصطبياد بمعنى
اثبات الملك على الصيد
فيحصل اى طريق ييسر كما
بأق (بشرط كونها معلقة)
للآية (بان ينجر جارية
السباع بجزء صاحبه) اى
من هو يده ولو غاصبا كما
هو ظاهر ثم رأيت منوصا

(الح) اى البقنى (قوله) وطيرة الذي ليس هو الله هذا يدل على ان المراد بطير الماء ماشا انه ان يكون فيه
وان لم يلزمه لا مجرد ما يتفق حوله فيه اوفى هو الله اسم (قوله) ويؤخذ من علمتها (الح) هذا التفصيل
هو المتناقد انتهى شيخنا الزايد اقول وكالى بالبندق ضرب الحيوان بصا ونحوها وان كان طريقا
لوصول اليه حيث قدر عليه بنير الضرب كما يقع في اسماك نحو الدجاج فانه قد يفتق اسما كما فجرد ذلك
لا يبيح ضربها فانه قد يؤدى الى قتلها وفيه تعذيب مستحق عنه وكل ما حرم فعله على البالغ وجب على ولي الصبي
منعه منه فقتله اه ع ش (١) قوله اعتاد ظاهر كلامه (الح) (قوله) بخلاف صغيره كالهصافير وصغار
الوحش فيحرم معنى ورع ش اعتمدته المعنى ايضا (قوله) وهذا اى التفصيل المذكور اوقوله بخلاف
صغير (قوله) يقتلها) اى الصغير فكان الظاهر التذكير (قول المتن) ويحل الاصطبياد (الح) لو لم يخبرنا
الاصطبياد حل الصيد وان حرم من حيث الاقتناء بمقتضى اللبلاوى واقره سم على المنهج اه ع ش (قوله)
المستتر (اى) حل الاصطبياد على حذف المضاف عبارة المعنى اى اكل المصاد بالشروط الاق غير المقصور
عليه اه (قوله) المدرك (الح) اى حيث لم تكن فيه حياة مستقرة بان ادركه ميتا او في حركة المذبوح اه
معنى (قول المتن) بجوارح السباع) جمع جارح وهو كل ما يجرح سمي بذلك لجرسه الطير بقتله او تابه اه
معنى (قوله) قبلا لتعلم) لعل مراده بهذا بان ما قبل التعليم من هذا النوع والافراط الحل كونه معلما
بالفعل لا بقره اه وشيى (قوله) ندوره) اى قبول التهديد والقرع التام (قوله) والانا) اى وان لم يقبل
التعليم فلا يحل الاصطبياد (قوله) وعليه (الح) اى على هذا التفصيل (قوله) وعليه (الح) عبارة المعنى
قال في المجموع وقوله في الوسيط فريسة التهديد والقرع حرام غلط مردود وليس وجهها في المذهب بل هما
كالكلب نص عليه انما فى وكل اصحاب انتهى فان قيل قد صرحا في الروضة واصحابنا بعد التفرق في
السباع اتى محل الاصطبياد بها وقال في كتاب البع لا يصح بيع الثمر لانه لا يصلح للاصطبياد احب بان
ما ذكر في البع في غير ما يمكن تعليمه وما هنا لانه فاذا كان معلما او امكن تعليمه صح بيعه اه (قوله) لقوله
تعالى) الى المتن في المعنى (قوله) اى صيدها) اى صيده اه ع ش فكان الاولى تذكير الصغير (قوله)
فيحصل (الح) اى فلا يختص بالجوارح بل يحصل (الح) (قوله) كايان) اى في الفصل الاق (قول المتن) بشرط
كونها معلقة) ولو لم يعلم المحرم اه ناية (قوله) اى تحق) الى قوله كذا لو لم يفر في المعنى الا فلو لم يفر
الى المتن (قوله) فلا يطلق بنفسه محل (الح) قال في شرح الروض واشترط ان لا يطلق بنفسه انما هو للحل
كاسياتي في كلامه لا للتعليم كما اقتضاء كلامه اه انتهى ثم قال في الروض فرغ وان استرسل المعلم نفسه
فاكل من الصيد لم يخرج عن كونهم معلما ولا يحل انسى وبه يعلم انه لا يفتى الجرم ببيان فساد التعليم واطلاق
نسبته اليه فليتام ثم انظر جزمه هنا ببيان فساد التام مع قوله الاق ولا يؤثر اكله بما استرسل عليه
ينال (قوله) وطيرة الذي ليس هو الله هذا يدل على ان المراد بطير الماء ماشا انه ان يكون فيه وان يلزمه
لا مجرد ما يتفق حوله فيه اوفى هو الله (قوله) فلا يطلق بنفسه محل (الح) قال في شرح الروض واشترط
ان لا يطلق بنفسه انما هو للحل كاسياتي في كلامه لا للتعليم كما اقتضاء كلامه اه ثم قال في الروض
فرغ وان استرسل المعلم نفسه فاكل من الصيد لم يخرج عن كونهم معلما ولا يحل انسى وبه يعلم انه لا يفتى
الجرم ببيان فساد التعليم واطلاق نسبته اليه فليتام ثم انظر جزمه هنا ببيان فساد التعليم مع قوله
الاق ولا يؤثر اكله بما استرسل عليه بنفسه في تعليمه لان يكون هذا في ابتداء التعليم والا في ما بعد
ظهور التعليم (قوله) فلا يطلق بنفسه محل (الح) كاسي ذكره) اى لبيان فساد تعليمه لكنه مشكل كما قاله
عن الامام وبعبارة الروضة وذكر الامام ان ظاهر المذهب انه يشترط ايضا ان يطلق باطلاق
صاحبه وانه لو اطلق بنفسه لم يكن معلما وراه الامام مشكلا من حيث ان الكلب على اى صفة
كان اذا رأى صيدا بالقرب منه وهو على كلب الجوع يعد افككا كه اه

(٤٢) - شرواني وابن قاسم - تاسم

للشافعي رضى الله عنه اى يقف بايقافه ولو بعد شدة عدوه (ويسترسل بارساله)

اى يبيع باغرا لانه لقوله تعالى مكلفين اى مؤتمرين بالامر متبين بالنهى ومن لازم هذا ان يطلق باطلاقه فلا يطلق بنفسه محل

كاسيد كره (ويذكره السيد) أي يحبس صاحبه فإذا جاع تخلى عنه (ولا يأكل منه) بعد إمساك قبل قله أو بعده ولومن نحو جلده لآخر شره التهيئ الصحيح عن الأكل مما أكلت منه وكأله من مقتله فهو كذا الومر في وجه صاحبه عند أخذه السيد منه كآسته ابن الرضا قال لأن من شرط التعليم في الابتداء أن لا يجر في وجه صاحبه أو يتجه أن عمله إن كان حره الطمع فيه لا يجر دعاءه وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين أكله عقب إمساك أو بعده وإن طال (٣٣٠) الفصل وعليه في فرق بينه وبين ما يأتي قريبا بأنه ينتظر بعد ظهور التعليم ما لا ينتظر

في ابتداءه ثم أيت في كلام شيخنا ما يقتضي استواءهما في التفصيل الآتي وفي كلام الزركشي ما يؤيد ذلك (ويشترط ترك الأكل في جراحة الطير في الأظفر) كجراحة السباع وكذا يشترط فيها بقية الشروط حتى أنزاعها بجر صاحبها ولو بعد العدو كما انتصره البلقيني لكن قلنا عن الامام وأقره أن هذا لا يشترط وهو الوجه لا يطابق أهل السيد على استحالة ذلك فيها (ويشترط تكرار هذه الأمور) المعتبرة في التعليم (صحيح يظن) في عادة أهل الخبرة بالجوارح (تأديب الجارحة) ولا يضبط بعدد (ولو ظهر كونه معلما) فإرساله صاحبه فلم يسترسل أو زجره فلم يذجر أو استرسل (ثم أكل من لحم صيد) أو حشوته أو جلده أو أذنه أو عظمه قبل قتله أو عقبه (لم يحل ذلك الصيد) لا في الأظفر (للتسبيح السابق) ولأن عدم لاكل شرط في التعليم ابتداء فكذا إذا وما أوجبنا الحسن

بنفسه في تعليمه إلا أن يكون هذا في ابتداء التعليم والآتي فيها بعد ظهور التعليم أم سم وصنع النهاية والمثني كالصريح في أن أكله مما استرسل عليه بنفسه لا قدح في كونه معلما مطلقا (قوله كاسيد كره) عبارة الرضا وتذكر الامام أن طاهر المذهب أنه يشترط أيضا أن يطلق بإطلاق صاحبه أو أنه لو انطلق بنفسه لم يكن معلما ورأه الامام مشكلا أي من حيث أن الكلب على أي صفة كان إذا رأى صيدا بالقرب منه وهو على غلبة الجوع بعد انتكافه أم سم (قوله أي يحبس) إلى قوله وكذا في النهاية لا قوله للتسبيح إلى وكأله (قوله أي يحبس لصاحبه) ولا يحل به ذهب معنى ولا يقتله نهاية (قوله تخلى عنه) عبارة المعنى والنهاية تخلى بينه وبينه ولا يدفعه عنه أم (قوله أو بعده) عبارة النهاية والمعنى عقبه أم (قوله ولومن نحو جلده) كحشوته وأذنه وعظامه نهاية ومعنى (قوله لا نحو شره) كحشوه وشره نهاية ومعنى (قوله أكلت) أي الجارحة (قوله مقتله) دونه أي منع الصائد من الصيد أم معنى عبارة النهاية ولو أراد الصائد أخذه من فاه متع وصار يقاتل دونه فكأكل من أمه (قوله لو مر) أي صوت دون التباح قاموس (قوله أن لا يجر) بضم الهاء وكسره (قوله أن عمله) أي البحث قوله فيه أي السيد (قوله أنه لا فرق) (الخ) خلافا للمثني عبارة أما إذا أكل منه ولم يقتله أو قتله ثم انصرف وعاد إليه فأكله من مقتله لا يجره وهذا نهي قول النهاية فيما مره: أتفا عقبه (قوله ينتظر بعد ظهور التعليم) أي في الآتي وقوله ما لا ينتظر في ابتداءه أي كما هنا أم سم (قوله ما يقتضي الخ) وقفا على ظاهر صنيع النهاية وصرح المعنى كما مر أيضا (قوله الآتي) أي في شرح لم يحل ذلك السيد في الأظفر (قوله ولو بعد العدو) هذا هو الظاهر كما جرى عليه شيخنا في منجه أم معنى (قوله وهو الوجه) وقفا على ظاهر النهاية وخلافا للمثني والمنهج كما مر أيضا (قوله على استحالة ذلك) أي أنجزها بعد ظهورها لا يشترط أم عرش (قوله المعتبرة) إلى قول المتن ولو ظهر في المعنى (قوله في عادة أهل الخبرة) (الخ) كذا في النهاية (قوله ولا يضبط بعدد) وقيل يشترط تكرره ثلاث مرات وقيل مرتين أم معنى (قول المتن ولو ظهر) أي بما ذكر من الشروط أم معنى (قول المتن ثم أكل) أي مرة كافي الحرراه مغنوه وهو قيد لعل الخلاف كما يأتي (قول المتن ثم أكل من لحم صيد) (الخ) راجع لخصوصه أو استرسل فقط (قوله أو حشوته) إلى المتن في النهاية وإلى قول المتن ولا يجب في المعنى لا قوله ومن ثم إلى مخرج (قوله أو حشوته) بالضم والكسر أم معناه أم يجيرى عن الصحاح (قوله السابق) أي في شرح ولا يأكل منه (قوله أما في سنده) (الخ) لا يعني ما فيه عبارة المعنى والثاني يحل أكله لغيره أي داود بن أسد حسن إذا أرسلت الخ وأجاب الأول بأن في رجائه من تكلم فيه أو صرح حل على ما إذا خرج في ظاهرة (قوله فالقولان) أي الأظهر ومقابله (قوله ولا الخ) أي وإن أكل منه بعد مقتله وانصرف عنه (قوله وخرج) إلى قوله وإذا حرم في النهاية لا قوله ومن ثم إلى ولو تكرر وقوله آخر إلى ولا يؤثر (قوله ماسقة) أي ما اصطاده قبله (قوله فلا يحرم) خلافا لابن حنيفة أم معنى (قوله ومن ثم قال في الشرح الصغير) عبارة المعنى ومحل الخلاف في الأكل مرة كذا قدر تحق كلامه فلو تكرر الخ (قوله وكذا ما أكل منه) (الخ) أي بخلاف ماسقة عالم يأكل منه (قوله على الأقوى) أي الأصح أم معنى (قوله ولا يؤثر الخ) عبارة المعنى والنهاية وإنما يخرج بالأكل عن التعليم إذا أكل ما أرسل عليه فان استرسل المعلم

(قوله بأنه ينتظر بعد ظهور التعليم) كافي الآتي وقوله ما لا ينتظر في ابتداءه كما هنا (قوله آخر أقطعا) تأمل

بنفسه وإذا أرسلت كلبك المعلم فكل وإن أكل منه أما في سنده متكلم فيه أو محمول على ما إذا أطعمه صاحبه منه أو أكل منه بعد ما قتله وانصرف بان طال الفصل عرفا ومن ثم قال في المجموع أن أكل منه عقب القتل فالقولان ولا أحل قطعاً مخرج ذلك السيد ماسقة عالم يأكل منه فلا يحرم ومن ثم قال في الشرح الصغير ولو تكرر منه الأكل وصار عادة له حرم ما أكل منه آخر قطعاً وكذا أكل منه قبل على الأقوى ولا يؤثر أكله مما استرسل عليه بنفسه في تعليمه

وإذا حرم ما ذكره له بد (في شرط ما لم يجد بد) فساد التاميم الاول الى جزئين الاول كل (ولا اثر له في الام) لانه لا بد من الاكل مع عدم قصد (ومع هذا المكاب من الصيد نجس) بنجاسة مغلقة كغيره مما عاص به بعض اجزاء المكاب (٣٣١) مع رطوبة (والاصح انه لا بد منه)

لندرتة (و) (الاصح) انه
يكنى غله بما سبها (وترايب)
في احدا من كثيره (ولا
يجب ان يقرر وي طرح)
لان لم يرد وتشرب اللحم
بلماءه لا اثر له لانه لا نجاسة
على الاجراف كالص عليه
(فرع) يحرم اقتناك
ضارو ما لا تقع فيه مطلقا
وكذا ما يقع ان اراد
به الصيد حالا ليطا به
ان تامل له او حفظ نحو
زرع او دار بعد ملكهما
لا قبله ويجوز قرية جرو
ذلك وكذا اقتناء كبر
تعليمه ان شرع فيه حالا بما
يظهر وفيما قبل الا يتقن
من اجرة كل يوم فيرطان
كاصح به الخبر ونقل احمد
في مسنده ان اصغرهما
كاحد قال جماعة من الصحابة
وتعدد القراري يتعدد
الكلاب (ولو تحاملت
الجارية على صيد قتلت)
وانتهى لمركه مذبح (بقلها)
او يصدمتها او يعضها او
بقوة اسما كما (حل في
الاضر) لاطلاق قوله تعالى
فكلوا مما امسكن عليكم
ولانه يمسر تعليمه ان لا يقتل
الاجر حاروا ما حرم الميت
يعرض السهم لانه من سوء
الرى وتسميتها جوارح
باعتبار ما من شأنها او

بنفسه فقتل واكل لم يقدح في كونه مباحا ما (قوله) وإذا حرم (الخ) دخول في المتن وإشارة إلى أنه
امض على عدم الحل الاظهر (قوله ما ذكر) أي من أكل الملع من لحم الصيد ونحوه او عدم استرساله اذا
ر به صاحبه او عدم انزجاره اذا جره (قوله) (الصيد) بمعنى حرم (قوله) لفساد التعليم (القول المتن) ولا
يحب في النهاية (قوله من حين الاكل) أي او عدم الاسترسال او عدم الانزجار (قوله) لانه لا يسي
كلا) أي والمغ في الخبر منوط بالاكل (قوله) مع عدم قصد (الصادق) لندرتة (قوله) عبارة المغنى كولو
ه عبارة النهاية كالواصاب (قوله) وتشرب اللحم (الخ) رد لدليل مقابل (الاصح) (قوله) اقتناء
كلب (الخ) أي كبر اخذ ما ياتي (قوله) مطلقا (الخ) عن الاستثناء الا في ويحتمل ان المراد اصلا (قوله) ان
تامل (الخ) أي الشخص له أي للاصطياد بالكلب بعد ويحتمل ان المغنى ان تامل الكلب للاصطياد به
الا فليراجع (قوله) نحو زر (الخ) كاللابة (قوله) بعد ملكهما (الخ) متعلق باراد المقدر بالعطف
لا يحفظ (الخ) (قوله) لذلك) أي لمعاده به بدنتاه له ولا يحفظ به نحو زر ملكه بالعطف فيما يظهر فليراجع
(قوله) وفيما قبل (الا) أي قوله السابق (الا) ان اراد به الصيد حالا (سم) (قوله) وانتهى (الخ) قوله ولا يؤثر
في المغنى لا قوله (الا) ما حرم إلى ولو مات قوله ولو انما يشترط إلى المتن (قوله) بقلها (الخ) أي من
غير جرحه معنى (قوله) لا طلاق (إلى المتن في النهاية) (قوله) لا طلاق قوله تعالى (الخ) عبارة النهاية والمغنى
لعموم قوله (الخ) (قوله) الاجر حار (الا) الاولى بجرح (قوله) وتسميتها (الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله)
بالباء) له لانه احتر از عن الياء المتنا (قوله) او فزا (الخ) عطف على بجرح عبارة المغنى وخرج بقوله بقلها مالو
مات فرعا من الجارية او من عدوها فانه يحرم قتلها (قوله) او بشدة عدوها (الخ) أي او فزا بشدة عدو
الجارية اه سيد عمر (قوله) حرم قطعا (الخ) وكذا لو تب من كثرة العدو ومات قل ان يدركه الكلب كما في
العزيز اه سيد عمر (قوله) (فما) أي في قوله بان يزجر الى ويشترط (قوله) وللمغنى اخرى) وهو انها
اسم للحيون الذي يجرح وان كان اثني ولفظ الحيوان مذكر اه عرش (قوله) ويشترط (الخ) كذا في
الروض والصاب حيث قالوا لفظ الملال ولا يذهبها أي الذبيح والمقر من قصد الدين بالفعل وان اخطأ
في الظن او الجنس وان اخطأ في الاصابة اه ويؤخذ من ذلك انه لو قصد قطع ثوبه او اصابة جدار فاصاب
مذبح شاة اتفاقا قطعته محل اذ لم يقصد عينها ولا جنسها وان الذبيح (الذي) فيما لو قصد ما ظنه حجرا او
خنزير فاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره اه سم (قوله في الذبيح) الاولى في الذكاة
(قوله) قصد الدين) أي وان اخطأ في الظن او الجنس أي وان اخطأ في الاصابة كما سيأتي تصويرها اه معنى
(قوله) بالفعل) متعلق بالقصد (قول المتن) (سكين) وقوله صيد قوله شاة أي متلا وقوله وهو في يده أي سواء
حر كما لم لا وقوله وانقطع حلقوها (الخ) أي تعري به صيدها معنى (قوله) لفقد القصد) أي باعتبار في الذبيح
انتهى نهاية (قوله) وانما يشترط في الضان (الخ) أي قتي تلف شيء بفعله ضته وان لم يقصده به انتهى

وجهه القطع والخلاف فيما قبله (قوله) وفيما قبل (الا) أي قوله السابق (الا) ان اراد به الصيد حالا (قوله)
ويشترط في الذبيح (الخ) كذا في الروض فقال فلا يذهبها أي الذبيح والمقر من قصد الدين بالفعل وان اخطأ
في الظن او الجنس وان اخطأ في الاصابة اه وفي شرحه اما التصريح في الذبيح من زيادته اه ويؤخذ من
ذلك انه لو قصد قطع ثوب او اصابة جدار فاصاب مذبح شاة اتفاقا قطعته محل اذ لم يقصد عينها ولا جنسها
وان الذبيح (الذي) فيما لو قصد ما ظنه حجرا او خنزير فاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره
ويؤخذ من ذلك انه لما قال في الروض بذلك انه لو رى شاة فاصاب مذبحا ولو اتفاقا حلت علفه في شرحه بقوله
لا يقصد الرى اليها فدل على انه لو اتى قصد الهالك محل ولما قال في العباب ولا يذهبها أي الذبيح والمقر من

الجوارح الكواصب بالباي لو مات بجرح مع الثقل حل قطعا او فرعا منها بشدة عدوها حرم قطعا (تتبع) ان هذا الجارح هو ذكرها فيما مر نظر
لفظ تارة وللمغنى اخرى (و) يشترط في الذبيح قصد الدين او الجنس بالفعل لحين (ولو كان يده سكين فسقط وانجرح به بدو مات
(او احتكت به شاة وهو في يده فانقطع حلقوها ومريها) لم تحل لفقد القصد وانما لم يشترط في الضان لانه اوسع (او استرسل

مكتب) مثلا (بنفسه قتل لم يحل) لأن الأرواح شرط كإحدى الخلق الصحيح ولا يؤثر أكله هنا في فساد تعليمه وقرى بينهم وبين فساد في المسائل السابقة بأهم مآخذ صاحبهم مع المائدة (٣٣٣) لم يبق لتعليم أثر فوجب استنباطه منها ما يندفع عنه إنما أطلق بنفسه فوق أكله لضرورة

الطبع لا لمائدة فقد تعلمه
(وكذا لو استرسل) كتب
مثلا بنفسه فاغراه صاحبه
أو غيره (فزاد عدوه) لا يحل
الصيد (في الأصح) لا اجتماع
الأغراض المبيح والاسترسال
الحرم فكتب فان لم يرد عدوه
حرم جزم ولو زجره فأنزجر
فمأخذه فاسترسل حل جزما
ولو أرسله مسلم فزاد عدوه
بأغراضه نحو جوسي حل كذا
قتله عن الجهور ثم تبقاه
بحرم البنوى بالتحريم
واختيار شيخه أي العلي
له لأنه قاطع أو مشارك له
وهو الأرجح مدركا (وان
أصابه) أي الصيد (سهم)
باعتقار (تريح) طرأ بهر باعد
الارسل أو قبله كإقتضاه
اطلاقهم وكان يقصر عنه
لولا الریح (حل) لتعذر
الاحتراز عنها فلم يغير
ها حكم الارسل وكذا
فأصابه مع إقطاع وتره أو
صدمه بما عطف مثلا لأن أثر

الرامي باق مع ذلك بخلاف
ماله وقعه بالأرض ثم
أزدلف منها إليه وقتله فانه
يحرم لا إقطاع حكمه بوقوعه
عليها وخرج باعتانتها تحض
الاصابة بها فلا يحل (ولو
أرسل سهما) أو كلبا لا اختيار
قوته أو إلى غرض (أو إلى
مالا يؤكل أو لا لغرض
فاغترض صيدا) أو كان

موجودا (فقتله حرم في الأصح) لأنه لم يقصد الصيد بوجهي مفارق ما في قوله (ولو رمى صيدا غلظ حجرا) فإنا
ملا أو حيوانا لا يؤكل فأصاب ذلك الصيد لا غيره لأنه قصد عمرما (حل) ولا أثر لظنه كالمقطع خلق شاة بظنها ثوبا أو حيوانا لا يؤكل

ولورى نحو خنزير او حجر ظله صيد افاصاب صيد احل لا تقصد مباحا (لو) رى (سرب) بكمز اوله اى قطع (غلباء) او نحو قضا (فاصاب واحدة حل) لانه فى الاولتين ازمنة بقوله لا اعتبار بالقصد فى الاخيرة قصده اجمالا مابفتحها فهو الا بل وما رعى من المال (فان قصد واحدة) من السرب (فاصاب غيرها) منه او من سرب اخر (حل فى الاصح) لا يقصد (٣٣٣) الصيد فى الجملة وكذا لو ارسل كلبا على صيد

فعدل لغيره ولو فى غير جهة
الارسال كالى السهم وان
ظهر للكلب بعد ارساله
على ما هو ظاهر كلامهم
لكن مخالفه جمع فيما اذا
استدبر المرسل اليه وقصد
آخر هو الوجه لمعادته
لصائد من كل وجه ومن
ثم لو كان عدوله لغوت
الاول له لو قرأ كالوأسك
صيدا ارسل عليه من له
آخر ولو بعد الارسال
فأسك لا المتبر ان يرسله
على صيد وقد وجد (فقر
غاب عنه الكلب) مثلا
(والصيد) قبل ان يجرحه
الكلب (ثم وجده ميتا
حرم) وان كان الكلب
مطلقا بدم (على الصحيح)
لاحتال موته بسبب آخر
والدم من جرح اخر مثلا
والتحريم محتاط له لانه
الاصل هنا (وان جرحه)
الكلب او اصابه بسهم
فجرحه جرحا يمكن احالة
الموت علوه لم ينه لحركة
مذبح (وغاب) عنه ثم
وجد ميتا حرم فى الاظهر
لما ذكره والثانى يعمل ومال
اليه فى الروضة وصحة بل
صوبه فى المجموع واختاره
فى التصحيح وشرح مسلم قال
وثبت فيه احاديث صحيحة
ولم يثبت فى التحريم شيء

فيما اذا ظله حروا لا يؤكل لايها اذا ظله حجر اهل حجر اه وقد قدمنا معنى والنهاية فى الروض مع
شرحه وما فى الشارح ما يجرى بعد المرقى بين ظله حجر وظله خنزير (قوله ولورى نحو خنزير (الخ)
هذا عكس ما اشار الشارح اليه بقوله لا غيره كاسرع المعنى وغيره (قوله او نحو قضا) بكمز فتتوهم جمع
قضا بالفتح طائر اه قاموس (قوله فى الاولتين) اى فيها ظله حجر او حروا لا يؤكل وقوله بالقصد
اى الظن وقوله فى الاخيرة اى فى سرب نحو غلباء (قوله اما بفتحها) اى السين (قوله لا نه قصد) الى المتن
فى النهاية لا فوله هو الوجه كالوأسك (قوله وان ظهر اى الصيد بعد ارساله) معتد اه عمن (قوله
لمعادته (الخ) وكان الفرق انه لا يستدبر اعرس بالكية عمارا يرسله اليه صاحبه بخلاف عدم الاستدبار
فان الحاصل معه مجرد الانحراف فكل ما يبدل اه عمن (قوله لو كان عدوله (الخ) اى ولو لمع الاستدبار
(قوله وقد وجد) اى الارسال على صيد (قوله قبل ان يجرحه) الى الفصل فى النهاية (قوله جرحا يمكن
(الخ) راجع للثبوت ايضا (قوله ولم ينه (الخ) فان انتهاءه لايها فيحل قطعها بقومته قول المتن حرم فى الاظهر
وقد نقل في المحرر ذلك عن الجمهور وهو المذهب المتخذ كما قاله البلقينى اه نهاية يوافق عن المعنى مثله
(قوله وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث) اى وقد صححت الاحاديث به وسياق عن الجواب عنه بقوله
وبانه جاد (الخ) (قوله واعتز به) اى ما اختاره التورى فى الكتب المذكورة من الحل (قوله على الاول)
اى ما فى المتن من الحرمة (قوله تلك الاحاديث (الخ) عبارة والمعنى والنهاية بقية الروايات ويدل على التحريم
فى عمل النزاع انتهى وهو ما اذا لم يعلم اى لم يظن ان سمع قتله اه وزاد الاول فتحرر من ذلك ان المعتد
ما فى المتن ويجرى عليه مختصره اه اى المنهج (قوله او يجرح) اى اخر

(فصل فيما يملك به الصيد) (قوله وما يمتعه) اى من قولهم لو تحول حمامه (الخ) يجرى (قول المتن يملك
الصيد) اى ولو غير ما كول عمن (قوله لغير نحو حرم (الخ) هذا الحل صريح فى ان يملك معنى للجمهور
وانظر ما وجه تسميته مع ان بناءه للفاعل افيد من حيث تضمنته النص على المالك اه رشيدى اى كجرى عليه
المعنى (قوله لغير نحو حرم) مراد انظر ما فائدة لفظة نحو الزيادة على المنهج والنهاية والمعنى عبارة الاخير
ملك الصائد الصيد غير الحريم نعمتا كان ام لا ان يكن به اثر ملك وصائده غير حرم وغير مر تدا الصائد
اخرى والصائد الحريم قد سبق حكمها فى حرمتها الا حرام او المار تدفق فى الردة ان ملكه موقوف ان
عاد الى الاسلام تبين ان ملكه من وقت الاخذ لا يغير باق على اباخته اه (قوله اى الذى) الى قوله باطل
فى النهاية الى قوله ولو حكماى المعنى (قوله اى الذى يحل اصطياده (الخ) ومن ذلك الازال الرائق المعروف
فيحل اصطياده او كله ولا يصر بما اشتهر على اللسان من ان له ملا كما معروفين لانه لا يصر بذلك ويتقدر
صحة لغيره ان ذلك الازال من المباح الذى لا ماله له فان وجد به علامة تدل على الملك كخضب وسر جناح
فيتبين ان يكون لفظة كغيره مما يوجد فيه ذلك اه عمن (قوله باطل منته) اى امتناعه ممن يرده
والجارح متفق بسلك فى المتن (قوله ولو حكما) كخبطه يدمه الجاهل لمضيق وتمشيق فى بانه مستثنى الخوض
والسقية الايتين واما الابطال الحسى فكجرحه بغير ذم او زامنه (قوله مع القصد) خرج به ما لو وقع اخفا

حجرا وخنزيراه صيد افاصاب صيد احل لا تقصد مباحا اه وهذا ما ذكره الشارح بقوله
رى خنزيرا او حجرا (الخ) (قوله لا نه قصد حرم) لا ينيق انه قصد حرم اى ضايفه اذا اصابه فن ذلك
يعلم ان قصد الحريم انما يضر اذا كانت الاصابة لغيره بخلاف ما اذا كانت له
(فصل) يملك الصيد بضبطه (الخ) (قوله ولو حكماى القصد) عبارة المنهج فصل يملك صيدا باطل منته

وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث واعتز به البلقينى بان الجمهور على الاول وبانه جاء بطرق حسنة ما يقيد تلك الاحاديث المطلقة بان يعلم
اى او يظن ظنا قويا فيها يظهر انه قتله وحدثه ولو وجده بما اوفى اتر آخر كهدمة او جرح حرم حرم (فصل) فيما يملك به الصيد وما يمتعه
(ملك) لغيره حرم ومر تدبر تدعى للاسلام (الصيد) الذى يحل اصطياده ولا يملك عليه اثر ذلك ابطال ما يعتد به حكما مع القصد

ويحصل ذلك (بضبطه) أى
الإنسان لو غير مكلف نعم
أن لم يكن له نوع تمييز وأمره
غيره فهو لذلك التمييز لانه
الله له محبة (يده) كسائر
المباحات وإن لم يقصد
تملكه كان أخذه لينظر إليه
فان قصده لغيره الآن له
ملكه التمييز (و) يملكه وإن
لم يضع يده عليه (بحر)
مذقق وبازمان (و) نحو
(كسر جناح) أو قصف بحيث
يعجز عن الطيران والعدو
جميعا أو بحيث يسهل لحوقه
وأخذه ويعطشه بعد الجرح
لعدم الماء بل للجهنم من
وصوله (و) يوقعه (و) يوقه
لا يقدره على الخلاص
(في شبكة) ولو مفضوبة
(نصب) الصيد كما يسهلوه
غاب طرد إليها أم لا له
بعد ذلك مستويا عليه
مختلف ما لو لم ينصبها أو
نصبها لاله اما اذا قدر معه
على ذلك فلا يملكه مادام
قادرا فن أخذه ملكه
وبارسال جارح عليه سيما
كان أو كلبا ولو غير معلم
عليه بدلو غضبا فامسكه
وزال امتناعه بأن لم يمتنع
منه ولو زجره فضلى فوقف
ثم اغراه كان ماصدا له
مختلف ما لو زاد عدوه
بأغراه من غير وقوف
ويفرق بين ما مر افقا
في اغراه المجموع بناء على
الحرمة بأنه يحتاط لها
(و) بالجلالة الى مضيق

في ملكه وقد رطله بتوكل أو غيره ولم يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخه شرح المتج
(قوله) يحصل ذلك أى الاطبال (قول المتن بضبطه) قد يتبادر أنه من إضافة المصدر الى مفعوله وحذف
فاعله أى ضبط الإنسان إياه وتفسير الشارح قد يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قول المصنف
يدهوفه أنه لا ينافي ما قلناه (سم (قوله) أى الإنسان) إلى قول مولانا زجره في النهاية لا يفعله أو نصبها لاله
وقوله بخلافه إلى (أما (قوله) نعم أن لم يكن له نوع تمييز) أى أن كان انجما يستقدر جواب طاعة الأمر (عش
(قوله) وأمره غيره (الخ) وإن لم يأمره أحد فقصده له أن كان حرا أو لسيده إن كان قاتوا ما إن كان عيوا وأمره
غيره فان قصد الأمر فالمصيده أى للأمر والافتقار له ببحري عبارة عش ولو لم يأمره أحد أى فملك
ما وضع يده عليه ولا يضرب في ذلك عدم تمييزه (قول المتن يده) ومنه ما لو تمقل بنحو شبكة نصبها ثم
أخذها للصيد بما فيها واقتلت منها الصيد بعد أخذها فلا يزول ملكه عنه (عش (قوله) كسائر المباحات)
إلى قوله وبارساله فى المتن (قوله) يملكه (الخ) هذا الحل لا يناسب لتقديره ولا يحصل (الخ) والحل يملك فى
المتن على بناء الجمل (قول المتن مذقق) أى مسرع للهلاك (قوله) بحيث يعجز عن الطيران والعدو (الخ)
أى أن كان عاميتم بهما ولا يبطال ماله منهما (عش (قوله) بحيث يسهل لحوقه (خ) قد يمثل به لقوله
أو حكا (أسم (قوله) ويعطشه (الخ) عبارة المتن ولو طرده فوقف أعياه أو جرحه فوقف عطشا لعدم
الماء يملكه حتى يأخذه لأن وقوفه فى الأول استراحته فمعيته له على امتناعه من غيره وفى الثاني لعدم
الماء بخلاف ما لو جرحه فوقف عطشا ليجزه عن وصول الماء فانه يملكه لأن سببه الجراحة (أسم (قوله) طرد
إليها) عبارة المتن سواء كان ما حشا أم غاثا طرده إليها طاردا أم لاه (قوله) لانه بعد بذلك (الخ) فان
قبل لو غضب عدو أمره بالصيد كان الصيد ملكا للصيد فانه لا يجب بان للصيد أن استولى عليه دخل
فى ملك سيده فحر أو احتز بقوله نصبها عمل الوقت الفعلي من يده فلا يفسد وتملك ما نصبه فانه لا يملك
على الاصح (قوله) بخلاف ما لو لم ينصبها (الخ) أى فلا يملكه وقياس نظارهما أنه يصير أحق به
(قوله) أو نصبها لاله) فان بحر نصبها لا يكتفى حتى يقصد نصبها للصيد (قوله) أما إذا قدر (أى
الصيد) أى الوقوع على ذلك أى الخلاص (قوله) فلا يملكه (الخ) وكذا لا يصير أحق به فيما يظهر (قوله)
فن أخذه ملكه (و) يصدق فى أنه ما صار مقدورا عليه بما قبله الأول (عش (قوله) وبارسال (الخ) أى يملكه
بارسال (الخ) (قوله) فامسكه (الخ) لا يخفى ما فى عطفه (قوله) ولو زجره) أى بعد استرساله بارسال صاحبه
وقوله له أى للفوضى (قوله) وبين ما مر افقا) فى شرحه فإغراه صاحبه الخ (قوله) بناء على الحرمة
حسا أو حكا قصد (أسم (قوله) فى شرحه وخرج قصد ما لو وقع اتفاقا فى ملكه وقد رطله بتوكل أو غيره ولم
يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخه أو قد يمثل لقوله لو حكا بمسكة الفصبة (قوله) بضبطه)
قد يتبادر أنه إن كان من إضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله أى ضبط الإنسان إياه وتفسير الشارح قد
يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قوله يدمو فانه لا ينافي ما قلناه (قوله) أو بحيث يسهل لحوقه)
قد يمثل به لقوله أو حكا (قوله) ويعطشه بعد الجرح (الخ) عبارة الرض أو جرحه فوقف عطشا لعدم الماء
أى فلا يملكه ليجزأ عن الوصول إلى الماء أى بل يملكه (و) يفرق بين ما مر فى أعلى الصفحة (قوله)
وبالجلالة الى مضيق) عبارة العباب وأما بالجلالة إلى مضيق يده لا ينمات منه كيت ولو منصوبا (أسم (قوله)
شرح عن المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقتنا بالاصح أنه لا يملكه فاعلى اجتنى عليه لم يملكه صاحب
الدار ولا الاجنبي لانه منفرد يحصل الصيد يده بخلاف من غضب شبكة وصادها (أسم (قوله) فى العباب
وأما باغلاق ذى اليد لا غيره باب اليد ثلاث يخرج (الخ) قال فى شرحه وقوله ثلاث يخرج (عش (قوله) الروضة
والمجموع وغيرهما عبارة ابن الرفعة وغيره فينقل على الباب فأصدا تملكه فان لم يقصد تملكه لم يملكه اما
غير ذى اليد بان لم يكن له عليه يد ولو نصب فلا يقيد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحد منهما ما فطر ان اغلاق
الاجنبي باب الدار أن كان مع كونه الدار فى يده ولو نصب افاد الملك والافلاوان مراد العباب باليد فى العبارة

نعم إن قصد بسق الأرض ولو مقصود به تولد الصيد باق حلو صار لا يقدر على الخلاص منها ملكه على المستخدم تناقض لما فيه قوله إن
كانت بقصد بذلك مادة وعلمنا (٢٣٦) قررناه أن النصب ينافي التحجير لا الملك فتعيده بملكه قيد التحجير المطوى أو للخلاف وإن

(قوله نعم إن قصد الخ) عبارة النبا بقوله الغنى وعمل ما ذكره المصنف ما لم يقصد به الاصطيد فان قصد به
واعتيد ذلك ملكه عليه يحمل ما نقله المصنف من الرخصة عن الامام وغيره من أن يعتد بالاصطيد به فلا
عليه يحمل ما نقله في إحياء الموات عن الامام أيضا اهـ (قوله وعمله) أي المعتد (قوله إن النصب ينافي
التحجير) خلافا للغنى ولما قدمه الشارح انفا في مملك الحوض (قوله التحجير المطوى) أي المذكور
بقول الشارح صار حتى به اهـ سم (قوله وإن السفينة الخ) ولو حصر حفرة ووقع فيها صيد ملكه ان كان
الحفر الصيد والا فلا اهـ معنى (قول المتن لم يزل ملكه) أي كالأولين العبد أو شردت البهيمة اهـ معنى
(قوله ومن اخذه) إلى قوله فقطى الغنى لا قوله ركذا إلى ولو ذهب وإلى قوله إن علم في النبا لا لقوله كما
صح في المجموع وقوله ويوجه إلى ولو ذهب (قوله ومن اخذه الخ) الأولى التفرع كافي الغنى (قوله هو
لا غيره) أي الصيد فان قطعنا غيره ما قلنا فهو باق على ملك صاحبه فلا يملك غيره ناهي بمعنى (قوله
يجزه) أي الكلب عنه أي الصيد (قوله ولو ذهب الخ) الأولى التفرع كافي النبا (قول المتن ركذا بإرسال
الملك الخ) سواء قصد بذلك التقرب إلى الله تعالى أم لا باق معنى (قوله كالأول سيب الخ) عبارة النبا
والغنى لا نرى في الديل يقتضي زوال الملك كالأول سيب الخ وزاد الثاني فليس لغيره ان يصيده إذا عرفه اهـ
(قوله لا نه يشبه الخ) لو لا أنه قد يختلط بالمباح فصادها به معنى أي وهو يؤدي إلى الاستيلاء على ملك الغير
بغير إذنه اهـ عش (قوله نعم إن قال الخ) عبارة النبا به وتعمل حرمة الإرسال ما لم يقل مرسله اعتهق فان قال ذلك
وهو مطلق التصرف ولم يقل بل يأخذه حل لمن أخذه أكله بلا حيان ولا ينفذ تصرفه فيه يبيع ونحوه ولا
باطعام غيره منه خلافا لما عت بعض المتأخرين اهـ يعني شيخ الإسلام وواقعه الغنى وسم عبارة الأولى ولو
قال مطلق التصرف عند إرساله اعتهق لمن يأخذه أو اعتهق فقط كاعتنه شيئا حل لمن أخذه أكله بلا حيان
وله إطعام غيره منه كاعتنه شيئا أيضا ولا ينفذ تصرفه فيه يبيع ونحوه وهل يحمل إرساله في هذه الحالة أو لا لم
أر من ذكره لكن أفتي شيخي بالأول اهـ وعبارة الثاني قوله أكله قال في شرح الروض ركذا إطعام غيره
منه فيما يظهر اهـ وأقول هو وجه جيد لأن غيره كان يجوز له أخذه وأكله فأما من من إطعامه وإن خالف
في ذلك مر اهـ وعبارة عش وبني أن مثل الأخذ عليه فلم الاكل منه فيما يظهر فان كان غير ما كقول
فيبني أن من أحد الانتفاع به من الوجه الذي جرت العادة بالاتفاق به مع خروج أكله كل ما تولد منه
فلا يجوز لأن الأبا حتم تناوله يرسله لمن يأخذه اهـ وقوله وخروج أكله الخ فيه وقفة (قوله ما غير مطلق
التصرف الخ) عبارة الغنى وعمل الخلاف في إياك مطلق التصرف وأما الصبي والمجنون والمجسوم وعليه
بفسه وأولس والمكاتب الذي لم يأن له سيده فلا يزول ملكه عنه قطعاً اهـ (قوله ومر) إلى قوله وقوله في النبا
إلا ما سأنه عليه (قوله ومر أن من أحرمت الخ) أي فلا حاجة إلى استنائه (قوله واستثنى) إلى قوله وقوله
في الغنى إلا ما سأنه عليه (قوله واستثنى الزركشي ما إذا الخ) عبارة النبا بقوله يستثنى من عدم الجواز ما إذا الخ

السفينة أن اعدت للاصطيد
بها وأزال الوقوع فيها
أمناع الصيد وصغرت
بحيث يسهل أخذه منها
ملكه من يذمه ولو غاب
بمجرد وقوعها فيها يظهر
(ومضى ملكه لم يزل ملكه
بأنفاته) ومن أخذه لزمه
رده لو أن توحش نعم ان
قطع الشبكة هو لأخيره
وانقطعت منها صار مباحا
وملكه من أخذه كما صحه
في المجموع وكذا لو أكله
الكلب ولو بعد ادراك
صاحبه ويوجه بأنه بان
بذلك يجزه عنه فلم يثبت
زوال امتناعه ثم رأيتم
صراحه بنحو ذلك ولا أثر
لتنقطعها بنفسها ولو ذهب
بها وبقي على امتناعه بان
يعود ويمتنع بها فهو على
إباحته والافصاح بها ولو
سعى خلف صيد فوقفت
أبدا لم يملكه حتى يأخذه
(وكذا لا يزول) ملكه
(بإرسال إياك) المطلق
التصرف (لأنه في الاصح)
كالسبب بهيمة بل لا يجوز
ذلك لأنه يشبه سوائه
الحالية نعم ان قال عند
إرساله اعتهق لمن يأخذه أبيع
لأخذه أكله فقط كالضيف
أن علم بقول إياك ذلك
وأما عت شيئا أن له إطعام
غيره فيبني حمله على ما إذا
علم رعا مباحه بذلك أو على أن

الذكر (قوله نعم إن قصد بسق الأرض الخ) على هذا يحمل ما نقله في الرخصة عن الامام وغيره مر (قوله
وعمله ان كانت بقصد بذلك عادة) خلاف ما إذا لم يعتد بالاصطيد بذلك عليه يحمل ما نقله في الرخصة
عن الامام في إحياء الموات مر (قوله فتعيده بملكه) قيد التحجير المطوى المذكور بقول الشارح صار
أحق به (قوله نعم إن قال الخ) هل الإرسال مع هذا القول جائز فيه نظر مر (قوله اعتهق لمن يأخذه) وكذا
أعته فقط فيما يظهر برسلى ومر (قوله أبيع لأخذه أكله) ولا ينفذ تصرفه فيه يبيع ونحوه ولا باطعام
غيره منه خلافا لما عت بعض المتأخرين مر (قوله أكله فقط) أي فلا ينفذ تصرفه فيه كما قاله في الرخصة
يبيع وغيره وقوله أكله قال في شرح الروض وكذا إطعام غيره منه فيما يظهر اهـ وأقول هو وجه جيد
لأن غيره كان يجوز له أخذه وأكله فأما من من إطعامه وإن خالف في ذلك مر (قوله واستثنى الزركشي)

أكل الثاني له إنما استبعد من قول إياك ذلك لكن بشرط على هذا علم الثاني بذلك القول واعتدله ببيع ذلك ما غير مطلق التصرف (قوله
كأنه كالب لا يأن له سيده فلا يزول بار، المتعلقا من أن من أحرمت به ملكه سيده أكله بملكه بقوله ما إرساله واستثنى الزركشي ما إذا الخ) على

وله لم يصد أو عل أم ولد صاد دونها الحديث **القول الثاني** أن أصله التبرع لا ولادها لما استجارت به في الأولى وحديث الحرمة التي أخذ فرعا لها مات إليه تعرض فامر به ما إليها **في الأصل** وهو ما صححه فيجب الاختلاف حينئذ فيما أي الان يراد به الولد لما كوله وقوله صحيحان غير صحيح فإن حديث الفراء ضعيف من سائر طرقه وله في الخادم من اجتناع طرقة قوله أنه حسن ثم رأيت الحافظ ابن كثير قال لا أصل له ومن سبب لبس **القول الثالث** فقد كذب وغيره وعليه بأنه روي في الجملة في عدة أحاديث بقوى بعضها ببعض وأما الحر فوهي بضم المهملة فم مشددة وقد تحققت طائفة كالأصمغوري حديثها صححه الحاكم وفيه التعبير بفرعها وبأنه **القول الرابع** قال رده رده رحمة لها وكذا عبد بن النخعي بالآفراد الترمذي وابن ماجه في رواية الطيالسي بعضها قال الدمي ويحكي الأمر (٢٣٧) بالرد احتمال أحرار الأخذوا أنها لما

استجارت به أجازها أو كان الإرسال في هذه الحالة واجبا أم وما قاله آخره يوافق ما قاله الزركشي قال ومن معطيل أو غيره ولم يصد ما يصبه ولا يابطعه إياه يلزمه إرساله أيضا ويحل إرسال معتاد العود ويجب على احتمال إرسال ما من عن قتله كالخطف والمهدد لأنه لما حرم التصريح له بالأصطياد حرم حبسه كصيد الحرم ويحرم حبس شيء من القواصق الحسن على وجه الاقتضاء ويحل حبس ما يتبع بصوته أولونه أم ملخصا وبما ذكره آخره يقيد احتجاله في نحو الخطف بأن يكون حبسه للاحر صوته فرع يزول ملكه بالأعراض عن نحو كسرة خبز من رشيد وعن سنابل المصايد ورواية الحدادين ونحو ذلك مما

(قوله في الأولى) أي صيد الأم دون الولد **(قوله تعرض)** يعني تقرب من الأرض وتزحف بجناحيها أم عرش **(قوله في الثانية)** أي صيد الولد دون أمه **(قوله قالوا مما صحيحان)** عبارة عن الحديثين صحيحان به على ذلك الزركشي ومحل الوجوب كالأصل شيئا في صيد الولد أن لا يكون ما كولا ولا يجوز ذبحه أم وعبارة النهاية والحديثان صحيحان لكن نقل الحافظ السخاوي عن ابن كثير أنه لا أصل له وإن من نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ثم قال الحافظ انه ورد في عدة أحاديث بقوى بعضها ببعض أم **(قوله وفيه)** أي صحيح الحاكم **(قوله بفرعها)** أي بالآفراد **(قوله في هذه الحالة)** أي تفرق الولد عن أمه بصيد أحد هاتين الأخر **(قوله وما قاله آخره)** وهو قول الدمي أو كان الإرسال الخ **(قوله ما قاله الزركشي)** أي من استنما إذا غشي على وليد صيد أمه دونه أو على أم صيد ولدها دونها **(قوله قال)** أي الدمي **(قوله كالخطف)** بضم الخاء وتعديد العلماء ويسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بمصفور الجنة لأنه زهد فيها بأيديهم طائر أسود الظهر أيضا البطن بأوى الليوت في الربيع أم معنى **(قوله على وجه الاقتضاء)** أخرج غيره أم سم **(قوله وبما ذكره آخره)** وهو قول الدمي ويحل حبس ما يتبع الخ **(قوله يزول ملكه)** أي قوله لكن بحث في المغني والنهاية لا أقوله منه يؤخذه **(قوله من رشيد)** سيد كر عن الباقين وغيره ما يقيد أنه ليس بقيد وروايت تغيير النهاية والمغني هنا عن مالك أم **(قوله ورواية)** بضم الباء وتخفيف الراء **(قوله فيملكه أخذه)** أي وإن كان غير ممنوع من المالك عدم إخراج الزكاة عما أخذته ذلك لأن هذا مما يقصد الأراض منه فكان الزكاة تتعلق به وذلك إذا لم يصره وغيره بذلك فيملكه يأخذه وحيث امره وغيره بذلك ملكه الأمر وإن أخذ له إذا ناعا ما كان قاله التتعلق من السنايل ما وجدته أو تيسرك وتراخي فعل المأذون له عن إذن الأمر ولوأذن له أو أن مثلا كان التماطع منها ملكها مالم يقصد الأخذ لنفسه أم عرش وقوله مالم يقصد الخ هذا لا يظهر في المبين والموافق لكلامه فيه أن يقول إن قصد الأخذ للأمر **(قوله وينفذ تصرفه فيه)** بالبيع وغيره نهاية ومعنى وقضية نفوذ التصرف أنه ملكها بنفسه لا يخول عليه فلو طلب مالكها رد إليه لم يجب دفعها له وهو ظاهر عرش **(قوله ومنه يؤخذ)** أي من التعليل **(قوله أنه لا فرق في ذلك الخ)** جزم به النهاية والمغني كما اشرنا إليه **(قوله أعراضه)** أي المالك **(قوله قال)** أي الزركشي **(قوله على ما يؤخذ الخ)** أي على زكاة الخ **(قوله نعم)** أي قوله في ثم رأيت في النهاية **(قوله وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك الخ)** سيد كر الشارح عن الباقين وغيره خلافه ثم يؤيده بكلام المجموع **(قوله أن عمل حل الخ)** مفعل نقل **(قوله بعبارة الخ)** عطف على قوله ثم رأيت الخ

أي من عدم جواز الإرسال قوله لم يحرم حبس شيء من القواصق الحسن على وجه الاقتضاء أخرج غيره **(قوله ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكاة وغيره)** مسأعة بذلك لفحارته عادة لكن بحث الزركشي ومن تبعه التقييد بما لا يتعلق به لأنها تتعلق بجميع السنايل والبالك أمور مجدها وأخراج نصيب المستحقين منها لإذ لا يحل له التصرف قبل إخراجها كالتبرك في المشترك بغير إذن شريكه فلا يصح إعراضه قالوا لعل الجوار يحول على مال الزكاة فيه أو على ما إذا زادت أجره جميعا على ما يؤخذ منها أو من زكاة النبات عن مجلي وغيره ماله يتعلق بذلك فراجعهم نعم عمل جواز أخذ ذلك كما هو ظاهر مالم تدل قرينة من المالك على عدم رضاه كان وكل من يلقطه له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك إذ لا يتصور منه إعراض ثم رأيت في الروضة في اللفظة نقل عن المتولي أنه أقره أن عمل حل القواصق السنايل إن لم يرض على المالك وعاره المولى وإن كان المالك يملكه بغيره فملاء القواصق الناس له

(٤٣ - ع شرواني وابن قاسم - تاسع)

يعرض عنه عادة فيملكه أخوه وينفذ تصرفه فيه أخوه يظهر أحوال السلف ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكاة وغيره مسأعة بذلك لفحارته عادة لكن بحث الزركشي ومن تبعه التقييد بما لا يتعلق به لأنها تتعلق بجميع السنايل والبالك أمور مجدها وأخراج نصيب المستحقين منها لإذ لا يحل له التصرف قبل إخراجها كالتبرك في المشترك بغير إذن شريكه فلا يصح إعراضه قالوا لعل الجوار يحول على مال الزكاة فيه أو على ما إذا زادت أجره جميعا على ما يؤخذ منها أو من زكاة النبات عن مجلي وغيره ماله يتعلق بذلك فراجعهم نعم عمل جواز أخذ ذلك كما هو ظاهر مالم تدل قرينة من المالك على عدم رضاه كان وكل من يلقطه له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك إذ لا يتصور منه إعراض ثم رأيت في الروضة في اللفظة نقل عن المتولي أنه أقره أن عمل حل القواصق السنايل إن لم يرض على المالك وعاره المولى وإن كان المالك يملكه بغيره فملاء القواصق الناس له

فلا يخلو عبارة شينها المتاضي إن كان في وقت لا يخطون بطل تلك السأيل حل ويجعل دلالة الحال كالأن لا ويخطون بمثله فلا يخلو به يملح صفة
قول ما لم يدل الخو عبارة مجلي لو لم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يخلو الناس مختلفون في ذلك وقل إن وجد منهم من يترك رغبة أي يقيني الاحتياط
ورأيت الأذرعى يصف في سنابل المحجور أنه لا يخلو التقاطها كالوجيل حال المالك ورضاء المعتبر وغيره أعترضه ما يمتنع البقيني في عين مر
الظهور أن ما لا يمتنع بهلا كولا يمتنع منه أحد أو طردت عادتهم بذلك حل الشرب منه وإن كان لمحجور فيه شركة أو ورد بان المساحة
في مياه العيون أكثر منها في السنايل (٣٣٨) على أن التحقيق في تلك العيون أن واحني أيديهم عليها لا يملكون ما هالا أن ملكوا

(قوله فلا يخلو) أي الالتقاط (قوله وعبارة شينها) أي الترتي (قوله إن كان الخ) أي الالتقاط (قوله
بمثله) (الأنسب الثاني) (قوله وعبارة مجلي لو لم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يخلو) أي فلا يكتفي بمجرد عدم
قرينة عدم الرضا لا بد من قرينة الرضا فالمراد بالمع هنا ما يشمل الظن كالقيده ما سيذكره عن المجموع (قوله
وغيره) أي الأذرعى (قوله أو طردت الخ) أو بمعنى الواو (قوله بذلك) أي عدم المنع (قوله وملكه)
أي منبها (قوله أه) أي كلام البقيني (قوله قال غيره) أي البقيني (قوله وهو الخ) أي ما قاله الغير
وكذا خبيره (قوله على الأثر) أي اتفاقا (قوله أن اعتياد الإباحة الخ) مقول قال (قوله له) أي للمحجور
(قوله وهذا) أي بقوله لأن تكليف الخ (قوله أه) أي كلام الغير (قوله لكن لم تعد الخ) راجع للبطوفين
(قوله وفي المجموع الخ) هو الموعود في قوله السابق إطلاقا للمجموع الاتي (قوله أه) أي كلام
المجموع (قوله ومن أخذ) أي قوله ومرق النهاية وإلى قول المتن فإن اخطأ في المعنى إلا قوله أو
بإباحة إلى المتن وقوله الذي إلى المتن (قوله أراض عنه) فإن لم يرض عنه وابدأ بملكه الباقي له ولا شيء
له في نظره لا يذبح ولا في حين ما دافع به يرضى أنه لو اخطأ الآخر صاحبه صدق صاحبه لأن الأصل عدم
الأراض ما لم يدل برقة على الأراض كالقائم على نحو الحكم أه ح (قوله واخطأ بمباح الخ) عبارة
المعنى والروض مع شرحه والنهاية ولو اخطأ حمام مملوك أي محصور أو لا يباح بمباح غير محصور
أو أفسد مملوك في نهلم يحرم على أحد الاصطياذ الاستقاء من ذلك استصحا بالما كان أن لم يزل ملك
المالك بذلك لأن حكمه لا يتغير باختلافه بما ينحصر أو يغيره أو يغيره ولو اخطأ محرمه بنساء غير
محصورات يجوز له التزوج منهن ولو كان المباح محصور أحرمت ذلك كالحريم التزوج في نظيره أه (قوله حرم
الاصطياذ) ولا ينبغي أن يبالأ أن يأخذ منه ما شاولو بلا جهاد لأنه مهم وضع يده عليه صار ملكا لأنه
كان مملوكا فلا كلام أو مباحا مملوك وضع يده عليه أه سم (قوله وسريانه) أي المحصور في النكاح أي في باب
ما يحرم من النكاح (قوله أو يباح دخل الخ) عطف على مباح محصور وحيد بشكل لأنه في حين ولو
تحول حمامه مع أنه ينافيه فتأمله أه سم أي إلا أن يتكلم بأن المعنى دخل المباح مع حمامة بعد
الاختلاط ببرجه ولو قال واخطأ حمامة بمباح الخ لسل عن الأشكال (قوله ولو شك الخ) عبارة المعنى
ولو شك في كون المخلوط حمامة مملوكا لغيره أو مباحا فله التصرف فيه لأن الظاهر أنه مباح أه زاد النهاية ولو
ادعى أنسان تحول حمامة إلى برج غيره لم يصدق والورع تصديقه ما لم يعلم كذبه أه (قوله فالورع
تركه) ويجوز التصرف فيه لأن الأصل الإباحة أه سم (قوله أن يميز) أي قول المتن فإن اخطأ في
النهاية إلا قوله أما إذا لم يأخذه (قوله أن يميز) يأتي في المتن مضموه (قوله فهو أمانة شرعية الخ) عبارة
النهاية والمعنى هو مراده بالرداعلام مملوكه من أخذه كسائر الأمانات الشرعية لارده حقيقة فإن لم
يرده ضمنه أه (قوله فهو مالك الاتي) هذا لما يظهر أثره فيها إذا كان أحد مملوكا لانا قسطر الآخر

منبها وهو أصل تلك
العيون وملكه متعذر
لأنه بطون جبال موات
لا يدري أصله فيكون
حيث أحق بتلك المياه
لا غير ثم رأيت البقيني
صرح في السنايل بما صرح
به في الماء فقال كلام الروعة
يقضي إثبات خلاف في
السنايل وليس كذلك وإن
كان الزرع لنحو صغير أه
قال غيره وهو جيد ويدل
له إطلاق المجموع الاتي
على الأثر أن اعتياد الإباحة
كاف من غير نظر إلى كونه
لمحجورا وغيره لأن تكليف
وله بالمساحة فيها طردت
العادة بالمساحة به امر متق
وهذا ينظر في تطهيره
عبد السلام في حل دخول
سكة أحد ملاكها محجور
أه ويحرم أخذ ثمر متساقط
أن حوط عليه وسقط داخل
الجدار وكذا لم يحوط
عليه وسقط خارج له لكن
لم تعد المساحة بأخذه وفي
المجموع ما سقط خارج
الجدار أن لم تعد إباحته
حرم وإن اعتدت حل
عملا بالعادة المستمرة

المخلية على الظن بإحتيم له كما تحل هدية أو صلها يميز أه ومن أخذ جديمة أعرض عنه فذبحه ملكه ولو أال
مافيه من الاختصاص الضعيف بالأراض (ولو تحول حمامة) من برجه إلى صحراء واخطأ بمباح محصور حرم الاصطياذ
منه مريانه في النكاح أو مباح دخل برجه لم يملكه لكبر البرج صار أحق به ولو شك في إباحة فالورع تركه (أو إلى برج غيره) الذي له
فيه حمام فوضع يده عليه بأن أخذه (أو مرده) أن يترك لبقاء ملكه أما إذا لم يأخذه فهو أمانة شرعية يلزمه الإعلام بها فور أو التخلي بينها وبين
مالكها فكان حصل بينهما أفرخ أو يرض فهو مالك الاتي (فان اخطأ) حمام أحد البرجين بالآخر أو حمام كل منهما بالآخر وتمن البقيني

هذا التصور وأن المثل
فيه نقص عجيب ومن ثم
رده عليه تليذه أبو زرعة
وغيره (وعصر التقيين يصح
بيع احدهما به) ونحوهما
من سائر التليكات (شيئا
منه) او كله (ثالث) لعدم
تحقق ملكه لذلك الشيء
بخصوصه وما تقرر من انه
أذا باع الشكل لا يصح في
شئ منه هو ما رجحه في
المطلب (ويجوز) لاحدهما
أن يملك ماله (صاحبه في
الاصح) وإن جهل كل
عين ملكه للضرورة (فإن
باعهما) أي المالكان
المختلط ثالث وكل لا يدري
عين ماله (والمدعوم
لهما) كانهما متين (والقيمة
سواء صح) البيع ووزع
الثمن على اعدادهما وتحتمل
الجهالة في المبيع للضرورة
وكذا يصح لو باعاه بعضه
المعين بالجزئية (والا)
بأن جهلا واحدهما العدد
او تفاوتت القيمة (فلا)
يصح لأن كلا جهل ما يستحقه
من الثمن ووزع الاستوى
توزيع الثمن على اعدادهما
مع جهل القيمة مردود
بانه متعذر حيث تنم أن
قال كل يملك الحام الذي
لي في هذا بكذا صح لعلم
الثمن وتحتمل جهالة المبيع
للضرورة

الذكر اما إذا كان كل منهما يملك من كل منهما فلا قد لا يمتد بيع او فرخ ثا أحدهما عن بيع او
فرخ اثا الاخر اه وشدي عبارة ع ش فلو تنازع عا في فقال صاحب البرج هو بيع اثا وقال من
تحول الحام من برجه هو بيع اثا صدق ذو اليد هو صاحب البرج المتحول اليه وان مضت بعد
الاختلاط تفتي العادة في مثلها ببيع الحام المتحول لاحتمال انه لم يبيع او باض في غير هذا المحل اه
(قوله لهذا التصور) أي الثاني (قوله عجيب) خبر متين البقي الخ (قوله ونحوهما) إلى قوله فإن بين في
المعنى الاخر له وزعم لي تنم وقوله هو الموقوف له إلى ولو وكل (قوله لعدم تحقق ملكه) لا يظهر في صورة
الشكل اه سم أي بأشار اليه الشارح بقوله لذلك الشيء الخ (قوله وما تقرر الخ) عبارة المعنى وعلم من
كلامه امتناع بيع الجميع من باب أولى وصرح به في البسيط اه (قوله هو ما رجحه في المطلب) ولا يشكل
بما مر في تقريب الصفة من الصفحة في نصه لأن عمل ذلك هيا إذا علم عين ماله رشدي وسم (قوله ان
يملك الخ) أي ببيع اوجه او غيرها من سائر التليكات (قوله للضرورة) وقد تدعو الحاجة إلى التسامح
باعتلال بعض الشروط ولهذا صحوا القراض والجمالة مع ما فيها من الجاهلية المعنى ونهاية (قوله
أي المالكان) إلى قوله وقوله لي في النهاية الاقوله وزعم لي تنم (قوله المختلط) بالافراد نظر إلى المعنى والا
حق التعبير بالحاميين المختلطين كافي في النهاية المعنى (قوله وكل لا يدري) أو الوالحال امع ش (قوله ووزع
الثمن على اعدادهما) أي فاقين بينهما الاثنا في المثال المتقدم اه نهاية (قوله في المبيع) أي حصة كل
منهما والاف مجموع المبيع لاجل فيه اه سم (قوله له) أي لثالث (قوله بالجزئية) أي كصفه وقضية
عدم صحة بيعهما بعضه المعين بالمشاهدة وكان وجه عدم تحقق كونه ملكهما لاحتمال انه ملك
احدهما اه سم (قوله بانه متعذر) أي التوزيع حيث لا يجد كل القيمة (قوله تنم الخ) عبارة
المعنى والروض قاطبة في صحة بيعهما ثالث أن يبيع كل منهما نصيبه بكذا فيكون الثمن معلوما أو يوكل
احدهما الاخر في بيع نصيبه فيبيع الجميع شئ ويتساه او يسطلح في المختلط على شئ بأن يرأضيا على أن
ياخذ كل منهما منه شيئا ثم يبيعهما ثالث فيصح البيع اه وقال شرح الروض ماضيه وقضية كلامه
كاصله ان الثالثة طريق البيع من ثالث مع الجهل وليس كذلك بل هو طريق البيع مطلقا اه (قوله ان
قال كل يملك الحام الخ) ظاهر اه لا بد من قول كل ما ذكر فلا يصح قول احدهما قاطر الاناق قوله السابق
لم يصح بيع احدهما الخ فيجب منع المناقاة لأن قوله السابق المذكور يصور بما إذا باع شيئا معينا بالثمن
لا بالجزئية كما صور بذلك البقي ويصرح به لتلخيص ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه
بغلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البقي ايضا فانه قال في قول المصنف
شيئانه محله اذا وهب او باع شيئا معينا بالثمن شئ لم يظهر انه ملكه بعد ذلك اما لو تبين انه ملكه يصح وكذا
لو لم يتبين ولكن باع معينا بالجزئية كصف ما يملكه او قال يملكه بكذا فيصح لانه يتحقق
الملك فيما باع ويحل المشتري على الباقي كالأول باع من ثالث مع جهل الاعداد ثمن معين إلى لكل واحد
فيجوز التصرف فيه لأن الأصل الا باعهم (قوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه) لا يظهر في
صورة الملك (قوله هو ما رجحه في المطلب) لأنه قد يشكل لانه من قبيل بيع ملكه ملك غيره بغير اذنه
وهو صحيح في ملكه كما تقدم في تقريب الصفة قلت له عجيب بأن عمل ذلك إذا علم عين ماله هو ما جاهل به
(قوله في المبيع) أي حصة كل منهما والاف مجموع المبيع لاجل فيه ولم يقل وفي الثمن بالنسبة لكل كانه
لا تنفاد الجهل فيه لانه إذا كان العدد معلوما والقيمة سواء كان ما لكل منهما من الثمن معلوما اه (قوله المعين
بالجزئية) أي كصفه وقضية عدم صحة بيعهما بعضه المعين بالمشاهدة وكان وجه عدم تحقق كونه ملكهما
لاحتمال انه ملك احدهما (قوله تنم) أن قال كل يملك الحام الخ ظاهر اه لا بد من قول كل ما ذكر فلا
يصح قول احدهما قاطر الاناق قوله السابق لم يصح بيع احدهما الخ فيجب منع المناقاة لأن قوله السابق
الذكر يتصور بما إذا كان باع شيئا معينا بالثمن لا بالجزئية كما صور بذلك البقي ويصرح به لتلخيص

وقوله في لا بد منه وإن
حذف من الروضة وغيرها
ولو وكل أحدهما صاحبه
فإحاطة الثالث كذلك فإن بين
ثمن نفسه و ثمن موكله كما
هو ظاهر صريح أيضا لما ذكر
وما أوهمه كلام شارح من
أنه لا يحتاج هنا لبيان الثمن
بل يقتسمانه بعد الجعل
بالثمن حيث دلان الفرض
جعل الصدأ والقيمة
«(فرع)» لو اختلط مثلي
حرام كدرم أو دهن
أو حجب

ويتغير الجهل بقدر المبيع الضرورة أه سم ثم ساق عن شيخه البرلسي ما يؤيده وجهه (قوله) وقوله في
لا بد منه) خلافا لظاهر التباين المقتضى (قوله) فإن بين الخ) جواب أو (قوله) من أنه لا يحتاج هنا الخ) هذا القضية
ما قدمنا اتفاقا عن المغني والروض عبارة سم قوله وما أوهمه كلام شارح الخ هذا الذي أوهمه كلام
الشارح المذكور عبارة عنهم بصرحة بهم قال بعد أن ساق ما قدمناه عن الروض ما نصه فافظر قوله في صورة
التوكيل بثمن و يقتسمانه ناس على ما أوهمه كلام ذلك الشرح إذ لا يحتمل أنه بين ثمن نفسه و ثمن موكله
و إلا فلا معنى مع ذلك لقوله و يقتسمانه فهذا الإيهام عين المنقول فتأمل أه (قوله) لو اختلط مثلي) عبارة
المغني والتباين بقوله لو اختلط درهم أو دهن حرام بدرأهمه أو بدنه أو نحو ذلك ولم يتميز فيه قدر الحرام
وصرفه إلى ما يجب صرفه فيه تصرف في الباقي بما أراد جاز للضرورة كحماة لغير أه اختلطت بحمامة فانه
ياكله بالاجتهاد في الواحدة كالأول اختلطت تمره غيره بتمر مولاي بخفي الورع وقد قال بعضهم بنبني للثمن
أن يحتجب طير البرج وينادها أه قال ع ش قوله وصرفه الخ مفهومه من أن مجرد التميز لا يكفي في جواز
تصرفه في الباقي ويمكن توجيهه بأنه باختلاطه بصار كالمشرك وأحد الشريكين لا تصرف قبل القسمة
والقسمة إنما تكون بعد التراضي وهو متعذر هنا فز ل صرفه فيما يجب صرفه فيه منزلة القسمة للضرورة أه

ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكة لذلك الشيء بخضوصه بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة
البيع كاصح به البقيني أيضا فانه قال في قول المصنف شيئا منه عله إذا باع أو هب شيئا معا بالخصص ثم لم
يظهر أنه ملكه بعد ذلك أمالو تبين أنه ملكه فصح وكذا لو لم يتبين ولكن باع معا بالجزمية كصنف
ما ملكه أو قال بملك جميع ما الملك منه بكذا فصح لا يتحقق الملك فيما باع ويحل المشتري على البايع كما
لو باع من ثالث مع جهل الأعداد بثمن معين أي لكل واحد ويتغير الجهل بقدر المبيع للضرورة قال العراقي
الفرق بينهما أن في القيس عليه جملة المبيع للمشتري معلومة وما يلزم لكل منهما من الثمن معلوم وأن لم يعلم
قدر ما اشتراه من كل منهما فاعترض الجهل بذلك للضرورة مع أنه لا يترب على الجهل بمفسدة فلا يلزم من
اغترار الجهل به اغترار الجهل بجملة ما اشتراه أه قال شيخنا القصاب البرلسي أقول و قول العراقي
أن جملة المبيع معلومة للمشتري في القيس عليه فيشئ م ذلك أن مراده أن جملة ما اشتراه من الاثنين معلومة
فليخيه أن يقول سلنا ذلك ولكنه غير نافع في دفع جهل المبيع الذي وقع عليه العقد من كل منهما
وتعددت الصفقة بذلك ألا ترى أن بيع عيد جمع بثمن لا يصح وإن كانت جملة المبيع معلومة
وجملة الثمن معلومة إذ هذا الاختلاط لا كان محل ضرورة اغترار فيه الجهل بقدر المبيع إذا كان على
الوجه المذكور انتهى (قوله) وما أوهمه كلام شارح الخ) هذا الذي أوهمه كلام الشارح
المذكور عبارة عنهم بصرحة به عبارة الروض ما نصه ولو جهل العدداي أو لم تستو القيمة كما بينه في شرحه
فالحيلة أن يبيع كل نصيبه بكذا أو بكل أحدهما الآخر في البيع بثمن و يقتسمانه أو يصلحها في أي المختلط
على شيء أي ثم يبيعهما ثالثا واحتملت الجبالة أي في عين المبيع وقدره الضرورة أه فافظر قوله في صورة
التوكيل بثمن و يقتسمانه ناس على ما أوهمه كلام ذلك الشارح إذ لا يحتمل أنه بين ثمن نفسه و ثمن
موكله و إلا فلا معنى مع ذلك لقوله و يقتسمانه فهذا الإيهام هو عين المنقول فتأمل وقد بينه أنه لا معنى مع
ذلك لما ذكر احتمال أن المراد أنهما يقتسمان الجملة المقبوضة على حسب التفصيل الذي بينه في العقد ولا
يخفى بعدم (قوله) فرع لو اختلط مثلي حرام الخ) قال في الروض فرع وإن اختلط حمام بملوك أي محصور أو
غير محصور بحمام بلد بباح غير محصور لم يحرم الاصطاد ولو كان المباح محصورا حرام أو لا خفاء
أن للمالك أن يأخذ منه ما شاول بلا اجتهاد لأنه مأمور بوضع يده عليه صار ملكه لأن كان ملكا فلا كلام
أو بما حاكمه بوضع يده عليه واما غير المالك فله الاجتهاد في المباح كالأول اختلط ملك المحصور بملك غيره
المحصور فانه له الاجتهاد وأخذ ملكه بالاجتهاد والمباح هنا بمنزلة المملوك بجامع جواز أخذه ولا يضر احتمال

• بمثله له جازله ان يزول قدر الحرام بنية القسمة ويتصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصاحبه ان وجد والا فطارييت المال واستقل بالقسمة على خلاف المقررف الشريك الضرورة اذا فرض الجمل بالمالك فادفع ما قبل تبين الرفع القاضي لقسمة عن المالك وفي المجموع طريقه ان يصرف قدر الحرام إلى ما يجب صرفه فيه ويتصرف في الباقي بما اراد ومن (٣٤١) هذا اختلاط او غلط نحو دراهم بمائة

ولم تبين قطريته ان يقسم الجميع بينهم على قدر حقهم وزعم العوام ان اختلاط الحلال بالحرام يحرمه باطل وفيه كالروضة ان حكم هذا كالحام المختلط و مراده التشبيه به في طريق التصرف لاني حل الاجتهاد اذ اعلامه هنا لان الفرض ان الكل صار شيئا واحدا لا يمكن التمييز فيه بخلاف الحام فان قلت هذا يناق ما مر في الغصب ان مثل هذا الخلط يقتضي ملك الغاصب ومن ثم اطلاق في الانوار في رد هذا بذكر قلت لا ينافيه لان ذلك فيها اذا عرف المالك وهذا فنيا اذا جهل كاتقرر وبفرض استوائهما في معرفته فاما انما هو ان له افراز قدر الحرام من المختلط اى بغير الاراد وهذا لا ينافي ملكه له لانه ملك مقيد باعطائه البذل كما مر فتأمل وقد بسطت الكلام عليه في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ولو جرح الصيدانان متعاقبان فان ازمنه بمجموع جرحيهما

ويؤيده قول الشارح الاتي لانه ملك مقيد الخ وباقى عن سم والرشيدى ما يتعلق بالمقام (قوله بمثله) متعلق باختلط قوله له اى لشخص حال من مثله (قوله جازله ان يزول الخ) قال في الروض كحماة اى لغيره المختلط بجمامه ياكله بالاجتهاد الا واحدة اسم (قوله ان يوجد) اى ان عرفت قوله هو الا فخلط ان بيت المال او صرفه هو بنفسه لصالح بيت المال ان عرفت انها عرفت (قوله فادفع الخ) فيه تامل (قوله وفي المجموع الخ) تندم عن المتى والنهاية ما يرافقه (قوله طريقه) اى يميز حقه ان يصرف الخ انظره مع قوله السابق ويسلم الذي عزله الخ الا ان يراد جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب صرفه فيه الصرف لما السك ان وجد ثم لنا طريق بيت المال اه سم قوله او يراد بما يجب الخ عمل تامل وعبارة الرشيدى قوله ان يصرف قدر الحرام انظر هل الصرف المذكور شرط لجواز التصرف في الباقي حتى لا ييجزله التصرف عقب التمييز كما هو ظاهر العبارة والظاهر انه غير مراداه (قوله ومن هذا) اى اختلاط الثلث بمثله (قوله ان يقسم الخ) الظاهر انه يبناء المفعل (قوله وفيه) اى المجموع (قوله ان حكم هذا) اى نحو دراهم مختلطة او غلوطة بلا يميز بمائة (قوله هذا ينافي) اى ما مر في اول الفرع ويجوز رد الاشارة الى ما ذكره عن المجموع والروضة (قوله لان ذلك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح هذا وقد حرننا في هامش باب الغصب ان شرط ملك الغاصب ان يوجد منه الفعل فان اختلط بنفسه لم يملك بل يكون شريكا وما هنا معصوم في الاول بالاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له اه سم (قوله وهذا لا ينافي ملكه لانه) الخ فيه نظر اه سم (قوله ازمنه بمجموع جرحيهما الخ) اى بان لا يكون واحد منهما على حاله من متناوستان عن هذه الحالة انتهى وهو التباين في المعنى لا في قول المصنف او ازمنه دون الاول الخ (قوله لما ياتي) اى من ان الاول جرحه وهو مباح (قوله فان جرحه) اى الاول (قوله ويمكن الثاني من ذمعه) اى وتركه (قوله نظير ما ياتي) اى في قوله اما اذا تمكن من ذمهم الخ (قوله وعليه ما نقص الخ) وكذا اذ لم يذنب وقسم الثاني من الذبح وذبحه (قوله وكذا) اى يلزم الاول قيمة الصيد مجروحا بالجرحين الاولين (قوله نظير ما ياتي الخ) يحتمل انه راجع الى ما قبل قوله وكذا ايضا وعلى كل ياتي فيها بعد كذا الاستدراك الاتي (قوله اى لم يوجد) اى في قوله وهذا هو الراجح في المعنى الا قوله وقال الامام الى المتناوستان قوله فقيما يلزم في النهاية الا قوله ويؤخذ الى المتن وقوله كذا من قوله وكذا في الجرحين وقوله على ما اقتضاه الى ينبغي (قوله اخذ المملوك كالا يضر في اجتهاد من اختلط ملكه ملك غيره احتمال اخذ ملك غيره فيه نظر (قوله جازله ان يزول قدر الحرام الخ) قال في الروض كحماة اى لغيره المختلط بجمامه ياكله بالاجتهاد الا واحدة اه قال في شرحه وهذا ما ذكره البهوى والذي حكاه الروياني انه ليس له ان ياكل واحدة حتى يصالح ذلك الغير او يقاسمه اه وهو ظاهر ان علم المالك (قوله طريقه ان يصرف الخ) انظره مع قوله جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب السابق ويسلم الذي عزله الخ الا ان يراد صرفه فيه الصرف فلما السك ان وجد ثم لنا طريق بيت المال (قوله لان ذلك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح هذا وقد حرننا في هامش باب الغصب ان شرط ملك الغاصب اذا وجد منه الفعل الذي هو الخلط فان اختلط بنفسه لم يملك بل يكون شريكا وما هنا معصوم في الاول في الاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له (قوله وهذا لا ينافي ملكه لانه ملك مقيد) فيه نظر

فهو للثاني ولا يخبران على الاول لما ياتي فان جرحه ثانيا ايضا ولم يذنب وقسم الثاني من ذمعه ضمن ربع قيمته توزعها بالتصنيف على جرحيه المهدر احدهما نظير ما ياتي مع استدراك صاحب التفرقة ان ذنب فان اصاب المذبح حل وعليه ما نقص من قيمته بالذبح والاحرم وعليه قيمته مجروحا بالجرحين الاولين وكذا ان لم يذنب ولم يتمكن الثاني من ذمعه نظير ما ياتي وان (ذنب الثاني او ازمنه دون الاول) اى لم يوجد منه ذنب فلو لا ازمان (فهو الثاني) لانه المثلث في امتناعه ولا شيء على الاول لانه جرحه هو مباح (وان ذنب الاول) به (له) ان ذلك

لنزل الثاني اوش ما قص مجرحه من لحمه وجده لانهم جعل ملك النور (وان اذن) الاول (وهو له) لذلك (ثم ان ذنب الثاني قطع
 لحلقه ومريء فهو حلال وعليه الاول ما قص بالذبح) وهو ما بين قيمته متا ومذبحا كذبحه شاة غيره متد بقول الامام بما يظهر التنازع
 في مستقر الحياة لعق البقني ان الجلد (٣٤٢) ينقص بالقطوع وان ذنبه لكنه حيثما يمتصن نقص الجلد يقطع ويؤخذ منه صحة كلام

الامام لانه إنما تقي في
 غير مستقر الحياة الثاوت
 بين قيمته مذبح حارز منا
 مطلق القيمة فلا ردي عليه ما
 ذكر في الجلد (وأن ذهب
 لا يقطعها) اى الحلقوم
 والمرى ، فحرام لانه مقدور
 عليه وهو لا يميل الا بذهبه
 (اول ما يذهب ومات بالجرحين
 فحرام) لاجتماع المبيع
 والحرم (وبعضه الثاني
 الاول) لانه اقدم ملكا اى
 بعض من اهل التدقيق قيمته
 مرمنا وكذا في الجرحين
 الغير المدققين إن لم يتمكن
 الاول من ذبحه على ما اقتضا
 كلامهم لكن صحاح
 استدر صاحب التدقيق
 عليهم ما به يثبت اذ ساقوا
 سليما عشرة ومزنا تسعة
 ومذبحا ثمانية اياه زامه
 ثمانية ونصف محصول
 الزهوق بفعلها فيوزع
 الدرهم الفاتت بهما عليهما
 اما اذا تمكن من ذبحه
 فتركه فله قدر ما تقي الثاني
 لاجمع قيمته مرمنا لانه
 يفرطه جعل فعل نفسه
 اقصادا ففى هذا المثال
 تجمع قيمته سليما ومزنا
 تبلغ تسعة عشر فيقسم
 عليها ما فواته وهو عشرة
 لخصه الاول لو خن عشرة

لكن على الثاني ارش ما قصص الخ) اى ان كان اه مفتى **(قوله)** وقول الامام لما يظهر التفاوت في مستقر الحياة) تمت فان كان متما مجبراً لم يذبح ملك فاعدى انه ينقص بالذبح شيء اه سمى نهاية **(قوله)** تعقبه البلقنى الخ) خبر قول الامام الخوارق النهائية تعقبه **(قوله)** ويؤخذ الخ) هذا من كلام الفارح وقوله منه اى الاستدلال **(قوله)** فلا رد عليه الخ) فيه نظر اه سمى **(قوله)** وكذا في الجرحين الخ) اى ضمن قيمته من منا اه سمى اى التسعة في المثال الاى **(قوله)** على ما اقتضاء كلامهم لكن صححه الخ) راجع لما بعد كذا كايمل بمراجعة الروض وغيره سمى وشيدى **(قوله)** لكن صحاح الخ) مستند اه مجرى وجرمه به التباين المفتى **(قوله)** ومذبحوا) اى لوديع كآفال في الباب فينظر الى قيمته لوديع فان كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية ونصف اه سمى **(قوله)** انه يلزم ثمانية ونصف) اى لاسعة كاقضاء كلامهم اه سمى **(قوله)** فتركه الخ) ولوديعه لزم الثاني الارش ان حصل مجرعه قصص مفتى ونهاية **(قوله)** فعل نفسه) وهو ازم انه الصيد **(قوله)** ففي هذا المثال الخ) وان كانت الجنازة ثلاثة وارسل كل جنازة دينار جمعت القيم التي هي عشرة وتسعة وثمانية فيكون المجموع سبعة وعشرين تقسم العشرة عليها نهاية **(قوله)** تجمع قيمته سليما الخ) اصحاب ذلك ان تقول لو فرض قيمته وقتدى الاول عشرة دنانير وعندى الثاني تسعة فيقسم ما فواته وهو العشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر فيقسم من العشرة تسعة دنانير ونصف دينار على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من التسعة عشر وذلك خمسة دنانير وعلى الثاني تسعة اجزاء من التسعة عشر وذلك اربعة دنانير ونصف دينار وبفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يقسم على تسعة عشر فيخص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ويخص الثاني تسعة اجزاء منه فتكون جملة ما على الاول خمسة دنانير وعشرة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار وجملة ما على الثاني اربعة دنانير ونصف دينار وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار اه سمى **(قوله)** تبلغ الخ) اى قيمتها سليما وزنا عبارة مفتى ونهاية فيصير المجموع تسعة عشر فيقسم عليه الخ) وهى احسن **(قوله)** فيقسم عليهما) اى على القيمتين **(قوله)** ما فواته هو العشرة) اى بعد بطلان من جنس المقسوم عليه اه مجرى **(قوله)** لو ضمن) ولا فهو مالكة **(قوله)** من تسعة عشر جزء من عشرة) من الاول تبسيطية والثانية ابتدائية اه مجرى **(قوله)** اللازمة له) اى على الاول **(قوله)** وهذا الخ) اى ما صححه الشيخان من استدراك صاحب الترتيب **(قوله)** على علوك) عبارة النهائية على عبده مثلاً اه **(قوله)** جراحة الخ) مفعول مطلق نوعى لقوله حتى **(قوله)** لا الخ) من مقرن ابن الصلاح وعللة التبعين **(قوله)** بما يقطعا عنها) اى بكيفية تقطع الرقعة عن النظار **(قوله)** فاعل تلك الاوجه الخ) جراب اذا زار **(قوله)** هو هذا) اى اقلها ما طبق عليه امر اقربون له

أجزاء من تسعة عشر جزء من عشرة ووحدة الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي اللازمة لهذا على الرجوع إلى أصل هذه المستلقة هو ما لوجي على ملك قيمته عشرة أجزاء أرشاديان في ثمرة أخرى أرشاديان ومات بهما فقيا يلزم الجارحين أو بهما للأصحاب وكلامهم في تحرير ما طول من مشعر الذي أطلق على العراقيين منها واعتمد الحاموي الصغير وفرو عن غيرهم وقال ابن الصالح أنه متعين لأنه لا يمكن بدم مخالفة النظائر والقواعد لاختصاص الواقعة بما يقطعها عن باقي تلك الأوجه بخلافه وهذا أنه مح

بين قيمته فيكون تسعة عشر ثم يقدم عليه ما هو ما هو عشرة فعلى الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة وعلى الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة (و ان جرحا هـ معا و ذقا هـ بجر سهـ ا) و اوا زمنا هـ و ا ذقه احدهما و ا زمته الاخر او احتل كون الا زمان بهما او باحدهما (هـ هو لها) و ان تفاوت جرحا هـ او كان احدهما في المذبح لا شرا كها (٣٤٣) في سبب الملك لكن ظاهر في الاخرية

ومن ثم ندب لكل أن يستحل الآخر ولو علم تذيق احدهما وشك في تأثير جرح الآخر سلم النصف للاول ووقف النصف الآخر فان بان الحال او اخطأ فواضع والاقسم بينهما نصفين وليس لكل أن يستحل الآخر فيأصحه بالقسمة (وان ذقت احدهما او اذن دون الآخر) وقد جرحاه معا (هـ هو له) لانفراده بسبب الملك ولا ضمان على الآخر لانه جرح معا يحمل المذنب ولو بقدر المذبح (وان ذقت واحد) لا يذبح شرعي (واذن الآخر) فيها اذا تربا (وجهل السابق) منهما (حرم على المذهب) تقليا للحرم لانه الاصل كأمه فانه يشتمل سبق التذيق فيحل و تأخره فلا إلا بالذبيح ومن ثم لو ذبحه المذنب حل قطعا والاعتبار في الترتيب والمعة بالاصابة دون ابتداء الرمي

(كتاب الاضحية)

(هي) بكسر الهمزة وضمها مع تخفيف اليوم فقد بدا ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى في الزمن الاتي ويقال ضحية واضحية ففتح

أنه يجمع الخ خبره والذى أطلق الخ (قوله بين قيمته) أي قيمته سلبا وقيمة مجروحا بالجرح الاول اه نهاية (قوله فيكون) أي مجموع التيمنين (قوله عليه) أي على مجموع تسعة عشر (قوله بجر سهـ ا) إلى الكتاب في المعنى (قوله او احتل الخ) عبارة المعنى ولو جهل كون التذيق او الا زمان منها ومن احدهما كان لها لعدم الترجيح اه (قوله في الاخرية) وهي صورة الاحتمال (قوله ومن ثم) أي من اجل عدم العلم بالمذنب في الاخرية (قوله تذيق احدهما) عبارة المعنى تأثير احدهما اه (قوله ولا قسم الخ) أي النصف الموقوف فيخص للاول ثلاثة ارباع الصيد وللآخر ربعه اه معنى (قوله ويسأل الخ) أي فيا اذا لم يبين الحال (قوله ويحل المذنب) يفتح الالف (قوله لا يذبح شرعي) أي في غير مذبح اه معنى (قوله كأمه) أي في مواضع (قوله ومن ثم) لو ذبحه المذنب الخ) عبارة المعنى أما لو ذقت احدهما في الذبح فانه حل قطعا ويكون بينهما كاستنائه في المطلب لأن كلا من الجرحين ملك لو اقره فان جهل السابق لم يكن احدهما أولى به من الآخر فان ادعى كل منهما انه المزن له أولا فلكل تحليف صاحبه فان حلفا اقتضاه ولا يثمه لاحدهما على الآخر او حلفا احدهما قط فهو له وله على التاكل ارض ناقص بالذبح (عامة) لو ارسل كلبا وسهما فازمته الكلب ثم ذبحه السهم حل وان زمته السهم ثم قتله الكلب حرم ولو واخير فاسق او كذا في انه ذبحه الشاة مثلا حل اكلها لانه من اهل الذبح فان كان في البلد بجرس ومسبون وجعل ذابم الشاة فل هو مسلم او مجوسي لم يحل اكلها فشك في الذبح المسيح والاصل عدمه نعم ان كان المسلمون اغلب كاف في بلاد الاسلام فينبئ كآقال شيخنا ان تحمل كنفائره فياسق في باب الاجتهاد عن الشيخ ان حامد وغيره فيما لو وجد قطعة لحم اما إذا لم يكن فيه مجوسي فتحل وفي معنى المجوسي كل من لا تحمل ذبيحته اه (قوله والاعتبار) إلى الكتاب في النهاية

(كتاب الاضحية)

(قوله بكسر الهمزة الخ) لو قدم هذه السودة على قول المصنف كما فعله غيره كان اسيلو استغنى عن قوله الاقي ثم مذمبان التضحية (قوله بكسر الهمزة) إلى قوله وروى الترمذي في النهاية إلى قوله وكأنه لم ينظر في المعنى الا قوله لكن على نزاع في قوله في شيدلى قادر وقوله وصح إلى وجاه وقوله يو اقه إلى ثم (قوله بكسر الهمزة وضمها) وجهها احاسي بخفيف اليوم فقد بدا وقوله ويقال ضحية واضحية وجمع الاول ضمها والثاني احمى التثنية كارتاة واطلى وقوله يفتح اول كل وكسره فبذلك ثلث لغات فيها معنى وبجبري (قوله سميت) عبارة غير وهي ماخوذة من الضحوة سميت الخ (قوله بال ازمة) أي باسم ماخوذة من اسم اول الخ اهم (قوله الكتاب) كقوله تعالى فصل لربك وانصر أي حل صلاة العيد وانصر النسل والسنة كغير مسلم انه صلى بكسرين الملحدين اقرنين ذبحهما يدهم سعى وكبر ووضع رجله على صفحا شيخ الاسلام ونهاية ومعنى (قوله انها) أي الاضحية (قوله والخبر الخ) مبتدأ خبره قال ابن

رمي الاول عشرة ذنائب وندري الثاني تسعة فيقسم ما هو ما هو عشرة على مجموع التيمنين وهو تسعة عشر فنها تسعة ذنائب و نصف دينار على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر وذلك خمسة ذنائب وعلى الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر وذلك اربعة ذنائب ونصف دينار بفضل من عشرة المقسومة نصف دينار يقسم على تسعة عشر فيخص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ويخص الثاني تسعة اجزاء منه فيكون خمسة ذنائب ونصف وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار برر

(كتاب الاضحية)

اول كل وكسره سميت بأول ازمة فعلها وهو وقت الضحى والاصل في مشروعيتها الكتاب والاستورا جاع الامة وروى الترمذي والحاكم وهو صحيح لكن على نزاع في خبر ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل احب إلى الله تعالى من اراقة الدم الثاني يوم القيامة بقرونها واغلاظها وان الدم ليعق من اقه بمكان قبل ان يقع على الارض فطويها فاحسوا الخبر المذكور في الرافعي وغيره عظموا اضحيا كما كانها على الصراط

مطابقاً كمال ابن اللاح غير ثابت ثم مذهبنا ان التضحية (سنة) في حقنا حر أوب من مسلم مكاتب رشيد نعم الولي الاب أوالجد لا غير التضحية عن موليه من مال نفسه (٣٤٤) كاياتي قادر بان افضل من حاجته موته مامر في صدقة التطوع ولو مسافروا بدويا وحاجا بمنى

الصلاح (قوله في حقنا) الى قوله بان افضل في النهاية الا قوله مكاتب الى قادر (قوله في حقنا) وأما في حقنا الله عليه وسلم فواجبة لخبر الترمذي والدارقطني الاتين اه معنى (قوله أوب من) اى اذا ملكه الا يعضه الحر اه معنى (قوله من مال نفسه) اى لا من مال المولى لان الولي مأمور بالا احتياط مال موليه وعن وعن من التبرع به والا ضحية تبرع اه معنى (قوله كاياتي) اى قيل الفصل (قوله بان افضل (الخ) قال الزركشي ولا بد ان تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من هو تعالى ماسبق في صدقة التطوع لانهما نوع صدقة انتهى وظاهر هذا أنه يكتفى بان تكون فاضلة عما يحتاجه في يومه وليته وكسوة فصله كأمرو ويبنى ان تكون فاضلة عن يوم العيد واما يوم التبرع فكانها يوم العيد وليته العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا فيها ان تكون فاضلة عن ذلك اه معنى وأقره السيد عروفي البجيرى عن العناني عن الرملى ما يوافقه (قوله من حاجته موته) ومنه نفسه اه سم (قوله خلان كان شذني) عبارة المغنى لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في نساءه بالقرروا والشيخان وهذا رد على البدرى في قوله انها لا تسن للحاج بمنى وأن الذي ينجر ممدى لأضحية اه (قوله لخبر الترمذي (الخ) تبليط لما في المتن من السنية (قوله وهو سنة لكم) قد يقال السنة بالمعنى المعروف اصطلاحاً حدث فاني يعمل عليه الحديث فالظاهر ان المراد بها معناها القنوى وهو الطريقة فلا ينافي الوجوب اه سيد عروفي قد يجاب بان مقابلتها باول الحديث قرينة دالة على ان المراد بها المعنى المعروف (قوله مخافة ان يرى الناس (الخ) لا يقال هذا يندفع بالاخبار بدم وجوبها لانه قد اجب عن مثل هذا في مواضع تتعلق بفعله صلى الله عليه وسلم بما حصله ان عدم الفعل اقوى في اقتياد النفوس واعتقادها لما دل عليه الترك من عدم الوجوب من القول لانه يحتمل الجواز وغيره من الاشياء المخترجة عن الدلالة اه حش (قوله ويوافقه) اى ما ذكر من الاخبار (قوله تفويضها) اى الاضحية اه حش (قوله ثم ان تعدد) الى قوله ويبحث في النهاية لا قوله تفجيز الى والافسنة (قوله تفجيزه من واحد رشيد (الخ) شامل لنفي القائم على أهل البيت اه سم عبارة عرش قال مر الاقرب ان المراد بأهل البيت من تلمذ نفقتهم شخصاً واحداً قالوا القياس على هذا ان شرط وقوعها عنهم ان يكون المضحي هو الذي نازمه الثقة حتى لو ضحي به من عياله لم يقع عن غير ذلك البعض وفي حش خلا فهو هو الاقرب لانه المناسب لكونها سنة كفاية اه وساق ما يتعلق به (قوله ومن من كان افضل (الخ) هل المراد ما تصدق به منها افضل من صدقة التطوع اه سم (اقول) والظاهر ان المراد جميع الاضحية وافضل الله تعالى واسع (قوله ويبحث بالبقية اخذ من زكاة الفطر (الخ) في الاخذ بحث لا يخفى اه سم عبارة السيد عمر ولك ان تتوقف في هذا الاخذ فان وجه عدم الخطاب بركاة الفطر انتهاء الموجب لانهم صرحوا بان موجبها مجموع الامرين أعني آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال بخلاف ما نحن فيه فان كلامهم ظاهر وأصرح في ان الموجب هنا امر واحد وهو هذا الزمن المعين فن صار بمن يصح عنه في جزء منه ضحى عنه قياساً على نحو الصلاة فتدبر حق تدبر اه (قوله عقب دخوله) عبارة المغنى وان افضل بعد في يوم النحر أوب بعده اه (قوله انتهى) اى كلام الاذرى (قوله وكأنه ينظر) اى البقيني (قوله برذلك) اى الاحتمال المذكور لان المراد بالمشبه بالمتوكل في يوم العيد (قوله كاتقر) اى بقوله ما يذيع من التمتع (الخ) (قوله ويرد بان (الخ) ويرد ايضا بان الضمير عائد للتضحية المفهومة من الاضحية ولا لأضحية لكن مع حذف مضاف اى ذبح اه

وان احدى خلقاته شذ مؤكدة لخبر الترمذي امرت بالنحر وهو سنة لكم والدارقطني كتب على النحر وليس واجب عليكم وصح خبر ليس في المال حق سوى الزكاة وجاء باسناد حسن أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان مخافة أن يرى الناس وجوبها ويوافقه تفويضها في خبر مسلم الى ارادة المضحي والواجب لا يقال فيه ذلك ثم ان تعدد أهل البيت كانت سنة كناية فتجزيه من واحد رشيد منهم لما صح عن أبي يوب الانصاري رضي الله عنه كنا نضحى بالشاء الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته والافسنة عين ويكره تركها للتحلف في وجوبها ومن ثم كانت افضل من صدقة التطوع ويبحث البقيني اخذ من زكاة الفطر ان ندبها لا يتعلق بمن كان حلالاً أول وقتها وان انفصل عقب دخوله لم ير أنه احتج ايضا بقول الامهات لا يضحى عما في البان كالا فتخرج عنه الفطرة اه وكأنه لم ينظر الى احتمال ان مرادهم

مادام مجتأ لان التشبيه بركاة الفطر يرد ذاك قيل قوله هي سنة غير مستقيم لان الاضحية غير التضحية كما تقرر ويرد بان ذكر الاضحية في الترجمة دال على ان المراد منها ما يعم الامرين فاعاد الضمير سم

قرينة السياق فيه نوع استخدام (تليه) لم يتوار المراد بآهل البيت هناك من يتوهم في الوقت فقالوا قال وقتت على أهل بيتي فهم آقار به الرجال والنساء فيحتمل أن المراد هنا ذلك ايضا ويرافقه ما مر أن أهل البيت أن تعدوا كانت ستة كفاية ولا تسعة عين ومعنى كونها ستة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الجنازة وفي تصرفهم بنديها لكل واحد من أهل البيت ما يمنع أن المراد بهم المحاجير ويحتمل أن المراد بأهل البيت هنا ما معهم نفقة متفق واحد ولو تبرعا ويرفق بين ما هنا والوقت بأن مداره على التبادر من الانفاط غالبا حتى يحصل عليه لفظ الوقت وإن لم يقصده وهنا على من هو من أهل الموساة إذا لا ضحية كذلك ومن هو في نفقة غيره ليس من أهل الموساة غالبا وقول أبي أيوب يذهبها الرجل عنه وعن أهل بيته يحتمل كلا من المعنيين ويحتمل أن المراد بآهله وهم الساكنون بدار واحدة بأن اتحدت مراقبها ولم يكن بينهم قربا بقربه جزم بعضهم لكنه بعيد ولذلك تمت في شرح الباب

فراجعا فانها مهمة (لا

سم (قوله على أحدهما) وهو التضحية (قوله فيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعي الأمرين بل يتحقق وإن أريد في الترجمة أحد الأمرين فقط إذا صحت للأمر الآخر كما يعلم من محله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكره ممنوع يجوز أن يرد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التضحية فلا استخدام نعم أن أريد بها في الضمير معنى التضحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وإن يذهب بها الخ وإن أريد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال أنه سم (قوله يوم) الأولى أفراد ضمير النصب (قوله ومعنى كونها) إلى قوله وفي تصرفهم في النهاية (قوله) ومعنى كونها ستة كفاية الخ كذا في شرح الباب ايضا وهذا مختص قوله الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطلب أه سم (قوله) ومعنى كونها الخ عبارته في شرح الإرشاد ومعنى كونها ستة كفاية إذا فعلها واحد من أهل البيت أي عرفانها يظهر وإن لم يلزم بعضهم مؤنة بعض كفي عنهم انتهى وما ذكره في المراد بأهل البيت مثني عليه الطلابة كذا في حاشية سم على شرح المنبر ويؤيني أن يكون هو المعلوم عليه وإن قال في التهمة أنه بعيد أنه سيد عمر (قوله سقوط الطلب بفعل الغير) يحتمل أن المراد أصل الطلب لا الطلب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقمت اضحية واثيب وقد يقال سقوط الطلب على الإطلاق لا يتأق الوقوع اضحية والثواب أه سم (قوله بفعل الغير) ظاهره وإن لم تلزمه النفقة أه ع ش (قوله لا حصول الثواب لمن لم يفعل الخ) نعم ذكر المصنف في شرحه مسلم أنه إن أشرك غيره في ثوابها جاز أه نهاية أي كان يقول أشركك أو فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدنية التضحية لنفسه هو قريب ع ش (قوله أن المراد بهم) أي أهل البيت (قوله) ويحتمل أن المراد بأهل البيت ما معهم نفقة متفق الخ هذا هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرمي بهامش شرح الروض ولم يتعرض لقول الشارح ولو تبرعا وسئل شيخنا المذكور عن جماعة سكنوا بيتا ولا قربا بينهم فضحي واحد منهم هل يجزى عنهم وحاصل ما اعتدوه ذلك عدم الاجزاء أه سم ومر عن ع ش عن الرمي ما هو القدر كذا في البجيرى عن الربادي ما هو القدر (قوله وهنا) أي في الاضحية عطفه على ما قبله مبنى على توهم أن قاله فيه أن الدار هناك الخ (قوله كذلك) أي من الموساة (قوله يحتمل المعنيين)

لا ضحية لكن مع حذف مضاف أي ذبح (قوله فيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعي الأمرين بل يتحقق وإن أريد بها في الترجمة أحد الأمرين فقط إذا صحت للأمر الآخر كما يعلم من محله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكره ممنوع يجوز أن يرد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التضحية فلا استخدام نعم أن أريد بها في الضمير معنى التضحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وإن يذهب بها الخ وإن أريد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال (قوله ومعنى كونها ستة كفاية الخ) كذا في شرح الباب ايضا وهو مختص قوله الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطلب أه سم قال في شرح الباب عن الأذرى قضية كلام الشيخين وبصرح إبراهيم المروزي أن قوله بالشاة نفسه وأهل بيته لم يجز إذا وقع لا عن واحد والحد يثبت محمول على الأثر الكافي في الثواب لا الاضحية قال الفوراني لو قال هذه عن أهل بيتي كانت شاة لحم إلا أن يردو قبا عن نفسه ولما أشرك غيره في ثوابها أخبر اللهم هذا عن أمي ورواية عن علم يضع من أمي محمول نص البويطي على أن من ثوابها عنه وعن أمي بته اجزاء على الشركة في الثواب لا الاضحية لاستعماله وقوله ع كلهم عن كل جزم من شافوا لا حسب فيه خلافا أه وبما قد علمت أنه معنى في الاجزاء عدم حصول ذلك الثواب المخصوص وإن حل الفوراني له على حقيقته فيه نظر الخ أه (قوله سقوط الطلب) يحتمل أن المراد أصل الطلب لا الطلب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقمت اضحية واثيب وقد يقال سقوط الطلب على الإطلاق لا يتأق الوقوع اضحية والثواب (قوله) ويحتمل أن المراد بأهل البيت هنا ما معهم نفقة متفق واحد) هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرمي بهامش شرح

الالتزام ورد عليه التزم
أضحية أو هي لازمة لمن
اشترى هذه الشاة فله
على أن يجعلها أضحية ولا
يجوز فيها أو خصوص
التنذر ورد جعلت هذه
أضحية أو هذه أضحية فأنها
تجب فيها الخافق لها
بالتحريم والوقف اه
ويجب باختیار الثاني ولا
يرد ذلك فلم يهمن
قوله الآخر وكذا لو قال
جعلتها أضحية أو الأولى يمنع
أي رد تلك الثلاثة بأن الذي
يتجه في الأولى أنها كناية
نذرو في الثالث أنها لا تصير
أضحية بالشر أه بل بالعمل
بعدمه فيلزم أن قصد الشكر
على حصول نعمة الملك والأ
كان نذر لجأ فاندفع إطلاق
قوله ولا وجوب فيها (ويمن
لمريدها) غير الحرم ولا
يقوم نذره بلا إرادة لها مقام
إرادته لها لأنه قد يصل
بالواجب (أن لا يزيل شعره)
ولو بنحو عاتته وأبعده
(ولا ظفره) ولا غيرهما من
سائر أجزاء البدن حتى الدم
كما صرحوا به في الطلاق
قاله الأسنوي لكن غلطه
البقيني بأنه لا يصح لده
من الأجزاء وإنما المراد
بقية الأجزاء الظاهرة نحو
جلدة لا يضر قطعها ولا
حاجة له فيه في عشر ذي الحجة

ولكنه ظاهر في المعنى الثاني (قوله كسائر المتدوبات) إلى قوله وجب في المعنى الآخر له أو هي لازمة لمن
(قوله وصرح به) أي بعد قوله هي سنة اه معنى (قوله ثلاثون مراراً) وللتنويع بمخالفة أي حنفية حيث
أوجبها على مقيم بالبدن مالك لتصاب زكوى وللتبعية على أن نية الشراء للأضحية لا لتصير به أضحية لأن إزالة
المالك على سبيل القرية لا يحصل بذلك كالأضحية عينا العتق أو الوقت اه معنى وعبارة سم أقول
في التصريح به إفاضة الوجوب بالالتزام وانحصار طريق الوجوب في الالتزام والسكوت عنه لا يدل على ذلك
وهذا فائدة أي فائدة اه (قوله الطريفة) أي التي أهم من الواجب والمتدوب اه معنى (قوله وإن
اشترى النخ) عبارة الروض أن قال قد فعل إن اشترى بشاة أن يجعلها أضحية واشترى لومه أن يجعلها قال في
شرحه هذا أن قصد الشكر على حصول الملك فإن قصد الامتناع فنذر لجأ اه ثم قال في الروض فإن عيناها في
لزم جعلها أضحية وجهاً ولا تصير أضحية بنفس الشراء لا بالنية انتهى اه سم وعبارة المعنى وما لو قال
إن اشترى هذه الشاة ففعله على أن يجعلها أضحية ثم اشترى لها يلزم أن يجعلها أضحية كما هو أقيس الوجهين
في المجموع تنظيراً لحكم التصيين وقد أوجها قبل الملك فيلزم كالمعنى بطلاقة أو عتقا بخلاف ما لو قال أن
اشترى شاة ففعله على أن يجعلها أضحية ثم اشترى شاة لومه أن يجعلها أضحية فاه بالتميز في ذمته هذا أن قصد
الشكر على حصول الملك فإن قصد الامتناع فنذر لجأ وسيأتي اه (قوله أو هذه أضحية الخ) ينبغي أن يكون
علمه ما لم يقصد الأخبار فإن قصده أي هذه الشاة التي أريد التضحية بها فلا تبيين اه سيدمر (قوله فأنها
تجب فيها) أي مع أنها ليست بضر اه معنى (قوله والأول) صلت على الثاني (قوله وينع الخ) أو قال
إن المراد مطلق الالتزام الشرعي ولا يرد عليه شيء فندبر اه سيدمر (قوله أنها كناية نذر) جزم به
الاستاذ في كنهه اه سم (قوله بل بالجمل بعده) ما المراد به اه سم والظاهر أن المراد به أن يقول بعد
شرائه جعلتها أضحية (قوله فيلزمه أن قصد الخ) ومرص المعنى والروض وشرحه أنه في المنكر لا في المعروف
(قول المتن ويسم لمريدها الخ) قال الزركشي وفي معنى مرید الأضحية من أراد أن يهدي شيئاً من النعم إلى
البيت بل أولى ويصرح ابن سراقه اه معنى ونقل ع ش عن سم على المنهج مثله (قول المتن لمريدها)
أي التضحية يخرج ما عدا من يريد هدا من أهل البيت ولو وقت عنهم اه سم (قوله غير الحرم) أي ما الحرم
فيحرم عليه إزالة الشعر والظفر اه معنى (قوله نذره) أي نحر الأضحية وقوله لها أي التضحية تنازع فيه
قوله نذره وقوله إرادة (قول المتن أن لا يزيل شعره ولا ظفره) أي شيئاً من ذلك اه نهاية (قوله ولو بنحو
عاته) إلى قوله حتى الدم في النهاية والمعنى (قوله ولو بنحو عاته الخ) عبارة أنها في المعنى وسواء في ذلك شعر
الراس واللحية والأبط والمائة والشارب وغيره اه (قوله لكن غلطه البقيني الخ) اقتصر الكثر على
الجزء بما قاله الأسنوي بلا عزو اه سم (قوله بأنه لا يصلح الخ) لمذاك سم (قوله لا يضر قطعها الخ) صفة
جلدة أو اللحى وقوله في أي القطع (قول المتن في عشر ذي الحجة) أي ولو في يوم الجمعة ع وشعبه (قوله
الروض ولم يتعرض لقول الشارع ولو تبرعاً مثل شيخنا الشهاب الرملي عن جماعة سكنوا أيتنا ولا قرابة بينهم
فضحي واحد منهم هل يجزى عنهم وحاصل اعتاده في ذلك عدم الأجزاء (قوله وصرح به ثلاثون مراراً الخ)
أقول في التصريح به إفاضة الوجوب بالالتزام وانحصار طريق الوجوب في الالتزام والسكوت عنه لا يدل
على ذلك وهذا فائدة أي فائدة (قوله وإن اشترى هذه الشاة ففعله على أن يجعلها أضحية الخ) عبارة الروضة
فإن قال قد فعل على أن اشترى شاة أن يجعلها أضحية واشترى لومه أن يجعلها قال في شرحه هذا أن قصد الشكر
على حصول الملك فإن قصد الامتناع فنذر لجأ اه ثم قال في الروض فإن عيناها في لزم جعلها وجهاً ولا
تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية اه (قوله أنها كناية نذر) جزم به الاستاذ في كنهه وقال
التزم الأضحية أو هي لازمة لمن فكنية نذره اه (قوله بل بالجمل بعده) ما المراد به (قوله لمريدها) يخرج
ما عدا مریدها من أهل البيت وأن وقت عنهم (قوله قاله الأسنوي لكن غلطه البقيني الخ) اقتصر في
الكثر على الجزم بما قاله الأسنوي من غير عزو (قوله بأنه لا يصلح) لمذاك

حتى يضيئ بالإمساك من ذلك في خبر مسلم وحكته شمول (٣٤٧) المغفرة والعق من النار لجميعه لا

التضيق بالمهرمين والالكراهة نحو الطيب والخطيئة فان فصل كرم وقيل حرم وعليه احد وغيره ما لم يحتاج ولا قد يجب كقطع يد سارق وختان بالغ وقد يستحب كختان حي او كاستغلاف لريد احرام او حضور جمعة على مائته الزركشي لكن ينافيها افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذا هنا رعاية شمول المغفرة اولى وقد يباح كقطع سن ووجه وسبعة واعتراض الاسنوي القليل بمختار الصبي بانها تحرم من ماله او اجاب بتصورها بان يكون من اهل البيت او بان يشركه بالغ معهم رده بان الاختيار وعبارات الامة بما دلت على الكراهة في حق مريد التضيق وهذا لم يرد ما خالفه غير فحيث ندد بذلك لولي اراد اعانه وليه من مال الولي وقياسه التدب في مسئلة الاسنوي لقومها فيها مع الصبي ويضمن على الوجه لعشر الحجة ما يبدى من ايام التشريق الى ان يضيئ ولو قامت ايام التشريق ان شرع القضاء بان اخر الناذر التضحية بمعين فانه يلزمه

للإمام (إلى قوله لا التضيق في النهاية والمغني (قوله شمول المغفرة الخ) لعل المراد الشمول قصد احيى إذا ارادها لم يشملها كذلك اه سم عبارة الجعري انظر اى فائدة لشمول العقد لجميع انما لا تعود حين البعث واجاب الاجورى بانها لا تعود متصلة بل تعد منفصلة طالب بمحبا كعدم غسلها من الجنابة توخيها حيث ارادها قبل ذلك اه (قوله وإلا) اى ان قصد التضيق بالمهرمين (قوله فان فصل) إلى قوله ويوجه في المغني إلى قوله وقيل إلى ما لم يحتاج وقوله قديح إلى واعتراض قوله وخالفه إلى ويضمن وقوله بنادى إلى (قوله) فان فصل كره) كذا في النهاية (قوله ما لم يحتاج) عبارة النهاية وعمل ذلك فيما لا يضر ما منحوظر وجدة نضر فلا اه وعبارة المغني واستثنى من ذلك ما كانت ازالة الواجبة الخ (قوله قد يجب) اى الفعل اى الازالة (قوله) وكنتظف لم يرد احرام) عبارة المغني وقول الزركشي لو اراد الاحرام في عشر ذى الحجة لم يكره له الازالة قياسا على ما لو دخل يوم الجمعة فانه يستحب له اخذ شعره وظفره ممنوع في القيس والمقيس عليه إذا غفل العشر من يوم الجمعة اه (قوله اولى) لعله خبر رعاية الخ والاولى ان يقول بل اولى (قوله) بانها تحرم اى الاضحية اه سم (قوله بتصورها) اى الاضحية من الصبي (قوله ثم رده بان الاختيار الخ) اعتمد المغني عبارة قال الاسنوي لقائل ان نعمه هو الوجه ويقول الاحاديث الواردة بالامور وعبارات الامة الخ وقد مناع سم ما رواه (قوله وهذا) اى الصبي المذكور (قوله وخالفه) اى الاسنوي (قوله) فيبحث تدب ذلك الخ) لعل هذا البحث اقرب وقوله وقياسه التدب الخ فيه توقف لاسيا بالنسبة إلى المسئلة الاولى (قوله في مسئلة الاسنوي) اى مسئلة كونه من اهل البيت ومسئلة الاشتراك (قوله لو قومها فيها الخ) فيه بالنسبة إلى المسئلة الاولى وتقف يظهر عراجة ما قدمه في معنى كونها سنة كفاية (قوله ويضمن الخ) إلى قوله ايضا في النهاية إلى قوله لو قامت الخ) كان ينبغي ان يسقط قوله من ايام التشريق حتى تظهر هذه الغاية ارجحها كلاما مستانفا كما في المغني (قوله بمعين الخ) يؤخذ من قوله ويشكل الخ شرح قول المصنف الا ترى لومه ذبحها الخ ان ذير المدين كذلك وفي مختصر الكفاية لان التقيب (فرع) لو قال جعلت هذه اضحية ناقض ذبحها بوقت الاضحية ولو قال فعلت ان اضحية شاء فكذلك في الاضحية وفي وجه يجوز في جميع السنة الخ اه سم (قوله انتفت الكراهة الخ) (نتيجه) لو لم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاء الى العام الثاني واداء التضحية ايضا فظاهر انه يس له ان لا يزيله في عشر ذى الحجة من العام الثاني حتى يضيئ خلافا لما توهم انه لا يطلب ترك ازالته في العام الثاني لشمول المغفرة له في العام الاول

(قوله وحكته شمول المغفرة والعق من النار الخ) فضيقتا له لو زال ما ذكر قبل التضيق لم تشملها المغفرة والعق من النار حتى انه يعذب دون بقية الاجرام وهو بعيد ويحتمل ان المراد شمول المغفرة قصد احيى إذا ارادها لم يشملها كذلك (نتيجه) لو لم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاء الى العام الثاني واداء التضحية ايضا فظاهر انه يس له ان لا يزيله في عشر ذى الحجة من العام الثاني حتى يضيئ خلافا لما توهم انه لا يطلب ترك ازالته في العام الثاني فان هذا فاسد لانه زاد ايداعا لم تشملها المغفرة ومجددت ذنوب في العام الثاني يحتاج للمغفرة على ان المغفرة في العام الاول غير قطعية (قوله وكنتظف لم يرد احرام او حضور جمعة على مائته الزركشي الخ) ويحتمل الفرق بين مريد الاحرام فلا تنكره له الازالة لا قد يتصور في الاحرام بالشعر ويحتاج لازالة الشعر منه التدبير ومريد حضور الجمعة فكره له الازالة لانه لو احتاج لازالة الشعر لم يمتنع من يضيئ ان يطبق عمر يدا الجمعة الكافر اذا سلمه يس له ازالته الشعر الكفر (لكن ينافيها افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذا هنا رعاية شمول المغفرة اولى) لقائل ان يقول بين ادلة طلب الازالة يوم الجمعة ادلة طلب عدمها لم يرد الاضحية فهو مخصوص من وجه مهماتما وضمان في مريد الاضحية بالنسبة ليوم الجمعة فيحتاج للرجوع فليتام سم (بانها تحرم من ماله) اى الاضحية (قوله بمعين) يؤخذ من قوله الا ترى في شرح قول المصنف لزمه ذبحها في هذا الوقت ويشكل عليه الخ مع قوله بعد ذلك وانهم لو اداء الخ ان ذير المدين كذلك في مختصر الكفاية لان التقيب فرع لو قال جعلت هذه اضحية ناقض ذبحها

ذبحها قضاء ولو تعددت اضحيته انتفت الكراهة

بالاول على الاوجه ايضا بناء على الاصح عند الاصولين ان الحكم المعلق على معنى كل ركني فيه اذن المراد ان تحقق المسمى فيه وقضيته انه لو
نوامها متعدد لم تنصف بالاولو الذي يتجده لا فرق ويوجه بان قصد شمول المغفرة وقد وجد (وان بدعها بنفسه) ان احسن للاتباع نعم
الافضل للخصي ولا يلائم ان يوكلا (ولا يرد (٣٤٨) الذبح بنفسه (فيشهدها) بدعها في الخبر الصحيح انه ^{في} امر فاطمة رضي الله عنها

بذلك وان تقول ان صلاتي ونسكي الى الله وانما من المسلمين ووعدها بان يغفر لها باول قطرة من دمها كل ذنب محمله وان هذا لعموم المسلمين وافهم المتن صحة الاستنباط فيها وسيأتي وبين نصير الامام ان يصح في بيت بمشهد الله وله اذ اضحي عن المسلمين ان يذبح بنفسه في المصل عقب الصلاة ويطلب الناس للاتباع (ولا تصح التضحية (الامن ابل ويقر) اهلية مراب او جواميس دون بقرو حش (وغنم) للاتباع وكالاكاة فلا يكن متولد بين واحد من هذه وغيرها بخلاف متولد بين نوعين منها على الاوجه ويصير على الاوجه ان يسانسها باعلاها سنا كسنتين في متولد بين ضأن ومز أو بقر ويظهر انه لا يجزى الا عن واحد لانه المتيقن (وشرط ابل أن يطن بضم العين في السنة السادسة (ويبر عنه بتمام الخامسة زمن لازمه الطن فيليبيا (و) شرط (بقر ومز) ان يطن في السنة الثالثة (ويبر عنه بتمام الثانية لذلك وكل من هذه الثلاثة يسمى ثنية ومستقر (و) شرط (ضأن) أن يطن في السنة الثانية (ويبر عنه بتمام السنة لذلك ايضا اذا ان لم يجز علفها والا كفي كافى خبر احمد وغيره وفي خبر مسلم ما حاصله ان جذعة الضأن لا تذبح الا ان يجز عن المستقر تاوله الجمهور بعمله في الذبى اى من لكن ان لا تذبح الا المستقران مجزى لجذعة ضأن وفي هذا التأويل نظر ظاهر لما فات لقولم الآتى ثم ضأن ثم مستقر والمعو والتاويل افاذ العكس لان مستقر من جملة المستقر في

وقته الاضحية ولو قال تعالى ان اضحي يشاة فكذلك في الاصح وفي وجهه يجوز في جميع السنة (الخ) قوله بناء على الاصح عند الاصولين ان الحكم المعلق على معنى كل (الخ) قد يتبع ان هذا من المعلق على كل ويذكر انه متعلق بكل واحدة (قوله وقضيته انه لو نواها متعددة (الخ) ما وجهه (قوله وقد وجد) قد يقال لم يتحقق وجوده فانه غير لازم لكل مخصوصه فلا احتياط ترك الازالة (قوله لما فات لقولم الآتى (خ) وجه المناقاة ان قولهم الآتى افاذ تقدم جذعة الضأن على مستقر المعزو والتاويل افاذ العكس لان مستقر من جملة المستقر في

وجه خبر مسلم ما حاصله ان جذعة الضأن لا تذبح الا ان يجز عن المستقر تاوله الجمهور بعمله في الذبى اى من لكن ان لا تذبح الا المستقران مجزى لجذعة ضأن وفي هذا التأويل نظر ظاهر لما فات لقولم الآتى ثم ضأن ثم مستقر والمعو والتاويل افاذ العكس لان مستقر من جملة المستقر في

(ويعود ذكره في) إجماعا لكن الذكر ولو يكون مفصول فييا يظهر افضل لان لهما طيب الا اذا كثروا تعاقبوا ثم غلب افضل منه ويعبر
 خشي اذا غلب عليها الذكر افضل منه لاحتمال ان يتصور هو افضل من الاثني لاحتمال ذكره (وخصي) للاتباع ولان لهما طيب والخصيتان
 غير مفصولتين بالاكثر عادة بل حرم غير واحد كلها بخلاف الاذن (و) يجزى (٣٤٩) (العبر والبقرة) الذكر والاثني منها اى

كل منهما (عن سبعة) من
 البيوت هنا ومن الدماء
 وان اختلفت اسبابها
 كتحلل الحصر بغير مسلم
 به وان اراد بعضهم مجرد
 لحمهم فيقسمون اللحم بناء
 على انها افراز وهو
 ما صحه في المجموع وعلى
 انها يبع تتع القسمة لما مر
 ان يبع اللحم الرطب بمثله
 لا يجوز فمن طريقه ان يبيع
 أحد الشريكين لصاحبه
 حصته بدراهم ولا يجزى
 في الصيد البدنة عن سبعة
 ظباء لان القصد المعاملة
 وظاهر كلامهم اجزاؤها
 عن سبع شياء في سبع اشجار
 ويوجه بأنه لا معاملة فيه
 وخرج بسبعة ما لودها
 ثمانية ظنوا انهم سبعة فلا
 تجزى عن أحد منهم (و)
 تجزى (الشاة) الضائنة
 والماعزة (عن واحد) فقط
 اتفاقا لاعتبار اكثر بل لو
 ذبحها عن اثنين مشاعين
 بينهما لم يجز لان كلامه يذبح
 شاة كاملة وخبر الله هذا
 عن عهد وامة محمد عول
 على التشريك في الثواب
 وهو جائز ومن ثم قالوا له
 ان يشرك غيره في ثواب

وجه المناقاة ان قولهم الا في افاض تقديم بجهة الضان على مسنة المعزو التأويل افاد العكس لان مسنة المعز
 من جملة المستحقين للخبر اه سم زاد الجبري وقال البرماوى والثنية من المعز التي لها سستان مقدمة على التي
 اجذعت من الضان قبل تمام السنة لانها اكثر لحا وعلى تقديم الضان على المعز عند استوائهما وعلى هذا
 الاشكال فليحرم اه اقول عبارة النهاية كشرح المنهج صرح في تقديم الضان على المعز مطلقا حيث
 اقرا التأويل المذكور وقال ع ش ماجرى عليه الجمهور من الحل على التدب هو المعتد اه فاجاب
 القليوبي عن التفسير الا في عن شرح مسلم عن العلماء بأنه تفسير لغوي (قوله اجماعا) الى قول المتن
 والشاة في المعنى الا قوله ولو يكون الى افضل وقوله بل حرم الى المتن وقوله وعلى انها الى ولا يجزى وقوله
 وظاهر كلامهم الى وخرج (قوله افضل) اى من الاثني وظاهره ولو سميته وسياق ما فيه اه ع ش (قوله لان
 لهما) عبارة المعنى وجبر ما قطع من زيادة لحمه طيبا وكثرة نعم الفعل افضل منه ان لم يحصل منه خراب اه
 (قوله اى كل منهما) راجع الى المتن (قول المتن عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهما من حصته
 ولا يمكن تصديق واحد عن الجميع كما هو ظاهر لانه في حكم سبع اصنام اه سم (قوله من البيوت) الى قوله
 وعلى انها في النهاية (قوله ومن الدماء) عبارة المعنى ولا يخص اجزاء العبر والبقرة عن سبعة بالتضحية
 بل لو لم تفسد ما سببها باسباب مختلفة كالتمتع والقران والقوات ومباشرة مخنورات الاحرام جازع
 ذلك بعبر او بقرة اه (قوله كتحلل الحصر) الظاهر انه مثال للدماء لاسباب المختلفة (قوله وان اراد
 الخ) غاية (قوله بعضهم) اى بعض الشراك في العبر والبقر (قوله انها افراز) جزم به المعنى والنهاية
 عبارة تمام ولهم قسمة اللحم لان قسمة قسمة افراز اه وزاد الاول على الاصح كما في المجموع اه (قوله
 فمن طريقه) اى يبع اللحم (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالبيع وقد يشك في
 الاضحية لوجوب التصديق بالبيع فله فيمن اراد مجرد الاحرام خاصة اسم (قول المتن والشاة عن واحد)
 ولو ضحي بدنة او بقرة بدل شاة قالوا اجبة قالوا ادخل السبع قطع فله صرفه مصرف اضحية التطوع من اهداء
 وتصدق معنى ونهاية (قوله فقط) الى قوله وظاهره في النهاية والمعنى (قوله بل لو ذبحها عن اثنين) الخ
 وكذا يقال فيها لاشتراك اكثر من سبعة في بقرتين مشاعتين او بعيرين كذلك لم يجز منهم لان كل
 واحد لم يمسح بقره او بعير من كل واحد من ذلك اه معنى (قوله له ان يشرك غيره) الخ اى كان يقول
 اشركتكم او فلانا في ثوابها وظاهره ولو بدنية التضحية لنفسه هو قريب اه ع ش (قوله وهو ظاهر
 ان كان ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء اه سم
 اقول ويشكل ايضا بما تقدم في شرح في الحجة حتى يضمن من ثمانية مسئلة الاسنوى ومر انما
 عن ع ش ما يصرح به من ان اشراك الخي ايضا هو قضية اطلاق النهاية والمعنى (قوله ويفرق بينه) اى
 جواز اشراك الميت في الثواب (قوله عنه) اى الميت (قوله ذلك) اى الفرق (قوله وهو ما مر) الخ فيه
 تأمل اذ ما مر في سقوط الطلب عن بقية اهل البيت والفرق بينه وبين حصول الثواب لهم في التشريك المراد
 هنا واضح (قوله ان الثواب الخ) بيان لما بحثه بعضهم (قوله للمضحي خاصة) ظاهره ولو قصد تشريكهم

الخبر (قوله عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهما من حصته ولا يمكن تصديق واحد عن الجميع كما هو
 الظاهر لانه في حكم سبع اصنام اه سم (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالبيع وقد
 يشك في الاضحية لوجوب التصديق بالبيع فله فيمن اراد مجرد الاحرام خاصة (قوله وهو ظاهر) ان كان
 ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء (قوله ان كان ميتا)

اضحية وظاهره حصول الثواب لمن اشركه وهو ظاهر ان كان ميتا قياسا على التصديق عنه ويفرق بينه وبين ما يأتي في الاضحية
 الكاملة عنه بأنه يتغير هنا لكونه مجرد اشراك في ثواب مالا يتغير ثم رابت نأوي ذلك وهو ما مر في معنى كونها
 سنة كفاية الموافق لما بحثه بعضهم ان الثواب فيمن مضى عنه من اهل بيته للمضحي خاصة لانه الفاعل كالقائم بفرض الكفاية (واضحتها)

عند الانفراد فلا ينافي قوله الآتي سبع شياخ (وعيد) لأنها أكثر لحام البقرة (حم بقرة) لأنها أكثر لحام البقرة (حم شاة) لأن لحمه أطيب (حم معز) استنتاج ثم لأن بعده مراتب أخرى أعلم من كلامه مرشك من بدنة حم بقرة (وسبع شاة) لأقل كاستقصاء كلامهم وإن أوجهم لتعليقهم بتعدد إراقة الدم بخلافه وبوجه (٣٥٠) بأن سبع البعير يقاوم شاة فلا يقاوم مع الزيادة عليه إلا السبع (أفضل من بعير)

ومن بقرة وإن كان كل من هذين أكثر لحما من السبع لأن فحش أطيب مع تعدد إراقة الدم (وشاة أفضل من مشاركة في بعير) للانفراد بإراقة الدم مع طيب اللحم وبه يعلل اتجاه ما اقتضاه المتن أنها أفضل من الشراك وإن كان أكثر البعير وقد صرح صاحب الواقي بنحو ذلك وهو ظاهر خلافاً لنظر فيه والحاصل أن لحم الابل والبقرة لما تقاربا في الرداءه اعتبرت الافضلية فيها بمقتضى أكثرية اللحم والضأن والمز لما تآخرا في الاطية اعتبرت الافضلية فيها بالاطية لا بكثرة اللحم ومن ثم فصلت السبع البعير الأكثر لحماً وقدمت أكثرية اللحم على أطيبته لأن التقصد اغناء الفقراء فاقبجه بما ذكرته كلامهم وأنه لا اعتراض عليه وأنه لا ريد على قول الرافعي قد يؤدي التعارض في مثل هذا إلى التساوي فتأمله وما يؤيد ذلك قولهم كثرة الثمن هنا أفضل من كثرة

في الثواب وهو أيضاً ظاهر قول المتن فإن ذبحها عنه وعن أهله وأعتوه وأشرك غيره في ثوابها جاز وعليها حل خير مسلم أصله صلى الله عليه وسلم ضحي بكبشين وقال اللهم من محمد آل محمد من أمه محمد وهي في الأولى سنة كفاية إلى أن قال ولكن الثواب فإذا ذكر الضحية خاصة لأنه (قوله عند الانفراد) أي الاختصار على التضحية بواحد من الأنواع الأربعة (قوله عند الانفراد) إلى قول المتن وسبع شياخ في الثناء بقوله احتاج ثم أي ثم بميز بقية ما يليه عبارة المتن وبهذا المعنى المشاركة كما سيأتي فلا اعتراض بأنه لا شيء بعده المزع سائله (قوله لأنه بعد مراتب أخرى) أقول لو لم يكن بعده مراتب أخرى لكان محتاجاً لهم لدفع توهم أن المزع في رتبة الضأن أهـ سم (قول المتن وسبع شياخ أفضل الخ) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شياخ أو بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فيه نظر ويتجه أنه يقع اضحية وأنه لا حد لأكثر الاضحية إلا أن يوجد تقل بخلاف ذلك أهـ سم أقول ويدل على ذلك ما سيأتي من أنه صلى الله عليه وسلم نحر مائة بدنة الخ (قوله وبوجه) أي ما اقتضاه كلامهم وفي هذا التوجيه تأمل (قوله يقاوم) أي سبع البعير بعرض السبعين (قوله فلا يقارمه) أي البعير (قوله مع الزيادة عليه) أي البعير في الفضيلة وقول السيد عمر أي عدد الإراقة أهـ فية سائل (قوله إلا السبع) أي من الشياخ (قوله وبه يعلل الخ) أي بقوله للانفراد الخ (قوله وإن كان) أي الشراك (قوله لنظر فيه) واقفه المتن عبارة فمقتضى إطلاله أن الشاة أفضل من المشاركة وإن كانت أكثر من سبع كالمشارك واحد خمسة في بعير وبه صرح صاحب الواقي فتقها لكن الشارح في ذلك بقوله بقدر ما فهم أنه إذا زاد على قدرها يكون أفضل وهو الظاهر أهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل اعتبار الافضلية في الضأن والمزع بالاطية لا بكثرة اللحم (قوله السبع) أي من الشياخ نائب مفاعل فصلت (قوله الأكثر) بالنصب لثمت البعير (قوله وقدمت الخ) مستأنف (قوله أكثرية اللحم الخ) في البعير والبقرة بالنسبة إلى الضأن والمزع (قوله فاقبجه الخ) عمل تأمل (قوله قول الرافعي) عبارة المتن عقب لتعليق قول المصنف وسبع شياخ بما مر فتصور قبل البدنة أو البقرة أفضل منها لكثرة اللحم قال الرافعي وقد يؤدي التعارض في مثل هذا إلى التساوي ولم يذكره أهـ (قوله وما يؤيد بذلك) أي ما ذكره في توجيه الترتيب (قوله كثرة الثمن) إلى قوله فعمل في الثناء وإلى قوله قال المتن (قوله كثرة الثمن هنا أفضل الخ) أي في النوع الواحد معنى ورشيد (قوله فالصفراء فالعفراء) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لأنها أقرب إلى البيضاء من الصفراء أهـ سم (قوله قال بلقاء فالسوداء) قال في المختار البلق سوداوي باض وكذا البلقة بالغمم أهـ والطاهر المراد هنا ما هو أعم من ذلك ليشمل ما فيه باض وحمرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه باض وسوداوي ومن البياض بالنسبة للسوداوي ينبغي تقديم الأزرق على الأحمر وكلما كان أقرب إلى الأبيض يقدم على غيره أهـ عـش (قوله بأنه خلاف السنة الخ) اعتمدته المتن كما

قد يشكك مع هذا ما تقدم من جواب الاستوى الثاني من اعتراض التثليل بمختار الصبي فإن حمل التشريك هنا على التشريك في نفس الاضحية بأن أذن الصبي له في التضحية عن بعض بدنة فقيه أن الصبي ليس من أهل الاذن فليتام (قوله لأن بعده مراتب أخرى) أقول بل لو لم يكن بعده مراتب أخرى لكان محتاجاً لهم لدفع توهم أن المزع في رتبة الضأن (قوله وسبع شياخ أفضل من بعير) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شياخ أو بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فيه نظر ويتجه أنه يقع اضحية وأنه لا حد لأكثر الاضحية إلا أن يوجد تقل بخلاف ذلك (قوله فالصفراء فالعفراء) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لأنها أقرب إلى

العدد بخلاف المتن لأن القصد هنا طيب اللحم وحم تحلص الرقة من الرق فلم أن الأكل من كل منها الا سبعين (قوله) فسمية أفضل من هزليتين وإن كانتا بلون أفضل أو ذكرين فيما يظهر وكثرة لحم غير ردي ولا خشن أفضل من كثرة اللحم وأفضلها البيضاء لأنه صلى الله عليه وسلم ضحي بكبشين لمحميين والأملح الأبيض وقيل ما يباحداً أكثر من سواده فالصفراء فالعفراء وهي ما لم يصف منها فالحم أقال بلقاء فالسوداء قال الماوردي والأفضل لمن يضحي يبدد فإن يفرقه في فأمم الذبح وده المصنف بأنه خلاف السنة

فانه **عقوبة** بحر ما بدت في يوم واحد مسدودة للخيرات (وشرطها) أي الاضحية لا تجزى حيث لم يلزمها ناقصة (سلامة) وقت الذبح حيث لم يتقدمه إيجاب ولا فرق خروجهما عن ملكية (من عيب ينقص) بالنقصان كيشكر في الاضحية كاسر (لما) حالا كقطع فلفة كبيرة من نحو غدوما لا كرج بين لانه ينقص رعيها فقبل لو القصد هنا اللحم فاعتبر ضبطها بما لا ينقصه كما اعتبرت في عيب المبيع بما لا ينقص الالة لانهما المقصود ثم ويلحق بالهضم ما في معناه من كل ما كوله فلا يجزى بمقطوع بعض الية أو اذن كأي أو لا يردان عليه لأن اللحم قد يطلق في بعض الابواب على كل ما كؤل كأي في قوله بحر مبيع اللحم بالحيوان أما لو التزمها ناقصة كان نذر (٣٥١) الاضحية بمعية أو صغيرة أو قال جعلتها

أضحية فانه يلزم مدتها ولا تجزى بمعية وإن انقص ذبحها بوقت الاضحية وجرت بحر اها في الصرف واغهم قولوا لا لاخ انه لو نذر التضحية بهذا وهو سليم ثم حدث بعيب ضعى بوقيت له احكام التضحية واغهم المتن عدم اجزاء التضحية بالحامل وهو ما في المجموع عن الاصحاب لان الحل ينقص لها كاسر حوا في عيب المبيع والصدائق وغالفة ابن الرقة فيه ردوها بان المنقول الاول وقوله لأن نقص اللحم يتجبر بالجنين ردوه ايضا بانه قد لا يكون فيه جبر اصلا كالمعلقة بان زيادة اللحم لا يجبر عيبا كرجاء او جربا بمعية وإنما عدوها كاملة في الزكاة لان القصد فيها التسل دون طيب اللحم والجمع بين قول الاصحاب ذلك ونقل البقعي عنهم كالص الاجزاء بحمل الاول على ما إذا حصل بالحل عيب فأش والثاني على ما إذا لم يحصل به ذلك يرد

(قوله بحر مائة بدنة) بحر ما يندبه الشريعة لا تاستثنى وأسر عليها رضی الله تعالى عنه فتر تمام المائة اه معنى زاد القليوب وفي ذلك إشارة إلى مدتها **عقوبة** اه (قوله أي الاضحية) إلى قوله وإنما عدوها في المعنى الاقوله وقت الذبح إلى المتن وقوله ولا يردان إلى اما وقوله واغهم قولنا إلى واغهم المتن وإلى قوله قيل في النهاية الاقوله فاعتبر إلى ويلحق (قوله إيجاب) أي نذر اه عش (قوله ولا فرق خروجهما الخ) يعني وإن أوجب قبل الذبح فشرطها التجزى لسلامة وقت الايجاب فكان الاول وإلى الاقوله في الايجاب (قوله كيشكر) بفتح أوله وحتم ثالثة (قوله في الاضحية) ويجوز فيه ايضا ضم الياء مع تشديد القاف وكسرها اه عش (قوله فلفة) بكسر فسكون (قوله قبل) هو بفتح المشاق وكسر الرأى من باب فعل بفتح العين بفعل بكسر هاءها فيقال كافي مقدمة الادب للزعشري وهذا خلاف ما اشتتر ان هول لم يسمع إلا ميبا للبحول فنبه لذلك اه رشدي أي وان اريد معنى بناء الفاعل (قوله اللحم) أي ونحوه اه معنى (قوله فاعتبر الخ) عبارة المعنى فاعتبر ما ينقصه كما اعتبر في عيب المبيع ما ينقص المالية اه (قوله ولا يردان) أي مقطوع بعض الية أو اذن عليه أي على قول المصنف لهما (قوله على كل ما كؤل) الاول مطلق الما كؤل (قوله أما لو التزمها غير زاحية الاول) (قوله بمعية الخ) لعل الصورة انها معية اه رشدي (قوله أو صغيرة) أي لم تبلغ سن الاضحية اه عش (قوله أو قال الخ) عطف على نذراخ (قوله ولا تجزى بمعية) أي لا مندو قولنا مندورة فذمه اه عش (قوله وهو سليم) الواحية اه عش (قوله وبقيت له احكام التضحية) قضيتها اجزاها في الاضحية وعليه في فرق بين نذر هاسلمة ثم تتعيب وبين نذرها ناقصة بأنها التزمها سليمة خرجت عن ملكه بمجرد نذرها حلحها بأنها ضحية وهي سليمة بخلاف الممية فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تثبت لها صفة الكمال حال اه عش (قوله بانه قد لا يكون الخ) عبارة المعنى بان الجنين قد لا يبلغ حد الاكل كالمضغة اه (قوله كالمعلقة) تصریح منهم بان الحامل بمعلقة لا تجزى فيها المضغة أولى بصدم الاجزاء اه مسمى في دعوى الاولوية تأمل (قوله وإنما عدوها) أي الحامل (قوله بين قول الاصحاب ذلك) أي الذي في المجموع (قوله ونقل الخ) بالجر عطف على قول الاصحاب (قوله كالنفس) أي كنفله عن النفس (قوله الاجزاء) مقول ونقل الخ (قوله بحمل الاول) أي ما في المجموع (قوله والثاني) أي ما نقله البقعي (قوله يرداه الخ) خبروا الجمع الخ (قوله قيل الخ) واقفه المعنى عبارته ويلحق بها أي الحامل قرينة العهد بالولادة لنقص لحمها والمرضع نبيه عليه الزركشي (قوله وقضية الضابط) أي ضابط الاضحية اه (قوله والذي يشبهه خلافه الخ) وقال قائلها في رخلا قال المعنى كاسر انفا (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرادة الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة مسمى رشدي (قوله فيها الاول) وهو انها (قوله وهي التي) إلى قوله وظاهر المتن في النهاية والمعنى الاقوله بحيث إلى الخبر (قوله ذهب عنها) والمعنى ذهبن العظام اه معنى زاد القليوب في فصل غير الراس اه (قوله وفي رواية المجتاه) أي بدل البيضاء من الصفر اه (قوله كالمعلقة) تصریح منهم بان الحامل بمعلقة لا تجزى وبالمضغة أولى بعدم الاجزاء (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرادة الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة

ما تقر وان الحل نفسه عيب وان العيب لا يجبر وإن قل قبل وقضية الضابط أيضا أن قرينة العهد بالولادة لا تجزى ايضا لنقص لحمها بل هي أسوأ حالا من الحامل ولهذا لا تؤخذ في الزكاة على وجهه مع اتفاقهم على جواز أخذ الحامل اه وفيه نظر والذي يشبهه خلافه ويفرق بينهما وبين الحامل بان الحل يفسد الجوف ويصير للحمه ديتا كاسر حوا به بالولادة زال هذا المحذور وأما ما ذكر عن كلامهم في الزكاة فهو لم يمتحن بما لا ياق مثله فانها إن اخذت يولدها حاضر المال أو يبدوته ضرها ولدها (فلا تجزى بمعية) وهي التي ذهب عنها من المزا البحث لا يرغب في غناها بل مالي اللحم في الرشاء للخبر الصحيح أو في لا تجزى في المناحي الموراد البين عورها والمرسة الدين من معناه الم حاد البين عرحا

والكسيرة وفي رواية السجاء التي تنقأ (٣٥٢) من النقي بكسر التون وسكان القاف وهو المخ (ومجنونة) أي نولاً ذحقية الجنود

الكسيرة (قوله لا تنقأ أي لا تخلها معنى (قوله أي من النقي الخ) وكان معنى لا تنقأ حيث لا تنصف
بالتقاء أي المخ لفقده منها الهزال أي سم (قوله أي نولاً) أي بالمثلثة كما يستعاد من القاموس أي شديد
عمرو الذي في النهاية والمخنى وشرح الموهج بالمثلثة وفي القاموس لها معنى مناسب للقيام أيضاً (قوله إذ حقبة
الجنون ذهاب العقل) أي وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل أي سم (قوله وذلك للمخى عنها الخ) عبارة
المتن هي عنها لها وقضية أجزاء السمينة وهو الظاهر حيث سلم الأحم مع ذلك من الرداءة فلا يرد منع
جر بامعنه أي سيد عمرو وقد يقال إن قضيةه أيضاً أجزاء العراء السمينة بالأولى ولكن جرى الشارح
والنهاية والمخنى على خلافه أيضاً قول الشارح الآتي وظاهر المتن المخ صريح في خلاف ما استظهره من
أجزاء المجنونة السمينة (قوله للمخى عنها ولا نها الخ) عبارة النهاية لا نه ورد النبي عن التولاء وهي المجنونة
التي تستدر المرعى لا القليل وذلك بورت الهزال أي سم (قوله تسمى معية) فيه تأمل (قوله ضرع) إلى قوله
حتى في النهاية المخنى (قوله أو الية) أي لغيران تكبر كما يأتي (قوله أو ذنب) أو لسان مخنى وعش (قوله أو
بعض اذن) الانسب الاخصر أو اذن باو واسقاط بعض (قوله إيبين) أي كما يؤخذ من قول
المتن الآتي وكذا شق اذنها وخرقها سم (قوله إيو ان قل) قال أبو حنيفة إن كان المقطوع أي من الاذن
دون الثلث أجزاء معنى وفي إيضاح المناسك للمسند ولا يجوز ما قطع من اذنه جرمين أو يمكن حمله
على ما في التحفة بأن يراد بالبين فيه ما لا يولح الناظر من قرب (قوله لم يلح) يضم اللام (قوله وقيل) أي في
تفسير باستشراف العين الخ يذبح العين الخ (قوله ونهى الخ) عطف على أمر الخ (قوله وأفهم المتن) إلى
قوله والحفاظ التي تأتي قوله واعتراضاً في المخنى (قوله وكذا فاقدتها) أي خلقها سم عبارة عش
أي بأن لم يخلق لها اذن أصلاً ما صغيرة الاذن فتجزيه لعدم نقصها في نفسها كصغيرة البعثة مثل مثل قطع
بعض الاذن ما لو أصاب بعض الاذن أذهبت شيئاً منها ككل نحو القراد التي منها أو لا يفرق بالمشقة
التي تحصل بإرادة الاحتراز عن مثل ذلك فيه نظر والأقرب الثاني أنه وقوله والأقرب الثاني فيه توقف
(قوله بخلاف فاقدته الالية) أي خلقته ولم أنه لا يضر فقد الالية أو الضرع ويضر مقطوعة بعض أحدهما
سم عبارة المخنى إما إذا فقد ذلك أي الضرع أو الالية أو الذنب يقطع ولو لبعض منه أو قطع بعض لسان فانه
يضر لحسن ما يؤثر في نقص اللحم أي (قوله لا للمز لا الية) بقي ما لو خلق المز بلا ذنب هل تجزيه أم
لا فيه نظر ثم رايت الروض صرح بالاجزاء في ذلك أم عش (قوله والضرع) والذنب معنى وزادى
(قوله أو الاذن) بالنصب عطف على المز (قوله والحفاظ الذنب بالالية) اعتمده الروض والزيادة كسر انفا
(قوله ويحتمل) أنه إن قل جد الخ) أي هذا إذا كان المقطوع يسير أشيخنا الرمي له سم عبارة النهاية نعم لو
قطع من الالية جزو يسير لاجل كبرها فالوجه الاجزاء كما بقي به أو الدرجه تعالى بدليل قولهم لا يضر
فقد فلقه يسيرة من عضو كبيره قال عش وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو
مشاهد في بعض الذنوم وكونها كبيرة ولا ينافيه قوله فقد فلقه يسيرة من عضو كبير لان المراد الكبر النسبي
فالأولى أن صمرت فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة لأن هذا هو بيتي النظر فيما لو وجدت الية قطع جزء
منها وشك في أن القطر ع كان كبيراً في الأصل فلا يجوز ما قطع من الية الآن أو صغيراً فيجزى فيه نظر
والأقرب الاجزاء لا نه الأصل في ما قطعته من المرافق الغالب في أن الذي يقطع لكبر الالية صغيراً (قوله
لا يضر) إلى قوله وهذا يدل من قولهم المخصص زاد المخنى عقب ذلك ما نصه كفتن لا ذلك لا يضر بخلاف

ذهاب العقل وذلك للنهي
عنها ولا نها تترك الرعي
أي الاكثر منه فتعزل
وظاهر المتن وغيره كالغير
أنها لا تجزى ولو سميته
لأنها مع ذلك تسمى معية
(ومقطوعة بعض) ضرع
أو الية أو ذنب أو بعض
(اذن) إيبين وإن قل حتى
لو لم يلح للناظر من بعد
لذهاب جزء ما كقولنا
في خبر الترمذي أنه ^{في خبر}
امر باستشراف العين
والاذن أي بتأملها للآل
يكون فيهما نقص وعيب
وقيل يذبح واسع العينين
طوبى للآذنين ونهى عن
المغالبية أي مقطوع مقدم
اذنها والمدايرة أي
مقطوع عجانها والشرقاء
أي مشقوقتها وأخرقاء أي
مشقوقتها وأهم المتن عدم
أجزاء مقطوعة كل الاذن
وكذا فاقدتها بخلاف
فاقدته الالية لان المز لا
الية والضرع لان الذكر
لا يضره والاذن عضو
لازم غالباً والحفاظ الذنب
بالالية واعتراضاً بتصریح
جمع بانه كالاذن بل فقده
اندر من فقد الاذن
ويتردد النظر فيما يتبادر
من قطع طرف الالية
لتكبر فيحتمل إلحاقه
بعض الاذن ويؤيده
قولهم وإن قل ويحتمل أنه
إن قل جد الم يؤثر كما يصرح
به قولهم المخصص لعموم
قولهم وإن قل لا يضر قطع

(قوله أي من النقي بكسر التون الخ) وكان معنى لا تنقأ حيث لا تنصف بالقي أي المخ لفقده منها الهزال (قوله
إذ حقبة الجنون ذهاب العقل) وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل (قوله إيبين) أي كما يؤخذ من قول المتن
الآتي وكذا شق اذنها وخرقها (قوله وكذا فاقدتها) أي خلقها (قوله بخلاف فاقدته الالية الخ) اعلم أنه لا يضر
فقد الاية أو الضرع ويضر مقطوع بعض أحدهما (قوله أيضاً بخلاف فاقدته الالية) أي خلقها (قوله ويحتمل
أنه إن قل جد الخ) أي هذا إذا كان المقطوع يسيراً أشيخنا الشباب الرمي

التي تأتي صفرها العظيم ونحس كالأضراس الفصل اه لكن في اطلاله عتالة الكلام كما علم ما قرره ثمين ما قيد به ورد الورد كفى في شلل الاذن ثم بحث في تحريكه على اكل اليد الشلا وفيها وجهان قال فان اكلت جاز والا فلا وفيه نظر لاختلاف مدرك الاجزاء هنا والاكل كافي اليد الشلاء وتوكلوا تمنع الاجزاء الذي يتجه ان شلل الاذن كبرها فان منع هذا فاولي الشلل والا فلا (وذا تخرج بين بان وجب تحلها عن الماشية في المري الطبيب واذا ضر ولو عند اضطرابها عند الذبح فكرر (٣٥٣) العضو وقده اولى وان نازع ابن

الزفة في الاولوية (و) ذات (عور) فالعيب اولى بين بان يذهب ضوه احدى عينيها ولو بياض همه او اكثره كما قلته البقيضي واعتدته لم لا يضرب ضعف البصر ولا عدهم ليلا (و) ذات (مرض) بين وهو ما يظهر بسببه الهزال (و) ذات (جرب بين) للخبر السابق فيهن وعطف الاخيرة على ما قبلها من عطف الخاص على العام إذا جرب مرض وسواء اقتضت هذه العيوب ام لا (ولا يضرب سيراها) اي الاربع لا به لا يؤثر كنفذ قطعة بسيرة من عضو كبير وكسره اذ لا يتعلق به كبير عرض ولان كانت القرنة افضل للخبر فيه نعم ان اثر انكسار في اللحم حركه كعلم من قوله وشرطها الخ ولا تجزى ما قلته جميع الانسان ونقل الامام عن المحققين الاجزاء محل على ما ذالم يكن لمرض ولم يؤثر في الاعتلاف وقص اللحم وهو بعيد لا به لا يؤثر بلا شك كما قاله الرافعي بخلاف

الكبيرة بالاضافة إلى العضو فلا يجرى نقصان اللحم اه (قوله في صفرها الخ) متعلق بالقطع (قوله ثمين ما قيد به الخ) يعني قوله ان قل جدا وقد يقال يعني عنه قيد الاعتدال في كلام الباحث (قوله ثم بحث في تحريكه الخ) اعتمدته للفتى عبارته وبحث بعض المتأخرين ان شلل الاذن كنفدها وهو ظاهر ان يخرج عن كونه ما كروا لا (قوله فان اكلت) اي الاذن الشلاء (قوله بين) الى قول المتن ويدخل في النهاية لا لقوله وإن نازع الى المتن وقوله بين الى نعم وقوله للخبر فيه وقوله وتقل الى بخلاف فتدو قوله بخلاف ما الى ارجع وقوله به الى المتن (قوله بان يوجب) اي العرج (قوله ولو عند اضطرابها الخ) اي لو حدث العرج عند الخ عبارة غير باضطرابها الخ بالياء بدل عند (قوله فكرر العضو الخ) ومن ذلك ما لو قطع بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لا تستطيع الذهاب معه للرعي قول فلما ذكبت عند ارادة الذبح يستمكن الذاب من ذبحها لم تجز اه عرش محذوف (قوله وقده) اي غير مأمرا استئاق وفي السوادة انها (قوله لعلماء اولى) كذا في المفتي (قوله عموما اكثره) اي العين فسكان الاولى الثانية (قوله نعم لا يضرب الخ) عبارة المفتي تجزى المشاء وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدم غالبا والمكسرة لان ذلك لا يؤثر في اللحم والمشاء هو الذي لا يصرف الليل لانها تبصر وقت الرعي غالبا اه ويؤخذ من التعليل كانه عليه بعض المتأخرين انها لو لم تبصر وقت الرعي لم تجز (قوله ضعيفة الخ) المناسب لما بعده ضعف الخ كافي النهاية (قوله للخبر السابق) اي في شرح فلا تجزى بعنفاء (قوله وعطف الاخيرة الخ) هي ليست مطبوعة على ما قبلها على الصحيح فالاولى فذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام اه سم (قوله اقتضت) في اصله بغير حمزة اه سيدع (قول المتن ولا تقدرن) اي خلقة اه مفتي (قوله وكسره) الى قوله المفهوم الخ في المفتي الاقوله ونقل الى بخلاف الخ (قوله وكسره) اي وان دس بالكسر اه مفتي (قوله اذ لا يتعلق الخ) يؤخذ منه اجزاء ما قلته اذ لا يتركه وهو ظاهر نعم ان اثر قطعه في اللحم ضرا عرش (قوله وان كانت القرنة افضل للخبر فيه) ولا احسن منظار ابل يكبر غيرها كما قلته في المجموع عن الاصحاب اه مفتي (قوله ولا تجزى ما قلته جميع الانسان) ظاهر مولو خلقة (قوله ونقل الامام عن المحققين الاجزاء) ونقله عرش ص الجمال الرعي ايضا فبا اذا كان القنفذ خلقا يميم قال فليحرر (قوله حل الخ) خبر ونقل الامام الخ (قوله هو هو بيد) اي هذا الحل (قوله فانه لا يضرب الخ) عبارة المفتي لانه لا يؤثر في الاعتلاف وقص اللحم قضية التعليل ان ذهاب البعض اذا اثر يكون كذلك اي كذهاب الكل وهذا هو الظاهر اه (قوله لترادفها) اي الخرق والتقب اه عرش وقال سم يمكن حملها على ما يمنع الترادف اه (قوله وعليه) اي ذهاب شيء بذلك (قوله السابق) اي في شرح ومقطوعة بعض اذن (قوله على التنزيه) اي كرامة التنزيه اه مفتي (قوله المفهوم الخ) راجع للمطوف فقط (قوله خبارع) اي الى اخره (قوله السابق) اي في شرح ولا تجزى بعنفاء (قوله على الاعتدال بمفهوم العدد) اي كارجحه في جميع الجوامع (قوله ان ماسواها الخ) بيان لمفهوم الخبر (قول المتن الصحيح المنصوص الخ) وقال الرافعي انه قضية ما ورده المعظم صر بمحاذلة ونقلوه عن نصف الجديده اه مفتي (قوله لانه) اي قوله عملا في المفتي الا موله به الى المتن (قوله والودك) (قوله وعطف الاخيرة على ما قبلها) ليست مطبوعة على ما قبلها على الصحيح فالاولى فذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام (قوله لترادفها) يمكن حملها على ما يمنع الترادف

(٤٥) - شرواني وابن قاسم - تاسع) قد علمتها فانه لا يضرب ان لم يؤثر في ذلك (وكذا شأن ذن وخرفها وقتها) تاكيد لترادفها (في الاصح) ان لم يذهب منها شيء لبقاء محلها بخلاف ما اذا ذهب بذلك شيء ولو قل وعليه يعمل خبر الترمذي السابق او يعمل على التنزيه لمفهوم خبر اربع السابق اي بناء على الاعتداد بتميز العدد ان ماسواها تجزى (قلت الصحيح المنصوص يضرب سيراها الجرب وانه اعلم) لانه يفسد اللحم والودك والحق به الشبور والقروح

ربه يتضح ما قدمناه في الفصل (و يدخل برهنا) أي التضحية (إذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر) وهو ما أثر الحاجة (هم معنى قدر ركنتين وخطبتين خفيتين) راجع لكل من الركنين والخطبتين عملا بقاعدة الشافعي السابقة في الوقت وأوان التضحية نظرا للفظين السابقين وأن كان كل منهما مثنى في نفسه كافي هذان خصيان اختصما لإيجوز اختصاصا أيضا اتفاقا فاندفع اعتراضه بأنه يفيد الخطبتين مع أنه يفيد الركنين أيضا وضابطه أن يشتمل على (٣٥٤) أقل مجزئ من ذلك فإن ذبح قبل ذلك لم يجزى وكان قطعاً كافي الخ بالمتفق عليه أو بعده

محرمة التسماء قاموس (قوله وبه الخ) أي بالالحاق (قوله في الفصل) أي شلل الاذن (قوله أي التضحية) إلى قوله وان لم يذبح في النهاية لا قوله فاندفع إلى وضابطه (قوله بقاعدة الشافعي الخ) وهي رجوع الصفة المتأخرة لكل (قوله أو أوان التضحية الخ) ويجوز أن يكون من قبيل الحذف من الأول لدلالة الثاني اه سم (قوله نظرا للفظين) أي يجعل كل منهما قسما وليس المراد اللفظين من حيث كونهما لفظين كأند يتبادر اه رشيدى عبارة السيد حمادى لدلوليها فان الركنين لها وحدة باعتبار انهما صلاة والخطبتين لها وحدة باعتبار انهما خطبة اه (قوله كافي هذان خصيان الخ) الفرق بين هذا وما نحن فيه ظاهر كما قاله سم اه رشيدى (قوله إذ يجوز الخ) أي في غير القرآن اه ع ش (قوله بأنه يفيد الخطبتين) أي فقط في كلام المصنف مع أنه يفيد الركنين أي في الواقع ايضا أي كما أنه يفيد الخطبتين (قوله وضابطه) أي ما في المتن اه رشيدى (قوله أن يشتمل) أي فعل الركنين والخطبتين بعد الارتفاع كرمح (قوله تلوها) أي صدقة التطوع عبارة المفتي لم تنفع اضحية اه وعبارة النهاية شاة لحم اه (قوله ثم) إلى قوله فيذبحون في النهاية لا قوله في الثامن إلى في العاشر (قوله كذا ذكره شارح وهو غلط فاحش فان الحج لا يجزى في الثامن اجماعاً فأى تبع في ذلك والذي في المجموع ليس في ذلك بل في الوقوف في العاشر فان الأيام تحسب على حساب وقوفهم فيذبحون بعد معنى أيام التشريق وقد سرورت ذلك في حاشية الإيضاح مع فروع نفيسة لا يستغنى عن مراجعتها (ربيع) وقت التضحية وأن كره الذبح ليلاً إلا الحاجة أو مصلحة (حق تعرب) الشمس (آخر) أيام (التشريق) الغدير الصحيح مرة كلها موقف وأيام منى كلها منحرف ورواية في كل أيام التشريق ذبح يومى ثلاثة أيام يذبحون النحر وقال الأئمة الثلاثة

يوما بعده (قلت ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طولها هم) عبه معنى

قدر أقل مجزئ خلافا لما زعمه شارح من (الركنيتين والخطبتين وانه أعلم) بناء على أن وقت العبد يدخل بالطلوع وهو الأصح كما وصوب الأذرع ومن تبعه ما في المحرر فتلا ولا ولا وليس كاقوال بل نازع البلقيني أن ارتفاع الشمس فضيلة بأن تعجيل النحر مطلوب عند الشافعي فيسبب تعجيل الصلاة عقب الطلوع وفيه نظرو المعتمد ندب تأخير ذلك حتى ترتفع كرمح خروجا من الخلاف (ومن نذر) واحدة من النعم لو كره (معينة) أن لم تجز اضحية كمية وفصيل لا كلبية ولا حقت بالاضحية في تعيين نذرها بالصدقة المنذورة لأن شبهها بالاضحية أقوى (١) قول الحنفى وعبارة البهجة الخ هكذا في التسع التي بأيدينا وانظر عبارة البهجة وشرحها

لا سيما وارقة الدم في هذا
الزمن أكل فلا يرد كونها
شبهة بالاضحية وليست
باضحية (فقال هل) أو
على وإن لم يقل لله كما يعلم
من كلامه في النذر (أن
أضحي جده) أو جعلتها
أضحية أو هذه أو هي أضحية
أو هدى زال ملكه عنها
بمجرد التبيين كما لو نذر
ألتصدق مال يمينه وإن
نارعه فيه القلبي (ولم
ذبحها) وإن كانت محرمة
لحدث فيها ما يمنع الاجزاء
كأمر (في هذا الوقت)
السابق أو هو أول وقت
يلقاه بعد النذر لانه التزام
أضحية تمين لا ذبحها وقت
الاضحية وإنما لم يجب الفور
في أصل النذور والكفارات
لأهم رسالة في الدمة وما
هنا في حين وهي لا تقبل
تأخير كما لا تقبل تأجيلا
ويشكل عليها ما قال على
أن أضحي بامة مثلا كانت
كذلك إلا أن يجب بان
التعيين هنا هو التائب فالحق
بما في الدمة بخلافه في تلك
الأبرار وخرج بقوله
قال في ذلك فهي لغو كنية
النذر وأهم ما مع ذلك
القول لا يحتاج لنية بل
لأبرة بنية بخلافه لانه
صرح ويحذف ما يقع فيه
كثير من العامة أنهم يشعرون

ويجوز تقديمها أي على الزمن المعين لها في النذر وهذا قد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن اه سم
(قوله كونها) الأولى كما في النهاية (قوله شبهة بالاضحية) وليست (الح) أي فلا يمين لها وقت اه
رشدي عبارة عن أي خفيها أن لا يفيد ذبحها بأيام التضحية اه (قول المتن فقال هل) (الح) ومعلوم أن
إشارة الآخر من المفهمة الناطق كقوله كآله الأذرع وغيره معنى (قوله أو على) (الح) قوله كآله نذري المغني
لأقوله كما يعلم إلى المتن وقوله أو هدى (قوله أو هدى) أي أو حقيقة (قول المتن لزمه ذبحها) أي ولا يجزى
غيرها ولو سلمية عن معية عينها في نذره اه ع (قوله وإن كانت محرمة لحدث) (الح) أي لو كانت معية مثلا
عند الالتزام كما تقدم انما اه سم (قوله كأمر) أي في شرح وشروطها سلامة من عيب بنفس لها (قوله
السابق) إلى قوله وانما في المغني (قوله وهو أول وقت ليقاء) (الح) احتراز عن وقتها من عام آخر اه
رشدي عبارة عن أي وهو جملة الأيام الأربعة التي يلقيها بعد وقت النذر لأول جزء منها اه
(قوله فتمين لا ذبحها) (الح) أي ولا يجوز تأخيرها مع العلم بالقابل اه معنى (قوله وإنما لم يجب) (الح) عبارة النهائية
وتفارق البدو والكفارات حيث لم يجب الفور فيها أصالة بانها ملزمة مرسة (الح) (قوله في أصل النذور)
أي المطلقة اه ع (قوله لانها مرسة) (الح) وفي سم ما حاصله انه لا حاجة للفرق المذكور لأن ما هنا من
النذر في زمن معين كحالات الالتزام للاضحية التزام لا بقاها في وقتها فيجعل على أول ما يلقيه لانه المفهوم
من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير عنه اه (قوله وما هنا في عين) قضية هذا الفرق وجوب الفور
فيما لو نذر الصدق بمال يمينه كان قال هل على ان اصدق بهذا الدينار والظاهر انه غير مراد ويصرح
بذلك قول البهجة وشرحها في باب الاعتكاف اه ع (قوله ويشكل عليه) أي على التمسك بالمنية
انتهى معنى ويجوز ارجاع الضمير للفرق المذكور في كلام الشارح (قوله كانت كذلك) أي كالمعية في
تمين أول وقت يلقيه بعد النذر (قوله هنا) أي في نذر الاضحية (قوله فالحق به) أي بالمعين انتهى
ع (قوله في تلك الابواب) أي ابواب النذور اه ع (قوله أو خرج) (الح) إلى قوله كنية النذر في المغني
(قوله يتوذلك) أي بدون تلفظ به اه معنى (قوله كنية النذر) قد رد عليه انه من تشبيه الجزئي بأكمله
(قوله وأهم) أي قول المصنف قال (قوله لانه صريح) (الح) فيه ان الصريح قد يقبل الصرف بالنية اه سم
(قوله جاهلين) (الح) أو انما يسقط عنهم وجوب الذبح بحلمهم لتقصيرهم بعدم التعلو لأن الجاهل انما يسقط
الاحتم لا الضمان انتهى ع (قوله بل وقاصدين) إلى قوله في التوسط عبارة النهائية بدل نصير به اضحية
وأجبة يتمتع عليها كالمعناها ولا يقبل قوله اردت اني اطوعها خلافا لبعضهم اه قال ع (قوله ولا يقبل
الح) الشارح عدم القبول ظاهر وان ذلك ينضمه فيما بينه وبين الله تعالى فلا يجب التصديق بها باطنا وان كان قوله
هذه اضحية صريحا لان الصريح يقبل الصرف الا ان يعمل قوله لا يقبل النسخ على معنى لا ظاهر او لا باطنا

لانذر للصلاة والصدقات في زمن قال شيخ الاسلام في شرحه فلا يمين كذا في الرافعي هناك لكنه رجح في
كتاب النذر التمين في الصلاة الى ان قال فالصدقة كالزكاة ويجوز تقديمها بخلاف الصلاة والصوم اه وقد
يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن لكن في شرح الارشاد للشارح بل يجوز التقديم أي بتقديم الصلاة
عليه أي الزمن المعين لها في النذر والتأخير عنه خلافا لما مال اليه الاسنوي من جواز التقديم فقط اه
(قوله لحدث منها ما يمنع الاجزاء) او كانت مينة مثلا عند الالتزام كما تقدم في أول الصفحة
السابقة (قوله وإنما لم يجب الفور) (الح) ان كان المراد بالفور هنا وجوب ذبحها في وقت الاضحية
الذي يلقيه بعد النذر فلا حاجة للفرق لانه انما وجب في هذا الوقت لانه مع حكما لأن التزام الاضحية
الالتزام لا بقاها في وقتها والحل على أول ما يلقيه لانه المفهوم من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير
عنه لكن ما في الحاشية الأخرى من شرح الارشاد بخلاف ذلك قد يشكل بشموله العين على قوله وما هنا
في عين وقد يفرق بان الاضحية وضمت على الاختصاص وقت معين بخلاف غيرها (قوله بخلافه) في
تلك الابواب) قد بدل الجواب ان للمعين في تلك الابواب حكم ما في الدمة فراجع (قوله لانه صريح) (الح) فيه

اضحيهم من أوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه اضحية جاهلين بما يرتب على ذلك بل وتاخذين

الاخبار عما خرو وما ظهر كلامهم اتم (٣٥٦) مع ذلك ثم تب عليهم تلك الاحكام معك وفي التوسط في هذا مظهر كلام

فيوافق قوله يتمتع عليه كله منها (قوله عما خرو) أي من ارادته أنه يستطيع بها (قوله وما ظهر كلامهم
الخ) حال من كثير الخ (قوله مع ذلك) أي الجمل والقصد لا ذكر (قوله بشكل) خبر قوله فاقبح الخ (قوله
في هذا مظهر) أي بيان حكمه (قوله وما خرو الخ) صنف على قوله مظهر كلام الشيخين الخ (قوله بالانقرار
اشبه) أي فيقبل قوله اردت به أي اطوع بها (قوله انتهى) أي ما في التوسط (قوله ورد) أي قول التوسط
ومر بالانقرار اشبه الخ (قوله بانه) أي قول الشخص هذا مظهر (قوله وفي ذلك الخ) أي فيها اقمه كلام
المصنف من امع ذلك القول لا يحتاج لبيان الخ (قوله جرح شديد) وتاب عنه حاشي الشرح والشرع ولذلك
مال سواي السيد عمر بخلافه كما يأتي (قوله ويؤيده) أي كلام الاذري او قبول الارادة بعمل الاكل
أي اكل قائلو بموئمتها أي من هذه الحقيقة (قوله ما قاله اولاً) هو قوله وكلام الاذري يفهم الخ (قوله بما
مراخ) فيه نظر إذ غاية ما مر أن ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصرف كائين في هو أمش باب الحوالة اه
سم وقد امتنع عن ش ما يروقه وقال السيد عمر ما نصه يبين أن على أي التمين بقوله هذا اضحية ما يقصد
الاخبار بان هذه الصلاة التي اريد التضحية بها فان قصد فلا تمين وقد وقع الجواب كذلك في نازل ترفع هذا
الخبر وهي ان تضحية اشترى شاة للتضحية فليخصه فقال ما هذه فقال اضحية اه (قوله وقد رد كلام
الاذري) أي في التوسط (قوله وثانياً) هو قوله ويؤيده قوله لم يسن الخ (قوله لم يرد) أي في السنة (قوله
وهذا صريح في الدعاء الخ) قضيت أنه لو قال مثله ما بان يقول بسم الله اللهم هذه اضحية لا تصير واجبة اه
عش زاد الرشيد وانظر له هو كذلك اه (قوله ورواهم) إلى قوله او فضلت في المنقذ الا قوله أي لما لم
وتأخير مولى قول المتن فان أنصاف في النهاية لا قوله او فضلت إلى ولو اشترى وما سأ به عليه (قوله لومه ذمها
الخ) أي فوراً قياساً على إخراج الزكاة لتعلق حق المستحقين بها وظاهره وإن أخر لغيره اه ع ش وسياق
عن المنقذ الجرم بذلك (قول المتن فان تلفت) أي الاضحية المنقذورة المعنية اه معنى (قوله اوفيه) أي
وقت الاضحية (قول المتن فلا شيء عليه) بقى ما لو اشرف على التلف قبل الوقت وتمكن من ذمها قبل يجب
ويصرف لها مصرف الاضحية اولا في نظر وقد روي عنه ما يأتي من أنه لو تعدى ببيع الميتة قبل وقتها وجب
التصدق بلحماً أنه يجب عليه ذمها فيأذكر والتصدق بلحماً ولا يضمن بدلها لعدم تقصيره وعليه ظر
تمكن من ذمها ولم يذبحها فيبني ضمانها اه ع ش وقد يدعي دخوله في قول الشارح الآتي او قصر
حق تلفت (قوله هي كريمة عنده) فلا يجوز له يميناً فان تعدى وباعها استردا إن كانت باقية وإن
تلفت في يد المشتري استردا كترقيها من وقت القبض الى وقت التلف كالنائب والبايع طريق في
الضمان والقرار على المشتري ويشترى البايع تلك القيمة مثل التالفه جنساً ونوعاً وسناً فان نقصت القيمة
عن تحصيل مثلها وفي القيمة من ماله فان اشترى المثل بالقيمة أو في ذمته من نية عند الشراء اه أن اضحية صار
المثل اضحية بنفس الشر أو إن اشترى في الذمة ولم ينو أنه اضحية فيجعلها اضحية ولا يجوز لإجارتها أيضاً لأنها
بيع للنايف فان أجرها وسلبها للستاجر وتلفت عنده بركوب وغيره ضمنها المجرع بقيمتها وعلى المستاجر
أجر المثل نعم إن علم الحال كالقياس أن يضمن كل منها الاجرة والقيمة والقرار على المستاجر ذكره الاسنوي
و تصرف الاجرة مصرف الاضحية كالقيمة فيعمل بها ما يفعل بها أو تقدم بها أو ما اعترتها لجانة لانها رفاق
كاجوز له الارتفاق بها المعاجة برقي فان تلفت في يد المستبرم يضمن ولو كان التلف بغير الاستعمال في الموضع
المشار إليه لان بدو غيره به امانة فكذلك اه وكذا كرهه الرافعي وغيره في المستبرم من المستاجر ومن الموصى له
بالمضعة قال ابن المادو صورة المسئلة ان تلف قبل وقت الذبح كان دخل وقته وتمكن من ذبحها وتلفت
ضمن تقصيره أي كايضمن معيره لذلك معنى وروض مع شرحه (قوله هذا) أي العبد (قوله بالمتن)
ان الصريح قد قبل الصرف بالتبعية (قوله وكلام الاذري يفهم قبول ارادته أنه يستطيع الخ) ولا يقبل
قوله اردت أي اطوع بها خلافاً لبعضهم ولا ينافي ذلك قوله لم يسن ان يقول بسم الله اللهم هذه حقيقة
فلان مع تصريحهم ببل الاكل منها صراحتهم في الدعاء الخ مر (قوله بما مر في رد كلام الاذري) فيه نظر

الشيخين أنه صريح في
إنشاء جملته ما ديا وهو
بالانقرار اشبه لان يئوي
به الاشياء اه ويرد بانه
تغير هذا امر اوسع منك
بالف فكا ان كان من
هذه من صريح في ما يفك ذلك
ذلك ممر رايت بعضهم قال
وفي ذلك حرج شديد
وكلام الاذري يفهم قول
ارادته اه سيطلع
بالاضحية بانه ويؤيده
قوله ليس ان يقول بسم الله
هذه حقيقة فلان مع تصريحهم
ببل الاكل منها اه ويرد
ما قاله اولاً بما مر في رد
كلام الاذري وثانياً
بان ما ذكره لم يرد وثانياً
السنة ما يأتي اللهم هذه
حقيقة فلان وهذا صريح
في الدعاء فليس ما نحن
فيه وبقرض انهم ذكروا
ذلك لاشاعة فيه لا لان
ذكره بعد البسلة صريح
في أنه لم يرد به إلا التبرك
نعم ان هذا قرينة لفظة صار
ولا كذلك في هذه اضحية
واهم قرنا اداه أنه متى
فالت ذلك الوقت لومه
ذبحها بعده قضاء وهو
كذلك يصرفه مصرفاً
(فان تلفت) او ضلت او
سرق او تيمت بمبيح
يمنع الاجزاء (قوله) أي
وقت الاضحية بغير
تقريط اوفيه قبل تمكنه
من ذبحها ويغير تقريط
ايضاً (فلا شيء عليه) فلا

ان يملك نفسه والمقت لا
يقتل المالك فيه لاحد بل
يزول عن اختصاص الادنى
بهم ثم لو ائتمه النادر لم
يضمنوا مالكو الاضحية
بعد ذبحها باقرون ومن ثم
لو ائتمها ضمنها ولو ضلت
بلا تقصير لم يلزمه طلبها الا
ان لم يكن له مؤنة اى لها
كبير وقع عرفا فيها يظهر
وتأخير الذبح بعد دخول
وقته بلا عذر فلتقت قصير
ليضمنها او فلتقت غير
تقصير كذا في الروضة
واستشكل بان الضلال
كالتلف كايان وقد يفرق
بان الضلال اخف لبقاء
العين منه فلا يتحقق التقصير
فيه الا بعض الوقت بخلاف
التلف ولو ائتم شاة
وجعلها اضحية ثم وجد بها
عيان قد ماتت رعدا وتبين
الارض لزوال ملكه
عنها كاس وهو البضعي
ولوزال عيها المتراضية
لان السلاة انما وجدت
بعد زوال ملكه عنها فهو
كالو ائتم احمى عن كفارة
فاصر بخلاف مالوكل من
الترم عنه قبل اعاقه فانه
يجزى عنه عن الكفارة
ولو عيب معية ابتداء صرهما
مصرها وضى بسليمة او
تميت فضيحة ولا شيء عليه
ولو عين سليما عن نذرهم
عيه او تيب او تلف او
(١) قول الحنفى وله ملكه اه
الذى في نسخ الشرح وله
اقتناء اه

عبارة النهاية بالاعتاق (قوله نحوه) اى كيتوب ابداله اسنى (قوله ومن ثم) اى من اجل عدم انتقال
الملك في مندور والمقت لاحد من الخلق (قوله ولو ائتمه) اى قبل الاعتاق (قوله مالكو الاضحية الخ) الاولى
نصبه على اسم ان قوله لانه الخ او قصديره بما كفى النهاية عبارة تمام الاضحية بعد ذبحها فلا كما
الخ (قوله بلا تقصير الخ) وان صرحى ضلت لومه طلبها ولو مؤنة معنى وروض (قوله لم يلزمه طلبها الخ)
فان وجد ما بعد فوات الوقت ذبحها في الحال قضاء صرهما مصرف الاضحية معنى وروض مع شرحه (قوله
وتأخير الذبح الخ) هو مفهوم قوله فيما قبل تمكنه من ذبحها اه رشيدى (قوله او فلتقت غير تقصير)
خلافا لنهاية المعنى والاسنى عبارة الاول ويضمنها بتأخير ذبحها بلا عذر بعد دخول وقته اه (قوله كذا
في الروضة) راجع الى المعطوف فقط (قوله واستشكل الخ) اعتمده النهاية والاسنى والمعنى عبارة الاخرين
قالوا من التقصير تأخير الذبح الى آخر ايام التشريق بلا عذر وخروج بعضها ليس بتقصير كن مات في أثناء
وقت الصلاة الموسع لا يأم قال الاسنى وهذا ذهل عما ذكره كالافى فيها قيل من انه ان تمكن من الذبح
ولم يذبح حتى تلتفت فاته يضمنها وذكر البقنى نحوه وقال مارجحه انووى ليس بمعتدو يفرق
بينه وبين عدم علم من مات وقت الصلاة بان الصلاة عرض حتى ائتمه تعالى بخلاف الاضحية ائتمت اوزاد المعنى
ومافرق به بين الضلال وبين ما تقدم بانها في الضلال باقية بحالها بخلافها فيما مضى لا يجدى قالوا به
التسوية بين الضلال وبين ما تقدم اه (قوله كايان) اى في شرحه فان ائتمها (قوله لا بعض الوقت الخ) فضيحة
انه يضمن اذا مضى الوقت ثم رايت قوله الاتى به يجمع الخ وهو يفيد ذلك مع زيادة قيد الياس اه سم
عبارة الروض مع شرحه وان صرحى ضلت طلبها وجوبه يؤذع بدها وجوبه باقرون خروج الوقت
ان علم انه لا يجدها لم يبدعه ثم اذا وجدها يذبحها وجوبه باقرون الاصل اه (قوله وجعلها اضحية) اى
بالنذر اه شى اى ولو سكا كهذه اضحية (قوله وتبين الارش) اى وجب ذبحها اه ع (قوله كاس) اى
في شرحه ومن نذر معية (قوله وهو) اى الارش اه ع (قوله ولو زال عيها الخ) لعل المراد مطلق
الاضحية لخصوص الشاة المشترأة المذكورة فليراجع اه رشيدى عبارة الروض مع شرحه ولو قال
جعلت هذه ضحية فهو عروا او نحوها وفضل او سخله لا يظن نحوه حاله ذبحها وقت الاضحية وكذا
لو ائتم بالندره وراه او نحوها ولو في الذمة يلزمه ذبحها وقت الاضحية ويثاب عليها ولا يجزى عن المشروع
عن الضحية ولو زال النقص عنها لانه زال الملك عنها وهى ناقصة فلا يؤثر الكمال بدها كن اعتق احمى عن
كفارة تفاد بصره اه بحذف (قوله لم قصر اضحية) اى لا تقع اضحية بل هى باقية على كونها مشبهة
للاضحية فيجب ذبحها ليست اضحية فلا يسقط عنه طلب الاضحية المندوبه بقول الواجبة ان كان التزامها بنذر
في ذمة اه ع (قوله فاصر الخ) اى فانه لا يجزى عن الكفارة فونفذ عنه اه ع (قوله ولو عيب) الى
قوله وقعية كلامهم في المعنى (قوله ولو عيب معية) عبارة النهاية وعين معية ابتداء صرهما مصرفها
وأردفها بسليمة اه قوله لعين معية لعله عرف من عيب معيتقوا الافر مكر مع ما تقدمه في شرحه من نذر
معية ومناف لقوله بعد اوردفها بسليمة (قوله صرهما الخ) اى وجب باه اه ع (قوله وضى سليمة) اى
وجوب اسنى معنى (قوله او تيب فضيحة الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه النوع الثاني حكم التعيب فاذا
حدث في المندوبة المعية ابتداء عيب يمنع ابتداء الضحية ولم يكن بتقصير من الناذر فان كان قبل التمكن من
اذغاية مامر ان ذلك صريح لكن الصريح قبل الصرف كاتين في هو امش باب اخو الله (قوله ومن ثم لو
ائتمها ضمنها الخ) قال في الروض مع شرحه بخلاف العبد المندور عنه اه ائتمه اجنى فانه اى الناذر ياخذ
قيمه نفسه ولا يلزمه ان يشتري بها عيدا يبقته للممران ملكه لم يزل عنه ومستحق العلق هو العبد وقد
ملكه مستحقوا الاضحية باقرون اه (قوله فلا يتحقق التقصير فيه الا بعض الوقت الخ) فضيحة انه يضمن اذا مضى
الوقت ثم رايت قوله الاتى به يجمع الخ وهو يفيد ذلك مع زيادة قيد الياس (قوله وله ملكه الخ) يتامل

مثل ابدله بسلام وله اقتناء تلك
المعينة والعالة لا تشكها
عن الاختصاص وعودها
للملك من غير انشاء تملك
خلاف لما يروى كلام جمع
(فان اتلفها) او قصر حتى
تلفت او ضلت اى وقد فات
الوقت وايس منها فيما
يظهر وبه يجمع بين هذا
وما مر انفسا او سرقت
(لزمه) أكثر الامرين من
قيمتها يوم تلفها أو نحوه
ومثلها يوم النحر لانه بالزمام
ذلك التزم النحر وتفرقة
العلم بقيمتها إذا تساوى أو
زادت القيمة يلزمه (ان
يشترى بقيمتها) يوم نحو
الاتلاف (مثلا) جنسا
ونوا وسنا (و) ان يذهبها
فيه (اى الوقت لتعديبه
ويصير المشتري متعينا
للاضحية ان اشتره بعين
القيمة او في الذمة لكن
بينة كونه تعالوا لا يفيجعله
مدائرا بادلها وقضية
كلامهم تعين الشراء بالقيمة
فلو كان عنده مثلها لم يجز
اخراجها عنها وهو بعيد

ذهبها أجزأ ذمها فاقبها ولا يزمه شي يسبب التعيب فان ذهبها قبل الوقت تصدق بالعلم ولا يأكل منه شيئا
لانه فوت ما التزمه بتقصير وتصديق بقيته باذراعهم ايضا ولا يزمه ان يشتريها اضحية اخرى لان مثل المعينة
لا يجزى اضحية وان كان التعيب بعد التمكن من ذمها لم تجز لتقصيرها بتأخير ذمها ويجب عليه ان يذهبها
ويتصدق بذهبها لانه التزم ذلك الى هذه الجهة ولا يأكل منه شيئا لما روي ان يبيع بذهبها لقيمة ولو ذبح المنذرة
في وقتها لم يفرق لمباح حتى فسد لزمه شراء العلم بذهبها بناء على انه مثل وهو الأصح ولا يزمه شراء اخرى
لحصول ارقاة الدم ولكن له ذلك وفي يلزمه قية ويجزى عليه ان المقرى تبعا للاح له بناء على انه متقدم واما
المعينة عانى لذمة ما لو حدث بها عيب ولو حاله الذبح (قوله) لا تشكها كبا عن الاختصاص (الخ) ولا يتوقف
اها (قوله) ابدله (اى وجوبها على ابدلها بسلام قبل الابدال يجوز ان يتصرف فيها ببيع وغيره كما يصح بذلك
ما مر اذ كان المقتضى والاشي خلاف لما في عرش من التوقف اخذ من ذكر الاتفكك بذهب الابدال (قول
المتن فان اتلفها الخ) وان ذمها الناذر قبل الوقت لزمه التصديق بجمع العلم ولزمه ان يبيع في وقتها مثلها
بذلها عنها وان باعها فذهبها اشترى قبل الوقت اخذ البايع منه العلم وتصديقها واخذ منه الارش وضم
اليه البايع ما يشترى به البذل مقتضى وروى مع شرحه (قوله) او قصر الى قوله وتضيق كلامهم في المقتضى الا
قوله اى وقد اتى الى الوقت لانه لا أكثر في النهاية الا قوله لا يوم النحر وقوله وفيها اذا ذل الى ولو كانت
وماسا عليه (قوله) او قصر حتى تلفت ومنه ما لو اخر ذمها بعد دخول وقتها حتى تلفت وان كان التأخير
لاشتغال بملاعة العبد لان التأخير وان جاز به شروط سلامة العاقبة اذ عرش وقد يقال ومنه انما عامر
عنه انما لو اشترى على التلف قبل الوقت وتمكن من ذمها ولم يذهبها لزمه قيمتها اى دليل الا لازم هنا
قيمتها وقت الاشراف كما هو ظاهر ما مر عنه الى قيمته وقوله لا الاكثر منها يوم قيمتها يوم التزم فايراجع
(قوله) وقد فات الخ) انظر كيف يجمع هذا مع قوله وان يذهبها فيه اى الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت
والباس منها لا يتاخر الذبح فيه فان استثنى هذا من قوله وان يذهبها فيه اشكل من وجه آخر وهو ان قضيت
انه اذا قصر حتى ضللت جاز تأخير ذبح بدلها عن الوقت وان علم انه لا يجدها الا بعدة لتعديبه بوقت الوقت
والباس منها بخلافه قول الروض وشرحه اى المقتضى مانصوا ان قصر حتى ضلت طلبها وجوبها ولو بثوتة
وذهب بدلها وجوبها قبل خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعدة اى سم وشرى (قوله) وما مر انفا
اى قوله ما وضعت غير تقدير الخ (قوله) او سرقت (عطف على تلفت) (قوله) او نحوه (كالسرقة اى
عرش (قوله) ومثلها) عطف على قيمتها وعلى خيرها المنجور بدون اعادة الجار كما جوزه ابن مالك عبارة
النهاية وتحصيل مثلها اى عبارة المقتضى وقيمة مثلها اى (قوله) لانه بالزمام الخ) عبارة المقتضى كالو باعها
وتلفت عند المشتري لانه التزم الذبح وتفرقة العلم وقد فوضت بها واذ اتلاف الاجنى اى (قوله) اذا
تساوى اى المثل والقيمة اى نهاية (قوله) او زادت القيمة (اى في يوم نحو التالف ثم الاولى اسقاطه
لاخذها قوله الاق ولو كانت قيمتها الخ عنه (قوله) بين القيمة اى بين النقد الذى عنه عن القيمة والا

مع قوله لا تشكها الخ الا ان يريد بتملكها صرفا فذهبها صرف المالك (قوله) وعودها للملك من غير انشاء
تملك خلاف لما يروى كماله كمال جمع) (قوله) اى وقد فات الوقت الخ) انظر كيف يجمع هذا مع قوله وان يذهبها
في اى الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت والباس منها لا يتاخر الذبح فيه فان استثنى هذا من قوله وان يذهبها
فيه اشكل من وجه آخر وهو ان قضيت انه اذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدلها عن الوقت وان علم انه
لا يجدها الا بعدة لتعديبه بوقت الوقت والباس منها بخلافه الروض وشرحه مانصوا ان قصر حتى ضلت
طلبها وجوبها ولو بثوتة فذهب بدلها وجوبها قبل خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعدة من التصدير تأخير
الذبح الى خروج ايام التشرية فلا عذر فعليه البذل لا الى خروج بعضها فليس بتقصير اى وقوله لا الى
خروج بعضها الخ لعلة الضالة فلا يتاخر قوله السابق وتأخير الذبح بعد دخول وقته بلا عذر تلفت

والذي يظهر اجزاءه وظاهر كلامهم تمكينه من الشرائع وان كان بالاف ونحوه ويوجه بان الشارع جعل له ولاية الذبح والتفريق المستدعية لقيام ولا يتحقق على البذل وليس العبد المتبرع طامعا حتى تنقل الولاية للعالم بخلافه (٣٥٩) في نحو وصي خان فان دفع توقف الاذرعى

في ذلك ويجه أن الحاكم هو المشتري وفيما إذا زاد المثل يحصل مثله حصول ذنك المقتربين بكل من هذين ولو كانت قيمتهما يوم الاتلاف أكثر من شخص الغنم وفضل من مثلهما شيء اشتري كريمة او شاتين فاكثر فإن لم يجد كريمة ولم توجد شاة ولو بأي صفة كانت بالفاضل اخذ به شقها بان يشار إلى ذبيحة اخرى وان لم يجد فإن لم يجد اخذ به لحمل الاوجه فان لم يجده تصدق بالدرهم على فقير او اكثر ولا يؤخرها لوجوده فيما يظهر ولو ائلقها اجني أخذ منه الناخر قيمتها او ذبيحتها في وقتها ولم يتعرض للحما اخذ منه ارش ذبيعتها واشترى بها او به مثل الاولى ثم دونها ثم شقها ثم اخرج درهم كاتر ولو ائلق اللحم او فرقه وتذر استرداده ضمن قيمتها عند ذبحها الا لا أكثر من قيمتها وقيمة اللحم ولا ارش الذبح وقيمة اللحم وهذا جار في كل من ذبح شاة انسان مثلا بفقره كسب عليه مر وقوله وظاهر كلامهم تمكينه كسب عليه مر (قوله ثم اخرج درهم) هلا قال على طريقة ما قبله ثم لحاتم اخرج درهم (قوله ضمن قيمتها) هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجني وبعبارة الروضة صريحة فيه قال فان اكله او فرقه في مصارف الاضحية وتذر استرداده فهو كالاتلاف بفقره لان تعين المصروف الى الاضحية فعليه الضمان والمالك يشترى بما اخذه ضحية وفي وجه تقع التفرقة عن المالك كالذبح والصحيح الاول اهـ وقضيتاه ان لا يستقل الفقراء بالاخذ لم يقع الموقع اهـ سم (قوله وهذا الخ) اي قوله ضمن قيمتها الخ (قوله اضحية) الى قوله وتقسيد شارح في النهاية لا قوله لان يلزم ممية (قوله تعين) جواب الشرط اهـ سم (قوله ويهي) اي الاضحية (قوله وهذا) اي بوجود الفرض في التعيين هنا (قوله) بتقير ومثلهما يوم الترح كان المعنى وقيمة مثلهما كما عبر به في شرح الروض (قوله والذي يظهر اجزاءه) كسب عليه مر وقوله وظاهر كلامهم تمكينه كسب عليه مر (قوله ثم اخرج درهم) هلا قال على طريقة ما قبله ثم لحاتم اخرج درهم (قوله ضمن قيمتها) هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجني وبعبارة الروضة صريحة فيه قال فان اكله او فرقه في مصارف الاضحية وتذر استرداده فهو كالاتلاف بفقره لان تعين المصروف الى الاضحية فعليه الضمان والمالك يشترى بما اخذه ضحية وفي وجه تقع التفرقة عن المالك كالذبح والصحيح الاول اهـ وقضيتاه ان لا يستقل الفقراء بالاخذ لم يقع الموقع (قوله تعين) جواب الشرط (قوله لومه ذبحه فيه) قال في الروض وان عين شاة عا في ذمته ثم ذبح غيرها الى ما موجودا في اجزاءها ترد

معية تعين وزال ملكه عنها بمجرد التعيين (لومه ذبحه فيه) أي الوقت لانه التزم اضحية في الذمة وهي مؤقتة ومختلفة باختلاف اشخاصها فكان في التعيين عرض أي غرض وبهذا فارتقت مالو قال عينت هذه الدرهم عا في ذمتي من زكاة او فذلتم تعين

أى لانه لا غرض في تعيينها وهذا أوضح من فرق الزوجه بان تعيين كل من الترامهم ما في الذمة ضعيف إلا أن يقال سبب ضعف تعيينها عدم تعلق غرض به فيرجع الاول أما إذا التزم (٣٦٠) معينة فمعية فلا تعيين له لأن يذبح سليمة هو الأفضل فعمل المعبى يثبت في

الذمة وأما قولها عن التهديب لو ذبح المعينة الضحية قبل يوم النحر تصلى بجمعها ولا يأكل ميتها ولا يعقبتها يتصدق بها ولا يشترى بها أخرى لأن السبب لا يثبت في الذمة محمول على أنه أراد أن يدل المعيب لا يثبت في الذمة (فان تلفت المعينة ولو قبله) أي الوقت (بقي الاصل عليه) كما كان في الاصح (بطلان التعيين بالتلف إذا ما في الذمة لا يتعين الاضيق صحيح وتعيد شارح التلف هنا بغير تقصير غير صحيح بل لافرق هنا كما هو واضح (فرع) عين مما بذمت من هدى أو اضحية تعين كامل عامر وما يصرح به قولهم أنه بالتعيين يخرج عن ملكه وقولهم أن الضال هو الاصل الذي تعين أو لا به يعلم أن الاربع من خلاف اطلاقه وكذا المجموع أنه لو ذبح غير المعين مع وجوده كاملاً لم يجر مؤناً جزأ في نظيره من كفارة يمين بين عبداً عنافاًه وأن تعين يجرى عتق غيره مع وجوده كاملاً لا نه لا يزول الملك عنه بالتعيين كما مر قول الأذرعى هذا مشكل جوابه ظاهر كما هو واضح (وقد شرطتية) هنا لأنها عبادة وكونها

أى لانه لا غرض (الخ) أى عدم اختلافاً غالباً حتى تعلق غرضه لجودته أو كونها من جهة حل لا يتعين اه عش (قوله في تعيينها) أى الترام (قوله بان تعين كل الخ) لم يظهر له حاصل هذا الفرق لاسبابا بقطع النظر عن قول الفارح إلا أن يقال الخ فليراجع (قوله أما إذا التزم معينة الخ) كأن قال تعالى أن أحسن بموراد أو عرجاهه عش (قوله بل له أن يذبح سليمة) مفهومة أنه ليس له أن يذبح معينة أخرى غير المعينة مع وجوده على حالها فليراجع (قوله لو ذبح المعينة) إلى قوله فحمول كذا في الروض وقال الاسنى عتبه أى بغير التزام له لتلاشك بعمار في قوله وكذا الو التزم عوراد في الذمة يلزمه ذبحها وقت الاضحية اه (قوله المعينة الضحية) أى ابتداء كما قال جعلت هذه اضحية وهي عوراد أو غيرها أو فصل أو محلة أو روض (قوله وعليه في تعيينها الخ) أى أن لم يتصدق بجمعها قاله عش وكلام الروض كالصريح في ضمان القيمة مطلقاً عبارة تصديق جميع لجمعها بقيمتها درهم اه (قوله فحمول على أنه الخ) قد مر عن الاسنى تأويل آخر (قوله بدل المعيب) أى المعين عافى الذمة (قوله لا يثبت في الذمة) أى لا يثبت شاة بدل المعينة في ذمته ولا فالقيمة التي يجب التصديق بها ثابتة في الذمة اه عش (قوله في المعينة) أى عن النذر في الذمة اه معنى (قوله لطلان التعيين) عبارة شيخ الاسلام للمعنى لأن ما التزمه ثبت في الذمة والمعين وإن زال ملكه عنه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء اه (قوله إذا ما في الذمة لا يتعين الخ) وهذا كالمو اشتري من مدينه سلمة بدنه ثم تلفت قبل تسلمها فانه ينفسخ البيع ويعود الدين كأن كان نهاية وشرح المنهج (قوله لا يتعين الخ) أى يقتضى سقوط به الضمان فلا ينافى ما مر (قوله وتعيد شارح الخ) وقد يكون التقيد لتعيين محل الخلاف اه سى أى فيفقد القطع بالبقاء عند التقصير (قوله عين الخ) أى لو عين على حذف أداة الشرط (قوله عما مر) أى في شرح ثم عين (قوله وقولهم أن الضال الخ) سند كرا قناع الروض مع شرحه ما يوضحه (قوله) وبه يعلم الخ عبارة للمعنى ولو عين شاة عافى ذمته ثم ذبح غيرها مع وجودها ففي أجزائها خللاً لا يجرى عتقاً ما مر أنه يزول ملكه عنها عدم الاجر أو لو ضلت هذه المعينة عافى الذمة فذبح غيرها أجزأه فإن وجدها لم يلزمه ذبحها بل يملكها كاصرح به الرافى اه وكذا في الروض مع شرحه إلا قوله ويؤخذ على ولو ضلت ثم قال فلو وجدها قبل الذبح لغبرها لم يلزمه ذبح الثانية بل يذبح الاولى فقط لأنها الاصل الذي تعين أو لا اه (قوله وكذا المجموع) أى أطلقه (قوله وإنما أجزأ) أى غير المعين مع وجوده المعين (قوله فانه الخ) هذا علة ثبوت الاجراء في الكفارة وقوله الآتي لانه الخ توجيه للاجزاء وعلة اثباته فلا إشكال (قوله كما مر) أى في شرح فلا يخفى عليه (قوله هذا مشكل) أى الاجراء في الكفارة دون الاضحية (قوله ما ذكر) أى أنه لا يزول الملك الخ (قوله هنا) إلى قوله ولو عين في الباقي للمعنى إلا قوله من تناقض فيه (قوله هنا) أى فيها إذا عينها عافى الذمة بخلاف ما لو عينها في نذر ابتداءه عش (قوله فسبأني) أى في قوله كما يكتفى

أى لانه لا غرض في تعيينها وهذا أوضح من فرق الزوجه بان تعيين كل من الترامهم ما في الذمة ضعيف إلا أن يقال سبب ضعف تعيينها عدم تعلق غرض به فيرجع الاول أما إذا التزم (٣٦٠) معينة فمعية فلا تعيين له لأن يذبح سليمة هو الأفضل فعمل المعبى يثبت في

أى خلاف فلو ضلت المعينة فذبح غيرها أجزأه فإن وجدها لم يلزمه ذبحها بل يملكها فلو وجدها قبل الذبح لم يذبح الثانية إلى ما يلزمه ذبحها بل يذبح الاولى فقط (فرع) لو عين عن كفارة تعين فإن تعيب أو مات أو جيب غيره ولو اعتق غيره مع سلامته أجزأه و فرقى شرحه بين الاجزاء هنا وعده على وجه مسئلة التردد السابقة بأن المعنى ثم خرج عن ملكه بخلافها (قوله ١) وإن حدث به عيب انظر مع قوله للسابق قبل المتن فإن تلفها ولو عين سليماً عن نذره ثم عيب أو تعيب إلى قوله لا يدل بسلامه مع قول الروض وشرحه أما المعينة عافى الذمة لو حدث بها عيب قبل الوقت أو بعد ولو في حالة الذبح يبطل التعيين طالوه لم يعاين سائر التصرفات وعليه يدل معنى أنه بقى عليه الاصل في ذمته اه (قوله محمول الخ) عبارة شرح الروض لأن المعيب لا يثبت في الذمة أى بغير التزام له لتلاشك بعمار في قوله وكذا الو التزم عوراد في الذمة أى يلزمه ذبحها وقت الاضحية الخ (قوله أن بدل المعيب لا يثبت في الذمة) ما وجه ذلك (قوله وتعيد شارح التلف الخ) قد

(عند الذبح) لأن الاصل أقر أنها بأول الفعل هذا (أن لم يسبق) أفرأز أو (تعيين) وإلا فسبأني (وكذا) تشتط الرتبة أقر أنها عند الذبح (أن قال جعلتها اضحية في الاصح) من تناقض فيه (١) قول المحشى قوله وإن حدث به عيب لئس في نسخ الشرح التي بأيدينا

ولا يكتفى عنها بما سبق من الجعل لان الذبح قرب في نفسه فاحتاج اليها وفارقت المنذورة الالية بان صيغة الجعل لجرى ان الخلاف في اصل الزومها منحة عن النذر فاحتاج لقوله هو الية عند الذبح نعم لو اقرت بالجعل كفت عنها عند الذبح كما يكتفى اقرارها باقرار او تعيين ما يضي به في مندوبه ووجبة معينة عن نذر في ذمته كاجتز في الزكاة عند الافراز (٣٦١) وبعده وقبل الدفع وكل هذا هو قوله ان

لم الخ وقد فهم ايضا ان المعينة ابتداء بنذر لا يجب فيها نية عند الذبح وهو كذلك بل لا يجب لها نية أصلا ولو عين حاف في ذمته بنذر لم يحتج لنية عند الذبح ويفرق بينه وبين ماسر في المعينة حاف في ذمته بان ذاك في مجرد التعيين بالجعل وهذا في التعيين بالنذر وهو أقوى منه بالجعل (تتبعه) ما قررت به عبارة من أن وكذا عطف على المثبت هو ظاهر العبارة وزعم أن ظاهرها العطف على المنق ليوافق قول الامام والغزالي وجرى عليه في المجموع في موضع ان التعيين بالجعل كهر بالنذر تكلف ليس في حله لان الذي في المجموع في موضعين وقوله عن الاكثرين كالروضة ما قدمت من الفرق بينهما (تتبعه ثان) أطبقوا في الاضحية والهدى على ان الية فيما حيث وجبت او نذبت تكون عند الذبح ويجوز تقديرهما عليه لا تأخيرها عنه وذكر في المجموع عن الروابي

اقرارها الخ (قوله عنها) أي النية عند الذبح (قوله اليها) أي النية اه عش (قوله وفارقت) أي المجموع الاضحية (قوله الالية) أي في غرضهم ايضا ان المعينة الخ (قوله عن النذر) أي عن صيته اه معنى (قوله فاحتاجت) أي صيغة الجعل (قوله لو اقرت بالجعل) أي بان كانت مع الجعل او بعده اخذنا ما يأتي انفا (قوله كما يكتفى اقرارها الخ) لعل المراد بالاقرار ان هنا ما يشمل وجود النية بعد الافراز او التعيين وقبل الدفع كما يفيد قوله كما يجوز في الزكاة عند الافراز وبعده الخ ويصرح بذلك قول المغني ما تضمنه هذا الذي ما في المتن من اشتراط النية عند الذبح ووجهه الاصح في الشرح والروضة والمجموع جواز تقديم النية في غير المعينة كافي لتقديم النية على تقرة الزكاة لكن بشرط صدور النية بتعيين المذبح فان كان قبله لم يجر كافي نظيره من الزكاة حيث تعتبر النية بعد ازال المال وقبل الدفع قال في المباهات وحل بشرط ذلك تدخل وقت الاضحية او لافرق في نظر اه والوجه الاول اه (قوله ولو عين حاف في ذمته بنذر) بان قال الله على ان اضحي هذه عرضا حاف في ذمته بالنذر السابق المطلق اه سيدمر اهى بلا نية عند التعيين كما يأتي عنه وعن سم (قوله ويفرق بينهما ماسر الخ) فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يصح للنية عند الذبح بل انه تمكن النية عند التعيين لكن قوله قد يفهم ايضا الخ يقتضي ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذا سبق تعيين فكانه حل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عن التعيين وسقوطها راسا اه سم (قوله ماسر) كانه يريد ماسر قوله السابق ووجبة معينة عن نذر الخ لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول هنا لم يحتج للنية عند الذبح ولا عند التعيين لاحتياج للفرق بينهما ولا يفرد عدم الاحتياج لما عند الذبح ثابت في كل منهما فليتأمل اه سم (قوله تتبعه الخ) يتأمل هذا التتبع اه سيدمر (قوله من ان وكذا عطف الخ) أي مع ارجاع اسم الاشارة إلى عدم السبق على المثبت أي المذكور في المتن (قوله وزعم ان ظاهرها العطف الخ) أي مع ارجاع اسم الاشارة إلى السبق (قوله على النذر) أي مفهوم ان لم يسبق النذر هو لا تقتضي نية عند الذبح ان سبق تعيين (قوله كهر بالنذر) أي في عدم الاحتياج إلى النية (قوله في موضعين) أي اخريين (قوله من الفرق بينهما) أي بان التعيين بالنذر أقوى منه بالجعل (قوله حيث وجبت) أي النية (قوله او نذبت) أي كالمعينة ابتداء والمعينة حاف في الذمة بنذر او جعل او افراز مقرون بنية (قوله عند التفرقة) سكت عليه سم وسيدمر وعش (قوله والهدى مثله) جملة اعتراضية (قوله لانها) أي الاضحية (قوله فكانت وقت الاراقة) إلى قوله ومن دماء النسل يتأمل فيه وحمل حق التعبير ان يقول والاراقة هو الذبح فحين قرن النية به اصالة (قوله قدمت فرقا اخر الخ) أي في الحرف في محث الدعاء عارته هناك وظاهر كلامهم هنا ان الذبح لا يجب لنية عنده وهو مشكل بالاضحية ونحوها لان الفرق بان القصد هنا اعطاء الحرم بفرقة اللحم فيه كما مر فوجب اقرارها بالمقصود دون وسيلته ورم اراقة الدم لكونها فداء عن النفس ولا يكون كذلك إلا

بكون التقيد بمحل الخلاف (قوله لم يحتج لنية عند الذبح) مجرد هذا لا يجوز لفرق فأنه (قوله ويفرق بينهما ماسر الخ) فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية بل انه تمكن النية عند التعيين لكن قوله قد يفهم ايضا الخ يقتضي ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذا سبق تعيين فكانه حل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عند التعيين وسقوطها راسا (قوله ماسر) كانه يريد قوله السابق ووجبة معينة عن نذر في ذمته لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول

(٤٦) - شرواني وابن قاسم - تاسع) وغيره في محث دماء النسل وأقرهم تبعه السبكي وغيره أن النية فيها عند التفرقة وعليه يجوز تقديرهما عليها كالزكاة ولا تنافي بين البابين لان مكان الفرق بان المتصور من الاله والهدى مثله اراقة الدم لانها فداء عن النفس فكان وقت الاراقة هو الذبح فحين قرن النية بها اصالة ومن دماء النسل جبر الخلل وهو لما يحصل بارفاق المساكين والحاصل ان ذلك هو التفرقة فحين قرن الاله بها اصالة فانه قد لم حاف في كل التقديم من بين النية غير الاله لانها بعد

في البادات قديم التبة في فها اولم له فقيا تأخيرها من فعلها وسره أن المقدم يمكن استعماله الى الفعل فكان الفعل كائصل بمخلاف
المؤخر عن الفعل فانه انقطعت نسبه اليه فلم يمكن أن يطلق عليه وما يؤيد ما فرقة بأول اقولهم في مجتبع الدماء عند اشتراط مقارنة التبة للفرقة
ما يفرغ عليه وهو لوديع الدم فسر ق أو (٣٦٢) غضب منلا ولو بلا قصير من الذاب قبل الفرقة لزمه اما إعادة الذبح والتصدق به وهو

الافضل واما اراده بلهنا
والتصدق به اي لان التبة
المشترط مقارنة التبة للفرقة
لما وجدت عندها مع سبق
صورة الذبح حصل المقصود
الذي هو اراق المساكين
كما تقرر لم ينتج انها حيث
وجدت عند الفرقة لا بد
من فقد الصارف عند الذبح
ويفرق بينه وبين بعض
صور الاضحية التي لا تجب
لها نية عند الذبح فان
الصارف لا يؤثر فيها بانه
وجد هنا من التبين ما
يدفعه فلم يؤثر خلافه فم
فان الدم من حيث هو لم
يوجد له ما يمينه فائر
الصارف فيه فخال ذلك
كله فانه مع كونه مهما أي
مهم كما ثبت لم يتصرفوا
لشيء منه هو ان وكل بالذبح
نوى عند اعطاء الوكيل
المسلم على ما بينه الوركشي
ما يضحي به وان لم يعلم انه
اضحية (أو) عند (ذبحه)
ولو كافر اكتايا كونك
فرقة الزكاة ويفرق بين
ذبح الكافر واخذ به حيث
اكتفى بمقارنة التبة للاول
دون الثاني بان التبة في
الاول قارنت المقصود
فوقعت في عملها بخلافها في
الثاني فانها تقدمت عليه

إن قارنت نية القرية ذبحها فأمله اه (قوله في البادات) أي كإكواة والصوم (قوله فكان الفعل)
بتخفيف النون المفتوحة (قوله وما يؤيد) فيه تامل ظاهر (قوله ما فرقت به أولاً) يعني الفرق بين
الاضحية ودما النسل (قوله ما يفرغ عليه) مقول قولهم (قوله وهو الخ) أي ما يمتنع على اشتراط
ما ذكر (قوله قبل الفرقة) متعلق بقوله فسر ق الخ (قوله بينه) أي عدم التسلك (قوله الخ) لا يجب الخ
صفة بعض صور الخ والتأنيث نظر للمعنى (قوله لا يؤثر فيها) أي في نيتها عند الذبح (قوله بانه) وجدها
من التبين ما يدفعه لعل حق التعمير أن يقول بأن ما وجدنا من التبين للاضحية بالذبح يدفعه (قول
المتن عند اعطاء الوكيل) من إضافة المصدر إلى مفعوله الاول ومفعول الثاني قول الشارع ما يضحي به (قوله
المسلم) إلى قوله كوكيل الخ في النهاية (قوله المسلم الخ) ضعيف اه عرش عبارة المفتي قال الوركشي
ويستثنى ما لو وكل كافر في الذبح ولا يكتبه التبة عند الذبح في الظاهر اه والظاهر الاكتفاء بذلك اه
(قوله وان لم يعلم) أي الوكيل (قوله وأفهم) إلى المتن في المفتي الاول قوله او غيره ولفظه نحو (قوله له
تفويضها) إلى المتن في النهاية (قوله او غيره) أي بان يوكل في التبة وغيره وكيل الذبح اه سيد عمر عبارة
سم قوله او غيره يشمل الوكيل في الافراز ويقتضي أن له التوكيل في الافراز والتبة عنده اه (قوله ولا
نحو مجنون) أي غير معين (قوله استنابة كافر) أي في الذبح (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ خبره قوله لا يمتنع
الخ سم ورشدي (قوله لو اوجب نحو اضحية الخ) أي كصفة (قوله معين) صفة نحو اضحية الخ (قوله
ببذر) راجع إلى الصورتين فالعين ابتداء ببذركه ان اضحي هذه والمعين ببذرهما في الذمة كقوله ان
اضحي هذه حاله في ذمتي وقد تقدم أن في هذه الحالين لا يحتاج إلى التبة أصلاً سيد عمر وسم (قوله في
وقته) متعلق بالذبح (قوله لا يمتنع من وقوعه الخ) بما أخذ من أرش ذبحها كإكراهه قبل قول المصنف وإن
بذرك في ذمته فانها هناك مفروضة في حاله واحدة عبارة الروض وشرحه فاذا ذبح الاضحية والهدي المعين كل
منهما بالانذر ابتداء وعما في الذمة فضولي في الوقت واخذ من المالك اللحم وفرقه على مستحقه وقع الموقع لانه
مستحق الصرف إليهم ولان ذبحها لا يقتضي إلى التبة فاذا فعله غيره اجر اولم الفضولي أرش الذبح ونضاق
الوقت وان كانت معدة للذبح أو مصرف الاصل فيشترى به أو بقدره المالك مثل الاصل ان أمكن والا

هنا لم يحتج لنية عند الذبح ولا عند التبين لاحتياج الفرق بينهما والافراد عدم الاحتياج لما عند الذبح ثابت
في كل منهما فليتأمل (قوله او غيره) يشمل الوكيل في الافراز ويقتضي أن له التوكيل في الافراز والتبة
عنده (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ وقوله لا يمتنع خبر (قوله وذبح اجنبي لو اوجب) أي لا يمتنع من وقوعه موقعه
وبأخذ منه أرش ذبحها كما ذكره في رأس الصفحة بقوله لا أخذ منه أرش ذبحها الخ فانها وفي رأس الصفحة
مفروضة في حاله واحدة عبارة الروض وشرحه فان ذبحها أي الاضحية أو الهدى المعين كل منهما بالانذر
ابتداء وعما في الذمة فضولي في الوقت واخذ من المالك اللحم وفرقه على مستحقه وقع الموقع لانه مستحق
الصرف إليهم ولان ذبحها لا يقتضي إلى التبة فاذا فعله غيره اجر اولم هو أي الفضولي الأرض أي أرش الذبح
وان ضاق الوقت وان كانت معدة للذبح ومصرف الاصل فيشترى به أو بقدره المالك مثل الاصل ان
أمكن والا فكما امر اه باختصار وقوله فكما إشارة إلى قوله قبل تمام دونها فان كانت ثلثة من الضان
فقصت القيمة عن ثمنها اخذ عنها جذعة خنان ثم ثلثة عن محمد دون من الاضحية ثم سهما من ضحية ثم لحامه يتصدق
بالدرهم اه باختصار (قوله وعما في الذمة ببذر) يعني رجوعه لهما اخذان قوله السابق ويفرق

مع مقارنة ما نهى هو الكفر فان اعطاهم للكافر مقدمة للذبح وهي ضعيفة وقد قارنها كفر الاخذ الذي ليس من
أهل التبة فلم يعتد بتقديمه حيث تنول ليس كقارنها بالزول لا تعلم بقارنه ما تفهم للثمن أنه لا يصح تفويض النية للوكيل وليس على اطلاقه بل
له تفويضها للمسلم عن وكيل في الذبح او غيره لا كافر ولا لمجنون وسكران لانهم ليسوا من اهلهما ويكره استنابة كافر وصبي وذبح اجنبي
لو اوجب نحو اضحية أو هدى معين ابتداء وعما في الذمة ببذر وقته لا يمتنع من وقوعه موقعه لانه مستحق الصرف لهذا وجه من غير نية

(وله) أي المذبح عن نفسه ما يرتد إذ لا يجوز لكافر الأكل منها مطلقا، وخذنه أن (٣٣) الفقيه والمبدئ إلى الأكل منه، ويرجعه بان

التصدق منها لإرقاق المسلمين
بأكلها فحين لم يتمكن
غيره منه (الأكل من
أضحية تطوع) وعدي بل
يسن وقبل يجب لقوله
تعالى فكلوا منها ولاتتابع
رواء الشيخان ما مالوا
فلا يجوز الأكل منها سواء
المعينة ابتداء أو عما في الذمة
ويبحث الرافعي الجواز في
الأولى سبقة إليه الموردي
لكن بالغ الشاشي فرده
بل هي أولى ولا يجوز الأكل
من نذر المجازاة قطعا لانه
كجزء الصيد وغيره من
جبران المبيع (وله) أطعم
الأضحية المسلمين منه نيتا
ومطبوخا لقوله تعالى
وأطعموا القانع والمتر
قال مالك أحسن ما سمعت
أن القانع السائل والمتر
الرائي المشهور أنه المترض
السؤال (لالتحليم) شيئا
منها لبيع كما قبله في
الوجيز والبيع مثال ومن
هم من يجمع بأنه لا يجوز أن
يملككم شيئا ليصرفه
بالباع ونحوه بل يملك البهم
على سبيل الهدية فلا تصرفون
فيه بنحو بيع وهبة بل
بنحو أكل وتصدق وضيفة
لغنى أو فقير مسلم لأن غايته
أنه كالمضى واعتاد جمع
أنهم يملكونه تصرفون
فيه بما شاءوا ضعيف وان
أطالوا في الاستدلال له نعم

فكلمته انتهى باختصار أنه عبارة عن قول لا يمنعه من وقوعه الخ أي حيث وفي المالك تفرقة ولا
فكلا فلا تفرق القيمة الأجنبية فيما يباع به المذبح فبشرى ما يباعه ويذبح في وقت التضحية وإلا لم
يكف بشرقة الأجنبية مع أنها خير من ذلك المذبح بالذبح لانه فوت تفرقة المالك التي هي حقها (قوله)
أي المذبح إلى قوله ويبحث في النهاية لا قوله وقيل إلى ما مالوا الأجنبية (قوله) أي المذبح عن نفسه) خرج بهما
لوضعي عن غيره فلا يجوز الأكل منها، أي نهاية عبارة المغني والاسني بذلك من مضى عن غيره كيت
بشرطه التي فليس هو ولا غيره من الأغنياء الأكل منها وبصرح الفقهاء وعلمه بان الأضحية وقسمت عنه
فلا يصل الأكل منها إلا بانه قد اعتذر فوجب التصديق بها (قوله) مطلقا أي فقيرا أو غنيا مندرة أو
أجنبية أم عش (قوله) وخذنه أي من عدم جواز أكل الكافر منها مطلقا (قوله) أن الفقير والمبدئ
إليه الخ) لكن في المجموع أن مقتضى المذهب الجواز نهاية أي وهو ضعيف كما يعلم بما يأتي في الشارح أم
رشيدي وسيأتي تضعيف أي كلام المجموع عن سمن عن الأعياب أيضا (قوله) بل يسن أي قوله هو إذا في المغني
(قوله) فلا يجوز الأكل منها) ينبغي ولا إطعام الأضحية أم سمن قال المغني فإن أكل أي المذبح منها شيا فغرم
بذله (قوله) ويبحث الرافعي الخ) واقفه الضرورة شارحه عبارة لا يجوز الأكل من دم وهو يجب
بالحج ونحوه كدم تمتع وقران وجبران ولا من أضحية وهدى وجبان بذر وجازاة عن كل علق البر بغير اشتفاء
المريض ونحوه فلو وجب بالنذر المعلق ولو حكيان لم يعلق التزاهما يشره كقوله فعلى أن أضحية هذه
الاشاة أو يضافه أهدى هذه الاشاة أو شاة أو جانت هذه أضحية أو هديا أكل جواز من المدين ابتداء كالنطوع
تبع في هذا ما منه الأصل وقضية ما قد مناه في أوع اثنتي من وجوب التصديق بجميع اللحم، لا لا يجوز أكله
منه وبصرح في المجموع دون المدين عن المتأخر في الذمة فلا يجوز أكله منه أم بخلاف (قوله في الأولى) أي
المعينة ابتداء (قوله) سبقه أي الرافعي وقوله إليه أي البحث (قوله) فرده أي الموردي (قوله) بل
هي أي الأولى أولى أي بالاستمتاع (قوله) من نذر المجازاة أي نذر التبر المعلق كان شئ مريضى ففعل
أن أضحية هذه الاشاة أو يضافه أسنى (قوله) وغيره عطف على جزاء الصيد (قوله) المسلمين إلى قوله بل
بنحو أكل في المغني إلا قوله شيئا إلى شيئا إلى قوله قال ابن الرضا في النهاية لا لقوله قال مالك أحسن ما سمعت
وقوله أو التبر المشهور أنه قوله لشيئا وقوله أو اعتاد جمع إلى نعم (قوله) منه الأولى التائيد (قوله) أن
القانع السائل) يقال قطع قطع قطعاً مفتوح عن الماضي والمضارع إذا سار وقطع قطعاً بكسر عين الماضي
وقفتح عين المضارع إذا رضى بمارزقه أقبلتلى قال الشافعي

المعبر عن إرقاعه والمرعبد أن قطع فاقعه ولا تمتع وما يوشى يشين ويطلع
مغني وحلي (قول المتن لالتحليم) أي كان يقول ملككم هذا لتصرفوا فيه بما شئتم ولم يبيحوا المراد بالغنى
هنا وجوز الجلال إلى أنه من تحريم عليه الزكاة والفقير هنا من تحمل له الزكاة سمن على المنع أم عش (قوله)
بنحو بيع وهبة) أي وهدية كما قال في شرح الإرشاد أنه الأقرب وانظر لومات الغنى قبل التصرف بنحو
أكل اللحم قبل بيئته في حق وارثه ما يثبت في حقه أو يطبق تصرفه فيه أم سمن والقبيل إلى الأولى أميل
أخذنا بما يأتي في التشرع في وراثت المذبحي ثم قوله أي وهدية الخ فقد خالفه ما يأتي من قول التشرع بل بنحو
أكل الخ قوله لأن غايته أن الخ فان ظاهرهما يشمل الهدية (قوله) لأن غايته أي المبدئ إليه أنه نهاية
(قوله) نعم) أي قوله نعم الأكل في المغني (قوله) يملكون ما أعطاه الإمام الخ) أي الأغنياء وظاهره أنهم
يتصرفون فيه حتى بالبيع أم عش (قوله) في الأكل) أي ونحوه أم معنى (قوله) هم الأكل الخ) ثم

الخ إذ يفيد أن مجرد التحيين بالجعل لا يكفي عن التبر كذا من قوله هو المتن وكذا يشترط الثانية عند الذبح الخ
(قوله) فلا يجوز الأكل منها) ينبغي ولا إطعام الأغنياء (قوله) المسلمين هذا التقيد لا يأتي على ما في الحاشية
عن المجموع (قوله) وهبة) أي وهدية كما قاله في شرح الإرشاد أنه الأقرب وانظر لومات الغنى قبل التصرف

بذكره أعطاه الإمام لهم من ضحية بيت المال بجهة البقية (وأيأكل تلكا) أي يسن أن مضى لنفسه أن لا يزيد في الأكل عليه ثم الأكل

كَمَا بَانَ أَنَّ لَا بَاطِلَ مِنْهَا إِلَّا تَقَابُسُهَا بِهَا لِلْإِنْعَامِ وَدُونَ ذَلِكَ فَهُوَ التَّصَدُّقُ بِشَيْءٍ وَدُونَهُ كُلُّ تَكْلِيفٍ وَالتَّصَدُّقُ بِشَيْءٍ وَهُدَاءٌ تَكْلِيفٌ لَا يَأْتِي عَلَى هَدَى الطَّلُوعِ الْوَارِدِ فِيهِ فَكُلُّوْهَا وَأَطْعَمُوا الْبَائِسَ الْتَقْيِرَ أَيْ الشَّدِيدَ الْفَقْرَ (وَقِيْلَ) قَدِيمٌ بِأَكْلِ (نَصْفِ) أَيْ يَسْنُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ وَيَتَصَدَّقُ بِالْبَاقِي (وَالْأَصْحَابُ جَوِبَ (٣٦٤) تَصَدَّقْ) أَيْ اعْطَاوْهُ لَوْ مِنْ غَيْرِ لِقَضَائِكَ كَمَا دُوْرَ أَنْ يُطْبِقُوْهُ عَلَيْهِ حَيْثُ أُلْقُوا هُنَا التَّصَدُّقُ

وعبروا في الكفارة بأنه لا بد فيها من التملك وأما ما في المجموع عن الإمام وغيره أنه قاسا هذا عليهما أو قرهما فالظاهر أخذنا من كلام الأذري أنه مقال توفرق بأن المقصود من التضحية مجرد الثواب فكفى فيه مجرد الاعطاء لأنه يحصله من الكفارة تدارك الجناية بالأطعام فأشبهه البدل والبدلية تستدعي تملك البدل فوجب ولو على فقير واحد (بعضها) ما ينطلق عليه الاسم قال ابن الرفعة عصب هذا قال في الحاوي وهو ما يخرج عن القدر التافه إلى ما جرى في العرف أن يتصدق به فيها من القليل الذي يؤدي الاجتهاد إليه اه وذلك لاتها رعت رقتا الفقير وبه يتجه من حيث المعنى بحث الزركشي أنه لا بد من لحم يشبهه وهو المقدور نفقة الزوج المعسر لأنه أقل واجب لكن يناهز قول المجموع ولو اقتصر على التصديق بآدي جزء كفاه

حائل تيب الذكرى (قوله كاياني) اى فى المتن (قوله والصدق بثلث) اى للفقير او اهداه ثلث اى للاغنياء
 اه معنى (قوله قياسا الخ) ظاهره انه علة للمرتبتين الاخيرتين وجعله المعنى وشيخ الاسلام علة لسن
 مطلق الاكل من اضحية قطع (قوله اى يسن ان لا يرد الخ) اى فى الاكل ونحوه واستثنى البقيين من اكل
 الثلث على الجديد والتصف على القديم فضيحة الامام من بيت المال اه معنى (قوله هذا) اى الاضحية
 فكان الاولى التاخير (قوله انه مقالة) اى ضعيف (قوله فاشبه) اى المقصود من السكفرة الا قوله قال ابن
 الرقة الى نعم (قوله فوجب) اى التعليل (قوله لو على فقير) اى فى قوله وتردد المعنى (قوله ولو على فقير
 الخ) عطف على قوله ولو من غير لفظ عاك (قول المتن يعضيا) اى المتدبر به وهل يمين التصديق من نفسها
 او يجوز اخر اى قدر الواجب من غير ما كان يشتري قدر الواجب من اللحم وملكه للفقراء كما يجوز
 اخراج الزكاة من غير المال وان تعلقت بيمينه فيظهر والثاني غير بعيد ان لم يوجد نقل بخلافه اه معنى (قوله
 فيها) اى الاضحية وقبلى من يوقوه من التعليل بيان لقومصول (قوله انتهى) اى كلام ابن الرقة (قوله
 وذلك) اى وجوب التصديق يعضيا (قوله به الخ) اى بهذا التعليل (قوله وهو المتدبر في نفقة الزوج الخ)
 اى كرمل (قوله بناه) اى ذلك البحث (قوله نعم) اى قوله ولا يصرفه فى النهاية الا قوله اخذنا من كلام
 الماوردى (قوله تنقيده) اى قول المجموع (قوله بنحو التافه جدا) اى فلا بد ان يكون له وقع فى الجملة كرمل
 اه عش (قوله ويجب ان يملك نيا الخ) ولا يفتى من ذلك الهدية نهاية ومعنى اى للاغنياء عش (قوله
 ومته) اى عملا يسمى (قوله وتردد البقيين الخ) عبارة النهاية والوجه عدم الاكتفاء بالضم
 فلا يسمى لمانهاية ومعنى (قوله وقياس ذلك) اى ما ذكر من المجموع ما ذكر معه (قوله وللفقير) الى المتن
 فى المتن الا قوله اى لسلطولى ولو اكل (قوله يبيع) اى ولوللمضى كما هو ظاهر وقوله وغيره اى هبة
 وللمضى كما هو ظاهر وقوله اى لسلطولى لا يجوز زجر يمه لكراهه اه معنى (قوله فمرفوعة كلامهم تنقيده
 لا يجوز للفقير بيعه) نحو بيع جلد ما لى اى اضافيا راجع (قوله او اهداه) اى فى قوله فمرفوعة قيمة ما يلزمه
 الخ عبارة النهاية غرم ما ينطلق على الاسم واذا غلبت شمسان امكن ولا الاقوال تاخير من الوقت
 الا اكل منه اه عبارة والخفى الاسخ غرم ما ينطلق على الاسم وهل يلزم مصرفه الى نقص اضحية ام يكتفى
 صرفه الى اللحم وقتر قتمه وجان فى الرض اصحابا كافى المجموع الثانى وجرى به ان المقر على الاول وله
 على الوجهين تاخير الاضحية بقرعة اللحم عن القبول لا يجوز له الاكل من ذلك لانه بدل الواجب اه عبارة
 البحرى عن الحايى ويشتري بيمينه لما ويتصدق به اه (قوله ولا يصرف شي الخ) قال فى شرح العباب
 كاتفه جمع متأخر ونوردوا بقوله المجموع وقوله القمولى عن بعض الاصحاب وهو وجهه مال الهب
 الطارى انه يجوز اطعام فقراء الذين من اضحية التطوع دون الواجبة انتهى اه معنى (قوله منها) اى
 الاضحية (قوله والفتن) اى ما لم يكن رسولا لتغيره اه نهاية (قوله ومكانب) كذا فى النهاية والمعنى (قوله

بنحو اكل اللحم فهل يثبت في حق وارثه ما يثبت في حق وارثه او يطلق تصرفه فيه؟ (قوله) والاصح وجوب تصديق
بمعناها هل يتعين التصديق من نفس الوارث او يجوز اخراج قدر الوارث من غير ما كان يشتري قدر الوارث
من اللحم ويملكه الفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وان تعلقت بهينه فيه لنظر والثاني غير بعيد
ان يجوز قبل تحمله (قوله بيع) او ولو للمضحي كما هو ظاهره ولو له غيره اى كهيئة ولو للمضحي كما هو
ظاهر (قوله اى سلم) اى فلا يجوز نحو يسه لكافر (قوله) ولا يصرف شيء منها لكافر على النص قال

بلاخلاف نعم بنوعين تنقيده بغير التام فهذا اخذ من كلام الماوردي ويجب ان يمسكك نياتا بل لا يقيد او لا يجوز، ما لا يسمى حيا ان
 بما ياتي في الامان كما هو ظاهر ومعه جلد ونحو كبد وكرش اذ ليس طيبا كلييه وكذا ولد يله اكل كله وان افضل قبل ذبحها
 وتورد البلقني في الصنع وقياس ذلك انه لا يجوز، وللقير الصرف فيه بيع وغيره اى لمسل كاعطى عامر وياقوت لو اكل الكل او ادها
 غرم قيمة ما يملك المصدق به ولا صرف في، منها لا كافر على النص ولا لقن الامم حتى في نوبته ومكايى، كتابه صحة فيما يظهر

(والأفضل) أن يصدق (بكلها) لأنه أقرب الثغوى (إلّا تم تركها كلها) للآثار الاتباع ومنه يؤخذ أن الأفضل الكبد للثغوى العيق انه صل
 الله عليه وسلم كان يأكل من كبد اضحية وإذا صدق بالبعض وأكل الباقي أثيب (٣٦٥) على التضحية بالكل والتصدق بما تصدق

به ويجوز ادخارها ولو
 فإذن الغلاء والنهي عنه
 منسوخ (وتصدق بجلدها)
 ونحو قرنها أي المطوع بها
 وهو الأفضل للاتباع (أو
 ينتفع به) أو يصيره لشهره
 ويحرم عليه وعلى نحو
 وإرثه يعمه كسائر أجزائها
 وأجارتها وأعطائه أجره
 للدايل على عليه للغير
 الصحيح من باع جلد اضحية
 فلا اضحية له ولو أكل ملكه
 عنها بالذبح فلا يورث عنه
 لكن بحث السبكي أن لورثته
 ولا يعلق التسعة النفقة فهو
 ويؤيده قول العلماء إلا أكل
 والأهداء كورثه أما
 الواجبة فيلزمه التصديق
 بنحو جلدتها (وولد الواجبة)
 المنفصل كأشربه التمييز
 بولده يسير موافقة قولها
 في الوقت الحقل قبل انفصاله

أن يصدق إلى قوله ولو أكل ملكه في المضي ولو أكل في النهاية الأقوله ونحو قرنها إلى المتن
 (قوله) لأنه أقرب إلخ) وأبعد عن حظ النفس ولا يجوز نقل الاضحية عن بلد ما كافي نقل الزكاة مفي ونهاية
 أي مطلقاً سواء المتدبيرة والواجبة والمراد من الحرمة في المتدبيرة مفعلة ما يجب التصديق به على الفقهاء
 وقضية قوله كافي نقل الزكاة يحرم النقل من داخل السور إلى خارجه وعكسه عش (قول المتن الالتصاق)
 أو لقمة أو لقتين اه معنى (قوله ومنه) أي من المتبقي (قوله من كبد اضحية) أي غير الأولى لما تقدم أنها
 واجبة عليه ومنه يؤخذ أن الواجب يسقط بالأولى اه عش (قوله) أثيب على التضحية إلخ) أي ثواب التضحية
 المتدبيرة وقوله والتصدق إلخ أي ثواب الصدقة اه عش (قوله) ويجوز إلخ) أي من غير كراهة انتهى
 نهاية (قول المتن) أو ينتفع به) كان يجعله دلو أو نعل أو خفاه معنى (قوله) نحو يعمه إلخ) ليس فيه انصاف
 بطلانه وقضية قوله ولو أكل ملكه عنها إلخ البطلان اه سم (قوله) بحث السبكي إلخ) عبارة النهاية لكن
 يتجه كما بحث السبكي إلخ (قوله) والنفقة (أي مؤن الذبح انتهى عش (قوله) ويؤيده) أي
 البحث (قوله) قول العلماء إلخ) عبارة المتن ولو مات المضي وعنده شيء من لحمها كان يجوز له أكله فلو
 فلو أكله اه (قوله) له الأكل) أي لو أكل المضي بعد موته (قوله) سواء المعينة ابتداء أو حما في الذمة
 وسواء كان التعيين بالنذر أو بالهمل معنى وشرح المنهج (قوله) فان ماتت) أي الاضحية (قوله) بقي اضحية
 أي فيجب التصديق بجميعه اه عش (قول المتن) وله أكل كله) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي اه سم
 وكذا اعتمدته النهاية والمغني قالوا واللفظ لا ولا هذا ما نقله في الروضة عن ترجيح الغزالي وجزم به ابن
 المقرئ في روضه وهو المتمدن ليس بمبايع للقول بجواز أكله من امه خلافا لجمع متأخرين اه قال عش
 قوله خلافا لجمع الثغوى منهم ابن حجر اه أي وشيخ الاسلام وقد مر أي في شرحه وله الأكل من اضحية تطوع
 (قوله) مطلقا) أي عينت ابتداء النذر أو حما في الذمة (قوله) فيحرم) أي الأكل من مولدها وقا في التصريح الاسلام
 وخلافا للثغوى كالمغني كما راعا (قوله) كذلك) أي مطلقا اه سم (قوله) لكن اتصرت بهنم إلخ) وكذا
 اتصرت بهنم النهاية للمغني بما يأتي (قوله) بما يقع عليه إلخ) أي أصالة اه نهاية (قوله) والولد ليس كذلك)
 أي لا يسمى اضحية لنفسه اه معنى وقوله لنفق الشيخ هذا نظر القلب والاولى أن يقول أصالة
 كأم من النهاية (قوله) لكونه كجنينا) أي بما لها ولا يلزم أن يعطى النافع حكم المتوهم من كل وجهه

في شرح العباب كأنقله جمع متأخرون وردوا بقول المجموع ونقله القموني عن بعض الأصحاب وهو
 وجه مال إليه الحب الطبري أنه يجوز إعطاء فراق الذميين من اضحية التطوع دون الواجبة أي كأي يجوز
 إعطاء صدقة التطوع لفرضية النفس أن المضي لو أكل لم يزل له الأكل منها وبه جزم بعضهم وأنه ينتفع
 بالتصدق منها على غير المسلم والأهداء إليه اه عبارة المجموع بعد أن حكى عن ابن المنذر أنهم اختلفوا في
 إعطاء الفقراء أهل الذمة فخص فيه الحسن البصري وأبو حنيفة وأبو ثور وقال مالك غيرهم أحب البنا
 وكره مالك إعطاء النصراني جلد الاضحية أو عيشان من لحما وكره مالك قال فان طبخ لحما فلا بأس بكل
 الذي مع المسلمين منه ما فاضله هذا كلام ابن المنذر ولم أر لأصحابنا كلاما فيه ومقتضى المذهب أنه يجوز
 إعطائهم من ضحية التطوع دون الواجبة اه (قوله) نحو يعمه) ليس فيه انصاف بطلانه وقضية قوله ولو أكل
 ملكه عنها البطلان (قوله) عقلت قبل النذر) تقدم أنه لو نذر التضحية المعينة لزمه ذبحها ولو اتجزى اه اضحية
 فان شمل العيب فيها لم يعلق قوله من عقلت به قبل النذر لا يقتضي أنها حقت قطع اضحية على أن الفرض أنه ان
 انفصل قبل ذبحها فيبين أنه لم يلزم معية (قوله) وله أكل) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي (قوله) فيحرم
 أي الأكل (قوله) من ولدها كذلك) أي مطلقا

واعتمدته قال الأذري ويجب تنزيل كلام الروضة والشرح عليه لكان اتصرت بهنم لهذه الثلاث المتن بأن التصديق إنما يجب بما يقع عليه اسم
 الاضحية والولد ليس كذلك ولو لم يذبحه معها لكونه كجنينا وبأنه يجوز للوقوف عليه أكل الولد ولا يكون وقفاً فكذلك الولد هنا

اه وليس بصحيح وما ذكر من الحصر في اثاره في المقارعة بها والكلام هناك الواجبة وهي قد زال ملكه عنها وعن جميع اجزائها التي يقع عليها اسم الاضحية وغيره ما يفرق بينهما وبين ولد الموقوفة بأن التصديق بالقول الموقوف عليه يوافد الموقوف والولد من جهاتها وبالتدريج فقرءه باكل جميع اجزائها ومنها الولد فلا (٣٦٦) جامع بينهما وعلم من المتن بالاولى حكم جنبها إذا ذهبت فوات بموتها او ذبح فم حر م اكل

الولد حر م هذا بالاولى ومن اباها ابا هذا المأمرا انه بناء على حل اكلها فان قلت كيف يلائم هذا ما مر ان الحل يجب منع الاجزاء قلت لم يقولوا هاتان الحمل وقعت اضحية وانما الذي دل عليه كلامهم ان الحمل إذا عرفت بنذر تمينت ولا يلزم من ذلك وقوعها اضحية كالمعنى به معية بيب آخر على انهم لو صرحوا بوقوعها اضحية تمين حملها على ما إذا حملت بعد النذر ووضعت قبل الذبح نعم يشكل على ذلك قول جمع له اكل جميع ولد المتطوع بها سواء أذبحها معه أم دونه لوجوده يعطيا ميتا ويصدق بقدر الواجب منها فليتمين فترجع هذا على الضعيف انه يجوز التضحية بهما لم رأيتم شيئا ذكر مامر إلى قولى على انهم ولا يجوز الاكل قطعا من ولده واجبة في دم من دمها التسك (وله يكره) (شرب فاضل لبنها) اى الواجبة ومثلها بالاولى المتدوية عن ولدها وهو مالا يضره فقد هضر الاحتمال كمنه بموه كماله فيا يظهر كان له ركوبها

اه معنى (قوله اتى) اى ما انتصر بعضهم (قوله وليس بصحيح) اى ذلك الانتصار (قوله من الحصر) اى بقوله انما يجب الخ (قوله وعن جميع اجزائها) اى ولو باعتبار الاصل فتشمل ولدها ويظهر عطف قوله وغيره على قوله التي يقع الخ (قوله ومنها الولد) هذا حل النزاع اه سم (قوله بينهما) اى ولد الموقوفة وولد الاضحية الواجبة (قوله وعلم) اى قوله من حر م في النهاية (قوله من حر م) اى كاشد ارح وشيخ الاسلام تبعا للجمهور (قوله ومن اباها الخ) كالتبعية والمعنى تبعا للثمن والثلاثة المتقدمة (قوله على حل اكلها) اى الام (قوله فان قلت) اى قوله نعم في النهاية (قوله بياض هذا) اى قول المتن وولد الواجبة يذبح الخ اى المتضمن لصحة التضحية بالحامل (قوله إذا ذهبت بنذر) انظر التقييده اه سم اقول المراد بالنذر هنا ما يشمل الحكى كجملته هذه اضحية فلا إشكال (قوله كالمعنى به) اى بالنذر وقوله بيب آخر اى غير الحمل اه عش (قوله ووضعتم قبل الذبح) بل ينبغي انه حيث نذر التضحية بها حال لائم حملت انها تجزى اضحية لما تقدم في شرح فان تلفت قبله فلا يضره عليه من قوله او تمينت تضحية ولا يضره عليه اه عش عبارة سم قوله ووضعتم قبل الذبح هلا قبل اولى التفت قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ ووافهم قولنا والا الخ ان يخص الميب هناك بغير الحمل وفيه ما لا يخفى فليتأمل اه اقول فانما قيد الشارح بالوضع قبل الذبح ليناسب تغيير المصنف بالوضع والحل قبل انفصاله لا يسمى ولدا كانه عليه شيخ الاسلام والمعنى والنهاية (قوله على ذلك) اى الجواب الثاني العلوى (قوله اكل جميع الخ) مقول الجميع (قوله لوجوده الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله تربع هذا) اى قول الجميع المذكور (قوله مامر) اى من السؤال والجواب (قوله في دم من دمها التسك) له في جزاء الصيد والافطرط دمها التسك ان تجزى في الاضحية قاله السيد محروم والاولى حمل على ما إذا حملت بعد تمينتها بالنذر مما في ذمته من دمها التسك ووضعتم قبل الذبح (قوله يكره) اى مع الكرامة اه معنى (قول المتن وشرب فاضل لبنها) وله سقيه وغيره بلا عرض اه معنى (قوله اى الواجبة) اى قوله على المنقول في النهاية لا اقله كمنه إلى كالمعنى (قوله مثلها بالاولى الخ) قد تضمنت الاولوية نفي الكرامة فليراجع اه سم (قوله المتدوية) عبارة النهاية المعزولة اه (قوله عن ولدها) متعلق بفاضل الخ (قوله وهو) اى فاضل اللبن (قوله لا يضره) اى ولدها (قوله ما فيها من الميتة والضيان) قد يشكل بان قضية ضمانه القص ضمانها إذا تلفت اه سم اى لان يقال ان الميتة بمجموع الميتة والضيان (قوله واركاها الخ) عطف على ركوبها (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركاها الخ (قوله قاياس الاسنوى الخ) واقفه المعنى كما مر في بحث تلف الاضحية المتدورة (قوله لهذا) اى مستعير الاضحية من تاذرها (قوله من نحو مستاجر) اى كالموصلى له بالمنفعة

(قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع (قوله إذا عرفت بنذر) انظر التقييده (قوله ووضعتم قبل الذبح) هلا قبل اولى التفت قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ ووافهم قولنا والا الخ لان يخص الميب هناك بغير الحمل وفيه ما لا يخفى فليتأمل (قوله ومثلها بالاولى المتدوية) قد تضمنت الاولوية الكرامة هنا فليراجع (قوله ما فيها من الميتة والضيان) قد يشكل بان قضية ضمانه القص ضمانها إذا تلفت (قوله لكن يضمن) اى صاحبها على ما اقتضاه قوله الاتى لان معيره يضمن القص باستعماله كما قرر فليحرر (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركاها الخ (قوله لكن حاجة بان يجوز من المشى ولم يجد غيرها) اى جرحه ولا اثر لقد رت على الاستمارة لما فيها من المتوقضيان (قوله واركاها المحتاج بلاجرة) لكن يضمن المضحى قصها بذلك لان حصل في يد مستعير فهو الذى يضمنه على المنقول الذى اعتمد ابن الرقة والقول وغيرهما لان معيره يضمن القص باستعماله كما قرر فكذلك هو بهذا يعلم الفرق بين ما هنا والتفصيل السابق في المستعير اعلا بعده من ما تلف بالاستعمال المأذون فيه بخلاف في غيره وينفع قياس الاسنوى لهذا على المستعير من نحوه مستاجر فانه لا يضمن ووجه اندفاعه

ان معيره ثم ملك النخعة فنزل منه لانه فرعه بخلاف معيره هنا ما احسن قول الاذري بعد ذكره بعض ذلك فلا يصح ما ذكره الاسنوي
تفتها وقاسا فارق الابن الولد بانه يضر ما حرمه ويحلف لو يجرع لفسد قريحه فيه وان خرج عن ملكه ويحرم عليه تحريمه ويسن له
التصدق به ولو صرفها ان اخرجها والانتفاع به (ولا تضحية لريق) بسائر انواعه (٣٦٧) لعدم ملكه وكونه ممن كان البعض فيها

ملكه كالحر (فان اذن
سيده) له ولو عن نفسه
(وقعت له) اي السيد لا نه
نائب عنه الفاء لقوله عن
نفسك لعدم امكانه واخذ
بقاعدة اذا بطل الخصوص
بقي العموم اذا ذهبت
لتيقو قوعا عن تصليح ولو لا
صالح لها غيره فانحصر
الوقوف فيه به بباب عما
يقال كيف تقع عن من غيرته
منه ولا من اليد ثبابة عنه
ثم رأيت شارحا اجاب
بما ذكرته ثم قال ويحتمل ان
المراد ان اذن لو توى عن
نفسه ارفوض الثبته له فتوى
عنه او ظاهر كلامهم خلاف
هذا) ولا يصح مكاتب
بلاذن من السيد لانها
تبرع وهو ممنوع منه لحق
السيد فان اذن له فيها وقعت
المكاتب (ولا تضحية)
تجوز ولا تقع (عن الغير)
الحق (بغير اذنه) لانها عبادة
والاصل منعها عن الغير الا
لدليل وذبح الاجني للمعينة
بالنذر لا يمنع وقوعها عن
التعين فقع الموقع لمارم
انه لا يشترط لها نية ويرق
صاحبها لها ولا ترد عليه

(قوله فنزل) اي المستعير (قوله لانه) اي المستعير (قوله فلا يصح) اي قول الاذري (قوله فارق)
الى قول المتن فان اذن في المعنى (قوله فارق الابن الولد) اي عند من منع اكلامه معنى (قوله وان خرجت
الخ) غاية الضمير للاضحية الواجبة (قوله يجرع) الى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله) ويسن له التصديق
به) اي الابن ويجلها في قلنا ما به ثابته (قوله ان اخرجها) اي ان تركه الى الذبح والا فلا يجزه ان
كانت وانجبة لا انتفاع الحيوان به في دفع الاذى وانتفاع المساكين به عند الذبح وكالصوف فاذا ذكر
الشعر والوبرا معنى (قوله والانتفاع) به خرج به البيع فلا يجزئه له اعرش (قوله بسائر انواعه)
الى قوله ولا ترد هذه في المعنى الا قوله ثم رأيت الى ويحتمل قوله وظهر كلامهم خلاف هذا (قوله) ومن
ثم كان البعض الخ ظاهره وان لم تكن مهاباة سم عبارة عرش اي ولو في نوبة السيد (قوله كالحر)
فيضي بملكه يعضه الحر ولا يحتاج الى اذن السيدا معنى (قول المتن فان اذن سيده) اي فيها وضحي
وكان غير مكاتب معنى (قوله ولو عن نفسه) اي الريق (قوله) والفاء لقوله الخ عطف على لانه نائب
الخ عبارة النهاية ويلغو قوله الخ هو احسن (قوله غيره) اي السيد (قوله وبه الخ) اي بقوله واخذ
الخ (قوله ثبابة عنه) راجع للمطوفين جميعا (قوله) خلاف هذا اي الاحتمال المذكور (قول المتن
ولا يصح مكاتب الخ) اي كناية صحيحة اه عرش (قوله من السيد) الى قوله كاعلم في النية (قوله)
وقعت للمكاتب) بفتح التاء اه عرش الا قوله وذبح الاجني الى الولي (قوله الدليل) عبارة المعنى
الماخرج بدليل اه (قوله للمعينة بالنذر) اي ابتداء او عناية بالذمة بالنذر ونحوها لما لا يحتاج الى نية
عند الذبح كاعلم بامر قبيل قول المصنف له الاكل الخ (قوله عن التمين) اي جهة اي المعين (قوله)
لما) اي غير مرة (قوله) ويرق صاحبها الخ اي وتقريب الاجني كاتلافه كامر اه عرش (قوله)
ولا ترد) اي مسئلة ذبح الاجني عليه اي المتن (قوله لان هذا) اي ذلك الذبح منه اي الاجني (قوله)
والولي الخ) خبر مقدم لقوله التضحية الخ (قوله لا غير) اي لا غيرهما من الاولياء اه رشدي (قوله)
لانه) اي الغير (قوله عني هذا) كل من الجارين متعلق بولايتهم الضمير راجع للمحجور واسم الاشارة
للتضحية المتقدمين رتبة (قوله من ماله) اي الولي (قوله عن محجوره) اي وكان ملكه له وذبحه عنه باذنه
فيقع ثواب التضحية للصبي والاب ثواب الهبة اه عرش (قوله ولا ترد عليه هذه) صحة تضحية الولي عن
موليه (قوله) وان الامام الخ ولا يسقط بفعله الطلب عن الاغنياء فالقصد بذلك مجرد حصول الثواب لهم
ويبقى ان مثل ذلك التضحية بامسارط الاقف التضحية به من غنائه فانه يصرف بل شرطه فلهم ولا تسقط
به التضحية عنهم وبما يكون منه ولو اغنياء وليس موضعية من الاوقف بل هو صدقة مجرد كقيمة غلة الوقف
اه عرش وقوله ويبقى سياتي عن سم ما يوافقه (قوله الذبح عن المسلمين) اي بنية في المصل فان لم يتيسر
فقتله اه رشدي (قوله ان اتسع) ليس هذا من جملة ما تقدم اه رشدي (قوله ولا ترد هذه) اي
المسائل الثلاث (قوله راجع) الى قوله اما باذنه في المتن (قوله فان كانت معينة) قال في الروض بالنذر
اه سم وبه يتدفع عرش حيث قال تامل يا احبتر به عنه فانها من ذبحت عن غير المضحى
(قوله ومن ثم كان البعض) فبا ملكه كالحر) ظاهره وان لم تكن مهاباة (قوله للمعينة بالنذر) اي ابتداء
او عناية ذمه بالنذر كاعلم من آخر الورقة السابقة (قوله فان كانت معينة) قال في الروض بالنذر (قوله)
كاعلم من قوله السابق الخ فيه تامل لان المراد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحى ولا كذلك مسئلة

لان هذا منه لا يسي تضحية والى الاب عاجدا لا غير لانه لا يستقل بتسليمه كضعف ولا يتعنه في هذا التضحية من ماله عن محجوره كاله اخراج
القطرة من ماله ولا ترد عليه هذه ايضا لانه قائم مقامه وانه يجوز اشراك غيره في ثواب اصابته بما يوجب له لو ضحي واحد من اهل
البيت اجز اعظم من غير نية منه وان للامام الذبح عن المسلمين من بيت المال ان اتبع ولا ترد هذه ايضا عليه لان الاشراف في الثواب ليس اضحية
عن الغير وبعض اهل البيت والامام جعلهما الشارعا في مقام الكل وحيث امتنع عن الغير فان كانت معينة فقت عن المضحى والا فلا

أما بآذنه فيجوز كإعالم من قوله السابق وأنوكل بالذبح الخ كذا قاله شارح وليس يصحح لإيهامه أنه أذنه فغير مقيد بأمراء الوكيل كما يذهب
ملك الآذنين وأه التاوي المرفوع إليه بشرطه والظاهر أنه لا يشترط هنا الأول أخذاً بما في أبي الميت أنه لا يشترط أن يعطيه مالا وعمارته
لوقال لغيره واشترى كذا بكذا أو لم يعطه شيئاً (٣٨٨)

كانت معينة اه **(قوله)** اما بانه الخ عتذر قول المصنف بتبريدنه **(قوله)** كاعلم من قوله السابق الخ فيه تامل لان المراد بالضعفة عن الغير الضعفة من مال المضى ولا كذلك مسئلة الوكالة فان المضى بمن مال الموكل اه سم **(قوله)** كذا قاله الخ اى قوله اما بانه شجرى الخ **(قوله)** مالم يفرض اى الاذن التية اليه اى وكيل الذبح بشرطه اى التوفض من كون المفوض اليه التية مسليما **(قوله)** هنا اى فى الضعفة عن الغير بانه **(قوله)** الاول اى كون المذبح ملك الاذن **(قوله)** قرضاله الاول عليه **(قوله)** قياس هذا اى ماسر **(قوله)** ذلك اى قول الشخص ضحى **(قوله)** لانه اى الاقل **(قوله)** ولانه الخ عطف على لافترسه الخ **(قوله)** باليقنة حال من ذبحها والضمير للموكل **(قوله)** وبان اى انفا **(قوله)** اذ لم يعين اى الميت **(قوله)** هنا اى فى ضحى **(قوله)** لوصول الخ هذا راجع للمطوف عليه فقط **(قوله)** اليه اى الميت وقوله ولان الشارع الخ راجع للمطوف فقط **(قوله)** جعل له اى لليت **(قوله)** فيما اى وصول الصدقة اليه وتبين ذلك ما ذكر **(قوله)** لاسر اى قوله ومن ثم فى النهاية **(قوله)** لما مر اى عقب قول المصنف بتبريدنه **(قوله)** يتنا اى الاضحية وكذا خبر لم يفعلها ويخبر بغيرها **(قوله)** ما اذا وصى الخ وقيل تصح الضعفة عن الميت وان لم يوص لانه ضرب من الصدقة وهى تصح عن الميت وتفعو وتقدم فى الوصا يا بن محمد بن اسحاق السراج اليسا بوى احد اشياخ البخارى ختم عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من عشرة آلاف ختمه وضحى عنه بمثل ذلك اه منى **(قوله)** لما صح الخ عبارة المفتى فان اوصى به اجاز فى سنن اى داود والبيهقى والحاكم ان على ابن ابي طالب كان يصلى بكشرين عن نفسه وكيشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنى ان اضحى عنه فانما اضحى عنه ابدالكنت من شرك القاضى وهو ضيف اه **(قوله)** وبجب اى قوله لانه ثابتة فى النهاية والمفتى لا قوله سواء روى الى التصديق **(قوله)** على ضحى عن الميت عبارة المفتى والاسنى والنبا يورج بذلك اى يقول المصنف لوله الاكل من اضحية تلوع من ضحى عن غيره كيت بشرطه الا فى فليس له ولا لغير من الاضياء الاكل منها وبصرح القفال وعلله بان الاضحية وقعت منه فلا يعمل الاكل منها الا بانه قد تعذر فيجب التصديق بها عنه اه **(قوله)** من مال عينه اى من حيث كونه من مال نفسه او مال ماذوته وقياس ما قدمه فى الضعفة عن الحي بانه ان لم يلزمين قدر المال يحمل على اقل مجرى فليراجع **(قوله)** فى ثلثة اى الميت **(قوله)** التصديق بجميعها فاعل يجب **(ف ر ج ع)** ما يقع فى الاوقاف ان الواقف بشرط ان يقتضى ضحيقو تدبى وتفرق على اتمام الكتاب او على المستحقين بتمن صحة ذلك وجوب العمل به واعطاء حاكم الاضحية من

والرأفة فان المضحي بمن مال الموكل (قوله) ويجب على مضحي عن ميت باذنه (الخ) قال فرح الرض وعل ذلك اى استحباب الاكل من اضحية الطوع (الخ) اضحي عن نفسه فلو ضحي عن غيره باذنه كيت اوصى بذلك فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها بهصرح التعاقب الميت وعله بان الاضحية قمت عنه فلا يصل الاكل منها إلا باذنه فقد تكرر فوجب التصديق بعنه اه (قوله) ويجب على مضحي عن ميت باذنه (الخ) فرح ما يقع في الروا فان الوقت يشرط ان تشتري ضحيته وقد يشرع في ايتام الكتاب او على المستحقين يبنى صحة ذلك وجوب العمل به واعطاء حاكم الاضحية من حيث وجوب ذبحها في وقتها ويجب توقيتها كما تشرط فلو فات وقت الاضحية قبل ذبحها فهل يجب ذبحها قضاءه فنظر وشبهه ان يجب الان يدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتوزعوا وقتها من العام الآخر (قوله) التصديق بجميعها) فاعل يجب

لما صح عن علي كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يضي عنه كل سنة وكانهم ينظروا لضعف سنده
 لا ليجاروه ووجب على منعه عن ميت بأذنه أو موأروه أو غيره من مال عنه سواء مالهم أو مال مأذونه فيما يظهر فإن لم يبين له ما لا يضي منه احتل
 حصة تبرع الوصي عنه بالأج من مال نفسه واحتل أن يقال اتفاق ثلثة حتى يستوفيه التصديق جميعها لأنه نأبى في التفرقة لأعل نفسه
 ويعونه لاتحاد القاض والقاض ويؤخذ من قولهم أنه نأبى في التفرقة أنه لا تصرف حال أو ثر غير الوصي في شيء منها وبقرق يتبين هذا

ومار عن السبكي بان المورث عزله عنه بغض ذلك لغيره بخلافه ثم ويجه اخذ من هذا ان الوصي اطعم الوارث منها ومن لولي الابه
فالجدة التضحية عن مولى عليه فلا يقدر انتقال الملك فيها للولي كما هو ظاهر وإن اقتضى (٣٣٩) التقدير فنظائر لذلك اما اولاً فلا ينزول اقرب

النظار اليها الحقيقة عنه
وهي لا تقدير فيها كما
يصرح به كلامهم وأما
ثانياً فلا يلزم عليه منع
المقصود منها من الأكل
والصدق كسائر اموال
المصروع وحيت قبل الولي
اطعم المولى والظاهر نعم
(فصل في الحقيقة
وهي لغة شمر رأس المولود
حين ولادته وشعر ما يذبح
عند خلق شعره تسمية لها
باسم مقارنها كما هو عادتهم
في مثل ذلك وأنكر أحد
هذا لان الحقيقة الذبح
نفسه وصوبه ابن عبد البر
لان عق لقطع والاصل
فيه الخبر الصحيح الغلام
مرتبه بمقتضه اى فم
تركها لا ينسوخ أمثاله قال
أحمد رضي الله عنه اولا
يشفع لاجريه قال الخطابي
وهذا أحسن ما قيل فيه
واسنعه غير موافق للاحد
فيه لا نه لا مدخل للرأى في
ذلك فاللاتي بجملة أحد
واحاطه بالسة انه يلقه
لإبعاد ثبت عنده توقيف
فيه لاسيا نقله الحلي
عن جمع متقدمين على
أحد شرع اظهار البشر
ونشر التنب وكراهة الشافعي
تسميتها حقيقة اى لانه

حيث وجوب ذبحها وقتها وتجب تفرقتها كما شرط فوافقت وقت الاضحية قبل ذبحها قبل يجب ذبحها قضاء
فيه لظن ويجه انه يجب الا ان يدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر وقتها من العام الاخر
اه سم (قوله ومار عن السبكي) اى في شرح أو يفتن به اه سم (قوله عزله) اى الوارث غير الوصي
(قوله من هذا) اى الفرق (قوله وم) اى اتفاق شرح بنيراذنه (قوله فلا يقدر الخ) تقدم خلافه من
عش بل تسمية السابق في عدم جواز تضحية غير الابواب الجديفة للتقدير (قوله اما ولا) اى اما وجه عدم
التقدير اولا (قوله عنه) اى المولى (قوله وأما ثانياً فلا نه يلزمه الخ) قد يمنع الزوم اذ لا ضرر على
المولى اه سم (قوله وحيت) اى حين عدم تقدير الانتقال (قوله الظاهر نعم) وفاقا لنهاية
(فصل في الحقيقة) (قوله في الحقيقة) من عني يبق بكسر العين وضحا معنى وشورى (قوله) وهي
لغة) اى قوله وظاهر كلام المتن في النهاية لا قوله وانكر الى والاصل وقوله واستبداه الى فاللاتي وقوله اى
الى بل وكذا في المتن لا قوله فاللاتي الى نقله (قوله عند خلق رأسه) اى عند خلق شعره وان لم يخلق
اه عش (قوله تسمية الخ) علم للتقدير اى وإتمام ما يذبح الخ بذلك الخ (قوله باسم مقارنها) اى
متعلق مقارنها اذ ذبح الحقيقة إما بقارن الخلق المتعلق بالشعر لا بنفس الشعر المسمى بالحقيقة لغة (قوله
في مثل ذلك) اى في النقل من المعنى القوي الى الشرعي (قوله وانكر أحد هذا) اى وجه التسمية المذكور
او كون الحقيقة لغة ما ذكر (قوله لان الحقيقة) اى لغة الذبح الخ اى المذبح فالحقيقة فعلية بمعنى مقعولة
فكسكون من نقل العام الى الخاص كما هو الغالب في الاسماء المنقولة من المعنى القوي الى الاصطلاحى (قوله
الغلام مرتبه بمقتضه) تسته كافي النهاية والمعنى تذب عنه يوم السابع ويخلق رأسه ويوسى اه قال عش
لعل التعبير بالغلام لان تعلق الوالد به اكثمن من الأني فقد حتم على فعل الحقيقة لا لالاتي كذلك
اه (قوله ولا يشفع لايوه) اى لا يؤذن في الشفاعة وإن كان اهلا لما لكونه مات صغيرا او كبيراً او من
أهل الصلاح اه عش (قوله وشرع الخ) فهو مقول المعنى وليس تعبداً محضاً اه عش (قوله للبشر)
هو يفتح اوضم فكسكون البشارة وبكسر فكسكون الطلاقة كذا في القاموس وفهره عش بالتمعة ولمه
تفسير مراد (قوله وكراهة الشافعي الخ) وظاهر صنيع المعنى والاسنى وشرح التبع اعتماد الكرامة
ايضا عبارة الاولين ومقتضى كلامهم والاخبار انه لا يكره تسميتها حقيقة لكن يروى ابوداود انه
عليه السلام قال السائل عنها لا يحب الله المعوق قال الراوى كانه كره الاسم وبواقه قول ابن ابي الدم قال
أما بابا يستحب تسميتها نسكية او ذبيحة ويكره تسميتها حقيقة كما يكره تسمية المشاة عتمة اه واقتصر
الاخيران على ما ذكره ابن ابي الدم وقرأه قال عش قوله ويكره تسميتها حقيقة ضعيف اه وواقه
شيخنا عبارته وفي الجبرى عن سلطان مثله والمتمسك لانه لا يكره لورودها في الاحاديث اه (قوله كان
يكره فقال الخ) اى فيها تناؤل بان يبق الولد اديه (قوله ان ينسك) بضم السين كافي المختار اه عش
عبارة التورى يقال نسك ينسك نكسا بفتح السين ويضحي في الماضي وبضمها في المضارع وبساكنها في
المصدر اه (قوله والقول بوجوبها) اى كالتب وداودا وبانها بدعة اى كالحسن اه معنى (قوله
إفراط) اى مجازة اه عش (قوله أفضل من التصديق الخ) قضيت ان التصديق بيمينها يكون حقيقة وقد
يخالفه ما ياتي من ان أقل ما يجزى عن الذكر شاقو قوله يحصل اصل السنتى حقيقة الذكر بشاة ظلل المراد
(قوله ومار عن السبكي) اى في شرح أو يفتن به (قوله وأما ثانياً فلا نه يلزمه عليه) قد يمنع الزوم لانه
لا ضرر على المولى
(فصل) (يسن ان يبق عن غلام بشاتين الخ) (قوله لان عق لقطع الخ) قد يقال هذا يمنع ان الحقيقة

(٤٧) - شرواني وابن قاسم - تاسع
نسكية او ذبيحة ولم تجب لخبر ابوداود من احباب ينسك عن ولده فليقل والقول بوجوبها أو بانها بدعة إفراط كما قاله الشافعي
رضي الله عنه وذبحها أفضل من التصديق بقيمتها وظاهر كلام المتوالى اصحاب انه لو نوى بشاة الاضحية والحقيقة لم تحصل واحدة منهما

أن ثواب الذبيح العقيقة أفضل من الصدق بقيمتها مع كونه ليس عقيقة اه عش (قوله وهو ظاهر) خلافا
 للنسابة عياره ولو نوبى بالشاة المذبوحة الاضحية العقيقة حصلنا خلافاً لنزعم اه (قوله لان كلامهما
 الخ) قد يقال وايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة ويلزم من حصولها واحدة حصول كل منهما بدونها
 اه سم عبارة الجبري عن الحلبي والشويزي ولو نوبى بالعقيقة والاضحية حصلنا عند شيخنا خلافاً لن
 حج حيث قال لا يحصل لان كلا الخ وهو وجه (قوله الضحية الخاصة) ما المراد من الخصوص هنا مع انه
 لا فرق بينهما في الاكل والصدق والاهداء كايان (قوله يختلفان) الاولى التانيث (قوله كايان) أي في
 شرح الاكل والصدق كالاضحية (قوله سنة مؤكدة) إلى قوله فيما يظهر في النهاية والمغني الا قول خلافاً
 إلى لاقبله (قوله وان مات) قال في الباب ويقع عن مات بعد السابغ وامكن الذبيح لاقبل السابغ او
 التمكن من الذبيح قال الشارح في شرحه على ما اقتضاه كلام الروضة وصلها واعتمده في الكفاية لكن المجزوم
 به في المجموع انه يقع عنه وان مات قبل السابغ وقول الاذرع يعذبها عن مات عقب الولادة او قبل
 السبع ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد ما قبل اه ليس في محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي ولا تأغاية
 الامر ان في المسئلة خلافاً جري في الروضة على وجه متوهم جري عليه في المجموع هنا لكن في آخر الباب جرى
 على مقابلة قتال لومات المولود قبل السابغ استجبت العقيقة عندنا خلافاً للحسن وما لك قوله عندنا في
 مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب انتهى اه سم عبارة المغني والاسنى والتباية ويسان
 يقع عن مات قبل السابغ وبعد التمكن من الذبيح اه (قوله لكن ينبغي حصول اصل السنة الخ) خلافاً
 لظاهر النهاية والروضة ولصريح الاسنى والمغني جازعاً ويدخل وقتها بافصال جميع الولد ولا يحسب قبله
 بل تكون شاة سلم اه وعبارة عش قوله لاقبله أي ان فعل لم يقع عقيقة اه (قوله والعاق) إلى قوله
 وفي مشروعيها في التباية وكذا في المغني الا قوله اعلم قبل (قوله والعاق) أي من يسأل الله تعالى اه رشدي
 (قوله من مال نفسه) افطر هذا متعلق بماذا اه رشدي (اقول) لعله متعلق بقدر معلوم من المقام أي
 يقع من مال الخ (قوله لا الولد) أي اماماه فلا يجوز للولي ان يقع عنه من ذلك لان العقيقة تبرع وهو متبرع
 من مال المولود فان فعل ضمن كاتفه في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله بشرط يسار العاق الخ)
 عبارة المغني ولو كان الولي عاجزاً عن العقيقة حين الولادة ثم ايسر بها قبل تمام السابغ استجبت في حقه وان
 ايسر بها بعد السابغ مع بقية مدة النفاس أي اكثره كاقاله بعض المتأخرين لم يؤسر بها وفيما اذا ايسر بها
 بعد السابغ في مدة النفاس تردد للاصحاب ومقتضى كلام الانوار ترجيح مخاطبتها باليفوت على الولي
 المؤسر بها حتى يبلغ الولد فان بلغ يحسن له ان يقع من نفسه تداركاً لما فات اه (قوله قبل معنى الخ) متعلق
 بيسار العاق اه رشدي (قوله والالتشريح) وقال اللغني كأمراً فاه (قوله حيثند) أي حين إذا لم تشرع
 لوليه (قوله احتالان) تشرع لالتشريح اه سيدمر (قوله وان ظاهر الخ) ظاهر صنيعه انه مطوف
 على قوله وفي مشروعيه وليس من كلام شرح الباب وليس كذلك بل هو من كلامه عبارة الجبري عن

وهو ظاهر لان كلامهما
 سنة مقصودة قولان قصد
 بالاضحية الضحية العامة
 ومن العقيقة الضحية
 الخاصة لانها يختلفان في
 مسائل كايان وبهذا يتضح
 الرد على من زعم حصولها
 وقاسه على غسل الجمعة
 والجماعة على أنهم صرحوا
 بان مبنى الطهارة على
 التداعل فلا يقاس بها
 غيرها (يسن) سنة مؤكدة
 (ان يقع عن) الولد بعد
 تمام انفصاله وان مات
 بعده على المتمضي في المجموع
 خلافاً لن اعتمد مقابله لا
 سيما الاذرع لاقبله فيما
 يظهر من كلامهم لكن
 ينبغي حصول أصل السنة به
 لان المدار على علم وجوده
 وقد وجدوا العاق هو من
 تلزمه ففقه بتقدير فقره من
 مال نفسه لا الولد بشرط
 يسار العاق أي بان يكون
 ممن تلزمه زكاة الفطر فيما
 يظهر قبل معنى مدة أكثر
 النفاس ولا التشريح لوفى
 مشروعيها الولد حيثند
 بعد بلوغه احتالان في
 شرح الباب وان ظاهر
 اطلاقهم

فلية بمعنى مفعول ترمي التي تدبج لانها مقطوعة أي مذبوحة تأمل (قوله لان كلامهما سنة مقصودة ولان
 التقصد بالاضحية الضحية العامة الخ) قد يقال وايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة ويلزم من حصولها
 واحدة حصول كل منهما بدونها (قوله يسن ان يقع عن الولد بعد تمام انفصاله الخ) قال في الباب ويقع
 عن مات بعد السابغ وامكن الذبيح لاقبل السابغ او التمكن من الذبيح قال في شرحه على ما اقتضاه كلام
 الروضة وصلها واعتمده في الكفاية لكن المجزوم به في المجموع انه يقع عنه وان مات قبل السابغ وقول
 الاذرع يعذبها عن مات عقب الولادة لاقبل السبع ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد ما قبل اه ليس
 في محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي ولا تأغاية الامر ان في المسئلة خلافاً جري عليه في الروضة على وجه
 متوهم جري عليه في المجموع هنا لكن في آخر الباب جرى على مقابلة قتال لومات المولود قبل السابغ استجبت
 العقيقة عندنا خلافاً للحسن وما لك قوله عندنا في مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب الخ اه

سئل أن لم يبق عنه بعد بلوغه الأول لانه حينئذ مستقل فلا يفتى في الذنب حتى يصبوا خروانه صلى الله عليه وسلم عن نفسه بعد التوبة قال في المجموع باطل وكانه قلنا في ذلك انكار البقي وغيره وليس الامر كما قالوا في كل طرفة قد ترواه احدوا الزوار والطبراني من طرق وقال الحافظ البيهقي في احدها ان رجاله رجال الصحيح (الا واحد او ثقتان اه وعقصة الله (٣٧١) عليه وسلم عن الحسين لانها

كانافي نفقته اعصارا بوجها
او معنى قد اذن لايها او
اعطاء ما حق بوعن تازمه
النفقة الامهات في ولدنا
ولا يلزم من ندها اظهارها
المنافق اخافه والولد ان
يبغى لاصله الحر الملق عنه
وان لم تازمه نفقته لانه
لعارض دون السيد لانها
خاصة بالاصول والافضل
ان يقع عن (غلام) اى
ذكر (بشاين) ويسمى
تساويهما (و) ومن ان
يقع عن (جارية) اى انثى
ومثلا الحق على الارجح
فان قلت ما فائدة الحلاف
اذ الشاة تجزى حق عن
الذكر قلت فاعده ان
لاقتصاره على شاة هل
يكون خلاف الاكل
كالتدكر او لا كالتنبا
وجهاذا لان الحكم على
ايح واحدة عنه بان عالف
لا كل مع الصك بعيدا وما
قول اليان يدع عنه شاتين
يفيني حله على ان افضل
ذلك فيه لاحتمال ذكره
وان كان لو اقتصر على
واحدة لا يحكم عليه بانه
عالف الاكل لانا لم

الضوري نصح فان أيسر بعدها أي مدة النفاس فلا يذب له قاله في العباب قال في الإياديه وهو كسثيرهم بلا يؤمر بما هو ربح في الأصل المومر بعد الستين أي أكثر مدة النفاس لو فعل ما قيل البلوغ لم تقع عقوبة بل شاة لحم وقولهم لا الحرام وقتها محمول على ما إذا كان الأصل مومرا في مدة النفاس وهل فعل المومر دها بعد البلوغ كذلك لأن أصله لم يغاط بها كان هو كذلك أو تحصل بفعله مطلقا لأنه مستقل فلا يفتني الثواب في حقه باتباعه في حق أصله كل يحمل وطاهر اطلاعهم الاتي أن من بلغ ولم يمتنع ادعته يسن له أن يمتنع عن نفسه يشهد للثاني اه إذا علمت هذا فكان حق التعبير أن يقول وفي شرح العباب أن ظاهر اطلاعهم الخ ولعل تأخير الوأوى إلى هنا من قلم الناسخ **(قوله سنها)** مفعول اطلاعهم اه سم **(قوله الاول)** خبر أن سم أي احتمال أنها تشرع اه سيدهر وجزم به المغني كما مر انفا **(قوله وخبراته)** إلى قولهم ومن تزومه في المغني لا الإقرار وكأنه إلى وقته **(قوله باطل)** أي فلا يستدل به للآول **(قوله وكانه)** أي المجموع **(قوله في ذلك)** أي القول بالجلان **(قوله له)** اه ذلك الخبر **(قوله وعنه)** إلى قوله له والوفد في النهاية **(قوله وعنه الخ)** جواب عما ردد على قولهم والعاق من تزومه نفقته الخ **(قوله أو اعطاء)** أي أباعها **(قوله)** ومن تزومه النفقة الأمهات الخ عبارة المغني قال الأذري واطلاهم استحباب الحقيقة قل تزومه نفقة الولد فيهم انه يستحب للام أن تقع عن ولدها من زنا وفيه بعد ما فيه من زيادة العلم وانه لو ولدت أمته من زنا أو زوج معسر أو مات قبل عقد أمه استحباب السيدان يقع عنه وليس مرادا اه **(قوله يفتني لا صلح الخ)** خلافا للنسابة **(قول المتن بثمانين)** وكأثنيتين سبعان يقع منه بحدوث اه قليوب **(قوله وبسن تساو بها)** كذا في النهاية **(المغني قوله على الأوجه)** وقال الشيخ الإسلام والمغني وخلافا للثاني بقوله الشهاب الرمل **(قوله وانما رجحا هذا)** أي كون الحنفى كالآشي **(قوله عنه)** أي الحنفى **(قوله يفتني حله الخ)** لا يعني أن هذا الحل يتوقف على مغايرة الأفضل لكل **(قوله لا تالم تتحقق سبب هذه المخالفة)** لقائل أن يقول من لازم تسليم أن الأفضل ذلك الحكم بأن من لم يأت به مخالف الأفضل ويكتفي في صحة ذلك الحكم بخالفه فما حكم بانه الأفضل للاحتياط إذا مخالفة الاحتياط المطلوب أمر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا يبعد في ذلك الحكم وليت شعري كيف يجتمع انه الأفضل وأن مخالفه بخالفه الأفضل كما هو حاصل كلامه فليتأمل اه سم **(قوله لخبر الخ)** عبارة الثانية بالمغني لخبر عائشة أم نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن نفع عن الغلام بثمانين متكاثنتين وعن الجارية بثمانين رواه الترمذي وقال حسن صحيح اه **(قوله ولكن كذا)** إلى قوله هذا أن لا تنذر في المغني الا قوله وانظر إلى فالأفضل وقوله أي إلى اللقابة **(قوله ولكن كذا الخ)** متعلق باسمه ت **(قوله وتجريء)** إلى قوله هذا أن لا تنذر في النهاية **(قوله وانظر)** أي المصنف **(قوله نظير ما مر)** هو برغ نظير خبره عن الأفضل اه وشيئى **(قوله من منع شراءه الخ)** هل هو مختصص بالكرام لا وظاهر الإطلاق الثاني **(قوله ثم الأبل ثم البقر)** ولو ذبح بقرة أو بدنة عن سبعة أو لادجاء وكذا الوأشرك فيها جماعه سوا أراد اكلم الحقيقة أو بعضهم ذلك وبعضهم الأحكام ثابته مثنى **(قوله وغير ذلك)** أي من الأفضل منها وتعيينها إذا عرفت معنى

[illegible]

(و) لكونها قد اذن النفس قد تفرقت في احكامها فليجدا ان ما يندى منها النفس بملكه ويصرف فيه بما شاء لانها ليست ضيافة عامة بخلاف الاضيعة منها انه (يسن طبعها) لانه السنة كما رواه البيهقي عن عائشة نعم الافضل اعطاء رجلها الى اهل الفضل فليظهره والا فضل الذين كما هو ظاهر ايضا لقابلية الخبر الصحيح بهذا ان لم تدروا الاوجب التصديق بعضها نيتا كما يحسنه الاذرعى فظهر ما مر في الاضحية وقضية التنظير وجوب التصديق بكلها نيئة (٣٧٣) فان لم تقل بطل يجب بكلها مطبوخة فلم يصح ما عتبهتم راي الزركشي قال الظاهر انه

ونهاية (قوله ولكونها) أي الحقيقة وقوله قد تفرقت أي الأضحية أم عرش وكان الأولى للشارح أن يقول لو كونها فداء من النفس وتفرقت الخ (قوله الأمين) الأولى التي كافي النهاية (قوله للقاء الخ) متعلق بالاعطاء (قوله هذا) أي سن طبعها (قوله والآوجب التصديق الخ) وقا للظاهر النهاية عبارة ولو كانت أي الحقيقة مندورة فالظاهر كقوله الشيخ أنه يسلك أي الحقيقة المذكورة مسلكتا أي الحقيقة فلا يجب التصديق بجميع طبعها نيتا أم زيادة تفسر الضائر الثلاثة عن عرش وقوله فلا يجب التصديق الخ قال عرش ظاهر في أنه يجب التصديق ببعضها نيتا بخلاف باقيها (قوله مطبوخة) أي ندما أخذنا من السؤال الجواب الآتين في كلامه (قوله يلحمها الخ) أي بكلمة كافيته قوله التي وبه يتبادر الخ (قوله أو مسلكت الحقيقة الخ) جرى على هذا النهاية كما مر وكذا جرى عليه المفتي وأشار إلى منع قول الشارح لم يقدّر التذرع بجعل وجه الشبهة من الطبخ عبارة (تليخ) ظاهر كلامهم أنه يسن طبعها ولو كانت مندورة وهو كذلك كقوله شيخنا راجع الزركشي أنه يجب التصديق ببعضها نيتا وأما ظاهره كما ترى أنها كالأضحية المنذورة في وجوب التصديق بالجميع وكالحقيقة المستندة في سن الطبخ فيوافق قول الشارح فالأوجه التي (قوله ما ذكرته) وهو قوله فليجب بكلها مطبوخة (قوله عن الأضحية) أي المنذورة (قوله لآخر) أي التذرع في هذا أي في وجوب التصديق بالكل (قوله لأن هذا) أي كونه نيتا (قوله وتعين الشاة الخ) مبتدأ وقوله كذا كذا الخ غير مرفوعه سواء خبر مبتدأ محذوف أي هما متساويان والجملة تأكيد لما قبلها وقوله لا فرق بينهما تأكيد لذلك أو غير أن للتبدي المحذوف (قوله فاقاد) الأولى التائيد (قوله) (ومنه) أي الجميع (قوله بل وأنه يجب كونه نيتا) قد يقال أنه مستثنى علم استثناء باطلاتهم من طبخ الحقيقة كاعلم استثناء وقت الأضحية باطلاتهم دخول وقت الحقيقة بتمام انفصال المولود فالأوجه ما ذكره أو لا من وجوب التصديق بالجميع مطبوخة كما اقتصر عرش والجبري على حكمه عنه ولم يذكره كما مال إليه ثانيا منا من وجوب التصديق بالجميع نيتا (قوله وأرساها) إلى قوله وهو ظاهر كلام المفتي النهاية كذا في المفتي إلا قوله عند طلوع الشمس وقوله كما مر إلى ولا تحسب (قوله وأرساها) أي الحقيقة مطبوخة أم معنى (قوله أفضل الخ) ولا بأس بنداوم إليها أم معنى (قوله لك) عبارة النهاية والمفتي منك أم (قوله) (واليك) أي ينتهي فعل اليك لا يتجاوزك إلى غيرك أم عرش (قوله اللهم هذه حقيقة) يؤخذ منه أنه لو قال في الأضحية المنذوبة بسم الله أو الله أكبر اللهم لك أو اليك هذه الحقيقة لا تصير هذا واجبة وهو قريب فليراجع أم عرش (قوله) (وأن يطبخها بخلاف الخ) ولا يكره طبخها بحامض مفتي وغيره قال السيد عرش وفي النهاية ويكره بالحامض وفي أصل الروضة ولو طبخ بحامض ففي كراهته وجهان أحدهما لا يكرهه أم فلفل لا إضافة من النهاية أم (قول المتن ولا يكره عظم) أي يسن ذلك ما يمكنه بل يقطع كل عظم من مفصله أم معنى (قوله ولكنه خلاف الأولى) أو الأقرب كقوله الشيخ أنه لو عرق عنه يسبح بد فتقوا تقسمتها بغير كسر تعاق استيعاب ترك الكسر بالجميع إذ ما من جزء إلا الحقيقة فيحسب نهاية ومعنى (قوله مع الفرق بينهما) وهو ضعفه وعدم تحمله للحن أم عرش (قول المتن ويسمى فيه) ويبنى أن التسمية حق منه عليه الولاية من الأب وإن لم يجب عليه فقته لفقره ثم الجد ويبنى أيضا أن تكون التسمية قبل العلق كما قد يؤخذ من قوله

يجب التصديق ببعضها نيتا كالأضحية شيخنا فظهر فيه ثم قال بل الظاهر أنه يسلك بها مسلكتا بدون التذرع أم فاما التنظير في كلام الزركشي فهو محتمل وأما ما قاله الشيخ فإن أراد بمسلكتها مسلكت الأضحية الغير المنذورة كان عين بحث الأذرعى وقد علمت رده أو مسلكت الحقيقة الغير المنذورة لم يقدّر التذرع شيئا فالأوجه ما ذكرته انتهى من حيث عن الأضحية بأجزاء المطبوخة وإن شاركتها في وجوب التصديق ببعض والتذرع لا بد منه من تأثير وهو إنما يظهر في وجوب التصديق بالكل فإن قلت لم أثر في هذا دون وجوب كونه نيتا قلت لأن هذا وصف تابع لا يرتب عليه كبر أمر بخلاف التصديق بالكل فاكثري به ثم راي المستثنى في المجموع عبارة وتعين الشاة إذا عينت للحقيقة كذا كذا في الأضحية سواء لا فرق بينهما انتهت فأقاد أن التعين هنا يحصل بالتذرع والجمل ونحو

هذه حقيقة وأنه يجري ما جمع أحكام الواجبة ثم ومنه التصديق بالجميع بل وأنه يجب كونه نيتا وبه يتبادر ما مر عن الزركشي ويقتضى التنظير في أو أرساها مع رقبا على وجه التصديق للقرآن أفضل من عاتم إليها والأفضل ذهبها عند طلوع الشمس وإن يقول عند حبسها بسم الله وأقدا كبر اللهم لك أو اليك اللهم هذه حقيقة فلان لحن البيهقي به وإن يطبخها بهاء فتاؤلا بحلاوة اخلاق الولد (ولا يكره عظم) فتاؤلا بسلامة أعضاء المولود فإن فعل لم يكره ولكنه خلاف الأولى (وإن تدخ يوم سابع ولا دمه) فيحسب يوما كما مر في الحتان مع الفرق بينهما ولا تحسب الليلة بل اليوم الذي يليها (و) (إن يسمى فيه) الخبر الصحيح بهما

وان مات قبله بل من تسمية سقطت فحق فيه الروح فان لم يعلم أذ كروا شي مما يصلح لها كنبذوا طلعوا وردت أخبار صحيحة بتسميته يوم
الولادة وحلها البخاري على من لم يرد الق يوم السابع وظاهر كلام أئمتنا تدبايرهم وان لم يرد الق وكانهم رأوا ان أخباره اصح وفيه ما
فيه ويسن تحسين الاسماء أحبها عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره اسم نبي او ملك بل جاء (٣٧٣) في التسمية بمحمد فضائل عليه من ثم قال

الشافعي في تسمية ولده
محمد اسميته بأحب الاسماء
الى وكان بعضهم اخذتمه
قوله معنى خير مسلم أحب
الاسماء الى الله عبد الله
وعبد الرحمن انها أحية
مخصوصة لا مطلقة لانهم
كانوا يسمون عبد الدار
وعبد المزم فكانت قبل لهم
أحب الاسماء لمخافة العبودية
هذان لا مطلقا لان احبا
اليه كذلك بمحمد واحد لا
يختار لنيه عليه السلام الا الافضل
اه وهو تاويل بعيد غالف
لما درجوا عليه وما علم به
لا يتبع له ما قاله لان من
أسماءه عليه السلام عباده كافي
سورة الجن ولان الفضول
قد يؤثر الحكمة هي هنا الإشارة
الى حيازته لتمام الحمد
وموافقه للعبود من اسمائه
تعالى كما مر ويؤيد ذلك انه
عليه السلام سمي ولده ابراهيم
دون واحد من تلك الاربعة
لاحياء اسم ابيه ابراهيم
واحجة في كلام الشافعي
لان عدوله عن الافضل
لنكتة لا تختص انما عدل
اليه هو الافضل مطلقا
ومعنى كونه أحب الاسماء
اليه اي بعد ذلك فتمامه

السابق ويقول عند ذهاب اسم الله اه عرش **(قوله)** ولان مات قبله (ظاهره انه يسمى في السابع وان
مات قبله فتخرج التسمية للسابع ويحتمل انه غاية في اصل التسمية لا يقيد كونها في السابع فليراجع اه
رشدي عبارة المفتي ولو مات قبل التسمية استحب تسميته بل من تسمية السقط اه وهذا الصنيع كالصريح
فيما ذكره آخر **(قوله)** ووردت الخ عبارة المفتي ولا بأس بتسميته قبله ذكر المصنف في أذكاره ان
السنة تسميته يوم السابع او يوم الولادة واستدل لكل منها بأخبار صحيحة وحل البخاري أخبار يوم
الولادة على من لم يرد الق واخبار يوم السابع على من اراده قال ابن حجر شارحه هو جمع لطيف لم
اره لغيره اه **(قوله)** وحلها البخاري الخ هذا الحل حسن كما قاله بعض المتأخرين سمى ابي حريز **(قوله)** وكأنهم
اي ائمتنا **(قوله)** ان أخباره (اي دنياه يوم السابع **(قوله)** ويسن) الى قولهم من قال في النهاية والمفتي
(قوله) ويسن تحسين الاسماء لخبر ائمتنا تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم
اه معنى **(قوله)** ثم عبد الرحمن كذا في النهاية ثم وعبر المفتي بالواو **(قوله)** اسم نبي او ملك (ويسن وطه
خلافا لما لك اه معنى **(قوله)** بل جاء في التسمية بمحمد فضائل الخ وفي كتاب الخصائص لابن سبيح عن
ابن عباس انه اذا كان يوم القيامة نادى مناد لا اقيم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لنيه محمد صلى
الله عليه وسلم وفي مسند العارفين في سلة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له ثلاثة من الولد لم يسم احدا
محمدا فقد جهل قال مالك سمعت اهل المدينة يقولون ما من أهل بيت فهم اسم عبد الله ولا زرقوا رزق
خير قال ابن رشد يحتمل ان يكونوا عرفوا ذلك التجربة او عندهم في ذلك اثر اه معنى **(قوله)** في تسميته
الخ (اي سببها **(قوله)** وكان) بشد التثنية **(قوله)** منه اي قول الشافعي المذكور **(قوله)** ومعنى خبر الخ
مقول البعض **(قوله)** المضافة اي للمسبوبة **(قوله)** لا مطلقا اي لا مطلق الاسماء مضافة الى العبودية لا ما
(قوله) اليه اي الله تعالى وقوله كذلك اي اجنبية مطلقة **(قوله)** انتهى اي قول البعض **(قوله)** لما
درجوا اليه اي من ان عباده وعبد الرحمن أحب الاسماء مطلقا **(قوله)** وما علم به اي قوله لان احبا
اليه الخ **(قوله)** لان من اسمائه ارد قول البعض لان احبا الخ قوله ولان الفضول الخ قد رفته لذل اختار
الخ **(قوله)** ويؤيد ذلك اي التعليل الثاني **(قوله)** من تلك الاربعة اي عباده وعبد الرحمن ومحمد واحد
واحجة اي البعض **(قوله)** ومعنى كونه اي محمدا مبتدا آخره قوله اي بعد الخ وكان الاول التثنية **(قوله)**
اليه اي الشافعي **(قوله)** اي بعد ذلك اي عباده وعبد الرحمن **(قوله)** فتمامه (ويظهر ان كلام الشافعي
المذكور على ظاهره من الاطلاق ومنشؤه كمال عبه له صلى الله عليه وسلم **(قوله)** بمن اعتمد
اي قول البعض **(قوله)** ويكره) الى قوله قال الاذري في النهاية الا ما سانه عليه ولى قوله اه في
المفتي الا ما سانه عليه **(قوله)** ويكره فيصح اي من الاسماء ويسن ان تغير الاسماء القبيحة
وما يطير بغيره معنى وروى مع شرحه **(قوله)** ويحرم ملك الملوك بوشاهان شاة ومعناه ملك
الاملاك معنى وزادى والاولى ملك الملوك **(قوله)** عبد النبي (خلافاً للنهاية والمفتي حيث قال
واللفظ للاول وكذا عبد الكعبة او النار الخ ومثله عبد النبي اي لعبد الرسول على ما قاله
الاكثر من والوجه جوازه اي مع الكرامة لاسيما عند ارادة النسبة له صلى الله عليه وسلم اه
بزيادة تفسير في موضعين من عرش **(قوله)** ومثله يؤخذ اي من التعليل **(قوله)** لا يهاجم اي نحوها
(قوله) لا يهاجم المحذور اي التشريك اه عرش **(قوله)** وهو حرمة قول بعض العامة الخ اي وان لم يقصد
ويكره فيجب كسباب وحرب ومرة الخ في شرح الروض قال في المجموع والتسمية يست الناس اول العلماء

ولا تقتصر بمن اعتمد غير مبال بخاتمته لعرض كلامهم ويكره قبيح كسباب وحرب ومر قوما يطعن بنبه كسار ونافع ويكره مباركة ويحرم
ملك الملوك لان ذلك ليس لغيره تعالى وكذا عبد النبي والكعبة والدار او على او الحسين لا يهاجم التشريك منه يؤخذ حرمة التسمية
بجاء الله ورفيق الله ونحوهما لا يهاجم المحذور ايضا وحرمة قول بعض العامة اذا حمل تقليدا لخاله على الله قال الاذري تقلا

عن بعض الاصحاب ومثله قاضي القضاة المنع من حاكم الحكماء اه وما ذكره من بعض الاصحاب يردّه تجويز القاضي ابي الطيب الاول واستدل به بجويزم الثاني لكن فيه (٣٧٤) نظر بالنسبة للاول بل الذي عليه الماوردي وغيره يحرّم تجويز القاضي ان المراد ملكاً

ملك الارض بعيد لان القصد صريح في خلافه واما الثاني فله محتمل ومن ثم اطبق العلماء وغيرهم عليه ويفرق بان هذا اشهر في الخطوبين فقط بخلاف الاول وحاكم الحكماء يردد النظر فيه والحاقه بقاضي القضاة فيها ذكرناه اقرب لولا سلم ان اظنته ان سلبت تقتضي تحريمه لانه مع ذلك محتمل لا صريح بخلاف ملك الملوك ولما تسمى به وزير كان الماوردي اقرب الناس حثه فاستفتى عنه فاقى بحرمته ثم هجره فسال عنه وزاد في تحريمه وقال لو كان بجاني احد الجاني وقال الخليلي قال الحاكم وفي حديث لا تقولوا الطيب وقولوا الرقيق فانما الطيب الله ووجهه بانه رفيق بالليل والطيب العالم بحقيقة الداء والدواء والقادر على الشفاء اه والاوجه حله الان صح الحديث الذي ذكره بل مع محتمل لا يبعد ان النهي للتنزيه تجويزم التسمية والوصف بغير لفظ الله والرحمن بل ظاهر هذا عدم الكراهة ايضاً فان سلبت اطردت في كل ما شبهه الطيب في انه لا يتبادر منه

المنع المستحيل على الله تعالى لاجل ما به اه عرش (قوله عن بعض الاصحاب) عبارة المنع عن القاضي ابي الطيب اه وهي عاقلة لما يأتي في الشرح فليراجع (قوله ومثله) اي ملك الملوك في الحرمة (قوله وافتتاح الخ) هذان جملة المنقول (قوله منه) اي من ملك الملوك (قوله الاول) اي ملك الملوك اه سيد عرش (قوله واستدل به الخ) هذا معطوف الرد (قوله الثاني) اي قاضي القضاة (قوله فيه نظر) اي في الرد او فيها اختاره القاضي (قوله واما الثاني) اي قاضي القضاة سيد عرش (قوله له محتمل الخ) المعتد الكراهة يراى اه بجويزم (قوله عليه) اي جواز الثاني (قوله اقرب) وفي البجيري عن الزيايى اعتيادانه كذلك الاملاك حرام وكذا اقر المنع الادعى في حرمة كل من قاضي القضاة وحاكم الحكماء كامر (قوله تسمى به) اي ملك الملوك (قوله فاستفتى) اي الوزير عنه اي الماوردي (قوله ثم هجره) اي الماوردي الوزير فسال اي الوزير عنه اي الماوردي وزاد اي الوزير في تحريمه اي الماوردي وقال اي الوزير لو كان اي الماوردي بجاني اي بيل (قوله وقال الخليلي) اي قوله اه في المنع (قوله وفي حديث) بالتين خبره مقدم قوله لا تقولوا اخبروا لفظه (قوله فانما الطيب الله) قضية هذا جواز اخلاق الطيب على الله اه سم (قوله ووجهه) اي وجهه الخليلي ذلك الحديث وقوله بانه اي الشخص المعالج للعرش وقوله والطيب العالم الخ مبتدا وخبر عبارة المنع وانما هي الرقيق لانه رفيق بالليل واما الطيب فهو العالم بالخير وليس هذه الالة تعالى اه (قوله تجويزم التسمية الخ) ففي تفسير القرطبي عند قوله تعالى السلام المؤمن الميمن عن ابن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة اخرج الله تعالى اهل التوحيد من النار واول من يخرج من واقعه اسم نبي حتى اذا لم يبق من واقعه اسم نبي قال اتم المسلمون وانا السلام واتم المؤمنون وانا المؤمنون فخرجهم من النار ببركة هذين الاسمين اه معنى (قوله فان سلبت) اي كراهة الطيب (قوله ولا باس) الى قوله وان الحرمة في المنع وكذا في النهاية الاقوله من ثم الى ويكرهه قوله ولا يعرف الى ويكرهه (قوله بالقلب الحسن) ويكرهه قلب الشخص بما يكرهه وان كان فيه كالا وهو الاحمش ويجوز ذكره بنية التعريف لمن لا يعرفه الا به اه معنى (قوله حتى سواء) اي لقبوا اه معنى (قوله بفلان الدين) اي كراهة الدين وعلامة الدين فيكره اه عرش (قوله ومن ثم) اي من اجل قبح ذلك التلقب (قوله انما) اي تسمية السفلة وتلقبهم بنحو محي الدين من الالقاب العلية (قوله نحو ست الناس الخ) بل يثبت الكراهة بنحو عرب وناس وقضاة وعلما بدون ست اه عرش (قوله لانه من اقيح الكذب) ولم يحرم لانه لم يرد به معناه الحقيقي اه عرش (قوله ولا يعرف الست الخ) في القاموس وست المرأة اي يستجيباتي والحن والصواب سيدتي انتهى اه سم (قوله ومرادهم) اي العوالم اه معنى (قوله ويكرهه التكني) باني القاسم الخ ويسن ان يكنى اهل الفضل الرجال والنساء وان لم يكن لهم ولد ولا يكنى كافر قال في الر وضعة ولا فسق ولا متباعد لان الكنية للسكر مقول لسوا من اهلها بل امرنا بالاعلاظ عليهم لان الخوف فتنة من ذكره باسمه او تعرفه ويسن ان يكنى من له اولاد با كبر اولاده اي واتى ولا باس بسكنية الصغرى اي ولو اتى ويسن لولد الشخص وتليده وعلامة ان لا يسميه باسمه اي ولو في المكتوب والادب ان لا يكنى الشخص نفسه في كتاب وغيره الا ان كان لا يعرف بغيره والو كانت اشهر من الاسم معنى ونهاية (قوله مطلقاً) اي سواء كان اسمه محمداً لا اه عرش اي وسواء كان في زمنه صلى الله عليه وسلم او بعده (قوله ان الحرمة الخ) بيان لما يبنى (قوله كله) الى المتن في النهاية يقول المنع الاقوله وفيه الى

ومحمداً شذرك اه وقد قدمه العلماء ملك الملوك وشاهان شاه اه (قوله فانما الطيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطيب على الله (قوله ولا تعرف الست الا في العدد) في القاموس وست للمرأة اي يستجيباتي

الا لله وحدهم ولا باس بالقلب الحسن الاما توسع فيه الناس حتى سموا السفلة بفلان الدين ومن ثم قبل القصة ويكرهه الى لا تساغ ويكرهه كراهة شديدة نحو ست الناس والعرب والقضاة والعلماء لانه من اقيح الكذب ولا تعرف الست الا في العدد ومرادهم صيده ويكرهه التكني باني القاسم مطلقاً كامر في الخطبة بما فيه ما يبنى محبة هنا وان الحرمة خاصة بالواضع اولاً (ر) ان (محقق رأسه)

منافع طيبة له ويكره
 تطليخه بدم من الذبيحة
 لانه فصل الجاهلية وكان
 القياس حرم مثل لا رواية
 به صحيحة كافي المجموع او
 ضمنية كافي لا غيره قال بها
 بعض المجتهدين وبه
 الحرمة مخالف للفقول فلا
 يحول عليه لو لم تظهر له علة
 فكيف وقد ظهرت ويكره
 الفزع وهو حلق بعض
 الرأس من محل أو حال
 خلافا لفرق واستدل عمالا
 يدل له ويسن لطخه بالخلوق
 والإعراف وأن يكون
 الحلق (بعد صبها) كالإشارة
 إليه الخبر نازع فيه البقي
 بما لا يصح غاية الأمر أن
 في المسئلة قولين (ر) سن
 بعد الحلق في الذكر والائ
 ان (يصدق) بrette ذهبوا
 فضة) للخبر الصحيح انه
^{عليه السلام} امرأ طامة أن تزن
 شعر الحسين رضى الله
 عنهم او تصدق بوزنه فضة
 والحق بها الذهب بالاولى
 ومن ثم كان افضل نعم صح
 عن ابن عباس سبعة من
 الستة الصبي يوم السابع
 وذكر منها وتصدق بوزن
 شعره ذهباً وفضة وقول
 الصحابي من السنة في حكم
 المرفوع إلا أن يكون ابن
 عباس اخذ من قياس

ويكره وقوله وبه حرمة ما لم يكن براه شعره في استحباب امرأ الراس عليه احتمال اه معنى (قوله) فيه اى
 ولا تقصير الشعر ولو لم يكن براه شعره في استحباب امرأ الراس عليه احتمال اه معنى (قوله) فيه اى
 اليوم السابع اه معنى (قوله طيبة) نسبة إلى الطيب (قوله) تطليخه اى الراس اه عى (قوله) وكان
 القياس اى عبارة أنها بقولنا عمالهم لم يروا ما مات ضمنية به قال بها بعض المجتهدين اه وعبارة الفتى وإتمام
 يحرم الخبر الصحيح كافي المجموع انه ^{عليه السلام} قال مع الغلام عقيقة فاهر قرا عليه دما ومطر اعنه الاذى
 بل قال الحسن وقناة انه يستحب ذلك ثم ينسل لهذا الخبر اه (قوله) لولا اى جوابه ما قبله (قوله) به
 اى يطلب التطليخ (قوله) صحيحة فكيف كره اه من (قوله) كاهه اى ضمنها وقوله غيره اه غير المجموع
 وهوله قال بها الخ صفة رواية والضمر المحرور عائد اليها (قوله) وبه حرمة مخالف مبتدأ وخبر (قوله)
 للفقول اى من عدم الحرمة المارق وقوله ويكره تطليخه اى (قوله) عليه اى ذلك البحث وقوله لو لم
 تظهر له اى للفقول وقوله وقد ظهرت اى الفتوى الرواية المتقدمة (قوله) ويكره الفزع بومنه الشوشة
 اه عى (قوله) خلافاً اى عبارة الفتوى وهو حلق بعض الرأس مطلقاً وقبل حلق مواضع متفرقة وقام الحلق
 جميع الرأس فلا يباس به من اراد التتقف ولا يتركه ان اراد ان يدعنه ويرجله واما المرأة فيكره لها حلق
 رأسها إلا للضرورة اه (قوله) بالخلوق هو بالفتح ضرب من الطيب اه عى (قوله) فيه اى تقديم
 الذم على الحلق (قوله) للخبر اى قوله نعم في النهاية والفتوى (قوله) ومن ثم كان اى الذم افضل والخبر
 محمول على انها كانت هى المتيسرة إذ ذاك (تتبع) كى لم يفعل بشعره ما ذكره بنى كى قال الزركشى
 ان يفعل به بعد بلوغه ان كان شعر الولادة باقياً والاتصدق بrette يوم الحلق فان لم يعلم احتياطاً واخرج
 الاكثر اه معنى عبارة النهاية ومن ثم كان افضل قافى كلامه للتوقيع لا للتخير لان القاعدة متى بدى
 بالاغظ قبل او كانت للتوقيع او بالاسهل للتخير اه (قوله) نعم اى استدراك لقرنه والحلق بها اى
 (قوله) وذكر اى ابن عباس منها اى السبعة وقوله ويصدق الحى مقول ذكر (قوله) فروع ذكر (قوله) اى
 (خاتمة) يسن لكل احد من الناس ان يدهن غايكسر العين اى وقفاً بعد وقت بحيث يجب الاول وان
 يتكحل وترا لكل عين ثلاثون اى يحلق العانة ويقلم الظفر ويتف الا يطوى يجوز حلق الا يطوى ويتف العانة
 ويكون ايتا باصل السنة قال المصنف في تذييله والسنة في الرجل حلق العانة وفي المرأة تنهها والحنث مثلها
 كما يحته شيخنا والعانة الشعر الثابت حول الفرج والدبر وان قص الشارب حتى يبين طرف الشفة يانا
 ظاهر او لا يحبه من اصله ويكره تأخير هذه المذكورات عن الحاجة وتأخيرها إلى بعد الاربعين اشكر اه
 وان ينسل البراجم ولو في غير الوضوء هو عقد الاصابع ومفاحلها وان ينسل معاطف الاذن ومصاصها
 فيزيل ما فيه من الوسخ بالمسح وان ينسل داخل الاثاف تياماً في كل المذكورات وان يحصب الشعر
 الشارب بالحرمة والصفرة وهو بالسواد حرام إلا للحاجة في الكفار فلا بأس وخضاب البدن والرجلين
 بالحناء ونحوه للرجل حرام الا لعذر اما المرأة فيسن لها مطلقاً والحنث في ذلك كالرجل احتياطاً ويسن فرق
 شعر الرأس وتقبيله بما اودن او غيره وتسريح اللحية ويكره تنف اللحية اول طلوعها اشارة البرودة
 وتنف الشيب واستعمال الشيب بالكبريت وغيره طلباً للشيخوخة وتنف جانبي المنقعة وتنشعها اظفار
 للزهد وتصفيها طاعة فوق طاعة للزنى والتشنع والنظر في سوادها وما يباضا اجماعاً واقتضارا والزبادة في
 الغدران من الصدغ والتقص منهما ولا بأس بترك سباليهما اطراف الشارب معنى ونهاية قال عى
 قوله ان يدهن اى يدهن الشعر الذى جرت العادة بزيته بالدهن وقوله لكل عين ثلاثة اى متوالى وقوله
 وهو بالسواد حرام اى للرجل والمرأة كاشله اطلاقه وقوله إلا للمجاهدى بالنسبة للرجل قسطوق له حرام
 اى ولو بعد الموت وقوله ويسن فرق الحى عند الحاجة اليه وقوله وتنف جانبي المنقعة ومنه إزالة ذلك
 بنحو المقص اه وقوله اى يدهن الشعر اى فيه توقف وظاهر كلامهم الشمول لجميع البدن وقوله اى بالنسبة

أولحن والصواب سيدنى اه (قوله) لولا رواية صحيحة فكيف كره

الاولى المذكور (فروع) ذكرنا هنا في الحية

ويحرمها على المكروه منها تفريقها وكذا الحاميان ولا يملكها الولد الحليى لاجل ذلك لا مكان حملها على ان المراد في الحل المستوي الطرفين والنسب على ما رآه ان كان يلفظ لاجل حمل على ذلك او يحرم كان خلاف المعتد صرح عند ابن جان كان **عنه** باخذ من طول لجوهر منها وكان مستند ان عمر رضى الله عنه ما في كون كان يقضي لجوهر ريل ما زاد لكن ثبت في الصحيحين الامر بتوفير الحلية اى بعدم اخذ شيء منها وهذا مقدم لا يخاص على ان يمكن حل الاول على ائليان ان الامر بالتوفير للتب وهذا اقرب من حملها ما اذا زاد انتشارها وكبرها على اليهود لان ظاهر (٣٧٦) كلام أمتنا كراهة الاخذ منها مطلقا وادامه احمي قد يشوه الحلقة بمنع واما

المشوه تركه تعهدا بالنسل والعين ويحث الازدعي كراهة خلق ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيره انه مباح (و) يسنان (و) يؤذن في اذنه اليمنى ثم يقام في اليسرى (حين يولد) للخبير الحسن انه **عنه** ان في اذن الحسين حين ولد وحكته ان الشيطان ينخسه حين يفرح الاذان والاعانة لانه يدبر عند سماعها وروى ابن السني خبر من ولده مولود فاخذ في اذنه اليمنى واقام الصلاة في اذنه اليسرى لم تقصر ام الصبيان وهي التابعة من الجن وقيل مرض يلحقهم في الصغر ويسنان يقرأ في اذنه اليمنى فيما يظهر وافي اعينها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ويؤيد في الذكر التسمية وورد انه **عنه** قرأ في اذن مولود الاغلاض فيسن ذلك أيضا (و) ان (بحك بمر) بأن يعضه ويدلك به حنكه ويضعه حتى يصل

للرجل الخ كذا في شرح بافضل للشارح وقال الكردى في حاشيته قوله ويحرم تسويد الشب واللب والرائخ كذا في الاسنى عن المجموع لكن قال الشهاب الرمل في شرح الزيد بجوز للراة ذلك باذن زوجها وسيدها لان له غرضا في تزويجها وقد اذن لحاقه اه ومثله عبارة ابنه في شرح الزيد وهو مفهوم كلام الشارح السابق قيل الوضوء (قوله منها) الى قوله وكذا في النهاية (قوله ولا ينافيه) اى قوله منها تنفها وحلقها (قوله والنسب الخ) مبتدأ وحلة ان كان الخ غيره (قوله على ما رآه) اى قول الحليى (قوله على ذلك) اى في الحل الخ (قوله او يحرم كان خلاف المعتد الخ) قال في شرح الباب (قائدة) قال الشيخان يكره خلق اللحية واعتز به ان الرفعة في حاشية الكافية بان الشافعي رضى الله تعالى عنه نص في الام على التحريم قال الزركشي وكذا الحليى في شعب الايمان واستاذه الفخال الشافعي في محاسن الشريعة وقال الازدعي الصواب تحريم حلقها لغيره علة بها كماله القلديرة اه سم (قوله اى بعدم اخذ شيء الخ) ويحتمل ان المراد عدم الحلق والتقصير (قوله يمكن حل الاول) هذا يتوقف على تأخره عن الامر بالتوفير (قوله وهذا اقرب من حملها الخ) فيه تامل (قول المتن وان يؤذن) اى لو من امرأة لان هذا ليس من الاذان الذي هو من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد ذلك كالتبرك وظاهر اطلاق المصنف فعل الاذان وان كان المولود كافرا او قريبا اه ع ش بخلاف (قوله اليمنى) الى قوله لم تمسه النار في اليمنى لا قوله للخبير الى وحكته وقوله وقيل الى ويسن والى قوله لو قد كرم في النهاية الى قوله كذا قاله الى نعم وقوله خلا للبقين (قوله ينخسه) من باب نصر قاموس (قوله حين يولد) اى حين تولده (قوله وافي الخ) عبارة اصل الروضة وفيه المنى والنهاية اى في غيره او اه سيد عمر (قوله ويذلل الخ) عبارة المنى وظاهر كلامهم انه يقول ذلك وان كان الولد ذكر اه سئل الثلاثة والتبرك بلفظ الاية تاويل ارادة التسمية اه (قوله التسمية) هي محركة الانسان اه قاموس (قوله واذن مولود) اى اذنه اليمنى معنى وعش (قوله ثم) اى في ظهر الصائم (قوله هنا) اى في تحنيك المولود (قوله ما ذكر) اى من كون الحلقوب التمر (قوله استدراك) اى نسبة ترك الاول وعدم عليه (قوله نعم قياس ذلك ان الرطب) عبارة النهاية الرابح اوجه تقديم الرطب على التمر نظير ما مر في الصوم اه وظاهر عبارة المنى وهي ومعنى التمر الرطب اه عدم افضلية الرطب من التمر (قوله والاشي) الى قوله لو قد كرم في المنى لا قوله اى الى يبارك (قوله خلا للبقين) اى حيث خصه بالذكرا اه معنى (قوله من اهل الصلاح) فان لم يكن رجل فامرأة صالحة اه معنى (قوله ويسن تسمية الوالد الخ) اى سواء كان الولد ذكر اراشاه ع ش (قوله يبارك الله لك الخ) ويحصل اصل السنة بالثناء بغير ذلك للوالد او الولد اه ع ش (قوله وشكرت الواهب) اى جعلك شاكرا اه (قوله وبلغ) اى الموهوب (قوله ورزقت) ببناء المفعول (قوله وفذ كرم)

(قوله) او يحرم كان خلاف المعتد في شرح الباب قائدة قال الشيخان يكره خلق اللحية واعتز به ان الرفعة في حاشية الكافية بان الشافعي رضى الله عنه نص في الام على التحريم قال الزركشي وكذا الحليى

بعضه لجوهر للخبير الصحيح فيه فان قد تفرق فلو لم تمسه النار فظير فطر الصائم كذا قاله الشارح اى وهو اما يتأني على قول الرويان ان الحلو مقدم على الماء لكنه متعيق فهو مع ذلك الاوجه هنا ما ذكره في فرق بان الشارع جعل بعد التمر ثم الماء فادخال واسطة بينهما استدراك على الصواب وهو ان لا يبعد التمر شيئا فالحق ما في معناه نعم قياس ذلك ان الرطب هنا افضل من التمر كبرهم والاشي كاله كرمنا على الاوجه خلا للبقين ويبيى ان يكون المخنك من اهل الصلاح ليحصل للولود بركة مخالطة ربه لجوهر ويسن تسمية الوالد اخذ امام في التسمية عبدالوادة يبارك الله لك في الموهوب لك وشكرت الواهب وبلغ أشده ورزقت به ويسن الرد عليه بنحو جزاك الله خيرا وفي ذك كرم الواهب نظر لان لا يكون صريح به حديث ولم يره رأيته في المجموع

ولا ينحس به الدهن وان عمل شبه قليب وبلغه ولو حيا (وكذا) يحمل كرف مات (فهو في الاصح) ما ليس على صورة السمك المشهور فلا ينافى تصحيح الروضة ان جميع ما فيه يسمى سمكا (٣٧٨) ومنه القرش وهو اللحم يفتح الامم والمعجمة ولا نظير الى قوله بانه ومن نظير لذلك

عرقا لا يصغر فيدخل فيه كبار اليسارية المعروفة بصورته ان كان قدر اصبعين مثلا اه عرش (قوله) ولا يتنجس به الدهن ليس هذا من جملة ما مر (قوله) ولا يتنجس به الدهن اى فهو اى الدهن باق على طهارته وليس يتنجس معفو عنه اه عرش (قوله) وانه عمل شبه الخ او نولو وجد سمكا في جوف اخرى حل اكلها الا ان تكون قد تضررت فبحرمانها صارت كالفه معنى ونهاية (قوله شبه الخ) اى صغير السمك من غير ان يشق جوفه اه معنى (قوله ولو حيا) يشمل الحياة المستمرة على ما مر وفيه ما فيه اه رشيدى عبارة عرش قال صاحب العباب بحر من قلى الجر ادو صرح في اصل الروضة يجوز ذلك قياسا على السمك انتهى والا قرب عدم الجواز لان حياته مستمرة بخلاف السمك فان عيشه عيش مذبح فالتحق باليت اه ورجع الشارح في باب الصيد يجوز قلى الجر ادو عقبه سمك بما وافق ما قاله صاحب العباب راجعه (قوله) عا ليس الخ) كخزير الماء وكلبه لا يشترط فيه الذكاة لانه حيوان لا يذبح الا في الماء معنى (قوله) ما ليس على صورة السمك المشهور) لعل المراد عالم يشتهر باسم السمك وان كان على صورته حتى يتاق قوله ومنه القرش والافه على صورة السمك كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) ومنه اى التير (قوله) القرش بكسر فسكون قايوس ومعنى (قوله) غير السمك اى المشهور اه سم (قوله) ويرده اى لتليل القتل بما ذكر (قوله) كالقير اى ما هو على صورته لكنه اذا خرج تكون به حياة مستمرة اه عرش (قوله) المتين حل اى اكله ميتا اه معنى (قوله) لتناول الاسم له الخ) فاجرى عليه حكمه فقل هذا الوجه ما لا نظير له في البر يحمى اذا ذبح ما اكل شبهه في البر فانه يحمل جزما ولو كان يعيش في البر والبحر لانه حينئذ كحيوان البر وحيوان البر يحمى مذبحا فعمل الخلاف اذا اكل ميتا معنى ومعرش (قوله) دائما اخرج قوله السابق اوسى لكنه لا يدوم اه سم (قوله) ونسائس) يفتح الثون مصباح وضبطه في شرح الروض اى والخفي بكسر الثون اه عرش (قوله) الثون حية) ويطلق على الذكر والاثنى ودخلت التاء للوحدة لانه واحد من جنسه كدجاجة (تلييه) قد يفهم كلامه ان الحية لا تلي ثون الا في الماء حلال لكن صرح الماوردى بحرهما وغيرهما من ذوات السموم البحرية اه معنى عبارة الرشيدى قوله حية اى من حيات الماء كاصح به غيره اه (قوله) وسائر ذوات السموم) كعقرب اه معنى (قوله) وسلحفاة) بعض السنين وضع الاسم بجملة ساكنة معنى ورشيدى (قوله) والرتسة) ميتا اخره قوله جرى الخ (قوله) وهى البجاعة الخ) عبارة التباية قلى هى السلحفاة وقيل البجاعة هى السلحفاة اه (قوله) على انها كالسلحفاة اى فى الحرمة او فى الخلاف وتصحيح الحرمة (قوله) لكن الاصح الحرمة) وقفاً لنهاية والخفى (قوله) لاستنباة وضربه) عبارة الخفى للسمية فى الحيوان المقربوا للاستنباة فى غيرهما اه (قوله) عن قتل الضفدع اى صغيرا كان او كبيرا اه عرش (قوله) وجربا على هذا) الاشارة لما فى المتنازع رشيدى (قوله) فى الروضة وصلها الخ) اعتمدته النهاية عبارة كذا فى الروضة كاصلها هو المعتقد وان قال فى المجموع ان الصحيح المعتد ان هو اعتمد الخفى ما فى المجموع كما هو ظاهر صريح الشارح (قوله) ايضا) لا موقع له هنا (قوله) ان جميع ما فى البحر الخ) اى وان كان يعيش فى البر ايضا (قوله) يحمل على ما فى غير البحر) اى لحقيقة والنسائس والسلحفاة البحرية حلال وعلى ان السلحفاة فى الترتة التى قدمه تكون الترتة المعروفة الآن حلالا على ما فى المجموع وان كانت تعيش فى البر فاحفظه فانه دقيق اه عرش (قوله) قلى النسائس) الى قوله قلى زاد الخفى قبله هو اى النسائس على خلقه الناس قاله القاضى ابو الطيب وغيره اه (قوله) يقفز

حل شبه وقله لان عيشه يمدد بوجه من الماء عيش المذبوح (قوله) وقيل لا يحمل غير السمك اى المشهور (قوله) دائما) اخرج قوله السابق اوسى لكنه لا يدوم (قوله) لكن تعقبه فى المجموع فقال الصحيح المعتد ان جميع ما فى البحر تحمل مثله الا الضفدع اى وما فيه سم الخ) قال فى شرح العباب قال الدميرى ويحرم الارنب

فى تحريم التساح فقد تساهلوا بما علة الصبيحة عيشه فى البر (وقيل لا) يحمل غير السمك لتخصيص الحل به فى خبرا حل لنا ميتان السمك والجر ادو يردهما تقرر ان كل ما فيه يسمى سمكا (وقيل ان اكل مثله فى البر) كالقير (حل والا) يؤكل مثله فيه (فلا) يحمل (ككتاب وحرار) لتناول الاسم له ايضا (وما يعيش) دائما (فى بر ويحرم كضفدع) بكسر ثم كروا وضوح يفتح ثم كروا بعضهم ثم يفتح الفاء ساكنة فى السك (وسرطان) ويسمى عقرب الماء وتساح ونسائس (وحية) وسائر ذوات السموم وسلحفاة والترسة وهى البجاعة بالجم يجرى بعضهم على انها كالسلحفاة وبعضهم على حلها لانها لا يدوم عيشها فى البر ويجرى عليه فى المجموع فى موضع لكن الاصح الحرمة وقيل البجاعة هى السلحفاة (حرار) لاستنباة بوضوحه من جهة النبى عن قتل الضفدع اللازم منه حرمة وجري على هذا فى الروضة وصلها ايضا لكن تعقبه فى المجموع فقال الصحيح المعتد ان

جميع ما فى البحر تحمل مثله الا الضفدع اى وما فيه سم وما ذكر الاصحاب او بعضهم من تحريم السلحفاة والحية والنسائس محمول على ما فى غير البحر اه قيل النسائس بوجهين اخر الا الصنفين على رجل واحد وله عين واحدة يشكلوه يقتل الانسان ان ظفر به يقفز كقفز الطير

قبل برده على محبوط وأودعته فيه ما هو حلال له ويرد بجمع عيشة تحت الماداما الذي الكلام فيه قال الزركشي ولم يجرحوا
للدنيس وقد صحت به البلوى في بلاد مصر كصحت البلوى في الشام بالسراطين وعن ابن عدلان أنه أتى بالحل لا كل فقير في البر هو القس
وهذا عجيب أي من شيتين اعتبارا للثبوت في البر وهو ضيف وعدم فهمه إذا المراد عليه ما أكل (٣٧٩) مثله من الحيوان لا مطلقا وعن ابن

عبد السلام أنه كان يفتي
بتحريمه وهو الظاهر لأنه
أصل السرطان تولده منه
كما نقل عن أهل المعرفة
بالحيوان أنه واعتد
الدميري الحل ونارح في
صحته ما نقل عن ابن
عبد السلام وقلنا أصل
صهر ابن عدلان واقفه
(وسميون البرجل منه
الانعام) أجماعا وهي
الابل والبقر والغنم
(والخيل) الرمي وغيرها
لصحة الأخبار بحلها
وخبر النبي عن لحومها
منكر وبفرض صحته هو
منسوخ بإسنادها لم يخبر
ولا دلالة في تركوها
وزينة على الآية مكية
أضافا والحرم لم يحرم
إلا يوم خبر فدل على
أنه صلى الله عليه وسلم
لم يفهم من الآية تحريم
الحرم فكذلك الخيل والمراد
في جميع ما مروى في الذكر
والاشي (وبقر وحش
وحماره) وإن تأملنا لطيفا
وأكله الله عليه وسلم
من الثاني وأمره بالاكل
منه رواه الشيخان وقيس
به الاول (وطي) أجماعا
(وضيع) بضم باء أنه أصبح
من إسكانها لصحة الخبر

من الباب الثاني أي يشبهه قانوس (قوله برده على) أي المتي (قوله وهو حلال) الواو حالية والضمير
لنحوط (الخ) (قوله) وقد صحت البلوى به أي يأكله (قوله أنه أتى بالحل) أي حل الدنيس وهذا هو
الظاهر لأنه من طعام البحر ولا يعيش إلا فيه معنى (قوله عليه) أي الضعيف (قوله ما أكل مثله من
الحيوان الخ) ما المانع أن يكون لناحيون يسمى بالقت كما هو المتبادر من كلام ابن عدلان أنه سيدع
وفي دعوى التبادر وقفة (قوله وهو الظاهر) خلافا للحن كاسر أضافا للتبعية كإتيان (قوله) لأنه
أصل السرطان (الخ) عبارة عرش ويلزم على ما تقدم أي في كلام نفسه عن ابن المظفر في السرطان
أنه متولد من الدنيس أنه حلال لأن الحيوان المتولد من الظاهر طاهر وتقدم التصريح بحرمه السرطان
فليتأمل وجه ذلك اللهم إلا أن يقال ما ذكره ابن مظفر ممنوع وفي تصريحه بحل الدنيس وحرمه
السرطان دليل على أن كلامهما أصل مستقل وليس أحدهما متولدا من الآخر أم عرش (قوله) واعتد
الدميري (الخ) عبارة أنها يؤول ما الدنيس قائم عند حله كاجرى عليه الدميري وأتى به ابن عدلان وأئمة
عصره وأتى به بالدور صحته تعالى (قوله في صحة ما نقل (الخ) أي صحته نقله (قوله) أي الدميري
(قوله) أجماعا إلى قول المتن والأصح في النهاية لا لقوله الخلاف إلى ومن عجيبه قوله لم يحل أمره
وقوله وهو النجاس إلى وزعم وقوله وكذا الآية إلى (الابل) إلى قول المتن والأصح
في المتن لا لقوله الخلاف إلى ومن عجيبه قوله وأم حين إلى المتن وقوله أجماعا معرب قوله وزعم إلى المتن
وقوله وشق وقوله وقال جمع إلى المتن وقوله كره بالريح وقوله قيل إلى وقد انزاع (قوله) وغيرها) أي
غير العربية (قوله بحلها) أي الخيل (قوله ولا دلالة) عبارة للمتن والاستدلال على التحريم بقوله تعالى
لتركبوا ما وزع ولم يذكر الاكل مع أنه في سياق الاستان مردود كما ذكره البيهقي وغيره فان الآية مكية
بالاتفاق ولحوم الخمر إنما حرمت يوم غير مستسنع بالاستباق فدل على أنه لم يفهم من الآية ولا الصحة
من الآية تحريمها للحل ولا لغريمها فلتا بالذلة على تحريم الخيل لذلة على تحريم الخمر ولم يعمروا منها
بل امتدت الحال إلى يوم غير فحرموا أيضا الاقتصار على تركها بالذلة على تركها بالذلة عليها
وإنما خصهما بالذكر لأنهما معظم مقصوداه (قوله) وإن تأملنا أخذناه في الحمار ظاهر لدفع قوم
أنه إذا تأمل صار أهليا يحرم كسائر الخمر الأهلية وأما أخذناه في البقر فلم يظهر له وجه لأن الأهل من
البقر حلال عرا كان أو جواميسه عرش أي أهلا ولا الأفراد ليرجع إلى الثاني فقط عبارة للمتن ولا
فرق في حمار الوحش بين أن يستأنس ويبقى على وحشه كما أنه لا فرق في تحريم الأهل بين الحاليه (قوله
وأمره) عطف على حقه (قوله ولا يسقط لسن) أي إلى أن يموت مغنى ونهاية (قوله) وإنه عطف على

البحري وهو حيوان أسه كراس الارنبو بدنه كبدن السمك وقال ابن سينا حيوان صغير صدف هو
من السموم إذا شرب منه قتل ولا يرده على ذلك أن ما أكل في أنير وكل شبهة في البحر لأن هذا لا يشبه الارنب
الشكل بل في الاسم ولا علة به وقوله وكل شبهة في البحر أي وإن عاش في البر أيضا كما هو ظاهر هذا
الكلام إذ لو لم يرد ذلك فلا تندق التقيد بالبيه لان الحل حيث لا يتوقف عليه فهذا لا ينافي قول المصنف
وما يعيش في البر وبحر لأن كلامه في الميتات وفما لا يشبهه في البر هو هذا الكلام فبأنه كمالا يشبهه في البر
والحاصل أن الوراء نأحيو أنما يؤكل في البر كدتمو بقر ووز ودجاج يعيش في البر والبحر بل يذكيته
(قوله) واعتد الدميري (الحل) وأتى به شيخنا الشهاب الرمي (قوله وحماره الخ) قال في شرح الروض
وفارقت أي الخر وحسية الأهلية بأنها لا يتنفع بها في الركبوا الحل فانصرف الانتفاع بحالها خاصة

بأنه يؤكل وبأنه ضعيف لا يتقوى به وخبر النبي عنه لم يصح وبفرض صحته فهو نهى تنزيه للخلاف فيه كذا قيل وفيه نظر لأن ما خالف
سنة صحيحة لا راعي ومن عجيب حقه أنه يتقدم حتى يصاد وأمره أنه سنة ذكر وسنة أي ويحيض (وضب) وهو معروف لذكره
ذكر أن ولاتاه فرجان ولا يسقط لسن وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم أقر آكله يحضرهم بين حله وإنما تركه لأنه يأنه متفق عليه

(وَأَرْنَب) لَانَهُ **عَلِيٌّ** أَكَلَ مِنْهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَهُوَ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ عَكْسُ الزَّوْاقِ يَطُأُ الْأَرْضَ بِمَوْجِعٍ قَدَمَيْهِ (وَتَعْلَبُ) مَثَلَةُ أَوَّلِهِ لَا تَعْلَبُ وَالْخَرَانِفُ فِي تَحْرِيمِهِ ضَعِيفَانِ (٢٨٠) (وَيَرْبُوعٌ) وَهُوَ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ جَدُّ طَوِيلُ الرَّجْلَيْنِ لَوْ تَكُونُ الْغَزَالُ لَا تَعْلَبُ طَيْبٌ أَتَى وَنَابَهَا

ضَعِيفٌ وَمَثَلُهُمَا قَتْلُهُ وَبِوَرٍ
وَأَمَّ حَبِيبٌ بَعْدَ مَهْمَلَةٍ
مَضْمُونَةٌ فَوْحِدَةٌ مَفْتُوحَةٌ
فَتْحَتُهُ تَقْبِيهِ الضَّيْبُ وَهُوَ
أَتَى الْخَرَانِفَ (وَفَنَكٌ) يَفْتَحُ
الْقَاءَ وَالنُّونَ وَيَسْتَجَابِ
وَقَافٌ وَحُوصَلٌ (وَسَمُورٌ)
يَفْتَحُ فُضْمٌ مَعَ التَّضْدِيدِ
إِجْمَاعِيٍّ مَمْرُوبٌ وَهُوَ
وَالسَّنَجَابُ نَوَاجِنُ مِنْ
ثَعَالِبِ التَّرَكُّ لَوْ زَعِمَ أَنَّهُ طَيْرٌ
أَوْ مِنْ الْجِنِّ أَوْ نَبَتْ غُلَظُ
(وَيَحْرَمُ) وَشَقٌّ (وَبَنَلٌ)
الَّتِي الصَّحِيحُ عَنْهَا الْخَمَارُ
يَوْمَ خَيْبَرَ وَلِتَوْلَدَهُ بَيْنَ
حَلَالٍ وَحَرَامٍ مِنْ مَعْمُولٍ تَوْلَدَ
بَيْنَ فَرَسٍ وَحِمَارٍ وَحَشَى
مَثَلًا حَلَّ أَتَافًا (وَحِمَارٌ
أَهْلِيٌّ) لَمَّا ذَكَرَ (وَكُلُّ ذِي
نَاقٍ) قَوِيٍّ يَمِشُّ بِعَصَاهِ
(مِنْ السَّبَاعِ وَغُلَبٍ) بِكَسْرِ
فَسَكُونٍ وَهُوَ الطَّيْرُ كَالطَّفْرِ
الْإِنْسَانِ (مِنْ الطَّيْرِ) الَّتِي
الصَّحِيحُ عَنْهَا قَالَاوَلُ
(كَاسِدٌ) وَفَهْدٌ (وَنَمْرُودٌ) بَ
وَدَبٌ وَفِيلٌ وَفَرْدٌ (وَالثَّانِي
نَحْوُ) (بَارُوشَاهِينَ وَصَقْرٌ)
حَامٍ بَعْدَ خَاصٍ لِمَوْلَاهُ لِلْبَرَاءَةِ
وَالشَّوَاهِينَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ كُلِّ
مَا يَصِيدُ وَهُوَ بِالسِّنِّ وَالصَّادِ
وَالرَّاءِ (وَنَسْرٌ) بِتَثْنِيثٍ
أَوَّلُهُ وَالتَّحْقِيقُ أَهْمُصَحُّ
(وَعَقَابٌ) بِضَمٍّ أَوْ هُوَ جَمِيعٌ

حَلَهُ وَقَوْلُهُ تَرَكَهُ أَيْ الْأَكْلَ (قَوْلُ الْمُنِّ وَأَرْنَبُ) بِالضَّمِّ يَخْطُؤُ فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ بِلَا تَوْنٍ يَنْتَعِ صَرْفَهُ
حَيَوَانٌ يَنْشَبُ الْمُنَاقِ أَهْ مَعْنَى (قَوْلُهُ أَكَلَ مِنْهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) وَلَمْ يَبْلُغْ أَمَّا حَقِيقَةُ ذَلِكَ خَرَفٌ مِمَّا عَصَتْهَا بَانَهَا
تَحْيِضٌ كَالضَّبْعِ وَهُوَ عَرْمَةٌ أَيْضًا أَهْ مَعْنَى (قَوْلُهُ عَكْسُ الزَّوْاقِ) يَفْتَحُ الرَّاءِ وَيَضْبُ لِنَتَانِ
مَشْهُورَتَانِ وَهُوَ غَيْرُ مَا كَوْلَ أَهْ عَشْ (قَوْلُ الْمُنِّ وَيَرْبُوعٌ) وَهُوَ حَيَوَانٌ يَنْشَبُ الْفَارَ أَهْ مَعْنَى (قَوْلُهُ
لَوْ تَكُونُ الْغَزَالُ) عِبَارَةٌ الْمُنِّي أَيْضًا بِالضَّمِّ أَغْبَرَ الظَّاهِرَ بِطَرَفِ ذَنْبِهِ شَرَاتِ أَهْ (قَوْلُهُ وَنَابَهَا) أَيْ
التَّعْلَبُ وَالرَّبْرُوعُ (قَوْلُهُ قَتْلُهُ) بِالذَّلَالِ الْمَجْمُوعَةِ دَمِيرُ وَيَضْمُ الْقَافِ وَفَتْحُ عَتَارٍ وَيَضْمُ الْقَاءِ وَتَفْتَحُ
لِلتَّخْفِيفِ مَصْبَاحٌ أَهْ عَشْ (قَوْلُهُ وَبِوَرٍ) هُوَ بَاسِكَانُ الْمَوْحِدَةِ دَوِيَّةٌ أَصْفَرُ مِنَ الْهَرِكِ كَحَلَاةِ الْعَيْنِ لَا ذَنْبَ لَهَا
مَعْنَى وَبِوَرٍ شِدِيدِي (قَوْلُهُ فَوْحِدَةٌ مَفْتُوحَةٌ أَلِخْ) وَنُونٌ فِي آخِرِهِ أَهْ مَعْنَى (قَوْلُ الْمُنِّ وَفَنَكٌ) وَهُوَ حَيَوَانٌ
يُؤْخِذُ مِنْ جِلْدِهِ فَرُو لِيَتَوَخَّضَ مَعْنَى وَتَهَابَةً (قَوْلُهُ وَقَافٌ أَلِخْ) عِبَارَةٌ الْمُنِّي وَالرُّوسُوعُ مَعَ شَرْحِهِ وَالدَّلَالِ
هُوَ بَاسِكَانُ اللَّامِ بَيْنَ الْمَهْمَلَتَيْنِ الْمَضْمُونَتَيْنِ دَابَّةٌ قَدْرُ السَّخْلَةِ ذَاتُ شَوْكٍ كَطِيلَةٍ تَنْشَبُ السَّمَاءَ وَفِي الصَّحَاحِ
أَنَّهُ عَظِيمُ الْقَنَافَةِ وَابْنُ عَرَسٍ وَهُوَ دَوِيَّةٌ رَقِيقَةٌ تَعَادَى الْفَارَ تَدَلُّ خَلَّ جِجَرِهِ وَتَخْرُجُهُ وَجَمْعُهُ نَبَاتٌ عَرَسٌ
وَالْحَوَاصِلُ جَمْعُ حَوْصَلَةٍ وَيُقَالُ لَهُ حَوْصَلٌ وَهُوَ طَائِرٌ أَيْضًا أَكْبَرُ مِنَ الْكُرْكِيِّ ذُو حَوْصَلَةٍ عَظِيمَةٍ يَنْخُذُ
مِنْهَا فَرُو وَيَكْثُرُ بَصَرُهُ وَيَعْرِفُ الْبَيْعَ وَالْقَافِ بِضَمٍّ الْقَافِ الثَّانِيَةِ دَوِيَّةٌ يَنْخُذُ جِلْدَهَا فَرُو أَهْ وَعِبَارَةٌ
الْثَّانِيَةِ وَيَحِلُّ دَلِيلُ ابْنِ عَرَسٍ أَهْ (قَوْلُهُ وَزَعِمَ أَهْ) أَيْ السَّمُورُ (قَوْلُهُ وَشَقٌّ) وَهُوَ حَيَوَانٌ يَنْخُذُ
مِنْ جِلْدِهِ فَرُو أَوْ قِيَاتُوسٌ (قَوْلُهُ مَثَلًا) أَيْ أَوْ يَفْرُ أَهْ مَعْنَى (قَوْلُهُ حَلَّ أَتَافًا) أَيْ لَانَهَمَا
مَا كَوَّلَانِ أَهْ عَشْ (قَوْلُهُ لَمَّا ذَكَرَ) أَيْ مِنَ النَّبِيِّ الصَّحِيحُ عَنْهُ (قَوْلُهُ وَهُوَ الطَّيْرُ أَلِخْ) عِبَارَةٌ الثَّانِيَةِ
وَالْمُنِّي أَيْ ظَفَرُ أَهْ (قَوْلُهُ قَالَاوَلُ) أَيْ ذُو النَّابِ (قَوْلُهُ وَفَهْدٌ) عِبَارَةٌ الْمُنِّي وَمِنْ ذِي النَّابِ الْكَلْبُ
وَالْخَنَزِيرُ وَالْفَهْدُ يَفْتَحُ الْقَاءَ وَكُسرُهَا مَعَ كُسرِ الْهَاءِ وَاسْكَانُهَا وَبِالرَّاءِ يَبْدَأُ مِنْ مَوْحِدَتَيْنِ الْأَوَّلَى مَفْتُوحَةٌ
وَالثَّانِيَةُ كَتَمَتْهُ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ السَّبَاعِ بِعَادَى الْأَسَدِ مِنَ الْعَدُوِّ لَا مِنَ الْعَادَاتِ وَقِيلَ لَهُ الْفَرَاثُ بِضَمٍّ الْقَاءِ
وَكُسرِ النُّونِ شَيْبَةٌ بِأَنْ أَوَى أَهْ (قَوْلُ الْمُنِّ وَنَمْرٌ) يَفْتَحُ النُّونَ وَكُسرِ الْمِيمِ وَبَاسِكَانُ الْمِمِّ مَعَ ضَمٍّ النُّونِ
وَكُسرِهَا حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ أَخْبَثُ مِنَ الْأَسَدِ سَمِيٌّ بِذَلِكَ لَتَمَرُّهُ وَاخْتِلَافُ لَوْنِ جِسْمِهِ يُقَالُ تَسَرَّقَ لَانِ أَيْ
تَتَكَرَّرُ تَغْيِيرُ لَوْنِهِ لَا يَوْجِدُ جَدًّا بَالًا إِلَّا غَضَبًا نَامِجًا بِنَفْسِهِ ذُو قُرُوسٍ وَطَوَاتٍ ضَعِيفَةٌ وَبَيَّاتٌ شَدِيدَةٌ إِذَا شَبِعَ نَامٌ
ثَلَاثَةً يَامٌ وَيَعْرِفُ أَمْعَالِيَّةٌ أَهْ مَعْنَى (قَوْلُ الْمُنِّ وَدَبٌ) بِضَمٍّ الدَّلَالِ الْمَهْمَلَةِ وَالْأَثَرِ دَبَّةٌ أَهْ مَعْنَى (قَوْلُهُ
وَالثَّانِي) أَيْ ذِي الْخَلْبِ (قَوْلُ الْمُنِّ وَصَقْرٌ) يَفْتَحُ فَسْكَوْنُ كُلِّ شَيْءٍ يَصِيدُ مِنَ الْبَرِّ وَالْفُورَاهِينَ أَهْ قَامُوسٌ
(قَوْلُهُ عَرْمَةُ النَّسْرِ) الْأَوَّلَى أَنْ عَرْمَةُ النَّسْرِ كَأَيُّ الثَّانِيَةِ (قَوْلُهُ وَهُوَ) أَيْ ابْنُ أَوَى فَوْهٍ أَيْ التَّعْلَبُ (قَوْلُهُ
وَكَذَا أَمْعَالِيَّةٌ أَلِخْ) عِبَارَةٌ الْمُنِّي وَاحْتِرَازٌ بِالْوَحْشَةِ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ قَالَهَا حَرَامٌ أَيْضًا عَلَى الصَّحِيحِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا
سَجَّ وَقِيلَ تَحَلَّ لَضَعْفِ نَابِهَا (تَبِيَّةٌ) قَالَ الدَّمِيرِيُّ قَالَ الْمَصْنُفُ وَهُوَ قَوْحُ لَفْظٍ وَحَشٍ لِكُنَّ أَشْمَلُ
وَأَخْصَرُ أَهْ وَقَدِيمَتَرُ بِاخْتِلَافِ التَّصْحِيحِ كَاطِمٌ مِنَ التَّقْرِيرِ وَإِنْ أَوْحَى كَلَامُهُ الْجَزْمُ بِعَرْمَتِهَا وَأَمَّا ابْنُ
مُقَرَّضٍ وَهُوَ بِضَمٍّ الْمِيمِ وَكُسرِ الرَّاءِ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الدَّلَالُ يَفْتَحُ اللَّامَ فَلَا يَحْرَمُ لَانِ الْعَرَبُ تَسْتَعْلِيهِ
وَنَابُهُ ضَعِيفٌ أَهْ بِحَدْفٍ قَوْلُهُ فَلَا يَحْرَمُ خِلَافَ النَّابِ بِعَارِضٍ يَحْرَمُ النَّسْرُ لَا تَعْرِضُ الدَّجَاجُ وَإِنْ مَقَرَّضُ
عَلَى الْأَصَحِّ أَهْ (قَوْلُهُ وَكَذَا النَّسْرُ) وَهُوَ دَوِيَّةٌ نَحْوُ الْفَرَةِ بِأَوَى الْبَاسِئِينَ غَالِبًا وَابْتِجَافُ نَحْوِ مَثَلِ حَمَلِ

مَخْلَافِ الْأَهْلِيَّةِ أَهْ (قَوْلُهُ وَنَمْرٌ) عِبَارَةُ الرُّوسُوعِ وَالسَّمُورِ وَالسَّنَجَابِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَهِيَ نَوَاجِنُ مِنْ
ثَعَالِبِ التَّرَكُّ (قَوْلُهُ وَهُوَ قَوْحُشٌ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوسُوعِ وَقَارِطُ الرُّوسُوعِ الْحَمَارُ الْوَحْشِيُّ حَيْثُ الْحَقُّ بِالْمَرِّ
الْأَهْلِيَّ لِشَبَهِهِ لَوْ نَابَ وَصُورَةُ وَطَبْعَانَهُ يَتَوْنُ بِالْوَاوِ عَظِيمَةً وَيَسْتَأْنِسُ بِالنَّاسِ بِمَخْلَافِ الْحَمَارِ الْوَحْشِيِّ مَعَ

جَوَارِحِ الطَّيْرِ وَقَالَ جَمْعُ عَرْمَةِ النَّسْرِ لَا تَسْتَجَابُ لِأَنَّهَا لَعْلَبًا وَإِنَّمَا ظَفَرُ كَطَفَرِ الدَّجَاجَةِ (وَكَذَا ابْنُ أَوَى) وَحَوْلُ
بَلَدٌ وَهُوَ كَرِيهِ الرِّيحِ طَوِيلُ الْخَوَالِبِ وَالْأَطْطَارُ يَمُوتُ إِلَّا إِذَا اسْتَوْحَشَ بِمَآيَشِهِ صِيَاحُ الصَّيْدَانِ فِيهِ شَبَهُ مِنَ الذَّنْبِ وَالتَّعْلَبُ وَهُوَ
فَوْهٌ وَدُونُ الْكَلْبِ لَا تَسْتَجَابُ وَعَدُوهُ بَنَابُهُ (وَهُوَ قَوْحُشٌ فِي الْأَصَحِّ) لَعْدُوهُمَا كَذَا أَمْعَالِيَّةٌ قَبْلَ جَزْمَا وَقِيلَ فِيهَا الْخِلَافُ وَكَذَا النَّسْرُ

(ويعرهم مآندب قتله) اذ لو جازا كنه لخل اقتناه (كمية وعقرب وغراب ابقع) اى فيه سواد ويبيض (وحدة) يوزن غنبة (وقار قوكل) بالجر (سبع) بضم الباء مضار) بالتخفيف اى عاد للخبير الصحيح فى الفواسق الجنس (٣٨١) انهن يقتلن فى الخل والحرهم وهى غراب ابقع

وحدة وقارة وعقرب وكلب عقوروفى وقابل سلم ذكر الحية بدل العقرب وفى اشرو زيادة السبع الضارى قبل البيمة التى وطئها الاذى مامور بقتلها مع حلها اه وموان قتلها وجه ضعيف فلا استثناء على انها لا ترد وإن قلنا بقتلها لانه لعارض والورد مالمو صال عليه حيوان يحل كلفاته يجب قتله ومع ذلك هو حلال ويقد الغراب بالابقع تبعا للخبير وللاقتناع على تحريمه الا فالاسود وهو النذاف الكبير ويسمى الجبل لانه لا يسكن الا الجبال حرام ايضا على الاصح وكذا العقق وهو ذلولين ابيض واسود طويل الذنب قصير الجناح صوته العميقة وخرج يضار نحر ضبع وتعلب لضعف نابه كامر (وكذا راحة) النهى عنها رواه البيهقي ونخبها (وبقاعة) بموحدة مثله فجمعة ثم مثله طائر ايضا واوغير بغي الطير ان اصغر من الهداة باكل الجلف والاصح (حل غراب ذرع) وهو اسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون عمر المتقار والرجلين لانه مستطاب وفى اصل الروضة

وحول مصباح ادهش (قول المتن مآندب قتله) اى لا يذاته اه معنى (بقوله لخل اقتناه) اى فكناه لا يقتله اه سم (قول المتن كمية) يقال للذكر والاى وعقرب اسم للثى ويقال للذكر عقربان بضم العين والراء اه معنى (قول المتن وقارة) بالهمز وكسبها ام غراب وجميعا قران بالهمز والبرغوث بضم الباء والزبور بضم الزاى والبق والعقور اما مآندب قتله لا يذاته اه ولا تقع فيها ما فيه قطع ومضرة لا يستحب قتله لفعلموا بكمه لضرره ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضركم كالحنافس جمع خنفساء بضم الفاء اصغر من قصبا والجعلان بكسر الجيم وهو دوية معروفة تسمى الزعقوق تفض البهائم فى فروجها فتعرب وهى اكبر من الخنفساء شديدة السواد فى البطنان حررة للذكر قرانوا الرخم والكلب غير العقور الذى لا منفعه فيه مباحة معنى وروض مع شرحه (قوله وفى اخرى الخ) عبارة النهاية والمنفى وفى رواية لاي داود والرمذى ذكر السبع العادى مع الخس اه قال عرش لعله مع الرواية الاولى اه (قوله قيل الخ) واقفه المنفى بجارته واستثنى من محرم تحريم ما مر بقتله البيمة المأكولة اذا وطئها الاذى فانه يحل اكلها على الاصح كما ذكر فى باب الزنا مع الامر بقتلها (قوله لعارض) وهو الستر على الفاعل اه عرش (قوله وهو التذاف) بالذال الممثلة اه عرش عبارة القاموس فى فصل الغين التذاف كغراب غراب القيط اه (قول المتن رخة) وهو طائر ابقع يشبه النسر فى الخلقة والناس بسين مهملة طائر صغير ينسب اللحم بطرف منقاره واصل النبس اكل اللحم بطرف الاسنان والنهش بالمجعة اكله بجميعها فتحرم الطيور التى تنهش كالسباع التى تنهش لاستباحها معنى وروض مع شرحه (قول المتن وبقاعة) هى غير الجوزية المسماة بالنورية وقد اتى عليها الشهاب الرمل اه رشيدى (قوله او اغبر) اسقطه المنفى وعبارة النهاية ويقال اغبراه (قوله وهو اسود) الى قوله وفى اصل الروضة النهاية والمنفى (قوله وهو اسود صغير الخ) ولوشك فى حقى هل هو ما يكل او من غيره فينبى الحرمة احتياطا اه عرش كل ما ذكره مخصوص بالشك فى انواع الغراب والافخاف ما ياكل قبل التنبه الثانى (قوله وفى اصل الروضة الخ) قال شيخنا والشهاب الرمل المتمدد خلاف ما فى اصل الروضة اه سم وواقفه اى الشهاب الرمل النهاية والمنفى عبارة الاول وما النذاف الصغير وهو اسود حرمادى اللون فقتضى كلام الرافعى حله وبه صرح جمع منهم الرويانى وعظه بانه ياكل الروع وهو المتمددون صح فى الروضة تحريمه اه وعبارة الثانى ثالثا النذاف الصغير وهو اسود رمادى اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل بحرم كاصح فى اصل الروضة جوى عليه ابن المقرئ وقيل بحله كما هو قضية كلام الرافعى وهو الظاهر وقد صرح بحله الخوى والجرجاني والرويانى واعتمده الاسنوى اه بحذف (قوله حرام) خلافا للشهاب الرمل والنهاية والمنفى كما مر وروى كل مادف ودع ما صنف معنى واسنى (قوله انه غلط) اى ما فى اصل الروضة (قوله يفتح المحمدين) الى قوله واعررض فى المنفى الا قوله وفى القاموس الى المتن والى قول النذاف فى النهاية الا قوله لاذن النثر الى المتن وقوله قتله الى المتن (قوله مع تشديد التاية) ومنهم من يسكنها اه معنى (قوله بضم المهملة) وتشد يد الراى المفتوحة لفرقة على حكاية الاصوات قبول التلقين اه معنى (قول المتن وطاوس) هو طائر فى طيحه العفقه وجب ازهوى بنفسه والخيلاو الاجباب بريشه ومع حسه يتشام به اه معنى (قول المتن وتحل نعامه الخ) كذا الجارى طائر معروف شديد الطيران والشرقا يفتح المجموع كسر حاء كسر القاف وتشد يد الراى وبكسر حاء اسكان القاف وتخفيف الراى ويقال له الشرقاق وهو طائر اخضر على قدر الحمام وروض مع شرحه نهاية (قول المتن وكركى) على وزن دردى بشد الياء (قول المتن ويط) يفتح اوله اه معنى (قوله)

الاه اه (قوله لخل اقتناه) فكأن لا يقتل (قوله وفى اصل الروضة ان النذاف الصغير الخ) قال شيخنا الشهاب الرمل المتمدد خلاف ما فى اصل الروضة

ان النذاف الصغير وهو اسود او رمادى حرام واعررض بالايحدى بل الاسنوى انه غلط (وتحريمه) يفتح الموحدتين مع تشديد الثانية ثم معجمو بالقصر وهو البقرة بضم المهملة وتولوا تعاقف والغالب انه اخضر (وطاوس) نخبها (وتحل نعامه) اجماعا (وكركى ويط)

قال الدميري هو الاوز الذي لا يطير (اوز) بكسر فتح وقد تحذف هزته (ردج) بتثنية اوله في الذكر والاثنى والفتح اضع لطبياً كسائر طيور الماء الا اللقلق (وحمام وهو كل ما عاب) أى شرب الماء بلا تنفس ومص وفي القاموس العشب شرب الماء والجرح او تباينه (وهدر) أى رجع صوته وغرود ذكره تأكيداً ولا فهو لازم للاول ومن ثم انصرف في الروضة في موضع على عيب وزعم انهما متلازمان فيه نظر اذ انصرف من العصفور يصبو لا يهدر (وما على شكل عصفور) يضم اوله افصح من فتحه (وان اختلف لونه ونوعه ككتدليب) وهو الهزار (وصورة) بمهملتين مفتوحة فساكنة وهو عصفور احمر الرأس (وزرور) يضم اوله لانها من الطييات (لا خطاف) للنهي عن تقلقه مرسل اعتقد بقول حماد وهو الخفاش عند اللغويين ووفق بينهما المصنف في تهذيبه بان الاول عرفا طائر اسود الظهر ايضاً البطن اى وهو المسى الان بعصفور الجنة لانهم ياكل من قوت الدنيا شيئا والثاني طائر صغير لا يرش له يشبه العارة يطير بين المغرب والمساء

قال الدميري) عبارة المغني تنيه عطفه أى الاوز على البط يتعنى تغارهما وفسر الجوهري وغيره الاوز بالبط وقال الدميري الخ (قوله) بتثنية اوله الخ) عبارة المغني وهو بتثنية اوله والفتح اضع يقع على الذكر والاثنى والواحد قد جازى ليست هما القتاين وحده بالاجماع سواء انسيب وحشيو ولا نهى على الله عليه وسلم اكلمهواه الشيخان اه وعبارة عرش قال الشافى في سيرته روى الشيخان عن ابن موسى الاشعري قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل لحم دجاج وروى ابو الحسن الضحاك عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل لحم الدجاج حبيبه ثلاثاً يوم اه (قوله) كسائر طيور الماء الخ) المناسب تقدم على قول المصنف ردجاً كافى التباين والمغني (قوله) لا اللقلق) وهو طائر طويل العنق ياكل الحيات ويصف فلا يحل لاستخباؤه لقول المصنف والاصح حل غراب زرع مع تفسير الشارح اياه بالاسود الصغير (قول المتن وحمام) ريجل الورد بان وهو يفتح الواو والراء ذكر القمري وقيل طائر متولد بين الفاختة والحمامة تحمل القطا جمع قطاة وهو طائر معروف والحجل يفتح الاو لين جمع حجلته طائر على قدر الحمام كالفطاحر المتقار والرجلين ويسمى دجاج البر وهذه الثلاثة قال في الروضة انها ادرجت في الحمام مغني وروى عن شرحه عبارة التباية ودخل في كلامه القمري الدبسي والحمام والقواخت والقطا والحجل اه (قوله) بلا تنفس ومص) اى بان شرب جرعة بعد جرعة من غير مص اه مغني (اى رجع) من الترجيع (قوله) وغرد) فى القاموس غرد الطائر كفرح وغردت ريدارفع صوته وطرب به اه (قوله) وذكره كرايد) اى من ثم ضرب عليه في اصل المصنف ثم اصلح ما فيه وذكره من باب ذكر الخاص بمد العام اه وليس هذا الاصلاح يحط المصنف ولا يحط كآب الاصل فليحرق ان الظاهر انه غير متعين وعبارة التباية موافقة لما كان سابقاً من غير اصلاح اه سيدهم (اقول) بل لا بد من الاصلاح واولاه ان تزدادوا وقيل في نظر فيكون حلتاً وزعم مطبوعاً على اقتصر فيصير دعوى التلازم بما في الروضة كما يصرح بقول المغني وجمع ما بينهما تباعاً للمحرو قال في الروضة انه لا حاجة الى وصفه بالهدر مع العباقها متلازمان اه ويؤيده صنيع التباية حيث قال بدل قوله هو زعم انهما الخ ونظر بعضهم في دعوى ملازمتها اه وأما اصل كلامه بلا اصلاح فيرد عليه ان قوله اذ انصرف الخ كاستيعاب عدم التلازم بينهما كذلك فيعدم لزوم الثاني للاول ولذا قال سلم ما فيه قوله لا يهدر انظر هذا مع قوله لازم للاول لان يكون ذلك منقولاً وهذا عتاراه ومعلوم ان عدم الزوم مستلزم لعدم التلازم (قول المتن ككتدليب) بفتح العين والبدال المهملتين وبينهما نون واخره موحدة بعد محتاجة اه مغني (قوله) وهو الهزار) بفتح الهاء اه رشيدى (قول المتن وزرور) طائر من نوع العصفور وسمى بذلك لوزنه اى تصويته ونظر بعضهم التون وفتح المصنف عصفور احمر الانقب وبليل يضم الباء وكذا الحرة بضم الحاء المهملة وقد بد الميم المفتوحة قال الرافى ويقال ان اهل المدينة يسمي البليل القرو والحرة مغني وروى عن شرحه ونهاية (قول المتن لا خطاف) عبارة المغني ولا يحل ما نهى عن قلته هو امور منها خطاف يضم الحاء وتشديد الطاء وجمعه خطاطيف وسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بعصفور الجنة لا مزهد فباقى يديهم من الاقوات وقال الدميري ومن عجب امره ان عينه تغلق فتعود لا يفرخ في عرش عتيق حتى يطينه بطين جديس والهدى الصرد هو بضم الصاد المهمة وفتح الراء طائر فوق العصفور يقع ضخم الرأس والمتقار الاصابيع يصيد العصفور اه باذنى زيادة من الاسنى وكذا في الروض مع شرحه لا قوله وقال والهدى (قوله) وهو الخفاش الخ) عبارة المغني وظاهر كلامهما ان الخطاف والخفاش متغايران واعتراخا بان الخفاش والخطاف احدهما هو الوطاط كما قاله اهل اللغة واجيب بان كلامها ليس باعتبار اللفظة في تهذيب الاسماء والفتا ان الخطاف عرفا وهو طائر اسود الظهر ايضاً البطن ياوى البيوت فى الربيع واما الوطاط فهو الخفاش فهو طائر صغير الخ (قوله) اذ انصرف من العصفور يصبو لا يهدر) انظر هذا مع قوله هو لازم للاول لان يكون ذلك منقولاً وهذا عتاراه

وأعترف من جهز مباحر منه ما يحرم بها أن فيه التيمع على الحرم فإن ذلك يستلزم حل الكلب يحجب منع هذا الاستلزام إذ التيمع ما يحل ويحرم حرام مع وجوب الجزاء فيه لعل الخناش عندهما من هذا فقامه فإن المتأخرين كانوا أن يطبقوا على تقييدها وليس كذلك (وتحل وتحل) لصحة التيمع عن قتلها وحلوه على القتل السلياني وهو الكبير إلا أن في خلاف الصغير لا ذاء فيل قتل بل وحره إن لم يندفع إلا به كالقمل (وذباب) بضم أوله (وحشرات) بوي صغار ذواب الأرض (كنخاسة) بضم أوله فثالثه (٣٨٣) مع القصر أو المداء بفتحهما والمد

(وحدود) منفرد لما رفيه
 في الصيد والذابح ووزغ
 بانواعها وذوات سموم
 وأر والصراة وذلك
 لاستصحابها نحل منها نحو
 يربوع ووبر وأم حين
 وتنفذت عرس وضرب
 (وتيمع) استدلت الرافعي
 لتحريم الوزغ بأنه نهي
 عن قتلها وهو سبق قلم بلا
 شك فقد روي مسلم أن من
 قتلها في أول حنة كتب
 له مائة حسنة وفي الثانية
 دون ذلك وفي الثالثة دون
 ذلك وفي ذلك حصن أي
 حصن على قتلها قيل لأنها
 كانت تنفخ النار على إبراهيم
 صلى الله عليه وآله وتنبأ عليه وسلم
 (وكذا) يحرم كل (ماتولد)
 بيتنا (من ما كولد وغيره)
 كسبع بكرة فسكون لترده
 بين ذئب وضبع وكرزارة
 فحرم بلا خلاف كما في
 المجموع لكن الحال الأدري
 وغيره في حلها لتولدها بين
 ما كولين من الوحش
 وخرج بيتنا ما ولد
 شاة كلبه ولم يتحقق نزولك
 عليها فإنها تحمل كما قاله
 البغري كالقاضي لأنه قد
 يحصل الخلق على خلاف

ولهذا أفردهما الفقهاء بالذكر وإن أطلق الثوريون اسم أحدهما على الآخر اه (قوله) واعترض
 جهز مباح (عبارة المعنى) وأما الحاش قطع الشيخان بترجيح مع جهز مباحي عرعات الاحرام بوجوب
 قيمته إذ ذاقته الحرم أو قتل من الحرم مع قصرهما بأن لا يؤكل لا يجب ضمانه المعتد ما هنا اه (قوله)
 حرام مع وجوب الخ) المناسب لما قبله القلب بأن يقول يجب الجزاء فيه مع أنه حرام (قوله) لصحة
 التيمع إلى قوله بلا شك في المعنى الأقول فيحل إلى التيمع (قوله) وحلوه أي التيمع عن قتل القمل (قول المتن
 كنخاسة) وهي أنواع منها يات بوردانو حار قبانو الصراة ويحرم ما برص وهو كبار الوزغ والعضاء
 وهي البعير المملو الضاد المجمع دوية كبر من الوزغ والحكا بضم اللام وفتح الحاء المملة دوية
 كأنها بمكة مسلاة مشربة بجمرة توجد في الرمل فإذا أحست بالإنسان دارت بالرمل وغاصت اه معنى
 (قوله) أو يفتحه أي ثالثه وهو الأشهر نيا يفتحنه (قول المتن) يودود جمع دود قوقع الجمع ديدان وهو
 أنواع كثيرة يدخل فيها الأرض حودود القز والوداء الأخضر الذي يوجد على شجر الصنوبر وودود الفاكهة
 وتقدم حل دود الخلل والفاكهة معه اه معنى (قوله) وأر) بكر الممطرة اه رشيدى جمع ابرة أي
 وذوات إبر كقربوز وبزبور (قوله) الصراة) بفتح الصاد المملو تشديد الراء الصراة رويس الجدد
 اه أسنى وهو مطوق على نخاسة كما هو صريح صنيع المعنى والروض (قوله) يحل منها أي الحشرات
 اه معنى (قوله) قيل الخ) وفي الشككة عن أم شريك أن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر بقتل الوزغ وقال
 كان ينفع على إبراهيم متفق عليه انتهى اه سيد عمر (قوله) لأنها كانت تمنع آثار الخ) أي لأن أصلها
 الذي تولدت هي منه كان ينفع الخ فتثبت الخسة لهذا الجنس أكراما لإبراهيم اه ع (قوله) بيتنا
 أي قوله ويجوز في المعنى الأقول لكن الورع تركوا في قوله أنهم زلوا في النهاية الأقول بلا خلاف إلى خروج
 وقوله أن فرض المو الذي يظهر وقوله وشرح الإرشاد إلى ومع ذلك (قوله) وكرزارة الخ) بفتح الزاى
 وضما لثقتان مشهورتان اه ع (قوله) زاد المعنى كاحكامها الجوهرى وقال بعضهم الضم من لحن العرام
 اه (قوله) فحرم قيل لأن اللقاة الوحشية إذا وردت الماء طرقها أنواع من الحيات فبعضها ما كولد
 فيتولد من ذلك هذا الحيوان اه ع (قوله) ولم يتحقق نزولك الخ) أي لم يعلم نزول الكلب عليها أو علم
 لكن في وقت يمت منه عادة أن ما ولدت ليس منه اه ع (قوله) وقال آخرون) عبارة النهاية) وقال جمع
 اه (قوله) أن كان الخ) يظهر أن مرجع الضمير ما تولد بيتنا من ما كولد وغيره وإن اقتضى صنيع الشارح
 كأنها بية أن مرجعه تحركه ولدتها نوحشة من غير تحقق نزولك عليها فكان ينبغي على الأول تقديم قوله
 وقال آخرون الخ على قوله وخرج الخ فليراجع (قوله) ومنها) أي الامام (قوله) مسح الخ) أي لمس الخ (قوله)
 لكن نافية الخ) بفتح الخ المناقاة بان كلام الطحاوى في نسل المسوخ وما هنا في المسوخ نفسه (قوله)
 فظاهر الخ) فيه تأمل (قوله) وفي إطلاق هذا) أي ما في فتح الباري من اعتبار المسوخ إليه وما قبله أي من
 اعتبار المسوخ عنه (قوله) أن ذاهه ان بدلت الخ) سم يعلم أن المبدل الذات أو الصفة اه سم عبارة السيد
 عمر قوله ان بدلت الذات الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى باللام وينبغي أن يتأمل المراد بتبديل الذات
 (قوله) والذي يظهر أن ذاته ان بدلت الخ) سم يعلم أن المبدل الذات أو الصفة

صورة الأصل لكن الورع تركوا وقال آخرون إن كان أشبه بالحلال خلقة حل ولا خلاف ويجوز ضرب ابن فرس ولدت بغلا وشاة كلبا لأنه
 منها لا من الفحل (فرع) مسخ حيران حل إلى ما لا يحل أو عكسه اعتبر ما قبل المسخ على ما جزم به بعضهم محلا بالأصل لكن نافية ما في فتح
 الباري عن الطحاوى أن فرض كون الضم مسخ خلا يقتضى تحريم أكله لأن كونه ذاه ما قبل المسخ لم يبق له أثر أصلا وإنما كره صلى الله
 عليه وسلم أكل ما وقع عليه من مسخ الله تعالى كما كره الشرب من ماء عوداه فظاهره اعتبار المسوخ إليه لانه نظر الحالة الزاهة وفي إطلاق
 هذا وما قبله نلر والذي يظهر أن ذاته ان بدلت الذات أخرى اعتبر المسوخ إليه الابان تبدل الأصفة قطعا بغير ما له المسخ

وفي شرح الارشاد الصغير في مسيح أحد الزوجين ما يؤيد ذلك في جملة ما فهمهم ومع ذلك قال في بعض أقواله المسموع أنه لا يجوز
أكله مطلقا كأيدي عليه الحديث الصحيح (٣٨٤) أنهم زلوا بأرض كثيرة الضباب فظنوا أنها فقال صلى الله عليه وسلم

ان أمة من بني اسرائيل
مسخت دواب في الارض
واخشي ان تكون
هذه فاكفوها ولا ياتي
ذلك انه اذن في أكلها حلالا
للاول على انه يجوز مسختها
والثاني على انه علم بعد ان
المسوخ لانس له في خبر
مسلم وغيره انه اكله يعمل
للمسوخ لسلوا ولا عضوا وقد
كانت الفرقة الخنازير قبل
ذلك لم ترد بعضهم في مال
مغصوب قدم لولي قلب
كرامة له دما من اعياد
صفته او غير صفته والوجه
عدم حله لانه يعود الى
المالية يعود ملك مالكة
كما قاله في جلد ميتة دبح
ولا ضمان على الولي بقلبه
الى الدم كالضمان عليه
اذ اقلل بماله (وما لانس
فيه) من كتاب ولا استعاض
ولا عام بتحريم او تحليل
ولا بما يدل على احدهما
كالامر بقتله او النهي عنه
فاندفع ما للبقي هنا من
الاعتراض على المتن (ان
استطاع اهل يسار) بشرط
ان لا تغلب عليهم العيافة
الناتجة عن التعم (وطباع
سليمة من العرب) الساكنين
في البلاد والقرى دون
البدو لانهم ياكلون
مادب ودرج (في حال
رفاهية حل) سواء ما يلد

والصفات اه وعبرة عش لكن يبين النظر في معرفة ما يحول اليه هو الذات ام الصفة فان وجد ما يعلم به
احدهما فظاهر ولا يفتني اعتبار امله لا تالم بتحقيق بدل الذات فتحكي بيقاها وان التحول هو الصفة وقد
عهد تحول الصفة في اغتلاص الولي الى صور كثير فوعد روية الجن والملك على غير صورتها الا صلح مع القطع
بان ذاتها لم تتحول وانما تحولت الصفة اه (قوله مطلقا) اي تبدلت ذاته او صفته (قوله فاكفوها)
بصفة الامر من باب الافعال والضمير للقدور (قوله ولا ياتي ذلك) اي الحديث المذكور (قوله حلالا
للاول) اي الامر بالاكفاء وقوله للثاني اي الاذن في أكلها (قوله قبل ذلك) اي مسخ أمة من بني اسرائيل
(قوله وتردد) الى التفتيش في النهاية لا قوله فاندفع الى المتن وقوله بشرط الى المتن وقوله لكن طباعهم الى الحق
وقوله واعترضه الى وامامنا سبق (قوله قلب) ببناء المفعول والضمير للمغصوب او الفاعل والضمير للولي
ويؤيد الثاني قوله الآتي ولا ضمان على الولي بقلبه الخ (قوله والوجه عدم حله) اي لغیر مالكة كالا يخفى
اه رشیدی (قول المتن وما لانس فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اي تحريم مالانس فيه بشيء مما
مر بشرح من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذ وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا
استطاعة ولا استنباط ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرح من قبلنا فحل يستصحب
تحريمه قولان الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان يثبت تحريمه
في شرعهم بالكتاب او السنة او يشهد به عدلان اسلامهم يعرفان المبدل من غيره انتهى اه سم بحذف
(قوله من كتاب) الى قوله وهذا قد ياتي في المتن لا قوله بشرط الى المتن وقوله سواء الى المتن وقوله ويحت
الى قد صرحوا وقوله ويظهر الى فان استوى (قوله ولا سنة) ولا اجماع اه معنى (قوله فاندفع الخ)
ما وجه اندفاعه اه سم (اقول) وجهه التعميم بقوله لخاص ولا عام بتحريم او تحليل الخ (قوله ما للبقي)
هنا الخ فانه قال ان اراد نص كتاب اوستة لم يستقم فتدحكه بجملة التغلب وتحريم البيعا والطاوس وليس
فيها نص كتاب ولا سنة اوفض الشافعي اواحدا صحابه فهو بديل هذا الاطلاق عليه نص في اصطلاح
الاصوليين اه معنى (قول المتن اهل يسار) اي ثروة وخصب اه معنى (قوله العيافة) اي الكرامة
(قوله مادب) اي عاش ودرج اي مات اه يجيز عن عرش (قول المتن في حال رفاهية) اي اختيار
يجيز (قوله سواء ما يلد العرب الخ) اي قاته يرجع الى العرب في جميع ذلك اي خلافتين
ذهب الى انهم لا يرجع اليهم فيها يلد النجم اه رشیدی (قوله بالحيث) عبارة النهاية والمخفى
بالحيث (قوله ومحال الخ) خبر مقدم لقولهم اجتماع الخ (قوله على ذلك) اي الاستطاعة او الاستنباط

(قوله وفي شرح الارشاد الصغير في مسيح أحد الزوجين الخ) حكينا عبارة هاشم تشطير الصادق
(قوله وما لانس فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اي تحريم مالانس فيه بشيء مما تقدم شرع
من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذ وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطاعة
ولا استنباط ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرح من قبلنا فحل يستصحب تحريمه قولان
الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان يثبت تحريمه في شرعهم
بالكتاب او السنة او يشهد عدلان اسلامهم يعرفان المبدل من غيره فقال في الحاوي فلي هذا واختلفوا
اعتبر حكمه في اقرب الشرائع الى الاسلام وهي النصرانية فان اختلفوا عاد وجان عند تعارض الاشياء
اه كلام الروضة لا يقال يشكل على كون النصرانية اقرب الشرائع الى الاسلام ان النصراني من انواع
الكفر ما ليس لتحويله يودي كالتثليث وقولهم بالاقيام لا ناقول اتما دعينا ان الشرع الذي جاء به
رسولهم اقرب الى الاسلام ولم ندع ان النصراني اقرب الى الاسلام وقرب شرعهم لا ينافي بعدم
لحالتهم وتغلبهم في كفرهم فليتامل (قوله فاندفع ما للبقي هنا الخ) ما رجحنا ندفعه

العرب والصحفي يظهر (وان استخبروه فلا) يحل له ان ياتى اناط الحل بالطيب والحرمه بالحيث ومحال عادة
اجتماع العالم على ذلك لا اختلاف طباعهم فتمين أن المراد بعضهم والعرب أولى لانهم الافضل الاعدل طباعا والاكل عقولا ومن ثم أرسل

صل الله عليه وسلم منهم ونزل القرآن بلغتهم بل وكلام أهل الجنة كما في حديثه في آخر من أحبهم فحي أحبهم ومن أبغضهم فبغضهم أبغضهم
 لكن طباعهم مختلفة أيضا فرجع إلى الغرب زمنه صلى الله عليه وسلم على ما قاله جمع الحق ما عساه الرافعي أنه يرجع في كل عصر إلى الكل
 الموجودين فيه ومنهم من جعلوا ما ذكره واعتزله بالقبلي بما إذا خالف أهل زمن من قديم أو يمدم بأنه أن رجع السابق لأن لا يعتبر من
 يمدم وبالعكس ورد بأن العرب إنما يرجع إليهم في الجهول وأما ما سبق فيه كلام العرب قبلهم فهو قد صار معلوم الحكم فلا يلتفت
 لكلامهم فيه بحيث الزركشي أنه يكفى خبر عدلين منهم وأما قوله خالفهما آخر أن أخذ بالحظر لأنه لا حوطو كان كلامه في هذا التصوير
 بخصوصه أو لا يقتضيه صوابه أو لا استقامته بالمعنى واستغنى البعض أخذ بالكثران (٣٨٥) استورا ورجع فريش لأنهم كل العرب

عقلا وقوة فإن اختلف
 القرشيون ولا مرجع أو
 شكروا وسكتوا ولم يوجدوا
 هم ولا غيرهم من العرب
 الحق بأقرب الحيوان به
 شبا كما يأتي أما إذا اختلف
 شرط عما ذكر فلا عبرة بهم
 لعدم الثقة بهم حيث (وان
 جهل اسم حيوان سئلوا)
 عنه (وعلم يتسميهم) حلا
 وحرمة (وان لم يكن له اسم
 عندهم اعتبر بالأشبه به)
 من الحيوانات صورة أو
 طبعا من عدو أو صده أو
 طبعا للحم ويظهر تقديم
 الطبع لقوة دلالة الأخلاق
 على المعاني الكامنة في
 النفس فالطعم فالصورة فإن
 استوى الشبان أولم نجد
 له شبا حل لقوله تعالى قل
 لأجدن أرحى إلى حرما
 الآية وهذا قد بنى
 ترجيح الزركشي الحرمة
 فيما مر إلا أن يفرق بأن
 التماز في الأخبار هم
 أقوى منه هنا (تنبه) قوله
 أو طبعا متعذر من جهة
 التجربة لتوقفها على ذبح

(قوله فحي) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي بجعله أه عش (قوله وم) أي الأكل أه رشيد (قوله)
 ما ذكر (أي في المتن (قوله واعتزله) أي ما عساه الرافعي (قوله بما إذا خالف) أي فيما إذا خالف (قوله) أو
 يمدم) لأحاجة إليه (قوله في الجهول) أي في أمر الحيوان المجهول حكمه أه عش (قوله لكلامهم) أي
 العرب الذين يمدم قالهم قد يشكل عدم الالتفات بأن تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع في شروط
 الاعتبار تحكم ويجرد السبق لا يقتضي الترجيح أه (قوله بالحظر) أي الحرمة أه عش (قوله) وكان
 كلامه في هذا التصوير (م) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيخالف إطلاق قولهم الآن
 آتافان استورا ورجع فريش إذ قضيت أن أحد الجانبين في هذا التصوير إذا كان من فريش رجع أخبار مولو
 بالحل فليتأمل أه سم (قوله في هذا التصوير) أي في حالة التساوي واتحاد القضية (قوله وقوة) أي
 مروءة قوما (قوله أولم يوجدوا) أي في موضع يجب طلب المادته فيما يظهر أه عش (قوله ولا غيرهم
 من العرب) سكتوا عما إذا قدسوا أو وجد غيرهم أه رشيدى (أقول) يعلم حكمه من قولهم أخذ بالكثر
 فإن استورا ورجع فريش فإنه إذا قدم الأكثر ولم من غير فريش على الأقل من فريش فيعتبر قول غير فريش
 عند قدر فريش بالأولى (قوله به شبا كما يأتي) عبارة المعنى شبا بصورة أو طبعا أو طبعا فإن استوى
 الشبان أولم يوجد ما يشبهه لئلا لا يقل لأجدن أرحى إلى حرما إلى غير ما لا يتقدم فيه شرع من قبلنا لأنه
 ليس شرعا لا اعتمادا ظاهر الآية المتضمنة للحل أولى من استصحاب الشرائع السالفة أه ومر عن الروضة
 والروض ما يؤفر قوله ولا يتعد الخ (قوله ما إذا اختلف الخ) عبارة المعنى وأخرج بآهل اليسار المحتاجون
 وبسليمة الطباع أجلاف البوادي وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها أه (قوله ما ذكر) أي في
 المتن أه رشيدى (قول المتن سئلوا) أي العرب أه معنى (قوله حلا وحرمة) تمييزان لعمل للتسميهم
 كالتعنى أه رشيدى وفيه ما لا يخفى عبارة المعنى بما هو حلال وأحرام لأن المرجع في ذلك إلى الاسم وهم
 أهل اللسان أه وهي صريحة في أنه مفعول للتسمية على حذف مضاف (قوله وهذا) أي قوله فإن استوى
 الشبان الخ (قوله لتوقفها) أي التجربة (قوله على ذبح) بالتزني (قوله أو قطع قلدة) كقطعة لفظا
 ومعنى (قوله على المشابة الطبيعية الخ) الاختصار الأول على المشابة الصورية (قول المتن وإذا ظهر تغير لحم
 الخ) أي ولو يسيرا من نعم أو غيره كدجاجة أه معنى (قوله أي طعمه) أي قوله وقول الشارح في التباين والمعنى
 الأقوله كاذره أي ومن أقصر (قوله كاذره) أي شول التنير للأوصاف الثلاثة (قوله على الأخير)

(قوله فلا يلتفت لكلامهم) قد يشكل عدم الالتفات بأن تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع
 في شروط الاعتبار تحكم ويجرد السبق لا يقتضي الترجيح (قوله) وكان كلامه في هذا التصوير (م) ومع
 فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيخالف إطلاق قولهم الآن آتافان استورا ورجع فريش إذ
 قضيت أن أحد الجانبين في هذا التصوير إذا كان من فريش رجع أخبار مولو بالحل فليتأمل

(٤٩) - شرواني وابن قاسم - تاسع

أوقطع قلدة من عضو كبير من حيوانات تحمل وحيوانات تحرم إلى أن
 نجد الأشبه بذلك لا يمكن القول به لأنه لا غاية له على أنه قد لا يتفق لوقطع كثير من ذلك قلدة يتجه تعين حل كلامهم على ما إذا وجد ناعدا لولو
 عدل رواية يخبر بمسقة طعم هذا وأنه يشبه طعم حيوان يحمل أو يحرم فيعمل بخبره ويحكم حيث على الأشبه بصورة أو ما إذا لم يوجد هذا أفلا
 يقول الأعلى المشابة الطبيعية فالصورة فتأمل (وإذا ظهر تغير لحم حلاله) أي طعمه أولونه أوريج كاذره الجوفى واعتدته جمع
 متأخرون ومن أقصر على الأخير أوالفالب وهو آكلة الجلبة فتضح الجيم أي النجاسة كالعدرة وقول الشارح وهي التي تاكل المنرة اليابسة
 أخذ من الجلبة فتضح الجيم لا يوافق قول القاموس والجلالة البرقة تتبع النجاسات ثم قال والحلة مثلثة البر والبراة أه فتعديه بالبابسة

وفوله اخذاً للحج يحتاج فيه السند (حرم) (٣٨٣) أكله كسائر أجزائها وما تولد منها كلبها وميضها وبه قال أحد ومكره اطلاق

أى الریح (قوله يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سند فان هذا أمر قتل وهو مشهور بمزيد التحري والامانة اه سم (قول المتن حرم الخ) وبغني كقائه البطني تصدى الحكم إلى شره ما ووصفها المفصل في حياتها قال الزركشي والظاهر الحق ولها بما إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا ووجدت الرأفة فيه نهاية ومعنى قال عرض قوله ووجدت الرأفة الخ قضية الشفيع بما ذكر اهتمامه كرامة الجنين الذمومة ووجد فيه تغير ومقتضى كنه من اجزائها ان لا فرق عبارة فترس الرض قال الزركشي والظاهر الحق قوله ما إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا أودى كيت ووجدت فيه الرأفة اه وهى تقتضى هنا ذكيت ووجدت بطنها ميتا كرم مغلطا وما إذا خرج جالما ذكيت فصل فيه بين ظهور الرأفة وعدمه اه (قوله أكله) إلى قوله لم يكره في المتن وإلى قوله وافهم في النهاية لا لاقوله به بل أحد (قوله ويكره أكلها ما مأكولة نجسا) المتبادر من النجس نجس العين وضيقته ان لا يكره أكلها ما المتنجس اه عن ويصرح بذلك قول الرض مع شرحه والخفى ويكلف جو از المتنجس دابة خبر صحيح فيه ما نجس العين فيكره أكلها به اه (قوله وهو محتمل) لعل الأوجه خلافه اه سم ويؤيده بل يصرح بقوله الخفى في بيان تغير اللحم مانصه بالراجع للثبوت في عرف قبا وغيره اه (قوله لان النهي) إلى قوله وبفارقته والخفى وإلى قول المتن ولو تنجس في النهاية (قوله لا يجرم) من التحريم (قوله لو نبت) ككره مضر به اه قاموس (قوله ويكره ركوبا الخ) ظاهر مؤول من ترقى اه عن (قوله ومثلها) الى الجلالة بخلاف بيت بل كلبه أو خنزيرة اه معنى (قوله) إذا تغير لحمها لعل المراد تغيره بالقوة بان يفتر أنه لو كان بدل اللبن الذي شرب به تلك المدعة عدلة لا يظهر فيه التغير نظير ما ساقى في كلام البغوى ولا لاقبل لا يظهر منه تغيره كالا يخفى نظير اصبع اهرشيدى (قوله لا ذرع الخ) عبارة للخفى لا يكره الاثار التي سقيت باياها النجسة ولا حذر ذرع نيت في نجاسة كزبل اه (قوله ومثى) الاطيل (قوله أو متحسنا) كشمع اصابعه ما دسجس اه معنى (قوله كائنا) ببناء المقول عبارة الهية كما هو ظاهر كلام الرض اه وعبارة الخفى كما هو ظاهر كلام التتية اه (قوله) فهو ترجع عليها قد يقال ان ما قدره لا ينتج مدالته اخذ الحل في المتن بمعنى عدم الحرمة الصادق بالكره افوه هذا احتاج للثبوت بقوله بلا كراهة والذى ينتج له ما ذكر ان يقول غضب قول المتن حل أي لم يحرم ولم يكره فالمراد اصبع اه رشيدى عبارة للخفى وقول المصنف حل المراد به زوال التحريم على الاول والكره افعل الثاني فلما قلنا يكره مكان اوله داخل جميع الكرامة إلا ان يردحلا مستوى الطرفين (قوله اما طيه الخ) عبارة للخفى وخرج بعلت ماله غسلى او لمها بعد ذبحها او طيه لمها فالالتغير فان كره اه لا تزول وكذا خبره والمان كقائه البغوى وقال غيره يزول قال الأذعى وهذا ما اجزم به المروضى بما قلنا وقيل شيخنا وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغير بذلك اه (قوله غذيت بحرام) أى بلف حرام كالمنسوب اه معنى (قوله ورجع ابن عبد السلام الخ) هل يجوز التصرف بكل ويم وغيرهما قل اه بل المنسوب او لا كالمو غطاه المنسوب بما له حيث يملكه ويحبر عليه فيلزم اداء البذل فيه فطر وقد يفرق ما يستهلك المنسوب منار اسماحيتم اندمت عينه ولا كذلك هناك ولعل هذا

(قوله) وقوله أنه عند الحاجة (للسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سند فان هذا أمر قتل وهو مشهور بمزيد التحري والامانة (قوله) وهو محتمل لعل الأوجه خلافه (قوله) وقيل يكره (الخ) في الرض قبل الكلام على الجلالة لم يجرم ما تقرر تنجس اه قال في شرحه حيث ذكاه اه المراد به ما شأنه ان يتنوت بنجس فلاتر الجلالة اه لعل المراد ما شأنه ذلك بحسب نوعه ولا فلافان بقرة أو شاة مثلا لم امت القنوت بالنجس من حين ولا ذهابت كما هو ظاهر كلامه صرح من كلامهم (قوله) كانوا نلتحم المذكا (خ) في هذا القياس تامل (اماطيه نحو غسل) عبارة شرح الرض اما طيه بالفضل او الطبخ فلا تنقي به الكرامة والقيااس خلاه قال البغوى وكذا لا تنقي بمرور الزمان عليه فلهذا الاصحاب مع قله خلافه بصيغة قبل وعبارة الجميع قال البغوى لا يروى المنع وقال غيره يزول قال الاذعى وبالثاني جرم المروضى بما قلنا وقيل

ما كرهتجسا وانهم ريب
لتغير بالحم انه لا اثر
لتغير نحو اللبن وحده
وهو عمل لانه يتغير في
التاييم مالا يتغير في التاييم
(وثيل يكره قلت الاصح
وكرهه والله اعلم) وبه قال
ابو حنيفة ومالك لان
النهي لتغير اللحم وهو
لا يحرم كالحل فنت لحم
المذكاة أو يضها
ويكره ركوبها بلا حائل
ومثلها سخة ريت بلان
كلية اذا تغير لحما الارز
وتمسق اوري بنسج بل
يحل اضافا ولا كراهة فيه
لعدم ظهور اثر النجس
فيه ومنه أخذ انه لو ظهر
ريحه اى مثلا فيه كره
ومعوم ان ما أصابه منه
متنص بطهر بالفسل (فان
علقت طاهرا) ومتجسا
او نجسا كاحتا او لم تغلف
كما اعتدله البقني وغيره
وانصار اكثرهم على
العلف الطاهر جرى على
الغالب ان الحيوان لا يذله
من العلف وانه الطاهر
(فطالب) لها (حل) هو
ويضهاول لبنا بلا كراهة
فهو ترفع عليها وذلك
ولو لواله والاله ولا تغردلة
والغلفي تقدرها باربعين
يوما في البير وثلاثين في
البقر وسبعة في الشياه
ثلاثون في الداجه للغالب
ما عليه بنحو غسل او طبخ

أظهر

فلا أثر له وتردد البغوى فى شاة غذيت بحرام ورجع ابن عبد السلام كالغزالى

أظهره اسم **(قوله)** أنها لا تحرم وهل تكره أم لا فيه نظرو الأقرب الأول اه عرش عبارة المغني وقال
 الغزالي ترك الاكل من الورع اه **(قوله)** لحل ذاته اي الغذاء الحرام اه رشدي **(قوله)** وبما حرم لحق
 الغير اي وغير المكلف لا مخاطب بالحكمة اه رشدي **(قوله)** وبه اي بقوله لحل ذاته فارتقت اي الشاة
 المعلوفة بلفظ حرام **(قوله)** غير اللحم جواب لو وقوله حرمت جواب ان وقوله مبنى الخ خبر وما في
 الانوار الخ **(قوله)** مبنى على الضعيف الخ فيه امره ان يكون مبنيا على حرمة الجلالة من جملة ما في الانوار
 خلافا لما يمه كلام الشارح ومنها ان ذكره الغزالي وابن عبد السلام هو الذي اعتمد به البغوي في فتاويه
 خلافا لما يمه سياق الشارح ومنها ان قوله وما في الانوار الخ لا موقع له بعدما ذكره عن الغزالي وابن
 عبد السلام إذ هو منات على القول بالحكمة والقول بالكره إذ الظاهر انه لا كراهة في الشاة المذكورة
 ايضا للمبني الذي ذكره الغزالي وان عبد السلام ولعلهما إنما اقتصر على نفي الحرمة لانهما التي كانت
 تتروم من غذائها بالحرام وقد سبق ان ما قاله لا يمتصها إليه البغوي اه رشدي **(قول المتن ظاهر)** اي مانع
 محل ومغني **(قول المتن وديس)** هو بكسر الهمزة والفتح ما سال من الرطب اه عرش عبارة القاموس الديس
 بالكسر وبكسر تين عسل القرو عسل النحل اه **(قوله)** بالمجعة إلى قوله ولا يحرم في المغني لإقوله
 هذا ولا يكره **(قوله)** تناوله إلى المتن في النهاية لإقوله للخبز إلى ولا يكره وقوله لو لم يكره من غير
 ما كره وقوله وعنه وقوله من ثم إلى ولو وقعت **(قوله)** هذا اي الباقي **(قوله)** هو المحترضة اي ذائب
 اه سم **(قوله)** مطلقا اي مالا في النجس وغيره **(قوله)** ولا يكره أكل بيض الخ كالا يكره الماء إذا سخن
 بالنجاسة اه سمي **(قوله)** ولا يحرم من الطاهر الخ عبارة المغني والروض مع شرحه يحرم تناول ما يضر
 البدن والعقل كالخمر والتراب والزجاج والسلم بثلاث السين والفتح أفصح كالا يكره وهو ان النجس خاش
 لان ذلك مضر وربما يقتل لكن قليلا اي السم محل تناوله للتداوي به ان غلبت السلامة واحتيج إليه ويحل
 اكل كل طاهر لا ضرر فيه إلا جلد ميتة دبع الخ **(قوله)** ومنه اي التراب **(قوله)** وسم كقولهم وجد نصف
 على نحو حجر **(قوله)** إلا أن لا يضره اي اقليل منه اما الكثير فيحرم اه عرش **(قوله)** ونسب لو لم يجوز
 انه سم أو من غير ما كره كذا في الباب قال الشارح في شرحه كاذرة القاضي لكن اعترضه النووي
 بأنه يتعين تحريمها اي التبت واللبن المذكورين على الاشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكام فيحلان اه
 سم **(قوله)** يجوز لعل المراد به الظن لا ما يشمل الترم ولا يضره سرج لا يعني ظهرا سرج **(قوله)** انه سم
 أو من غير ما كره لنشر على ترتيب الملق **(قوله)** مسكر قال في الروض ويحرم مسكر النبات وان لم يضر
 ولا حذيفة اه وقضيت عدم الحدوان اطربوا الظاهر انه المعتد خلافا لما في شرحه عن الماوردي اه سم
 عبارة شرح الروض والمغني ولا حذيفة ان لم يضر بخلاف ما إذا اطرب كما صرح به الماوردي ويحوز
 التداوي به عند قد غيره ما يقوم مقامه وان اسكر الضرورة ما لا يسكر الا مع غيره محل اكله وحده لا مع

وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التحريم بذلك قال البغوي وهذا في مرور الزمان على اللحم فلم
 سر على الجلالة يام من غير ان تاكل طاهر اقول ان اشعة حلت اه **(قوله)** أنها لا تحرم هل يجوز التصرف
 بالكل ويبيع وغيرهما قبل اداء بدله المغضوب أو لا بكلر خط المغضوب بما له حيث يمكنه ويبيع عليه فيه
 إلى اداء البدل فيه نظرو وقد يفرق باستهلاك المغضوب من اصاب حيث اندمت عينه وما به الكلفة ولم يبق
 منه في الحيوان شيء مشتمل ولا كذلك هناك ولو لم هذا اظهر **(قوله)** وبه فارتقت حرمة المربة بلين كلبه على
 الضعيف قال في الروض والسخط المربة يابن كلبه كالجلالة **(قوله)** هذا هو المحترضة ذائب **(قوله)** ونبت
 ولبن جوز انه سم أو من غير ما كره كذا في الباب قال الشارح في شرحه كاذرة القاضي قال وكذا الوجد
 مذبو حاشك هل ذمعه من محل ذمعه او غيره لكن اعترضه النووي في النبات واللبن بأنه يتعين تحريمها على
 الاشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكام فيحلان ويفرق بينهما بين المذبح بان الأصل فيما التحريم حتى
 يعلم البيع لم يعلم بخلافهما فان الأصل فيما الحل اه كلام شارح الباب وما ذكره في الذبح شامل لما

أما لا تحرم وان غذيت به
 عشرين لحل ذاته وإعنا
 حرم لحق الغير وبه فارتقت
 حرمة المربة بلين كلبه على
 الضعيف وما في الانوار
 عن البغوي من ان الحرام
 ان كان لو فرض نجسا غير
 اللحم حرمت وإلا فلا
 مبنى على الضعيف ان
 الجلالة حرام ولو نجس
 طاهر كحل وديس
 ذائب بالمجعة **(حرم)**
 تناوله لتدنس طهره كاسر
 آخر النجاسة بدليه اما
 الجامد فيزيل النجس
 وما حوله وأكل باليه
 للخبز هذا هو المحترضة
 فلا يقال ظاهره ان
 المتنجس الجامد لا يحرم
 مطلقا ولا يكره أكل بيض
 سلق في ماء نجس ولا يحرم
 من الطاهر إلا نحو حجر
 وتراب ومنه مدر وطفل
 لمن يضره وطيه يحمل
 اطلاق جمع مقدمين
 حرمة بخلاف من لا يضره
 كما قاله جمع متقدمون
 واعتمده السبكي وغيره
 وسم وان قل إلا أن
 لا يضره ونبت ولبن
 جوز انه سم أو من غير
 ما كره

ومسك ككثير افيون وحشيش وجوزفون وغيره وان وجد فيهم مستقدر اصابة بالنسبة لغالب ذوي الطباع السليمة كخياط وضي
وصاقر وعرق لا لعارض كفسالة يدولحم (٣٨٨) مثلاً فنخرج بالصاق وهو ما يرعى من الفم الريق وهو ما فيه فلا يجرم فيما يظهر

من كلامهم لا تضر مستقدر
مادام فيه من ثم كان صلي
اقل عليه وسلم بمص لسان
طائفة وصح في حديث
هلا بكر اتلاعبها وتلاعبك
مالك ولما بها بضم اللام
وقول عياض انه بكسر
اللام لا غير مردود فلا غرام
على ريقها صريح في حل
تاوله ولو وقت ميتة
لانفس لها سائلة ولم تكثر
يحيت تستقدر أو قطعة
يسيرة من لحم آدمي في
طبيخ لحم مذكى لم يجرم اكل
الجميع خلافا للفرالي في
الثاني واذ وقع بول في
قلبي ما لم يغيره جاز استعمال
جميعه لانه لما استهلك فيه
صار كالعدم (وما كسب
بمخامرة نجس كجمامة
وكنس مكروه) للحرمان
كسبه فن انتهى الصحيح عن
كسب الحجام ولم يجرم
لانه عليه السلام اعطى صاحبه
أجرته وراه البخاري ولو
حرم لم يعطه لانه حيث
حرم الاخذ حرم الاعطاء
كاجرة النائمة الا لضرورة
كاعطاء شاعر أو ظالم أو
قاص خوفا منه فيجرم الاخذ
فقط وأما خبر مسلم كسب
الحجام حديث قاله الجمهور
بان المراد به الذي على حد

غيره اه (قوله ككثير افيون وحشيش الخ) أما القليل عا ذكر الذي لا ضرر فيه وجه يحل تناوله من غير
قيدا للاحتياج والتعين لانه ظاهر لا ضرر فيه نعم من علم من عاداته ان تناوله لقليل شيء من ذلك يدعو إلى
تناول ما يضر من حرم عليه ذلك كما هو ظاهر اه ايجاب (قوله وجوزة) اي جوز طيب اه نهاية (قوله
وجلدي دغ) اي لمية اما جلد المذكاة فيحل اكله وان دغ بمعنى واسى (قوله كخاط ومني) والحيران اي
غير المسلمو الجرد اكله عامر في باب الصيد وفي حل اكل بعض ما لا يؤكل خلاف قال في المجموع وإذا
قلنا بظهاره اي هو الراجح حل اكله بلا خلاف لانه ظاهر غير مستقدر بخلاف المني وما لبقي في المنع
اه معنى (قوله مثلا) عبارة للمعنى ولو تنال اللحم أو البيض لم ينسج قال في المجموع قطعا ويحل اكل النفاق
والسوى والمراس كقوله ان عبد السلام لو ان كان لا يتوكل من الدم غالبا اه (قوله فيه) اي الفم (قوله
لانه غير مستقدر الخ) قيد قال يمنع هذا لانه مستقدر لا لعارض نحو محبو هذا لا نظر اليه فهو مستقدر
اصالة بالنسبة لمعالب الطباع السليمة اذا استقداره انما يقتضي بالنسبة لصاحب الحب من الافراد فاعلم اه رشدي
(قوله بحيث تستقدر) اي اما ما تستقدرت تحرم ولو لم يستقدره خصوص من اراد تناوله لكونه ليس
من ذوي الطباع السليمة اه عش (قوله او قطعة) اي قوله في الثانية بقى المعنى الا قوله لم يجرم مذكى (قوله لم يجرم
اكل الجميع) ظاهره وان لم تستهلك وتميز لكن في شرح الباب خلافا اه سم عبارة للمعنى قال الفرالي لم
يحل منتهى الحرفة الا دوى وخالفه في المجموع وقال المختار الحل لانه صار مستهلكا فيه ولو تحقق اصابة
روث الثيران القمع عند دوسه فعفو عنه ويسن غسل الفم عنه كما في المجموع ومرة الاشارة إلى ذلك في
كتاب الطهارة اه (قول المتن وكس) اي لتجس كزيل معنى في شرح منبج (قول المتن مكروه) اي تناوله
شرح المنهج (قوله للحر) اي قوله وقيل في النهاية إلى قوله ليعكره في المعنى الا قوله واقتض وقوله وما أخبرني
وعلة خبته (قوله وان كسبه فن) فيه اشارة إلى ان ما في المتن مرصولة وفسر المعنى قول المصنف ما كسب
بالكسب ثم قال وقد علم عاقرت به كلام المصنف ان ما في كلامه مصدرية لا موصولة ولا لسان المني ان
المكسوب بذلك مكروه وقس المكسوب لا يوصف بكر اه قوله لا غير ما انما يتعلق الكراهة بالكسب
اه (قوله لانه حصل الله عليه وسلم اعطى الخ) هذا الدليل انما يأتى على القول بنجاسة فضلا حصل الله عليه وسلم
اه رشدي اي المرجوح (قوله ولو حرم لم يعطه الخ) فان قيل يحتمل انه حصل الله عليه وسلم انما اعطاه ذلك
ليطعمه رقيقه وناضحه اجب بانه لو كان كذلك لبيته له صلى الله عليه وسلم اه معنى زادهم بعد ذكر
مثل ذلك عن الاسنى لان يقال لعله كان معلوما اه (قوله كاعطاء شاعر) لثلاجهه معنى واسى ومقتضاه
ان اعطاءه ليطهر التثا عليه لا يجرم كما قال البه عش آخر (قوله او ظالم) اي لثلاجهه محقه او ثلا يخذ منه
شيئا أكثر مما اعطاه معنى واسى (قوله فيجرم الاخذ فقط) اي ولا يجرم الاعطاء لما تسدفع
به الضرورة اه عش (قوله علة خبته) اي كسب الحجام وكذا خبره (قوله نعم صحح الخ) عبارة النهاية
لأفصاح على الاصح لقلة مباشرة لها وكذا حلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وما شقة
إذا مباشرة للنجاسة فيها اه قال عش ومثل الماشطة القابلة اه (قوله وقيل دناءة الحرفة الخ) عبارة
إذا غلب المسلمون ولا ظفر اجمع كلامهم في باب الاجتهاد فانهم ذكروا ذلك هناك وفصلا فيه ثم (قوله
ومسك ككثير افيون وحشيش الخ) في الروض ويجرم مسكرا كالبات وان لم يطرب ولا حد فيه اه
وقضية عدم الحد وان اطرب والظاهر انه المعنى خلافا لما في شرحه عن الماوردي (قوله وجلدي دغ) عبارة
الروض ويحل اكل طاهر لا ضرر فيه لا جلد ميتة دغ في شرحه مخرج بالميتة جلد المذكاة فيحل اكله
ان دغ اه (قوله او قطعة يسيرة من لحم آدمي في طبيخ لحم مذكى لم يجرم) ظاهره وان لم تستهلك وتميز لكن
في شرح الباب خلافا فرأجه (قوله ولو حرم لم يعطه الخ) قال في شرح الروض وفيه نظر لاحتمال انه

ولا نيسمو الحديث منه تفقروا علة خبته مباشرة النجاسة ومن ثم الحقا به كل كسب حصل من مباشرة كبرال
ودباغ وقصاب نعم صحح في أصل الروضة انه لا يكره كسب الفصاء لقلة مباشرة لها وقيل دناءة الحرفة وانتصر له البقيني

فيكره كسب كل ذي حرة دينية كعقلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ ومصنع في الروضة انه لا يكره كسب حائك وحكي وجهين في الصباغين والصواغين لكثرة اخلاصهم للوعد والوقوف في الربا والذي في المجموع وجزم به في الاثر وغيره انه لا يكره لحرو وغيره مكتوب بحرقه دينية في خبر لا في داود الطيالسي ا كذب الناس الصباغون والصواغون وحرم الحسن كسب الماشطة لانه لا يخلو غابا عن حرام او تغير خلق الله (ويسن) للحر (ان لا يأكله) بل يكره له اكله موثقالا اذا سائر وجوه الاتفاق (٣٨٩) حتى التصديق به كذلك كما يحسنه الاذرعى

والار كشي (و) ان (يعلمه رقيقة وناضحة) اى يعيره الذى يستقى عليه نهيته ^{كذلك} من استأذنه في اجرة الحجاب عنها فلا زال يسأله حتى قال له اعلقه ناضحك وأطعمه رقيقك وآثر لفظ الرقيق والناضحة مع لفظ الاطعام تبركا بلفظ الخبز والمراد ويعون به ما يملكه من قن وغيره ولدانة القن لاقى به الكسب الذى يخالف الحر (فرع) يسن للسان ان يحرى في مؤنة نفسه وموته ما أمكنه فان صبر في مؤنة نفسه ولا تحرم معاملته أكثر ما له حرام ولا الاكل منها كما صحه في المجموع وانكر قول الغزالي بالحرمة مع انه تبعه في شرح مسلم (فرع) افضل المكاب الزراعة لانه اعم قضا واقرب للتكريم واسلم من النش ثم الصناعة لان فيها تباين طلب الحلال اكثر ثم التجارة (ويحل جنتين وجديتا في بطن مذكاة) وان اشعر للخبر الصحيح يا رسول الله انا تنحر

المخفى ولو كانت الصناعة دينية بلا مخامرة نجاسة كفصود حيا كذب تركه اذ ليس فيها مخامرة نجاسة وهي العلة الصحيحة لكرامتها ما مر عند الجهور وقيل (قوله فيكره ما) مفرغ على كون العلة دناءة الحرفة (قوله لكثرة اخلاصهم) راجع لكل من الصباغين والصواغين وقوله والوقوف راجع للصواغين فقط (قوله والوقوف في الربا) ليسهم المصوغ ياكثر من وزنه اه معنى (قوله والذي في المجموع) اعتمدته شيخ الاسلام وكذا التباين للمخفى كامر (قوله بحرقه دينية) ومنها حرق الماشطة اه سم (قوله وفي خبر) الانسب تقدمه على قوله والذي في المجموع (قوله بل يكره) الى قول المتن ويحل في النهاية وكذا في المخفى الا قوله واثره والى المراد وما سانه عليه فهم جواز ان يشتري به ملبوسا او نحوه ولا كرامة في ذلك والظاهر كما قال الاذرعى التميم بجواز الاتفاق حتى التصديق به اه (قوله بل يكره له) لا يكره للرقيق وإن كسبه حر اه معنى (قوله وهو مثال) عبارة للمخفى (نتية) قوله ان لا يأكله (قوله حتى التصديق به) هل ولونحوه اكل رقيق او دابة ولا اه سم ويظهر الثاني اخذا من قولهم الاتى ولدانة القن (قوله عنها) اى اجرة الحجاب والجار متعلق بالنهى (قوله وآثر) اى المصنف (قوله ولدانة) (قوله) متعلق بقوله لاقى (قوله يسن للسان) عبارة للمخفى قال في الذخائر اذا كان في يده حلال وحرام اوشبهه والكل لا يفضل عن حاجته قال بعض العلماء يخص نفسه بالحلال فان التهمة عليه في نفسه اكد لا تدينه والعيال لا تملكه ثم قال ابو الذي يبي على المذهب انه لو اهله سواء في القوت والملبس دون سائر المؤن من اجرة حمام ونصارة ثوب ومخارة منزل ولحم تور وشراء حطب ودهن سراج وغيره من المؤن اه (قوله ولا تحرم) عبارة للمخفى ولو غلب الحرام في يد السلطان قال الغزالي حرمت عطيته وانكر عليه في المجموع وقال مشهور المذهب الكرامة لا تتحرر مع ان في شرح مسلم جرى على ما قاله الغزالي اه (قوله افضل المكاسب الزراعة) اى ولو لم يشر بانفسه بل بالعملة اه عش (قوله ثم التجارة) اى لان الصحابة كانوا يكتسبون بها معنى (قول المتن وجديتا) او عيشه عيش مذبوح في بطن مذكاة بالجمعة سواء كانت حركاتها بذبحها او ارسال سهم او كلب عليها اه معنى (قوله وان اشعر) الى قوله كما قاله في النهاية والمخفى الا قوله كما صحه الى قد صحته قوله ان طالت (قوله وان اشعر) اى نيت شمر (قوله ما لم يتم) ظرف لقول المصنف ويحل (قوله لو خرج) اى رأس الجنين اه معنى قوله اؤميا تصطف على قوله وبه حياة مستقرة (قوله بكلام الامام) اعتمدته النهاية والمخفى وشيخ الاسلام فقالوا اللفظ الاول وان خرج بعد ذبح امه ميتا واضطر بفق بطنها بعد ذبحها ما ناطر يلا ثم سكن لم يحل او سكن عقيب كل كذا ذكره ابو محمد وهو المتعمد وعليه لو اخرج رأسه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج وان خرج رأسه ميتا ثم ذبحت امه قبل ان تقطع لم يحل كما يدل عليه كلام الامام وهو الاصح خلافا للبقوى اه اقول ويضم ضمت ما قاله البقوى مما يذكره الشارح عن البقوى بالاولى (قوله خلافة) اى خلاف كلام الامام (قوله وغيره) اى يورايث غير ابن الرقة (قوله قد صحته) تصطف على قوله لو خرج (قوله حل) اى اذا مات غضب خروجه

أحياه له ليطعمه رقيقه وناضحه اه وقد يجب بان لا يحرم عليه يئنه لا أن يقال له له كان معلوما (قوله والذي في المجموع وجزم به في الاثر وغيره انه لا يكره) كتب عليه حر (قوله بحرقه دينية) ومثله حرقه الماشطة (قوله حتى التصديق به) هل ولونحوه اكل رقيق او دابة لولا

الا بل ونذبح البقر والشاة فتجدي فطها الجنين اى الميت فلقية ام نأكله فقال كلوه ان شتم فان ذكاته ذكاة امه ذكاتها التي احلها الله بتمامها ما لم يتم انقضاله وفي حياة مستقرة او الاشتراط ذبحه فطها انما لو خرج وبه حياة مستقرة كما صحه في الروضة والمجموع وان توزع فيه بانه صار مقدورا عليه او ميتا كما ذكره البقوى وان توزع فيه بكلام الامام بل رجح غير واحد خلافا لغيره ما رأت ابن الرقة رجح كلام البقوى وغيره قال انه أقرب الى القول بذهبت قبل انقضاله حل لان الفصل بعينه حكم المنصل كله غالبا ولا أثر لحروجه بعد ذبحها حيا

لكن حركة حر كة مذبوح وان طالت خلاف مالوثي بطنها يعطرب من مناظر ولا كآلة الفاضل وقوله في الجموع عن الجرني والروا احسنه الاذري وكذا الزركشي لكة قاسه على ما فيه نظر قال البقيني ومالم يوجد سبب محال عليه الموت ولو احتال لا كان ضرب بطنها لم يعمل وما لم يكن علة لانه دم ومضغة لم تن فيه صورة (٣٩٠) كآلة قضاء كلامها علوا عما يصرح بان المدار هنا علة ما يثبت بالاستيلاء لا نه انما

يسمى ولدا تبعا لما حدثت والتقييد بنفق الروح فيه ضعيف (ومن اضطر وهو معصوم بان لم يجد حلا او لم يتمكن منه الا بعد نحو زنا به كاياقو) عاف على نفسه متاومر ضاغقا) او غير مخوف او نحوهما من كل مسيح للتميم (ووجد محرما) غير مسكر كيتولو منقطعة دم (لومه) اي غير العاصي يسفره ونحوه والمشرع على الموت بان وصل لحالة تقضي العادة ان صاحبها لا يعيش وان اكل (أكله) او شر به لقوله تعالى فن اضطر الآية مع قوله ولا تقتلوا أنفسكم وكذا خوف العجز عن نحو المشي او التخلف عن الرفقة ان حصل بضر لا بنحو وحشة كاهو ظاهر وكذا اذا جهده الجوع وعيل صره ويكفي غلة ظن حصول ذلك بل لو جوز التلقف والسلامة على السواء حل له تناول المحرم كاحكامه الامام عن صريح كلامهم ولو امتنع مالك طعاما من بذله لمضطرة الاسد ملثها زنا لم يحرم ما تمكنه بناء على الاسمان الا كراهه باقتل لا يبيع الا نال الوطاط ولو كونه مظنة في الجملة لاختلاط الانساب شدد فيه اكثر

بذلك دامه معنى واسنويهاية (قوله لكن حركة الخ) اي فيحل اه سم (قوله وان طالت) خلافا لظاهر ما راضا عن المعنى والاسنوي والنهاية (قوله خلاف مالوثي بطنها الخ) اي فيحرم اه سم (قوله قال البقيني) الى قوله كآلة قضاء في المعنى الا قوله ولو احتال (قوله قال البقيني الخ) اي عطفه على ما لم يتم انفصاله الخ (قوله ولو لا كان ضرب الخ) عبارة في المعنى فلو ضرب حاملها على بطنها وكان الجنين مشترا فكأنه حتى ذهبت امه فوجدتها لم يعمل اه (قوله وما لم يكن الخ) عطف على قوله ما لم يتم الخ وليس من مقول البقيني (قوله او مضغة) عطف على علة (قوله على ما يثبت بالاستيلاء) يعني لو كان من ادنى اه معنى (قوله والتقييد الخ) ولو كان للذكاة عضو اشل حل كسائر اجزاها معنى وبهاية (قوله ومن اضطر) اي كان مضطرا (قوله وهو معصوم) الى قوله وظاهر في النهاية لا قوله ولم يتمكن الى المتن وقوله او شر به (قوله بنحو زنا به الخ) اي كالإطاعة به اخذنا بما في (قوله او نحوهما) اي المرض الخوف وغير الخوف (قوله من كل مسيح للتميم) كراية الممرض طول مدته قال الزركشي ويفني ان يكون خوف حصول الشين الفاضل في عضو ظاهر كخوف طول المرض كافي للتميم معنى وروى مع شرحه (قوله كية) الى المتن المعنى لا قوله او شر به بقوله ان حصل الى ويكفي وقوله بناء الى وظاهر (قوله ولو منقطعة) وبمئة الكلب والحزير في مرقعة اخذنا من اطلاقه اه عش (قوله اي غير العاصي الخ) حال من ضمير لومه الراجح للوصول خلافا لما يرويه من منعه انه تفسير له فكان الاولى اسقاط اي (قوله ونحوه) اي نحو السفر كآلته كآلته عن الاسنوي والمعنى عن الاذري (قوله وكذا خوف العجز الخ) ماذا دخل في قوله او نحوهما الخ فالصريح به لدفع تورم او رد مخالف (قوله عن نحو المشي) كالركوب اه معنى (قوله او التخلف) عطف على العجز (قوله وعيل) اي قد اه عش (قوله ويكفي غلة الخ) قضية اطلاقه انه لا يشترط في حصول الظن الاعتدال على قول طيب بل يكفي مجرد ظنه بما رده كراية قباس ما في التيمم اشتراط الظن مستند الخبر عدل رواه امرته بالطالب اه عش (قوله حصول ذلك) اي الموت وما عطف عليه (قوله على السواء) اهم انا اذا جوز التلقف مع كون الغالب السلامة لم يحرم تناوله اه عش (قوله لم يحرم تمكنه) وعالف باحة البيت في ان المضطر فيها الى نفس المحرم وتدفع بالضرورة وهذا لا يضطر اربس الى المحرم وانما جعل المحرم وسيلة لله وقد لا يتدفع بالضرورة إذ قد يصير على المنع بعد ملثها معنى (قوله ولو كونه الخ) اي الى ناه عش والاولى الى اي الى ما ذكر من ان نال الوطاط (قوله شدد فيه) كثر) أي من نال الوطاط قاله عش وهو مخالف لقول الفتح كآلته بناء على الاصح الخ وقوله السابق لا بعد زنا به الخ فليراجع (قوله كايحوز) الى قوله ويظهر في المعنى لا قوله الى او منقطعة وقوله اما المسكر الى واما العاصي وقوله ونحوه الى المتن في النهاية الا قوله ويظهر واما الشرف (قوله للسلم) اي الصائل اه معنى (قوله خلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا اه سم (قوله اي كادى الخ) عبارة في المعنى كشافة وحرار اه

(قوله لكن حركة مذبوح) اي فيحل (قوله خلاف مالوثي في بطنها يعطرب زمانا طويلا) اي فيحرم (قوله كآلة الفاضل) كتب عليه م (قوله من كل مسيح للتميم) شامل لنحو بطة البهائم في لزوم الاكل لحوة نظر ظاهر بل قد ينظر في لزوم الخوف بنحو الشين الفاضل في عضو ظاهر ايضا (قوله غير العاصي يسفره) قال في شرح الروض وكالعاصي يسفره مرقاة الدم كالمرتد والحربي فلا ياكلان من ذلك حتى يسلا قاله البقيني قالو وكذا مرقاة الدم من المسلمين ويمكن من اسقاط القتل بالثوبة كترك الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اه (قوله بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا

بخلاف نظاره وظاهر ان المضطر او تغير القوت والماء كستره خشى تركها ما مرأى في جميع احكام المضطر السابقة (قوله والآية) (وقيل يجوز) كايحوز الاستسلام للسلم وفرق الاول بان هذا فيه باطلا للشهادة بخلاف ذلك ولو وجد مذبوحا واخرى لا يعمل اي كادى غير عظم فيها يظلم تغيرا ومنقطعة وغيره ما تبين غير ما قاله في الجموع عوا اعتراض الاسنوي مردودا ما المسكر

عشش كاسر وأما العاصي
بفسره ونحوه فلا يجوز له
تناول المحرم حتى يتوب
قال البلقيني وكذا مر
وحري حتى يسلم وتارك
صلاة وقاطع طريق حتى
يتوب اه وظهر فيمن لا
تسقط توبته كران
محسن انه ياكل لانه لا يؤمر
بقتل نفسه وأما المشرف
على الموت فلا يجوز له
تناوله ايضا لانه لا ينفعه
ولو وجد لقمة حلالا له
تقديمها على الحرام (فان
توقع اى ظن كاهو ظاهر
حلالا) بجده (قربيا)
اى هل قرب بان يحش
عندوا قبل وصوله (لم
يجز غيرسد) بالمعقوه هو
المشهور او المعجزة
(الرمق) وهو بقية الروح
على المشهور والقوة على
مقابله (الالا) يترقعه (فنى
قول يشيع) لاطلاق
الاية اى يكسر سورة
الجوع بحيث لا يسى جائعا
لان لا يجد الطعام مساغا
اما ما ادخل ذلك فحرام
قطعا ولو شيع فمقدر على
الحل لومه ككل من تناول
عمرار ولو مكره التقبوان
اطاقه بان لم يحصل له منه
مشقة لا تحتمل عادة
(والاظهر سد الرق
قط) لانه بعده غير مضط
نم ان توف قطع له لبادية
ملهكة على الشيع وجب
وبحت البلقيني انه متى خشى

(قوله) فلا يجوز تناوله لجوع ولا عشش (وعلى ذلك اذا لم ينته به الامر الى الهلاك والافتين شر به كما يتعين على
المضطر اكل الميتة على منع التداوى به اذا كان خالصا لخلاف المسجون به كالترياق لاستهلاكه كفيوه خرج بما
قاله شره لا ساقطة لقمة فيحل اه اسنى (قوله كاسر) اى فى الاضر بقوله) وأما العاصي بفسره ونحوه
عبارة المعنى ويستثنى من ذلك العاصي بفسره فلا يباح له الاكل حتى يتوب قال الاذرى ويشبه ان يكون
العاصي بافاته كالسافر اذا كان الاكل عن ناله على الافاقه وقوله يباح الميتة للمقيم العاصي بافاته بحول
على غير هذه الصورة اه وفيه بعد ذكر مقالة الاذرى عن الاسنى ما نصه يحتمل ان الشارع اراد ذلك
بقوله ونحوه اه (قوله وقاطع طريق) اى قاتل في قطع الطريق معنى ونباية (قوله) لانه لا يؤمر (الخ) قضية
هذه العلة ان المراد بقوله انه ياكل انه يجوز ان ياكل اه سم (قوله) لومه تقديمها على الحرام اى وان
لم تسد رمقه ثم يتعاضى من الحرام ما تندفع به الضرورة اه عى وقال سم يحتمل ان يراد بتقديمها
ما يشمل مقارنتهما كان يضع قطعة من الحرام على القصة ويتناولها معاه ويدفع ذلك الاحتمال قول
المعنى ويد اوجبا بلقمة حلالا فغيرها فلا يجوز له ان ياكل ما ذكر حتى ياكلها لتحق الضرورة اه
(قوله على قرب) الى قول المتن ولو وجد في النهاية الاقوله وبعت الى المتن وقوله لومه قياصه الى اذا وقوله اى
ان كان الى وقيد بقوله لومه فيقيم (قول المتن لم يجز) اى قطعا غيرسد الرق اى لا تنفع الضرورة به وقد
يحد بعده الحلال معنى واسنى (وهو بقية الروح) ولعل وجه التعبير ببقية الروح انه نزل ما اصابه من الجوع
منزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته فغير عن حاله الذى وصل اليه بقية الروح مجازا والاقالروح
لا تستجرا اه عى (قوله على المشهور) عبارة الاسنى والمعنى قال الاسنى ومن تبعه والرمق بقية الروح
كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك ان الشدة المذكور بالشين المصححة لا بالميملة وقال الاذرى
وغيره الذى يحفظه انه بالميملة هو كذلك فى الكتب اى والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الحلال الحاصل فى
ذلك بسبب الجوع اه (قوله يترقعه) اى العلاله قرياهه معنى (قوله) لاطلاق الاية الى قوله وبسبب
فى المعنى الاقوله نعم الى المتن (قوله) ذلك اى ما يكسر سورة فالجوع بحيث لا يسى جائعا (قوله) ولو شيع
(الخ) عبارة النهاية بقوله شيع فى حال امتناعه ثم قدرا فقال عى قوله فى حال امتناعه القضية انه حيث لم
يتمكن عليه تناوله او امتنع لكن لم يقدر بعد التناول على الحل لا يجب عليه التقبى فى كل منهما وينافى ذلك
ما تقدم له فى اول الاشارة من قوله ويكرهه ككل اكل او شارب حرام تقبوه ان اطاقه كافى المجموع وغيره
ولا نظر الى عذره وان لم يتناول لان استدامته فى الباطن امتناع به هو محرم وان حل ابتدأه ولو السببه

(قوله) وأما العاصي بفسره ونحوه) قال فى شرح الروض قال الاذرى ويشبه ان يكون العاصي بافاته
كالسافر اذا كان الاكل عن ناله على الافاقه وقوله يباح الميتة للمقيم العاصي بافاته بحول على غير هذه
الصورة اه ويحتمل ان الشارع اراد ذلك بقوله ونحوه (قوله) قال البلقيني وكذا مر تدو حري الى اخر
الكلام عطف ذلك على قوله العاصي بفسره ونحوه يقتضى ان المراد بقوله ونحوه ما عدا جميع هذه
المذكورات فلينظر ماهو (قوله وحري) قضيته اخر ارج الذى قبل قياسه ان يكون عند الامة للعرفى
كاسلامه فيقال فى حقه حتى يسلم او يعقله ذمة (قوله) ايضا قال البلقيني وكذا مر تدوا (الخ) عبارة شرح
الروض عن البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك
الصلاوة من قتل في قطع الطريق اه وقوله وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة قد يخرج الى ان المحسن
(قوله) لانه لا يؤمر بقتل نفسه (قضية هذه العلة) ان المراد بقوله انه ياكل انه يجوز ان ياكل (قوله) لومه
تقديمها على الحرام) يحتمل ان يراد بتقديمها ما يشمل مقارنتها كان يضع قطعة من الحرام على القصة
ويتناولها معا (قوله) بان يحش عذروا قبل وصوله (له المراد لم يحش عذروا قبل وصوله ليعسد الرق
امال لم يحش عذروا كذلك بدون سد الرق فيفنى امتناع ما يسد الرق ايضا لعدم الحاجة اليه بل لا يتصور
سد رق حيث (قوله) الرق وهو بقية الروح (الخ) قال فى شرح الروض كما قاله جماعة وقال بعضهم انه

فان دفع استبعاد الاذرى لذلك يمكن ان يجاب بحمل ما مر من الوجوب على ما لو استقر في جوفه منّا اصل
 معه خاصته إلى البدن بحيث لا يبق في بقائه في جوفه تقع وما هنا على خلافه اه اقول عبارة المفتى سائلة عن
 الاشكال الاول وهي واذا وجد الحلال بعد تناول الميت ونحوه هازم ما إلى اذالم يضرة كما هو قضية نص الامام
 فانه قال وان اكره رجل حق شرب خمر او اكل محرما فليقله ان يتقاه اذا قدر عليه او هي كما ترى شاملة
 للشبع وما دونه من حال الامتناع وغيره (قوله اي محذور) الموافق لكلامه السابق في شرح او مر من خافوا
 ولكلام النهاية والمفتى في الموضعين او يدل اي (قوله اي محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشبع على من
 خاف نحو شين فاحش في عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الروض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر
 راجعه اه سم اقول ويفيده ايضا كلام المنيع والنهاية والمفتى (قوله عترم) إلى قوله وظاهر كلامهم في
 المفتى (قوله اذالم يجد ميتة غيره) فان وجد ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلما حيث كان معصوما ولم يبين ما لو
 وجد ميتة مسلم وميتة ذى اه سم اقول لنا وجه انه لا يجوز كل الميت المسلم ولو كان المضطر مسلما كانه
 عليه المفتى وقد روي خذ من ذلك الوجه انه يتبع اكل ميتة مسلم مع وجود ميتة ذى اه صاحب القول الراجح
 لا يقطع نظره عن القول المرجوح (قوله ومن ثم) اي من اجل النظر لاحترام عبارة النهاية والمفتى نعم اه
 (قوله لو كانت ميتة ني الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لا تنسى فليتا مل سم وعش (قوله امتنع
 الاكل منها الخ) ولو لئله خلافا لبعضهم وعش وانظر لو كان المضطر اشرف كان كان ذى سوا والميت ني
 اه بجريسي سياق عن سم ما يتعلق به بزيادة تفصيل (قوله اسماء الخ) اي الميت والمضطر (قوله وعصمة)
 احترام عن نحو تارك صلاة (قوله لا فضيلة الميت) اي بنحو العلم (قوله ولباسه الخ) خلافا للنهاية (قوله)
 ويتصور في عيسى والخضر الخ) اي اذا مات احدهما دون الآخر اه عش (قوله وهذا غير محتاج اليه
 الخ) لكن اذا قلنا به فينتجه تفصيل واما البعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره
 من سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم وامامنا عده فلينبى اكل الافضل ميتة المفضول دون
 العكس فان تساوا فبقية نظره ويتجه الجواز لان حرمة الحى اعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان
 المفضول الحى احق بالاحترام من الافضل الميت اه سم (قوله واذا جاز اكله الخ) اي الادى الميت
 قوله كاحتاه الاذرى) وباقا للمفتى وخلافا للنهاية عبارة نعم قيد ذلك الاذرى بما اذا كان محترما وما لو اوجه
 الاخذ باطلاقهم اه (قوله قتل مبدرا الخ) لم يقيد بعدم وجود غيره وميتة التقيد بمن يتمتع قتله بغير

القوة بذلك ظهر لك ان العدد المذكور بالشين المعجمة لا بالمهمله وقال الاذرى وغيره الذى يحفظه انه
 بالمهمله وهو كذلك في الكتاب والمفتى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل في ذلك بسبب الجوع اه
 (قوله اي محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشبع على من خاف نحو شين فاحش في عضو ظاهر وطول مدة
 المرض وكلام شرح الروض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر راجعه (قوله اذالم يجد ميتة غيره) فان وجد
 ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلما حيث كان معصوما ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذى (قوله ومن ثم
 لو كانت ميتة ني الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لا تنسى فليتا مل (قوله وهذا غير محتاج اليه)
 لكن اذا قلنا به فينتجه تفصيل واما البعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره من
 سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم وامامنا عده فلينبى اكل الافضل ميتة المفضول دون العكس
 فان تساوا فبقية نظره ويتجه الجواز لان حرمة الحى اعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان المفضول
 الحى احق بالاحترام من الافضل الميت (قوله حرم نحو طبعه) عبارة الروض ولا يطبعه اى الميت المسلم بل
 الميت المحترم كافي شرجه ويخفى في غيره اى بين اكله نبتا او مطبوخا او مشويا (قوله قتل مبدرا) لم يقيد
 بعدم وجود غيره وميتة التقيد بمن يتمتع قتله بغير اذن الامام (قوله قتل مبدرا نحو مر تد وحربي الخ)
 محتمل ان الامر كذلك وان وجد ميتة غير ادى اخذ من قوله السابق واخرى لا يحمل اى كادى غير محترم
 فيها يظهر تخير لانه اذا جاز اكل ميتة غير المحترم مع وجود ميتة اخرى فليجز قتلهوا اكلهم مع وجود غيره ومحتمل

بخاف تلقا) أى محذور تيمم
 (ان اقتصر) على سد الرق
 فيلزمه ان يشبع أى يكسر
 سورة الجوع قطعا لبقاء
 الروح ويوجب الذودان لم
 يرجح وصول حلال ولا جاز
 بل قال القفال لا يمنع من
 حمل ميتة لم تلو لم لو لمغير
 ضرورة (وله) اى المصوم
 بل عليه (أكل آدمى ميت)
 محترم اذا لم يجد ميتة غيره
 ولو من غلظة لان حرمة الحى
 اعظم ومن ثم لو كانت ميتة
 ني امتنع الاكل منها قطعا
 وكذا ميتة مسلم والمضطر
 ذى وظاهر كلامها انها
 حيث اتحد اسلاما وعصمة
 لم ينظر لافضلية الميت
 وقياسه انها لو اتحدانية
 لم ينظر لذلك ايضا ويصور
 في عيسى والخضر صلى الله
 على نبينا وعليهما وسلم
 وهذا غير محتاج اليه اذ النبي
 لا يتقيد برأى غيره واذا
 جاز اكله حرم نحو طبعه
 أى ان كان محترما كما يحتمل
 الاذرى وقد شارح
 ذلك بما اذا أمكن أكله
 نبتا ويؤيده تعليلهم بان دفع
 الضرر بدون نحو الطبخ
 والشى (وله) بل عليه (قتل)
 مبدرا (نحو مر تد وحربي)

وزان حصن و محارب و تارك الصلاة و غير ذلك من غير اذن الامام الضرر و قومن هذا يعلم ان هؤلاء كانوا مضطرين لم يجب على احدهم الطعام لهم (لا يذو مستان) لعصمتها (وصي حري) و امره ان يخرجه من قتلها (قلت الاصح حل قتل الصبي والمرأة الحريين) وكذا الخنثى والمجنون و وقتلهم (للاكل و الله اعلم) لعدم عصمتهم و حرمة قتلهم (انما) (٣٩٣) الحق الغائبين ومن ثم لم يجب فيه كفارة

و بحث الباقين ان عله مالم يستول عليهم والاحرم لانهم

صاروا ارقاء معصومين

للتأمين و بحث ابن عبد السلام حرمة قتل صبي حري

مع وجود حري بالغ وليس

لوالد قتل ولده لا كل ولا

السيد قتل فقال ابن الرفة

الا ان يكون القن ذميا

كالخوني فيه نظر ظاهر

(ولو وجد مضطر طعام

غائب لم يجب عليه) (اكل)

وجوبا منه ما يسد رمقه

فقط او ما يشبه بشرطه

وان كان ميسر الضرورة

ولان الدم تقسم مقام

الاعيان (و غرم) اذا قدر

قيمة ان كان متقوما ولا

قتله لحق الغائب و بحث

الباقين منع اكله اذا اضطر

الغائب ايضا وهو يحضر

عن قرب وهو متجه ان اراد

بالقرب ان يكون بحيث

يمكن من ذوال اضطراره

يحدون غيره و ذوية ولى

بحجور كنية مستقل

وحضوره كحضوره وله

بيع ماله حيث نسبته لميسر

بلازم الضرورة (او)

اذن الامام اه سم ثم كتب ايضا قوله قتل ماهر نحو من تدحرج في الخ يحتمل ان الامر كذلك وان وجد ميتة غير آدمي ويحتمل تقييده بما اذا لم يجد ميتة غير آدمي ومن لا يجوز قتل غير اذن الامام كالخوني فيجوز قتله و اكله وان وجد ميتة غير آدمي ومن لا يجوز قتل غير اذن الامام فيمنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتل غير اذنه (قول المتن حري) اي كامل بالذكورة والعقل والبلوغ (قوله وزان حصن) الى قوله وليس لوالد القن (قوله وبه اذن المتن (قوله وزان حصن الخ) الوجه ان عله اذا لم يكن المضطر مثله اه سم (قوله من غير اذن الامام) راجع لقوله وزان حصن الخ كاهو صريح صانع الرض والمخو سم (قوله ومن هذا الخ) لعل الاشارة الى جواز قتل من ذكره الاكل (قول المتن حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيرهم اه سم اقول وبقيده بحث ابن عبد السلام الاتي (قوله فيه) اي قتلهم (قوله وبحث الباقين الخ) عبارة النبا بقوله ذلك كما عتبه الباقين الخ (قوله ان عله) اي حل قتلهم (قوله وحرمة قتل صبي الخ) لما في اكله من اضرار المال ولان الكفر الحقيقى ينافى من الكفر الحكيم وكذا يقال في شبه الصبي اعمى من أى من النساء والمجانين والارقاء (قوله وفيه نظر ظاهر) عبارة النبا بقوله الاقرب خلاه اه سم (قوله وفيه نظر الخ) وذلك لاننا نسل ان حق الدم لذلك فقطر الا لم يلزمه كفارة بقتله فوجب بدل على ان عصمته ليست لمجرد حق السيد ولو صح ما قاله لم عدم عصمة قن النير فيقتله ويغرم قيمته كاي كل طعام النير وكلامهم كالصريح في امتناع ذلك اه سم (قوله مضطر) الخ قوله واما ما مضى في المتن الا قوله وهو متجه الى وغية ولى والى قول المتن وانما يلزم في النبا الاقرب كما هو الى اما اذا (قوله ولم يجب عليه) فيقدم ميتة وطعام غير الغائب على طعامه اي الغائب اه سم (قوله او ما يشبه بشرطه) اي بان لم يخش عذرا قبل وجود غيره اه عرش وقوله بان لم يخش صوابه بان يخشى الخ باسقاط لم (قوله وان كان الخ) اي المضطر (قوله اذا قدر) اي عند الاكل اه عرش وفي اطلاق مفهومه توقف الاقرب تقيده بما اذا لم ينتظم بيت المال وكان المالك من الاغنياء فمما يبعد كرفي قوله اخرى ما يوافق ما قلته كاتاني (قوله قيمته) اي في ذلك الزمان والمكان اه اسنى وباقى في الشارح مثلا (قوله والاقله) نعم تبين قيمة المثل بالمجازة كاذ كروه في الما به عليه الزكشى اه معنى (قوله لحق الغائب) لعل الانسب الاخصر للغائب عبارة الاسنى لا تلافة ملك غيره غير اذنه اه (قوله وله) اي الولي وقوله بيع ماله اي المحجور وقوله للضرورة اي ضرورة المضطر اه عرش (قوله بل هو) اي المالك (قوله فيجب على غير الخ) ويتصور هذا في من عيسى عليه السلام او الخضر على القول بما تقرر بونه اه معنى (قوله واما ما مضى) ولو وجد مضطرين ومعه ما يكتفى احدهما وتسويا في الضرورة

تقيده بما اذا لم يجد ميتة غير و يفرق بين مجرد اكل الميتة غير المحرم من قتلها لا كله ويحتمل ان فصل بين من يجوز قتل غير اذن الامام كالخوني فيجوز قتله و اكله وان وجد ميتة غير آدمي ومن لا يجوز قتل غير اذن الامام فيمنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتل غير اذنه (قوله وتارك صلاة الخ) الوجه ان عله اذا لم يكن المضطر مثله (قوله حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيرهم (قوله الا ان يكون القن ذميا) قال لان حق دمها لا لاجل حق السيد مالم يحسب لا يضيع (قوله وفيه نظر ظاهر) وذلك لاننا نسل ان حق الدم لذلك فقط واللا لم يلزمه كفارة بقتله فوجب بدل على ان عصمته ليست لمجرد حق السيد ولو صح ما قاله لم عدم عصمة قن النير فيقتله ويغرم قيمته كاي كل طعام النير وكلامهم كالصريح في امتناع ذلك (قوله ولم يجب عليه) فتقدم ميتة وجدها عليه كاسيات في قول

(٥٥) - شرواني وابن قاسم - تابع

بان الميتة لا يذو لاحد عليها فلا يقدم بها من عي يده واعرض بانها كسائر المباحات فتذو اليه احق بها وهو ظاهر واما ما مضى عنه اي عن سد رمقه كما بحثه الزكشى فيلزم بذله وان احتاج اليه مالا (فان آثر)

في هذه الحالة وهو من يصبر على الاحقاد على نفسه مضطراً (مسألة) مضطراً (جاء) من قولهم تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أما المسلم غير المضطرب الذي (٣٩٤) واليهيتم الحق بهما المسلم المهدر في حرم لثامهم (أو) وجد طعام حاضر (غير مضطرب) (أما)

أي مالك الطعام (أطعام) أي سدرته (مضطر) أو اشباعه بشرطه معصوم (مسلم أو ذى) أو مستأجر وإن احتاجه مالكه ما لا للضرورة الناجزة وكذا بهيمة الغير المحترمة بخلاف نحو حرى ومرد وزان محسن وكلب غفور ويؤلمه ذبح شاته لأطعام كلبه الذي فيه منفعة ويجب أطعام نحو صبي وأمرأة حريين اضطر أقبل الاستيلاء عليها وبعده ولا ينافيه ما سمن حل قتلها لأنه غير ضرورة فلا ينافي احترامها هنا وإن كانا غير معصومين في نفسها كما مر آنفاً (فإن منع) الإلك غير المضطر بذله للمضطر مطلقاً أو لا يزيده على ثمن مثله بالمال يتنافى بها (فله) أي المضطر ولا يزيده على المعتدوان أمن (فهره) على أخذه (وإن قتله) لأعداده بالمنع فإن قتل المضطر قتل به أو مات جوعاً بسبب امتناعه لم يضمن له لأنه لم يحدث فيه فعلاً وقضية كلامهم أن للمضطر الذي قتل المسلم المانع له وعليه يفرق بين هذا عدم حل أكله لبنة المسلم بأنه لا تقصير فيهم من الأكل بوجه وهنا المعتد مبدل لنفسه بمصاياه بالمنع فيجب بعضهم أنه

والقرابة الصلاح قال الشيخ عز الدين احتل أن يتخير بينهما واحتل أن يقسمه عليها انتهى والثاني أوجه فإن كان أحد مالاً أو كواحد قريب أو ولياً أو أماً أو مقتصاً من الفائض والمقتول ولو تساوى يؤوله رغبة مثلاً أو أطمعه لأحدهما عاش وما وإن قسمه بينهما عاشا نصف يوم قال الشيخ عز الدين المختار قسمته بينهما ولا يجوز التخصيص أهمتي (قوله في هذه الحالة) أي حاله اضطرار نفسه (قوله والذي) لعله إذ لم يكن المؤثر أيضاً ذمياً أهم (قوله والحق بهما المسلم المهدر) أي المضطر ولهذا فحق الصغير لأنه ملحق بالذي والبيمة المضطربان أه سيدعمر (قوله مضطر) إلى قوله ويجب في المنع (قوله بهيمة الغير) بالإضافة (قوله نحو حرى في الخ) كقتال في قطع الطريق (قوله ويؤلمه ذبح شاته الخ) ويحل أكلها للادى لأنها ذبحت للأكل إسنياً ومنه نهاية (قوله لأطعام كلبه الخ) قياس ما تقدم لئلا لا منافعة فيه ولا مضرة محترمة (١) ذبحها هنا والقياس أن الحكم لا يتقيد بكماله بل يجب ذبح شاته لطلب غيره المحترمة وقاية لروحها عس (أقول) وقد يدعى دخوله في قول الشارع وكذا بهيمة الغير الخ (قوله نحو صبي الخ) أي كالتخني والجنون وأرقاهم (قوله كاسراً) أي في شرح قلت الأصح الخ (قوله فإن منع المالك الخ) عبارة المنع ويجب على المضطر أن يستأذن مالك الطعام أو وليه في أخذه فإن امتنع وهو أو وليه غير مضطر في الحال من بذله بعوض لمضطر محترم الخ (قوله المالك) إلى قوله أو مات في المنع (قوله غير المضطر) ويصدق المالك في دعواه الاضطرار وبني أنه لو دلت قربة على كذب دعواه الاضطرار لم يصدق في ذلك أمعش (قوله ولا يزيده) أي القهر (قوله فإن قتل) أي المالك (قوله أو مات) أي المضطر (قوله وقضية كلامهم أن للمضطر الخ) عبارة المنع (قوله) قضية كلام المصنف جواز قهر الذي للمسلمون قتله وليس مراد أولد أقال الشارع إلا أن كان مسلماً والمضطر غير مسلم أي فلا يجوز قهره ولا قتل ولا قتله عليه ضمانه لأن الكافر لا يسلط على ميتة المسلم فالحق أولى وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً أو عبارة سم المعتد خلاف ذلك وليس للمضطر الذي قتل المسلم وإن فعل ضمن مراه وعبارة السيد عمر قوله أن للمضطر الذي قتل المسلم المانع له قال في النهاية والمعتد خلافه أه أقول وما اعتمدته النهاية هو الذي يميل إليه القلب لأنه اللائق بحرمته ولا نظر معها للكفار وإن كان ذمياً أه وعبارة عس قوله والمعتد خلافه أي قتل خالف وقله فيني أن لا يقتل فيه لأن القصاص اسقط بالبيعة وهي الاضطرار بل يضمنه بدية عمد أه (قوله فيجب بعضهم أنه يضمنه) اعتمده النهاية في المنع كما مر آنفاً (قوله كالشارح) أي المحلل (قوله برداخ) خبر فيجب بعضهم الخ وقوله وكان الخ جملة اعتراضية (قوله أما إذا رضخ) إلى قول المتن نسيت في المنع إلا قوله مع السام الوقت (قوله يضمن الخ) أي أوجبه أه معنى (قوله فيلزم مقوله الخ) ولا يزيده أن يشتريه بأكثر من ثمن مثله كثرة إيتيان بها بل يضمن أن يحتمل في أخذه منه يبيع فاسد كلاً يزيده أكثر من قيمته كان يقول له بذله في بعض فيذله بعوض ولم يقدره أو يقدره ولم يفرض له ما ياكله فيلزم مثل ما كله إن كان مثلاً ولا يقيم في ذلك الزمان والمكان موضع مع شرح معنى (قوله المالك) إلى قوله ويفرق في النهاية إلا قوله وإن كان المال مع ضيق الوقت (قوله المالك) أي أو وليه أه معنى

المن ولو وجد مضطرب ميتاً وطعام غيره أي الغائب الخ (قوله والذي) لعله إذ لم يكن المؤثر أيضاً ذمياً (قوله) لاه لم يحدث فيه فعلاً والتلف لسبب سابق لا يدخل فيه بخلاف مال حييس ومنه الطعام والشراب والطالب على التفصيل السابق في محله لأنه أحدث العيب والمنع بخلاف مال شمت الحلي راحة ما عتده ولم يقدم إليها منه ما يدفع إلا الجاهض ولا بالموضع حتى أجهضت لأن التلف هنا ليس بسبب سابق بل بمدخل من ترك الدفع مراه (قوله وقضية كلامهم أن للمضطر الذي قتل المسلم الخ) المعتد خلاف ذلك فليس للمضطر الذي قتل المسلم فإن فعل ضمن مراه (قوله أيضاً وقضية كلامهم الخ) في المحل ما يصرح بخلاف هذه القضية

يضمنه كما أنه هو أو من جرمه كالشارح أخذه بما ذكر في ميتة المسلم برداً كما ذكره أما إذا رضخ بذله لثمن مثله ولو بزيادة يتعنان بأفواه مذكورة ذلك لا يجوز أه قهره (وإنما يلزم) المالك بذله ما ذكر المضطر (أه) يصح ما ذكره هو ثم مثله زماناً أو مكاناً (إن

حضر) معه (والا) يحضر
معه عوض بان غاب ماله
(٥) لا يلزمه بذله جمانا مع
اتساع الوقت بل بعوض
(نسبة) بمقتضى ما من وصوله
اليه لان الضرر لا يزال
بالضرر قال الاسنوي ولا
وجه لوجوب البيع بنسبة
بل الصواب ان يبيعه بحال
غيره لا يطالبه الا عند
اليسار اه ويرد بانه قد
يطالبه بعقل وصوله لماله
مع مجرؤه عن اثبات اعساره
فيجبسه اما اذا لم يكن له مال
أصلا فلا معنى لوجوب
الاجل لانه لاحد اليسار
يوجب اليه ثم ان قدر
العرض وأفرزه للمعوض
ملكه بكاتما ما كان وان
كان المضطر مجعورا
وقدره وليه باضماف بمن
مثله للضرورة وان لم يقدره
او لم يفرزه لومه مثل
الثقل وقيمة المتقوم في
ذلك الزمن والمكان اما مع
ضيق الوقت عن تقدير
عوض بان كان لو قدر مات
فيلزمه اطعامه جمانا و يفرق
بين هذا ومالو أوجر
المضطر قرا أو وهو
نحو معنى عليه أو مجنون
فان له البدل بان مانع
التقدير هنا ما بالمضطر
لكونه عن التزام المعوض
أو غيبة عقله حتى أوجره

(قوله) فلا يلزمه بذله جمانا) عبارة الروض مع شرحه لا يلزمه أى مال له بذله إلا بعوض ولا أجرة لمن
خلص مشرقا على الهلاك وقوعه في ماله أو تار أو نحو ما بل يلزمه تخليصه بلا أجرة لضيق الوقت عن تقدير
الأجرة فان اتسع الوقت لم يجب تخليصه إلا بأجرة كالأجر قبلها فان فرض في تلك ضيق الوقت وجب البذل
بلا عوض فلا فرق بين المستلتمين وهو ما نقله في الشامل عن الاصحاب وقال الأذري انه الوجه والذي قاله
القاضي أبو الطيب وغيره هو اختصار عليه الاصفهاني والحجازي كلام الروضة الثاني اه اذا اتخى وهو الظاهر
والفرق ان في اطعام المضطر بدل مال فلا يكلف بذله بلا مقابل مطلقا بخلاف تخليص المشرف على الهلاك
اه ومال البيع شىء فيسمى بعد ذكر عبارة الروض مع شرحه المذكورة ما نصه به يعلم ان الشارح قيد
هنا بالاتساع وقال فباي اتي اما مع ضيق الوقت الخ ما شىء على التسوية بين المستلتمين وكذا مر اه (قوله) مع
اتساع الوقت) أى لمن الصيغة اه ع (قوله) بمقتضى ما من وصوله الخ) قد يقتضى صحة هذا التأجيل مع ان
هذا التأجيل مجرول والقياس فساد هذا التأجيل والبيع المقترن به و التزام الصحة للضرورة بعدد اه سم اى
فبني حمله على تقدير زمن معين يعلم عادة امتداد الى وصول المضطر الى ماله (قوله) قال الاسنوي الخ) وفاقا
للمعنى (قوله) انه يبيعه اه) أى يجوز ان يبيعه اه معنى (قوله) ثم ان قدر الخ) راجع لما في المتن والشرح جميعا عبارة
الهاقير الروض مع شرحه ولو اشتراه باكثر من ثمن مثله ولو باكثر مما يتناهى به هو قادر على قهره واخذه
منه لزمه ذلك كذا لو عجز عن قهره مو اخذه (قوله) ملكه به الخ) أى وقد وقع عقد صحيح بالام يلزمه زيادة
على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا اذا لم يبيذه الا باكثر من ثمن مثله يبنى ان يحتال في اخذه ببيع قاسد لثلا
يلزمه اكثر من قيمته اه سم (قوله) وان كان الخ) فاعية قوله هو قدره الخ جملة حالية (قوله) وان كان المضطر
مجعورا الخ) او كان عاجزا عن اخذ مثمنه قهره اه معنى (قوله) وان لم يقدره او لم يفرزه لومه الخ) قد
يشكل بان من لا مال له يجب اطعامه على اغنياء المسلمين الا ان يقال صورة المسئلة هنا ان مالك الطعام ليس
من الاغنياء اه ع عبارة الجعري على اه لزوم ثمن المثل ان كان المضطر غنيا فان كان فقيرا الامال له
اصلا فلا يلزمه ذلك بلا بدل لانه يجب على اغنياء المسلمين اطعامه كما مرو تقدم انه يجب اطعامه على كل من
قصده منهم لثلايوا اكلا اه (قوله) جمانا) وفاقا لنهاية الروض وخلافا للمعنى كما مر (قوله) فان له البدل
عبارة المعنى لومه البدل لانه غير متبرع بل يلزمه اطعامه ابقاء لهجته ولما فيه من التعريض على مثل
ذلك فان قيل قد باي في المن اهل اطعمه ولم يذكر عوضا انه لا عوض يكون هنا كذلك كما قاله القاضي
 وغيره اوجب بان هذه حالة ضرورة فرب غيب فيها اه (قوله) هنا) أى في مسائل ايجار المضطر وقوله واما في

(قوله) فلا يلزمه بذله جمانا الخ) عبارة الروض ولا يلزمه بذله الا بعوض ولا أجرة لمنخلص مشرقا على
الهلاك لضيق الوقت عن تقدير الأجرة فان اتسع لم يجب تخليصه الا بأجرة قال في شرحه كافى القى قبلها فان
فرض في تلك ضيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستلتمين وهو ما نقله في الشامل عن الاصحاب
كما قاله الأذري وقال انه الوجه مقتضى كلام المجموع او اخر الباب انه لا خلاف فيه لكنه قبل ذلك نقله
كالاصل عن القاضي ابي الطيب وغيره بعد نقله عن قطع الجمهور انه لا يلزمه البذل في تلك الا بوض بخلافه في
هذه يلزمه تخليصه بلا أجرة قولى هذا اختصار الاصفهاني وشيخنا ابو عداة الحجازي كلام الروضة اه
وه يعلم ان الشارح قيد هنا بالاتساع وقال فباي اتي اما مع ضيق الوقت الخ ما شىء على التسوية بين المستلتمين
وكذا مر (قوله) بمقتضى ما من وصوله اليه) قد يقتضى صحة هذا التأجيل مع ان هذا التأجيل مجرول والقياس
فساد هذا التأجيل والبيع المقترن به و التزام الصحة للضرورة بعدد (قوله) ثم ان قدر الخ) أى وقد وقع
عقد صحيح بالام يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا اذا لم يبيذه الا باكثر من ثمن مثله يبنى ان
يحتال في اخذه ببيع قاسد لثلا يلزمه اكثر من قيمته (قوله) وان كان المضطر مجعورا وقدره وليه الخ) في
الناسرى ولا يخفى ان محل لزوم المعوض بذكر ما اذا لم يكن المضطر صيا فانه ليس من اهل الالتزام لكن قال
البقيني يحتل ان يلزم في هذه الصورتين من تحريض صاحب الطعام على بذله للمضطر ولو صبا والاول

فانساب الزامه بالبدل واما في تلك المانع لم يخضع على عن امر خارج فلم يلزم بشىء (ولو اطعمه ولم يذكر عوضا فالاصح لا عوض) له

لتقصير دهان صريح بالاحاطة بعوض ضلعا قال البقيني وكذا اظهرت قريبتها ولو اختلفا في ذكر العوض صدق المالك فيما يعمه من قول الرامة
 واول القرض ماله تعلق بذلك (ولو وجد (٣٩٦) مضطربة) غير ادى محترم (وطعام غيره) الغائب فالذهب انه يلزمه اكلها لانها مباحة له

تلك أى في مسئلة ضيق الوقت عن العقد (قوله لتقصيره) عبارة غير حملها على المسامحة المتأخرة في الطعام
 لا سيما حق المضطر (قوله فان صرح) إلى قوله نعم في النهاية لا قوله ومضى إلى المتن وقوله والحق إلى المتن
 وإلى قوله على الاوجه في المتن (قوله وكذا) أى لا يلزم عوض ضلعا ما معنى (قوله قريبتها)
 عبارة المعنى قريبة احة أو تصدق اه (قوله فان اختلفا في ذكر العوض الخ) ولو اتفقا على ذكره
 واختلفا في قدره تعافيا فمفسخا نهما واحدهما والحاكم ويرجع إلى المثل أو القيمة فلو اختلفا بعد
 ذلك في قدر القيمة صدق القارم اه ع (قوله صدق المالك الخ) لانه أعرف بكيفية بذله معنى واسنى
 عبارة النهاية إذ لو لم تصدق له غلب الناس عن اطعام المضطر وأضنى ذلك إلى الضرر اه (قوله اما الحاضر الخ)
 هذا غير قول المتن السابق أو غير مضطرا له اطعام مضطر مسلم أو ذي من مانع الخ لأن ذلك في وجود طعام
 الحاضر دون الميت وهذا في وجوده ووجود الميت ايضا اه سم (قوله أو لا يتبأن الخ) عبارة المعنى اما إذا
 كان مالك الطعام حاضرا وامتنع من البيع اصلا أو بالاكثر ما يتبأن به فانه يجب عليه أكل الميتة في الاولى
 ويجوز له في الثانية وتسليه الشراء بالزيادة ان قدر عليه اه وفيه بعد ذكره كمل ذلك عن شرح الروض
 ما نصه وقضية امتناع النصب من المالك ومقتضى صرح به الشارع كما ياتي لكن رأيت بخط شيخنا الشهاب
 البرلى بها من شرح البهجة مانصه (فرع) إذا طلب المالك العوض مع النتن كان المضطر غير ائين
 النصب والشراء ويصحب بين الميتة ولكن الأفضل الشراء به عليه الجورجى انتهى فليتأمل اه (قوله
 هنا) أى فيما لو وجد المضطر ميتا وطعام الحاضر (قوله مطلقا) أى بعوض ودونه (قوله والحق به الخ)
 الا لخاص في شرح الروض اه سم (قوله وتحريم اكله) عطف على وجوب الجزاء ويجوز عطفه على
 تحريم ذبحة (قوله وميتة) أى لصيد وغيره (قوله اصحابها تنبأ الخ) وقد يدعى ان المتن يفيد (قوله
 اوميتة) أى لصيد (قوله اكل الصيد) بوقاف لا لاى والمعنى وخلافا لبعض نسخ النهاية (قوله فرع) إلى
 قوله والمصوم في المعنى الا قوله بل يفتى في المتن وإلى قوله لموتى قد في النهاية (قوله علة الحرام الخ) ولو وجد
 المريض طعاما لم يأكله ويضره ولو زيادة مرضه فله اكل الميتة وانه نهاية زاد المعنى ويجوز للمضطر
 شرب البول عند فقد الماء النجس لا عند وجوده لأن الماء النجس اخف منه لان نجاسته طارئة اه (قوله
 ماتمس حاجته) ظاهره انه لا يقتصر على سد الرق المتقدم في المضطر مع انه من افراده اللهم إلا ان يقال ما هنا
 فيما ذلم يتوقف زوال المباح فكان الاقتصار على سد الرق دواما من شأنه ترتب الضرر اه سيدمر (قوله
 بلفظ المصدر) احترازه عن ان يكون هكذا اكله عطفًا على بعضه وعن ان يكون هكذا اكله اه سم أى

بالنص الاقوى من الاجتهاد
 المباح له مال الغير بلاذنه
 أما الحاضر فان بذله ولو
 بشئ مثله أو زيادة يتبأن
 به وهو مفعول يذلل سائر
 عورتان لم يخف هلاكا
 بهو برد أو رضى به متم
 تحمل الميتة أو لا يتبأن بها
 حلت ولا يقاتله نالو امتنع
 مطلقا (أو) وجد مضطر
 (محر) أو بالحرم (ميتة
 وصيدا) حيوا الحق به لئنه
 ويضعه في نظر لان هذين
 ليس فيهما التحريم واحد
 كالميتة إلا ان يفرق بان فيها
 جزاء بخلافها (فالذهب)
 انه يلزمه (اكلها) لاني
 الصيد تحريم ذبحة المعنى
 لكونه ميتا في جوب الجزاء
 وتحريم اكله فيها تحريم
 واحد فكذا نتا اخف نعم لم
 وجد المحرم حلالا يذبح
 الصيد محرمت على الاوجه
 وان ذبحه لان هذا يحرمه
 عليه وحده فهو اخف منها
 لم يتعالى العموم او ميتة
 وطعم صيد ذبحة محرم بخلاف
 بهما أو صيدا حي وميتة
 وطعام الغير فالوجه سبعة
 اصحابها تنبأ ايضا ولو لم يجد
 محرم أو من بالحرم الاصيدا
 ذبحة واكله واقتدى أو
 ميتة اكلها ولا ذبحة أو صيدا
 وطعام الغير اكل الصيد
 لان حق الله تعالى على عبده

المسامحة ما لم يحضر مالك الطعام ويذله ولو بشئ مثله كما هو ظاهر (فرع) ع الحرام الارض جاز ان يستعمل بصفة
 منه ماتمس حاجته اليه دون ما ذه ان توقع مرة أو بار بغير الاضرار بالمال فاخذته بقدر ما يستحقه فيه (والاصح تحريم قطع بعضه)
 أى بعض نفسه (لا اكله) بلفظ المصدر لتوقع الهلاك منه (١) قول المحشى لكن رأيت بخط الخ قول لكن. امض يسير في النسخ الى ايدى

(قلت: الأصح هو أنه لما سجد بدمه أو بآدميه بشرطه لا يقطع بعض لاستيقام له هو كقطع بدنته (وشرطه) أي حل الطلع البعض) (قد المتوخى هو) كلعلم الغير في وجدها بكلمة هذا كلعلم (وان) لا يكون في قطعه خوف أصلا (و) يكون الخوف في قطعه (أقل) منه في تركه (فإن كان مثله أو أكثر أو الخوف في القطع قط حرم قطعها) إجازا قطع السلمة عند تساوى الخطرين لئلا يهمل زائد وبقطعها يزول شينها ويحصل الشفاء وهذا تغيير وإفساد للبيئة الأصلية فتزويق فيه من ثم لو كان (٣٩٧) ما يرد قطعه نحو سلمة أو بدنته كلعلم جازنا

حيث يجوز قطعها في حالة الاختيار بالأولى قاله البعض (ويحرم قطعه) أي البعض من نفسه (لغيره) ولو مضطرا لقد استبقاه الكل هنا نعم يجب قطعه لني (و) يحرم على مضطر قطع البعض (من معصوم) لأجل نفسه (واقه اعلم) لما ذكره المعصوم هنا من لا يجوز قطعه لئلا يكل ما غير المعصوم كحرمي وموتد ومحارب وزان معصن وتارك صلاة فيجوز قطع البعض منه لا كلعلمه عرض بتصریح الماوردي بحرمه في نفسه من قديمه ويرد بأنه أخف الضررين ومتى قدر على قتله حرم عليه كلعلمها (كتاب المسابقة) على نحو الخيل ويسمى الرهان وقد تمع ما بهما بل ظاهر كلام الأزهري أنها موضوعة لمصلحة العطف الآتي عطف خاص على عام من سبق بالسكون أي التقدم وأما بالتحريك فهو المال الذي وضع بين السائق والقبض بالتحريك ما يقبض من المال (والمناخلة) على نحو السهام من فضل بمعنى طلبه أو الصل

بصيته اسم الفاعل (قوله) كلعلم الغير) شامل للغائب والحاضر الباذل ولو بالعين والمتع والأسا فيحرر أه سم وقد يمتنع شؤله الباذل بالعين قوله الآتي في وجدها (قوله) ويحصل الشفاء أي يتوقع حصوله أه معنى (قوله) ومتى قدر (الخ) (خاتمة) ترك التبسط في الطعام المباح مستحب فإنه ليس من أخلاق السلف هذا إذ لم تدع إليه حاجة كقري الضيف وأوقات التوسعة كيوم عاشوراء ويوم العيد فيستحب أن يبسط فيها من أنواع الطعام (الخ) بقصد ذلك التماخر والتكاثر بل تطبيق خاتمة الضيف واليغال وقضاء وطرم بما يشتهي نوعين الحلول من الأطعمة وكثرة الأيدي على الطعام وأكرام الضيف والحديث الحسن على الأكل وليس ثقيله ويكره مذهب الطعام لاسانه قال الحلي قال الزركشي ومحل الكرامة إذا كان الطعام لغيره فإن كان له فلا لاسيا ما ورد به كالصل وتكره الزيادة على الشبع من الطعام الحلال لما فيه من الضرر وعلمه فطعم نفسه أه ما في طعام مضيفه تحرم إلا إذا علم رضاه كأمري واليغويين إن يأكل من أسفل الصفقة ويكره من أعلاها أو وسطها وإن يحدده عطف الأكل فيقول الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه أه روض مع شرحه زاد المفتي ومثلها في عش (تمة) في إعطاء النفس سلطانها من الشهوات المباحة مذهب ذكها الماوردي أحدها منها وقبرها كي لا تفتني والثاني أصلا وهاتين على نشاطها وبشأها وحاشيتها والثالث قال وهو الأشبه التوسط لأن في إعطاء الكل سلاطة ومنع الكل بلادة أه (كتاب المسابقة)

هذا الباب لم يسبق الشافعي رضي الله تعالى عنه أحد إلى تصنيفه ما يقوم معنى (قوله) على نحو الخيل إلى قوله لأنه يؤدي في المعنى إلى قوله وكالقبض إلى المتن وقوله وأنه ساق إلى المتن وقوله لأنه لا يتوقو له فيجيب إلى أما بقصد إلى قوله ويؤدي في النهاية إلى قوله وكالقبض إلى المتن وقوله لما يأتي إلى ويكره وقوله غير ما ذكر إلى المتن (قوله) وقد قدم أي المسابقة ما بعد ما هي المناخلة (قوله) أي المعنى كل يصدق على ما على نحو الخيل وما على نحو السهام (قوله) عطف خاص (الخ) أي نسكته أكد به (قوله) بالرمي أي يتعلمه ولو باحجار أه عش فاطن السبب على المسبب تدبر بجري (قوله) بقصد التأهب (الخ) سيذكر محتره (قوله) للجهاد) ينبغي أن يكون مثله قتال البغاة وقطاع الطريق أه سيذكره (قوله) للرجال (الخ) أي غير ذوى الإعذار كأمرح به صاحب الاستقصار في الأعراف أه معنى (قوله) المسلمين قال الشارح في غير هذا الشرح والأوجه جواز ما للدين كبيع السلاح لهم ولا يجوز لنا الاستماتة بهم في الحرب بالشرط السابق أه وسبق خلافة هنا عن البقي أه سم (قوله) أي تحرم (الخ) أي عليها (قوله) لا يغيره) لكنه مكروه ومسايقته صلى الله عليه وسلم لما تفرغ في الله تعالى عنها إتمامه لبيان الجواز كأي القليوبي أه بجري (قوله) أو قد عصى كذافي الأسى والمعنى وبعبارة النهاية أو قد عصى أه أي خالفنا وهو محمول على الكرامة المذكورة عش (قوله) أكد) أي من الرهان (قوله) لا يمتثل (قوله) ولا يمتنع (الخ) من عطف الحكمة على الدليل عبارة المعنى والمعنى فيه أن السهم ينفع في السمعة والضيقة كواضع لا كلعلمها بل بمعنى من أن يكون هكذا ألا كلعلم (قوله) كلعلم الغير) شامل للغائب والحاضر الباذل ولو بالعين والمتع والأسا فيحرر (كتاب المسابقة والمناخلة) (قوله) للرجال المسلمين قال الشارح في غير هذا الشرح والأوجه جواز ما للدين كبيع السلاح لهم ولا يمتنع

فيما قبل الإجماع قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وصح أنه صلى الله عليه وسلم فرها بالرمي وأنه ساق بين الخيل الجيدة إلى خمسة أميال وغيرها إلى ميل (هما) أي كل منهما بقصد التأهب للجهاد (سنة) للرجال المسلمين لما ذكر دون النساء والخناثي لعدم تأهلها لها أي تحرم بمال لا يغيره على الأوجه لما يأتي في سياق عاقبة ويكره كراهة شديدة لمن عرف الرمي تركه لخبر مسلم من تعلم الرمي ثم تركه فليس منا أو قد عصى والمناخلة أكد كالدليل في خبر السنن أروا وأركبوا وأن تروا خير لكم من أن تركبوا ولا يمتنع في الضيق والسمة


قال الرزكشي ويبنى أن يكونا فرضي كفاية لانهما وسيلتان له اه ويجاب بانهما ليسا وسيلتين لاصله الذي هو الفرض بل لاحسان الاقدام والاصابة الذي هو كمال فاعلمه اقلوه اما بقصد مباح فباحان او حرام كقطع طريق لخر امان (وعمل اخذ عوضا عليها) لاختيار فهو باق يانه وشرط باذله لاقابله اطلاق التصرف فيمتنع (٣٩٨) على الولي صرف شي من مال مولي فيه لانه ليس مظنة التعلم بخلاف تعلم صنعة او نحو

قرآن أو نحو غير لاسبق اى بالفتح وقد تسكن الا في خف او حافر او فصل (ووصح المناضلة على سهام) عرية وهي التبل وعجمة وهي الشباب وعلى جميع انواع القسي والمسلات والابر (وكذا مزاريق) وهي رماح قصار (ورماح عطف عام على خاص) وري باحجار يده او مقلع (ومنتجيت) بفتح الميم والجيم على الاشهر عطف خاص على عام (وكل نافع في الحرب غير ما ذكر كالتردد بالسيف والرماح) (على المذهب) لان كل نافع فيه في معنى السهم المتخصص عليه لخل بعض وغيره وانما عمل الرمي الى غير الرمي اماري لكل صاحبه لخرام فعله لانه يؤذي كثير وعمله ان لم يكن عندهما حقت ينقلب على ظنهما سلامتهما الا حل اخذاه من قول المصنف في تناويه في السيف واذا اصطاد الحماري الحية ليرغب الناس في اعتقاد معرفته هو حاذق في صنعه ويسلم منه اى ظنه ولسمته لربايم ويؤخذ من كلامه هذا ايضا حل انواع اللعب المحظرة من الحذاق


المحاصر بخلاف الفرس فانه لا ينعف في الصبق بل قد يضر اه (قوله قال الرزكشي الخ) اقره المعنى (قوله) ويبنى ان يكونا فرضي كفاية الخ) والامر بالمسابقة يمتنع اه معنى (قوله وسيلتان له) اى للجهاد اه معنى (قوله لاصله) اى اصل الجهاد (قوله اما بقصد مباح الخ) محترز قوله بقصد التائب للجهاد (قوله فباحان الخ) لان الاعمال باليات اه معنى (قوله لخر امان) اى او مكروه فخر وهان قياسا على ما ذكره امر ع (قوله فيه) اى اخذ العوض (قوله يانه) اى العوض او اخذه او حله (قوله لاقابله) اى فيجوز في القابل ان يكون سقيها واما الصبي فلا يجوز العقد معه لانها عبارته اه ع (قوله لاقابله) يفيد انه لا يشترط فيه اطلاق تصرفه ويدخل فيه السقي وقصيته محبة قبوله عليه فينبى ان يحى في محبة قصته المال ما في قصته عوض الخلع اه سم (قوله فيمتنع على الولي الخ) عبارة للمعنى والروض مع شرحه وليس للولي المسابقة والمناضلة بالصبي بما له وان استفادها التعلم نعم ان كان من اولاد المرتبة وقد راعى فينبى كقائه الاذرى الجواز لاسبابها اذا كان قد ثبت اسحق الديوان وكذا في السفيه البالغ مافي من المصلحة اه (قوله فيه) اى في يعلم المناضلة او المسابقة (قوله او بخور قرآن) اى كمل اه نهاية (قوله وصح الخ) دليل للذين كاهو صريح صبيح المعنى وعليه فاقاعدة قوله لاختيار فيه ولما فصله عنه (قوله للشباب) كزمان والواحدة بهاء اه قاموس (قوله وري) بالجر مخطه اه معنى (قول المتن ومنتجيت) اى الرمي به اه معنى (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع ان المناسب له ان لا يقتصر على يد او مقلع اه سم وعبارة الجبري قوله باحجار الباء فيه لللازمة وفي يد الالة فقوله ومنتجيت عطف على احجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المنتجيت آلة للري بالاحجار فتكون الباء الداخلة عليه للالة فان عطف على يد كان مغايرا تدبر اه ولا يخفى ان اشكال سم على حاله ولا يزيل بذلك لان الباقي المسطوف عليه لللازمة وفي المسطوف للالة (قوله لان كل نافع الخ) فيه اظهار موضع الاختيار عبارة التباينة لانه في معنى السهم الخ (قوله اماري الخ) اخرج روى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود الالة اه سم (قوله لخرام الخ) ويبنى ان مثل ذلك ما جرت به العادة في زمانهم الرمي بالجر يد للتحية فيجزم لما ذكره الشارح اه ع (قوله ولا) ومثله البهلوان واذا مات بموت شهيد او مولى هل اى حيث لامال اه ع (قوله وله لسمته) عطف على اصطاد (قوله انواع اللعب الخ) ومن ذلك ما يفعله من يسمى في عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة بالضياع فكل ذلك يصل للحاذق الذي تغلب سلامته بل الضياع المذكور داخل في قول الشارح اما رى كل لصاحبه الخ اه سم عبارة ع (قوله في الحديث وقوله هذا دال الخ) فيقول القول (قوله) وتردد الاذرى الخ عبارة التباينة لانه لا يقتصر على الخلع او مقلع (قوله اماري كل لصاحبه) اخرج روى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود الالة (قوله انواع اللعب المحظرة) من ذلك ما يفعله من يسمى في عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة

بها الذين تغلب سلامتهم منها ويحل الفرج عليهم حتى يؤذيه قد لبعض ائمتنا في الحديث الصحيح حدثوا كتاب عن بني اسرائيل ولا حرج في روبا فانه كانت فيهم اعاجيب هذا دل على حل سماع تلك الاعاجيب للفرجة لا للمجة اه منه يؤخذ حل سماع الاعاجيب غير الغائب من كل ما لا يتيقن كذب بقصد الفرجة بل وما يتيقن كذبه لكن قصد به ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على الالة آدميين او حيوانات وتردد الاذرى في الحاق التفاف بالنافع المذكور ولان كلاهما ص على اصابة صاحبه

ثم جرحه جوازه لانه ينفذ في الحرب وعلله جرحه في الخصام المعروف عند اهل حرمة اتفاقا وخرج برمي اشائه باليد ويسمى العلاج
ومرأته والاكثر من حل حرمة بال (لا) مسابقة بال (على كرة صولجان) أي عجين (٣٩٩) وهو خشبة عينة الرأس (وبندق)

أي رى به يد أو قوس
(وسباحة) وغسل بهاء
اعتيد الاستماع به في الحرب
وكان وجه هذا التقيد في
هذا فقط انه بتركه منه
الضرر بل الموت بخلاف
نحو السباحة (وشرطه)
بكسر أو قطع أو له المعجم أو
المهل (وعائمه ووقوف
على رجل) وكذلك اشباك على
الوجه (ومرقة يده)
من زوج أو فرد وكذا
سائر أنواع الصب كسابقة
يسفن أو اقدم لعدم قطع
كل ذلك في الحرب أي نفعا
لوقوع قصده في ما ينزول
فيح كل ذلك وقد صرح
الصيرى بجواز الصب
بالخاتم وصح انه 
سابق عاتقة قرعة سبقت
ومرعة سبقتها لمحل اللحم
وقال هذه بترك (وتصح
المسابقة) (بعوض) على
خيل) (وابل تصلع لذلك
وان لم تكن عما يسهم لها
(وكذا فيل وبغل وحارفي
الاطهر) لعموم الخف
والحارفي الخبر لكل ذلك
اما ينزول عرض فيصح قطعا
(لا) على بقر أي بعوض به
يمل جواز ركوب البقر
ولا على نحو ماهرة دبكة

ككتاب المضاربة يقال ثقافته ثقافا إذا خاضه وجالده أو قبانوس (قوله ثم جرح) إلى قوله وقد صرح في
النهاية بالإفوله ومراة وكذا في المتن الإفوله وعمله إلى وخرج وقوله أي رى إلى المتن وقوله وكان وجه
إلى المتن (قوله وخرج) عبارة المتن وخرج بقوله وروى باحجار المراماة بأن رى كل واحد منهما الحجر
على صاحبه في باطة قطعا واشائه الحجر باليد ويسمى العلاج والاكثر من على عدم جواز المقدنيل (قوله
ومرأته) مكرع قوله السابق امارى كل الخ قول المتن على كرة الكرة الكورة وإضافة الكرة إلى
صولجان لاها تضرب بها الهاء عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لأن اصلها كروكاف المصباح بجيرى
ومنى (قوله خشبة الخ) أي يضرب بها الصبيان الكورة اه بجيرى (قوله أي رى به الخ) عبارة المتن
رى به إلى حفره ونحوها واما الرى بالندق على قوس فظاهر كلام الروضة في حلها انه كذلك لكن المنقول
في الحاوى الجواز قال الزركشي وقضية كلامهم انه لا خلاف فيه قالوه هو الاقرب اه وفيه سم بعد ذكر
مثلا ما نصه الشارح متى على الاول حيث قال او قوس قال شيخنا الشهاب البرلى واما الرى به بالبارود
فالوجه جوازه لانه نكابة أي نكابة انتهى اه عبارة عش قوله يد او قوس التمييز به قد يشكك بامر
من جواز المسابقة على الرى بالاجار فان الرى بالقوس بالندق منه ومن ثم قال شيخنا الزايدى وبندق
رى به إلى حفره ونحوها والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد اما بندق الرصاص والطين فيصح المسابقة
عليه لانه نكابة في الحرب اشد من السهام رمى اه ويمكن حل كلام الشارح عليه بأن يقال رى به
للحل الذي اعاد بلسم به اه (قوله المتن وراخما) أي بأن ياخذها بما يضعه في كفه وينطله ويلقاه
يظهر كفه ثم يدحرجه إلى أن يصل إلى طرف اصبع من اصابعه حتى يدخله في رأس ذلك الاصبع كاهو دباب
اهل الشطارة اه بجيرى (قوله شباك) أي المشابكة باليد اه اسنى (قوله فيباح كل ذلك) دخل
النفط سبقيه ويتجه ان جوازه حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتأمل اه سم
(قوله بعوض) أي وغيره اه معنى (قوله وابل) إلى قول المتن وشرط المسابقة في النهاية للإفوله وبه يعلم
جواز ركوب البقر وكذا في المتن الإفوله وقوله إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قوله تصلع) أي الخيل وكان
الاولى التنبيه (قوله فيصح الخ) الاولى التائيد (قوله وبه يعلم الخ) أي بفهم قوله بعوض (قوله نحو
مهارشة دبكة الخ) كالكلاب اسنى ومعنى (قوله ومن فعل قوم لوط) أي الذين اهلكهم الله بذنوبهم اه
معنى (قوله وقد يعضم) عبارة المتن قال ابن قاسم بكسر الصاد ووم من ضمها اه (قوله ومصارعة الخ)
استئناف يأتي (قوله ركابة) بكسر الراء وتحفيف الكاف على شياء أي ثلاث مرات كل مرة بشاة اه
بجيرى (قوله فانه كان) أي ركابة وقوله لا يصرع ببناء المفعول وقوله حتى يسلم عطف على ربه وقوله
فأسلم عطف على صرعه وقوله رد جواب الخ لما (قوله المشتعل على إيجاب الخ) أي لفظا اه معنى (قوله)

ومناطحة كباش ولو بلا عوض اتفاقا لانه سفة ومن فعل قوم لوط ولا على (طير وصرار) بكسر او لوقد يعضم بعوض فهما (في الاصح)
لعدم تفهما في الحرب ومصارعته  ركابة على شياء الروية في مراسيل أبي داود انما كانت ليريه غيره فانه كان لا يصرع حتى يسلم
ومن ثم ما صرعه فأسلم رد عليه فنه اما بلا عوض فيصح جزما (والاظهر أن عقدهما) المشتعل على إيجاب وقبول أي المسابقة المناضلة

مضمون دون القاسد ورد
بان المرجح وجوب اجرة
أشمل في القاسدة (لأجائز)
من جهة بخلاف غيره
كالعمل الآتي أما بلعوض
لجائز جزما وعلى لوجه
(فليس لأحدهما) الذي
هو ملازمه ولا للأجنبي
الملازم أيضا (فسخه) الأذى
ظهر عيب في عوض معين
وقد التزم كل منهما كافي
الاجرة نعم لأجب التسليم
هنا قبل المسابقة لخطر
شأنها بخلاف الاجارة كذا
فرق خارج وليس بالواضح
وأوضح منه أن ثم عوضا
يقبضه حالا فزعم الإباح
قبل الاستيفاء ولا كذلك
هنا أما فلما فسخ
مطلقا وكأنهم إنما ينظروا
للحل فيما إذا اتفق
المترزمان على الفسخ لانه
الى الان لم يثبت له حق ولا
التزام منه (ولا ترك العمل
قبل شروع بعده) من
منضول مطلقا وناضل امكن
ان يدرك ويبقى الاجاز
له لانه ترك حق نفسه (ولا
زيادة وقص فيه) أي
العمل (ولا في مال) ملازم
بالعقد وان افقته الآخر
الآن يفسخه ويستأنف
عقد (وترط المسابقة) من
اثنين مثلا (علم) المسافة
بالذرع أو المشاهدة
(والموقف) الذي يجريان
منه (والغاية) التي يجريان
اليها إذا لم يغلب عرف

بمعرض منهما) أي يحل معنى وم (قوله هنا) أي المسابقة والمناضلة (قول المتن لأجائز) إنما ذكره
ليصرح بمقابل الآخر الفائز بأنه كمقدار الجملة أه معنى (قوله من جهة) أي ملازم العوض (قوله) إلا
إذا (الخ) راجع إلى المتن فطوع إلى قول الفارح لا للأجنبي (الخ) أيضا (قوله وقد التزم كل منهما) أي من
المتعاقدين المال وبينهما محل أه معنى عبارة سم قوله وقد التزم (الخ) أي فلن ظهر العيب بمعرض صاحبه
الفسخ ولا يقال إذا التزم كل منهما لم يصح إلا بحل والعوض له فلا معنى لفسخ أحدهما بسبب العوض لانه
ليس له لا تاقل قد يكون له أيضا كأيمل عسائقي وخرج ما لو كان الملازم أحدهما فلا معنى لفسخه إذ
لفسخه إذا العوض من فلا يتصور فسخه بعينه ولا يفسخ الآخر لجواز العقد من جهة إلا ان يقال جواز من
جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما لو قالو في نحو شرط الرهن في القرض وعبارة شرح الروض ولمن كان
المعقد حق جاز فسخه ولو بسبب أه سم بذلك بين أن قول عس قوله لكل منهما أي من الأجنبي واحد
المتعاقدين أه سبق فلم يمل منشاء ثم رجوع الاستثناء إلى المتن والشرح جميعا وليس كذلك كما
(قوله وأوضح الخ) قد يناق ما قبله (قوله أن ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان أراد الدين المؤجرة
فهي ليست العوض وإنما العوض منفعتهما أه سم وقد يقال أنها في قوة العوض (قوله أما ما الخ) أي
المتعاقدان المترزمان وهو غير ذوق المتن لأحدهما (قوله مطلقا) أي غير عيب أم لا (قوله إلى الآن) أي
قبل المسابقة لم تحقق سبقه (قوله من منضول مطلقا (الخ) عبارة الروض فان امتنع المنضول من إتمام العمل
حسب وكذا الأخرى الناضل أن يوقع صاحبه إدراك أه قال في شرحه لا بالان شرطاً لإصابة خمسة من
عشرين فأصاب أحدهما خمسة والأخر واحد ولم يبق لكل منهما إلا ريتين فأصاب الحصة أن يترك
الباق أه سم (قوله ويستأنف عقدا) زاد المعنى وإن فسخهما الحل أه أي في الاستئناف لافي الفسخ فلا
منافاة بينهما من أمرين فكل الماشرح أميدهم (قول المتن وشرط المسابقة) أي شرطها أه معنى (قوله
من اثنين) أن قوله أن في المعنى لا قوله فاعل إلى المتن وقوله وكذا إلى فيفتح وإلى قوله وإطلاق
التصرف في النهاية لا قوله أي من قوله أه ولا الخ قوله له أوسبقه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج
إلى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة إن حصل بالمشاهدة إلا ان يقال اشتراط علم المسافة
صادق بكونها يقع فيها التسابق وإن لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستثناء من هذا الاشتراط باشتراط
معرفة المرفق الثانية أه سم عبارة المعنى (تنبيه) دخل في إطلاقه الثانية صورتان الأولى أن تكون
أما بتعيين الابتداء أو انتهاء أو أما مسافة يتفان عليها مذرعة ومشورة الثانية أن يعين الابتداء أو انتهاء
ويقول إن اتفق السبق عندها فذاك وإلا فبقائنا موضع كذا أه وهذه مسألة من الأشكال المذكور

يتأمل (قوله بمعرض منهما) أي بشرطه (قوله وقد التزم كل منهما) أي فلن ظهر العيب بمعرض صاحبه
الفسخ ولا يقال إذا التزم كل منهما لم يصح إلا بحل والعوض له فلا معنى لفسخ أحدهما بسبب العوض لانه
ليس له لا تاقل بل قد يكون له أيضا كأيمل عسائقي وخرج ما لو كان الملازم أحدهما فلا معنى لفسخه إذ
العوض من فلا يتصور فسخه بعينه ولا يفسخ الآخر لجواز العقد من جهة إلا ان يقال جواز من جهة
لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما لو قالو في نحو شرط الرهن في القرض وعبارة شرح الروض ولمن كان المعقد حق
جاء فسخه ولو بسبب أه (قوله أن ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان أراد الدين المؤجرة فهي ليست
العوض وإنما العوض منفعتهما (قوله أما ما الخ) غير زاحدهما (قوله من منضول مطلقا (الخ) عبارة
الروض فان امتنع المنضول من إتمام العمل حسب وكذا الأخرى الناضل أن يوقع صاحبه إدراك أه
قال في شرحه لا بالان شرطاً لإصابة خمسة من عشرين فأصاب أحدهما خمسة والأخر واحد ولم يبق لكل
منهما الا ريتين فلصاحب الحصة أن يترك الباقي أه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج إلى
إلى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة إن حصل بالمشاهدة إلا ان يقال اشتراط علم المسافة
صادق بكونها يقع فيها التسابق وإن لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستثناء من هذا الاشتراط باشتراط معرفة

في نظيره (و تساويهما فيما) فلو شرط تقدم أحدهما لهما أو في أحدهما امتنع لأن التقدم مرة الأسبق وهو لا يحصل مع ذلك يجوز أن يعينا غاية أن اتفق سبق عندنا ولو لا فائدة أخرى عيناها بعد ما لا أن يتفقا على أنه أن وصف سبق في نحو وسط الميدان وقفا على الغاية لأن السابق قد سبق ولأن المال ليس سبق بلاغية (وتعيين) الرايين كالرايين بأشارة لا وصف (الترسين) مثلا بأشارة أو وصف سلم لأن التقدم امتحان سيرهما (لهذا) يتعين أن عينا بالعين وكذا الركبان والرايان كإياي فيمتنع (٤٠١) إبدال أحدهما فان مات أو حي أو قطعت يده مثلا بإبدال الموصوف

يده مثلا بإبدال الموصوف وأتضمن في المعين نعم في موت الرايك يقوم وأرثه ولو بقائه مقامه فان أني استاجر عليه الحمار وظهر أن محله أن كان مورثه لا يجوز له الفسخ لكونه ملتزما ويفرق بين الرايك والراي بأن التقدم جودة هذا فلم يعم غيره مقامه ومركوب ذلك مقام غيره وأحدهما ينتظر أن يرجي أي والأجاز الفسخ إلا في الرايك فيبدل فيما يظهر (وإمكان) فطعمها المسافة (وسبق كل واحد) منهما لأجل تدور وكذا في الرايين فان ضعف أحدهما بحيث يقطع بخلفه أو يندر سبقه لم يجر لأنه عيب لكن تقلاص الامام فيه تفصيلا واستحسانه وهو الجواز أن أخرجه من قطع بخلفه أو سبقه لا بحيث مسافة بلالمان فان أخرجهما ولا عطل وأحدهما يقطع سبقه فالسابق لا يحل لانه لا يفرم شيئا وشرط المال من جهة لنوعه علم من هذا

(قوله في نظيره) أي في المناظرة (قوله لأن التقدم مرة الأسبق الخ) عبارة المعنى والنهاية لأن المقصود مرة فروسية الفارسين وجوده جرى الدابة وهو لا يفر مع تفاوت المسافة لا عتال أن يكون سبق تقرب المسافة للحق الفارسين ولا فائدة الدابة (قوله في نحو وسط الميدان) يسكون العين (قوله قد سبق) بينا المقبول (قوله بلاغية) أي بلا تعيينها معنى (قوله إبدال أحدهما) عبارة المعنى إبدال الحمار ولا أحدهما لا اختلاف الفرض (قوله نعم في موت الرايك الخ) أي دون موت الراي ع وش (قوله لكونه ملتزما) راجع للشي (قوله ومركوب الخ) عطف على قوله هذا (قوله وعند نحو مرض أحدهما) أي الرايك (قوله فيما يظهر) راجع إلى قوله أي أو (الخ) (قوله وإمكان) فطعمها المسافة (قوله فيمتنع) كونهما بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتنبهوا لا لاعتد بطلان أسى ومعنى (قوله إن أخرجه) أي المال (قوله لا نه حيث مسافة بلالمان) يتأمل في الأول أو سم وعطل الرض والتبابة الأول بأنه لا يذلل جملنا ما في نحو قوله لغيره ردم كذا فلك هذا المال أسى (قوله وشرط المال من جهة لنوعه) فعنده لا يشترط إمكان سبق كل واحد من عرض (قوله وعلم) إلى قوله ومنه يؤخذ في المعنى (قوله من هذا) أي اشتراط إمكان سبق (قوله) ومنه يؤخذ الخ) عبارة النهاية وأخذ بعضهم من ذلك اعتبار كون أحد أوى البيل حمارا (قوله أن الكلام الخ) فيه تصريح بأنه قد لا يكون أحدا به حمارا سم على حج أي وهو خلاف المعروف (قوله بروية المعين) إلى قوله وان سبقه في المعنى ألا قوله واستحق الدور كونهما (قوله بروية المعين الخ) عبارة النهاية جسا وقدر وصفه ويجوز كونه عينا ودنا حال أو مؤجلا أو بعضه كذا وبعضه كذا فان كان معينا كفت مشاهدته أو في الذمة وصفه أزد المعنى فلا يصح عقد ينسب مال كسلبه وان كان لأحدهما على الآخر مال في ذمته وجملناه عوضا جازا بناء على جواز الإعتراض عنه وهو الراجح (قوله فان جعل) كسب غير موصوف (قوله ومركوبها الخ) أو قوله واجتناب وقوله وإسلامها الخ قوله إطلاقا للتصرف كل منها عطف على قوله علم المسافة (قوله لهما) أي للدايين أي سيد عمر (قوله كايته البقيني) تقدم عن الشارح في غير هذا الشرح خلافاً له سم عبارة الأسنى قال البقيني والراجح اعتبار اسلام المتعاقدين ولم أر من ذكره انتهى وفيه وقفة انتهى وعبارة ع ش تقدم أنها للاستماعة على الجهاد مندوبه فان قصد مبايعة فبى مبايعة عليه فينبى محنتها إذا جرت بين المسلم والكافر ليقوى بها على إمرابها ومكره من ذلك أن يقصد المسلم التعلم من الكافر لمدة حدقه فيه (قوله كامر) أي في شرحه محل أخذ عوض عليها (قول المتن ويجوز شرط المال) أي أخرجه

الموقف الغاية (قوله ويتعين الخ) عبارة شرح الرض فعلم أن المكونين يتعينان بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز إبدال الواحد بهما في الأول ويجوز في الثاني (قوله نعم في موت الرايك يقوم وأرثه الخ) بخلاف الراي (قوله لا نه حيث مسافة بلالمان) يتأمل في الأول (قوله وشرط المال من جهة لنوعه) فعنده لا يشترط إمكان سبق كل واحد (قوله ومنه يؤخذ أن الكلام في بطل أحدا به حمار) فيه تصريح بأنه قد لا يكون أحدا به حمارا (قوله كايته البقيني) تقدم في الهامش عن الشارح في غير هذا الشرح خلافاً (قوله وإطلاقا للتصرف الخ) تقدم هذا في شرح قوله ومحل أخذ عوض عليها

(٥١) - شرواني وابن قاسم - تاسع) اشتراط اتحاد الجنس والنوع وان تباعد النوعان وإن وجد الامكان المذكور نعم يجوزين بطل وحمار لتقاربهما ومنه يؤخذ أن الكلام في بطل أحدا به حمار (والعلم بالمال المشروط) بروية المعين ووصف الملتزم في الذمة كامر في الثمن فان جعل فسدوا استحق السابق أجره المثل ومركوبهما لهما فلو شرط جرحهما بأنفسهما فسدوا اجتنب بشرط مفسد كاطعام سبق لاصحابه وان سبقه لا يساق به إلى شهر وإسلامهما كايته البقيني لأن مبيعه عرض الجهاد وإطلاقا للتصرف في عرج المال فقط كامر لأن الأخرما أخذوا نحرارم (ونوع شرط المال) نحرها بأن تول الامام أو أحدا الرضة من حق مكافئه في ذلك المال

كذا هذا خاص بالامام (أو غيره) على كذا) هذا عام فيها خلافاً لمن زعم تخصيص هذا بغير الامام على ذلك من الحديث على الترتيب وسيلو يدل مال في قربونه يؤخذ نذب ذلك (و) يجوز شرطه من أحدهما فيقول ان سبقتك على كذا أو سبقتك فلا شيء (ل) عليك (اذلا قار فان شرط ان من سبق منها ظاهراً على الآخر كذا لم يصح) لردد كل بين أن يغتم أو يغتم وهو القصار المحرم (الابحار) يكافهما في المركب وغيره (فرسه) مثلاً المين (كفد) (٤٠٣) بتلخيص أوله أي مساو (لفرسهما) ان سبق أخذ مالهما وإن سبق لم يغتم شيئاً وكانه

حذف هذا من أصله لعدم حذفه من لفظ المحلل حيث يصح الخبر الصحيح من ادخل فرساً بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق فليس يتجار ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قار فإذا كان قاراً عند الامن من سبق فرس المحلل فمعدوم المحلل أو لو بوقوله فيه بين فرسين للغالب فيجوز كونه بمنحبه أحدهما لأن رضوا الاثنتين التوسط ويكنى محلل واحد بين أكثر من فرسين فالثنية في المتن على طبق الخبر وسى عللاً لانه أحل العوض منهما اذا لم يكاف فرسه فرسيهما فلا يصح نظير مامر (فان سبقتها أخذ المالكين) سواء أجا أمعا أو مرتبا (وان سبقا موجا أمعا) ولم يسبق أحد (فلا شيء) لاحد وإن جاء مع أحدهما وتأخر الآخر (فال هذا) الذي حادعه (نفسه) لانه لم يسبق (ومال المتأخر للمحلل والذي معه) لانها سبقتها

في المسابقة وقوله من غيرهما أي المتسابقين اه معنى (قوله كذا) الى قوله وكانه في النهاية الا قوله خلافاً الى ما في ذلك (قوله هذا خاص بالامام) ويكون ما يخرج منه بيت المال من سهم المصالح كما قاله البغلي اه معنى (قوله لمن زعم الخ) واهه المعنى (قوله ما في ذلك الخ) أي لو ما صح ذلك الشرط لما فيه من التعريض على تعلم الروسية اه معنى (قوله نذب ذلك) أي بذل المال اه ع (قوله ويجوز) الى قوله وكانه في المعنى الا قوله يكافهما الى المتن (قول المتن وسبقتك الخ) الاول وان سبقتك الخ (قوله اذلا قار) بكسر القاف اه ع (قول المتن فان شرط) أي شرطي في عقد المسابقة وقوله لم يصح أي هذا الشرط اه معنى (قوله يكافهما في الركوب الخ) لعل المراد في الحق فيه (قوله وغيره) أي كالمركب حلي ومساوئهما في الموقف والغاية اه معنى (قوله مثلاً) أي فكل ما تصح المسابقة عليه كذلك اه معنى (قوله المين) فيضطر ان يكون فرسه معيناً عند العقد كفرسهما اه معنى (قوله ان سبق أخذ مالهما) وان سبق لم يغتم اه أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد اه حلي زاد المعنى فان شرط ان لا يأخذ لم يجز اه (قوله من لفظ المحلل) أي قول المصنف ان سبقتها أخذ المالكين (قوله حيث) الى قوله ولو كانوا عشرة في النهاية الا قوله واعتمد البغلي الاول (قوله حيث) أي حين اذ وجد المحلل (قوله للخبر الخ) والخروجه بذلك عن صورة القمار اه معنى (قوله من ادخل فرساً الخ) عبارة شرح الروض والخبر من ادخل فرساً بين فرسين وقد آمن ان يسبقهما فهو قار وان لم يامن ان يسبقهما فليس يتجاروه الدلالة انه اذا علم ان الثالث لا يسبق يكون قاراً اذا لم يكن معهما الثالث قالوا بأن يكون قاراً انتهت اه سم (قوله وهو لا يؤمن الخ) وفي النهاية لا يامن الخ يا لمز بدل الو اوقال الرشيدى قوله وهو لا يامن ان يسبق هو بناءً يامن للفاعل وبناءً يسبق للفعول عكس ما ساقى في قوله وقد آمن ان يسبق فانه بناءً من للفعول وبناءً يسبق للفاعل لطباق الرواية الاخرى وبه يتم الدليل فليتأمل اه اقول ما ذكره في الاول ليس بمتممين من حيث المعنى والاستدلال (قوله بوقوله أي صلى الله عليه وسلم فيه) أي الخبر (قوله ويكنى محلل واحد الخ) الى المتن في المعنى الا قوله فالثنية في المتن على طبق الخبر (قوله أحل العوض الخ) عبارة المعنى بكسر اللام من محل المتعوض جملته حالاً لانه محل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرم اه (قوله اذا ما لم يكاف الخ) عبارة الاسنى فان لم يكن فرسه مكافاً لفرسهما بان كان ضعيفاً يقطع بخلفه او قارها يقطع بتقديمه لم يجز اه (قوله نظير مامر) أي في شرحه وامكان سبق كل واحد (قوله سواء) الى قول المتن ويشترط في المعنى الا قوله اثنتين الى ثلاثه قوله قيل الى آخره وما لانه عليه (قول المتن وان تسابق ثلاثة فصاعداً) أي وبأذن المال غيرهم اه معنى (قوله من رابع) الاول من اجني (قوله والاصح في الروضة كالترحين الصحة) وهو المتخذ نهايةً ومعنى ومنج (قوله فسد) فيعوق في الثانية لان كلا يجتهدان لا يكون ثالثاً مثلاً اه

(قوله للخبر الصحيح من ادخل فرساً بين فرسين) عبارة شرح الروض والخبر من ادخل فرساً بين فرسين وقد آمن ان يسبقهما فهو قار وان لم يامن ان يسبقهما فليس يتجاروا اه اوردوا غيره وصح الحاكم استاده وجه الدلالة انه اذا علم الثالث انه لا يسبق يكون قاراً اذا لم يكن معهما الثالث قالوا بأن يكون قاراً فان لم يكن فرسه مكافاً لفرسهما بان كان ضعيفاً يقطع بخلفه او قارها يقطع بتقديمه لم يجز لوجود صورة القمار لانه كالمعصوم اه أي وهذا ما اشار اليه بقوله في الخبر وقد آمن الخ (قوله فسد) فيعوق في الثانية لان كلا

(وقيل للمحلل فقط) بناءً على انه محلل لنفسه فقط والاصح انه محلل لنفسه وغيره (وان جاء أحدهما محملاً محملاً سم الآخر) أو سبقاً وجا أمرتين أو سبقاً أحدهما وجاء مع المتأخر (فال الآخر لاول في الاصح) لسبقهما فلمن كلامه حكم جميع الصور الثلاثة التي ذكرها وان يسبقهما ومهما أمرتا أو يسبقاه ومهما أمرتا أو توسطهما أو يصاحب اولهما أو ثانيهما أو ياتي الثلاثة معاً (وان تسابق ثلاثة فصاعداً وشرط) من رابع (الثاني) عليه (مثل الاول فسد) المقول لان كلا لا يجتهد في السبق لوقوفه بالمال سبقاً أو سبقاً والاصح في الروضة كالترحين الصحة لان كلا يجتهدان يكون أولاً أو ثانيًا ليفوز بالعوض من مملو كانا اثنين فقط.

وفرضه الثاني مثل الاول او ثلاثة وشرط الثاني اكثر من الاول فسدو اعتمد البقيني الاول (و) اذا شرط الثاني (دونه) اي الاول (بحرف في الاصح) لان كلاهما يمكن ان يكون اولاً فيقول بالاكثرو لو كانوا عشرة وشرط لكل واحد (٤٠٣) سوى الاخير مثل اوردون من قبله

يجاز على ما في الروضة (وسبق ابل) وكل ذي خف كتيل عند اطلاق المقد (بكتف) أو بعضه عند الغاية عبارة الروضة كالشافعي والجمهور بكتد وهو بفتح الفوقية اشهر من كسرهما جمع الكتفين بين اصل الظاهر والنتق ويسمى بالكمال قيل ما لالعبارتين واحد وآخر المتن الكتف لانه اشهر وذلك لانها ترفع اعتناها في العدو والقبل لاعتق له فتعذر اعتباره (وخيل) وكل ذي خافر (بنتق) أو بعضه عند الغاية لانها لترفعه ومن ثم لو رفعت اعتبر فيها الكتف كما يحتمل البقيني وصرح به جميع مقدمون ولو اختلف طول عتقها فسبق الاطول او الاقصر بتقدمه باكثر من قدر الزائد وهذا في سبق الاطول واضمح او ما في سبق الاقصر فهو محتمل والذي يتجه اه

سم (قوله الاول) اي ما في المتن من الفساد (قوله الثاني) اي منهم اه معنى (قوله اي الاول) اي اقل منه اه معنى (قوله سوى الاخير) ويجوز ان بشرط له دون ما شرط لمن قبله في الاصح اه معنى وشرح المنهج (قوله جاز) اي في الاصح اه معنى (قوله على ما في الروضة) تقدم عن النهاية والمعنى والمنهج اعتماده (قوله وكل ذي خف) إلى قوله ويشترط للناتجة في النهاية إلى قوله يوقل إلى واث (قوله) عند اطلاق المقد اي كافي الروضة فان شرطاً في السبق اقدام معلومة فلا يحصل السبق بما دونها معنى ونهاية (قوله اعتبارها) اي العتق (قول المتن وخيل بنتق) لم اعتبروا العتق دون الرأس اه سم (قوله ولو اختلف دون عتقها الخ) بتأمل هذا يعلم ان المتبر في تساويها في الموقف تساوى قوائمها المقدمة اه سم (قوله فسبق الاطول الخ) عبارة الروضة وان اختلفا فان تقدم اقصرهما عتقاً فهو السابق وان تقدم الاخر نظراً ان تقدم بقدر زيادة الحلقة فان دونها فليس يسابق وان تقدم باكثر فسابق انتهت وبتأملها يعلم ما في صنيعه اه سيدمر (قوله بعض زيادة الاطول لأكملها) فضيعة انه لا بد من تقدم صاحب الاقصر بقدر من الزائد مجاوزة ذلك القدر والظاهر انه غير مراد بل الشرط ان مجاوزة قدر عتقه من عتق الاطول فيزداد مجاوزة من عتقه على قدر من عتق الاطول عدسابقاً اه عرش (قول المتن وقيل بالقوائم الخ) في الزركشي عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوى في الابتداء يعتبر بالقوائم قطعاً وان ذلك حسن متجه اذا كانا ميدان اعتناهما وقديماً بالمانع ان المتبر في الابتداء مأمو معتبر في الانتهاء اه سم (قوله اي الابل والخيل) اي يحويهما اه معنى (قوله والعبرة) الى قوله ولو عثر مكر مع قوله السابق عند الغاية (قوله عند الغاية لاقبلاً) فلو سبق احدهما في وسط الميدان والاخر في اخره فهو السابق نهاية ومعنى (قوله ولو عثر الخ) اي احد المركبين اه معنى وينبغي تصديق صاحب الفرس العار في ذلك عرش (قوله اوساخت) اي غاصت اه عرش (قوله او وقف لمرض) عبارة النهاية او وقف بعد جرح يار مرضه ونحوه فتقدم الاخر لم يكن سابقاً وبلاغة فسبق لان وقف قبل ان يجرى اه زاد المعنى ويسم جعله في الغاية يأخذها السابق ليعاير سببه اه (قول المتن ويشترط للناتجة الخ) فصوره عقدان يعدد على روى عشرين مثلاً من فضل منها باصابة خمس مثلاً فله العوض اه سم (قوله والعدد المشروط الخ) اي كخمس اه معنى (قوله من عدد معلوم) إلى قوله فلو شرط الخ المفهوم من هذا التقرير الذي هو نص كلامهم اه ليس المراد سبق احدهما باصابة العدد المشروط ان يصيبه قبل الاخر وان اصاب الاخر في ذلك العدد كان روى احدهما عشرة فاصاب منها خمسة الاولى ثم روى الاخر العشرة فاصاب منها خمسة الثانية بل المراد ان يصيب احدهما ذلك العدد من القدر المسمى دون

يحتج بان لا يكون ثالثاً مثلاً (قوله بنتق) لم اعتبروا العتق دون الرأس (قوله) ولو اختلف طول عتقها فسبق الاطول او الاقصر الخ) بتأمل هذا يعلم ان المتبر في تساويها في الموقف تساوى قوائمها المقدمة (قوله) وقيل بالقوائم في الزركشي عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوى في الابتداء يعتبر بالقوائم قطعاً وان ذلك حسن متجه اذا كانا ميدان اعتناهما اه وقد يقال بالمانع ان المتبر في الابتداء مأمو معتبر في الانتهاء (قوله ويشترط الخ) عبارة المنهج وشرط المناضلة بيان بادى وعوردي واصابة وقد عرّض وراد فناعه ان لم يطلب عرف لا مبادرة الخ اه فصوره عقد المناضلة ان يعقد على روى عشرين مثلاً من فضل منها باصابة خمس فله العوض (قوله وهى ان يدر احدهما باصابة العدد المشروط) اصابتهم من عدد معلوم كعشرين من كل مع استوائها في العدد المسمى او الياس من استوائها في الاصابة فلو شرط الخ المفهوم من هذا التقرير الذي هو نص كلامهم اه ليس المراد سبق احدهما باصابة العدد المشروط ان يصيبه قبل الاخر وان اصابه الاخر في ذلك العدد كان روى احدهما عشرة فاصاب منها

بالأرض أو وقف لمرض فتقدم الآخر لم يكن سابقاً (ويشترط المناضلة) أي فيها (بيان أن الرمي مبادرة وهى ان ان يدر) بضم الدال أي يسبق (أحدهما باصابة) الواحد أو (العدد المشروط) اصابتها من عدد معلوم كعشرين من كل

وحيث ان كل واحد من الطرفين لا يملك الا اقل من النصف من المال (و) يشترط للتأجيل بناء على خلاف المتعدد المذكور (بيان عدد نوب
الرمي) في كل من الحاملة والبادية ليعتبر ذلك عددا وما يمددنا كالميلاد في المسابقة (٤٥٥) وذلك كارب نوب كل نوب خمسة أسهم

وكسهم سهم أو اثنين اثنين
ويجوز شرط تقديم واحد
بجميع سهمه فان اطلقا حل
على سهم سهم كاتالاه وبه
يبلغ ضعف ما في المتن كما
تقرر اما بيان عدد ما رويه
كل فهو شرط مطلقاً (و)
بيان عدد (الاصابة)
كخمس من عشرين لان
الاستحقاق بها وبأربعين
حق الرامي وقضية المتن
انها لو قال ارمي عشرة
فان اصاب اكثر من صاحبه
ففاضل لم يصح لكن جزم
الاذاعي بخلافه فله لا
يشترط بيان هذا كالذي
قبله ويشترط امكانها فان
ندر كشرة او تسعة من
عشرة وكشدة صخر
الغرض او بعده فوق
ماتين وخمسين ذراعا
بذراع اليد المعتدلة كما هو
ظاهر من قياس نظائره
رايت شارحا صرح به لم
يصح والتحديد بذلك انما
يأتي على عرف القاصد واما
الان فقد اخذت القى
حتى صار الحاقق يرمى
اضاف ذلك المذهب فلا
يعد التقدير لكل قوم بما
هو الغالب في عرفهم او
يقن كواحد من مائة
لمناق ذلك على

(قوله) ويرى بين هذا) أي حيث لا يملك فيه وما يأتي قريبا أي في مسافة الرمي أنه لا يشترط فيه (قوله)
المذكور) أي خلاف المتعدد (قوله) كل مرة من الحاملة (أي قوله) كاتالاه في النهاية لا قوله وما يمددنا إلى
قول المتن والظاهر في النص لا قوله وذلك قوله والتحد بدلي أو يقن وقوله علم الموقف الثاني قوله ثم ان
عر قال إلى ويصح (قوله) إذ هذا) أي عدد النوب (قوله) وما يمدد) أي عدد الاصابة وما ذكره في المتن
والشرح ويحتمل انه ادخل فيه عدد الرمي ايضا (قوله) وذلك) أي عدد النوب (قوله) وكسهم بسهم) أي
خلاف ما رويه تمييزه بالعدد اه معنى (قوله) فان اطلقا) أي عن بيان عدد النوب (قوله) كاتالاه) هو ظاهره
ان بيان عدد نوب الرمي مستحب به صرح الماوردي اه معنى (قوله) ضعف ما في المتن) أي من اشتراط
بيان نوب الرمي (قوله) كاتالاه) أي في قوله بناء على خلاف المتعدد المذكور (قوله) فهو شرط) أي الا إذا
توافقا على رمية واحدة فهو شرط للمصلحة فيصح في الاصح معنى وروض مع شرحه (قوله) مطلقاً) أي
سواء كان هناك شرط غالب في ذلك ام لا اه اسنى (قوله) وبيان عدد الاصابة) أي قول المتن والظاهر في
البيان لا قوله وقضية المتن إلى ويشترط وقوله ثم رايت شارحا صرح به (قوله) لكن جزم الاذاعي الخ)
وهو الظاهر اه معنى (قوله) بخلافه) أي بالهبة (قوله) ويشترط امكانها الخ) أي عدم ندرتها اه سم
عبارة عرش أي امكانها في الصبح التفرغ بقوله فان ندر الخ اه وبعبارة المعنى والروض مع شرحه
ويشترط امكان الاصابة بقوله الخطأ فيسد السد ان امتنعت الاصابة عادة لصغر الغرض او بعد المسافة او
كثرة الاصابة المشروطة كشرة متوالية او ندرت كاصابة تسعة من عشرة او يقنن كاصابة حاذق واحد
من مائة اه (قوله) فان ندر الخ) المتبادر من المعنى ان يكون فاعل ندر وقوله الا في او يقنن ضمير الاصابة
فكان ينبغي التاثير واما كون ضمير الامكان فيلزم غاية التمسك كالاتي اه سم ويجوز ارجاع الضمير
إلى عدد الاصابة بلا تمسك (قوله) من عشرة) من فيه ابتدائية بالنسبة إلى العشرة وتخصيصا بالنسبة إلى
التسعة (قوله) والتحديد بذلك) يعني بماتين وخمسين ذراعا عبارة المعنى والروض وقدر الاصحاب المسافة
التي يقرب توقع الاصابة فيها بماتين وخمسين ذراعا وما يتعد فيها ما فوق ثلث مائة وخمسين وما يندر فيها بما
ينبها اه (قوله) فكذلك الخ) عبارة النهاية فالوجه عدم الهبة كما جزم به ابن المقرئ اه (قوله) والاستواء
فيه) عطف على اتحاد جنس الخ عبارة المعنى ويشترط ايضا تساوى المتناضلين في الموقف اه (قوله) وبيان
علم الموقف) انظر الجمع بين بيان وعلم اه سم ويمكن ضبط الثاني بفتح العين واللام عبارة الروض مع
شرحه يستحب اصبر غرضين متقابلين يرمون من عند أحدهما إلى الآخر ثم بالعكس بان ياتون إلى
الآخر وليتقون السهام ويرومون إلى الاول لانهم بذلك لا يحتاجون إلى الذهاب والاياب ولا لظول
المدة ايضا اه (قول المتن ومسافة الرمي) صريح في ان بيان موقف الغاية لا يكفي في بيان علم المسافة وهو
منتهى لا يتصور علمها بمشاهدة تمام الجبل بالمسافة لعدم مشاهدتها تقديرها اه سم (قوله) والا) أي
وان كان هناك عادة او لم يقصد غرضا (قوله) ويزل) أي المطلق عن بيان المسافة (قوله)

اشتراكهما في الاصابة ان يفضل لأحدهما ان فاضله عددا ويكون معينا فاعتبار الاشتراك افاده قولهم
ان تقابل اصابتهم وي طرح المشترك واعتبار كون الفاضل عددا افاده قولهم بعدد كذا إلا ان كان كون
الواحد يسمى عددا خلافا (قوله) ويشترط امكانها) أي عدم ندرتها (قوله) فان ندر) المتبادر من المعنى ان
يكون فاعل ندر وقوله الا في او يقنن ضمير الاصابة فكان ينبغي التاثير واما كون ضمير الامكان فيلزمه
غاية التمسك كالاتي (قوله) وبيان علم) انظر الجمع بين بيان وعلم (قوله) ومسافة الرمي) صريح في ان بيان
الموقف والغاية لا يكفي عن بيان علم المسافة وهو منتهى لا يتصور علمها بمشاهدة تمام الجبل بالمسافة

الوجه لا يوجب ويشترط اتحاد جنس ما يرمى به لا كسهم مع مزارق والمال بما لشرط تقارب المتناضلين في الحلق وتعيينها كالموقف
والاستواء فيه (و بيان علم الموقف والغاية) (ومسافة الرمي) بالذرع أو المشاهدة حيث لا عادو قصد اغراضا والام يصح لبيان ذلك ويزل
على عادة الرماة الغالبة ثم ان عرفاهم الا اشتراطياتها ويصح رجوع قوله الا في الا ان يعقد إلى آخره لهذا أيضا ليجتنب لاعتراض عليه

ولو تناحلا على أن يكون السبق لا بعد هلاكها ولو لم يقدّر أثر ضاحض أن استوى السهمان خلفا لوردا وهو القوسان عند قولنا (وقدر الغرض) المرمى اليه من نحو غضب أو قرطاس أو دائرة (طولا وعرضا) وبسلك أو تقاطعا من الأرض لا اختلاف الغرض بذلك (الأن يقدر موضع فيه غرض معلوم فيحمل) المقدّر (المطلق) عن عين غرض (عليه) أي الغرض المعتاد نظير مامر في المسافة وبينان أيضا موضع الاصابة أو الهدف أم الغرض المنصوب فيه أم الدارة (٦٦) في الصن أم الخاتم في الدارة أن قلنا بصحة شرطه (وليينا) ندبا (صفة الرمي) المتعلق بأصاية

ولو تناحلا (الخ) هذا ما خرج بقوله وقدر ضاحض (قوله أن استوى السهمان (الخ) فضيته عدم اشتراط ذلك إذا قصد اغرضاه سم وكلام الاسم والمضي كالصريح في عدم الاشتراط أو تقدم من في المسابقة ان الثاني يكتفي في الاول (قول المتن وقدر الغرض) والقرص يفتح القين المصححة والراء الملهمة ما يرمى اليه من غضب أو جلد أو قرطاس والهدف ما يرمى من حائط يبنى أو تراب يجمع أو نحوه ويوضع عليه الغرض والرقعة عظمه ويجعل وسط الغرض والدارة نقش مستدير كالقرص قبل استحالة قد يجعل بدل الرقعة في وسط الغرض والخاتم نقش يجعل في وسط الدارة وقد يقال له الحلقة والرقعة معنى وروص مع شرحه (قوله وسبكا) أي تحنا أي عرش (قوله) وبينان أيضا موضع الاصابة (الخ) قال الماوردي فإن اغتلا ذلك كان جميع الغرض عللا للاصابة وإن شرطت الاصابة في الهدف سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الهدف في طول وعرضه أو في الغرض لزم وصفه أو في الدارة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الدارة انتهى معنى (قوله) أن قلنا بصحة شرطه وهو الراسخ قاله عرش وهو مخالف لقول الروض والمضي ولو شرط أصابة الخاتم الحق بالدار اه فيحمل المقدس أسنى فليراجع (قوله بأصابة الغرض) نست لصفة الرمي عبارة النهاية المتعلق بأصابة الغرض اه (قوله) أي أنه يكتفي فيه ذلك لا يتخلو عن شيء من حيث المعنى فإن التحكم من الاصابة بلا خدش يدل على غاية الحذق واحسان الرمي قد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي وليتامه اه سم وقوله من حيث المعنى أي لا من حيث الثقل (قول المتن) ولا يثبت فيه) بأن يعود أسنى ومعنى (قوله بالراء) أي المكسورة اه معنى (قوله كامر) أي في شرح بلا خدش (قول المتن من حيث يجوز) أي من الجهة التي يجوز منها اه معنى (قوله فيجوز الخ) عبارة المعنى فيخرج عوض المناخلة الامام من بيت المال أو واحد أربعة أو واحد المتناحليين أو كلاهما فيقول الامام أو أحد الرعية ارميا كذا فإن أصاب من كذا فله بيت المال أو على كذا أو يقول احدهما نرمي كذا فإن أصبت انت منها كذا فلك على كذا وإن أصبت انا منها كذا فلا شيء عليك أو أشار بقوله بشرطه إلى أن العوض اذا شرطه كل منهما على صاحبه لا يصح إلا بمحل يكون رمية كرميهما في القوة العدد المشروط باخذها لهما ان غلبها ولا يفر من ان غلب اه (قوله بخلاف الفرس) تقدم انه يشترط تعيين الفرسين مثلا بأشارة أو وصف ولم يبين ان عينيا بالعين فيمتنع ابدال أحدهما فان مات أو حي أو قطعت يده مثلا ابدال الموصوف وانسخ في المعين اه (قوله فان اطلقا (الخ) عبارة المعنى فاذا اطلقا صح المقدم من ان تراضيا على نوع فذاك أو نوع من جانب واحد أو من جانبين جاز في الاصح وان تازعا فسحق المقدوقيل ينسخ اه (قول المتن) والظاهر اشتراط بيان البادى (الخ) فان لم يبيته فقد العقد ولو بدا احدهما في ثوبه لا يخفى عن الآخر في الاخرى ولو شرط تقديعه ابدال الميز لان المناخلة مبنية على التساوي والرمي من احدهما في غير الثوب لا يغلو جري ذلك

الغرض (من قرع) بسكون الراء (وهو أصابة الثمن) الملق وهو يفتح أوله المعجم الجلد الباقي والمراد هنا مطلق الغرض (بلا خدش) له أي أنه يكتفي فيه ذلك لان ما يبداه يصره وكذا في الباقي (أو خرق) يفتح فسكون للمجمعين (وهو أن يبقية ولا يثبت فيه أو خسق) يفتح للمعجمة فسكون للمعجمة قفاف (وهو أن يثبت فيه) أو في بعض طرطه ويسمى خرما وان سقط يصدوق يطلق الخسق على المرق وجري عليه في موضع (أو مرق) بالراء (وهو أن ينفذ) بالمعجمة منه ويخرج من الجانب الاخر والحواشي من جبال الصبي وهو أن يقع السهم بين يدي الغرض ثم يثب اليه ولا يتعين ما عيناه من هذه مطلقا بل كل ينفي عنها ما يبداه كامر فالقرع ينفي عنه الخرق وما يبداه والخرق ينفي عنه الخسق وما يبداه وهكذا العبارة بأصابة النصل كإياي (فان اطلقا) المقدع ذكر واحد من هذه (انقضى) القرع) لانه المتعارف وبه

لعدم مشاهدته وتقديرها (قوله) ولو تناحلا على أن يكون (الخ) هذا ما خرج بقوله وقدر ضاحض (قوله) أن استوى السهمان فضيته عدم اشتراط ذلك إذا قصد اغرضاه (قوله) أي أنه يكتفي فيه ذلك (الخ) لا يتخلو عن شيء من حيث المعنى فإن التحكم من الاصابة بلا خدش يدل على غاية الحذق واحسان الرمي قد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي فليتامه (قوله بخلاف الفرس) في شرح الروض فليمان

يحمل ان الرمي في قوله وليينا للندب كامر دون الوجوب والام يصح مع الاطلاق (ويجوز عوض المناخلة من حيث يجوز باتفاقهما عوض المسابقة بشرطه) فيجوز من غير ما ومن أحدها وكذا منها محل كفس لهما فان كانا حزين فكل حزب كشخص (ولا يشترط تعيين قوس وسهم) يعني لا توجه لان الاعتماد على الرمي بخلاف الفرس فان اطلقا اتفقا على شيء أو لا فسح المقد (فان عين) قوس أو سهم بعينه (فان) تعيين (وجاز ابداله بمثله) من ذلك النوع وان لم يحدث فيه خلل بخلاف الفرس أما بغير نوعه فلا يجوز الا بالراء (فان شرط منع ابداله فقد العقد) لانه يخالف مقتضاه إذ قد يصرض الرامي أمر حتى يوجه اليه فقي منه منتهى تحقيق (والاظهر اشتراط بيان البادى بالرمي)

مطلقات وإن أطال البقيتي في خلافه لا شتر أطال التريب بينهما في ثلاثة المصيب بالخطي لم ريماما (ولو حصر جمع للناضلة فاصب) منهم برضاهم (زعيمان) فلا يكتفى واحد (بختار) قبل العقد (أصحابا) أي هذا واحد أم هذا واحد وهكذا للتلا يستوعب أحدهما الحد أو يرد بالتعيين من رضى ما لا فالقرعة ثم يتوكل كل من حزب به في العقد ثم يفتقدان (جاز) إذ (٧٠ ع) لا يجوز فيه وفي البخاري ما يدل له وكل حزب

إصابة وخطأ كخص واحد في جميع ما فيه فن ذلك أنه يشترط حزب ثالث علل كفه لكل منهما عدد أو ميان بدلا مالا وتساو بهما في عدد الارشاق والاصابات واقسام المجموع عليهم جميعا فان تخبروا ثلاثة وثلاثة أو أربعة وأربعة اشترط أن يكون العدد ذلك أو ربع صحيح كالثلاثين والاربعين (ولا يجوز شرط تعيينهما) الاصحاب (بقرعة) لأنها قد تجمع الحداق في جانب فيفوت المقصود نعم ان ضم حاذق إلى غير من كل جانب وافرغ فلا بأس قاله الامام وهو ظاهر لانتفاء المحذور المذكور (فان اختار) احد الزعيمين (غير باطنه) راما فبان خلافه أي غير حسن لاصل الرى (بطل العقد فيه) وسقط من الحرب الآخر (واحد) في مقابلته ليتساويا وهو كقائه مع مقدم من واعتمده البقيتي وغيره ما اختاره زعيمه في مقابلته لما سر أن كل زعيم يختار واحدا ثم

بأقسامها فلا يحسب الزيادة له ان احصاب ولا عليه ان اخطأ معنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) أي سواء كان هناك عرف غالب في ذلك أم لا (لاسي) (قوله وإن أطال) إلى قوله وهو كقائه جمع في المعنى الا في وفي البخاري ما يدل عليه (قوله لا شتر أطال التريب) علة للتوقف قوله لا يشترط علة لتلك العلة (قول المتن زعيمان) تخلف عيم وهو سيد القوم ويشترط كونهما احق بالجماعة معنى ونهاية (قوله أي هذا) إلى قوله ويبدأ في النهاية (قوله وهكذا) أي حتى يتم العدد (قوله ولا فالقرعة) أي وإن تنازع الزعيان فيمن يختار أولا اقرع بينهما أم معنى (قوله ثم يتوكل كل من حزب به) (الخ) ونص في الام على أنه يشترط أن يعرف كل واحد من رضى مع با يكون حاضرا أو غائبا يعرفه قال القاضي ابو الطيب وظاهره أنه لا يكتفى مرة فالزعيمن ولا يعتبر ان يعرف الاصحاب بعضهم بعضا ابتداء احد الجزين كابتداء احد الجزين ولا يجوز ان يشترط ان يتقدم من هذا الحزب فلان يقايله من الحزب الاخر فلان ثم فلان لان تدبير كل حزب الزعيم وليس للاخر مشاركة فيه معنى وروض مع شرحه (قوله وكل حزب إلى قوله في جميع في النهاية) (قوله وتساو بهما) أي الجزين ويشترط تساوى عددا الجزين عند العارفين وبما اجاب البغوي وهو اظهر من قول الامام لا يشترط التساوى في العدد بل لوروى احدهم في مقابلة اثنين جاز معنى (قوله في عدد الارشاق) بفتح الحمة جمع رشق وضع الراموه الرى واما بكره ما هو الثوبه يجرى بين الرايين سهامها او أكثر (لاسي) (قوله واقسام المجموع) إلى قوله وهذا في بعض في النهاية لا لاقوله ويمكن إلى المتن (قوله واقسام المجموع الخ) عطف على حزب ثالث الخ عبارة المعنى الرابع أي من الشروط إمكان قسمة السهام عليهم بلا كسر فان تخبروا (قوله ثلث أو ربع) نشر على ترتيب القسمة (قوله والاربعين) المناسب لقبله أو بدل الواو (قوله قد تجمع الحداق في جانب) أي وضدهم في آخر نهاية ومعنى (قول المتن فبان خلافه) أي بان التريب غير ما ظن به بخلافه بالصب (ع) ش (قوله وهو) الواحد الساقط (قوله ما اختاره) الاولى من اختاره (قوله ان كل زعيم الخ) الاولى ان احد الزعيمين (قوله ويرد به الخ) معتمده (ع) ش (قوله ويرد به ان لو كان الامر الخ) خلاصته ان الاختيار وإن كان واحدا فنظروا احدا لا يلزم منه انه اذا سقطوا احدهم سقط من اختياره في نظره (ع) ش (قوله) لم يثبت قولهم الخ) منع ذلك بانه يتأق فيألو جهل ما اختاره زعيمه في مقابلته أو بان المراد انه يسقط من اختاره زعيمه حيث لا تنازع أو لا فسخ العقد (ع) سم وياتي عن المعنى ما يفرق الجواب الاول (قوله اما لو بان) إلى قوله في بعض في المعنى لا لاقوله نعم إلى المتن (قوله ضعيفه) عبارة غير ضعيف الرى أو قليل الاصابة (ع) (قوله افرق ما ظنوه الخ) ولو اختاره مجبول لانه غير رامي فبان راما قال الزركشي فالقياس البطلان ايضا (تنبيه) لو تناضل غريبان لا يعرف كل منهما الاخر جاز فان بانا غير مشتركين فهل يبطل العقد او لا وجان اظهرهما كاحرم به ابن المقرئ البطلان لثب فساد الشرط (ع) معنى (قوله ظنوه) الاولى افراد التعلل (قوله) واصحها الصحة الخ عبارة المعنى اظهرهما تفرق وصبغ العقد فيان صحصنا العقد في الباقي وهو الاصح فلم الخ (ع) معنى (قول المتن وتنازعوا) فيمن يسقط بدله فسخ العقد هذا قلنا اذا سقط واحد على الاحكام وهو ظاهر كلام المصنف ولكن ذكر ابن الصباغ في التامل والشاشي في الخلية وصاحب التريب كاحكامه الاذرى انه ان يسقط الذي عينه الزعيم في مقابلته وقال البقيتي انه متعين المكون بن تعيين بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني (ع) (قوله ثبات) لهم منع ذلك بانه يتأق فيما لو جهل من اختاره زعيمه في مقابلته أو بان المراد انه يسقط من اختاره زعيمه

الاخر في مقابلته واحدا وهكذا ويرد به ان لو كان الامر كقائه هو لا لم يثبت قولهم الا في وتنازعوا فيمن يسقط بدله فتامله اما لو بان ضعفه فلا فسخ لحره او فوق ما ظنوه فلا فسخ للحزب الاخر (وفي بطلان) المقدني (الباقي قول) تفريق (الصفة) واصحها الصحة فصيح هنا (فان) عليهم جميعا الخيار) بين الفسخ والاحازة للتبيين (فان اجازوا وتنازعوا فمن يسقط بدله فسخ العقد) لنسب امرائه

(وإذا نزل حرب قسم المال) (٤٠٨) بينهم (بحسب الأصابة) لانهم استحقوا بها (وقيل) وهو الاحص في أصل الروض والاشبه

في الشرحين بل قال
الاستوى ان ترجيح الاول
سبق قلم يقسم بينهم
(بالسوية) لانهم كخص
واحد كما ان المتضولين
يغرمون بالسوية ويمكن
حل الاول لولا مقابلة
المذكور على ماذا شرط
المال بحسب الاصابة فانه
يتبع (ويشترط في الاصابة
المشروطة ان تحصل
بالنصل) الذي في السهم
دون فوقه وعرضه
بالنصل لانه المتعارف نعم
ان قارن ابتداء ربيع
حاصفة لم يحسب له ان اصاب
ولا عليه ان اخطأ لقوة
تأثيرهما (فلو تلف
وتر او قوس) ولو مع
خروجه بلا تقصيره
ولاسو رمية كان حدث
ربيع حاصفة او علة يده
(او عرض شيء) كبيعة
(انضم به السهم واصاب)
الفرض في كل ذلك (حسب
له) لان الاصابة مع ذلك
تدل على جودة الرمي فوقه
الساعد (ولا) يصبه (لم
يحسب عليه) لعمدة فيعيد
رميه اما بتقصيره او سوء
رميه فيحسب عليه (ولو
نقلت ربيع الفض) عن
عده (فاصاب موضعه محسب
له) اذ لو كان فيه لاصابه

اه وعلى هذا لا يفسخ ولا ماز عقوب يحمل كلام المصنف على ما اذا لم يعلم مقابله اه معنى (قول المتن فضل)
اي غلب في المناخلة اه معنى (قول المتن قسم المال بحسب الاصابة) فن لا صابة له لاشيء له ومن اصاب
اخذ بحسب اصابته تايمو معنى وقوله اخذ الخ اي وجبا اه عش (قول المتن وقيل بالسوية) معتمد
اه عش (قوله يقسم بينهم بالسوية) اي على عدد رؤسهم اه معنى عبارة سم قضيت ان يعطى من لم
يصب شيئا اه (قوله ويمكن حل الاول الخ) عبارة المعنى على الخلاف في حالة الاطلاق فان شرطوا ان
يقسموا على الاصابة فالشرط متبع ولو لان الخلاف يحقق لا يمكن حل كلام المتن على هذا اه (قول المتن
بالنصل) يضاد معجزة مخطو في الروضة بالمهمة اي طرف النصل ووصو بعضهم اه معنى (قوله فوقه)
هو بعض القامو هو موضع النصل من السهم اه رشدي (قوله دون فوقه وعرضه) اي فتحسب الاصابة
بذلك اي بفوق السهم وعرضه عليه لاله روض وسم زاد المعنى وهو اي الفوق موضع الوتر من السهم
اه (قوله بالضم) اي فيها اه عش اي في الفوق والروض (قول المتن فلو تلف وتر) اي بانقطاعه
حالي رمية او قوس اي بانكساره حال رمية اه معنى (قوله في كل ذلك) اي من المسائل الثلاث اه معنى
(قول المتن حسب له) قال في الروض لو انكسر السهم نصفين بلا تقصير فاصاب اصابة شديدة بالنصف الذي
فيه النصل حسب له لان اشتداده مع الانكسار يدل على جودة الرمي وظايف الحد في خلاف اصابته بالنصف
الآخر لا تحسب له كالمزك انكسار وظاهر التقيد بالشدية ان النصفية لا تحسب والاوجه كما قال
شيخنا انها تحسب وان اصاب بالنصفين حسب ذلك اصابة واحدة كالرمي دفعة بسهمين اذا اصاب بهما ولو
اصاب السهم الارض فازدلف واصاب الفرض حسب له وان اخطأ فليعلم ولو سقط السهم بالارض ارق من
الرمي بان بالغ بالمدح حتى دخل النصل مقيض القوس ووقع السهم عنده فكا قطع الوتر وانكسر القوس
لان سوء الرمي ان يصيب غير ما قصد ولم يوجد هنا اه معنى وقوله ان اصاب بالنصفين المعنى في الروض مع
شرحه مثله (قول المتن والاصاب) عبارة الروض مع شرحه ولورمي السهم ما تالعا عن السمات او
مسامتاو الريح لية فردته الى الفرض او صرقتة عن فاصاب بردها وخطا بصرفها حسب له في الاولى وعليه
في الثانية لان الجو لا يخلو عن الريح الية غالباً ويضعف تأثيرها في السهم مع سرعة رموه فلا اعتداهما ولو
رمى رميا ضعيفا فتقره الى الريح الية فاصاب حسب له صرح به الاصل لان رمي كذلك في ربيع حاصفة قارنت
ابتداء الرمي فلا تحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطأ لقوة تأثيرها وكذا الحكم فيما لو هجعت في مرور
السهم نعم لو اصاب في الحاجة حسب له اه بخذف (قوله اما بتقصيره الخ) عبارة النهاية فان تلف الوتر او
القوس بتقصيره الخ (قوله فيحسب عليه) ظاهره وان اصاب اه سم وقمر قفة لاسيما بالنسبة الى سوء
الرمي لما رافع المعنى والاسنى من تفسيره (قوله هذا) اي قول المصنف فلا يحسب عليه (قوله في بعض)

بلا مازعة والافسخ المقدم (قوله بحسب الاصابة) قياسه ان من لم يصب لا يعطى شيئا وقوله وقيل بالسوية
قضيت ان يعطى من لم يصب شيئا (قوله دون فوقه وعرضه) اي فتحسب الاصابة بذلك عليه قال في الروض
والاختيار باصابة النصل لا يعوق السهم وعرضه لدلالته على سوء الرمي فتحسب اي هذه الرمية عليه اشبه
(قوله ولو مع خروجه) أي السهم عن القوس (قوله او عرض شيء) انضم به السهم الخ في الروض و لو
انضم بالارض فازدلف واصاب به حسب له وان اخطأ فليعلم انتهى وقوله بحسب له قال في شرحه ان اصابته
الصدمة كما صرفت الريح الية السهم فاصاب برقه لو ان اخطأ قال في شرحه بعد از دلاف لم يصب الفرض
فعله بحسب ان غصن مسئلة الخطا بصورة الازدلاف فقتل في هذه الصورة من قول المصنف والشارح
والا يصدل بحسب عليه بل لا حاجة للاحتفاء لان هذا خارج عن كلام المصنف لانه مصور بعروض شيء
انضم به السهم فلا يتناول الازدلاف (قوله والاصاب) في الروض وشرحه لو رمي السهم ما تلا
عن السمات او مسامتاو الريح لية فردته الى الفرض او صرقتة عن فاصاب بردها وخطا بصرفها حسب له في
الاولى وعليه في الثانية بقول رمي رميا ضعيفا فتقره الى الريح الية فاصاب صرح به الاصل لان رمي كذلك في ربيع

نسخ اصله قال
الاذعى وهو سبق ظم
والذى فى اكثر ما انقصا.
على قوله فلاى فلا يحسب
له كاهو قضية السابق وهذا
يخالفان قول الروضة
وغيرها حسب عليه لاله واذ
اصابه فى الحمل المنقل اليه
فان قلت هل يمكن فرض
عبارة الروضة فى غير صورة
المنهاج لتصح كان تحمل
الاولى على انتقاله قبل
الرمح الثانية على انتقاله بعده
كله والريح بعده والفرق
انه فى الاول مقصر بخلافه
فى الثانى قلت نعم يمكن
ذلك ثم رايتم بعضهم صرح
بقول معنى قول الفارح
ولا ترد على عبارة المنهاج
ان عبارته ليست شاملة
لها وظن كميون اتحاد
صورى الروح والمنهاج
فاطالوا فى الاعتراض
عليه (ولو شرط خسق
فتقب) السهم الفرض
(وثبت) فيه (ثم سقط
اولى صلاية) منته من
تعبه (فسقط حسب له)
لغزوهم ويسن جعل شاهدين
عند الفرض ليشهدا على
ما يريانه من اصابته وغيرها
وليس لهما ولا لغيرهما
مدح أو ذم أحدهما مطلقا
لا به نقل بالتقاط

نسخ اصله) اى المحرم (قوله) وهذا ان يخالفان (الخ) مخالفة الاول ظاهرة واما مخالفة الثانى فملها لان
المخبر من عدم الحساب لان يصير لهما (قوله) فان قلت الى الكتاب فى النهاية والمعنى الا قوله ثم رايتم
بعضهم صرح بقوله مطلقا (قوله) لتصح أى صورة المنهاج (قوله) قلت نعم (الخ) عبارة المعنى قال الفارح
وما بدلا من يدعى المحرم فى الروضة كاصلا أو اصاب الفرض فى الموضع المنقل اليه حسب عليه لاله
ولا يرد على المنهاج ادفع بذلك الاعتراض عن المنهاج بوجه الاعتراض انه اذا كان عند اصابه الفرض
فى الموضع المنقل اليه حسب عليه فلاولى يحسب عليه اذا لم يصبه بوجه الدفع اما ان يقال ان ما فى المنهاج
محول على ما اذا طرأت الرمح بعد رمية فقلت الفرض ظم يحصل منه قصير والروضة على ما اذا نقلته قبل رمية
فتنسب إلى قصير فيها مستلطان او انه محمول على ما اذا نقلت الرمح الفرض والحال ما ذكر من تلف وتراو
قوس أو عروض شيء انقصم به السهم بخلاف ما فى الروضة وهذا أقرب الى عبارة المصنف اه (قوله)
ان عبارته (أى المنهاج) (قوله) ليست شاملة (الخ) قد يشكل عليه مع شمول قوله ولو نقلت الخ
الريح الموجودة قبل الرمي والطارة بعده إلا أن يدعى ان قوله قاصب دون فرى قاصب
يشير لطورها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شيء الخ يتبادر منه تصوير الريح بالعارض
بجامع ان المقصود بيان الاضرار فلي تأمل اه سم (قوله) لها (أى ل عبارة الروضة وما تقيد
(قوله) فى الاعتراض عليه) أى على المنهاج (قوله) وليس الخ) قال ابن كعب لوتران وجهان
على قوة معتبر بها انفسهما كالقوة على رضى جبل أو اقلل صنعة أو أكل كذا أو نحو ذلك
كان من أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام أى بعرض وغيره ومن هذا النبط ما يفعله
العوام فى الرهان على حمل كذا من موضع كذا إلى مكان كذا واجراء الساعى من طلوع
الشمس إلى الغروب كل ذلك ضلالة وجهاته مع ما يشتمل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات
اه نهاية (قوله) لها (أى الشاهدين) (قوله) مطلقا (أى ضفتا كان أو مصيبا اه منى

صاحفة قارنت ابتداء الرمي فلا تقص له ان اصابه ولا عليه ان اخطأ وكذا الحكم لو جمعت فى مرمى والسهم لم
لواصاب بنهر الهاجمة حسب له اه باختصار الادلة (قوله) اما بتقصيره او سوره رمية فيحسب عليه) ظاهرة
وان اصاب (قوله) ولو نقلت رمية الفرض) الى موضع اخر قاصب السهم موضعه حسب له لانه لو كان موضعه
لاصا بهذا ان كان الشرط اصابه وكذا ان كان خسفان ثبت فى موضع مساو صلاية أى مساو فى صلابته
صلاية الفرض أو فوقه فيها انتهى قول المصنف حسب له اما ان يحمل على الشق الاول وهو اذا كان
الشرط اصابه أو اما ان يحمل قوله قاصب موضعه على ما يشمل اصابه موضعه مع الثبوت فيه على المذكور ثم قال
فى الرمي وشرحوا ان اصاب الفرض فى الموضع الآخر أول يصبه كاهم بالاولى حسب عليه لاله وان نقلته
حين استقبله بالسهم قاصب الفرض لم يحسب له ويحسب عليه فالظاهر ان لو اصاب موضعه الفرض حسب له
وان رمي الفرض لحد السهم عن طريقه حسب عليه لسوره اه انتهى (قوله) وقال معنى قول الفارح ولا ترد
على عبارة المنهاج ان عبارته ليست شاملة (الخ) قد يشكل دعوى عدم الشمول مع شمول قوله لمولو نقلت رمية
للريح الموجودة قبل الرمي والطارة بعده الا ان يدعى ان قوله قاصب دون فرمى واحاد
يشير لطورها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شيء الخ يتبادر
منه تصوير الريح بالعارض بجامع ان
المقصود بيان الاضرار
فلي تأمل



تم الجزء التاسع وبه الجزء العاشر وأوله كتاب الايمان

(فهرست الجزء التاسع من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج)
 (العلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمه الله تعالى)

مصحفة

- ٢ / باب موجبات الذية والعاقلة والكفارة
 ١٨. فصل فى الاصطدام ونحوه
 ٢٥ فصل فى العاقلة
 ٣٣ فصل فى جناية الرقيق
 ٣٨ / فصل فى الفرة فى الجبين
 ٤٥ فصل الكفارة
 ٤٧ كتاب دعوى الدم والقسماء
 ٦٠ فصل فيما يثبت به موجب القود
 ٦٥ كتاب البغاة
 ٧٤ فصل فى شروط الامام الاعظم
 ٧٩ كتاب الردة
 ١٠١ كتاب الزنا
 ١١٩ كتاب حد القذف
 ١٢٣ كتاب قطع السرقة
 ١٤٢ فصل فى فروع تتعلق بالسرقة
 ١٥٠ فصل فى شروط الركن الثالث وهو السارق
 ١٥٧ باب قاطع الطريق
 ١٦٤ فصل فى اجتماع عقوبات على شخص
 ١٦٦ كتاب الاشارة
 ١٧٥ فصل فى التمويه
 ١٨١ كتاب العيال
 ٢٠١ فصل فى حكم اتلاف الدواب
 ٢١٠ كتاب السر
 ٢٣٧ فصل فى مكروهات ومحرمات ومتنديات
 فى الفزو وما يتبعها
 ٢٤٦ فصل فى حكم الاسر وامول الحرين
 ٢٦٥ فصل فى امان الكفار
 ٢٧٤ كتاب الجزية
 ٢٨٤ فصل فى اقل الجزية
 ٢٩٢ فصل فى حلة من احكام عقد الذمة

(تابع فهرست الجزء التاسع من حرائق لطفة المحتاج بشرح المهاج لابن حجر)

صحيفة

٣٠٤ باب الهدنة

٣١٢ كتاب الصيد والذبايح

٣٢٧ فصل في بعض شروط الآلة والذبيح والصيد

٣٣٣ فصل فيما يملك به الصيد وما يقيمه

٣٤٣ كتاب الاضحية

٣٦٩ فصل في العقيقة

٣٧٧ كتاب الاطعمة

٣٩٧ كتاب المسابقة

(تمت)



